

موسوعة

# خاتمة المعارف والقانونية

الجزء الأول  
الإصدار المبدئي

إعداد  
ياسر محمد نصار  
المحامي

١٩٩٨

إصدار الجمعية الدولية للحاماة  
٣٣ شارع صفية زغلول - الإسكندرية  
ت ٤٨٤٠٥٩٥ - ٨ - ٤٨٣٣٨





اهداءات ١٩٩٩  
المجموعة الدولية للمحاماة  
والاستشارات القانونية



موسوعة  
دائرة المعارف والقانونية

الجزء الأول  
الإصدار المبدئي

إعداد  
ياسر محمد نصار  
المحامي

١٩٩٨

إصدار: المجموعة الأولى للإحصاء  
٣٣ شارع صفية زغول - الإسكندرية  
٤٨٢٣٨٠٨ - ٤٨٤٠٥٩٥ - ٤



موضوعات  
الكتاب السابع  
(الإصدار المدني)

رسو المزاد  
رسوم  
رى  
ريــــــــــــــــع  
زراعةــــــــة  
شركــــــــــــــــات  
شفــــــــــــــــعه  
شهــــــــــــــــر عــــــــــــــــقــــــــــــــــارى  
صــــــــــــــــورى  
ضــــــــــــــــرائب



## رسو المزاد

• الموضوع الفرعي : آثار رسو المزاد :

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١١/٥/١٩٥٣

ليس من شأن الحكم الصادر برسو المزاد أن ينقل إلى المشتري من الحقوق أكثر مما كان للمدين المزوعة ملكيته، وإذن فمضى كانت أرض المنزل موضوع النزاع جارية فى وقف معين ومقرراً عليها حكم للغير فإن حكم رسو المزاد لا يلغى حق الوقف أما القول بأن الاستبدال يجب أن يكون لمالك المبنى وحده فلا سند له من القانون.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ٦/١٠/١٩٥٤

لا ينقل حكم رسو المزاد إلى الراسى عليه المزاد من الحقوق أكثر مما كان للمدين المزوعة ملكيته وإذن فمضى كان المدين قد باع الأطنان موضوع النزاع إلى الطاعين بعقد جدى سجل قبل نشوء الدين وبذلك انتقلت ملكيتها إليهم قبل اتخاذ إجراءات نزاع الملكية، فإنه لا يكون من شأن حكم إيقاف البيع أن ينقل ملكية هذه الأطنان إلى من رسا عليه المزاد متى كانت غير مملوكة للمدين المزوعة ملكيته.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١/٩/١٩٦٤

اعتماد السعر الذى تبدأ به المزايذة يفتقر عن اعتماد إرساء المزاد وغير مفع عنه.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ٣/٧/١٩٦٧

- حكم رسو المزاد لا ينشئ - بإيقاف البيع - ملكية جديدة مبتدأة للراسى عليه المزاد، وإنما يكون من شأنه أن ينقل إليه ملكية العقار المبيع من المدين أو الحائز، وهذه الملكية وإن كانت لا تنتقل إلى الراسى عليه المزاد ما لم يسجل حكم رسو المزاد وفقاً لأحكام القانونين رقمى ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ المقابلة لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦، إلا أن هذا التسجيل لا يمنع من أن ترفع على الراسى عليه المزاد دعوى الإبطال أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع لعب يشوب إجراءات التنفيذ أو ملكية المدين أو الحائز.

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ٣/٣/١٩٧٦

الحكم الصادر برسو المزاد ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة فى الخصومات، وإنما هو عقد بيع ينعقد جبراً بين مالك العقار المنفذ عليه وبين المشتري الذى تم إيقاف البيع عليه، ومن ثم فإنه يترتب على صدور حكم مرسى المزاد وتسجيله الآثار التى تترتب على عقد البيع الإختيارى وتسجيله

فهو لا يحمي المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال وبالتالي يجوز للدائن طلب عدم نفاذها في حق بالدعاوى البرليصة وفق المادتين ٢٣٧، ٢٣٨ من القانون المدني.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٠ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٥

إعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف - في ظل قانون المرافعات السابق - يترتب عليه إنفساخ البيع الأول بمرسئ المزاد الثاني بما يعتبر معه المشتري الأول كأنه لم يملك العقار مطلقاً فتزول حقوقه عليه بأثر رجعي وتزول بالتبع لذلك كل الحقوق العينية التي يكون قد أنشأها للغير فيما بين حكم مرسئ المزاد الأول وحكم مرسئ المزاد الثاني.

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٩٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر بمرسئ المزاد ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات وإنما هو عقد بيع يتعقد جبراً بين مالك العقار المتعقد عليه وبين المشتري الذي تم إيقاع البيع عليه ومن ثم فإنه يترتب على صدور حكم مرسئ المزاد وتسجيله الآثار التي تترتب على عقد البيع الإختياري.

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٤

الحكم بإيقاع بيع العقار لا تنتقل به الملكية سواء بالنسبة للراسئ عليه المزاد أو بالنسبة للشركاء في العقار أو بالنسبة إلى الغير إلا بتسجيله، فإن من إشتري حصة أحد الشركاء بعقد مسجل قبل تسجيل حكم إيقاع البيع أو قبل التاريخ الذي يرتد إليه أثر تسجيله ولم يختصم في إجراءات البيع لا يحاج بالحكم ولو كان البائع له مختصماً في الدعوى وتنتقل إليه هو ملكية الحصة التي إشتراها دون الراسئ عليه المزاد ويكون له أن يطلب تثبيت ملكيته لهذه الحصة في مواجهة المشتاعين ومن حكم بإيقاع البيع عليه وحتى ولو كان المشتري الذي سبق إلى تسجيل عقده متواطئاً مع البائع على الإضرار بحقوق باقي الشركاء أو الراسئ عليه المزاد، لأن تواطئاً مع البائع أو علمه يسبق التصرف إلى الغير لا يحول دون كسب ملكية المبيع بمقتضى عقده الذي بادر إلى تسجيله فصح سنداً لنقل الملكية إليه.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٢

إن حكم مرسئ المزاد ينقل الملكية إلى من رسا عليه المزاد ولكنه ينقلها معلقة على شرط فاسخ. وشرط الفسخ لا يتحقق بمجرد التقرير بزيادة العشر وإنما يتحقق بصدور حكم مرسئ المزاد الثاني. لمجرد التقرير بزيادة العشر لا يترتب عليه رجوع العقار إلى ملك المدين، بل يعتبر من رسا عليه المزاد

الأول مالكاً إلى أن يصدر حكم بمرسي المزاد على غيره، وكل تصرف يحصل من المدين في ذلك العقار يعتبر صادراً من غير مالك لخروج العقار من ملكه بحكم مرسى المزاد الأول.

الطنع رقم ٣٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١  
لا تزول الملكية عن رسا عليه المزاد بمجرد طلب إعادة البيع على ذمته وإنما تزول الحكم الذي يصدر بمرسي المزاد الثاني.

الطنع رقم ٢٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٤٢/١/٨  
يرتب على مجرد زيادة العشر بعد رسو المزاد زوال جميع الآثار المترتبة على رسو المزاد وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل ذلك، وبالتالي لا يكون لمن رسا عليه المزاد أن يدعي ملكية العقار الذي قد رسا مزاده عليه.

الطنع رقم ٣١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٤١/١٢/١٨  
إذا لم يكن العقار المطلوب نزع ملكيته مملوكاً للمدين فلا تنتقل الملكية فيه إلى المشتري لا بحكم مرسى المزاد ولا بتسجيل هذا الحكم. فإذا كان من رسا عليه المزاد لم يضع يده على العقار المنزوعة ملكيته فإن صدور حكم مرسى المزاد لا يحرم غيره من اكتساب ملكية هذا العقار بمضى المدة القانونية متى توافرت له الشرائط القانونية.

\* الموضوع الفرعي : إستئناف حكم مرسى المزاد :

الطنع رقم ٤٠٢ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٦٢/٥/١٠  
مؤدى نص المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات أنه لا يجوز الطعن بالمعارضة أو الإستئناف فى حكم رسو المزاد إلا لعب في إجراءات المزايدة أو فى شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات فى حالة يكون الوقف فيها واجباً قانوناً. وهذه الحالات التى يجوز الطعن فيها قد وردت على سبيل الحصر ومن ثم فلا يشمل الحالة التى يتضمن فيها رسو المزاد - وقائمة شروط البيع جزء متمم له النص على إعفاء طالب البيع من إيداع الثمن. وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر شرط عدم إيداع الثمن فى حالة رسو المزاد على طالب البيع جزءاً من حكم مرسى المزاد فإنه إذ قضى بعدم جواز إستئناف حكم مرسى المزاد فى هذه الحالة لا يكون قد خالف القانون.

**الطنن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٥**

- أجازت المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات السابق - المقابلة للمادة ٤٥١ من القانون الحالى الطعن بالإستئناف فى حكم مرسى المزايد فى أحوال ينتها على سبيل الحصر هى العيب فى إجراءات المزايدة أو فى شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب بوقف الإجراءات فى حالة يكون وقفها واجباً قانوناً. وإذا كان الطعن فى حكم مرسى المزايد تأسيساً على أن الراسى عليه المزايد قرر فى اليوم التالى أن الشراء لحساب محام ليس من هذه الأحوال، فهو لا يشكل عيباً فى إجراءات المزايدة ولا عيباً فى شكل الحكم ولا حالة من حالات وقف الإجراءات الواجب قانوناً، وإنما يتعلق البطلان فيه بانتقاص البيع وهو بطلان موضوعى لا يجوز إستئناف حكم مرسى المزايد بسببه - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الإستئناف يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون.

- إذا صدر حكم أجيب فيه الخصم إلى بعض طلباته أو قضى فيه لكل من الخصمين على الآخر بكل أو بعض طلبات خصمه، فإنه يجوز لكل من الخصمين أن يستأنف هذا الحكم، فإذا رفع الإستئناف فى الميعاد ولم يكن أحد المستأنفين قد قبل الحكم الابتدائى، فإن كل إستئناف منهما تكون إستئنافاً أصلياً مستقلاً أما إذا إستأنف أحد الخصمين الحكم فقد أجاز المشرع فى المادة ٤١٣ من قانون المرافعات السابق للمستأنف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع إستئنافاً مقابلاً يرد به على الإستئناف الأصيل بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب إستئنافه، فإذا رفع الإستئناف المقابل بعد مضى ميعاد الإستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الإستئناف الأصيل إعتبر الإستئناف فى هذه الحالة إستئنافاً فرعياً يتبع الإستئناف الأصيل ويؤزل بزواله. وإذا كان طالب الإستحقاق والمدين المنفذ عليه لا يعتبر أحدهما محكوماً له على الآخر ومحكوماً عليه له فى نفس الوقت فى حكم مرسى المزايد وإنما يعتبر كل منهما محكوماً عليه فيه لصالح طالب التنفيذ والراسى عليه المزايد، فلا يتصور أن يكون إستئناف أحدهما دفاعاً فى إستئناف الآخر ورداً عليه ومن ثم فإنه لا يجوز لأحدهما أن يرفع إستئنافاً مقابلاً أو فرعياً أثناء نظر الإستئناف الأصيل المرفوع من الآخر.

**الطنن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٥**

إنه وإن كان حكم مرسى المزايد لا يعد حكماً بالمعنى الصحيح، إذ لا يفصل فى خصومه، إلا أن المشرع أجاز الطعن فيه بطريق الإستئناف فى حالات أوردها على سبيل الحصر فى المادة ٤٥١/١ من قانون المرافعات. وإذا كان إعفاء طالب البيع من إيداع الثمن الراسى به المزايد عليه ليس من الحالات المنصوص عليها فى تلك المادة. إذ أن هذا الإعفاء لا يعتبر عيباً فى إجراءات المزايدة، بل هو رخصة



قررها المشرع لقاضي البيع في المادة ٤٤٢ من قانون المرافعات يعفى بمقتضاها الراسي عليه المزايد من إيداع الثمن خزانة المحكمة، مراعاة لمقدار دينه ومرتبته، دون أن تبرا ذمته نهائياً من الالتزام ورفع الثمن أو ما تبقى منه في ذمته، ومن ثم، فإذا امتنع عن دفع ما تظهره التصفية النهائية لما تبقى في ذمته من الثمن، أعيد البيع على مسئوليته باعتباره متخلفاً. إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إلترزم هذا النظر، فإن النحي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٣٠٣ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٨

تنص المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز إستئناف حكم إيقاع البيع إلا لمب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجباً قانوناً ". مما مفاده أن المشرع أجاز بالإستئناف في حكم إيقاع البيع في حالات معينة أوردها على سبيل الحصر وليس من بينها إغفال أخبار أحد ممن أوجبت المادة ٦٣٢ من قانون المرافعات السابق إخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع أو بطلان إعلانه، بحصول هذا الإيداع وعدم مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ٦٣٣ من قانون المرافعات السابق الخاص بالأخبار بإيداع القائمة وكذلك النشر بجريدة غير شائعة، فلا يكون الحكم بإيقاع البيع جائزاً إستئنافه عند مخالفة الأحكام المتقدمة، بل إن الجزء في الحالة الأولى هو عدو جواز الإحتجاج بإجراءات التنفيذ على من لم يحصل إخباره بإيداع قائمة شروط البيع أو من لم يصح إعلانه بهذا الإخبار، وتعد الحالة الخاصة بعدم إتباع الأحكام المشار إليها في المادة ٦٣٣ من قانون المرافعات السابق من أوجه البطلان التي توجب المادة ٦٤٢ من هذا القانون إيداعها بطريق الإعتراض على شروط البيع وقد حدد لتقديم هذه الإعتراضات في الدعوى جلسة ١٩٦٨/٦/٢٥ أى في ظل العمل بالقانون المذكور أما عن الحالة الأخيرة فإنه كان يجوز للطاعنين المعلنين المنفذ ضدهم طبقاً للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات القائم الذي صدر في ظله حكم إيقاع البيع أن يستصددوا إذناً من قاضي التنفيذ بنشر إعلانات أخرى عن البيع في الصحف وغيرها من وسائل الإعلام بسبب أهمية العقار أو طبيعته أو لغير ذلك من الظروف. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلترزم هذا النظر وقضى بعدم جواز الإستئناف لأن الأسباب التي إرتكن إليها الطاعنون في إستئناف حكم إيقاع البيع لا تندرج تحت أمة حالة من الأحوال الواردة في المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨

النص فى المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز إستئناف حكم إيقاع البيع إلا لعب فى إجراءات المزايدة أو شكل الحكم أو لصدوره بعد طلب وقف الإجراءات فى حالة يكون وقفها واجباً قانوناً " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إستئناف حكم إيقاع البيع لا يكون جائزاً إلا فى الحالات الثلاث المنصوص عليها فى تلك المادة على سبيل الحصر - وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعة إستأنفت حكم إيقاع البيع إستناداً إلى أربعة أسباب هى أولاً - عدم مراعاة أحكام المادة ٤١٨ من قانون المرافعات بعدم النشر عن البيع قبل جلسة المزايدة لا تقل عن ١٥ يوماً. ثانياً - عدم إعلانها بإيداع قائمة شروط البيع وعدم تحقيق قاضى التنفيذ لهذه الواقعة. ثالثاً - بطلان حكم إيقاع البيع إذا وقع البيع على العقار جميعه فى حين أن المطلوب نزع ملكيته هو ١٤ قيراط فقط وهى كل ما يمتلكه المدين فى المنزل. رابعاً - أن مسودة الحكم الأصلية لم تودع ملف التنفيذ فى اليوم التالى لصدوره إذ كان ذلك وكانت هذه الأسباب ليست من الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٥١ من قانون المرافعات سالفة الذكر. فإن الإستئناف يكون غير جائز وتكون المحكمة بقضائها رغم ذلك بقبوله شكلاً قد خالفت القانون.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٦٧ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٨

- مفاد نص المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات أن المشرع أجاز الطعن بالإستئناف فى حكم إيقاع البيع فى حالات معينة أوردتها على سبيل الحصر، ومن هذه الحالات العيب فى إجراءات المزايدة. ولما كان الأمر فى هذه الحالة يقتصر على إجراءات المزايدة ولا يمتد إلى عيوب مرحلة تصفية المنازعات السابقة على مرحلة البيع فهذه يجب التمسك بها إما بطريق الإعتراض على قائمة شروط البيع أو بطريق المنازعة أمام قاضى التنفيذ قبل جلسة البيع حسب الأحوال، وكان العيب الذى تقول الطاعتان إنه شاب إجراءات المزايدة والمتمثل فى عدم إعلان الطاعة الأولى - باعتبارها من ورثة المدين - بالسند التنفيذى بعد بلوغها من الرشد أثناء سير الدعوى، لا يندرج ضمن عيوب إجراءات المزايدة، بل ينصرف إلى الإجراءات السابقة عليها، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون غير سليم.

- لئن كان المشرع قد أجاز - بمقتضى المادتين ٨٨، ٨٩ من قانون المرافعات - أن تتدخل النيابة العامة أمام محاكم الإستئناف والمحاكم الابتدائية فى قضايا حددها من بينها القضايا الخاصة بالقصر وأوجب فى المادة ٩٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة العامة كتابة فى هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى حتى تتاح لها فرصة العلم بالنزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيها

ورتب على إغفال هذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم، وكان هذا البطلان لا يندرج ضمن عيوب إجراءات المزايمة التي تجزئ إستئناف حكم إيقاع البيع وفقاً للمادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وذهب إلى أن هذا البطلان لا يجيز إستئناف حكم إيقاع البيع، فإن النعي عليه يكون في غير محله.

**الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٦٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢**

إستئناف حكم مرمى المزاد إنما يواجه حالات ما قد يكون بحكم إيقاع البيع من عيوب في إجراءات المزايمة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة وقفها واجباً قانوناً أما غير ذلك مما تضمنه الحكم المذكور فلا يجوز إستئنافه، لأن المادة ١٥ من قانون المرافعات أوردت أسباب الطعن بالإستئناف على حكم البيع في هذه الحالات على سبيل الحصر.

**الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٥١ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠**

النعي في المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز إستئناف حكم إيقاع البيع إلا لعب في إجراءات المزايمة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجباً قانوناً " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إستئناف حكم إيقاع البيع لا يكون جائزاً إلا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في تلك المادة على سبيل الحصر، كما أنه في إجراءات التنفيذ لا يحدث إنقطاع الخصومة إذا فقد المنفذ ضده أهليه أو زالت صفة نائبه بعد بدء التنفيذ وإنما يجب توجيه الإجراءات اللاحقة على تحقق هذه الحالة إلى نبيه.

**الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٧**

النص في المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز إستئناف حكم إيقاع البيع إلا لعب في إجراءات المزايمة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجباً قانوناً " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إستئناف حكم إيقاع البيع لا يكون جائزاً إلا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في تلك المادة على سبيل الحصر.

**\* الموضوع الفرعي : إعفاء الراسى عليه المزاد من إيداع الثمن :**

**الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩**

- إعفاء الراسى عليه المزاد من إيداع الثمن مراعاة لمقدار دينه ومربته إنما هو إعفاء من إيداع الثمن خزانة المحكمة وليس إعفاءً نهائياً من الإلتزام به بناء على المقاصة مع دين الراسى عليه المزاد الذى

روعى مقداره ومربته ولا تكون التصفية النهائية لما قد يبقى فى ذمته من الثمن أو إقفاء التزامه به مقابل كل دينه أو بعضه إلا بعد إتمام إجراءات التوزيع وصدر قائمته النهائية ومن ثم فلا يمنع هذا الإعفاء من الشروع فى التوزيع قبل إيداع الثمن خزانة المحكمة ويكون التوزيع حينئذ بأوامر صرف واجبة التنفيذ على الراسى عليه المزداد طبقاً لما تقتضى به المادة ٧٥٩ من قانون المرافعات فإذا امتنع عن الدفع أعيد البيع على مسئولته باعتباره مغتلفاً.

— إعفاء الراسى عليه المزداد من إيداع الثمن المنصوص عليه فى المادة ٢/٦٩٩ من قانون المرافعات رخصة من المشرع للقاضى البيوع.

#### \* الموضوع الفرعى : إعلان تنبيه نزع الملكية :

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٩  
إن المادة ٦١٠ من قانون المرافعات وإن أوجبت إعلان المدين بتبنيه نزع الملكية لشخص أو فى موطنه ورتبت البطلان على مخالفة ذلك، إلا أن هذا البطلان غير متعلق بالنظام العام إذ هو قد شرع لمصلحة المدين — وإن كان الثابت أن ورثة المدين لم يتمسكوا بهذا البطلان فليس للمحائز حق التحدث عنه.

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٠  
إن المادة ٦١٠ من قانون المرافعات وإن أوجبت إعلان المدين بتبنيه نزع الملكية لشخصه أو فى موطنه ورتبت البطلان على مخالفة ذلك إلا أن هذا البطلان — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض غير متعلق بالنظام العام وإنما خرج لمصلحة لطعين وحده، وإذ كان الثابت أن المدين لم يتمسك بهذا البطلان فليس للطاعن حق التمسك به.

#### \* الموضوع الفرعى : الاعتراض على ققمة شروط البيع :

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٥  
لئن كانت المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات السابق — الذى يحكم واقعة النزاع — توجب على المدين إبداء أوجه البطلان فى الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات على قائمة شروط البيع بطريق الاعتراض على القائمة، وإلا سقط الحق فى التمسك بها، إلا أن شرط ذلك أن يكون المدين طرفاً فى إجراءات التنفيذ، فإذا لم يكن طرفاً فيها بأن لم يعلن بها، فإنه يعبر حينئذ من الغير بالنسبة لتلك الإجراءات، ويمكن له فى هذه الحالة أن يتمسك بالغيب فى الإجراءات بما فيها حكم مرسى المزداد بطريق الدعوى الأصلية. وإذ يعين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم قبول دعوى الطاعين الأول

والثالثة تأسيساً على مقوط حقهما فى التمسك بطلان الإجراءات لعدم إيدائه بطريق الإعتراض على قائمة شروط البيع، دون أن يتحقق من إعلانهما بإجراءات التنفيذ إعلاناً صحيحاً، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

**\* الموضوع الفرعى : التقرير بزيادة العشر :**

الطنين رقم ٤١٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

إنه وإن كانت ملكية العقار تنقل إلى مقرر الزيادة بالمعشر برسو المزاد عليه إلا أن هذه الملكية قابلة للتفاسخ رضاء إذا ما إتفق على ذلك المدين المنزوعة ملكيته وطالب البيع صاحب الحق فى الإعتراض على ذلك والراسى عليه المزاد، إذ بهذا التفاسخ يعود لكل طرف مركزه الأصلى قبل إتخاذ إجراءات نزع الملكية. وعلى ذلك يكون من حق الراسى عليه المزاد فى هذه الحالة صرف المبلغ الذى أودعه على ذمة التقرير بزيادة العشر بعد خصم ما يكون مستحقاً لقلم الكتاب من رسوم ممتازة على ذمة هذا التقرير

الطنين رقم ١٨٨ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٥

- إذا كان مقرر الزيادة بالمعشر هو مباشر إجراءات التنفيذ فلا محل لإلزامه بإيداع مصاريف البيع الأول التى أوجبت المادة ٦٧٤ مرافعات على مقرر الزيادة أن يودعها ولا محل للقول بإحتمال تعلق حق الغير بتلك المصاريف فى صورة توقيع حجز عليها تحت يد قلم الكتاب لأن الخصومة فى هذه الصورة تكون مترددة بين مباشر الإجراءات الذى قرر بالزيادة وبين الحاجز ولا أثر لها على حقوق الدائنين أو المدينين فى دعوى نزع الملكية.

- لم يوجب القانون على مقررى الزيادة بالمعشر بيان حصة كل منهم فى تقرير الزيادة لأن الأمر فى تحديد الحصص فيما بينهم يرجع إليهم وحدهم ولا أثر له فى حقوق الدائنين أو مباشر إجراءات البيع أو المدينين مادام أنهم ملتزمون قبل هؤلاء بالوفاء بالضمن المبين بتقرير الزيادة إذا لم يتقدم أحد للشراء أو بالضمن الذى يرسو به المزاد عليهم إذا وقع البيع لهم، فإذا تخلفوا عن الوفاء كان لكل صاحب مصلحة الرجوع عليهم مجتمعين عملاً بالمادة ٦٩٦ مرافعات.

- إذا كان مقرر الزيادة بالمعشر قد قرر بها بصفته الشخصية وبصفته حالاً محل شخص آخر فإن الشأن فى أمر صفة مقرر الزيادة عن حلوله محل الشخص الآخر فى التقرير بالزيادة قاصر على هذا الشخص إن شاء أخذ حصته فى العقار المنزوع ملكيته إذا رما المزاد لصالح مقرر الزيادة وإن شاء تركه ويكون مقرر الزيادة هو وحده المستول عن ثمن تلك الحصة.

- إذا صادف آخر يوم من الأيام العشرة المحددة للتقرير بزيادة العشر عطلة رسمية إمتد الميعاد إلى أول يوم عمل بعدها ذلك أن حكم المادة ٢٣ مرافعات عام يسرى على جميع المواعيد سواء ما كان منها معيناً للحضور أو لحصول الإجراء على ما جرى به قضاء هذه المحكمة.

- بين من نص المادة ٦٧٩ مرافعات أن القانون إذ وضع على عاتق قلم الكتاب تبليغ تقرير الزيادة بالعشر لم يشترط لذلك التبليغ شكلاً خاصاً أو ذكر بيانات خاصة ولم يرتب القانون البطلان بشأن التقرير بالزيادة إلا بما نص عليه في المادتين ٦٧٤ و ٦٧٥ مرافعات وليس في هاتين المادتين ما يشير إلى وجوب إشتمال التبليغ على بيانات خاصة باسم طالب الإعلان.

- يبلغ تقرير الزيادة بالعشر إلى من كانوا طرفاً في إجراءات البيع الأول على ما هو مفهوم من نص المادة ٦٧٨ مرافعات، فإذا كان قلم الكتاب قد قام بتبليغ التقرير إلى من كانوا طرفاً في إجراءات البيع الأول فإن هذا التبليغ يكون قد تم وفق القانون ولا محل للنعي بعدم حصول التبليغ لبعض ورثة المدين الذين لم توجه إليهم إجراءات نزع الملكية خصوصاً إذا كان قلم الكتاب الذى وضع القانون على عاتقه تبليغ التقرير لا يعلم وليس من شأنه أن يعلم بوجود ورثة آخرين لم توجه إليهم الإجراءات.

#### الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥

عدل المشرع عما كانت تنص عليه المادة ٥٨٠ من قانون المرافعات الملغى من تكليف المقرر بالزيادة بإعلان التقرير بها لذوى الشأن ورفع عن كاهل المقرر بالزيادة هذا التكليف وألغاه - وفقاً لنص المادة ٦٧٩ مرافعات - على عاتق قلم الكتاب. وذلك للتقليل من احتمال التقصير فى إجراء التبليغ. ولم يرتب المشرع جزاء على عدم حصوله التبليغ لأحد ذوى الشأن المذكورين فى تلك المادة أو على حصوله بعد الميعاد المحدد فيها مكتفياً بما أوجبه فى المادة ٦٨٢ بالنسبة للراسى عليه المزداد من وجوب التحقق قبل إجراء المزايدة الجديدة من أن التقرير بالزيادة قد بلغ إليه وذلك تقديراً من المشرع لأهمية هذا التبليغ بالنسبة للراسى عليه المزداد لما يترتب على التقرير بالزيادة من لسخ شرائه وزوال جميع الآثار المترتبة على رسو المزداد الأول.

#### الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٤١٠ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٧

لئن صح أن الاتفاق على عدم التقرير بزيادة العشر مخالف للنظام العام بالنسبة للبيوع الجبرية التى نظمها نصوص قانون المرافعات، إلا أنه لا يجرى على البيوع الاختيارية التى يجريها البائع بطريق المزداد ولا يفرض فيها القانون نظام الزيادة بالعشر، وإنما يرجع وضع هذا الشرط فى قائمة المزداد إلى محض إختيار البائع وإرادته تحقيقاً لما يراه من صالحه الخاص، وإذ كان ذلك، وكان يبين من الحكم المطعون

فيه أن البيع الذي رسا مزاده على المطعون ضده لم يكن بيعاً جبرياً تم تحت إشراف القضاء إنما كان بيعاً اختيارياً فإن الحكم المطعون فيه الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق - إذ انتهى إلى أن الاتفاق على عدم التقرير بهذه الزيادة يعتبر مخالفاً لقاعدة أمرة من قواعد النظام العام - مما يجوز معه الإثبات بالبينة، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٦

إن المادة ٥٨٤ من قانون المرافعات تقضي في المزاد الذي يحصل بعد التقرير بزيادة العشر بأن هذا المزاد " يحصل ويقع البيع على حسب الأوجه المقررة في حق البيع الأول " والمادة ٥٦٩ الخاصة بكيفية عمل المزاد الأول تقضي بأن " المزايذة تحصل بمعرفة القاضي بناء على طلب الدائن الذي طلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الإقتضاء ". فالمزاد الثاني كالمزاد الأول لا يسير فيه القاضي من تلقاء نفسه بل سيره فيه موقوف على طلب الدائن طالب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة بحيث إن لم يطلبه أحد من هؤلاء فواجبه إيقاف البيع، وأرباب الشأن من بعد وما يريدون. أما أن يجرى المزاد وتوقيع البيع من تلقاء نفسه مع عدم وجود طلب من صاحب الحق القانوني فيه، فإن حكمه يقع باطلاً لعدم إستيفائه شرطاً أساسياً من الشروط المقررة. وبصح إستئنائه كما هو حكم المادة ٥٨٦ مرافعات.

فإذا كان الواقع الثابت بالحكم هو أنه لم يكن هناك دائن غير الدائن طالب البيع وهو الذي رسا عليه المزاد الأول، ولم يكن لغيره على العين ديون مسجلة، وأن هذا الدائن طالب البيع لم يطلب من القاضي إجراء المزاد، بل بالعكس قد قرر لعله أنه تخالص بحقوقه وتنازل عن حكم مرسى المزاد فتخطى القاضي لهذا وحكمه بالبيع هو حكم باطل. وللمدين الذي أضر به هذا الحكم الحق في إستئنائه بمقتضى المادة ٥٨٦ مرافعات المقدمة لعدم إستيفائه إجراءً أساسياً.

#### للطعن رقم ٧٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٩

هناك فرق كبير بين ما يترتب على حكم رسو المزاد الأول وبين ما يترتب على البيع بعد زيادة العشر. فالبيع الأول لا يتم حتى تمضي عشرة أيام لا يقرر أحد زيادة العشر في خلالها، فإذا حصلت هذه الزيادة إنفسخ البيع من نفسه وأعيدت الإجراءات مع إعتبار مقرر الزيادة قابلاً للشراء بالثمن الجديد ولا يبقى لرسو المزاد الأول أثر ما بالنسبة إلى المشتري. أما البيع بعد زيادة العشر فإنه يتم للمشتري بمجرد صدور حكم رسو المزاد ويصبح مرتبطاً به. فإذا قصر في الوفاء بالثمن لا ينفسخ البيع من نفسه بل يظل قائماً وتباع العين على ذمته لإستيفاء الثمن، ولا تزول عن المشتري ملكية العين إلا برسو المزاد من

جديد على غيره. ومن ثم كان الراسى عليه المزاد بعد زيادة العشر حكمه حكم المشتري بمقد لازم لا يفسخ إلا بحكم القضاء. فالحكم الذى يبنى لقضائه على أن البيع الثانى بعد زيادة العشر يفسخ من نفسه بمجرد تأخر المشتري عن دفع الثمن بعد تكليفه بالوفاء رسمياً يكون حكماً مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٢  
إن مجرد تقرير زيادة العشر يترتب عليه فسخ الحكم برسو المزاد الأول فتزول آثار رسو هذا المزاد وتعود الحالة إلى ما كانت عليه من قبل. وإذن فالحكم الذى يقيم لقضائه برفض طلب عدم الإستمرار فى البيع بناءً على وفاة الدين بعد تقرير زيادة العشر إعتباراً بأن مجرد التقرير بالزيادة لا يترتب عليه رجوع العقار إلى ملك المدين بل يعتبر من رسا عليه المزاد الأول مالكاً إلى أن يحكم برسو المزاد على غيره - هذا الحكم يكون قد خالف القانون ويصين نقضه.

**\* الموضوع الفرعى : التنازل الضمنى عن حكم مرسى المزاد :**

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٢  
إذا دخل شخص مزاداً فى بيع أمام القاضى الأهلى، وحكم بمرسئ المزاد عليه، ثم قرر آخر بزيادة العشر، ثم ظهر بعد ذلك أن الأطيان المراد بيعها داخله فى أطيان تباع أمام المحكمة المختلطة. فقرر قاضى البيوع الأهلى وقف البيع حتى تنتهى الإجراءات أمام المحكمة المختلطة، وسارت الإجراءات أمام هذه المحكمة، فدخل هذا الشخص مزاداً فيها، ورسا عليه المزاد فعلاً، ثم قضى بإلغاء حكم مرسئ المزاد المختلط فيما يتعلق بأطيان منها القدر الذى رسا مزاده عليه أمام القضاء الأهلى، فعاد هو يطلب تثبيت ملكيته إلى هذا القدر أمام المحكمة الأهلية، مستنداً فيه إلى حكم مرسئ المزاد الأول فيما إذا كان دخول هذا الشخص فى إجراءات المزايدة أمام المحكمة المختلطة يعتبر، فى الواقع وبالنسبة لظروف الدعوى تنازلاً عن حكم مرسئ المزاد الأهلى أولاً يعتبر كذلك، هو أمر داخل فى سلطة قاضى الموضوع يقدره حسب ما يستخلصه من وقائع الدعوى.

**\* الموضوع الفرعى : الثمن الأساسى :**

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩  
- يدل نص المادتين ٥٣، ٥٦ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أن المشرع راعى فى تنظيم البيع الجبرى للمقار الحفاظ على قيمة الثروة العقارية وحماية مصلحة كل من الدائن والمدين وهو ما يتحقق بالوصول إلى أعلى ثمن ممكن، فأوجب النشر والإعلان عن البيع حتى يشترك



في المزايدة أكبر عدد من المزايدين وأوجب إلتاح المزايدة العلنية بعبء لا يقل عن الثمن الأساسي مضافاً إليه المصروفات حتى تكون المنافسة بين راغبي الشراء مدعاة للإرتفاع بالثمن إلى أقصى قدر ممكن. وإذا كان الثابت أن مكتب خبراء وزارة العدل بالقازيق حدد الثمن الأساسي الذي يجب أن تبدأ به مزايدة بيع الأطنان موضوع الداعي بمبلغ ٣٦٠٤ جنيهات و٨٦٠٠ مليماً، وأن البين من محضر بيع تلك الأطنان أن كلا من المتزايدين الأربعة الذين اشتركوا في المزاد قد سدوا تأميناً قدره ٢٠٠ جنيه وبدأت المزايدة بعبء قدره ٢٢٠٠ جنيه وإنتهت بـرسو المزاد على المطعون ضده الأول بمبلغ ٢٦٠٥ جنيهها دون إضافة المصروفات إليه فإن إجراءات تلك المزايدة تكون قد جاءت باطلة لمخالفتها لأحكام قانون الحجز الإداري سالفه الذكر والمتعلقة بالنظام العام، وذلك بإلتاح المزايدة ورسوها بعبء يقل عن الثمن الأساسي والمصروفات.

- رسم الدلالة النسبي بواقع ٥٪ المنصوص عليه في المادة ٦٦ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يفاير المصروفات المنصوص عليها في المادة ٥٦ منه والتي يقصد بها المصروفات التي ينفقها الدائن الحاجز في إجراءات التنفيذ.

#### \* الموضوع الفرعي : الراسي عليه المزاد :

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٣

- ليس لمن رسا عليه المزاد في بيع الأشياء المحجوز عليها التحدى بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ مدني والقول بوجوب الأخذ بسندات دين الدائن المنفذ به والمطعون عليها بالصورية باعتبارها العقد الظاهر ذلك لأنه لا شأن له بهذا الدين إذ هو لا يستمد ما يدعيه من حق على الأشياء المحجوز عليها من سندات ذلك الدين ولكن الحق الذي يدعيه يستند إلى محاضر البيع التي إشتري بمقتضاها تلك الأشياء.

- إذا كان الحكم قد نفى حسن النية عن الراسي عليه المزاد في بيع الأشياء المحجوز عليها فإن التحدى بحكم المادة ٩٧٦ من القانون المدني لا يكون له محل.

الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٢١٢٥ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٨

رسو المزاد في البيع الجبري لا ينشئ ملكية جديدة مبتدأة للراسي عليه المزاد وإنما من شأنه أن ينقل إليه ملكية الشيء المبيع من المدين أو الحائز. وبذلك يعتبر الراسي عليه المزاد في البيع الجبري خلفاً خاصاً إنتقل إليه الحق من البائع بمقتضى التصرف بالبائع شأنه في ذلك شأن المشتري في البيع الإختياري

الطنن رقم ٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٩

إذا طلب مدع الحكم له بمبلغ على المدعى عليه، وتبينت المحكمة أن المدعى كان نزع ملكية أطيان للمدعى عليه، وروسا مزادها عليه بمن يزيد كثيراً على مبلغ الدين الذي نزع الملكية من أجله، وأنه اعترف بلسان وكيله بأنه لم يدفع إلى المدعى عليه بعد خصم دينه باقي الثمن، فخصمت المحكمة هذا الباقي من المبلغ الذي يطالب به المدعى، فإنها بإجراء هذا الخصم لا تعتبر قد خالفت أحكام القانون المتعلقة بإعادة البيع على ذمة الراسي عليه المزاد وبالمقاصة. لأن ثمن المزاد يجب بذمة المشتري من يوم الحكم بمرسي المزاد عليه. ولا يجب قانوناً على صاحب العقار المبيع، أو على من يكون له شأن في بيعه جبراً، أن يعيد البيع على ذمة المشتري تحصيلاً للثمن، بل له أن يلتجئ في ذلك إلى الطرق العادية لحمل الراسي عليه المزاد على القيام بتنفيذ التزاماته من طريق الحجز والبيع وإجراء المقاصة ولأنه من جهة أخرى للمحكمة المطروح عليها أمر إجراء هذا الخصم أن تحسم ما يقوم من نزاع في أحد الدينين أو في كليهما ثم تجرى بينهما أحكام المقاصة.

الطنن رقم ٤٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٦

إذا كان المدين المستأنف لهذا الحكم في تمسكه بتخطي القاضي لما طلبه هو والدائن طالب البيع الراسي عليه المزاد الأول من عدم إجراء المزاد الثاني قد غفل عن ناحية التكيف الصحيح للوقائع التي عرضها في إستأنفه وإعتبر ظلامته مسألة موضوعية لم يفصل فيها القاضي، فإن تمسكه بذلك التخطي حاصل على كل حال وهو أساس إستأنفه. وتكيف هذا التخطي هو مسألة قانونية ولمحكمة النقض أن تبينه وأن تطبق عليه حكم القانون.

و إذا كانت محكمة الإستئناف إعتبرت على خلاف الصواب أن لا عيب في شكل الحكم المستأنف وإنما هي قبلت الإستئناف على أساس أن طلب الدائن والمدين عدم السير في المزاد فيه إثارة لمسألة موضوعية وأن قاضي البيوع كان عليه أن يحيل تلك المسألة الموضوعية على المحكمة للفصل فيها ابتداء ثم بحث موضوع الإستئناف وقضت بإبطال حكم البيع وكان كل ما أتت به في الأسباب من الإعتبارات والتقديرية خارجاً عما يلزم للتقرير بإبطال حكم البيع المذكور، فإن لمحكمة النقض أن ترفض الطعن وأن تقر ما قضت به محكمة الإستئناف من جواز إستئناف ذلك الحكم على أساس تكيفها هي الصحيح لتخطي القانون وأن تقر قضاء الإستئناف بالإبطال أخذاً بالحقيقة القانونية التي تراها هي وتطبيقاً لها ويصبح ما ذكرته هي في حكمها من الأسباب القانونية الصحيحة أسباباً للحكم المطعون فيه

**الطعن رقم ٣٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١**

الراسى عليه المزاد الأول ليس له أن يتنازل عن حكم مرسى المزاد لتخالفه بحقوقه إلا إذا لم يكن على العين ديون مسجلة للمير. فإذا حكم بمرسى مزاد عقار المدين على دائن له بثمن يزيد على مقدار دينه وكان هذا العقار مرهوناً لدائن آخر فباع الراسى عليه المزاد بعض هذا العقار إلى الدائن الآخر وعصم دينه من الثمن وقبض الباقي، وبعد ذلك طلب أحد ورثة المدين إلى قاضى البيوع إعادة البيع على ذمة من رسا عليه المزاد لعدم قيامه بدفع باقي الثمن بعد استئزال دينه، وأمام قاضى البيوع تنازل الراسى عليه المزاد عن حكم مرسى المزاد لتخالفه من دينه، ووافق على ذلك طالب إعادة البيع فأثبت القاضى التنازل، فهذا التنازل لا يزيل حكم مرسى المزاد، ولا يفسخ ملكية الراسى عليه المزاد وإذاً يكون البيع الصادر إلى الدائن الآخر صحيحاً لازماً، وعلى الأخص إذا كان قد ثبت حصول تواطؤ بين بعض الورثة والراسى عليه من ورقة أخلاها هذا الأخير عليهم لإخلاء مسئوليته مما قد يجر إليه هذا التنازل.

**الطعن رقم ٢٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٤١/١٢/١١**

إذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن الراسى عليه المزاد لم يدفع الثمن فأعند المزاد على ذمته فقام المدين " وهو والده " - بموافقته - بسداد الدين للدائنين وشطب الدعوى، ولم يطلب أحد الاستمرار فى البيع ولم يكن فى القضية أرباب ديون مسجلة، وإستخلصت المحكمة من كل ذلك أن حكم مرسى المزاد يعتبر كأنه لم يكن فلا غبار عليها.

**الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٤٧/٢/١٣**

إذا كان الراسى عليه مزاد الأطلان المنزوعة ملكيتها من المدين قد أعطى المدين وصولاً بتسلمه مبلغاً من ثمن الأطلان المنزوعة منه والتي رسا مزادها عليه بتاريخ كذا على أن يخصم هذا المبلغ من كامل الثمن الذى رسا به المزاد، وإستخلصت المحكمة من هذا الوصول وجود تعاقد بين الراسى عليه المزاد وبين المنزوعة ملكيته عن الأطلان المنزوعة، فهذا الإستخلاص يكون مستمداً من ورقة من شأنها أن تفيده ولا يصح النفي على المحكمة أنها أخطأت إذ إعتبرت هذا الوصول تعاقداً.

**الطعن رقم ٥٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٩**

إن تحدى المدين بأن من إستخدمه للدخول فى المزايدة يعتبر فى القانون نائباً عنه بطريق إعاره الاسم وأن المعار إسمه لا يتملك فى حق الأصل - هذا التحدى محله أن يكون الثابت فى الدعوى أن من رسا عليه المزاد كان عند رسو المزاد عليه معيراً إسمه. أما إذا كان الثابت أن الراسى عليه المزاد إنما وعد

المدين بأن يبيع له الأبطال عند رسو المزاد عليه إذا دفع له الثمن والمصاريف لذلك لا يصح التحدي به في إنكار الملكية على الراسي عليه المزاد.

#### الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٨/١١/١٩٤٨

إن إيقاع البيع للراسي عليه المزاد لا ترتب عليه حقوق له سوى ما كان للمدين المبيع ملكه من الحقوق في العقار المبيع. ولما كان حق ملكية العقار المبيع لا ينتقل حتى يبين المتعاقدين إلا بتسجيل عقد البيع فإنه إذا كانت ملكية أطيان المدين لم تنتقل إليه بسبب عدم تسجيل عقد شرائه فالمشتري منه في المزاد لا يكون له من حقوق أكثر مما كان له، وهذه لا تعدى الإلتزامات الشخصية بين المتعاقدين كنص المادة الأولى من قانون التسجيل. وتسجيل حكم مرسى المزاد في هذه الحالة لا يفي عن تسجيل عقد شراء المدين كما لا يفي تسجيل عقد شراء أى مشتر عن تسجيل عقد شراء بالثمن بعد أن ألقى قانون التسجيل الجديد المادة ٦١٩ من القانون المدني التي كانت تنص على أنه في حالة تعدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالين يكتفى بتسجيل الأخير منها.

#### \* الموضوع الفرعي : أملاك موقوفة :

#### الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ٢٢/١/١٩٥٩

إذا كان الواقع في الدعوى أن عقارا رسى مزاده على الطاعنين فإزاعهم المطعون عليه في شأن ملكية جزء منه تأسيسا على أنه يمثل جهة وقف وأن الوقف حصل على حكم ضد المدينة المنزوع ملكيتها قبل تسجيل حكم مرسى المزاد قضى بتبعية جزء من العين المنزوع ملكيتها له، فإن هذا الحكم يكون حجة على الراسي عليهم المزاد بوصفهم خلفا خاصا للمدينة تلقوا عنها الحق بمقتضى حكم مرسى المزاد ويعتبرون ممثلين في شخص الباتعة لهم في الدعوى المقامة من جهة الوقف ضدها - ولا يحول دون هذا التمثيل إلا أن يكون حكم مرسى المزاد قد سجل قبل صدور الحكم بتبعية جزء من العين لجهة الوقف ولا عبرة بعد ذلك أن يكون هذا الحكم قد صدر ابتدائيا قبل تسجيل حكم مرسى المزاد - لأن الحجية تثبت للحكم ولو كان ابتدائيا، ولا عبرة بعدم تسجيل جهة الوقف لصحيفة الدعوى ولا بعدم تسجيل الحكم ذلك لأن تملك الراسي عليهم المزاد بحكم مرسى المزاد - وهو لم يصدر إلا بعد أن قضى بتبعية جزء من العين لجهة الوقف - يعتبر تمسكا بتصرف صادر من غير مالك لم ينشأ للمتصرف إليهم - وهم المشترون بالمزاد - أى حق في الملكية بالنسبة لذلك الجزء إذ التصرف الصادر من غير مالك لا يكسب بمجرد الحق اليقيني ولا يمكن أن يؤدي إلى كسب الملكية إلا بالتقدم الخمسى إذا توافرت شروطه وأهمها الحيازة فضلا عن السبب الصحيح وحسن النية.

**الطنن رقم ٧٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٧/٢/١٩٣٨**

إنه وإن كان البند التاسع من الشروط الواردة في قائمة مزاد إستبدال الأموال الموقوفة قد علق بنقل حقوق الملك إلى المستبدل على اعتماد الوزارة وتصديق المحكمة الشرعية فإن حكم القانون في ذلك أنه متى تم الاعتماد والتصديق يكون الرأسي عليه المزاد مالكا لا من تاريخ تحقق الشرط بل من تاريخ رسو المزاد عليه. وذلك وفقاً للمادة ١٠٥ من القانون المدني. فالوزارة ملزمة - بعد رسو المزاد ثم اعتمادها له - بالمحافظة على المقار بالحالة التي كان عليها وقت رسو المزاد، وليس لها أن تصرف في أي شيء خاص مما يمس بالحقوق التي تؤول إلى الرأسي عليه المزاد بتمام البدل.

**\* الموضوع الفرعي : إتفاض الثمن لحكم تقدم مشتري :**

**الطنن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٩**

إذا كان مناط الفصل في الخصومة الاستئنافية ما إذا كان حكم القانون الصحيح في خصوصية هذه الدعوى - هو وقف البيع أو السر فيه، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالسر في إجراءات المزايدة مع تنقيص خمس الثمن تباعا إذا لم يقدم مشتر وليس العشر، فإن خطأ الحكم في هذا الخصوص يكون واردا فيما يعتبر زائدا عن حاجته وعلى قاضى البيوع أن يلتزم حكم القانون في قدر تنقيص الثمن فإن خطاب الشارع موجه له إذ هو الذى يجرى البيع ولم يكن ثمة من منازعة بين الخصوم في شأن قدر التنقيص بما كان يلتزم الإبداء فيه من محكمة الاستئناف على صورة أو أخرى.

**\* الموضوع الفرعي : إيداع الرأسي عليه للمزاد الثمن :**

**الطنن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٩**

مبررات إعادة البيع على مسؤولية الرأسي عليه المزاد المتخلف هو مما يخضع لسلطة محكمة الموضوع وإذا كان الحكم انتهى إلى أن الإيداع الحاصل من المشتري من الرأسي عليها المزاد مبرر للثمة هذه الأخيرة من الثمن الرأسي به المزاد وفوائده، ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول طلب إعادة البيع على مسؤولية الرأسي عليها المزاد، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

**الطنن رقم ٨٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩/٢/١٩٤٨**

معنى أودع المشتري الثمن الذى رسا به مزاد العين المتزوعة ملكيتها على ذمة ذوى الشأن فيه، فإن المبلغ المودع يخرج بالإيداع عن ملكيته، بحيث إذا حجز عليه - بعد إيداعه - أحد دائنيه فلا تصدى آثار الحجز مقدار ما يخص هو به في توزيع الثمن باعتباره دائناً للمزوعة ملكيته، ولا يكون للحجز أثر

في حقوق بالي الدائنين " دائني هذا المزروعة ملكيته ". وعلى ذلك فهذا الحجز لا يمنع من أن يكون المشتري قد نفذ - بالإبداع - شروط البيع، فلا يصح إعتباره - بسبب الحجز - متخلفاً عن ولاء التزامه وإعادة البيع على ذمته.

#### \* الموضوع الفرعي : إيقاع البيع الثاني :

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٧/٢/١٩٣٨  
يجوز لدائن من رما عليه المزاد الأول - ولو بعد إيقاع البيع الثاني على ذمة مدينه - أن يدفع بإنقضاء الحق في إعادة البيع لسقوط دين الثمن الملزم به مدينه. وذلك بدعوى مستقلة أو بدفاع يتقدم به دعوى الإستحقاق المرفوعة من الراسي عليه المزاد الثاني.

#### \* الموضوع الفرعي : بطلان إجراءات المزادة :

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١١٠٧ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٥٢  
إن قانون المرافعات القديم نص في المادة ٥٥٢ وما بعدها على أنه يجوز للدائن الذي يبيع عقار مدينه أن يستصدر حكماً بالتريخ بالبيع بعد تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة الجزئية أو الابتدائية حسب قيمة العقار وإن الحكم الصادر بالتريخ بالبيع الذي يصدر في مواجهة المدين يجب أن يشتمل على تعيين الجلسة التي تحدد للبيع إذا كان الحكم صادراً من محكمة جزئية وعلى إحالة الأخصام على القاضي المعين للبيوع لتعيين الجلسة التي يكون فيها البيع إذا كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية ومن هذا يبين أن القانون كفل بهذه النصوص علم المدين باليوم الذي يحدد لبيع عقاره علماً مستقلاً عما قد يصل إلى علمه من إعلانات النشر والعلق، إذ في حالة صدور حكم بنزع الملكية من محكمة جزئية يحدد القاضي يوم البيع في مواجهة المدين حين النطق بالحكم وفي حالة صدوره " مشتملاً على إحالة الأخصام على القاضي المعين للبيوع لتعيين الجلسة التي يكون فيها المزاد. ... " والأخصام في دعوى نزع الملكية هم بدهاء طالب البيع والمدين - ولو كان المشرع لا يرى وجوب إعلان المدين باليوم الذي يحدده قاضي البيوع إكفاء بما قد يصل إلى علمه من الإطلاع على ما ينشر أو يعلق، لما نص على وجوب إحالة الأخصام على قاضي البيوع ولقصر الأمر على طالب البيع يؤيد هذا أن قانون المرافعات القديم عند صدوره في سنة ١٨٨٣ كان يخص المحكمة الابتدائية دون غيرها بنظر دعوى نزع الملكية فكان نص المادة ٥٥٨ يقضي بأن يشمل الحكم بنزع الملكية إحالة الأخصام على قاضي البيوع لتحديد جلسة للبيع فلما بدا للمشرع أن يجعل الاختصاص بنظر دعوى نزع الملكية منوطاً بقيمة العقار عدل نص المادة ٥٥٨ بذكره ٩ مايو سنة ١٨٩٥ وأوجب أن يشتمل الحكم الذي يصدر

في مواجهة المدين على تعيين يوم للبيع إذا كان الحكم صادراً من محكمة جزئية ولا مسوغ للقول بأن حالة الاعصام على قاضي البيوع لتعيين يوم للبيع إذا كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية تحمل معنى آخر أو أنها تؤدي إلى عدم لزوم إعلان المدين يوم البيع إكفاء بما قد يصل إلى علمه من إعلانات النشر واللقق إذ فضلاً عن أن هذا القول يؤدي إلى مفارقة لا مسوغ لها بين حالتين متشابهتين فهو يصادم أصلاً من الأصول التي قررها قانون المرافعات في مادته الأولى من وجوب أن يكون كل إعلان أو أخبار بين الخصوم بورقة من أوراق المحضرين تسلم للمعلن إليه شخصياً أو لمن له صفة النيابة عنه كما أن مقتضى ما نصت عليه المادة ٥٦٦ مرافعات " قديم " من حق المدين في أن يطلب من قاضي البيوع زيادة اللصق أو إجراء البيع في المحل الكائن به العقار أو في غيره أن يكون المدين مخبراً باليوم المعين للبيع، على أنه من غير المستساغ أن يكفى المشرع في أخبار المدين باليوم المحدد لبيع العقار بما قد يطلع عليه من إعلانات نشر أو تلصق ولا يكفى بذلك في حالة بيع المنقول " المواد ٤٤٤، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٦٧، ٤٧٢ مرافعات قديم " وإذن فمعي كان الطاعنون قد أقاموا الدعوى بطلب الحكم بطلان إجراءات البيع ورسوم المزداد واعتبار حكم إيقاع البيع كأن لم يكن على أن إجراءات البيع وقعت باطلة إذ لم تنشر عن البيع ولم تعلن ورثته المدين باليوم الذي حدد له، بل تم النشر على أساس أن المدين المنزوعة ملكيته باق على قيد الحياة رغم وقف الدعوى لوفاته وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين أقام قضاءه على أن قانون المرافعات القديم ما كان يوجب إعلان المدين أو ورثته باليوم الذي يحدد لبيع العقار - فإن هذا الحكم يكون قد أعطى في تطبيق القانون .

#### • الموضوع الفرعي : بطلان إجراءات المزايدة :

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢١٢٦ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٥  
 إذ كان حكم إيقاع البيع ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات وإنما هو محضر يحرره القاضي باستيفاء الإجراءات والبيانات التي يتطلبها القانون فإن هذا الحكم يعتبر باطلاً إذا تبين وجود عيب في إجراءات المزايدة أو كانت هذه الإجراءات قد تمت على خلاف ما نص عليه القانون لأن صفة الحكم المذكور تفترض صحة إجراءات المزايدة، فإذا كانت باطلة بطل الحكم بالتبعية.

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥  
 مؤدى نص المادة ٨٩٣ من القانون المدني أن تباع عقارات التركة بالمراد العلني وفقاً للأوضاع وفي المواعيد المنصوص عليها في البيوع الجبرية ما لم يتفق جميع الورثة على أن يتم البيع بطريقة أخرى ومتى كان ذلك وكانت الأوضاع والمواعيد سالفة الذكر والمنصوص عليها في المواد ٤٠١ من قانون

المرافعات وما بعدها أعمال إجرائية يترتب الإعلان على عدم إتباعها، وبالتالي فإن البيع الحاصل دون إتخاذها لا يكون صحيحاً.

#### \* الموضوع الفرعي : بطلان حكم مرسى المزاد :

الطنن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١/٢٦/١٩٦١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بطلان إجراءات نزاع الملكية وبطلان حكم رسو المزاد الذى إنتهت به تلك الإجراءات وذلك إستناداً إلى أن البنك - الطاعن - لم يتخذ الإجراءات الصحيحة وأنه لم يعلم الورثة جميعاً بما يتخذ من إجراءات ودون أن يكون لهم من يمثلهم قانوناً أو يكون لهم من يمثلهم قانوناً أو يملك التحدث عند التركة، فإن النزاع فى صورته هذا يكون غير قابل للتجزئة ويجب لكى يكون الطعن بالنقض مقبولاً شكلاً فى هذه الحالة أن تتخذ بالنسبة إلى جميع الخصوم فيه إجراءات الطعن التى أوجبه القانون فإذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح الحكم نهائياً بالنسبة إليه بطل تبعاً بالنسبة للجميع.

الطنن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ٥/٣١/١٩٦٢

إستقر قضاء المحاكم المختلطة والدوائر المجتمعة لمحكمة الإستئناف من قبل على أن إجراءات نزاع الملكية إنما توجه إلى المدين ولو كان العقار المنزوع ملكيته فى يد حائز إكتفاء بإنذاره بالدفع أو التعلية. فإذا كان بين من الحكم المطعون فيه أن الأطيان المنزوعة ملكيتها قد رسا مزادها على الطاعن فى ظل القانون المختلط - الذى كان يحكم العلاقة بين المصريين والأجانب إذا إختلفت جنسياتهم فإنه كان يعين على الحكم أن يستهدى فى قضائه بما جرت عليه أحكام المحاكم المختلطة لا أن يخالفها إلى قاعدة أخرى غير تلك التى كانت سائدة فى تلك المحاكم حتى تاريخ إلغاء النظام القديم القضائى المختلط فى ١٥/١٠/١٩٤٩ وهو إذ قضى بطلان إجراءات نزاع الملكية وحكم مرسى المزاد لعلم توجيهها إلى الحائز مخالفاً ما إستقر عليه قضاء المحاكم المختلطة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطنن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٥

لا يمنع من القضاء بطلان حكم مرسى المزاد لإبتائه على إجراءات باطلة، إدعاء الراسى عليه المزاد أمام محكمة الموضوع تملكه العقار الراسى مزاده عليه بالتقدم المكسب إذ أن هذه المنازعة لا تنجبه إلى طلب بطلان حكم مرسى المزاد ما دام أن طالب البطلان لم يطلب تسليم العقار الراسى مزاده ولا تتأثر بهذه المنازعة دعوى البطلان إنما يبقى للرأسى عليه المزاد الحق فى رفع دعوى مستقلة بهذا الإدعاء.



الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٨٩١ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢١

إذا كان النزاع في الطلب العارض يدور حول صحة وبطالان رسو المزاد فهو على هذه الصورة مما لا يقبل التجزئة إذ يتأتى أن يكون رسو المزاد صحيحاً بالنسبة للمدين المنزوعة ملكيته وخلفائه وباطلاً بالنسبة لمصلحة الأملك الراسى عليها المزاد ومن ثم فإن بطلان الطعن الموجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضدهم - وهم جميعاً خلف للمدين المنزوعة ملكيته - لعدم إعلانهم بالطعن يستتبع حتماً بطلانه بالنسبة للرأسى عليه المزاد.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧

القضاء ببطالان حكم رسو المزاد أو بإلغائه يقرر إنحلال البيع وزواله من وقت إيقاعه شأنه في ذلك شأن البيع الإختياري الذى ينطفئ أثر الحكم بطلانه أو يفسخه إلى وقت إنقضاؤه، مما يستتبع إلغاء الآثار المترتبة على حكم رسو المزاد وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدوره.

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٣

نقض الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة - بطلان أو صحة حكم مرسى مزاد وإجراءاته - بالنسبة لبعض الطاعنين يستتبع نقضه بالنسبة للباقيين.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٥

الطعن على حكم مرسى المزاد بدعوى بطلان مبتدأة - في ظل قانون المرافعات السابق - لا يقبل إلا من غير الذى لم يكن طرفاً في إجراءات التنفيذ أو ممن ولم يصح إعلانها بها، أما من كان طرفاً في إجراءات التنفيذ وصح إعلانها بها فلا يكون له من سبيل للطعن على حكم مرسى المزاد إلا باتباع طرق الطعن المنصوص عليها في المادة ٦٩٢ من القانون المذكور.

الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٧

إذ كانت الدعوى ببطالان إجراءات التنفيذ لا تقبل التجزئة والقضاء ببطالان حكم مرسى المزاد بالنسبة للمطعون ضدها الثالثة ينسحب أثره لباقي الخصوم في الدعوى. فمن ثم لا على الحكم المطعون فيه عدم رده إسقاطاً على ما أثاره الطاعنان بالنسبة لصحة تمثيل المطعون ضدها السابعة لمن بلغ سن الرشد أثناء سير خصومة التنفيذ.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٢١٢٦ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٠

إذ كانت المحكمة لم تثبت بمحضر جلسة إيقاع البيع أن المزايدة قد بدأت بمناداة المحضر على الشئ الأساسى والمصاريف، فإن إجراءات المزايدة تكون قد تمت على خلاف القانون، ولا يكفى أن يثبت الحكم أن هذه الإجراءات قد إسوفت وفق القانون بل يعين عليه بيان الإجراءات التى اتهمت.

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٨٢

من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن النزاع حول صحة أو بطلان حكم مرسى المزايد أو إجراءات التنفيذ مما لا يقبل التجزئة وأن الأمر فيه لا يحتمل إلا حلاً واحداً وبينه ومن ثم فإن بطلان حكم إيقاع البيع بالنسبة لبعض المدنيين يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين.

• الموضوع الفرعى : تسجيل تنبيه نزع الملكية :

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ٢/١٠/١٩٥٥

عدم نفاذ التصرف بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية لا يفيد منه عملاً بالمادة ٦/١٠٨ من قانون المرافعات المختلط المنطبقة على والفة الدعوى إلا الدائنون الذين يتعلق حقهم بالتنفيذ وهم الدائنون المباشرون للإجراءات ومن أعلنوا المدين بالتنبيه وأرباب الديون المسجلة ومشتري العقار باعتباره خلفاء لهم.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١/٢٠/١٩٥٥

البطلان الذى كان مقرراً فى المادة ١/٦٠٨ من قانون المرافعات المختلط إنما هو بطلان نسى لا يعمسك به إلا من شرع النص لحمايتهم ممن تعلق حقهم بالتنبيه كالدائنين المسجلة رهانهم أو الدائن المباشر للإجراءات أو مشتري العقار بالمزاد أما المدين المنزوعة ملكيته فلا يملك الطعن بالبطلان على تصرف صدر منه بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية عن ذات العقار بل يبقى تصرفه صحيحاً ومنتجاً لآثاره.

للطعن رقم ١٨٣ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٥٦٧ بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٥

الدائن العادى إذا قام بالتنفيذ على أموال مدينه وسجل تنبيه نزع ملكية عقاره فإنه يصبح بهذا التسجيل على ما جرى به قضاء محكمة النقض، فى عداد من يشملهم نص المادة ٢٢٨ مدنى قديم فلا يحتاج بالعقود المرعية إلا إذا كان تاريخها ثابتاً قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية.

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٦

إن تسجيل تنبيه نزع الملكية فى ظل قانون المرافعات القديم لا ينشئ للدائن نازع الملكية حقاً عينياً على العقار المنزوع ملكيته - على ما استمر عليه قضاء هذه المحكمة - فإذا كان الحكم إذ قضى بتبعية ملكية هذا الدائن للعقار إستناداً إلى الفضلية حكم رسو المزاد الصادر له على تصرفات أخرى نافذة للملكية بمقولة إن تسجيل التنبيه سابق على تسجيلها. فإن الحكم يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ٥/٥/١٩٦٠

نصت المادة ٦٠٧ من قانون المرافعات المختلطة على أن "سجل ورقة التنبيه بقيد صورتها فى قلم الرهون" كما نصت المادة ١/٦٠٨ من ذلك القانون على إنه "لا يجوز للمدين من يوم تسجيل التنبيه أن يتصرف فى العقارات المذكورة فى التنبيه وإلا كان التصرف باطلاً بلا حاجة للحكم بذلك" فإذا كان الثابت أن تنبيه نزع الملكية قد سجل فعلاً فى ١٨ من يولييه سنة ١٩٣٣ عقب تقديمه فى الدفاتر المعدة لذلك فإن الطاعنين - الدائنين - يفيدون من الآثار التى رتبها القانون على هذا التسجيل ولا يحتج عليهم بالتصرف الملاحق الحاصل من المدين إلى المطعون عليه الأول والسجل فى سنة ١٩٤٣ لا يغير من هذا النظر إستخراج شهادة عقارية لم يظهر فيها تسجيل التنبيه بسبب الخطأ الحاصل فى دفتر الفهرست ذلك لأنه يبين من نصوص المواد ٧٥٠ - ٧٦٨ من القانون المدنى المختلط أن التسجيل يتم بمجرد نسخ صورة السند فى الدفتر المعد لذلك وأن دفتر الفهرست لم يعد لتسجيل المحررات وإنما أهد لتلخيص التسجيلات التى تكون قد تمت فعلاً حتى يتسنى إعطاء كشف منها لمن يطلبه فهو مجرد تنظيم داخلى فى أرقام الرهون كما يبين من نصوص المادتين ٧٦٩ و ٧٧٠ من ذلك القانون أن الخطأ فى الشهادة لا يترتب عليه مساءلة الموظف الذى تسبب فى هذا الخطأ - لما كان ذلك فإن إغفال تلخيص تسجيل التنبيه فى دفتر الفهرست ليس من شأنه أن يهدر حق الطاعنين فى الإحتجاج بآثار تسجيل التنبيه - وإذا جاوز الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ٨/٤/١٩٦٥

إذا لم يودع الدائن مباشر الإجراءات قائمة شروط البيع خلال المائتى وأربعين يوماً التالية لتسجيل تنبيه نزع الملكية فإن تسجيل هذا التنبيه يسقط بقوة القانون وفقاً للمادة ٦١٥ من قانون المرافعات ويسقطه يعتبر التنبيه وكأنه لم يسجل ٠ وإذا كانت المادة ٦١٣ من ذلك القانون تترتب على عدم تسجيل التنبيه قبل إنقضاء ستين يوماً على إعلانه إعتباره كأن لم يكن فإن التنبيه يفقد بذلك كل آثاره القانونية ومن ضمنها أثره فى قطع مدة التقادم ولا يمكن القول بأن تنبيه نزع الملكية متى تم صحيحاً يبقى له أثره فى

قطع التقادم اعتباراً بأنه يتضمن تكليفاً للمدين بالوفاء ذلك أن هذا التكليف غير منفصل عن تنبيه نزع الملكية بل هو أحد بياناته ومشتملاته ومتى زال التنبيه فإنه يزول بجميع مشتملاته وآثاره.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٨٥ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٦٦

الحائز فى التنفيذ العقارى هو من اكتسب ملكية عقار مرهون أو حقاً عينياً عليه بموجب سند مسجل سابق فى تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية ودون أن يكون مستولاً شخصياً عن الدين المضمون بالرهن. ولا يكفى أن يستمد مدعى هذه الصفة فى ملكيته للمباني المتخذ بشأنها إجراءات التنفيذ إلى عقود عرفية غير مسجلة ليس من شأنها أن تنقل الملكية.

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٢٦ بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٧

- نص المادة ٦١٦ من قانون المرافعات القائم صريح فى أن العبرة فى نفاذ التصرف الصادر من المدين فى حق الحاجزين عموماً والراسى عليه المزاد هى شهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً فى حق هؤلاء أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الإطلاق فإنه لا يسرى فى حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه وبذلك جعل المشرع تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات التى تنفذ فى حق الدائنين وبين التصرفات التى لا تنفذ فى حقهم أياً كان الشخص الذى يصدر منه التصرف مديناً أو حائزاً ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة.

- متى كان التصرف الذى لم يشهر قبل تنبيه نزع الملكية غير نافذ قانوناً فى حق الحاجز والراسى عليه المزاد فإن صدور حكم بصحة هذا التصرف فى دعوى رفعها المتصرف إليه على المدين المتصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه فى هامش تسجيل صحفيتها إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التنبيه ذلك أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بإقرار العقد وانعقاده صحيحاً ونافذاً بين طرفيه ولا يعطى لأيهما مزية فى المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المتربط للحاجز على تسجيل التنبيه.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١/٣/١٩٦٧

تقضى المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات القديم بسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية بكل آثاره إذا لم يتبعه تسجيل حكم نزع الملكية فى ميعاد مائة وستين يوماً، ويؤشر قلم الكتاب من تلقاء نفسه بحصول هذا السقوط على هامش التنبيه. ومؤدى ذلك أنه يصح على الدائن طالب التنفيذ تجديد تسجيل التنبيه كلما أوشك التسجيل الأول على السقوط بانقضاء هذا الميعاد.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٣٤ بتاريخ ١٠/١٧/١٩٦٧

نص المادة ١/٦١٦ مرافعات الذى يقرر عدم نفاذ تصرف المدين الحاصل بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية فى حق الدائن الحاجز للذى تعلق حقه بالتنفيذ على العقار هو نص عام وغير معلق على توفر الغش أو سوء النية من جانب المتصرف إليه إذ رتب المشرع هذا الأثر بصفة مطلقة على مجرد شهر التصرف بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية، وعلى ذلك فإنه إذا كانت الشهادة السلبية الصادرة من مكتب الشهر العقارى بناء على طلب المتصرف إليه تنطبق على العقار موضوع النزاع فإن الخطأ فيها وإن جاز أن يترتب عليه مساءلة الموظف المتسبب فى ذلك إلا أنه ليس من شأنه أن يهدر حق مباشر إجراءات نزع الملكية الذى سجل تنبيه نزع الملكية قبل تسجيل عقد المشتري فى الاحتجاج بأثار تسجيل التنبيه لأن المناط فى عدم النفاذ ينحصر فى تأخر شهر التصرف وكونه مسبقاً بتسجيل التنبيه بصرف النظر عن أى اعتبار آخر.

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١/٢٢/١٩٧٠

- ما ذكره المدين فى تقرير اعتراضه على قائمة شروط البيع - من صدور حكم قاضى البيع بطلان إعلان ورقة الإخبار وأن على طلب البيع أن يتخذ إجراءات التنفيذ من أول إجراء وأشار إلى المادة ٦١٥ مرافعات - يتضمن طلب للحكم بسقوط تسجيل التنبيه للتأشير على هامشه بالإخبار بعد الميعاد عملاً بنص المادة ٦١٥ مرافعات، مما لا يصح معه القول بأن الحكم المطعون فيه قد قضى بما لم يطلبه المدين كما يتفق معه سقوط حق المدين فى التمسك بسقوط تسجيل التنبيه لعدم إيدائه فى اعتراضه على قائمة شروط البيع.

- إذ قضى بطلان الإعلان المتضمن إخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع، فإنه يترتب على ذلك أن التأشير على هامش تسجيل التنبيه بهذا الإخبار الباطل يعتبر كأن لم يكن، ذلك أن التأشير الذى عنه المادة ٢/٦١٥ مرافعات والذى من شأنه لو تم فى الميعاد أن يعصم تسجيل تنبيه نزع الملكية من السقوط هو التأشير بإخبار صحيح إذ به وحده يتحقق مراد الشارع من معنى إجراءات التنفيذ على العقار إلى غايتها من بيع العقار المحجوز بعد تصفية المنازعات المتعلقة بها.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٤٠ بتاريخ ١٢/١٦/١٩٧١

مؤدى نصوص المواد ٦١٧ و ٦١٨ و ٦٢١ و ٦٨٥ من قانون المرافعات السابق، أن المدين - يعتبر بحكم القانون - حارساً على عقاره المحجوز إذا لم يكن مؤجراً قبل تسجيل التنبيه، وأنه وإن كان القانون قد أجاز له التأجير وجملة نافعاً فى حق الدائنين والراسى عليه المزاد متى كان من أعمال الإدارة

الحسنة إلا أنه قصد بذلك أن يقيد حق المدين في التأجير بملقيد الذي وضعه في حالة بيعه لثمرات العقار وحاصلاته، إذ هو مسئول عن الأجرة بوصفه حارساً بعد أن ألحقت بالعقار ذاته من يوم تسجيل تنبيه إلى يوم يسمه بالمزاد لتوزيع كما يوزع ثمنه، أما إذ تم إيداع البيع بصدور حكم مرسى المزاد، فإن ثمرات العقار وإيراداته تكون من حق الراسي عليه المزاد، ولا يتعلق بها حق الدائنين، لأن حق الشخص في تسليم العقار ينشأ من يوم صدور حكم مرسى المزاد، لا من تسجيله، لتقتضي الحراسة التي يفترضها القانون ويترفع عن المدين وصف الحارس، ولا تكون له صفة في التصرفات في ثمرات العقار وإيراداته أو في تأجيره ولا يكون تصرفه أو تأجيره نافذاً في حق الراسي عليه المزاد ولا وجه للتحدي بصدور عقد الإيجار قبل التنفيذ الجبري لحكم مرسى المزاد بتسليم العقار، لأن منطوق الحكم يشتمل على أمر المدين بتسليم العقار للراسي عليه المزاد، ولا يصح أن يفيد من عطفه وتقصيره في القيام بواجبه في التسليم، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، واعتبر عقد الإيجار الصادر من المدين بعد تسجيل تنبيه نافذاً في حق الراسي عليه المزاد متى كان من أعمال الإدارة الحسنة، ولو كان صادراً في تاريخ لاحق لحكم مرسى المزاد، فإنه يكون قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٣

من المقرر سواء أثناء سريان قانون المرافعات القديم أو عملاً بالمادة ٦١٦ من قانون المرافعات السابق أنه يبنى على تسجيل تنبيه نزع الملكية، ألا يحتج بتصرف المدين أو الحائز في وجه من قصد القانون حمايتهم من أثره، وهم الدائنون الذين تعلق حقهم بالتنفيذ، والراسي عليه المزاد باعتباره خلفاً لهم. وقد رتب المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات القديم على تسجيل حكم نزع الملكية، حفظ تسجيل تنبيه نزع الملكية من السقوط، ومن ثم فلا يجوز الإحتجاج على البنك الراسي عليه المزاد بالتصرف الصادر منه مدينه وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وقضى بسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية الموجه من البنك رغم حفظه بتسجيل حكم نزع الملكية إستناداً إلى أن حكم مرسى المزاد لم يسجله البنك إلا في ١٩٥٤/٤/١٤ بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية الموجه من المطعون عليه الأول عن ذات العقار في ١٩٥٤/٣/٢٢، وحاج البنك الراسي عليه المزاد بالتصرف الصادر من المدين بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية وبإجراءات التنفيذ المتخذة - من المطعون عليه الأول - ضد من صدر له هذا التصرف رغم انتقال ملكية العين موضوع النزاع للبنك الطاعن بتسجيل حكم مرسى المزاد، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

- تقضى المادة ٦١٦ من قانون المرافعات السابق - الذى إتخذت إجراءات التنفيذ فى ظله - بأن تصرف المدين أو الحائز فى المقار لا ينفذ فى حق الحاجزين ولو كانوا دائنين عاديين ولا فى حق الراسى عليه المزداد إذا كان التصرف قد حصل شهره بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية. مما مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون قد جعل العبرة فى نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه فى حق الحاجزين عموماً والراسى عليه المزداد هى شهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً فى حق هؤلاء أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الإطلاق فإنه لا يسرى فى حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه وبذلك يكون تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات التى تنفذ فى حق الدائنين وبين تلك التى لا تنفذ فى حقهم أيما كان الشخص الذى يصدر منه التصرف مديناً كان أو حائزاً ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة، ذلك أن ما اشترطه القانون المشار إليه لنفاذ التصرف فى حق الدائن العادى الحاجز من أن يكون هذا التصرف مشهوراً قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية إنما قصد به إلى مخالفة ما كان يجرى عليه القضاء فى ظل قانون المرافعات السابق عليه من الاكتفاء بالنسبة لهذا الدائن ببيوت تاريخ التصرف قبل تسجيل التنبيه.

- إذ كان قانون المرافعات - السابق - الذى يحكم القصة الدعوى قد اعتبر التصرف الذى لم يشهر قبل تسجيل التنبيه نافذاً فى حق الحاجز، فإن صدور حكم بصحة هذا التصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه فى هامش تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بصحة هذا التصرف إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التنبيه، إذ أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء يأنقذه صحيحاً ونافاً بين طرفيه ولكنه لا يعطى لأى منهما مزية فى المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه، وعلى ذلك فلا يصح لمن لم يسجل عقد شرائه للمقار أن يحتج بعقده على نازع الملكية إستناداً إلى القول بأنه ما دام البيع حجة على البائع فهو حجة على دائنه العادى المعتبر خلفاً عاماً، ولما كان الثابت من تفريرات الحكم المطعون فيه أن عقد شراء الطاعة للمنزل الذى تستند إليه فى دعواها - ببيوت ملكيتها له - لم يشهر كما لم يشهر الحكم الصادر بصحته ونفاذه فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بعدم قبول دعواها على أن هذا التصرف لا ينفذ فى حق الدائن نازع الملكية لعدم شهره قبل تسجيل نزع الملكية فإنه يكون قد طبق القانون فى هذا المعصوم تطبيقاً صحيحاً.

**الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٥**

ثبوت صحة تجديد حق إمتياز البائعين الضامن لدينهم وأنهم نفذوا بدينهم هذا وهو باقى الثمن على الأبطال فسجلوا تنبيه نزع الملكية فى ١٩٢٨/٧/٥ والحجز العقارى فى ١٩٢٨/٩/٢٥ وإذ رتب الحكم على هذا أن عقد الشراء الذى يستند إليه الطاعنون فى تثبيت ملكيتهم - والمشهر سنة ١٩٤١ يعتبر باطلاً طبقاً للمادة ٦٠٨ مراتع مختلط لحصوله بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية فلا يلتزم البائعون بإخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع لأنهم لا يعتبرون حائزين طبقاً للمادة ٥٧٤ مدنى قديم فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

**الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٧٥ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٧٥**

نص المادة ٦١٦ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩، الذى تمت الإجراءات فى ظله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صريح فى أن المبرة فى نفاذ التصرف الصادر من المدين فى حق الدائنين الحاجزين هى بشهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية، فإذا أشهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً فى حق هؤلاء. أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الإطلاق فإنه لا يسرى فى حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه. وبذلك جعل المشرع تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات التى تنفذ فى حق الدائنين وبين التصرفات التى لا تنفذ فى حقهم أيا كان الشخص الذى يصدر منه التصرف مديناً أو حائزاً، ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة. إذ كان ذلك، وكان الثابت أن عقد المظعون ضده لم يشهر إلا بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية، فإن الحكم المظعون فيه إذ انتهى إلى نفاذ هذا التصرف فى حق الطاعنة بوصفها دائنة عادية إستناداً إلى أنه ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه - يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

**الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٨٦ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٧٦**

تقضى المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات الأهلى الذى إتخذت فى ظله إجراءات نزع الملكية، بسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية إذا لم يتبعه تسجيل حكم نزع الملكية فى ميعاد مائة وستين يوماً ويؤشر قلم الكتاب من تلقاء نفسه بحصول هذا السقوط على هامش التنبيه مما مؤداه أنه يعين على الدائن طالب التنفيذ تجديد تسجيل التنبيه كلما أوشك التسجيل الأول على السقوط بإقتضاء هذا الميعاد بحيث إذا لم يتم بهذا الإجراء فى ميعاده سقط تسجيل التنبيه بكل آثاره وألغيت معه كل الإجراءات اللاحقة له إذ أن تسجيل التنبيه هو من أهم الإجراءات فى التنفيذ على المقار، ويعين حصوله قبل مباشرة الإجراء الذى



بإليه وهو رفع دعوى نزع الملكية، لما كان الثابت من الأوراق أن مباشرة التنفيذ على عقار المدين قاموا بتسجيل تنبيه نزع الملكية بمحكمة مصر الأهلية في ١٥/٤/١٩٤١ ثم أعادوا تسجيله بتاريخ ٢٢/١١/١٩٤١ كما أقاموا بتسجيل حكم نزع الملكية الصادر في ٢٤/١١/١٩٤١ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٤١ ثم قضى في ٣١/٥/١٩٥٣ بإيقاع البيع على مباشرة التنفيذ ولما أعيدت الإجراءات بعد أن تم التقرير بزيادة العشر رسا المزاد على المطعون عليه الأول بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥٣، وبين من ذلك أن حكم نزع الملكية قد سجل أكثر من مائة وستين يوماً من تاريخ التسجيل الأول لتنبيه نزع الملكية وأن ماضى الإجراءات لم يجدوا تسجيل ذلك التنبيه في خلال المدة المذكورة ومن ثم فإن تسجيل تنبيه نزع الملكية يسقط معه كل الإجراءات التالية بما في ذلك حكم مرسى المزاد، لا يغير من ذلك أن ماضى الإجراءات أعادوا تسجيل التنبيه في ٢٢/١١/١٩٤١ بعد الميعاد، لأن دعوى نزع الملكية وقد رفعت قبل هذا التسجيل الثاني إمتداداً إلى التسجيل الأول قد سقطت مع باقى الإجراءات بسقوط التسجيل الأول للتنبيه.

#### الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ٤/٥/١٩٧٧

مؤدى نصوص المواد ٤٠٦/١، ٤٠٧/١، ٤٠٨، ٤١٧، ٤٤٦/١ من قانون المرافعات أن المدين يعتبر بحكم القانون حارساً على عقاره المحجوز إذا لم يكن مؤجراً قبل تسجيل التنبيه، وأن الشارع درأ لمصلحة أن يعمد المدين بمناسبة التنفيذ على عقاره إلى الكيد لدائنيه فيسئ إدارته وصولاً إلى تقليل ثمرته وتقصي قيمته في نظر الراغبين في الشراء، ولما لاحظته من أن المستاجر من المدين أو مثله قد يبادر إلى إثبات تاريخ عقده قبل البيع الجبرى فلا يملك من تقول إليه ملكية العقار طلب عدم نفاذ العقار عملاً بالمادة ٦٠٤ من القانون المدنى - جعل الأصل في الإجارة التي تسرى على الدائنين الحاجزين وعلى من حكم بإيقاع البيع عليه أن تكون ثابتة التاريخ رسمياً قبل تسجيل التنبيه دون تلك الحاصلة بعده ولئن أجاز القانون التأجير للمدين وجعله نافذاً في حق الدائن ومن وقع عليه البيع متى كان من أعمال الإدارة الحسنة، إلا أنه قصد بذلك أن يقيد حق المدين في التأجير بالقيد الذى وضعه في حالة بيعه ثمرات العقار إذ هو مسئول عن الأجرة بوصفه حارساً بعد أن ألحقت بالعقار ذاته من يوم تسجيل التنبيه إلى يوم البيع بالمزاد أما إذا تم إيقاع البيع بصدور حكم به، فإن ثمرات العقار تكون من حق من وقع عليه البيع ولا يتعلق بها حق للدائنين لأن حق الشخص في تسلم العقار ينشأ من يوم صدور الحكم بإيقاع البيع لا من يوم تسجيله، فتقتضى الحراسة التي يفترضها القانون ويرتفع عن المدين وصف الحارس ولا يكون له صفة في التصرف في ثمرات العقار أو تأجير، ولا يكون تصرفه أو تأجير نافذاً في حق من حكم بإيقاع

البيع عليه باعتباره خلفاً للدائنين أطراف خصومة التنفيذ، ولما كان الواقع في الدعوى أن عقد الإيجار الذى يستند إليه الطاعن لم يثبت تاريخه إلا في تاريخ لاحق لتاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية فإنه يكون من حق المطعون عليه الذى صدر الحكم بإيقاع البيع له ومن يوم صدور هذا الحكم ودون اشتراط لتسجيله الإدعاء بصورية عقد الإيجار الصادر ممن يمثل المدين إلى الطاعن، وأن يطلب طرد هذا الأخير من العقار الذى حكم بإيقاع بيعه عليه.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

إذا كان الثابت بالأوراق أن المدين " المعارض ضده الثانى " قد تصرف بالبيع للمعارض فى المنزل المطلوب نزع ملكيته وتحصل على حكم فى الدعوى. .. بصحة التعاقد عنه وكان قد سجل صحيفة الدعوى فى ١٩٦٧/٤/١٩ وتأثر بالحكم على هامش تلك الصحيفة كالثابت من الشهادة الرسمية المقدمة منهو الصادرة عن مكتب شهر عقارى شين الكوم فى ١٩٧٥/٤/٢٧، وكان أثر هذا التسجيل ينصرف إلى تاريخ تسجيل الصحيفة فى ١٩٦٧/٤/١٩، فإن ملكية العقار تكون قد انتقلت إلى المعارض قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فى ١٩٦٨/٣/٣١ والذى اتخذته مباشرة الإجراءات أساساً لإجراءات التنفيذ العقارى كالثابت من الصورة الرسمية من محضر إيداع قائمة شروط البيع المؤرخ ١٩٦٨/٧/٢ وإذ كانت المستأنف ضدها الأولى مباشرة الإجراءات بذلك لا تصدو أن تكون داتنة عادية للمستأنف ضده الثانى " المدين " ولا تملك حقاً عينياً على العقار محل النزاع يحتج به على من تنقل إليه ملكيته فإنه لا يجوز لها أن تتخذ إجراءات التنفيذ العقارى على ذلك العقار الذى خرج من ملك مدينها.

الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٤

إذ كانت الطاعة قد تمسكت فى دفاعها بحجة الحكم الصادر بصحة المقد ونفاذه قبل المطعون ضدهم السبعة الأول باعتبارهم دائنى المطعون ضده الثامن الصادر ضده هذا الحكم فضلاً عن نفاذ هذا العقد فى حقهم بتسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية بما يترتب عليه عدم ملكية مدينهم المذكور للعقار المنزوعة ملكيته. فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم الاعتداد بهذا الحكم لصورية عقد البيع صورية مطلقة دون أن يشير إلى هذا الدفاع الجوهرى، يكون - فضلاً عما شابه من قصور فى السبب - قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣١٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٧

البين من تقريرات الحكم المطعون فيه أن الطاعتين من الدائنين المقيدة حقوقهم قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وأنهما تمسكتا بمذكرتهما المقدمة لمحكمة الاستئناف بالحلول محل المطعون ضده السادس

مباشر الإجراءات على مند من المادة ٣/٦٣٧ من قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذي يحكم واقعة النزاع وهو ما تخوله لهما المادة ٣/٤١١ من القانون المذكور حيث تجيز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حالة تغيير سببه وكذا تدعيمه بوسائل دفاع جديدة، ومن ثم فإن الطاعتين باعتبارهما دائنتين بحق مضمون برهن عقارى مقيد قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية تعتبران بنص المادة ٣/٦٣٧ السالف ذكرها طرفاً فى الإجراءات من تاريخ الإعلان بورقة الأخبار بإيداع قائمة شروط البيع، ولهما أن يطلبأ حلولهما محل الدائن مباشر الإجراءات بالشروط والأوضاع المقررة فى قانون المرافعات المشار إليه.

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٢٧٥ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥

إذ كان النص فى المادة ٤٨ من قانون المرافعات على أنه مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى فى شأن إيجار العقارات تنفذ عقود الإيجار الثابتة التاريخ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فى حق الحاجزين والدائنين المشار إليهم فى المادة ٤١٧ ومن حكم بإيقاع البيع عليه. .. أما عقود الإيجار غير ثابتة التاريخ قبل تسجيل التنبيه فلا تنفذ فى حق من ذكروا إلا إذا كانت من أعمال الإدارة الحسنة يدل على أن الحكم الوارد فى هذا النص لا يخل بأحكام القوانين الخاصة التى تنظم إيجار الأماكن، وكان مؤدى المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن عقود الإيجار الصادرة من المالك السابق تسرى فى حق المالك ولو لم يكن لهما لهذه العقود تاريخ ثابت سابق على تاريخ إنتقال الملكية سواء كان ذلك بسبب البيع إختياراً أو جبراً كما يقع فى التنفيذ الجبرى على العقار، إلا أنه يشترط لسريان الإيجار فى حق المالك الجديد أن يكون الإيجار عقداً جديداً لا عقداً صورياً، وغير مشوب بالفسخ والكيد.

للطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٤

طالما كانت ذمة المدين المشغولة ولو بجزء من الدين مهما قل مقداره، فإن تنبيه نزع الملكية يقضى قائماً ويكون للمدين أن يطلب فى دعوى نزع الملكية الإلتصاف على بيع جزء من العقار يكفى لئنه لوفاء المطلوب من الدين لطالب البيع والديون الأخرى المستحقة الوفاء منه.

الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣٠

مؤدى ما نصت عليه المواد ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٧ من قانون المرافعات أنه يترتب على تسجيل تنبيه نزع ملكية العقار اعتبار العقار محجوزاً ومن ثم لا ينفذ تصرف المدين أو الحائز فى العقار فى حق الحاجز ولو كان داتناً عادياً ولا فى حق الدائنين الذين سجلوا تنبيهااتهم والدائنين أصحاب الحقوق المقيدة قبل تسجيل التنبيه ولا من حكم بإيقاع البيع عليه، إذا كان التصرف قد حصل شهره بعد تسجيل تنبيه نزع

الملكية، مما مفاده أن المشرع قد جعل العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الحاجزين عموماً ومن حكم بإيقاع البيع عليه، هي شهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية، فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً في حق هؤلاء، أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الإطلاق، فإنه لا يسرى في حقهم، وبذلك يكون تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات التي تنفذ في حق الدائنين وبين تلك التي لا تنفذ في حقهم.

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٣

- أجازت المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات للحائز والكفيل العيني والدائنين الذين سجلوا تنبيئاتهم والدائنين أصحاب الحقوق المقيدة قبل تسجيل التنبيه ولكل ذي مصلحة من غير هؤلاء ومنهم الدائنين العاديين للمدين أن يدعوا ما لديهم من أوجه البطلان أو من الملاحظات بطريق الاعتراض على القائمة أو بطريق الاعتراض على القائمة أو بطريق التدخل عند نظر الاعتراض.

- النص في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات على أن " لا ينفذ تصرف المدين أو الحائز أو الكفيل العيني في العقار ولا ينفذ كذلك ما يترتب عليه من رهن أو إختصاص أو إمتياز في حق الحاجزين ولو كانوا دائنين عاديين ولا في حق الدائنين المشار إليهم في المادة ٤١٧ ولا من حكم بإيقاع البيع عليه إذا كان التصرف أو الرهن أو الإختصاص أو الإمتياز قد حصل شهره بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية بدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين وعدم نفاذه في حق الحاجزين عموماً والراسي عليه المزاد هي شهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل التنبيه، فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذاً في حق هؤلاء، أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الإطلاق فإنه لا يسرى في حقهم وبذلك جعل المشرع تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات التي تنفذ في حق الدائنين وبين التصرفات التي لا تنفذ في حقهم أيأ كان الشخص الذي يصدر منه التصرف مدنياً أو حائزاً ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة. ومتى كان القانون قد اعتبر التصرف الذي لم يشهر قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية غير نافذ في حق الحاجز والراسي عليه المزاد فإن صدور حكم بصحة هذا التصرف في دعوى ردها المتصرف إليه على المدين المتصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحتها إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التنبيه ذلك أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بالقرار التقدي وإتقاده صحيحاً ونافاً بين طرفيه ولا يعطى لأى منهما مزية في المفاضلة مع حق سابق شهره كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه.

**الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٨٦**

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إنذار الحائز للمقار وهو كل من اكتسب ملكية المقار المفضل بحق عيى تبعى حقاً عينية عليه بموجب سند سابق فى تسجيله على تسجيل تبييه نزع الملكية دون أن يكون مسئولاً شخصياً عن الدين المضمون - وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع يجعله طرفاً فى إجراءات التنفيذ وتكون منازعته فى تخلف شرط من شروط صحة التنفيذ - هو كون المقار مملوكاً للمدين من أوجه البطلان التى يجب وفقاً لنص المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات الملغى إيدؤها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ويترب على عدم اتباع هذا الطريق سقوط الحق فى التمسك بهذا البطلان وذلك أن المشرع قد أوجد بذلك طريقاً خاصاً لرفع منازعات التنفيذ على المقار وهو أمر يتعلق بنظام الإجراءات الأساسية فى التقاضى والخروج عليه بطرح هذه المنازعات على القضاء بدعوى مبدأة ممن كان طرفاً فى التنفيذ يمس قاعدة للنظام العام.

**الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ٢/١٢/١٩٨٧**

مفاد المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات أن القانون قد جعل العبرة فى نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه فى حق الحاجزين عموماً ومن حكم بإيقاع البيع عليه فى شهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تبييه الملكية، فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التبييه كان نافذاً فى حق هؤلاء، أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التبييه أو لم يشهر على الإطلاق فلا يسرى فى حقهم ولو كان ثابت التارىخ قبل تسجيل التبييه، وبذلك يكون تسجيل التبييه هو الحد الفاصل بين التصرفات التى تنفذ فى حق الدائنين وبين تلك التى لا تنفذ فى حقهم أياً كان الشخص الذى يصدر منه التصرف مدين أو حائزاً ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة، فالتصرف الذى لم يشهر قبل تسجيل التبييه لا ينفذ فى حق الحاجز، فإن صدر حكم بصحة هذا التصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور مادام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التبييه أو يؤشر بمنطوقه فى هامش تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بصحة هذا التصرف إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التبييه، إذ أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بإنعقاده صحيحاً ونافاً بين طرفيه ولكنه لا يعطى لأى منهما مزية فى المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التبييه، وعلى ذلك فلا يصح لمن لم يسجل عقد شرائه للمقار أن يحتج بعقده على نازع الملكية إستناداً إلى القول بأنه مادام البيع حجة على البائع فهو حجة على دائته العادى المعتبر خلفاً عاماً.

**الطعن رقم ٣١ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٣١**

إن القانون قد نظم للمدين معارضة مستقلة عن دعوى نزاع الملكية يرفعها لمحكمة مختصة، بينها له في المادة ٥٤٨ مرافعات، فإن رفعها لها بطريق الإستعجال في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان التبيه كان على قاضي نزاع الملكية وقف إجراءات التنفيذ حتى تفصل هي فيها ويصبح الحكم إنتهائياً أما إذا رفعها بالطريق العادي بعد فوات الخمسة عشر يوماً كان وقف الإجراءات جوازياً، وكان الحكم الذي يصدر في المعارضة هو الذي يمكن أن يؤثر في إجراءات التنفيذ، أما بمنع السير فيها بنتائياً، وأما بتعديد حق الدائن فيما يمكنه أن يستولي عليه عند التوزيع. والقانون لم يحدد لقبول هذه الدعوى العادية معاداً ما فالمدن على حقه فيها حتى يصدر حكم مرسى الميزاد على الأقل، والحائز للعقار المطلوب نزاع ملكيته لا تنقص حقوقه عن حقوق المدين في هذا الشأن، بل هو أولى منه في أن يكون له الحق في الاعتراض على إجراءات التنفيذ في كل آن، وبخاصة إذا كان وجه اعتراضه على الإجراءات قائماً على عيب يتعلق بقدر ما يصح إلزامه به من الدين على نسبة ما يحوزه من العقار المرهون في علاقته مع حائز آخر لبعض آخر من هذا العقار، لأن حقه في ذلك يجب أن يبقى له حتى بعد مرسى الميزاد.

**الطعن رقم ٧١ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٣٣/١/١٩**

تسجيل التبيه بنزع الملكية لا ينشئ للدائن العادي نازع الملكية حقاً عينياً على العقار يجوز له بإعتباره غيراً أن يتمسك بعدم تسجيل التصرفات الصادرة من المدين قبل تسجيل التبيه، بل كل ما في الأمر أن هذا الدائن يصبح بهذا التسجيل ممن يشملهم لفظ " الغير " الذين أشارت إليهم المادة ٢٢٨ من القانون المدني فلا يصح الاحتجاج عليه بالعقود العرفية إلا إذا كان تاريخها ثابتاً قبل تاريخ تسجيل التبيه. فإذا كان للتصرف موضوع النزاع تاريخ ثابت سابق على تسجيل التبيه الصادر من دائن عادي فإنه يعتبر تصرفاً نافذاً بالنسبة لهذا الدائن ومائناً له من التنفيذ على العين المتصرف فيها. ولا يجوز له طلب إبطاله إلا إذا أثبت حصوله تواطؤاً بين المتصرف والمتصرف له إضراراً بحقوقه هو. وهذا حتى على فرض أن تسجيل التبيه يمنح المدين من التصرف في العقار الجارى نزاع ملكيته.

**الطعن رقم ٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٦**

تسجيل تبيه نزاع الملكية لا ينشئ للدائن العادي نازع الملكية حقاً عينياً على العقار يجوز له بإعتباره "غيراً" أن يتمسك بعدم تسجيل التصرفات الصادرة من المدين قبل تسجيل التبيه بل كل ما في الأمر أن هذا الدائن يصبح بهذا التسجيل " غيراً " من المشار إليهم بالمادة ٢٢٨ من القانون المدني الذين لا يصح الاحتجاج عليهم بالعقود العرفية إلا متى كان تاريخها ثابتاً رسمياً. وعلى ذلك فإذا تصرف المدين

في العقار تصرفاً له تاريخ ثابت سابق على تسجيل تنبيه نزع الملكية لأن هذا التصرف - ولو لم يكن قد سجل - ينفذ على الدائن العادي نازع الملكية ولا يجوز له طلب إبطاله إلا إذا ثبت حصوله بالتواطؤ بين المتصرف والمتصرف له إضراراً بحقوقه.

#### الطعن رقم ١٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٣٥

لا يلزم أن يكون عقد الحائز مسجلاً قبل تاريخ إعلان التنبيه على المدين بنزع الملكية بل يكفي أن يكون تسجيل عقده حاصلًا قبل تسجيل التنبيه المذكور حتى يعتبر حائزاً واجباً على الدائن المرتهن إنذاره قبل رفع دعوى نزع الملكية كمقتضى المادة ٥٧٤ بحيث لو كان تسجيل عقده حاصلًا بعد تسجيل ذلك التنبيه فليس على هذا الدائن إنذاره بل له المضي في الإجراءات وتكون إجراءاته صحيحة كما تقدم.

#### الطعن رقم ٦٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩/١/١٩٣٩

إن الظاهر من نصوص المواد ٥٣٩، ٥٤٨ وما بعدها من قانون المرافعات أنه إذا رجع المدين معارضة في التنبيه بنزع الملكية، وكانت معارضة وافقة للتنفيذ، ثم حكم برفضها، فلا يجوز للدائن أن يطلب نزع الملكية قبل مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان الحكم إذا كان إنتهاياً أو من تاريخ إنقضاء ميعاد إستئنافه إذا كان ابتدائياً. وميعاد طلب نزع الملكية هو ستون يوماً مضي من إنتهاء الخمسة عشر يوماً المذكورة.

#### الطعن رقم ٨٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٤٠

- إذا كانت المعارضة في تنبيه نزع الملكية التي قضى فيها بالرفض مبنية على المقاصة، ثم أعلن المعارض بتنبيه نزع ملكية آخر معارض فيه أيضاً، وبنى معارضته على توقيع الحجر تحت يده من دائن لمن أعلنه بالتنبيه، وعلى أنه في الوقت نفسه وكيل عن الدائن الحاجز ومن حقه أن يدفع الدين المحجوز عليه للدائن مباشرة أو أن يقرر بصفته وكيلاً عنه بقبضه، فالحكم الصادر في المعارضة الثانية بقبولها لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض تأسيساً على المادة ١١ من قانون محكمة النقض بدعوى صدوره على خلاف الحكم السابق صدوره في المعارضة الأولى، وذلك لإختلاف الموضوع في المعارضتين.

- طالما كانت ذمة المدين مشغولة ولو بجزء من الدين، مهما قل مقداره، فإن تنبيه نزع الملكية يبقى قائماً وإنما يكون للمدين أن يطلب في دعوى نزع الملكية الإقتصار على بيع جزء من العقار يكفي لمنه لوفاء المطلوب من الدين لطالب البيع والديون الأخرى المستحقة الوفاء منه.

**الطعن رقم ٤٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٠**

إنه وإن كان المستند من نصوص قانون نزع الملكية الصادر في ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ المعدل في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٣١ أن نازع الملكية يعتبر مالكاً للمعين المنزوعة ملكيتها من يوم نشر المرسوم بغیر حاجة إلى إشهار إلا أن المنزوعة ملكيته يبقى له حقه في وضع يده على العين والإنشاع بها إلى أن يدفع الثمن إليه أو يودع على ذمته بغضارة المحكمة. وهذا ما لم يصدر قرار من وزير الأشغال بالإستلاء عليها والمفهوم من نص المادة الثامنة من هذا القانون أن المنزوعة ملكيته هو الذي يجب عليه تقديم الشهادة العقارية إلى الجهة الحكومية نازعة الملكية. وذلك لكي يسلم إليه الثمن عند خلو العين من الرهن وإلا فيودع على ذمته بغضارة المحكمة. فبإذا تأخرت الحكومة عن الإيداع فإنها تكون ملزمة بغوائد الثمن عن مدة التأخير مع المصاريف التي قد تنشأ عن ذلك ولو كانت تلك الشهادات لم تقدم.

**الطعن رقم ٤٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩/٣/١٩٤٢**

- إذا كان تنبيه نزع الملكية قد خلا من بيان محل مختار للدائن كما تقتضى المادة ٥٣٨ من قانون المرافعات فإن ذلك لا يترتب عليه بطلان هذا التنبيه بل كل الذي يلزم عنه هو أن الإعلانات التي توجه إلى الدائن تكون صحيحة بمجرد تقديمها إلى قلم كتاب المحكمة عملاً بالقاعدة العامة في التنفيذ المنصوص عليها في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات.

- إن المادة ٥٣٨ من قانون المرافعات لا تقتضى أن يكون بيان العقار في تنبيه نزع الملكية شاملاً لإسم المالك لكل قطعة بل يكفي أن يكون هذا البيان مستمداً مما ورد في عقد الرهن. أما إقتضاء بيانات والية مفصلة عن العقار فمحل دعوى نزع الملكية. وذلك تطبيقاً للمادة ٥٥٣ مرافعات وما بعدها.

**الطعن رقم ٦٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١١/٦/١٩٤٢**

إن حكم نزع الملكية لا يترتب عليه زوال ملكية المدين عن العقار إذ هو لا يعدو أن يكون أمراً صادراً من المحكمة ببيع هذا العقار بشروط وإجراءات معينة. وإذن فإن كل ما يكون لتسجيل هذا الحكم من أثر هو حفظ تسجيل تنبيه نزع الملكية.

**الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٣**

إن نزع الملكية للمنفعة العامة كما يكون بطريق مباشر ياتباع القواعد والإجراءات التي قررها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧ والمعدل ١٨ من يونيو ١٩٣١ يمكن أن يكون أيضاً بطريق غير مباشر: إما تنفيذاً للمرسوم الصادر بإعتماد خط التنظيم قبل صدور مرسوم نزع الملكية وذلك بإتفاق الحكومة مباشرة مع أصحاب الشأن، وإما بضم الحكومة إلى المال العام عقاراً



مملوكاً لأحد الأفراد دون أن تتخذ الإجراءات المنوّه عنها في قانون نزع الملكية المذكور. ذلك لأن الاستيلاء في هذه الحالات الأخيرة يستتبع نزع ملكية العقار بالفعل ونقل الحيازة من المالك الأصلي إلى الدولة، فيتحقق بهذا حكمه تماماً. وإذن فيقول عنه، أسوة بنزع الملكية بالطريق العادي، جميع الحقوق المنصوص عنها في القانون المشار إليه لأولى الشأن من ملاك ومستأجرين وأصحاب حق المنفعة وغيرهم ولا يؤثر في ذلك أن نزع الملكية لم يصدر به مرسوم، لأن النص الوارد بالمادة الخامسة من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة، حين أشار إلى هذا المرسوم وإلى نشره في الجريدة الرسمية، لم يقصد بذلك إلا تقرير حكم نقل العقار المنزوعة ملكيته إلى ملك الدولة وإضافته إلى المنافع العمومية من يوم نشر المرسوم بغض النظر عن دفع المقابل بعد الاتفاق عليه أو تقديره. فإذا لم تر الدولة داعياً لهذا المرسوم واكتفت بالاتفاق ودياً مع المالك فلا يمكن أن يكون هذا الاتفاق سبباً في عدم تطبيق أحكام قانون نزع الملكية وإسقاط حقوق المستأجرين وأصحاب المنفعة التي رعاها القانون المذكور ونظمها قبل هذا المالك. فإذا سارع المالك في هذه الحالة إلى الاتفاق على الثمن دون أن يدعو المستأجرين للجلسة المحددة لذلك ليطالبوا بحقوقهم في التعويض عن الضرر الذي لحق بهم مباشرة من نزع الملكية فإن المستأجر يكون له أن يرجع على المالك المؤجر بالتعويض عما لحقه من الضرر بسبب نزع الملكية.

#### \* الموضوع الفرعي : تسجيل حكم إيقاع البيع :

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٠ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٥

إنه وإن كانت المادة ٦٧٥ من قانون المرافعات المختلط تنص على أن تسجيل حكم رسو المزاد يظهر العقار من الرهون ولا يكون للدائنين حقوق إلا على الثمن، إلا أن هذا التطهير معلق على قيام الراسي عليه المزاد بأداء الثمن في أجل استحقاقه، يؤكد ذلك أن المادة ٦٩٥ من القانون المدني المختلط تنص على أنه " لا يجوز محو تسجيل الرهن إلا بناء على حكم صار انتهائياً أو برضاء الدائن الحاصل بتقرير منه في قلم كتاب المحكمة " وهذا التقرير من الدائن لا يحصل إلا بعد استيلائه على حقه من ثمن العقار وفقاً لنص المادة ٧٤٣ من قانون المرافعات المختلط، فإذا لم يكن الدائن قد حصل على دينه كان له اتخاذ إجراءات إعادة البيع على ذمة المشتري المتخلف وتصبح هذه الإجراءات قبل هذا المشتري وحده ولو كان قد تصرف في العقار بالبيع إلى الغير بعد رسو المزاد وسجل هذا الغير عقد شرائه، إذ لا يعتبر الغير في هذه الصورة حائزاً للعقار في معنى المادة ٦٩٧ من القانون المدني المختلط ممن يجب التنبيه عليهم بالدفع أو بالتخلى، لأن الحائز في حكم هذه المادة هو من آلت إليه ملكية

المعار الموهون وقام بتسجيل عقده قبل تسجيل تبيه نزع الملكية ولا ينطبق هذا الوصف في هذه الحالة على الغير الذي لا يعدو أن يكون خلفا خاصا للرأسي عليه المزاو.

الطنين رقم ٨١ لسنة ٢٠ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١١/٥/١٩٥٣

مى أعيدت إجراءات البيع على ذمة المشتري المتخلف بعد رسو المزاد الأول وانقضاء مياد زيادة العشر استردت القيود والسجلات سيرتها الأولى ولو كان قد مضى عليها أكثر من عشر سنوات إذ تجديدها خلال هذه الفترة غير لازم وفقا للمادة ٦٩٤ من القانون المدني المختلط.

الطنين رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٦

إذ كانت ملكية العقار الذي يباع جبراً - لا تنقل من مالكه إلى المشتري بالمزاد إلا بتسجيل حكم إيقاع البيع طبقاً للمادة ٩ من قانون الشهر المقيارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦، وكانت الثابت فى الأوراق أن حكم مرسى المزاد الصادر من محكمة طنطا الابتدائية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨ فى دعوى البيع رقم .. لم يتم تسجيله إلا بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦ - بعد وفاة المورث - ومن ثم فإن الأرض التى جرى التنفيذ عليها بموجب ذلك الحكم لم تخرج عن ملك المورث وتدخل بالتالى ضمن أصول التركة، ولا يغير من ذلك أن يكون تبيه نزع الملكية قد سجل قبل الوفاة لأن هذا التسجيل وإن ترتب عليه إعتبار الأرض محجوزة إلا أنه لا يؤدى لذاته إلى خروجها من ملكية المورث المحجوز عليه.

**\* الموضوع الفرعى : تقديم العطاءات :**

الطنين رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٢/١/١٩٦٩

إنه وإن كان تقديم عطاء يزهى على العطاء السابق عليه يترتب عليه طبقاً للمادة ٩٩ من القانون المدني سقوط العطاء الأقل إلا أنه لا يترتب عليه إنقضاء العقد بين مقدم العطاء الأعلى وبين الداعى للمزايدة لأن التقدم بالعطاء ولو كان يزيد على غيره من العطاءات ليس إلا إيجاباً من صاحب هذا العطاء فلا بد من إنقضاء العقد من أن يصادفه قبول بإرساء المزاد عليه ممن يملكه، ولما كان هذا القبول لم يصدر من المظنون ضده وقام بإخطار الطاعن برفض عطائه، فإن عقداً ما لا يكون قد إنقضى بينهما.

**\* الموضوع الفرعى : حجية إعتناء الإدارة لرسو المزاد :**

الطنين رقم ١٤٦ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٥١

القول بأن اعتماد الإدارة رسو مزاد المال المحجوز هو من قبيل القضاء بصحة إجراءات حجزه فلا يصح الطعن فيه أمام المحاكم عملاً بمبدأ فصل السلطات - هذا القول فى غير محله، إذ شرط اعتبار

عمل ما من قبيل القضاء هو أن يكون صادرا عن هيئة يخولها القانون سلطة القضاء وهو مالا يتوافر لجهة الإدارة في هذا الخصوص.

#### \* الموضوع الفرعي : شروط المزايدة :

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٦٤/١/٩  
دفع التأمين شرط لازم لدخول المزايدة وقبول الوزارة هذا التأمين لا يمنعهما من أن تستعمل حقها في رفض العطاء المقدم من دافعه ولو كان هو العطاء الأخير.

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٢  
- متى كان الطاعن قد قبل دخول المزايدة على أساس قائمة شروط المزايدة التي تحوى النص على تحويل المطعون ضده الحق في قبول أو رفض أى عرض دون إبداء الأسباب، ووقع عليها بما يفيد علمه بما تضمنته، فإنه يكون قد إرضاه ويكون للمطعون ضده إعمالا لهذا الشرط مطلق الحرية في رفض أى عطاء ولو كان هو العطاء الأخير دون أن يطلب منه إبداء سبب مشروع لهذا الرفض، ولا محل للرجوع في هذه الحالة إلى الأحكام العامة الواردة في القانون المدني والتي يستند إليها الطاعن لأنها تعتبر من القواعد المكملة فلا يلجأ إليها إلا عند عدم الإتفاق على قواعد خاصة، ومن ثم فلا وجه لما يستند به الطاعن إلى المطعون ضده الأول من تعسف قوامه أنه لم يد سببا مشروعا يبرر رفض عطائه وما يؤسسه على ذلك من أحقيته للتعويض.

- إذا كان المطعون ضده الأول قد أثبت في ختام محضر جلسة المزايدة الأخيرة أنه قرر إخطار المزايدين بقراره خلال ثلاثة أيام بخطاب موسى عليه، ووقع الطاعن على هذا المحضر بعد هذه العبارة فإنه يكون بذلك قد قبل مد الأجل المحدد أصلا للمطعون ضده الأول في قائمة شروط المزايدة لإستعمال حقه في القبول أو الرفض، ومتى كان هذا المطعون ضده قد أخطر الطاعن برفض عطائه خلال الثلاثة أيام التي قبل الطاعن مد الأجل إليها وبخطاب موسى عليه فإن هذا الرفض يكون قد صدر في حدود السلطة المخولة للطاعن بمقتضى شروط المزايدة وبالتالي متجا لآثاره.

#### \* الموضوع الفرعي : قاعدة المساس بحرية المزايدة :

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٠  
إذا اتفق المدين مع آخر على شراء العقار المتزوعة ملكيته أثناء لخطر المجازفة وسعيا وراء الحصول على ثمن ثابت قدر أنه مناسب لقيمة العقار ويحقق مصلحة الدائنين الذين تعلق حقهم بالتنفيذ بضممان

حصولهم على كامل حقوقهم والتزم المشتري بالتدخل في المزاد والمزايدة حتى يصل بالثمن إلى الحد المتفق عليه بحيث إذا اضطر إلى الزيادة في الثمن فوق هذا المبلغ تكون هذه الزيادة من حقه ولا شأن للمدين البائع بها، فإن الدفع يطلان هذا الاتفاق لمخالفته للنظام العام وانعدام سبب استحقاق المشتري للزيادة عن الثمن المتفق عليه يكون على غير أساس، ذلك أن هذا الاتفاق ليس من شأنه الإخلال بحرية المزايدة أو إبعاد المزايدين عن محيطها بدليل أن المتعاقدين قدرا احتمال رسو المزاد على غير المشتري من المدين بئمن يزيد على الثمن المسمى مما يدل على انتفاء فكرة المساس بحرية المزايدة فضلا عن تحقيقه مصلحة المدين ودائيه، وأما الادعاء بانعدام سبب الزيادة فمردود بأن المتعاقد مع المدين أصبح بمقتضى الاتفاق المشار إليه في مركز المشتري والمدين في مركز البائع ومن حق المشتري الحصول على الزيادة وسببها القانوني هو العقد المبرم بينهما.

#### \* الموضوع الفرعي : ماهية محضر التسليم :

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٣٠  
السبب الصحيح في معنى المادة ٧٦ من القانون المدني هو كل تصرف قانوني يستند إليه واضح اليد في حيازته للعقار ويكون من شأنه نقل الملك لو أنه صدر من مالك أهل للتصرف. ولما كان محضر التسليم الرسمي الذي يتسلم بمقتضاه الراسي عليه المزاد الأطلاق التي رسا عليه مزادها ليس تصرفاً فإن الحكم لا يكون مغطئاً في عدم إعتباره سبباً صحيحاً ولا في قصره هذا الإعتبار على حكم رسو المزاد ذاته.

## رسم

### \* الموضوع الفرعي : أساس تحديد الرسوم :

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٩

إن المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية إذ أجازت لهذه المجالس أن تفرض في دائرة اختصاصاتها رسوما على المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة، وإذ نصت الفقرة الأخيرة منها على أن تعين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم، وتنفيذ لهذا النص صدر مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ الذي نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى منه المعدلة بالمرسوم الصادر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ على أنه " بالنسبة إلى المحال الصناعية يكون تحديد الرسوم على إنتاجهما الفعلى فإذا تعذر التحديد على هذا الأساس يكون على أساس القوى المحركة في هذه المحال وعدد الدواليب والآلات أو الأتوال التي تدار فيها أو بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية للمكان الذي تشغله " إذ نص المرسوم على ذلك دون أن يحدد المقصود بعبارة " القيمة الإيجارية " التي قد يختارها المجلس أساسا لفرض الرسوم عليها، فإن هذا لا يفيد أن المشرع قصد إشارته إلى القيمة الإيجارية مجردة عن التعريف بها معنى آخر يختلف عن القيمة الإيجارية التي تربط على أساسها عوائد الأملاك، وهو الأساس الذي اتخذته الشارع لتقدير ضرائب شتى صلت بها قوانين في أوقات مختلفة والذي أصبح بذلك في حكم المصطلح عليه.

### \* الموضوع الفرعي : استحقاق الرسم :

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٠

إنه وإن كان الأصل أن إصدار الاعتمادات المستندية ليس عملية أصلية ولكنه مخرج من عملية أخرى هي عملية فتح اعتماد عادي بسلفة يمنحها البنك إلى عميله مضمونة بمستندات أو بضائع ما لم يكن للعميل رصيد دائن للبنك يزيد على قيمة الاعتماد فتدفع يؤول الاعتماد إلى خصم يقيده في الحساب المدين للعميل، إلا أنه إذا كان الحكم الأول المطعون فيه قد بنى قضاءه على أن نماذج فتح الاعتمادات المستندية المقدمة من البنك غير موضحة بها العملية الأصلية، ولذلك نذبت المحكمة خيرا للإطلاع على المستندات الخاصة بها لمعرفة ما إذا كانت تتضمن عملية فتح اعتماد عادي بسلفة مضافا إليه أمر دفع بمبلغ معين مقابل تسلم مستندات شحن البضائع فيفرض على العملية رسم دفعة أم أنها مقصورة

على مجرد أوامر دفع مستدة إلى عقود فتح اعتمادات سابقة عليها فلا يفرض عليها رسم الدفعة باعتبار أن هذا الرسم قد حصل عند فتح الاعتمادات السابقة. فإن هذا الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق المادة الثانية من الفصل الثاني من الجدول الثاني من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩.

الطنن رقم ٩٣ لسنة ٣١ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤

الرسم المفروض على أساس الإنتاج الفعلي يستحق للمجلس البلدي - وفقاً لقرار وزارة الصحة الصادر في ٥ أبريل سنة ١٩٤٩- بمجرد حلج أية كمية من القطن وفي اليوم الذي يتم فيه حلجها ومن ثم فلا يعتبر هذا الرسم من الرسوم السنوية التي يبدأ سريان التقادم لها من نهاية السنة التي تستحق فيها طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٧٧ من القانون المدني. وإذا كان الرسم يستحق بمجرد حلج القطن فإن دين الرسم المستحق على حلج أية كمية من القطن يكون ديناً مستقلاً عن الرسم المستحق على كمية أخرى خلجت في يوم تال ومن ثم فإن المطالبة القضائية برد الرسم المدفوع عن إحدى الكميتين لا تقطع التقادم بالنسبة للرسم المدفوع عن الكمية الأخرى إذ ولو أن مصدر الرسم في الحالين هو القرار الوزاري القاضي بفرضه إلا أنها لا يعتبران ديناً واحداً حتى يقال بأن المطالبة بجزء من هذا الدين تقطع التقادم بالنسبة لباقي المستحق منه.

**\* الموضوع الفرعي : الإعفاء من الرسوم :**

الطنن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢

طلب الإعفاء من الرسوم القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر من قبيل المطالبة القضائية ولو إنتهى الأمر فيه إلى قبول الطلب لأن تقديمه إلى لجنة المساعدة القضائية لا يهدف إلى الإعفاء من دفع الرسم المستحق قبل عرض النزاع على القضاء، ولا يترتب على صدور القرار بقبول الطلب طرح النزاع تلقائياً على المحكمة وإنما ترخص به للطلاب - إذا شاء - في رفع الدعوى بغير رسوم وبذلك يبين أن طلب الإعفاء من الرسوم شيء ورفع الدعوى على المدين فعلاً لإكراهه على الوفاء بالحق لدائنه شيء مغاير، ولئن إتجه القضاء الإداري في أحكامه إلى أن طلب الإعفاء من الرسوم يجمع بين طبيعة التنظيم الإداري بالإلصاح عن الشكوى وبين التنظيم القضائي برفع الدعوى إلا أن هذه الطبيعة الإدارية تغاير طبيعة الحقوق المدنية التي تحكمها القواعد الموضوعية المدنية.

الطنن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٣٥٨ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩

مفاد نص المادة " ١٣٧ " من القانون ٧٩ لسنة ٧٥ - غل يد المحكمة ومنعها من الحكم بالمصروفات على خاسر الدعوى من الفئات المعفاة سلفاً من الرسوم القضائية في جميع درجات

التقاضي، فيمتد هذا الإعفاء إلى وقت الحكم في الدعوى لبحول دون تطبيق الأصل العام المقرر في المادة ١٨٤ من قانون المرافعات والحكم عليهم بالمصروفات.

**\* الموضوع الفرعي : التظلم من أمر تقدير الرسوم :**

الظعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧١  
مفاد نص المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم، أما إذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات. وإذا كان يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي أنه قضى بإلغاء أمر التقدير موضوع النزاع تأسيساً على صحة الدفع الذي تمسكت به المطعون عليها من سقوط حق مصلحة الشهر العقاري في المطالبة بالرسوم التكميلية بالتقدم، فإنه لا يكون قد فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم، ويخضع بالتالي للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه.

الظعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٦  
- ورد النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر بشأن التظلم من أمر التقدير عاماً مطلقاً دون تخصيص بما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد بذلك أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي أما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير في قلم الكتاب - أيًا كانت طبيعة المنازعة، وسواء انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقررة أم تناولت أساس الالتزام بهذه الرسوم وذلك تبسيطاً للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية ولا محل للقياس على حالة المعارضة في الرسوم القضائية.

- المقرر وفقاً لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطعن إلا أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون كذلك إلا إذا فصل في منازعة تقدير هذه الرسوم، أما إذا فصل فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة في قانون المرافعات.

الظعن رقم ٢٣٧٨ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ٢٢/١/١٩٩١  
النص في المادة ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يفيد أن المنازعة التي تقوم في شأن الرسم الواجب أدائه من قلم الكتاب والمسئول عن الرسم تعتبر منازعة

غير مرتبطة بالطلب أو الدعوى المطروحة على القضاء التي يستحق عليه الرسم المذكور، ذلك أن الرسم الذي يستأديه قلم الكتاب إنما يجيئ لمناسبة الإلتجاء إلى القضاء في طلب أو خصومة تعرض عليه فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة وينشأ عنها وبمناسبتها ومن ثم فإنه يتنزل منها منزلة الفرع من أصله ويتعين الإلتزام ما تقتضيه هذه التبعية عند الطعن في الحكم الصادر في المعارضة في أمر التقدير، ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها يكون قابلاً للطعن عليه بنفس الطرق التي يطعن فيها على الحكم الصادر في الدعوى التي صدر فيها أمر تقدير الرسم بإعتباره جزءاً متمماً له ولا عبء في هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم. وكان الحكم الصادر في المعارضة في قائمة الرسوم التي إستصدرها الطاعن قد صدر من محكمة بندر كفر الشيخ وكان الحكم الصادر في الدعوى الجزئية قابلاً للإستئناف فإن محكمة كفر الشيخ الابتدائية بهتة إستئنافية - هي التي تختص بالحكم في الإستئناف الذي يرفع عن الحكم الصادر في تلك المعارضة، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بقبول إستئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المعارضة في قائمة الرسوم وهو ما يشتمل عليه قضاء ضمنى بإختصاص المحكمة بنظره - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

#### \* الموضوع الفرعي : الرسم التسمي :

الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٦٢٣ بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٣  
النص في المادة ٢٨ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على أنه " ترد الرسوم النسبية المحصلة عن شهر أحكام مرسى المزاد في حالة الحكم بإلغائه يدل على أن رد الرسوم النسبية المحصلة عن شهر حكم مرسى المزاد مشروط بصحور حكم نهائي بإلغائه مما أن مناط رد الرسوم في هذه الحالة هو صدور حكم برسو المزاد ثم صدور حكم بإلغائه، والحكم يفترض دائماً وجود خصمين يتوخى أحدهما حماية مصلحة ضد الطرف الآخر، لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الرسوم النسبية المطالب بإستردادها سددت عن شهر كل من التصرفين الصادرين من الولي الشرعي للمطعون ضدهم نفاذاً لقرار محكمة القاهرة للأحوال الشخصية بالأذن له ببيع الأتيان المملوكة لأبيه القاصر بالمزاد العلني لم يعتمد نتيجة المزاد برسوه على المطعون ضدهم، وكان ذلك الأذن الصادر من محكمة الأحوال الشخصية للولي الشرعي بالتصرف في عقار القاصر طبقاً للمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال إنما يصدر من محكمة الأحوال الشخصية القائمة على رعاية مصالح القاصر ووصولاً إلى أعلى ثمن من بيع عقاره بالمزاد العلني بموجب سلطتها الولائية ومن ثم فإنه لا يعتبر حكماً برسو المزاد على النحو الذي عنته المادة.



الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٠

- المشروعات التى تقام فى إحدى المناطق الحارة وتقوم بإخراج السلع أو إدخالها لحسابها ذاتها أو إلى هذه المنطقة - عدا السلع العابرة وتلك المسموح بإدخالها بصفة مؤقتة - تخضع للرسم النسبى المشار إليه بالفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة - المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وذلك بما لا يتجاوز ١٪ من قيمة هذه السلع سنوياً سواء قامت بإيداع هذه السلع فى مخازنها الخاصة أو فى مخازن الغير العامة.

- المشروع الواحد سواء كان شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً - يمكن أن يخضع لهذين الرسمين معاً الرسم السنوى النسبى ورسم القيمة المضافة - إذ كان يقوم بإخراج أو إدخال السلع لحسابه الخاص من أو إلى المنطقة الحرة وفى ذات الوقت يقوم بأداء خدمات لحساب الغير - كخدمات التخزين ولا يعد الجمع بين الرسمين فى هذه الحالة ازدواجاً للرسم لإختلاف كل منهما عن الآخر من جهة وعانه والواقعة المنشئة له.

- وعاء الرسم السنوى النسبى المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ هى قيمة السلع الخارجة أو الداخلة من أو إلى المنطقة الحرة خلال سنة والواقعة المنشئة له هو خروج أو دخول تلك السلع من أو إلى هذه المنطقة.

#### **\* الموضوع الفرعى : الرسوم للتكميلية :**

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٨

أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من أمين الشهر العقارى ليس مما ينص القانون على شموله بالنفاذ المعمول حتى يصح التنفيذ به قبل صيرورته نهائياً.

الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٦

المقرر وفقاً لنص المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر أن الحكم الصادر فى النظم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطعن إلا أنه - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا يكون ذلك إلا إذا فصل فى منازعة فى تقدير هذه الرسوم، أما إذا فصل فيما يور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة فى قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٧

نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه " فى الأحوال التى تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير تلك الرسوم. ... ويجوز لذوى

الشان في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير. .. ورفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدانرتها المكسب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن " والمستفاد من هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم، فإذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات.

#### الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٧

النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر يدل على أن الشارع حدد فيه ميعاد التظلم من أمر تقدير رسوم التوثيق والشهر التكميلية بشمانية أيام من تاريخ إعلان الأمر وأبان طريق التظلم إما بإبدائه أمام المحضر عند الإعلان بالأمر أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة وأن يرفع إلى المحكمة الكائن بدانرتها مكتب الشهر الذي أصدر الأمر، ولقد كان الشارع يجيز وفقاً للمادة ٢١ من ذات القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ أن تلجأ مصلحة الشهر العقارى إلى تقدير الرسوم بمعرفة خبير وأجاز لتلك المصلحة وللذى الشان التظلم من تقرير الخبير الأول خلال خمسة عشر يوماً، ويبدأ سريان هذا الميعاد من تاريخ إيداع الخبير تقريره بالنسبة لمصلحة الشهر العقارى من تاريخ إعلان صاحب الشان بإيداع الخبير لتقريره، إلا أنه لدى تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ - المنطبق على واقعة الدعوى - رأى الشارع إلغاء نظام التظلم من تقرير الخبير، ومن ثم يكون طريق التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية محل التداعى محكوماً بما ورد من نص صريح قاطع الدلالة في المادة ٢٦ من القانون آنف الذكر سواء إنصبت المنازعة على مقدار الرسوم المقررة أم تناولت أساس الإلتزام بهذه الرسوم، وسواء كان التقدير بناء على التحريات أو بمعرفة أهل الخبرة، وذلك تيسيراً للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية.

#### \* الموضوع الفرعى : الرسوم القضائية :

#### الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٨

القاضى أو رئيس المحكمة التى أصدرت الحكم، هو المخصص بتقدير رسم الدعوى التى فصلت فيها المحكمة ولو كانت دعوى قسمة يرى الرسم المستحق فيها على نصاب المحكمة. ويقصد برئيس المحكمة هنا رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم. والمعارضة فى هذا التقدير ترفع إلى الدائرة التى أصدرت رئيسها الأمر مدنية كانت أو تجارية، ابتدائية أو بوصفها محكمة ثانى درجة.

و لئن كان الحكم الصادر في المعارضة جائزاً إستئنافه بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم، إلا أن نص هذه المادة لا يجيز الإستئناف إذا كان الحكم صادراً من دائرة قضت بوصفها محكمة الدرجة الثانية في المعارضة في أمر تقدير الرسم في دعوى سبق أن فصلت هي فيها بوصفها ذلك لا في نزاع حول أساس الإلتزام بالرسم ومده أو الوفاء به مما أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بأن الفصل فيه يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية لا بالمعارضة في الأمر.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠  
تختلف أوامر تقدير الرسوم القضائية التي يستصدرها قلم كتاب المحكمة التي تحكمها المواد من ١٦-١٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق، على الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم [ المنصوص عليها في المواد ٣٦٩ وما بعدها من قانون المرافعات ] وذلك من نواحي متعددة : فالأمر على عريضة أحد الخصوم يصدره قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية على حسب الأحوال ولم يحدد القانون ميعاداً معيناً للنظم منه ويرفع النظم بتكليف بالحضور أمام المحكمة كما يحوز رفعه للقاضي الأمر نفسه في حين أن الأمر بتقدير الرسوم القضائية يستصدره قلم الكتاب من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال وتقدم المعارضة فيه إلى المحكمة التي أصدر منها رئيسها الأمر أو إلى القاضي وتحصل هذه المعارضة أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة وذلك في الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ويكون ميعاد إستئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة هو عشرة أيام من يوم صدوره. كما أن أوامر تقدير الرسوم لا تكون نافذة إلا بعد فوات ميعاد المعارضة وليس هذا شأن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم فهي واجبة التنفيذ بقوة القانون [ م ٤٦٦ مرافعات ].

#### \* الموضوع الفرعي : الرسوم القضائية :

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٠  
عدم دفع الرسم النسي لا يترتب عليه البطلان لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل إجرائي لا يترتب عليها بطلان هذا العمل ما لم يترتب القانون البطلان.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٨٢ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٩  
مؤدى نص المادتين الأولى والثالثة من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن رسم الاستئناف في الدعاوى المعلومة القيمة يقدر على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى تبعاً لقيمة هذه الدعاوى وأن

الرسم المخفض إلى النصف المقرر لاستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية ومنها الحكم الصادر بعدم قبول الطعن في قرار لجنة تقدير الضرائب شكلاً وإنما يقدر على أساس الفئات الميمنة في تلك المادة لأن هذا النصف منسوب إلى تلك الفئات، وذلك دون اعتبار لعدم اتصال الحكم الصادر في المسألة الفرعية بالموضوع. كما أنه إذا كانت الدعوى متضمنة عدة طلبات ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة فإن الرسم يحدد على أساس قيمة كل طلب منها على حدة دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم الصادر في هذه الطلبات قد فصل في الموضوع أو في مسألة فرعية.

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٤

مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ أنه في الدعوى التى تنتهى صلحا يجرى حساب الرسوم النسبية على قيمة المتصالح عليه جميعه إذا جاوز قيمة الطلب، ويستحق نصفها إذا لم يكن قد صدر فى الدعوى حكم فى مسألة فرعية أو حكم تمهيدى وتستحق كاملة إذا كان قد صدر فيها حكم من هذه الأحكام.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٤

تقضى الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية بتحصيل رسم واحد على طلب إبطال البيع وثبوت الملكية هو أرجح الرسمين، ومن ثم إذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعنين بطلب ثبوت ملكية وإبطال عقد ولدى نظرها أمام محكمة الاستئناف تنازل مدعوها عن الطلب الأول وحكم على الطاعنين فى الطلب الثانى بإبطال العقد وبإلزامهم بالمصروفات الدعوى فان النعى على هذا الحكم فى خصوص قضائه بالمصروفات لا يكون على أساس متى كان الطاعنون لم يقدموا لمحكمة النقض ما يدل على أن الرسم الذى حصله منهم قلم الكتاب على طلب ثبوت الملكية الذى تركه مدعوه يزيد على الرسم المستحق على طلب إبطال العقد حتى يصح قول الطاعنين بوجوب إلزام المطعون ضدهم - رافعى الدعوى - بالفرق بين الرسمين.

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ٢/٨/١٩٦٦

مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع إنما قصد إعفاء العمال من الرسوم القضائية المفروضة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على الدعاوى التى يرفعونها بالمطالبة بحقوقهم المقررة فى قانون العمل فى جميع مراحل التقاضى وإذ لم يستلزم المشرع فى هذا الإعفاء ما تشترطه المادة ٢٣ من قانون الرسوم القضائية فى المواد المدنية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى حالة الإعفاء السابق على رفع الدعوى من احتمال كسبها فانه خول المحكمة فى حالة رفض الدعوى وتحقق

خسارتها رخصة الحكم على العامل الذى رفعها بالمصروفات كلها أو بعضها حتى يرجع عليه بالرسوم التى قد كان أعفى منها ذلك لأن الإعفاء إنما شرع ليسر على العامل السبيل للمطالبة بما يعتقد حقاً له. ولا يصح القول بأن هذه المصروفات لا تشمل الرسوم القضائية المعفاة أصلاً لأن المشرع إذ أورد المصروفات فى ذات المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى نص فيها على حكم الإعفاء من الرسوم فقد قصد بذلك إصال المصروفات بهذا الإعفاء لتصب عليه تحقيقاً للغرض منه ويؤكد ذلك أن مفهوم الإعفاء من الرسوم القضائية لا يقصر على رسم الدعوى وإنما يشمل طبقاً لما ورد بنص المادة ٣/٢٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ونص المادة ٣/٢٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ " رسوم الصور والشهادات والملخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التى يتحملها الخصوم " مما مفاده أن الرسوم القضائية فى صدد الإعفاء منها لا يختلف معناها فى نظر الشارع عن المعنى الذى قصد من المصروفات القضائية عند الحرمان من الإعفاء.

#### الظعن رقم ٣٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٨٧٦ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٦

وضع المشرع قواعد تقدير الرسوم النسبية بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية فى المواد المدنية وأضاف إليها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ الفقرة السادسة عشر التى يجرى نصها بأن " تقدير رسوم الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه فى شأن تقدير الأرباح التى تستحق عنها الضرائب باعتبار قيمة الأرباح المتنازع عليها ". ونص بالفقرة السادسة المضافة بذات القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ إلى المادة السادسة من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على تخفيض الرسوم إلى النصف بالنسبة إلى " الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه فى شأن الأرباح التى تستحق عنها الضرائب ". ومفاد هذين النصين أن تعتبر الدعاوى المتعلقة بتقدير الأرباح التى تستحق عنها الضرائب معلومة القيمة يفرض عليها الرسم النسبى على أساس الأرباح المتنازع عليها، ذلك أن المشرع أراد بصيغة العموم بحسب وضعها فى هذين النصين جميع الدعاوى التى ترفع فى شأن تقدير هذه الأرباح لا فرق بين الدعوى التى ترفع من الممول وتلك التى ترفع من مصلحة الضرائب، ولا فرق بين منازعة فى أساس التقدير أو أحد عناصره وبين منازعة فى التقدير بطريق الربط الحكيمى أو بطريق التقدير الفعلى. وإذ كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تحصر الدعاوى التى تعتبر مجهولة القيمة ولم تدخل فيها أية صورة من المنازعات المتعلقة بتقدير الأرباح، فإن هذه المنازعات فى جميع

صورها تدرج في عموم الدعاوى التي ترفع في شأن هذا التقدير بفرض الرسم النسبي عليها باعتبارها معلومة القيمة.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢١١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩

المستفاد من نصوص المواد ٣ و ٩ و ٢١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية أنه وإن كان الرسم النسبي يحسب عند الإمتثال من الحكم الابتدائي ولا يحصل مقدماً إلا ما هو مستحق على الأربعمائة جنيه الأولى فإن الرسم الذى يستحقه قلم الكتاب بعد الحكم فى الدعوى أو فى الإستئناف يكون على نسبة ما يحكم به فى آخر الأمر زائداً على الأربعمائة جنيه الولي ويعتبر الحكم الصادر فى الإستئناف حكماً جديداً بالحق الذى رفع عنه الإستئناف تستحق عليه رسوم على أساس المبلغ الذى حكم به فيه.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢

الرسوم القضائية هي نوع من " الرسوم " المستحقة للدولة فتدخل فى مدلولها وعمومها، وإذ نصت المادة ٣٧٧ من القانون المدنى فى صدر الفقرة الأولى منها على أن " تقادم بثلاث سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة "، وفى عجزها، وفى صدد بيان بدء سريان مدة التقادم لمختلف أنواع هذه الضرائب والرسوم ومنها الرسوم القضائية، على أن " يبدأ سريان التقادم فى الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التى تستحق عنها، وفى الرسوم المستحقة عن الأوراق القضائية من تاريخ إنتهاء المرافعة فى الدعوى التى حررت فى شأنها هذه الأوراق أو من تاريخ تحريرها إذ لم تحصل مراعاة " ثم جاء القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ونص فى المادة الأولى منه على أنه " تقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأى شخص إختارى عام ما لم ينص القانون على مدة أطول " وأفضحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن علة هذا التعديل الطارئ على مدة التقادم ومداه بقولها " وتقضى القاعدة العامة فى القانون المدنى بتقادم الحق فى المطالبة بالضرائب والرسوم بثلاث سنوات ويستثنى من ذلك ما نص عليه فى قوانين خاصة، وقد سارت القوانين الخاصة على تحديد مدة التقادم بخمس سنوات مراعاة لضغط العمل مما يهدد حقوق الخزنة العامة بالضيق إذا كانت مدة التقادم أقل من خمس سنوات وتحقيقاً لهذه الغاية وتسوية بين الممولين الذين يخضعون لمختلف أنواع الضرائب والرسوم رؤى تعميم النص بحيث يشمل كافة أنواع الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأى شخص إختارى عام " - تعين القول بأنه من تاريخ العمل بهذا القانون فى ١٩٥٣/١٢/٢٦ وبحكم عمومه وإطلاقه أصبحت الرسوم القضائية تقادم بخمس سنوات بعد أن كانت تقادم بثلاث سنوات.

**الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٤١٥ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٦**

المبرة في تقدير نصاب الإستهناف هى بقيمة المطلوب فى الدعوى لا بقيمة ما قضت به المحكمة فإذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب إلزام المدعى عليه بتقديم حساب عن ربح منزل وهو طلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد الواردة فى قانون المرافعات وبالتالى تعتبر قيمته زائدة على ماتين وخمسين جنبها عملاً بالمادة ٤٤ من هذا القانون وتختص المحكمة الابتدائية بنظره، فإن طلب المدعى بعد فحص الحساب المقدم الحكم له نتيجة هذا الحساب حسبما أظهره الخبر - المتدب فى الدعوى لا يعتبر عدولاً عن الطلب الأصلى الخاص بتقديم الحساب حتى يقال بأن الطلبات الختامية قد إنحصرت فى الطلب الذى أبدى أخيراً وإنما هذا الطلب يعد طلباً عارضاً مكملًا للطلب الأصلى الخاص بتقديم الحساب ومترباً عليه وتختص به المحكمة الابتدائية مهما تكن قيمته عملاً بالمادة ٥٢ من قانون المرافعات.

**الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ٥/٢٣/١٩٦٧**

تسوى رسوم الدعوى الإستهنافية فى حالة تأييد الحكم الابتدائى على مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الإستهناف وتكون التسوية فى هذه الحالة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أساس قيمة الحق الذى سبق أن قضى به ابتدائياً وتكرر القضاء به من جديد فى حدود النزاع المرفوع عنه الإستهناف ويستوى عند تقدير رسوم الإستهناف المستحقة لقلم الكتاب أن يكون الخصم الذى حكم عليه بالمصروفات قد خسر دعواه من البداية أو كسبها ابتدائياً ثم خسرها إستئنافاً، لأن العبرة فى إستحقاق هذه الرسوم هى بقيمة الحق موضوع الإستهناف سواء أفضى بهذا الحق من المحكمة الإستهنافية للمستأنف أو تأيد القضاء به للمستأنف عليه. فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن قلم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة عن الدعوى الإستهنافية على أساس هذه القيمة. فإنه إذ ألقى قائمة الرسوم تأسيساً على أنه لا تستحق رسوم جديدة فى حالة رفض الإستهناف على ما يزيد عن مبلغ ٤٠ جـ الذى حصل عنه قلم الكتاب الرسم، يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

**الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٧**

أورد القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالمادة ٧٥ قواعد تقدير الرسوم النسبية، وبين فى البند "أ" من هذه المادة أسس تقدير العقارات والمنقولات المنازع عليها، ونص بالفقرة "أ" من هذا البند بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ - على أنه " بالنسبة للأراضى الزراعية تقدر قيمتها على أساس

التمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة السنوية مضروبة في سبعين " وإذا كان نص هذه الفقرة قبل تعديلها يجرى بتقدير قيمة الأرباح الزراعية بما لا يقل عن الضريبة السنوية في ستين وكان المشرع قد قصد بتعديل هذه القيمة - على ما أضحى عنه في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ - الإهتمام بقانون رسم الأيلولة على التركات وقانون الإصلاح الزراعي، فإنه يتعين أعمال هذا التعديل من تاريخ العمل به في تقدير الرسوم النسبية على الأراضي الزراعية أما ما تقضي به المادة ٣١ من قانون المرافعات من أن تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بالأراضي هو باعتبار ستين مثلاً لقيمة الضريبة فإنه ليس من شأنه أن يؤثر في التقدير المقرر في القانون لتحديد الرسم، ذلك أن المشرع قد هدف من هذا النص - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلى إتخاذ أساس ثابت موحد في تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالأراضي عند تحديد الاختصاص ونصاب الاستئناف تحقيقاً للعدالة والإستقرار. وهذا هو المعنى الذي حرص واضع مشروع القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على تأكيده في المذكرة المرافقة له بقول "يقتضي مفهومنا أن القاعد المقررة بهذا الشأن مستقلة عن تلك التي يتضمنها قانون المرافعات في سبيل تحديد الاختصاص أو نصاب الاستئناف، فمجال كل من القانونين غير مجال الآخر ولا خرج في إختلاف أسس التقدير الموضوعية لكل منها لإختلاف الغاية التي يقصد إليها كل من القانونين".

#### الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧

متى كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ قد نصت على أنه "إذا إنتهى النزاع صلحاً بين الطرفين وألغت المحكمة ما إتفق عليه الطرفان صلحاً في محضر الجلسة أو أمرت بإلحاقه بالمحضر المذكور وفقاً للمادة ١٢٤ مرافعات قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم". فقد دلت بعبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض على أن استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها مشروط بالأ سبق إثبات المحكمة لهذا الصلح صدور حكم قطعي فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع.

#### الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٥٣٤ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٧

متى كان المدعون قد أقاموا دعواهم بطلب الحكم بإثبات إنقضاء شركة واحتياطياً بفسخ عقد الشركة وتمسكوا في الحالين بتعين معصف لها لتصفية أموالها، ثم طلب الفسخ معروضاً على المحكمة حتى إنتهت الدعوى بإتفاق الخصوم على إنهايتها صلحاً، فإنه يتعين - في شأن تقدير الرسوم المستحقة على



هذه الدعوى والتي قدم فيها الطالبان للمحكمة على سبيل الخيرة - أن يؤخذ - وعلى ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق - بأرجح الراسمين المستحقين على هذين الطالبين للخرانة.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٣

الأسس التي يبتها قوانين الرسوم القضائية والشهر والإصلاح الزراعى بشأن تقدير ثمن الأطنان الزراعية قاصرة على تطبيق أحكام تلك القوانين ولا تعدى ذلك إلى تقدير أسعار المثل في معاملات الناس.

الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٨

على المحكمة طبقاً للمادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية أن تسبعد القضية من جدول الجلسة إذا لم تسدد الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠

طلب فسخ عقد الشركة وتصفيها يخضع في تقدير الرسوم النسبية بالنسبة له لنص المادة ٣/٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الذى يجرى على أن " يكون أساس تقدير الرسم النسبية في دعاوى طلب الحكم بفسخ العقد أو بإبطاله أو فسخها بقيمة الشيء المتنازع فيه " غير أنه يصح طبقاً للمادة التاسعة من ذلك القانون ألا يحصل قلم الكتاب رسوماً نسبية على أكثر من أربعائة جنبه فإذا انتهت الدعوى بحكم وقضى فيها بأكثر من ٤٠٠ جنبه سوى الرسم على أساس ما حكم به ولما كانت الدعوى قد انتهت صلحاً أمام محكمة الاستئناف فإنه يتعين تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ومؤداها أن الرسوم النسبية تحسب في هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المتصالح عليه أيهما أكبر ولا إعتداد في هذا الخصوص بما تضمنه عقد الصلح من تنازل المطعون عليهما عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بحل الشركة وتصفيها إذ أنه بخروج هذين الشريكين من الشركة فإنها تكون قد انقضت.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٧١/٣/٩

مفاد نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إستحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند إنتهائها صلحاً، مشروط بالآ سبق إثبات المحكمة لهذا الصلح صدور حكم قطعى فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع.

### الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠

- إذا كان مبنى المعارضة التى فصلت فيها محكمة الإستئناف أن الرسوم قد سقطت بمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ إستحقاقها، وأن المورث المحكوم عليه بمصاريف الدعوى لم يترك شيئا وأن زوجته المعارضة لا تسأل عن الرسوم إلا بقدر نصيبها فى التركة، وكانت هذه المنازعة لا تدور حول تقدير قلم الكتاب للرسم الذى يصح إقتضاؤه، وإنما تدور حول أساس الإلتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإن الفصل فى هذه المنازعة لا يكون بالمعارضة فى أمر التقدير، وإنما يكون وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بسلوك إجراءات المرافعات العادية لا إجراءات المعارضة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤.

- إجراءات التقاضى تتعلق بالنظام العام، وإذا كان على محكمة الإستئناف وقد طرحت عليها الطلبات المتعلقة بمدى الإلتزام بالرسم أو بإنقضائه بالتقادم فى صورة معارضة قدمت إليها عن الأمر بتقديره، أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبولها، كما يجوز إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض، بل يجوز لمحكمة النقض إثارة من تلقاء نفسها. وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وجرى فى قضائه على قبول المعارضة وإلغاء القائمة لسقوط حق قلم الكتاب فى المطالبة بالرسم، فإنه يكون قد خالف القانون.

### الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٨٦ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١١

عدم دفع الرسم النسبى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه البطلان، لما هو مقرر من أن المخالفة المالية فى القيام بعمل إجرائى، لا يبنى عليها بطلان هذا العمل، ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة. وإذا قضى المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل لقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية، بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة، إذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أداء الرسم فإنه إذا إنتهى الحكم إلى أن تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قلم الكتاب، فإنه لا يكون معيبا بالبطلان.

### الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٨٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٤

تسوى رسوم الدعوى الإستئنافية فى حالة تأييد الحكم الابتدائى على مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الإستئناف، وتكون التسوية فى هذه الحالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أساس

قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائياً وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الإستئناف، ويستوى عند تقدير رسوم الإستئناف المستحقة لقدم الكتاب أن يكون الخصم الذي حكم عليه بالمصروفات قد خسر دعواه من البداية أو كسبها ابتدائياً ثم خسرها إستئنافاً لأن العبرة في إستحقاق هذه الرسوم هي بقيمة الحق موضوع الإستئناف سواء أفضى بهذا الحق من المحكمة الإستئنافية للمستأنف أو تأييد القضاء به للمستأنف عليه. وإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن قدم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة عن الدعوى الإستئنافية على أساس هذه القيمة فإنه إذا أُلغى قائمة الرسوم تأسيساً على أنه لا تستحق رسوم جديدة في حالة رفض الإستئناف على ما يزيد على مبلغ ١٠٠٠ ج الذي حصل عنه قدم الكتاب الرسم يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه.

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١

مؤدى نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية قبل تعديلها بالقانونين رقمى ٧٢ لسنة ١٩٥٢ و ٤٩ لسنة ١٩٥٨، أنه فيما عدا الأحكام الواردة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ بشأن الرسوم أمام المحاكم الحسية المنطبق على واقعة الدعوى - قبل تعديله بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ - والأحكام الواردة بالتعديل الذى أدخل بمقتضى القانونين رقمى ٧٢ لسنة ١٩٥٢ و ٤٩ لسنة ١٩٥٨، تسرى القواعد المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على الرسوم المستحقة على مسائل الأحوال الشخصية. وتجزئ المادة ١٨ من القانون الأخير إستئناف الأحكام الصادرة في المعارضة في قوائم الرسوم.

#### الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٦

عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه البطلان لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا يبنى عليه بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة. وإذا تقضى المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أداء الرسم. فإن الحكم المطعون فيه وقد إنتهى إلى تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قدم الكتاب لا يكون معيباً بالبطلان.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٣٨٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٩ -  
المخالفة المالية في القيام بعمل إجرائي لا يترتب عليها بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على ذلك  
وإذ كان القانون لم ينص على بطلان الإستئناف لعدم سداد رسومه فإن النعي بهذا السبب يكون على غير  
أساس.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٩  
الشي المتنازع عليه في دعوى تصفية الشركة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو مجموع  
أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية، لأن التصفية ليست إلا قسمة أموال بين الشركاء  
وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم ، وعلى أساس هذه القيمة يتم تقدير  
الدعوى وبذلك تكون دعوى معلومة القيمة، يستحق عليها رسم نسي في حدود ما قرره القانون رقم  
٩٠ لسنة ١٩٤٤، وهذا الرسم يستحق على قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد  
قسمتها وإذ كان الطلب في الدعوى الصادر بشأنها أمر تقدير الرسوم هو تعيين مصف لتصفية الشركة  
فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تلك الدعوى مجهولة القيمة يستحق عليها رسم ثابت يكون قد خالف  
القانون

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٤  
- الأصل في الدعاوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها معلومة القيمة، ولا يخرج من  
هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير، فتعتبر مجهولة القيمة. ولما كانت الدعوى  
الإستئنافية التي صدرت بشأنها قائمة الرسوم قد رفعت بطلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر بثبوت  
وفاة... .. وأن المستأنف عليهما - المدعين - من وراثته، وقضى فيها بالرفض وتأييد الحكم  
المستأنف فإنها تكون دعوى معلومة القيمة وتقدر قيمتها بنصيب المستأنف عليهما في التركة وتخضع  
لرسم النسي.

- تنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون الرسوم أمام المحاكم الشرعية رقم ٩١ لسنة  
١٩٤٤ الواجبة التطبيق عملاً بالمادة ١١ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية  
على أن يفرض في دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة إبدائية كانت أو مستأنفة رسم نسي قدره ٢٪. ولما  
كان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ الذي عدل الفقرة الأولى سالفة الذكر، وجعل الرسم النسي  
المستحق على دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة ١٪ لا يسرى على قائمة الرسوم موضوع النزاع، لأن هذا  
القانون لا يعمل به إلا من تاريخ نشره في ١٩٦٤/٣/٢١، والناتج في الدعوى أن الإستئناف الصادر

بشأنه قائمة الرسوم قد رفع قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

– تقضى الفقرة السابعة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤، بأن الرسوم النسبية تقدر فى دعوى ثبوت الوفاة والوراثة باعتبار حصة الوارث أو الورثة الذين يطلب الحكم بوراثةهم، وإذا كان الثابت فى الدعوى أن قلم الكتاب قدر الرسم النسبى على أساس نصيب رافى دعوى الوراثة فيما تركه مورثهما طبقاً لتقدير مصلحة الضرائب، وكانت الطاعة لم تنع بأن التقدير الذى أخذ به قلم الكتاب فى تسوية الرسم يزيد عن القيمة الحقيقية للتركة، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد عالف القانون.

#### الطنن رقم ٤١٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٥

– مؤدى نص الفقرة السادسة عشرة من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ أن المشرع اعتبر الدعاوى المتعلقة بتقدير الأرباح التى تستحق عنها الضرائب معلومة القيمة يفرض عليها رسم نسبى على أساس الأرباح المتنازع عليها ولما كانت الأرباح المتنازع عليها بين المصلحة والمطعون عليهم أمام محكمة أول درجة فى حقيقة الواقع بقدر الفرق بين ما قضت به لجنة الطنن وما إنتهى إليه الحكم الإستئنافى أخذاً بأن الاستفادة من نصوص المواد ٩٣، ٩٠، ٢١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ آنف الذكر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تقدير المصاريف يكون على غير أساس المبلغ المقضى به فى آخر الأمر وهو الحكم الصادر من محكمة الإستئناف ولا يعارض ذلك مع تقدير المصاريف أمام محكمة الدرجة الثانية تقديراً مستقلاً لأن الحكم الصادر فى الإستئناف سواء كان بالتأييد أو بالتعديل يعد بمثابة حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الإستئناف.

معى كانت الطاعة – مصلحة الضرائب – لم تقدم ما يدل على أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بما أثارته بسبب النعى من إلزامها بما يزيد على مجموع الرسوم المستحقة عن درجتى التقاضى، فليس لها أن تثيره ولأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

#### الطنن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ٢٦/١/١٩٧٥

مؤدى نص البند ١٦ من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية فى المواد المدنية " المضاف بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ " أن العبرة عند تقدير رسم الدعوى التى ترفع طعناً فى قرار اللجنة هى بقيمة الأرباح المتنازع عليها، فإذا تناول الطنن المنازعة فى تقدير أرباح الممول فى عدة سنوات قدر الرسم عن كل سنة على حدة، ولا يستثنى من ذلك إلا حالة تطبيق قاعدة الربط

الحكمى بالنسبة لبعض سنوات المحاسبة، إذ أن النزاع في هذه الحالة لا يكون مثاراً أمام المحكمة إلا بالنسبة لتقدير الأرباح في سنة القياس وحدها وتكون قيمة الأرباح المتنازع عليها في هذه السنة هي المناط عند تقدير رسم الدعوى دون ما اعتداد بأرباح السنوات المقبلة لخروجها عن نطاق المنازعة فإذا كان الممول قد مارس عدة أنشطة وطبقت قاعدة الربط الحكمى بالنسبة لأحدها وجب إستبعاد قيمة أرباح هذا النشاط في السنوات المقبلة عند تقدير الرسم.

#### الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٩

تقضى المادة ٢١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٤ بأنه " في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه، يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله، ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ، فيسوى الرسم على أساس ما حكم به ". وإذ ورد هذا النص عاماً فإنه ينطبق على تسوية رسوم الدعوى عن درجتى التقاضى، ولا محل لتخصيص عمومته بقصد تطبيق حكمه على تسوية رسوم الإستئناف دون الرسوم المستحقة على الدعوى أمام محكمة أول درجة، يؤكد ذلك ما جاء بتقرير لجنة العدل عند عرض مشروع ذلك القانون على مجلس الشيوخ بأنه " إذا صدر حكم محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى فلا يستحق الإستئناف عن أربعمائة جنيه - عدل إلى ألف جنيه بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ - ويرد ما حصل بالمحكمة الابتدائية زائداً عن ذلك. إذ أن العبرة دائماً بما تحكم به محكمة الإستئناف.

#### الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٢٦ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٩

تسوية رسوم الدعوى الإستئنافية تكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أساس قيمة الحق الذى سبق أن قضى به إبتدائياً وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الإستئناف وإذ كان النزاع في المرحلة الإستئنافية من الدعوى قد انحصر - على ما يبين من الأوراق في فروق الفوائد البالغ مقدارها. ... .. فإنه يتعين تعديل أمر التقدير المعارض فيه، وتسوية رسوم الدعوى الإستئنافية على هذا الأساس.

#### الطعن رقم ١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٠٠ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٨

أورد القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن الرسوم أمام محاكم الأحوال الشخصية للولاية على النفس بالبدن " ثانياً " من المادة ٦٤ قواعد تقدير الرسوم النسبية وأسس تقدير المقارنات والمنقولات المتنازع فيها ونص بالفقرة " ب " من هذا البند على أنه " بالنسبة للمقارنات

المبنية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر " مما يدل على أن الرسوم النسبية تحسب في هذه الحالة على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب للعقارات المبنية أو على قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر أيهما أكبر ولا اعتداد في هذا الخصوص بالتقدير المقرر في قانون فرض رسم الأيلولة على التركات، لأن مجاله غير مجال قانون الرسوم مالف البيان، ولا حرج في إختلاف أسس التقدير الموضوعية لكل منهما لإختلاف الغاية التي يقصد إليها كل من القانونين.

#### الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٣٣٩ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٢

الطلب المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية للإعفاء من الرسوم ولو إنتهى الأمر إلى قبوله لا يعد من الإجراءات القضائية التي تقطع التقادم إذ ليس فيه معنى المطالبة القضائية أمام المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى وإنما مجرد إلتماس بالإعفاء من الرسوم فحسب كما أنه ليس فيه معنى التنبيه الذي يقطع التقادم لأنه يشترط في هذا التنبيه أن يشتمل على إعلان المدين بأنسند التنفيذ مع تكليفه بالوفاء بالدين ولما كانت علاقة الطاعن بالشركة المطعون ضدها ليست علاقة تنظيمية أو لائحية تحكمها قواعد القانون العام وإنما هي علاقة عقدية تخضع للقانون الخاص وتناى بهذا النزاع أصلاً عن أعمال القواعد التي أمثلها مقتضيات النظام الإداري غى هذا الخصوص بالنسبة للنمازعات الناشئة عن روابط القانون العام فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى أن طلب المساعدة القضائية المقدم لجهة القضاء الإداري لا يقطع التقادم يكون قد إنتزم صحيح القانون.

#### الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٢

أوجب المشرع في المادة ١/١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المسائل المدنية على المدعى أداه كامل الرسوم المستحقة على الدعوى، وخصص للمحكمة عملاً بالمادة ٣/١٣ من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤، بإستبعاد القضية من جدول الجلسة إذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها، مما مفاده أن للمحكمة أن تستبعد من جدول الجلسة إذا لم يسدد المستأنف الرسوم المستحقة ليقف السير فيه إلى أن يتم سداد الرسوم وتعميل القضية فإذا ما إنقضت سنة من تاريخ إستبعادها من الجدول دون أن يقوم المستأنف بذلك، جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة، لأن عدم السير في الإستئناف يكون في هذه الحالة بسبب إمتناع المستأنف عن القيام بإجراء أوجبه عليه القانون. ولا محل للتحدى بأن ميعاد سقوط

الخصومة لا يبدأ إلا من التاريخ الذى يسدد فيه المستأنف الرسم لأن الإستئناف يقف السير فيه بصحور القرار باستبعاد القضية من جدول الجلسة ولا يصنى إعادة السير فيها إلا بسداد الرسم وتعجيلها، ولا وجه للقول بأن المطعون عليه - المستأنف عليه - مسئول هو الآخر عن عدم موالاة السير فى الإستئناف لعدم وجود ما يحول بينه وبين أداء الرسم ذلك أن المشرع لم يلزم سوى المستأنف بأداء الرسم المقرر على إستأناله.

#### الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٣

تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه إذا إشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة. ومقصود المشرع بالسند فى معنى هذه المادة هو السبب القانونى الذى تبنى عليه الدعوى سواء كان عقداً أم لإداة منفردة أم فعلاً غير مشروع أو إلقاء بلا سبب أو نكاحاً فى القانون.

#### الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢

إذ نصت المادة ٣٨٣ من القوانين المدنى على أن التقادم يقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى أمام محكمة غير مختصة فقد دلت على أن المقصود بالمطالبة القضائية هو مطالبة الدائن لمدنيه بالحق قضاء وهو ما يتم بطريق رفع الدعوى لصنور الحكم بإجبار المدين المتمتع عن التنفيذ على الوفاء بما إلتزم به.

#### الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٥٨ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٠

إذ كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى إحصاء الفئة التى يجرى على أساسها حساب الرسم هى المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ حيث نصت المادة الرابعة من القانون الأخير على ألا تسرى أحكامه على الرسوم التى ضم تحصيلها قبل العمل به وتظل خاضعة للنصوص التى خلصت فى ظلها وأنه وإن كان الطعن الضريبى قد رفع فى سنة ١٩٦٠ قبل العمل بالتعديل الذى طرأ على قانون الرسوم فى سنة ١٩٦٤ إلا أن رسوم الطعن لم تكن قد روجعت وسويت وحصلت بالكامل قبل نفاذه فى ١٩٦٤/٣/٢٣ وإذ سويت الرسوم وصدر أمر تقديرها فى سنة ١٩٧١ بعد صدور الحكم فى الطعن ولم يتم تحصيل باقيها الصادر به الأمر إلا فى ١٩٦٣/٤/١٨ ومن ثم فإن المراكز الناشئة عن التقاضى لم تكن قد إستقرت ويكون من المتعين إعمال نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤



والذي عدلت به فئة الرسم النسبي المفروض على الدعاوى المعلومة القيمة وأصبحت ٣ ٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيتها حتى ٢٠٠٠ على خلاف النص قبل تعديله والذي كان يقدر الرسم على الصاتى جنيه الأولى والثانية بواقع ٣ ٪ وعلى الماتين الثالثة والرابعة بواقع ٣ ٪ وما زاد بواقع ٢ ٪ لما كان ما سبق وكان تقدير الرسم النسبي على أساس قانون الرسوم القضائية المعدل فى سنة ١٩٦٤ من شأنه تغيير قيمة الرسوم المستحقة على الطعن فإن الحكم المطعون فيه وقد أجرى حساب تقدير الرسوم القضائية المستحقة عليه على خلاف الإسناد الصحيح مع إختلاف فئة الرسم قبل تعديل القانون وبعده، فإنه يكون قد أخطأ فى الإسناد خطأ أدى به إلى مخالفة القانون.

#### الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٠

تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من شأن قلم الكتاب ولا يترتب البطلان على عدم رفعها لما هو مقرر من أن المخالفة المالية فى القياس بعمل لا يبنى عليه بطلان هذا الصل ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة. وإذ تنص المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد للمدنية بأن تستبعد المحكمة القضائية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسوم دون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أدائه، فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن تحصيل الرسوم المستحقة على طلب الخصم المتدخل هو من شأن قلم كتاب محكمة أول درجة ولا يترتب على عدم أدائها بطلان التدخل، لا يكون معياً بالخطأ فى تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ٢/٣/١٩٨١

تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه "إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قلمو الرسم باعتبار كل سند على حدة".

#### الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٢٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان النعى على الحكم المطعون فيه لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحتة ولا يعود على الطاعن منه أية فائدة فإن النعى يكون غير مقبول، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن للطاعن لحد لقيام منازعته فى أمر تقدير الرسوم القضائية بطريقتين أحدهما هو طريق المعارضة فى قلم الكتاب والثانى طريق الدعوى المبتدأة وقد أمرت المحكمة بضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد وإذ كان موضوع هذه المنازعة قد طرح على محكمة الموضوع وقالت كلمتها فيها

برفض الدعوى ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه الذى أيد قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول المعارضة فى أمر تقدير الرسوم القضائية لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحتة ولا يعود عليه أية فائدة وبالتالي غير مقبول.

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أمر تقدير الرسوم القضائية هو بمثابة حكم بالدين يصير نهائياً باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفواتها.

#### الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٥

النص فى المادة السابعة من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه " . مفاده أن وعاء الرسوم القضائية هو الطلبات فى الدعوى فمتى كان الطلب فيها واحداً إستحق عليه رسم واحد يقدر على أساس قيمته، أما إذا تعددت فيها الطلبات فإنه متى كان سببها القانوني واحداً إستحق عليها رسم واحد أيضاً ولكن يقدر على مجموع قيمتها، ومتى كان لكل منها سببه الخاص إستحق رسم مستقل عن كل طلب. والأصل أن مجرد تعدد أشخاص الطالبين ليس دليلاً على إنفراد كل منهم بطلب مستقل حتى تتعدد الطلبات بعددهم حتماً إذ قد يكون الطلب واحداً وطالبوه متعددين ما لم يوجب القانون النظر إلى نصيب كل منهم فيه على حدة كما فعل بالنسبة للضريبة المستحقة على أرباح شركات الأشخاص.

#### الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦١٨ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٥

- مفاد المادتين ١٧، ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذى يصح إقتضاؤه فإن الفصل فيها يكون بالمعارضة فى أمر التقدير، أما إذا كانت تدور حول أساس الإلتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإن الفصل فيها يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية.

- مفاد الفقرة الأولى من المادة ٧١ من قانون المرافعات المطابقة للمادة ٢٠ مكرراً من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والمضافة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٢٠ من قانون الرسوم المشار إليه المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ يدل على أنه إذا تصالح المدعى مع خصمه فى الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسدد لأن المدعى وقد تصالح مع خصمه فى الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة يكون قد حقق مراد الشارع من حث المتقاضين على المبادرة بإنهاء خصومتهم وتخفيف العبء الملقى على عاتق المحاكم أما إذا تم الصلح بعد الجلسة الأولى لنظر الدعوى أو بعد بدء المرافعة، ولكن قبل صدور حكم فيها فيستحق على الدعوى فى هذه الحالة نصف الرسوم الثابتة أو النسيئة، أما إذا أثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان فى

محضر الجلسة أو أمرت بالحاقه بالمحضر المذكور بعد صدور حكم قطعى فى مسألة فرعيه أو حكم تمهيدى فى الموضوع، فيستحق الرسم كاملاً.

الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٩ مكتب قضاى ٣٥ صفحة رقم ٢١٤٩ بتاريخ ١٧/١٧/١٩٨٤

عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يتربط عليه البطلان لما هو مقرر من أن المخالفة المالية فى القيام بعمل لا يبنى عليها بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان على هذه المخالفة وإذ تنص المادة ١٣/ف٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية بأن تسبعد المحكمة القضاية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء عدم أداء الرسم.

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٥٠ مكتب قضاى ٣٥ صفحة رقم ١٣١٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٤

النص فى المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل يدل على المدعى هو الملتزم أصلاً بأداء الرسوم المستحقة على الدعوى بعد صدور الحكم فيها وأن تحصيل الرسوم من المحكوم ضده هو أمر جوازى لقلم الكتاب - فى حالة صيرورة الحكم نهائياً ومستوروك بالنصالى لتقديره. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن قلم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد باشر تنفيذ أمر التقدير - موضوع النزاع - على أموال الطاعن بصفته باعتباره المدعى فى الدعوى رقم ٣٥٦٥ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى جنوب القاهرة المحكوم فيها لصالح الطاعن فإنه يكون فى حدود الرخصة المخولة له - فى حالة صيرورة ذلك الحكم نهائياً - قد طبق المادة ١٤ من قانون الرسوم سائلة البيان تطبيقاً صحيحاً ولم يثبت فى جانبه ثمة إساءة لإستعمال هذا الحق أو تعارض مع 'الحجية المقررة للحكم النهائى الصادر لصالح الطاعن ما دام المشرع قد جعل الأمر فى هذه الحالة منوط بقلم الكتاب وفقاً لما يراه وتبعاً لتقديره فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٢ مكتب قضاى ٣٨ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٧

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن من مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن يقدر الرسم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها، مما مفاده - فى غصوم طلب فسخ عقد الشركة - وجوب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت فى العقد المطلوب فسخه.

**الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢١**

– النص في المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية على أنه "يجوز للذي الشان أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان التقرير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر. .." وفي المادة ١٨ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أن "تقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى التقاضي حسب الأحوال. . " يدل – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – على أنه إذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذي يصح اقتضاؤه فإن إقامتها تكون بالمعارضة في أمر التقدير، أما إذا كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومدها والوفاء به فإن رفعها إنما يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية.

– إجراءات التقاضي من النظام العام وعلى المحكمة وقد طرحت عليها الطلبات المتعلقة بتقدير الرسم في صورة دعوى عادية أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبولها.

**الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣**

النص في المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية معدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ وفي المادة ٧١ من قانون المرافعات على أنه "إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسدد " يدل على أن المقصود بالجلسة الأولى التي أعلن بها المدعى عليه إعلاناً صحيحاً وأصبحت فيها الدعوى صالحة للمضي في نظرها وذلك عملاً بالمادة ٨٤ من قانون المرافعات فإذا تصالح المدعى مع خصمه في هذه الجلسة وقبل بدء المرافعة فيها فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسدد، وأنه لا يشترط لإعمال حكم هاتين المادتين أن تقضى المحكمة الصلح بمحضر الجلسة وإثبات صحواه فيه. بل المستفاد من دلالتهما أنه يكفي لإعمالهما طلب إثبات الصلح في الجلسة الأولى وقبل المرافعة فيها لا يؤثر في ذلك تراخي إلى جلسة تالية.

**الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٧**

عد الشارع من الإجراءات الجوهرية في نظام التقاضي أن يتم إعلان المدعى عليه وإعادة إعلانه – في حالة وجوبه – ورتب على تخلف هذه الإجراءات كإصل عام – بطلان الحكم أو القرار الصادر من المحكمة، ومؤدى ذلك أن الجلسة الأولى في مقصود الشارع الواردة بنص المادة ٢٠ بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ وفي نص المادة ٧١ من قانون المرافعات هي أول جلسة تكون الدعوى فيها صالحة

للمضى في نظرها بعد تمام هذه الإجراءات بحيث إذا ترك المدعى دعواه أو تصالح مع خصمه فيها وقبل بدء المرافعة فلا يستحق عليه سوى ربح الرسم المسدد وإذا لم يستلزم الشارع في القضايا المستعجلة ومواد الأحوال الشخصية إعادة إعلان من تخلف من المدعى عليهم ولم يعلن لشخصه فإن الدعوى تكون صالحة لنظرها بتمام الإعلان دون سواء ولا يرجع إختلاف الحكم عن الحكم في الدعاوى المدنية والتجارية التي تناقض في التشريع أو تناقض في الأحكام المبنية عليه بل أن مرده إلى ما لتلك الدعاوى من طبيعة تقتضى سرعة الفصل فيها وهو ما حدا بالمشرع إلى أن يميزها بأحكام خاصة.

#### الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٥٥ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ١٢٩٥ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨

يدل نص المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل على أن المدعى هو الملزوم أصلاً بأداء الرسوم المستحقة على الدعوى بعد صدور الحكم فيها وإن تحصيل الرسوم من المحكوم ضده أمر جوازى لقم الكتاب - في حالة صيرورة الحكم نهائياً - ومتروك بالتالى لتقديره.

#### الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٧ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٥

لما كانت المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية قد نصت على أن " لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترافها الحكومة " وكانت الهيئات العامة على ما كشفت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم المؤسسات العامة " إما أن تكون مصلحة حكومية رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرافق عن الروتين الحكومي وإما أن تنشئها الدولة بداءة لإدارة مرافق من مرافق الخدمات العامة وهى فى الحالتين وثيقة الصلة بالحكومة "، إلا أن النص فى الفقرة الثانية من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام المحكمة على أن "تفنى الدولة من هذا الإيداع الكفالة - وكذلك من يعفون من الرسوم القضائية" ثم النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات على أن "يعفى من أداء الكفالة من يعفى من أداء الرسوم" وما ورد بمذكرته الإيضاحية من أنه " لم ير المشرع إيراد نص خاص بإعفاء الدولة من هذا الإيداع نظراً لقيام الحكم المحلى وتعدد أشخاص القانون العام وإستقلال ميزانية كل منها عن ميزانية وإكضى المشرع بالنص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٤ على أن "يعفى من أداء الكفالة من يعفون من أداء الرسوم بإعتبار أن الإعفاء من الرسوم ينسحب على الإعفاء من الكفالة لإتحاد الملة" يدل على أن كلمة الحكومة الواردة بنص المادة ٥٠ من قانون الرسوم القضائية سالف الذكر قد قصد بها معناها الضيق فلا يتسع لغيره من أشخاص القانون العام التى تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وميزانية مستقلة وبالعالي فلا تفنى هذه الأشخاص من الرسوم القضائية ما لم ينص القانون على إعفائها.

الطنن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٢

- المشرع أوجب بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات إيداع الكفالة خزانة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له وإلا كان الطعن باطلاً وكان لكل ذى مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لأن إجراءات الطعن من النظام العام ولا يعفى من أداء الكفالة إلا من نص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية.

- إذ كان الإحفاء من الرسوم القضائية المقرر بنص المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - مقصوراً على الدعاوى التى ترفعها الحكومة دون غيرها من أشخاص القانون العام التى لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة ومزاياها المستقلة وكانت هيئة الأوقاف المصرية " الطاعنة " عملاً بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بإنشائها والقرار الجمهورى ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم العمل بها هى من الهيئات العامة ولها شخصية اعتبارية ومزايا مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصاً خاصاً بإعفائها من رسوم الدعاوى التى ترفعها فإنها تكون ملزمة بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥٤ مرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال أجله وإذ لم تفعل فإن الطعن يكون باطلاً.

الطنن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٩

المستفاد من نصوص المواد الثالثة والثاسعة والعادية والعشرين من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية فى المواد المدنية المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ أن الرسم النسبى يحسب عند رفع الدعوى أو الإستاناف على قيمة المدعى به أو على ما رفع عنه الإستاناف من الحكم الابتدائى ولا يحصل من هذا الرسم مقدماً إلا ما هو مستحق على الألف جنيه الأولى، وأن الرسم الذى يستحقه قلم الكتاب بعد الحكم فى الدعوى أو الإستاناف يكون على نسبة ما يحكم فى آخر الأمر زائداً على الألف جنيه الأولى ويحتر الحكم الصادر فى الإستاناف حكماً جديداً بالحق موضوع الإستاناف تستحق عليه رسوم على أساس المبلغ الذى حكم به فيه، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قضى ابتدائياً برفض الدعوى وإن الطاعنين إستأنفوا الحكم طالعين إقاله والحكم لهم بطلباتهم وقضى فى الإستاناف بإلغاء الحكم المستأنف وطلبات الطاعنين فإنه يكون قد حكم لهم بشئ من محكمة أول درجة فلا يستحق عليهم رسم أكثر مما حصل عند رفع الدعوى.

الطنن رقم ١٨٣٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ٢٩/١/١٩٩٠

- أوجب المشرع بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات أمراً جوهرياً فى حالات الطعن بالنقض هو إيداع الكفالة خزانة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له وإلا كان الطعن باطلاً

ولكل ذي مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بإعتبار أن إجراءات الطعن في الأحكام من النظام العام ولا يعفى من هذا الإيداع إلا من نص القانون على إعفائه من الرسوم. - إذ كانت المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية تنص على أنه (لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة...) فإن مفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإعفاء من الرسوم القضائية يكون قاصراً على الدعاوى التي ترفعها الحكومة دون غيرها باعتبار أن الإعفاء إستثناء من أصل هو وجوب أداء الرسوم القضائية - فلا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه، ومن ثم لا يمتد هذا الإعفاء إلى الدعاوى التي ترفع من الهيئات العامة التي لها شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المستقلة عن الدولة ويمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها إلا إذا نص صراحة على هذا الإعفاء في القانون الصادر بإنشائها أو المتصل بعملها.

- إذ كانت هيئة البريد " الطاعة " طبقاً للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر بإنشائها، هيئة عامة لها شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المستقلة عن الدولة ويمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها، وقد ملزمة بسدادها وبإيداع كفالة الطعن بالنقض، وإذ لم تسدد في طعنها المائل رقم ١٨٣٥ لسنة ٥٦ قبل الإيداع صحيفته. أو خلال الأجل المقرر له الكفالة المذكورة فإن الطعن يكون باطلاً.

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٤/٣/١٩٩٠

- يدل النص في المادة ٢٠ مكرر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ وفي المادة ٧١ من قانون المرافعات على أن المقصود بالجلسة الأولى هو الجلسة التي أعلن فيها المعلن إليه إعلاناً صحيحاً وأصبحت فيها الدعوى صالحة للمضي في نظرها وذلك عملاً بالمادة ٨٤ من قانون المرافعات فإذا تصالح المدعي مع خصمه في هذه الجلسة وقبل بدء المرافعة فيها فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المسدد، والمقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الخصومة لا تنعقد إلا بإعلان صحيفة الدعوى فيجب على المحكمة أن تتحقق من صحة الإعلان واكتماله على النحو الذي يتطلبه القانون.

- المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه إذا كانت المنازعة تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومدها والوفاء به فإن رفعها إنما يكون بسلوك إجراءات المرافعات العادية.

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٩١/١/٣  
إن عدم تحميل قلم الكتاب لرسم الطلب المعارض على فرض إستحقاقه ولنس كان يجوز للمحكمة أن تستعده من جدول الجلسة، إلا أن تصدى المحكمة للدعوى والفصل فيها رغم عدم أداء الرسوم لا يترتب عليه البطلان.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٣١  
إن المفهوم من المادة ١٧ من لائحة الرسوم والمواد السابقة لها، وخصوصاً الأربعة الأولى، أن الرسم النسبي المتوى إذا كان يحسب عند رفع الدعوى أو الإستئناف على قيمة المدعى به أو على ما هو مستأنف من الحكم الابتدائي، وإذا كان لا يؤدي منه مقدماً إلا ما هو مستحق على الثلاثانة جنية الأولى فإن الرسم الذي يستحقه قلم الكتاب بعد الحكم في الدعوى يكون على نسبة ما يحكم به في آخر الأمر زائداً على الثلاثانة جنية الأولى. ذلك بأن قلم الكتاب يستوى لديه، عند إقتضاء الرسم، أن يكون المستأنف قد حوسر إستئنافه أو كسب دعواه أخيراً. وينحصر واجبه في تسوية الرسوم على مقتضى ما حكم به آخر الأمر في الدعوى. وإذا كانت محكمة الإستئناف قد رفضت إستئناف المدعى عليه وأيدت الحكم المستأنف، فإنها لا تكون قد حكمت في دعوى جديدة برفضها وإنما تكون قد قضت بعين ما قضت به المحكمة الابتدائية.

الطعن رقم ٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٥  
إذا كان الخصم قد إستعمل حقه في إيداع نسخي المذكرة المشار إليهما في المادة ٢٢ من قانون محكمة النقض فإن الرسم الذي يستحق قبله لقلم الكتاب بمقتضى المادة ٤٢ من القانون المذكور يكون عن هاتين النسختين وعن النسخ الأخرى الواجب عليه قانوناً إيداعها بقدر عدد الخصوم - لا وكالاتهم - سواء أودعت هذه النسخ أم لم تودع.

\* الموضوع الفرعي : الرسوم المحلية :

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٩  
النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ بشأن الحكم المحلي على أن "يكون للمحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة في الشئون المالية والإدارية بالنسبة لمجالس المدن والقرى الواقعة بدائرة المحافظة. .. وإذا كان قرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن فرض الرسوم المحلية بدائرة محافظة الشرقية حسبما بين من ديباجته قد صدر بناء على قرارات مجالس المدن والقرى وموافقة المجلس التنفيذي ونص في المادة الأولى منه بفرض الرسوم المحلية بدائرة مجالس المدن



والقرى بالمحافظة وفقاً للفئات والأوعية الموضحة بالجدول المرفقة بقرار السيد وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ وكان هذا القرار قد تضمنت ديباجته موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية لإن قرار محافظ الشرقية المشار إليه والصادر بما له من إختصاص الوزير فى الشئون المالية يكون قد إستوفى أوضاعه الشكلية الواجب توافرها فيه.

**\* الموضوع الفرعى : المعارضة فى أمر تقدير الرسوم :**

الطنين رقم ٣٩٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٦٠/١/٢١

إذا كان النزاع على النحو الذى أثبتته الحكم المطعون فيه منصبا على الأساس فى إلزام الطاعين برسم تسجيل تكميلى، مما يفيد إختلافه من حيث موضوعه عن المعارضة فى أمر تقدير الرسوم لعدم تسليم الطاعين بحق مصلحة الشهر العقارى فى فرض مثل هذا الرسم عليهم، فإن الحكم المطعون فيه إذا وصف الدعوى المقامة منهم على المصلحة المطعون عليها بطلب براءة ذمتهم من أى رسم تكميلى بأنها تظلم فى أمر تقدير الرسوم رفع قبل أوانه لعدم إعلان رآيه به وإنهى إلى أن الدعوى غير مقبولة يكون قد أخطأ فى تكييفها مما يبيحه بمخالفة القانون بما يستوجب نقضه.

الطنين رقم ٣٣٣ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٨

لا يفيد نص المادة ١٨ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية أن المنازعات التى تقوم فى شأن الرسم الواجب أدائه بين قلم الكتاب والمسئول عن الرسم تعتبر منازعة غير مرتبطة بالطلب أو الدعوى المطروحة على القضاء والتى إستحق عليها الرسم المذكور، ذلك أن الرسم الذى يستأديه قلم الكتاب إنما يجرى لمناسبة الإلتجاء إلى القضاء فى طلب أو خصومة تعرض عليه فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة الفرع من أصله وينبئ على ذلك وجوب إلزام ما تقضيه هذه التبعية عند الطعن فى الحكم الصادر فى المنازعة فى أمر تقدير الرسم فلا يكون الطعن فى هذا الحكم بطريق الإستئناف ممتنعا إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق من طرق الطعن ولا عبرة فى هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد فى أمر تقدير الرسوم.

الطنين رقم ٣٨٦ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٢١١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩

مضى كان مبنى المعارضة فى قائمة منازعة المستأنف فى مقدار الرسوم المستحقة على الإستئناف المرفوع منه والصادر بها أمر التقدير المعارض فيه وهل يكون تقدير الرسوم على المبلغ المحكوم به فى الإستئناف أم على الفرق بين هذا المبلغ وما حكم به ابتدائياً فإن النزاع على هذه الصورة لا يحصر نزاعاً

في أساس الالتزام بالرسم بل هو نزاع في مقداره مما يكون سبيل الطعن فيه هو المعارضة التي تختص بنظرها المحكمة التي رئيسها أمر التقدير.

#### **\* الموضوع الفرعي : رسم إستيراد :**

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٦٧ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٩  
النص في المادة الثالثة من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن فرض رسم الاستيراد على أن "يرد الرسم إذا تعلل على مؤديه استيراد البضائع المرخص له في استيرادها بسبب لا دخل له فيه ، وينظم وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه طريقة رد الرسم ". وفي المادة الخامسة على أن " لوزير الاقتصاد والتجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه " ، وقد أصدر وزير الاقتصاد والتجارة - بالاستناد إلى هذا التفويض - قراره رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٨ بين فيه الحالات التي يرد فيها رسم الاستيراد وبمجموعها كلها أن يكون تعلل الاستيراد راجعا إلى سبب خارج عن مؤدى الرسم.

#### **\* الموضوع الفرعي : رسم الإستهلاك :**

الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٨/١/١١  
مؤدى ما نصت عليه المواد ١، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ٩٤ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ يفرضي رسم إستهلاك على بعض السلع أن الضرائب والرسوم الجمركية تفرضي على البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية أو تسحب من المناطق الحرة للإستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج وطبقا لحالتها بعد التصنيع ولو إشتملت على مواد أولية محلية وكذلك على بعض البضائع التي تخرج من البلاد في الحالات التي يرد في شأنها نص خاص ومن بين أغراض فرضها تحقيق نوع من الحماية للصناعات الوطنية وكدهم لها في مواجهة مناقشة الصناعات الأجنبية التي قد تتميز عليها من حيث الجودة أو السعر، أما رسوم الإستهلاك فهي تفرض على بعض السلع المنتجة أو المصنعة داخل البلاد وخارج المناطق الحرة بمجرد بيعها فعلاً إلى المستهلك أو حكما بسحبها من أماكن تصنيعها أو تخزينها وكذلك على بعض السلع المستوردة فعلاً أو حكماً ويدخل في صناعتها مواد محلية بقصد ترشيد الإستهلاك وتحقيق مساهمة فعالة من القادرين في موازنة ميزانية الدولة وتنفيذ المشروعات التي يعوق نقص موارد الدولة المالية إمكانياتها في تنفيذها على النحو المطلوب لدفع عجلة التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها الاحتياجات القومية مع مراعاة مبدأ العدالة الضريبية وهي بذلك تختلف عن الضرائب والرسوم الجمركية ولا تدرج تحت مدلولها وقد خلا قانون فرضها من الإشارة إلى قانون

الجمارك كما نصت المادتان ١٠٢ و ١٠٣ من القانون الأخير على كيفية رد الضرائب الجمركية وضرائب الإستهلاك والإنتاج السابق تحصيلها وتعين المصنوعات التي ترد عنها وهو ما يؤكد تحقيق المغايرة بين الضريبتين وإن ضريبة الإستهلاك ليست من الضرائب والرسوم الجمركية وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن الإعفاء الوارد في المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية التي إستوردها المطعون ضده لحساب منشأته السياحية فإنه يكون قد خالف القانون.

#### **\* الموضوع الفرعي : رسم الإنتاج :**

**الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٤**

خلت أحكام القرار الجمهوري رقم ٤٥٠٨ لسنة ١٩٦٥ من معالجة حالات التهرب من رسوم الإنتاج إذ إقتصرت مادته الأولى على تعديل رسوم الإنتاج والإستهلاك على الأصناف الواردة رقم [ أ ] طبقاً للفتاى الواردة به، ونص في مادته الثانية على فرض رسوم الإنتاج والإستهلاك على الأصناف الواردة بالجدول رقم [ ب ] طبقاً للفتاى الواردة به، ولما كان قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص في الفقرة الثانية من المادة ١٢١ منه على معاقبة كل من إرتكب فعلاً قصد به التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها وأنه لا يمنع من إثبات التهرب عدم ضبط البضائع ثم نص في المادة ١٢٣ منه على معاقبة كل من إسترد أو شرع في إسترداد الضرائب الجمركية أو المبالغ المدفوعة لحسابها أو ضرائب الإنتاج أو الإستهلاك كلها أو بعضها بإحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة ١٢١ ويكون التعويض معادلاً لمثل المبلغ موضوع الجريمة، فإن مفاد ذلك أن أحكام التهرب التي تضمنها قانون الجمارك المشار إليه تسرى على حالات التهرب من الضرائب الجمركية وضرائب الإنتاج والإستهلاك.

#### **\* الموضوع الفرعي : رسم الأيلولة على التراكات :**

**الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩**

نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التراكات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦١ يدل صراحة على أن كل التأمينات التي تستحق تسديدها بسبب وفاة المورث - ومنها التأمينات الجماعية التي تعقدتها الحكومة لصالح موظفيها ويستحق وفائها بوفاء المورث - تدخل في تقدير قيمة التركة طالما أنها لا تندرج ضمن الإستثنائين الخاصين بالإعفاء الوارد بهذا النص يؤيد ذلك أن المشرع حين شاء إخراج أنواع معينة من التأمينات من تقدير قيمة التركة نص

على ذلك صراحة في القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦١ بإضافة إستثناء ثالث هو - مبالغ التأمينات الجماعية التي تعقدها الهيئة العامة أو الأفراد لصالح موظفيها وعمالها أيا كانت قيمتها - إلى حائلي الإعفاء المشار إليهما أما ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - قبل تعديله - من أن "التأمين على الحياة إذا قصد به توفير العيش لورثة المتوفى وكان جزءاً من أنظمة الخدمة المقررة في الحكومة فإن رسم الأيلولة لا يشملها" فلا يجوز الأخذ به إذ لا يصح إهدار إعمال نص قانوني صريح إذا تعارضت معه مذكرته الإيضاحية. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإخراج مبلغ التأمين المستحق للورثة لدى مصلحة التأمين والإدخار - من التركة بناء على ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ مخالفاً بذلك صراحة النص الوارد بالمادة ١٢ من هذا القانون قبل تعديلها، فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٣  
مفاد نص المادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - يفرض رسم الأيلولة على التركات - بعد تعديلها بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع اتخذ من الخمس سنوات " فترة ربه " بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلّاهلها بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صدورها، غير أنه أجاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لإثبات جديّة التصرف وأنه تم بمحض حتى يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه.

#### \* الموضوع الفرعي : رسم التسجيل :

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦  
مفاد نص المادتين الأولى والخامسة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ أن رسم التسجيل مقرر بفئة نسبية تتغير بحسب تغير القيمة التي يتعلق بها المحرر المراد تسجيله دون النظر إلى المنفعة الخاصة التي يفيد منها الشخص من هذا التسجيل وبغير إضافات إلى نفقات المصلحة في هذا الخصوص، إذ أن ما تحمله في سبيل القيام بعمليات التسجيل لا يبعد أن يكون نفقات ثابتة متساوية بالنسبة لها جميعاً بغیر تفاوت بين عملية وأخرى، ومؤدى ذلك هو اعتبار هذا الرسم في حقيقته ضريبة غير مباشرة تفرض على الأموال العقارية عند تداولها بمناسبة ما يقدم عنها من محركات بطلب تسجيلها، ومتى تقرر ذلك، فإن الواقعة المنشئة لهذه الضريبة والتي يحدد بموجبها المركز القانوني للشخص هي واقعة التوثيق بالنسبة للمعقود الرسمية وواقعة التصديق على التوثيقات في المعقود

العرفية، ذلك أن المشرع أوجب تحميل هذه الضريبة عند التوثيق أو التصديق فلا يجوز بعدئذ المساس بحقوق الأفراد المتعلقة بفترة هذه الضريبة التي تحددت طبقاً للقانون المعمول به وقت تحصيلها ولو صدر تشريع جديد برفعها قبل إتمام التسجيل.

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٣ مكتوب فني ٢٨ صفحة رقم ١٩١٦ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٧٧

إذ كانت الواقعة المنشئة لاستحقاق رسم التسجيل هي واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرسمية وواقعة التصديق على التوقيعات في العقود العرفية، فإن أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ هي التي تسري على المحرر موضوع الدعوى الذي صدق على التوقيعات الواردة به وشهر في ١٩/٣/١٩٦٣ ومن بينها المادة التاسعة التي تنص على أنه .. تطبق في مواد الشهر العقاري والتوثيق فيما عدا ما نص عليه في الأحكام السابقة الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية ورسم التوثيق في المواد المدنية والرسوم الشرعية فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها وردها والمنازعة فيها مع مراعاة ما يأتي : أولاً يكون أساس تقدير الرسوم النسبة مبدئياً قيمة العقارات الموضحة بالمحررات فإذا لم توضح هذه القيمة أو وضحت ورأى المكتب أو مأمورية الشهر العقاري والتوثيق أنها أقل من القيمة الحقيقية قدرت الرسوم وفقاً للأسس الآتية : ألا تقل قيمة الأراضي الزراعية عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين ... ب- إلا تقل قيمة العقارات المبنية ... ج- تحصل رسوم عن الأراضي المعدة للبناء والأراضي الزراعية في ضواحي المدن. .... ثانياً - يجوز لمكتب أو لمأمورية الشهر العقاري والتوثيق المختصة في كل الأحوال ولو بعد تمام الإجراءات أن يطلب بموافقة المكتب الرئيسي التقدير بمعرفة خير ثالثاً : إذ استحققت رسوم تكميلية قدرت بأمر يصدر من أمين المكتب المختص يعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول أو عن يد أحد محضري المحكمة وتجوز المعارضة في أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح نهائياً. .. وتحصل المعارضة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب أو المأمورية المختصة ويكون حكمها في ذلك غير قابل للمعارضة أو الاستئناف، ومفاد هذا النص أن الرسوم المستحقة على المحرر المراد شهره تحتسب على أساس القيمة الموضحة به بصفة مبدئية فإذا تبين أن هذه القيمة تقل عن القيمة الحقيقية قدرت بحيث لا تقل عن الموضح بالبندين أ، ب أو بمعرفة خير كالموضح بالبند ج ويؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ من اتخاذ القيمة الموضحة بالمحرر أساساً لتقدير الرسوم النسبية إنما يكون بصفة مبدئية، ثم تعمل أحكام الفقرات أ، ب،

ج من البند الأول من المادة المذكورة، وإذ جاء نص الفقرة الثالثة عاماً فإنه ينصرف إلى كل الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية سواء في ذلك الأحوال المنصوص عليها في الفقرات أ، ب، ج من البند أولاً أو في غيرها ومنها حالة خطأ الموظف المختص في تقدير قيمة القمار أو في تكيف التصرف أو في تعيين فئة الرسم أو في حساب الرسم ذاته أو بسبب إغفال نوع من أنواع الرسم أو لأي سبب آخر، وإذ كان ذلك فإن أمين مكتب الشهر العقاري إذ أصدر أمر بتقدير الرسوم التكميلية المستحقة قانوناً تصحيحاً لما وقع من خطأ بالنسبة لتعيين الرسم المستحق لا يكون قد جاوز اختصاصه، وإذ كان ما نصت عليه الفقرة ثانياً من المادة التاسعة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ هو نفس ما تقضي به المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ والتي تنص على أنه "في الأحوال التي تستحق فيها الرسوم التكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر بتقدير تلك الرسوم ويعلم هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه. ... ويجوز لذوى الشأن في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير. ... ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن" ومفهوم ذلك أن الحالة ج من المادة ٢١ ليست هي الوحيدة التي يجوز فيها إصدار أمر تقديري برسم تكميلي وإلا لما كانت هناك حاجة لإيراد هذا النص العام بباب مستقل هو الباب الثاني الخاص بتحصيل الرسوم وردها وتخفيضها والإعفاء منها، وأن الحكم الصادر في التظلم من هذا الأمر يكون غير قابل للطعن، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بجواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في التظلم من أمر التقدير موضوع الدعوى أنه مشوب بصيب إغصاب السلطة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

#### \* الموضوع الفرعي : رسم للدمغة :

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٣

إذا كان الحكم الثاني المطعون فيه قد قضى برد رسوم الدمغة المحصلة من البنك دون أن يحقق ما إذا كانت الاعتمادات المستندية المحصلة عنها تلك الرسوم تتطوى أو لا تتطوى على عقود اعتمادات عادية بسلفة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق المادة الثانية من الفصل الثاني من الجدول الثاني من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ على وجهها الصحيح.

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٤

- يفرض رسم الدفعة - وفقاً للقانونين رقم ٤٤ سنة ١٩٣٩ و ٢٢٤ سنة ١٩٥١ على مجرد إستهلاك الكهرباء المعدة للإضاءة أيا كان المكان الذى جرى فيه الإستهلاك والعرض الذى من أجله تتم هذه الإضاءة. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه جرى فى قضائه على فرض رسم الدفعة على مجرد الإستهلاك الذاتى للتيار الكهربائى وإن كان العرض منه هو إضاءة مصنع الشركة الطاعنة والعلاقات المؤدية إليه فإنه لا يكون قد خالف القانون.

- يبين من نصوص القانونين رقم ٤٤ سنة ١٩٣٩ و ٢٢٤ سنة ١٩٥١ أن المناط فى إستحقاق رسم الدفعة على إستهلاك التيار الكهربائى هو مجرد الإستهلاك فى ذاته دون تفرقة بين ما إذا كانت الكهرباء المستهلكة من إنتاج صاحبها أو مودة إليه من الغير. وأن المشرع لم يقصد بكلمة "المستعملة" الواردة فى القانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ بدلاً من كلمة "المودة" الواردة فى القانون السابق غير معنى واحد هو إستهلاك الكهرباء المعدة للإضاءة أو الأغراض المنزلية.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧

- فرض القانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ على الأوراق المالية المصرية وما فى حكمها وجميع الأسهم والسندات الصادرة من الشركات المصرية أو من مجالس المديريات أو المجالس البلدية والقروية رسم دفعة سنوى مقداره واحد فى الألف من قيمة هذه الأوراق إذا كانت مقيدة فى البورصة، أما إذا لم تكن مقيدة بها أو كانت مقيدة ولكن رأت مصلحة الضرائب أن العمليات التى تمت بشأنها فى البورصة من القلة بحيث لا يصح إتخاذ متوسط الأسعار الرسمية لها قياساً صحيحاً لقيمتها الحقيقية فإن الرسم يحسب على أساس اثنين فى الألف من قيمتها الاسمية وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن سندات البنك الطاعن لم يحصل بشأنها على وجه التحقيق خلال النصف الثانى من سنة ١٩٥٢ سوى عملية واحدة تناولت عدداً يقل عن ٢٥ سهماً ولم يتخذ من سعر هذه العملية مقياساً صحيحاً لقيمتها الحقيقية فإنه لا يكون قد خالف القانون.

- مفاد المادتين ١ مكرر و ٢ من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ الذى ألقى القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٣٩ أن رسم الدفعة على الأوراق والقراطيس المالية يستحق فى أول كل سنة وأنه يتجدد ويكون الوفاء به مقدماً فى النصف الأول من شهر يناير فى كل سنة وينبى على ذلك أنه متى كانت الواقعة المنشأة لرسم الدفعة وهو وجود الأوراق المالية فى أول كل عام قد

تمت وإكملت عناصرها قبل صدور القانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ وكان هذا القانون قد خلا من نص يفيد سريان أحكامه في هذا الخصوص بأثر رجعي لأنها تبقى محكومة بالقانون الذي تمت في ظله.

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٩

فرض القانون ٢٢٤ سنة ١٩٥١ على جميع الأسهم والسندات الصادرة من الشركات المصرية أو من مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو القروية رسم دفعة سنوى قدره واحد فى الألف من قيمة هذه الأوراق إذا كانت مقيدة فى البورصة، أما إذا لم تكن مقيدة بالتسعيرة الرسمية بالبورصة فيحسب الرسم النسبى على أساس اثنين فى الألف من قيمتها "الإسمية" المدونة عليها لا على أساس " قيمتها المدفوعة فعلاً".

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٦

النص فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول ٢ الملحق بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن " جميع الأسهم على إختلاف أنواعها والسندات الصادرة من الشركات المصرية أو من مجالس المديرية أو من المجالس البلدية والقروية خاضعة لرسم دفعة سنوى مقداره واحد فى الألف من قيمة هذه الأوراق إذا كانت مقيدة فى البورصة، فإذا كانت الأوراق المذكورة غير مقيدة بالتسعيرة بالبورصة فيحسب الرسم النسبى على هذه الأوراق على أساس اثنين فى الألف من قيمتها الرسمية " وما دار فى شأنها من مناقشات فى البرلمان إنتهت إلى تعديل عبارة "من قيمتها الاسمية المدفوعة فعلاً" الواردة بمشروع الحكومة إلى عبارة " من قيمتها الإسمية " يذل على أن المشرع أراد التحويل على القيمة الاسمية المدفوعة على الأسهم والسندات غير المقيدة بالتسعيرة الرسمية بالبورصة فى إخضاعها لرسم الدفعة.

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٧

يبين من الأمر العالى الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٥١ بشأن سير البيوتات المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات والتعديلات التى أدخلت عليه ومن قبله الأمر العالى الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ أن الشارع نظم أوضاعه عملية " تسليف النقود على رهونات " وشروطها وأحكامها على إنها تصرف قانونى مركب ومن طبيعة خاصة لا تحتل التجزئة، ومن ثم فإنه لا يحصل عليها سوى رسم إتساع واحد.



**الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٨٧ بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٦**

عقود التسليف بضمانة أسهم وحواظ إيداع الأسهم بصفة رهن لا تتضمن توكيلاً من المدين إلى الدائن المرتهن في بيعها وتحصيل قيمتها على الوجه المقرر فى القانون بل إن هذا البيع حق أصيل للدائن يستعمله ويباشر إجراءاته لحسابه لا لحساب المدين، ومن ثم فهو لا يخضع لرسم الدفعة على إتساع الورق المقرر فى الفقرة " ط " من المادة الثانية من الجدول رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩.

**الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٨٧ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٦٧**

مؤدى نص البند ١٣ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم الدفعة أن الإعلانات وكافة ما ينشر فى الصحف لهذه الأغراض تفرض عليها دفعة قدرها ثلاثون مليماً عن كل جنبه أو كسور الجنبه من الأجرة المقررة للنشر سواء قبضها الناشر أو لم يقبضها، ذلك أن النشر بمقر مقابل يعتبر فى الأصل تبرعاً من الناشر والتسرع إستعمال للدخل فإن إنتفت عنه نية التسرع، كان الإعلان لمصلحته هو فيقع عليه عبء الدفعة المقررة، يؤيد ذلك ما قرره الحكومة فى مجلس الشيوخ عند مناقشته لمشروع القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ من أن نشر الإعلانات فى الصحف بلا مقابل، يعتبر تبرعاً ويحصل عليه رسم.

**الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٣٥ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٧٣**

تخضع عقود القرض لرسم الدفعة وفقاً لنص المادتين الرابعة والخامسة من الفصل الثانى من الجدول رقم ٢ من قانون الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١، ولا محل لتحدى الطاعن - البنك - بأن مقتضى ذلك أن يفرض رسم الدفعة على إيصالات الودائع التى أعفاهها المشرع من الرسم طبقاً لنص المادة / ١ " أولاً " من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون سالف الذكر، ذلك أن الإيصالات المذكورة لا تقتصر على مجرد إثبات واقعة الإستلام، بل تتضمن فى نفس الوقت شروط الوديعة ويتعهد البنك برد المبلغ المودع فتعتبر فى حقيقتها عقد قرض يخضع لرسم الدفعة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذه النظر وأخضع لرسم الدفعة عقود الودائع لأجل باعتبارها فى الحقيقة قروضاً من العملاء إلى البنك يلزم بردها بعد مدة محددة نظير فائدة معينة مقابل إستعمالها، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

**الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٤٠ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٧٣**

لما كانت الإعتمادات المستندية غير المغطاة تخضع لرسم الدفعة وكانت المادة الثامنة من الفصل الثانى من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تقتضى بأن يقع عبء الرسم المستحق على عقود أو عمليات فتح الإعتماد وتجديدها على الطرفين بالتساوى، ولا يجوز الإتفاق على

عكس ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون فيه أن البنك قد سدد رسم الدفعة مناصفة بينه وبين العملاء عن النقود المغطاة التي لا يستحق عليها الرسم، وكانت الدعوى باسترداد الرسم مرفوعة من البنك دون العملاء، فإن الحكم إذ إقتصر على القضاء برد الرسوم المدفوعة من البنك وحده، لا يكون قد خالف القانون.

**الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٨**

النص فى المادة الأولى من الجدول ٣ - وقبل تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ - الملحق بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة، وفى المادة السادسة من ذات الجدول، يدل على أن المشرع وضع فى المادة الأولى من الجدول الثالث قاعدة عامة مفادها أن الضريبة تتعدد بتعدد الإعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشرة واحدة، وقد يكون هذا التعدد فى اللوحة الواحدة فى وقت واحد أو يتم التعدد تباعاً بتغير الإعلان، أخذاً بأن الرعاء الغاضع للضريبة هو الإعلان ذاته، مما يقتضاه أن الإعلانات المضنية بواسطة انعكاسات ثابتة الموضوعية على دور السينما والمنصوص عليها فى المادة السادسة من الجدول المذكور يستحق عنها رسم جديد كلما تغيرت بتغير الفيلم المعروض سواء ظل الفيلم معروضاً سنة كاملة أو جزءاً من السنة لأن المقصود بأن الرسم يفرض سنوياً هو تحديد فترة زمنية مدتها سنة لإستحقاق الرسم بحيث إذا امتد نشر الإعلان بحالته ودون تغيير لمدة تجاوز السنة إستحق عنه رسم جديد.

**الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٦**

- الواقعة المنشئة لرسم الدفعة على الأوراق هى تحرير الورقة، فإن كان المحرر عقداً فيتعين حتى يستحق عليه الرسم أن يوقع عليه من طرفه أو أن يكون لدى كل متعاقد صورة موقعة من المتعاقدين الآخرين ولا يبنى عن التوقيع طبع أو كتابة إسم المنشأة على المحرر.

- يبين من الرجوع إلى الأمر العالى الصادر فى ١٩١٣/٣/٢٣ بشأن سير البيوتات المالية المشغلة بتسليف النقود على رهونات والتعديلات التى أدخلت عليه، ومن قبله الأمر العالى الصادر فى ١٩٠٠/١٢/٢٤ أن الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نظم أوضاع عملية تسليف النقود على رهونات وشروطها وأحكامها على أنها تصرف قانونى مركب ومن طبيعة خاصة لا تخضع للتجزئة، ومن ثم فإنه لا يحصل عليها سوى رسم إتساع واحد. إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى قضائه إلى إستحقاق رسم الدفعة على إتساع الورق على أساس أن عملية تسليف النقود على رهونات تشتمل على عمليتين، فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٥٨٧ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٧

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المسألة الواردة بعينها إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطلوب في الدعوى أو بابطاله فإن هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم وبينهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع في شأن أي حق آخر متوقف ثبوته أو إنقائه على ثبوت تلك المسألة السابق الفصل فيها بين الخصوم أنفسهم أو على إنقائها، لما كان ذلك وكان البنك المطعون ضده سبق أن أقام الدعوى رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٠ عدني كلى الإسكندرية بطلب الحكم بإلزام مصلحة الضرائب بأن ترد إليه مبلغ ٥٠٠ جنيه قيمة رسم الدفعة عن نصف أسهم البنك الذي سدهه في سنة ١٩٦٠ زيادة عن المستحق على أساس أن ٩٧,٨ ٪ من أسهمه موجودة في الخارج من ذلك ٤٨٩٥٠ سهماً مودعة ببنك الكريديتو إيطاليانو و ٤٨٨٥٠ سهماً ببنك دي روما، وقد تناقش الطرفان في هذه المسألة وقضى الحكم برفض الدعوى إستناداً إلى أن مجرد إيداع تلك الأسهم في البنكين المذكورين لا يعتبر تداولاً لها في الخارج لكي يتمتع المطعون ضده بإعفاء من رسم الدفعة عن نصف مجموع أسهمه طبقاً للصادرة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١، وكان الحكم المذكور قد حسم النزاع بين الخصوم أنفسهم في خصوص إيداع تلك الأسهم في البنكين سالفى الذكر وقضى بأن مجرد هذا الإيداع لا يعتبر بمثابة تداول لها في الخارج وأصبح هذا الحكم نهائياً فإنه يكون قد حاز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة. وإذا كانت هذه المسألة التي لم يدع البنك المطعون ضده حصول أي تغير فيها هي بذاتها أساس دعواه الحالية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وقد إستقرت حقيقتها بين الخصوم إستقراراً جامعاً مانعاً، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا الأساس وقضى بأن مجرد إيداع الأسهم المشار إليها في بنكي الكريديتو إيطاليانو ودي روما يعتبر تداولاً لها في الخارج ورتب على ذلك القضاء للبنك المطعون ضده بإسترداد نصف رسم الدفعة الذي دفعه في سنة ١٩٦١ عن أسهم البنك جميعها، فإنه يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ولا عبرة باختلاف السنة المطالب بفرق الرسم عنها في الدعويين ما دام الأساس فيهما واحداً.

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ٤/٢٥/١٩٧٨

مؤدى نص المادة ١١ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١، - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ١- أن المقصود بصورة القصد الممضاة التي يستحق عليها رسم الدفعة النوعي المقرر على الأصل هي تلك

الصورة الممضاة من المتعاقد الآخر وتصلح للإحتجاج بها أمام القضاء، فإن هذا الرسم لا يتعدد بعدد تلك الصور فتخرج بذلك من نطاق رسم الدفعة النوعى الصور التى يحتفظ بها المتعاقد وتحمل توقيع هو دون توقيع المتعاقد الآخر ، وإذا كان الحكم المطعون فيه رغم ما حصله من أن صور تصاريح الشحن موضوع النزاع تحمل توقيع الوكلاء بالعمولة الذين تسلموا المواد البترولية مما يجعلها صالحة للإحتجاج بها عليهم لصالح الشركة المطعون ضدها أمام القضاء، لم يخضع هذه التصاريح لرسم الدفعة فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٨

النص فى المادة الأولى من الفصل الثالث للجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٢ على أن " مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بقوانين خاصة تخضع السندات أى كانت جهة إصدارها وجميع أسهم الشركات الأجنبية المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة لرسم دفعة سنوى ومقداره إثنا: فى الألف من قيمتها إذا كانت مقيدة فى البورصة. .. وفيما يتعلق بتطبيق رسم الدفعة المذكور تعد فى حكم الشركة المصرية (أولاً) كل شركة أجنبية يكون مقرها الجمهورية العربية المتحدة ولو كانت أعمالها تتناول بلاد أخرى. (ثانياً) كل شركة أجنبية يكون غرضها الوحيد أو غرضها الرئيسى استثمار منشأة فى الجمهورية العربية المتحدة ولو كان مقرها فى الخارج " يدل على أن المقصود بمقر الشركة هو مركزها الرئيسى وإن الشركة الأجنبية التى تعد فى حكم الشركة المصرية من حيث الخضوع لضريبة الدفعة هى الشركة التى يكون مركزها الرئيسى فى مصر ولو كانت أعمالها تتناول بلاد أخرى أو الشركة التى يكون غرضها الوحيد أو الرئيسى استثمار منشأة فى مصر ولو كان مركزها فى الخارج ولا يغير من هذا النظر النص فى المادة ٥٣ من القانون المدنى فى فقراتها الرابعة من أن " للشخص الإعتبارى موطن مستقل ويعتبر موطنه المكان الذى يوجد فيه مركز إدارته والشركات التى يكون مركزها الرئيسى فى الخارج ولها نشاط فى مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلى المكان الذى توجد فيه الإدارة المحلية " ذلك أن هذا النص إجرائى يتعلق بموطن الشركات وبيان المحكمة المختصة بنظر الدعاوى التى ترفع عليها وهى ما يقابل المادة ٥٢ من قانون المرافعات الحالى، ولو قصد المشرع فى قانون الدفعة الإدارة المحلية للشركة الواردة فى نص المادة ٥٣/٤ من القانون المدنى لما كان فى حاجة إلى إيراد نص الفقرة الثانية من المادة الأولى سائلة البيان باعتبار أن الفقرة الأولى تشملها كما أن تقسيم المقر بالمكان الذى توجد فيه الإدارة

المحلية يعارض مع ما جاء فى الفقرة الثانية ذاتها إذ لا يتصور أن يكون عرض الشركة الأجنبية أو الرئيسى هو استثمار منشأة فى مصر وتكون إدارتها المحلية فى الخارج.

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٦٠ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٩

النص فى المادتين الأولى والسادسة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة يدل على أن الشارع وضع فى المادة الأولى من الجدول الثالث قاعدة عامة مفادها أن الضريبة تعدد بتعدد الإعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشرة واحدة، وقد يكون هذا التعدد فى اللوحة الواحدة فى وقت واحد أو يتم التعدد تبعاً بتغير الإعلان أخذاً بأن الوعاء الخاص للضريبة هو الإعلان ذاته، مما يقتضاه أن الإعلانات المضنية بواسطة إنعكاسات ثابتة الموضوعية على دور السينما والمنصوص عليها فى المادة السادسة من الجدول المذكور يستحق عنها رسم جديد كلما تغيرت الفيلم المعروض سواء ظل الفيلم معروضاً سنة كاملة أو جزءاً من السنة، لأن المقصود بأن الرسم يفرض سنوياً هو تحديد فترة زمنية مدتها سنة لإستحقاق الرسم بحيث إذا إمتد نشر الإعلان بحالته ودون تغيير لمدة تجاوز السنة إستحق عنه رسم جديد.

الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩١٤ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦

النص فى المادة الأولى من الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة المنطبق على واقعة الدعوى والمعدل بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٧ - وقبل تعديله بالقانون رقم ١١٦ سنة ١٩٧٣ وفى المادتين السادسة والتاسعة من ذات الجدول يدل على أن المشرع وضع فى المادة الأولى من الجدول الثالث قاعدة عامة مفادها أن الضريبة تعدد بتعدد الإعلانات ولو احتوتها لوحة أو نشرة واحدة. وذلك أخذاً بأن الوعاء الخاص للضريبة هو الإعلان ذاته - وإتخذ فى المادة السادسة من مساحة كل إعلان من الإعلانات المبينة بهذه المادة أساساً لحساب الضريبة بالمستحقة عنه وخص المادة التاسعة بالإعلانات التى تعرض على شاشات السينما والفانوس السحرى وما إليها، مما يقتضاه أن الإعلانات المضنية والمضادة التى توضع على دور السينما والمنصوص عليها فى المادة السادسة من هذا الجدول تعدد عنها الضريبة بتعدد هذه الإعلانات ولو احتواها إطار واحد، وأن الضريبة تحسب عن كل إعلان منها بواقع أربعين قرشاً عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع كلما تغير الإعلان بتغيير الشريط، فإذا لم يتغير الإعلان ولمدة تجاوز السنة إستحق عنه رسم جديد.

### \* الموضوع الفرعي : رسم القيمة المضافة :

الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٠

– المشروعات التي تقام في إحدى المناطق الحرة ولا يقتضى نشاطها الرئيسي إخراج أو إدخال السلع أو إلى هذه المنطقة – كتلك التي تقوم بمبيعات للتخزين لحساب الغير وأعمال النقل وغيرها من الخدمات – تخضع لرسم القيمة المضافة المشار إليها بالفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة – المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بما لا يجاوز ٣٪ من القيمة المضافة التي تحققها تلك المشروعات سنوياً.

– وعاء رسم القيمة المضافة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ هي القيمة المضافة التي يحققها المشرع في السنة من أدائه خدماته للغير والواقعة المنشئة له وهو تحقق المشرع لهذه القيمة المضافة.

### \* الموضوع الفرعي : رسم إنذار التكاليف بالوفاء :

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤

إذ كان الحكم قد أغفل بحث ما تمسكت به الطاعة في مذكرتها – المقدم صورتها الرسمية رفق حافظة مسنداتها – من عدم سداد المطعون ضده الرسم المستحق على إنذار التكاليف بالوفاء باعتباره من المصاريف والتفقات الفعلية الواجة الأداء لتولي الحكم بالإخلاء ومن ثم يكون قد شابه القصور في التسيب.

### \* الموضوع الفرعي : رسم دعم صناعة الغزل :

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩

مفاد نصوص المواد ٢، ٨، ٩، ١٢ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية - مجتمعة - أن المصنع لا يلتزم بأداء الرسم للصندوق إلا عن الأقطان المملوكة له الداخلة في التشغيل سواء كان هذا التشغيل لحسابه أو لحساب الغير أما إذا كان القطن مملوكاً للغير وقدمه إلى المصنع لتشغيله لحسابه فإن المصنع لا يلتزم في هذه الحالة بالرسم وإنما يتحمله صاحب القطن لأنه يعتبر عندئذ صانعا يقوم بتشغيل قطن في مصنع الغير ولأن الرسم هو مقابل الخدمات التي يؤديها الصندوق لصانعي الغزل والمنسوجات القطنية وهذه الخدمات كما بينها المادة الثالثة يعود نفعها دائماً على مالك القطن الذي صنع غزلاً أو منسوجات ويقوم هو ببيعها في الأسواق

الداخلية أو الخارجية ومن ثم فإن صاحب المصنع لا يلتزم بأداء الرسم المستحق على الألقان المملوكة للغير والتي لا يقوم المصنع ببيع الغزل والمنسوجات الناتجة منها.

#### \* الموضوع الفرعي : رسوم الإرشاد :

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٣  
المرشدون وعمال هيئة البوغاز بالاسكندرية لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تربطهم بالدولة علاقة الوظيفة العامة. وقيام الدولة بتحصيل رسوم الإرشاد إنما هو إجراء مقرر لتيسر تحصيلها وكفالة هذا التحصيل بدليل أنها بعد تحصيلها تدفعها لهيئة الإرشاد بعد خصم المصروفات التي أنفقتها ومن ثم لا تعتبر هيئة البوغاز مؤسسة عامة ولا يسرى عليها الاستثناء الوارد في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩.

#### \* الموضوع الفرعي : رسوم الإرشاد والمواتي :

الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٨٢ بتاريخ ٥/٢١/١٩٨٤  
إذا كانت المادة ١٩ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ قد نصت على أن " ... وكانت المادة ٢٠ من ذات القانون قد نصت على أنه " .. فإن مفاد نص المادتين أن الرسوم المقررة والرسوم الإضافية التي تلزم بها السفينة طبقاً للمادة ١٩ لا تعتبر عقوبة تكميلية في جريمة الرهان المنصوص عليها في المادة ٢٠ إذ لو قصد المشرع اعتبارها كذلك لأورد نص المادة ١٩ لاحقاً للمادة ٢٠ ونص على إلزام الرهان بتلك الرسوم وهو ما يستفاد من المذكرة الإيضاحية للقانون حين تناولت الأحكام التي تضمنتها بشأن الجزاءات فقالت " ونظم الباب الخامس أحكام العقوبات التي تطبق على مخالفة أحكامه وهي عبارة عن رسوم إضافية أى غرامة توقع على السفينة فضلاً عن العقوبات الجنائية المنصوص عليها في المواد من ٢٠ إلى ٢٢ " بما يفيد أن الرسوم الإضافية التي تلزم بها السفينة لا تعتبر في نظر الشارع عقوبة جنائية وإنما هي طبقاً لهذا النظر مجرد غرامة مدنية تنطوي على معنى التعويض يؤكد ذلك أن الرسوم المقررة والرسوم الإضافية لا يلتزم بها الرهان إلى جانب العقوبات الجنائية لقعله المؤثم وإنما تلزم بها السفينة وهو إلزام سابق في وجوده على تجريم عدم إسعانة الرهان بخدمات المرشد الأمر الذي يستحدثه المادة ٢٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ ذلك أنه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ بتنظيم الإرشاد في ميناء الإسكندرية والذي ألقى بمقتضى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ أن المادة العاشرة منه كانت تنص على أن " كل سفينة خاضعة للإلتزام الإرشاد تتمتع عن الإسعانة بخدمات المرشد تلزم فضلاً عن الرسم المقرر بدفع رسم إضافي مساو له " ولم يفرض هذا القانون عقوبة على

الربان الذى لا يستعين بخدمات المرشد المقرر فى ظل القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٨ يحصل لصالح هيئة الإرشاد التى كانت هيئة خاصة فى ذلك الوقت وعشية أن يؤول إليها الرسم الإضافى نصت المادة ١١ من ذلك القانون فى فقرتها الثانية على أن تكون الرسوم الإضافية من حق الحكومة وحدها ولو كان أداء هذه الرسوم عقوبة جنائية لما كان الشارع فى حاجة للنص على ذلك. وإذ صدر القانون رقم ١١٥ سنة ١٩٧٤ الذى تضمن حل هيئة الإرشاد نص فى مادته الأولى على أن تتولى هيئة ميناء الإسكندرية عملية الإرشاد بالميناء وأن تؤدى إليها الرسوم والتعويضات والمكافآت التى تحصلها نظير ذلك وتعتبر جزءاً من إيراداتها وهو ما يعنى أن أداء الرسوم المقرر للإرشاد وكذا الرسم الإضافى ظل بعد صدور القانون رقم ٩ سنة ١٩٦٩ إلزاماً يقع على السفينة يلزم بها مستغلا سواء كان مالكا أو مستأجراً ويتطوى على معنى التعويض.

الطعن رقم ٢٧١٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٢٣ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨٨

مؤدى ما نصت عليه المادة ١٩ من قانون رسوم الإرشاد والتعويضات ورسوم الموانئ والمنائر والمكوث الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ من إنه تمنح السفن التى ترد إلى أحد موانئ الجمهورية فى رحلة سياحية تخفيضاً مقداره " ٧٥ ٪ " من رسوم الميناء المنصوص عليه فى المادة " ٥ " بشرط أن تكون هذه السفن غير خاضعة لنظام السفريات الدورية وأن تخطر مصلحة الموانئ والمنائر والهئات العامة للموانئ المختصة بميادها وخط سيرها، وألا تقوم بتفريغ بضائع أو شحنها وأن تقدم شهادة من وزارة السياحة تثبت إنها قادمة فى رحلة سياحية. ويحول دون التمتع بهذا التخفيض إنزال سواح فى الميناء أو أخذهم منه ولو مع أمتعتهم وسياراتهم الخاصة، أن مناط منح هذا التخفيض أن يكون ورود السفينة إلى الميناء ليس ضمن رحلاتها المقررة المرتبطة بخط بحرى منتظم معلومة سفرائه مقدماً طبقاً للجدول المعد لذلك ولو تكرر ذلك القدوم طالما لم يتخذ شكل الخط البحرى المنتظم السير بجدول معلنة سلفاً بين موانئ محددة وأن تكون السفينة فى رحلة سياحية بدلالة شهادة صادرة من وزارة السياحة تثبت قدومها لهذا الغرض وأن تحظر مصلحة الموانئ والجهات الأخرى المختصة بميعاد قدومها وخط سيرها وألا تقوم بتفريغ أو شحن بضائع ولا يحول قيامها بإنزال السواح فى الميناء مع أمتعتهم وسياراتهم الخاصة أو أخذهم منه دون التمتع بهذا التخفيض لما كان ذلك وكانت الطاعة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بقدوم السفينة فى كل من رحلاتها الثلاث موضوع النزاع للسياحة وقدمت إليها ثلاث شهادات صادرة من وزارة السياحة وإخطارات موجهة إلى كل من مصلحة الموانئ والجهات الأخرى تتعلق بهذه الرحلات والفرض منها - وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن



مناقشتها وبحث الدلالة المستفادة منها لبيان مدى توافر شروط منح التخفيض المنصوص عليه في المادة ١٩ آنفة الذكر فإنه يكون ممياً بالقصور في التسبب وهو ما جره إلى الخطأ في تطبيق القانون.

#### \* الموضوع الفرعي : رسوم الأرضية :

الطنن رقم ٦٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥١

رسوم الأرضية المفروضة على "الجلود برسم المرور" "ترانزيت" غير المصحوبة بشهادة أو المصحوبة بشهادة غير قانونية " بموجب الفقرة "د" من الرقم "٢" من الحرف "ج" من البند العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ بواقع خمسة مليعات عن كل طرد فى اليوم الواحد أثناء مدة حجز البضاعة تحت إشراف سلطات الحجر الصحى، ليست أجرة مقابل تخزينها بمخازن الحجر الصحى أو مخازن الجمارك أو أى مخازن حكومية أخرى، وإنما هى رسوم مقررة بمقتضى القانون" وواضح من النص أنه لا يتطلب لإستحقاقها سوى وضع البضاعة تحت إشراف سلطات الحجر الصحى وهذا الإشراف لا يستلزم حيازة المصلحة للبضاعة حيازة مادية أو تخزينها بالمخازن الحكومية بل يتحقق بقطع النظر عن مكان وجودها أو تخزينها وسواء أكان هذا المكان مخازن مصلحة الحجر الصحى أم مخازن مصلحة الجمارك أم مخازن شركات الإستيداع أم أى مكان آخر حتى ولو كان لصاحب البضاعة نفسها - وإذن فمضى كان الثابت بالأوراق أن الجلود المطالب برسوم الأرضية عنها كانت تحت إشراف سلطات الحجر الصحى حتى تاريخ تصديرها إلى الخارج فإن شرط إستحقاق هذه الرسوم يكون قد تحقق دون حاجة إلى بحث المظاهر المادية لهذا الإشراف ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى القانون إذ نفى إشراف مصلحة الحجر للصحة على الجلود المطالب برسوم الأرضية عنها مع تحقق قيامه.

#### \* الموضوع الفرعي : رسوم الإنتاج :

الطنن رقم ١٩٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٥١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٨

- لن كانت المادة ٦ من المرسوم بقانون ١٦ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج والإستهلاك على السكر قد نصت على أن يعفى من رسم الإنتاج السكر المنتج محلياً الذى يصدر للخارج إلا أنها إشتطت لهذا الإعفاء أن يتم التصدير فعلاً تحت إشراف مصلحة الجمارك وبالشروط التى يقررها وزير المالية والإقتصاد فإذا لم يتم تصدير هذا السكر للخارج زال سبب الإعفاء وأصبح الرسم مستحقاً على صاحب المصنع وواجباً عليه أداءه لمصلحة الجمارك.

- لا يمنع من إستحقاق رسم الإنتاج على السكر هلاكه داخل البلاد لأن هذا الرسم يستحق بمجرد إتمام الصنع ما دام لم يصدر إلى الخارج ويؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ من أنه ،، يعتبر صاحب المصنع مسئولاً عن رسم الإنتاج المستحق على كميات السكر التي تفقد أثناء نقلها من مصانع إنتاج السكر إلى مصانع تكريره ،، مما ينقض القول بأن المشرع قصد إعفاء المنتج من الرسم في حالة هلاك السكر.

#### الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٣١١ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٦

متى كان الحكم المطعون فيه قد غلص - بعد أن أشار إلى نص المادة ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن رسوم الإنتاج والإستهلاك على الكحول - إلى أن المحكمة الجنائية هي وحدها المختصة بنظر طلب التعويض المنصوص عليه فيها، إستناداً إلى أن التفسير السليم للنص المذكور يقطع بأن التعويض المشار إليه هو تعويض من نوع خاص يلحق بالعقوبة، ولا ينفصل عنها وبأخذ حكمها وكان هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه صحيحاً في القانون إستناداً إلى أن التعويض المنصوص عليه في المادة سائلة البيان هو عقوبة من نوع خاص، تهدف إلى تحقيق معنى التعويض، فضلاً عن معنى العقاب مما يجعلها عقوبة تعويضية لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية، فثبت النص عليه يجعلها بمخالفة القانون والغطاء في تطبيقه يكون على غير أساس.

#### \* الموضوع الفرعي : رسوم التسجيل :

#### الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٥ مكتب فني ٩١ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٢

المادة السادسة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ التي تنص على أنه " لا يتربط على بطلان الإشهاديات أو العقود أو التصرفات أي كان نوعها رد شيء من رسوم التسجيل أو الحفظ أو غيرها المتعلقة بها بأي حال من الأحوال "، والمادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم الوثائق في المواد المدنية التي أحالت إليها المادة العالمة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ والتي تنص على أنه " لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه " - لا تعنى الحالة التي لا يتم فيها إجراء الشهر لمانع قانوني يستحيل معه على المصلحة إجراؤه. وفي هذه الحالة يتعين تطبيق أحكام القانون المدني وهي تقضى ببرد هذه الرسوم إعمالاً لقاعدة الإثراء بلا مسبب. فإذا كان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ الخاص بمنع تملك الأجانب الأراضي الزراعية قد عمل به اعتباراً من ١٧ من مارس سنة ١٩٥١ بعد أداء رسوم الشهر

فامتحال معه شهر عقدة ثم توثيقه في ٤ من مارس سنة ١٩٥٤ فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص في نتيجته إلى أحقية المطعون عليهما الأولين في إسترداد رسوم الشهر لا يكون مخالفا للقانون.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٦٢

أحال الشارع - بخصوص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٤٨ - إلى القانونين رقم ٩٠ و ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية وذلك فيما يتعلق برد رسوم التسجيل. ولما كانت المادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ تنص على أنه "لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه" وقد خلا القانونان المذكوران من نص صريح يجيز رد الرسوم في حالة عدول أصحاب الشأن، فقد دل ذلك على أن المشرع لم يقر رد رسوم التسجيل في هذه الحالة.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١/١٧/١٩٦٣

أحال الشارع بخصوص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ إلى القانونين رقمي ٩٠ و ٩١ لسنة ١٩٤٤ " بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية " وذلك فيما يتعلق برد رسوم التسجيل. ولما كانت المادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ تنص على أنه " لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه " وقد خلا القانونان المذكوران من نص صريح يجيز رد الرسوم في حالة عدول أصحاب الشأن، فقد دل ذلك على أن المشرع لم يقرر رد رسوم التسجيل في هذه الحالة.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢/١٤/١٩٦٣

أحال الشارع - في المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ - فيما يتعلق بتقدير رسوم الشهر العقاري وتحصيلها وردها والمنازعة فيها إلى الأحكام المقررة لذلك في القانونين ٩٠، ٩١ لسنة ١٩٤٤ وبشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في الموائد المدنية والشرعية ولما كانت المادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ قد حصرت أحوال رد الرسوم وليس من بينها حالة عدول أصحاب الشأن عن الإجراء الذي حصل عنه الرسم فإن مژدى ذلك عدم جواز الرد في هذه الحالة. ويؤيد هذا النظر أن المشرع

أصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل القوانين ٩٠، ٩١، ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وأورد أحكاماً صريحة تقضى بعدم جواز رد الرسوم إذا عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصلت عنه.

#### الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٨

— أحال المشرع في المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ والمعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ إلى القانونين رقمي ٩٠ و٩١ لسنة ١٩٤٤ في شأن رد رسوم التسجيل وإذا نصت المادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية على أنه " لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه وقد خلا القانونان المشار إليهما من نص يجيز رد الرسوم في حالة عدول أصحاب الشأن، فقد دل ذلك على أن المشرع أراد عدم رد رسوم التسجيل في الحالة المذكورة. ويؤكد هذا انظر أن المشرع أصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل القوانين ٩٠ و٩١ و٩٢ لسنة ١٩٤٤ وأورد نصاً صريحاً تقضى بعدم جواز رد الرسوم إذا عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصلت عنه. وصرحت المذكرة التفسيرية لهذا القانون بأن تلك النصوص لم تنشأ حكماً جديداً وإنما جاءت مؤكدة للتفسير الصحيح لما كانت تقضى به النصوص السابقة.

— تسليم الجهة الإدارية خطأ بأحقية دافع الرسم في إسترداده ينطوى على إعفائه من رسم مستحق للفرزاة وهو ما لا يجوز قانوناً وبالتالي فإن هذا التسليم لا ينشئ له حقاً في الإسترداد.

#### الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٨

مفاد نص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ أن الأوامر الصادرة من أمين الشهر العقارى بتقدير الرسوم التكميلية لا يجوز التنفيذ بها إلا بعد صيرورتها نهائية بفوات معاد المعارضة دون رفع معارضة من ذى شأن أو بالفصل فيها إن كانت قد رفعت وإذا أجاز المشرع تنفيذ تلك الأوامر بالطريق القضائي بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من المحكمة فإن مقتضى ذلك أن يحج في شأن تنفيذها بهذا الطريق نفس القواعد التي وضعها المشرع لتنفيذ الأحكام.

#### الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٩

الرسم بصفة عامة هو مبلغ من النقود تجنيه الدولة جبراً من شخص معين مقابل خدمة تؤديها السلطة العامة وإذا كان هذا التعريف يصدق على رسم التسجيل باعتبار إنه مقابل خدمة خاصة هي شهر

المحركات المطلوب تسجيلها فإن هذا الرسم يصبح مستحق الأداء بمجرد القيام بتلك الخدمة وتستطيع الدولة حينئذ أن تطالب به ولا يقدح في ذلك أن يكون الرسم المستحق غير ممكن تحديده ابتداء بصفة نهائية إذ لا تعارض بين ذلك وبين إستحقاقه.

#### الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢١٧ بتاريخ ١٢/٩/١٩٦٥

الأصل في تقدير الرسوم النسبية - وفقاً لنص المادة ٩/١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ في شأن رسوم التسجيل والحفظ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ - أن تتخذ قيم العقارات الموضحة بالمحركات أساساً لذلك التقدير فإن لم توضح تلك القيم - أو رأى الموظف المختص أنها لا تمثل القيمة الحقيقية فقد نص المشرع على أنه يجب بالنسبة للأراضي الزراعية - ألا تقل الرسوم عن الضريبة السنوية مضروبة في ستين وبالنسبة للأمولاك المبنية ألا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط العوائد عليها مضروبة في مائة وخمسين. أما بالنسبة للأراضي المعدة للبناء والأراضي الزراعية في ضواحي المدن والمباني التي لم تربط عليها عوائد فإن الرسم يحصل على أساس القيمة الحقيقية التي تسفر عنها التحريات وإذا رأى المشرع أن القيمة التي تسفر عنها تلك الأسس قد لا تمثل القيمة الحقيقية للعقارات الواجب تحصيل رسوم التسجيل على أساسها وذلك على إعتبار أن تلك الأسس تقوم على تقديرات حكمية فقد أجاز لمصلحة الشهر المقيى - بنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة سالفه الذكر وفي كل الأحوال المبنية بالفقرة الأولى منها - أن تلجأ إلى التقدير بمعرفة خبير تندبه مما يدل على أن التقدير بناء على الأساس المبين بالفقرة الأولى ليس تقديراً نهائياً بل يجوز الرجوع فيه ومعاودة التقدير بمعرفة خبير ولو كان ذلك بعد تمام إجراءات الشهر ودفع الرسوم بناء على تلك الأسس ما دام حق المصلحة في إقتضاء الرسوم ما زال قائماً.

#### الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ٣/٧/١٩٧٧

- إن القانون الواجب التطبيق في شأن تقدير رسوم إشهار الإقراء بملكية العقار هو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ والمعمول به ابتداء من ١٩٥٧/٧/٤ ونص المادة الأولى منه على أن " يفرض رسوم نسبية على تسجيل كل عقد أو إشهار أو تصرف أو حكم مما هو وارد بالجدول المرفق لهذا القانون حسبما هو مبين أمام كل منها كما نصت المادة الخامسة من القانون المشار إليه على أن " تستبدل فئات الرسوم على التصرفات المبنية بالجدول المرفق لهذا القانون بفئاتها المبنية بالجدول للقانون ٩٢ سنة ١٩٤٤ ". وقد ورد بالندب السابع من الجدول المرفق للقانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ بيان بعض التصرفات التي تخضع لفرض رسم نسبي ومنها الإقراء للغير

بملكية العقار أو تصادق على ملكيته ونسبة الرسم ٧٪ من قيمة العقارات وقت الإقرار أو التصديق " لما كان ذلك وكان الإقرار بالحق كاشفاً له ويختلف في طبيعته عن إنشاء الحق العيني أو إنتقاله وكان النص السابق يفرض رسم نسبي على إظهار المحررات يشمل الإقرار للغير بملكية العقار لأن المحرر موضوع التظلم الذي وثقه طرفاه بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٦٠ يخضع في إظهاره - بصريح النص لرسم نسبي مقداره ٧٪ من قيمة العقارات المشهورة وقت التوثيق وهي بذاتها النسبة التي صدر بها التقدير وطبقها الحكم المطعون فيه على إظهار الإقرار بحق الملكية دون إنتفات إلى بحث ما إذا كانت الملكية قد إنتقلت إلى المقر له من قبل أم لا .

- ناطت المادة التاسعة في فقرتها الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ٤٤ المعدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ بأمن مكتب الشهر العقاري في حالة إستحقاق رسوم تكميلية على المحرر المشهر إصدار أمر تقدير بها يعلن إلى ذوى الشأن وتجوز المعارضة فيه خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائياً ولما كان النص المشار إليه لم يورد قيда على إختصاصه فإن أمر التقدير المتظلم منه يكون قد صدر من مختص بإصداره ويكون النص بأن إختصاص أمين المكتب قاصر على حالة الخلاف على تقدير قيمة العقارات دون الخلاف على مبدأ إستحقاق الرسم على غير أساس .

#### الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٦

النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه " في الأحوال التي يستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم، ويعلن هذا الأمر إلى أولى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضري المحكمة ويجوز لذوى الشأن - في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ منه - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائياً ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإداري، ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب، ويرفع التظلم إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن " قد ورد عاماً مطلقاً دون تخصيص، ينص على التظلم من أمر التقدير مما مفاده أن المشرع قصد بذلك إلى أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الإستثنائي - إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير في قلم الكتاب - أياً كانت طبيعة المنازعة - سواء أنصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس الإلتزام بهذه الرسوم وذلك تبسيطاً للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية، ولا محل للقياس على حالة

المعارضة في الرسوم القضائية، ذلك أن النص في المادة ١٧ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورد مخصصاً بنص على المعارضة في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر مما مفاده أن طريق المعارضة الذي رسمته المادة ١٧ المشار إليه قاصر على حالة المنازعة في مقدار الرسوم القضائية المقررة، أما المنازعة في أساس الالتزام بهذه الرسوم فترفع بطريق الإجراءات العادية المنصوص عليها في قانون المرافعات لرفع الدعاوى، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ٩٠ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه.

الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٢  
قد ورد النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر عاماً مطلقاً دون تخصيص مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي أما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير في قلم الكتاب أياً كانت طبيعة المنازعة وسواء إنصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس الالتزام بها أو إنقضاؤه بالتقادم وذلك تبسيطاً للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية.

الطعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٦  
يدل نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم، أما إذا فصل الحكم فيما يشور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات. لما كان ذلك وكان الغالب من الأوراق أن النزاع الذي فصل فيه الحكم المستأنف يدور حول سقوط حق الطاعن في التظلم من أمر التقدير لرفعه بعد الميعاد من عدمه، وهو بذلك لا يعد من الحكم فضلاً في منازعة في تقدير الرسوم المستحقة على المحرر المشهر. ... فيخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات.

**الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧**

المستفاد من نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ أن الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل فى منازعة فى تقدير هذه الرسوم متى رفعت الدعوى وفق إجراءات صحيحة أمام محكمة مختصة، أما إذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات أخرى أو كانت الدعوى قد أقيمت بغير الطريق القانونى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات.

**الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٩**

النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر يدل على أن الإعلان الذى يبدأ منه سريان ميعاد التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر القارى يتعين أن يكون بنسخة رسمية من الأمر ذاته الصادر من أمين مكتب الشهر القارى المختص متضمناً بيان مقدار الرسوم الواجبة الأداء والمحور المستحقة عنه هذه الرسوم وتعيين الأشخاص الملزمين بها، وإذا كان الثابت فى الأوراق أن المطالبة التى وجهها الطاعن إلى المظلمون ضده مصحوبة بعلم الوصول بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ لا تحوى نسخة أمر تقدير الرسوم الصادر من أمين المكتب المختص مشتملاً على بياناته آنفة البيان ومن ثم فإن هذه المطالبة بمجرد ما لا يصح فى القانون إعتبارها إعلاناً بأمر التقدير يبدأ من تاريخ حصوله سريان ميعاد التظلم مما يكون معه الدفع المبدى من الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول التظلم شكلاً لرفعه بعد الميعاد إستناداً إلى تاريخ الإخطار بتلك المطالبة هو دفع ظاهر الفساد فى القانون فلا يعبى الحكم المظلمون فيه إن هو أغفل تضمين أسبابه رداً صريحاً عليه وإكتفى بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بقبول التظلم شكلاً.

**الطعن رقم ١٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٣٣/٥/١٨**

إن رسوم التسجيل التى تحصلها المحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ إنما تقدر على مقتضى لائحة رسوم المحاكم المختلطة وتحصل لحسابها. فوظيفة المحاكم الأهلية أو الشرعية فى قبض هذه الرسوم هى وظيفة وكيل فى القبض لحساب المحكمة المختلطة التى من شأنها إجراء التسجيل الذى حصلت المحكمة الأهلية أو الشرعية رسومه. فالمحاكم الأهلية غير مختصة بالقضاء فيما ينشأ من المنازعات المتعلقة بهذه الرسوم، ولو كانت القضية مرفوعة على وزارة الحقانية وحدها، بل المختص بذلك هى المحاكم المختلطة دون سواها. ولا يؤثر فى هذا الاختصاص



كون إيرادات المحاكم المختلطة تندمج في الخزانة العامة لوزارة الحقانية، لأن هذا الإندماج لا يفقد قلم كتاب تلك المحكمة شخصيته التي تبقى متميزة عن شخصية وزارة الحقانية فيما يتعلق بأمر رسومها

**\* الموضوع الفرعي : رسوم الدفعة :**

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٦

ما تدفعه لجنة القطن من مبالغ ثمناً لمشترياتها يخضع لرسم الدفعة المنصوص عليه في المادة الأولى من الفصل الخامس من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ إذ واقع الحال فيها أنها مبالغ صرفت من أموال الدولة وعن صفقات تمت لحسابها أو لحساب وزارة المالية وتؤول إليها حصيلتها وفقاً للمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٢ بتمويل محصول القطن والقرارات الوزارى بإنشاء لجنة القطن.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٠

وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ " يعتبر من أعمال اليانصيب كل عمل يطرح على الناس بأى اسم كان ويكون الربح فيه موكولاً للصدقة دون سواها " ووفقاً للمادة الثانية من الفصل الرابع من الجدول رقم ٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٠ - يفرض " رسم دفعة نسبي قدره ٢٥ ٪ على المبالغ المخصصة للراغبين في اليانصيب نقداً أو عينا " . وإذا كانت واقعة الدعوى تدور حول مبالغ خصصتها الشركة الطاعنة لمن يجمع ويقدم لها أو لأحد معلميها مجموعة من الفئات تحمل حروف " كوكاكولا " وهو أمر موكول للصدقة وتعتبر بذلك من أعمال اليانصيب وتخضع - بالتالى - لرسم الدفعة، وقضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الشركة إسترداد رسم الدفعة الذى حصلته مصلحة الضرائب على هذه المبالغ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٥٦ بتاريخ ١٩٢٩/١١/٢٩

النص في المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ " بقرار رسم دفعة " على أنه " إذا كان العقد المحرر أو الورقة أو المطبوع أو المسجل من عدة نسخ واحتفظ المتعاقد بصورة ممضأة أو أكثر فإن كل صورة يستحق عليها رسم الدفعة الذى يستحق على الأصل ويستثنى من ذلك رسم الدفعة النسبي والتدريجي فإنه لا يحصل إلا مرة واحدة مهما تعددت الصور. .. " يدل على أن المقصود بصورة العقد الممضأة التى يستحق عليها رسم الدفعة النوعى المقرر على الأصل هو تلك الصورة الممضأة من المتعاقد الآخر وتصلح للإحتجاج بها أمام القضاء وأن هذا الرسم لا يتعد إلا بتعدد الصور فتخرج بذلك من نطاق رسم الدفعة النوعى الصور التى يحتفظ بها المتعاقد وتحمل توقيعها دون توقيع المتعاقد الآخر.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٩ .

- مؤدى نص المادتين الأولى والرابعة من الجدول رقم ٣ الخاص برسوم الدفعة على الإعلانات - قبل تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ - والملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١، أن المشرع أخضع جميع الإعلانات والإخطارات العلنية لرسم الدفعة، إلا ما استثنى بنص خاص، وفرض بالفقرة الثانية من المادة الرابعة مسابقة الذكر رسماً قدره عشرة مليمات عن كل إعلان من الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات المصنوعة من غير الورق وغيرها من الأشياء التي تماثلها ولا يشملها مدلول كلمة "الأدوات" متى وزعت كهدايا، وتستوى لإتفاق النص أن يكون الإعلان مكتوباً أو منقوشاً على الأدوات ذاتها وغيرها، أو على أغلفتها وهوياتها، باعتبار أن الغلاف أو العبوة يعد جزءاً منها ويأخذ حكمها والمقصود بالإعلان أو الأخطار في هذا الخصوص المعلومات أو البيانات التي يراد توصيلها للجمهور ولا يلزم أن يكون جمهور الإعلان هو كل الناس، بل يكفي أن يكونوا هم الذين يحرس المعلن على أن يصل الإعلان إليهم، ويستحق الرسم في هذه الحالة دون نظر إلى ما يحققه الإعلان من نفع للمعلن أو إلى مدة بقائه لأن الواقعة المنشئة لرسم الدفعة على الإعلانات والإخطارات هي الإشهار والعلاية التي يحققها الإعلان أو الإخطار العلني بذاته، فلا يكون زوال الإعلان بعد استعمال تلك الأدوات وغيرها مانعاً من سريان الرسم، ويكفي حتى يستحق الرسم أن توزع الأدوات المذكورة على الغير دون مقابل بصرف النظر عن الصلة التي تربطه بالموزع، ودون إعتداد بالظروف التي أحاطت بالتوزيع ولا وجه للإستناد إلى نص المادة ١١ من الجدول رقم ٣ المشار إليه للقول بأن جميع الإعلانات والإخطارات العلنية الواردة بالنصوص السابقة على تلك المادة - ومن بينها المادة الرابعة - يجب أن تكون لها صفة البقاء والإستقرار ذلك أن نص تلك المادة يدل على أنها تنصرف إلى الإعلانات والإخطارات العلنية الموجودة وقت العمل بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١، إذ قصد المشرع إخضاعها للرسم المنصوص عليه في الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون المذكور وبالسعر المحدد به، ولو كان تاريخ تعليقها سابقاً على ذلك القانون وبصرف النظر عن الأحكام التي كان يقرها قانون الدفعة السابق رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩، ومنع المشرع أصحاب تلك الإعلانات والإخطارات مهلة مدتها شهر من تاريخ العمل بالقانون الجديد لأداء رسم الدفعة طبقاً لأحكامه أو لإزالتها. لما كان ذلك، فبان إثبات بيانات على عينات الأدوية أو عيواتها تشير إلى إسم الدواء وتركيبه وطريقة استعماله وفوائده، ثم توزيعها على الأطباء وغيرهم ممن يجيز القانون توزيعها عليهم يعتبر إعلاناً عنها ويستحق عليها رسم الدفعة المقرر بالفقرة الثانية من المادة الرابعة المشار إليها متى وزعت بغير مقابل إذ يتحقق بذلك شرط العلاية وهي

الواقعة المنشئة للرسم على ما سلف البيان دون نظر إلى الغرض من التوزيع أو ما يحققه الإعلان من نفع.

- تنص المادة الثانية عشرة من الجدول رقم ٣ - الملحق بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة - على أنه " يفرض رسم دفعة نوعي قدره عشرون قرشا عن كل إعلان يوزع باليد أو يرسل بالبريد مهما يكن عدد نسخ الإعلانات الموزعة، ويستثنى منها الإخطارات الخاصة بالملاد والزواج والوفاة " وهذه المادة تنظم رسم الدفعة على نوع آخر من الإعلانات يختلف عن الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات وغيرها التي توزع كهدايا.

- الاتفاق مع مصلحة الضرائب على تحصيل رسم عن الإعلانات على وجه يخالف أحكام القانون، لا يسقط حقها في المطالبة بفرق الرسم المستحق، لأنه لا يجوز الإعفاء من الرسم أو تخفيضه إلا في الأحوال المبينة في القانون.

#### الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٣ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٧٢/١/٥

تنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة على أنه " يسقط حق الخزانة في المطالبة بأداء الرسوم والتوضيحات المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون بمضى خمس سنوات، وتبدأ هذه المدة بالنسبة إلى المحررات الخاضعة للرسوم من اليوم الذي ضبطت أو استعملت فيه " .. وهو نص صريح في أن مدة التقادم بالنسبة للمحررات الخاضعة لرسم الدفعة تبدأ من اليوم الذي ضبطت أو استعملت فيه. مما يفاده أن تاريخ تحرير هذه الأوراق لا صلة له بهدء سريان مدة تقادم الضريبة.

#### الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٣ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٧٢/١/٥

- مؤدى نص المادة الأولى من الجدول رقم ٤ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١، أن المشرع خصص لرسم الدفعة إسماءات النقل " البوالص " وغيرها من المستندات التي تقوم مقامها المتعلقة بنقل البضائع والمنقولات بالوسائل التي حلتها المادة بوصف هذه المحررات صكوكا تثبت عمليات النقل في حد ذاتها وتبين وجوه الإنفاق المنصرفة في هذه العمليات، فيتحدد وعاء الرسم بالإستهلاكات الخاصة للممول يؤيد ذلك أن المادة حددت سعرا لرسم الدفعة يتناسب تدريجيا مع أجرة النقل، مما يفاده أن المشرع اعتبر سعر الرسم نسبة معددة من مبلغ الإنفاق الخاص. ولا محل للتحدى بما ورد في نص المادة من صدور هذه المحررات من " أى متعهد نقل " لأن إطلاق اللفظ على هذا النحو، لا يستوجب أن تكون هذه الإستمارات صادرة ممن يمتن عملية النقل، وإنما يكفي لإستحقاق الرسم أن

يتم النقل مقابل أجر ودون إعتداد بما إذا كان صاحب البضاعة يتولى عملية النقل بنفسه أو يعهد بها إلى سواه.

- ينص البند السابع من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أنه " يخضع إستهلاك الكهرباء لرسم قدره مليمان عن كل كيلوات ساعة من الكهرباء المستعملة للإضاءة على العموم أو للأغراض المنزلية "... ومؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإستهلاك الذاتي للكهرباء هو الواقعة المنشئة للرسم، وأن المناط في إستحقاق الرسم هو مجرد الإستهلاك في ذاته دون تفرقة بين ما إذا كانت الكهرباء المستهلكة من إنتاج صاحبها أو موردة إليه من الغير.

- تقضى المادة العاشرة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بأن اللوحات والفيط المضادة أو غير المضادة المبينة لنوع نشاط أو تجارة أو صناعة أو إسم المحل المعلقة أو المنقوشة تعفى من الرسم إذا كانت داخل المحل، أما إذا كانت خارجه فلا تعفى منه إلا إذا كانت غير مضادة وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة إستدتت في فرض الرسم على الإعلان المضىء إلى ما ورد بتقرير المأمور الفاحص من أن ذلك الإعلان مقام أمام مبنى الشركة وبضياء أثناء الليل، وإذ وجدت المحكمة في هذا التقرير ما يكفى لإقناعها بالرأى الذى إنتهت إليه، فإن النعى على الحكم - بالإخلال بحق الدفاع - يكون على غير أساس.

- مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المقصود بصورة العقد الممضاة التى يستحق عليها رسم الدفعة النوعى المقرر على الأصل، هو تلك الصورة الممضاة من المتعاقدين الآخر، وتصلح للإحتجاج بها أمام القضاء، وأن هذا الرسم لا يتعدد إلا بتعدد تلك الصور، فخرج بذلك من نطاق رسم الدفعة النوعى الصور التى يحتفظ بها المتعاقد وتحمل توقيعها هو دون توقيع المتعاقدين الآخر. لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أخضع صور إشعارات تسليم البضائع المنقولة عن طريق النهر أو بوسائل النقل البرى لرسم الدفعة النوعى إستنادا إلى أنها موقعة من العملاء الذين تسلموا البضاعة أو من السائقين الذين تولوا نقلها وكانت الصور الموقعة عليها من العملاء والتى إحتفظت بها الشركة - وهى موضوع النزاع - تعتبر دليلا على إستلامهم البضاعة، فإنه يستحق عليها رسم الدفعة النوعى المقرر على الأصل.

- إذا كان الحكم قد إكتفى لتدليل على إستحقاق رسم الدفعة على صور أوامر التوريد، بأن الشركة قد إحتفظت بهذه الصور ممضاة، دون أن يبين الحكم ما إذا كانت هذه الصور ممضاة من المتعاقدين الآخر

وتصلح للإحتجاج بها أمام القضاء، حتى يستحق عليها الرسم، وهو ما يعجز محكمة النقض عن مراعاة صحة تطبيق القانون على واقعة النزاع، لما كان ذلك، فإن الحكم يكون قد عاره قصور يطله.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٢

- مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المقصود بصورة المقد أو الإيصال الممضاة التى يستحق عليها رسم الدفعة النوعى المقرر على الأصل، هو تلك الصورة الممضاة من المعاهد الآخر وتصلح للإحتجاج بها أمام القضاء وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن صور إيصالات إستلام الأسمدة التى إحتفظت بها الشركة تحمّل توقيع السائق، وكانت هذه الصور تصلح للإحتجاج بها أمام القضاء فإنه يستحق عليها رسم دفعة نوعى على هذا الأساس.

- النعى بأن الشركة - الطاعنة - لا تلتزم برسم الدفعة لأن عبء الرسم المستحق يقع بالنسبة للإيصالات على من يسلم الإيصال وهو سائق السيارة بالنسبة للأصل الخاص بإيصال الإستلام ومسلم الأسمدة بالنسبة للصورة الكربونية للإيصال، هذا النعى غير مقبول، ذلك أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض لأن تحقيقه يخالفه واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

- مؤدى نص المادة الأولى من الجدول رقم ٤ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أخضع لرسم الدفعة إستثمارات النقل " البوالص " وغيرها من المستندات التى تقوم مقامها المتعلقة بنقل البضائع والمنقولات بالوسائل التى حددتها تلك المادة بوصف هذه المحررات صكوكا تثبت عمليات النقل فى حد ذاتها، وتبين وجوه الإنفاق المنصرفة فى هذه العمليات، فيتحدد وعاء الرسم بالإستهلاكات الخاصة بالمول، يؤيد ذلك أن المادة حددت سعرا لرسم الدفعة يتناسب تدريجيا مع أجرة النقل، مما مفاده أن المشرع اعتبر سعر الرسم نسبة محددة من مبلغ الإنفاق الخاص، ولا يغير من وصف هذه المحررات باعتبارها مستندات نقل أنه لا تتوافر فيها البيانات التى نصت عليها المادة ٩٦ من قانون التجارة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر إيصالات إستلام الأسمدة الموقع عليها من السائق إستثمارات نقل وأخضعها لرسم الدفعة التدريجى بوصفها صكوكا تكفى لإثبات عملية النقل فى حد ذاتها، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا.

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٩

مؤدى نص المادتين الأولى والرابعة من الجدول ٣ الخاص برسوم الدفعة على الإعلانات - قبل تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ - والملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١، أن المشرع أخضع جميع الإعلانات والإخطارات العلنية لرسم الدفعة إلا ما امتنيت بنص خاص، وفرض بالفقرة الثانية من المادة الرابعة سائلة الذكر رسماً قدره عشرة مليمات عن كل إعلان من الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات المصنوعة من غير الورق وغيرها من الأشياء التي تماثلها، ولا يشملها مدلول كلمة "الأدوات" متى وزعت كهدايا، وتستوى لإنطباق النص أن يكون الإعلان مكتوباً أو منقوشاً على الأدوات ذاتها وغيرها أو على أغلفتها وعبواتها باعتبار أن الغلاف أو العبوة يعد جزءاً منها وبأخذ حكمها والمقصود بالإعلان أو الإخطار في هذا الخصوص، المعلومات أو البيانات التي يراد توصيلها للجمهور، ولا يلزم أن يكون جمهور الإعلان هو كل الناس بل يكفي أن يكونوا هم الذين يحرص المعلن على أن يصل الإعلان إليهم، ويستحق الرسم في هذه الحالة دون نظر إلى ما يحققه الإعلان من نفع للمعلن أو إلى مدة بقائه لأن الواقعة المنشئة لرسم الدفعة على الإعلانات والإخطارات هي الإشهار والعلانية التي يحققها الإعلان أو الإخطار العلني بذاته، فلا يكون زوال الإعلان بعد إستعمال تلك الأدوات وغيرها مانعاً من سريان الرسم، وبكفى حتى يستحق الرسم أن توزع الأدوات المذكورة على الغير دون مقابل، بصرف النظر عن الصلة التي تربطه بالموزع، ودون اعتداد بالظروف التي أحاطت بالتوزيع. لما كان ذلك، فإن إثبات بيانات على عينات الأدوية أو عبواتها تشير إلى إسم الدواء وتركيبه وطريقة إستعماله وفوائده ثم توزيعها على الأطباء وغيرهم ممن يجيز القانون توزيعها عليهم، يعتبر إعلاناً عنها ويستحق رسم الدفعة المقرر بالفقرة الثانية من المادة الرابعة المشار إليها متى وزعت بغير مقابل، إذ يتحقق بذلك شرط العلانية وهي الواقعة المنشئة للرسم على ما سلف البيان دون نظر إلى الغرض من التوزيع أو ما يحققه الإعلان من نفع.

- إعتبر المشرع البيانات المكتوبة أو المنقوشة على عينات الأدوية التي يستلزمها نص المادة ٥٧ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاوله مهنة الصيدلة - إعتبرها المشرع - إعلاناً، إذ قرر في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور أنه " كما حدد المشروع طرق الإعلان عن هذه المستحضرات للقضاء على الأساليب المضللة التي تؤدي إلى سوء إستعمال الأدوية ". هذا إلى أن إثبات هذه البيانات تنفيذاً للقانون سالف الذكر ليس من شأنه الإعفاء من رسم الدفعة متى توافرت شروط إستحقاقه.

- تنص المادة ١٢ من الجدول ٣ - الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة على أنه " يفرض رسم دفعة نوعي قدره عشرون قرشاً عن كل إعلان يوزع باليد أو يرسل بالبريد مهما يكن

عدد نسخ الإعلانات الموزعة، ويستثنى منها الإخطارات الخاصة بالميلاد والزواج والوفاة". وهذه المادة تنظم رسم الدفعة على نوع آخر من الإعلانات يختلف عن الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات وغيرها التي توزع كهدايا.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢١

- مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المقصود بصورة المحرر الممضاة التي يستحق عليها رسم الدفعة النوعي المقرر على الأصل هو تلك الصورة الممضاة من المتعاقد الآخر وتصلح للإحتجاج بها أمام القضاء وأن هذا الرسم لا يتعدد إلا بتعدد تلك الصور، فخرج بذلك من نطاق الرسم، الصور التي يحتفظ بها المتعاقد وتحمل توقيعها هو دون توقيع المتعاقد الآخر.

- ينص البند "٢" من الفقرة ب من المادة الثانية من الجدول رقم "١" الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أنه يخضع لرسم الدفعة على إتساع الورق " المستخرجات والصور والشهادات الخاصة بالأعمال التجارية الصادرة من السماسرة أو سماسرة الأوراق المالية أو البنوك أو المخازن العمومية أو أية منشأة تجارية أو صناعية " - والمقصود بالمستخرجات في معنى هذه المادة، المحررات التي تحوي بيانات منقولة بحرفيتها من أصل محفوظ بالدفاتر والسجلات تعطي لصاحب الشأن بناء على طلبه في تاريخ لاحق لإتمام الأصل، وبشرط أن تكون صادرة في خصوصية عمل تجاري، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون عليها وصفت كشوف فرز القطن موضوع النزاع بأنها " بيانات عن نتيجة عملية الفرز التي قام بها المخلع مبنياً بها الرواتب المختلفة للقطن، وتعطى هذه البيانات للمعلومية دون أدنى مسئولية على الشركة " وكانت مصلحة الضرائب قد تمسكت في دفاعها بأن هذه الكشوف تعتبر من المستخرجات المنصوص عليها في المادة سائلة الذكر، إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل بحث مدى إنطباق هذا النص على الكشوف المذكورة، وجرى في قضائه على أنها ليست إيصالات ولا تخضع لرسم دفعة لأن الحكم يكون مشوباً بالتقصير.

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٨

بالرجوع إلى الأمر العالي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بشأن سير البيوتات المالية المشغلة بتسليف النقود على رهونات والتعديلات التي أدخلت عليه، ومن قبله الأمر العالي الصادر في ١٩٠٠/١٢/٢٤ يبين أن الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نظم أوضاع عملية تسليف النقود على رهونات وشروطها وأحكامها على أنها تصرف قانوني مركب ومن طبيعة خاصة لا

تحمل التجزئة ومن ثم فإنه لا يحصل عليها سوى رسم دفعة إتساع واحد، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وطبق المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على المحررات موضوع الدعوى على أساس اعتبار عملية التسليف على رهونات تشمل عقدين، يستحق عن كل منهما رسم دفعة إتساع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٧٤/١/٩

تنص المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢/ الملحق بقانون الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أنه " يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الإنابة على النحو الآتي... " وتنقضى المادة ١٢ من ذات القانون بأن كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدفعة، وإذ كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات تنص على أنه " تسرى على معاملات المصلحة فى الأوراق المالية وعلى المتعاملين معها فى هذه الأوراق الأحكام ذاتها الخاصة بفرض رسوم الدفعة على معاملات الأفراد فيما بينهم " وكان هذا النص صريحا فى أن يقتصر حكمه وما يستتبعه ذلك من عدم تطبيق نص المادة ١٢ من قانون الدفعة، على تعامل مصلحة صناديق التأمين والمعاشات فى الأوراق المالية، ولا يمتداه إلى إكتتاب هذه المصلحة فى رأس مال الشركات عند تأسيسها، لأن الإكتتاب مرحلة سابقة على تأسيس الشركة ولا يعتبر تعاملًا فى أوراق مالية، فضلا عن أن الإعفاء من الضريبة هو إستثناء من الأصل ولا يكون إلا بنص صريح، وبالتالي فإن الإعفاء من رسم الدفعة على الصرفيات الحكومية المنصوص عليه فى المادة ٥٧ ساقطة الذكر، لا يسرى على إكتتاب مصلحة صناديق التأمين والمعاشات فى رأس مال الشركة المطعون عليها يؤيد هذا النظر أنه عندما أراد المشرع إعفاء الإكتتاب فى رأس مال الشركات من رسم الدفعة، نص على ذلك صراحة، وهو ما فعله فى المادة ٣٠ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣، وهو ما تنص عليه أيضا المادة ٣١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذى ألقى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣.

#### الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٨٥٨ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٤

بالرجوع إلى الأمر العالى الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بشأن البيوتات المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات والتعديلات التى أدخلت عليه ومن قبله الأمر العالى الصادر فى ١٩٠٠/١٢/٢٤ يبين أن الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نظم أوضاع عملية " تسليف النقود على



رهونات\* وشروطها وأحكامها على إنها تصرف قانوني مركب ومن طبيعة خاصة لا تحتمل. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وطبق المادة الخامسة ساقفة الذكر على المحررات موضوع الدعوى على أساس اعتبار عملية التسليف على رهونات تشمل عقدين يستحق عن كل منهم رسم دفعة إسراع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة - قد نصت على أنه لا تستحق فوائد التأخير في حالة الحكم برد الرسوم المحصلة وذلك دون اعتبار لسبب الرد - وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المبلغ المطالب برده عبارة عن رسوم دفعة كانت الطاعة الثانية قد خصصته من المبالغ التي صرفتها للشركة المطعون ضدها نمناً لمشترياتها من المواد البترولية وكان الحكم قد انتهى إلى القضاء برد هذه الرسوم لحصولها بغير حق - فإن فوائد التأخير لا تستحق في هذه الحالة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة المشار إليه والمنطبق على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٧

- يدل نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من الفصل الرابع من الجدول الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٣ - على أن المشرع جعل المناط في تخفيض رسم الدفعة النسبي إلى النصف هو كون المبالغ مخصصة في اليا نصيب للرايين من حملة السندات والمستأمنين والمدخرين في السحب الذي تجريه شركات التأمين والإدخار سواء كانت هذه الشركات تباشر نشاط التأمين والإدخار كفرض وحيد لها أم تباشره بالإضافة إلى غيره من الأنشطة، وذلك تحقيقاً للفرض الذي تغياه المشرع وهو تشجيع عمليات الإدخار وتجميع الأموال للإستثمارات أما كانت الجهة التي تباشرها ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٧٥/ب من قانون ضريبة الدفعة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ - الذي استبدل بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - من إستحقاق ضريبة نسبية قدرها ١٥ ٪ بدلاً من ٣٠ ٪ على الأنصبة والمزايا التي يحصل عليها حاملو السندات والمؤمن لهم والمدخرون عن طريق السحب بالقرعة الذي تجريه الجهات العامة والخاصة التي أصدرت السند والأوراق.

- لما كان البنك المطعون ضده الثاني - إلى جانب ما يقوم به من عمليات مصرفية مختلفة يقدم لصفار المدخرين نظام دفاتر التوفير تشجيعاً على إيداع أموالهم لديه مقابل فائدة عن المبالغ المودعة وكان هذا

النظام الذى يسمى بالصفة الإدارية أساساً عن نظام حساب الودائع النقدية المعروف فى عمليات البنوك فإن البنك يعتبر فى ممارسته لهذا النشاط من قبيل شركات الإيداع المخصوص عليها فى المادة ١/٢ من الفصل الرابع من الجدل الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ومن ثم تخضع قيمة الجوائز التى يمنحها للراغبين فى السحب الذى يجريه على دفاتر التوفير لرسم الدفعة النسيء المخفض . .

#### \* الموضوع الفرعى : رسوم الرى والصرف :

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤

الرسم الذى تنهيه المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ - الذى يتقادم بثلاث سنوات بالتطبيق لحكم المادة ٣٧٧ مدنى - هو المبلغ الذى تستحقه الدولة مقابل ترخيصها بإجراء أى عمل من الأعمال المبنية فيها داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف، وهو يختلف عن مقابل الإنتفاع الذى يستحق للدولة عن شغل جزء من الأملاك العامة بغير ترخيص الذى لا يتقادم إلا بالمدة الطويلة كما أنه ليس من الحقوق الدورية المتجددة التى تسقط بالتقادم الخمسى.

#### \* الموضوع الفرعى : رسوم المجالس البلدية :

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ١٨ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٩٥١/٦/٧

- إنه وإن كان القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ الصادر بإنشاء مجلس طنطا البلدى لم يخصص له إلا فى فرض رسوم إختيارية على البضائع الصادرة من مدينة طنطا والواردة إليها، إلا أن القوانين التى صدرت بعد ذلك بإنشاء مجالس بلدية أخرى قد حولتها حق فرض الرسوم البلدية جميعاً من غير قيد ولا حصر ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٧ وهو ينص فى المادة الأولى منه على أن الرسوم البلدية المقررة على محالجات الأقطان وقت صدوره أو التى تنقضى بعد هذا التاريخ تحصل من جميع السكان على السواء وإذن فمضى كان القرار الصادر من المطعون عليه بتقرير الفريضة على محالجات الطاعنين قد صدر فى ظل هذا المرسوم بقانون، فإن النعى على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله إستناداً إلى أن الفريضة سائلة الذكر عل فرض اعتبارها رسماً بلدياً فإنها لا تستند إلى قانون ومن ثم تكون قد وقعت باطلة وفقاً للمادة ٢/١٣٤ من الدستور -هذا النعى يكون على غير أساس.

- الفريضة على محالجات الأقطان كانت مقررة من قبل صدور الدستور فى بعض المدن باعتبارها رسماً بلدياً فإذا كان الدستور قد فرق فى المادة ١٣٤ منه بين الفريضة والرسم من ناحية كيفية إنشاء كل منهما فليس ثمة ما يدل على أنه قصد بالرسم معنى آخر خلاف المعنى المتعارف عليه من قبل فى شأن مدلول الرسوم البلدية، وتبعاً يكون على غير أساس من القانون القول بقصر مدلول هذه العبارة على تلك

الفرائض التي تحصل مقابل منفعة محددة ومباشرة يفيدها الممول، ذلك بأن مدلولها في التشريع المصري أوسع من ذلك نطاقاً، فهي تشمل إلى جانب تلك الرسوم الفرائض المحلية الأخرى التي يكون الغرض منها الإستعانة بها على عمل التحسينات اللازمة لمدينة ما.

- يؤيد ذلك أن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ الخاص بإنشاء مجلس طنطا البلدى قد رخص في المادة الأولى منه لسكان مدينة طنطا في أن يفرضوا على البضائع الصادرة منها والواردة إليها رسوماً اختيارية للإستعانة بها على التحسينات اللازمة لمدينتهم مع أن أصحاب تلك البضائع لا يحصلون مقابلها على منفعة محددة ومباشرة - أي كانت - ويؤكد هذا المعنى ما جاء بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالرسوم المقررة بواسطة المجالس البلدية إذ ورد بها صراحة أن الرسوم المقررة على محاليج الأقطان هي من الرسوم البلدية، كذلك ذكرت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية الرسوم المقررة على المحال التجارية والصناعية بين الرسوم المرخص لهذه المجالس في فرضها. وإذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليه "مجلس طنطا البلدى" أصدر قراراً بأن يحصل رسم بلدى على محاليج الأقطان نشر في الجريدة الرسمية وتنفيذاً لهذا القرار حصل المطعون عليه من الطاعنين مقدار الفريضة المستحقة قبلهما فأقاما دعوتهما يطلبان إلزام المطعون عليه بأن يدفع إليهما تعريضاً بوازى المبلغ الذى إستولى عليه باعتباره فريضة مستحقة على محلجهما، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم إختصاص المحاكم بنظر الدعوى قد أسس قضاءه على أن الفريضة المذكورة إنما هي رسم بلدى فرضه المطعون عليه فى حدود إختصاصه بحسبانه مقررأ على بضائع واردة إلى مدينة طنطا، فإن النعى عليه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله إستناداً إلى أن الفريضة التي قررها المطعون عليه هي فى حقيقتها ضريبة لا رسم لم يصدر بإنشائها قانون ومن ثم فإن القرار الصادر بفرضها يكون قد وقع باطلاً لمخالفته المادة ١٣٤ من الدستور. هذا النعى يكون فى غير محله ذلك أن مجادلة الطاعنين فى طبيعة الفريضة من حيث هي رسم بلدى على غير أساس من القانون.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣١

أ) الرسوم الجمركية ليست إلا ضريبة لا ترتكن فى أساسها إلى رباط عقدي بين مصلحة الجمارك والتاجر وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس فى هذه القوانين ولا فى القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذى يقع فيها فللتاجر أن يسترد ما دفعه بغير حق والمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع وذلك ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم.

(ب) يبين من مرسوم تعريفية الرسوم الجمركية الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ نفاذا للمادة الأولى من قانون تعديل تعريفية الرسوم الجمركية رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ انه وان كانت مادته السابعة توجب عند قيام النزاع بين الجمرك وبين ,, المقرر عن البضاعة,, على نوعها أو صنفها أو مصدرها إحالة هذا النزاع على ,, الخبرة القانونية للتحكيم,, وتمنع المحاكم من نظره وكذا القرارات التي تصدر بشأنه إلا أن مادته الثامنة تنص على انه لا يجوز مطلقا اللجوء إلى ,, الخبرة القانونية للتحكيم,, إلا فيما يتعلق بالبضائع التي لا تزال في حيازة الجمرك وهذه النصوص تفيد بجلاء أن اختصاص هيئة التحكيم ومنع المحاكم من نظر النزاع والقرارات الصادرة بشأنه مشروط بوجود البضاعة في حيازة الجمرك فإذا لم يتوافر هذا الشرط كان الاختصاص للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى منها بنص خاص.

(ج) لا يغير من هذا النظر ما تنص عليه المادة السابعة من أنه إذا امتنع ,, المقرر عن البضاعة,, عن تعيين الخبير الذي يتوب عنه يكون توضيح الجمرك بشأن الخلاف نهائيا وأن قرار الخبيرين المعين أحدهما من المقرر والآخر من الجمرك عند اتفاقهما يكون نهائيا وأن قرار القوميسير الذي يحال عليه الخلاف عند اختلافهما في الرأي يكون غير قابل لأي طعن ذلك أن هذه القرارات لا تصدر إلا في حالة وجود البضاعة في حيازة الجمرك. وإذا فُتئى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعنين استوردوا من الخارج أخشابا وصفوها في الشهادات الجمركية المقدمة منهم عنها بأنها من الخشب الخام الذي ينطبق عليه البنود ٣٨٤ و ٣٨٥ من تعريفية الرسوم الجمركية ولما تبين للمطعون عليها [مصلحة الجمارك] بعد الإفراج عن هذه الأخشاب ودفع الرسوم عنها على أساس البيانات التي ذكرها الطاعنون في الشهادات المشار إليها أنها من الخشب الممسوح الذي ينطبق عليه البند ٣٩٢ من تعريفية الرسوم أقامت دعواها تطلب إلزام الطاعنين بفرق الرسوم المقررة على الأخشاب وفقا للبند سالف الذكر وكان الثابت بالأوراق أن هذه الأخشاب قد أفرج عنها بعد دفع رسومها وفقا لبند التعريفية الذي ذكروه في الشهادات المقدمة منهم دون أن يحدث بينهم وبين الجمرك أى خلاف أحيل أمره على هيئة التحكيم وان النزاع على فرق الرسوم المطالب به في الدعوى لم ينشأ إلا بعد خروج الأخشاب من حيازة الجمرك فانه يكون صحيحا ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى ومن ثم فان النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

فرض المجلس البلدي الطاعن رسوما على الشركة المطعون عليها باعتبارها تقوم بعملية النقل بالسيارات في دائرة اختصاصه ونبه عليها بوجوب دفع هذه الرسوم ولما لم تدفع أوقع حجرا إداريا على سيارتين مملوكتين لها وحدد يوما ليهما فأقامت الشركة الدعوى وطلبت الحكم. أولا بصفة مستعجلة بإيقاف البيع حتى يفصل في النزاع الموضوعي الخاص باستحقاق الرسوم. وثانيا بصفة عادية إلغاء الحجز واعتباره كأن لم يكن. وثالثا إلزام الحاجز بأن يدفع لها مبلغا معينا على سبيل الصويض، وقد دفع الطاعن الدعوى بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظرها تأسيسا على أن قرار المجلس البلدي بفرض الرسوم هو من قبيل الأوامر الإدارية التي لا يجوز المساس بها فقضت المحكمة برفض هذا الدفع وبصفة مستعجلة بإيقاف البيع وإلغاء الحجز واعتباره كأن لم يكن ومحكمة الاستئناف قضت بتأييد هذا الحكم ولما عرض النزاع على محكمة النقض قررت المبادئ الآتية : أ- جرى قضاء محكمة النقض بأن الحجز الإداري وإجراءاتها لا تعد من قبيل الأوامر الإدارية التي لا يجوز للمحاكم إلغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ومن ثم تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة بطلان إجراءات هذه الحجز أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع.

ب- إن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والتي كانت تقابل المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإداري أو تأويله إنما تشير إلى الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري العام أي اللوائح كقرار المجلس البلدي بفرض رسم إذ لا شبهة في أن للمحاكم بل عليها قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تسترق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون، فإن بدا لها ما يعيها في هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها.

ج- لما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية تنص على أن للمجالس أن تفرض في دائرة اختصاصها رسوما على المحال الصناعية والتجارية، وعلى أنه يعين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وطريقة التظلم منها وكيفية تحصيلها وأحوال الإعفاء منها وبناء على هذا النص صدر مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة التظلم منها، ولما كان المجلس البلدي [الطاعن] بناء على ذلك قد فرض رسوما على إدارة سيارات نقل الركاب بالمدينة وعلى محلاتها ثم أوقع حجرا إداريا على أموالها وكانت هذه الشركات تقوم بعملية النقل بالسيارات وهو عمل تجاري بطبيعته وكانت مكاتب الشركات ومحلاتها وجاراتها هي المحلات التي تباشر فيها نشاطها في دائرة اختصاص المجلس الطاعن وأنها بهذه الصفة تدخل في عداد المحلات التجارية فيجوز للمجلس فرض الرسوم

عليها بهذا الاعتبار وفقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤، وكان لا يغير من هذا النظر أن تكون الشركة المطعون عليها ملزمة بدفع رسوم أخرى عن مركزها الرئيسي متى كان الرسم الذى يتقاضاه المجلس هو عن نشاط الشركة فى دائرة المدينة وليس عن نشاطها بوصفها مرخصا لها أو متمتعة بامتياز لمرفق النقل، لما كان ذلك يكون القرار الصادر من المجلس البلدى بفرض الرسم المشار إليه قد صدر موافقا لنصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤.

#### الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٤

القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ وإن رخص للمجالس البلدية فى المواد ٢١ و٢٣ و٢٤ فى أن تقرر أو تفرض رسوما فى الأحوال المبينة فى هذه المواد إلا أن المجلس البلدى لا يستطيع أن يرتب للرسم الذى يفرضه أثرا رجعى ذلك لأن القانون لم يخوله هذا الحق فإن خالف المجلس ذلك عدّه هذا تجاوزا صريحا لولايته ووجب عدم الاعتداد بما قرره من أثر رجعى وليس من شأن تصديق وزير الصحة على قرار المجلس ما يصحح هذه المخالفة كما أن أحكام المرسوم الصادر فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذا لما جاء فى المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ لا يمكن أن تخول للمجلس البلدى من الحقوق غير ما خوله إياها القانون المشار إليه وعلى هدى هذا يجب أن تفهم المادة العاشرة من المرسوم التى تقضى بتشكيل لجنة فى كل مجلس من بين ما اختصت به تحديد تاريخ استحقاق الرسم الذى يفرضه المجلس ولا يصح القول بأن قرار المجلس البلدى فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بوجوب تحصيل الرسم الذى فرضه ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٦ لا يعتبر توتيا لأثر رجعى وإنما هو أعمال لمبدأ سنوية الميزانية وسنوية الضريبة، ذلك لأن كون الميزانية تعد لمدة سنة لا يستتبع حتما أداء كل ضريبة أو رسم يقرر فى غضون السنة محسوبا من بداية السنة المالية، أما كون الرسم قد فرض عن سنة فإن هذا ليس من شأنه أن يحول دون أن يقتضى ممن وجب عليه بالقدر الذى يلزمه ابتداء من وقت سريانه.

#### الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٨

إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن فرض بلدية الاسكندرية رسوما إضافية بموجب القرار الصادر فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ بنسبة ٢,٥٪ من مقدار الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بنسبة ٥٪ من مقدار الضريبة الخاصة بالأرباح الاستثنائية والمقررة بالقانون رقم ٦٠ الصادر فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ وجعلها استحقاق الرسوم المذكورة عن الضرائب التى تجبى بعد نشر القرار بالجريدة الرسمية مهما كانت السنة التى تعود إليها هذه الضرائب إذ قضى الحكم بأن

هذا لا يعتبر إعمالاً للأثر الرجعي للقرار المذكور فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. ذلك أن هذا القرار إذ جعل استحقاق الرسوم المذكورة بمقتضاء منوطاً بواقعة جباية الضرائب المشار إليها فيه بعد تاريخ نشره ولو كانت مستحقة عن سنين سابقة على صدوره فإنه يكون في الواقع وحقيقة الأمر قد سحب حكمه على ضرائب استحققت قبل تاريخ نشره وليس يخفى هذه الحقيقة ما ذكره الحكم من أن الرسوم قد فرضت على ما يحصل من ضرائب الأرباح العادية أو الاستثنائية بعد نشره متى كانت الضرائب المحصلة بعد تاريخ نشره هي عن أرباح حققت قبل ذلك واستحققت عن مدد سابقة على صدور القرار، إذ لا عبرة في هذا الخصوص بميعاد تحصيلها. ولما كانت المادة ٣١ من دكرينو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ التي رخصت لقومسيون بلدية الإسكندرية في أن يقرر عوائد على الرسوم المقررة لم تخوله الحق في أن يرتب لقراره أثراً رجعياً فإن بلدية الإسكندرية تكون بالقرار المشار إليه قد تجاوزت نطاق تفويضها، فخالفت بذلك المادة ٢٧ من الدستور. وفضلاً عن ذلك فإن القرار المشار إليه قد شابه عيب آخر ذلك أن من شأنه الإخلال بالمساواة الواجبة بين المكلفين بالضرائب إذ يفرق بلا مبرر بين طائفة من وفوا بما استحق عليهم من ضرائب عادية أو استثنائية قبل صدور القرار المشار إليه ليعفيهم من الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القرار وبين من وفوا بها بعد تاريخ نشره ليلزمهم بها مع اتحاد الواقعة المنشئة للضريبة المستحق عليها الرسم الجديد بالنسبة إليهم جميعاً في حين أنه لا عبرة بتاريخ الوفاء في هذه الحالة وما كان يجوز أن يعد به في استحقاق الفرائض المقررة على الممولين بموجب القوانين ومن ثم يكون الحكم إذ أقيم على خلاف ذلك قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٢ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٥

الثابت من المواد ٩ و ١٠ و ١٢ و ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ التي حوّلت للمجالس البلدية حق فرض الرسوم المختلفة، أن سلطان المجالس في هذا الخصوص محدود بدائرة اختصاصها وهي التي تحدد دائماً بمراسيم ترفق بها رسومات توضح المعالم وتبعد الشبهات. وإذن فمتى كان المخزن الذي فرض عليه الرسم يخرج عن دائرة اختصاص المجلس البلدي فإن القرار الصادر بفرض هذا الرسم يكون باطلاً ولا يغير من ذلك أن يكون المخزن المفروض عليه الرسم يستمد الماء والنور من المجلس البلدي بمقتضى عقد اشتراك خاص.

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢١  
ليس لمحكمة ثاني درجة أن تنصدي لموضوع النزاع ولو باتفاق طرفي الخصومة لأن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية لنظام القضاء.

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/٣٠  
- رسوم البلدية على الملاهي إنما يقع عبء الإلتزام بها على أصحاب "محال" الفرجة والملاهي ومستغليها لا على روادها من أفراد الجمهور شأنها في ذلك شأن سائر رسوم البلدية على المحال العمومية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والمحال الصناعية والتجارية. وعلى ذلك فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عبء الإلتزام في رسوم الملاهي يقع على الجمهور فإنه يكون قد خالف القانون.

- تحديد رسوم البلدية على الملاهي على أساس نسبة مئوية من العنن الأصلية لتذاكر الدخول وبواقع ١٠٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر لا دلالة في ذلك على أن عبء الإلتزام بها يقع على الجمهور وإنما هو مجرد معيار اتخذته الشارع أساسا لحسابها كما إتخذ بالنسبة إلى سائر المحلات من أهمية النشاط ومن القيمة الإيجابية ومن الإنتاج الفعلي ومن القوى المحركة معايير أخرى.

- نصوص المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ صريحة في أن ضريبة الملاهي يقع عبء الإلتزام بها على الجمهور، ولما كانت رسوم الملاهي لا تعتبر من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة الملاهي بل هي مستقلة ومتميزة عنها ومن ثم فهي لا تأخذ حكمها ولا تتبعها.

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٦١/٣/٣٠  
- عبء الإلتزام بالرسم البلدى على الملاهي إنما يقع على أصحابها ومستغليها وليس على روادها من الجمهور شأنه في ذلك شأن سائر رسوم البلدية على باقي المحال والعقارات والأشياء المبنية في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤.

- لا وجه للتحدى بأن مصلحة الأموال المقررة ارتضت تحصيل الضريبة على وجه مخالف للقانون باعتقاد مندوبيها لتذاكر الدخول المبنية عليها قيمة الرسم البلدى المقرر ذلك أن الخطأ من جانب المصلحة بفرض وقوعه لا يسقط حقها في المطالبة بفرق الضريبة المستحقة وفقا للقانون. ولا يجوز الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبنية في القانون وقد أوجبت المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ على المستغلين لمحال الفرجة والملاهي تكملة كل فرق بالنقص يتضح بين المستحق من الضريبة وما حصل منها فعلا.



**الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١١/٥/١٩٦١**

- عبء الالتزام بالرسوم البلدية على الملاهى يقع على أصحابها ومستغليها لا على روادها من الجمهور شأنها فى ذلك شأن سائر رسوم البلدية على المحال العامة وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والمحال الصناعية والتجارية بعكس الحال بالنسبة لضريبة الملاهى فإن عبء الالتزام بها يقع على الجمهور لصراحة نصوص القانون ٨٥ سنة ١٩٣٣ فى الدلالة على ذلك فضلا عن أن الرسم البلدى يختلف عن ضريبة الملاهى فى طبيعة التكليف المالى المفروض فى كليهما ويستقل الرسم البلدى عن ضريبة الملاهى فلا يعد تابعا لها ولا يأخذ حكمها.

- وعاء ضريبة الملاهى هو - على ما تقضى به المادة الأولى من المرسوم بقانون ٨٥ سنة ١٩٣٣ أجرة الدخول بحيث تشمل جميع ما يدفعه الجمهور نظير دخوله الملهى، ومن ثم فإذا قام المستغل بتحصيل الرسم البلدى المقرر مع ثمن تذاكر السينما من جمهور الرواد فإن هذا الرسم يعتبر من أجرة الدخول وتسرى عليه ضريبة الملاهى.

- لمصلحة الأموال المقررة أن تطالب المستغل بما لم يتم تحصيله من ضريبة الملاهى "م ١٢ ق ٨٥ سنة ١٩٣٣". ولا يمنع من ذلك سبق اعتماد المصلحة المذكورة لتذاكر الدخول مشتملة على الثمن مضافا إليه الرسم البلدى المقرر، إذ أن خطأها فى ذلك لا يكسب المستغل حقا ولا يمنع من المطالبة بفرض الضريبة المستحقة وهو ما أوجبه المادة ١٢ سالفة الذكر فضلا عن أنه لا يصح الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

**الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٣**

- عبء الالتزام بالرسوم البلدى المقرر على الملاهى إنما يقع على أصحابها ومستغليها وليس على روادها من الجمهور شأنه فى ذلك شأن سائر رسوم البلدية المقررة على باقى المحال والعقارات والأشياء المبينة فى المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤، ولا يقدر فى صحة هذا النظر كون الرسوم على الملاهى تحدد على أسس مغايرة للأسس التى أتت فى تحديد الرسوم على غيرها من المحال المذكورة وبواقع نسبة مئوية من الثمن الأسمى لتذاكر الدخول ذلك أن هذه المغايرة أمر يقتضيه اختلاف أوجه الاستغلال فى كل منها وليس فى تلك المغايرة دلالة على أن عبء الالتزام بالرسم البلدى على الملاهى يقع على عاتق الرواد - ولا وجه للتحدى بأن عبء الالتزام بضريبة الملاهى المقررة بالمرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ يقع على الجمهور ذلك أن نصوص هذا القانون صريحة فى تقرير

ذلك، وهذه الضريبة تختلف عن الرسم البلدى فى طبيعة التكليف المالى المفروض فى كليهما ولا يعتبر الرسم تابعا للضريبة حتى يأخذ حكمها بطريق التبعية أو القياس.

- وعاء ضريبة الملاهى على ما تقتضى به المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ هو أجرة الدخول أو أجرة المكان فى محال القرعة. وهذه الأجرة تشمل جميع ما يدفعه الجمهور نظير دخوله الملهى، ومن ثم فإذا قام المستغل للملهى بتحصيل الرسم البلدى المقرر مع ثمن التذكرة من جمهور الرواد فإن هذا الرسم يعتبر بهذه المثابة من ضمن أجرة الدخول وتسرى عليه بالتالى ضريبة الملاهى.

- لمصلحة الأموال المقررة استنادا إلى المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ مطالبة المستغلين لمحال القرعة والملاهى بتكملة كل فرق يتضح بين المستحق من الضريبة وما حصل منها فعلا ولا يحول دون ذلك خطأ المصلحة باعتمادها لتذاكر الدخول الميمن عليها قيمة الرسم البلدى ذلك أن هذا الخطأ لا يكسب المستغل أى حق، لا يمنع من مطالبتها بفرق الضريبة المستحقة وفقا للقانون إذ لا يجوز الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

#### الطنن رقم ١١٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢١

وصفت المادة ١٧ من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ القرار الذى يصدر من لجنة بحث التظلمات من الرسوم المفروضة من المجالس البلدية على المحال الصناعية والتجارية - استناداً إلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ - ولا يكون محل إعتراض من وزير الصحة العمومية بأنه نافذ، وهذا الوصف لا يؤدى إلى إعتبار هذا القرار ،، إنتهائيا ،، بمعنى أنه لا يقبل الطعن فيه أمام المحاكم وإنما المقصود بذلك أن يكون القرار واجب النفاذ بإنقضاء ميعاد الإعتراض عليه من الوزير دون أن يستعمل الوزير حقه فى هذا الإعتراض وأن الطعن فى هذا القرار لا يوقف تنفيذه ومن ثم فإن القرار الصادر من اللجنة سألقة الذكر يرفض تظلم الممول الذى لم يكن محل إعتراض من الوزير يكون قابلا للطعن فيه أمام المحاكم ما دام لم ينهض صراحة على عدم الطعن فيه.

- ما دام القانون لم يحدد ميعادا للطعن فى قرار التظلمات من تقدير الرسوم البلدية أمام المحاكم فإنه يجوز المطالبة برد ما دفع من الرسوم بغير حق ما دام الحق فى طلب الرد لم يسقط بالتقادم المقرر له فى القانون

- مفاد نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدل بمرسوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ أن الأصل فى تحديد الرسوم على المحال الصناعية أن يكون على أساس إنتاجها

الفعلى فإذا إستحال الوصول إلى هذا الإنتاج كان التحديد على أحد الأسس الأخرى الواردة فى هذه المادة وهى كلها من المظاهر الخارجية التى تكشف إلى حد كبير عن مقدار الإنتاج الفعلى للمحل الصناعى. وإذا كان المشرع حين أجاز تحديد الرسم على أساس عدد الدواليب أو الآلات أو الأنوال قد نص صراحة على ألا يدخل فى الحساب فى هذه الحالة إلا ما يدار منها إعتباراً بأنه هو الذى يهبر عن الإنتاج الفعلى، فإن المستفاد من ذلك أن ما يوجد فى المصنع من آلات إحتياطية لتعمل فقط محل مثيلاتها من الآلات الأصلية فى حالة تعطلها فإنه لا يستحق عنها رسم لأن الإنتاج الفعلى لا يتغير بإدارة هذه الآلات الإحتياطية ما دامت لا تستعمل إلا فى حالة توقف مثيلتها من الآلات التى تدار بصفة أصلية. وكذلك الشأن أيضاً بالنسبة لجميع القوى المحركة الأخرى الإحتياطية التى لا تستعمل إلا فى حالة الطوارئ.

#### \* الموضوع الفرعى : رسوم المحال التجارية والصناعية :

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٥٤/١/١٤  
 إن المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية إذ أجازت للمجلس أن يفرض فى دائرة اختصاصاته رسوما على المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة، ونصت الفقرة الأخيرة منها على أن يمين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وطريقة التظلم منها وكيفية تحصيلها، وكذلك أحوال الإعفاء منها وتخفيضها، وتنفيذا لها النص صدر مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ الذى نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى منه المعدلة بالمرسوم الصادر فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ على أنه: "بالنسبة إلى المحال الصناعية يكون تحديد الرسوم على أساس إنتاجها الفعلى، فإذا تعذر التحديد على هذا الأساس يكون على أساس القوى المحركة فى هذه المحال وعدد الدواليب أو الآلات أو الأنوال التى تدار فيها أو بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية للمكان الذى تشغله". إذ نص المرسوم على ذلك دون أن يعرف المقصود بعبارة "القيمة الإيجارية" التى قد يختارها المجلس أساسا لفرض الرسوم عليها، فإن هذا لا يفيد أن المشرع قصد إشارته إلى القيمة الإيجارية مجردة عن التصريف بها معنى آخر يختلف عن معنى القيمة الإيجارية التى تربط على أساسها عوائد الأملاك، وهو الأساس الذى اتخذته الشارع لتقدير ضرائب شتى صدرت بها قوانين فى أوقات مختلفة والذى أصبح فى حكم المصطلح عليه.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٧

العبرة فى تقسيم المحال التجارية والصناعية إلى درجات عند فرض الرسوم البلدية عليها حسبما يبين من نص المادة الأولى من المرسوم الصادر فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ هى بالأهمية النسبية لكل محل تجارى أو صناعى على حدة فى البلدة أما القيمة الإيجارية فليست إلا عنصراً من العناصر التى تراعى فى التقسيم إلى جانب أهمية المحل. ومن ثم فالقول بأن القيمة الإيجارية للمحل هى عنصر التقدير الوحيد لهذه الأهمية هو قول مخالف للقانون.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦١

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ المعدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ أن الرسم المقرر عن صرف المياه المحال العامة والصناعية فى المجارى العامة يستحق مقابل المياه المستعملة فى تلك المحال التى تصرف فى المجارى العامة ومن ثم فمناطق استحقاق الرسم هو التصريف الفعلى لا مظنة التصريف ولا يمكن لاستحقاقه مجرد إتصال تلك المحال بالمجارى العامة.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ٢/١١/١٩٦٥

جرى قضاء محكمة النقض على أن مناطق إستحقاق الرسم المقرر على صرف مياه المحال العامة والصناعية فى المجارى العامة هو التصريف الفعلى لا مظنة التصريف. وإذا كان مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ الخاص بصرف مياه المحال العمومية والصناعية فى المجارى العمومية والمعدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ ونص المادة ٢ من القرار الوزارى المؤرخ ١٩٤٦/٩/٢٦، هو إتخاذ ما يرضه عداد المياه عن إستهلاك المحل أو المصنع المرخص له بالصرف فى المجارى العامة أساساً ثابتاً منضبطاً لما يستحق من الرسم عن المياه المنصرفة، فإن الحكم المظنون فيه إذ خالف هذا النظر وقدر الرسوم المستحقة على أساس كمية المياه التى صرفت فى المجارى العامة ولم يعتد بما سجله عداد إستهلاك المياه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

\* الموضوع الفرعى : رسوم تكميلية :

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٥٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٨

مفاد نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر أن الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطعن فيه إذا فصل فى منازعة فى تقدير هذه الرسوم، لما كان ذلك وكان ما أثاره الطاعن حول الوقت الذى يجب فيه تقدير قيمة العقار لا يعدو أن

يكون منازعة في تقدير الرسوم المستحقة على المحرر المشهر، فإن الحكم المطعون فيه إذ إلتم هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٩٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٨

المستفاد من نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر. أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم، أما إذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات.

- إذا كان النزاع يدور حول طبيعة العقد المطالب بالرسوم عنه وهل هو عقد تعاوى يخضع لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ؟ أم عقد عادى يخضع لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤، فإنه لا يكون دائراً حول تقدير الرسم وإنما حول أساس الإلتزام به.

\* الموضوع الفرعى : رسوم على الأسواق :

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٩

لما كانت الفقرة الأولى من كلاً من المادة الثالثة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والمادة الرابعة من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن " يعمل بأحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقاً للأحكام الواردة في القانون المرفق، وكانت الرسوم على الأسواق المرخص فى إدارتها للأفراد - موضوع النزاع المطروح - لم تحدد طبقاً لأحكام أى من هذين القانونين فإن قرار وزير الإدارة المحلية المشار إليه - والذي يفرض الرسوم بواقع ٣٥ مليماً عن كل متر مربع من مساحة السوق - يكون هو الواجب التطبيق، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على عدم أحقية جهة الإدارة فى مطالبة المطعون ضده بالرسوم موضوع الدعوى تأسيساً على أن الأوراق خلّت مما يدل على إتباع الإجراءات التى يستلزمها القانون لتحديد تلك الرسوم، فإنه يكون قد خالف القانون.

**\* الموضوع الفرعى : عدم جواز فرضها بأثر رجعى :**

**الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٥٣**

إن المادة ٣١ من دكرى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ التى رخصت لقومسيون بلدية الإسكندرية فى أن يقرر عوائد على الرسوم المقررة لم تخوله الحق فى أن يرتب لقراره أثرا رجعيا. وإذن فمتى كان هذا القومسيون قد أصدر قرارا بفرض رسم إضافي بنسبة معينة من ضريبة الأرباح التجارية والأرباح الاستثنائية التى تحصل كلتاها بعد نشر القرار المذكور فى الجريدة الرسمية مهما كانت السنة التى تعود إليها تلك الضرائب، فإنه يكون قد جعل استحقاق الضريبة بأثر رجعى وخالف المادة ٢٧ من الدستور وليس ينفي هذه الحقيقة ما ذكر فى القرار من أن الرسوم تجبى عن ضرائب الأرباح العادية والاستثنائية التى تحصل بعد تاريخ نشره متى كانت الضرائب المحصلة بعد تاريخ النشر هى عن أرباح حققت قبل ذلك واستحقت عن مدة سابقة على صدور القرار، إذ لا عبرة فى هذا الخصوص بميعاد تحصيلها فضلا عن ذلك فإن القرار المذكور يكون مشوبا بعيب آخر ذلك أن من شأنه الإخلال بالمساواة الواجبة بين المكلفين بالضرائب، إذ يفرق القرار بلا مبرر بين طائفة من وفوا بما استحق عليهم من ضرائب عادية واستثنائية قبل صدوره فيعفيهم من الرسوم التى فرضها وبين من وفوا بها بعد تاريخ نشره فيلزهم بدفعها مع اتحاد الواقعة المنشئة للضريبة المستحق عليها الرسم الجديد بالنسبة إليهم جميعا، فى حين أنه لا عبرة بتاريخ الوفاء فى هذه الحالة وما كان يجوز أن يعتبر فى استحقاق الفرائض المقررة على الممول بموجب القوانين.

**الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ٣/١٢/١٩٥٣**

إن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٤ وإن رخص للمجالس البلدية فى المواد ٢١، ٢٣، ٢٤ فى أن تقرروا رسوما فى الأحوال المبنية بهذه المواد إلا أنه لم يخول لهذه المجالس أن ترتب للرسم الذى تفرضه أثرا رجعيا فإن جاوز المجلس نطاق السلطة المخولة له بمقتضى القانون المشار إليه، فإنه يكون قد خرج عن حدود ولايته، وليس من شأن تصديق وزير الصحة على قرار المجلس ما يصحح هذه المخالفة، كما أن أحكام المرسوم الصادر فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذا لما ورد بالمادتين ٣٠ و ٢٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بتعيين القواعد الخاصة بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة التنظيم منها وكيفية تحصيلها وأحوال الإعفاء منها لا تخول المجلس البلدى من الحقوق غير ما خوله إياها القانون المشار

إليه، وعلى هذا الأساس يتعين تفسير ما ورد بالمادة العاشرة من هذا المرسوم من تشكيل لجنة في كل مجلس من بين ما اختصت به تحديد تاريخ استحقاق الرسم الذي يفرضه المجلس.

**الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢١**

إن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وإن رخص للمجالس البلدية في أن تقرر أو تفرض رسوماً بلدية في الأحوال المبينة به، إلا أن المجلس البلدي لا يستطيع أن يرتب للرسم الذي يفرضه أثراً رجحياً لأن القانون لم يخول المجلس هذا الحق، فإن خالف هذا وجب عدم الاعتداد بما يقرره من أثر رجعي وليس من شأن تصديق وزير الصحة على قرار المجلس ما يصحح هذه المخالفة، ولا محل للاعتداد بالقول بأن تحصيل الرسم عن مدة سابقة على القرار الذي يفرضه لا يعتبر ترتيباً لأثر رجعي للقرار، بل هو إعمال لمبدأ سنوية الميزانية وسنوية الضريبة، ذلك لأن كون الميزانية تعد لمدة سنة لا يستتبع حتماً أداء كل ضريبة أو رسم يقرر في غضون السنة محسوباً من بداية السنة المالية، كذلك لا يحول كون الرسم قد فرض عن سنة أن يقتضى ممن وجب عليه بالقدر الذي يلزمه ابتداء من وقت سريانه.

**\* الموضوع الفرعي : ماهية الرسم :**

**الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٨**

النزاع الدائر حول كون الرسم الذي يصح لقلم الكتاب إقتضاؤه هو رسم ثابت أو نسبي لا يعتبر نزاعاً حول أساس الإلزام بالرسم ومده أو الوفاء به.

**الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣١ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٨**

القاعدة هي أن الطعن في الحكم متى رفع إلى المحكمة المختصة فإن هذه المحكمة دون غيرها هي التي تملك الفصل فيه وتقرير ما إذا كان مقبولاً وجائزاً أم لا فإذا كان الثابت أن المطعون ضده وهو ذو شأن باعتباره حائزاً للعقار المنفذ عليه قد رفع معارضة أمام المحكمة المختصة في أمر التقدير المنفذ به ولم يكن قد فصل فيها من هذه المحكمة فإنه لا يكون لمحكمة التنفيذ - عند نظر الاعتراض على قائمة شروط البيع - أن تسبق المحكمة المختصة وتبحث فيما إذا كانت تلك المعارضة في أمر التقدير مقبولة شكلاً وجائزاً أم لا بل عليها أن توقف التنفيذ حتى يفصل في أمر هذه المعارضة من المحكمة المختصة لأن الأمر المنفذ به لا يكون نهائياً إلا بعد هذا الفصل.

البيان من نصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة والمادتين ١٧٨ من قانون المرافعات و ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لا يعتبر من بيانات الحكم صدوره باسم الأمة أو الشعب، وأن قضاء الدستور بصور الحكم بهذه المثابة ليس إلا إضاحاً عن أصل دستورى أصيل وأمر مسبق مفترض بقوة الدستور نفسه من أن الأحكام تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطات جميعاً الأمة أو الشعب وذلك الأمر يصاحب الحكم ويسمى عليه شرعيته منذ بدء إصداره، دون ما مقتضى لأى إلزام بالإعلان عنه من القاضى عند النطق به أو الإضاح عنه فى ورقة الحكم عند تحريره، مما يقتضاه أن يراد ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره ومن بعد صدوره بالنطق به ليس إلا عملاً مادياً لاحقاً كاشفاً عن ذلك الأمر المفترض وليس منشأً له ومن ثم فإن خلو أمر تقدير الرسوم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته.



## رى

### \* الموضوع الفرعى : إختصاص لجنة شئون الرى :

الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ٣/٣/١٩٨٥

النص فى المادة ٨٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف على أنه " يختص بالفصل فى منازعات التعويض المنصوص عليها فى هذا القانون لجنة تشكل بدائرة كل محافظة برئاسة قاضى يندبه رئيس المحكمة الابتدائية فى المحافظة وعضوية وكيل تفتيش الرى ووكيل تفتيش المساحة ووكيل مديرية الزراعة بالمحافظة أو من يقوم مقامهم وعضو من أعضاء الاتحاد الإشتراكي العربى يندبه أمين الاتحاد الإشتراكي العربى بالمحافظة ولا يكون إنقضاها صحيحاً إلا بحضور رئيسها وعضوين من أعضائها على الأقل وتصدر اللجنة قرارها خلال شهر من تاريخ أول جلسة، ويصدر القرار بأغلبية الأصوات وعند تساويها يرجح الجانب الذى منه الرئيس، ويكون قرار اللجنة قابلاً للطعن أمام المحكمة المدنية المختصة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار " يدل على أن المشرع قد ناط بتلك اللجنة وحدها ولاية الفصل ابتدائياً فى التعويضات المنصوص عليها فى هذا القانون وجعل من المحكمة المدنية جهة طعن فى قرارات تلك اللجنة.

### \* الموضوع الفرعى : إرتفاق بالرئى :

الطعن رقم ١٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١١/١/١٩٤٠

إن الجهة الإدارية ليس لها فى الأصل إختصاص بالفصل فى حقوق الإرتفاق المتعلقة بالرئى أو الصرف ولكن المشرع، مراعاة لمصلحة الزراعة وما يقتضيه ذلك من وجوب إحترام المساقى والمصارف من تعدى أحد المنتفعين بها بما يضر الآخرين، قد أجاز لهؤلاء - توجهاً للسرعة التى تقتضيها الحال - أن يلجئوا إلى الجهات الإدارية التى خولها فى هذه الحالة أن تعيد الأمور إلى ما كانت عليه. وذلك دون أن يقصد منع المحاكم مما هو مقرر لها أصلاً من الفصل فى هذه الدعاوى سواء آكانت متعلقة بوضع اليد أم بالملك. وبذلك تكون هناك هيتان مختصتان بالفصل فى دعاوى وضع اليد المتعلقة بالترع والمصارف. أما دعاوى الملك فإن المحاكم وحدها دون غيرها هى صاحبة الحق فى الفصل فيها. وإذن فلقضاء المحكمة بإختصاصها بدعوى منع العرض فى مسقى لا مخالفة فيه للقانون. وإذا كان الحكم الذى تصدره المحكمة بمرور المسقى يقتضى تنفيذه وضع بدالة على المصرف - الأمر الذى لا يكون الترخيص به إلا من وزارة الأشغال، فإن ذلك لا تأثير له فى الإختصاص.

## \* الموضوع الفرعي : إقامة السواقي :

الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٤٩٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠

جرى نص المادة ٥١ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف المعدل بأنه " لا يجوز بغير ترخيص من مفتش الري إقامة السواقي والتوايت وغيرها من الآلات التي تدار بالماشية لرفع المياه من التيل أو من أحد المجارى العامة أو الخاصة ذات الإنخفاض المشترك.. ويؤدي طالب الترخيص الرسم الذي يحدده وزير الري بقرار منه. .... ويعين مفتش الري فى الترخيص موقع الآلة الرافعة والشروط اللازمة لإقامتها وإدارتها. ... ورعاية للمصالح العام فرض المشرع فى المادة ٧٥ من ذات القانون عقوبة على مخالفة حكم المادة سالفة الذكر، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أقام دعواه بطلب الحكم بأحقية فى إنشاء ساقية على التربة آففة الذكر مقررأ أنه يشارك المطةون عليه فى الحق فى الري منها وأن الإدارة العامة لرى كثر الشيخ قد رفضت الترخيص له بإقامة هذه الساقية بالقرار رقم ١-٩-٧٦٩ بتاريخ ٣١-١٠-١٩٧٣ لوجود طريق رى آخر كاف لرى أرضه بساقتين وكان هذا القرار بلا ريب قرارأ إدارياً صادرأ من جهة الإدارة المشار إليها، ومن ثم ينقصد الإختصاص بالفصل فى الطعن فيه للقضاء الإدارى.

## \* الموضوع الفرعي : التعدى على منافع الري :

الطعن رقم ٤١ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٠

رأى المشرع حسبما أوضحت هذه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ أن يلتزم من إستفاد من التعدى على منافع الري والصرف بنفقات إعادة الشئ إلى أصله وبمقابل ما عاد عليه من منفعة دون تعليق ذلك على سبق إدانته عن الواقعة.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٧

مؤدى نص المادة ٨٠ من القانون رقم ٧٤ لسنة ٧١ بشأن الري والصرف المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ والمعمول به من تاريخ نشره فى ٣١/٧/١٩٧٥ والمادة ٨٤ من ذات القانون أن لوزارة الري الرجوع على من إستفاد من التعدى على منافع الري والصرف بنفقات إعادة الشئ إلى أصله وبمقابل ما عاد عليه من منفعة نتيجة هذا التعدى دون إنتظار لصدر قرار بإدانته عن مخالفة حكم من أحكام قانون الري والصرف سالف الذكر من اللجنة المختصة التى نصت عليها المادة ٧٩ من ذات القانون، ويكون لوزارة الري بالتالى حق تحصيل المقابل المذكور بطريق الحجز الإدارى ولا تعتبر هذه

المبالغ عقوبة بل هي إسترداد الدولة للنفقات الفعلية التي تكبدتها مقابل إعادة الشيء إلى أصله يتحملها المنتفع لقاء ما عاد عليه من منفعة نتيجة التعدي على مرافق الري والصرف.

**الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٩**

مفاد نص المادة ٦٩ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ في شأن الري والصرف والمادة ٨٠ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ أنه وإن كان لوزارة الري الرجوع على من إستفاد من التعدي على منافع الري والصرف مما تكون قد أنفقته في سبيل إعادة الشيء إلى أصله دون انتظار قرار يصدر بإدائته عن المخالفة التي إقترفها من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧١ من القانون إلا أن ذلك مشروط بأن يكون قد سبق تكليفه بأن يعد الشيء الذي حدث به التعدي إلى أصله في مهلة يحدده مهندس الري وأن يجري هذا التكليف بإحدى طرق ثلاث، أما إعطار المستفيد لشخصه أو بإرسال كتاب موصى عليه أو بإثبات ذلك في المحضر الذي يحضره مهندس الري وأن تمضي بعد هذا التكليف المدة المحددة لإتمام إصلاح التلف، ويقع عبء إثبات حصول ذلك التكليف على عاتق وزارة الري.

**الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٣**

إن الشارع في المادة ١٩ من الأمر العالي الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ في شأن الشرع والجسور العمومية والمساقى الخصوصية وما يتعلق بها قد رأى - مراعاة لمصلحة الزراعة وما يقتضيه ذلك من وجوب حماية المساقى من تعدي أحد المنتفعين بها بغير حق إضراراً بجيرانه - أن يجيز لمن لحقه ضرر من عبث بمسقى أو بمصرف أن يلجأ إلى الجهات الإدارية، وخول هذه الجهات سلطة الفصل في إعادة الحالة إلى أصلها بالطرق الإدارية إشاراً للسرعة التي تقتضيها الحال. وإذن فهذه الجهات تكون مختصة هي والمحاكم بالفصل في دعاوى وضع اليد المتعلقة بذلك، والشكوى التي تقدم إلى إحدى هذه الجهات متضمنة طلب منع التعرض تقطع مدة سقوط دعوى منع التعرض.

**\* الموضوع الفرعي : الفرق بين البدالة والمسقاة العادية :**

**الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٥١/٣/١**

تقرير الحكم أن البدالة التي أزالها الطاعنة - وهي المركبة على مصرف والتي توصل مياه ترعة إلى أرض المطعون عليها - تعتبر مسقاة لأنه لا فرق بينها وبين المسقاة العادية المعدة لتوصيل مياه ترعة دون أن تمر على مصرف - هذا التقرير ليس فيه ما يخالف لائحة الشرع والجسور. وإذن فمتى كان الحكم قد اعتبر أن إزالة الطاعنة البدالة المشار إليها دون مراعاة ما تنص عليه المادة ١٣ من لائحة

الترع والجسور - اعتبر ذلك مخالفة للقانون توجب تعويض المطعون عليها عما أصابها من ضرر من جراء هذه المخالفة - فإنه لا يكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون.

**\* الموضوع الفرعي : المسقاة طبقاً للاحقة للترع والجسور :**

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١١/٦/١٩٧٠

وفقاً للمادة الثانية من لاحقة الترع والجسور الصادرة بالأمر العالي المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ تعتبر مسقاة كل قناة أو مجرى معدة لرى أرض بلد واحد أو بلدين أو لرى أرض مالك واحد أو لعائلته مشتركة ولو كانت المسقاة في زمام عدة بلاد وتعتبر المساقى جميعها أملاكاً خصوصية والمنتفعون بها هم المكلفون بتطهيرها وصيانتها، ويجوز للحكومة عند التأخير في تطهيرها أن تطهرها على نفقة هؤلاء المنتفعين.

**\* الموضوع الفرعي : تطهير المساقى :**

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٦

مفاد نصوص المادتين ٣١ و ٣٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف أن المشرع ترك لمصلحة الرى سلطة تقدير ما يظهر من الترع والمصارف العامة واختيار الوقت الذى تتم فيه عملية التطهير والكيفية التى تجرى بها وحظر المشرع مطالبة الحكومة بتعويض عن أى ضرر ينشأ للأفراد من استعمال المصلحة هذه السلطة التقديرية. ولكن هذا الحظر ليس مطلقاً بحيث يحصن جميع أعمال الحكومة الضارة وإنما هو مقيد بشرط يستفاد دلالة من عجز المادة ٣٢ المشار إليها وتعليه الأصول العامة لمسئولية الإدارة قبل الأفراد، وهذا الشرط هو أن يكون العمل الضار سواء كان إيجابياً أو سلبياً قد إقتضه أو تبرره دواعى المصلحة العامة فإذا ثبت أن ما وقع من مصلحة الرى والحق الضرر بالأفراد لم تكن تقضيه تلك الدواعى أو تبرره بل كان تحكماً من عمال المصلحة وتعسفاً منها فى استعمال السلطة التقديرية المخولة لها لزمها التعويض.

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ٢/٣/١٩٧٦

مفاد نص المادتين ١١، ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦، أن المشرع جعل مهمة تطهير المساقى فى الأصل على عاتق أصحاب الأراضى المنتفعين بها، وإذا كان أمر هذه المساقى لا يعنى المنتفعين بها فحسب، بل يعنى أيضاً المصلحة العامة حماية للثروة الزراعية، فقد نص المشرع على أنه إذا لم يقوم أصحاب الأراضى بواجبهم فى التطهير فإن

لمفتش الري سواء بناء على تقرير الباشمهندس أو شكوى ذى شأن أن يكلفهم بذلك فى ميعاد يحدده لهم بحيث إذا امتنعوا تعين على المفتش أن يقوم بنفسه بهذه الأعمال ويرجع بالتفقات على المنتظمين وهو ما صرح به المادة الثانية عشرة بقولها " وإلا قام مفتش الري بإجراء ذلك " .

- يتعين على مفتش الري فى حالة قيامه بتطهير المساقى الخاصة أن يراعى الأصول الفنية فيما يقوم به من أعمال، وإذا كان الطاعن قد طالب بالتعويض عن الأضرار التى لحقت بأرضه وزراعته نتيجة لما يدعيه من أن مفتش الري لم يقم بتطهير المسقاى الخاصة التى يروى منها أرضه التطهير اللازم فى الوقت المناسب وكان يبين من تقرير الخبير الهندسى المرفق بتقرير الخبير الزراعى أن جهة الري لم تقم بتطهير المسقاى الخاصة التى تروى منها أرض الطاعن كما يجب أن تطهر فى وأنها تقاعست فى تطهيرها حسب الأورنيك الهندسى المقرر ولما كان يبين الحكم المطعون فيه أنه إستند فى قضائه برفض الدعوى إلى أن مفتش الري قام بالتطهير وهو فى الأصل غير مكلف به وهو على إطلاقه قول خاطئ، يخالف نص المادة الثانية عشر من قانون الري والصرف، هذا إلى أن الحكم وإن حصل أن التطهير تم فى الموعد المناسب إلا أنه أغفل الرد على ما أثاره الطاعن فى دفاعه من أن التطهير لم يتم على الوجه اللازم وهو دفاع جوهرى قد يغير به وجه الرأى فى الدعوى، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور يطله.

#### \* الموضوع الفرعى : عمومية المسقاى :

الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٧ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٩

إذا كان الحكم قد إستند فى إعتباره المسقاى محل الدعوى مسقاى خصوصية إلى أدلة مؤيدة إلى ذلك فإنه لا يعيبه كونه لم يرد على ما تمسك به القائلون بأنها ترعة عمومية من أنها ثابتة فى غرط المساحة أو أنها تروى أحياناً لأشخاص آخرين ومقام عليها كوبرى إذ أن مجرد إثبات المسقاى فى غرط المساحة لا يصلح دليلاً على أنها مسقاى عمومية، كما أن إنتفاع ملاك آخرين بها بالرى منها أو إقامة وزارة الأشغال كوبرياً عليها - ذلك لا يمنع كونها مسقاى خصوصية محملة بحق إرتفاق للغير أو للمصلحة العامة.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٥

يعد " ترعة عامة " - طبقاً للمادة ٢ من القانون ٦٨ سنة ١٩٥٣ كل مجرى معد للرى تكون الدولة قائمة بنفقات صيانه يوم العمل بهذا القانون ويكون مدرجاً فى سجلات وزارة الأشغال أو فروعها ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه وهو بصدد تقرير ما إذا كانت المسقى التى تروى منها الأرض المشفوع فيها وتلك المملوكة للشفيح عامة أو خاصة، لم يعمل المعيار الذى حدده القانون فى هذا

الشان وأخفى صفة " العمومية " إستاداً إلى ما إستخلصه الخبير المنتدب في الدعوى وإلى شهادة إدارية موثقاً عليها من رجال الإدارة وكلهما غير مؤسس على ما رسمه القانون من قواعد واجب إتباعها لأنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٦٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٤/٤/١٩٣٨

إن إتصاف ترعة بأنها عمومية أو غير عمومية أمر قانوني بينته لائحة الترع والجسور، فمن واجب المحكمة إذن أن تراعى في قضائها ما جاءت به تلك اللائحة في هذا الصدد. فإذا هي لم تفعل وإعتمدت فقط في قيام صفة الترفة على تقرير الخبير المؤسس على تطبيق خريطة فك الزمام المرسوم عليها ما يفيد أن الترفة يجسر بها عمومية كان حكمها متعيناً نقضه.

#### \* الموضوع الفرعي : قرار إنشاء مسقاة :

#### الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٠

النص في المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ - الذي صدر إستناداً إليه قرار وزارة الري بإنشاء المسقاة محل النزاع بأنه " إذا رأى أحد ملاك الأطنان أنه يستحيل أو يصعب عليه ري أرضه رباً كائناً أو صرفها صرفاً كائناً إلا بإنشاء مسقاة أو مصرف في أرض ليست ملكه أو باستعماله مسقاة أو مصرف موجود في أرض الغير وتمنر عليه التراضي مع أصحاب ذوى الشان فيرفع شكواه لمفتش الري ليأمر بإجراء تحقيق فيها... وترفع نتيجة هذا التحقيق إلى المفتش الذي يصدر قراراً مسبباً بإجابة الطلب أو رفضه... "، مفاده أن الحق الذي يتولد من ترخيص جهة الإدارة بإنشاء مسقاة في أرض الغير ليجرى بها المياه توصلاً لإستعمالها في ري أرض الجار هو حق المجرى والشرب وهو الحق المقرر بالمادتين ٨٠٨، ٨٠٩ من القانون المدني، وتقرير هذا الحق يختلف عن حق الملكية فالحيازة بإستعمال المسقاة في الري ركناً إلى ذلك الحق تعتبر حيازة بسبب معلوم أسباب الملكية مما تنفي معه نية تملك أرض المسقاة وتبقى هذه الحيازة المتجردة من هذه النية غير صالحة للتمسك بالتملك مهما طال أمدها إلا إذا حصل تغير في سببها.

#### \* الموضوع الفرعي : قرارات لجنة الري :

#### الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٧٨٩ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٧٨

تضمن قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ - والذي حدثت الواقعة محل النزاع في ظله - في الباب الخامس منه في المواد من ٧٢ إلى ٧٥ - الأحكام الخاصة بالعقوبات

والإثبات الجرائم المتعلقة بذات القانون ومنها جريمة أخذ أثربة من جسر النيل، ثم نص فى ختام هذا الباب فى المادة ٧٥ مكرراً التى أضيفت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ وعدلت بالقانون رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٥٦ على أنه "تختص بالفصل فى هذه الجرائم لجنة إدارية تشكل فى المديرية من ... وفى المحافظات من ... تعقد هذه اللجنة جلساتها مرة واحدة على الأقل فى كل شهر، ويصدر قرار من وزير الداخلية بالتحية الإجراءات التى تتبع أمامها، ومع ذلك فجميع الدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء التى أصبحت بحكم هذا القانون من اختصاص الهيئة الإدارية تبقى أمام تلك الجهات إلى أن يفصل فيها نهائياً". مما يدل على أن المشرع ناط باللجنة الإدارية المشار إليها الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الخامس من قانون الرى والصرف. وإذا كانت هذه اللجنة ذات اختصاص قضائى فإن ما تصدره من قرارات فى حدود اختصاصها يكون حائزاً لحجية الأمر المقضى، ما دام أنها قد فصلت فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ولما كان الثابت من الأوراق أن لجنة مخالفات الرى بالدقهلية قضت بمعاقبة الطاعن بالغرامة فى المخالفتين رقمى ٤٦٩/٢٩٥ بحرى الدقهلية سنة ١٩٦٩ سنة ٨١١/٢٠٨ بحرى الدقهلية سنة ١٩٧٠ لأخذ أثربة من جسر النيل، وهذه الواقعة هى بذاتها محل النزاع فى دعوى براءة اللمة الحالية، فإن القرارين الصادرين بالإدانة فى هاتين المخالفتين يكون لهما الحجية فى تلك الدعوى. وإذا كان مؤدى ذلك أن الطاعن هو المسئول وحده قبل المطعون عليها عن أخذ الأثربة المبين مقدارها بمحضرى المخالفتين سالفى الذكر وكانت المحكمة بأخذها بهذا النظر الصحيح قد رفضت ضمناً طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن أشخاصاً آخرين أسهموا معه فى أخذ الأثربة، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس.

## رابع

### \* الموضوع الفرعي : إثبات الوقائع المادية :

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٠٤٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٦  
إذ كان الثابت أن المبلغ الذي طلبته المعلنون عليها وقضى به ضد مورث الطاعين يمثل قيمة ريع أطيان حصلها من المستأجرين ولعن بالتي خيش. وتستند المعلنون عليها في ذلك لا إلى تصرف قانوني بل إلى واقعة مادية هي إستيلاء مورث الطاعين على هذه المبالغ بغير وجه حق، ومن ثم فإنه يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة.

### \* الموضوع الفرعي : الحائز من النية :

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢١  
لم يعين القانون طريقاً خاصاً يجب إتباعه في تقدير ريع العين المرهونة رهناً حازباً عند إجراء عملية استهلاك دين الرهن ومن ثم كان هذا التقدير مما تستقل به محكمة الموضوع ما دامت تبينه على أسباب مألوفة.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٧  
- إذ نص المشرع في المادة ٣٧٥/٢ من التيقن المدني القائم على أن الريع المستحق في ذمة الحائز من النية لا يسقط إلا بقضاء خمس عشرة سنة فقد دل على أن حكم المادة ١٧٢ من القانون المدني لا يسرى على إلزام الحائز من النية برد الثمار.  
- متى إنتهى الحكم إلى إعتبار الطاعين من النية في وضع يدهم على جزء من الأملاك العامة فإن ذلك يقتضي إعتبارهم مسئولين عن جميع ثماره التي قبضوها والتي قصروا في قبضها. ولا يسقط حق الحكومة في المطالبة بها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من التيقن المدني القائم التي قننت ما كان مستقراً وجري به قضاء محكمة النقض في ظل التيقن الملغى من عدم إنطباق التقادم الخمسي في هذه الحالة.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠  
تطبيق المادتين ٩٧٨، ٩٧٩ من القانون المدني يقتضي حتماً التفريق بين الحائز حسن النية والحائز من النية عند بحث تملك ثمار العين التي يضع يده عليها فإن لكل حكماء، فالثمره وهى الريع تكون واجبة الرد إذا كان أخذها حائزاً من النية والحق في المطالبة بها لا يسقط إلا بالتقادم الطويل عملاً بنص



الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المدني، أما إذا كان أخذها حائزاً للعين وإقرنت حيازته بحسن نية فلا رد للثمرة.

**\* الموضوع الفرعي : الربيع أثر من آثار الملكية :**

الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٤  
المقرر أن لمالك الشيء الحق في كل ثماره ومنتجاته وملحقاته مما مفاده ولازمه أن ريع الشيء يعتبر ألراً من آثار الملكية ونتيجة لازمة لها ومن ثم فإن الحق فيه يعتبر تابعاً لحق الملكية وبمجمعهما في ذلك مصدر واحد لما كان ذلك فإن دعوى المطالبة بتثبيت ملكية الشيء تعتبر قاطعة للتقادم بالنسبة للمطالبة بريعه ما دامت تلك الدعوى قد دلت في ذاتها على التمسك الجازم بالحق المراد إقتضاؤه، هو حق الملكية - وما الحق به من توابعه - وهو الربيع الذي يجب لزوماً بوجوبه ويسقط بسقوطه.

الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٥  
لما كان الطاعن قد نازع أمام محكمة الموضوع بدرجتها ملكية مورث المظنون ضدّه للأرض الكائنة ... التي اعتبرها الخبير ضمن التركة وقدر نصيباً للمظنون ضدّه في ريعها دون بحث النزاع حول ملكيتها وكان الخبير المنتدب قد أورد في تقريره بياناً عن تحقيق ملكية المورث لأعيان التركة حدد في سند ملكيته لكل عين على حدة فيما عدا قطعة الأرض المذكورة فقد أوردّها في هذا البيان دون ذكر لسند ملكيتها كما لم يورد بشأنها في بيان المعاينة سوى القول بأن إثبات من أهالي المنطقة قرروا له أن تلك الأرض ملك للمورث، وهو ما يقصر عن بيان سند هذه الملكية ولا يتم به حسم النزاع حولها. لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد أيد لقضاء الحكم الابتدائي الذي ألزم الطاعن بما قدره الخبير للمظنون ضدّه من ريع تلك الأرض على سند من مجرد القول بأن تقرير الخبير قد قام بتحقيق ملكية المورث لأعيان النزاع فإنه يكون معيّاً بالقصور.

**\* الموضوع الفرعي : تقدير قيمة الربيع :**

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٧  
إذا رفعت دعوى للمطالبة بريع أطيان وإقتصر المدعى عليه في دفاعه على الدفع القانوني بقوة الأمر المقضي دون أن تكون محكمة الموضوع قد قيدته في دفاعه وجعلته قاصراً على البحث في قوة الأمر المقضي فلا على المحكمة إن هي حكمت في موضوع الدعوى واعتبرت سكوته عن مناقشة قيمة الربيع عدم منازعة منه في تلك القيمة.

### الطعن رقم ١٧ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩/١١/٢٠٣١

إذا رفع زيد دعوى على عمرو طالباً الحكم عليه بإلزامه بتقديم حساب عن إدارته لأطبائه هو والحكم له بما يظهر في ذمته من الحساب، وعينت المحكمة خبيراً في الدعوى، وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل زيد طلبه إلى الحكم له على عمرو بما ظهر فعلاً من الحساب حسبما جاء بتقرير الخبير، وأعلن طلبه الجديد إلى عمرو دون مراعاة المدة المنصوص عليها في المادة ٤٨ من المرافعات، فليس في ذلك مخالفة لحكم هذه المادة لأن هذا الطلب الأخير لا يعد طلباً جديداً يجب في إعلانه مراعاة المواعيد المنصوص عليها في تلك المادة بل هو جزء من الطلب الأول يكفي أن يعلن بمقتضى علم خبر، وعلم الخير لا مواعيد له في القانون. ولا يحتاج على ذلك بأن للرسم على الطرفين مختلف، إذ هذا الاختلاف ليس منشؤه مغايرة الطرفين في الماهية والكه، بل منشؤه أن الطلب الأول مجهول القيمة والثاني معينها.

### الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٨/٢/١٩٤٣

إذا كان من قضى له نهائياً بحقه في أعيان قد رفع دعوى بالمطالبة ببيعها مقدراً بمبلغ معين، ففضى ابتدائياً برفضها استناداً إلى توافر حسن النية لدى المدعي عليه واضع اليد، فرفع استئنافاً عن الحكم ففضى فيه بإلغاء الحكم المستأنف، وكان من محكمة الاستئناف، بعد أن نفت في حكمها حسن النية أن انتقلت إلى الكلام في البيع دون أن تناقش الخصوم فيه ثم قضت بأقل مما طلب مقدرة إياه تقديراً لم تحصله من عناصر الدعوى بل اعتمدت فيه على أساس الثمن، فهذا منها إخلال بحق دفاع المدعي. إذ كان من الواجب عليها حين خالفت المحكمة الابتدائية في وجهة نظرها ألا تفصل في الدعوى إلا بعد أن تكون قد أتاحت للخصوم فرصة الكلام في البيع.

### \* الموضوع الفرعي : ثمار البيع :

### الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١/٩/١٩٦٤

متى كانت وزارة الأوقاف قد عرضت الأعيان محل النزاع لتأجيرها بطريق المزايدة على مقتضى ما تقضى به أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ واللائحة الداخلية للوزارة والشروط الواردة بقائمة المزايدة وكانت تلك الأحكام والشروط قد تكفلت ببيان متى وكيف يكون القبول من الوزارة ويتم إرساء المزايدة فإنه يجب الرجوع إليها في كل ما يتعلق بذلك دون الأحكام العامة الواردة في المواد ٨٩ و ٩٠ و ٩١ من القانون المدني إذ هذه الأحكام تعبر من القواعد المكملة فلا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٦

يعبر الحائز سىء النية من الوقت الذى يعلم فيه بعبوب سند حيازته، وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه فى خصوص إستحقاق العقار لأن الحكم الذى يصدر فى هذه الدعوى يستند إلى تاريخ رفعها.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٧

يلزم الغصب بإعتباره عملاً غير مشروع من إرتكبه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بتعويض الأضرار الناشئة عنه. ولا تنقيد المحكمة بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى عند قضائها بالربيع لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار ذلك بإعتبار هذا الربيع بمثابة تعويض.

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٥

إذا كان الغصب بإعتباره عملاً غير مشروع، يلزم من إرتكبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بتعويض الأضرار الناشئة عنه ولا تنقيد المحكمة بحكم المادة ٣ من قانون الإصلاح الزراعى عند قضائها بالربيع لصاحب الأرض المقتصة مقابل ما حرم من ثمار، وذلك بإعتبار هذا الربيع بمثابة تعويض فإن الحكم المطعون، لا يكون قد خالف القانون بتجاوزه الحد الأقصى المقرر لإيجار الأراضى الزراعية طبقاً للمادة ٣٣ المشار إليها.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٨

إذ كان الثابت من مدونات الحكم فى دعوى الربيع أن المطعون عليه قد أقامها ضد الطاعنات للحكم له ببيع أرض النزاع وكانت المحكمة لم تعول على بحث ملكية المدعى - المطعون عليه - لأرض النزاع بل عولت على نفى ملكية الطاعنات لها، فى حين أن متى ثبوت ملكية المدعى عليهن الطاعنات - لأرض النزاع لا يفيد بذاته وبطريق اللزوم ملكيتها للمدعى - المطعون عليه، وقد إستندت فى ذلك إلى إقرار نسب إلى مورث الطاعنات، و هو بمفرده لا يسغ على المطعون عليه ملكية أرض النزاع وكان بحسبها لهذه الملكية بالقدر اللازم للحكم فى دعوى الربيع. وأنها لذلك أخذت بقرار الخير خاصة بتقدير الربيع - وأن الحكم بالربيع لا يفيد بالضرورة ملكية المطعون عليه وحده لأرض النزاع ما دامت الملكية الأصلية مشتركة مع آخرين طبقاً لما ورد بقرار الخير فى قضية الربيع. لما كان ذلك فإن حكم الربيع يكون غير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه فى النزاع المائل حول الملكية حيث يطلب المطعون عليه طرد الطاعنات من أرض النزاع إستناداً إلى ملكيته لها. ومن ثم لا يكون هذا الحكم مانعاً من نظر ملكية المطعون عليه والحكم فى الدعوى الراهنة.

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/٧

وإذ كان من المقرر أن الحائز يعتبر من النية من الوقت الذى يعلم فيه بعبور سند حيازته، وهو يعتبر كذلك من تاريخ إعلانه برفع الدعوى عليه فى خصوص إستحقاق العقار. وحسن النية يفترض دائماً فى الحائز حتى يقدم الدليل على العكس. وكان الثابت أن المظعون عليهم أقاموا الدعوى ضد الطاعين الثانى، والثالث بطلب الربيع سنة ١٩٧٢، وقد تمسك الأخيران بأنهما حائزان لأرض النزاع بحسن نية بموجب العقد المسجل رقم.. الصادر لهما من الطاعة الأولى، فقد كان مقتضى ذلك إلزامهما بالربيع من تاريخ إعلانهما برفع الدعوى، وهو الوقت الذى يعتبر الحائز فيه من النية بعلمه بالعيب اللاصق بسند حيازته، غير أن الحكم المظعون فيه قضى بإلزامهم بالربيع عن الفترة من سنة ١٩٦٩ حتى تاريخ إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية، دون أن يبين فى أسبابه كيف أفاد إستخلاص سوء النية وعلم الطاعين بالعيب اللاصق بسند إستحقاقهم خلال هذه الفترة، ودون أن يرد على دفاعهم فى هذا الخصوص وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى. لما كان ذلك. فإن الحكم المظعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعابه القصور فى التسيب.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠

الربيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار ويلزم بالربيع من إرتكب العمل غير المشروع وهو الغصب.

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥. صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢١

الربيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار، وتقدير هذا التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن فى القانون نص يلزم بإتباع معايير معينة فى خصوصه هو من سلطة قاضى الموضوع.

- الربيع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار، والغصب بإعتباره عملاً غير مشروع يلزم من أرتكبه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بتعويض الأضرار الناشئة عنه، ولا تفيد المحكمة عند قضائها بالربيع لصاحب العقار المقتصب بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل والتي تنص على أنه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية عن سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها.

- يجوز لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تستند إلى تقرير خبير مودع في دعوى أخرى ما دامت صورته قد قدمت إليها وأودعت ملف الدعوى وأصبح التقرير بذلك ورقة من أوراقها يتنازل كل خصم في دلائلها.

الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٠  
المقرر أن الربيع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتضب مقابل ما حرم من ثمار.

الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٢  
النص في الفقرة الأولى من المادة ٩٧٨ من القانون المدني على أن " يكسب الحائز ما يقبض من ثمار ما دام حسن النية". يدل على أن مناط كسب الحائز ملكية الثمار أن يكون حسن النية وقت قبض الثمار فإذا أثبت المالك أن الحائز كان يعلم في أي وقت بعيوب سند حيازته أو أثبت أنه أعلنه بدعوى بأحقية أو بإستردادته للعين أو ثمارها لم يملك الحائز الثمار التي يقبضها من وقت علمه بتلك العيوب أو إعلانه بهذه الدعوى إذ يعتبر من هذا الوقت سوء النية. لما كان ذلك، وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٩ قد أقام قضاء برفض طلب إلزام الحائز بالتعويض على أنه كان حسن النية عند إقامته للطالبين محل النزاع - لإعتقاده بأن له الحق في إقامتهما إستناداً إلى العقد الصادر له من المالك - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى مع ذلك بإلزامه بالربيع منذ حصول البيع إليه حتى تاريخ الحكم دون التحقق من تاريخ إنقطاع حسن النية أو إعلانه بدعوى أحقية المالك أو إسترداده للعين أو ثمارها، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٢٩  
إذا كانت المحكمة قد عدلت عن الفصل في طلب الربيع المرفوعة به الدعوى إلى القضاء للمدعى بفوائد الثمن المدفوع منه متصلة لذلك بوجود نزاع حول مدة الربيع وقيمه فإنها تكون قد أعطت، إذ أن واجب القاضي هو أن يصدر حكمه في النزاع المطروح أمامه لا أن يستبدل به غيره من تلقاء نفسه.

#### \* الموضوع الفرعي : ربيع الحصة الشائعة :

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣١ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١١٤٥ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٥  
مضى كان المظنون عليهم قد رفعوا الدعوى بطلب ربيع ثلاثة أفدنة شائعة في إثني عشرة فداناً، فإن مفاد ذلك أن مطالبهم انصبت على ربيع حصتهم في مجموع العقار الشائع وذلك أثناء قيام حالة الشيوع وفي حق كل من يثبت إنه كان منتفعاً بهذه الحصة وبنسبة هذا الإنتفاع.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٣ .  
متى كان النزاع الذي نشب بين طرفي الخصومة وصدر فيه الحكم المطعون فيه يتعلق بالمطالبة ببيع دون تضامن بين المطالبين به، فإنه بهذه الصورة يكون قابلاً للتجزئة ويترتب على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون ضدهم يكون مقصوراً عليه ولا يمتداه إلى باقي المطعون ضدهم الذين صح إعلانهم بالطعن.

**\* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في إستخلاصه :**

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ١٩ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣  
لا معارضة للقانون في أن يعتبر الحكم الطاعة سنة النية في قبض ما قبضته من ريع حصة في وقف من تاريخ إعلانها بصحيفة الدعوى المقامة عليها من أحد الورثة، إذ يكفي لتحقيق سوء النية لديها علمها بالغيب اللاحق بسند إستحقاقها ولو كان مصدر هذا العلم من كان يقاضيهما وحده في الدعوى منكرها إستحقاقها ومدعى الاستحقاق لنفسه عن طريق مورثته وقضى له في دعواه دون أن يشترك معه فيها باقي المطعون عليهم.

**\* الموضوع الفرعي : لا تسقط دعوى الربيع بمضي المدة :**

الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٩  
المطالبة بمقابل الإنفاز بالعين ليس مردداً عقد الإيجار الأصلي أو عقد التأجير من الباطن طالما اعتبر كل منهما باطلاً بطلاناً مطلقاً متصلاً بالنظام العام، والحق في المطالبة بالربيع لا يسقط إلا بالتقدم الطويل أو بمضي خمسة عشر عاماً ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن من سقوط الدين تأسيساً على التقدم الخمسي ولا إنطباق له على واقعة الدعوى - يكون غير منتج ما دام لم يدع أحد بانقضاء المدة للطويلة

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٣٨/٢/١٧  
الحقوق التي تسقط المطالبة بها بمضي خمس سنوات مينة في المادة ٢١١ من القانون المدني وهي المرتبات والفوائد والمعاشات والأجر. لما يجنيه الفاضب من شلة العين المفصوبة مما يعتبر إلتزامه برده في مقام التعويض عن حرمان صاحبها منها لا تسقط المطالبة به بمضي هذه المدة.

## زراعة

### • الموضوع الفرعي : أجرة الأرض للزراعة :

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١١/١/١٩٧٧

إذ كان الثابت أن المطعون عليهما الأولين قد استصدرا أمر أداء بالزام الطاعنين بأن يؤدوا لهما مبلغ. .... وألصحا بأن هذا المبلغ هو قيمة أجرة الأطنان المؤجرة عن السنوات من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٢ الزراعة طبقاً لعقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٧/٨/٦، وتأييد هذا الأمر في التظلم رقم. .... وصار نهائياً بعدم إستئنافه مما مفاده أن المطعون عليهما الأولين قد إرتضيا الأجرة المتفق عليها في العقد وذلك عن المدة من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٦٢ الزراعية ولا يعد هذا تنازلاً منهما عن طلب الفسخ إذ لا تعارض بين التمسك بحق الفسخ والمطالبة بالأجرة التي يترتب الفسخ على الفاعر في دفعها، وما دام أن الحكم في التظلم قد أصبح نهائياً فإنه يحوز قوة الشيء المحكوم به في هذا الخصوص ويمنع للمعصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية ينار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يحتجها الحكم الصادر فيها. لما كان ذلك وكان المطعون عليهما الأولين قد طلبا إلزام الطاعنين برميح الأطنان عن المدة من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٦٢ فإن دعوتهما تكون عوداً إلى موضوع سبق الفصل فيه، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أجابها إلى هذا الطلب وألزم الطاعنين بالرعي عن تلك المدة فإنه يكون قد خالف القانون لمخالفته قوة الأمر المقضى التي إكتسبها الحكم المشار إليه والتي تسمح على إعتبارات النظام العام.

الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٩

— النص في المادة الثالثة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل أحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي، وفي المادة الرابعة منه قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأرض الزراعية ومالكها، وفي المادة الخامسة من ذات القانون يدل على أن المشرع إستهدف حماية مستأجر الأرض الزراعية من بعض الإستغلال التي كشفت عنها تطبيق الحد الأقصى للأجرة، فأضاف ضمانات جماعها التحقيق من جدية الديون التي يلتزم بها المستأجر قبل المؤجر أو غيره، وقيامها على سبب مشروع، مفرقاً بين الديون القائمة عند العمل بالقانون فأتى بحكم وقتي أوجب بمقتضاه على كل من يداين مستأجر الأرض الزراعية — أياً كانت صفته

- أن يخطر الجمعية التعاونية الزراعية الواقع في دائرتها محل إقامته خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون وإلا ترتب على عدم الإخطار سقوط الدين، وبين الديون التي تنشأ بعد العمل بالقانون المشار إليه فسن بصدها قاعدة عامة دائمة تقتصر على المؤجرة، ولا تنطبق كالحكم الوقي على غيره من دائني المستأجر تسرى على كل الديون التي تنشأ مستقبلاً لأي مؤجر في مواجهة المستأجر منه يلزم المؤجر بموجبها أن يصدق على توقيعات ذوى الشأن على كل سند يدين على المستأجر من ناحية وقدرت جزاء صارماً على إقبال التصديق هو بطلان الدين الذي يثبته المحرر، وأن يخطر من ناحية أخرى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بهذا الدين خلال شهر من تاريخ نشوئه ولم يحدد جزاء معيناً على إغفال الإخطار، ولا تتولى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية حال الموقوفات، أو بوساطة الدائن إذا إستحق الدين بعد صدور القانون

- المواد ٣، ٤، ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قبل تعديله بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الإخطار عن ديون مستأجرى الأراضى الزراعية أو التصديق على التوقيعات بحسب الأحوال - يقتصر مجال أعمالها على الديون الناشئة عن سبب مغاير لعقد الإيجار والمثبتة في سند آخر سواء إلتراضاً بعلم وجود علاقة بدين بين المؤجر والمستأجر إلا في حدود الإلتزامات الناشئة عن عقد الإيجار، واعتباراً بأن وجود سند دين آخر مستقبل عنه من شأنه أن يثير الشك حول سببه، وأن يوحى بأنه قصد به التحليل على زيادة الأجرة القانونية، أو أى سبب آخر تعوزه الشرعية، فإذا وجد سند من هذا القبيل لم يخطر عنه ولم يتم التصديق على توقيعاته، ولم يكن فى مكتبة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بالتالى أن تتولى تحقيق ما أثبت به من دين وبالوسيلة التى حددتها المادة الرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ فإن من حق جهة القضاء المادى فى صاحبة الولاية العامة إذ ما طلب منها الحكم باستثناء الدين أن تمحص طبيعة السند، وأن تبحث حقيقة المقصود منه وأن تعرض للعلاقة القانونية التى تربط بين أطرافه للتحقق مما إذا كان الدين ناشئاً عن سبب مغاير لعقد الإيجار أو لا. لما كان ذلك، وكان لا مجال للذرع فى هذا الشأن بأحكام المادتين ٣٦ و ٣٦ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى أو بالمادة الثالثة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية قبل إلغائها بالقرار بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ والتى ناطت بهذه اللجان وباختصاص إستثنائى التحقق من قيام العلاقة الإيجارية ونوعها طالما أن هذه النصوص الأخيرة متعلقة بشيوت العلاقة الإيجارية عند الإمتناع عن تحرير العقد أو التقاعس عن إيداعه الجمعية التعاونية وهى تختلف فى ذلك إنطباقها عن السندات موضوع المادة الخامسة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المنطبقة على واقعة الدعوى - وخشية أن تمثل ديوناً غير مشروعة بقصد



حصول المؤجر على ما يتجاوز سبعة أمثال الضريبة، أو ديوناً وهمية يستغلها المالك للتخلص من مزارعه  
أنى شاء.

#### الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٣٥/١١/٧

إن المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٥ الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ والخاص بتأجيل  
المطالبة بخمس أجرة الأطنان المستحقة عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية إلى أول سبتمبر سنة  
١٩٣١ إذا كان قد نص في العبارة الأخيرة من مادته الأولى على ما يلي صراحة أن الإنضاع بالمهلة التي  
يمنحها مشروط بأن يكون المستأجر لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية ( المعطاة بخصوصها هذه المهلة  
( يكون مستأجراً أيضاً للسنة التالية وهي سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية، فإن القانون رقم ١٠٣ لسنة  
١٩٣١ الصادر بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٣١ إذ منع مطالبة المستأجر بذلك الخمس قد جاء بهذا المنع  
مطلقاً خالفاً عن الشرط المذكور. وليست عبارة الإحتفاظ الواردة بمصدر مادته الأولى وهي " مع عدم  
الإخلال بأحكام المرسوم رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ " راجعة البتة إلى ما بالمادة الأولى من هذا المرسوم  
الأخير من وجوب مراعاة ذلك الشرط، بل هي راجعة إلى أحكام أخرى كعدم إمكان المطالبة قبل أول  
سبتمبر سنة ١٩٣١ بالتأخر من أجرة السنتين السابقتين على سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية مما هو  
مشار إليه في المادة الأولى من المرسوم رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ المذكورة.

#### \* الموضوع الفرعي : إختصاص رئيس الجمعية الزراعية :

#### الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ مكتب قضى ٢٩ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢١

مفاد المادة ٣٦ مكرراً من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المعدل بالقانون رقم ٥٢  
لسنة ١٩٦٦ وقبل تعديلها بالمادة الخامسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥، أنه يشترط لكي يوقع  
رئيس الجمعية التعاونية الزراعية على عقد الإيجار نيابة عن الطرف المنتفع عن توقيع أن يعرض الأمر  
على لجنة الفصل في المنازعات الزراعية وأن تصدر اللجنة قراراً بقيام العلاقة الإيجارية - بعد التحقق  
من ثبوته وبتكليف رئيس الجمعية بتحرير العقد والتوقيع عليه نيابة عن ذلك الطرف، فإذا وقع رئيس  
الجمعية على العقد دون قرار من اللجنة المذكورة فإن العقد لا يعتد به ولا يصلح دليلاً على قيام العلاقة  
الإيجارية إذ كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن العقد المقدم من المطعون  
ضده قد وقع عليه رئيس الجمعية التعاونية نيابة عن الطاعن دون صدور قرار من لجنة الفصل في  
المنازعات الزراعية طبقاً لنص المادة ٣٦ مكرراً سالف الذكر، وكان الحكم المطعون فيه قد إستند في

قضائه بقيام العلاقة الإيجارية بين الطرفين إلى العقد المشار إليه ولم يواجه هذا الدفاع الجوهرى بما يقتضيه فإنه يكون مشوباً بالقصور.

#### \* الموضوع الفرعى : إستغلال الأرض الزراعية خفية :

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٧

- قيام الحكومة كل عام بحصر أراضيها التى تكون قد زرعت خفية عنها وتحصيل مقابل إنتفاع من واضع اليد عليها مفاده أن الزراعة خفية بهذا الوضع وبحسب طبيعتها لا تقوم على إتفاق أو تعاقد بشأنها وإنما أساسها الغصب الذى لا يرتب حقاً نواضع اليد بل للحكومة حق طرده فى أى وقت، ولا تسدرج بحال ضمن الإيجارات الصحيحة ولا يصح الاحتجاج فى شأنها بقوانين الإصلاح الزراعى. فبإذا نفى الحكم فى حدود سلطته التقديرية وفى أسباب ساقطة قيام علاقة إيجارية بين الطاعن والحكومة إستناداً إلى ما استخلصه من تقرير الخبير من أن الطاعن كان يستغل أرض النزاع خفية بغير سند من القانون وأن المبالغ التى دفعها الطاعن للحكومة عن هذه الأرض كانت تحصل مقابل إستغلالها على هذا الأساس ورتب الحكم على ذلك أنه لا يحق للطاعن فى هذه الحالة التمسك بأحكام قانون الإصلاح الزراعى للبقاء فى أرض النزاع باعتبار أن هذا القانون لا يحمى إلا مساحجر الأراضي الزراعية دون واضع اليد عليها خفية بغير عقد إيجار، وانتهى من ذلك إلى القضاء بطرد الطاعن من أرض النزاع، فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون ولم يشبه قصور فى التسبب أو فساد فى الإستدلال.

- المستفاد من المادة الأولى فقرة هـ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى أن المقصود باستغلال الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما كان بغير عقد إيجار.

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٧

المقصود باستغلال الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما كان بغير عقد إيجار حتى لو كان الحائز يؤدي عنها للحكومة مقابلاً للإستغلال.

#### \* الموضوع الفرعى : إصلاح زراعى :

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٤

عرف المشرع فى القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ سند المشتري المستولى لديه بأنه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ولم يشترط فيه أن يكون مسجلاً. إذ لو قصد العقد المسجل لما كان

هناك داع لأن يصفه بأنه ثابت التاريخ لأن مجرد التسجيل يجعل للعقد تاريخاً ثابتاً. هذا إلى أن المشرع لم يكن بحاجة إلى التعرض للعقود المسجلة قبل تاريخ العمل بقانون الإصلاح الزراعي لأن الملك يكون قد انتقل بها قبل هذا التاريخ وتحدد بها المالك الذي يجرى الاستيلاء لديه على الزائد عن الحد الأقصى للملكية. وليس للقانون المذكور أثر رجعي على ما انتقلت ملكيته فعلاً قبل صدوره وإنما يكون له أثره المباشر فيما يختص بالاستيلاء على الزيادة لدى المالك لها في تاريخ العمل به، ولهذا لم يتعرض للعقود المسجلة قبل هذا التاريخ في أى نص من نصوصه.

#### الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

إذ كان النزاع في الدعوى قائماً بين الطاعة - الباتنة الأجنبية - والمطعون عليه الأول بشأن ما ادعاه هذا الأخير من إستحالة تنفيذ الطاعة لإلتزامها بنقل ملكية الأقطان المبيعة إليه وطلب فسخ التعاقد بينهما لهذا السبب وكان هذا النزاع بذاته لا تعتبر جهة الإصلاح الزراعي طرفاً فيه بل يدور حول تنفيذ الإلتزامات التعاقدية بين طرفي العقد وحدهما دون جهة الإصلاح الزراعي، وهو نزاع تختص جهة القضاء العادي بنظره ويخرج عن نطاق إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي، ولا يقدح في ذلك إختصاص جهة الإصلاح الزراعي، في الدعوى ذلك أنه علاوة على أن المطعون عليه الأول قامت فعلاً بالاستيلاء عليها.

#### الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٦

المناط في الإعتداد بعقوبة بيع الأراضي الزراعية غير المشهورة هو ثبوت تاريخها قبل ١٩٦١/٧/٢٥ عمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي، لأن التصرف يبقى على صحته ملزماً لعاقديه كما يسرى قبل جهة الإصلاح الزراعي.

#### الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤

النص في المادة السادسة من قرارى رئيس الجمهورية بالقانونين ١٢٧ سنة ١٩٦١، ٨٥ سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي، يدل على أن لوائح اليد على الأراضي الزراعية المسعولة عليها طبقاً لأحكام هذين القرارين أن يستمر في وضع يده عليها ويكلف بزراعتها مقابل سبعة أمثال الضريبة المفروضة عليها إلى أن تسلم هيئة الإصلاح الزراعي منه هذه الأقطان فعلاً، ولم يستلزم هذا أن تثبت تلك العلاقة بينهما بالكتابة أو أن يكون هناك عقد إيجار مودع بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة لقبول المنازعات الناشئة عن هذه العلاقة.

## • الموضوع القرعي : إقرارات الملكية الزراعية :

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٦٣/١/٣

— ليس في القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي أو القوانين المعدلة له ما يمنع المالك الذي انطبق عليه ذلك القانون لامتلاكه أكثر من مائتي فدان من أن يضمن إقراره ما شاء من التحفظات مادام الأمر في تحقيق هذا الإقرار وفي الفصل فيما قد يتضمنه من تحفظات خاصها لتقدير الجهة التي ناط بها القانون تحقيق الإقرارات فإذا كانت هذه الجهة قد قبلت التحفظ الوارد بإقرار المالك ومؤداه أن يحتفظ بالتقدير المبيع منه ضمن المائتي فدان وذلك في حالة عدم الاعتداد بعقد البيع وأعملت مقتضاه لما رآته من قيامه على سند صحيح من القانون، فإنه لا يكون للمشتري من هذا المالك أن يجادل في صحة ذلك التحفظ أو يعترض عليه.

— لم يحظر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على المالك التصرف فيما يستبقه لنفسه في حدود المائتي فدان ولم يضع أي قيد على هذا التصرف ومن ثم فلا يترتب على صدور هذا القانون استحالة تنفيذ الالتزام المالك بنقل ملكية القدر الذي باعه من تلك الأطنان. فإذا كان البائع لم يدرج في إقراره القدر المبيع ضمن الأطنان التي اختارها لنفسه بصفة أصلية وامتنع بذلك نقل الملكية للمشتري في الفترة بين تقديم هذا الإقرار وموافقة جهة الإصلاح الزراعي على أعمال مقتضى التحفظ الوارد فيه بشأن هذا القدر واعتباره ضمن الأطنان المحفظ بها للمالك، وكان هذا المانع المؤقت لم يترتب عليه في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع زوال المنفعة المرجوة من العقد فلا يكون له من أثر سوى تأجيل تنفيذ الالتزام في الفترة التي قام فيها ولا يؤدي إلى انقضاء العقد بقوة القانون.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠

— حكم البطلان الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي لا مجال لإعماله إلا بالنسبة للتصرفات التي تبرم بعد ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بهذا القانون. أما التصرفات السابقة على هذا التاريخ فإن الحكم لا ينسحب عليها لأن المشرع عالجها بحكم خاص في المادة الثالثة راعى فيه عدم المساس بها متى انتفت عنها مظنة الصورية والتلاعب وهي لا تنفي في نظر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إلا بسبوت تاريخ التصرف قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. على أن المشرع بإصداره القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ قد قضى على كل شك يمكن أن يثور في صحة ونفاذ التصرفات الثابتة التاريخ قبل اليوم المذكور وفي إمكان شهرها بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ولو كان من شأنها زيادة ما يملكه المتصرف إليه عن الحد الأقصى المقرر

للملكية الزراعية. إذ لو كان حكم البطلان الوارد في المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي يمتد إلى العقود الثابتة التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ لما كان لمة محل لإصدار القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ ولبقيت الأطنان المبيعة على ملك البائع ولما أمكن اعتبار المشتري ملزماً بدفع الثمن المتفق عليه في العقد بل ولحق له أن يسترد ما يكون قد عجله منه ولما تحمل في جميع الأحوال غرماً حتى يلزم البائع بالمساهمة فيه.

- المناط في الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة هو ثبوت تاريخها قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ فما لم يكن ثابت التاريخ قبل هذا اليوم لا يمتد به بمعنى أن يعتبر المتصرف فيه فيما يختص بتطبيق أحكام الاستيلاء باقياً على ملك المتصرف . ومن ثم فإن تصرف المالك إلى غير فروعه وزوجه وأزواجه فروعهم متى كان ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ فإنه يظل على أصله قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي، فإن كان هذا التصرف قد وقع صحيحاً طبقاً لأحكام القانون المدني فإنه يبقى على صحته ملزماً لعاقبه ويسرى قبل جهة الإصلاح الزراعي ويجوز شهوره بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ولو كان من شأنه أن يجعل المتصرف إليه مالكا لأكثر من مائتي فدان، وفي هذه الحالة تخضع الزيادة لأحكام الاستيلاء المقررة في القانون ويجرى الاستيلاء عليها لدى المتصرف إليه. وليس في اعتبار هذا التصرف صحيحاً ونافذاً ما يتعارض مع قاعدة تحديد الملكية الزراعية بما لا يجاوز مائتي فدان ما دام الاستيلاء سيقع في النهاية على القدر الزائد عن هذا الحد لدى المتصرف إليه.

#### الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠

المالك الذي يمينه المشرع في البندين أ و ب من المادة الثالثة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو المالك الذي يخضع لأحكام هذا القانون أي الذي تجاوز ملكيته مائتي فدان، أما من عداه فلا شأن لهذا القانون به ولا تأثير له على تصرفاته.

#### الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢

جهة الإصلاح الزراعي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما تستمد حقها في الاستيلاء على ما يزيد عن القدر المسموح بتملكه قانوناً من البائع نفسه إذا كان البيع غير ثابت التاريخ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي، وذلك على أساس أن البائع هو الذي زادت ملكيته وقت العمل بقانون الإصلاح الزراعي عن هذا القدر، وأن الاستيلاء الذي تقوم به جهة الإصلاح الزراعي إنما يستهدف البائع للحد من ملكيته الزائدة عن الحد المسموح بتملكه قانوناً.

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٤ .

مؤدى نصوص المواد ٤ ، ٤ مكرر من قانون الإصلاح الزراعى، من التفسيرات التشريعية التى أصدرتها اللجنة العليا للإصلاح الزراعى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القاضى الجزئى إنما يعول فى إصدار قراره بالتصديق على مجرد ما يدلى به المشتري من أقوال تنفد توفر الشروط المنصوص عليها فى المادة ٤ دون أن يقوم من جانبه بأى إجراء من شأنه التحقق من صحة هذه الأقوال، مما يجعل أمر القاضى بالتصديق عملاً ولائياً يجوز معه لكل ذى مصلحة يؤثر فيها إعتبار العقد صحيحاً أن يتمسك بطلانه ويثبت عدم صحة الأقوال التى صدر التصديق بناء عليها.

\* الموضوع الفرعى : الإستيلاء على الأقطان الزائدة عن القدر المسموح به :

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٦٢/٥/١٠

تنص المادة الأولى من القانون ٤٥٢ سنة ١٩٥٣ على أنه " إذا كان سند المستولى لديه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعلن للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحل أصلاً بعد هذا التاريخ تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن المستولى عليه من الأرض المبيعة والتعويض المستحق له ". ولا ينطبق هذا النص - كما أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور إلا بالنسبة للأقطان التى تستولى عليها الحكومة فعلاً تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ والتى تحدد سعرها على الأساس المبين بهذا القانون. فإذا كان ما تصرف فيه الطاعن إلى أولاده لا يعد من الأقطان التى استولت عليها الحكومة فإن النعى على الحكم بعدم تطبيق القانون ٤٥٢ سنة ١٩٥٣ بالنسبة لتلك الأقطان يكون متعين الرفض.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠

تقصير المشتري فى تقديم إقرار إلى اللجنة العليا للإصلاح الزراعى عن الأرض المبيعة لا يمنع من عضوعها لأحكام الاستيلاء متى كان يملك قبل الشراء الحد الأقصى للملكية.

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١

المناطق عند الاستيلاء على المساحات الزائدة تنفيذاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر بشأن الإصلاح الزراعى فى الإعداد بما لم يشهر من تصرفات المالك الصادرة إلى غير فروعه وزوجه وأزواج فروعه والسابقة على يوم ١٩/٩/١٩٥٢ تاريخ العمل بهذا القانون هو على ما جرى به قضاء محكمة النقض ثبوت تاريخ هذه التصرفات قبل يوم قيام الثورة فى ٢٣/٧/١٩٥٢. فما لم يكن منها ثابت التاريخ قبل هذا اليوم لا يعتد به بمعنى أن يعتبر المتصرف فيه باقياً على ملك المتصرف فيما يختص

بتطبيق أحكام الإستيلاء فإذا كان الثابت أن عقد البيع محل النزاع ليس له تاريخ ثابت قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ فإن حق الإصلاح الزراعي فيما استولى عليه من الأطنان المبيعة إلى المظعون عليه من الطاعين يكون مستمداً منها ومن ثم يكونان مستولين قبل المظعون عليه (المشتري) عن هذا الاستيلاء ما دام سبه راجعاً إليهما.

#### الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٦١٠ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١

مؤدى نصوص المادتين الرابعة والرابعة مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديله بالقانونين ٣١١ لسنة ١٩٥٢ و ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ - والتي تستهدف تملك أكبر مساحة من الأراضي الزراعية لصغار الزراع - هو التصريح لكبار ملاك الأراضي الزراعية بالتصرف فيما لم يستول عليه من أطنانهم الزائدة عن القدر المسموح بتملكه قانوناً لصغار الزراع أو غريبي المعاهد الزراعية بشروط محددة تخضع لرقابة القضاء، وتوحي متابعة هذا الهدف الذي اتخذته المشرع دعامة لقانون الإصلاح الزراعي لضمان بقاء الأرض المتصرف فيها بعد ذلك في أيدي صغار الزراع أو غريبي المعاهد الزراعية بنفس الشروط ياخضاع كل تصرف لاحق يكون موضوعه الأطنان ذاتها لرقابة القضاء لبحث توافر الشروط الأصلية فيه - عدا شرط القرابة بين المتصرف والمتصرف إليه - بحيث لا يكون التصرف صحيحاً إلا بالتصديق عليه من المحكمة الجزئية الكائن في دائرتها القار.

#### الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣

المستفاد من نص المادة السابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي - على ما ورد بالمذكرة الإيضاحية في شأنه - أنه قد عالج حقوق الرهن أو الإختصاص أو الإمتياز التي تكون الأرض التي استولت عليها الحكومة مثقلة بها لإستنزال قيمة الدين المضمون بهذه الحقوق العينة من قيمة التعويض الذي كان يعطى لصاحب الأرض المستولى عليها ومن ثم فإن تطبيق الأحكام الواردة بهذا النص مشروط بقبول حق الرهن أو الإختصاص أو الإمتياز طبقاً للقواعد العامة وفي الحدود التي نص عليها فيها.

#### الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢

لا ينفي حصول إستيلاء جهة الإصلاح الزراعي على القدر المبيع [باعتباره زائداً عن الحد الأقصى لمملكية البائع] ما تمسك به الطاعن [البائع] من إستمرار هذا القدر في حيازة المظعون عليه [المشتري] ذلك أنه طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦١ يتعين على واضع اليد على الأرض المستولى عليها، سواء كان

هو المستولي لديه أو غيره أن يستمر في وضع يده عليها، ويعتبر مكلفاً بزراعتها مقابل دفع سبعة أوشال الضريبة سنوياً إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي حتى تقوم هذه الهيئة بإستلامها فعلاً، وقد نص المشرع على ذلك حسبما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦١ حرصاً على مصلحة الإنتاج القومي، لأن الهيئة المذكورة لن يتيسر لها إستلام جميع الأراضي الخاضعة للإستلاء طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بصفة فعلية قبل بداية السنة الزراعية ١٩٦١ - ١٩٦٢ لإستغلالها بزراعتها على اللمة أو بتأجيرها. وإذا كان ذلك فإنه لا يجب الحكم المطعون فيه عدم رده على دفاع الطاعن بهذا الخصوص تدليلاً على عدم حصول إستلاء على الأرض المبيعة.

#### الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٧١/٢/١٦

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الإصلاح الزراعي إنما يستمد حقه في الإستلاء على ما يزيد عن القدر المسموح بتملكه قانوناً من البائع نفسه إذا كان البيع غير ثابت التاريخ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي، وذلك على أساس أن البائع هو الذي زادت ملكيته وقت العمل بقانون الإصلاح الزراعي عن هذا القدر، وأن الإستلاء الذي قامت به جهة الإصلاح الزراعي إنما يستهدف البائع للحد من ملكيته الزائدة عن الحد المسموح بتملكه قانوناً.

#### الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٤

أجاز البند " ب " من المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقمي ٣١١ لسنة ١٩٥٢، ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ لمن يملك أطيافاً تزيد على الحد الأقصى الجائز تملكه قانوناً أن ينقل إلى صغار الزراع ملكية ما لم يستول عليه من أطيافه الزائدة على هذا الحد واشترطت لذلك شروطاً منها أن تكون حرفة المتصرف إليهم هي الزراعة، وذلك تحقيقاً للهدف من قانون الإصلاح الزراعي وهو إرساء قواعد العدالة في توزيع الأرض على من يفلحونها ويعيشون من زراعتها كمورد رئيسي لهم، وتحقيقاً لذات الهدف وضماناً لبقاء الأرض المتصرف فيها بمقتضى هذه المادة في أيدي صغار الزراع فقد نص في المادة الرابعة مكرراً على عدم جواز التصرف فيها إلا إلى صغار الزراع وعلى ذلك يكون من صغار الزراع في حكم هاتين المادتين من تكون حرفته الزراعة باعتبارها مورد رزقه الرئيسي الذي يعول عليه في معيشته وهو ما أفصح عنه التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، وبالتالي فإن من يزرع أرضاً ويعول في معيشته على حرفة أخرى لا يكون من صغار الزراع بالمعنى المقصود قانوناً. إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن مهنة الطاعن الرئيسية التي يعول عليها في معيشته هي التدريس للأسباب



السائغة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ورتب على ذلك بطلان العقد الصادر إلى الطاعن لمخالفته لحكم المادتين ٤، ٤ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧

النص - في الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ١٩٧١/٦٩ يدل على أن الملكية تؤول إلى الدولة بمجرد صدور قرار الإستيلاء الأول ما لم يصدر قرار من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي باستبعاد العقار من نطاق الإستيلاء ومن ثم تأخذ العقارات المستولى عليها طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي بمجرد صدور قرار الإستيلاء الأول حكم العقارات المملوكة للدولة إلى أن يستبعد منها فعود إلى ملكية الأفراد الخاصة وتسرى عليها أحكامها.

\* الموضوع الفرعي : البيع للصادر من هيئة الإصلاح الزراعي :

الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١١٩٢ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥

لئن كانت المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها المعدلة بقرار وزير الزراعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٩ قد إشتربت صدور البيع من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لوضح اليد على الأرض الزراعية المشغلة بالزراعة، إلا أن تلك اللائحة لم تحظر على المشتري بيعها للغير.

\* الموضوع الفرعي : التصرفات الصادرة من الخاضع للإصلاح الزراعي :

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣

- تنص المادة الثالثة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ على أنه لا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات المالك التي لم يثبت تاريخها قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وقد أراد الشارع بذلك القضاء على التصرفات الصورية التي ترم بغية الفكك من أحكام هذا القانون لإعتبر جهة الإصلاح الزراعي من طبقة " الغير " وشرط للإعتداد بهذه التصرفات في مواجهتها أن تكون ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢.

- لئن كانت التصرفات غير الثابتة قبل يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ لا يعتد بها في مواجهة جهة الإصلاح الزراعي غير أن هذا لا يعنى بطلانها بل إنها تظل صحيحة وناظدة فيما بين عاقلديها. فإذا إختار المالك

الأطيان موضوع هذه التصرفات فيما يختاره لنفسه وولده في حدود القدر الذى يحيز القانون له الإحتفاظ به من أطيان فليس لجهة الإصلاح الزراعى أن تعرض على التصرفات الواردة على الأطيان التى إختارها. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس أن عقد البذل المبرم بين الطرفين غير نافذ لمجرد عدم ثبوت تاريخه فإنه يكون قد خالف القانون إذ الأمر فى نفاذه أو عدم نفاذه فى حق جهة الإصلاح الزراعى منوط بموقف المتصرف - الخاضع لأحكام قانون الإصلاح الزراعى - من الأطيان موضوع ذلك العقد وهل دخلت فيما إختاره أم لم تدخل وإستولت عليها جهة الإصلاح الزراعى أم لا.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٤ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٦٣/١/٣

عدم الاعتداد بعقد البيع الصادر من المالك الخاضع لقانون الإصلاح الزراعى قبل ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ فى حق جهة الإصلاح الزراعى لعدم ثبوت تاريخه لا يعنى بطلانه بل إن هذا العقد يبقى صحيحا نافذا بين عاقلديه متى تم صحيحا وفقا لأحكام القانون العام. ومن ثم فإذا كانت جهة الإصلاح الزراعى قد وافقت على إدراج القدر المبيع ضمن ما إختاره البائع فى حدود القدر الذى يحيز له القانون الإحتفاظ به لنفسه من أطيانه فإن العين المبعة تكون بمسجاة من الإستيلاء ولا يكون لجهة الإصلاح الزراعى أن تعرض بعد ذلك على التصرفات الواردة عليها بل يبقى العقد صالحا لنقل ملكية المبيع إلى المشتري وبالتالي فلا تعارض بين قرار اللجنة القضائية بعدم الاعتداد بالبائع قبل موافقة جهة الإصلاح الزراعى سالفه الذكر وبين الحكم، بعد ذلك، بإلزام المشتري بدفع باقى ثمن المبيع على أساس قيام العقد ونفاذه.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١٩٦٨/٧/٣

- حكم البطلان الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لا مجال لإعماله إلا بالنسبة للمعقود الناقلة للملكية والتى ترم بعد ٢٥ يولية سنة ١٩٦١ من تاريخ العمل بهذا القانون ويترتب عليها زيادة ملكية المتصرف إليه من الأراضى الزراعية على مائة فدان، أما التصرفات السابقة على هذا التاريخ فإن حكم هذه الفقرة لا ينسحب عليها وقد عالجها هذا القانون فى المادة الثالثة منه بحكم خاص راعى فيه عدم المساس بها متى إنتفت عنها مظنة الصورية والتلاعب وهى لا تنطبق فى نظر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ إلا بثبوت تاريخ التصرف قبل العمل به وهذا كله بالنسبة إلى تصرفات المالك الذى يخضع لأحكام القانون المذكور أى الذى تجاوز ملكيته مائة فدان أما من لا يخضع لتلك الأحكام ممن لا يملكون هذا القدر فلا شأن للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ به ولا تأثير له على تصرفاته ولو لم يثبت تاريخها قبل العمل به ومن ثم فإذا كان ما يملكه البائع وقت العمل بهذا القانون شاملا القدر الذى باعه الطاعن يقل عن مائة فدان فإن عقد البيع عن ذلك القدر متى إستكمل

شروط صحته وفقا للقانون المدني يكون ملزما لعاقديه ولا يحول القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ دون تسجيله ولو كان غير ثابت التاريخ قبل العمل به حتى إذا كان من شأنه أن يجعل المشتري "الطاعن" مالكا لأكثر من مائة فدان لأن الزيادة تخضع لأحكام الإستيلاء المقررة فى القانون ويجرى الإستيلاء عليها لديه وليس فى إعتبار التصرف فى هذه الحالة صحيحا ونافذا ما يتعارض مع قاعدة تحديد الملكية الزراعية بما لا يجاوز مائة فدان ما دام الإستيلاء سيقع فى النهاية على ما يزيد على هذا القدر لدى المتصرف إليه وللمتصرف إليه أن يحتفظ بالقدر المبيع ضمن المائة فدان التى يجوز له تملكها فلا تستولى جهة الإصلاح الزراعى على شيء من هذا القدر أو يترك بعضه للإستيلاء فيما يسلمه زائدا على المائة فدان التى إحتفظ بها. ومتى كان صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ لا يحول دون تنفيذ البائع لإلتزامه بنقل ملكية الأرض المبيعة إلى الطاعن لأن تسجيل القدر ما زال ممكنا بعد صدر هذا القانون فإن طلب الطاعن فسخ القدر تأسيساً على أنه يعتبر باطلاً طبقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون السالف الذكر ولا يجوز تسجيله وعلى قيام إستحالة قانونية تمنع من تنفيذ البائع لإلتزامه بنقل الملكية - هذا الطلب يكون متعدهم الأساس القانونى.

- صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذى قضى بأيلولة الأرض المستولى عليها إلى الدولة بدون مقابل لا يؤثر فى صحة عقد البيع الصادر ممن لا يخضع لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ولا يحول دون تنفيذ البائع لإلتزامه بنقل الملكية ولو ترتب على القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ حرمان المشتري من التعويض المقرر فى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ للإستيلاء ذلك لأن هذه النتيجة مهما أضرت به إنما هى من آثار تطبيق القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ولا دخل للبائع فيها.

#### الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢

مقتضى عدم إعتداد جهة الإصلاح الزراعى بالبائع الصادر ممن خضع لقانون الإصلاح الزراعى والذى لم يثبت تاريخه قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢، هو الإستيلاء على القدر المتصرف فيه ما دام البائع لم يحتفظ به فى إقراره ضمن المائتى فدان التى إختار الإحتفاظ بها بإعتبارها الحد الأقصى الجائز تملكه طبقا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢.

#### الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٨

من المقرر فى قضاء محكمة النقض، أن المشرع فى قانون الإصلاح الزراعى، وما صدر من قوانين تنفيذاً للحكمة منه، قد حرص على عدم المساس بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام هذه القوانين ولو كانت غير مشهورة متى كانت ثابتة التاريخ قبل العمل بها، إذ أن ثبوت تاريخها ينفى عنه شبهة التحايل

على القانون، ومؤدى ذلك إعتبارها نافذة في حق جهة الإصلاح الزراعي، ولو كان من شأنها زيادة ما يملكه المتصرف إليه عن الحد الأقصى المقرر للملكية الزراعية، وفي هذه الحالة تخضع الأرض المتصرف فيها لأحكام الإستيلاء المقررة في القانون ويجرى الإستيلاء عليها لدى المتصرف إليه.

**الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٠**

النص في المواد الأولى والفقرة الثانية من المادة الثانية والثالثة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ دل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الإعتداد بتصرفات المالك ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون المذكور لم يهدف إلا إستبعاد المساحات محل هذه التصرفات من حساب ملكية الفرد عند تطبيق أحكامه رعاية لإستقرار المعاملات الجدية دون الخروج على إجراءات نقل الملكية في العقار التي لا تتم إلا بالتسجيل فبقى ملكيتها على ذمة المتصرف فيها إستثناء مما نصت عليه المادة الأولى من القانون لينفذ إنزامه بنقل ملكيتها إلى المتصرف إليهم بالتصرفات المعد بها.

**\* الموضوع الفرعي : الحد الأقصى للملكية :**

**الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠**

أورد المشرع بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي من أنه " لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان " قاعدة لا شبهة في أنها من القواعد المتصلة بالنظام العام فيسرى حكمها بأثر مباشر على كل من يمتلك وقت العمل به في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ أكثر من القدر الجائز تملكه، كما يحظر تجاوز الملكية هذا الحد في المستقبل.

**الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠**

- نص القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ من الموم بحيث يشمل التصرفات الصادرة من الشركات. وإذا كان قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قد إستثنى الشركات التي تقوم باستصلاح الأراضى من حكم تحديد الملكية الذى تضمنته المادة الأولى وأجاز لها أن تملك أكثر من مائتى فدان فى الأراضى التي تستصلحها ليعمها، فإن هذا الاستثناء لا شأن له بقواعد صحة وطلان التصرفات الصادرة من هذه الشركات قبل صدور ذلك القانون، ولم يفرق المشرع بين هذه الشركات وبين الأفراد فيما يختص بالقواعد التي وضعها في شأن الإعتداد بطلب التصرفات.

- انص القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على تنظيم العلاقة فيما بين البائع والمشتري على وجه معين عن طريق تحديد ما يجب أداؤه من ثمن الأطنان التي غصعت للإستيلاء حتى لا تختلف معايير التقدير

بشأنها أما ما لم يخضع لهذا الاستيلاء من الصفقة المبيعة فإن المشرع ترك تنظيم علاقة الطرفين بشأنه لأحكام القانون المدني ومن بينها حكم الظروف الطارئة الواردة في المادة ١٤٧/٢ منه.

**الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٧**

مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ أنه يشترط لتطبيق هذا القانون أن يكون عقد البيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأن يكون الأجل المعين للوفاء بالتمن كلة أو بعضه متقفا على حلوله بعد هذا التاريخ، يستوى فى ذلك أن يكون هذا الأجل قد حدد فى عقد البيع ذاته أو بمقتضى إتفاق لاحق له تم قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إذ يعتبر الأجل فى الحالين يحل أصلا بعد هذا التاريخ فى المعنى الذى يقصده القانون سالف الذكر وتحقق بذلك الحكمة التى توخاها المشرع وهى على ما صرحت به المذكورة الإيضاحية - حماية المشتري الذى إستحق عليه بالي التمن إستحقاقا عاديا بعد ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وقصرت موارده عن الوفاء به نتيجة لصدور قانون الإصلاح الزراعى.

**الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٢١ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٧**

- إن المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أجازت لمن يمتلك أكثر من مائتى فدان أن ينقل إلى صغار الزراع ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على هذا القدر واشترط لذلك شروطا معينة منها أن تكون حرفة المتصرف إليهم من الطائفة المذكورة هى الزراعة كما إشتطت لصحة التصرف أن يحصل التصديق عليه من المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار.

- قضت المادة التاسعة من التفسيرات التشريعية التى أصدرتها اللجنة العليا للإصلاح الزراعى بالتطبيق للتزويض المخول لها بالمادة ١٢ مكررا من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمضافة بالمرسوم بقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٢ بأن ينبت القاضى من الشروط المنصوص عليها فى المادة الرابعة من هذا القانون معتمدا فى ذلك على إقرار المشتري أمامه بتوافرها وبأن يذكر المشتري بأنه إذا أدلى بأقوال غير صحيحة تعرض لتطبيق أحكام قانون العقوبات الخاصة بالتزوير فى أوراق رسمية.

- قضت المادة الحادية عشرة من التفسيرات التشريعية لقانون الإصلاح الزراعى بأن تتبع - فيما يتعلق بالتصديق على تصرف من يملك أكثر من مائتى فدان إلى صغار الزراع فيما لم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على هذا القدر عملا بنص المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - الأحكام الخاصة بالأوامر على غرائض، مما مؤداه بالإضافة إلى ما تقضى به المادة التاسعة من هذه التفسيرات، إن القاضى الجزئى إنما يعول فى إصدار قراره بالتصديق على التصرف على مجرد ما يدلى به المشتري من أقوال تفيد توافر الشروط التى تتطلبها المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى



الأقصى للملكية في تاريخ العمل بهذا القانون أن يقدم هو أو المسئول عن الأسرة إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إقرار عن ملكيته في ذلك التاريخ على النموذج الخاص المعد لذلك خلال المواعيد وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ويتضمن هذا الإقرار بيان الأراضي التي يرغب الفرد أو الأسرة الاحتفاظ بها في حدود الحد الأقصى المقرر للملكية، وبيان الأراضي الزائدة التي تكون محلاً للاستيلاء، وتناولت المادة الرابعة كيفية تسوية أوضاع الأسرة في نطاق الحد الأقصى للملكية التي يرخص لها في الاحتفاظ بها، ويتم هذه التسوية بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال ستة شهور من تاريخ العمل بالقانون في ١٩٦٩/٧/٢٣.

#### الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٧٣٣ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩

النص في المادة السادسة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الخاص بتعيين حد أقصى لملك الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها، على عدم الإعتداد في تطبيق هذا القانون بتصرفات الملاك السابقة ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل تاريخ العمل به، إنما هو نص خاص وضعه المشرع لمعالجة حالة خاصة، هي حالة التصرفات الصادرة من المالك قبل العمل بهذا التشريع رغبة منه في إستقرار المعاملات ولتقديره أن التصرفات التي تمت بفقود ثابتة قبل العمل به إنتفى عنها شبه الصورية والتعالي على القانون وعلى أساس هذا التقدير قرر الإعتداد بها إستثناء في مواجهة جهة الإصلاح الزراعي، وإذ جاء هذا الإستثناء مقصوراً على التصرفات الثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون المذكور فإن الحكم المطعون فيه - إذ قضى برفض دعوى الطاعن بالشفعة لأن ملكيته للأراضي الزراعية سوف تزيد على الحد الأقصى المقرر قانوناً ولم يعتد بالتصرف الصادر منه - لثباته بعد العمل به لا يكون قد خالف القانون.

- النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ على أنه لا يجوز لأي فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية وما في حكمها. ... أكثر من خمسين فدانا. . وكل تعاقب ناقل للملكية يترتب عليه هذه الأحكام يعتبر باطلاً ولا يجوز شهوره. مفاده إتصال هذا الحظر بالنظام العام، فيسرى حكمه بأثر مباشر على كل من يمتلك وقت العمل بهذا القانون أرضاً زراعية تتجاوز القدر المسموح به كما يسرى هذا الحظر على المستقبل ويكون على المحكمة أن تعمل من تلقاء نفسها، كما يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به، فمتى تبين أن الحكم بالشفعة يؤدي إلى تملك الشفيع لأكثر من خمسين فدانا فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون فيما إنتهى إليه من أن الحكم بالشفعة من شأنه مخالفة ما نصت عليه المادة المشار إليها. ذلك أن حكم الشفعة وأن كان سبباً مستقلاً لكسب الملكية إلا أنه يأخذ حكم العقد لأن الملكية في هذه الحالة تكتسب بعمل إداري من جانب الشفيع وهو ما هدف المشرع إلى

تجريمه بالمادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وأكدته في المادة السابعة منه حين عرض لتسوية الأوضاع المترتبة على زيادة الملكية من الحد الأقصى المقرر قانوناً بسبب الميراث أو الترسية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طرق التعاقد.

#### الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن جهة الإصلاح الزراعى إنما تستمد حقها فى الإستيلاء على ما يزيد عن القدر المسموح بتملكه قانوناً من البائع نفسه إذا كان البيع غير ثابت التاريخ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى وذلك على أساس أن البائع هو الذى زادت ملكيته وقت العمل بقانون الإصلاح الزراعى عن هذا القدر وأن الإستيلاء الذى قامت به جهة الإصلاح الزراعى إنما يستهدف البائع للحد من ملكيته الزائدة عن القدر المسموح بتملكه قانوناً.

#### الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣

بعد أن نص المشرع فى المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على أن "لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائة فدان " وفى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أن "تستولى الحكومة على الأقطان الزائدة نظير التصويى الذى يحدد طبقاً لأحكام هذا القانون نص فى المادة الثالثة على أن" لا يعتد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات المالك ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به " فدل بذلك على أنه - عملاً بمفهوم المخالفة لهذا النص - إذ اعتد بتصرفات المالك ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون لم يهدف إلا إلى إستيعاد المساحات من حساب ملكية الفرد عند تطبيق أحكامه رعاية لإستقرار المعاملات الجدية دون الخروج على إجراءات نقل الملكية فى العقار التى لا تتم إلا بالتسجيل فتبقى ملكيته على ذمة التصرف فيها - لينفذ إلزامها بنقل ملكيتها إلى المتصرف لهم بالتصرفات المعتد بها.

#### الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٣

مؤدى ما نصت عليه المواد الأولى والخامسة والسادسة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الإصلاح الزراعى والمادتين الأولى والثانية من القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن سندات التصويى عن القدر الزائد من الأراضى الزراعية المستولى عليها كانت لها قيمتها فى التداول حتى تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ذلك أن هذا القرار بقانون ليس له أثر رجعى فلا يسرى إلا من تاريخ نشره فى ١٩٦٤/٣/٢٣، وإذ كانت وفاة مورث الطاعنين قد حدثت بتاريخ ١٩٥٦/٧/١٦، وهى الواقعة المنشئة لرسم الأيلولة والضريبة على التركات



يعتبارها سبب الأيلولة والحادث المؤثر في إنتقال الملك من الميت إلى الحي وينشأ حق الخزنة بتحقيقه وكانت التركة المخلفة عن المورث في ذلك الوقت تشمل - فيما تشتمل عليه - قيمة سندات التصويص عن القدر الزائد المستولي عليه التي إنتقلت ملكيتها بالميراث إلى الطاعين فإن قيمة هذه السندات تدخل في وعاء الضريبة ويكون هلاكها عليهم لا على المورث.

الطعن رقم ١٢٦٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٨٧ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٨  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن البند " ب " من المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقمي ٣١١ لسنة ١٩٥٢ ، ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ أجازت لمن يملك أطيافاً تزيد عن الحد الأدنى الأقصى الجائر تملكه قانوناً ينقل إلى صغار الزراع ملكية ما لم يستول عليه من أطيافه الزائدة على هذا الحد واشترطت لذلك شروطاً منها أن تكون حرفة المتصرف إليهم هي الزراعة وذلك تحقيقاً للهدف من قانون الإصلاح الزراعي وهو إرساء قواعد العدالة في توزيع الأرض على من يفلحونها ويعيشون من زراعتها كمورد رئيسي لهم وتحقيقاً لذات الهدف وضماناً لبقاء الأرض المتصرف فيها بمقتضى هذه المادة في أيدي صغار الزراع فقد نص في المادة الرابعة مكرراً على عدم جواز التصرف فيها إلا لصغار الزراع، وعلى ذلك يكون من صغار الزراع في حكم هاتين المادتين من تكون حرفته الزراعة باعتبارها مورد رزقه الرئيسي الذي يعول عليه وهو ما أفصح عنه التفسير التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن البائع للبانعة قد خضع للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأن أحكام المادتين ٤ ، ٤ مكرره منه هي الواجبة التطبيق على البيع الصادر منها بعد ذلك إلى المطعون ضدها باعتبار أن هذه التصرفات قد تمت في ظله ووفقاً لأحكامه وأن المادتين سالفتي البيان لم يكن من بين شروط إنطباقها بلوغ سن الرشد حالة أن المعنى الصريح لها هو وجوب أن يكون المتصرف إليه بالهأ سن الرشد فإنه يكون معيماً بالخطأ في تطبيق القانون.

\* الموضوع الفرعي : الحقوق العينية على الأرض المستولى عليها :

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٠  
مفاد نصوص المادة السابعة والفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكرره من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والمادتين ٧ و ٣٣ من اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون، أنه إذا كانت الأرض المستولى عليها مقفلة برهن أو إختصاص أو إمتياز، فإن للدائن الخيار بين عدم إتخاذ الإجراءات التي نص - عليه اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي فتراأ ذمه الحكومة قبله ويقي الإلتزام قائماً

فى ذمة صاحب الأرض، وبين أن يتخذ تلك الإجراءات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر قرار الإستيلاء النهائي فى الجريدة الرسمية، وفى هذه الحالة تستول الحكومة من قيمة التعويض المستحق لصاحب الأرض ما يعادل كامل الدين المضمون الذى تتحمله الأرض المستولى عليها وتصبح الحكومة ملزمة بأن تحل محل المدين، أو أن تستبدل بالعين مندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين، ويكون هناك تغيير للمدين أما بحوالة قانونيه، أو تجديد قانونى بغير حاجة لرضاء الدائن وذلك من تاريخ قرار الإستيلاء الأول وهو التاريخ الذى تعتبر فيه الحكومة مالكة للأرض المحددة بقرار الإستيلاء النهائي، ويستحق فيه صاحب الأرض التعويض عنها، ويتقاضى فيه تبعاً لذلك التزام المدين الأصلي، ويحل محله إلتزام الحكومة بالدين ذاته فيجوز لها أن توفى به قبل حلول أجله إستعمالاً لحقوق المدين الأصلي، أو تحل محل إلتزامها بالسندات وتحمل هى بوصفها المدين الجديد دون المدين الأصلي بالفوائد منذ تاريخ صدور قرار الإستيلاء الأول. وإذا كانت التأمينات التى كان يتمتع بها الدائنون قد زالت منذ هذا التاريخ ينتقل ملكية الأمانة التى كانت مثقلة بها إلى الحكومة وإستحقاقها لربيعها وحصول مالكي الأمان على سندات التعويض، فإنه لا يجوز بالنسبة للفوائد التى تستحق بعد ذلك، وحتى تقوم الحكومة بسداد الدين إلى الدائن، إلتزام المدين بها وربط حق الدائن فى هذا الخصوص - وبعد أن تجرد من تأميناته بمدينه وذلك حتى لا تصرف آثار القوانين الإشتراكية إلى الدائنين، وهم فى الغالب الأعم من البنوك المؤممة التى لم يقصد المشرع المساس بحقوقها. ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بأملولة ملكية الأراضى الزراعية المستولى عليها إلى الدولة دون مقابل، ذلك أنه وقد تمت الإجراءات صحيحة فى ظل القانون المعمول به وقتذاك، فإن الحكومة تظل هى المزمة بأداء الفوائد التى استحققت منذ تاريخ قرار الإستيلاء الأول حتى سداد الدين.

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ مكتب قضاى ٣٨ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٧  
للدائن المرتهن. متى إنتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة أن يستغلها لحساب الراهن الإستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له أما بزراعتها بنفسه أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك - فإذا أجرها إلى الغير كان صاحب صفه فى التأجير وبالتالي فإن عقد الإيجار الصادر منه لا ينقضى بإقتضاء الرهن بل هو عقد نافذ يمتد بقوة القانون فى مواجهة المدين الراهن وكل من حل محله قانوناً.

## • الموضوع الفرعي : الحيابة الزراعية :

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٨

مفاد نص المادتين ٣/٩٢ و ١/٩٤ ج من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الذى عمل به من ١٩٦٦/٣/١١ أنه لا يجوز تعديل الحيابة الزراعية إلا بعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل قبل الحائزين السابقين، سواء أكانت هذه الديون للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى وبصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون أو شخص المدين بها من الحائزين السابقين.

الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٥

مفاد نص المادتين ٣/٩٢، ١/٩٤ ج من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز تعديل الحيابة الزراعية إلا بعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل قبل الحائزين السابقين سواء كانت هذه الديون للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى وبصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون أو شخص المدين بها من الحائزين السابقين، فإن إنتقلت الحيابة بالمخالفة لذلك إلزام الحائز الجديد بهذه الديون، وهو إلتزام مدنى مصدره القانون دون أن يقدح فى ذلك النص عليه فى مادة تضمنت عقاباً.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٦

- مفاد نص المادة ٣/٩٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أنه لا يجوز تعديل الحيابة الزراعية إلا بعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل قبل الحائزين السابقين سواء كانت هذه الديون للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى وبصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون أو شخص المدين بها من الحائزين السابقين

- إذ إستنتت الفقرة الأخيرة من المادة ٩٢ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ حالات تفسير الحيابة نتيجة تنفيذ الأحكام القضائية فقد دلت على أن المراد بالحيابة فى هذا الصدد هو معناها العام المعروف به فى القانون وهى سيطرة الحائز سيطرة مادية على الأرض الزراعية يباشرها باسمه ولحسابه وهذا أمر لا ينطبق على الحارس القضائى الذى ناط به حكم الحراسة أداء أعمال معينة وأصبح عليه فى أدائها صفة النيابة عن ذوى الشأن الذين خضعت أموالهم للحراسة، فتكون حيازته هى حيازة بالوساطة وفقاً لنص المادة ٩٥١

من القانون المدني فينصرف أثرها إلى الأصل دون النائب، ومؤدى هذا أن الحكم القاضي بتعيين خارس على أرض زراعية لا يندرج على إطلاقه في عموم الإستهاء المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة ٩٢ من القانون آف الذكر ولا يعتبر تعبيراً للحيازة في مفهومه طالما كان الحارس قد حل محل من خضعت أموالهم للحراسة في حيازتها فصار نائباً عنهم يديرها لحسابهم، إذ يلتزم على سند من هذه الصفة بإداء الديون المستحقة على الأرض محل الحراسة والتي نشأت في ذمة أولئك، أما إذا كان الحائز من غير ذوى الشأن الخاضعة أرضهم للحراسة ولم يكن يحوزها لحساب أى منهم فممكن الحارس تنفيذاً لحكم قضائي من إسترداد الأرض من يد هذا الحائز كي يباشر سيطرته عليها نيابة عن ذوى الشأن فإن ذلك يعد تعبيراً لشخص الحائز بالمعنى الذى قصده المشرع فى قانون الزراعة.

#### • الموضوع الفرعى : الديون المستحقة على مستأجرى الأراضي الزراعية :

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٨  
تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل أحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذى عمل به من ١٩٦٦/٩/٨ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية على أنه " يجب على كل مؤجر أو دائن أبداً كانت صفته يحمل سنداً بدين على مستأجر أرض زراعية كالأسمدة والكيماويات وغيرها أن يتقدم خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان واف عن هذا الدين وقيمه وسببه وتاريخ إستحقاقه، وإسم الدائن وصفته ومحل إقامته وإسم المدين وصفته ومحل إقامته ويقدم هذا الإخطار إلى الجمعية التعاونية الزراعية الواقع فى دائرتها محل إقامة المدين ويسقط كل دين لا يخطر عنه خلال الموعد المحدد لذلك " وتنص المادة الرابعة منه على أنه " تتولى لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية المختصة بتحقيق الديون التى يخطر عنها الدائون طبقاً للمادتين الثالثة والخامسة وذلك وفقاً للقواعد المنصوص عليها فى المادة السابعة وتطلع على سنداتهما " الكيماويات وغيرها " وتسمع أقوال الدائنين والمدينين وشهودهم وتحقق سبب الديون وجديتها فإذا ثبت لها صورية الدين أو قيامه على سبب غير صحيح قانوناً، كان لها أن تقض بعدم الإعتداد بالسند وسقوط الدين " مما مفاده أن الإخطار عن الدين طبقاً للمادة الثالثة لا يكون إلا فى حالة ما إذا كان المدين مستأجراً لأرض زراعية، فإذا أخطر الدائن الجمعية التعاونية للزراعية المختصة عن الدين وثبت للجنة أن المدين ليس مستأجراً لأرض زراعية فإنها لا تقوم بتحقيق هذا الدين ولا تتبع بشأنه باقى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة الرابعة سالفة الذكر.

### \* الموضوع الفرعي : العلاقة بين المؤجر ومستأجر الأرض الزراعية :

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤

لئن كانت التشريعات الخاصة بالإصلاح الزراعى فى شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر ومستأجرى الأرض الزراعية قد حظرت على المؤجر أن يتقاضى من المستأجر أية مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار بهدف الحيلولة دون إستغلال حاجة المستأجرين الملحة إلى إستئجار الأرض الزراعية، إلا أن هذا الحظر لا يسرى فى شأن المستأجر الذى يتقاضى من المؤجر أو من المالك أو من المستأجر آخر أية مبالغ فى مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء العين ومن ثم فلا تريب على المطعون ضده أن هو إتفق مع الطاعنين على تقاضى تعويض مقابل إخلاء الأرض المؤجرة له، ويكون إقتضاء المطعون ضده المبلغ محل النزاع من الطاعنين قد صادف سببه المشروع فى مقابل إنهاء عقد إيجار الأرض الزراعية التى كان يستأجرها وتنازله عن حق الإنتفاع بها للطاعنين الذين تملكوا هذه الأرض من مؤجرها السابق لتخلص لهم منافعها.

### \* الموضوع الفرعي : القيود الواردة بقانون الإصلاح الزراعى على حق الملك :

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٢٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٠

انص فى المادتين ٨٠٢، ٨٠٦ من القانون المدنى على أن " لمالك الشئ فى حدود القانون حق إستعماله وإستغلاله والصرف فيه. وأن يراعى فى ذلك ما تقضى به القوانين والمراسيم واللوائح.. " يدل على أن إستعمال حق الملكية كان وما يزال مقيداً بمراعاة أحكام القانون ومن ثم فلا يكون للقيود التى أوجبها قانون الإصلاح الزراعى أى تأثير على عقود بيع الأرض الزراعية القائمة وقت صدوره.

### \* الموضوع الفرعي : إمتداد إيجار الأرض الزراعية :

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢٤٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٩

إمتداد عقود إيجار الأرض الزراعية الذى قرره القانون ٤١١ لسنة ١٩٥٥ و ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ يتم بحكم القانون ودون حاجة لإعلان المستأجر ورغبته فى البقاء فى الأرض المؤجرة إليه ولا يكون للمؤجر فى هذه الحالة أن يستولى على تلك الأرض إلا برضاء المستأجر وبعد تخليه عنها بإختياره.

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٦

المشرع وإن كان قد نص فى المادة ٣٩ من قانون الإصلاح الزراعى على إمتداد عقود الإيجار وحرمان المالك من المطالبة بحق الفسخ إلا أنه أوجب ضماناً لحقه أن يكون المستأجر قد أدخل بأى من التزاماته عن السنة الزراعية السابقة مباشرة على الإمتداد أو خلال فترة الإمتداد، وهى عبارة عامة تشمل الإخلال

بشروط العقد أو بأحكام القانون ويدخل في ذلك الوفاء بالأجرة في المواعيد المتفق عليها. وإذا كان ذلك وكان الإخلال بهذا الإلتزام، كما يتم بالإمتناع عن الوفاء بالأجرة كلها أو بعضها يكون أيضاً بالتأخير في الوفاء بها في المواعيد المقررة بالعقد أو القانون، فإن ما يشره الطاعن من أن عدم مراعاة المواعيد المحددة في العقد لدفع الأجرة لا يعد إخلالاً منه بأى إلتزام طالما أن الوفاء قد تم خلال الفترة التى حددها القانون يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٩

عقود الإيجار - الخاصة بالأرض الزراعية - لا تمتد بشروطها بحكم القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عملاً بالمادة ٣٩ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعى المضافة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٣ إلا إذا تمسك المستأجر بها لأن هذا الاعتماد مقرر لمصلحته، وله أن ينزل عنه متى شاء وإذا كان الثابت أن الطاعن "المستأجر" أنذر المظنون ضدهم الثلاثة الأولين "المؤجرين" فى ٥ مارس سنة ١٩٥٢ بعدم تجديد الإيجار الصادر له منهم عن الأرض موضوع النزاع وإن ظل واضعاً اليد عليها بما يفيد عدم تمسكه بالإيجار بعد أن انتهت مدته، وهو ما يعد معه غاصباً، ويحق تبعاً لذلك مطالبة ببيع هذه الأرض دون التقيد بالفترة الإيجابية المحددة فى قانون الإصلاح الزراعى.

#### الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٢

- تقتضى المادة ٣٩ مكرر المضافة إلى قانون الإصلاح الزراعى بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ الذى عمل به من تاريخ نشره فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢، أن تمتد عقود الإيجار التى تنتهى مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند العمل بهذا القانون، وذلك لمدة سنة زراعية واحدة أخرى إذا كان المستأجر يزرع الأرض بنفسه سواء أكان مستأجراً أصلياً أو مستأجراً من الباطن، وفى هذه الحالة تقوم العلاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمالك، وتقتضى المادة الثانية من القرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ "التفسير التشريعى" بأن عقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى بين المالك والوسيط والتى لا تنتهى مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند صدور القانون المذكور، تقوم العلاقة فيها مباشرة بين المالك وبين المستأجر من الباطن. مما مفاده أنه بالنسبة لعقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والواردة فى المادتين السالفتين تقوم فيها العلاقة الإيجابية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن دون المستأجر الأصيل.

- إذ رفض الحكم المطعون فيه القضاء بإبطال العقد الصادر من المستأجر الأصلي للمستأجر من الباطن إعتباراً بأن هذا العقد قد أبرم قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير مديد.

#### الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٧

- النص في المادة ٣٩ مكرر "١" من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي معدله بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ - التي كانت نافذة أثناء قيام الإجازة محل النزاع - على أن عقود الإيجار تمتد إلى نهاية السنة الزراعية ١٩٦٥/١٩٦٤، إنما ينصرف إلى عقود إيجار الأراضي الزراعية التي تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية. أما عقود إيجار الحدائق فهي لا تخضع لحكم تلك المادة، لأن التعاقد فيها لا يقع على منفعة الأرض لحسب، وإنما يقع أيضاً على منفعة الأشجار المثمرة القائمة فيها والتي تكبد المالك في سبيل غرسها والعناية بها نفقات كبيرة. بل أن هذه المنفعة الأخيرة هي - في الواقع - الغاية الحقيقية التي يهدف إليها المستأجر وهي التي على أساسها تقدر الأجرة عند التعاقد ومن أجل ذلك نصت المادة الأولى من النصير التشريعي رقم واحد لسنة ١٩٥٣ على أن " لا يسرى تحديد الحد الأقصى للأجرة بسبعة أمثال الضريبة على إيجار الحدائق... " تقديرنا من المشرع أنه ليس من العدل ألا يشارك المالك المستأجر فيما تنتجه الحديقة من ريع يوفق كثيراً ما تفلته الأرض الزراعية العادية. وإذا إنطلقت أجرة الحدائق من قيد التحديد المنصوص عليه في المادة ٣٣ من القانون الإصلاح الزراعي فإنها تخضع في تقديرها عند التعاقد لظروف العرض والطلب ولحالة الحديقة وعائلة أشجارها في الإثمار وهي أمور قد تتغير من آن لآخر فتؤثر على قيمة الأجرة إرتفاعاً أو هبوطاً، ولذلك كان من المتعين أن تتدخل الإرادة بعد انتهاء مدة الإجازة لتحديد الأجرة الجديدة في ظل الظروف التي سبق بيانها، والقول بغير ذلك أي بامتداد عقود إيجار الحدائق إمتداداً قانونياً - يؤدي إلى ثبات هذه العقود عند قيمة الأجرة الأولى المحدد فيها، وهو أمر يعارض مع طبيعة تلك العقود. ولا يغير من هذا النظر أن المشرع لم يستثن العقود المذكورة من أحكام الإمتداد القانوني، كما إستثناهما من تحديد حد أقصى للأجرة بسبعة أمثال الضريبة إذ أنه - وعلى ما هو ظاهر من المذكرات الإيضاحية لقانون الإصلاح الزراعي والقوانين المتعاقبة التي نصت على إمتداد عقود الإيجار الزراعية ومنها القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه فيما تقدم - إنما يهدف إلى حماية صغار الزراع الذين يتمتعون بصفة رئيسية في معاشهم على ما تدره الأطنان المؤجرة إليهم من ريع، فلم لم يتدخل بالنص على إمتداد عقود الإيجار لحرمت الكثرة الغالبة من هؤلاء الزراع الذين يستأجرون من الأراضي الزراعية ما مساحته ثلاثة ملايين

فإذاً تقريباً من مصدر رزقهم الوحيد وهو ما يترتب عليه خفض مستوى معيشتهم وإنتشار البطالة فيهم في الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى توفير دخل معقول لكل مواطن. وهذا الذي جاء في المذكرات الإيضاحية يدل على أن قوانين الإمتداد ما صدرت إلا لتطبيق على عقود إيجار الأراضي التي تنزع بمحاصيل حقليّة عادية دون الحدائق التي يعتبر استئجارها أدنى إلى الإستغلال التجاري منه إلى الإستغلال الزراعي خاصة وأن مستأجرى هذه الحدائق غالباً ما يكونون من تجار الفاكهة أو على الأقل ليسوا من صغار الزراع الذين قصد المشرع حمايتهم، يؤكد ذلك أنه بعد أن أضيفت المادة ٣٩ مكرراً إلى قانون الإصلاح الزراعي بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ قاضية بإمتداد عقود الإيجار التي تنتهي مدتها بنهاية السنة الزراعية ١٩٥٢/١٩٥١ لمدة سنة زراعية واحدة أخرى صدر التفسير التشريعي رقم واحد لسنة ١٩٥٢ وجاء في المادة الثالثة منه أن " المستأجر الذي يمتد عقد إيجاره وفقاً لحكم المادة ٣٩ مكرراً هو الذي يستأجر الأرض لسنة زراعية كاملة، فلا ينتفع بحكم المادة المذكورة من كان يستأجر الأرض لمحصول شتوي أو نيلي أو كان يستأجرها لزراعة الخضار أو المقات جزءاً من السنة" فهذا الإستثناء يحدد طبيعة الأراضي التي تخضع عقود إستئجارها لأحكام الإمتداد القانوني بأنها التي تنزع بمحاصيل حقليّة عادية، لأن هذه الأراضي - دون الحدائق - هي التي يمكن تأجيرها على النحو المشار إليه في الشق الأخير من ذلك التفسير التشريعي.

- نص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ - الذي أنشأ لجان الفصل في المنازعات الزراعية والذي كان نافذاً أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع - في البند "٣" من المادة الثالثة منه على أن هذه اللجان تختص بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكرراً "٣" من قانون الإصلاح الزراعي. وإذا كان المناط في هذا الاختصاص أن يكون عقد الإيجار خاضعاً لأحكام الإمتداد القانوني المنصوص عليه في تلك المادة، فإن لجان الفصل في المنازعات الزراعية تكون - لما تقدم - غير مختصة بنظر المنازعات المتعلقة بإمتداد عقود إيجار الحدائق ويمتنع تبعاً لذلك إعمال حكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه والتي تستوجب أن يطرح على تلك اللجان المنازعات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون وأن تصدر قراراتها فيها قبل الإنجاء إلى الجهات القضائية.

للطنين رقم ٤٦٦ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٢٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٣

- تناول الشارع في المواد ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ديون مستأجرى الأرض الزراعية إبتغاء حصرها وتوطئة لتحقيقها للتأكد من جديتها ومشروعيتها حماية لهم من الإستغلال والسيطرة على مقدراتهم، وقد فرق



القانون في الحكم بين الديون السابقة على تاريخ العمل به - وهو ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٦ والديون اللاحقة على ذلك التاريخ. وبالنسبة للديون السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أوجبت المادة الثالثة على كل دائن أيا كانت صفته يحمل سنداً يدين على مستأجر أرض زراعية أن يخطر عنه الجمعية التعاونية الواقع بذاترتها محل إقامة المدين في موعد أقصاه ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وإلا سقط دينه، وأناطت المادة الرابعة بلجنة الفصل في المنازعات المختصة بتحقيق الديون التي يخطر عنها الدائنون وفقاً للمادتين ٣ و ٥ كما أسندت إليها الفصل فيها إما بالإعتداد بسند الدين وإقراره عند وجود سبب صحيح ومشروع له وفي هذه الحالة يجوز للدائن إقتضاء حقه من مدينه متبعاً في ذلك الإجراءات العادية أمام جهة القضاء المختصة، وإما بعدم الإعتداد بالسند وتقرير سقوط الدين إذا ثبت بالعكس من ذلك صورة الدين أو عدم مشروعية سبه.

- العبرة في تطبيق الأحكام التي أوردتها المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن وجوب الإخطار عن ديون مستأجري الأراضي الزراعية هي شخص المدين وكونه مستأجراً لأرض زراعية وليس بشخص الدائن أيا كانت صفته - سواء كان مؤجراً أو غير مؤجر - وأيا كان سبب الدين سواء كان قد نشأ بسبب عقد الإيجار أو الإستغلال الزراعي بشكل عام أو لأي سبب آخر لا علاقة له بزراعة المستأجر للأرض وذلك ذرءاً لوسائل التحايل التي قد يلجأ إليها الملاك الحاصلون على توقيعات مستأجرينهم على سندات محررة على بياض وملء بياناتها بأسماء دائنين آخرين سواهم - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - وإذا كان نص المادة الثالثة قد جاء مطلقاً بالنسبة لكل مدين مستأجر أرضاً زراعية دون قيد أو شرط، فإن تخصيصه بقصره على من كانت حرفته الأساسية الزراعية يكون تقييداً المطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص ولا محل للإستثناء، بأحكام المواد ٣٢ و ٣٣ مكرر ز، ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ التي تتحدث عن تأجير الأرض الزراعية لمن يتولى زراعتها بنفسه، وعن إنتقال الإيجار عند وفاة المستأجر إلى ورثته بشرط أن يكون منهم من تكون حرفته الأساسية الزراعة وعن حق المؤجر في إسترداد أرضه لمؤجرة إذا كانت مهنته الزراعية باعتبارها مورد رزقه الأساسى للقول بأن المقصود بمستأجر الأرض في حكم المادة ٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ هو من تكون حرفته الأساسية الزراعة كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه ذلك أن نص المادة الثالثة مقطوع الصلة بهذه المواد كما أنه لا وجه أيضاً للإستناد إلى الحكمة من التشريع لأن ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه أما إذا كان النص واضحاً جلي المعنى فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستثناء بالحكمة التي أملت. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه

قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بسقوط الدين لعدم إخطار الجمعية التعاونية الزراعية المختصة به على أساس أن المدين ليست حرفته الأساسية الزراعاً مع أن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ إكتفت بتطبيق حكمها أن يكون المدين مستأجراً لأرض زراعية وحقق الحكم الدين وانتهى إلى عدم قيام دليل على أن سببه غير صحيح أو غير مشروع ومن ثم إعتد بسنده وأقره في حين أن المادة الرابعة من هذا القانون قد أناطت ذلك - في حالة الإخطار عنه - بلجنة الفصل في المنازعات الزراعية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١

مؤدى نص المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أن المشرع لم يضع على عاتق الدائن سوى الالتزام بإخطار الجمعية التعاونية الزراعية بالدين الذى يستحقه في ذمة مدينه الذى يستأجر أرضاً زراعية، ولم يوجب القانون على الدائن عرض أمر هذا الدين على لجنة الفصل في المنازعات الزراعية لتحقيقه، بل ترك هذا الأمر للجمعية التعاونية الزراعية، ولو شاء المشرع أن يلزم الدائن بعرض أمر دينه مباشرة على لجنة الفصل في المنازعات الزراعية لنص على ذلك صراحة، كما فعل بالنص في المادة الخامسة من ذات القانون على إلزام كل مؤجر يداين فى المستقبل مستأجر الأرض الزراعية أن يخطر لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بهذا الدين وإذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده الصانى الذى أحال الدين إلى الطاعن قد قام بإخطار الجمعية التعاونية الزراعية بالدين موضوع المطالبة فى الميعاد القانونى نفاذاً للإلتزام الملقى على عاتقه، فإنه لا يسوغ أن يضار من إعمال أو تراخى الجمعية فى عرض أمر هذا الدين على لجنة الفصل في المنازعات الزراعية لتحقيقه، فإذا إنقضت مدة كافية لكى تعرض الجمعية التعاونية الزراعية أمر الدين على اللجنة المشار إليها ولكنها لم تفعل، فإنه يحق للطاعن أن يلجأ إلى جهة القضاء العادى ذات الولاية العامة للمطالبة بدينه. وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى على خلاف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣

مفاد نص المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أن إمتداد عقود إيجار الأراضى الزراعية إمتداداً قانونياً بعد إنتهاء المدة المتفق عليها فيها إنما يتصرف إلى عقود إيجار الأراضى الزراعية التى تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية، أما عقود الأراضى التى توجر لزراعتها حدائق أو موزاً فهى لا تخضع لحكم تلك المادة بالنظر إلى طبيعتها الخاصة دون تفرقة بين ما إذا أجرت الأرض بما عليها من غراس وأشجار أو أجرت خالية منها وورخص للمستأجر



لمحصول شوى أو تلى أو كان يستأجرها لزراعة الخضرا أو المقات جزءاً من السنة " فهذا الإستثناء يحدد طبيعة الأرضى التى تخضع عقود إستئجارها لأحكام الإمتداد القانونى بأنها التى تزرع محاصيل حقليه عاديه لأن هذه الأرضى - دون الحدائق - هى التى يمكن تأجيرها على النحو المشار إليه فى الشق الأخير من ذلك التفسير التشريعى.

#### الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٨

مؤدى نص المادتين ٣٢ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أن المشرع إذ قرر إمتداد إيجار الأرضى إمتداداً قانونياً بعد إنتهاء المدة المتفق عليها فيه، إنما قصد عقود إيجار الأرضى التى تستغل إستغلالاً زراعياً، ومما يؤيد قصد المشرع السالف بيانه ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ تعليقاً على المادة ٣٥ من أنه "... كان العمل قد جرى منذ العمل بقانون الإصلاح الزراعى على صدور قوانين متتالية بإمتداد عقود إيجار الأرضى الزراعية وذلك باعتبار أن مساحة الأرضى الزراعية المؤجرة تبلغ نحو ثلاثة ملايين فدان تقريباً أى نحو حوالى نصف الرقعة المزروعة فى البلاد، وكثير من صغار الزراع يعتمدون بصفة رئيسية فى معاشهم على ما تدره تلك الأقطان المؤجرة إليهم من ريع ولا شك أنه لولا تدخل المشرع بالنص على إمتداد عقود الإيجار لحرمت الكثرة الغالبة من صغار الزراع الذين يستأجرون تلك المساحات الكبيرة من الأرضى الزراعية من مصدر رزقهم الوحيد وما يترتب على ذلك من نقص مستوى معيشتهم وانتشار البطالة بينهم فى الوقت الذى تسمى فيه الدولة إلى توفير دخل معقول لكل مواطن. .. " وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين إستأجروا الأرض موضوع النزاع لإستخراج أتربة منها لصناعة الطوب لقاء أجرة سنوية قدرها. ... جنبهاً للقدان الواحد، فإن الغرض الذى أعدت له العين المؤجرة لا يعد من قبيل الإستدلال الزراعى حتى ولو كانت العين فى الأصل من الأرضى الزراعية ويخرج بالتالى عقد الإيجار المائل من نطاق قانون الإصلاح الزراعى وأحكامه الخاصة بالإمتداد وتكون أحكام القانون المدنى هى الواجبة التطبيق باعتبارها القواعد العامة.

#### الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٨١ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٦

مؤدى ما تنص عليه المادة ٣٩ مكرراً من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٤٣ المضافة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ المعمول به من تاريخ نشره فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ - والفقرة الثانية من القرار التفسيرى رقم ٢ لسنة ١٩٥٣، أن عقود الإيجار المبرمة قبل صدور المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والواردة فى المادتين سالفتي الذكر تقوم فيها العلاقة الإيجارية مباشرة بين

المالك والمستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلي، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص من المستندات المقدمة في الدعوى إلى أن مورث الطاعنين كان يستغل أطيان ميت رهينة المؤجرة إليه قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي بطريق التأجير لصغار الفلاحين وهو ما لم يكن موضوع نعي من الطاعنين، فإن إقامته قضاءه على انتهاء العلاقة الإيجارية عن هذه الأطيان وزوال صفة المورث كمستأجر لها يكون صحيحاً دون حاجة لإشترط توجيه الإنذار المنصوص عليه في المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والتي يقتصر حكمها على دعاوى فسخ عقود الإيجار وإخلاء المستأجرين من الأرض المؤجرة متى أغلوا بالانتماء جوهرى يقضى به القانون أو العقد فلا يسرى على دعاوى البطلان المترتبة على مخالفة ما تلتزم به المادة ٣٢ من ذات القانون والتي لم تشترط لترتيب البطلان على مخالفة حكمها توجيه مثل هذا الإنذار.

#### الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٤

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٣٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أن إمتداد قانونها بعد إنتهاء المدة المتفق عليها فيها إنما ينصرف إلى عقود إيجار الأراضي الزراعية التي تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية، أما عقود الأراضي المزروعة وحدائق فلا تخضع لحكم تلك المادة، ففى هذه الحالة تتدخل إرادة الماعدين فى شأن تحديد المدة وتقدير الأجرة بما يكون أولى بمقصودهما والغاية من التعاقد وأدنى إلى الموازنة بين الإلتزامات والحقوق المتبادلة.

#### الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣

مفاد نص المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذى عمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٦/٩/٨ وقبل تعديله بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥، أنه بالنسبة للديون التى تستحق للمؤجر بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور على مستأجر أرض زراعية أوجب المشرع التصديق على توقيعات ذوى الشأن على السندات المثبتة لها لدى الجمعية التعاونية الزراعية المختصة ورتب بطلان الدين جزاء على تخلف هذا الإجراء، كما أوجب على الدائن إعطاف لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بهذا الدين خلال شهر من تاريخ نشوئه وناط بهذه اللجنة التحقيق من سبب هذه الديون وجديتها وإذ جاءت عبارة المادة الخامسة عامه مطلقة من كل قيد فإن حكمها ينطبق على كل دين يستحق للمؤجر على مستأجر الأرض الزراعية بعد تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر أيما كان سببه

يستوى في ذلك الديون الناشئة عن علاقة الإيجار أو غيرها، ولا محل لما ذهب إليه الطاعنون - ورثة الدائن - من قصر النص على الديون التي تستحق للمؤجر على المستأجر بسبب علاقة الإيجار إستناداً إلى الحكمة من التشريع لأن ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه، أما إذا كان النص واضحاً جلي المعنى فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهزاء بالحكمة التي أمثلته.

الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٨

مؤدى نص المادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وقبل تعديلها بموجب القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦، أن المشرع قيد حرية المالك في التأجير فقصره على من يقوم بزراعة الأرض بنفسه، كما وضع قيداً على الراغبين في الإستئجار فأشترط صفة جوهريّة فيمن يستأجر أرض غيره، هو أن يستغلها بنفسه وألا يؤجرها إلى الغير، وهو نص آخر متعلق بالنظام العام الجزاء على مخالفته هو بطلان عقد الإيجار الأصلي بما يترتب عليه من سقوط الإيجار من الباطن أو النازل عن الإيجار إلا أن ذلك البطلان لا يخل بحق المالك في مطالبة كل من المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن أو المتنازل له عن الإيجار مقابل إنتفاعه بالعين بما له من حقوق أو تعويض ما أصابه من ضرر وإذا كانت هذه المطالبة تجرى وفقاً للقواعد العامة دون نظر إلى ما تحققه من مزاي إلى المؤجر، إذ نتيجة البطلان أن المؤجر لم يعد مؤجراً ولم يعد الطرف الآخر مستأجراً ومن ثم فإن إضافة التي جددت على هذه المادة بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦، ليست إلا أفصاحاً من المشرع عن رأيه تأكيداً لإتجاهه في حق المؤجر بالمطالبة بما له من حقوق مقابل الإنتفاع بالعين أو بالتعويض ولا تعتبر إبانة عن حكم جديد لما كان ذلك وكن الحكم المطعون فيه في حري في قصاه على أن تأجير الطاعن الأرض الزراعية من باطنه لا يمنع المطعون عليه من مطالبة بمقابل الإنتفاع بالأرض عن الفترة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٦ إلى جانب حقه في مطالبة من قبل إنتفاعهم فعلاً، فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون، لا يغير من ذلك إسباغ وصف المستأجر الأصلي على الطاعن ووصف المستأجرين من الباطن على المنتفعين طالما قد إنتهى إلى النتيجة السليمة.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ٢٥/١/١٩٧٨

- مفاد نص المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥، أن المشرع وضع حداً أقصى لإيجار الأرض الزراعية هو سبعة أمثال الضريبة العقارية الأصلية المقررة عليها في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ تاريخ صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ متى كانت قيمتها جنيهاً أو تريداً أما إذا

لم تكن قد فرضت ضريبة حتى هذا التاريخ أو كانت الضريبة المربوطة تقل عن جنيته واحد للقدان في السنة فقد عين المشرع طريقة وضع الحد الأقصى للأجرة بواسطة لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بناء على طلب ذوى الشأن على أساس أجرة المثل.

- مؤدى نص المادة ٣٣ مكرراً "١" من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى المضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وقبل إلغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥، أنه وإن كانت الضريبة على الأطنان يعاد تقديرها كل عشر سنوات وقد تزيد الضريبة المفروضة على الأرض عند إعادة تقديرها، وكان ينبغي وفقاً للنص أن ترتب على ذلك تلقائياً زيادة الحد الأقصى للأجرة بمقدار سبعة أمثال الزيادة في الضريبة غير أن الشارع عطل هذه النتيجة وجمد سعر الأساس حسبما كان في سنة ١٩٥٢ طبقاً لما أفصح عنه القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ ثم بالمادة ٣٣ مكرر "١" ساقطة الذكر يستوى في ذلك أن تكون الأرض مؤجرة قبل إعادة تقدير الضريبة أو كانت مزروعة على النعمة بعد إعادة التقدير ويؤيد هذا النظر أن المادة ٣٣ ساقطة الذكر قد صار تعديلها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ فأصبح تحديد الأجرة ابتداء من السنة الزراعية ١٩٧٦/٧٥ وما بعدها يحتسب بسبعة أمثال الضريبة العقارية السارية وبهذا التعديل التشريعى زال الارتباط الذى كان قائماً بين تحديد أجرة الأرض الزراعية وبين سعر الضريبة السارى في تاريخ صدور قانون الإصلاح الزراعى لأول مرة.

#### الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٨

- لم يستثن المشرع عقود إيجار أراضي الحدائق والمشاتل من أحكام الإمتداد القانونى كما إستثنائها من تحديد حد أقصى للأجرة بسبعة أمثال الضريبة، إذ أنه وعلى ما هو ظاهر من المذكرات الإيضاحية لقانون الإصلاح الزراعى والقوانين المتعاقبة التى نصت على إمتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية إنما يهدف إلى حماية صغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية فى معاشهم على ما تدره الأطنان المؤجرة من ريع وأن قوانين الإمتداد ما صدرت إلا لتطبق على عقود إيجار الأراضي التى تزرع بمحاصيل حقلية عادية دون الحدائق والمشاتل التى يعبر إستجارها أقرب إلى الإستغلال التجارى منه إلى الإستغلال الزراعى.

- إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن قرار اللجنة الإستئنافية لفض المنازعات الزراعية معدوم الحجية أمام المحاكم العادية لصدوره خارج حدود ولاية هذه اللجنة، وكانت هذه الدعامة تنطق مع صحيح حكم القانون وكافية لحمل ما قضى به من منطوقه فلا يبطله ما إشتملت عليه أسبابه من أعطاء قانونية بإعماله أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ على واقعة الدعوى بعد إنتهاء نفاذه الزمنى

والصحيح أن القانون المنطبق على الواقعة هو القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذى قامت العلاقة الإيجارية المتنازع فيها وصدر قرار لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بشأنها بعد نفاذه فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ ذلك أن لمحكمة التقض وعلى ما جرى به قضاءها أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تقضه متى كان سليماً فى النتيجة التى انتهى إليها.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٨

النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى على أنه " يجب على كل مؤجر أو دائن أياً كانت صفته يحمل سنداً يدين على مستأجر أرض زراعية كالكيميالات وغيرها أن يتقدم خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان واف عن الدين وقيمه وسبه وتاريخ نشوئه وتاريخ إستحقاقه وأسم الدائن وصفته ومحل إقامته وأسم المدين وصفته ومحل إقامته، ويقدم هذا الإخطار إلى الجمعية التعاونية الزراعية الواقع فى دائرتها محل إقامة المدين ويسقط كل دين لا يخطر عنه خلال الموعد المحدد لذلك " وكانت العبرة فى تطبيق الأحكام التى أوردتها هذه المادة هى بشخص المدين وكونه مستأجراً لأرض زراعية وليست العبرة بشخص الدائن أياً كانت صفته وسواء كان مؤجراً أو غير مؤجر وأياً كان سبب الدين سواء كان قد نشأ بسبب عقد الإيجار أو الإستغلال الزراعى بشكل عام أو لأى سبب آخر لا علاقة له بزراعة المستأجر للأرض وذلك ذرأً للوسائل التى قد يلجأ إليها الملاك الحاصلون على توقيعات مستأجرينهم على سندات محررة على ياض وملء بياناتها بأسماء دائنين آخرين سواهم - على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور - وكان نص المادة الثالثة سابقة الذكر قد جاء مطلقاً بالنسبة لكل مدين يستأجر أرضاً زراعية دون قيد أو شرط ولا وجه للإستناد إلى حكمة التشريع لأن ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه أما إذا كان النص واضحاً جلى المعنى فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهداء بالحكمة التى أملهه، وإذا كان يبين من الحكم المطعون أنه قضى بسقوط الحق فى المطالبة بالدين إستناداً إلى أن المطعون عليه يستأجر أرضاً زراعية من أبن الطاعن الثانى بالمعقد المؤرخ ١٩٦٣/١٠/١ الأمر الذى تأيد بما ورد بمذكرة الطاعنين المقدمة لمحكمة الإستئناف وأن الأوراق غلت من الدليل على أن أياً من الدائن الأصلي أو المحال إليها قد قام بالإخطار عن الدين إلى الجمعية التعاونية فى الميعاد الذى حددته المادة الثالثة من القانون سالف الذكر فإن لا يكون قد خالف القانون.



الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢

- مؤدى نص المادة الثالثة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية قبل إلغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥، والفقرتين الأولى والخامسة من المادة ٣٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قبل تعديلها بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن مناط الاختصاص الإفرادى للجان الفصل فى المنازعات الزراعية هو يكون الفصل فى المنازعة مما يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٢ - ٣٦ مكرراً " ز " من قانون الإصلاح الزراعى والتى يجمع بينها اشتغالها على القواعد الأساسية التى شرعها القانون الأخير لحماية مستأجرى الأراضى الزراعية التى تستغل بالمحاصيل الحقلية العادية وفى حدود علاقتهم بالمؤجرين لهم. ولما كان مؤدى المادة ٣٥ آتفة للذكر أن اللجان تستأثر بالإختصاص بكافة المنازعات التى تنشور حول إمتداد إجارة الأراضى الزراعية بحكم القانون ولا يشاركها فيه أية جهة قضائية أخرى ويندرج ضمنها الفصل فيما إذا كانت الإجارة فى حقيقتها عن زراعة موسمية وتنصب على زراعة واحدة فى السنة فتنتهى بانتهاء الصلة المطبق عليها أم لا - لا ينال من ذلك ما جاء بالفقرة الأخيرة من هذه المادة من عدم سريان الحكم الوارد بالفقرة الأولى منها بالنسبة بالأراضى المرخص فى زراعتها زراعة واحدة فى السنة لأن المادة ٣٥ جاءت ضمن المواد التى تختص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية وحدها بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامها دون إستثناء لأى فقرة من فقراتها.

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للقرار النهائى الصادر من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية وفى حدود اختصاصها، قوة الأمر المقضى بما لا يجوز معه الخصوم العودة إلى مناقشة النزاع فى أى دعوة تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أمام اللجنة أو أثبت ولم يحثها القرار الصادر منها ومن ثم فإن لقرار لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية المؤيد إستئنافياً بإمتداد عقدى الإيجار موضوع التداعى حجية تعصمه من محاولات النيل منه والإدعاء بطلانه فى حدود ما قضى به من إمتداد.

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٦

مفاد نص المادتين ٣٦، ٣٦ مكرراً "ب" من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦، إن المشرع وإن جعل تحرير عقد الإيجار شرطاً لقبول النزاع أو الدعوى أمام أية جهة إدارية أو قضائية إلا أنه جعل إيداع العقد فى الجمعية التعاونية الزراعية المختصة شرطاً لقبول الدعوى أو المنازعة من المؤجر دون المستأجر لأن المؤجر هو الذى يقع عليه عبء الإلتزام بإيداع العقد، وإذ كان الطاعن قد أقام منازعته على أن الأطنان موضوع الدعوى تدخل ضمن المساحة المؤجرة له من

مورث المطعون عليها الأولى بالعقد الثابت التاريخ في... وأنه ظل حائزاً لها إستمراراً للعقد المذكور الذي نفذ في حق المتصرف إليهم فيها بالبيع من مورث المطعون عليها الأولى تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي واعتمد في إثبات دفاعه في هذا الخصوص على المستندات التي قدمها بالإضافة إلى ما طلبه من ندب خبير لتحقيق هذا الدفاع، لأن الحكم المطعون فيه إذ قرر عدم سماع دفاعه وقضى بطرده هو والمطعون عليهم من الثاني للأخير على أساس عدم إيداعه نسخة مكتوبة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبه عن تحقيق دفاع جوهرى للطاعن قد يغير به وجه الرأى فى الدعوى.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٠

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط خروج المنازعات الإيجارية الزراعية عن الإختصاص الولائى للمحاكم هو أن تكون المنازعة مما تفرد لجنة الفصل فيه وحدها بنص صريح خروجاً على الأصل العام المقرر بقانون السلطة القضائية من إختصاص المحاكم بالفصل فى كافة المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص أما ما غير ذلك منازعات أسبغت النصوص على تلك اللجنة إختصاص الفصل فيها دون أن تفرد لها بذلك إنتزاعاً من المحاكم صاحبة الولاية العامة فى القضاء فإنه ليس ثمة ما يحول بين المحاكم وبين الفصل فيها إعمالاً لحقها الأصلى ويكون الإختصاص فى شأنها بذلك مشتركاً بين اللجنة والمحاكم لا يمنع نظر أيهما من نظر الأخرى إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى.

- النص فى المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور والصحراوية والقابلة للزراعة، وبوجه خاص تختص اللجنة وحدها بالفصل فى المسائل الآتية "١" المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرراً " ز " من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى "ب" كل خلاف ينشأ حول إستخدام السلف النقدية أو العينية "ج" جميع الإشكالات المتعلقة بتنفيذ قرارات اللجنة والنص فى الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ على أنه " يمنع على المحاكم النظر فى المنازعات التى تدخل فى إختصاص هذه اللجان طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ " يدل على أنه إستثناء ما أشير إليه فى تلك الفقرة من منازعات لا يحول بين المحاكم وبين الإختصاص بالفصل فى الدعوى الإيجارية الزراعية مانع من القانون، لما كان ذلك وكان ما ناه الطاعنون على الحكم المطعون فيه من أنه يلزم الفصل فى طلبات المطعون عليه - بصحة ونفاذ عقد الإيجار مع التسليم - النظر فى مسائل تفرد بها لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية مردداً بأنه وإن

كانت المادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانون رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٤ ٥٢ لسنة ١٩٦٦ تقضى بأن يكون تأجير الأراضى الزراعية لمن يتولى زراعتها بنفسه ولا يجوز للمستأجر تأجيرها من الباطن أو التنازل عن الإيجار للغير أو مشاركته فيها ويقع باطلاً كل تعاقّد يتم بالمخالفة للحكم المتقدم، ويشمل البطلان أيضاً العقد المبرم بين المؤجر والمستأجر الأصلي إلا أنه لما كانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة تجرى بأن " تقضى بالبطلان لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية متى طلب إليها ذوو الشأن ذلك " فإن فى ذلك ما يفيد أن إختصاص تلك اللجنة معلق على طلب ذوو الشأن إليها القضاء بالبطلان فى هذه الحالة فإذا لم يتقدم هؤلاء بهذا الطلب فلا بطلان، ولما كان الطاعون لم يقدموا رفق طعنهم ما يفيد أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بتقديمهم بطلب بشأن موقف المطعون عليه من شروط المادة ٣٢ السالف الإشارة إليها لا يعتر إثارة لمسألة من المسائل التى تنظمها المادة وتؤدى إلى خروج الدعوى ما يجيزه القانون إنما يستند إلى نص المادة ٣٧ من قانون الإصلاح الزراعى وهى خارجة عما نصت عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن ما تفرد به لجان الفصل فى المنازعات الزراعية مما لا يصد المحاكم عن النظر فى هذا الأمر.

- إذا كان القانون القائم فى تاريخ إبرام عقد الإيجار لم يكن يتطلب إيداع عقود الجمعية التعاونية الزراعية الأمر الذى ينضى معه وجه النظر فى الجزاء المترتب على عدم الإيداع بداهة، وكان الحكم المطعون فيه قد تنازل بالتنفيذ أمر إنطباق أحكام تلك النصوص المستحدثة على عقود الإيجار القائمة فى تاريخ العمل بها منوهاً بما تقضى به المادة ٢٣٦ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلاً بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ من إلزام المؤجر بإيداع نسخة عقد الإيجار بالجمعية وإنشاء النص على عدم قبول دعاوى المستأجر جزاء على تخلفه عن الإيداع بتقاعس المؤجر عن القيام بواجبه فى الإيداع وعدم جواز مساءلة المستأجر عن إخلال المؤجر بالتزامه وهو من الحكم صحيح فى القانون، ذلك أنه من المقرر فى تفسير النصوص التشريعية وجوب الأخذ فى فهم مرادها وإعمال أحكامها بمجموع ما أورده المشرع فيها تعريفاً على مقصده الشامل منها وعدم إفراد أجزاء منها بمفهوم مستقل عن سائرهما ما لم يكن ذلك مستمداً من عبارة النص الصريحة إبقاء تفتت التشريع بما قد يقضى به إلى التناقض، هذا بالإضافة إلى ما هو مقرر من أنه ليس للمخطئ أن يلقى تبعه خطئه غشاً كان ذلك منه أو تعصيراً على سواء ولا أن يستفيد من خطئه فى مواجهة غيره ولو كان هذا الغير بدوره مخطئاً، لما كان ما تقدم فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم جواز تحميل المطعون عليه - المستأجر - نتيجة عدم قيام الطاعين - المؤجرين - بإيداع نسخة عقد الإيجار محل التداعى بالجمعية التعاونية الزراعية وما رتبته على ذلك من القضاء برفض الدفء بعدم قبول الدعوى يكون موافقاً لصحيح القانون.

- إذ كان الثابت من مطالعة أسباب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى المطعون عليه أن المحكمة لم تتجاوز النظر في مظهر العقد المقدم من المطعون عليه - المستأجر تفرفاً على ما إذا كان مؤشراً عليه بما يفيد إيداعه بالجمعية - التعاونية الزراعية - فلما لم تجد عليه تأشيراً بذلك قضت بعدم القبول لأنها لا تكون قد اتصلت بهذا القضاء بشيء من خصائص المصلحة في الدعوى أو تعرضت لأي عنصر من عناصرها وقولاً منها عند حد المظهر الشكلي لسند الدعوى مما ينأى بالدفع المبدي لديها عن وصف الدفع بعدم القبول الذي تستفد بقوله ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى الأمر الذي كان يوجب على محكمة الاستئناف بعد إلغائها للحكم المستأنف إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها دون أن تصدى لهذا الفصل تفادياً من تفويت درجة من درجتي التقاضي على المصنوع وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في الموضوع فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤

تنص المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على أنه " لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء الأقطان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد، إلا إذا أحل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد... ويقع باطلاً كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ". وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون تعديلها أنه منذ العمل بقانون الإصلاح الزراعي صدرت قوانين متتالية يامتداد عقود إيجار الأرض الزراعية، حماية لصغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية في معاشهم على ما تدره تلك الأقطان المؤجرة إليهم من ريع ولذلك رى النص على عدم جواز طلب إخلاء الأقطان المؤجرة إلا إذا أحل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به في القانون أو العقد على نحو ما هو مقرر بالنسبة لإيجار الأماكن وبطلان كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، مما مفاده أن المشرع ألغى حق مؤجر الأقطان الزراعية في إنهاء الإيجار بانقضاء مدته وجعل ذلك حقاً للمستأجر وحده حماية له، أسوة بما إتبعه بالنسبة لمستأجر الأماكن، وذلك بنص أمر متعلق بالنظام العام يحميه من إخلائه من الأراضي التي يستأجرها دون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله، ما دام المؤجر كان صاحب صفة تخوله التأجير وقت إبرام العقد، ومن ثم فقد عطل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار في القانون المدني.

الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٧٣ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٠

مفاد نص في المادتين ٣٩ مكرراً و٣٩ مكرراً\*١ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافين بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المعمول به من تاريخ نشره ١٩٧٥/٧/٣١ - والفقرة الأولى والثانية من المادة ٣ من هذا القانون، أن الشارع إذ إستبدل المحكمة الجزئية بلجان الفصل في المنازعات الزراعية والمحكمة الابتدائية باللجان الإستئنافية، فقد ناط - بصريح النص - بالمحكمة الجزئية أن تفصل في النزاع - أيأ كانت قيمة الدعوى - ابتدائياً، وناط بالمحكمة الابتدائية - وحدها أن تفصل إستئنافية في قضاء المحكمة الجزئية في المنازعات المذكورة، والطعون في القرارات التي صدرت من لجان الفصل في المنازعات الزراعية ولم تكن قد إستؤنفت بعد أمام اللجان الإستئنافية عند صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥، ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية إنما تنظر المنازعات سائلة الذكر باعتبارها محكمة الدرجة الثانية، والحكم الصادر منها في هذا الشأن هو حكم نهائي لا يجوز الطعن فيه أمام محاكم الإستئناف وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه برفض الدفع بعدم جواز الإستئناف، على أن المحكمة الابتدائية تنظر التظلم في قرار لجنة المنازعات الزراعية والمحال إليها من اللجنة الإستئنافية باعتبارها محكمة أول درجة وأن حكمها في هذا التظلم جائزاً إستئنافية، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣١

لا تثير على الحكم إذا إعتد بالقرار النهائي الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية في حدود اختصاصها إذ أن هذه القرارات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لها الحجية أمام المحاكم فيما فصلت فيه.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٨٩ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٧

إن المشرع بإصداره القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذي ألغى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ يكون قد أناط بالمحاكم الجزئية المختصة الفصل في المنازعات الزراعية التي كانت من اختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية كما أجاز إستئناف أحكام المحاكم الجزئية الصادرة في هذا الشأن إلى المحاكم الابتدائية والتي كانت من قبل من اختصاص اللجان الإستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية، كما وضع المشرع حكماً وقتياً بالنسبة للمنازعات المنظورة أمام اللجان سائلة الذكر بدرجتها في تاريخ العمل بهذا القانون فقرر إحالة ما كان منظوراً منها أمام لجنة القرية إلى المحكمة الجزئية وما كان منظوراً أمام

اللجنة الاستئنافية إلى المحكمة الابتدائية ويكون لازم ذلك أن الحكم الذى يصدر فى منازعة زراعية من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة إستئنافية هو حكم إنتهاى غير جازز إستئناف.

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٢٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المواد ٣٦، ٣٦ مكرر أو ٣٦ مكرر ب من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الإصلاح الزراعى المعدل بالقانونين رقمى ١٧ لسنة ١٩٦٣ و ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أن المشرع إستحدث القانونين الآخرين إلتراماً بإيداع عقد الإيجار فى الجمعية التعاونية الزراعية وجعل الإلتزام به على المؤجر دون المستأجر ولم ينص على عدم قبول دعاوى المستأجر جزاء على تخلفه عن الإيداع بتقاضى المؤجر عن القيام بواجبه فى الإيداع، فلا يجوز مساءلة المستأجر عن إخلال المؤجر بإلتزامه إذ المقرر أنه ليس للمخطئ أن يلقى تبعية خطئه غشاً كان ذلك أو تقصيراً على سواه أو أن يستفيد من خطئه فى مواجهة غيره.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ٨/٢/١٩٨٤

لما كان الحكم المطعون فيه إذ أقام لقضاءه برفض دعوى الطاعة بطرد المطعون ضده الأول من أطيان النزاع للفصل، على أن وضع يد هذا الأخير مشروع يستند إلى عقد الإيجار النقدى المؤرخ ... النافذ فى حق الطاعة على ما سلف بيانه فى الرد على الوجه الأول من السبب السابق، ذلك أن الطرفين بدلا المزارعة نقداً فإنه يكون قد واجه فى كمال وصحة دفاع الطاعة المستند إلى الإقرار المؤرخ. الصادر من المطعون ضده الأول بالتفاسخ عن عقد المزارعة مع تسليمه الطاعة أطيانها ذلك أن هذا البدل يفيد تحول علاقة الطرفين من الإيجار مزارعة إليه نقداً بدون فاصل من زمن وبالتالي فإن هذا الإقرار لا يعنى حينئذ فى صائب النظر إلا التسليم الحكمى تبعاً لإنقضاء المزارعة مع بدء الإيجار النقدى فى أن ولا يعيب الحكم المطعون فيه أنه حاول مخطئاً الإقتراب من هذا الصواب فوصف الإقرار المذكور بالصورة فى خصوص واقعة التسليم إذ أنه أراد التعبير بذلك عن أن الأطيان ظلت فى حوزة خصم الطاعة وفى قبضته وهو دلالة التسليم الحكمى.

الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ٧/٥/١٩٨٦

النص فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى على أنه "لا يجوز أن تزيد قيمة الأجرة السنوية للأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة العقارية السارية... وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صريح فى أنه لا يحكم سوى علاقة العلاقة الإيجارية التى تقوم بين المالك والمستأجر... والفصل عملاً غير مشروع - يلتزم من إرتكبه بتعويض الأضرار الناشئة عنه.

لإذا قضت المحكمة بالبيع لصالح العقار المقتضب مقابل ما حرم من ثمار، فإن هذا البيع يعتبر بمثابة تعويض وبالتالي فلا يلتزم القاضي في تقديره بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي.

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٨٧

النص في المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على أنه " لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء الأطنان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد إلا إذا أدخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد. .. ويقع باطلاً كل إتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون " يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع ألغى حق مؤجر الأرض الزراعية في إنهاء الإيجار بإنقضاء مدته وجعل ذلك حقاً للمستأجر وحده حماية له وذلك بنص أمر يتعلق بالنظام العام يعميه من إخلائه من الأرض التي يستأجرها دون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله ما دام المؤجر كان صاحب صفة تخوله التاجر وقت إبرام العقد ومن ثم فقد عطل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار في القانون المدني.

الطعن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ٥/٢٥/١٩٨٩

الأصل أن للمالك الشيء وحده في حدود القانون حق إستعمال وإستغلاله والتصرف فيه مراعيّاً لى ذلك ما تقتضيه به القواعد واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة الخاصة عملاً بالمادتين ٨٠٢، ٨٠٦ من القانون المدني، مما مؤداه أن يكون للمالك أن يؤجر الشيء الذى يملكه، وأن يختار مستأجره، وأن يطلب إخلاء المستأجر منه متى إنتهت المدة المتفق عليها، وأن يستعمله فى أى وجه مشروع يراه غير أن الشارع رأى بمناسبة إصدار المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي وما لحقه من تعديلات الخروج على هذا الأصل فقضى بامتداد عقود إيجار الأراضى الزراعية وتقييد حق المالك فى طلب إنهاؤها وإخلاء المستأجر منها وذلك بالنسبة للحالات التى وردت فى القانون آنف الذكر تحقيقاً للمصلحة العامة الإجتماعية والإقتصادية لمستأجرى هذه الأراضى مما لازمته أنه متى رغب المستأجرون فى ترك الأرض المؤجرة إليهم إنتفت القيود التى وضعها الشارع بهذا القانون إستثناء من الأصل المقرر لحقوق ملاك الأراضى وتحقق بالتالى الوجه المقابل المتمثل فى المصلحة العامة الإجتماعية والإقتصادية لهؤلاء الملاك فى إسترداد أراضهم من مستأجرها دون مقابل حماية لحقوقهم المتفرغة عن حقهم فى الملكية ومن ثم فلا يجوز للمستأجر الذى يتخلى عن الأرض الزراعية المؤجرة له أن يسلب مالها حق ملكية جزء منها لقاء هذا التخلي أو يقاسمه فى ذلك الحق أو أن يقاضى بأية صورة مقابلاً لتخليه عن

الأرض سواء أكان المقابل نقداً أم عيناً وكل إتفاق يخالف ذلك يحبر باطلاً بطلاناً يقوم على إعتبارات متصلة بالنظام العام.

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٥

- إذ كان لصاحب حق الإنتفاع متى انتقلت إليه حيازة الأرض محل هذا الحق أن يستغلها لحسابه الإستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له. إما بزراعتها أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك، فإذا أجراها للغير إستعمالاً لحقه فى الإنتفاع كان صاحب صفة فى التأجير، وبالتالي فإن عقد الإيجار الصادر منه لا يتقضى بانتضاء حقه فى الإنتفاع بل يمتد تلقائياً فى مواجهة المالك للأراضى المؤجرة دون توقف على إجازته.

- إستخلاص توارى الصفة فى المؤجر التى تخوله الحق فى التأجير وقت إبرام العقد أو عدم توارىها من الأمور الواقعية التى تقررها محكمة الموضوع مما تقتض به من أدلة الدعوى ولا سلطان لأحد عليها فى ذلك متى إستندت فى قضائها إلى إعتبارات سائفة.

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٢

النص فى المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على أنه " لا يجوز للمؤجر أن يطالب إخلاء الأطنان المؤجرة ولو عند إنتهاء المدة المتفق عليها فى العقد إلا إذا أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد. ويقع باطلاً كل إتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون ". يبدل على أن المشرع ألغى حق مؤجر الأراضى الزراعية فى إنهاء الإيجار بانتضاء مدته وجعل ذلك حقاً للمستأجر وحده حماية له وذلك بنص أمر يتعلق بالنظام العام يحميه من إخلاله من الأراضى التى يستأجرها دون إعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله قانوناً سواء كان خلفاً عاماً أو خلفاً خاصاً له ويستوى فى هذه الحالة الأخيرة أن يكون قد سجل عقده أو لم يسجله ما دام المؤجر كان صاحب صفة تخوله التأجير وقت إبرام العقد ومن ثم فقد عطل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار فى القانون المدنى.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٠٠ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٣

مفاد نص المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وما ورد فى المذكرة الإيضاحية تعليقاً عليه - أن المشرع ألغى حق مؤجر الأرض الزراعية فى إنهاء عقد الإيجار بانتضاء مدته وجعل ذلك حقاً للمستأجر وحده حماية له، أسوة بما إتبعه بالنسبة لمستأجر الأماكن وذلك بنص أمر متعلق بالنظام العام - يلغى كل حكم جاء مخالفاً له فى القانون



المدنى - يحيمه من الإخلاء من الأرض التى يستأجرها دون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله متى كان هذا المؤجر صاحب صفة تخويله حتى التأجير وقت إبرام العقد.

#### \* الموضوع الفرعى : تحديد أثمان الأراضي الزراعية :

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٢٠ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٧٣  
الأحكام الخاصة بتحديد أثمان الأراضي الزراعية الواردة بقانون الإصلاح الزراعى تتعلق فقط بالأطباء التى تستولى عليها الحكومة فعلاً وفقاً لأحكامه - وفى حدود العلاقة بين الدولة وبين المستوى لديهم.

#### \* الموضوع الفرعى : تحديد المساحة التى تزرع قطناً :

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ٥/٢٣/١٩٦٨  
مؤدى نصوص المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ أن الثلث الجائز زراعته قطناً ينسب إلى مجموع الأرضى التى فى حيازة الزارع لا إلى ما يستأجره من كل شخص على حده.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٢/٧/١٩٧١  
إنه وإن كان المشرع قد تدخل فى تحديد المساحة التى تزرع قطناً، وذلك بالنسبة لمجموع الأرضى التى فى حيازة الزارعين فى السنوات المبينة بالقوانين الصادرة فى هذا الشأن، مثل ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ الزراعية أو القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً فى السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ إلا أن المشرع فى خصوص سنة ١٩٥١ الزراعية، والتى حصل التأجير عنها لم يتدخل فى تحديد المساحات التى تزرع قطناً أسوة بالسنوات سالفة البيان أو غيرها مما صدرت فى شأنها قوانين خاصة بالتحديد. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنبنى إلى أن المشرع قد تدخل فى تحديد المساحة التى تزرع قطناً عن سنة ١٩٥١ الزراعية، ورتب على ذلك أن الإنشاق الوارد فى عقد الإيجار سند الدعوى على زراعة ٤٠ ٪ من العين المؤجرة قطناً يجب إنقاصه إلى مساحة قدرها ٣٠ ٪ من العين المؤجرة، وقضى فى الدعوى على هذا الأساس، فإنه يكون معيأً بالخطأ فى تطبيق القانون.

#### \* الموضوع الفرعى : تنفيذ قرار الاستيلاء :

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ٩/٦/١٩٧٠  
الاعتراض على تنفيذ القرار الصادر من وزارة الإصلاح الزراعى بالاستيلاء على القدر الزائد عن المسموح بتملكه قانوناً - لا يصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه، وذلك لما يترتب حتماً على

الحكم في هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تطويل هذا الأمر ووقف تنفيذه، وهو ما يمنع على المحاكم بنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية.

**\* الموضوع الفرعي : توزيع الأراضي المستولى عليها :**

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٦٣/١/٣

صغار الزراع وغيرهم ممن نص عليه في المادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن توزع عليهم الأرض المسعولى عليها، لا يتعلق حقهم بالأرض الخاضعة للاستيلاء بمقتضى القانون المذكور وهي الزائدة عن المائتي فدان التى يستبقها المالك لنفسه إلا بعد أن يتم الاستيلاء عليها وبعد أن توزع عليهم أما قبل هذا التوزيع فلا يكون لهم أية حقوق عليها.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٦٢١ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٧

إن صح أن حق صغار الزراع وغيرهم ممن نصت عليهم المادتان التاسعة والعاشرة من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا يتعلق بالأرض الخاضعة للإستيلاء بمقتضى القانون المذكور وهي الزائدة على المائتي فدان التى يحتفظ بها المالك لنفسه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا بعد أن يتم الإستيلاء عليها وتوزيعها عليهم، فإنه صحيح أيضاً أن لصغار الزراع إذا توافرت مصلحة قانونية فى جانبهم الحق فى الطعن على التصرف ذاته إذا كان مشوباً بالبطالان. وبحسب بعض الطاعنين أن يستند إلى أنه حائز لقدر من المساحة المبيعة للمطعون عليهما الأولين حتى تتحقق مصلحتهما فى التمسك ببطالان المقد موضوع هذا التصرف بإثبات أن شروط المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى لا تنطبق عليه ولا تعدى مصلحتهما على هذا النحو إلى ادعائهما بالأولوية عند التوزيع الذى لا يجوز التمسك به إلا بعد الإستيلاء على أرض النزاع من جانب جهة الاختصاص بالإصلاح الزراعى والقيام بعرضها.

**\* الموضوع الفرعي : حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية :**

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٨

- مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى، والفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما فى حكمها أنه يحظر على الأجانب - سواء

أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين - أن يمتلكوا الأراضي الزراعية وما في حكمها في جمهورية مصر العربية بأى سبب من أسباب كسب الملكية.

- لا شبهة في اتصال قاعدة عدم تملك الأجانب للأراضي الزراعية، وما في حكمها في جمهورية مصر العربية بالنظام العام، فيسرى حكمها بأثر مباشر على كل من يمتلك من الأجانب وقت العمل بهذا القانون في ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ أرضا زراعية، كما يسرى هذا الحظر على المستقبل.

- المقصود من النص الذى أورده المشرع بنهاية المادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية في حكمها، أن تصرفات الأجانب الصادرة إلى أحد المصريين لا يعتد بها إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١، والسبب في ذلك أن هذا اليوم هو الذى أعلن فيه الأحكام التى تضمنها هذا القانون، قبل أن يصدر بمدة تزيد على عام، الأمر الذى جعل كثيرين من الأجانب يبادرون إلى التصرف فى أراضيهم إلى المصريين هربا من الخضوع لأحكام التشريع المرتقب صدوره، فأراد المشرع أن يعوت هذا الغرض، بأن اعتبر الهدف من التصرفات المشار إليها هو التحايل على القانون المذكور بغية الفكك من أحكامه، ولذلك قرر عدم الإعتداد بها، وإعتبار الأرض المتصرف فيها لازالت بالية على ملك الأجنبى المتصرف حتى ولو كانت مشهورة، وإخضاعها بالنسبة للأحكام المقررة فى القانون، وهى التى تقضى بالإستيلاء عليها وتوزيعها على صغار الزراع وذلك على خلاف التصرفات التى تمت بمقود ثابتة التاريخ قبل ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١، فإن المشرع قدر أن هذه التصرفات، وإن كانت لا تنقل بها الملكية لعدم شهرها إلا أن شبهة الصورية والتحايل على القانون منتفية عنها، وعلى أساس هذا التقدير، قرر الإعتداد بها فى مواجهة جهة الإصلاح الزراعى وذلك على غرار ما نص عليه فى قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ من الإعتداد بالتصرفات التى ثبت تاريخها قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢.

- ما كان للمشرع أن يتناول فى نهاية نص المادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها، والتى تنص على أنه " لا يعتد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكامه ما لم تكن صادرة إلى أحد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ " التصرفات التى تمت بين الأجانب بعضهم وبعض والثابتة التاريخ قبل العمل بأحكام هذا القانون، إذ لم تكن بالمشرع حاجة إلى ذلك، لأن الأرض موضوع هذه التصرفات ستؤول إلى الدولة إعمالا لحكم المادتين الأولى والثانية من القانون.

- صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها في جمهورية مصر العربية لذات الغرض المقصود من إصدار قانون الإصلاح الزراعى والقوانين المكملة له

وآية ذلك ما ورد في ديباجته من الإحالة إلى هذه القوانين، وما نصت عليه المادة الثالثة من أن تسلم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الأراضي المشار إليها في المادة السابقة وتولي إدارتها نيابة عن الدولة حتى يتم توزيعها على صغار الفلاحين وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي.

- يكفي للإعتداد بالتصرفات الصادرة بين الأجانب بعضهم وبعض، أن تكون ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣. وليس في ذلك ما يعارض مع قاعدة جواز تملك الأجانب أرضاً زراعية في مصر ما دام الاستيلاء سيقع على الأرض المتصرف فيها في النهاية لدى المتصرف إليه الأجنبي وتبقى هذه التصرفات نافذة بين عاقلديها متى تمت صحيحة وفقاً للقانون المدني، ولا يصح قانوناً القضاء بفسخ العقد الذي يتضمنها وبرد الثمن للمتصرف إليه تأسيساً على عدم الإعتماد بهذا العقد على الرغم من ثبوت تاريخه قبل العمل بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣.

#### الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١

- مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها، أنه يحظر على الأجانب سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين أن يملكوا الأراضي الزراعية وما في حكمها في جمهورية مصر العربية بأي سبب من أسباب كسب الملكية ولا يعتد بتصرفات الأجنبي الصادرة إلى أحد المصريين إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ١٩٦١/١٢/٢٣ وإذ جاء النعي بالنسبة للأشخاص الاعتباريين عاماً مطلقاً فإنه يشمل الجماعات الخيرية الأجنبية ولو قصد المشرع إستثناء هذه الجماعات من تطبيق أحكام هذا القانون لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة للفلسطينيين، يؤيد هذا النظر أن المشرع إستثنى بعد ذلك هذه الجماعات من تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بشروط خاصة حتى تتمكن الجماعات المذكورة من الإستمرار في القيام بنشاطها فنص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ على أنه " إستثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها يجوز للجماعات الخيرية التي كانت قائمة وقت العمل بذلك المرسوم بقانون الإحتفاظ بالمساحات التي كانت تملكها في ذلك التاريخ من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية بعد إستبعاد ما سبق لها التصرف فيه من هذه الأراضي قبل العمل بأحكام هذا القانون، ويصدر بتحديد الجماعات الخيرية الأجنبية التي يسرى عليها هذا الحكم قرار من رئيس الجمهورية.

- لا وجه لإستاد الطاعة في عدم سريان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ عليها، إلى أن المادة ٢/هـ من المرسوم بقانون سالف الذكر أجازت للجسميات الخيرية التصرف في القدر الزائد عن المائتي فدان في خلال عشر سنوات تنتهي في ١٩٦٢/٩/٨، ذلك أن هذه الفقرة تعتبر ملغاة بما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ من إلغاء كل نص يخالف أحكامه، هذا مع مراعاة الإستثناء الذي قرره المشرع بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١.

#### \* الموضوع الفرعي : حظر توقيع الحجز على الملكيات الصغيرة :

الطعن رقم ١٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٣٧/٦/٣  
إن حظر توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة لا محل له - حسب نص القانون الذي قرره - إلا بالنسبة لمن تكون مهمته الزراعة، ويكون وقت نشوء الدين غير مالك لأكثر من خمسة أفدنة، أما الفاجر وغيره من المحترفين بحرف أخرى يعتمدون عليها في رزقهم فلا يستفيدون من الحظر المذكور وتحصيل المحكمة أن المالك من الزراع أو ليس منهم متعلق بفهم الواقع في الدعوى ولا يدخل في رقابة محكمة النقض.

#### \* الموضوع الفرعي : عقد إيجار الأرض الزراعية :

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٠  
أوجبت المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣، أن يكون عقد إيجار الأراضي الزراعية وعقد المزارعة ثابتين بالكتابة مهما كانت قيمة أى منهما، وإذ أضيف إلى الفقرة الأولى من هذه المادة بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ عبارة "و كذلك كل إتفاق على إستغلال أرض زراعية ولو كان لزراعة واحدة" فإن مؤدى ذلك أن المشرع لم يكن يستلزم قبل صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه بالنسبة لإتفاق الزراعة الواحدة الإثبات بالكتابة وقد تأكد ذلك بما أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية للمادة ٣٦ مكرراً "المشار إليها في تبرير إضافة العبارة المتقدمة الذكر لقوله "أنها قضت بوجود أن يكون عقد الإيجار ثابتاً بالكتابة وكذلك كل إتفاق على إستغلال لأرض زراعية ولو كان لزراعة واحدة، وذلك حتى لا يلجأ المالك إلى التحايل لعدم تحرير عقد الإيجار والإدعاء بأنه إتفاق على إستغلال الأرض لزراعة واحدة".

**الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٦**

مضى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى التقرير بقيام العلاقة التجارية إستخلاصاً من الشهادة الصادرة من الجمعية التعاونية الزراعية، والدالة على أنها قامت بتحرير عقد الإيجار بين الطاعن والمطعون عليهما بعد أن تحققت من قيام العلاقة التجارية بينهما - طبقاً للمادة ١/٣٦ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ وسمعت الشهود من الجيران، وبعد أن كلفت الطاعن بتحرير العقد بخطاب أرسلته إليه ورفض إستلامه، وبعد إنقضاء المدة المحددة في المادة المذكورة دون أن يذعن لطلبها، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

**الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢**

إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص في حدود سلطته الموضوعية من أقوال الشهود الذين سمعت أقوالهم أمام الخبير إلى أن التاجر للمطعون عليه الأول بموافقة الطاعنة التي كانت تحوز الأيمان المؤجرة من قبل بمقتضى وكالتها عن زوجها المؤجر وأن المستأجر المذكور وضع يده على العين المؤجرة إيجاباً من تاريخ التعاقد، وكان لا تناقض بين صدور عقد إيجار إلى الطاعنة عن أرض النزاع وبين إيجابار حيازتها لها من قبل الإشراف بمقتضى الوكالة الصادرة لها من زوجها المالك إذ ليس ثمة تلازم بين تحرير عقد الإيجار وإقراره بوضع اليد، كما أنه لا تعارض بين قيام هذه الوكالة وثبوت تعامل الطاعنة مع البنك باسمها إذ لا مانع من تعامل الوكيل باسمه لحساب موكله.

**الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢**

- إذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه أقامها أصلاً أمام المحكمة الابتدائية بالمطالبة بأجرة أرض زراعية يستأجرها منه الطاعن، وهى دعوى تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية طبقاً لقواعد الاختصاص القيمى، كما أنها تندرج ضمن الاختصاص المشترك بين القضاء العادى وبين لجان الفصل في المنازعات الزراعية، وأنه وأن كانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية وقبل إلغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ قد جعلت المنازعة في مساحة الأرض الزراعية المؤجرة تدخل ضمن الاختصاص الإفرادى للجان الفصل في المنازعات الزراعية وتخرج بالتالى عن ولاية القضاء العادى بحيث يمتنع على المحاكم التصدى لأية منازعة إستأثرت للجان دون سواها الاختصاص بها، ولئن كان تصدى محكمة الإستئناف لهذا النزاع وندب خبير لتحقيقه والفصل فيه يعيب حكمها بمخالفة القانون، إلا أنه لما كان القانون رقم ٦٧ لسنة

١٩٧٥ المعمول به في ٣١ من يوليو ١٩٧٥ أضاف إلى قانون الإصلاح الزراعي المادة ٣٩ مكرراً التي ألغت لجان الفصل في المنازعات الزراعية وجعلت المحكمة الجزئية مختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية مهما كانت قيمة الدعوى، وقضت بإحالة جميع المنازعات المنظورة أمام اللجان إلى المحاكم وكانت المنازعة في مساحة العين المؤجرة في دعوى المطالبة بالأجرة تظل طلباً عارضاً مرتبطاً بكل الارتباط بالطلب الأصلي في معنى المادتين ١٢٣، ١٢٥ من قانون المرافعات وتختص به المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمته حتى ولو كانت المحكمة الجزئية تختص به إختصاصاً نوعياً عملاً بالمادة ٣/٤٧ من ذات القانون وكانت محكمة الاستئناف التي عرضت للنزاع بمناسبة الطعن على الحكم بعدم قبول الدعوى أمامها قد تصدت للمسألة العارضة وفصلت فيها باعتبارها مطروحة عليها تبعاً لإستئناف حكم محكمة أول درجة فإن النتي يفرض صحته وما يترتب عليه من نقص الحكم في غرضه لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحته لا تصلح لقبول الطعن بما يجعله غير منتج.

- مؤدى المادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٣٩ مكرراً منه المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ قبل إلغائها بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦، والمادة الثانية من قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه بالنسبة لعقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تقوم العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلي.

#### الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٥

- يؤدى نص المادة الثالثة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥، والفقرة الثانية من المادة السابعة منه قبل إلغائها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع خول لجان الفصل في المنازعات الزراعية إختصاصاً بشاركها فيه القضاء العادي وإختصاصاً بفرادياً تستأثر به ولا تشاركها فيه أية جهة قضائية أخرى، يتناول المنازعات المبينة على سبيل الحصر في الفقرة الثانية من المادة الثالثة مسالفة الإشارة ولما كانت المنازعة في صحة العقد المثبت لبيان العلاقة الإيجارية أو بطلانه أو في تطبيق أحكام المادة ٣٧ من قانون الإصلاح الزراعي الخاصة بالحد الأقصى للحيازة تندرج ضمن المنازعات الإيجارية للأراضي الزراعية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة المذكورة فيعقد

الإختصاص بنظرها لكل من لجان الفصل في المنازعات الزراعية والمحاكم، ويكون للقرار النهائي الصادر فيها من اللجنة المختصة قوة الأمر المقضى بما لا يجوز معها للخصوم العودة إلى مناقشة ذات النزاع في أى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية واقعية لم يسبق إثارتها أمام اللجنة أو أثبتت ولم يحثها القرار الصادر فيها.

- المنازعة في صحة العقد يتسع نطاقها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو إنعدامه وبصحته أو بطلانه أو صوريته صورية مطلقة إذ من شأن هذه الصورية لو صححت أن يعتبر العقد لا وجود له قانوناً فتحول دون الحكم بصحته، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد بحجية القرار الصادر من اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية ثبوت العلاقة الإيجارية بين المطعون عليه الأول وبين الطاعن بصدده ما أثاره الأخير من صورية عقد الإيجار يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٧ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٠

لما كان التثبت من وقوع الغصب بإعباره عملاً غير مشروع ونفيه لا يستلزم من المحكمة النظر في أحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ التى تنظم العلاقة الإيجارية بين مستأجرى الأراضى الزراعية وملاكها وما تشترطه من وجوب أن يكون عقد الإيجار ثابتاً بالكتابة أياً كانت قيمته طبقاً للمادة ٣٦ من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ لأن مجال النظر فى أحكام هذا القانون وما توجبه من شروط ينحصر فى الدعاوى والمنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيقه دون سداها.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٣٥/١٠/٣١

إذا نص فى عقد الإيجار على وجوب محاسبة المستأجر على ما يظهر أنه زرعه زائداً على الأصل المأجر له فإن المعول فى تقاضى أجره هذا الزائد هو على مساحته بعد إجرائها فعلاً وعلى الفترة التى زرع فيها فقط وتحقيق ذلك أمر موضوعى، فإن اعتمدت محكمة الموضوع فى قرارها بشأنه على العرف، فإن تحرى العرف فى ذاته أمر من أمور الموضوع التى لا شأن لمحكمة النقض فيها، وإن اعتمدت فيه على ما قدم إليها من مستندات مؤيدة لما إرتأته فحكمها سليم لا غبار عليه.

\* الموضوع الفرعى : علاج تفتيت الملكية الزراعية :

الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢١

نص المادتين ٢٣، ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى قد عالج مسألة تفتيت ملكية الأرض الزراعية بأن يطق ذوى الشأن على من تزول إليه ملكية الأرض منهم، فبإذا



تعذر الاتفاق رفع الأمر إلى المحكمة المختصة سواء منهم أو من النيابة العامة لفصل فيمن تزول إليه الأرض فإذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقى الأنصبة قررت المحكمة بيع الأرض عن طريق المزاد. كما تفصل المحكمة في أيولة الأرض غير القابلة للتجزئة لمن يحترف الزراعة من ذوى الشأن فإن تساوا في هذه الصفة اقترح بينهم فإذا كان سبب كسب الملكية بالميراث فضل من يشغل بالزراعة من الورثة فإن تساوا في هذه الصفة قدم الزوج فالولد، فإذا تعدد الأولاد إقترح بينهم. وبين من ذلك أنه لا تعارض بين حكم المادتين سالفتي الذكر وانتقال ملكية الأرض الزراعية طبقاً للقواعد العامة لطرق كسب الملكية ومن بينها الميراث مما مفاده أنه حتى يتم انتقالاً أو قضاء أيولة الأرض الزراعية إلى المستحق فإنهم جميعاً يظلون منتظمين بأنصبتهم في الأرض على الشروع.

#### \* الموضوع الفرعي : علف الحيوان :

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٥

لئن أجازت المادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لوزير الزراعة أن يطق مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى على أن يتولى البنك شراء مصانع علف الحيوان التى يملكها الأفراد أو هيئات لا يجوز لها إدارتها طبقاً للمادة الأولى من هذا القانون إذا طلب أصحابها ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل به إلا أنه ليس فى هذا النص ما يمنع الوزارة من القيام بعملية الشراء من غير طريق بنك التسليف خصوصاً وأن هذه المصانع متزول فى النهاية بيعها إلى الجمعيات التعاونية التى ستقوم بدفع الثمن لمن تولى شراؤها.

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٨

إنه وإن أجازت أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لوزير الزراعة الاتفاق مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى على أن يتولى شراء مصانع علف الحيوان - المملوكة لأفراد أو هيئات لا يجوز إدارتها طبقاً لأحكامه - التى يطلب أصحابها بيعها، إلا أنه ليس فى هذه الأحكام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما يمنع الوزارة من القيام بهذه العمليات عن غير طريق بنك التسليف، خاصة وأن هذه المصانع ستؤول فى النهاية إلى الجمعيات التعاونية التى ستدفع الثمن لمن تولى شراؤها، وإذا كان الثابت أن موثر الطاعنين إستناداً إلى أحكام القانون المذكور قد تقدم بطلب إلى الوزارة المطعون عليها لشترى مصنعها، وكان قبول الوزارة المطعون عليها الطلب المقدم من موثر الطاعنين، وعرضه على اللجنة المشكلة طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ التى أصدرت قرارها بتظهير

الغبن قبولا من الوزارة للإيجاب الصادر من مورث الطاعنين بيع مصنعته، فإن الجدل بشأن ما إذا كان المشروع قد ألزم الوزارة بشراء المصنع الذى يطلب صاحبه بيعه أم أنه لم يلزمها بذلك يكون متغيا.

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٢

أعطى القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لصاحب المصنع الحق فى إستيفاء الغبن الذى يساويه مصنعته طبقا لتقدير اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية منه. وإذا كان الغبن يشمل عناصر أخرى غير ثمن الآلات فإن أسس التقدير التى وضعتها اللجنة الاقتصادية المركزية، والتى تقضى بأن يكون التقدير قاصرا على قيمة الآلات، ولا يشمل مبانى المصنع أو غير ذلك مما يكون فيه من مهمات وأدوات تكون مخالفة للأسس التى وضعها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩. وإذا كانت اللجنة المذكورة لا تملك تعديل أحكام القانون ولم يخلوها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ سلطة تعديل قواعد التقدير التى وضعها، فإن ما وضحت تلك اللجنة من أسس مخالفة لهذه القواعد لا يجوز إتباعه لمخالفته للقانون.

\* الموضوع الفرعى : قاعدة تقسيم المغارم بين الباع والمشتري :

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٤

قاعدة تقسيم المغارم بين الباع والمشتري التى جاء بها القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ تطبق بصريح نص القانون متى كان سند المشتري عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، وكان الأجل المعين للوفاء بالغبن كله أو بعضه محل أصلا بعد هذا التاريخ، ووقع الإستيلاء على الأرض المبيعة كلها أو بعضها لدى المشتري لمجاوزة المسئولى عليه الماتى فدان التى يجوز للمشتري الإحتفاظ بها. ولا يحول دون إعمال حكم هذا القانون أن تكون الدعوى قد رفعت من الباع أو المشتري قبل صدوره ما دام لم يصدر فيها حكم نهائى.

\* الموضوع الفرعى : لجان الفصل فى المنازعات الزراعية :

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١/٣/١٩٦٣

مفاد نص المادة ١٣ مكررة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وما ورد بلائحته التنفيذية والمذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ أن اختصاص اللجنة القضائية مقصور على الفصل فيما يعرض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعى وبين المسئولى لديهم بشأن البيانات الواردة فى الإقرارات المقدمة منهم وصحة الإستيلاء على ما تقرر الاستيلاء عليه من أراضهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعى وبين الغير ممن يدعى ملكية الأرض التى تقرر الإستيلاء

عليها بحسب أحكام قانون الإصلاح الزراعي وتعين أصحاب الحق في التصريح عنها، أما غير ذلك من المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم، والتي لا تكون جهة الإصلاح الزراعي طرفاً فيها فلا اختصاص للجنة بنظرها ولو تأثرت إلتزاماتهم المتربة على تلك الاتفاقات بقانون الإصلاح الزراعي وإنما يكون الاختصاص للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص. فإذا كانت جهة الإصلاح الزراعي لم تتازع المالك إدخال القدر المبيع منه، ضمن المائتي فدان الجائز له الاحتفاظ بها فإنه لا تكون لمت منازعة في هذا الخصوص تختص اللجنة القضائية بنظرها.

- ما يصدر من إدارة الاستيلاء التابعة للجنة العليا للإصلاح الزراعي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي التي ناط بها المشرع تنفيذ أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقيام على عمليات الاستيلاء والتوزيع يعتبر صادراً من اللجنة العليا باعتبار أن هذه اللجنة قد فرضت تلك الإدارة في إصدار كل ما يتعلق بمسائل الاستيلاء.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣١ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٣

مفاد نص المادة ١٣ مكررة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي وما ورد في اللائحة التنفيذية لهذا القانون وفي المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ أن اختصاص اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي يتناول الفصل في كل ما يعرض للإستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولي لديهم بشأن البيانات الواردة في الإقرارات المقدمة منهم وصحة الإستيلاء على ما تقرر الإستيلاء عليه من أراضهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعي ملكية الأرض التي تقرر الإستيلاء عليها أو التي تكون عرضة للإستيلاء وفقاً للإقرارات المقدمة من الملاك العاضدين لقانون الإصلاح الزراعي وذلك كله لتحديد ما يجب الإستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون وتعين أصحاب الحق في التصريح طبقاً لما تقتضي به هذه الأحكام.

- نصت المادة ١٣ مكررة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن "تحال فوراً جميع القضايا المنظورة حالياً أمام جهات القضاء ما دام باب المرافعة لم يقفل فيها" - إلى اللجنة القضائية المذكورة مما يفيد أن طرح المنازعة على المحاكم قبل صدور الإستيلاء على الأرض المتنازع عليها لا يحول دون اختصاص هذه اللجنة بنظرها ما دام باب المرافعة لم يقفل في الدعوى وأن على المحكمة في هذه الحالة أن تتفحص بدءاً من المنازعة وتحيلها إلى اللجنة.

- إذ خص المشرع اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي بالفصل دون سواها في منازعات معينة مما كان يدخل في اختصاص المحاكم العادية فإن ذلك يحير من قبيل الإختصاص الوظيفي إذ تعتبر هذه الجهة القضائية المستحدثة جهة قضائية مطلقة بالنسبة لما خصها القانون بنظره من تلك المنازعات.

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٥

نص القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حق صاحب المصنع في استيفاء الثمن الذي يساويه مصنعه حسب تقدير اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية منه، وإذا كان الثمن وفقاً لهذا القانون يشمل عناصر أخرى غير ثمن الآلات فإن أسس التقدير التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والتي تقضي بأن يكون تقدير التعويض قاصراً على تقدير قيمة الآلات ولا يشمل ما بنى المصنع أو الأراضي المقام عليها أو أي مهمات تكون فيه فإن هذه الأسس تكون مخالفة للأسس التي وضعها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ وإذا كانت اللجنة المذكورة لا تملك تعديل أحكام القانون ولم يخولها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ سلطة تعديل قواعد التقدير التي وضعها فإن ما وضعه تلك اللجنة من أسس مخالفة لهذه القواعد لا يجوز إبعاده لمخالفته للقانون.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢

تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ الواردة على الأراضي المسعولة عليها أو التي تكون محلاً للإستيلاء وفقاً للإقرار المقدم منه تطبيقاً لقانون الإصلاح الزراعي، ممتنع على المحاكم بنص المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتخصيص به اللجان القضائية المنصوص عليها في تلك المادة دون غيرها.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٦

تقضي المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي بأن تسعول الحكومة على ملكية ما يجاوز المائة فدان التي يستبقها المالك لنفسه، وبهذا أصبح القدر الذاتي من الأراضي الزراعية على المائة فدان التي إستبقاها المالك في إقراره محلاً للإستيلاء، والمنازعة في ملكية هذا القدر مما يمتنع على المحاكم النظر فيها ويصير إحالتها إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي لإختصاصها بها عملاً بالفقرة الثامنة من المادة ١٣ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٣١ سنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ ما دام باب المرافعة في الدعوى لم يكن قد أقفل فيها.

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣

مفاد نصوص المواد ١ و ٢ و ٤ و ٥ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل فى المنازعات الزراعية المنطبق على واقعة الدعوى قبل إلغائه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦، أنه لا يعرّب على تحديد منازعات معينة تختص بها نئك اللجان وفقاً للمادة الثانية، نزاع الإختصاص بنظرها من المحاكم بل يعنى مجرد إنشاء دفع بعدم قبول الدعوى أمام المحاكم، فلا تملك الفصل فى هذه المنازعات إلا بعد عرض الأمر على اللجنة وصدور قرارها فيه - وبذلك فإن الفصل فى الطلب من اللجنة لا يعتبر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - استفاداً للرجة من درجات التقاضى، ولا يعد اللجوء إلى القضاء بعد صدور قرار اللجنة تظلاً أو طعناً فى ذلك القرار، وإنما هو إدلاء بطلب يرفع إلى المحكمة للمرة الأولى ومؤدى عدم قابلية قرار اللجنة للطعن فيه، أنه ليس من شأن المحكمة المرفوع إليها الدعوى بعد سبق عرض النزاع على اللجنة وإصدار قرارها فيه، أن تتصدى للفصل فى صحة ذلك القرار أو تقضى بإلغائه أو بطلانه، ما دام لم يصل البطلان الذى شابه إلى مرتبة الانعدام التى تربل أثر القرار وتفقده وجوده بما يؤدى إلى عودة الطرفين إلى ما كانا عليه قبل صدوره، وبالعالى عدم قبول الدعوى التى ترفع عن ذات النزاع أمام المحكمة المختصة.

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٣

مفاد نص المادة ١٣/٢ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقوانين ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ و ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى مقصوراً على ما يعرض الإستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعى وبين المستولى لديهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعى وبين الغير ممن يدهى ملكيته للأرض التى تقرر الإستيلاء عليها والتى تكون عرصة للإستيلاء وفقاً للإقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعى وذلك كله لتحديد ما يجب الإستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون أما غير ذلك من المنازعات التى تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن تنفيذ الإتفاقات المبرمة بينهم والتى لا تكون جهة الإصلاح الزراعى طرفاً فيها، فإنه لا إختصاص للجنة بنظرها، وإنما يكون الإختصاص لجهة القضاء العادى صاحبة الولاية العامة فى جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص. وإذا كان النزاع قائماً فى الدعوى بين المطعون عليها الأولى "المشتري" والمطعون عليه الثانى "البائع" بشأن ما ادعاه من عدم تنفيذها لالتزامها بوفاء بالى ثمن العقار المبيع وطلب فسخ التعاقد بينهما لهذا السبب وكان هذا النزاع بذاته لا تعتبر جهة الإصلاح الزراعى طرفاً فيه، بل يدور حول تنفيذ الالتزامات

التصادفية بين طرفي العقد وحدهما دون جهة الإصلاح الزراعي، فإن هذا النزاع تخصص جهة القضاء العادي بنظره ويخرج عن نطاق اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢

تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ١٩٦١/٧/٢٥ الواردة على الأراضي المستولى عليها أو التي تكون محلاً للإستيلاء وفقاً للإقرار المقدم منه تطبيقاً لقانون الإصلاح الزراعي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تمتع على المحاكم بنص المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتخصص به اللجان القضائية المنصوص عليها في تلك المادة دون غيرها.

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٢٩٦ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٧

مفاد نص المادة ١٣ مكرراً من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ وما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير وفي اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي يتناول الفصل في كل ما يعترض الإستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المسئولي لديهم بشأن البيانات الواردة في الإقرارات المقدمة منهم وصحة الإستيلاء على ما تقرر الإستيلاء عليه من أراضيهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعي ملكيته للأرض التي تقرر الإستيلاء عليها أو التي تكون عرضة للإستيلاء وفقاً للإقرارات المقدمة من الملاك العاضمين لقانون الإصلاح الزراعي، وذلك كله لتعديد ما يجب الإستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون، وتعين أصحاب الحق في التصريح. وإذا كان الثابت أن الطاعن طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من مورث المظنون ضدها الأولى وأن المظنون ضده - الإصلاح الزراعي - قرر أن جزءاً من الأقطان موضوع هذا العقد قد احتفظ بها الطاعن لنفسه وأن الباقي دخل فيما استولى عليه الإصلاح الزراعي لديه، وكانت المظنون ضدها الأولى قد إدعت تزوير هذا العقد وطلبت رفض الدعوى على أساس أن الأقطان موضوع العقد مملوكة لها ولم يصرف فيها مورثها بالبيع، فإن هذا يعتبر منازعة منها لجهة الإصلاح الزراعي للطاعن في ملكية قدر من الأقطان المستولى عليها لديه مما تخصص بنظرها اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ساقطة الذكر، وإذا خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف قواعد الإختصاص الولائي بما يستوجب نقضه.

**الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٩ مكتب قضى ٢٦ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٨**

بالرجوع إلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بين أن المشرع قد أعاد به صياغة النصوص الواردة في الباب الخامس من قانون الإصلاح الزراعي الخاص بالعلاقة بين مالك الأرض الزراعية ومساحيها فأوجب في المادة الثالثة منه على كل مؤجر أو دائن أيًا كانت صفته بحمل سنداً يبين على مساحي أرض زراعية كالكيميلات وغيرها إخطار الجمعية التعاونية الزراعية الواقع في دائرتها محل إقامة المدين ببيان واقعه منه وقبضه وسبه وتاريخ نشوئه وتاريخ إستحقاقه خلال شهرين من تاريخ العمل به ورتب على عدم الإخطار في الموعد المذكور سقوط الدين، كما نص في المادة الرابعة على أن تتولى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية المختصة بتحقيق الديون التي تم الإخطار عنها، وتطلع على سنداتنا وتسمع أقوال الدائنين والمدينين وشهودهم للتحقيق من سبب الديون وجديتها، فإذا ثبت لها ضرورة الدين أو قيامه على سبب غير صحيح قانوناً نقضى بعدم الإعتداد بالسند وسقوط الدين. وإذا كان المقصود من ذلك هو تحقيق الديون القائمة في مواجهة مساحي الأرض الزراعية بملفهم هذه المحكمة التي رآها المشرع ونقلها الحكم المطعون فيه عن المذكرة الإيضاحية للقانون، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى للأسباب السالفة التي أوردتها إلى أن السندات المطالب بقميتها هي ديون تجارية وكان بين الأوراق أن حاملها ليس مؤجراً ولا دائناً يعلم أن المدين بها مساحي لأرض زراعية وقضى برفض الدفع بالسقوط تأسيساً على عدم إلزام حاملها بإخطار بها في الموعد المقرر، ثم بإشهار إفلاسه لوقفه عن دفعها، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

**الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٠ مكتب قضى ٢٦ صفحة رقم ١٠٤٠ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١**

تشرط المادة ١٠٩ من قانون الإثبات لكي يكون للحكم حجية أن يكون قد صدر في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تعبر صفاتهم، ويعلق بذات الحق محلاً وسبباً. وإذا كانت اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي فضلاً عن أنها لا تختص ولائياً بالفصل في طلب فسخ عقد البيع قد إنتهت في قرارها إلى الإعتداد بالعقد على أساس تحقق اللجنة من أن الطاعن المتصرف إليه يتمتع بالجنسية المصرية وأن التصرف الصادر إليه من المطعون ضدهم وهم أجنبان ثابت التاريخ قبل ١٩٦١/١٢/٢٣ وهي الشروط التي أوجبتها المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ للإعتداد بالتصرفات الصادرة من الأجانب في الأراضي الزراعية التي كانت مملوكة لهم، وحتى لا تكون محلاً لإستيلاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عليها لتتولى إدارتها نيابة عن الدولة يتم توزيعها على صغار الفلاحين عملاً بالمادة الثالثة من هذا القانون ولم تعرض اللجنة في قرارها بالإعتداد بالعقد لما يرتبه من آثار وما يضعه على عاتق كل من

طرفيه من التزامات ومن لم فإن يعود الطاعن عن الوفاء بالثمن لم يكن معروضاً عليها ولم تفصل فيه وبالتالي فإن قرارها بالإعتداد بالعقد لا يحول دون حق المطعون ضدهم البائعين فى طلب فسخه ليعود الطاعن عن الوفاء بالثمن لإختلاف دعوى الفسخ عن دعوى الإعتداد بالعقد سبباً وموضوعاً ولا محل لما ذهب إليه الطاعن من أنه يترتب على القضاء بفسخ العقد أن تعود ملكية الأرض الزراعية المبيعة إلى المطعون ضدهم الأجانب، وهو أمر لا يتحقق به غرض المشرع من حظر تملكهم للأراضى الزراعية ذلك أنه بعد القضاء بفسخ العقد يعود المتعاقدان إلى الحالة التى كانوا عليها قبل التعاقد ويعود للدولة حقها فى تلك الأرض عملاً بالمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بعد أن زال المانع من إسعاد الدولة عليها لدى الأجنبي، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

#### الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣

— إذ كان مؤدى ما قضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية من إختصاص هذه اللجان بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى، وجوب أن يكون عقد الإيجار خاضعاً لأحكام الإمتداد القانونى المنصوص عليه فى تلك المادة الأمر المنطوق فى الدعوى الماثلة، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وإنتهى إلى عدم خضوع عقد الإيجار موضوع الدعوى لأحكام الإمتداد القانونى طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى وبالتالي عدم إختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية بنظر الخلاف الناشئ عنه، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

— لجان الفصل فى المنازعات الزراعية لا إختصاص لها بالمنازعات التى تنشور حول عقد إيجار أرض زراعية لزراعتها حدائق أو موزاً فإنه لا يجوز الطرح بحجة ما تصدره اللجنة خارج حدود ولايتها بشأنه.

#### الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٧

— مفاد نص المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أن مناط الإختصاص الإنفرادى للجان المشار إليها أن يكون الفصل فى المنازعة مما يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٢ حتى ٣٦ مكرراً "ز" من قانون الإصلاح الزراعى والنسب يجمع بينهما إشتمالها على القواعد الأساسية التى شرعها القانون الأخير لحماية مستأجر الأراضى الزراعية وفى حدود علاقته بالمؤجر له، فإذا تجاوزت المنازعة هذا النطاق أو لم يكن الفصل فيها يتطلب تطبيق حكم من أحكام مواد قانون الإصلاح الزراعى ساقطة الإشارة فإن الإختصاص



ينعقد للمحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات. وإذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه الأول أقامها على مسند أن الطاعن الثاني - وكله السابق - هو الواضع يده على الأطنان محل النزاع بطريق الغضب بعد انتهاء الوكالة، وأن عقدي الإيجار الصادرين منه إلى شقيقه الطاعن الأول صوريان وأبرهما متجاوزاً حدود الوكالة، وكان الفصل فيها مرده إلى القواعد العامة في القانون المدني دون أحكام المواد مسالفة الذكر من قانون الإصلاح الزراعي، فإن الإختصاص ينظر الخلاف يكون للقضاء العادي دون لجان الفصل في المنازعات الزراعية.

- المنازعات المشار إليها بالمادة ٣٦ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ هي تلك التي تتعلق بامتناع المؤجر عن إيداع عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية أو بامتناع أحد طرفيه عن توقيع عقد الإيجار عند التبليغ بذلك من أحد الطرفين المتعاقدين، وما ناطته المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية من إختصاص إنفرادي - لهذه اللجان - من التحقق من قيام العلاقة الإيجارية ونوعها والذي يستنتج على المحاكم النظر فيه بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة الثالثة والفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ مقصور على الأحوال المذكورة في المادة ٣٦ مكرراً آنفة الذكر. وإذا كانت المنازعة لا تتعلق بنزاع قائم بين المؤجر والمستأجر على عدم التوقيع على عقد الإيجار أو الإمتناع عن إيداع نسخته مقر الجمعية التعاونية، فإن الاستناد إلى المادة الأخيرة - في الدفع بعدم الإختصاص الولائي - يكون ولا محل له.

#### الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩

إذا كان الثابت من القرار الصادر من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي في الاعتراض أن إستلام المطعون ضدها الثالثة - الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - للأطيان مفار النزاع لم يكن تنفيذاً للقوانين الإصلاح الزراعي وإنما تم تسليمها بقصد إدارتها نيابة عن المطعون ضدها الأولى - وزارة الأوقاف وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ والمادتين ١٣، ١٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن تسليم الأعيان الموقوفة التي كانت تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتديرها نيابة عنها. كما أن الثابت من مذكرة المطعون ضدهم المقدمة لمحكمة أول درجة أن المطعون ضدها الثالثة استلمت الأطنان الموقوفة - ومن بينها القدر المبيع إلى الطاعن - من وزارة الأوقاف التي إعتبرت وقفها كان غيراً ومن حقها وضع اليد عليها في حين أن الواقعة كانت قد عدلت عن وقف بعض أطنانها بيعها، وكان قيام المطعون ضدها الثالثة بتوزيع هذه الأرض على صغار المزارعين لم يكن توزيع

تمليك إستعداداً إلى قوانين الإصلاح الزراعى وإنما كان توزيعها عليهم كمستأجرين مما لا يترتب عليه إستحالة تنفيذ الإلتزام بتسليم الأطنان المبيعة إلى الطاعن إذ لا يترتب عقد الإيجار سوى حقوق شخصية للمستأجرين ولا يحول دون تسليم الأرض لمستأجرها، وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على ما تسكت به المطعون ضدها الأولى وزارة الأوقاف - من أن المطعون ضدها الثانية استولت على الأطنان موضوع الدعاوى ووزعتها على صغار المزارعين قوله " ومن ثم يكون الإلتزام بالتسليم قد أصبح مستحيلاً ولم يعد للمستأنف ضده الطاعن - حق فى المطالبة به وإنما يستحيل حقه إلى المطالبة بالصويص، فإنه يكون قد أنزل أحكام الإستيلاء والتوزيع المنصوص عليهما فى قانون الإصلاح الزراعى التى يترتب عليها استحالة تنفيذ الإلتزام بتسليم الأراضى الزراعية المبيعة على حالة لا تخضع لنصوص القانون المشار إليه إذ أن يد المطعون عليها الثالثة على أطنان النزاع ليست سوى يد وكيل لا يملك التصرف فيما عهد إليه بإدارته. لما كان ذلك وكان من المبادئ الأساسية لصحة تسبب الأحكام أن يبين القاضى فى حكمه المصدر الذى أسقى منه الواقعة التى بنى عليها حكمه، وكان الثابت على نحو ما سلف أن المطعون ضدها الثالثة قد استلمت الأطنان موضوع الدعاوى لإدارتها إعمالاً لنص المادتين ١٣، ١٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ وأن أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد أن استلامها لها كان بطريق الإستيلاء والتوزيع المملك، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين كيف تحصل له من الواقع خلاف ما يثبت فى الأوراق مما يترتب عليه ضرورة الإلتزام بالتسليم مستحيلاً، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢

- إذ كانت المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل فى المنازعات الزراعية التى رفعت الدعوى فى ظله وقبل إلغائه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ حددت اختصاص هذه اللجان بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكرراً ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى وهى الخاصة بإعتداد عقود الإيجار التى تدور حول مقدار المساحة المؤجرة والإلتزامات التى يتحملها كل من المالك والمستأجر فى نظام المزارعة وكيفية إستخدام السلف النقدية أو العينية فى عقد الزراعة وكان النزاع فى الدعوى يدور حول الأفضلية بين الطاعنة وبين المطعون ضده الأول فى إستيجار أرض النزاع وهو ما لا يندرج ضمن أى من الحالات المشار إليها آنفاً فإنه لا مجال لإخضاعها لما تقضى به المادة الخامسة من ذات القانون من وجوب طرح النزاع على اللجان المنشأة بمقتضاه قبل الإلتجاء إلى الجهات القضائية.

- إذ كان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذى ألقى القانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ صدر أثناء سير الدعوى وقبل الفصل فيها وأورد قواعد جديدة تنظيم إختصاص اللجان التى أنشأها فطاح بها وفقاً لنص المادة الثالثة منه الفصل فى المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور والقابلة للزراعة وخصها بفراداً بانفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرراً "ز" من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى وكل خلاف ينشأ حول إستخدام السلف النقدية أو العينية فى عقود الزراعة وجميع الإشكالات المتعلقة بتنفيذ قرارات اللجنة، وحظر على المحاكم وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة السابعة منه النظر فى المنازعات التى تدخل فى إختصاص هذه اللجان المحدد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة سالفه الذكر وأوجب إحالة جميع القضايا المنظورة أمام محاكم الدرجة الأولى والتى تدخل فى هذا الإختصاص إلى اللجان المذكورة وكان مؤدى ذلك أن الشارع حول لجان الفصل فى المنازعات الزراعية إختصاصاً عاماً بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية وما فى حكمها ثم إختصها وحدها بانفصل فى المنازعات التى أوردها فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة، مما مفاده أن المشرع سلب المحاكم إختصاصها بنظر المنازعات الأخيرة وحدها دون المنازعات الإيجارية الأخرى التى جعل للخصوم فيها الخيار بين سلوك الطريق العام برفعها أمام المحاكم أو سلوك الطريق الخاص برفعها أمام لجان الفصل فى المنازعات الزراعية لما كان ذلك وكان تراحم المستأجرين لا يدخل فى نطاق المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرراً "ز" من قانون الإصلاح الزراعى فإن الحكم المطعون فيه إذا إنتهى إلى رفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة ولاتياً بنظرها يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

مفاد نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاص بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها، إن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى إنما تختص بالمنازعات التى تنشأ عن إستيلاء الدولة على الأراضى الزراعية وما فى حكمها المملوكة للأجانب، أما غير ذلك من المنازعات التى تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن تنفيذ الإنقابات المبرمة بينهم والتى لا تكون جهة الإصلاح الزراعى طرفاً فيها فإنه، لا إختصاص للجنة بنظرها، وإنما يكون الإختصاص لجهة القضاء العادى صاحبة الولاية العامة فى جميع المنازعات إلا ما إستثنى بنص خاص.

**الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٤**

مؤدى ما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية - قبل إلغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - من إختصاص هذه اللجان بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى أن تخرج من إختصاص اللجان المنازعات الخاصة بإيجار الحدائق، لما كان ذلك وكان الثابت من عقد الإيجار الذى يستند إليه الطاعن أنه إستأجر بمقتضاه حديقة مبالغ مشمرة بها مخازن وآلة رى فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى رفض الدفع بعدم الإختصاص الولائى تأسيساً على أن قانون الإصلاح الزراعى أخرج الحدائق من نطاق تطبيقه فإنه لا يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

**الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٨٤٦ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢١**

المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - إن مفاد نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية - قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - إن مناط الإختصاص الإفرادى للجان المشار إليها أن يكون الفصل فى المنازعة مما يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد ٣٢ حتى ٣٦ مكرر ،،، من قانون الإصلاح الزراعى والى يجمع بينهما إشتغالها على القواعد الأساسية التى شرعها القانون الأخير لحماية مستأجر الأراضى الزراعية وفى حدود علاقته بالمؤجر له، فإذا جاوزت المنازعة هذا النطاق أو لم يكن الفصل فيها يتطلب تطبيق حكم من أحكام مواد قانون الإصلاح الزراعى سائلة الإشارة فإن الإختصاص ينمقد للمحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل فى جميع المنازعات لما كان ما تقدم وكان ما تمسك به الطاعنان أمام محكمة الموضوع إنما يتعلق بالأثر القانونى للمقود الصادرة من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليهم من الثالث إلى الحادى عشر قبل الطاعنين كشريكين مشتاعين وكان الفصل فى هذا الأمر مرده إلى القواعد العامة فى القانون المدنى ولا صلة له بأحكام المواد المشار إليها فى قانون الإصلاح الزراعى، وكان الإختصاص بهذه المثابة مغوياً للقضاء العادى دون لجان الفصل فى المنازعات الزراعية، فإن إطراح الحكم دفاع الطاعنين القائم على عدم نفاذ هذه المقود فى حقهما تبعاً لعدم إقرارهما لهما بإعتارهما صاحبي أغلبية الأنصبة الشائعة فى العين المؤجرة على سند التقيد بالقرار الصادر من اللجنة المشار إليها إثبات قيام العلاقة الإيجابية أياً كان وجه الرأى فى صحة القرار ومدى حجتيه يكون قد حجب نفسه عن الفصل فى موضوع يدخل فى صميم إختصاصه.

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٥٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢١

إذ كانت لجان الفصل فى المنازعات الزراعية - قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - تعد جهات إدارية ذات اختصاص قضائى، وكان لقراراتها حجية أمام المحاكم تبعاً لأن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ حولها ولاية القضاء للفصل فى خصومة قائمة بين المؤجرين والمستأجرين سواء على وجه إنفرادى أو بالاشتراك مع المحاكم ذات الولاية العامة، فإنه يسرى على قراراتها ما يسرى على الأحكام بحيث يجوز للمحكوم وفقاً للمادة ١٩٢ من قانون المرافعات القديم - الذى قدم طلب التفسير فى ظله - أن يطلبوا إلى اللجنة التى أصدرت القرار تفسير ما وقع منطوقه من غموض وإبهام، ومهما يكن من أمر أن التفسير لا ينبغي أن يقصد به تعديل جوهر القرار الصادر أو بتعديله لإصلاح خطأ أو تلاطى نقص وقع فيه يختص بطلب التفسير اللجنة التى أصدرت القرار سواء كانت اللجنة الابتدائية أو الاستئنافية إذ أن القرار التفسيري يعتبر متمماً من كل الوجوه للقرار الذى فسره وتسرى عليهما قواعد موحدة من حيث جواز الطعن.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية الذى أقيمت الدعوى فى ظله وقبل إلغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أن مناط الاختصاص الإنفرادى لهذه اللجان هو بكون الفصل فى المنازعة مما يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٢ حتى ٣٦ مكرر \* من قانون الإصلاح الزراعى والتى يجمع بينها إشتغالها على القواعد الأساسية التى شرعها القانون الأخير لحماية مستأجرى الأرض الزراعية وفى حدود علاقتهم بالمؤجرين لهم وكان من هذه المواد المادة ٣٣ مאלفة الذكر وكان الثابت أن الضريبة المربوطة تقل عن الجنيه عند صدور قانون الإصلاح الزراعى فإن اللجنة تكون مختصة بتقدير القيمة الإيجارية على أساس أجر أمثل وإن ساوى سبعة أمثال الضريبة أو زاد عليها وفى تحديد مساحة الأرض الزراعية المؤجرة توصلاً للتعرف على الأجرة.

- حظر المشروع على المحاكم وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ النظر فى المنازعات التى تدخل فى اختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية المحدد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة منه ومؤدى ذلك أن الشارع خول هذه اللجان باعتبارها جهات إدارية ذات اختصاص قضائى ولاية القضاء للفصل فى خصومة ناشئة عن العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية وما فى حكمها للقرارات التى تصدرها هذه اللجان فى حدود اختصاصها حجية أمام المحاكم العادية لا

بغير من ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٧٢/٩/٨ والذي ألغى المادة السابعة آتفة الذكر وفتح باب الطعن في إلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من نطاق الإختصاص المنفرد أو المشترك لهذه اللجان، وظلت يد القضاء العادي مغفولة عن نظرها ابتداء حتى ألغى هذا القانون كلية فيما بعد وإن كان قد أباح الطعن على ما تصدره هذه اللجان من قرارات أمام الجهة المختصة بنظرها.

#### الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٤ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٥

- إن ما تقاضى به المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ من إلغاء موانع التقاضى فيما كانت تنص عليه المادة السابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز الطعن بإلغاء أمر وقف تنفيذ القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الإستئنافية، وما تقضى به المادة الثانية من العمل به من تاريخ نشره في ١٩٧٢/٦/٨، يفيد أن القرارات التى أصبح الطعن فيها جائزاً بمقتضاها هى التى تصدر من تاريخ لاحق لنشره دون السابقة عليه عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات التى تستثنى من سريانها القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من أحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين منشئة لها، وإذ صدر قرار اللجنة الإستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية في ١٩٧٢/٢/٢٠ فإن الطعن عليه لا يكون جائزاً.

- تعتبر لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الإستئنافية المشار إليها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ هيئات إدارية ذات إختصاص قضائي وإذ كانت المادة ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - المقابلة للمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ناطت بمحاكم مجلس الدولة دون غيرها الفصل في الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها إختصاص قضائي في حالات معينة، فإنه لا يسوغ للطاعن الطعن في القرار المنوّه عنه عن طريق الدفع في دعوى مطروحة أمام المحاكم العادية.

#### الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٨

حدد القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ الذى أنشأ لجان الفصل في المنازعات الزراعية في مادته الثالثة إختصاص هذه اللجان ومنها النظر في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكرّر من قانون الإصلاح الزراعي، والمناطق في هذا الإختصاص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون عقد الإيجار خاضعاً لأحكام الإمتداد المنصوص عليه في تلك المادة، والذي ينصرف إلى عقود إيجار الأراضي الزراعية التى تزرع المحاصيل الحقلية العادية دون عقود إيجار الحدائق والمشاتل التى لا

تخص تلك اللجان بنظر المنازعات المتعلقة بها، وقد نص القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذى ألغى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ فى المادة الثانية منه على أن هذه اللجان تخصص بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية فى الأرضى الزراعية وما فى حكمها من الأرضى البور والصحراوية والقابلة للزراعة وعلى وجه الخصوص فى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرر "ز" من قانون الإصلاح الزراعى والنص فى المواد ٣٣ مكرر، ٣٥، ٣٦ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . . . . . المعدلة بالقوانين ١٧ لسنة ١٩٦٣، ٥٢ لسنة ١٩٦٦، ٥٥ لسنة ١٩٦٦ يدل على أن مناط إختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ظل بعد صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ محصوراً فى عقد إيجار الأرضى الزراعية التى ترزع بالمحاصيل الحقلية العادية والتى تمتد بحكم القانون بعد إنتهاء المدة المتفق عليها وأنه لا إختصاص لهذه اللجان بالمنازعات المتعلقة بعقود الأرضى التى تزجر لزراعتها حدائق ومشايل وإنما ينقد الإختصاص بها للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل فى جميع المنازعات إلا ما إستثنى بنص خاص.

– لجان الفصل فى المنازعات الزراعية هيئات إدارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل فى خصوصية بين المؤجر والمستأجر فى حالات محددة مما يوجب عليها ألا تخرج عن حدود ولايتها. ولما كان ما سلف وكان الثابت أن أرض النزاع مزروعة مشاتل للزهور وهو ما يخرجها من عداد الأرضى الزراعية التى تختص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية بنظر المنازعات المتعلقة بها وكان الحكم المطعون فيه قد إتزم هذا النظر إذ قضى بعدم الإعتداد بالقرار الصادر من اللجنة الإستئنافية لفض المنازعات الزراعية وما ترتب عليه من إجراءات تحرير عقد إيجار عن هذه الأرضى تأسيساً على أن ذلك القرار معدوم الحجية أمام المحاكم العادية لصدوره خارج حدود ولاية لجان الفصل فى المنازعات الزراعية فإن الحكم يكون متفقاً مع صحيح القانون.

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٣٨ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٨

ألفت المادة الأولى من القانون ١١ لسنة ١٩٧٢ ما كانت تنص عليه المادة السابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز الطعن أمام القضاء بإلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية الابتدائية والإستئنافية لما كان ذلك لأن إباحة الطعن لا يعمل به إلا من تاريخ نشر القانون الأول فى ٨/٦/١٩٧٢، بما مفاده أن القرارات التى أصبح الطعن فيها جائزاً بمقتضاه هى التى تصدر فى تاريخ لاحق لنشره دون السابقة عليه، وإذ صدر قرار اللجنة الإستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية فى ١٧/١١/١٩٧٠ لأن الطعن عليه لا يكون جائزاً.

**الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٨١/١/١٤**

المشروع بإصداره القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذى ألقى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ أناط بالمحاكم الجزئية المختصة الفصل فى المنازعات الزراعية التى كانت من إختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية كما أجاز إستئناف أحكام المحاكم الجزئية الصادرة فى هذا الشأن إلى المحاكم الابتدائية والتى كانت من قبل من إختصاص اللجان الإستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية، كما وضع المشروع حكماً وقتياً بالنسبة للمنازعات المنظورة أمام اللجان سالفة الذكر بدرجتها فى تاريخ العمل بهذا القانون فقرر بإحالة ما كان منظوراً منها أمام لجنة القرية إلى المحكمة الجزئية، وما كان منظوراً أمام اللجنة الإستئنافية إلى المحكمة الابتدائية. ويكون لازم ذلك أن الحكم الذى يصدر فى منازعة زراعية من المحكمة الابتدائية متقدمة بهيئة إستئنافية هو حكم إنتهاى غير جائز إستئنافه.

**الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣١**

لا محل لتسبيب الحكم المطعون فيه لإستناده لقرار لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية حتى ولو كان هذا القرار معيباً أو مخالفاً للقانون لأن قوة الأمر المقضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعلق على اعتبارات النظام العام فلا يجوز إعادة مناقشة النزاع وأسائده مرة أخرى أياً كان وجه الرأى فيها.

**الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٧٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٨**

مفاد نص المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى المعدلة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى محدد بما يعرض الإستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعى وبين المسئولى لديهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعى وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأرض التى تقرر الإستيلاء عليها لتحديد ما يجب الإستيلاء عليه بحسب أحكام القانون المذكور، لما كان ذلك وكان النزاع المطروح يدور حول براءة ذمة المطعون عليه من إيجار الأرض بإستيلاء جهة الإصلاح الزراعى عليها، لعدم إنتفاع المطعون عليه بالأرض المذكورة، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى أن المطعون عليه لم ينع يدعى على تلك الأرض ولم ينعق بها ومن ثم فإن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى لا تختص بنظر هذا النزاع وإنما يكون الإختصاص للقضاء صاحب الولاية العامة فى الفصل فى جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص.



**الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧**

مفاد نص المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/١٧٨ وما ورد باللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى تخصص وحدها بتنصل فيما يعترض الإستيلاء من منازعات لتحديد ما يجب الإستيلاء عليه وفقاً لأحكام هذا القانون.

**الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٠**

إن المشرع بإصدار القانون رقم ٦٧ سنة ١٩٧٥ الذى ألقى القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٦٦ وقد أناط بالمحاكم الجزئية المختصة الفصل فى المنازعات الزراعية التى كانت من قبل من اختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية فقد أحال إلى تلك المحاكم المنازعات المنظورة أمام لجان الفصل فى المنازعات الزراعية فى تاريخ العمل به. وإذا أحال المشرع المنازعات التى كانت منظورة فى تاريخ العمل به أمام تلك اللجان الإستئنافية إلى المحكمة الابتدائية مما لازمه أن الحكم الذى يصدر فى تلك المنازعات من المحكمة الابتدائية منقذة بهيئة إستئنافية يكون حكماً نهائياً ولا يجوز بالنسبة للطعن فيه بطريق الإستئناف. وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز إستئناف حكم صادر من محكمة المنصورة الابتدائية بهيئة إستئنافية فى منازعات زراعية، فإن النعى عليه بما ورد بأسباب الطعن يكون على غير أساس.

**الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠١٠ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٩**

تنص المادة ١٤٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ على أن " اللجنة المشكلة من نائب بمجلس الدولة رئيساً وعضوين من مديرى الإدارات بالهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعى فى حالة تخلف من تسلم الأرض عن زراعتها بنفسه أو عن بذل العناية الواجبة فى عمله وبعد سماع أقوال صاحب الشأن أن تصدر قراراً مسبباً بإلغاء القرار الصادر بتوزيع الأرض عليه وإستردادها منه وإعتباره مستأجراً لها من تاريخ تسليمها إليه وعلى أن يبلغ القرار لصاحب الشأن بالطريق الإدارى من قبل عرضه على اللجنة العليا التى لها أن تعدله أو تلغيه ويصبح نهائياً بعد تصديقها عليه كما نصت على أن يتخذ بالطريق الإدارى. .. لما كان ذلك وكان الثابت أن الإصلاح الزراعى قد ربط أرض النزاع على المطعون ضدهما الأول والثانى بعد أن صدر القرار رقم ٨٥٨ فى ١٩٧٤/٣/١٩ فى الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ إصلاح زراعى بطرد الطاعن منها لإخلاله بأحد الشروط الجوهرية فى المنفع إعمالاً لنصى المادتين ٩، ١٤ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مكان

القرار المذكور واجب التنفيذ على ما سلف بيانه فإن تنفيذه على الطاعن - صاحب الشأن فيه لا يعتبر ممرضاً مادياً أو قانونياً.

#### \* الموضوع الفرعي : ما بعد أرضاً زراعية :

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١٣/١/١٩٧٩  
قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وبإنهاء العلاقة الإيجارية بين المطعون عليهن والطاعن عن قطعة الأرض السابق بيانها، على سند من التفسير التشريعي الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي باعتبار أن تلك القطعة داخلة ضمن كردون مدينة دمشق ورتب على ذلك اعتبارها من الأراضي المعدة للبناء فلا تخضع لأحكام قانون الإصلاح الزراعي في خصوص إمتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون، ذلك أن القرار التفسيري سالف الذكر لا ينصرف إلا إلى أحكام قانون الإصلاح الزراعي المتعلقة بتعيين الحد الأقصى للملكية الزراعية لمنع هلات شيء من أراضيها بإجراء التقسيم بعد صدوره لإسباغ وصف الأراضي المعدة للبناء على الأجزاء الزائدة على ذلك الحد وهو كـتفسير مقصور على القصد من وضعه ولا ينسحب إلى غير الحالات التي صدر لمعالجتها مما يتعين معه فيها بحث حالة كل قطعة أرض على حده للتعرف على وضعها الصحيح من حيث كونها أرضاً زراعية أو أرضاً معدة للبناء.

#### \* الموضوع الفرعي : ماهية الزارع :

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٤٥  
إن الزارع في حكم القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ هو من يتخذ الزراعة حرفة له ويعتمد عليها في رزقه. فمن كانت الزراعة حرفته الأصلية فهو زارع. وأرملة الزارع من الزراع إن كانت تباشر زراعة أرضها بنفسها أو بواسطة غيرها. وإذن فمجرد قول الحكم إن المستأنفة تزرع الأرض التي تملكها بواسطة ولدها لا يكفي لاعتبارها قانوناً من الزراع، إذ ذلك لا يثبت به توافر الشرط الأساسي لاعتبارها كذلك وهو أنها تتخذ الزراعة حرفة لها وتعتمد عليها في رزقها أو أن زوجها كان زارعاً واستمرت هي من بعده في مباشرة الزراعة والتعيش منها، ومثل هذا الحكم يكون معيباً في تسميته.

## • الموضوع الفرعي : مستأجر الأراضي الزراعية :

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٥/٢/١٩٩٠

النص في المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على أنه " لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء الأطنان المؤجرة ولو عند إنتهاء المدة المفق عليها في العقد إلا إذا أحل المستأجر بالتزام جوهري يقضى به القانون أو العقد ويقع مابطلاً كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون " وما جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون تعديلها من أنه منذ العمل بقانون الإصلاح الزراعي صدرت قوانين متتالية بإمتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية حماية لصغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية في معاشهم على ما تدره تلك الأطنان المؤجرة إليهم من ريع ولذلك رأى النص على عدم جواز طلب إخلاء الأطنان المؤجرة إلا إذا أحل المستأجر بالتزام جوهري يقضى به القانون أو العقد على نحو ما هو مقرر بالنسبة لإيجار الأماكن وبطلان كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا العقد. فمقاد ذلك أن المشرع ألقى حق مؤجر الأراضي الزراعية في إنهاء الإيجار بانقضاء مدته وجعل ذلك حقاً للمستأجر وحده حماية له، أسوة بما أتبعه بالنسبة لمستأجر الأماكن، وذلك بنص أمر معلق بالنظام العام يحميه من الإخلاء من الأرض التي يستأجرها دون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله، ما دام المؤجر كان صاحب صفة تحوله التأجير وقت إبرام العقد ومن ثم فقد عطّل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار في القانون المدني.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ٨/١٢/١٩٣٧

إنه وإن كان صدر المادة الأولى من القانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ (الخاص بإعفاء مستأجرى الأراضي المتزوجة قطناً من خصص الإجارة عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية) موهماً بإيجاب توافر الشرطين المنصوص عليهما في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ (الخاص بإعطاء مهلة للمستأجرين في سداد باقى المستحق عليهم من الإجازات) لإمكان الاستفادة من الإعفاء المنصوص عليه في ذلك القانون، فإن الغرض المستفاد من أعماله التحضيرية وظروف وضعه إنما هو أن يكون الإعفاء مطلقاً غير مقيد بأى من ذينك الشرطين.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٣٤

إن المواد الأولى والثانية والرابعة من القانون رقم ١٠٣ الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣١ تنص فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية عن أطنان إستؤجرت لتزرع قطناً - على منع المؤجرين من

المطالبة بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المذكور، وعلى أن أحكامه تنرى على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وقت صدوره، وعلى أن أى حكم أو سند واجب التنفيذ خاص بينهما بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية المذكور، فهو لا يمكن تنفيذه بأكثر من أربعة أحماس هذا الإيجار. كما نصت المادة الأولى أيضاً على عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ الصادر فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أى بالهذه على عدم الإخلال بما لا يتناقض من هذا المرسوم مع أحكام القانون الجديد. ومن أحكام المرسوم بالقانون رقم ٥٤ المفهوم بقاؤها وضرورة تطبيقها مع تطبيق القانون رقم ١٠٣ أن الإيجار إذا كان دفع فعلاً أو كان حكم به وحصل تنفيذ الحكم فعلاً قبل القانون رقم ١٠٣ يبيع المحجوزات أو بتقرير المحجوز لديه ما فى ذمته وإيداعه بخزينة المحكمة أو دفعه مباشرة للحاجز، فإن هذا يمنع إلتطاع المستأجر بتلك المنحة. والمراد بالدفع فى هذا الصدد هو الدفع الإختيارى من جانب المستأجر أو الدفع أو الإيداع الحاصلين من المحجوز لديه لتنفيذ الحكم بتثبيت العجز.

إذا كان الثابت بالدعوى أن المؤجر حجز تحفظياً ( لا تنفيذياً ) تحت يد نفسه (لأنه كان حارساً قضائياً على العين) على ثمن المحصولات ليسوفى منها مقدار ما يدهه من الإيجار، وعرض أمر هذا الإيجار المدعى به على المحكمة لفصل فيما إذا كان له حق فيه أم لا، وأثناء قيام الدعوى لدى محكمة الدرجة الأولى صدر القانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ مفضياً المستأجرين لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية من خمس الإيجار ومقرر أن هذا الإعفاء يسرى فى الدعاوى المنظورة لدى المحاكم، فأعفت محكمة الدرجة الأولى المدعى عليه من هذا الخمس، وأقرتها محكمة الاستئناف على ذلك، فلا شك فى أن هذا التصرف قانونى لا محل للإعتراض عليه، لأن هذه الدعوى لا تدخل فى أية صورة من صور عدم الإعفاء السابقة الذكر.

و لا يجوز للمؤجر العاجز تحت يد نفسه التحدى بأن حكم محكمة الدرجة الأولى إذ قضى بتثبيت العجز الذى أوقعه تحت يد نفسه وجعله نافذاً وأمر بتنفاذه مؤلفاً بلا كفاية يكون له أثر رجعى إلى تاريخ توقيع هذا العجز، وأنه إذن يعتبر كأنه حصل على الأجرة كاملة قبل صدور أى القانونين، فلا ينطبق أيهما على حاله - لا يجوز للمؤجر ذلك، لأنه فضلاً عن أن يده على المبلغ المحجوز لديه بصفه حارساً قضائياً على غلة العين كانت أثناء نظر الدعوى إلى أن صدر هذا الحكم بد امانة مانعة من المقاصة، فإن هذا الحكم قد قرر صراحة إسقاط خمس الإيجار، ولا يتصور أن يكون له أثر رجعى يقضى بإيجاب هذا الخمس الذى أسقطه أو بصحة دفع هذا الخمس بينما هو يسقطه.

**\* الموضوع الفرعي : هلاك المحصول :**

**الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٣/١١/١٩٥٨**

لا ارتباط بين المادتين ٥٦٩، ٦١٦ من القانون المدني ولا تلازم بينهما في التطبيق لكل مجال خاص ذلك أن المادة الأولى منهما تنظم التزامات المٌؤجر نحو المسأجر في حالة هلاك العين المؤجرة ذاتها وبصفة عامة سواء أكانت أرضاً زراعية أو غير ذلك، بينما تعنى الثانية بوضع أحكام لهلاك المحصول الناتج من الأرض الزراعية المؤجرة بصفة خاصة، وإذن فمضى كان النزاع إنما يدور حول هلاك بعض المحصول الناتج من الأرض المؤجرة ولا صلة للهلاك بالأرض ذاتها فإن المادة ٦١٦ ساقطة الذكر تكون وحدها هي الواجبة التطبيق.

## شركات

### \* الموضوع الفرعي : آثار حل الشركة وتصفيتها :

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥

يرتبط على حل الشركة زوال صفة مديرها في تمثيلها. ويحل محلهم المصطفى الذى عينه المحكمة ويكون هو صاحب الصفة الوحيدة فى تمثيل الشركة أمام القضاء فيما يرفع منها أو عليها من دعاوى.

### \* الموضوع الفرعي : أثر اندماج الشركات :

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٥

- مؤدى المادتين ١ و ٤ من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ والمادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٨ لسنة ١٩٦٠ بتأسيس شركة الطيران العربية المتحدة هو اندماج شركة مصر للطيران فى شركة الطيران العربية المتحدة اندماجا كلياً انمحت بموجب شخصية الشركة الأولى وعلفتها الشركة الثانية خلافة عامة فيها لها من حقوق وما عليها من إلتزامات وغدت الشركة الدامجة وحدها على ما جرى به قضاء محكمة النقض هى الجهة التى تختصم فى خصوص هذه الحقوق والإلتزامات لأن الشركة المندمجة التى زالت شخصيتها قد إنقضت بالاندماج فإذا كان الثابت أن الطعن لم يوجه إلى الشركة الدامجة بل وجه إلى الشركة المندمجة بعد زوال شخصيتها وإنقضائها بالاندماج فإنه يكون غير مقبول بالنسبة لها.

- إذ قرر مجلس إدارة المؤسسة العربية العامة للنقل الجوى إنشاء شركة باسم شركة مصر للطيران للخطوط الداعلية والرحلات الخاصة وصدر القرار الجمهورى رقم ٢١٨٧ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل مجلس إدارة لها فإن مفاد ذلك أن شركة جديدة قد أنشئت باسم شركة مصر للطيران منبئة الصلة من الشركة القديمة التى كانت تحمل ذات الاسم وإنقضت بالاندماج فى شركة الطيران العربية المتحدة.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٨٥١ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٧

مضى كان الثابت أن الشركة [ الدائمة الأصلية ] قد اندمجت قبل رفع الدعوى فى الشركة المظنون حدها اندماجا كلياً وكان على هذا الاندماج إنقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها وبالتالي إنتهاء سلطة مديرها وزوال كل صفة له فى تمثيلها وفى التصرف فى حقوقها فإن توجيه الميم الحاسمة إليه عن الوفاء بالدين الذى لها فى ذمة الطاعن [ المدين ] بعد أن زالت صفته فى تمثيلها وأصبح لا يملك

التصرف في حقوقها ومن بينها الحق المطالب به ولم يعد له حق المطالبة بإثبات الوفاء المدعى به من الطعن، يكون غير جائز قانونا وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه على حق إذ رفض توجيه الممن.

**الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٨٠ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢١**

إذ إعتبرت المادة الرابعة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ الشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة عن الإندماج خلفا عاما للشركات المندمجة وتحل محلها حلولاً قانونياً فيما لها وما عليها، فإنه يترتب على الإندماج - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تتمحى شخصية الشركة المندمجة وتؤول إلى الشركة الدامجة وحدها جميع الحقوق والإلتزامات الخاصة بالشركة الأولى بعد انقضاءها. وإذ كان الثابت أنه قد اجتمعت في شخص الشركة الجديدة صفتا الدائن والمدين بالنسبة إلى دين البنك الطاعن - فإنه ينقضى بالقدر الذى اتحدت فيه الدمة على ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٧٠ من القانون المدنى.

**الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٣**

إندماج الشركة في أخرى مؤداه زوال شخصية الشركة المندمجة وخلافة الشركة الدامجة لها خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات وتكون الشركة الدامجة وحدها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي الجهة التى تختصم في خصوص هذه الحقوق والإلتزامات لأن الشركة المندمجة التى زالت شخصيتها قد انقضت بالاندماج وإذ كان الثابت أن شكل الدعوى صحيح بدخول الشركة الدامجة في الإستمناف وهى الخصم الأصلى في الدعوى فإن المحكمة الإستمنافية لا تكون قد قبلت خصماً جديداً في الإستمناف.

**الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٣**

منى كان يبين من الرجوع إلى قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية المودعة صورته الرسمية ملف الطعن أنه نص على ضم الشركة المصرية لأعمال الصلب وشركة المنشآت المعدنية المصرية والشركة المصرية للصين والإنشاءات إلى شركة المشروعات الهندسية والتجارية في شركة واحدة تحت إسم " شركة المشروعات الهندسية لأعمال الصلب " وهو إسم الشركة الطاعنة ومؤدى ذلك هو إندماج الشركات الثلاث الأولى فى " شركة المشروعات الهندسية والتجارية " باعتبارها الشركة الدامجة. فإنه يترتب على الإندماج بهذه الطريقة إنقضاء الشركات المندمجة وأما الشركة الدامجة فبقي لها شخصيتها وتظل قائمة باسمها المعدل.

**الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٨٠ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٣**

- إدماج الشركات بطريق الضم يترتب عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقتضى الشركة المندمجة، وتمحي شخصيتها الاعتبارية وضمها المالية، وتحل محلها الشركة الدامجة فيما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات، وتخلفها فى ذلك خلافة عامة، ومن ثم تختصم وحدها فى حصص الحقوق والديون التى كانت للشركة المندمجة أو عليها، وقد أكدت المادة ٤ من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإندماج فى شركات مساهمة ذلك الأصل ما لم يتفق على خلافه فى عقد الإندماج.

- قضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت تصدير القطن والمحاج، ونص فى مادته الرابعة على أن الدولة لا تكون مسئولة عن ديون المنشآت المؤممة إلا فى حدود ما آل إليها من أموال هذه المنشآت وحقوقها فى تاريخ التأميم. وإذا كان حكم القانون قد إنطبق على الشركة المصرية للقطن والتجارة وكانت هذه الشركة قد أدمجت بعد تأميمها فى الشركة الطاعنة، فإن هذه الشركة الأخيرة تكون خلفاً عاماً للشركة المؤممة المندمجة تتول إليها كل حقوقها وتسال عن جميع إلتزاماتها فى حدود ما أسفر عنه التأميم. وإذا عسر الحكم المطعون فيه الشركة المؤممة - وبالتالي الشركة الطاعنة التى خلفتها - مسئولة عن كامل الدين السابق على التأميم، دون أن يحقق الحكم دفاع الشركة الطاعنة ويبحث مدى كفاية الأصول التى آلت إلى الدولة بالتأميم للوفاء بذلك الدين، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه.

**الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٤**

إندماج شركة فى أخرى يترتب عليه إنقضاء الشركة الأولى وزوال شخصيتها، وخلافة الشركة الثانية لها خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات، فتندو هذه الشركة الأخيرة وحدها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى الجهة التى تخاصم وتختصم فى خصوص تلك الحقوق والإلتزامات وإذا كان الثابت أن الشركة الطاعنة تباشر الدعوى باعتبارها الدامجة للشركة الأخرى، فلا أهمية بعد ذلك لإغفال هذا البيان عند التقرير بالطعن بالنقض.

**الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٦**

الإندماج الذى يترتب عليه خلافة الشركة الدامجة للشركة المندمجة خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ هو الإندماج الذى يقع بين الشركات التى تتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، فتقتضى به شخصية الشركة المندمجة وتزول جميع عناصر ذمتها المالية إلى الشركة الدامجة التى تحل محلها حلولاً قانونياً فيما لها من حقوق وما عليها من



إلتزامات، ومن ثم فلا يعتبر إندماجاً - فى معنى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ - مجرد نقل قطاع من نشاط شركة إلى شركة أخرى كحصة عينية فى رأس مالها طالما بقيت الشركة الأولى محفظة بشخصيتها المعنوية وذمتها المالية بما عساه يكون عالقاً بها من إلتزامات، فتنظر هى المسئولة وحدها عن الديون التى ترتبت فى ذمتها قبل الغير ولو تملكت بالنشاط الذى إنتقل إلى الشركة الأخرى. وإذ كان الثابت من الأوراق، ومن قرار المؤسسة المصرية العامة للنقل رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ أن قطاع النشاط الخاص ينتقل المضائع هو الذى إنتقل وحده من الشركة الموطون ضدها إلى " شركة النيل العامة لأعمال النقل " كحصة عينية فى رأس مالها على أساس صالى الأصول والخصوم المستمرة فى هذا النشاط، فإن الحكم الموطون فيه إذ أجرى على نقل هذا النشاط أحكام إندماج الشركات - ورتب على ذلك عدم إلتزام الشركة الموطون ضدها بأتأااب الطاعن - محاسب - عن الأعمال التى أداها لها فيما يتعلق بهذا النشاط قبل نقله فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٥

- إذ كان الحكم قد إستخلص من المستند - المقدم من الطاعنة - أن الشركة العامة لدور السينما إشترت اللعة المالية للشركة الشرقية للسينما بكامل عناصرها من أصول ومخصوم دون تحديد أو تقدير بما ورد فى قرار التقييم أو قرار الحارس العام الصادر بإعتماده وأنه بالتالى تكون الشركة المشترية قد خلفتها خلافة تامة، ثم إندمجت الشركة الأخيرة فى شركة القاهرة للتوزيع السينمائى التى إندمجت فى المؤسسة المصرية العامة للسينما وأنه لهذا تكون المؤسسة المذكورة هى صاحبه الصفة فى إقامة الدعوى عليها وهو إستخلاص سائغ يتفق مع صحيح القانون، وإذ رتب الحكم على ذلك القضاء برفض الدلع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة، فإن النعى عليها يكون غير سديد.

- إدماج الشركات بطريق الضم وإن كان يترتب عليه أن تنقضى الشركة المندمجة وتمحى شخصيتها الإهتبارية وذمتها المالية إلا أن الشركة الدامجة تحل محلها فيما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات وتختلفها فى ذلك خلافة عامة.

#### الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٢٣ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦

- من المقرر طبقاً لما تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الإندماج فى شركات المساهمة أن إندماج شركة فى أخرى يترتب عليه إعتبار الشركة الدامجة خلفاً عاماً للشركة المندمجة وتحل محلها حلولاً قانونياً فيما لها وما عليها فى حدود ما إتفق عليه فى عقد الإندماج.

- مؤدى المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه بما فى ذلك إدماجها فى أخرى لا يؤثر فى عقد العمل وبقي العقد قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد وينصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ كافة الالتزامات المترتبة عليه، ولا يعنى ذلك قانوناً وجوب تطبيق القواعد والأحكام التى تضمنتها العقود والنظم الخاصة بعمال الشركة الدامجة قبل الاندماج على عمال الشركة المندمجة طالما أن عقودهم والنظم التى كانت سارية فى شأنهم لم تتضمن قواعد وأحكاماً مماثلة. كما لا يعنى أيضاً اعتبار عمال الشركة المندمجة عمالاً لدى الشركة الدامجة قبل حصول الاندماج.

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤١ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٧

إن إدماج الشركات بطريق الضم، وإن كان يترتب عليه أن تقضى الشركة المندمجة وتحمى شخصيتها الاعتبارية وذمتها المالية، إلا أن الشركة الدامجة تحل محلها فيما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات وتغلفها فى ذلك خلافاً عامة.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٦١٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١١

المقرر- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يعتبر إندماجاً فى معنى القانون رقم ٢٤٤ سنة ١٩٦٠ مجرد نقل قطاع نشاط شركة إلى أخرى كحصة عينية فى رأس مالها طالما بقيت الشركة الأولى محتفظة بشخصيتها المعنوية وذمتها المالية بما عساه يكون عالقاً بها من إلتزامات فتنظر هى المسئولة وحدها عن الديون التى ترتبت فى ذمتها قبل الغير ولو تعلقت بالنشاط الذى إنتقل إلى الشركة الأخرى.

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٢

مؤدى نص المادتين الأولى والسادسة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج فى الشركات المساهمة والمادة ١٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦، أن إندماج إحدى شركات القطاع العام - وفقاً لهذا النص - فى شركة أخرى مساهمة تابعة لذات المؤسسة - لا يتقيد بشرط صدور قرار جمهورى بالترخيص به، ولا يغير ذلك من الأحكام المنصوص عليها فى القانونين المشار إليهما لكنه يبقى مع ذلك إندماجاً فى شركة مساهمة - مما أشير إليه فى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ - وينسحب عليه تبعاً لذلك حكم الإعفاء الضريبى المنصوص عليه فى المادة السادسة منه. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على اعتبار القرار الصادر من مجلس إدارة المؤسسة برئاسة الوزير المختص قرار بتصفية الشركة فى حين أن هذه التصفية تصفية نظرية إستهدفت تحديد التعويض المستحق للطاعن بسبب إدماج الشركة المشار إليها فى

الشركة المطعون ضدها الثانية ورتب على ذلك عدم تطبيق الإعفاء الضريبي المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

#### **\* الموضوع الفرعي : أثر صيرورة المنشأة فردية :**

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٠  
صيرورة المنشأة فردية بعد أن كانت شركة واستقلال أحد الشركاء بإدارتها لا يمنع من استمرار عقود العمل مع رب العمل الجديد واعتبارها متصلة من وقت استخدام العامل لدى رب العمل الأصلي كما لو كانت قد أبرمت منذ البداية مع هذا الأخير.

#### **\* الموضوع الفرعي : إجراءات الشهر والنشر :**

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٩  
مفاد نص المادة ٤٩ من قانون التجارة أن إسفاء الإجراءات المتعلقة بشهر ونشر الشركة " شركة التضامن " ليس منوطاً بمدير الشركة وحده بل يجوز لكل من الشركاء القيام به. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر وهو يصدد مؤاخذه الطاعن على عدم قيامه بإجراءات الشهر والنشر بصفه شريكاً إنه لا يفيد من إهماله للتخلص من إلتزامه قبل باقي الشركاء بنقل ملكية ما باعه من أرض إلى الشركة ومن مسؤوليته عن التعويض بعد أن جعل تنفيذ الإلتزام عيناً متعلزاً بتصرفه في ذات الأرض لشركة أخرى بعقد مسجل فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥  
- مفاد نصوص من المواد ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٣ من قانون التجارة والمادة ٥٠٦ من القانون المدني مجتمعة أن البطلان الذي يترتب على عدم إستقاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر المقررة قانوناً لا يقع بقوة القانون بل يتعين على صاحب المصلحة التمسك به إما بدعوى مبتدأة، أو في صورة دفع يبدى في دعوى مرفوعة، ويعتبر الشركاء أصحاب مصلحة في التمسك ببطلان الشركة قبل بعضهم البعض لأن أياً منهم لا يستحق الحماية فهم على درجة واحدة من الأعمال ومن حق كل منهم أن يتمسك بالبطلان قبل الشركاء الآخرين حق لا يبقى في شركة مهددة بالبطلان.  
- الدفع ببطلان عقد الشركة عدم شهره ونشره لا يعدو أن يكون طريقاً للدفاع للخصم إبدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى أمام محكمة الموضوع ولو لأول مرة أمام محكمة الإستئناف، ولكن لا يصح طلب البطلان أو الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض.

**الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨**

النص فى المادتين ٤٨ ٤٩ من قانون التجارة على إجراءات الشهر والنشر الواجب إتخاذها بالنسبة لشركات التضامن والتوصية والنص فى المادة ٥١ منه على أنه إذا لم تستوف هذه الإجراءات كانت الشركة باطلة والنص فى المادة ٥٣ على أنه لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وإنما لهم الإحتجاج على بعضهم بعضاً والنص فى المادة ٥٠٦ من القانون المدنى على أن تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد إستيفاء إجراءات النشر التى يقرها القانون. ومع ذلك للغير إذا لم تقم الشركة بإجراءات النشر التى يقرها القانون أن يتمسك بشخصيتها فإن مفاد هذه النصوص مجتمعة أن البطلان الذى يترتب على عدم إستيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانوناً لا يقع بقوة القانون بل يصن على صاحب المصلحة أن يتمسك به إما بدعوى مبتدأة أو فى صورة دفع يبدى فى دعوى مرفوعة من قبل ويحتاج فيها بقيام الشركة وما ورد فى مشارعتها من بيانات ويعتبر الشركاء أصحاب مصلحة فى التمسك ببطلان الشركة قبل بعضهم البعض إلا أن هؤلاء الشركاء ليس لهم التمسك فى مواجهة البتر ولكن يجوز للغير التمسك ببطلان الشركة فى مواجهة الشركاء لإهمالهم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر التى يقرها القانون لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده الأول قد إشتري من المطعون ضده الثانى بصفته الشخصية محلاً تجارياً يدعى الطاعن ملكيته لشركة التضامن القائمة بينه وبين المطعون ضده الثانى فإن المطعون ضده الأول يصبح دائماً شخصياً لأحد الشركاء فى شركة التضامن ومن لم يعتبر من الغير ويكون له حق خاص مباشر فى التمسك ببطلان الشركة وعدم قيامها فى مواجهته بسبب إغفال إجراءات شهرها ونشرها ولا يجوز للشركاء فى هذه الشركة الإحتجاج قبله بقيام الشركة.

**الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٨**

مؤدى نص المادة ٥١٥-١ من القانون المدنى أنه إذا إتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم فى أرباح الشركة أو عسائرها كان عقد الشركة باطلاً بمعنى أنه لا يجوز الإتفاق على حرمان شريك من الأرباح كما لا يجوز الإتفاق على إعفاء شريك من الخسارة.

**الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩**

إذ كان يجوز لمحكمة الموضوع من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الشركاء أن تحدد لهم ميعاد للقيام بإجراءات الشهر والنشر قبل صدور الحكم بالبطلان - فلا يعيب حكمها عزوفها عن إستعمال تلك الرخصة.

**الطنن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٣**

مؤدى المواد ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٤ من قانون التجارة أن المشرع حينما اعتبر الشركة باطلة - لعدم شهر ونشر عقدها - قائمة فعلاً فيما بين الشركاء في الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان، قد اشترط أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً بأن اكتسبت حقوقاً والتزمت بتعهدات، وذلك حتى يمكن القول بوجود كيان لها في الواقع ليصل الشركاء من ذلك إلى تصفية العمليات المشتركة فلا ينفرد بتأنيجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقين وهو الأمر الذى أريد تفاديه بالإلتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية، أما إذا كانت الشركة لم يبدأ في تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها - لعدم إتخاذ إجراءات شهر ونشر عقدها - ولم تكن قد زاولت أى عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توالى لها كيان في الواقع في الفترة السابقة لطلب البطلان ولا يمكن بداهة اعتبارها شركة فعلية وتكون الملة من عدم تطبيق الأمر الرسمى للبطلان منتفية في هذه الحالة.

- إذ كان الثابت من تقرير المصفي المودع بملف الطنن أن الشركة محل النزاع لم تباشر نشاطها الذى تكونت من أجله، وكان إستهلاك بعض رأس مالها في تأثيث مقرها وصداد أجرتة لا يعنى أنها باشرت نشاطها ومن ثم فلم يتخلف عن بطلان عقدها لعدم شهره ونشره شركة فعلية ولذلك يكون لهذا البطلان أثر رجعي - فيما بين الشركاء - يعود هؤلاء إلى الحالة التى كانوا عليها قبل التعاقد ويسترد كل منهم حصته التى قدمها سواء كانت نقداً أو عينياً.

**الطنن رقم ٧٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٧**

إن عدم إظهار شركة التضامن لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشريكين إلا إذا طلب ذلك أحدهما وحكم به، وعندئذ تسوى حقوقها في الأعمال التى حصلت، كما هو صريح نص المادة ٥٤ من قانون التجارة.

**\* الموضوع الفرعي : إدارة شركات الأشخاص :**

**الطنن رقم ٦٩ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٥١/٦/٧**

الشريك الذى يدير شئون الشركة شأنه هو شأن الوكيل عليه أن يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات عما تناوله الوكالة، وقيام كل شريك بإدارة بعض شئون الشركة لا يحول دون حق كل منهما فى مطالبة الآخر بتقديم حساب عما أدراه، وإذا فُتئى كان الواقع فى الدعوى هو أن الطاعن والمطعون عليه كانا شريكين فى استجار أطيان من الغير وكان كل منهما يتولى بعض شئون الإدارة وأقام الطاعن دعوى على المطعون عليه يطلب إلزامه بتقديم حساب مؤيد بالمستندات عن إدارته للأطيان، وكان الحكم المطعون

ليه إذ قضى برفض الدعوى قد ألقم قضاءه على ما أورده في عبارة مجملة ودون بيان سند ما قرره من أن الطاعن كان يجوز جزءاً من الأطنان المشتركة، وهو أمر أن صح لا يحول قانوناً دون إلزام المطعون عليه بتقديم حساب عما عسى أن يكون قد أداره، فانه يكون قد شابه لصور مبطل له.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٥

الشرط الوارد في عقد الشركة المكتوب بعدم إنفراد مديرها بالعمل لا يجوز تعديله إلا بالكتابة، ولا يعول على إدعاء هذا المدير بأنه قد انفرد بالعمل ياذن شقوى من أحد شركائه المتضامين.

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٥

- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن للشركة وجود مستقل عن الشركاء فيها، فتخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حصة في نسبة من الأرباح أو نصيب في رأس مال الشركة عند التصفية، فإنه يجوز لدائن الشريك أن ينفذه على الأرباح التي يستحقها الشريك، وبالتالي يجوز أن يضمن مدير الشركة أن يسدد ديناً في ذمة أحد الشركاء مما يستحقه قبل الشركة من أرباح دون أن يمس هذا الإلتزام مال الشركة المستقل مما لا يعتبر تبرعاً، وإنما عملاً من أعمال الإدارة شأنه شأن أداء حصة كل شريك في الأرباح.

- مؤدى نص المادة ١٧/١ من القانون المدني أن الأصل أنه إذا تعدد مديرو الشركة ولم ينص نظامها على تحديد اختصاص كل منهم، ولم ينص في الوقت ذاته على أن تكون القرارات بإجماع المديرين أو بأغليتهم، كان لكل واحد منهم حق إدارة الشركة منفرداً والقيام بجميع الإدارة.

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٦

الشريك في شركة التضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء عملاً بنص المادة ٢٢ من قانون التجارة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتاً في ذمة الشركة وحدها ودون نظر لنصيب الشريك في رأس مال الشركة إذا أن مسؤوليته بلا حدود.

\* الموضوع الفرعى : إدارة شركات الأموال :

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٣

إذا كان عقد الشركة قد تضمن شرطاً مقتضاه أن ليس لأحد المديرين إلزام الشركة بتوقيعه منفرداً وهو شرط جائز قانوناً ويسرى في حق الغير ممن يتعاملون مع الشركة متى تم نشره وفقاً للمادة ٤٩ من قانون

التجارة فإنه يكون خطأ ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الشرط المشار إليه لا يحتاج به الغير على الإطلاق سواء نشر أو لم ينشر.

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٥

إذ كان مفاد نص المادة ٥٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ - الذى كانت الشركة المزمعة تباشر نشاطها فى ظل - أن مدير شركة التوصية بالأسهم ليس أجنبياً عن الشركة وإنما هو أحد الشركاء المتضامنين فيها ويجب ذكر إسمه فى عقد تأسيس الشركة ونظامها وأنه وكيل عنها وليس عاملاً فيها، فإن ما يتقاضاه من مكافأة مقابل عمله يعتبر حصة فى الربح مستحقة لشريك نظير هذه الوكالة والإدارة ومن ثم يستمد حقه فى هذه الحصة من عقد الوكالة الذى تضمنه عقد الشركة ولا يستمد هذا الحق من عقد عمل وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أحمل فى شأن المكافأة المستحقة للمورث من المدة السابقة على التأميم قواعد التقادم السنوى الخاصة بالدعوى الناشئة عن عقد العمل - التى نصت عليها المادة ٦٩٨ من القانون المدنى - مشترطاً لبده سريان التقادم أن تكون بإعتبارها رب عمل سلمت هذا المدير بياناً بما يستحقه من مكافأة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

#### **\* الموضوع الفرعى : أركان الشركة :**

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٣١ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٦٧

يشترط لقيام الشركة أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة فى نشاط ذى نفع وأن يساهم كل شريك فى هذه النفع بمعنى أن يشارك فى الربح والخسارة معاً ومن ثم فإن لفصل الطفرقة بين الشركة والقرض هو ما انتواه المتعاقدان وتوافر نية المشاركة وعدم توافرها لهما. وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التى يستغل بتقديرها قاضى الموضوع ولا معقب عليه فى ذلك معنى أقام رأيه على أسباب سائفة. وإذا استند الحكم المطعون فيه فى نفي نية المشاركة لدى العاقلين واعتبار العقد المبرم بينهما عقد قرض وليس شركة إلى ما تضمنته بنود هذا العقد من إشتراط المطعون ضده الحصول فى نهاية مدة العقد على ما دفعه لتمويل العمليات التى يقوم بها الطاعن كاملاً مهما كانت نتيجة هذه العمليات وعدم تحميله شيئاً من الإلتزامات التى ترتب عليها فى ذمة الطاعن للغير وإشتراطه أيضاً أن يقدم له الطاعن شهرياً قدر ما معينا من المبلغ المدفوع، وكان مؤدى كل ذلك نفي قيام نية المشاركة وتكييف العقد بأنه قرض، ذلك أن المبلغ الواجب دفعه شهرياً مهما كانت نتيجة العمليات التى يجرىها الطاعن من ربح أو خسارة وإن وصف فى العقد بأنه من أرباح الشركة لا يمكن أن تكون حقيقة كذلك إذ الربح لا يكون مؤكداً ولا

معروفا مقداره سلفا وإنما هذا المبلغ هو فائدة مسعورة في صورة ربح، فإن النقي على الحكم الخطأ في تكيف العقد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢١

- يشترط لقيام الشركة أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذي تبعه وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معاً. وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب مسوغة.

- محل إعمال المادة ٥١٤ من القانون المدنى التى تقضى بأنه إذا إقتصرت عقد الشركة على تعيين نصيب الشركاء في الربح كان هذا النصيب هو المعبر في الخسارة عند قيام الشركة بتوافر أركانها ومنها نية المشاركة أما إذا إنتضت هذه النية باتجاه الشريك إلى عدم المساهمة في تحمل مخاطر الشركة وإلى المشاركة في الربح دون الخسارة فإنه لا محل لإعمال حكم تلك المادة.

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٣

يشترط لقيام الشركة أن يوجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذي تبعه وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معاً، وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب تسوغة.

\* الموضوع الفرعى : أسباب إنقضاء الشركة :

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤

إنه وإن كان الأصل في تصفية الشركات عند انقضاءها هو قسمة أموالها بحسب سعر بيعها أو توزيع هذه الأموال عينا على الشركاء كل بنسبة حصته في صافي أموالها إن أمكن إلا أنه من الجائز للشركاء أن ينفقوا مقدما فيما بينهم على طريقة معينة تجرى التصفية على أساسها، وهذا الاتفاق ملزم لهم متى كان لا يخالف قاعدة من قواعد النظام العام.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٦٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٩

إنه وفقا للمادة ٤٤٥ من القانون المدنى القديم تنتهى الشركة بانقضاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون فإذا أراد الشركاء استمرار الشركة وجب أن يكون الاتفاق على ذلك قبل انتهاء الميعاد المعين في العقد أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد فلا سبيل إلى الاستمرار في عمل الشركة القديمة إلا بتأسيس شركة جديدة.



الطنع رقم ١٩٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٦٣ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٥

الاتفاق على امتداد الشركة بعد انتهاء المدة المحددة لها في العقد هو في حقيقته إنشاء لشركة جديدة ولا يغير من ذلك أن يكون قد نص في عقد الشركة الجديدة على أن الفرض منها هو الاستمرار في الشركة السابقة.

الطنع رقم ٤٥٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٦٠

يترتب على حل الشركة ودخولها في دور التصفية إنهاء سلطة المديرين وذلك كنص المادة ٥٣٣ من القانون المدني فتزول عنهم صفتهم في تمثيل الشركة ويصبح المصفي الذي يتعين للقيام بالتصفية صاحب الصفة الوحيد في تمثيل الشركة في جميع الأعمال التي تستلزمها هذه الصفة وكذلك في جميع الدعاوى التي ترفع من الشركة أو عليها، فإذا كان الطعن قد رفع من عضو مجلس الإدارة المنتدب بصفته ممثلاً للشركة وذلك بعد حلها وتعيين المصفي، فإنه يكون غير مقبول لرفعها من غير ذي صفة - ولا يغير من ذلك أن يكون الطعن قد رفع بإذن من المصفي طالما أنه لم يرفع باسمه بصفته ممثلاً للشركة.

الطنع رقم ٣٨٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ٧/٦/١٩٦٢

تنص المادة ٥٣٢ من القانون المدني على أن تصفية أموال الشركة وقسمتها تتم بالطريقة المبينة في العقد على أن تتبع الأحكام الواردة في المادة ٥٣٣ وما بعدها عند خلو العقد من حكم خاص. فإذا كان عقد الشركة قد خول المصفي الذي تعينه الجمعية العمومية جميع السلطات لتصفية الأموال المنقولة أو العقارية المملوكة للشركة إما بطريق البيع الودية أو بالمزاد - ولم يرد به نص خاص يوجب تصفية المحل التجاري عن طريق بيعه مجزئاً وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى ما يتفق وهذا النظر فإنه لا يكون قد خالف مدلول الناهي بعقد الشركة.

الطنع رقم ٤٧٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٥

- عند حل الشركة تبقى شخصيتها بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهي هذه التصفية.
- إذا إتفق الشركاء فيما بينهم على طريقة معينة تجري بها التصفية فإن هذا الإتفاق يكون ملزماً لهم متى كان لا يخالف قاعدة من قواعد النظام العام.
- متى تمت التصفية وتحدد الصافي من أموال الشركة إنتهت مهمة المصفي وزالت الشخصية المعنوية للشركة نهائياً ويلتزم المصفي بأن يضع بين أيدي الشركاء الأموال الباقية التي تصبح ملكاً مشاعاً للشركاء تجري قسمته بينهم، كما يجب عليه أن يطلب طبقاً للأوضاع المقررة للتقيد محو قيد الشركة

من السجل التجارى خلال شهر من إقفال التصفية فإذا لم يقدم طلب المحو كان لمكتب السجل التجارى أن يمحو القيد من تلقاء نفسه وذلك إعمالاً لحكم المادة ١٣ من قانون السجل التجارى - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أعمل القواعد التى إتفق عليها الشركاء بشأن التصفية ورتب على إنقضاء الأجل الذى حدده لوجوب الإنتهاء من التصفية زوال الشخصية المعنوية للشركة نهاياً فإنه لا يكون قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٣ مكتب قضاى ١٨ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٣

تقضى شركة الأشخاص - طبقاً للمادة ٤٤٥ من القانون المدنى الملقى والمادة ٥٢٨ من القانون المدنى القائم - بموت أحد الشركاء ولا يحل ورثته محله فيها إلا إذا حصل إتفاق بين الشركاء أنفسهم على أنه إذا مات أحدهم تستمر الشركة مع ورثته ذلك لأن الشركة التى من هذا النوع تقوم دائماً على الثقة الشخصية ما بين الشركاء الذين إنما تعاقدوا بالنظر إلى صفات الشريك الشخصية لا إلى صفات الورثة ولأن وفاة هذا الشريك تؤدى حتماً إلى زوال هذه الثقة و الإتفاق الذى يؤدى إلى إستمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفى هو الإتفاق الذى يحصل بين الشركاء أنفسهم قبل وفاة هذا الشريك أما الإتفاق الذى يحصل بين ورثة الشريك المتوفى وبين الشركاء الأحياء على إستمرار الشركة سواء كان هذا الإتفاق صريحاً أو ضمنياً فلا يمنع من إنقضاء الشركة إذا لم يتفق هذا الشريك قبل وفاته مع باقى شركائه على إستمرارها مع ورثته.

#### الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قضاى ٢٠ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٢

- حل الشركة قضاء لسبب يرجع إلى خطأ الشريك كإخلاله بالتزاماته يجيز للشريك الآخر أن يطالب بالتعويض وفقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدنى وللمحكمة أن تقضى له بما يستحقه من تعويض إن كان له مقتضى قبل تصفية الشركة، لأن الشريك المخطئ يتحمل التعويض المقضى به فى أمواله الخاصة وليس فى أموال الشركة، ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض قبل تصفية الشركة لا مخالفة فيه للقانون.

- إذا حكم القاضى بفسخ عقد الشركة فإن هذا الفسخ خلافاً للقواعد العامة فى الفسخ لا يكون له أثر رجعى، إنما تنحل الشركة بالنسبة للمستقبل، أما قيامها وأعمالها فى الماضى فإنها لا تتأثر بالحل وبالتالي فلا محل لتطبيق القاعدة العامة الواردة فى المادة ١٦٠ من القانون المدنى التى توجب إعادة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد فى حالة لفسخه مما يقتضى أن يرد كل منهما ما تسلمه من الآخر تنفيذاً للعقد، وإنما يستتب لفسخ عقد الشركة وحلها تصفية أموالها وقسمتها بالطريقة المبينة

في العقد وعند خلوه من حكم خاص تنبع في ذلك الأحكام الواردة في المادة ٥٣٢ من القانون المدني وما بعدها وقبل إجراء تصفية الشركة لا يجوز للشريك أن يسترد حصته في رأس المال لأن هذه التصفية هي التي تحدد صافي مال الشركة الذي يجوز قسمته بين الشركاء، وتكون من ثم دعوى المطعون ضده في خصوص إسترداد حصته في رأس مال الشركة قبل حصول التصفية غير مقبولة لرفعها قبل الأوان.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٨/٥/١٩٧١

مؤدى نص المادة ١/٥٢٦، ٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شركات الأشخاص تنتهي بانقضاء المعاد المحدد لها بقوة القانون، وأنه إذا أراد الشركاء إستمرار الشركة وجب أن يكون الإتفاق على ذلك قبل إنتهاء المعاد المعين في العقد، أما إذا كانت المدة قد إنتهت دون تجديد في سبيل إلى الإستمرار في عمل الشركة القديمة إلا بتأسيس شركة جديدة، وأن الإتفاق على إمتداد الشركة بعد إنتهاء المدة المحددة لها في العقد هو في حقيقته إنشاء لشركة جديدة ولا يفر من ذلك أن يكون قد نص في عقد الشركة على أن الغرض منها هو الإستمرار في الشركة السابقة.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٨

- النص في المادة ١/٥٣٦ من القانون المدني يدل على أن المشرع قد أوجب على المصفي - قبل أن يقسم أموال الشركة بين الشركاء - أن يقوم بإستزال المبالغ اللازمة لوفاء الديون المتنازع عليها ولم يفرق المشرع بين ما كان منها مطروحاً على القضاء وبين ما لم يطرح بعد.

- المصفي يعتبر وكيل عن الشركة لا عن ذاتها وهو وإن كان لا يسأل قبل الشركاء إلا عن خطئه اليسير متى كان يباشر أعمال التصفية بدون مقابل إلا أنه يسأل بالنسبة للدائنين عن كل خطأ يرتكبه سواء كان يسيراً أم جسيماً طالما قد ألحق ضرراً بهم.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ٥/٣/١٩٧٩

طلب الحكم بتصفية الشركة يتضمن بالضرورة بطريق اللزوم العكسي طلب الحكم بحل الشركة، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي في قضائه بحل الشركة وتصفيتها فإنه لا يكون قد لغى بما لم يطلبه الخصوم.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ٧/٥/١٩٧٩

- تمثيل المصفي للشركة في فترة التصفية متعلق فقط بالأعمال التي تستلزمها التصفية وبالدعاوى التي ترفع من الشركة أو عليها أما إذا تعلق الأمر بالشروع في تنفيذ الحكم القاضي بحل الشركة وتصفيتها

وتعين أحد الشركاء مصفياً لها فإنه لا يعدو أن يكون حكماً من الأحكام التي يراد تنفيذها هنالك لا تختلط صفة المصفي مع صفة المحكوم له، لأن الأمر لا يتعلق حينئذ بالمنازعة فيما قضى به الحكم من تعينه مصفياً أو سلطاته في التصفية أو بصحة الإجراءات التي إتخذها بحساباته مصفياً لشركة تحت التصفية وإنما يتعلق الأمر بجواز تنفيذ حكم وبصحة إجراءات هذا التنفيذ لذلك لا تكون صفته كمصنف ملحوظة وإنما تبرر فقط صفته كمطالب تنفيذ محكوم له وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر لقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم إختصاصه بصفته مصفياً فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

– النص في المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات على أنه " في الأحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر إلا بكفالة يكون للملزم بها الخيار بين أن يودع خزانة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية ما فيه الكفاية وبين أن يقبل إيداع ما تحصل من التنفيذ خزانة المحكمة أو تسليم الشيء المأمور بتسليمه في الحكم أو الأمر إلى حارس مقتدر " مؤداه أنه يشترط لصحة التنفيذ وفقاً لنص هذه المادة أن يقدم الدليل على أن المحكوم له قد نفذ شرط الكفالة على الوجه المشار إليه في هذه المادة ولم يكتف المشرع بأن يقوم المحكوم له بإبداء رغبته في الخيار على الوجه المبين بهذه المادة بل نص في المادة ٢٩٤ مرافعات على أن يعلن إختياره للمحكوم عليه إما على يد محضر بورقة مسطرة أو ضمن إعلان سند التنفيذ أو ورقة التكليف بالوفاء. ثم أضاف في المادة ٢٩٥ مرافعات النص على أن لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام التالية لهذا الإعلان أن ينازع في إقتدار الحارس أو كفاية ما يودع. وإذا كان الثابت أن الحكم القاضى بحل الشركة وتصفيتها قد صدر مشمولاً بالنفاذ المعجل بشرط تقديم الكفالة وقام المحكوم لهم ومن بينهم الطاعن بتنفيذ هذا الحكم تنفيذاً جبرياً بتسليم الطاعن بصفته مصفياً موجودات الشركة وتحرير محضر الجرد دون قيامهم بأعمال شرط الكفالة وفقاً لنص المادتين ٢٩٣، ٢٩٤ مرافعات فإن هذا التنفيذ يكون باطلاً وإذا كان الضرر قد إفترضه المشرع إفتراضاً في المادتين ٢٩٣، ٢٩٤ مرافعات فلا يلزم المنفذ ضده بإلباته ولا يكلف الحكم بالتحدث عنه.

#### الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٣١

– مؤدى نص المادة ٥٢٣ من القانون المدنى أنه إذ إنتقضت الشركة بتحقيق أى سبب من أسباب إنتقائها – ومنها ما نصت عليه المادة ٥٢٧ مدنى من هلاك أموالها – فإنها تدخل في دور التصفية حيث تنتهى سلطة المديرين فيها ويتولى المصفي أعمال التصفية وإجراء ما تقتضيه من القيام – بإسم الشركة ولحسابها – بإستيفاء حقوقها ووفاء ما عليها من ديون وبيع ما لها منقولاً أو عقاراً – على نحو ما نصت عليه المادة ٥٣٥ مدنى – وهو ما يستوجب بقاء الشخصية المعنوية للشركة بالرغم من حلها

تسهيلاً لعملية التصفية وحفظاً لحقوق الغير حتى يمكن للمصفي القيام بهذه الأعمال مما يقتضى بدوره قيام العقود والملاقات المستمرة المتعلقة بإدارة الشركة والالزمة لإسمرار عملية التصفية - ومنها عقود الإيجار الصادرة للشركة - وذلك لحين الإنتهاء من التصفية بتمام كافة أعمالها وتحديد صافي الناتج منها وتقديم المصفي تقريره بذلك وإعصاده من الشركاء ومؤدى ذلك. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شخصية الشركة تبقى بعد حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهى، وأن المصفي يصبح صاحب الصفة الوحيد في تمثيل الشركة في جميع الأعمال التي تستلزمها هذه التصفية.

- شخصية الشركة تبقى بعد حلها ودخولها في دور التصفية لحين إنتهاء الأعمال التي تستلزمها هذه التصفية ومن بينها بيع أموال الشركة منقولة كانت أو عقاراً، مما مؤداه أن يكون للمصفي المعين لتصفية البنك التجارى - بسبب هلاك رأس ماله بالخسارة - الحق في بيع موجودات وأمواله ومنها حق إيجار عين النزاع تحقيقاً لأغراض التصفية.

الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢

إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم الأربعة عشر الأول في الطعن قد إنتهوا أمام محكمة الدرجة الأولى إلى تحديد خصومهم بتوجيه طلباتهم الختامية إلى الحراسة والشركة العامة للتجارة والكيماويات دون وزير الإقتصاد الذي لم يختصموه في الإستئناف، فإنه لا محل للنصي بعدم إختصامه عند تعجيل نظر الإستئناف بعد أن قضى بإقطاع سير الخصومة فيه لزوال صفة الجهاز الإداري للحراسات العامة للذي ألفاه القرار الجمهوري رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢ وأحل محله جهازاً لتصفية أعمال الحراسة طالما أنه لم توجه إليه طلبات ختامية أمام محكمة أول درجة ولم يختصم أصلاً في الإستئناف ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن جهاز التعاون الإقتصادي والدولي ينص في مادته الثانية بإختصاص الجهاز بالبت في جميع الموضوعات المتعلقة بالأجانب وبتصفية الحراسات المتعلقة بهم وكانت الدعوى الخالية تتعلق بحقوق الشركاء المصريين الناتجة عن تصفية شركة يبيع جميع موجوداتها فمن ثم لم يطرأ بصدور هذا القرار الجمهوري ما يؤدى إلى إنقطاع سير الخصومة في الإستئناف ولا يترتب على المحكمة إذا إستمرت في نظره.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٢٠ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٨

النص في المادة ٥٢٦ من القانون المدني على أن " تنتهى الشركة بإقضاء الميعاد المعين لها بإنهاء العمل الذي قامت من أجله، فإذا إنقضت المدة المعينة أو إنتهى العمل ثم إستمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الأعمال التي تألفت لها الشركة إمتد سنة فسنة بالشروط ذاتها " والنص في المادة ٥٣١ منه

على أنه " يجوز لكل شريك أن يطلب من القضاء الحكم بفصله أى من الشركاء يكون وجوده فى الشركة قد أثار اعتراضاً على مد أجلها أو تكون تصرفاته مما يمكن إعتباره سبباً مسوغاً لحل الشركة على أن تظل الشركة قائمة بين الباقين " يدل على أن الشركة تنتهى بقوة القانون بانقضاء الميعاد المعين إلا إذا امتدت بإرادة الشركاء الضمنية أو الصريحة، وأن فصل الشريك من الشركة لا يكون إلا حال قيامها ولأسباب تبرره ولا يقع بعد إنتهائها بانقضاء الميعاد المعين لها بغیر مد، يؤكد هذا النظر أن المشرع نص على قيامها فى الحالة الأولى فيما بين الباقين من الشركاء.

الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١/٢٦/١٩٨١

- النص فى المادة ٥٣٢ من القانون المدنى على أنه تتم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة فى العقد وعند خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام التى فصلتها المواد ٥٣٣ وما بعدها، والنص فى المادة ٥٣٣ على أن تنتهى عند حل الشركة سلطة المديرين أما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفيه وإلى أن تنتهى هذه التصفيه - يدل على أنه إذا تحقق سبب من أسباب إنقضاء الشركة فإنها تنقضى وتدخلى فى دور التصفيه ولا يحول ذلك دون إستمرارها حتى تمام التصفيه إذ تظل الشخصية المعنوية للشركة قائمة بالرغم من حلها طوال الوقت الذى تجرى فيه أعمال التصفيه وذلك بالقدر اللازم لها وإذا تضمن عقد تأسيس الشركة الطريقة التى تصفى بها أموالها فإنه يجب إتباعها، وفى حالة خلو عقد تأسيس الشركة من تحديد الطريقة التى تتم بها التصفيه فقد تولى القانون وضع الأحكام التى تجرى التصفيه على مقتضاها ومن هذه الأحكام إنتهاء سلطة المديرين بمجرد إنقضاء الشركة وتولى المصفى أعمال التصفيه.

- ترتب على التصفيه ما دامت لم تتم ولم يكن منصوحاً فى عقد الشركة على توقيت المدة المتفق عليها لإتمام التصفيه فإن تقدير قيمة موجودات الشركة وما قد يطرأ عليها من نماء يكون مرهوناً بوقت التصفيه وليس بوقت حدوث السبب الموجب للحل أو التصفيه وهو ما يتفق وطبيعة عمل المصفى الذى يدخل فى سلطاته تحقيق الغرض المقصود من تعيينه وذلك بإستمرار موجودات الشركة وما قد يطرأ عليها من نماء يكون مرهوناً بوقت حدوث السبب الموجب للحل أو التصفيه وهو ما يتفق وطبيعة عمل المصفى الذى يدخل فى سلطاته تحقيق الغرض المقصود من تعيينه وذلك بإستمرار إستغلال موجودات الشركة للحفاظ على قيمتها حتى البيع.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٦

إن قرار الجمعية العمومية غير العادية للشركة المساهمة بحلها وتصفيتها لا يعدو أن يكون إنفاقاً على فسخ الشركة قبل انقضاء مدتها المينة في المشاركة المؤسدة لها، ومن ثم يتعين طبقاً لما تقتضى به المادة ٥٨ من قانون التجارة - حتى يحتج به في مواجهة الغير - أن تستوفي بشأنه إجراءات الشهر المقررة في المادة ٥٧ من ذات القانون في شأن وثائق إنشاء الشركة وهي الإعلان بالمحكمة الابتدائية والنشر بإحدى الجرائد.

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٤

النص في الفقرة الأولى من المادة ٥١١ من القانون المدني على أنه " إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو حق منفعة أو أى حق عيني آخر فإن أحكام البيع هي التي تسرى في ضمان الحصّة إذا هلكّت أو استحققت أو ظهر فيها عيب أو نقص " يدل على أن تقديم حصة عينية الشركة على وجه التمليك وإن لم يكن بمثابة بيع إلا أنه يشبه البيع من حيث إجراءات الشهر وتبعية الهلاك وضمان الاستحقاق والميوب الخفية، ومن ثم يلتزم الشريك الذى قدم هذه الحصّة باستيفاء إجراءات الشهر المقررة حتى تنقل ملكيتها إلى الشركة، كما يلتزم عملاً بالمادة ٤٣٩ من القانون المدني بضمان عدم التعرض للشركة لدى الانضاع بهذه الحصّة أو تنازعتها فيها كلها أو بعضها، غير أن عدم قيام الشريك بإجراءات التسجيل أو الشهر المقررة والتي يتم بمقتضاها نقل ملكية الحصّة المينة إلى الشركة لا يحول دون إلزامه بضمان عدم التعويض لأن هذا الإلزام يعتبر إلزاماً شخصياً يتولد من عقد الشركة فور إبرامه باعتباره ناقلاً للملكية في خصوص هذه الحصّة فيمتنع على الشريك أن يتعرض للشركة فيها ولو لم يشهر العقد لأن من وجب عليه الضمان إمتنع عليه التعرض، ومؤدى ذلك أنه إذا انقضت الشركة فإن الحصّة المينة لا تعود إلى الشريك الذى قدمها بل يوزع منها على الشركاء جميعاً.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٣

إن قيام المصفى بحصر الديون المطالب بها وإدراجها في كشوف التصفية تمهيداً لتخصيص مقابل للوفاء بها عند ثبوتها لا يعنى إقراره بها أو أنها خالية من النزاع كما أن إستعداد الغير للوفاء بجزء من أحد هذه الديون لا يعد دليلاً على صحة هذا الدين.

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٢

من المقرر تطبيقاً لنص المادة ٥٢٨ من القانون المدني أنه إذا خلا عقد تأسيس الشركة من شرط يقضى باستمرارها على الرغم من وفاة أحد الشركاء وجب اعتبارها منحلة قانوناً بمجرد وقوع الوفاة، فإذا لم

يوجد مثل هذا الإتفاق الصريح وإستمر الشركاء فى أعمال الشركة فعلاً مع الورثة وجب إعتبار الشركة فى دور التصفية مما مؤداه أن الشركة تكون منحلة بقوة القانون.

الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه قبل إجراء تصفية الشركة لا يجوز للشريك أن يسترد حصته فى رأسمالها لأن هذه التصفية هى التى تحدد صفاتى مال الشركة الذى يجوز قسمته بين الشركاء وتكون دعوى الشريك باسترداد حصته فى رأس مال الشركة قبل حصول التصفية غير مقبولة لرفعها قبل الأوان

الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٧

إن المادة ٤٥٤ من القانون المدنى قد نصت على أن شركة التضامن التجارية تنتهى بموت أحد الشركاء وإذن فلا يصح القول بإستمرارها بعد وفاة أحد الشركاء إلا بإتفاق صريح، أو إذا كانت طبيعة عمل الشركة والغرض من إنشائها يتحتم معهما إستمرارها رغم موت أحد الشركاء حتى يتم العمل الذى أنشأت من أجله. وإذن فإذا قال الحكم بإستمرارها الشركة بناء على أن الإتفاق على إستمرارها مستفاد من الفكرة فى إنشاء المحل التجارى الذى هو محلها والغرض الذى توخاه الشريكان من إنشائه ونوع التجارة وما بين الشريكين من صلة الأخوة والقة المتبادلة إلخ، فكل ما قاله من ذلك لا يصح أن يترتب عليه وجوب إستمرار الشركة. وخصوصاً إذا كان من بين ورثة الشريك المعوفى قصر لا أهلية لهم.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٣

من المقرر، مراعاة لمصلحة الشركاء ولدائى الشركة ومدينها، أن إنتهاء الشركة لا يمنع من إعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهى التصفية وإذن فإن كل موجودات الشركة بما فيها الدفاتر تعتبر أثناء التصفية مملوكة لها لا ملكاً شائعاً بين الشركاء فلا يصح لأحدهم أن يوقع العجز الإستحقاقى على شئ من ذلك.

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١١

- إن إنتهاء الشركة لا يمنع من إعتبارها قائمة محتفظة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهى تصفياتها. وعلى ذلك فالحكم الذى يعتبر الشركة مصفاة تصفية نهائية من اليوم الذى جرد الخبير موجوداتها وصفى حساباتها يكون مخالفاً للقانون.

- يجب أن تكون تصفية الشركة على وفق أحكام المواد ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥٨ من القانون المدنى فإن إعتدت المحكمة التصفية على صورة مخالفة هذه الأحكام كان حكمها مخالفاً للقانون.



الطعن رقم ١٦٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٧/٢/١٩٤٩

مضى كان الحكم قد أثبت أن شخصاً قد تملك فى تاريخ كذا شركة كذا المحدودة تملكاً صحيحاً بجميع موجوداتها وكل حقوقها المادية وعلاماتها التجارية، وقد زعم خصمه أنه إنما اشترى مصانع الشركة لا غير، وكانت مستندات الدعوى، التى إعتد عليها الحكم من شأنها أن تؤدى إلى ما إستخلصه منها فلا معقب عليه فى ذلك.

و مضى كان الحكم الابتدائى الذى صدر برفض دعوى للشركة قد أعلن لوكلى التصفية بعد أن كانا باعاهما لمشتريها، فإن المشتري - وقد إنتقلت إليه جميع حقوق الشركة - يكون له الحق فى إستئناف الحكم الابتدائى، وتكون محكمة الإستئناف، إذ قضت برفض الدفع بعدم قبول إستئنافه إياه بزعم إنعدام صفة له، لم تغطى فى القانون.

\* للموضوع الفرعى : إستقلال فرع الشركة مالياً وإدارياً :

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢١١ بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٩

إستقلال كل فرع من فروع الشخص الإعتبارى الخاص بميزانية قائمة بذاتها تعرض على مركزه الرئيسى وتخصيصه بمدير وعدد كاف من الموظفين وبحساب مصرفى وموطن مبين فى سجله التجارى لا يمنع أن يعهد بالإشراف عليه، وعلى بعض الفروع الأخرى إلى مركز إدارة آخر يخضع بدوره للمركز الرئيسى

\* للموضوع الفرعى : التصرف فى أصول المنشأة :

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٦

كل تصرف فى أصل من أصول المنشأة يسفر عنه ربح أو خسارة نتيجة زيادة قيمة الأصل المتصرف فيه أو نقصه عن قيمته الناتجة بأصول المنشأة يعتبر ربحاً حقيقياً أو خسارة يتم التصرف فيه بموافقة الشركاء أما بتوزيعه عليهم بنسبة نصيب كل منهم أو بإضطرته إلى رأس المال إذا كان ربحاً، وبإستنزائه منه إذا كان خسارة.

\* الموضوع الفرعى : التفاسخ للضمنى بين الشركاء :

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٤٠ بتاريخ ٩/١/١٩٣٦

إذا كانت القرائن التى إستفادت منها محكمة الموضوع أن شركة فسخت عقب صدورها قد رددت بين الطرفين وسلم بها كل منهما فلا تكون المحكمة قد خالفت قواعد الإثبات بإعتمادها على القرائن فى

إثبات الضامخ الضمنى بين الشركاء خصوصاً إذا كان الخصم لم يمانع خصمه فى إثبات المدول عن الشارك أو فسخ الشركة بالقرائن فإن هذا وحده يسقط حقه فى الطعن على الحكم بتلك المخالفة.

**\* الموضوع الفرعى : الشخصية الاعتبارية للشركة :**

**الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٦٣/١/٣**  
إذا كان للشركة الشخصية الاعتبارية وفقاً لحكم المادة ٥٢ من القانون المدنى فإن لها تأسيساً على ذلك إسم يميزها عن غيرها وليس بلامم بعد ذلك على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن تحتوى صحيفة الإستئناف الموجه منها إلى خصمها على إسم مديرها كما لا يعتد بما عساه يكون من خطأ فى إسم مدير هذه الشركة أو عدم إحتواء ورقة الإستئناف على لقبه.

**الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٤**  
للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها. فإذا كان الإستئناف موجهاً منها باعتبارها الأصيلة فيه المقصودة بذاتها فى الخصومة دون ممثلها فإن ذكر إسمها المميز لها عن غيرها فى صحيفة الإستئناف والحكم يكون كافياً لصحتها فى هذا الخصوص وبالتالي فلا يعتد بالخطأ الواقع فى صفة هذا الممثل.

**الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٩**  
مضى كانت شركة النيل للتأمين قد اندمجت فى شركة الشرق للتأمين بموجب القرار الجمهورى رقم ٧١٤ سنة ١٩٦٥ المنشور بالجريدة الرسمية فى ١٩٦٧/٤/١٠ فإن مقتضى ذلك أن تتمحى شخصية الشركة الأولى المندمجة وتعتبر الشركة الدامجة وحدها، الجهة التى تختصم فى شأن حقوق والتزامات الشركة المندمجة.

**الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٠**  
تأميم الشركة وجعلها تابعة لمؤسسة عامة لا ينفى عنها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل عن الشخصية الدولة والمؤسسة العامة ولا يمس شكلها القانونى الذى كان لها قبل التأميم أن تبعية الشركة للمؤسسة العامة تقتصر على مجرد الإشراف عليها ورقابتها، وإذا كان مؤدى ذلك أن الشركة لا تدار عن طريق الدولة أو المؤسسة العامة وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها ومن ثم فهى لا تمثل جهازاً إدارياً ولا تعتبر من أشخاص القانون المام بل تظل رغم ملكية الدولة لها شخصاً من أشخاص القانون الخاص تبقى علاقتها بالعاملين بها علاقة عقدية، وهو ما إتجه إليه الشارع عند وضعه نظم العاملين بالشركات

والقطاع العام الصادرة بالقرارات الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ و ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦، فإن ما صدر عن وزير الاقتصاد ورئيس الوزراء من توجيهات بشأن إلحاق الطاعن بخدمة الشركة المطعون ضدها لا تعدو أن تكون مجرد توصيات غير ملزمة للشركة ولا تصلح كأداة لتعيين فيها ولا أثر لها على عقدي العمل المبرمين بينهما وبين الطاعن واللذين يحكمان وحدهما علاقته بها.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنه متى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها وكانت هي المقصودة بذاتها بالخصومة فلا تتأثر بما يطرأ على شخصية هذا الممثل من تغير.

- من المقرر وفقاً لنص المادة ٥٣٣ من القانون المدني بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى حين إنتهائها، ومدير الشركة يعتبر وفقاً للمادة ٥٣٤ من القانون المدني في حكم المصفي حتى يتم تعيين مصف للشركة.

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٦

مفاد نص المادة ٥٠٦ من القانون المدني أن الشركة تعتبر شخصاً معنوياً بمجرد تكوينها دون حاجة للنشر عنها غاية الأمر أنه إذا أرادت الشركة أن تحكم بشخصيتها هذه على الغير ممن يتعامل معها أو على الدائنين لها فإنه يحسن إستيفاء إجراءات النشر.

الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٤٤٧ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨

- الشخصية المعنوية تثبت لجميع الشركات المدنية والتجارية على السواء أياً كان الشكل الذي تتخذه فيما عدا شركات المحاصة.

- لما كان الشريك لا يعتبر مالكاً على الشيوع إلا إذا كانت الشركة ليست لها شخصية معنوية أو كانت لها شخصيتها ثم إنقضت وكانت الشركة الفعلية تحفظ بالشخصية المعنوية. وكان الثابت في الدعوى على ما حصله الحكم المطعون فيه - أن الشركة القائمة بين المطعون ضدهم الخمسة الأول هي شركة تضامن لم تشهر ومن ثم فهي شركة فعلية وبالتالي فإن الشخصية المعنوية تثبت لها بمجرد تكوينها وتكون حصة الشريك في مالها غير شائعة.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٤٢٣ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها قانوناً وكانت هي المقصودة بذاتها بالخصومة فلا تتأثر بما يطرأ على شخصية

هذا الممثل من تغير. لما كان ذلك، وكان الثابت بالتوكيل الذى بموجبه باشر المحامى رفع الطعن بالنقض أنه صادر من المستشار القانونى للشركة الطاعنة إستناداً إلى التوكيل الصادر له من رئيس مجلس إدارة الشركة آنذاك مضمناً تفويضه فى تمثيل الشركة أمام القضاء والإذن له فى توكيل المحامين فى الطعن بالنقض وكان هذا التوكيل قد صدر صحيحاً ممن يمثل الشركة قانوناً وقت صدوره، فإن تغير رئيس مجلس الإدارة فى مرحلة لاحقة لصدور التوكيل لا ينال من شخصية الشركة، ولا يؤثر على استمرار الوكالة الصادرة منها ومن ثم لا يوجب إصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الإدارة الجديد للتقرير بالطعن.

الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٥  
مؤدى نص المادة ٥٢ من القانون المدنى على أن تعتبر الشركة شخصاً اعتبارياً أنها تكتسب هذه الشخصية بمجرد تكوينها مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها مما يقتضاه أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذممهم وتعتبر أموالها ضماناً عاماً لدائتها وحدهم كما تخرج حصة الشريك فى الشركة عن ملكه لتصبح مملوكة للشركة ولا يكون للشريك بعد ذلك إلا مجرد حق فى نسبة معينة من الأرباح أو نصيب فى رأس المال عند تصفية الشركة.

الطعن رقم ٢٢٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥  
النص فى المادة ٥٢ من القانون المدنى على أن الأشخاص الاعتبارية هي : "١" الدولة وكذلك المديرات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون. .. - الشركات التجارية والمدنية. .. وفى المادة ٥٣ من ذات القانون على أن " الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لصفة الإنسان الطبيعية وذلك فى الحدود التى قررها القانون. .. " يدل على أن لكل من الدولة ووحداتها المذكورة وللشركات التجارية والمدنية شخصية اعتبارية مستقلة عن الأخرى تتمتع أصلاً بجميع الحقوق فى الحدود التى قررها القانون وأن تسمية أى من هذه الوحدات أو تلك للدولة لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، ومناطق الغيرية فى التصرفات القانونية تقاير الأشخاص القانونية فى تلك التصرفات ومن شأن إسقلال شخصية الشركة الشفعية عن شخصية الدولة أن يجعل هذه الشركة - فى خصوص شفعها فى العقار المبيع - من الغير بالنسبة لطرفى العقد الوارد عنه.

الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٩١/٢/٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الشركة تعتبر شخصاً معنوياً بمجرد تكوينها دون حاجة للنشر عنها غاية الأمر أنه إذا أرادت الشركة أن تحتج بشخصيتها هذه على الغير ممن يعامل معها أو على الدائنين لها فإنه يتعين إستيفاء إجراءات النشر.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٧

إن الشركة متى إنتهت بوفاة أحد الشريكين زال شخصها المعنوى ووجب الإمتناع عن إجراء أى عمل جديد من أعمالها، ولا يبقى بين الشركاء من علاقة إلا كونهم ملاكاً على الشروع لموجوداتها، ولا يبقى للشركة مال منفصل عن الأموال الشخصية للشركاء. على أنه لما كان الأخذ بهذا القول على إطلاقه يضر به الشركاء ودائىو الشركة، على السواء، إذ يضطر كل شريك إلى مطالبة كل مدين للشركة بنصيبه فى الدين، ويضطر كل دائن إلى مطالبة كل شريك بنصيبه فى الدين إلى غير ذلك لهذا وجب بطبيعة الحال - لتجنب كل هذه المضار - إعتبار الشركة قائمة محفظة بشخصيتها، حكماً لا حقيقة لكى تمكن تصفيها. وعلى ذلك فإذا قال الحكم بإحلاق إن الشركة تعتبر قائمة فى الحقيقة حتى تم تصفيها ورب على ذلك أن جعل من مأمورية الغير تصفية حسابها حتى يوم تقديم الحساب كان ذلك خطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٤٧/٢/٦

- إن القانون - كما هو ظاهر من نصوص الفقرات الأولى والثانية والثالثة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - لم يعد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن والتوصية إذ لم يخضعها بذواتها للضريبة، كما أخضع شركات المساهمة فى المادة ٣١. وهو بذلك قد سرى بين الشريك المتضامن فى هذه الشركات وبين الممول المفرد الذى لا شريك له من حيث إعضاع كل منهما للضريبة فى حدود ما يصيبه من ربح. ولهذا فلا يهم فى نظر القانون، من حيث فرض الضريبة على الشريك فى شركة تضامن أو الشريك المتضامن فى شركة توصية، أن تكون الشركة قد إسعفت إجراءات الشهر القانونية أو لم تستوفها.

- إن الإعفاء الذى تفرده المادة ٤١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو حق لكل من الشركاء فى شركات التضامن وللشركاء المتضامنين فى شركات التوصية كما هو حق للأفراد. يستوى فى ذلك أن تكون الشركة التى ينتمى إليها الشريك قد إسعفت إجراءات التسجيل والنشر والإعلان التى نص عليها

قانون التجارة نصارت بذلك شخصاً قانونياً مستقلاً عن أشخاص الشركاء أو لم تسوف هذه الإجراءات فطلت محرومة من الشخصية القانونية.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ١٧ مجموعة صم ٤٥ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٧/٢/١٩٤٩  
إن الإعتبار في الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو للفرد نفسه ولأعبائه العائلية لا لكونه شريكاً. والشريك بوصف كونه فرداً يدخل في مدلول لفظ "الأفراد" الذي صدرت به المادة. ولقد كان الشارع مع الصميم المستفاد من هذا اللفظ عني عن أن يخص بالشركاء في شركات التضامن والتوصية، لولا أنه عني أن تعتبر شركة التضامن أو التوصية شخصاً واحداً في هذا الخصوص فلا يرفع عنها من عبء الضريبة إلا ما يجب دفعه لشخص واحد في حين أنها ليست كذلك من حيث الإلتزام بالضريبة. وإذن فالإعفاء المقرر في المادة ٤١ المذكورة يكون حقاً لكل شريك في شركة تضامن أو شركة توصية سواء استوفت الإجراءات المنصوص عليها في القانون أو لم تسوفها. والحكم الذي يقام على خلاف ذلك يكون مخالفاً للقانون.

\* الموضوع الفرعي : الشريك بالعمل :

الطعن رقم ٨ لسنة ٣ مجموعة صم ٤١ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٣٣  
- إن الفقرة الثانية من المادة ٤٣٤ منى تشمل بعموم نصها من دخل في الشركة بعمله فقط ومن يدخل بعمله مع حصة مالية. فلا تكون الشركة باطلة إذا اشترط من ساهم فيها بحصة مالية وعمل في إعفاء حصته المالية من أية خسارة، لأنه في هذه الحالة يكون قد تحمل في الخسارة ضياع عمله الفني بلا مقابل وهذا يكفي لتصحيح الشركة كنس تلك الفقرة.  
= العمل الذي يصح إعتباره حصة في رأس مال الشركة هو العمل الفني كالمخبرة التجارية في مشغري الصنف المتجر فيه وبعمه. أما العمل التالف الذي لا قيمة له فإنه لا يعتبر حصة في رأس المال. فإذا اشترط إعفاء الحصة المالية التي ساهم بها صاحب هذا العمل التالف من الخسارة كان هذا الشرط باطلاً كحكم المادة ٤٣٤ منى والشركة باطلة تبعاً لذلك.

\* الموضوع الفرعي : الفرق بين شركة التوصية والمحصصة :

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١/٣/١٩٥٢  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى أن الشركة موضوع الدعوى شركة توصية لما إشتغلصه من شروط العقد من أن كلا الشريكين مسئول مسئولية تامة عما يتولاه من معاملات مع الغير وأنه لا عنوان للشركة

باسم أحد الشريكين ولما استخلصه من سائر الأوراق أنها مستمرة وأن المطعون عليه هو الذى كان يقوم بجميع أعمالها باسمه ليكون وصف الحكم لها بأنها شركة محاصة لا خطأ فيه.

**\* الموضوع الفرعى : امتداد عقد الشركة محدد المدة :**

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠

مفاد نص المادة ٥٢٦ من القانون المدنى أن امتداد عقد الشركة المحددة المدة قد يكون صراحة إذا ثبت إ اتفاق الشركاء على مد أجلها قبل إنقضاءها، كما قد يكون ضمناً إذا استمر الشركاء بعد إنقضاء المدة المحددة يقومون بأعمال من نوع الأعمال التي تآلفت لها الشركة. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القول باستمرار الشركة أخذاً بالأسباب السالفة التي استند إليها الحكم الابتدائى - عدم تقديم الطاعن وهو الملتزم فى التقيد بدفع ما يخص المطعون عليها فى رأس المال بعد إضافة الأرباح أو خصم الخسارة عند انتهاء مدته ما يدل على تصفية الشركة - والى تكفى لمواجهة دفاع الطاعن فإن النعى عليه بمسح عبارة العقد أو القصور فى السبب يكون على غير أساس.

**\* الموضوع الفرعى : انسحاب الشريك من الشركة :**

الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٤

المقرر أنه لا يجوز للشريك الانسحاب من الشركة إذا كانت معينة المدة وكانت مدتها لم تنقضى بعد إذ يصح فى هذه الحالة البقاء فى الشركة إلى انتهاء مدتها.

**\* الموضوع الفرعى : بطلان الشركة :**

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٣٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٦

مؤدى نص المادة ٥٠٧ من التقنين المدنى أن للغير أن يحتج على الشركاء ببطلان الشركة لعدم إستيفائها الشكل المطلوب ولكن يجوز للغير أن يفل بطلان الشركة وأن يمسك بوجودها وفى هذه الحالة تعتبر الشركة صحيحة قائمة منتجة لآثارها.

الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٠

إذ كان مؤدى نص المادة ٥٤ من قانون التجارة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اعتبر الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها قائمة فعلاً بين الشركاء فى الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان قد إشتراط أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً بأن إكتسبت حقوقاً والتزاماته بتعهدات وذلك حتى يمكن القول بوجود كيان لها من الواقع ليصل الشركاء من ذلك إلى تصفية

العمليات المشتركة فلا يتفرد بنتائجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقين، وهو ما أريد تفاديه بالإلتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية أما إذا كانت الشركة لم تبدأ في تنفيذها قبل أن يحكم بطلانها لعدم إتخاذ إجراءات شهر ونشر عقدها ولم يكن قد زاولت أى عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لها كيان من الواقع في الفترة السابقة لطلب البطلان ولا يمكن بدها اعتبارها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعي للبطلان متفية في هذه الحالة.

#### \* الموضوع الفرعي : تكوين الشركة :

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٣  
لما كانت الشركة تعبر مجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً. وكان يترب على ذلك أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها، وكان التوقيع بعنوانها من مديريها أو ممن يمثلها لا ينصرف أثره إليه، بل ينصرف إليها، وكان الثابت من مطالعة السندات الإذنية - محل النزاع والمرفق بملف الطعن - أن توقيع الطاعن عليها كان بعنوان الشركة ومن ثم فإن أثر هذا التوقيع لا ينصرف إلى الطاعن بصفته الشخصية بل ينصرف إلى الشركة المذكورة.

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٤١٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦  
لما كانت الشركة تكسب بمجرد تكوينها الشخصية الاعتبارية تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء فيها. مما مؤداه أن توقيع مديريها أو من يمثلها بعنوانها ينصرف أثره إليها ويكفي لتعريب الإلتزام في ذمتها.

#### \* الموضوع الفرعي : تمثيل للشركة أمام القضاء :

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٥  
الشركة ذات شخصية مستقلة عن شخصية مديريها باعتبارها الأصلية في الدعوى المقصودة بذاتها بالخصومة دون ممثلها فلا تتأثر بما يطرأ على شخصية هذا الممثل من تغير.

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٤١٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦  
لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي ودياجة الحكم المعلوم فيه أن إختصاص الشريكين المتضامنين في الشركة الطاعنة لم يكن بصفتها الشخصية بل كان بصفتها ممثلين لهذه الشركة ومن ثم فإن ما ورد بمنطوق كل من الحكمين بالإلزامهما بالدين لا ينصرف إليهما بصفتها الشخصية بل هو قضاء ضد الشركة دون غيرها.



**\* الموضوع الفرعي : تمثيل الشركة أمام القضاء :**

الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٩  
مفاد نص المادة ١٩ من قانون الرقابة والإشراف على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ أن الذى يمثل الشركة ويتوب عنها - أمام القضاء وفى صلاحيتها بالغير - هو رئيس مجلس إدارتها دون أعضاء هذا المجلس ومفاد نص المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أن الحظر الوارد فى هذا النصوص إنما يسرى عند التعاقد مع شركة أخرى.

**\* الموضوع الفرعي : حصة الشريك :**

الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢  
إن كان الأصل أن ترد حصة الشريك على ملكية الشيء الذى يقدمه فى الشركة إلا أنه يجوز أن ترد على حق شخصى يتعلق بالشيء الذى يقدم به كمجرد الإنتفاع به واستعماله لمدة محدودة تكون عادة مدة بقاء وقيام الشركة ويترب على ذلك حق هذا الشريك فى إسترداد هذا الشيء فى نهاية المدة إذ أن ملكيته لم تنتقل إلى الشركة ولم تكن عنصراً فى رأس مالها.

**\* الموضوع الفرعي : حق المساهم فى الأرباح :**

الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩١٥ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٦  
من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن حق المساهم فى الأرباح حق احتمالى لا ينفك إلا بمصادقة الجمعية العمومية للمساهمين - أو ما يقوم مقامها - على حصص الأرباح التى يقترح مجلس إدارة الشركة توزيعها، إلا أنه لما كان حق المساهم فى الحصول على نصيب فى أرباح الشركة هو من الحقوق الأساسية التى لا يجوز المساس بها فإن كل ما من شأنه أن يفقد المساهم حقه فيها أو فى نسبة عادلة منها أو تأخير صرفها إليه عن موعدها المعتاد يكون متعارضاً مع هذا الحق الأساسى، ويكون من حق المساهم أن يلجأ إلى القضاء للمطالبة بنصيبه فى الأرباح ويكون القضاء مختصاً بتحديد هذه الأرباح وفقاً لما يثبت لديه.

**\* الموضوع الفرعي : حقوق الشريكين :**

الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٧  
إذا كان لا يوجد بين الشريكين إتفاق على حصة كل منهما فى الشركة فإن كلاً منهما يكون بحق النصف فيها.

## \* الموضوع الفرعي : شركات الأشخاص :

الطنن رقم ١٥٩ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٠

الأصل فى شركات المحاصة أن الشركاء فيها ليسوا مسئولين عن مبهذات أحدهم ولو عقدها لمصلحة الشركة، لكن هذه القاعدة يرد عليها إستثناءان : إلتفاق الشركاء على خلاف ذلك أو إلتزامهم ما تعاقده عليه. وإذن فإذا كان الحكم قد أثبت أن عقد الشركة ينص على أن تملك لها حسابات منظمة، فإن إمساك الدفاتر وقيد الحسابات بها يكون إلتزاماً مفروضاً على الشريكين معاً. فإذا كان أحد الشريكين قد تعاقده مع شخص على أن يقوم بعملية إمساك الدفاتر وقام بها هذا الشخص فصلاً، وكان الشريك الآخر يعلم بذلك ولم يعترض، فهذا يعنى أنه أقر عقد إستخدام ذلك الشخص، ويكون الحكم على صواب فى إعتباره الإلتفاق المطبوع بين الشريك المتعاقده وبين المستخدم سارياً على الشريك الآخر.

الطنن رقم ٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١/٤/١٩٥١

بطلان عقد شركة التوصية لعدم تسجيله وعدم النشر عنه هو من قبل حل الشركة قبل أن يحين ميعاد إنتهائها، وتصح فى تسوية حقوق الشركاء فى هذه الحالة نصوص العقد إستناداً إلى المادة ٥٤ من قانون التجارة التى تنص على أنه " إذا حكم بالبطلان يتبع فى تسوية حقوق الشركاء فى الأعمال التى حصلت قبل طلبه نص المشاركة التى حكم بإبطالها وإذن فمعنى كان الواقع فى الدعوى هو أنه رسا على المظنون عليه الأول عطاءان لتوريد أخشاب للمظنون عليهما السادس والسابع دفع عنهما تأميناً ثم إتفق مع المظنون عليهم من الثانى إلى الخامسة على تنفيذ هاتين العمليتين بمقتضى عقد شركة توصية نص فيه على تنازله للمظنون عليهما الثانى والثالث عن جميع المبالغ المستحقة أو التى تستحق له من المظنون عليهما السادس والسابع ثم حرر إقراراً مطلقاً عن التنازل أعلن إلى المظنون عليهما سائفى الذكر فنفذه بإيداع المبلغ المتنازل عنه البنك الأهلى ثم أوقع الطاعن بعد ذلك حجراً تحفظياً تحت يد المظنون عليهما السادس والسابع على ما هو مستحق للمظنون عليه الأول لمديونية هذا الأخير له. وكان الحكم إذ قضى ببطلان الحجز قد إضمد التنازل الصادر إلى المظنون عليهما الثانى والثالث من المظنون عليه الأول وربط البطلان على أسبقية التاريخ الثابت لهذا التنازل على تاريخ الحجز وعلى تنفيذ هذا التنازل بإنتقال المال إلى المتنازل لهما قبل الحجز، فإن الطعن على الحكم بالقصور لأنه لم يبين السبب الحقيقى للتنازل وصلة المتنازل إليهما فى حين أنه لو فعل لبان له أن التنازل إنما صدر إلى مديرى الشركة وبسببها وأنه لما كانت هذه الشركة باطلية لعدم تسجيلها وعدم النشر عنها فإنه لا يكون لها مال منفصل عن مال الشركاء ومن ثم يكون الحجز صحيحاً - هذا الطعن يكون على غير

أساس. كذلك لا مصلحة للطاعن فيما يتناهى على الحكم من أنه خالف القانون إذ اعتبر الشركة شركة توصية مع أنها فى الواقع شركة محاصة لأنه سواء أكانت الشركة شركة توصية أم محاصة لمقطع النزاع هو فى أسبقية نزول مدين الطاعن المظنون عليه الأول عن ماله لدى المظنون عليهما السادس والسابع إلى المظنون عليهما الثانى والثالث وقد نفذ هذا التنازل فعلاً بإيداع المال المتنازل عنه البنك الأهمى على ذمة المتنازل لهما قبل توقيع الطاعن الحجز، و من ثم يكون حجزه قد وقع باطلاً إذ لم يصادف محلاً يرد عليه

#### الطعن رقم ١٢٧ لسنة ١٩ مكتب قضى ٢ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٩

النمى على الحكم أنه خالف المادة ٤٦ من قانون التجارة التى توجب إثبات شركات التضامن بالكتابة إذ قضى باعتبار المظنون عليه الأول شريكاً مستتراً فى شركة تضامن مع خلو عقد الشركة الأخير من النص على أنه شريك فيها، إذ ورد فيه أنه مدير لها بمرتب ثابت وذلك اعتماداً على تفسير عقود الشركة السابقة على العقد الأخير تفسيراً يخالف ظاهر نصوصها - هذا النمى مردود بأن الحكم لم يخطئ فى القانون، إذ استخلص استخلاصاً سائفاً من عبارات وردت فى عقود الشركة السابقة الموقع عليها من الطاعن أن المظنون عليه الأول هو شريك فيها وله النصيب الأول من أرباحها، وأن عقد الشركة الأخير لم يغير شيئاً من هذه الحقيقة رغم محاولة المتاعنين فيه إخفاء صفة المظنون عليه الأول كشريك بجهة التخلص من مطاردة دائنيه.

#### الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٠ مكتب قضى ٣ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣١

إنه وإن كانت شركة المحاصة تنعقد فى الغالب لمعاملات محدودة ولمدة قصيرة إلا أن هذا ليس هو الوصف المميز لها وإنما يميزها عن غيرها كونها شركة مستترة فلا عنوان شركة لها ولا وجود لها أمام الغير والأعمال التى يقوم بها أحد الشركاء فيها تكون باسمه خاصة ويكون وحده المسئول عنها قبل من تعامل معه.

#### الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٠ مكتب قضى ٤ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٢

الشريك الموصى فى شركة التوصية يجب أن يسهم فيها بتصيب فى رأس المال ومحظور عليه أن يتدخل فى إدارة الشركة فلا يمكن أن يكون شريكاً موصياً بمجرد عمله. وإذا فتى كان من المسلم أن رأس مال الشركة دفع بأكمله من الطاعن الأول وأن الطاعن الثانى شريك بعمله فقط واسمه وارد فى عنوان الشركة فإنه يعتبر شريكاً متضامناً مع الطاعن الأول فى شركة تضامن بالرغم مما أثبت فى العقد بأن الطاعن الأول هو وحده المسئول عن التزامات الشركة وبالرغم من تسمية الشركة فى العقد بأنها شركة

توصية إذ العبرة في ذلك بحقيقة الواقع لا بعبارة العقد وينبنى على هذا الاعتبار وجوب ربط الضريبة المستحقة على أرباح الشركة على كل شريك شخصيا بنسبة حصته في أرباحها عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أى بواقع ثلاثة الأرباع على الأول والربع على الثاني ويكون الحكم المطعون فيه إذ أقيم على خلاف ذلك قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٤

مضى كانت الشركة التى يملكها الطاعن هى شركة تضامن تجارية فإنه يكون لها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء وأن تكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائتيها وحدهم كما تخرج حصة الشريك فى الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حق فى نسبة معينة من الأرباح أو نصيب فى رأس المال عند قسمة الشركة ونصيبه هذا يعتبر دينا فى ذمة الشركة ويجوز لدائتيه أن يحجزوا على حصته فى الربح تحت يد الشركة ولكن لا يجوز لهم أن يحجزوا على منقول أو عقار من أموال الشركة حتى ولو كان مدينهم هو الذى قدمه إليها بصفة حصة، كما أن لهم التفيد على أموال مدينهم الشخصية أو إشهار إفلاسه وفى هذه الحالة الأخيرة يكون لهم الحق فى طلب إعتبار الشركة منقضية وتصفيتا والتفيد على ما يؤول إلى مدينهم من نصيب بعد التصفية. وإذن فعلى كان المطعون عليه الثانى قد تنازل عن حصته فى الشركة إلى زوجته وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا التنازل باطلا فى حق دائتيه فإنه لا أثر لهذا البطلان على الشركة وكل ماله من أثر بالنسبة للدائتين إنما هو إعتبار أن المدين مازال شريكا فيها ويكون الحكم إذ قضى ببطلان الشركة تأسيسا على بطلان التنازل وإذ قضى بصحة الحجز الموقف من أحد الدائتين على أموال الشركة قولاً منه بأن ما حجز يقل عن نصيب المدين فيها إذ قضى بذلك يكون قد أعطى فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٥٥/١/٦

شركة المحاصة إنما تعقد فى الغالب لمعاملات محدودة ولمدة قصيرة، والوصف المميز لها عن غيرها من الشركات هو أنها مسخرة، فليس لها رأس مال ولا عنوان، وليس لها وجود ظاهر بهذا الوصف أمام الغير، فالأعمال التى يقوم بها أحد الشركاء تكون باسمه خاصة ويكون وحده المسئول عنها قبل من تعامل معه. وإذن فعلى كان الواقع هو أن شريكين اتفقا على تكوين شركة لصناعة نسج الأقمشة وبمهما أسمياها شركة توصية تجارية بعنوان ظاهر هو أسم الشريكين ونص فى عقد تأسيسها على رأس مال لها وتحديد حصة كل شريك فيه وأن لكل من الشريكين حق التوقيع عنها وتكون إعضاؤه ملزمة للأخر

وعلى أن يكون الطرفان متضامنين في جميع الأحوال وأن تكون مدة الشركة خمس سنوات تتجدد من تلقاء نفسها لمدة مماثلة ما لم ينذر أحد الطرفين الآخر برغبته في الانفصال قبل انتهاء المدة بسنة أشهر فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر هذه الشركة من شركات المعاصرة بل اعتبرها شركة تضامن لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٥

اتفق ثلاثة أشخاص بموجب عقد ثابت التاريخ على تكوين شركة تضامن للقيام بكافة الأعمال التجارية برأس مال يقسم بينهم بالسوية، ونص في العقد على جواز إجراء أعمال الإدارة العادية بتوقيع من أحد الشركاء أما العمليات التجارية والمعاملات مع الغير فتكون بتوقيع مدير الشركة وتوقيع أحد شريكه وقد رفع أحد الشركاء دعوى ضد مدير الشركة طلب فيها فسخ العقد وتعيين مصف للشركة مؤسسا دعواه على أن المدعى عليه الفرد بالتوقيع على جميع الأوراق دون إستطلاع رأي شريكه وأن العمليات التي أجراها لا يحتج بها عليه لمخالفتها لعقد الشركة. فلقت المحكمة بحل الشركة وبإجراء تصفيتها وتعيين مصف لها وبعد أن قدم المصفي تقريره المتضمن أن الصفية لم تحصل فعلا لعدمها رفع نفس الشريك الدعوى الحالية يطلب فيما يطلبه إلزام مدير الشركة برد الحصة التي أسهم بها فعلا في رأس المال وبالتصويت عما فاتته من ربح. فحكمت محكمة الموضوع بطلبات هذا الشريك تأسيساً على ما تبين من تقرير الخبير من أن حسابات الشركة وجدت جميعها مضطربة بحيث إستحال ضبطها وأن المدير عمل على الاستيلاء على أموال الشركة لمشتغلها في عمليات تخصه شخصياً وأن الصفية إزاء هذا الوضع تعتبر قد تمت فعلاً مما يوجب تحديد حقوق الشركاء قبل بعضهم البعض. فطعن الطاعن في هذا الحكم.

وقد قررت محكمة النقض أن ما إنتهى إليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون إذ أن النتيجة التي إنتهى إليها إنما ترجع إلى حش مدير الشركة وتدليسه مما ينطفي معه القول بأن الصفية كانت ممكنة على وجه آخر وأن الحكم قد أقام أيضاً على أن علاقة مدير الشركة بالشريك الآخر أساسها عقد الشركة المحقود بين الشركاء وقد خالف للمدير المذكور شروط العقد كما تجاوز حدود وكرانه. وبذلك يكون الحكم محمولاً على مسئولية مدير الشركة مسئولية تعاقدية ناشئة عن مخالفة عقد الشركة المبرم بين الشركاء والواجب إعمال أثره كنتيجة لازمة في الصفية لتحديد مركز كل من الشركاء قبل مدير الشركة مادام أن الدفاتر التي يمسكها كانت وليدة الإصطناع.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧

إذا تعاقد الشريك المتضامن غير المدير باسم الشركة مع الغير في غير أغراضها فإن تعاقده وإن لم يكن ملزماً للشركة إلا أنه يلزمه شخصياً قبل الغير الذي تعاقده معه. وعلى ذلك فإذا كان الحكم قد قرر مسئولية ذلك الشريك شخصياً عن كفالة عقدها متحلاً فيها صفة غير صحيحة وهى أنه مدير للشركة حالة كونه غير مدير لها وليس من أغراض الشركة ضمان الغير فإن الحكم يكون قد أصاب في القانون.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣١

متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن التصفية لا ترد على شركة المحاصة إذا ما وجب فسخها لأنها لا تعتبر شخصاً مستقلاً فهي لا تملك الحصص التي يقدمها كل من الشركاء ولا ما يشتره كل منهم من بضائع باسمه خاصة بل تعتبر ملكاً له دون غيره من بقية الشركاء وأنه ليس لها رأس مال وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون التجارة بالرغم من أن كل شريك يقدم في الغالب حصة عند إنقضاء الشركة ذلك أن شركة المحاصة ترمى فقط كص المادة ٦٢ تجارى إلى قسمة الربح والخسارة لا إلى إيجاد مال شائع مملوك للشركة فإن ما قرره هذا الحكم هو صحيح في القانون.

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٥

مؤدى نصوص المادتين ٦٢، ٦١ من قانون التجارة أنه يتمتع على الشريك في شركة المحاصة مطالبة الغير بتفيل العقود التي أبرمها شريك آخر وأن الشركاء فيها يتحملون آثار العقود التي يبرمها أحد المحاصنين مع الغير تحقيقاً لأغراض الشركة باعتباره وكيلاً عنهم فيكون الكسب لهم والخسارة عليهم، ويحق لمن تعاقده فيهم باسمه مع الغير لحساب الشركة أن يرجع على الشركة في حالة الخسارة ليحملهم نصيبهم فيها فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبابه إلى تقرير إلزام الطاعن وحده بالمبالغ المتأخرة من ثمن الشعر المسلم إلى وكيلين بالتمولة، وذلك لمجرد أنه هو الذى عقد معهم الصفقة ورفع الدعوى عليهما باسمه وتصلح معهما على طريقة السداد وحصل جزءاً من الدين المحكوم به ضدهما، مع أن هذا لا يفيد في ذاته أن التعاقده لم يكن لحساب الشركة القائمة بين الطاعن والمطعون عليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره فساد في الاستدلال مما يجعله قاصراً متعينا نقضه.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٦

يعتبر الحكم الصادر على شركة التضامن حجة قبل الشريك المتضامن في الحدود التي يثبت فيها هذا الحكم ملزومية الشركة بالدين ومقداره. ويسأل الشريك المتضامن - وفقاً للمادة ٢٢ من القانون

التجارى - مسئولية شخصية وتضامنية عن ديون الشركة، وينبى على ذلك أن الشرك المتضامن بصفته الشخصية صفة فى الطعن بالنقض على الحكم الصادر ضد الشركة.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٩

- جرى قضاء محكمة النقض على أن عدم إستيفاء شركة التضامن من إجراءات الشهر والنشر لا يعرّب عليه بطلانها فيما بين الشركاء إلا إذا طلب ذلك أحدهم وحكم به وعندئذ يعتبر العقد موجوداً صحيحاً طوال الفترة السابقة على القضاء بالبطلان فيرجع إليه فى تنظيم العلاقة بين الشركاء وتسوية حقوقهم والتزاماتهم، ذلك أن البطلان الناشئ عن عدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر لا يقع بحكم القانون بل تظل الشركة قائمة باعتبارها "شركة فعلية ويسرى عليها فى مواجهة الشركاء حتى يطلب بطلانها ويقضى به. وإذا رب الحكم على قيام الشركة الفعلة مساواة أحد الشركاء لعدم تنفيذه إتزامه لنقل ملكية ما باعة من أرض لها وبه ذات الأرض لشركة أخرى قبلما يقضى ببطلان الشركة الأولى، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

- لأن كان لكل شريك فى شركة التضامن من الحق فى أن يطلب بطلان الشركة فى مواجهة الشركاء لعدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر حتى لا يبقى فى شركة مهددة بالإنتضاء فى أى وقت قبل الأجل المحدد لها بعقد تكوينها إلا إنه ليس لهذا البطلان أثر رجعى بل تظل الشركة موجودة وجوذاً صحيحاً طوال الفترة السابقة على القضاء به رغم عدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر وذلك باعتبارها شركة فعلية لها شخصيتها الإخبارية التى تستمد وجودها من العقد.

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٧

قيام شركة محاصة مسترة فى صفحة ما لا يجعل الشركاء فيها مسئولين عن تعاليد الغير عليها مع أحد الشركاء بإسمه الخاص ما لم يثبت أن الشركاء قد إتفقوا على خلاف ذلك أو صدر منهم إقرار بالإشتراك فى التعاليد. ولا يكفى لمسائلة الشركاء مباشرة قبل الغير القول المجرد الذى قد يصدر من أحدهم بأنه شريك فى الصفقة إذا لم يقرن هذا القول بالإقرار بأنه طرف فى الصفقة إذ أن إشتراك بعض الأشخاص فى صفقة ما لا يفيد لزماً إنهم طرف فى العقد الذى أبرم عن هذه الصفقة مع الغير حتى يسألوا عنه جميعاً قبله فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر من أوراق الدعوى ذلك وكان ما يحصله قاضى الموضوع فى هذا الخصوص هو من قبيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الدليل المقدم فيها فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور.

- جرى قضاء محكمة النقض قبل العمل بالتقنين المدنى القائم على أن المادة ٤٦ من قانون التجارة قد بينت الدليل الذى يقبل فى إثبات وجود شركة التضامن فأوجب إثباتها بالكتابة، وإذا كان حكم القانون فى ظل التقنين المدنى القديم الذى لم يكن يشترط الكتابة لانقضاء عقد الشركة هو عدم جواز إثبات شركة التضامن من أحد طرفيها بغير الكتابة فإنه لا يصح القول بأن التقنين المدنى القائم حين تشدد لجعل الكتابة شرطاً لانقضاء هذه الشركة قد عدل عن اشتراط الكتابة لإثباتها إذ أنه متى كانت الكتابة لازمة لوجود العقد فهي بالضرورة لازمة لإثباته لأن الإثبات مرتبط بالشكل ومن ثم تكون القاعدة فى إثبات شركة التضامن سواء فى التقنين المدنى الملقى أو التقنين القائم هى أنه فى حالة إنكار قيام هذه الشركة فإنه لا يجوز إثباتها فيما بين طرفيها بغير الكتابة أما فى العلاقة بين الشركاء والغير فإنه وإن كان لا يجوز لهؤلاء الشركاء إثبات الشركة فى مواجهة الغير إلا بالكتابة فإن للغير أن يثبت قيامها بكافة طرق الإثبات.

- قاعدة التزام الكتابة فى إثبات شركة التضامن بين طرفيها لا عتلاف عليها إذا كان المطلوب هو إثبات وجود هذه الشركة بالنسبة للحاضر أو المستقبل أما إذا كان المطلوب هو إثبات قيامها فى الماضى بعد القضاء بطلانها لعدم إستيفائها الشكل القانونى أى فى الفترة ما بين إنشائها وطلب بطلانها فقد اختلف الرأى فى تطبيق تلك القاعدة بالنسبة لإثبات " الشركة الفعلية " التى قامت فى الواقع بين الشركاء وكانوا يصاملون فى وقت طلب بطلانها على اعتبار إنها صحيحة وقائمة إلا أنها مع قيام هذا الخلاف فى الرأى فإنه حتى من رأى جواز إثبات قيام تلك الشركة الفعلية بجميع طرق الإثبات المقبولة فى المواد التجارية فقد اشترط لذلك أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلا حتى يمكن القول بوجود كيان لها فى الواقع ويصبح للشركاء مصلحة فى إثباتها ليصلوا من وراء ذلك إلى تصفية العمليات المشتركة فلا ينفرد بنتائجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقين وهو الأمر الذى أريد تفاديه بالالتجاء إلى فكرة الشركة الفعلية فى هذه الصورة والذى من أجل تلافيه أورد المشرع المصرى القاعدة التى نص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٥٠٧ من القانون المدنى التى تقضى بأن لا يكون للبطلان معنى حكم به لعدم كتابة عقد الشركة أثر فيما بين الشركاء أنفسهم إلا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان أما إذا كانت الشركة لم يبدأ فى تنفيذها قبل أن يحكم بطلانها لعدم إستيفائها الشكل القانونى ولم تكن قد زاولت أى عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لها كيان فى الواقع فى الفترة السابقة لطلب البطلان ولا يمكن بداهة اعتبارها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الأثر الرجعى للبطلان منتهية فى هذه الحالة.



- لما كان القانون المدني القائم قد أوجب في المادة ٥٠٧ منه أن يكون عقد الشركة مكتوباً وإلا كان باطلاً وأصبح بذلك عقد الشركة عقداً شكلياً فإنه لا يقبل في إثباته بين طرفيه غير الكتابة ولا يجوز لهما الاتفاق على إثباته بغير هذا الطريق.

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١  
توقيع الشريك المدير في شركة التضامن باسمه على تمهيد من الشهادات دون ذكر لاسم الشركة وإن كان يقوم قرينة على أن هذا الشريك يعمل لحسابه الخاص لا لحساب الشركة إلا أنه يجوز للغير الذي تعاقد معه أن ينقض هذه القرينة بكافة طرق الإثبات.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٩  
لئن كان الأصل في شركات الأشخاص أنها تنقضى بوفاة أحد الشركاء إلا أنه وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٢٨ من القانون المدني يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قسراً فإذا كان قد نص في عقد الشركة على أنه في حالة الوفاة يكون لورثة الشريك المعوفى أن يطلبوا التصفية أو أن يستمروا في الشركة بنفس شروط العقد فيما يختص بالنسبة للشريك المعوفى من شروط والتزامات فإن مفاد ذلك أن الشركة انفتقوا في عقد الشركة على استمرارها مع ورثة الشريك المعوفى إلا إذا طلب هؤلاء تصفيتها فإن لم يفعلوا فإنها تستمر معهم.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢١  
المقصود باستمرار شركات المحاصة هو أنه لا وجود لها بالنسبة إلى الغير وليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها فإذا عقد أحد الشركاء المحاصين عقداً مع الغير كان وحده - المستول عنه قبل هذا الغير دون سائر الشركاء. ولا يعنى إمتياز هذا النوع من الشركات أن يكون هؤلاء الشركاء بمعزل عن العملية أو العمليات التي تكونت الشركة للقيام بها بل إن لهم مناقشة مدير المحاصة فيما يجره من أعمال لإدارة الشركة وتكليفه بتقديم حساب لهم عن هذه الإدارة.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٩  
- الأصل وفقاً للمادة ٢٨ من قانون التجارة أن الشريك الموصى ممنوع من القيام بأعمال الإدارة وإذا كانت أوراق الدعوى قد غلت مما يفيد أن الشريكة الموصية في الشركة قد تدخلت في إدارتها تدخلًا يجعلها شريكة متضامنة مسؤولة عن ديون الشركة، وكان الحكم المنفذ به إنما صدر ضد الشركة فإنه لا يجوز التنفيذ به مباشرة على أموال الشريكة الموصية في الشركة وفاء لديون هذه الشركة.

- المستفاد من نص المادة ٢٧ من قانون التجارة أنه إذا لم يقدم الشريك الموصى حصته للشركة كان لها ولدانيها مطالبة بتقديمها فإذا حصلوا على حكم بذلك وجب تسجيله حتى تنتقل ملكية هذه الحصة العقارية إلى الشركة وبعد انتقال الملكية إليها يكون لدانيها التنفيذ على هذه الحصة باعتبارها من أموال الشركة المدنية، وليس في نص المادة المذكورة ما يخول دائي الشركة حق التنفيذ مباشرة على مال الشريك الموصى ولا على الحصة التي تعهد بتقديمها للشركة قبل أن تنتقل ملكيتها إليها، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة ٥٢٣ من القانون المدني من مسئولية الشركاء في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة إذا لم تف أموالها بما عليها من ديون، لأن هذا النص العام الذي ورد في القانون المدني لا يسرى على الشركاء الموصين الذين أوردت المادة ٢٧ من قانون التجارة حكماً خاصاً بهم يقضى بأنهم لا يسألون إلا في حدود الحصص التي قدموها، لما كان ذلك، وكان الواقع الذي سجله الحكم المطعون فيه أن عقد الشركة لم يسجل وأن ملكية العقار الذي يمثل حصة المظنون ضدها الأولى في الشركة المذكورة لم تنقل إلى هذه الشركة، فإنه لا يكون للطاعن حق التنفيذ على هذا العقار وفاء لدينه على الشركة، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس.

#### الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٣ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٧١/١١/٣

الخسارة التي تستهدف لها شركة التوصية لا تخصم من وعاء الضريبة العامة للشريك الموصى، لأنها تحمّلها طالما كانت قائمة بنشاطها، ولا تتعدد خسارة هذا الشريك إلا بعد حل الشركة وتصفيها ونص الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - الذي يحكم الواقعة - قبل تعديله بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ صريح في أن الخسارة المصرح بخصمها من وعاء الضريبة العامة على الإيراد هي خسارة التصفية التي تستهدف لها الممول نتيجة بيع المنشأة أو وقف عملها على أن تكون متعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجري في قضائه على خصم قيمة الخسارة التي أصابت المظنون عليه باعتباره شريكاً موصياً من وعاء الضريبة العامة على الإيراد رغم أن هذه الخسارة ليست ناتجة عن تصفية الشركة، إستناداً منه إلى نص الفقرة الرابعة المشار إليه لا يقتصر على خصم خسارة التصفية بل يشمل كافة أنواع الخسائر التي يتعرض لها الممول فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه.

**الطنن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧١/١/١٩**

إذا كان الطاعن باعتباره شريكاً في شركة التضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديونها بالتضامن مع بقية الشركاء عملاً بالمادة ٢٢ من قانون التجارة، فإنه بموجب عقد فتح الإعتماد الرسمى المضمون برهن عقارى - والمعزم بين الشركة المضطون عليها باعتبارها مرتبنة وبين الطاعن بصفته الشخصية باعتباره كفيلاً متضامناً وراهناً، وبين شركة التضامن - مאלقة الذكر - والمتفد بمقتضاه إنما يجمع بين صفة المدين باعتباره شريكاً متضامناً في شركة التضامن الممثلة في العقد، وبين صفة الكفيل المتضامن باعتباره راهناً حتى ولو كان الدين محل التنفيذ ثابتاً في ذمة شركة التضامن وحدها.

**الطنن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٧١/٥/١٨**

الشركة على ما هي معرفة به قانوناً عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لإلتصام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة مما يقتضى لزوماً قيام الشركة بشخصين في الأقل.

**الطنن رقم ١٠٧ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨**

إذا كان الثابت من ملخص عقد الشركة أنها شركة تضامن، ولم ينص فيه على تعيين مدير لها، فإن الطعن إذا ما وجه من الطاعنين "الشريكين المتضامين" بصفتها ممثلين لهذه الشركة يكون مقبولاً ذلك أنه إذا لم يعين مدير لشركة التضامن، سواء في عقد تأسيسها أو بمقتضى إتفاق لاحق، كان لكل شريك متضامن حق إدارتها، وتمثيلها أمام القضاء، هذا إلى أن الطعن المرفوع منهما بهذه الصفة يكون موجهاً من الشركة باعتبارها شركة تضامن لها شخصية مستقلة عن شخصية مديريها، وما دامت الشركة هي الأصلية والمقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها، وقد ذكر إسمها المميز لها في التقرير بالطنن، فإن الطعن على هذه الصورة يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة صحيحاً - ومن ثم فإنه يعين رفض الدفع.

**الطنن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٢**

نص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ على فرض ضريبة الأرباح العجارية والصناعية في شركات التضامن على كل شريك شخصياً عن حصة في أرباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة مما مقتضاه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول والمسئول شخصياً عن الضريبة، ويكون له أسوة بالمول الفرد أن يعلن في الربط بنفسه أو بمن ينيه في ذلك من الشركاء أو الغير.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٢

مركز المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية بالأسهم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو سواء بسواء مركز التاجر الفرد صاحب المنشأة الذي لا يفرض له القانون عند احتساب الضريبة على أرباحه أجراً مقابل إدارته إياها، ولا فرق بين الإثنين وحقيقة الأمر لى عمل مدير الشركة أنه يعتبر من ضمن حصته في رأس المال، لما يأخذ في مقابل عمله هذا يكون بحسب الأصل حصة في الربح مستحقة لشريك لا أجراً مستحقاً لأجير. وبالتالي ويقدر ما تنسج له أرباح الشركة يكون مرتبه عاجزاً للضريبة على الأرباح التجارية طبقاً للمادتين ٣٠ ، ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٤

جرى قضاء هذه المحكمة على أن شهر إفلاس شركة التضامن يستتبع حتما شهر إفلاس الشركاء فيها بغير حاجة إلى الحكم على كل شريك بصفته الشخصية، وأن الصرف على نية المشاركة في نشاط ذي تبعه هو ما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستدل على كون الطاعن شريكاً في شركة بقوله إنه " قد وقع على مستندات أذنية وعقود ومستندات بالشركة، الأمر الذي ترى معه المحكمة أنه شريك فيها، ولا بغير من هذا النظر علو عقد الشركة من النص على أنه شريك فيها أو كونه يشغل وظيفة عامة، فإن ذلك لا يحول دون إعتباره شريكاً مستتراً فيها، ومن ثم فلا يسوغ أن يحتج قبل دائنى الشركة بأنه ليس شريكاً، وطالما قد ثبت أن الشركة قد توقفت عن سداد ديونها التجارية وأشهر إفلاسها، فإن ذلك يستتبع إظهار إفلاس جميع الشركاء فيها... " وكانت هذه الأسباب مستمدة من أوراق الدعوى ومستنداتها، وتكفى لحمل النتيجة التى إنتهى إليها الحكم، فإن النعى عليه بالقصور والفساد في الإستدلال يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ٢١/٢/١٩٧٤

- وصف التاجر يصدق على الشريك المتضامن في الشركة التي تراول التجارة على سبيل الإحتراف ولا يحول دون إعتباره تاجراً أن يكون موطفاً ممن تحظر القوانين واللوائح عليهم الإشتغال بالتجارة.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد نفى ما ادعاه أحد الشركاء المتضامن - وهو من موظفى شركات القطاع العام - من بيع حصته في شركة تجارية وإنسحابه منها، وقضى بإشهار إفلاسه على هذا الأساس فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٧

- شركة التوصية البسيطة، هي شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضى هذه الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء، فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضماناً عاماً لدائتيها وحدهم، كما تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح أو نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة.

- الأصل في حصة الشريك في شركات الأشخاص أنها غير قابلة للتنازل إلا بموافقة مائر الشركاء أخذاً بأن الشريك قد لوحظ فيه اعتبارات شخصية عند قبوله شريكاً، إلا أنه مع ذلك - يجوز له أن يتنازل عن حقوقه إلى الغير بدون موافقتهم، ويبقى هذا التنازل قائماً بينه وبين الغير لأن الشريك إنما يتصرف في حق من حقوقه الشخصية التي تتمثل في نصيبه في الأرباح وفي موجودات الشركة عند تصليتها ولكن لا يكون هذا التنازل نافذاً في حق الشركة أو الشركاء، ويبقى هذا الغير أجنبياً عن الشركة وهو ما نصت عليه المادة ٤٤١ من التقنين المدني السابق بقولها " لا يجوز لأحد من الشركاء أن يسقط حقه في الشركة كله أو بعضه إلا إذا وجد شرط يقضى بذلك، وإنما يجوز له فقط أن يشرك في أرباحه غيره ويبقى هذا الغير خارجاً عن الشركة " ولكن التقنين المدني الحالي لم يأت بنص مقابل لأن حكمه ينفق مع القواعد العامة.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٧

إذا كانت شركة المحاصة - قد أنشئت لإستغلال مصانع الطاعن وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح أن التأميم قد أنصب على تلك المصانع وليس على الشركة وأن من آثاره إستحالة الإستمرار في تنفيذ عقدها وإنفاسه وإنتهى إستناداً إلى ما جاء بتقرير الخبير إلى نفى الخسارة عنها وقضى تبعاً لذلك بإستحقاق المطعون ضده للحصة التي قدمها فيها وهو المبلغ المقضى به وكان عقد الشركة لم يحدد حداً أدنى لقيمة الحصص اللازمة لإمكان إستمرارها في مزاولة نشاطها، وكان تقدير ذلك من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥

للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها. ومن مقتضى هذه الشخصية أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذممهم، وتعتبر أموالها ضماناً عاماً لدائتيها وحدهم، كما تخرج حصة الشريك في

الشركة عن ملكه، وتصبح مملوكة للشركة، ولا يكون للشريك بعد ذلك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح، أو نصيب في رأس المال عند تصفية الشركة ونصيبه هذا يحضر ديناً في ذمة الشركة يجوز لدائنيه أن ينفذوا عليه تحت يدها. وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد أقر في الحطاب المؤرخ. ... بأن الصان المعطى له من الشركة بشأن الأتعاب المستحقة على. ... أحد الشركاء في الشركة الطاعة ينصب على قيمة رأسماله وأرباحه في الشركة بحيث إذا لم توجد أية أرصدة مستحقة له في ذمة الشركة يكون الضمان لاغياً، ولا يجوز الرجوع بموجبه، وكان مجرد كون ... شريكاً في الشركة وله نصيب في أرباحها ورأس مالها لا يفيد وجود أرصدة مستحقة له قبلها من قيمة أرباحه ورأس مالها فيها تكفي لسداد دين المطعون ضده، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الشركة بدفع الدين المستحق للمطعون ضده في ذمة. ... أحد الشركاء فيها قبل أن يتحقق من أن له لدى الشركة رصيداً مستحقاً يكفي للوفاء بهذا الدين، وقبل أن يتحقق أيضاً من أن المطعون ضده قد نفذ ما إنضم به في الاتفاق المؤرخ. ... والذي قبل فيه أن يرجى المطالبة بالدين حتى ينفذه فإنه يكون مخالفاً للقانون ومشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٥٨٠ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٨

لما كانت شركة التضامن لها شخصية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء، وأن تكون أموالها مستقلة عن أموالهم ضماناً عاماً لدائنيها وحدهم، كما تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح، ولا يجوز لدائنيه أن يحجزوا على شيء من أموال الشركة حتى ولو كان مدينهم هو الذي قدمه إليها كحصة في رأسمالها. وإذا كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الرابع لم يقدم ما يدل على أن الشركة المعقودة بينه وبين الطاعن قد حققت أرباحاً ومكان هذه الأرباح كما لم يرشد عن أي مال ظاهر يعادل دين الشركة الدائنة المملوكة للمطعون ضدها الأول والثاني فإن ما يثيره الطاعن في سبب النعي حول عدم توافر شروط الإعسار لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يقبل أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٠

التصفية لا ترد على شركة المحاصة لأنها لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليس لها رأس مال وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون التجارة وإنما تنتهي هذه الشركة بإتمام المحاسبة بين الشركاء لتعيين نصيب كل منهم في الربح والخسارة.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢

يجوز فى شركات التضامن نزول أحد الشركاء عن حصته فى الشركة لواحد من شركائه فيها ويقع التنازل صحيحاً متجاً لآثاره فيما بين المتنازل والمتنازل إليه. وإذا كانت المواد ٤٨ وما بعدها من قانون التجارة قد أوجبت شهر عقد شركة التضامن وما يطرأ عليه من تعديلات وكان تنازل الشريك عن حصته فى الشركة تتضمن تعديلاً للعقد بخروج أحد الشركاء من الشركة، فإنه يعين لذلك شهره ويقع واجب الإشهار على عاتق كل شريك إلا أنه إذا تغلف صاحب المصلحة فى إجراءاته ليضع حداً لمسئولية قبل الغير فإن ذلك يعد منه تقصيراً ولا يجوز له أن يتمسك بعدم حصول الشهر ليفيد من تقصيره وليتخلص من التزاماته قبل المتنازل له من الشركاء. وإذا كانت الطاعة - إحدى الشركاء قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضدها الثانية قد باعت إليها حصتها وحصة المطعون ضده الأول التى آلت إليها ملكيتها من قبل بطريق الشراء منه، وأنها أولت لها بالثمن كاملاً فخلصت لها ملكية الفندق وانقضت بذلك الشركة لخروج الشريكين السابقين منها واجتماع كل حصص الفندق فى يدها، وأنه لا وجه لإحتجاج أحدهما أو كلاهما بطلان تعديل شركة إعتبرت منقضية لعدم إشهاره وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله " إن حصول تعديل بخروج شريكين من الشركة وعدم شهره مما يوجب بطلان هذا التعديل وبطل عقد الشركة صحيحاً كما هو إذ يقتصر البطلان على هذا التعديل ويحفظ كل من المطعون ضدهما الأول والثانية بحصتهما المطالبة بنصيب الملكية عنها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ لا يرتب على عدم الإشهار إسقاطاً من قصر فى القيام به، كما لا يرتب عليه عودة المبيع إلى من يباعه لمعارضه مع الضمان الملزم به.

الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٧

الشريك المتضامن يسأل فى أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة، فيكون مدينأً متضامناً مع الشركة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتاً فى ذمة الشركة وحدها، ومن ثم يكون للدائن مطالبته على حده بكل الدين، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى إلتزام الطاهن بالرصيد المدين الذى ثبت فى ذمة الشركة بوصفه شريكاً متضامناً وأن حق البنك المطعون ضده خصم هذا الرصيد من حسابه الجارى عملاً بما ورد فى عقود فتح الإعتماد، فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

لشركات الأشخاص سواء كانت شركات تضامن أو شركات توكية شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص



الشركاء فيها وهو ما يستتبع انفصال ذمتها عن ذمتهم فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضماناً عاماً لدائنيها وحدهم ولا يجوز لدائني الشركاء التنفيذ على أموال الشركة مزاحمين بذلك دائنيها وإنما يجوز لهم أن ينفذوا على ما يدخل في ذمة الشريك من أموال الشركة كحصته في الأرباح أو نصيبه الشافي مما يتبقى من أموالهم بعد التصفية ولذلك نص المشرع في المادة ٥٣٣ من التقنين المدني على بقاء الشخصية المعنوية للشركة في حدود ما تتطلبه أغراض التصفية كإنجاز الأعمال الجارية وإستيفاء حقوق الشركة ووفاء ديونها فإذا أنجز المصفي هذه الأعمال يصبح الشركاء ملاكاً على الشيوع للصافي من أموالهم ويتم قسمته بينهم أما قبل ذلك فلا يجوز الحجز على أموال الشركة إستيفاء لدين على الشركاء. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب بطلان الحجز الموقعة على عقارين مملوكين للشركة ولاء لديون مستحقة على الشركاء بمقولة أن الشركة قد إنقضت لإستفراق أموالها بالديون وأنه لا حاجة لتصفيتها مع أهولة أموالها إلى الشركاء محملة بالديون المستحقة على الشركة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

#### الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٣

مؤدى نص المادتين ١/٣٤، ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن ضريبة الأرباح التجارية لم تفرض على ما تتجده شركات التضامن من أرباح وإنما فرضت على كل شريك شخصياً عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته فيها مما مقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصياً عن الضريبة وفقد ذلك أن قانون الضرائب لا يعند بعقد شركة التضامن كسب قانوني للإلتزام الشريك المتضامن بالضريبة وإنما السبب في إلتزامه هو القانون الذي حملة في الأصل عبء تقديم الإقرار وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصياً، والرد له سبيل طعنه بحيث تستقل دعواه بسببها عن الشريك الآخر فيقدر الرسم بالطلبات المعلومة القيمة لكل شريك على حدة وإذا خالف الحكم المطعون فيه النظر وجرى على تقدير رسم واحد لما تحققه شركة التضامن من ربح فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٧

لا يجوز الطعن من مدير شركة التوصية في قرار لجنة الطعن نيابة عن الشركاء المتضامين دون توكيل خاص بذلك، ولما كان الحكم قد جرى في قضائه أن الأوراق خلو من توكيل الشركاء المتضامين لمدير الشركة في الطعن على قرار اللجنة، وكان المدير قد أقام طعنه بهذه الصفة وحدها، فإن هذا الطعن لا ينصرف إلى شخصه باعتباره شريكاً متضامناً ولا باقي الشركاء المتضامين.



**الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٠**

– ليس ثمة ما يمنع من أن يكون مدير الشركة أجنبياً غير شريك فيها وغير مسئولاً عن ديونها على الإطلاق وفي هذه الحالة لا يعتبر المدير تاجراً ولا يجوز إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة التي يتولى إدارتها.

– نص المادة ٣٠ من قانون التجارة يدل على أنه إذا ثبت للمحكمة أن الشريك الموصى قد تدخل في إدارة أعمال الشركة وتغلغل في نشاطها بصفة معنوية وبلغ تدخله حداً من الجسامه كان له أثر على إتمام الغير له بسبب تلك الأعمال، فإنه يجوز للمحكمة أن تعامله الشريك المتضامن وتعتبره مسئولاً عن كافة ديون الشركة وتعهدها مسئولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا معه أو قبل الغير، فإذا أنزلت المحكمة هذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملته من حيث مسئولية تضامنية عن ديون الشركة، فإن وصف التاجر يصدق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزاوّل التجارة على سبيل الإحتراف ويحق للمحكمة عندئذ أن تقضى بشهر إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس تلك الشركة ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شاغلاً لوظيفة تحظر القوانين واللوائح على شاغلها العمل بالتجارة.

**الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١/٩/١٩٨٠**

إذا كان صاحب الحق شخصاً إعتبارياً تثبت الصفة في المعاصمة عنه لمن يمثلها، ولما كان النص في المادة ٢٣ من قانون التجارة على أن " شركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين " والنص في المادة ٢٨ من ذات القانون على أن الشركاء الموصين " لا يجوز لهم أن يعملوا عملاً متعلقاً بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل ". يدل أن الشريك الموصى في شركة التوصية لا يجوز أن يتولى إدارتها ولا يعد ممثلاً لها قانوناً، بل يقوم بذلك واحد أو أكثر من الشركاء المتضامين أو يعهد بإدارتها إلى شخص أجنبي عنها، لما كان ما تقدم. وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد تأسيس الشركة تعدل بتاريخ ... .. وصار المطعون عليه شريكاً موصياً، ومن ثم ليس له الحق في تمثيلها أمام القضاء.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤١ مكتب فتي ٣٢ صفحة رقم ٢٠٣٧ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨١

من المقرر أن الشريك المتضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة فيكون مديناً متضامناً مع الشركة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتاً في ذمة الشركة وحدها، ومن ثم يكون للدائن مطالبة على حدة بكل الدين.

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ مكتب فتي ٣٢ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ٩/٢/١٩٨١

- من المقرر قانوناً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شركة التوصية البسيطة هي شركة ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضماناً عاماً لدائنها وحدهم كما تخرج حصة الشريك عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح أو نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة، والحكم بإشهار إفلاس هذه الشركة يستتبع حتماً إفلاس الشركاء المتضامين فيها إذ أن الشركاء المتضامين مسئولون في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة فإذا وفقت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك وقوفهم أيضاً ولا يترتب على إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاس الشركاء المتضامين فيها أو إغفال بيان أسمائهم أن يظلوا بمنأى عن الإفلاس إذ أن إفلاسهم يقع نتيجة حتمية لازمة لإفلاس الشركة، وهذا المبدأ المقرر بالنسبة لشركات التضامن ينطبق أيضاً بالنسبة للشركاء المتضامين في شركات التوصية البسيطة.

- لما كانت شركة التوصية البسيطة لها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها، فإن الحكم الصادر ضدها يعتبر حجة على الشركاء فيها ولو لم يخصموا في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم - فإن الحكم الصادر بإفلاس تلك الشركة والتي كان مديرها مختصماً فيها يكون حجة على الشريك المتضامن فيها ولو لم يكن مختصماً فيها.

الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٨ مكتب فتي ٣٢ صفحة رقم ١٥٩٨ بتاريخ ٥/٢/١٩٨١

مؤدى نص المادة ١/٥٢٦، ٢ من القانون المدني أن شركات الأشخاص تنتهي بانقضاء الميعاد المعين لها بقوة القانون وأنه إذا أراد الشركاء استمرار الشركة وجب أن يكون الإ اتفاق على ذلك قبل انتهاء الميعاد المعين في العقد أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد وإستمر الشركاء يقومون بالأعمال التي تآلفت لها الشركة قامت شركة جديدة وإمتد العقد سنة فسنه وبالشروط ذاتها.

الطنعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٨٢

إذ كان الشريك الموصى فى شركة التوصية ليس تاجراً ولا شأن له بعملها التجارى، فإنا إشتراكه فى تكوين الشركة والتضائنه نصيه فى أرباحها أو فى ناتج تصنيفها لا يعتبر عملاً تجارياً بالنسبة له.

الطنعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١١٩٦ بتاريخ ٥/١٦/١٩٨٣

إذ كان مورث المطعون ضلهم - على ما هو ثابت فى الدعوى - شريكاً متضامناً فى الشركة. .... ومديراً لها مقابل نسبة محددة من صافى الأرباح، وكانت علاقة المدير الشريك المتضامن فى شركة التضامن ليست - وعلى ما استقر قضاء هذه المحكمة - علاقة عمل وإنما هى علاقة شركة وما يحصل عليه من الشركة مقابل إدارته لها هو فى حقيقته حصة من الربح وليس أجراً، ومن ثم لا يعتبر عملاً لديها ولا يكون خاضعاً لأحكام قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولا يفر من هذا النظر قيام الشركة بالإشراك فى التأمين عنه لدى الهيئة الطاعة، ذلك لأن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية لا يعرف سوى التأمين الإجبارى على العاملين الخاضعين لأحكامه وقد ناط بالطاعة القيام بهذا التأمين الإجبارى ولم يغفل لها القيام بتأمين إختيارى من أى نوع كان فلا يعتد بقبولها الإشراك فى التأمين عن شخص غير خاضع لأحكام هذا القانون ولا يكسبه هذا القبول أى حق فى التمتع بأحكامه لأن حق المؤمن عليه فى التأمين منشؤه القانون.

الطنعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١/٨/١٩٨٤

الشريك المتضامن يسأل فى أمواله الخاصة عن ديون الشركة فيكون مدينأ متضامناً معها ويكون للدائن حق مطالبته على حدة بكل الدين ولا إلزام على الدائن بالرجوع أولاً على الشركة بالدائن قبل الرجوع على الشريك المتضامن.

الطنعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ٣/١٩/١٩٨٤

مفاد نصوص المواد ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٣ من قانون التجارة والمادة ٥٠٦ من القانون المدنى مجتمعة - أن البطلان الذى يترتب على عدم إستيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانوناً لا يقع بقوة القانون بل يعين على صاحب المصلحة أن يتمسك به إما بدعوى تجديد أو فى صورة دفع يبدى فى دعوى مرفوعة. ويعتبر الشركاء أصحاب مصلحة فى التمسك بإبطال الشركة قبل بعضهم البعض لأن أياً منهم لا يستحق الحماية - فهم على درجة واحدة من الإهمال ومن حق كل منهم أن يتمسك بالإعلان قبل الشركاء الآخرين حتى لا يبقى فى شركة مهددة بالإعلان كما يجوز لكل

من الشركاء التمسك بالبطان في أى وقت لأنه لا يسقط بمضى المدة ولا يزول إلا إذا إسرفت إجراءات الشهر قبل صدور الحكم.

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩١١ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٤

مؤدى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع الضريبي قد سوى بين الشريك المتضامن فى شركات التضامن والتوصية وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة فى حدود ما يعنيه من ربح مما يقتضاه أن هذا الشريك يكون مستولاً شخصياً فى مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده دون ما يستحق على باقى الشركاء من ضرائب وبالتالى فإن مطالبة مصلحة الضرائب للشركاء المتضامين بالضريبة المستحقة عليهم تعد بهذه المثابة موضوعاً قابلاً للتجيز لا تضامن فى الإلتزام به ولم يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فى النزاع الخاص به.

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٨٥

النص فى المادتين ٤٨، ٤٩ من قانون التجارة على إجراءات الشهر والنشر الواجب إتخاذها بالنسبة لشركات التضامن والتوصية، وفى المادة ٥١ على أنه إذا لم تسعف هذه الإجراءات كانت الشركة باطلة، وفى المادة ٥٢ على أن يزول هذا البطان إذا تم النشر والشهر قبل طلب الحكم به، وفى المادة ٥٣ على أنه لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطان على غيرهم وإنما لهم الإحتجاج به على بعضهم بعضاً، يدل على أن لكل شريك فى شركة التضامن أو التوصية الحق فى أن يطلب بطان الشركة فى مواجهة باقى الشركاء لعدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر حتى لا يبقى فى شركة مهددة بالإقتضاء فى أى وقت قبل الأجل المحدد لذلك بعقد تكوينها، كما أن للغير فى أى وقت أن يتمسك ببطان الشركة فى مواجهة الشركاء لإهمالهم إتخاذ تلك الإجراءات وإذا كان المطلوب فى دعوى البطان لهذا السبب سواء رفعت من أحد الشركاء أو من الغير، هو حقيقة قائمة مستمرة لم تقطع حتى يبدأ التقادم بالنسبة إليها وليس من شأن التقادم أن يؤثر فيها مهما طال عليها الزمن، فإن الدعوى ببطان الشركة لهذا السبب لا تسقط بالتقادم.

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ٥/١٣/١٩٨٥

- إذ كان بين من مدونات الحكم المعلنون فيه أن شركة ... شركة تضامن، وأن الطاعن وآخر هما الشريكان المتضامنان فيها، وكان من المقرر أنه لم يعين مدير لشركة التضامن - سواء فى عقد تأسيسها أو فى إتفاق لاحق - كان لكل شريك متضامن حق إدارتها وتمثيلها أمام القضاء وكان الطاعن لم يقدم ما

يجب أن للشركة المذكورة مديراً أجبياً عنها، فإن الطاعن بصفته الشريك المتضامن فيها تكون له صفة في تمثيلها أمام القضاء في الدعوى المرفوعة بطلب إشهار إفلاسها ولا يخر من ذلك تعيين حارس قضائي على أموال الشركة إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون إجراء وقائياً يقتضيه ظروف الدعوى يتوب فيه الحارس عن ذوى الشأن في مباشرة أعمال حفظ الأموال المعهودة إليه حراستها وأعمال إدارة هذه الأموال وما تستتبعه من أعمال التصرف المحدودة التي تلحق بها بالضرورة. أما ما يجاوز هذه الحدود من أعمال التصرف الأخرى وما في حكمها التي تعلو على مستوى أعمال الحفظ والإدارة لتعلقها بأصل تلك الأموال ومقوماتها فلا يكون للحارس صفة في مباشرتها بل تظل للذوى الشأن أهليتهم كاملة في القيام بها، ولما كان طلب إشهار إفلاس شركة التضامن من شأنه تصفية أموالها وتوزيعها على الدائنين وهو بطبيعته إجراء يعلو على مستوى أعمال الحفظ والإدارة فإنه لا تكون للحارس القضائي على الشركة صفة في تمثيلها أمام القضاء في هذه الدعوى ويكون إختصاص الشريك المتضامن فيها صحيحاً.

- الثمى - بعدم صحة إعلان الشريك المتضامن الآخر - غير منتج ذلك أنه يفرض عدم صحة إعلانه فإن إختصاص الطاعن واعتباره الشريك المتضامن وإعلانه بصحيفة الدعوى كاف لصحة إختصاص الشركة ما دام الطاعن لم يقدم ما يثبت الإتفاق على عدم إنفرادها بإدارتها.

- إذ كانت محكمة الإستئناف - وعلى ما يبين من حكمها المطعون فيه حينما أبدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إشهار إفلاس شركة ..... والشريكين المتضامين فيها لم يستند في ذلك إلى توقفهم عن دين المطعون ضده الأول الذى زال سنده، وإنما إستندت إلى توقفهم عن دفع دين محكوم به على الشركة المذكورة لصالح الشركة المطعون ضدها الثالثة بموجب الحكم رقم ١٩١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن في هذا الشق - على الدين الأول - يكون موجهاً إلى الحكم الابتدائي ولا يضاف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٨

إذ كان الثابت بالأوراق أن شركة ب. ألفي " محلات بنزليون الكبرى " وهى شركة تضامن كانت تملك حصة توصية فى شركة هنرى بايار وشركاه للنسيج - شركة توصية بالأسهم - التى قضى بحلها فى ١٩٤٢/٢/٢١ وتعيين الشريك المتضامن فيها - هنرى بايار - مصفياً لها فقام فى سنة ١٩٤٣ ببيع أصولها العقارية إلى شركة النيل للمنسوجات التى تمثلها شركة الإسكندرية للغزل والنسيج - المطعون ضدها الأولى - فإن هذه الشركة الأخيرة تعتبر متازلاً لها فى حكم المادة ٥٩ فقرة ٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومسئولة بالتضامن مع شركة هنرى بايار تحت التصفية عن العوائب المستحقة عن أرباح

هذه الشركة الأخيرة قبل التنازل، ولما كانت مصلحة الضرائب قد استوفت الضريبة المستحقة من الشركة المطعون ضدها الأولى باعتبارها متنازلاً لها فألّمت الأخيرة دعواها لاسترداد ما أولفته مختصة هنري بايار - الشريك المتضامن باعتباره مصفياً للشركة المنحلة - طالبة إلزامه بدفع قيمة الضريبة المستحقة عليه كشريك متضامن، كما إختصمت الشركة الطاعنة - وهي الموصية باعتبارها مسؤولة عن الضريبة المستحقة على أرباح حصة التوصية في حين أن شركة هنري بايار هي الملزومة بهذه الضريبة على النحو السالف بيانه إذ أن شخصيتها المعنوية تبقى حتى تنتهي تصفيتها مما كان يتعين معه الرجوع على المصفي بهذه الضريبة باعتباره الممثل الوحيد للشركة أثناء فترة التصفية.

الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٦

يدل نص الفقرة الأولى من المادة ٥١٦ من القانون المدني على أن الشريك المدير لا يستطيع بدون رضا الشركاء وعدم وجود شرط خاص في المقد أن يأتي عملاً من شأنه إلحاق الضرر بالشركة أو يكون مخالفاً للغرض الذي أنشئت الشركة لتحقيقه وألا فلا تلزم الشركة بتلك التصرفات.

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٧

شركة الأشخاص تنتهي حتماً وبحكم القانون بموت أحد الشركاء ويترتب على إنهائها لهذا السبب خضوعها للتصفية وقسمة أموالها بالطريقة المينة بعقدها، وعند خلوها من حكم خاص تتبع الأحكام المنصوص عليها في المواد من ٥٣٣ إلى ٥٣٦ من القانون المدني، على أنه لا يوجد ما يمنع من أن ينص في عقد الشركة على إستمرارها - في حالة موت أحد الشركاء - فيما بين الباقين منهم أو مع وريثة الشريك المتوفى، وفي الحالة الأولى تخضع حصة الشريك المتوفى وحده للتصفية حسب قيمتها وقت الوفاة. أما إذا كان الباقي من الشركاء واحداً ولم يكن متفقاً بعقد الشركة على إستمرارها مع وريثة الشريك المتوفى، فإنها تنتهي حتماً وبحكم القانون وتخضع أموالها للتصفية بالطريقة المشار إليها آنفاً.

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٤١٤ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٨

لما كانت المادة ٥٨ من قانون التجارة قد أوجبت شهر إنقضاء عقد شركة التضامن إذا حدث ذلك قبل إنتهاء مدتها المعينة في عقد تأسيسها ويقع واجب الشهر على عاتق مديروها أو أى شريك متضامن في حالة عدم تعيين المدير في العقد أو بمقتضى إتفاق لاحق، فإذا تخلفت الشركة في شخص ممثلها عن إجرائه لتضع حداً لمسؤوليتها قبل الغير فإن ذلك يعد منها تقصيراً لا يفيد في التخلص من إلتزاماتها نحوه طالما كان توقيع مديروها أو من يمثلها على العقد بعنوانها.

**الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٧**

- إذا كانت الشركة التي أثبتت المحكمة قيامها بين الآخرين غير مسترة بل ظاهرة، ولها إسم معين ومعاملاتها مع الغير لا تجرى بإسم شريك واحد بل بإسم الشريكين معاً، فهي شركة تضامن لا شركة محاصة.

- إن شركة التضامن ليست من العقود الشكلية حتى يصح القول بطلانها إذا لم يحرر عقدها بالكتابة وإنما هي من التعهدات التي لا يجوز إثباتها إلا بالكفاية. لأن المادة ٤٦ من قانون التجارة لم تنص على وجوب الكتابة إلا لبيان الدليل الذي يقبل في إثبات وجود شركة التضامن، كما هي الحال بالنسبة للمادة ٢١٥ من القانون المدني حين نصت على وجوب الإثبات بالكتابة إذا زادت قيمة العهد على ألف قرش. ولما كان مبدأ البتوث بالكتابة يقوم في التعهدات المدنية، على وجه العموم، مقام الإثبات بالكتابة إذا كملته الشهود والقرائن، فمن باب أولى تكون الحال في شركة التضامن باعتبارها من المسائل التجارية، والقاعدة في المسائل التجارية أنه يجوز فيها على وجه العموم الإثبات بغير الكتابة.

**الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٧**

إن الفاتورة الصادرة من أحد المحلات التي تعامل الشركة والتي وقعها أحد الشريكين تعتبر بلا شك مبدأ ثبوت بالكتابة في إثبات الشركة ما دام من شأنها أن تجعل ثبوت قيامها في حقه قريب الاحتمال. فإذا كملت هذه الفاتورة بشهادة الشهود والقرائن فإن شركة التضامن يثبت قيامها بين الشريكين.

**الطعن رقم ٧٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٤٤/٥/١٨**

إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الشركة التي كانت قائمة بين مورثي طرف الخصومة هي شركة تجارية عملها شراء القطن والذرة وبيعها، ولا خلاف بين الخصوم على ذلك، فإن هذه الشركة تكون من شركات الأشخاص التي وإن كانت تنتهي بوفاة أحد الشريكين إلا أنها، لوجوب دخولها بعد الوفاة في دور النصفية، تعتبر قائمة حكماً بالقدر اللازم للنصفية. فإذا أجازت المحكمة إثبات الدين الناشئ بين الشركاء عن نصفية هذه الشركة بالبيئة والقرائن على أساس أنه دين تجارى فإنها لا تكون قد أعطت في ذلك.

**الطعن رقم ١٤٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٤٦/١/٣١**

إذا كانت الشركة شركة توصية أسست في مصر على النمط الذي يتطلبه قانون التجارة المصري واستوفت مصر فاتخذت فيها مقر إدارتها كما إتخذت فيها ميدان نشاطها التجارى، وكانت تضم ثلاثة شركاء ليس منهم إلا أجنبى واحد، ورأس مالها ليس للشريك الأجنبى فيه إلا حصة قليلة بالنسبة إلى

مجموعه، وكان الشريك الموصى القائم على إدارتها وتمثيلها مصرياً، فلا ريب في اعتبارها شركة ذات جنسية مصرية، لكل منازعة بينها وبين مصريين يختص القضاء الوطنى بالفصل فيها.

**\* الموضوع الفرعى : شركات الأموال :**

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٤  
تعتبر الشركة المساهمة في فترة التأسيس ممثلة بالمؤسسين ومن ثم فيكون لأحدهم أن يقدم خلال فترة التأسيس لحساب الشركة المستقلة للدفاع عن العلامة التجارية التى انتقلت إليها ملكيتها.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٥  
بالرجوع إلى القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ بين أنه نص في الفقرة الأولى من المادة ٩٣ منه على أنه "يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في مصر لدى شركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع مستخدميها ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التى تؤدبها الشركة ويسرى حكم هذه الفقرة على شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة إذا زاد رأس مالها عن خمسين ألف جنيه". ومفاد ذلك أن للشركات المشار إليها أن تعين مستخدمين جدد من المصريين أو أن تفصل من موظفيها الأجانب ما يحقق النسبة المقررة فى هذا القانون مما لا يجوز معه القول بأن فصل المظنون عليه من خدمة الشركة وهو من موظفيها الأجانب تحقيقاً لهذه النسبة يكون بغير مبرر.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٧٢١ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٣  
يعتبر العضو المنتدب فى شركات المساهمة - ما لم تحدد سلطاته - وكيلاً عن مجلس الإدارة فى تنفيذ قراراته وتصريف شئون الشركة وتمثيلها أما القضاء.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٨٠٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٥  
- عرض القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فى المادة ٤٤ منه لبيان حالات عقد الجمعية العمومية للشركات المساهمة، فقطضى بأن دعوتها وجوبية مرة على الأقل كل سنة، وأن لمجلس الإدارة دعوتها كلما رأى ذلك، وأنه يعين عليه دعوتها إذا طلب ذلك المساهمون الحائزون لعشر رأس المال. وبين القانون المذكور بعجز المادة المشار إليها والمادة ٥٥ التالية لها إجراءات توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية فتقضى بأن هذه الدعوى توجه إلى المساهمين بإعلان فى صحيفتين يوميتين ويجوز أن توجه إليهم بخطابات موصى عليها إذا كانت جميع الأسهم إسمية مما مفاده أنه إذا توافر شرط إسمية الأسهم



جميعها وكان مجلس الإدارة يصدد الدعوة لانعقاد الجمعية تلبية لطلب المساهمين الحائزين لمئشر رأس المال فإنه يجب عليه أن يوجهها بخطابات موصى عليها.

- تنص المادة ١٢ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه " يقع باطلا كل تصرف أو تعامل أو قرار توافر يصدر على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون ". ومؤدى هذا النص مرتبطاً بأحكام المادتين ٤٤ و ٤٥ من ذات القانون هو بطلان القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية للمساهمين إذا كانت الدعوة إلى انعقادها لم تتم بالطريق الذي رسمه القانون.

- أضاف القانون رقم ١٥٩ مادة جديدة إلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ هي المادة ٩٩ مكرر حولت مدير عام مصلحة الشركات بوزارة التجارة والصناعة بترخيص خاص من وزير التجارة والصناعة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في حالات منها أن تكون الدعوة بناء على طلب عدد من المساهمين الحائزين لمئشر رأس المال. ومفاد ذلك وعلى ما جاء بالمذكرة الشارحة للمادة ٩٩ المشار إليها أن وزارة التجارة والصناعة حولت سلطة مجلس إدارة الشركة في هذا الخصوص للردء المخاطر التي قد يتعرض لها المساهمون إذا ما تراخى مجلس الإدارة عن القيام بتوجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية رغم جدبة طلبهم ولأن المادة المذكورة تقضى بوجوب اتباع الإجراءات والأوضاع المقررة قانوناً لعقد الجمعية العمومية فإنه يتعين إعمال حكم المادة ١٠٢ من القانون المذكور في هذه الحالة والتي تقضى بطلان كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون إذا تمت الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية للمساهمين بطريق الإعلان في الصحف ولم توجه بخطابات موصى عليها.

#### الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢

- يشترط لصحة الإكتساب في تأسيس شركة مساهمة أن يكون رأس مالها مكتتباً فيه بالكامل سواء كان الإكتساب فوراً أو على التعاقب حتى يتوفر لها الضمان اللازم لقيام نشاطها كما يشترط في الحصص العينة التي تقابل أجزاء من رأس المال أن تقلد بقيمتها الحقيقية لأن المغالاة في تقييماهما يؤدي إلى التضير بأصحاب الأسهم النقدية وإلى جعل رأس مال الشركة ضماناً غير متناسب مع الواقع.

- إصدار أسهم لا يقابلها رأس مال حقيقى أو تتجاوز قيمة رأس المال المدفوع هو إصدار لأوراق عديمة القيمة يؤدي إلى خسارة ما دفعه حاملون ثمنها بصرف النظر عن طريقة تداولها وقابليتها للإيجار أو التحويل.

- إشراك المساهمين كلهم أو بعضهم في معاملات البورصة للاستفادة من فروق الأسعار في بيع أسهم الشركة أو شرائها لا يؤثر في حقهم في الرجوع على المؤسسين لهذه الشركة إذا تسبوا في إصدار

شهادات مزيفة زائدة عن القدر المصرح به ولا يرفع عن هؤلاء الآخرين المسؤولية عن هذا الإصدار أو يخففها.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧١/١/٢١

- لما كانت المادة ٤٠ من قانون الشركات - رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة - لا تجيز للشركة المساهمة تقديم أى تبرع إلا فى الحالات وفى الحدود الواردة بها، واشترطت لصحة التبرع فى جميع الأحوال صدور قرار من مجلس الإدارة بناء على ترخيص عام من الجمعية العمومية متى تجاوزت قيمة التبرع مائة جنيه. وإذا كان الثابت أن الدين الثابت فى ذمة المدين - الشركة - مستحق الأداء وغير متنازع فيه. وكان الاتفاق - المبرم بين مدير الشركة والمدين - الذى تضمن التنازل عن جزء من الدين وعن الفوائد دون أى مقابل من جانب المدين لا يعتبر صلحاً وإنما إبراء من جزء من الدين، وهو عمل تبرعى محض، لا يملك مجلس الإدارة إجرائه أو إجازته، وبالتالي فلا يملك التنازل عن هذا الحق لأحد أعضائه أو لأحد المديرين، وإلا كان عمله باطلاً طبقاً لنص المادة ١٠٢ من القانون المذكور، كما أن المادة ٣٦ من نظام الشركة وإن أعطت مجلس الإدارة سلطة إجراء التسويات والصلح والتنازل عن التأمينات، إلا أنها لم تخول له سلطة التنازل عن الديون لتعارض ذلك مع الغرض الذى قامت الشركة من أجله.

- متى كانت جميع القيود الواردة على سلطة مجلس الإدارة والمديرين سواء ما نص عليه فى القانون أو فى نظام الشركة الذى تم شطره، تعتبر حجة على مورث المظنون عليهم - المدين - لإفراض علمه بها فإنه يكون خطأ، ما قرره الحكم المظنون فيه من أن هذه القيود لا يحتاج بها الغير لتعلقها بتوزيع العمل فى الشركة.

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٠

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة، لم تكن النصوص القانونية القائمة وتلك لتحول دون إمكان أن يشغل عضو مجلس الإدارة المنتدب فى ذات الوقت وظيفة المدير العام أو المدير الفنى للشركة. فيجوز بذلك بين صفى الوكيل والأجير ويعامل بالقواعد القانونية الخاصة بكل صفة على حدها. وإذا كان مفاد ما خلص إليه الحكمان الابتدائى والإستئنافى أن مورث المظنون عليهما كان يقوم بأعمال المدير العام للشركة وهو وضيع - وعلى ما أورده الحكم المظنون فيه لا يتعارض مع

قانون نظام الشركة الذي لا يقيد الأجر بنسبة معينة. فإن النemy على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون أو بالقصور في التسييب يكون على غير أساس.

- إذا كان يجوز لعضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة - باعتباره مديراً عاماً- أن يتقاضى أجراً نظير الإدارة الفعلية. وأن هذا الأجر غير مقيد بحدود معينة وكان ما إنتهى إليه الحكم في هذا الصدد كافيًا لحمل قضائه. فإن النemy عليه بالخطأ في تطبيق القانون لأنه اعتبر رئيس مجلس الإدارة عضواً منتدباً دون أن يصدر قرار صريح من مجلس الإدارة بتعيينه يكون غير منتج.

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٧١

الجمعية العامة في الشركات المساهمة هي التي تملك وحدها اعتماد الميزانية التي يعدها مجلس الإدارة وتعين الأرباح الصافية القابلة للتوزيع، ومن ثم فإن حق المساهم أو غيره من ذوي الحقوق في الربح لا ينشأ إلا من تاريخ اعتماد الجمعية العامة لهذه الأرباح أما قبل هذا التاريخ، فلا يكون للمساهم أو غيره من ذوي الحقوق سوى مجرد حق احتمالي لا يبلغ مرتبة الحق الكامل إلا بصدر قرار الجمعية العامة بالقرار الميزانية وتعين الموزع من الأرباح الصافية، وإذا كان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ الذي حدد أقصى ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب بخمسة آلاف جنيه قد تم العمل له قبل صدور قرار الجمعية العامة باعتماد ميزانية ١٩٦١/٦٠، وكان من مقتضى الأثر المباشر لهذا القانون أن يسرى على جميع الحقوق التي تنشأ أو تكتمل بعد صدوره، وأنه يسرى على حصة الأرباح المقررة للطاعن عن سنة ١٩٦١/٦٠، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه، ورتب عليه عدم أحقية الطاعن لهذه الحصة بعد أن اتضى مرتبة الثابت الذي يمثل الحد الأقصى الوارد في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١، فإنه لا يكون قد خالف القانون، كما أنه يكون من غير المنتج ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه وصف حصته في الأرباح بأنها مكافأة لا أجر طالما أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ قد حظر صرف ما يزيد على مبلغ خمسة آلاف جنيه لعضو مجلس الإدارة المنتدب سواء كان ذلك في صورة مكافأة أو بأى صورة أخرى.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٤ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ٤/٥/١٩٧٢

ليس في نصوص القانون وإلى ما قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات، ما يمنع من أن يجمع عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المساهمة بين صفته هذه وصفته كمدير عام أو مستشار فني لها، فيجمع بذلك بين صفتين صفته كوكيل وصفته كأجير بحيث يحكم كل منهما - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة القواعد الخاصة بها.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٨

أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة، ولئن كانوا يعتبرون وكلاء عن الشركة طبقاً لقانون التجارة ولا تقوم بينهم وبين الشركة بصفتهم هذه علاقة عمل، وظل هذا النظر قائماً بعد صدور القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادي إذ أن مؤدى نصوص هذين القانونين في شأن أعضاء مجالس الإدارة الذين يمثلون رأس المال أنهم يتوبون عن المؤسسة العامة في مجالس إدارة الشركات ويتقاضون مرتباتهم أو مكافآتهم من خزانة المؤسسة وهم على هذا الوضع لا يعتبرون من العاملين بهذه الشركات، كما لم يتضمن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجلس إدارة شركات المساهمة المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ ولا نظام موظفي وعامل الشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وما يفيد صراحة أو دلالة تحول نظرة المشرع إلى وضع رؤساء مجالس إدارة الشركات المساهمة أعضاء مجالس الإدارة المفترغين قد تغير بصدر نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ فأصبحت علاقتهم بهذه الشركات منذ هذا التاريخ - وكما تقدم بيانه في الرد على الدلع المبدى من النيابة بعدم الإختصاص الولائي - علاقة عمل بحيث يعتبرون من عداد العاملين بها. إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى على أن علاقة الطاعن بالشركة المندمجة في الشركة المطعون ضدها هي علاقة وكالة وليست علاقة عمل وحجبه هذا الخطأ عن بحث ما رتبته الطاعن على قيام هذه العلاقة بينه وبين تلك الشركة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٩

- أنه وإن كان حق المساهم في الأرباح حق احتمالي لا يتأكد إلا بمصادقة الجمعية العمومية للمساهمين أو يقوم مقامها على حصص الأرباح التي يقترح مجلس إدارة الشركة توزيعها، إلا أنه لما كان حق المساهم في الحصول على نصيب من أرباح الشركة هو من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها وعلى ذلك فإن كل ما من شأنه أن يفقد المساهم حقه فيها أو في نسبة عادلة منها أو تأخير صرفها إليه عن موعد المعتاد يكون متعارضاً مع هذا الحق الأساسي. وإذا كان الثابت مما سجله الحكم المطعون فيه أن الشركة - الطاعنة - حققت أرباح في الفترة ما بين تأميم المضرب تأمياً نصيفاً وتأميمه تأمياً كلياً وأنه حتى على فرض عدم صدور قرار من الجهة المختصة بالموافقة على توزيع هذه الأرباح، فإنه يكون من حق المساهم وهو المطعون ضده - أن يلجأ إلى القضاء للمطالبة بنصيبه في هذه

الأرباح بعد أن أمتت الشركة تأمياً كلياً، ويكون القضاء مختصاً بتحديد هذه الأرباح وفقاً لما يثبت لديه.

- تنص المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ على أن رؤوس أموال المنشآت المؤممة تتحول إلى سندات إسمية على الدولة لمدة خمسة عشر عاماً بثلاثة قدرها ٤ ٪ سنوياً كما تنص المادة الثالثة على أن قرارات لجان التقييم تكون نهائية، وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من الوجوه ومفاد ذلك أن التأميم لا يرد إلا على رؤوس أموال المنشآت دون ما عداها كالأرباح التى حققتها قبل التأميم ولو أراد المشرع تأميمها لنص على ذلك صراحة فى القانونين ١١٧، ١١٨ لسنة ١٩٦١. وإذا كانت المنشأة محل النزاع قد أمتت أولاً تأمياً نصفياً بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بمساهمة الدولة فيها بنصيب قدره ٥٠ ٪ من رأس مالها، ثم صار تأميمها بعد ذلك تأمياً كاملاً بالقانون ٥١ لسنة ١٩٦٣ فإن الأرباح التى حققتها المنشأة خلال فترة التأميم النصفى تكون بمنأى عن التأميم، ولا تندمج فى رأس المال المؤم لأن المطعون ضده، وهو أصلاً صاحب المنشأة المؤممة جزئياً يصبح شريكاً مساهماً بحق النصف فيها وفق ما تنص عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ومن ثم من حقه الحصول على نصيبه فى الأرباح خلالها، دون أن يكون لذلك علاقة بتأميم المنشأة تأمياً كلياً، ولا بقرار اللجنة التى تولت تقييمها.

#### الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٥٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١

أفرد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات، الباب الأول منه لشركات المساهمة ويضم المواد من ١ إلى ٥٤ وأفرد الفصل الأول من الباب الثانى لشركات التوصية بالأسهم ويشمل المواد من ٥٥ إلى ٦٢ إذ اكتفى فى شأنها بالإحالة إلى الأحكام العامة لشركات المساهمة فنصت المادة ٥٥ منه على أنه " فيما عدا أحكام المواد ٢ وما بعدها من الفصل الأول من الباب الأول و ١١ والفقرة الثانية من المادة ٢١ و ٢٧ و ٢٨ و ٣١ و ٣٣ والفقرة الثانية من المادة ٢٤ تسرى على شركات التوصية بالأسهم سائر أحكام هذا القانون مع مراعاة القواعد المنصوص عليها فى هذا الفصل " مما يقتضاه أن المشرع أجرى على شركات التوصية بالأسهم أحكام شركات المساهمة إلا ما إستثنى بنص خاص وعلى سبيل المحصر مما تقتضيه طبيعة شركات التوصية بالأسهم، وعلى ذلك يخضع مدير شركة التوصية بالأسهم لذات الأحكام الخاصة بعضو مجالس شركة المساهمة عدا ما إستثنى صراحة فى المادة ٥٥ السالف ذكرها ومن ثم فى شأنه نص المادة ٢٩ من هذا القانون، ولما كانت المادة ٢٩ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه " لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائباً

عن الغير أن يجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون، ويطلب عضوية من يخالف هذا الحكم في المجالس التي تزيد على النصاب المقرر وفقاً لحدثة تعيينه فيها، وكان القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعمول به اعتباراً من ١٩٦١/٨/١٢ ينص في المادة الثالثة منه على أنه " لا يجوز لأحد بصفته نائباً عن الغير أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من الشركات المساهمة " وفي المادة الرابعة على أنه "يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار بقانون" لأن المادة الثالثة المذكورة تعتبر ناسخة للمادة ٢٩ المشار إليها وتسرى طبقاً لما تقدم على مدير شركة التوصية بالأسهم، فلا يجوز أن يكون في نفس الوقت عضواً بمجلس شركة مساهمة وذلك حتى تتاح للمعضو فرصة إحكام عمله في الشركة والإسراع مجال العمل للأكفاء القادرين، لا يغير من هذا النظر أنه ورد بعنوان القرار بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ أنه خاص بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة، إذ لا يجوز التحدي بعنوانات القوانين بل المعمول عليه هو نصوص القوانين ذاتها. ولما كانت المادة ٣/١١٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تزيد على النصاب المقرر وفقاً لحدثة تعيينه فيها ويلزم بأن يؤدي ما يكون قد قبضه في مقابل العضوية الباطلة لخزانة الدولة " وإذا عاين الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر بأنه يجوز أن يجمع المطعون عليه بين مدير شركة التوصية بالأسهم وعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة وبعدم بطلان عضويته في الشركة الأخيرة وقضى برفض الدعوى المرفوعة بالزامه برد ما قبضه مقابل هذه العضوية الباطلة، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٢٥٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١

لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه - بجواز جمع المطعون عليه بين إدارة شركة التوصية بالأسهم وعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة - إلا أن الشركة المساهمة أذنت له بأن يقوم إلى جانب عمله بها بتصفية إلتزاماته لشركة التوصية بالأسهم ووافقت المؤسسة التي تتبعها الشركة الأولى على هذا القرار وذلك عملاً بما نصت عليه المادة ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ من أنه لا يجوز لمعضو مجلس إدارة شركة المساهمة أن يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري بأية صورة كانت في شركة مساهمة أخرى إلا بترخيص من رئيس الجمهورية وقد أصبح هذا الترخيص طبقاً للمادة ٢٩ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ من اختصاص مجلس إدارة المؤسسة بالنسبة للشركات المساهمة التي تشرف عليها، كما استند الحكم إلى أن لاتعة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦

لسنة ١٩٦٢ تجيز لرئيس مجلس إدارة الشركة في المادة ٥٢/ب أن يأذن للعامل أن يؤدي أعمالاً بأجر أو بدون أجر في غير أوقات العمل الرسمية وكان لا محل لإستناد الحكم إلى ما تقدم، ذلك أن المادة ٥٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ السالف ذكره إذ تنص على أن " يعهد بإدارة شركة التوصية بالأسهم إلى شريك متضامن أو أكثر ويعين عقد تأسيس الشركة ونظامها أسماء من يعهد إليهم بالإدارة وسلطاتهم فيها " وكان مفاد هذا النص هو أن مدير شركة التوصية بالأسهم ليس أجنبياً عن الشركة إنما هو أحد الشركاء المتضامنين فيها ويجب ذكر اسمه في عقد تأسيس الشركة ونظامها وأنه وكيل عنها وليس عاملاً لديها، ومن ثم فإن الترخيص والإذن مألوف الذكر إنما ينصرفان إلى التصريح بالقيام بأعمال فنية أو إدارية لدى شركة مساهمة أخرى أو بالعمل لدى رب عمل آخر لا إلى القيام بإدارة شركة توصية بالأسهم.

#### الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٨٠ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢١

إذ نص المشرع في المادة ٣٩ من القانون التجارى على أن " تثبت ملكية الأسهم بقيدها في دفاتر الشركة ويكون التنازل عن هذه الأسهم بكتابة في الدفاتر المذكورة... " إنما قصد بذلك حماية الشركة والغير من تعدد التصرفات التى قد تصدر من مالك السهم الاسمى لأكثر من متصرف إليه وما قد يترتب على ذلك من تراحم بينهم، فجعل المناط في ثبوت الملكية أو التنازل سواء في مواجهة الشركة أو الغير هو القيد في دفاتر الشركة. وإذا كان الغير المقصود بالحماية في تطبيق هذه المادة هو كل متصرف إليه بادر باتخاذ إجراءات الشهر الواردة بها عن طريق قيد التصرف الصادر له كتابة في دفاتر الشركة، فلا تسرى في مواجهته تصرفات المالك غير المقيدة ولو كانت سابقة على تصرفه وكانت أسهم الشركات المؤلفة لم تتول إلى الدولة عن طريق التصرف فيها من المالك، وإنما آلت إليها ملكيتها جبراً على أصحابها بمقتضى قوانين التأمين، مما لا مجال معه للتزام بين المتصرف إليهم فإنها لا تعتبر من الغير في تطبيق أحكام المادة ٣٩ من القانون التجارى، وتسرى في مواجهتها تصرفات مالك الأسهم الإسمية السابقة على التأمين ولو لم تتخذ بشأنها إجراءات الشهر المنصوص عليها في تلك المادة.

#### الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٥٤ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٩

- من المقرر أن الأرباح التى تحققها الشركة من مزاولة نشاطها توزع على الشركاء المساهمين ما لم تقرر الجمعية العمومية إضافتها إلى رأس المال.

- إذ كانت المنشأة موضوع التقاضى قد أتمت تأميراً تصفياً بموجب القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ وذلك بإضافتها إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦١ فى شأن مساهمة الدولة بحصة

قدرها ٥٠٪ من رأس المال، وكان القانون الأخير قد نص في مادته الأولى على أنه " يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبنية في الجدول المرفق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال " فإن مؤدى ذلك أن المنشأة التي كانت مملوكة للمطعون ضدهم قد تحولت إثر تأميمها نصفاً إلى شركة مساهمة، لما كان ذلك وكان القانون ١١١ سنة ١٩٦١ قد نص في مادته الخاصة على أن " يخصص للموظفين والعمال في الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ٢٥ ٪ من صافي أرباح تلك الشركات فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض ما تمسكت به الطاعنة ومن وجوب إستئصال ٢٥ ٪ للعاملين بالشركة من صافي أرباحها إعمالاً لأحكام القانون المشار إليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٦

تشترط المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة ملكية عضو مجلس الإدارة عدداً من أسهم الشركة لا تقل قيمته عن ألف جنيه وذلك حتى تكون له مصلحة جديدة في رعاية أموال الشركة وتوجب عليه إيداعها في أحد البنوك ضماناً لإدارته وتغطية لمستولته عن أعماله طوال مدة عضويته بمجلس الإدارة وتضمن بطلان أوراق الضد التي تصدر بالمخالفة لأحكامها، وهذا البطلان مقرر لصالح الشركة صاحبة الضمان حماية لها، ولا يجوز للغير أن يحتج في مواجهتها بأنه المالك لأسهم الضمان دون عضو مجلس الإدارة الذي قدمها، وتأكيداً لهذا المعنى وهدف المشرع في تحقيق الضمان للشركة نص على عدم قابلية أسهم الضمان للتداول طوال مدة عضوية مقدمها بمجلس الإدارة إلا أن القول بعدم جواز الاحتجاج على الشركة صاحبة الضمان بأوراق الضد أو التصرفات التي يجريها عضو مجلس الإدارة بالمخالفة لأحكام المادة ٢٧ المشار إليها لا يحول دون خضوع تلك التصرفات بين أطرافها للقواعد العامة.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٢

- من المقرر أن حق المساهم في الحصول على نصيب من أرباح الشركة هو حق من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها رغم أنه حق إجماعي لا يتأكد إلا بمصادقة الجمعية العمومية للمساهمين أو ما يقوم مقامها على حصص الأرباح التي يقترح مجلس إدارة الشركة توزيعها ومن ثم لا يعد بما من شأنه أن يفقد المساهم منه في الحصول على نصيب من الأرباح طالما لم تقرر الجمعية العمومية إضافتها إلى رأس المال.



- من المقرر أن عدم صدور قرار من الجهة المختصة بالموافقة على توزيع هذه الأرباح لا يحرم المساهمين حقهم في اللجوء إلى القضاء للمطالبة بتسليمهم فيها فإذا أمنت الشركة تأمياً كلياً كان القضاء مختصاً بتحديد هذه الأرباح وفق ما ثبت لديه.

- إذ كانت المنشأة أمنت بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بإحالتها إلى الجدول المرافق للقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ والذي أوجبت المادة الأولى منه أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق له شكل شركة مساهمة عربية كما جرى نص المادة الخامسة من القانون ١١١ سنة ١٩٦١ على أن يخصص للموظفين والعمال في الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ٢٥٪ من صافي أرباح تلك الشركات، ولما كان الحكم المطعون فيه أخذ بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير المنتدب محمولاً على أسبابه وإذ احتسب الخبير فيه نصيب العمال بأقل من القيمة والتمسك بالحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف صحيح القانون في هذا الخصوص وحده إذ لا يوجب لغيره حق استئصال أو إقطاع.

#### الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢١

لئن كان حق المساهم في الأرباح حق احتمالي لا يتأكد إلا بمصادقة الجمعية العمومية للمساهمين أو ما يقوم مقامها على حصص الأرباح التي يقترح مجلس إدارة الشركة توزيعها، إلا أنه لما كان حق المساهم في الحصول على نصيب من أرباح الشركة هو من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها فإن كل ما من شأنه أن يفقد المساهم حقه فيها أو في نسبة عادلة منها أو تأخير صرفها إليه من موعدها المعتاد يكون متعارضاً مع هذا الحق الأساسي، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن من بين المبالغ التي يطالب بها الطاعن حقه في الأرباح في الفترة بين تأميم المضروب تأمياً نصلياً وتأميمه كلياً، وأنه حتى على فرض عدم صدور قرار من الجهة المختصة بالموافقة على توزيع هذه الأرباح فإنه يكون من حق المساهم - الطاعن - أن يلجأ إلى القضاء للمطالبة بتسليمه في هذه الأرباح بعد أن أمنت الشركة تأمياً كلياً ويكون القضاء مختصاً بتحديد هذه الأرباح وفقاً لما يثبت لديه.

#### الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

مفاد نص المادة ١٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة - والمنطبق على واقعة الدعوى - أن الشارع رأى حماية لجمهور المدخرين من كل تلاعب أو استغلال معيب حذر تداول الأسهم التي أكتب فيها مؤسسو الشركة المساهمة قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر

الوثائق الملحقة بها عن ستين مالمين لا تقل كل منهما عن إثني عشر شهراً من تاريخ صدور المرسوم المرخص في تأسيس الشركة أو تاريخ قبدها في السجل التجاري إن كان تأسيسها قد تم بمحضر رسمي وذلك بقصد إغرام المؤسسين على البقاء في الشركة خلال الستين المالمين التاليين لتأسيسها حتى يتضح حقيقة حالها وسلامة المشروع الذي نشأت من أجله، ومع ذلك فقد أجاز المشرع في الفقرة الثالثة من ذات المادة نقل ملكية هذه الأسهم - إستثناء - بطريق الحوالة بين المؤسسين بعضهم أو منهم إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة إذا احتاج إلى الحصول عليها لتقديمها كضمان لإدارته أو من ورثهم إلى الغير في حالة الوفاة، ولئن كان القانون المذكور لم يبين في المادة ١٥ منه طريق نشر الميزانية إلا أنه قضى في الفقرة الأولى من المادة ٤٣ بأن يكون نشر الميزانية في صحيفتين يوميتين تصدر إحداهما باللغة العربية إلا إذا كانت أسهم الشركة اسمية فإنه يجوز إذا كان نظام الشركة يسمح بذلك الإكتفاء بإرسال نسخة من الميزانية إلى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه مما مفاده أنه إذا خلا نظام الشركة من النص صراحة على نشر الميزانية بإرسالها إلى المساهمين بطريق البريد الموصى عليه فإنه يجب - رجوعاً إلى الأصل العام - نشرها في الصحف اليومية حتى يقف على حقيقة حالها.

الظعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٥

لما كانت شركة . المؤممة كشركة توصية بالأسهم لم تزايلها شخصيتها الاعتبارية أو تنفطرت ذمتها المالية وكان إدماجها هي وغيرها في الشركة البطاعة مؤداه أن هذه الأخيرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكون خلفاً عاماً لها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات فتفقدوا هي الجهة التي تختص وحدها دون غيرها في خصوص هذه الحقوق والالتزامات ومن ثم فإن إختصاصها في الدعوى موضوع الظعن يكون إختصاصاً لذى صفة.

\* الموضوع للقرعى : شركات السياحة :

الظعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٠

القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة قد أوجب على شركات السياحة أن تودع خزينة مصلحة السياحة تأمناً مالياً قدره ثلاثمائة جنيه لا يرد لها إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تصفية أعمالها أو إلغاء ترخيصها وبعد التحقق من تنفيذ الالتزامات المتعلقة بأعمالها. كما قضى بأن تختص من هذا التأمين المبالغ التي تستحق على الشركة بسبب عمل من الأعمال التي يزوالها والمبالغ التي تستحق لأية مصلحة حكومية، على أن يجري الخصم بموجب قرار من لجنة تحكيم مشكلة وفقاً للمادة السادسة منه وبشرط ألا تتجاوز قيمة النزاع مائة جنيه، فإن تجاوزتها أحيل النزاع

إلى المحاكم العادية كما أوجب على المسؤولين عن إدارة الشركة أداء ما يخصهم من التأمين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ مطالبهم بذلك وإلا جاز وقف نشاط الشركة. ومفاد ذلك أن مبلغ التأمين المدوع من الطاعن بخزينة مصلحة السياحة لم يكن مستحقاً له ولت توقيع الحجز تحت يدها إذ لم تكن أعماله قد صفت أو أُلغى الترخيص الصادر له، وأن قيام المطعون ضده بوفاء دين الحاجز - وهو دين محكوم به لأحد العاملين السابقين لدى الطاعن في منازعة عمالية - بطريق الخصم من مبلغ التأمين قد تم في غير الأحوال التي أجاز القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ الخصم فيها من قيمة التأمين وبغير اتباع ما نص عليه من إجراءات، مما اضطّر فيه الطاعن إلى أداء قيمة التأمين من جديد للمطعون ضده توكلاً لوقف نشاطه ولما كان الطاعن قد أقام دعواه على مخالفة الصرف لأحكام قانون المرافعات وللقانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ فاجابه الحكم الابتدائي لطلبته على أساس مخالفة الوفاء للقانون المرافعات وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى ذلك الحكم وقضى برفض دعوى الطاعن دون أن يحرض الحكم المطعون فيه لما آثاره الطاعن من مخالفة الصرف لأحكام القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ وهو دفاع جوهري يفرض به وجه الرأي في الدعوى على نحو ما سلف بيانه فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبب مما يوجب نقضه.

#### \* الموضوع الفرعي : شركات الواقع :

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٠ مكتب قتي، ٤ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٢

- متى كانت المحكمة إذ قررت بناء على الأدلة التي أوردتها قيام شركة واقعية بين الطاعن الأول وولديه بعنوان [ فلان وأولاده ] للإشتغال بتجارة الحديد والبويات في المحل التجاري الذي إتخذته مقراً لها وإذ قالت أن كل من هؤلاء الشركاء الثلاثة قد إشتراك في نشاطها التجاري، فإنها بذلك تكون قد قررت ضمناً توافر العناصر المطلوبة قانوناً لتكوين الشركة من رأس مال لها ونية الإشتراك فيها ولقعد الحصول على الربح أو تحمل الخسارة، وذلك أياً كانت حصة كل شريك في رأس المال أو نصيبه في الربح أو الخسارة مما يكون معه النفي عليها بمخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس.

- لما كانت الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة، فيما قررتها من قيام شركة واقعية بين الطاعن الأول وولديه، وهي أدلة مقبولة قانوناً في الدعوى التي رفعتها المطعون عليها بوصفها دائنة لهذه الشركة بطلب الحكم بإفلاسها لتوقفها عن سداد ديونها وهي أيضاً أدلة سائلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها المحكمة، وكان عدم قيد اسم هذه الشركة بالسجل التجاري لا أهمية له إذ هو ليس إجراءً واجباً لقيام الشركة سواء في القانون أو في الواقع، وكان قيد اسم الطاعن الأول وحده في السجل التجاري لا ينفي قيام الشركة الواقعية التي قررتها المحكمة بينه وبين ولديه. وكان ما اعتمد عليه الطاعن

الثاني من أنه موظف في أحد البنوك لا يمنع من أن يكون شريكاً في الشركة محل النزاع على ما قرره المحكمة بناء على الأدلة التي أوردتها كما لا تحول وظيفته هذه دون الحكم بإفلاس الشركة التي يكون فيها وكان الثابت بالحكم أن المحكمة لم تعتمد في قولها بإفلاس الشركة الواقعية على لائحة المحل وحدها وإنما على أدلة أخرى وكان غلو السندات الأذنية الموقع عليها من أحد ولدى الطاعن من كلمة [ هن ] لا ينفي أن هذه السندات كانت معاملة لحساب الشركة متى كانت المحكمة قد اعتمدت على ما هو ثابت بها من أن المبالغ الواردة فيها هي أمان بضائع إسعورتها شركة الطاعن الأول وولديه وأن ابن الطاعن الأول الذي وقع على هذه السندات قد وقع عليها هي ووصلات تسليم البضاعة على هذا الأساس لذكر اسم الشركة فيها ولما قرره المحكمة من أنه مدير لهذه الشركة وهذا من المحكمة إستخلاص موضوعي لا مخالفة فيه للقانون وكان تقرير المحكمة بأن الطاعن الثاني شريك في الشركة المذكورة بناء على ما إستخلصته من توقيعه على الطلبين المقدم أحدهما إلى أحد المحال التجارية والآخر إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية بخصوص قائمة الرسوم المستحقة على محل تجارة الشركة وهو إستخلاص سليم ولا عيباً فيه في الإستدلال، لما كان ذلك يكون على ما يتناه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من مخالفة القانون والعيب في الإسناد والإستدلال على غير أساس.

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٦٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١

شركات الواقع التجارية - وهي التي لم يتم شهرها طبقاً للقانون - تحصر شركات تضامن ما لم يثبت خلاف ذلك ولها - بهذه العنابة - شخصية اعتبارية يرر الحكم بإشهار إفلاسها.

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٢

إستمرار الورثة في إستغلال نشاط مورثهم بعد وفاته لا يعدو أن يكون شركة واقع فيما بينهم، فعربط الضريبة على كل وارث بإسمه عن نصيبه في أرباح المنشأة، ويكون لهذا الورث أن يطعن في الربط الخاص به إلا إذا كان الورث قد أناب غيره في ذلك، فإن الإجراءات في هذه الحالة يجوز أن توجه إلى هذا النائب بصفته هذه.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧١/١/٢١

إنه وإن كانت المادة ٣١ من نظام الشركة - شركة النيل لحليج الأقطان - تنص على أن لمجلس الإدارة أوسع سلطة في إدارة شئونها، إلا أن هذه السلطة يجب ألا تتجاوز الغرض الذي أنشئت الشركة من أجله كما أنها تخضع للتقيد المقررة بمقتضى القواعد الآمرة الواردة في القانون.

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٧١/١/١٩

إنه وإن كانت للشركة الواقعة التضامنية شخصية معنوية تبرر الحكم بإشهار الإفلاس لو توافرت شروطه بما يعرّب عليه إشهار إفلاس الشركاء المتضامنين فيها، وكان الطاعن وإن لم يحتل فى الدعوى إلا أن الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه أنه قدم مذكرة أنكر فيها صفته كشريك فى الشركة الواقعة التضامنية وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقيم الدليل على قيام الشركة الواقعة التضامنية هذه ولم يورد أى دليل على أن الطاعن كان شريكاً متضامناً فيها، وقضى على الرغم من ذلك بإشهار إفلاس الطاعن بهذه الصفة، فإنه يكون معيلاً بالقصور فى التسيب فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٢

تقدير قيام شركة الواقع، هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع ولا مقب عليه فى ذلك، متى أقيم قضاءه على أسباب مائفة.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٧٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣

استمرار الورثة فى إستغلال نشاط مورثهم بعد وفاته لا يعدو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون شركة واقع فيما بينهم كل بحسب نصه.

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٣٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٦

نظم الشارع شركات الواقع حماية لحقوق الغير الذى يعامل معها والشركة بمجرد تكوينها تعبر شخصاً معنوياً ويعرّب على ذلك جميع النتائج التى تترتب على الشخصية المعنوية وتعبر من شركات تضامن ما لم يثبت خلاف ذلك.

\* الموضوع الفرعى : شكل الشركة - أثره :

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٣

مؤدى نص المادة ٥٠٧ من القانون المدنى أن للغير أن يحتج على الشركاء ببطان الشركة لعدم إستيفائها الشكل المطلوب.

**\* الموضوع الفرعي : شهر إنتضاء الشركة :**

**الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٩٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥**  
مؤدى نص المادة ٥٨ من القانون التجارى أنه يجب شهر إنتضاء الشركة إذا كان نتيجة لإرادة الشركاء كإجماعهم على فسخها قبل إنتهاء مدتها أو إنسحاب أحد الشركاء منها، أما إذا كان الإنقضاء نتيجة إنتهاء الميعاد المحدد للشركة فلا يلزم شهره.

**\* الموضوع الفرعي : شهر ملحق عقد الشركة :**

**الطعن رقم ١٣٥ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٦**  
إذا كان التعديل الوارد بملحق عقد شركة إنما ينصب على حصة كل شريك فى رأس مال الشركة وأرباحها فإن إغفال شهر هذا الملحق لا يترتب عليه أى بطلان، إذ أن بيان مقدار حصة كل شريك فى رأس مال الشركات التجارية وأرباحها ليس من البيانات الواجب شهرها وفقاً للمادة ٥٠ من القانون التجارى، وتبعاً لذلك لا يكون واجباً شهر الإضافات المعدلة لها.

**\* الموضوع الفرعي : عقد الشركة :**

**الطعن رقم ١٩٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٩**  
أ) تفسير محكمة الموضوع لنص فى عقد الشركة على أن " الشركاء جميعاً متضامنون فى العمل " : بأنه من شأنه أن يجعل كل واحد من الشركاء مأذوناً من شركائه بالإدارة وله إدارة العمل وحده وفقاً لنص المادة ٤٣٨ من القانون المدنى - القديم - لىصبح كل منهم مسئولاً عن حسن سير الشركة ويحظر على أحد منهم أن يباشر عملاً ينجم عنه إضرار بمصالحها عملاً بنص المادة ٤٣٩ من القانون المدنى - القديم - هو تفسير سالف.

ب) تفسير محكمة الموضوع لنص فى عقد الشركة على أن " يكون أحد الشركاء هو عهدة التقيد " : بأنه لا يفيد أنه هو وحده يتفرد بجميع أعمال الإدارة دون باقى الشركاء بل هو تخصيص أحد أعمال الإدارة وإسناده إليه دون الأعمال الأخرى - هو تفسير يستقيم معه التاى إلى ما إنتهى إليه.

**الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٧ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٤**  
عقد الشركة كائى عقد آخر يخضع لمبدأ سلطان الإرادة الذى يقضى بأن العبرة فى تحديد حقوق طرفى العقد هو بما حواه من نصوص بما مؤداه إحترام كل منهما للشروط الواردة فيه ما لم تكن هذه الشروط مخالفة للنظام العام لما كان ذلك وكان الشاهد من عقد الشركة المؤرخ ١٩٥٣/٩/١٧ وملحقة

المؤرخ ١٩٥٩/٢/٢٨ المبرم بين مورث الطاعنين والمطعون عليهما الثالث والرابعة وبين المطعون عليه الأول لإدارة وإستغلال سينما الحرية بسوهاج إنه تضمن النص على أن مدة العقد عشر سنوات تنتهى فى ١٩٦٣/٩/١٧ قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة ونص فى البند الرابع عشر منه على أحقية كل شريك فى الانفصال عن الشركة بشرط ألا يتم ذلك قبل نهاية السنة الحسابة وهى آخر ديسمبر من كل سنة وكان مورث الطاعنين قد أنذر شريكه المطعون عليه الأول برغبته فى الانسحاب من الشركة وإنهائها إعتباراً من ١٩٧٩/١/١ وكان الحكم المطعون فيه قد إستند فى قضائه برفض طلب تصفية الشركة وبفرض الحراسة القضائية عليها على أنه ليس من حق المورث المذكور إنهاء الشركة بإنسحابه منها طالما أصر الشريك الآخر المطعون عليه الأول على بقائها دون أن يعرض لما تضمنه البند الرابع عشر من عقد الشركة سالف الإشارة والفت عن تناول دواع الطاعن فى هذا الخصوص بما يقتضيه من البحث فإنه يكون معيماً بمخالفة القانون والقصور فى السبب.

#### الطعن رقم ٤١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٤٣/١/٢١

إذا كانت المحكمة قد تبينت من وقائع الدعوى أن الشريكين فى ماكنة للرى والطحن قد إستفلاها مدة من الزمن بالطريقة المتفق عليها فى عقد الشركة، ثم عدلا عن هذه الطريقة إلى طريقة أخرى، ثم إختلفا بعد ذلك على طريقة الإستغلال ولم يوفقا إلى طريقة ما، فأضطر أحدهما إلى إستغلالها بطريقة المهايأة الزمنية إذ كانت هذه هى الطريقة الوحيدة الممكنة، فإنه لا يكون هناك من حرج فى عدم التحويل على الطريقة الواردة فى العقد بعد ثبوت العدول عنها، ويجوز للمحكمة أن تثبت حصول الإنضاع بطريقة أخرى معينة بجميع وسائل الإثبات، إذ الأمر أصبح متعلقاً الواقعة مادية.

#### \* الموضوع الفرعى : عقد تأسيس الشركة :

#### الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٤

إذا عقدت شركة لمدة محددة ونص فى عقد تأسيسها على أن محكمة جزئية ما تكون مختصة بالحكم نهائياً فيما ينشأ من النزاع بشأنها، ثم إدعى أحد المتعاقدين قيام الشركة عن مدة أخرى، ورفع دعوى بطلب الحساب عنها وتصفيها أمام المحكمة المتفق على إختصاصها، وأنكر عليه خصمه قيام الشركة فى تلك المدة، فإن الفصل فى قيام الشركة وعدم قيامها يكون من إختصاص القاضى العادى لا من إختصاص المحكمة المتفق على تحكمها فى النزاع. فإذا حكمت المحكمة الجزئية التى رفعت إليها تلك الدعوى بإختصاصها وحكمت بتعين غير تصفية حساب الشركة ثم حكمت بإلزام المدعى عليه بما أظهرته التصفية، فإستأنف هو هذه الأحكام الثلاثة وحكمت المحكمة الابتدائية بهتة إستئنافية بعدم

قبول الإستئناف عملاً بالشرط المطلق عليه، كان حكماً عاطفاً وجاز الطعن فيه بطريق النقض عملاً بالمادة ١٠ من قانون إنشاء محكمة النقض، لصدوره في الواقع في مسألة اختصاص.

#### \* الموضوع الفرعي : قاعدة حساب الخسارة :

الطعن رقم ٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢

إذا أطلت المحكمة الشركة لبطان ما إشتراك في عقدها من أن صاحب الحصة الكبرى في رأس المال لا يتحمل شيئاً في الخسارة فتنسوية حساب هذه الخسارة تكون على قاعدة تقسيمها بين الشريكين بنسبة ما إتفقا عليه بشأن أرباحها.

#### \* الموضوع الفرعي : قيد ملحق عقد الشركة :

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٦

إنه وإن كان قانون السجل التجاري قد أوجب قيد أسماء التجار والشركات بالسجلات التجارية مع كافة التعديلات التي تطرأ على البيانات الواجب تدوينها إلا أنه لم يوجب على مخالفة أحكامه غير عقوبة المخالفة، وليس به أي نص يقضي بالبطان في مثل هذه الحالة أو يخول أيّاً كان حق الإحتجاج بعدم القيد أو نقص بعض البيانات. ولذلك فإن من الخطأ في تطبيق القانون القول بعدم إمكان الإحتجاج بملحق عقد شركة لعدم قيده بالسجل التجاري.

#### \* الموضوع الفرعي : مناط تحديد طبيعة الشركة :

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٩

المرة في تحديد صفة الشركة هي طبيعة العمل الرئيسي الذي تقوم به وبالفرض الذي تسعى إلى تحقيقه حسبما حددته في عقد تأسيسها، وإذ يبين مما أورده الحكم أنه إستخلص من عقد الشركة الطاعة وباقي أوراق الدعوى أنها تقوم بالإتجار في أدوات ولوازم المعمار وبأعمال ومقاولات البناء ومقاولات بيع الأراضي بصفتها وكيلة بالعمولة، وهي أعمال تجارية بطبيعتها وتعتبر الشركة الطاعة شركة تجارية لقيامها بهذه الأعمال، لما كان ذلك فإن النفي يكون على غير أساس.



## شفعة

\* الموضوع الفرعي : آثار الحكم بالشفعة :

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ١٨ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٥/٢/١٩٥١

نصت المادة ١٨ من قانون الشفعة - القديم - على أن الحكم الذي يصدر نهائياً بعبوت الشفعة يعتبر سنداً لملكية الشفع، ومن مقتضى هذا النص أن العين المشفوع فيها لا تنصر إلى ملك الشفع إلا بالحكم النهائي القاضي بالشفعة، إذ هو سند تملكه. وينبئ على ذلك أن يكون ريع هذه العين من حق المشتري وحده عن المدة السابقة على تاريخ هذا الحكم ولا يكون للشفع حق فيه إلا ابتداء من هذا التاريخ فقط حتى لو كان قد عرض الثمن على المشتري عرضاً حقيقياً أو أودعه على ذمته خزانة المحكمة إثر رفضه وبذلك لا يكون هناك محل للتفريق بين حالة ما إذا كانت الشفعة قد قضى بها الحكم الاستئنافي بعد أن كان قد رفضها الحكم الابتدائي وحالة ما إذا كان قد قضى بها الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الاستئنافي، إذ المبرة في الحالتين بالحكم النهائي سواء أكان ملفاً أم مؤيداً للحكم الابتدائي. ولأنه لم يمتنع كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليهم إشتروا الأطنان والتزموا بدفع ثمنها رأساً إلى البنك المرتهن لأطنان البائعين الشائعة فيها الأطنان المبيعة خصماً من دين الراهن المستحق على البائعين ولما أن قضى بأحقية الطاعن في أخذ الأطنان المبيعة بالشفعة حل محل المطعون عليهم فيما إلتزموا به من دفع كامل ثمن الأطنان المشفوع فيها إلى البنك المرتهن رأساً وقام بدفع هذا الثمن إلى البنك مع فوائد من تاريخ إستحقاقه، ثم أقام دعواه على المطعون عليهم بطلبهم ببيع الأطنان من تاريخ طلب أخذها بالشفعة حتى تاريخ تسلمه لها فقضى الحكم المطعون فيه برفضها - لأن الحكم يكون قد أصاب إذ قضى برفض الدعوى في خصوص ريع المدة السابقة على تاريخ صدور الحكم الاستئنافي الملبد للحكم الابتدائي القاضي بالشفعة، إذ مجرد دفع الطاعن ثمن الأطنان وفوائده وحلوله محل المطعون عليهم لا يكسبه أي حق في الريع عن المدة سالفة الذكر، إلا أن الحكم من جهة أخرى يكون قد أعطى في خصوص قضائه برفض طلب الريع عن المدة التالية للحكم النهائي بأحقية الطاعن في الشفعة.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٣

- لا يعيب الحكم أنه استند فى ثبوت الإحتيال قبل الطاعن على أحكام صدرت بعد رفع دعوى الشفعة وبعد انقضاء مواعيدها المقررة قانوناً متى كان استناده قائماً على استخلاص عناصر الإحتيال من الوقائع الثابتة فى تلك الأحكام وكانت هذه الوقائع سابقة على رفع دعوى الشفعة ومعاصرة لها.

- إذا كان كل ما قصده الحكم بالفش أو التدليس الذى أسنده إلى الطاعن إنما هو الإحتيال بقصد تعطيل حق مقرر بمقتضى القانون وهو عمل لا يجوز إقراره بمرتكبه عليه ويجب رد مسعاه عليه، وكان الحكم قد استخلص عناصر الإحتيال من الوقائع التى أوردتها والتى يبين منها بجلاء أن الطاعن قد لجأ إلى الحيلة لإسقاط حق المطعون عليه الأول فى الشفعة فإن النعى عليه بالقصور أو مخالفة القانون فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٣

إن المادة ١٩ من قانون الشفعة كانت تقضى بسقوط حق الشفع إذا لم يظهر رغبته فى الأخذ بالشفعة فى ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه بالبيع، والبيع يتم باتفاق المتعاقدين على أركانه، وإثبات هذا الاتفاق فى عقد يوصف بأنه عقد ابتدائى لا ينفى تمام البيع ووجوب إبداء الشفع رغبته فى ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه به. وإذن لمضى كانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الواقع قد حققت دفاع الشفع وانتهت بالإقناع بأن البيع قد تم فى تاريخ معين علم به الشفع قبل إبداء رغبته فى الأخذ بالشفعة بمدة تزيد على خمسة عشر يوماً فلا معقب على هذا التقرير.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٢

متى كان الحكم الابتدائى القاضى بالشفعة إذ قضى بها للشفع مقابل أن يدفع الثمن للمشتري فى خلال مدة معينة من تاريخ النطق به، فإنه يكون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة قد دل على أنه جعل من هذا الدفع فى الميعاد المحدد له شرطاً لاستحقاق العين المشفوع فيها بحيث إذا فوت الشفع هذا الأجل دون أن يقوم بوفاء ما فرض عليه بطلت شفيعته وذلك دون حاجة إلى أن يقوم المشتري بالتصية عليه بالدفع ولا بإعلانه بالحكم القاضى بالشفعة ولا باتخاذ أى إجراء من إجراءات التنفيذ بالثمن، ولا يشترط النص صراحة فى منطوق الحكم على سقوط الحق فى الشفعة جزاء على عدم دفع الثمن فى الميعاد المحدد ولا يترتب على إغفال ذلك عدم إعمال مقتضى الحكم.

**الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٧/٢/١٩٥٥**

مى كانت المحكمة قد فسرت الشرط الوارد فى عقد البيع بمنع المشتري من استعمال حق الشفعة تفسيراً سليماً واستخلصت منه أنه لا يفيد سوى البائع وخلفائه المباشرين، فإنه يكون غير منتج النعى عليها بأنها لم تبحث فى جواز تطبيق المادة ١٤٦ من القانون المدنى.

**الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٤/١١/١٩٥٧**

استقر قضاء محكمة النقض فى ظل أحكام دكرى ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ بقانون الشفعة على أن ملكية الشفع للمنفوع فيها لا تنشأ إلا برضاء المشتري بالشفعة أو بالحكم الصادر بها وأن هذه الملكية لا يرد أثرها إلى تاريخ البيع الحاصل للمشتري ولا إلى تاريخ المطالبة بالشفعة. ولم يعدل القانون المدنى الجديد شيئاً من أحكام ذلك الدكرى فى هذا الخصوص فجاء نص المادة ٩٤٤ مطابقاً لنص المادة ١٨ من الدكرى من أن الحكم الذى يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً لملكية الشفع وانتهى المشرع إلى ترك الأمر فى تحديد ملكية الشفع إلى ما كان عليه الحكم قبل إصدار القانون المدنى الجديد وعلى ذلك فلا تنقل الملكية للشفع فى ظل القانون المدنى العالى إلا من تاريخ الحكم بالشفعة.

**الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٨**

تنص المادة ١٨ من قانون الشفعة - التى تحكم واقعة الدعوى - على أن الحكم الذى يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً لملكية الشفع وأن على المحكمة أن تقوم بتسجيله من تلقاء نفسها ومؤدى ذلك أن الشفع يمتلك المبيع من وقت الحكم له بالشفعة كما أنه يحل قانوناً محل المشتري فى كافة ماله من حقوق وما عليه من التزامات، ولما كان من أهم التزامات البائع ضمان انتقال ملكية المبيع إلى المشتري فإنه لا يجوز له طلب تليث ملكيته إلى المقار المبيع فى مواجهة المشتري لمجرد أن الأخير لم يسجل عقد شرائه.

**الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ٢/٤/١٩٥٩**

مقتضى نص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم الصادر به دكرى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ أن العين المشفوع فيها تصير إلى ملك الشفع بالحكم النهائى القاضى بالشفعة إذ هو سند تملكه المنشئ لهذا الحق ومن ثم يكون ريع هذه العين من حق الشفع من هذا التاريخ إن كانت مما يغل ثمرات وتقطع صلة المشتري بها ولا يكون له ثمة حق عليها وتختصر حقوقه قبل الشفع فى الثمن والتضمينات - ولا يغير من ذلك عدم قيام الشفع بأداء الثمن ذلك أنه إذا لم يحدد الحكم القاضى بالشفعة ميعاداً معيناً لهذا

الأداء فإن حكم الشفعة يستمر حافظاً قوته في مصلحة الشفع حتى يصدر حكم بإلغائه لعدم دفع الثمن أو حتى يسقط بمعنى المدة في حالة عدم تنفيذه.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٨

- عندما نظم المشرع أحكام الشفعة في التثنية المدني الجديد انتهى إلى ترك الأمر في تحديد تاريخ بدء ملكية الشفع إلى ما كان عليه الحكم قبل صدور هذا التشريع فجاء نص المادة ٩٤٤ منه مطابقاً في هذا المصد لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم - التي كانت تنص على أن " الحكم الذي يصدر نهائياً بنبوت الشفعة يعتبر سنداً لملكية الشفع " - ومؤدى هذا ألا يصير المشفوع إلى ملك الشفع إلا بعد هذا الحكم. أما ما أورده القانون في المادة ٢/٩٤٢ من إلزام الشفع بإيداع الثمن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة - فلم يقصد به تغيير الوضع وهو لا ينم عن رغبة المشرع في العدول إلى رأى القائلين بإرتداد ملكية الشفع إلى وقت إتمام إجراءات المطالبة بالشفعة وإنما كان ذلك تمثيلاً مع اتجاهه في التضييق من حق الشفعة وضماناً لجدية طلبها - وطالما أن حق الشفع في العين المشفوعة فيها لا يستقر إلا بصور الحكم له بالشفعة فلا محل للقول باستحقاق الربيع ابتداءً من تاريخ إيداع الثمن.

- النص في المادة ٩٤٥ من القانون المدني الجديد على حلول الشفع محل المشتري في حقوقه والتزاماته بالنسبة إلى البائع هو نص لم يستحدث حكماً جديداً بل هو مماثل لنص المادة ١٣ من قانون الشفعة القديم - وهو لا يفيد إعتبار الشفع الذي حكم له بطلبه حالاً محل المشتري في الربيع منذ قيام الطلب - إذ إعتباره كذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يجوز إلا على تقدير أثر رجعي لحلوله محل المشتري الأمر الذي يتنافى مع ما هو مقرر من أن حكم الشفعة منشاء لا مقرر لحق الشفع مما يتمتع معه القول بحلوله محل المشتري قبل الحكم نهائياً بالشفعة - وإذا كان من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري - المشفوع منه - فإن ثمرته تكون له من تاريخ إبرام البيع ما لم يوجد اتفاق مخالف - ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى تقرير حق المشتري في ربيع العين المشفوعة من تاريخ تنازل البائع لهم عن عقد إجارها حتى صدور حكم نهائياً بالشفعة لصالح الشفع فإنه لا يكون قد أخطأ تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ٩/٤/١٩٦٤

العين المشفوعة لا تصير إلى ملك الشفع في غير حالة التراضي إلا بالحكم النهائي القاضى له بالشفعة مما يستتبع ألا يكون للشفع حق في ربيع هذه العين إلا ابتداءً من تاريخ هذا الحكم.

الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لئن كان حق الشفع فى طلب الأخذ بالشفعة إنما ينشأ بالبيع من قيام المسوخ إلا أن العین المشفوعة لا تصور على ملك الشفع - فى غير حالة العراضى - إلا بالحكم النهائى القاضى بالشفعة - إذ أن المشرع عندما نظم أحكام الشفعة فى القتين المدنى العالى إنتهى إلى ترك الأمر فى تحديد بدء تاريخ ملكية الشفع إلى ما كان عليه الحكم قبل صدور هذا التشريع فجاء نص المادة ٩٤٤ منه مطابقاً فى هذا الصدد لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم، وهو إذ كان ينص فى هذه المادة على أن حكم الشفعة يعتبر سنداً لملكية الشفع إنما أراد بالسند السبب القانونى المنشئ لحق الملكية لا دليل الملكية أو حجتها. ومقتضى هذا النظر ولازمه أن العقار المشفوع فيه لا يصر إلى ملك الشفع إلا بعد هذا الحكم أما قبله فلا، لأن المسبب لا يوجد قبل سببه ولأن ما جعله المشرع من الأحكام منشأ للحقوق لا ينسحب على الماضى. ولا يفيد أن لحكم الشفعة أثراً رجعياً ما جاء فى المادة ٩٤٦ من القانون المدنى من أن للمشتري الحق فى البناء والغراس فى العین المشفوعة، ولا ما جاء فى المادة ٩٤٧ من أنه لا يسرى فى حق الشفع أى رهن رسمى أو أى حق إختصاص أخذ ضد المشتري ولا أى بيع صدر من المشتري ولا أى حق عینى ربه أو ترتب ضده إذا كان كل ذلك قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه إعلان الرغبة فى الشفعة لأن المشرع إنما أخذ أحكام هاتين المادتين جملة من فقه الحنفية وهى مخرجة فيه لا على فكرة الأثر الرجعى بل على فكرة العدل والبعد عن الجور والتوفيق بالقدر المستطاع بين ما تعارض من مصلحتى المشتري والشفيع وكذلك لا يعارض القول بملك الشفع من وقت الحكم بالشفعة مع ما نص عليه فى المادة ١/٩٤٥ من حلول الشفع محل المشتري فى جميع حقوقه وإلتزاماته بالنسبة إلى البائع ولا مع ما نص عليه فى فقرتها الثالثة من أن الشفع ليس له فى حالة إستحقاق العقار للمير بعد أخذه بالشفعة أن يرجع إلا على البائع فإن هذا لا يدل على أن الشفع يعمل محل المشتري من وقت طلب الشفعة.

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢١

إذ كان الشارع قد إستند أحكام الشفعة إستمداداً من مبادئ الشريعة الإسلامية لإعتبارات إجتماعية وإقتصادية تقوم عليها مصلحة الجماعة، فجعل البيع سبباً للشفعة، وجعل حق الشفع فيها مولداً من العقد ذاته بمجرد تمام إلتحاق البيع على العین المشفوعة، وكفل قيام هذا الحق دائماً للشفع فى مواجهة البائع والمشتري على السواء، ما لم يتم إنذاره رسمياً أو يسجل عقد البيع ويسقط الشفع حقه فى الشفعة فإذا ما تمسك الأخير بهذا الحق وسلك فى سبيله طريق الدعوى التى يرفعها على كل من البائع

والمشتري توصلًا إلى ثبوته حتى إذا ما صدر له حكم نهائي بذلك يعتبر سنداً لمملكته العقار المشفوع فيه فإنه يحل بموجبه محل المشتري في جميع الحقوق والالتزامات الناشئة عن البيع فتخلص له ملكية العقار المبيع في مقابل الثمن الحقيقي الذي أوجب عليه المشرع إيداعه خزانة المحكمة طبقاً للمادة ٩٤٢ من القانون المدني ضماناً لحق المشتري فيسترده الأخير إذا كان قد وفاه. لما كان ذلك وكان حق الشفعة بهذه المثابة لا يعد تعرضاً موجباً لضمان الاستحقاق، فمن ثم فإن استعمال الشفع حق في الشفعة وصدور حكم نهائي بأحقته للعقار المبيع لا يرتب مسئولية البائع قبل المشتري لتعويضه عما حاق به من ضرر بسبب إستحقاق العقار للشفيع.

#### الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٠

البيان أن الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده الأول في الشفعة معتمداً في قضائه على ما ثبت لديه من أنه شريك على الشيوع مع البائعة للقدر المشفوع فيه، ورفض ما تمسك به الطاعن من أنه يشارك المطعون ضده الأول في الملكية الشائعة للأرض التي يقع فيها هذا القدر تعلقاً بما أسبغه عليه الخبير خطأ من وصف الشريك المشتاع في هذه الأرض إستناداً لشرائه القدر المذكور بموجب العقد محل الشفعة وهذا النظر من الحكم سيهد ذلك بأنه متى كان عقد البيع ذاته هو الذي يتولد منه حق الشفع في طلب الشفعة بمجرد تمام إنقضاء البيع على العين المشفوعة، فلا يجوز للمشتري أن يتحدى بنفس العقد سنداً لمملكته لهذه العين في مواجهة الشفع ولو سجل.

#### الطعن رقم ١١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٨/٦/١٩٤٢

إذا قضت المحكمة بالشفعة وأثبتت في صدد سببها أن الشيوع لا يتناول جميع القطع، ولم تتحدث عن مؤدى ما أثبتته من أن بعض الأرض المشفوع فيها شائع والبعض غير شائع وعن أثر ذلك في حق الشفع والمشفوع ضده، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور.

#### الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٤٦

إذا كان حق الشفع في طلب الأخذ بالشفعة إنما ينشأ بالبيع مع قيام المسوغ، فإن العين المشفوعة لا تصير إلى ملك الشفع في غير حالة التراضي إلا بالحكم النهائي القاضي بالشفعة. ولا سند في القانون لدعوى الشفع ببيع العين عن المدة السابقة للحكم ولو كان قد عرض الثمن على المشتري عرضاً حقيقياً وأودعه خزانة المحكمة إثر رفضه. ذلك بأن الشارع إذ نص في المادة ١٨ من قانون الشفعة على أن حكم الشفعة يعتبر سنداً لملكية الشفع إنما أراد بالسند السبب القانوني المنشئ لحق الملكية لا دليل الملكية أو حقيقتها. ومقتضى هذا النظر ولازمه أن المشفوع لا يصير إلى ملك الشفع إلا بعد

هذا الحكم ؛ أما قبله فلا، لأن المسبب لا يوجد قبل سببه، ولأن ما جعله الشارع من الأحكام منشأً للحقوق لا ينسحب على الماضي.

ولا يفيد أن لحكم الشفعة أثراً رجعياً ما جاء في المادة العاشرة من قانون الشفعة مفيداً حق المشتري في البناء والغراس في العين المشفوعة، ولا ما جاء في المادة الثانية عشرة قاضياً بأنه لا يسرى على الشفيع كل رهن من المشتري وكل حق إختصاص حصل عليه دائره وكل بيع وكل حق عيني قبله المشتري أو اكتسبه الغير ضده بعد تسجيل طلب الشفعة، فإن الشارع المصري إنما أخذ أحكام هاتين المادتين جملة من فقه الحنفية وهي مغترجة فيه، لا على فكرة الأثر الرجعي، بل على فكرة العدل والبعد عن الجور والتوفيق بالقدر المستطاع بين ما تعارض من مصلحتي المشتري والشفيع.

وكذلك لا يعارض القول بتملك الشفيع من وقت الحكم بالشفعة مع ما نص عليه في المادة الثالثة عشرة من حلول الشفيع محل المشتري في حقوقه والتزاماته بالنسبة إلى البائع، ولا مع ما نص عليه فيها من أن الشفيع ليس له في حالة الإستحقاق أن يرجع إلا على البائع، فإن هذا لا يعين أن الشفيع يحل محل المشتري من وقت طلب الشفعة.

#### **\* الموضوع الفرعي : إثبات نزول الشفيع عن الشفعة :**

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦

إتخاذ الشفيع إجراءات دعوى الشفعة لا ينفى بطريق اللزوم الحتمي والمنطقي سبق نزوله عن حقه في الشفعة قبل رفع الدعوى ولا يمنع صاحب المصلحة من التمسك فيها بهذا النزول وطلب تمكينه من إلبائه قانوناً.

#### **\* الموضوع الفرعي : أثر الأخذ بالشفعة :**

الطعن رقم ٧ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٥١/١/١٨

يعترب على الأخذ بالشفعة تحويل الحقوق والإلتزامات ما بين البائع والمشتري إلى ما بين البائع والشفيع فنزول صلة البائع بالمشتري فيما لكل منهما من الحقوق على الآخر بموجب عقد البيع لتكون صلته في تلك الحقوق بالشفيع فهي عملية قانونية تدور، ولابد، بين أطراف ثلاثة كل منهم طرف حقيقي ضروري فيها حتى يمكن قانوناً حصول هذا التحويل الواقع في حقوقهم الثلاثة بعضهم على بعض ولا يتصور إلا قبل ثلاثتهم جميعاً. ودعوى الشفعة - والمقصود بها إجراء عملية هذا التحويل قضاء - يجب بحكم الحال أن تكون دائرة بينهم هم الثلاثة كذلك، ومن ثم يتحتم إختصاصهم جميعاً في جميع مراحل التقاضي كما جرى به قضاء هذه المحكمة وإلا كانت غير مقبولة.

## • الموضوع الفرعي : قَر القربة على الشفعة :

الظعن رقم ٢٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٤٤

إن قانون الشفعة حين قال في المادة الثالثة منه أن لا شفعة " فيما بيع من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة " لم يبين القاعدة في إحتساب درجات القرابة. ثم إن الشريعة الإسلامية، باعتبارها هي الأصل في نظام الشفعة، لا يجدي الرجوع إليها في هذا الصدد. وذلك : أولاً -- لأن المادة المذكورة لم تنقل عن الشريعة الإسلامية. وثانياً -- لأن الشريعة الإسلامية وإن كانت قد تعرضت لدرجات القرابة وقال فقهاؤها إن الدرجة هي البطن، فإنها لم تعرض لكيفية إحتساب الدرجات إذ هي لم ترتب أحكاماً على تعددها. كذلك لم يأت الشارع في النصوص الأخرى التي أشار فيها إلى درجة القرابة بقاعدة لإحتسابها فيما عدا نصاً واحداً في قانون المرافعات في المادة ٢٤٠ التي أشار فيها إلى هذه القاعدة بصدد رد أهل النخبة إذ جاء بها بعد ذكر أنه يجوز رد أهل النخبة إذا كان قريباً من الحواشي إلى الدرجة الرابعة:" ويمكن إحتساب الدرجات على حسب طبقات الأصول طبقة طبقة إلى الجد الأصلي بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة طبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية ". وهذا النص وإن كان قد ورد في عدد معين فإن الطريقة التي أوردتها في إحتساب درجة القرابة هي الطريقة الواجب إتباعها في سائر الأحوال، لا لأن النص ورد بها لحسب بل لأنها هي الطريقة التي تنطق والقواعد الحسابية في عد الدرجات. وإحتساب الدرجات بمقتضى هذا النص يكون على أساس أن كل شخص يعتبر طبقة بذاته. وعلى ذلك يكون إسن العم أو العمه في الدرجة الرابعة، إذ هو طبقة ووالده طبقة والأصل المشترك " الجد " طبقة إلا أنها لا تحسب، ثم العم طبقة وأبنة طبقة فهذه طبقات أربع. ويظهر أن هذه الطريقة في إحتساب الدرجات قد نقلت عن المادة ٧٣٨ من القانون المدني الفرنسي التي جاء في الفقرة الأولى منها ما ترجمته : " يكون إحتساب الدرجات بالنسبة إلى الأقارب من الحواشي على حسب الطبقات من القريب المراد إحتساب درجته إلى الأصل المشترك من غير أن يدخل هذا في العدد ثم منه إلى القريب الآخر " وجاء في فقرتها الثانية تطبيقات للقاعدة فقالت : إن أولاد العم الأشقاء هم في الدرجة الرابعة. والواقع أن درجة القرابة ما هي في حقيقة أمرها إلا المسافة بين الشخصين وأصله أو فرعه، فيجب بالنسبة إلى الحواشي أن تعد المسافات التي تفصل بين الشخص المطلوب معرفة درجة قرابته والأصل المشترك، ثم تصاف إليها المسافات التي بين هذا الأصل والقريب الآخر، ومجموع هذه المسافات يكون درجة القرابة. وعلى ذلك فإن العم أو العمه يكون في الدرجة الرابعة، لأن بينه وبين أبيه مسافة وبين هذا وأبيه -- وهو الأصل المشترك -- مسافة ومن هذا لأبنة مسافة ومنه لأبنة مسافة



لمجموع هذه المسافات أربع. وهذا هو حاصل القاعدة التي أوردتها الشارع في المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات. فالحكم الذي يعتبر إن العمة في الدرجة الرابعة وعلى هذا الأساس أجاز الشفعة فيما إشتهراه من أبناء خاله يكون قد أصاب.

#### \* الموضوع الفرعي : أثر إيداع الثمن :

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٥ مجموعة صر ٥٥ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٩  
إن القانون لم يشترط لصحة طلب الشفعة أن يقوم الشفيع بدفع الثمن ولا إيداعه، ولم يجعل من مسقطات الشفعة إمتناع الشفيع عن الدفع أو الإيداع بعد تكليفه ذلك من المشتري.

#### \* الموضوع الفرعي : أثر بيع مشتري العقار المشفوع فيه لآخر :

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٤  
لا يشترط قانوننا في البيع الذي تجوز فيه الشفعة أن يكون بمقد مسجل أو ثابت التاريخ، ولذا يجب وفقاً للمادة ٩ من قانون الشفعة القديم توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثاني متى ثبت أن البيع له قد تم قبل تسجيل طلب الشفعة ولو لم يكن عقده مسجلاً. وإذن فعلى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن البيع قد انعقد للمشتري الثاني قبل تسجيل طلب الشفعة وأن الطاعن كان على علم به ومع ذلك لم يوجه إلى هذا المشتري طلب الشفعة في المهلة القانونية فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى.

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٢٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٧  
لئن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني أنه صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيع لمشتري ثان قبل أن تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يسرى في حق الشفيع ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي يشتري بها إلا أن ذلك مشروط بألا يكون البيع صورياً.

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٩  
المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني أنه إذا صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيع لمشتري ثان قبل أن تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة وقبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يسرى في حق الشفيع، ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي يشتري فيها، إلا أن ذلك مشروط بألا يكون البيع الثاني صورياً، لذا إذا ادعى الشفيع

صورته وألحق في إثبات ذلك اعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول - قائماً وهو الذى يعد به في الشفعة دون البيع الثانى الذى لا وجود له.

الطعن رقم ٣٦٥٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٠

لئن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيعاً لمشتري ثان فإنه يسرى في حق الشفع، ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثانى وبالشروط التى إشتري بها، إلا أن ذلك مشروط ألا يكون البيع صورياً فإذا ادعى الشفع صورته وألحق في إثبات ذلك اعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائماً وهو الذى يعد به في الشفعة دون البيع الثانى الذى لا وجود له، بما يبنى الشفع عن توجيهه طلب الشفعة إلى المشتري الثانى، وكان من المقرر أيضاً أنه يجب أن يتم إثبات الصورية في مواجهة المشتري الثانى لأنه صاحب الشأن في نفي الصورية وإثبات جدية عقده ليكون الحكم الذى يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه، إذ كان ذلك وكانت المطعون ضدها الأولى قد أصرت على طلب أخذ أرض النزاع بالشفعة من المطعون ضده الأخير المشتري الأول وطعنت على البيع الثانى الصادر منه إلى الطاعين بالصورية المطلقة في مواجهتهم وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى في قضائه إلى صورية هذا العقد فإن عقد البيع الثانى يكون والعدم سواء بالنسبة إلى المطعون ضدها الأولى، فلا عليها إذ هى لم توجه إجراءات دعوى الشفعة أصلاً في خصوصه، ومن ثم فلا محل لإحتجاج الطاعين عليها بعدم رفع دعوى الشفعة عليهم ابتداء وتخلفها عن إيداع الطعن طبقاً لمشروط عقد البيع الثانى، وإذ إنتم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه فإنه يكون سديداً ويضحي النى عليه في هذا الخصوص على غير أساس.

\* الموضوع الفرعى : أثر علم الشفع بأسماء بعض المشتريين :

الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ٩/٣/١٩٥٠

إن علم الشفع بأسماء بعض المشتريين دون بعض لا يعتبر علماً ناقصاً لمجرد ذلك بل هو علم تام فيما يتعلق بمن علم بهم وتسرى من تاريخه المواعيد التى نص عليها القانون لطلب الشفعة ولرفع الدعوى بها بالنسبة إليهم، ويبقى حق الشفع قائماً بالنسبة إلى من عداهم متوطناً بعلمه بأسمائهم، ومن تاريخ هذا العلم تسرى في حقه المواعيد المذكورة أيضاً.

## • الموضوع الفرعي : إجراءات الشفعة :

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ١٦٦٣ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣

الأصل أن ترفع الدعوى بالطريق المحدد في قانون المرافعات السارى وقت رفعها، ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالية تنص بأن ترفع الدعوى إلى المحكمة بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك وكان القانون لم يستثن دعوى الشفعة من الطرق العادية لرفع الدعاوى وكانت المادة ٩٤٣ من القانون المدني قد إكفّت بالنص على رفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة دون أن تحيل صراحة إلى قواعد رفع الدعوى التي كان معمولاً بها وقت صدور القانون المدني أو ترسم طريقاً معيناً لرفعها. إذ كان ذلك، فإن دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة من تاريخ إيداع صحتها قلم كتاب المحكمة وفق قانون المرافعات الحالية المنطبق على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ١٦٢٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٧

إذا إدهى الشفع صوربة البيع وأطلع في إثبات ذلك إعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائماً وهو الذى يحد به في الشفعة دون البيع الثاني الذى لا وجود له، بما ينص الشفع عن توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثاني، ومن المقرر أنه يجب إثبات صوربة البيع الثاني في مواجهة المشتري الثاني لأنه صاحب الشأن الأول في نفي الصوربة وإثبات جبية عقده ليكون الحكم الذى يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه، ويكفي لسلامة إجراءات الشفعة - إذا ما أصر الشفع على طلب الشفعة في البيع الأول رغم إخطاره بحصول البيع الثاني قبل تسجيله إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة أن يصدر لصالحه حكم بصوربة البيع الثاني في مواجهة المشتري الثاني ويحقق ذلك إما بإخصامه إثناء في دعوى الشفعة مع تسكه بالبيع الأول ودفعه بصوربة البيع الثاني صوربة مطلقة إما بإدخاله في الدعوى أثناء نظرها وقبل الفصل فيها أو بتدخله هو فيها، وعندئذ يعين على المحكمة أن تفصل في الإدعاء بالصوربة إذ يعوقف مصر دعوى الشفعة على ثبوت الصوربة أم لا، وصدور حكم لصالح الشفع بالصوربة يصح إجراءات الشفعة في البيع الأول ودون إخصام المشتري الثاني.

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٠

علم الشفع بحصول البيع لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ثابتاً في نظر المشرع في القانون المدني القائم طبقاً لمفهوم المادة ٩٤٠ منه إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذى يوجه إليه البائع أو المشتري ولا يسرى معاد الخمسة عشر يوماً الذى يسقط حق الشفع إذا لم يعلن رغبته في الأخذ

بالشفعة قبل إنقضائه إلا من تاريخ هذا الإنذار مما مؤداه أنه لا إلزام على الشفيع بإعلان رغبته إلا بعد إنذاره من المشتري أو البائع ولو علم بالبيع قبل ذلك.

الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٦

الأصل أن ترفع الدعوى بالطريق المحدد في قانون المرافعات السارى وقت رفعها، ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالية تقضى بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك، وكان القانون لم يستثن دعوى الشفعة من الطريق العادى لرفع الدعاوى وكانت المادة ٩٤٣ من القانون المدنى قد اكتفت بالنص على رفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة دون أن يحيل صراحة إلى قواعد رفع الدعوى التي كان معمولاً بها وقت صدور القانون المدنى أو ترسم طريقاً مميّناً لرفعها، فإن دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة من تاريخ إيداع صحتها قلم كتاب المحكمة وفق قانون المرافعات الحالية المنطبق على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٠

الأصل أن ترفع الدعوى بالطريق المحدد في قانون المرافعات السارى وقت رفعها ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالية تقضى بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك، وكان القانون لم يستثن دعوى الشفعة من الطريق العادى لرفع الدعاوى وكانت المادة ٩٤٣ من القانون المدنى قد اكتفت بالنص على رفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة دون أن تحيل صراحة إلى قواعد رفع الدعوى التي كان معمولاً بها وقت صدور القانون المدنى أو ترسم طريقاً مميّناً لرفعها فينبى على ذلك أن دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة من تاريخ إيداع صحتها قلم كتاب المحكمة وفق قانون المرافعات الحالية المنطبق على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٤٥

إنه لما كانت دعوى الشفعة يجب رفعها على البائع والمشتري معاً في الميعاد المحدد لها في المادة ١٥ من قانون الشفعة وإلا سقط الحق فيها، وكان الإستمات بعد الدعوى إلى حالتها الأولى، فإنه يجب كذلك إعلان الإستمات في دعوى الشفعة لكل من المشتري والبائع في ميعاده المعين في المادة ١٧ وإلا كان غير مقبول.

ويبدأ ميعاد الإستمات في حق الشفيع من تاريخ إعلانه بالحكم من المشتري أو من البائع، لأنه في الحالة التي يكون فيها موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة إذا أعلن كل ذوى الشأن الذين كسبوا الدعوى المحكوم عليه بالحكم، وكانت إعلاناتهم في تواريخ مختلفة، فإن ميعاد الإستمات يبدأ من أول إعلان

وعلى ذلك فإذا أعلن المشتري الشفع بالحكم ولم يعلن الشفع البائع والمشتري كليهما بالإستئناف في الميعاد الذي فتحه الإعلان من المشتري فلا يقبل إستئنافه.

#### \* الموضوع القرعى : إجراءات دعوى الشفعة :

##### الطعن رقم ٧٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٧

إن مقصود الشارع من البيانات التى أوجبها بالمادة ٢١ من قانون الشفعة فيما يتعلق بالعقار المبيع هو تعريف الشفع بالعقار المبيع تعريفاً تاماً نالفاً للجهالة بحيث يستطيع أن يعمل وأبه فى الصفقة ليأخذ بالشفعة أو يترك. وتقدير ما إذا كان بيان العقار المبيع فى التكليف بإبداء الرغبة قد وقع كائناً أم غير كاف متروك لقاضى الموضوع فإذا ما أقام تقديره على أسباب مؤيدة إليه فى شأن لمحكمة النقض به.

##### الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٣

لما كان القانون المدنى الجديد قد وضع نظاماً مستحدثاً لإجراءات الشفعة نص عليه فى المواد ٩٤٠ إلى ٩٤٣، وكانت إجراءات هذا التنظيم ومواعيده مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً وماسة بذات الحق إذ نص القانون على وجوب إتباعها وإلا سقط الحق فى الشفعة، وكانت تبدأ جميعاً من جانب الشفع من تاريخ إعلان الرغبة، فإن من مقتضى هذا الوضع أن نصوص القانون الجديد إنما تسرى على طلب الشفعة الذى تبدأ إجراءاته بإعلان الرغبة فيها بعد العمل به لا الطلب السابق عليه الذى حصل على هدى قانون الشفعة القديم الذى كان سارياً إذ ذاك وإتباعاً لنصوصه وليس يسوغ مزج أحكام القانونين وأعمال بعض نصوص القانون الجديد مع بعض نصوص القانون القديم لأن ذلك فضلاً عن كونه يؤدى إلى نتائج غير مستساغة بل ومخالفة لنصوص القانونين القديم والجديد فإنه لا ينطق مع قواعد التطبيق الصحيحة.

##### الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٧

اشتغال إنذار الشفعة على رأى الشفع فى بطلان عقد البيع لصدوره وقت التفكير فى توقيع الحجر على البائع أو لأنه تناول أكثر مما يملك لا يزيل الآثار القانونية المترتبة على هذا الإنذار متى كان قد تضمن أيضاً إبداء الرغبة فى الأخذ بالشفعة بصورة تكفى للتصريح عنه.

##### الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٠

لما كان القانون المدنى الجديد قد استحدث نظاماً معيناً لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليه فى المواد ٩٤٠ إلى ٩٤٣ وجعل إجراءات هذا التنظيم مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً وماسة بذات الحق

وأوجب إتباعها وإلا سقط الحق في الشفعة، وكان طلب الشفعة قد بدأت إجراءاته بالتأخر وجهه الشفعي بعد العمل بهذا القانون فإن أحكامه هي التي تسري على طلب الشفعة دون أحكام القانون القديم.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٠١١ بتاريخ ١١/٧/١٩٦٣

- تقدير كفاية البيان الوارد في الإنذار المنصوص عليه في المادة ٩٤١ مدني عن المقار الجائر إجمعه بالشفعة وعدم كفاية هذا البيان مما يستقل به قاضي الموضوع.

- ادعاء الشفع بصورية الثمن الوارد في عقد البيع لا يعفيه من واجب إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة في المعاد القانوني، وله بعد ذلك أن يطعن في هذا الثمن أمام المحكمة وبنت صورته بجميع طرق الإثبات القانونية.

- المقصود بشروط البيع التي استلزم القانون بيانها في الإنذار هي شروط الأساسية التي لا بد من علم الشفع بها حتى يستطيع الموازنة بين أن يقدم على طلب الشفعة أو لا يقدم. وإذا كان شرط منح المشتري أجلا في الوفاء ببعض الثمن لا يعوقف عليه تقرير صاحب الحق في الشفعة لموقعه من حيث الأخذ بها أو تركها ذلك أنه ملزم في جميع الأحوال طبقا للمادة ٩٤٢ من القانون المدني بإيداع كل الثمن الحقيقي الذي حصل عليه من البيع به وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وقبل رفع الدعوى بها وإلا سقط حقه في الأخذ بالشفعة، كما أنه طبقا للمادة ٩٤٥ مدني لا يستفيد الشفع من الأجل الممنوح للمشتري إلا برضاء البائع وحتى في حالة حصول هذا الرضاء فإنه لا يترتب عليه إضفاء الشفع من واجب إيداع كامل الثمن بما فيه المؤجل في المعاد القانوني، ومن ثم فليس ثمة نفع يعود على الشفع من علمه بشرط تأجيل الثمن قبل إعلان رغبته فيها وبالتالي فإن عدم احتمال الإنذار الموجه من المشتري إلى الشفع على هذا الشرط لا يترتب عليه بطلان هذا الإنذار. ولا يعتبر كذلك من شروط البيع التي توجب المادة ٩٤١ من القانون المدني استعمال الإنذار عليها ما ورد في عقد البيع الصادر للمطعون ضده الأول "المشتري" من أن البائع له تلقي ملكية ما باعه بطريق الشراء من آخر بقدر ابتدائي كما لم يوجب القانون تضمن هذا الإنذار شروط عقد تملك البائع.

- إيداع كامل الثمن الحقيقي في المعاد القانوني وعلى الوجه المبين في المادة ٩٤٢ من القانون المدني شرط لقبول دعوى الشفعة ولا يعفي من واجب إيداع الثمن كاملا أن يكون متفقا على تأجيل بعضه في عقد البيع المحرر بين المشتري والبائع ولا تعارض بين اشتراط القانون هذا الإيداع لقبول دعوى الشفعة وبين ما نص عليه في المادة ٩٤٥ مدني من أنه لا يحق للشفع الانتفاع بالأجل الممنوح للمشتري في دفع الثمن إلا برضاء البائع، ذلك أن البائع لا يملك إضفاء الشفع من شرط أوجه القانون

كما أن هذا النص إنما ورد بصدد بيان آثار الشفعة أى بعد أن بخت حق الشفع في الشفعة رضاء أو قضاء ويصح الثمن من حق البائع وحده فيكون له في هذه الحالة أن يمنع الشفع في الوفاء به الأجل الممنوح للمشتري

- إشمال الإنذار الموجه من المشتري إلى الشفع على دعوة الأخير إلى الحضور إلى مكتب الشهر العقارى في يوم معين سابق على انتهاء الأجل المحدد قانوناً لإعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة للتنازل له عن الصفقة إذا هو قبل أخذها بالثمن الذى اشتراها به ليس من شأنه أن يزيل الآثار القانونية المترتبة على هذا الإنذار متى كان قد تضمن جميع البيانات التى أوجب القانون في المادة ٩٤١ من القانون المدنى إشماله عليها.

#### الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢١

إذا كانت المادة ١٤ من قانون الشفعة القديم توجب على الشفع إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة مشتملاً على عرض الثمن والملحقات الواجب دفعها قانوناً، إلا أن الشارع في القانون المدنى الجديد لم يأخذ بقاعدة عرض الثمن والملحقات وأوجبت المادة ٩٤٢ منه على الشفع إيداع كامل الثمن ضماناً لجدية طلب الشفعة وجعل الجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق في الأخذ بالشفعة مما يدل على أن الشارع قد تعمد في القانون الجديد إغفال ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه إكفاء منه بتقيد حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقي فحسب، مما يضمن معه إعمال هذا القيد في أضيق الحدود بحيث لا ينسحب إلى ملحقات الثمن التى لم يرد بها تكليف في القانون.

#### الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٣١ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٥

الثمن الذى توجب المادة ٩٤٢ من القانون المدنى على الشفع إيداعه حتى لا يسقط حقه في الأخذ بالشفعة هو الثمن الذى حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشتري وانعقد به الجمع ولا يكون هذا الثمن دائماً هو الثمن المسمى في العقد إذ يحصل أن يكون هذا الثمن غير حقيقى بقصد تعجيز الشفع عن الأخذ بالشفعة، وللشفيع أن يطن في هذا الثمن بالصورية وبأنه يزيد على الثمن الحقيقي وعندئذ يقع عليه عبء إثبات هذه الصورية وله أن يشطب بطرق الإثبات القانونية كافة بحيث إن عجز عن إثباتها اعتبر أنه قد تخلف عن الإيداع المفروض عليه قانوناً إن كان المبلغ الذى أودعه يقل عن الثمن المسمى في العقد.

**الطنن رقم ٤٣٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٣٠**

ما دام إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة قد وجه إلى البائع وإلى المشتري ورفعت دعوى الشفعة عليهما وقد تضمن كل من إعلان الرغبة وصحيفة الدعوى طلب الشفيعين أخذ العقار المبيع جميعه بالشفعة كما أودعا كل الثمن الوارد في عقد البيع في المهاد القانوني، فإن إجراءات الشفعة تكون قد تمت وفقا للقانون ولا يكون تمت تبعض للصفقة المبيعة. ولا ينال من ذلك كون إعلان الرغبة وصحيفة الدعوى قد شملت إلى جانب إسم المشتري وإسم البائع إسمى شريكي البائع على الشروع اللذين باعا إليه حصتهما فيه بعقد عرفي لأن إضافة إسميهما في إنذار الرغبة وفي صحيفة الدعوى وإن كان غير لازم إلا أنه تريد لا يؤثر في صحة إجراءات الشفعة ما دامت قد وجهت إلى البائع الحقيقي والمشتري وعن العقار المبيع بأكمله.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن إختصاص المطعون ضدها الأخيرة في دعوى الشفعة لم يكن لازماً لأنها ليست بائعة للعقار المشفوع فيه وأن طالبي الشفعة قد لجأ إلى إختصاصهما على سبيل الاحتياط فإن بطلان إعلاناتها بصحيفة الدعوى لا يؤثر في صحة إجراءات الشفعة ومن ثم يكون الدفع بهذا البطلان غير جوهري لإنعدام أساسه القانوني وبالتالي فلا يطل الحكم إغفاله الزد عليه.

**الطنن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٢٢٧ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٠**

- لما كان هدف المشرع من شرط إيداع الثمن قبل رفع دعوى الشفعة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو ضمان الجدية في طلب الشفعة دون تحديد فاصل زمني معين بين الإيداع ورفع الدعوى وإذ تحقق هذا الهدف بأسبقية الإيداع أو القبلية على رفع الدعوى، فإن إشتراط حصول الإيداع في اليوم السابق يعد قيداً لا يحتمله نص المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدني.

- إن كل ما تشترطه المادة ٩٤٢ من القانون المدني في إعلان الرغبة أن يكون رسمياً، ولم تستلزم حصوله بورقة مستقلة سابقة على إعلان صحيفة الدعوى، ومن ثم فلا على الشفيع إن أعلن رغبته في ذات إعلان الصحيفة، ما دام قد تم في المهاد وإستكمل جميع مقومات إعلان الرغبة.

**الطنن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢١**

وضع القانون المدني نظاماً معيناً لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليه في المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ وجعل إجراءات هذا التنظيم مرتبطة بعضها ببعض إرتباطاً وثيقاً وماسة بذات الحق وأوجب إتباعها وإلا سقط الحق في الشفعة، وهذه الإجراءات جميعاً تبدأ من جانب الشفيع من تاريخ إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة وقد أوجب المشرع في المادة ٩٤٠ من القانون المدني على المشتري أو البائع إنذار الشفيع



بمصول البيع وحدد في المادة ٩٤١ من ذات القانون البيانات التي يجب أن يشتمل عليها وهي بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بياناً كائناً وبيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع وإسم كل من البائع والمشتري ولقبه ومناخه وموطنه وذلك بهدف علم الشفيع الشامل بأركان البيع الجوهرية لكي يقدر مصلحته في طلب الشفعة ويمكن من توجيه طلبهم إلى من يجب توجيهها إليه، ومن ثم فإن القانون يكون قد حدد طريقة خاصة لهذا العلم وهو ذلك الإنذار الرسمي المتضمن لتلك البيانات ولا مجال للإعتداد بعلم الشفيع بغير هذه الوسيلة التي حددها القانون. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه لا المشتري ولا البائع قام بإنذار الشفيع بمصول البيع طبقاً لما أوضحتها المادة ٩٤١ سالفة الذكر فإن ميعاد إعلان الشفيع لرغبته في أخذ العقار يكون منفتحاً أمامها إلى ما بعد تسجيل البيع بأربعة أشهر طبقاً لنص المادة ٩٤٨/ب من القانون المدني، ولا تسأل الشفيع على التأخير في إعلان أحد البائعين بصحيفة الدعوى بسبب عدم توجيه إنذار لها بأسماء البائعين ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الأخذ بالدفع في سقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة على هذا الأساس قد إلتزم صحيح القانون ويكون الطعن بذلك على غير أساس.

#### الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨١

لئن كان علم الشفيع بمصول البيع لا يعتبر ثابتاً في نظر المشرع في القانون المدني إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري، ولا يسرى ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي يسقط حق الشفيع إذا لم يعلن رغبته في الأخذ بالشفعة قبل إنقضائه إلا من تاريخ هذا الإنذار مما مؤداه أنه لا إلتزام على الشفيع بإعلان رغبته إلا بعد إنذاره من المشتري أو البائع ولو علم البائع قبل ذلك، فإنه يستطيع مع هذا أن يبادر بإعلان رغبته بمجرد علمه بالبائع دون انتظار وصول الإنذار إليه، إذ ليس في القانون ما يمنعه من ذلك، ولزم بقصد المشرع بما أورده في المادة ٩٤٠ من القانون تحديد بداية الأجل الذي يجوز للشفيع إعلان رغبته فيه أو أن يجعل من إنذار المشتري أو البائع إجراء حتمياً يتوقف على إتخاذها صحة إعلان الرغبة وإنما قصد المشرع إلى بيان لزوم هذا الإنذار لسريان ميعاد الخمسة عشر يوماً المقرر لسقوط حق الشفيع.

#### الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ٢/١٢/١٩٨٢

مفاد نص المادتين ٩٤٠، ٩٤١ من القانون المدني - وعلى ما أوضحت عنه الأعمال التحضيرية لهذا القانون - أن الإجراء الوحيد الذي يفتح به ميعاد الخمسة عشر يوماً المسقط لحق الشفيع إذا لم يعلن

... علاه رغبته في الأخذ بالشفعة هو إنذاره رسمياً من البائع أو المشتري بوقوع البيع وباليانات المشار إليها " بيان العقار والنمن "، ولا يفنى عنه ثبوت علم الشفيع بذلك بأي طريق آخر.

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٠٠٠ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨٣

لا يفنى عن إعلان الرغبة - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تكون البيانات التي أوجب القانون توفرها فيه قد تضمنتها صحيفة الدعوى، ما لم تكن هذه الصحيفة قد أعلنت بالفعل في الميعاد الذي أوجب القانون إعلان الرغبة فيه، ولا يكفي في ذلك مجرد إيداع الصحيفة بقلم الكتاب لأن هذا الإيداع لا يحفظ إلا الحقوق التي يحميها رفع الدعوى من السقوط ومن ذلك ما هو مقرر بالمادة ٩٤٣ من القانون المدني من وجوب رفع دعوى الشفعة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة وإلا سقط الحق فيها أما جزاء عدم إعلان الرغبة فلا يمنع من إعماله إلا حصول هذا الإعلان في الميعاد طبقاً للمادتين ٩٤٠ و ٩٤٨ مافتى الذكر، ولما نص عليه المادة الخامسة من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١/١٨/١٩٨٤

جرى نص المادة ٩٤٠ من القانون المدني بأن " على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه. .. " مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علم الشفيع حصول البيع لا يضر ثباتاً في نظر المشرع إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري ولا يسرى ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي يسقط حق الشفيع إذا لم يعلن رغبته في الأخذ بالشفعة قبل إنتقضائه إلا من تاريخ هذا الإنذار، مما مؤداه أنه لا إلزام على الشفيع بإعلان رغبته إلا بعد إنذاره من المشتري أو البائع ولو علم البائع قبل ذلك فإنه يستطيع أن يبادر بإعلان رغبته بمجرد علمه بالبيع دون انتظار حصول الإنذار إليه إذ ليس في القانون ما يحول دون ذلك.

الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ٣/١٤/١٩٨٤

المادة ٩٤١ من القانون المدني إنما أوجبت أن يشتمل الإنذار - الذي يوجهه البائع أو المشتري لمن يجوز له الأخذ بالشفعة - على بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بياناً كافياً، والنمن والمصورات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه، ولم يوجب الشارع أن يتضمن هذا الإنذار تسليماً من المشتري بحق الشفيع في أخذ العقار المبيع بالشفعة، وإنما أراد أن يقضى على كافة ضروب المنازعات التي كانت تنور في شأن علم الشفيع بالبائع وأن يتخذ من تاريخ الإنذار بدءاً لتحديد المدة المقررة لسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة إن لم يعلن رغبته خلالها.

الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣

النص في المادة ٩٤٠ من القانون المدنى على أنه " على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه. ويزاد على تلك المدة مسافة إذا اقتضى الأمر ذلك " والنص فى المادة ٩٤١ من ذات القانون على أنه " يشتمل الإنذار الرسمى المنصوص عليه فى المادة السابقة على البيانات الآتية وإلا كان باطلاً ٣" بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة بياناً كائناً "ب" بيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه يدل على أن مناط الاعتداد بالإنذار الصادر من البائع أو المشتري إلى الشفيع أن يكون رسمياً وأن يتضمن البيانات التى وردت بالنص والمقصود من بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون البيان الذى يتضمنه الإنذار للعقار من شأنه تعريف الشفيع به على نحو يمنع جهالته به حيث يستطيع أن يتدبر أمر الصفقة فيأخذ بالشفعة أو يتروك ولا يعتبر مجرد غلو الإنذار من بيان حدود العقار أو أطواله أو مقاسه مرتباً بذاته لبطان الإنذار مادام باقى البيانات الخاصة بالعقار المبيع كائناً فى وصفه وتعريف الشفيع به على نحو يمنع جهالته به دون اشتراط بيان ما إذا كان العقار محملاً بحق إيجار من عدمه، وأنه ولئن كان تقدير كفاية البيانات المذكورة فى الإنذار مما يستقل به قاضى الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاصه سائفاً وله أصله الثابت بالأوراق.

الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٨

وضع القانون المدنى نظاماً معيناً لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليها فى المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ وجعل إجراءات هذا التنظيم مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً وماسةً بذات الحق وأوجب إتباعها وإلا سقط الحق فى الشفعة وهذه الإجراءات جميعاً تبدأ من جانب الشفيع من تاريخ إعلان رغبته فى الأخذ بالشفعة.

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة، أن المشرع إذ أوجب فى المادة ٩٤٠ من القانون المدنى على المشتري أو البائع إنذار الشفيع بحصول البيع وحدد فى المادة ٩٤١ من ذات القانون البيانات التى يجب أن يشتمل عليها وهى بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة بياناً كائناً وبينان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه وذلك بهدف علم الشفيع بأركان البيع الجوهرية لكى يقدر مصلحته فى طلب الشفعة ويتمكن من توجيه طلبه إلى من يجب توجيهه

إليه فإن القانون يكون قد حدد طريقة خاصة لهذا العلم وهو ذلك الإنذار الرسمي المتضمن لتلك البيانات وأنه لا مجال للإعتداد بعلم الشفع لها بغير هذه الوسيلة التي حددها القانون، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص سديداً إلى بطلان الإنذار الموجه إلى المطعون عليه الأول والمتضمن بيع العقار المشفوع فيه إلى مشتر ثان لخلوه من بيان موطن هذا المشتري وأقام قضاءه في هذا الخصوص على أسباب سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق وتكفي لحمله فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٥٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٨

- لما كان الحق من المشتري للعين المشفوع فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا تتجزأ عليه الصفة فإذا تعدد الشفعاء من طبقة واحدة ولم يطلب كل منهم الشفعة في كل العين المشفوع فيها وسقط حق أحدهما لسبب يتعلق بالمواعيد أو بغيرها من إجراءات الشفعة تفرقت الصفة على المشتري وصارت بذلك دعوى الشفعة غير مقبولة. وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة كذلك أنه ليس لمن طلب الشفعة في جزء من العين المبيعة أن يعدل إلى طلب الشفعة في العين برمتها ما دام قد فوت على نفسه المواعيد المقررة للأخذ بالشفعة لأن إجراءات الشفعة المنصوص عليها في المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ من القانون المدني ومواعيدها مرتبطة بعضها ببعض إرتباطاً وثيقاً وماساً بذات الحق ويوجب القانون إتباعها وإلا سقط الحق في الشفعة ذاته، لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهما الأول والثانية - وهما شفيهان من طبقة واحدة - لم يطلب أحدهما أخذ العين المشفع فيها برمتها وإنما طلبا ذلك سوياً وأودعا ثمناً واحداً لها، وكان إقرار المطعون ضدها الثانية أمام محكمة أول درجة بترك الخصومة من شأنه إلغاء كافة إجراءات الشفعة بالنسبة لها بما في ذلك صحيفة الدعوى فيما تضمنته من طلبات تخصها وذلك عملاً بنص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات مما يجزئ الصفة على المشتريين " الطاعين " الأمر الممتنع قانوناً.

- إقرار المطعون ضدها الثانية في ١٩٧٦/٦/١١ أن الثمن المودع يخص الشفع الآخر وحده ذلك أن التكييف الصحيح لهذا الإقرار منها - بعد رفع الشفعة بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٢ - إنها في الحقيقة نزلت به للشفع الآخر عن حقها في الشفعة وهو مالا يجيزه الشارع ويتضمن إسقاطاً لحقها ذاته، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاها على أن تنازلها " يمثل حوالة حق نتج أثرها دون حاجة لقبول المدين بما لا محل معه لإلزامه بإيداع مبلغ آخر وإلا تجاوزت المبالغ المودعة ثمن المبيع " فإنه يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه.

**الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٤/٢/١٩٩١**

وضع القانون المدنى نظاماً معيناً لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليه فى المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ وجعل إجراءات هذا النظام مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً وعامة بذات الحق وأوجب إتباعها وإلا سقط الحق فى الشفعة وكانت هذه الإجراءات جميعاً تبدأ من جانب الشفيع من تاريخ إعلان رغبته فى الأخذ بالشفعة وأن المشرع أوجب فى المادة ٩٤٠ من القانون المدنى على المشتري أو البائع إنذار الشفيع بحصول البيع وحدد فى المادة ٩٤١ من ذات القانون البيانات التى يجب أن يشتمل عليها وهى بيان المقار الجائز أخذه بالشفعة بياناً كتابياً وبيان الفعن والمصرفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وعصاعته وموطنه وذلك بهدف علم الشفيع الشامل بأركان البيع الجوهرية لكى يقدر مصلحته فى طلب الشفعة ويتمكن من توجيه طلبه إلى من يجب توجيهه إليه فإن القانون قد حدد طريقه خاصة لهذا العلم وهو ذلك الإنذار الرسمى المتضمن لتلك البيانات وإنه لا مجال للإعتداد بعلم الشفيع بها بغير تلك الوسيلة التى حددها القانون. فإذا لم يتم إنذار الشفيع بالطريق الذى رسمه القانون فإن ميعاد إعلان رغبته فى أخذ المقار المبيع بالشفعة يكون مفتوحاً أمامه إلى ما بعد تسجيل البيع بأربعة أشهر طبقاً لنص الفقرة ب من المادة ٩٤٨ من القانون المدنى.

**الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ٢٥/١/١٩٣٤**

ميعاد الخمسة عشر يوماً المحدد قانوناً لإبداء الرغبة فى الأخذ بالشفعة هو من المواعيد التى يزداد عليها ميعاد مسافة. وتحسب المسافة من محل الشفيع إلى محل المشفوع منه.

**الطعن رقم ١٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩/٥/١٩٣٨**

إن المادة ١٨ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كان آخر يوم من الميعاد الذى حدده القانون لإجراء عمل ما يصادف يوم عطلة رسمية فإن الميعاد يمتد إلى اليوم الذى يلى العطلة. ونص هذه المادة عام فهو يشمل جميع المواعيد التى حددها القانون ومنها المواعيد المبينة فى قانون الشفعة.

**\* الموضوع الفرعى : إختصام الشفيع والمشتري والبائع :**

**الطعن رقم ١١٩ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٥/٦/١٩٥٠**

إن إختصام البائع والمشتري فى إستئناف حكم الشفعة هو من الموجبات التى لا يقبل الإستئناف بغيرها ولمحكمة الإستئناف أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ولا يجوز الإتفاق صراحة أو ضمناً على ما يخالفه لأنه لا يجوز الإتفاق على أن تقام دعوى على غير خصم.

الطعن رقم ٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٨/١/١٩٥١

يترتب على الأخذ بالشفعة تحويل الحقوق والالتزامات ما بين البائع والمشتري إلى ما بين البائع والشفيع فتزول صلة البائع بالمشتري فيما لكل منهما من الحقوق على الآخر بموجب عقد البيع لتكون صلته فى تلك الحقوق بالشفيع فى عملية قانونية تدور، ولا بد، بين أطراف ثلاثة كل منهم طرف حقيقى ضرورى فيها حتى يمكن قانوناً حصول هذا التحويل الواقع فى حقوقهم الثلاثة بعضهم على بعض ولا يتصور إلا قبل ثلاثهم جميعاً. ودعوى الشفعة - والمقصود بها إجراء عملية هذا التحويل قضاء - يجب بحكم الحال أن تكون دائرة بينهم هم الثلاثة كذلك، ومن ثم يتحتم اختصاصهم جميعاً فى جميع مراحل التقاضى كما جرى به قضاء هذه المحكمة وإلا كانت غير مقبولة.

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٥/٦/١٩٥٠

إن القانون لا يوجب فى توجيه الرغبة فى الشفعة والدعوى بها إلا أن يكون ذلك إلى البائع والمشتري دون نظر إلى انتقال الملكية إلى البائع بالتسجيل أو عدم إنتقالها إليه. ولا يغير من هذا أن يكون المالك الأصيل قد حرر المقد النهائى بالبيع إلى المشتري مباشرة لتيسير التسجيل متى كان عقد البيع المشفوع فيه قائماً لم يدع أحد بفسخه.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥١

متى كان الواقع فى الدعوى هو أن المطعون عليه الأول (المشفوع منه) أخبر الطاعن (الشفيع) فى أول مراحل النزاع بأنه ليس هو وحده المشتري بل أن له شريكاً على الشيوع فى الشراء عنده وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعوى الشفعة قد أسس قضاءه على ،، إن دعوى الشفعة كى تكون مقبولة يتعين رفعها على البائع والمشتري معاً مهما تعددا ولا يعنى الشفيع من رفع الدعوى على جميع المشتريين ادعاؤه أن المشتري الحقيقى هو المرفوعة عليه الدعوى وحده دون الآخرين لأن مثل هذا الادعاء لا يثبت إلا بحكم والحكم لا يكون حجة إلا على من كان طرفاً فى الخصومة ،، فإن الطعن عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس لأن هذا الذى قرره صحيح فى القانون وأما ادعاء الطاعن أن المشتري الآخر ضرورى فهو لا يصلح مبرراً لعدم مخاصمته لأنه هو صاحب الشأن الأول فى دفع الصورية واليات جدية عقده ولا حجة عليه لحكم يصدر فى دعوى لم يكن ممثلاً فيها ولا جدوى من هذا الحكم للطاعن قبله.

**الطنن رقم ٤٣ لسنة ١٩ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٥٠**

لما كانت المادة ١٥ من قانون الشفعة توجب إختصاص كل من البائع والمشتري فى الميعاد المحدد لرفع الدعوى وإلا سقط الحق فيها، فإنه يكون لازماً إختصاص الشفع والمشتري والبائع سواء فى أول درجة أو فى الإستئناف أو فى النقض، وسواء أكان واقعها الشفع أم المشتري أم البائع، فإن رفعها أيهم فى أية مرحلة من مراحلها ولم يخاصم أحد صاحبيه قضت المحكمة ولو من تلقاء نفسها بعدم قبولها إذ لا حكم إلا فى دعوى ولا تقبل الدعوى إذا لم يعلن فيها جميع الخصوم الواجب إختصاصهم. وإذن فإذا كانت الطاعة وهى المشتري وإن كانت قد إختصمت فى طعنها الشفع والبايعين إلا أنها أعلنت الطعن لأحد هذين البايعين بعد إنقضاء الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٧ من قانون إنشاء محكمة النقض كان طعنها غير مقبول شكلاً، لأن البائع سالف الذكر وقد أعلن إعلاناً باتلاً لحصوله بعد الميعاد يعتبر غير مخاصم فى الطعن.

**الطنن رقم ٤٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ٤/١٧/١٩٥٢**

إن قضاء محكمة النقض قد إستقر على أنه متى كان موضوع الدعوى طلب تملك بطريق الشفعة فإنه يلزم لقبولها إختصاص البائع والمشتري والشفيع فى جميع مراحلها ولو تعددوا وكذلك يجب إختصاص ورثة من يتوفى منهم. وإذن فمتى كان الطعن مرفوعاً من أحد ورثة البائعة دون باقى الورثة الذين كانوا خصوماً فى الإستئناف فإن هذا الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

**الطنن رقم ٨٦ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ٢/٢٨/١٩٥٢**

إن المادة ١٤ من دكرينو الشفعة المقابلة للمادة ٩٤٣ من القانون المدنى توجب رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري وإلا سقط الحق فيها ولهذا فقد إستقر قضاء محكمة النقض على أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفع والمشتري والبائع سواء فى أول درجة أو فى الاستئناف أو فى النقض وسواء كان واقعها هو الشفع أم المشتري أم البائع.

**الطنن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١١٦٣ بتاريخ ٦/٥/١٩٥٢**

لما كان موضوع الدعوى هو طلب تملك بطريق الشفعة وكان لازماً لقبولها قيام الخصومة فيها بين البائع والمشتري والشفيع فى جميع مراحلها ولو تعددوا على ما جرى به قضاء محكمة النقض وكذلك يجب إختصاص ورثة من يتوفى منهم. ولما كان الطاعن لم يعلن بتقرير الطعن من ورثة البائعة غير المطعون عليها الثانية دون بقية الورثة الذين كانوا خصوماً فى الإستئناف فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطنن رقم ٢٩١ لسنة ٢٠٠٠ مكتب فتى ٤ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٥٣/١/١٥

جرى قضاء محكمة النقض بأنه إذا كان موضوع الدعوى هو طلب تملك بطريق الشفعة فإنه يلزم لقبولها إختصاص البائع والمشتري فى جميع مراحلها. وإذن فمضى كان الطاعن لم يختصم فى طعنه غير المشتري وحده دون البائعة التى كانت حاضرة فى الإستئناف فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطنن رقم ٣١ لسنة ٢١ مكتب فتى ٤ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٨

إذا كان الطاعن لم يثبت أن طلب الشفعة قد سجل قبل البيع الحاصل إلى من باع له وكان الشفع قد وجه دعواه إلى البائعين الآخرين والمشتري منهما ( الطاعن ) فإنه يكون قد قام بما أوجبه المادة الرابعة عشرة من قانون الشفعة ولا عليه إذا هو لم يعلن البائعة لأحد البائعين للطاعن.

الطنن رقم ١١٨ لسنة ٢١ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٤

توجب المادة ١٥ من قانون الشفعة القديم رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري معا ولو تعددا فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان المنصوص عليه فى المادة ١٤ من القانون المذكور وهو إعلان الرغبة ولا يتم رفع الدعوى إلا بإعلان الخصم بصحيفتها إذ لو كان القانون قد قصد ,, برفع الدعوى ,, مجرد تقديم صحيفتها للإعلان لنص على ذلك. وإذن فمضى كان الثابت أن بعض البائعين لم يعلنوا بصحيفة دعوى الشفعة فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم بالرغبة فإنه يكون صحيحا ما قضى به الحكم المطعون فيه من سقوط دعوى الشفعة لعدم حصول هذا الإعلان لجميع البائعين فى الميعاد القانونى، ولا يعفى من وجوب مراعاة هذا الميعاد أن يوجه إعلان فى الميعاد إلى المحل الذى يعتقد طالب الشفعة أن خصومه يقيمون فيه والذى سبق أن أعلنهم فيه بإبداء الرغبة فى الشفعة إذ يجب أن يتم الإعلان فى الميعاد فى مجال إقامتهم وقت حصوله.

الطنن رقم ٢٠٥ لسنة ٢١ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١٨

لما كانت المادة ١٤ من دكرىو الشفعة المقابلة للمادة ٩٤٣ من القانون المدنى توجب رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري وإلا سقط الحق فيها وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفع والبائع والمشتري سواء فى أول درجة أو فى الاستئناف أو فى النقض وسواء أكان رافع الطعن هو الشفع أم المشتري أم البائع وكانت المطعون عليها الثانية، وهى البائعة فى التقيد أساس الشفعة لم تعلن بتقرير الطعن - لما كان ذلك فإن الطعن وقد خلا من اختصاص البائعة يكون غير مقبول شكلاً، ولا يغير من ذلك أن المشتري



من هذه الباتمة قد باع العين المشفوع فيها إلى آخر بمقتضى الحكم بصوريته فى مواجهة أطراف الدعوى.

الطنين رقم ٢٤٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٤

لما كانت المادة ٩ من قانون الشفعة القديم تقضى بأن العين الجائز أخذها بالشفعة إذا باعها مشترعيها قبل طلب ما بالشفعة فيها وتسجيله فلا تقام دعوى أخذها بالشفعة إلا على المشتري الثانى بالشروط التى اشترى بها وكان المطعون عليه الأخير هو المشتري الثانى وقد أصبح طرفا فى الدعوى بتدخله فيها كما أدخلت فيها الباتمة له فإن اختصاص الباتين لهذه الأخيرة لا يكون لازما.

الطنين رقم ٢٥٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١١

لما كان الاختصاص فى الطعن بطريق النقض وفقا للمادة ٤٢٩ مرافعات لا يكون إلا بتقرير يحصل فى قلم كتاب المحكمة شامل لأسماء الخصوم جميعا وكان يجب إعلانه إليهم فى الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وفقا للمادة ٤٣١ مرافعات وإلا كان الطعن باطلا، وكان لا يعنى من ذلك - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما ورد فى المادة ٣٨٤ مرافعات من أنه إذا رفع الطعن عن حكم صادر فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين على أحد المحكوم لهم فى الميعاد وجب اختصاص الباتين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم، لأن هذا النص مقيد فى الطعن بطريق النقض بما تفرجه المادتان ٤٢٩، ٤٣١ من قانون المرافعات، فإن مقتضى ذلك أنه وإن كان الطعن بطريق النقض فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى دعوى شفعة يكون مقبولا متى قرر فى ميعاده بالنسبة إلى أحد المحكوم لهم ولو كان هذا الميعاد قد فات بالنسبة إلى الباتين إلا أنه يجب فى هذه الحالة اختصاص الجميع فى ذات التقرير بالطعن وإعلانهم به جميعا فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٣١ مرافعات وإلا كان الطعن باطلا. وإذن فمتى كان الشفع لم يعلن تقرير طعنه الأول إلى بعض المشتريين فى الميعاد القانونى، فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة إلى جميع المطعون عليهم كما يكون طعنه الثانى باطلا أيضا لعدم استعماله على جميع أسماء الخصوم الواجب اختصاصهم قانونا أما القول بأن الطعن الثانى يعتبر مكملا للطعن الأول فلا سند له من القانون.

الطنين رقم ٤١٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٧

لما كان عقد البيع الابتدائى يتولد عنه بمجرد تمامه حق الشفعة لكل من قام به سبب من أسبابها فإنه لا يكون واجبا على الشفع اختصاص بائع البائع ولو اشترك الأول فى التوقيع على العقد النهائى لتسهيل إجراءات التسجيل.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٥

معي كان الواقع هو أن الطاعن طلب التدخل في دعوى الشفعة خصصا ثالثا مهاجما وطالبا رفض تلك الدعوى تأسيسا على أنه هو المالك للأطيان المشفوع فيها، وكان طلب التدخل على هذه الصورة موجها بصفة أصلية إلى البائع الذي تفرع عن حقه حقوق المشتري والشفيع، وكان الحكم الابتدائي القاضي بالشفعة ورفض طلب تدخل الطاعن قد أصبح نهائيا بالنسبة إلى البائع لعدم استئنافه من الطاعن في المحاد القانوني محسوبا من تاريخ الإعلان الموجه إليه من البائع، فإن هذا الحكم يكون قد أصبح نهائيا أيضا بالنسبة للمشتري والشفيع اللذين تلقيا الملكية عن البائع ويكون تعيب الحكم لعدم أخذه بحكم المادة ٣٨٤ من المرات على غير أساس.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ٥/٥/١٩٥٥

لما كان القانون يوجب في دعوى الشفعة اختصاص أطرافها الثلاثة : الشفيع والبائع والمشتري سواء في أول درجة أو ثاني درجة أو في النقض، فإن بطلان إعلان تقرير الطعن إلى البائع يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى جميع الخصوم.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١١٣٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٥

استقر قضاء هذه المحكمة على أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والبائع والمشتري سواء في أول درجة أو في ثاني درجة أو في النقض وسواء كان رافعها هو الشفيع أم المشتري أم البائع.

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٥ مكتب قتي ١١ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ٤/٢/١٩٦٠

إذا كان بين من صياغة إفتاح الدعوى - كما علم إلى ذلك الحكم المطعون فيه - أن الخصومة موجهة إلى المجلس البلدي بوصفه البائع للعين المشفوع فيها وأن اسم رئيس قضايا الحكومة قد ورد بها بوصفه نائباً عن هذا المجلس في تسلم صورة الصحيفة، فإن ذلك لا يتأدى منه أن البائع لم يختصم في دعوى الشفعة - لا يغير من ذلك أن تكون العبارة الواردة في الصحيفة مصدرة باسم من تسلم له الصورة طالما أنها إقترنت بذكر أسم الأصل - كما لا يقدر في سلامة هذا النظر ما استورد إليه الحكم المطعون فيه تزييدا من التحدث عن صحة تسليم صورة الإعلان وفقا لنص المادة ١٤ من قانون المرافعات.

الطنن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧

يوجب القانون فى دعوى الشفعة إخصام جميع البائعين والمشتريين فى كافة مراحل التقاضى بما فيها الطعن بالتقص وبنى على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة إلى بعضهم يعرب عليه عدم قبوله شكلا بالنسبة لجميع الخصوم.

الطنن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٦١/٣/٣٠

وجرب إخصام البائع والمشتري فى دعوى الشفعة إجراء أوجه القانون على خلاف الأصل الذى يقضى بأن المدعى حر فى توجيه دعوته إلى من يشاء فلا يجوز التوسع فى مفهوم هذا الاستثناء. ولما كان ذلك وكانت دعوى الشفعة تنتهى بصدر الحكم فيها فإنه لا يشترط لقبول الدعوى التى ترفع بطلب سقوط اسم حكم الشفعة إخصام البائع فيها.

الطنن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بطلان حكم صادر بالشفعة ويرفض دعوى الشفعة على أن الهيئة التى أصدرت الحكم لم تكن هى التى سمعت المرافعة فإن هذا الحكم يكون صادرا فى موضوع لا يقبل التجزئة كما أن الخصومة فى دعوى الشفعة لا تنطد إلا بإخصام البائع والمشتري والشفيع أو ولة من يتولى منهم فى جميع مراحلها على ما جرى به قضاء التقض ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين.

الطنن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥

دعوى الشفعة لا تكون مقبولة فى جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والبائع والمشتري فإذا رفع الطعن - فى الحكم الصادر فى دعوى الشفعة - من أى من هؤلاء دون أن يختصم فيه الطرفين الآخرين كان غير مقبول ولأى من الخصوم العاضرين التمسك بعدم قبوله ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة للبائعين الذين لم يصح إعلانهم به يستتبع بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم.

الطنن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٠

- يجب على الشفيع الذى يريد ممارسة حقه فى الأخذ بالشفعة فى حالة توالى البيع أن يستحصل حقه وفقاً للمادة ٩٣٨ من القانون المدنى قبل المشتري الثانى والشروط التى اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل طلب إعلان الرغبة فى الشفعة. ولا يقدح فى ذلك ما قد يورهم به نص المادة المشار إليها من وجود اختلاف بينها وبين نص المادة التاسعة من قانون الشفعة الملقى، لأن مرد

ذلك إلى عدم أحكام لصياغة اللفظة للمادة ٩٣٨ ساقطة الذكر، فالوقت المعمول عليه لعدم الاحتجاج على الشفع بالبيع الثاني هو وقت تسجيل إعلان الرغبة، ولا عبء بتاريخ حصول الإعلان، ومما يؤيد هذا النظر المادة ٩٤٧ من القانون المدني التي تقضي بأنه لا يسرى في حق الشفع أى تصرف يصدر من المشتري إذا كان قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه إعلان الرغبة فى الشفعة، مما مؤداه بمفهوم المخالفة أنه لا يحق للشفع أن يحتل من واجب إدخال المشتري الثانى فى دعوى الشفعة طالما أنه قد ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان رغبة الشفع، يؤكد هذا النظر أن المادة ٩٤٢ من القانون المدني قضت بأن إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة لا يكون حجة على الغير إذا سجل. ولا عبء بما يسوقه الطاعنان "الشفعان" من أن عقد المشتري الثانى عقد صورى قصد به التحايل لمنع الشفعة إذ أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا دارت الخصومة فيها بين جميع أطرافها مهما تعددوا، الأمر الذى يستلزم أن توجه الدعوى إلى المشتري الثانى، إذ هو صاحب الشأن الأول فى دفع الصورية وإثبات جدية عقده - إذ أقصر الطاعنان "الشفعان" عندما أقاما دعواهما بالشفعة على مخاصمة المطعون عليهمما الثانى والثالث "البائع والمشتري الأول" دون المطعون عليه الأول "المشتري الثانى" الذى أخطرهما بحصول البيع إليه لئلا يعود الطاعنين عن اختصاصه - حسما انتهى إليه الحكم المطعون فيه - بجعل دعواهما بالشفعة غير مقبولة، ولا يغير من ذلك تدخل المطعون عليه الأول "المشتري الثانى" فى الدعوى لأن شرط إمكان اللجوء إلى إقامة الدعوى بدخله، أن يكون هذا التدخل قد حصل قبل انقضاء المواعيد التى يخول فيها القانون طلب الشفعة وهو الأمر الذى ثبت عدم تحققه فى الدعوى الراهنة.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٨٩ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٧٣

دعوى الشفعة من الدعاوى التى يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها، وهم البائع والمشتري وأن تعددوا، ومن ثم فمضى كانت للدعوى غير مقبولة بالنسبة لبعض المشتريين لأنها تكون غير مقبولة بالنسبة للبائعين.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٣

إنه - وعلى ما سبق لهذه المحكمة القضاء به - يجب على الشفع الذى يريد الأخذ بالشفعة فى حالة توالى البيوع أن يستعمل حقه وفقاً للمادة ٩٣٨ من القانون المدني ضد المشتري الثانى والشروط التى اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان الرغبة فى الشفعة، فالوقت المعمول عليه لعدم الاحتجاج على الشفع بالبائع الثانى هو وقت تسجيل إعلان الرغبة لا وقت حصول الإعلان ومما يؤيد هذا النظر المادة ٩٤٧ من القانون المدني التي تقضي بأنه لا يسرى فى حق الشفع أى

تصرف يصدر من المشتري إذا كان قد تم بعد التاريخ الذي سجل فيه إعلان الرغبة في الشفعة مما مؤداه بمفهوم المخالفة أنه لا يحق للشفيع أن يحتل من واجب إدخال المشتري الثاني في دعوى الشفعة طالما أنه قد ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان رغبة الشفيع وأن المادة ٩٤٧ من ذات القانون قد أكدت هذا النظر إذ قضت بأن إعلان الرغبة في الشفعة لا يكون حجة على الغير إلا إذا سجل، ولا عبرة بما قد يسوقه الشفيع في هذا الصدد من أن عقد المشتري الثاني عقد صوري قصد به التحايل لمنع الشفعة إذ أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا دارت الخصومة فيها بين جميع أطرافها مهما تعددوا الأمر الذي يستلزم أن توجه الدعوى إلى المشتري الثاني إذ هو صاحب الشأن الأول في نفي الصورية وإثبات جدية عقده.

للطنن رقم ٨١٥ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨

الشفيع الذي يريد الأخذ بالشفعة في حالة توالي البوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يجب أن يستعمل حقه وفقاً للمادة ٩٣٨ من القانون المدني قبل المشتري الثاني والشروط التي إشتري بها متى ثبت أن البيع ذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة. ولما كان الغائب من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الأول والثاني بوصفهما مشترين للقطار المشفوع فيه أخطر الطاعنين ببيع ذلك القطار، وتم هذا الإخطار بإنتاز أعلن للطاعنين في ١٩٧٢/٤/٥ أي قبل تسجيل إبداء الرغبة في الأخذ بالشفعة الحاصل في ١٩٧٢/٤/١١ فقد وجب إختصاص هذا المشتري الأخير في الدعوى ولا يغير من هذا النظر ما دفع به الطاعنان من أن عقد الشراء التالي عقد صوري صورية مطلقة، ذلك أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا دارت الخصومة فيها بين جميع أطرافها مهما تعددوا، الأمر الذي يستلزم أن توجه الدعوى إلى المشتري الثاني ولو ادعى بصورية عقده إذ هو صاحب الشأن الأول في نفي هذه الصورية وإثبات جدية عقد شرائه.

للطنن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٧

دعوى الشفعة من الدعاوى التي يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها وهم البائع والمشتري وإن تعددوا وإذا كانت الدعوى غير مقبولة بالنسبة إلى بعض المشتريين فإنها تكون غير مقبولة بالنسبة للبائعين.

للطنن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٦

على الشفيع الذي يريد الأخذ بالشفعة، في حالة توالي البوع، أن يستعمل حقه وفقاً لنص المادة ٩٣٨ من القانون المدني ضد المشتري الأخير والشروط التي إشتري بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة. إلا أن ذلك مشروط بالآ يكون البيع التالي للبيع الصادر

من المالك للمشتري الأول صوراً فإذا ادعى الشفيع صورة العقد التالي للبيع الأول وأفلح في إثبات ذلك إعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائماً، وهو الذي يحدد به في الشفعة دون البيع المتعالي التي لا وجود لها، بما ينفي الشفيع عن توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الأخير. على أن يجب أن يتم إثبات الصورة في مواجهة هذا المشتري الأخير لأنه هو صاحب الشأن الأول في نفي صورة عقد سلفة وإثبات حقه ليكون الحكم الذي يصدر بشأن هذا العقد حجة له أو عليه، ولما كانت دعوى الشفعة من الدعاوى التي يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها وهم البائع والمشتري وإن تصدقوا ولأن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعة لم تخصص أحد المشتريين الآخرين - رغم أن تاريخ عقده سابق على تاريخ تسجيل الطاعة إعلان رغبتها في الأخذ بالشفعة وصاحب شأن في صورة العقد الصادر من سلف البائعين له حتى يحدد بالتالي عقده هو، شأنه في ذلك شأن باقي المشتريين من هاتين البائعتين، وكان لمحكمة الموضوع أن ترفض ولو ضمناً طلب التحقيق الذي يطلب منها كلما رأت أنها ليست في حاجة إليه بمآله من سلطة تامة في بحث الدلائل المستندات المقدمة لها تقديماً صحيحاً وترجيح ما تعلمتن إليه منها وإستخلاص ما تراه من واقع الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نتيجة صحيحة بعدم قبول دعوى الشفعة لعدم إختصاص أحد المشتريين الآخرين، فلا على محكمة الموضوع أن لا تحيل الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورة طالما أن الدعوى غير مهمة للحكم في موضوعها، لما كان ذلك فإن النفي على الحكم المطعون فيه بما جاء بهذين السببين يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٨٥

لئن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني أنه إذا صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيع ثان قبل أن تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يسرى في حق الشفيع ولا يجوز له الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي إشرى بها إلا أن ذلك مشروط بالألا يكون البيع الثاني صورياً لأنه متى كان كذلك فإنه يحدد غير موجود قانوناً، فإذا ادعى الشفيع صورة عقد المشتري الثاني وأفلح في إثبات ذلك إعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائماً وهو وحده الذي يحدد به في طلب الشفعة دون البيع الثاني الذي لا وجود له بما ينفي الشفيع عن توجيه طلب الشفعة للمشتري الثاني، على أنه يجب إثبات الصورة في مواجهة المشتري الثاني لأنه هو صاحب الشأن الأول في نفي هذه الصورة وإثبات جدية عقده ويكون الحكم الذي يصدر بشأن عقدة حجة له أو عليه ويتحقق ذلك بإختصاصه في دعوى الشفعة مع تمسك الشفيع بالبيع الأول ودفعه البيع الثاني

بالصورة المطلقة أو بإدخاله أو تدخله حصاً في الدعوى قبل الفصل فيها دون إعتداد بأن يتم هذا الإدخال أو التداخل في المواعيد المحددة لطلب الشفعة وعندئذ يتعين على المحكمة أن تفصل في الدفع بالصورة إذ يتوقف مصير دعوى الشفعة على ثبوت الصورة أو نفيها ويصدر حكم لصالح الشفع بصورية عقد المشتري الثاني تسقيم دعوى الشفعة بالنسبة للبيع الأول.

الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الشفعة يتعين لقبولها أن يختصم فيها البائع والمشتري والشفيع وتتعقد الخصومة بالنسبة لدعوى الشفعة بتقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب وإعلائها للخصم إعلاناً قانونياً في خلال المدة التي حددها القانون. وإذا إختصم الخصم في الصحيفة وكان إعلانه باطلاً فإن القواعد العامة لقانون المرافعات تقضي بأن هذا البطلان نسي لا يجوز التمسك به إلا من الخصم الذي تقرر البطلان لصالحه، وإذا حضر الخصم الذي قام البطلان بالنسبة له بناء على الإعلان الباطل وفي الزمان والمكان المعينين فيه زال هذا البطلان وذلك حسبما تقضي به المادة ١١٤ من قانون المرافعات ومقتضى ذلك أنه لا يجوز لأى من الخصوم الآخرين التمسك بهذا البطلان حتى ولو كانت له مصلحة في ذلك.

الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٧

الأثر المترتب على ثبوت الحق في الشفعة هو حلول الشفع محل المشتري في مواجهة البائع في جميع حقوقه والتزاماته ومن ثم فإنه لا يشترط في دعوى الشفعة إختصام البائع للبائع في حالة عدم انتقال الملكية لبائع الطاعر المشفوع فيه.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٦

إن القانون قد أوجب على الشفع إختصام المشتري والبائع كليهما معاً في دعوى الشفعة وإلا كانت غير مقبولة. وهذا الحكم يسرى على الدعوى في درجتي التقاضي الابتدائية والإستئنافية. ولما كان الطعن بالنقض مرحلة من مراحل الدعوى ينظر فيها من حيث الموضوع عند تصدى محكمة النقض له فإن إختصام المشتري والبائع كليهما في الطعن يكون واجباً كذلك. ولا يهض من هذا النظر ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون الصادر بإنشاء محكمة النقض من أن لرائع النقض الحرية في تعيين الخصوم الذين يراد إدخالهم في الدعوى دون إلزامه بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم في الحكم المطعون فيه فإن هذا لا يمكن أن يفيد أنه في دعوى الطعن لا يكون الطاعن ملزماً بإختصام من لا تقبل الدعوى إلا

باختصاصه، بل معناه أنه بعد مراعاة مقتضى الحال من إختصاص من يجب قانوناً إختصاصه في الدعوى يكون للطاعن أن يقصر الطعن على من يهمة نقض الحكم في حقه.  
و على ذلك فإنه إذا لم تعلن البائلة في دعوى الشفعة بتقرير الطعن كانت دعوى الطعن بالنقض غير مقبولة.

#### الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٤٧

إن المادة الخامسة عشرة من قانون الشفعة توجب رفع الدعوى على البائع والمشتري في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة، وهذه المادة تنص على وجوب توجيه الإعلان إلى البائع والمشتري. ومن ثم يجب إعلان كليهما بالدعوى في خلال ثلاثين يوماً تبدأ من تمام إعلانهما برغبة الشفع في الأخذ بالشفعة، فإن أعلن أحدهما بالرغبة بعد الآخر فالمرة في بدء الميعاد بالإعلان الأخير. فإذا كان الثابت أن الشفع أعلن المشتري برغبته في الأخذ بالشفعة في ٢٠ من يناير والبائع في ٢٥ منه، ثم أعلن أولهما بالدعوى في ٢٠ من فبراير والثاني في ٢٢ منه، فإن الدعوى إذا تم رفعها في ٢٢ من فبراير تكون قد رفعت في الميعاد، إذ ميعادها يبدأ من يوم ٢٥ من يناير.

#### الطعن رقم ١٠٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ٢/١٩/١٩٤٨

لا بد لقبول دعوى الشفعة من إختصاص الشفع والمشتري والبائع سواء في أول درجة أو في الاستئناف أو في النقض، وسواء أكان رافع الدعوى أو الطاعن في الحكم هو الشفع أو المشتري أو البائع، فإن رفعها أيهم في أية مرحلة من مراحلها تلك ولم يخاصم أحد صاحبه لغت المحكمة، ولو من تلقاء نفسها بعدم قبولها، إذ لا حكم إلا في دعوى ولا دعوى بغير خصم. ذلك بأن الشفعة في نظر القانون هي تحويل الحقوق والالتزامات ما بين البائع والمشتري إلى ما بين البائع والشفع فتزول صلة البائع بالمشتري فيما لكل منهما من الحقوق على الآخر بموجب عقد البيع لتكون صلته في تلك الحقوق بالشفع، فهي عملية قانونية تدور بين أطراف ثلاثة كل منهم طرف حقيقي ضروري فيها حتى يمكن قانوناً حصول هذا التحويل الواقع في حقوقهم هم الثلاثة بعضهم على بعض، ولا يتصور إلا قبل ثلاثتهم جميعاً. لدعوى الشفعة والمقصود بها إجراء عملية هذا التحويل قضاءً، يجب بطبيعة الحال أن تكون دائرة بينهم هم الثلاثة كذلك.

#### الطعن رقم ٩٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ٤/١١/١٩٤٨

لا بد من وجود الشفع والمشتري والبائع في خصومة الشفعة سواء أمام محكمة الدرجة الأولى أو أمام الاستئناف أو أمام محكمة النقض، وسواء أكان رافعها الشفع أو المشتري أو البائع. فإن رفعها أيهم في



أية مرحلة من مراحلها ولم يخاصم الباقي قضت المحكمة ولو من تلقاء نفسها بعدم قبولها إذ لا حكم إلا في دعوى ولا دعوى بغير خصم.

#### **\* الموضوع الفرعي : سبب الأخذ بالشفعة :**

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٠

إذا دلف المشفوع منه بعدم قبول دعوى الشفعة لأن طلب الشفعة لم يرد إلا على قطعة واحدة من القطعتين المبيعين له بالعقد الابتدائي، ورد الشفع على هذا الدفع بأن الشراء حصل على دفعتين كل منهما بعقد وأن عقديهما سجلا في تاريخين متباعدين، وأن العقد الابتدائي الذي جمعهما إنما إصطنع لعدم الدعوى وقبلت المحكمة هذا الدلف بناء على ما إستظهرته من وقائع الدعوى من أن شراء القطعتين تم صفقة واحدة بموجب عقد ابتدائي، وأن تحرير عقد مستقل عن كل قطعة إنما كان لدواع إقتضاها التآشير على كل عقد من مصلحة المساحة لإختلاف سبب أبولولة الملك لمورث البائع، ونفى الحكم بما أورده من أدلة الطعن على العقد الابتدائي بأنه إصطنع خدمة للدعوى، فلا تقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ٢٢/١/١٩٥٣

أوجب القانون المدني في المادة ٩٤٢ فقرة ثانية للأخذ بالشفعة شرطين : الأول : أن يودع الشفع في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة بخزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع، والثاني : أن يتم هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ففوت أحد الشرطين موجب لسقوط الحق في الشفعة ويؤكد هذا المعنى العبارة الواردة في آخر المادة ونصها ( فإن لم يتم الإيداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة ) وعبارة ( على الوجه المتقدم ) إنما تشير إلى وجوب مراعاة أن يكون الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٥٣

إن ما ورد في قانون الشفعة عن شرط الجوار هو في الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون الشفعة القديم - والتي تنص على أنه " إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوى من الثمن نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل " وهذه العبارة تدل على ما جرى به قضاء محكمة النقض على أن الشارع إنما أراد أن يجعل العبارة في تقرير حق الأخذ بالشفعة بمجاورة أرض الجار الشفع من جهتين من جهاتها للأرض المشفوع فيها إذ أسند التلاصق بالشروط التي ذكرها إلى أرض الجار ويؤكد

ذلك إشتراطه أن تساوى أرض الجار نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل ما يقطع نقي أن الشارع ركز اهتمامه في تحديد أرض الشفع.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٧٠

حق المستاجر على المبنى التي أنشأها على العين المؤجرة لا يعدو أن يكون حقاً مضمناً إلى الزوال بانتهاه الإيجار إذ لا يكتسب عليها حقاً بوصفها مالاً ثابتاً إلا لفترة محدودة، فلا يجوز له أن يحصل بموجب هذا الوضع على حق دائم على ملك الغير بأخذ العقار المبيع بالشفعة باعتبارها جارا مالكا

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٤٨٢ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٥

إذا كان الحكم قد قضى لورثة الشفع بأحقيتهم في أخذ جميع الصفقة بالشفعة بعدما صمموا على هذا الطلب قابلين عدم تجزئة الصفقة رغم إمكانها وبعدم أبدى المشترون تضررهم من تجزئة الصفقة عليهم والتكيف الصحيح لذلك هو أن الطرفين قد تراضيا على أخذ الشفع لباقي الصفقة إذا ثبت من جهة حقه في أخذ الجزء المشفوع فيه بالشفعة وثبت من جهة أخرى إصابة المشتري بإضرار من تغلف الجزء الباقي في يده، ولما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت قيام الأسس التي بنى عليها هذا التعاضى فإنه لا يكون قد أعطى إذا عمل أثره وقضى للشفع بأخذ باقي الصفقة دفعا للضرر الذي شكاه منه المشتري ولا يغير من ذلك أن يكون المشتري قد إعترض أمام محكمة الموضوع على ما أبداه الشفع من أخذ باقي الأقطان بأنه طلب جديد للشفعة لم تتوافر شروطه ومواعيده.

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٥٤٥ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٨٠

المادة ٩٣٦ من القانون المدني قد جرى نصها على أن يثبت الحق في الشفعة للجار في الأحوال الآتية [١]... [٢] إذا كان للأرض المبيعة حق إرتفاق على أرض الجار أو كان حق الإرتفاق لأرض الجار على المبيعة. [٣]... ومفاده أنه يجب لقيام حق الجار في الأخذ بالشفعة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تكون الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع فيها متلاصقين وأن يكون لأى من الأرضين حق إرتفاق على الأخرى بحيث يترتب على الأخذ بالشفعة أن يزول حق الإرتفاق في الغرضين لما كان ذلك فإن تمسك الطاعن بملكته للمسقة لا يجديه في القول بتوافر شروط الشفع فيه إذ أن ملكية المسقة وحدها لا تتحقق بها صفة الحوار المثبتة للحق في الشفعة.

الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٦٥٧ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٠

القانون جعل البيع سببا للشفعة كما جعل حق الشفع في طلبها مولداً من مجرد إتمام إنقضاء البيع على العين المشفوعة، فإذا فسخ البيع بترضى الطرفين بعد طلب الشفعة فإنه لا يعدم أثر البيع بالنسبة للشفيع

ويظل حقه في الشفعة قائماً. ولما كان الطلب بالأوراق أنه بعد إتمام البيع من الطاعن الأول إلى المظنون عليه الثاني بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٢/٢/١٢ قام المظنون عليه الأول بإعلانهما في ١٩٧٢/٤/٢ ١٩٧٢/٥/٧ برغبته في أخذ الأرض المبيعة بالشفعة ثم أقام دعوى الشفعة بإيداع صحيفةا قلم الكتاب وتليدها بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠، فإن لسخ العقد الذي إدعى الطاعن الأول حصوله رضاء في ١٩٧٢/٥/١٥ بعد طلب الشفعة، لا يسقط حق الشفع، ويجوز له إجبار البائع بأن يعضى معه في البيع لا مع المشتري.

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٦  
يجوز للشفيع - إذا تعددت الصفقة بيع العقار أجزاء مفزعة لمشتريين متعددين لكل منهم جزء مفزعة معين - أن يأخذ بالشفعة في بعض للصفقات دون بعض إذا توافرت شروط الشفعة فيما يأخذ بالشفعة فيه دون أن يكون في ذلك تجزئة للشفعة.

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢  
مؤدى نص المادة ٣٩٦ من القانون المدني يدل على أن الشارع إنما أراد أن يجعل العبرة في تقرير الأخذ بالشفعة بمجاورة أرض الجار الشفع من جهتين من جهاتها للأرض المشفوع فيها، إذ أسند التلاصق بالشروط التي ذكرها إلى أرض الجار. ولما كان التلاصق من جهتين وصفاً واردة على أرض الشفع بصيغة الفرد، فإن هذا الوصف لا يتوافر إذا كان الشفع يجاور الأرض المشفوع فيها بقطعتين منفصلتين يملك كل منهما في إحدى جهات هذه الأرض إذ أن المشروع ذكر إهتمامه في تحديد أوصاف أرض الشفع دون الأرض المشفوع فيها مما يقتضى القول بأن ملاصقة هذه الأرض بقطعتين لا يؤدى إلى لبوت الشفعة فيها لمالكها، ذلك لأن الشفع إنما يستند في شفيعته في هذا الغرض إلى عقارين منفصلين فلا يصدق على أى وصف المجاورة من جهتين.

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٠  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للشفعة لا تجوز إلا إذا كان الشفع مالكا للعقار الذي يشفع به وقت قيام سبب الشفعة وأن ملكية العقار لا تنقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع وإذا كان الطاعن الشفع - لم يسجل حكم صحة التعاقد الصادر لصالحه عن العقار المشفوع به إلا بعد صدور البيع المشفوع فيه وكان هذا التسجيل لا يرتب أثره إلا من تاريخ حصوله ولا ينسحب إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وإذا رتب الحكم على ذلك عدم أحقية الطاعن في طلب أخذ العقار المبيع بالشفعة لأنه لم يكن مالكا للعقار المشفوع به وقت صدور البيع سبب الشفعة يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٣

يتمتع لوائح الجوار كسب للأخذ بالشفعة التلاصق المباشر بين الأرضين بحيث لا يفصل بينهما أى فاصل كطريق أو مسقة كما يتمتع لوائح حق الارتفاق كسب لها أن يكون لأيهما حق ارتفاق مباشر على الأخرى لا أن يشتركا فى حق ارتفاق على عين أخرى.

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٦

لئن كان يشترط لعدم سقوط حق الجار المالك فى الشفعة بقاء التلاصق بين العقارين المشفوع به والشفوع فيه من وقت البيع وحتى الأخذ بالشفعة. إلا أن استمرار التلاصق ليس شرطاً لبقاء الارتفاق.

الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير العقود بما هو أولى لنية عاقدتها متى كان ذلك التفسير تحتمله عبارات العقد، وأنها تستقل بتقدير الأدلة فى الدعوى وتقدير الجوار الذى يحيز الأخذ بالشفعة بإعباره متعلق بفهم الواقع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله وحسبها فى ذلك أن تبين الحقيقة التى اتتمت بها دون أن تكون ملزمة بتتبع حجج الخصوم فى مناحى دفاعهم مادام فى هذه الحقيقة الرد الضمنى المسقط لما يخالفها.

الطعن رقم ٢٤٧٤ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٧

لما كانت الشفعة قيماً على حرية التعاقد ورخصة لصيقة بشخص الشفع ليدفع بها عن نفسه مضار الجوار أو المشاركة فى عقاره الذى يشع به، ومن ثم يقع باطلاً تعامله فى هذه الرخصة أو حوالته إياها أو تنازله عنها إلى غيره، لزوال العلة منها فى هذه الأحوال التى تأبأها طبيعة الشفعة ذاتها، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على اعتبار الإقرار موضوع الدعوى صحيحاً فيما تضمنه من إنه إذا حكم للشفع بالشفعة تكون الأرض المشفوع فيها ملكاً للمطعون ضده وأن هذا الإقرار لا مخالفة فيه للنظام العام فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٥

الأصل فى الشفعة أنها لا ترد إلا على بيع عقار وأنه التصرف الوحيد المنشئ لحق الشفعة.

**الطعن رقم ٢٥٨٨ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٣**

مفاد المادتين ٨٢٦، ٩٣٦/ب من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن للمالك في المال الشائع أن يبيع ملكه محدداً مفرزاً ويقع البيع صحيحاً وإن كانت حالة التحديد هذه تظل معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشركاء في الشيوع فإذا صدر البيع مفرزاً لأجنبي فإن هذا الإفراز الذي تحدد به محل البيع لا يحتاج به سائر الشركاء في الشيوع ولا يتخذ في حقهم طالما تتم القسمة قضاءً أو رضاءً مما يعتبر معه هذا التصرف بالنسبة لهم في حكم التصرف في قدر شائع وينبني على ذلك أن يثبت لهم حق الأخذ بالشفعة في هذا البيع وفقاً لمصرح نص المادة ٩٣٦/ب من القانون المدني التي وردت عبارته مطلقة في قيام الحق في الشفعة للشريك على الشيوع، وعلى ذلك فإنه يسوى في ثبوت هذا الحق أن يكون الشيء المبيع حصّة شائعة أم قدرّاً مفرزاً في العقار الشائع إذ المناط فيه هو قيام حالة الشيوع في العقار الذي يبيع قدر منه دون إعتداد بما إذا كان هذا القدر مفرزاً أو شائعاً.

**الطعن رقم ٩٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٣٩/٦/٨**

إن من عدا أبا حنيفة من الأئمة وجمهور الفقهاء قد ذهبوا في إنتقال الخيارات إلى الورثة إنتقال الأموال والحقوق الملحق بالذات إنتحاء القانون المصري فيما جرى عليه من توريث الأموال والحقوق المتعلقة بالأموال والحقوق المجردة والمنافع والخيارات والمؤملات والدعاوى وآجال الديون. فمن مات عليه حين مؤجل فلا يحل بموته أجل الدين لأنه حق إستيفاده المدين حال حياته فينتقل بعد موته إلى ورثته ميراثاً عنه. والمنافع المملوكة للشخص إذا مات قبل إستيفائها يخلفه ورثته فيما بقي منها، فلا تنسخ الإجازة بموت المستأجر أو المؤجر في أثناء مدتها. ومن أعطيت له أرض لحياتها بالزراعة أو العمارة فحجرها ثم مات قبل مضي ثلاث سنين ولم يكن قد باشر فيها عمل الإحياء حل وارثه محلّه في إخصاصه وأولويته بإحيائها. وإذا مات الدائن المرتهن إنتقل حقه في الرهن إلى ورثته وانتقل معه حقه في حبس العن المرهونة حتى يوفي الدين. وكل هذا كما هو صحيح في القانون صحيح عند الأئمة الثلاثة وجمهور الفقهاء وغير صحيح عند أبي حنيفة.

**الطعن رقم ٦١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٣٠**

إن وجود مصرف في العقار المشفوع فيه فاصل بينه وبين العقار المشفوع به ومخصص لمصرف مياه أراض أخرى لا يمنع قيام حالة الجوار بين العقارين بالمعنى المقصود في قانون الشفعة. فإن وجود حق إتفاق للغير على أرض هذا المصرف لا يخرج هذه الأرض عن ملكية صاحب العقار المشفوع فيه بل

هي تظل جزء من العقار. فالحكم الذي يحبر وجود مثل هذا المصرف مانعاً من التلاصق المشروط في الشفعة لمجرد تحمله بحق إرتفاق للغير مما يستحيل معه إزالته يكون حكماً خاطئاً.

الطعن رقم ٣١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٧

إن المادة الأولى من قانون الشفعة بنصها على جواز الشفعة " إذا كانت أرض الجار ملاصقة لأرض المشفوعة من جهتين وتساوى من الثمن نصف الأرض المشفوعة على الأقل " قد دلت على أن الشافع إنما أراد أن يجعل العبرة في تقرير حق الأخذ بالشفعة بمجاورة أرض الجار " الشفع " من جهتين من جهاتها للأرض المشفوع فيها، إذ هي قد أسندت الملاصقة إلى أرض الجار " الشفع " واشترطت أن يكون ثمن هذه الأرض مساوياً لنصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل. وهذا وذاك يقطعان في أن الشارع قد ركز اهتمامه في تحديد أوصاف أرض الشافع دون الأرض المشفوع فيها، مما يقتضي القول بأن كون الملاصقة من جهتين هو أيضاً وصف وارد على الأرض المشفوع بها لا على الأرض المشفوع فيها يؤكد هذا النظر أن الشفعة إنما شرعت لدفع الضرر عن الجار، ومقتضى هذا أن هذا الجار المقصود جزء الضرر عنه هو الذي تكون جبرته محل الإعتبار.

٧) إذا كان بين الأرض المشفوع بها والأرض المشفوعة طريق مشترك من جهة ومصرف مشترك من جهة ثانية، فإن هذا لا يمنع من الشفعة متى كان الطريق والمصرف خصوصيين. إذ الشافع يكون مالكاً لنصف الطريق ولنصف المصرف ويكون هذا النصف داخلاً في أطيانه، كما يكون المشفوع ضده مالكاً لنصف الطريق ولنصف المصرف ويكون هذا النصف داخلاً في أطيانه، وبذلك يكون الجوار متحققاً من الجهتين، وعلى هذا الأساس تكون الشفعة جائزة.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٤٥/٢/١

المصرف الذي يفصل بين جارين لا يعتبر معه التلاصق بين الأرضين غير قائم إلا إذا كان غير مملوك للجارين. أما إذا كان مشتركاً بينهما فالتلاصق قائم.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٤٥/٢/١

إن المادة ١٥ من قانون الشفعة إنما تتطلب رفع الدعوى على البائع الظاهر في العقد دون نظر إلى كونه مالكاً أو غير مالك، بدليل ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون المذكور من أن الشافع يحل بالنسبة إلى البائع محل المشفوع منه في جميع ما كان له أو عليه من الحقوق، فإذا ظهر بعد الأخذ بالشفعة أن العقار المشفوع مسحق للغير فليس للشافع أن يرجع إلا على البائع، وبدليل ما نصت عليه المادة ١٤

من وجوب إعلان الرغبة في الشفعة إلى البائع والمشتري. وبناء على ذلك فإن تقصى الحكم ملكية الأرض المشفوع فيها لمعرفة بانها أمر لا محل له في صدد تطبيق المادة ١٥ المذكورة.

و إذن فإذا كان الظاهر من عقد البيع أن البائعين فيه متعددون، وأن المبيع بموجبه عدة قطع منها القطعة المشفوع فيها، وأنه غير مخصص فيه بائع معين لكل قطعة بل ذكر به أن البيع صادر من الجميع بطريق التضامن والتكافل كشخص واحد وبكل الضمانات الفعلية والقانونية وبطريق المشاع بينهم كل منهم بحسب نصيبه الشرعي، وأن الأرض المبيعة صفقة واحدة محمل بعضها على بعض بمنسب إجمالي سمي فيه دفع إليهم جميعاً فيجب إعتبار البيع صادراً منهم جميعاً ويجب رفع دعوى الشفعة عليهم. فإذا قضت المحكمة بصحة الدعوى المرفوعة على أحدهم - دون سائر البائعين - بناء على ما ورد في عقد البيع في بيان مصادر تملك البائعين من أن أحدهم بعينه هو المالك للقطعة المشفوعة كان حكمها مخطئاً في تطبيق شروط العقد وفي تطبيق القانون واجباً نقضه والقضاء في موضوع الدعوى بسقوط الحق في طلب الشفعة.

#### \* الموضوع الفرعي : إستئناف دعوى الشفعة :

الطعن رقم ١١٩ لسنة ١٨ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٥/٦/١٩٥٠

إذا رفعت قضيتين يطلب أخذ عقار بعينه بالشفعة وطلب المدعى في أحدهما ضم القضيتين إحداهما إلى الأخرى أو قبله خصماً ثالثاً في الدعوى المرفوعة من الآخر فقررت المحكمة ضم القضيتين وطلب كل من المدعين في مواجهة الآخر الحكم له بأحقية في الشفعة ورفض دعوى خصمه، فقرار الضم في هذه الحالة من شأنه أن يوحد الخصومة في الدعوتين ولا يكون لكل دعوى خصومها يستقبلون بها إذ هذا لا يكون متصوراً في نزاع يتدافع فيه طرفان على حق واحد بعينه يطلب كل منهما الإستتار به دون خصمه والحكم لأحدهما هو حكم على الآخر حتماً. ولا يكون ثمة محل للتحدى بقاعدة الأثر النسبي لإعلان الأحكام. وإذن فإن إعلان الحكم القاضي بأولوية أحد الشفعاء من الشفعين المحكوم له للشفع المحكوم عليه يفتح معاد الإحتياط لا بالنسبة إلى المعان إليه فقط بل إلى جميع خصوم الدعوى فيكون على الشفع المحكوم عليه أن يعلن إستئنافه في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بالحكم إلى جميع الخصوم أي الشفع للمحكوم له الذي أعلنه بالحكم والبائع والمشتري، فإن هو أعلن الشفع المحكوم له في الميعاد أعلن البائع أو المشتري بعد الميعاد كان إستئنافه غير مقبول شكلاً.

## \* الموضوع الفرعي : إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة :

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩

المبرة في إحصاء معاد الخمسة عشر يوماً المنصوص عليه في المادة ١٩ من قانون الشفعة القديم هي بحصول الإعلان فعلاً إلى البائع والمشتري، لا بتسليم العرضة للقلم المحضرين.

الطعن رقم ١١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٩

القول بأن الشفيعين لم تبدأ رغبتهما في أخذ المبيع بالشفعة إلا بعد أكثر من خمسة عشر يوماً من وقت العلم بالمبيع وأن دعواها بالشفعة لم ترفع في خلال الثلاثين يوماً التالية لإبداء الرغبة لا يصح إسدائه لأول مرة أمام محكمة النقض. وإذن فإذا كان مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المرفوع من الشفيعين هو إنقضاء المصلحة فيه إستناداً إلى أنهما لم تبدأ رغبتهما وترفعا دعواهما في المعاد وكان هذا الدفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع للفصل فيه فإن الدفع متعين للرفض.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٩

(١) إذا كان الحكم المطعون فيه قد أبد قضاء محكمة أول درجة برفض دفع " الدفع بسقوط حق الشفيع في أخذ العقار بالشفعة " ولكنه لم يأخذ بأسبابه بل أورد لذلك أسباباً جديدة، وكان سبب الطعن وارداً على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه، فهذا السبب يكون غير مقبول.

(٢) إن القانون إذ جعل البيع سبباً للشفعة، وجعل حق الشفيع في طلبها متولداً من مجرد إتمام إنقضاء البيع على العين المشفوعة جاء نصه عاماً مطلقاً لا فرق فيه بين بيع خال من الشروط وبيع مقيد بها ولا بين شرط وشرط ، وإذن فالحكم الذى يقرر أن حق الشفعة لا يتولد عن العقد الابتدائى المعلق نفاذه على تصديق المجلس الحسى وإنما يتولد عن العقد المحرر بعد تصديق المجلس الحسى على بيع نصيب القصر هذا الحكم يكون خاطئاً في تقريره هذا. إلا أنه إذا كانت المحكمة مع ذلك قد إستخلصت في حدود سلطتها الموضوعية بأدلة سائفة أوردتها أن الشفيع لم يكتمل علمه بأركان البيع التى أقرها المجلس الحسى ومنها الزمن الذى لابد من علمه به ليوازن بين ما إذا كان يقدم على الطلب أو يتخلى عنه إلا في التاريخ الذى حدده في صحيفة الدعوى، فإن ذلك التقرير الخاطيء لا يسوجب نقض الحكم لأنه لم يكن له تأثير على سلامة النتيجة التى إنتهت إليها المحكمة وهى عدم سقوط حق الشفيع فى الأخذ بالشفعة لأن مدة السقوط المنصوص عليها في المادة ١٩ من قانون الشفعة لا تبدأ إلا من تاريخ العلم الكامل بأركان البيع ترك الحق لا يكون إلا بعد توافر هذا العلم.



٣) إذا دفع بسقوط حق الشفع في الشفعة لعدم توجيه إنذار الرضا إلى جميع البائعين فأجاب الشفع على ذلك بأنه لم يكن يعلم بصفات البائعين إلا عند تحرير صحيفة الدعوى ولذلك ذكر بها أسماءهم وأماكنهم على حقيقتها وكان الطاعن لم يعترض على هذه الصحيفة بأي اعتراض ولم يوجه إليها أي طعن ولم يقدم أي دليل على عدم صحة هذه الإجابة، فإن أخذ المحكمة بها لا يكون خطأ في القانون ولا عباً في الاستدلال.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٤

مضى كان الثابت أن عقد البيع أساس الشفعة قد انقضى قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد، كان قانون الشفعة القديم هو الذي يجب تطبيقه على إثبات علم الشفع بالبائع فيجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تقضي ولو بعد ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩، بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المشتري بكافة الطرق أن الشفع علم بالبائع الذي تم قبل ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وأنه لم يد رغبه في الأخذ بالشفعة في مدى خمسة عشر يوماً من تاريخ العلم، ولا يجوز لها أن تطبق في هذا الخصوص ما نصت عليه المادة ٩٤٠ من القانون المدني الجديد من أن الخمسة عشر يوماً لا تبدأ من تاريخ العلم بل من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجه إلى الشفع من البائع أو المشتري، لأن في هذا التطبيق إخلال بالقاعدة العامة وهي عدم حرمان القانون على الوقائع السابقة على العمل به.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٥

- رفع دعوى الشفعة أمام محكمة غير مختصة من شأنه أن يقطع مدة السقوط طالما أن الدعوى قائمة ولم يصدر فيها حكم في الاختصاص، ذلك أن مسألة الاختصاص هي من المسائل الدقيقة التي تختلف فيها وجهات النظر، إلا أنه متى صدر في الدعوى حكم بعدم الاختصاص ولم يضمن فيه رافع الدعوى بالاستئناف، فإن الانقطاع يقف أثره بمجرد صدور هذا الحكم.

- بقاء ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر بعدم الاختصاص في دعوى الشفعة مفوضاً لعدم إعلانه وثبوت حق الشفع في استئنافه ليس من شأنه جعل الانقطاع مستمراً، فإذا لم يرفع الشفع دعواه في ظرف شهر من تاريخ الحكم بعدم الاختصاص، فإن حقه في الشفعة يسقط عملاً بالمادة ١٥ من قانون الشفعة، أما إذا رفع الاستئناف قبل مضي الشهر، فإنه يتولد عن رفعه سبب جديد لانقطاع التقادم.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٤

إذ نص المشرع في المادة ٩٤٠ من القانون المدني الجديد على أن " يعلن الشفع رغبته في الشفعة إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجه إليه البائع أو

المشتري إلا سقط حقه - لم يقصد أن يجعل من هذا الإنذار عرضاً يتعقد بموجبه عقد بين المشتري والشفيع يلتزم به الأول بنقل ملكية العين إلى الثاني إذا رد عليه بالقبول وإنما أراد المشرع أن يقضى على كافة ضروب المنازعات التي كانت تنور في شأن علم الشفيع بالبيع المئب للشفعة وأن يتخذ من هذا التاريخ بدءاً لتحديد المدة المقررة لسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة في حالة عدم إبداء رغبته خلال تلك المدة أو بدءاً لإفصاح إجراءات الشفعة في حالة إبداء الرغبة خلالها - أما التراضى الذى ينتج أثره في إتمام الشفعة فهو ذلك الذى يتم بقبول المشتري بعد إبداء الشفيع رغبته في الشفعة.

#### الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٤

إذا كانت واقعة العلم بالبيع مدعى بحصولها في يوم ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ فلزام ذلك معاملتها بحكم التقنين المدنى الجديد النافذ اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩، وإذا كان حق الشفيع في إعلان الرغبة في ظل هذا التقنين وطبقاً للمفهوم من نص المادة ٩٤٠ منه لا يسقط إلا بمضى خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجه إليه البائع أو المشتري، وكان الطاعن ( المشتري ) لم يدعى انه قد وجه هو أو المطعون عليه الثاني - البائع - هذا الإنذار إلى المطعون عليها الأولى ( الشفيع )، فإن حقها في إعلان رغبها في الشفعة لا يسقط بالإقرار المنسوب لها في إنذار الشفعة المقدم للشهر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بأنها علمت في اليوم السابق على ذلك بالبيع والذى ابتدأت هى به البائع والمشتري ولما كان هذا هو حكم القانون، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى في منطوقه إلى قيام حق الشفيع في الشفعة - وفق هذا النظر - فليس يضره غلو أسبابه من الإشارة إليه

#### الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٩٤ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٦

لئن كان علم الشفيع بحصول البيع لا يعتبر ثابتاً في نظر الشازع في القانون المدنى القائم إلا من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجه إليه البائع أو المشتري. ولا يسرى معاد الخمسة عشر يوماً الذى يسقط حق الشفيع إذا لم يعلن رغبته في الأخذ بالشفعة قبل إنقضائه إلا من تاريخ هذا الإنذار مما مؤداه أنه لا إلزام على الشفيع بإعلان رغبته إلا بعد إنذاره من المشتري أو البائع ولو علم بالبيع قبل ذلك، فإنه يستطيع مع هذا أن يبادر بإعلان رغبته بمجرد علمه بالبيع دون إنتظار وصول الإنذار إليه إذ ليس في القانون ما يمنعه من ذلك، ولم يقصد المشرع بما أورده في المادة ٩٤٠ من القانون المدنى تحديد بداية الأجل الذى يجوز للشفيع إعلان رغبته فيه أو أن يجعل من إنذار المشتري والبائع إجراء حتمياً يعترف على إتخاذه صفة إعلان الرغبة وإنما قصد المشرع إلى بيان لزوم هذا الإنذار لسريان معاد الخمسة عشر يوماً المقرر لسقوط حق الشفيع.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٧١/٤/٨

- القصد من البيانات المتعلقة بالعقار التي أوجبت المادة ٩٤١ من القانون المدني إشتمال الإنذار الذي يوجهه البائع أو المشتري لمن يجوز له الأخذ بالشفعة، هو تعريف الشفع بالعقار المبيع تعريفاً كافياً بحيث يستطيع أن يعمل وأبه في الصفقة، فيأخذ بالشفعة أو يترك، ولم يقصد المشرع أن يجعل من هذا الإنذار إيجاباً بالمقد يلتزم به المشتري بنقل ملكية العين إلى الشفع إذا رد عليه بالقبول لأن الأصل في الشفعة هو حلول محل مشتري العقار في جميع حقوقه والتزاماته الناشئة عن عقد البيع المثبت لها وإذ كان الحكم المطعون فيه يلتزم هذا النظر - إذ اعتد في تحديد مساحة القدر المبيع وأبعاده بالبيانات الواردة بعقد البيع دون البيانات الواردة بالإنذار - فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أعطى في تطبيقه.

- إنه وإن كانت بيانات العقار المشفوع فيه - التي إشتعل عليها الإنذار الرسمي الموجه إلى المظعون عليها - الشفع - فيما يتعلق بالعقار المبيع، قد إستمدت من كشف التحديد الذي أجرته المساحة بناء على طلب المشتري، إلا أن المظعون عليها - الشفع - قد نازعت في صحة هذه البيانات، كما أنها لم تسلم بنتيجة المساحة بناء على طلبها وبذلك تكون مساحة الأرض المبعة - المشار إليها في عقد البيع بأنها تحت العجز والزيادة - لم تتحدد بعد بصفة نهائية ولا يكون لمة وجه للإحتجاج قبل الشفع بهذه البيانات.

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩

تنص المادة ٩٤١ من القانون المدني على أن " يشتمل الإنذار الرسمي الذي يوجهه البائع أو المشتري إلى من يريد الأخذ بالشفعة على البيانات الآتية وإلا كان باطلاً : "١" بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بياناً كافياً "ب" بيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع وأسم كل من البائع والمشتري وصناعته وموطنه " وليس في القانون ما يمنع موجه الإنذار من إتخاذ موطناً مختاراً له إذ نص في المادة ٤٣ من القانون المدني على أنه " يجوز إتخاذ موطن مختار لتفويض عمل قانوني معين " وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الإنذار الموجه من المشتري إلى الشفع قد حوى بياناً كافياً للعقار المبيع بأن الثمن والمصروفات وشروط البيع وأشتمل على بيان أسم البائع وموطنه وأسماء المشتري وموطنهم المختار وكان المقصود بشروط البيع التي يستلزم بيانها في الإنذار، الشروط الأساسية التي لا بد من علم الشفع بها حتى يستطيع الموازنة بين أن يقدم على طلب الشفعة أو لا يقدم وإذ كان بيان حصة كل مشتري في بيع على الشوع لا ينفع صاحب الحق في الشفعة في تقديره لموقعه من حيث الأخذ بها أو تركها، ذلك أنه لا يجوز له في جميع الأحوال إلا أن يشفع في العقار المبيع كله فإن عدم

إشتمال الإنذار الموجه من المشتريين إلى الشفيع على هذا البيان، وعدم إشتماله على بيان محل إقامتهم والإكفاء بذكر موطنهم المختار لا يترتب عليه بطلانه.

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤

بطلان إجراءات الإعلان لا تصل بالنظام العام فلا يجوز للطاعين التصدي ببطلان إعلان الرغبة في الشفعة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٣

يصح الشفيع أن يستغنى عن إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة برفع الدعوى رأساً على كفل من البائع والمشتري إلا أنه يشترط أن تعلن صحيفة الدعوى في هذه الحالة إلى كليهما خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار بوقوع البيع حتى تصلح المريضة لأن تكون إعلاناً بالرغبة في الأخذ بالشفعة حاصلاً في المحاد القانوني.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٤

الشفيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لعقد البيع مسبب الشفعة فلا يحجج عليه إلا بالعقد الظاهر دون المستتر بشرط أن يكون حسن النية غير عالم بصورية العقد الظاهر وقت إظهار رغبته في الأخذ بالشفعة مما يترتب عليه جواز طلب الشفعة في عقد الهبة المسترة في صورة بيع ما لم يثبت علم الشفيع بالهبة المسترة وقت إظهار رغبته، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدع علم الشفيعين بأن عقد البيع مسبب الأخذ بالشفعة يستتره، فلا على محكمة الموضوع إن هي لم تجب طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى غير أو إلى التحقيق لإثبات العقد المستتر الذي إدعاه وأنها كان وجه الرأي في السبب الذي بررت به رفضها لهذا الطلب ما دامت النتيجة التي انتهت إليها بالإعداد بالعقد الظاهر في شأن طلب الأخذ بالشفعة تنفق وصحيح القانون.

الطعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القصد من البيانات المتعلقة بالعقار التي أوجبت المادة ٩٤١ من القانون المدني إشتمال الإنذار الرسمي عليها هو مجرد تعريف الشفيع بالعقار المبيع تعريفاً كافياً بحيث يستطيع أن يعمل رأيه في الصفقة فباخذ بالشفعة أو يترك إذ العبرة في تحديد مساحة القدر المبيع وأبعاده بالبيانات الواردة بعقد البيع دون البيانات الواردة بالإنذار، مما مؤداه أن البيان الذي يتمكن به الشفيع من معرفة العقار نافية للجهالة بأن كان متضمناً لموقع العقار وأوصافه وما

يعينه بعد بياناً كافياً ولو لم يذكر به حدود العقار طالما أن البيانات التي تتضمنها الإنذار من شأنها تعيين تلك الحدود.

— المصروفات التي يعين بيانها في الإنذار إن كانت فهي تلك التي تم إنفاقها في شأن إبرام التصرف أو التعاقد كالمسرة والأتعاب منذ تاريخ البيع وحتى وقت الإنذار.

الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٨

إذ قبلت محكمة أول درجة الدفع بعلان إعلان الرغبة فإنها تكون قد إستفدت ولايتها في نظر موضوع الدعوى ويطرح الإستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الإستئناف بما حوته من أدلة ودفع وأوجه دفاع أخرى ولا يجوز لها أن هي آلت قضاء محكمة أول درجة أن تمهدا إلى تلك المحكمة بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها إفتاتا على مبدأ التقاضي على درجتين.

الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٥

من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تصرفات مشعري العقار المشفوع فيه لا تسرى قبل الشفيع متى تمت بعد تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة وهو ما نصت عليه المادة ٩٤٧ من القانون المدني مما مؤداه بمفهوم المخالفة لتلك المادة أن الشفيع يحتاج بالتصرف الذي يصدر من المشتري طالما ثبت أن هذا التصرف قد تم قبل تسجيل إعلان رغبة الشفيع، وأن المادة ٩٤٧ من ذات القانون قد أكدت هذا النظر إذ قضت بأن إعلان الرغبة في الشفعة لا يكون حجه على الغير إلا إذا سجل.

الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٢

مؤدى نص المادة ١٥ من القانون المرافعات أنه إذا عن القانون لحصول الإجراء ميعاداً محدداً بالشهور فإن هذا الميعاد يبدأ من اليوم التالي للتاريخ الذي يعتبره القانون مجرباً له، ويتقضى بانتضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ من الشهر الذي ينتهي فيه الميعاد دون نظر إلى عدد الأيام في كل شهر، وكان البين من الأوراق أن تسجيل البيع المشفوع فيه تم بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣ مما مؤداه أن ميعاد الأربعة شهور المقررة بنص المادة ٩٤٨ من القانون المدني لسقوط الحق في الأخذ في الشفعة إن لم يتم إعلان الرغبة خلاله — يبدأ من اليوم التالي لتاريخ التسجيل وينتهي بانتهاء يوم ١٩٨٢/٦/٣ — الذي لم يكن عطلة رسمية — فإن حصول الإعلان الثاني للرغبة في الأخذ بالشفعة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٥ يكون قد تم بعد الميعاد.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٠

إن المادة التاسعة عشرة من قانون الشفعة إذ نصت على أن إظهار الشفيع رغبته يكون في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه بالبيع لم ترد أن تجعل هذه الخمسة عشر يوماً تتبدئ من لحظة العلم بالبيع بل أرادت أن تجعلها تتبدئ من اليوم التالي ليوم العلم به.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٢

إن قانون الشفعة إذ نص في المادة ١٤ على أنه " يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون هذا الإعلان مشتملاً على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانوناً، وإذ نص في المادة ١٩ على أن حق الشفعة يسقط إذا لم يظهر الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه بالبيع - إذ نص على هذا وذلك فقد دل على أنه يجب على طالب الشفعة أن يعلن رغبته إلى البائع والمشتري بورقة على يد محضر في ميعاد خمسة عشر يوماً يبدأ من تاريخ العلم بالبيع وإلا سقط حقه في الشفعة، كما دل على أن العبرة في انتهاء الميعاد هي بحصول الإعلان فعلاً إلى البائع والمشتري لا بتسليم ورقة الإعلان لقلم المحضرين، لأن نص المادة ١٤ صريح في وجوب الإعلان، والإعلان لا يكون بالتسليم للقلم المحضرين وإنما يكون بالطريق المقررة له في قانون المرافعات. يؤكد هذا النظر ما جاء في آخر الفقرة الثانية من المادة ١٩ من أنه "يزاد على هذه المدة" أي مدة الخمسة عشر يوماً "عند الإقتضاء ميعاد المسافة"، مما يقطع بأن المقصود بإظهار الرغبة هو بالإعلان أي بتسليم الورقة للمعلن إليه أو في محله على حسب الأصول المرسومة في القانون فإنه لو كان يكفي مجرد التسليم لقلم المحضرين لما كان هناك محل للنص على ميعاد المسافة وكان الشارع بين ما يجب على الشفيع إتباعه بعد هذا التسليم إذ التسليم بذاته ليس فيه أي إعلان للخصم وإذن فالحكم الذي ينشأ قضاء على أن العبرة في احتساب مدة إظهار الرغبة في الشفعة هي بحصول الإعلان إلى البائع والمشتري لا بتقديم الورقة إلى قلم المحضرين يكون قد أصاب في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٤٦/١/٣١

إن المحل المقصود في المادة السادسة من قانون المرافعات هو المركز المنسوب إلى الشخص الذي يفترض أنه عالم بما يجري فيه مما هو متعلق بنفسه وأنه موجود فيه دائماً ولو غاب عنه بعض الأحيان. والمحل بهذا المعنى كما يجوز أن يكون محل سكن الشخص الذي يعيش فيه يجوز أن يكون محل

عمله الذي يقوم فيه باستيفاء ما له وإيفاء ما عليه. وعلى ذلك فإنذار إظهار الرغبة في الشفعة الذي يعلن به المشفوع منه في مكتب مقاولاته يكون صحيحاً.

الطنع رقم ١٣٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٦  
العلم الذي يبدأ به ميعاد إبداء الرغبة في الشفعة هو العلم الذي يتم به للشفيع معرفة البائع والمشتري كليهما. فإذا كان الشفيع وقت علمه بالبائع بجهل المشتري فلا يبدأ ميعاد إبداء الرغبة إلا من وقت معرفته المشتري أيضاً.

#### \* الموضوع الفرعي : الإرتفاق المرتب للشفعة :

الطنع رقم ٩٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢١  
منى كان كل من صاحبي الأرضين يملك نصف السكة الزراعية التي إتفقا على عملها على حسابهما وكان لكل منهما حق الإنضاع بالمرور فيها كلها، فإن كلا منهما في إنضاعه بالمرور فيها إنما يستعمل حق ملكيته في النصف المجاور لأرضه وحق الإرتفاق على النصف الآخر. ولا يوجد قانوناً ما يمنع من أن يكون الطريق المقرر عليه حق الإرتفاق هو نفسه الذي يتوافر به الجواز.

الطنع رقم ٥٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٣  
إن المادة الأولى من قانون الشفعة تسوى في ثبوت الشفعة بين أن يكون حق الإرتفاق للأرض المشفوعة على الأرض الشائعة وبين أن يكون للأرض الشائعة على الأرض المشفوعة وعلى ذلك فلا يجدى الطعن في الحكم بمقولة إنه أخطأ في التقرير بوجود حق إرتفاق لأرض الشفيع على الأرض المشفوعة في حين أن الثابت أن حق الإرتفاق هو للأرض المشفوعة على أرض الشفيع.

#### \* الموضوع الفرعي : الإستشفاع حق من الحقوق المالية :

الطنع رقم ١٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٤٦/١/٣١  
- إن كون الشيء مائلاً فينتقل من الشخص إلى ورثته أو ليس مائلاً فلا ينتقل هو بحث في مسألة هينة من صميم المعاملات. وإذا كانت المادة ٥٤ من القانون المدني قد أحتالت في تعرف أحكام الموارث على قانون الأحوال الشخصية للمتولي فإن المراد بهذه الإحالة هو أن تطبق أحكام القانون المحال عليه في مسائل الإرث، ككون الإنسان وارثاً أو غير وارث، وكونه يستقل بالإرث أو يشاركه فيه غيره إلى غير ذلك مما يقوم عليه حق الإرث ذاته. أما الأشياء التي هي موضوع هذا الحق فالحكم في ثبوت ماليتها أو

نفيها لا يكون إلا تبعاً لأحكام القانون الوضعي الذي هو وحده المرجع في كل ما يدخل في دائرة المعاملات والأموال.

و المال في عرف القانون هو كل شيء مقوم نافع للإنسان يصح أن يستأثر به وحده دون غيره. وكما يكون المال شيئاً مادياً كالأعيان التي تقع تحت الحواس يكون شيئاً معنوياً كالحقوق التي لا تدرك إلا بالتصور. والإستشفاع حق من هذه الحقوق توافرت فيه عناصر المالية : وهي النفع والقوم وقابلية الإستثمار، فوجب إعتباره مالاً يورث، لا حقاً متصلاً بشخص الشفيع.

- إن المنكر المعفي من الإثبات هو من ينكر الدعوى إنكاراً مجرداً فلا يجب عليها بغير الإنكار. أما من أجاب على الدعوى بدفعها فإنه بذلك يصير مدعياً مطالباً بأن يقيم الدليل على ما يدعيه. وعلى ذلك يكون الدفع بإعسار الشفيع إدعاءً من المشتري وهو المطالب بأن يقدم الدليل عليه.

و الإعسار هو حالة قانونية تسفد من أموال الشخص ليست كافية للوفاء بديونه المستحقة عليه. وهو بهذا المعنى لا يقوم على نفي مطلق يتعلز إثباته بل يقوم على أمر واقع له علاماته التي تشهد عليه. على أن المقرر في الإثبات أنه إذا كانت الواقعة المدعاة سلبية وكانت منضبطة النفي كان على مدعيها إثبات خلاتها متى أمكنه تحويلها إلى قضية موجبة. فإذا لم يكن ذلك ممكناً أو كانت الواقعة غير منضبطة النفي فإن مدعيها يعتبر عاجزاً عن إثبات دعواه. وعلى ذلك فلا مخالفة لقواعد الإثبات إذا اعتبر الحكم المشفوع منه عاجزاً عن إثبات إعسار الشفيع لأنه لم يقدم دليلاً على هذا الإعسار.

#### \* الموضوع الفرعي : الأولوية في الشفعة :

الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٧ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٩

المفاضلة في حق الشفعة بين المشتريين الذين أدخلهم المشفوع منه بحق إختيار الغير وبين من شفع منه لا تجوز، إذ الحقوق التي آلت إليهم بإعمال المشفوع منه لحق إختيار الغير بعد تسجيل إنذار الشفعة لا تسرى على الشفيع فلا يحتاج الشفيع بشرائهم ولا يعتبرون بالنسبة إليه مشتريين مشفوعاً منهم يحق لهم دفع دعواه بأنهم أولى منه بالشفعة إستناداً إلى المادة الثامنة من قانون الشفعة.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ١٨ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٣

المبرة في مجال المفاضلة بين الجيران المتزاحمين في طلب الشفعة إنما هي بالمنفعة التي تعود من الأخذ بالشفعة على ملك كل منهم المشفوع به دون إعتداد بالمنفعة التي قد تعود على ملك كسبه بعد البيع أساس الشفعة ودون إعتبار للفوائد التي قد تعود عليه شخصياً من الأخذ بالشفعة.



الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٩

إذا كانت محكمة الموضوع قد عرضت لما أدلى به الطاعن [ المشفوع ضدهما ] فى دفاعهما من أنهما يمتلكان على الشروع فى الأطنان التى يقع بها القدر المشفوع فيه - وأنهما يفضلان الشفعة بشرائهما لذلك القدر - وانتهت إلى عدم التحويل عليه تأسيساً على ما استظهرته من المستندات التى قدمت لها - إستظهاراً صحيحاً من زوال حالة الشروع التى كانت قائمة قبل الحكم بالقسمة وإقرار الطاعنين للقسمة التى تمت بموجبه وارتضائهما له وإعمالهما مقتضاه من قبل شرائهما للشفعة المشفوع فيها - وعن تحرير العقد النهائى المسجل الصادر لهما من المطعون عليها الثانية. وقد أقامت حكمها فى هذا الخصوص على أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التى خلصت لها فإن النعى على حكمها بالقصور والتناقض يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ٩/٤/١٩٨٥

- مفاد النص فى المادة ٩٨٥/١ من القانون المدنى أن حق الإنتفاع يمكن كسبه بالشفعة فى حالة بيعه إستقلالاً دون الرقبة الملازمة له إذا ما توافرت شروط الأخذ بالشفعة.

- النص فى المادة ٩٣٦ من القانون المدنى - على أن " يبت الحق فى الشفعة.

أ) لمالك الرقبة إذا بيع كل حق الإنتفاع الملازم له أو بعضه.

ب) للشريك فى الشروع إذا بيع شيء من العقار الشائع إلى أجنبى.

ج) لصاحب حق الإنتفاع إذا بيعت كل الرقبة الملازمة لهذا الحق أو بعضها.

د) لمالك الرقبة فى الحكر إذا بيع حق الحكر وللمستحكر إذا بيعت الرقبة.

هـ) " للجار المالك ". والنص فى المادة ٩٣٧ من ذات القانون على أن " وإذا تراحم الشفعاء يكون إستعمال حق الشفعة على حسب الترتيب المنصوص عليه فى المادة السابقة " مفادها أن المشرع لرد حق الشفعة لكل من مالك الرقبة ولصاحب حق الإنتفاع لحكمة توخاها هى جمع شتات الملكية برد حق الإنتفاع إلى مالك الرقبة وبرد الرقبة إلى صاحب الإنتفاع، وتحقيقاً لذات الحكمة فقد جعل المشرع الأفضلية عند تراحم الشفعاء - لمالك الرقبة على سائر الشفعاء عند بيع حق الإنتفاع الملازم للرقبة التى يملكها وكذلك لمالك حق الإنتفاع عند التراحم إذ بيعت كل الرقبة الملازمة لهذا الحق أو بعضها وإذا قرر المشرع الأفضلية بين الشفعاء عند تراحمهم وفق ما جرى به النص السالف فإن مودى ذلك أن الشفعة فى حق الإنتفاع أو حق الرقبة مقررة أصلاً لسائر الشفعاء المنصوص عليهم لتوفر الحكمة فى تقرير الشفعة لكل منهم وهى المضارة على أن تجرى المفاضلة بينهم عند تراحمه.

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨٥

يفرض نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٣٦ من القانون المدني أن المشتري نفسه قد توافرت فيه وقت الشراء شروط الأخذ بالشفعة في العقار الذي إشتراه بأن يكون مالكا بالفعل في هذا الوقت لما يجعله شفعياً ثم يقدم لأخذ العقار منه بالشفعة شفع مع نفس طبقته أو من طبقة أدنى فإن المشتري يفضل في هذه الحالة ولا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة.

الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٦

يفرض نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٣٧ من القانون المدني أن المشتري نفسه قد توافرت فيه وقت الشراء شروط الأخذ بالشفعة في العقار الذي إشتراه بأن يكون مالكا بالفعل في هذا الوقت لما يجعله شفعياً ثم يقدم لأخذ العقار منه بالشفعة شفع مع نفس طبقته أو من طبقة أدنى - فإن المشتري يفضل في هذه الحالة ولا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة.

الطعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ١٢٢١ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٩١

النص في الفقرة الثانية من المادة ٩٣٧ من القانون المدني... يدل على أن المشرع لم يضع قاعدة عامة تحكم موضوع التزاحم بين الشفعاء جميعاً. ذلك أن القاعدة التي تقضي بأن يقسم الشفعاء عند تعددهم العقار المشفوع فيه كل بنسبة نصيبه في العقار المشفوع به لا تنطبق في حالة التزاحم فيما بين الجيران عند تعددهم إذ أنهم يختلفون عن غيرهم من اشفعاء في أنهم لا يشتركون جميعاً في عقار مشفوع به واحد فلكل جار عقاره الذي يشفع به لا يشترك فيه معه غيره من الجيران الآخرين وإذ لم يورد النص حكماً لتلك الحالة فيجب - وفقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدني الرجوع إلى القاعدة التي تضمنها قانون الشفعة السابق باعتبارها عرفاً مستقراً جرى عليه العمل - والتي تقضي بتفصيل الجار الذي تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره من الجيران وهي أيضاً الحكم العادل عند سكوت النص.

للطعن رقم ١١٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ٣١/٥/١٩٤٥

إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ٧ من قانون الشفعة على أنه إذا تعدد الشفعاء يكون حق الشفعة أولاً لمالك الرقبة، وثانياً للشريك الذي له حصة شائعة، وثالثاً لصاحب حق الإنتفاع ورابعاً للجار المالك، وإذ نص في فقرتها الثانية على أنه إذ تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الإنتفاع فيستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه، وإذا تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره، ثم إذ نص في المادة ٨ من القانون المذكور على أنه يثبت حق الشفعة

وتراعى الأحكام المقررة فى المادة السابقة فيما يتعلق بالأولوية ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً - إذ نص على هذا وذاك فقد أفاد أن الأولوية Preference المنصوص عليها فى المادة ٧ وأحالت إليها المادة ٨ هى أولوية من نوعين : أولوية بحسب الدرجة بين شفعاء من طبقات مختلفة وأولوية بحسب النصيب أو المنفعة بين شفعاء من طبقة واحدة. وعلى أن القول بعدم وجود أولوية بين الشفعاء الذين هم من طبقة واحدة فيه مجالاة للنص لأنه لو لم تكن هناك أولوية بينهم لوجب تقسيم العين المشفوعة عليهم بالتساوى. وإذن فإن التطبيق الصحيح للمادة ٨ من قانون الشفعة يجعل حق الشفعة ثابتاً فى حالتى الأولوية المنصوص عليهما فى المادة ٧، والقضاء بأنه لا شفعة للشفع المساوى للمشتري فى الطبقة هو قضاء مخالف للقانون.

#### \* الموضوع الفرعى : البيع الذى تجوز فيه الشفعة :

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٦

متى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى الشفعة أقام قضاءه على أن التصرف الصادر من المظعون عليها الأولى إلى المظعون عليه الثانى ليس بما تجوز فيه الشفعة وإنما هو تصرف ذو طابع خاص روى فيه إظهار المتصرف إليه بالأولوية فى شراء الأطنان المبيعة موضوع طلب الشفعة لاعتبارات منها ما يتعلق بشخص المتصرف إليه لقيامه بإصلاح الأرض المتصرف له فيها ومنها ما يتعلق بمصالح إجتماعية واقتصادية ترمى إلى رفع مستوى صغار المزارعين وتوفير أسباب العيش لهم والتشجيع على إصلاح الأراضي البور فضلاً عن أن الثمن المسمى بالعقد لا يمثل حقيقة قيمة العين المبيعة وقت البيع، فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون، ذلك بأن القضاء بالشفعة فى مثل هذه الحالة يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٧

تجوز الشفعة فى البيع الذى أجراه الحارس على أموال الرعايا الألمان بالمزاد لأن هذا المزاد لم يتم وفقاً لإجراءات رسمها القانون كما تتطلب ذلك المادة ٩٣٩ من القانون المدنى، إذ أن الحارس ضمن قائمة شروط البيع ضرورة موافقته على الثمن الراسى به المزاد وعلى حقه فى إلباء البيع بدون إبداء أسباب وهذه شروط تنطق بأن مثل هذا البيع ولو أنه يتم بالمزاد إلا أنه لا يتفق مع ما هو منصوص عليه قانوناً بشأن البيوع الجبرية ووجوب رسو المزاد فيها حتماً على صاحب آخر عطاء بدون مصادقة أحد.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٧

قصبت المادة ١١ من دكرير ٢٣ مارس سنة ١٩٥١ الصادر بشأن الشفعة معالجة حالة ما إذا بيع عقار واحد لعدة أشخاص فأباححت الجزئة في صورة وحرمتها في صورة أخرى وهى حالة تختلف عن حالة بيع عقارات متعددة لا عقار واحد وحكم هذه الحالة أن المقارات المبيعة إن كانت منفصلة فلا يحق للشفيع أن يطلب منها إلا ما توافرت له فيه أسباب الشفعة دون المقارات الأخرى. فإذا تبين أن الأطنان المطلوبة بالشفعة منفصلة تمام الانفصال عن باقي الأطنان المبيعة وأن الشفيع يجاور المقدر الذى يطلب أخذه بالشفعة من أكثر من جهة مع وجود حقوق ارتفاق رى وصرف بين هذه الأطنان والأرض المشفوع بها ولم يعلن المشتري على ما حصله الحكم من ذلك بأى مطعن فإن الحكم فيما قرره من جواز الجزئة في هذه الحالة يكون قد طبق القانون صحيحاً.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٧

جرى قضاء هذه المحكمة على أن بيع مصلحة الأملاك لمقاراتها بالمزاد بشرط مصادقة وزير المالية وكذلك البيع الذى كان يتم أمام المجالس الحسية لمقارات القصر بالمزاد - هى بيع عادية تجوز فيها الشفعة رغم حصولها بالمزاد أمام جهة الإدارة أو المجلس الحسى المختص.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٦٥/١/١٤

محل تطبيق قاعدة عدم جواز تجزئه العقار المطلوب أخذه بالشفعة أن يكون المبيع عقاراً أو عقارات متعددة متصلة - أى متلاصقة - أو منفصلة بشرط أن تكون مخصصة لعمل واحد أو لطريقه إستغلال واحدة بحيث يكون طريقه إستعمال حق الشفعة بالنسبة إلى جزء منها يجعل الباقي غير صالح لما أعد له من الإنشاع وإذ كان الحكم للمطعون فيه قد أثبت أن الجزء من العقار المبيع والمحكوم فيه بالشفعة قائم منفرد بذاته عن الجزء الذى أكله النهر ولم يكن مخصصاً هو والجزء الذى أكله النهر لعمل واحد أو لطريقه إستغلال واحدة فإنه لا يصح النعى بأن قصر الحكم بالشفعة على ذلك الجزء فيه تجزئه للعقار المشفوع فيه.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٠

لا يشترط في البيع الذى تجوز فيه الشفعة أن يكون بقصد مسجل، ولا محل للترقية فى هذا الخصوص بين حالى البيع الواحد والبيع المتوالية.

الطعن رقم ٢٨١، ٩٥٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨١

مناط الحكم بوقف الدعوى وفقاً للمادتين ١٢٩ من قانون المرافعات، ١/١٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية أن ترى المحكمة تعليق حكمها فى موضوعها على الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم، وأن تكون هذه المسألة خارجة عن إختصاص المحكمة الوظيفى أو النوعى وإذ كانت دعوى الفسخ تدخل فى الإختصاص الولائى للقاضى العادى المختص ولائياً بدعوى الشفعة ولا تخرج عن الإختصاص النوعى لها، وكانت الشفعة جائزة فى البيع المعلق فى هذه الحالة يكون موجوداً ونافلاً من وقت إبرامه، وعلى الشفيع أن يراعى مواعيد إجراءات الأخذ بالشفعة فيه، فإن هو فوتها سقط حقه فى الأخذ بها، ولا تبدأ مواعيد جديدة يتخلف هذا الشرط، لما كان ذلك وكان لا إلزام على محكمة الشفعة أن تجيب الطاعين - الباتين - إلى طلب وقف الدعوى بمد أن رأت فى حدود سلطتها التقديرية أنه لا محل لوقفها حتى يفصل فى دعوى الفسخ تأسيساً على أن الشفعة جائزة فى البيع المعلق على شرط فاسخ طالما ظل البيع قائماً، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ٥/٢٩/١٩٨٣

المقرر فى قضاء النقص أن القانون إذ جعل البيع سبباً للشفعة وجعل حق الشفيع فى طلبها مولداً من مجرد إتمام إنقضاء البيع على العين المشفوعة جاء نمه عاماً مطلقاً وبذلك المثابة أجاز الشفعة. فى العقار المبيع ولو كان عقد البيع إبتدائى لم يسجل. ذلك أن حق الشفعة الذى ينشأ من يوم البيع لا يمكن تعليقه على حصول تسجيل العقد أو القول بمولده من يوم التسجيل فقط إذا لم ينلر المتعاقدان البائع والمشتري - الشفيع بحصول البيع الإبتدائى. ذلك أن حق الشفعة على ما سلف القول لا يولد من مجرد الإنذار بحصول البيع بل من وقت إنقضاؤه سواء تم الإنذار بحصوله أم لم يتم إذ لا يرتب الإنذار أثراً سوى سقوط الحق فى الأخذ بالشفعة إذا انقضت المدة المنصوص عليها فى المادة ٩٤٠ من القانون المدنى ولم يد الشفيع رغبته فى الشفعة قبل إنقضاها.

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٥

من المقرر أنه لا يشترط قانوناً فى البيع الذى تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مسجل أو ثابت التاريخ لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن عقد البيع الصادر من الطاعن - المشتري الأول للعقار المشفوع فيه - إلى المطعون ضده الأخير - المشتري الثانى - قد تم بتاريخ. ... أى قبل تاريخ إعلان الرغبة الموجه من الشفيع - المطعون ضده الأول - إلى الطاعن والباتين له فى - والذى تم تسجيله فى. ... وكان الطاعن قد دفع بعدم قبول الدعوى لرفضها على ذى صفة وأدخل المطعون ضده الأخير المشتري

منه في الدعوى. كما تمسك المدخل أيضاً بالدفع بعدم قبول الدعوى لعدم توجيه طلب الشفعة إلى البيع الثاني الصادر إليه من المشتري الأول في ... والسابق على تاريخ إعلان الشفع رغبه بالأخذ بالشفعة الموجه إلى المشتري الأول والباقي له في ... وعلى تاريخ تسجيله في ... وكان الشفع المطعون ضده الأول وإن ذهب رداً على ذلك الدفع أمام محكمة الدرجة الأولى إلى العزوف صراحة عن الطعن على البيع الثاني بالصورية بمقولة إنه لا حاجة لذلك - وهو ما سجله عليه الحكم الابتدائي وقضى على أساسه برفض دعواه إلا أنه عاد أمام المحكمة الاستئنافية إلى التمسك بأن العقد المذكور غير ثابت التاريخ ومن ثم فلا يحتاج به عليه باعتباره من الغير، هذا إلى أنه عقد صوري صورية مطلقة دون حاجة إلى طلب تحقيق ذلك إكفاءً بما أورده من أنه من صورة واحدة وغير موقع عليه من أي شاهد وأنه مقدم من البايع، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب في رده على هذا الدفع إلى القول بأنه يشترط لتطبيق نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني أن يكون البيع للمشتري الثاني ثابتاً ثبوتاً قاطعاً على نحو ما توجبه المادة ١٥ من قانون الإثبات قبل تسجيل إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وأن كلاً من الطاعن والمطعون ضده الأخير لم يورداً أي دفاع أو طلبات بشأن عدم ثبوت تاريخ العقد المذكور مما يقتضي الإلفات عنه لإنشاء الدليل على أنه سابق على تسجيل إنذار الشفعة الحاصل في ... لما كان ما تقدم وكان هذا الذي ذهب وإنه إلى الحكم يخالف صحيح القانون الذي لا يشترط في البيع الذي تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مسجل أو ثابت التاريخ وأوجب على الشفع في هذه الحالة أن يوجه طلب الأخذ بالشفعة إلى البيع الثاني متى كان سابقاً لإعلان الرغبة أو تسجيله فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

#### لطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤

ينال نص المادتين ٨٧٦، ٩٣٦ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن للمالك على الشيوع أن يبيع ملكه محذراً مفرزاً ويقع البيع صحيحاً، وإن كانت حالة التحديد هذه تظل معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشركاء في الشيوع، ومتى كان هذا البيع صحيحاً وصدر لأجنبي وكان الإفراز الذي تحدد به محل البيع لا يحتاج به سائر الشركاء في الشيوع طالما لم تتم القسمة قضاء أو رضاء، مما يعتبر معه هذا التصرف بالنسبة لهم في حكم التصرف في قدر شائع وبالتالي يثبت لهم حق الأخذ بالشفعة في ذلك البيع.

**الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٦**

- النص في المادة ٩٣٦ من القانون المدني على أنه " يثبت الحق في الشفعة .. " هـ " للجار المالك في الأحوال الآتية : إذا كانت العقارات .. من الأراضي المعدة للبناء سواء كانت في المدن أم في القرى. " يدل على أنه يشترط في الأخذ بالشفعة في هذه الحالة أمران، الأول أن يكون محل البيع المشفوع فيه أرض داخلية في نطاق المدينة أو القرية، والثاني أن تكون من الأراضي المعدة للبناء. والمناطق في الصرف على الأمر الأول الرجوع إلى الخواطر التي تعين " كردون " المدينة أو القرية والقرارات المعدلة لتلك الحدود وفقاً لما تقتضيه المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الخاص بنظام الحكم المحلي، أما الصرف على الأمر الثاني فمردده استظهار موقع الأرض من الكتلة السكنية في المدينة أو القرية وطبيعتها وسائر الظروف المحيطة بها ليان ما إذا كان يصدق في شأنها وصف الأرض المعدة للبناء من عدمه وهي من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغاً.

- إذا أشتمل عقد البيع على عقارات متعددة وكانت متصلة بعضها عن البعض فإن الأصل أن للشفيع أن يأخذ بالشفعة ما توافرت له فيه أسبابها دون تلك التي لا يستطيع أن يشفع فيها لو أنها بيعت مستقلة وذلك ما لم تكن تلك المقارات مخصصة لعمل واحد أو لطريقة إستغلال واحدة بحيث يكون إستعمال الحق في الشفعة بالنسبة إلى جزء منها من شأنه أن يجعل الباقي غير صالح لما أعد له من إنشغال.

**الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٩**

من المقرر أن البيع ولو وقع من مشتر لم يسجل عقد شراؤه هو بيع قائم ومنتج لآثاره تبث فيه الشفعة ثبوتها في كل بيع إستوفى أركانه.

**الطعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٢١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٨**

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن البيع لا تجوز الشفعة فيه إذا كان مقصوراً على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما ألحت عليهم الحاجة إلى شراء العقار المبيع ومهما زابدوا أو على ثمنه ويعتبر البيع في هذه الأحوال متراحاً بين البيع والهبة والصلح لأن تقدير الثمن تراعى فيه إعتبارات تتعلق بالمشتري من ناحية وبمصالح عليا إجتماعية وسياسية من الناحية الأخرى فالقضاء بالشفعة في مثل هذه الأحوال يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه، وكان الثابت من العقد موضوع طلب الشفعة أنه تصرف لا يخرج في حقيقته عن كونه بيعاً مستوفياً لكافة أركانه القانونية وأنه بغرض قيام الزوجية بين الطاعنة الثانية - المتصرف إليها - والطاعن الأول - مستأجر العقار المشفوع فيه. فإن

ذلك لا يجعل البيع مقصوراً عليها إذ يمكن حصوله لغيرها ولا يكون محل إعتبار في تقدير الثمن، فلا يغير من طبيعة العقد بوصفه بيعاً تجوز الشفعة فيه ويكون دافع الطاعة الثانية في هذا الخصوص لا يستند إلى أساس قانوني صحيح وليس من شأنه أن يغير به وجه الرأي في الدعوى، ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد عليه أو إخطائها عن طلب نذب غير لتحقيقه لا يعيب حكمها القصور أو الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٥

إذا حرر عقد ابتدائي بيع نصيب القصر في أوطان إشتراط فيه أنه لا يكون نافذاً إلا بعد موافقة المجلس الحسنى عليه، ثم قرر المجلس الترخيص للوصية في بيع هذه الأوطان بالشروط الواردة في العقد الابتدائي إلا فيما يتعلق بالثمن فقد رفعه إلى الحد الذي وصلت إليه المزايدة التي أمر بإجرائها تمهيداً لإقرار البيع ورسى على نفس المشتري بالعقد الابتدائي، فإن هذا القرار لا يعتبر ملغياً لذلك العقد وإنما هو مؤيدو مستم له. وإذن فلا يجوز رفض دعوى الشفعة في الأوطان المبينة بمقتضى ذلك العقد بمقولة إنها تكون على غير أساس إذ هذا العقد بعدم إقرار المجلس الحسنى إياه لا يكون له وجود.

• الموضوع الفرعي : التحايل لإسقاط الشفعة :

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٧

التحيل لإبطال الشفعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مناقض للفرض المقصود منها لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر فإذا ما أجاز التحيل لإبطالها كان ذلك عوداً عن مقصود الشارع يلحق الضرر الذي قصد إبطاله، فكل تحايل لإبطال الشفعة لا يصح للمحاكم أن تقره بوجه من الوجوه.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٧/٥/١٩٤٥

إن التحايل لإبطال الشفعة مناقض للفرض المقصود منها لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر. فإذا ما أجاز التحايل لإبطالها كان ذلك عوداً عن مقصود الشارع يلحق الضرر الذي قصد إبطاله. فكل تحايل لإبطال الشفعة لا يصح للمحاكم أن تقره بوجه من الوجوه.

• الموضوع الفرعي : التزامات الشفيع :

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٨ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ٨/١٢/١٩٤٩

إذا كان الحكم قد رد على ما دلع به المشفوع منه من أن الشفعة لم يكونوا مالكين لما شفعوا به وقت طلب الشفعة بأن العقار المشفوع به رسا مزاده عليهم في تاريخ سابق للطلب، فالطعن على هذا الحكم



بأنه لم يذكر تاريخ تسجيل حكم رسو المزداد لا مصلحة منه إذا كان الثابت من الصورة التنفيذية لحكم المزداد التي كانت مقدمة إلى محكمة الموضوع أنه سجل في يوم صدوره.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٩

الشفيع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة ومن ثم لا يحتج عليه إلا بالعقد الظاهر. وإذن فمعى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليها الأولى بالشفعة مقابل الثمن الوارد بالعقد المسجل الصادر من الشركة الباتعة إلى الطاعنين قد نفى بأدلة مسروغة علم المطعون عليها الأولى بأن الثمن الحقيقي يختلف عن الثمن الوارد بالعقد، فإن النفي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٢١ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٥٤/٢/١٨

يجب ثبوت ملكية الشفيع للعقار الذي يشفع به وقت قيام سبب الشفعة أى وقت انعقاد بيع العقار الذى يشفع فيه ولا عبرة بتاريخ تسجيل هذا البيع، لأن حق الشفعة يتولد عن عقد البيع ولو لم يكن مسجلاً. وإذن فمعى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دفاع المشتري المؤسس على أن الشفيع لم يكن مالكا لما يشفع به وقت حصول البيع سبب الشفعة أقام قضاءه على أن عقد شراء الشفيع للأرض التى يشفع بها أسبق فى التسجيل على تاريخ تسجيل عقد بيع الأبطالان التى يشفع فيها، فإنه يكون قد خالف القانون وكان يعين على المحكمة ليكون قضاؤها صحيحا فى هذا الخصوص أن تقيمه، على أن تاريخ تسجيل عقد الشفيع سابق على تاريخ بيع الأرض المشفوع فيها.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ١٣٨٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠

لئن كان الشفيع - بحكم كونه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة - يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة وبالتالي يحق له أن يتمسك بالعقد الظاهر فلا يصحح عليه بالعقد المستتر إلا أن شرط ذلك أن يكون حسن النية بمعنى ألا يكون عالماً بصورية العقد الظاهر وقت إظهار رغبته فى الأخذ بالشفعة فإذا انتهى عنه حسن النية بأن ثبت علمه بالعقد الحقيقى المسحور جاز للمصلحين الإحتجاج عليه بهذا العقد.

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٢

- عقد البيع الابتدائى يتولد عنه بمجرد تمامه حق الشفعة لكل من قام به سبب من أسبابها، ومن وجب الشفيع فى هذا العقد أن يراقب ما يطرأ على أطرافه من تغير فى الصفة أو الحالة لوجه نهيهم إجراءات الشفعة بالوضع الصحيح الذى أصبحوا عليه وقت إتخاذها.

- تنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات على أنه " إذا رأت المحكمة أن الدفع بعلم قبول الدعوى لإتضاء حصة المدعى عليه قائم على أساس، أجلت الدعوى لإعلان ذي صفة. .. وكان تصحيح الدعوى بإدخال صاحب الصفة فيها يجب ألا يغفل بالمعاد المحدد لرفعها، فإن التصحيح لا ينتج أثره إلا إذا تم خلال المعاد وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط الحق في الشفعة على أن الطاعن لم يختصم فيها سوى إحدى المشتريات [ المطعون عليها الثالثة ] ولم يختصم باقي المشتريات بأشخاصهن إلا بعد المعاد، مع سبق إختصاص والدعوى باعتباره ولياً عليهن في المعاد رغم بلوغهن سن الرشد، فإن النعي على الحكم يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١

تنص المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدني على أن " وخلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ هذا الإعلان " إعلان الرغبة " يجب أن يودع خزنة المحكمة الكائن في دائرتها المقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع، مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة "، فإن لم يتم الإيداع في هذا المعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة. ولما كان هذا النص صريحاً في أن ما يجب إيداعه هو كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع، فإن اشتراط إيداع الثمن المسمى في العقد ولو كان صورياً بعد قهراً لا يحتمله النص.

الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤

النص في المادة ٩٣٨ من القانون المدني على أنه " إذا اشترى الشخص شيئاً تجوز الشفعة فيها ثم باعها قبل أن تعلن أية رغبة في الشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة طبقاً للمادة ٩٤٢ فلا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها "، والنص في المادة ٩٤٧ من هذا القانون على أنه " لا يسرى في حق الشفع أي رهن رسمي أو أي حق إختصاص أخذ ضد المشتري ولا أي بيع صدر من المشتري ولا أي حق عيني رتبته أو ترتب منه إذا كان قد تم بعد التاريخ الذي سجل فيه إعلان الرغبة في الشفعة "، مفادها إنه إذا مارس الشفع حقه في الأخذ بالشفعة فإنما يتخذ إجراءات دعواه قبل مشغري المقار ودون إعتداد بالبيع الذي صدر من هذا المشتري متى ثبت أن البيع قد تم في تاريخ تال لتسجيل إعلان الرغبة في الشفعة.

الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢

إذ أوجب المشرع في المادة ٩٤٢ من القانون المدني على الشفع أن يودع في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة خزنة المحكمة الكائن في دائرتها المقار كل الثمن الحقيقي الذي

حصل به البيع ورب على عدم إتمام الإيداع على هذا النحو سقوط حق الشفع في الأخذ بالشفعة فقد دل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إيداع كامل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع في المهاد والكيفية التي حددها المشرع هو شرط لقبول دعوى الشفعة مما يخول محكمة الموضوع أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى إن أحل به الشفع، ويجوز لمحكمة النقض أن تغير ذلك من تلقاء نفسها باعتباره مسألة تتعلق بالنظام العام متى كانت واردة على ما رفع عنه الطعن وكانت جميع العناصر التي تتيح للإمام بها قد توافرت لدى محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٩  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشفعة لا تجوز إلا إذا كان الشفع مالاً للمقار الذي يشفع به وقت قيام سبب الشفعة أي وقت بيع المقار الذي يشفع فيه.

الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٤١٢ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٢  
مؤدى نص المادتين ٩٣٨، ٩٤٧ من القانون المدني أن بيع العين التي تجوز الشفعة فيها بيعاً ثابتاً سارياً في حق الشفع يوجب عليه أن لا يطلب أخذها بالشفعة إلا من المشتري الثاني والشروط التي اشترى بها وإن البيع الثاني يسرى في حق الشفع إذا كان قد تم فعلاً تسجيل رغبته في الأخذ بالشفعة فلا يشترط أن يكون ثابت التاريخ أو يكون قد أنذر به رسمياً أو علم به علماً واقعياً.

الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٨١٦ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٤  
إذ أوجب المشرع في المادة ٩٤٢ من القانون المدني على الشفع أن يودع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة غزاة المحكمة الكائن في دائرتها المقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع، ورب على عدم إتمام الإيداع على هذا النحو سقوط حق الشفع في الأخذ بالشفعة، فقد دل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إيداع كامل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع في المهاد والكيفية التي حددها المشرع هو إجراء من إجراءات دعوى الشفعة يبين إتخاذ أمام المحكمة المختصة قانوناً بنظرها وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة.

الطعن رقم ٢٧٥، ٢٨٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩  
الشفيع في حالة عدم إنذاره بالبيع ليس له من سبيل إلى معرفة الثمن الحقيقي الذي تم به البيع فيجوز له إيداع الثمن الذي يعتقد أنه مقابل البيع على أن يكمله عندما يتحقق من الثمن الحقيقي فيصح الإيداع.

الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣٠

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن عقد البيع الابتدائى يولد عنه بمجرد تمامه حق الشفعة لكل من قام به سبب من أسباب الشفعة ومن واجب الشفع فى هذه الحالة أن يراقب ما يطرأ على أطراف العقد من تغير فى الصفة والحالة ليوجه إليهم إجراءات الشفعة بالوضع الصحيح الذى أصبحوا عليه وقت إتخاذها كما أنه إذا كان للشفع لم يختصم فى الميعاد الباتين بأشخاصهم مع سبق إختصاص والدعم باعتباره ولياً طبيعياً عليهم بالرغم من بلوغ سن الرشد فإن حقه فى الأخذ بالشفعة يكون قد سقط.

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٧

جرى نص المادة ١/٩٤٥ من القانون المدنى على أن يحل الشفع محل المشتري فى جميع حقوقه والتزاماته ولذا يصحى المشتري بعد القضاء بالشفعة كما لو لم يشتر من قبل، وإذا كان النص فى المادة ٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن على أن " بعد فى حكم المستأجر . مالك العقار المتزوع ملكيته بالنسبة إلى ما يشغله من هذا العقار. ... " هو إستثناء خرج به المشرع على الأصل العام فلا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ومن ثم فلا يسرى حكمه على المشفوع منه.

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٩

يدل النص فى المادة ٩٣٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه يجب على الشفع الذى يريد الأخذ بالشفعة فى حالة توالى البيوع أن يستعمل حقه وفقاً لما جرى به نص هذه المادة ضد المشتري الثانى والشروط التى إشتري بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان الرغبة فى الشفعة، وذلك لزوال قابلية البيع الأول للأخذ فيه بالشفعة، والتالى صار متعباً على الشفع أن يوجه طلبه إلى طرفى البيع الثانى ويشترط هذا البيع، فيصبح الخصوم فيه هما البائع فى هذا العقد أى المشتري الأول والمشتري الثانى لا يغير من ذلك أن يكون المشتري الأول قد سبق إختصاصه فى الدعوى فى البيع الأول قبل توجيه طلب الشفعة فى البيع الثانى وذلك لزوال ذلك البيع بمصوّل الثانى ويكون إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة لكل من المشتري والبائع إعلاناً رسمياً على يد محضر وإلا كان باطلاً كما تنص بذلك صراحة المادتان ٩٤٠، ١/٩٤٢ من القانون المدنى ويوجه إلى موطن كل منهما إلا إذا كان أيهما قد إتخذ موطناً مختاراً له فيجوز إعلان الرغبة فى هذا الموطن ولا يثبت إعلان الخصم بالرغبة فى الأخذ بالشفعة وتاريخ هذا الإجراء إلا من واقع الورقة المثبتة له أو صورتها.

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٥

لما كان مناط إلزام الشفيع بتوجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها - حتى يجوز له الأخذ بالشفعة وفقاً لنص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى - ألا يكون البيع الثانى صورياً، فإذا ادعى الشفيع فى مواجهة المشتري لطلب الشفعة عقد هذا المشتري، وأفلح فى إثبات هذه الصورة اعتبر البيع الثانى غير موجود قانوناً، وكان البيع الأول هو وحدة الذى يعد به فى الشفعة، ولا يقبل من المشتري الثانى الطعن على إجراءات الشفعة فى البيع لانعدام مصلحته القانونية فى الطعن عليها، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف الرد على السبب السابق - قد انتهى إلى ضرورة البيع الثانى صورية مطلقاً بما يعتبر معه هذا البيع غير موجود قانوناً فلا يقبل من الطاعن - وهو المشتري بهذا البيع الصورى - أن يتمسك بما أثاره بهذا السبب من أسباب الطعن.

الطعن رقم ٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ١٩٣٦/٥/١٤

إذا اختلف الشفيع والمشفوع منه فى مدلول العبارة التى أوردتها الشفيع فى صحيفة دهرهه خاصة بعرض الثمن والملحقات هل كانت تفيد عرض الثمن فقط أم تفيد عرضه مع الملحقات فترات محكمة الموضوع أنها تفيد عرض الثمن والملحقات معاً، فإن ما رآته من ذلك لا يخضع لرقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٩

للمبايع بمقتضى المادة ١٣ من قانون الشفعة ألا يقبل تأجيل الثمن للشفيع، إلا أنه إذا كان البائع بعد أن طلب إلى المحكمة الابتدائية تكليف الشفيع إيداع الثمن كله وأجابته المحكمة إلى هذا الطلب عاد فعدل عن طلبه مكتفياً بأن يكون الإيداع بعد ثبوت حق الشفيع فى الشفعة فلا يكون للمحكمة أن تعتمد فى قضائها برفض الشفعة على عدم تنفيذ الشفيع قرارها القاضى بتكليفه إيداع الثمن.

\* للموضوع القرعى : التسجيل فى الشفعة :

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١٨

لا يشترط قانوناً فى البيع الذى تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مسجل أو ثابت التاريخ.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤

من المقرر قانوناً أن الشفعة لا تجوز إلا إذا كان الشفيع مالكاً للمقار الذى يشفع به وقت قيام سبب الشفعة أى وقت بيع المقار الذى يشفع فيه، وأن الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع وأما عقد البيع الذى لم يسجل فلا ينشئ إلا التزامات شخصية بين طرفيه.

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٨

وجوب أن يتم التنازل عن حق الارتفاق وفقاً للقانون فهو لا يتم إلا إذا كان قد أشرع وفقاً لقانون الشهرى العقارى ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ولا يفنى عن ذلك مجرد التقرير بالتنازل عن حق الارتفاق فى دعوى الشفعة بعد رفعها ذلك أن حق الشفع يثبت بمجرد إعلان رغبته فى الأخذ بالشفعة إذ تكون عناصر الشفعة قد تكاملت ويحل محل المشتري فى البيع الذى يأخذ فيه بالشفعة وليس رفع دعوى بالشفعة بعد ذلك وصدر الحكم ببيت الشفعة إلا تقريراً لما تم من أثر قانونى ترتب على إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة - مما يسوغ الإلفات عما يقرره الطاعن فى مذكرة دفاعه أمام محكمة الاستئناف من أن البائع له قد سبق له التنازل عن حق الارتفاق بالرى أمام المسقاة الفاصلة وأن دليله على ذلك هو إنشاء المسقاة الأخرى التى إشتراها الطاعن لرى الأرض دون أن يقدم ما يثبت حصول شهر هذا التنازل قبل رفع الدعوى.

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٤١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠

من المقرر قانوناً أن الشفعة لا تجوز إلا إذا كان الشفع مالكاً للعقار الذى يشفع به وقت سبب الشفعة أى وقت بيع العقار الذى يشفع فيه، وأن الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع، وأما عقد البيع الذى لم يسجل فلا ينشئ إلا التزامات شخصية بين طرفيه.

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٣

الشفعة لا تجوز إلا فى بيع العقار ولو كان بمقد غير مسجل، ولا تجوز فى الصلح الواقع فى شأن ملكية عقار لأنه ليس ناقلاً للملكية بل كاشفاً عنها ومقرراً لها ولما تقتضيه طبيعته من أن يترك كل طرف شيئاً من حقه فلا يجوز أن ينتزع الأجنبى بفائدة مقررة لمنفعة المتصالح كما أنه يستلزم من قبل طرفيه واجبات شخصية لا يمكن أن يحل فيها أجنبى عن المقد مثل طالب الشفعة، إلا أن الصلح الذى يقع بين الخصوم ويصدق عليه القاضى فى دعوى صحة ونفاذ البيع التى تقام بقصد تنفيذ التزامات البائع والتى من شأنها نقل الملكية، لا يترتب عليه قانوناً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انحلال البيع الذى صدر الصلح فى شأنه ليحل هذا الصلح محله وإنما يظل التصرف الأصيل وهو البيع قائماً ومنتجاً لآثاره وبالتالي تجوز فيه الشفعة.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٤

إذا كان عقد شراء الشفع غير مسجل فالعين التى هى محل هذا العقد لا يصح أن يشفع بها.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٦

إن إستاد أثر الشرط إلى الماضي على النحو المستفاد من نص المادة ١٠٥ من القانون المدني إنما يصح حيث يكون التعليق على الشرط ناشئاً عن إرادة المتعاقدين. أما حيث يكون القانون هو الذى قرر الشرط وعلق عليه حكماً من الأحكام فإن الحكم المشروط لا يوجد ولا يثبت إلا عند تحقق شرطه أما قبله فلا لأن الأصل أن الأثر لا يسبق المؤثر.

و على هذا لا محل لتطبيق المادة ١٠٥ المذكورة فى غير باب السهجات والعقود. وبصفة خاصة لا محل لتطبيقها على ما كان من الشروط جعلياً مردوداً إلى إرادة الشارع، كشرط التسجيل لنقل الملكية لأن هذا النوع من الشرط باق على أصله فلا إنسحاب لأثره على الماضي. وعلى أن القول بالأثر الرجعى للتسجيل فيه منافاة لمقصود الشارع فى وضع قانون التسجيل. فالحكم الذى يقضى برضى دعوى الشفعة بناءً على أن الشفع لم يكن مالكاً للعين المشفوعة بها يوم إشتراها بل من تاريخ تسجيل عقد الشراء لا يكون مخالفاً للقانون فى نفيه الأثر الرجعى للتسجيل.

الطعن رقم ٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٦

إن وصف العقد بأنه عقد ابتدائي - أعذاً بالمعرف الذى جرى على إطلاق هذا الوصف على عقود البيع التى لم تراعى فى تحريرها الأوضاع التى يطلتها قانون التسجيل - ذلك لا يحول دون إحصار البيع باتاً لازماً متى كانت صيغته دالة على أن كلاً من طرفيه قد ألزم نفسه الوفاء بما إلتزم به على وجه قطعى لا يقبل العدول.

و متى كان عقد البيع لازماً باتاً فإنه يثبت الحق فى الشفعة بمجرد تمامه لكل من قام به سبب من أسبابها ومن ثم كان العلم به موجباً على الشفع المبادرة إلى إظهار رغبته قبل أن يتقضى على علمه المهاد المقرر له فى القانون. وما قد يقع من النزاع بين البائع والمشتري على تكيف العقد أو على قوته الملزمة لا يرفع عن الشفع واجب إظهار رغبته فى هذا المهاد، لأن الشارع قد جعل مجرد العلم بداية حتمية لسريان المهاد، ورتب على فواته سقوط حق الشفعة، ومواعيد السقوط Decheance لا تقبل الوقف ولا الإنقطاع.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ٤/١٤/١٩٤٩

إذا كان الثابت أن هناك عقداً ظاهراً يقول طالب الشفعة إنه هو الذى علم به وحده وبني عليه طلبه الأخذ بالشفعة وهو العقد الهائى المسجل، وآخر يقول إنه كان مستتراً عنه وقت الطلب، وهو العقد الابتدائى الذى قدمه المشتري أثناء سير الدعوى وإعتمده الحكم، وكان العقدان مختلفين فى بيان ثمن الصفقة إذ

هو في العقد الابتدائي أكثر منه في العقد المسجل، والشفيع يحمك بما جاء من الثمن في العقد الأخير حتى ولو كان صورياً، فإنه إذ كان الشفيع، بحكم أنه صاحب حق في أخذ الطار بالشفعة من طبقة الغير بالنسبة إلى ورقة الضد المحررة بين البائع والمشتري، وإذا كانت ورقة الضد لا يحج بها إلا بين المتعاقدين وخلفهم العام أما غيرهم من ذوي الحقوق الذين لم يعلموا بها وقت أن نشأت حقوقهم فلهم أن يتمسكوا بالمقد الظاهر، سواء أكانت ورقة الضد ثابتة التاريخ أم غير ثابتة ما دامت لم تسجل كان الاحتجاج على الشفيع بعقد البيع الابتدائي الذي هو ورقة ضد العقد المسجل غير جائز قانوناً وإذا خالف الحكم هذه القاعدة دون أن يذكر شيئاً عن علم الشفيع أو عدم علمه بحقيقة الثمن حين طلب الشفعة فإنه يكون مصيباً نكصه.

#### **\* الموضوع الفرعي : التنازل عن الحق في الشفعة :**

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٤٢٤ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٧

أجازت المادة ١/٩٤٨ من القانون المدني النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة قبل البيع، وعلى ذلك فإذا أقام الشركاء المشتاعون بناء بقصد تملك طوابقه وشققه للغير بطريق البيع عد هذا نزولاً منهم عن حقهم في أخذ الطوابق أو الشقق بالشفعة عند بيع أحدهم لنصيبه فيها، وهذا هو المفهوم الصحيح لإرادة الشركاء المشتاعين في نظام تملك الطوابق والشقق.

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠

النزول الضمني عن الحق في الأخذ بالشفعة يفترض صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد البيع يفيد الرضا عن استعمال ذلك الحق.

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٦٠٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٩

النزول الضمني عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة يستلزم صدور عمل أو تصرف من الشفيع يفيد رغبته عن استعمال هذه الرخصة بأن ينطوي على إختبارات المشتري مالكاً نهائياً للمبيع. لما كان ذلك وكان مجرد قبول المظنون ضدها الأولى - فرض ثبوته - لتعامل زوجها بوصفه مستأجراً مع الطاعن بوصفه مؤجراً محولاً إليه عقد الإيجار، سواء لاستمرار العلاقة الإيجارية أو بالنسبة لعرض إنهاؤها لهذه الأطنان المؤجرة ونزلت بذلك عن حقها في طلب الشفعة.



الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٨١/١/٨

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمني عن الشفعة يفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرهبة عن استعمال حق الشفعة وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية بأسباب سائفة من أقوال الشهود أن المساومة كانت حول التعازل عن حق الشفعة وليس المساومة على شراء الشفيع للعقار المشفوع فيه من المشتريات وانتهى صحيحاً إلى تكييف مثل هذه المساومة بأنها لا تفيد النزول عن حق الشفعة وفقاً للمادة ١٩٤٨ من القانون المدني وقضى للشفيع (المطعون عليه الأول) بطلباته فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٩

إذا كانت المادة ٩٤٨ من القانون المدني قد أجازت النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة قبل البيع الذي يرتب هذا الحق، وكان قيام مالك الأرض بإقامة مان عليها بقصد تملك طوابقه وحققه للغير بطريق البيع بعد نزولاً منه عن حقه في أخذ الطوابق أو الشق بالشفعة عند إعادة بيعها باعتباره المفهوم الصحيح لإرادة المالك الأصلي في نظام تملك الطوابق أو الشقق.

الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١١

— النص في المادة ٩٤٨ من القانون المدني بأن " يسقط الحق في الأخذ بالشفعة في الأحوال الآتية :  
أ) إذا نزل الشفيع عن حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع الذي هو سبب الشفعة قد يكون تالياً له سواء أكان هذا النزول قبل رفع الدعوى بالشفعة أو من بعد رفعها وحتى صدور الحكم منها، ولا يشترط في النزول الذي يصدر أثناء سير الدعوى على ما يحتاج به الطاعنان أن يكون مسبباً بإبداء ترك الخصومة وفقاً للطريق الذي رسمه قانون المرافعات. ذلك أنه متى كان النص على النزول ورد عاماً مطلقاً فلا محل لتقييده بشكل معين أثناء سير الدعوى وفي القول يتطلب هذا الشرط إستحداث لحكم مغاير لم يأت به النص وتخصيص لمعومه بغير مخصص. هذا إلى أن ترك الخصومة يقتصر التنازل فيه عن إجراء الخصومة دون أن يؤثر في الحق ذاته الذي يظل قائماً في حين أن النزول عن الحق المعداى بشأنه يؤدي إلى زوال ذات الحق وإسقاطه، ومن ثم فلا حاجة لإشتراط سلوك طريق ترك الخصومة عند التحقيق من النزول عن الحق.

— النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة قد يصدر صريحاً. فإنه قد يكون ضمناً بإتيان الشفيع بعد البيع عملاً أو إتعاذه موقفاً يكشف بوضوح في دلالاته عن هذا النزول، وإستخلاص ذلك من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى كان إستخلاصه سائفاً مستعمداً له أصل ثابت بأوراق الدعوى.

- النزول الضمني عن الحق في الأخذ بالشفعة، ذلك هو كل ما يدل على رضا الشفع بالبيع وحكمه للمشتري وهو ثبوت الملك له من شأنه أن يفيد النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة، فإذا ساوم الشفع المشتري على المقار المشفوع فيه بأن طلب يمه له بتمن شرائه أو بما يزيد عنه، فإن ذلك يعني طلب تملك بعقد جديد من هذا المشتري، وفي ذلك دلالة الرضا به مالكاً بمقتضى البوع الصادر إليه كذلك فإن طلب الشفع من المشتري مقاسمته المقار المشفوع فيه أو إشراكه بالشفعة ورضائه بالمشتري مالكاً وهذه أمور إعبرت لهذا السبب من مسقطات الشفعة في فقه الشريعة الإسلامية التي هي مصدر نظام الشفعة في القانون المدني.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٤

النزول الضمني على الحق في طلب الأخذ بالشفعة يستلزم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صدور عمل أو تصرف من الشفع يفيد حتماً رغبته في عدم استعمال ذلك الحق وإعتبار المشتري مالكاً نهائياً للمبيع.

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٢٣٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩

النزول الضمني عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة يستلزم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صدور عمل أو تصرف من الشفع يفيد حتماً رغبته في عدم استعمال ذلك الحق وإعتبار المشتري مالكاً نهائياً للمبيع، وإستخلاص هذا النزول الضمني هو من مسائل الواقع التي تستخلصها محكمة الموضوع وحسبها أن تقييم قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله.

الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٨٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمني عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة يستلزم صدور عمل أو تصرف من الشفع بعد البيع المشفوع فيه يفيد حتماً رغبته في عدم استعمال هذا الحق وإعتبار أن المشتري مالكاً نهائياً للمبيع، وأن إستخلاص هذا النزول الضمني حق من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع وحسبها أن تقييم قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله.

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٦

النص في المادة ٤٨ من القانون المدني على أنه " يسقط الحق في الأخذ بالشفعة في الأحوال الآتية : ... إذا نزل الشفع عنه حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع... " يدل على أن ما يعبر عنه بالنزول عن الشفعة قبل البيع أن هو إلا تعهد من الشفع بالإمتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع مما

يفيد أن هذا النزول يجب أن يكون صريحاً، أما النزول الضمني عن الشفعة فيعرض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة في استعمال حق الشفعة.

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨

مناط الحكم بالشفعة في جميع الأحوال ألا يقوم مانع من موافقتها أو يتخلف شرط من شروطها أو يتحقق سبب من أسباب سقوطها، وإذا كان من أسباب سقوط الحق في الشفعة أن يبيع الشفيع العقار المشفوع به قبل صدور الحكم النهائي بثبوت حقه فيها، ولا يغير من ذلك أن يكون البيع بعد إعدادي لم يسجل لأن هذا البيع يلزم البائع بنقل ملكية المبيع للمشتري وتسليمه له وعدم التعرض له في الإنقاذ به وهو ما يتضمن بالضرورة نزول البائع عن حقه في الشفعة به لزوال مصلحته في دفع ضرر البيع المشفوع فيه وكان من أسباب سقوط الحق في الشفعة كذلك أن ينزل الشفيع عن حقه فيها ولو قبل البيع، وكان يبيع ملك ينقلب صحيحاً إذا لم يستعمل المشتري حقه في إبطاله، وآلت ملكية المبيع إلى البائع. لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بوفاء مورثة الطاعنين آلت إليهم ملكية حصتها التي سبق أن باعوها بالعقد المؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٨ وأن المشتري لم يستعمل حقه في إبطاله فإن هذا العقد يكون قد انقلب بذلك صحيحاً وسقط به حقهم في الشفعة في الوقت ذاته.

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥

مفاد نص المادة ٩٤٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النزول عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة كما يكون صريحاً يكون ضمناً - وذلك بإتيان الشفيع عملاً أو تصرفاً أو اتخاذ موقفاً يفيد حتماً رغبته عن استعمال هذه الرخصة أو يكشف بوضوح في دلائله عن هذا النزول فإذا تمسك المشتري بمثل هذا النزول وطلب تمكينه من إثباته بشهادة الشهود، وخلت أوراق الدعوى مما يحول دون ذلك أو يكفي لتكوين عقيدة المحكمة في شأنه بما يفي عن إجراء التحقيق وجب على المحكمة أن تحجب هذا الطلب، فإذا لم تعرض له كان حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦

النزول عن طلب الأخذ بالشفعة كما يكون صريحاً يجوز أن يكون ضمناً ويستلزم النزول الضمني صدور عمل أو تصرف من الشفيع يفيد حتماً رغبته عن استعمال هذه الرخصة بأن يتطوى على إحصار المشتري مالاً نهائياً للمبيع.

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٩

لما كان النص في المادة ٩٤٨ من القانون المدني علي أن يسقط الحق في الأخذ بالشفعة..... إذا نزل الشفيع عن حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع، بما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن النزول عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة كما يكون صريحاً قد يكون ضمنياً - وذلك بإثبات الشفيع عملاً أو تصرفاً أو إتخاذة موقفاً يفيد حتماً رغبته عن استعمال هذه الرخصة أو يكشف بوضوح في دلالته عن هذا النزول ، وهو بذلك يختلف عن سقوط الحق في الأخذ بالشفعة لعدم إعلان الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجه إليه البائع أو المشتري، وكانت الطاعة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بنزول المطعون ضدها الأولى ضمناً عن هذا الحق وإستدلت على ذلك بما أوردته بوجه النعي، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفاع بقوله..... أن معاد الخمسة عشر يوماً المسقط لحق الشفيع في إعلان رغبته في الشفعة يبدأ سريانه من تاريخ إنذاره رسمياً من البائع أو المشتري بوقوع البيع، وأن علمه بذلك بأي طريق آخر يخفى عن الإنذار عملاً بالمادتين ٩٤٠، ٩٤١ من القانون المدني، ومن ثم فإن النعي على الحكم بعدم المستأنف عليها الأولى بالبيع بالمحضر الإداري في ١٩٨١/٢/٢٨ يكون على غير أساس من القانون. " فإنه يكون قد فهم دفاع الطاعة على غير مرماه وقدم حجة هذا الفهم الخاطي " عن تمحيص دفاعها والرد عليه بما يحبه ويوجب تقبله.

للطعن رقم ٣٦٥٨ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٩٠

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمني عن الشفعة يفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة. كما أن مجرد عرض العقار المشفوع فيه على الشفيع وعدم قبوله شراءه لا يعتبر تنازلاً عن حقه في أخذه بالشفعة إذا بيع، وكان الثابت - أن الطاعن قد ذهب في دفاعه أمام محكمة الموضوع إلى أن الشركة المطعون ضدها الأولى قد تنازلت عن حقها في الشفعة لرفضها شراء أرض النزاع وإستند في ذلك إلى صورة الخطاب المؤرخ ١٩٨١/١٢/١٤ الذي عرضت فيه الباتعة له على تلك الشركة شراء هذه الأرض بواقع ٣٥٠٠٠ جنهماً للقدان وإنها عرضت عن الصفقة وكان رفض الشركة المذكورة شراء تلك الأرض قبل تمام البيع الحاصل منها إلى الطاعن في تاريخ لاحق بموجب العقد المؤرخ ١٩٨٢/٨/٢٢ لا يعتبر تنازلاً عن حقها في أخذ أرض النزاع بالشفعة طبقاً لهذا العقد وشروطه، فإن الحكم المطعون فيه وقد خلص إلى ذلك بقضائه بأحقية الشركة المطعون ضدها الأولى في الشفعة طبقاً لهذا العقد فإنه يكون صحيح النتيجة قانوناً

**\* الموضوع الفرعي : الثمن الصوري في العقد المشفوع :**

**الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٤ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٩**

إذا كانت محكمة الموضوع قد أخذت الطاعين [ المشفوع بهما ] - في خصوص ثمن الصفقة المشفوع فيها - بدليل صالح للأخذ به قانوناً - وهو عقد البيع الابتدائي الموقع عليه منهما - ولم تعد بما أبدياه من تعليل لرفع الثمن في العقد النهائي لما ساقته في هذا الخصوص من أسباب سائفة - فلا وجه للنفي على حكمها بأنها لم تحل الدعوى إلى التحقيق لتحري حقيقة الثمن - ذلك أن لها في هذا الشأن سلطة تقدير إجابة هذا الطلب أو رفضه تبعاً لما يترأى لها من عناصر الدعوى.

**الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٤ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ٤/٢/١٩٥٩**

إذا كانت محكمة الموضوع قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد شراء الطاعين، وكان الثابت أنها إستخلصت من نتيجة هذا التحقيق ومن القرائن الأخرى التي إستندت إليها أن هذا العقد جدى ولم تأخذ بالثمن الوارد به لما ثبت لها من أنه صوري فلا تناقض بين الأمرين.

**الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٥١٥ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٥**

مضى كان الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه صورياً وأقل من الثمن الحقيقي، فإن للشفيع بإعتباره من الغير في هذا العقد - إذا كان حسن النية أن يأخذ بالعقد الظاهر، ولا يلزم إلا بدفع الثمن المذكور فيه.

**الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٥٧١ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٣**

العبرة في بيان العقار المطلوب أخذه بالشفعة هي بما ورد بالعقد المشفوع فيه ما لم تثبت صورته وعلم الشفيع بها وليس مما يقوم البائع بتسليمه للمشتري، وإذا كان الثابت أن محل عقد البيع المسجل الصادر من المطعون ضدها الأخيرة لباقي المطعون ضدهم حصة شائعة في العقار فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض دعوى الطاعين أخذها بالشفعة المؤسسة على أنهما شريكان على الشيوع إستناداً إلى أن البائعة - المطعون ضدها الأخيرة - قد سلمت المشتريين - المطعون ضدهم الأربعة الأول - جزءاً محدداً مفرزاً لسبق تملكها إياه بوضع يدها عليه المدة الطويلة المكسبة للملك مهذراً بذلك ما جاء بالعقد المسجل المشفوع فيه الذي أنصب على صحة شائعة في الأرض فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

**الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢**

إذا طلب شخص الحكم له بأحقته في أخذ أطيان بالشفعة بالثمن الحقيقي لها وقدره كذا، مدعياً أن الثمن الوارد بالعقد صوري لا يحتج به عليه وطالباً إثبات صحة الثمن بالبينه، ودفع المشتري الدعوى بأن الثمن المذكور بالعقد حقيقي، وأن الشفع - مع علمه بالبيع وشروطه وثمنه - لم يرفع الدعوى في الميعاد القانوني، ثم أحالت المحكمة الدعوى على التحقيق لإثبات ما إدعاه كل من الطرفين ثم حكمت للمدعى بالشفعة بالثمن الوارد بالعقد على اعتبار أنه لم يثبت لها من التحقيق أن هذا الثمن أكثر من الثمن الحقيقي، فهذا الحكم لا يعتبر أنه قد قضى للمدعى بما لم يطلبه، ولو كان المدعى لم يطلب على سبيل الإحتياط الحكم بأحقته في أخذ الأطيان بأى ثمن آخر تثبت صحته، فإن هذا الطلب يكون ملحوظاً ومتعيناً لفتراضه لدخوله تحت عموم طلب المدعى الشفعة بالثمن الحق.

**الطعن رقم ٦٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٤٦/٤/١٨**

إن المادة ٤٦٢ من القانون المدني لم توجب على طالب الإسترداد أن يعرض الثمن، خلافاً لما هو مقرر في قانون الشفعة. وهذا يفيد أنه لا يجوز رفض طلب الإسترداد بمقولة إن الثمن الذي عرضه الطالب هو دون الثمن الذي ثبت لدى القضاء أنه الثمن الحقيقي، إلا إن أعرض الطالب عن الإسترداد مقابل هذا الثمن بعد أن نتاح له فرصة العلم به. فإذا كان ثمن الحصة المبيعة بقى مختلفاً عليه إلى أن حسمت محكمة الإستئناف هذا الخلاف بحكمها مثبتة فيه الثمن الحقيقي، ثم حكمت المحكمة في ذات الوقت برفض طلب الإسترداد لكون الطالب لم يبد إستعداده لدفع هذا الثمن، فإنها تكون قد خالفت القانون.

**الطعن رقم ٧٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢١**

إن الشفعة والإسترداد وإن كانا متفقين في أن كلا منهما يؤدي إلى نوع من الإنقياسات على حرية التبايع وإلى نزع الملك جبراً على مشتريه، فإنهما مع ذلك حقان متغايران من حيث المصدر والحكمة والسبب والمحل. ذلك بأن الشفعة مصدرها الشريعة الإسلامية، وحكمتها دفع ضرر شريك جديد أو جار طارئ وسببها الموجب لها هو إتصال ملك الشفع بالبيع إتصال شركة أو جوار، ومحلها أن يكون المبيع عقاراً فلا شفعة في منقول. أما الإسترداد لمصدره القانون الفرنسي، وحكمته حفظ أسرار التركات وكف الأجانب عن النفاذ إليها وجعل الورثة في مأمن من دغيل يطرأ ليفسد عليهم محيطهم العائلي وسببه الشركة في الإرث، ومحله أن يكون المبيع حصة أو جزءاً من حصة شائعة في التركة عامة منظوراً إليها كوحدة قانونية تتنظم كل ما يقوم بحال من الحقوق والواجبات.

• الموضوع الفرعي : الحق في الشفعة :

الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٧ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٩

الشفعة في العقار المبيع بشرط إختيار الغير تخضع لأحكام هذا النوع من البيع تكملها وتحدد منها أحكام الشفعة. وحاصل ما إتفق عليه الرأي في أحكام البيع على شرط إختيار الغير أن عقد البيع يظل قائماً نفذاً في حق المشتري الظاهر إلى أن يعمل حقه في إختيار الغير. وإذا كان إعمال هذا الإختيار يسند شراء من يختاره إلى عقد البيع الأول ومن تاريخ إنعقاده فيرتب له قبل البائع نفس الحقوق المقررة في عقد البيع المذكور فإنه يكسبه أيضاً حقاً قبل المشتري الظاهر إذ يحل محله في جميع الحقوق والالتزامات المترتبة على عقد شرائه والتي كانت تظل معلقة به لو أنه يعمل حقه في الإختيار ولما كان مقررأ بالمادة ١٢ من قانون الشفعة أن الشفع لا يحتاج بأى حق إكسبه الغير ضد المشتري بعد تسجيل إنذار الشفعة فإنه إذا كان إنذار الشفعة قد سجل قبل الإنذار المعلن للشفع الذى ثبت به تاريخ الإنفاق الذى عقد بين المشتري الأول وبين من أدخلهم معه فى الشراء والذى قال فيه هذا المشتري إنه تنازل لهم عن بعض العقار المبيع له وهو ما يعتبرونه إعمالاً لحق إختيار الغير، كان الحكم الذى يقضى بعدم جواز الاحتجاج على الشفع بما ترتب على هذا الإختيار من حقوق لمن أدخلوا فى الشراء وبالتالي عدم سقوط حقه فى الشفعة لإدخالهم فى الدعوى بعد الميعاد المقرر فى القانون حكماً قائماً على أساس قانونى صحيح لا يؤثر فى صحته ما يكون قد أعتوره من تفريرات أخرى مخالفة للقانون.

الطعن رقم ٣١ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٢

إن عقد البيع غير المسجل يولد فى ذمة البائع التزاماً بتسليم المبيع، وبالفاء به يصبح المبيع فى حيازة المشتري له أن يتفق به بجميع وجوه الإنضاع ومنها البناء على سبيل البقاء والقرار. ومعنى أحدث المشتري بناء على الأرض المباعة له يصبح هذا البناء عقاراً ملكاً له ملكية مصدرها واقعة البناء بماله على سبيل البقاء والقرار، ومن ثم يقوم به سبب الشفعة بوصفة جاراً مالكاً للبناء. ولا مخالفة فى ذلك لقانون التسجيل. ذلك أن الشفع مشتري الأرض بعقد غير مسجل لا يؤسس حقه فى طلب الشفعة على عقد شرائه وإنما يقيمه على ملكية البناء إستقلالاً عن الأرض. كما لا مخالفة لأحكام الملكية بالإلتصاق قولاً بأن بائع الأرض يعتبر فى حكم القانون وبالنسبة إلى الكافة هو وحده مالك البناء الذى أقامه المشتري الذى لم يسجل عقد شرائه، ذلك بأن القانون إذ يعتبر مالك الأرض مالكاً للبناء بفعل الإلتصاق إنما يقرر فى صالح مالك الأرض قرينة غير قاطعة قابلة للإثبات العكس، كما إذا خول مالك الأرض لمستأجرها الحق فى إقامة المنشآت وتملكها، فإنه فى هذه الحالة يعتبر مالكاً لما يقيمه عليها من بناء

على اعتبار أنه عقار. فمناط تطبيق قواعد الإلتصاق ألا يكون لمة إذن صريح أو ضمنى من مالك الأرض للغير بإحداث هذا البناء، فحيثما وجد إلتفاق أو إذن امتنع التحدى بقواعد الإلتصاق وفقاً لأحكام المادة ٦٥ من القانون المبنى القديم، ووجب اعتبار البناء عقاراً مستقلاً عن الأرض وملكاً خالصاً لمن أقامه. ولا نزاع فى أن البائع، وهو ملتزم بتسليم المبيع للمشتري وعدم العرض له، إذا ما أوفى بهذا الإلتزام فقد نقل إلى المشتري حيازة المبيع، وكان لهذا الأخير أن ينتفع به بكافة وجوه الإلتفاع ومنها البناء على سبيل البقاء والقرار.

#### الطعن رقم ١٥٨ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٣٠

إنه لما كانت الشفعة سبباً لكسب الملكية ثبت متى توافرت لدى الشفيع الشروط المقررة للأخذ بها فلا يجوز أن يعارض هذا الحق بعرض المشتري التنازل عن أرض المسقة التى يدعى الشفيع أن له إرتفاقاً عليها وعن حق الإرتفاق المظلة به العين المبيعة مقابل لمن يتقاضاه من الشفيع إذ لا سند فى القانون لإلجبار الشفيع على قبول هذا العرض.

#### الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣

إن المواد ٧، ١٠، ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ إذ أجازت تسجيل صحائف دعاوى بطلان العقود واجبة التسجيل أو نسخها أو إلغائها أو الرجوع فيها ودعاوى إستحقاق الحقوق العينية العقارية ورتبت على التأشير بمنطوق الحكم الذى يصدر فى هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها إنسحاب أثر التسجيل بالحكم إلى تاريخ تسجيل الصحيفة فإنما أجازت ذلك على سبيل الإستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من تترتب لهم حقوق عينية على العقار أو ديون عقارية منذ تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى، فهى لا تفيد أن تسجيل الصحيفة فى هذه الأحوال يقوم مقام تسجيل العقد فى جميع ما يترتب على هذا التسجيل من آثار. وإذا كانت المادة ٢٢ من قانون الشفعة صريحة فى النص على سقوط الحق فى الشفعة بعد مضى ستة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع، وإذا كان النص على سقوط حق إذا لم يستعمل فى مدة معينة يجب إلتزام حدوده فإن الحق فى الشفعة لا يسقط بمضى ستة أشهر على تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بشأن عقد شراء الأطنان المشفوع فيها سواء أكانت هذه الدعوى دعوى صحة تعاقد أم صحة توقيع.

#### الطعن رقم ٢١٣ لسنة ١٨ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٣٠

إن من تلقى حصه مفرزة من شريك مشتاع لا يستطيع إذا ما طلب الشفعة أن يجابه المشفوع منه إلا بسنده وفى حدوده أى بإعتباره مالكا ملكية مفرزة، ومن ثم فإنه لا يكون له أن يشفع إلا بصفته جارا



ملاحقاً وكل إدعاء منه على خلاف مقتضى منده خليق بأن يهدهر القاضى، ذلك أن من تلقى حصّة مفرزة لا يملك إرادته المنفردة أن يغير موضوع حقه ليجعله شامئاً. وإذن فإذا كان مبنى ما نعاه الطاعن على الحكم هو أنه على الرغم مما ورد فى عقد بدله الذى تلقى بمقتضاه العقار المشفوع به من تحديد والإفراز فإن قسمة نهائية لم تقع بين الورثة الذين حصل البدل مع بعضهم وأنه يعتبر على الرغم من هذا الإفراز وذلك التحديد مالكاً على الشيوع ويحق له أن يشفع بهذه الصفة فى المبيع وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن تلقى بعقد بدله العقار المشفوع به محدداً مفرزاً فإنه لا تقبل شفعته إلا إذا توافر لديه ما يشترط فى الجار الشفيع، ومن ثم تكون دعواه بالشفعة على أساس أنه شريك على الشيوع فى العقار المبيع متعينة الرفض - فإن النعى عليه بأنه أخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣١

مضى كان الواقع فى الدعوى هو أن المطعون عليها الثانية آلت إليها أطيان بطريق الإسترداد من الشركة العقارية ومصلحة الأملاك الأميرية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ فطلبت الطاعنة أخذ هذه الأطيان بالشفعة وأقامت الدعوى بذلك وفى أثناء نظرها أمام محكمة أول درجة تنازلت المطعون عليها الثانية إلى المطعون عليه الأول عن هذه الأطيان، ولما قضت محكمة أول درجة برفض تلك الدعوى أقامت الطاعنة دعوى شفعة جديدة على أساس التنازل المشار إليه كما إستأنفت الحكم الصادر برفض دعواها الأولى وطلبت فى دعوى الشفعة الثانية الإيقاف حتى يفصل نهائياً فى الدعوى الأولى، فلما قضى فى إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى الأولى للطاعنة بالشفعة طعنت فيه المطعون عليها الثانية بطريق النقض وأعلنت الشفعة بهذا الطعن ثم وجه المطعون عليه الأول إنذاراً للطاعنة يعرض فيه عليها أن تحل محله فى العقد موضوع دعوى الشفعة الثانية مقابل أن تدفع إليه ما عجله من الثمن على أن يتم ذلك فى خلال أسبوع من تاريخ الإنذار، وبعد إنتضاء هذه المدة دون أن ترد الطاعنة على هذا الإنذار قررت هذه الأخيرة فى الجلسة المحددة للمرافعة فى دعوى الشفعة الثانية نزولها عن هذه الدعوى لقضاء محكمة الإستئناف فى الدعوى الأولى بالشفعة لها وأثبتت المحكمة نزولها عن دعواها، ثم قضى من محكمة النقض بنقض الحكم المشار إليه فأقامت الطاعنة دعوى شفعة جديدة وصفتها بأنها تجديد للدعوى الثانية التى زعمت أنها نزلت عنها إضطراباً بعد أن قضى لمصلحتها نهائياً فى دعوى الشفعة الأولى، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى الصادر برفض هذه الدعوى الأخيرة قد أقام قضاءه على أن تنازل المدعية عن دعوى الشفعة الثانية كان تنازلاً إختيارياً إنصب على ذات الحق وعلى إنه يفرض أنه كان مقصوراً على ترك المرافعة فى الدعوى فإن هذا الترك

يترتب عليه إلغاء جميع إجراءات الدعوى بما فيها ورقة التكاليف بالحضور ويزيل كل الآثار التي تترتب على إقامتها من حفظ الطلب وقطع مدة التقادم وأنه يفرغ عن ذلك أن تكون الدعوى الجديدة قد رفعت بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٥ من قانون الشفعة، متى كان الأمر كذلك فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون في تكيفه للتنازل المشار إليه وفيما رتب عليه من آثار كما إنه لا يكون قد خالف المادة ٣١ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض ما دامت المحكمة قد أثبتت في حدود سلطتها الموضوعية وبأدلة سائغة أن تنازل الطاعة إختيارياً ولم يكن نتيجة حتمية للحكم الصادر من محكمة الاستئناف بأحققتها في دعوى الشفعة الأولى أيأ كان الباعث لها على هذا التنازل إذ صدر منها وهي على علم بقيام الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور وإحتمال القضاء فيه على غير مصلحتها وأنها بالرغم من ذلك اختارت التنازل الصريح دون طلب إيقاف الفصل في دعوى الشفعة الثانية حتى يفصل في الطعن المذكور.

#### الطعن رقم ٧ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٨/١/١٩٥١

تقضى المادة ١١ من قانون الشفعة القديم بأنه إذا بيع العقار لعدة أشخاص مشاعاً بينهم فلا تجوز الشفعة إلا فيه بتمامه وهذا يفيد بداهة أن الشفع إذا رغب في إستعمال حقه في أخذ كل العقار المبيع بالشفعة وجب عليه أن يوجه الدعوى بها إلى جميع المشتريين حتى تتم عملية التحويل في مواجهة جميع أطرافها ولا يغنيه من ذلك طعنه بصورية عقد هؤلاء المشتريين بحجة أن إدخاله في عقد الشراء كان إجراءً صورياً قصد به إسقاط حقه في الشفعة.

#### الطعن رقم ٤٧ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ٧/١٢/١٩٥٠

الشفيع إنما يحل محل المشتري في كافة حقوقه والتزاماته المترتبة على عقد البيع، ومن ثم فلا يجوز له أن يستعمل حق الشفعة إلا في حدود ما احتواه عقد البيع. وإذن فإذا كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليه الثانى - المشفوع منه - وأخاه القاصر كانا يملكان شيعاً بينهما قطعة أرض مجاورة لأرض الطاعن - الشفع - وأن المطعون عليه الثانى باع نصيبه مفرزاً محدداً إلى المطعون عليه الأول ثم أقام الطاعن دعواه بطلب الحكم بأحققيه في أخذ القدر المبيع بالشفعة لأنه يجاور الأرض المشفوع فيها ولأرضه عليها حقوق إرتفاق، فدفع المطعون عليه الأول بأن قسمة حصلت بين البائع له وأخيه وأن ما إشتهر لا يجاور أرض الطاعن إذ يفصله عنها القدر الذى إختص به أخو البائع فى القسمة، فادعى الطاعن أن هذا العقد غير نافذ فى حقه لأن المجلس الحسى لم يأذن الوصية فى مباشرته فضلاً عن أنه قصد به الإحتيال لحرمانه من إستعمال حقه فى الشفعة، وكان الحكم إذ قضى برفض دعوى الشفعة قد

أسس قضاءه على أن المطعون عليه الثاني باع ما يملكه محدداً مفزراً وأن القدر المبيع لا يجاور أرض الطاعن وأن هذا البيع وهو أساس دعوى الشفعة صحيح لا يطله ما أثاره الطاعن من طعون على عقد القسمة مادام الشريك المتقاسم لم يجدها بل أجازها بعد بلوغه سن الرشد - فإن الطعن عليه بأنه خطأ في تطبيق القانون وتأويله يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ١١٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٥١

- إن القانون إذ جعل البيع مباحاً للشفعة، وجعل حق الشفع في طلبها متولداً من مجرد إتمام إنقضاء البيع على العين المشفوعة جاء نصه عاماً مطلقاً لا فرق فيه بين بيع خال من الشروط وبيع مقيد بها ولا بين شرط وشرط، وإذن فالحكم الذي يقرر أن حق الشفعة لا يتولد عن العقد الابتدائي المعلق نفاذه على تصديق المجلس الحسبي وإنما يتولد عن العقد المحرر بعد تصديق المجلس الحسبي على بيع نصيب القصر هذا الحكم يكون خاطئاً في تقريره هذا. إلا أنه إذا كانت المحكمة مع ذلك قد إستخلصت في حدود سلطتها الموضوعية بأدلة سائفة أوردتها أن الشفع لم يكتمل علمه بأركان البيع التي أقرها المجلس الحسبي ومنها الثمن الذي لابد من علمه به ليوازن بين ما إذا كان يقدم على الطلب أو يتخلى عنه إلا في التاريخ الذي حدده في صحيفة الدعوى، فإن ذلك التقرير الخاطئ لا يستوجب نقض الحكم لأنه لم يكن له تأثير على سلامة النتيجة التي إنتهت إليها المحكمة وهي عدم سقوط حق الشفع في الأخذ بالشفعة لأن مدة السقوط المنصوص عليها في المادة ١٩ من قانون الشفعة لا تبدأ إلا من تاريخ العلم الكامل بأركان البيع وترك الحق لا يكون إلا بعد توافر هذا العلم.

- إذا دفع بسقوط حق الشفع في الشفعة لعدم توجيهه إنذار الرغبة إلى جميع البائعين فاجاب الشفع على ذلك بأنه لم يكن يعلم بصفات البائعين إلا عند تحرير صحيفة الدعوى ولذلك ذكر بها أسماءهم وأماكنهم على حقيقتها وكان الطاعن لم يعترض على هذه الصحيفة بأى اعتراض ولم يوجه إليها أى طعن ولم يقدم أى دليل على عدم صحة هذه الإجابة، فإن أخذ المحكمة بها لا يكون خطأ في القانون ولا عيباً في الإستدلال.

#### الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٥٢

- متى كان الطاعن قد تمسك بأن تنازله عن حق الشفعة مقصور على البيع الذى قد يصدر للغير من جاره المتنازل له والواقع على الأرض المجاورة وبالتالي فإنه لا يتعدى إلى البيع الصادر للغير من مشتري هذه الأرض ولم يرد الحكم على هذا الدافع الجوهرى فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

- لما كان الاستشفاع حقاً يحول كسب الملك فإنه يجوز التنازل عنه مقدماً وفقاً للقواعد العامة ولا يغير من هذا النظر أن محل الإلتزام هو حق محتمل الوجود متى كان الملتزم يعلم مقدماً كنه هذا الحق ومده وأثر التنازل عنه. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة التنازل عن الشفعة مقدماً بنى قضاءه على أن قانون الشفعة الصادر بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٠٠ والذي تسرى أحكامه على موضوع النزاع وإن لم يورد من مسقطاتها إلا التزول عنها بعد البيع أخذاً برأى بعض أئمة الفقه الإسلامي إلا أنه لم ينص على تحريم الإتفاق على التنازل عنها مقدماً وأن هذا الإتفاق صحيح لعدم مخالفته للنظام العام وليس ثمة ما يوجب التقيّد برأى فقهاء الشريعة في هذا الخصوص. فإن ما قرره هذا الحكم صحيح في القانون.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٢  
يكفى لقيام الحكم القاضي بالشفعة أن يثبت جوار الشفع في حد واحد بقطعة أرض عليها حق إرتفاق لمصلحة الأرض المشفوعة دون الإعتداد في هذه الحالة بنسبة قيمة أرض الجار إلى قيمة الأرض المشفوعة.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ٢٩/١/١٩٥٣  
إن الشفعة رخصة والتنازل عنها إلتزام لا يرتبط به إلا من إرتضاه، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يخطئ إذ لم يعد بتنازل البائع إلى المطعون عليها في عقد شرائه من الشركة البائعة له عن حق الشفعة لأن هذا التنازل لا يعتبر حقاً عينياً يبيع العقار في يد كائن من كان.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٣  
من مقتضى نص المادة الثامنة من قانون الشفعة ( القديم ) أن حق الشفع يبقى ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعاً على أن يراعى فيما يتعلق بالأولوية ما ذكر في المادة السابعة، ولما كانت الأولوية المشار إليها في المادة السابعة على نوعين أولوية بحسب الدرجة بين شفعاء من طبقات مختلفة وأولوية بحسب النصيب أو المنفعة بين شفعاء من طبقة واحدة، فإنه إذا تعدد الشركاء على الشيوع وكان المشتري أحدهم فإن حق الشفعة يثبت لطائفيه من الشركاء ويكون استحقاقهم مع المشتري في العقار المشفوع فيه كل بنسبة نصيبه أما قصر معنى الأولوية في النص السالف ذكره على أولوية الدرجة فهو تقييد للمطلق وتخصيص للعام دون مرور يقتضيه. وإذن فمتى كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعين على أنه (( إذا تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع وكان أحدهم مشترياً فلا شفعة ممن هم في درجته )) فإن هذا الذي

قرره الحكم غير صحيح في القانون المدني القديم الذي يحكم النزاع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٥

التقابل في البيع لا يعتبر بيعا جديدا يتولد عنه للشفع حق الشفعة لأن التقابل أو التراد في البيع هو لفسخ له بتراضي الطرفين لا إنشاء لبيع جديد ومن شأنه في قصد المتعاقدين إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل البيع ومحو كل أثر له مما لا يكون معه أساس لطلب الشفعة. وإذن لم تنسأ كان التقابل قد حصل قبل طلب الشفعة فإنه بعدم أثر البيع الأول ولا يبقى محل لطلب الشفعة.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١

لما كانت المادة الأولى من دكرينو ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ المنطبق على واقعة الدعوى قد اشترطت في فقرتها الأولى لبوت الشفعة للجار المالك أن تكون أرض هذا الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوي من الثمن نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل، وكان الشارع قد استمد شفعة الجار من فقه الحنفية مكملا بما أورده في المادة الآتية ذكرها من شروط، وكان الرأي في هذا المذهب هو أن التلاصق ولو بشبر واحد يكفي ويستوى مع التلاصق من ثلاث جهات في حق الشفعة لما كان ذلك - فإنه يكون مخالفا للقانون وللمصدر الذي استمد منه الشارع شفعة الجار أن يضيف الحكم المطعون فيه إلى القيود التي أوردها النص قيودا لم يرد فيه بأن يشترط لبوت الشفعة للجار المالك أن يكون التلاصق على امتداد كاف في حين أنه من المقرر في قواعد التفسير أن لا مسأغ للإجتهاد في مورد النص، وأن المطلق يجري على إطلاقه.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٣

إنه وإن كان للمحتكر وفق النظام المقرر في الشريعة الإسلامية أن يشفع ببنائه إلا أنه لا يصح أن تقاس حالته على حالة المستأجر الذي يقيم بناء على الأرض التي أستأجرها، ذلك أن المحتكر طبقا للنظام المشار إليه له حق عيني تحمله العين في يد كل حائز لها، ويراد به استبقاء الأرض للبناء تحت يد المحتكر مادام قائما بدفع أجره المثل، فهو مالك لمنافع العين ملكا أبديا بدوام دفعه أجره المثل بخلاف المستأجر فإن عقد الإيجار لا يخوله إلا حقا شخصيا قبل المؤجر ولا يعطيه حق البقاء والاستقرار على الدوام فلا يثبت له حق الشفعة بوصفه جارا مالكا للبناء.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٦

إذا كان المشتري قد تمسك بعلم جواز الشفعة في أرض اشتراها بطريق الممارسة من مصلحة الأملاك ضمن روعى في تقديره إعتبارات خاصة وكان الحكم إذ قضى بالشفعة لم يزد على هذا الدلاع الجوهرى فإنه يتعين نقضه. ذلك أنه متى كان البيع مقصوراً على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما ألحت عليهم الحاجة في شرائها ومهما زائدوا على أثمانها، ويعتبر البيع فى هذه الأحوال متراوفا بين البيع والهبة والصلح لأن تقدير الزمن تراعى فيه إعتبارات تتعلق بشخصية المشتري من ناحية وبمصالح عليا إجتماعية وسياسية من الناحية الأخرى وكل ذلك لا يمكن تقديره ضمن.

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣

إنه وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى والمادة الثامنة من قانون الشفعة القديم على ما جرى به قضاء هذه المحكمة، يثبت حق الشفعة ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً. وإذن فإنه يكون الشريك على الشيوع أن يطلب الشفعة ولو كان المشتري هو الآخر شريكاً على الشيوع مع مراعاة باقى نصوص المادة الثامنة المشار إليها، ولا محل للتحدى بنص المادة ٩٣٦ من القانون المدنى الجديد لأنه نص مستحدث يتعارض القيد الوارد به، مع عموم نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون الشفعة ولا يتفق مع ما يستفاد من نص المادة الثامنة من هذا القانون.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٧

النص فى عقد البيع على تنازل المشتري عن استعمال حق الشفعة بالنسبة إلى البائع وخلفائه المباشرين هو استثناء من الأصل العام الذى يحيز الشفعة فى نطاق الحدود التى بينها القانون فلا يجوز التوسع فى تفسيره.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٣

مجرد التعاقد على البيع ينشأ عنه حق للجار فى الأخذ بالشفعة بشرط أن يكون مالكاً وقت البيع لما يشفع به وفقاً للمادتين ٩٣٥، ٩٣٦ من القانون المدنى. فإذا كان عقد شراء الأرض المشفوع فيها سابقاً على تاريخ تسجيل عقد الجار المبت لملكيته لما يشفع به فإنه لا يكون مالكاً لما يشفع به وقت شراء الأرض المشفوع فيها ولا يعول فى إثبات هذه الملكية على ما يرد فى عقد المشتري من أن الأرض المذكورة محدودة بملك الشفع.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٣ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٠

متى كان المشتري لا يعدو أن يكون شريكاً على الشيوع في مجرى معد للرى يشق الأطنان المبيعة موضوع الشفعة فإن هذا الوضع لا يصح أن يوصف به المشتري بأنه شريك على الشيوع في جميع المقار المبيع يرفعه إلى مضاف الشريك على الشيوع الذي له حق أخذ العقار المبيع بالشفعة وإن كانت تلك المجرى هي جزء ضئيل من بعض المبيع.

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣١

المناط في أحقية الطاعن بوصفه راعياً - في المطالبة بالشفعة يتحدد، لا بما إذا كانت العين التي يشفع بها مملوكة له ملكية خاصة فحسب، بل بما إذا كان المبلغ الذي أودعه ثمناً للعقار المشفوع فيه من ماله الخاص أيضاً. فإذا كان الطاعن قد اقتصر على التمسك أمام محكمة الموضوع بأن العين التي يشفع بها مملوكة له ملكية خاصة. ولم يدع أن ثمن المقار المشفوع فيه الذي أودعه خزنة المحكمة هو من ماله الخاص. وكان ما قرره الطاعن من أن العين المشفوع بها هي من ماله الخاص لا يدل بذاته على أن الثمن الذي أودعه يخرج عن مال البعثة، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة على أن يملكه الطاعن من مال بعد إنغراطه في سلك الرهنه يعتبر ملكاً للبعثة التي يتبعها وعلى أن الطاعن رفع دعوى الشفعة لحسابه الخاص لا بوصفه ممثلاً للكتبة، فإن هذا الذي قرره الحكم يكون صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٧

متى كانت الطاعة تستند في أحقيتها في أخذ الحصة المبيعة في مباني المنزل بالشفعة إلى أنها مالكة على الشيوع في مباني المنزل المذكور مع شركائها الباتين وأن وزارة الري مالكة الأرض لا تدعى ملكية هذه المباني التي أقيمت عليها بل أقرت بملكيتها لهم في البند السابع من الترخيص الخاص بالإنشاع بهذه الأرض ولما كان هذا البند صريحاً في الدلالة على أن المنشآت المقامة على الأرض ملك للمرخص إليه ولا يتعارض ذلك مع نص ما عليه البند الخامس من الترخيص من تعهد المرخص إليه بعدم إجراء أي تعديل أو تجديد في هذه المنشآت قبل موافقة الوزارة ولما كان بيع البناء على سبيل القرار ولكن إستقلالاً عن الأرض هو بيع عقار يجوز للشريك المشتاع في البناء أخذ الحصة المبيعة فيه بالشفعة طبقاً لما تنص عليه الفقرة " ب " من المادة ٩٣٦ من القانون المدني من أن الحق في الشفعة يثبت للشريك في الشيوع إذا بيع شيء من العقار الشائع إلى أجنبي ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جالف هذا النظر وقرر أن الطاعة لا تملك في المباني التي أقيمت على الأرض لأنها أصبحت

مملوكة للدولة صاحبة الأرض طبقاً لأحكام الإلصاق ورب على ذلك قضاء بعدم قبول دعوى الطاعنة بأحققتها في أخذ الحصة الميعة في هذه المباني بالشفعة، فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١١

إنه وإن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القنين المبنى أنه إذا صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيع لمشتري ثان قبل إعلان أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة، فإنه يسرى في حق الشفيع، ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني، وبالشروط التي إشتري بها، إلا أن ذلك مشروطاً بالألا يكون البيع الثاني صورياً، فإن إدعى الشفيع صوريته، كان من حقه - بإعتباره من الغير إثبات الصورية بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة والقرائن، فإن أفلح إعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائماً وهو الذى يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني الذى لا وجود له.

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٩١ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٢

يجب على الشفيع الذى يريد الأخذ بالشفعة في حالة توالى البيوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يستعمل حقه وفقاً للمادة ٩٣٨ من القانون المبنى ضد المشتري الثاني وبالشروط التي إشتري بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة فالوقت المعمول عليه لعدم الإحتجاج على الشفيع بالبيع الثاني هو وقت تسجيل إعلان الرغبة لا وقت حصول الإعلان ومما يؤيد هذا النظر المادة ٩٤٧ من القانون المبنى التي تقضى بأنه لا يسرى في حق الشفيع أى تصرف يصدر من المشتري إذا كان قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه إعلان الرغبة في الشفعة مما مؤداه بمفهوم المخالفة أن الشفيع يحاج بالتصرف الذى يصدر من المشتري طالما ثبت أن هذا التصرف قد تم قبل تسجيل إعلان رغبة الشفيع، وأن المادة ٩٤٢ من ذات القانون قد أكدت هذا النظر إذ قضت بأن إعلان الرغبة في الشفعة لا يكون حجة على الغير إلا إذا سجل، لما كان ما تقدم وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يسجل إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة الحاصل في ١٩٧٣/٤/٢٨ وكان المطعون عليهما قد أعطراه في ١٩٧٣/٥/٥ بحصول البيع الثاني فإن الحكم إذ أعاد بهذا العقد والتمن الوارد به فإنه لا يكون خالف القانون.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥

- المالك على الشيوع يملك بقدر نصيبه في كل ذرة من العقار المشاع من ثم فإنه يجوز له أن يطلب الشفعة في العقار المجاور ولو لم يشترك معه في طلبها باقى شركائه في الملك ولا يؤثر في ذلك إحتمال أن تسفر القيمة فيما بعد من حرمانه من الجزء المجاور للعقار المشفوع لأن القانون إنما يشترط أن



يكون الشئح مالكا لما يشفع به وقت بيع العقار المشفوع وأن يلقى مالكا لحين الأخذ بالشفعة وبقاء الجوار ليس شرطاً لبقاء الإستحقاق.

- المرة فى الشفعة هى بحالة العقار المشفوع فى وقت بيعه، فإذا أقام المشتري عليه بناء أو غرس فيه أشجار سواء قبل أو بعد إعلان الرغبة، فإن ذلك لا يحول دون الحكم للشئح بأحقته فى الشفعة طالما قد توفرت لديه أسبابها واستوفى إجراءاتها القانونية وآية ذلك أن المشرع قد عالج هذه الحالة كأثر من الآثار المترتبة على الحكم بثبوت الشفعة فنص فى المادة ٩٤٦ من القانون المدنى على أنه " إذا بنى المشتري فى العقار المشفوع أو غرس فيه أشجار قبل إعلان الرغبة فى الشفعة كان المشفوع ملزماً تبعاً لما يختاره المشتري أن يدفع له أما المبلغ الذى أنفقه أو مقدار ما زاد فى قيمة العقار بسبب البناء أو الغراس. ٢ أما أن يطلب الإزالة، فإذا اختار أن يستبقى فى البناء أو الغراس فلا يلزم إلا بدفع قيمة أدوات البناء وأجره الممل أو نفقات الغراس".

#### الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٩

لما كان مفاد المادة الأولى من إضافية فيما للعلاقات الدبلوماسية فى فقرتها الأولى قد أوردت أن المقصود بتعبير دار البعثة المبانى وأجزاء الأبنية والأراضى الملحقة بها بعض النظر عن مالكتها المستخدمة فى أغراض البعثة بما فيها منزل رئيس البعثة فإن مقتضى ذلك أن طلب الأرض موضوع النزاع بالشفعة للغرض الذى ذكرته يمثل مصلحة الدولة الطاعنة يقوم سفيرها فى مصر على حمايتها بوصفه ممثلاً لها وإذ يعلن السفير عن رغبة حكومته فى الأخذ بالشفعة فإن هذه الرغبة هى إرادة الطاعنة ذاتها وتعتبر صادرة منها لا من سفيرها ولا حاجة إلى توكيل خاص يصدر منها للسفير لإعلان تلك الإرادة إذ فى تقديم أوراق إعتماده للدولة الموفد إليها ما يعنى عن ذلك، وترتباً على ذلك فإنه لا حاجة لإيداع مثل هذا التوكيل الخاص للتدليل على قيام تلك الوكالة مع توكيل المحامى الموكل فى التقرير بالعلن بالنقض.

#### الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٠

إن الفقرة [ ٥ ] من المادة ٩٣٦ من القانون المدنى إذ نصت على ثبوت الحق فى الشفعة للجار المالك فى الأحوال الآتية : (١) إذا كانت العقارات من المبانى أو من الأراضى المعدة للبناء سواء أكانت فى المدن أم فى القرى. (٢) إذا كان للأرض المبيعة حق إرتفاق على أرض الجار أو كان حق الإرتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة. (٣) إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المبيعة من جهتين وتساوى من القيمة نصف ثمن الأرض المبيعة على الأقل، فقد دلت على أنه يكفى للأخذ بالشفعة فى الحالة

الأولى حيث يكون العقاران المشفوع به والشفوع فيه من المباني أو من الأرض المعدة للبناء أن يكونا متجاورين أى متلاصقين من جهة واحدة دون أى شرط آخر، ومن ثم لا يثبت الحق فى الشفعة للجار المالك لأرض زراعية إذا كان العقار المجاور المبيع من المباني أو من الأراضي المعدة للبناء، ذلك أن الأراضي غير المعدة للبناء لا يكتفى فيها للأخذ بالشفعة مجرد التلاصق بل يجب أن يكون للأرض أو عليها حق إرتفاق أو يكون التلاصق من جهتين مع اشتراط قيمة معينة للعقار المشفوع به كما هو الحال فى الحالتين الثانية والثالثة فقرة [٥] من المادة ٩٣٦ سالفه البيان.

#### الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٨٣ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١

نص المشرع فى المادة ٨٢٦ من القانون المدنى على أن " كل شريك فى الشيوع يملك حصته ملكاً تاماً وله أن يتصرف فيها ويستولى على ثمارها وإذا كان التصرف منصباً على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة فى نصيب المتصرف إنتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذى آل إلى المتصرف بطريق القسمة. ... " ثم نص فى المادة ٩٣٦ من هذا القانون على أنه " يثبت الحق فى الشفعة للشريك فى الشيوع إذا بيع شئ من العقار الشائع إلى أجنبى " يدل على أن للمالك على الشيوع أن يبيع ملكه محدداً مفرزاً ويقع البيع صحيحاً وإن كانت حالة التحديد هذه تظل معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشركاء فى الشيوع، ومتى كان هذا البيع صحيحاً وصدر لأجنبى وكان الإلزام الذى تحدد به محل البيع لا يحتاج به سائر الشركاء فى الشيوع طالما لم تتم القسمة قضاء أو رضا مما يعتبر معه هذا التصرف بالنسبة لهم فى حكم التصرف فى قدر شائع فإنه يبنى على هذا أن يثبت لهم حق الأخذ بالشفعة فى ذلك البيع وفقاً لصريح عبارة النص فى المادة ٩٣٦ من القانون المدنى.

#### الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١١

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٩٤٥ من القانون المدنى على أنه " يحل الشفع قبل البائع محل المشتري فى جميع حقوقه والتزاماته " مفاده أن البائع وليس المشتري هو الذى يتحمل فى مواجهة الشفع بكافة الإلتزامات التى كان يتحمل بها فى مواجهة المشتري، ومن ذلك الإلتزام بنقل ملكية المبيع وتسليمه وضمان التعرض والإستحقاق والعيوب الخفية، كما أنه إذا تمت الشفعة إتفاقاً لإلتزم الشفع بالوفاء بالثمن إلى البائع مباشرة إلا أن يكون هذا الأخير قد سبق أن تقاضاه من المشتري فليتزم الشفع بأدائه إليه.

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٩

المقرر فى قضاء النقض أن الشفع بحكم أنه صاحب حق فى أخذ العقار بالشفعة من طبقة الغير بالنسبة إلى الطرفين المتعاقدين - البائع والمشتري - فله أن يتمسك بالعقد الظاهر دون العقد المستتر، وله أن يتمسك بأن العقد الظاهر يتضمن واقعة صورية كتقديم تاريخه إلا أنه يقع عليه إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات على أساس أن هذه الواقعة تعد بمثابة واقعة مادية بالنسبة له.

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٨٤/١/١١

الشفع إذا فاته الأخذ بالشفعة فى البيع الإبتدائى جاز له الأخذ بها فى البيع النهائى وفى مواعيد هذا البيع وبشروطه، وذلك إذا اختلفت شروطه عن شروط عقد البيع الإبتدائى حتى ولو كان قد أسقط حقه فى الأخذ بالشفعة فى هذا البيع.

الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥

النص فى المادة ٩٣٦٥ ب من القانون المدنى على أنه يثبت الحق فى الشفعة " أ . . . " ب " للشريك فى الشيوع إذا بيع شيء من العقار الشائع إلى أجنبى يبدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الحق فى الشفعة يثبت للشريك على الشيوع إذا بيع قدر من العقار الشائع إلى أجنبى سواء كان هذا القدر شائعاً أو مفزاً.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨

- إذ كان الحق فى أخذ العقار المباع بالشفعة ينشأ بمجرد بيعه دون توقف على إنذار الشفع بإعقاد هذا البيع من أحد طرفيه وكان المشرع قد نص فى المادة ٩٤٨ من القانون المدنى على سقوط الحق فى الأخذ بالشفعة إذا نزل الشفع عنه فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على جواز التنازل عن الحق فى الأخذ بالشفعة دون توقف على إنذار الشفع بالبائع يكون قد إنتزم صحيح القانون.

- لما كان الثابت بالمحضر الإدارى - المرفق صورته الرسمية ضمن الأوراق - أن الطاعنة قررت به أن مالك الأرض المجاورة لأرضها - وهو المطعون ضده - قام بهدم السور المحيط بأرضها وتعدى على مساحة منها وطلبت إلزامه بالتعهد بإعادة الحال إلى ما كانت عليه، وهو ما يبدل على تعاملها معه باعتبارها مالكة للأرض المشفوع فيها فإن إستدلال الحكم المطعون فيه من ذلك على تنازلها عن حقها فى طلب أخذها بالشفعة يكون إستدلالاً سائفاً.

الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٢١٢ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان البيع مقصوراً على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما ألحت عليهم الحاجة إلى شراء العقار المبيع ومهما زابدوا على ثمنه، ويحبر في هذه الأحوال مترواحاً بين البيع والهبة والصلح لأن تقدير الثمن تراعى فيه إعتبارات تتعلق بشخصية المشتري من ناحية ومصالح عليا إجتماعية وسياسية من الناحية الأخرى وكل ذلك لا يمكن تقديره بثمن، فالقضاء بالشفعة في مثل هذه الأحوال - يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد تمسكا في صحيفة الإستئناف بأن البيع الحاصل من أولهما لثانيهما ليس من البوع التي يجوز فيها الشفعة إستناداً إلى أنه تصرف ذو طابع خاص روعى فيه إيتار المتصرف إليه بصفته بالشفقة لما فيه من تحقيق مصالح إجتماعية وإقتصادية لهيئة التدريس بالجامعة وأن الثمن المسمى بالعقد لا يمثل حقيقة قيمة العين المبيعة وقت البيع - فإن الحكم المطعون فيه إذ رد على دفاع الطاعنين بمجرد القول " بأن الجمعية التي يمثلها الطاعن الثاني لها شخصية إعتبارية مستقلة عن الجامعة التي يمثلها الطاعن الأول " دون أن يحص دفاعهما من أن البيع روعى فيه إعتبارات خاصة بالمشتري وأن هذه الإعتبارات كان لها أثرها في تحديد الثمن - رغم أنه دفاع جوهري من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وكان ما أورده الحكم فى صده لا يواجهه ولا يصلح رداً عليه فإنه يكون معيأ بالقصور فى التسيب بما يوجب نقضه.

للطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ٣/٢٤/١٩٨٨

- أفرد القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ - المنطبق على واقعة الدعوى الباب الثانى منه لتنظيم إعادة تخطيط المدن والقرى ونص فى المادة العاشرة على وجوب تخطيط حدين لكل مدينة أو قرية يحدد أولهما المدى الذى يتطلبه التوسع المنتظر فى البناء لمواجهة عدد السكان لمدة خمسين عاماً مقبلة ويحدد الثانى منطقة زراعية خارج الحد الأول لا يجوز إقامته منشآت فيها لغير الأغراض الزراعية إلا بموافقة السلطة المختصة بالتخطيط، ثم أتبع المشرع هذا القانون بإصدار قانون نظام الحكم المحلى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - الذى يسرى على واقعة الدعوى - فنص فى مادته الأولى على أن تقسم الجمهورية إلى وحدات إدارية هى المحافظات والمدن والقرى ويحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من الوزير المختص ونطاق القرى بقرار من المحافظ، وتنفيذاً لهذا القانون أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ الذى نص على تقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقرى وفقاً للجدول المرفقة لهذا القرار. ولما كان الثقتين المدنى قد نص فى الفقرة

الخامسة من المادة ٩٣٦ على أن يثبت الحق في الشفعة للجار المالك " إذا كانت العقارات من المباني أو من الأراضي المعدة للبناء سواء كانت في المدن أو القرى " فإن مؤدى ذلك أنه يكفي للأخذ بالشفعة في هذه الصورة أن يكون العقار المشفوع به ملاصقاً للعقار المشفوع فيه من جهة واحدة والأصل في اعتبار الأرض معدة للبناء يكون بالرجوع إلى الخرائط التي وضعتها الحكومة تحديداً لنطاق المدينة أو القرية في ضوء القانونين سالفى الذكر وما صدر بشأنهما من قرارات تنفيذية.

- إذا كانت الأرض تدخل في حدود المدينة أو القرية التي تبين المسمى الذي يتطلبه التوسع العمراني بالبناء فهي بحكم هذا الوضع الذي أنشأته الدولة تعتبر من الأراضي المعدة للبناء حتى ولو كانت مستقلة استقلالاً مؤقتاً لغرض آخر، أما إذا كانت تخرج عن تلك الحدود فهي لا تعتبر أرض بناء إلا إذا كانت قد أعدت إعداداً فعلياً لهذا الغرض ولقاضي الموضوع بهذا الصدد السلطة التقديرية للفصل في هذه المسألة بغير معقب متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله، والممول عليه في أى من هاتين الحالتين هو بحالة الأرض وقت إنقضاء البيع الذي تولد عنه حق الشفعة.

#### الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٩

لما كانت سبباً من أسباب كسب الملكية وينشأ حق الشفع في الأخذ بالشفعة بمجرد إنقضاء البيع ولو كان غير مسجل أو غير ثابت التاريخ وكان من آثار الأخذ بالشفعة وفقاً لما هو مقرر بنص الفقرة الأولى من المادة ٩٤٥ من القانون المدني أن يحل الشفع محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته فإن مؤدى ذلك أنه لا يجوز أن يحتاج الشفع في دعواه بطلب الأخذ بالشفعة لاكتساب المشتري لملكية العقار المشفوع فيه بسبب الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد البيع الصادر إليه ما لم يكن حق الشفعة ذاته قد سقط بأى سبب من أسباب السقوط، فيمتنع لذلك على هذا المشتري الاحتجاج بتملك العقار بانتقال ملكيته إليه بتسجيل العقد أو مجابهة الشفع باكتمال مدة حيازته للعقار المشفوع فيه نتيجة ضم مدة حيازة سلفه البائع تنفيذاً لالتزامه بالتسليم الناشئ عن العقد لما في ذلك كله من مناقضة لطبيعة الحق في الأخذ بالشفعة والآثار القانونية المترتبة على ثبوت هذا الحق.

#### الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٩٠/١/٤

إذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بأحقية المطعون ضدهم الأربعة الأول في أخذ أرض النزاع بالشفعة إلى ما ورد في تقرير الخبير الذى نذبه محكمة الاستئناف من أن الأرض المشفوع فيها زراعية وأن لها حق إرتفاق بالرى على الأرض المشفوع بها الملاصقة لها، مما يسوغ طلب الأخذ بالشفعة طبقاً لنص البند الثاني من الفقرة "هـ" من المادة ٩٣٦ من القانون المدني الذى يجعل حق

الإرتفاق سبباً للأخذ بالشفعة إذا تعلق بالأرض المبيعة أو بأرض الجار، فمن ثم يكون الحكم فيما إنتهى إليه مديداً ولا ينال منه إغفاله الرد على دفاع الطاعنين - بأن حق الإرتفاق بالرى على الأرض المشفوع بها ليس قاصراً على الأرض المشفوع فيها بل تشترك فيه أراضى أخرى مما لا يجوز معه طلب الشفعة - إذ لا عبرة بإشتراك الغير فى حق الإرتفاق المقرر للأرض المشفوع فيها أو الأرض المشفوع بها على الأخرى فى تمسك الشفيع بطلب الشفعة طالما أن القانون لم يشترط أن يكون هذا الحق مخصصاً لإحدهما على الأخرى وحدهما، هذا إلى أن وجود إرتفاق للغير على أرض المروى لا يخرج هذه الأرض عن ملكية صاحب العقار المشفوع به بل تظل جزءاً من هذا العقار، إذا فمى كان هذا الدفاع لا يستند إلى أساس قانونى صحيح وليس من شأنه تغير وجه الرأى فى الدعوى لأن إغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصوراً مطلقاً له. ويكون النى عليه بهذا الخصوص على غير أساس.

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢١

إذ كان الثابت أن طلب الشقيقتين أخذ عقار النزاع بالشفعة فى الدعوى رقم ..... لسنة ١٩٧٨ مدنى القوم قد تحدد بعقد البيع الصادر من المالكة الأصلية للعقار إلى الطاعن وليس بعقد البيع الثانى المؤرخ ٧٨/١١/١٧ الصادر من الأخير إلى المطعون ضدهما فإنهما يكونان خارجين عن الخصومة فى دعوى الشفعة ولا يعتبران طرفاً فيها فلا تصرف إليهما آثار الحكم النهائى الصادر فيها بثبوت الشفعة فيما ترتبه من حلول الشفيع قبل البائع محل المشتري فى جميع حقوقه والتزاماته بما فيها إلتزامه بدفع ثمن العقار المشفوع فيه إلى البائع إذا لم يكن قد قبضه أو إلى المشتري إذا كان قد أداه، إذ المقصود بهذه الآثار هو عقد البيع الأول الذى باعت بموجبه المالكة العقار إلى الطاعن وإستند إليه الشفيعان فى حق الشفعة وصدر الحكم النهائى لهما بذلك فى دعوى الشفعة على أساسه. لذا فغير صحيح فى القانون قول الطاعن بحلول المطعون ضدهما محله فى إقتضاء الثمن الذى أودعه الشفيعان خزانة المحكمة على ذمة دعوى الشفعة لما كان ذلك، وكان يترتب على الحكم النهائى الصادر فى دعوى الشفعة والذى يعتبر سنداً لملكية الشفيع تعلق حق ملكية المحكوم لهما بالشفعة بعقار النزاع وإستتارهما به مما يحول بين الطاعن وبين تنفيذ إلتزامه بنقل ملكية هذا العقار الناشئ عن عقد البيع الصادر منه إلى المطعون ضدهما بتاريخ ٨٧/١١/١٧ فبصر هذا الإلتزام مستحيلاً بإستحقاق الشفيعين العقار المبيع بالشفعة.

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٩

مفاد النص فى المادة ٩٣٦/٥ من القانون المدنى على أن للجار المالك أن يطلب الشفعة إذا كان للأرض المبيعة حق إرتفاق على أرض الجار أو كان حق الإرتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة أن

المشروع لم يشترط للأخذ بالشفعة أن يزول حق الارتفاق بين العقارين إذا اجتمعا في يد واحدة هي يد الشفيع وأن يزول هذا الحق في الوقت ذاته بالنسبة للعقارات الأخرى التي تشترك فيه، فزوال - هذا الحق كلية - ليس شرطاً من شروط الأخذ بالشفعة وقد استهدف المشروع من ذلك تحرير العقارين من رقة الارتفاق ولو جزئياً واجتماعهما في يد واحدة وهو ما يتأدى إلى علاج أسباب النزاع عند تعدد الملاك.

#### الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٨/١/١٩٤٥

العلم المسقط لحق الشفعة في معنى المادة ١٩ من قانون الشفعة هو العلم بأركان عقد البيع التي أوجبت المادة ٢١ من القانون المذكور بيانها للشفيع عند تكليفه رسمياً من قبل البائع أو المشتري بإبداء رغبته أى العلم التفصيلي بالمبيع والتمن والشروط الأساسية للبيع، ذلك العلم الذي يمكن صاحب الحق في الشفعة من تقرير رغبته فيها أو عنها. فإذا كان الحكم قد قضى برفض دعوى الشفيع على أساس أنه لم يظهر رغبته في الأخذ بالشفعة في مدى الخمسة عشر يوماً من علمه بالبيع ولم يسن قضاءه إلا على أن عقد البيع الابتدائي حصل في تاريخ كذا وهو لم يظهر رغبته إلا في تاريخ كذا " بعد فوات هذه المدة بشهور " وأن البائعين منهم من هم من ذوى قرابته والآخرين يقيمون معه في بلدة واحدة وأن البيع قد إقترن بتخلي البائعين عن حيازة العين المبيعة إلى المشتري، وأنه ليس من المعقول، والحالة هذه أن يكون الشفيع جنهلاً للبيع في حين حصوله أو بعده بنسبة، فهذا الحكم يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها إذ القرائن التي اعتمد عليها ليست من القرائن القانونية التي لها مدلول خاص لا يقبل خلافه، وهي بذاتها لا تكفي لإثبات حصول العلم الكافي الذي يتطلبه القانون.

#### الطعن رقم ٩٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٤٥

إن العلم المسقط لحق الشفعة هو العلم بأركان عقد البيع التي أوجبت المادة ٢١ من القانون الشفعة بيانها للشفيع عند تكليفه رسمياً من جانب البائع أو المشتري بإبداء رغبته، أى العلم التفصيلي بالمبيع والتمن والشروط الأساسية للبيع - ذلك العلم الذي يمكن صاحب الحق في الشفعة من تقرير رغبته فيها أو عنها وهذا العلم لا يصح إفراضه بل يجب أن يقوم الدليل عليه. فإذا كان الحكم قد أثبت علم الشفيع ببيع العين المراد أخذها بالشفعة ولكنه إرتكن في إثبات علمه بالتمن على مجرد قوله إنه لم يكن معترفاً على الشفيع، وهو من عملاء البنك، أن يتم علمه بآثمن فإن هذا القول لا يكفي لإثبات هذا العلم، لأنه لا يخرج عن كونه مجرد احتمال لا يبلغ درجة القرينة الجائزة الاعتماد عليها في الإثبات وخصوصاً إذا كان الحكم ليس فيه، لا في جملة ولا في تفصيله، ما يعزز هذا الاحتمال ويرفعه إلى مرتبة

الدليل الممكن الأخذ به، وعلى الأخص إذا كان الشفع قد وجه إلى المشفوع منه إنذاراً قرر فيه عدم علمه بظروف البيع مما يقتضاه أن المحكمة، إذا ما أرادت أن تأخذ الشفع بغير ما يدعى ويكون عليها أن تورث الإعيارات التي من أجلها لم تعبأ بدعواه وإلا كان حكماً باطلاً لقصور أسبابه.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٠

إذا كان ما حصلته المحكمة هو أن الشفع إنما رفض أخذ العين المشفوع فيها بالثمن الذي طلبه المشفوع منه لإستكثاره هذا الثمن على الثمن الحقيقي، واستخلصت من ذلك أن الشفع لا يعتبر متازلاً عن طلب الشفعة، وكان ما أوردته المحكمة ثابتاً في التحقيق ومن شأنه أن يؤدي إلى ما استخلصته منه فلا محل للنعي عليها أنها خالفت التحقيق.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٧

إن العلم المسقط لحق الشفعة في معنى المادة ١٩ من قانون الشفعة هو العلم الواقعي بجميع أركان البيع ومنها البائع إذا كان واحداً أو البائعون جميعهم إذا تعددوا، وهذا العلم هو الذي يجب على المحكمة أن تتجراه وأن تقيم على ليوته بالذات حكمها بسقوط حق الشفع؛ إلا أن يكون قد إنقضى على تسجيل عقد البيع ستة شهور من تاريخ تسجيله طبقاً للمادة ٢٢، إذ أن حق الشفعة يسقط في هذه الحالة بغير حاجة إلى إثبات العلم الواقعي. فإذا كان الحكم قد قضى بسقوط حق الشفع في الشفعة بناءً على أن إعلانه أحد الباتعين برغبته في الأخذ بالشفعة وإدخاها في الدعوى كان بعد الميعاد القانوني مع علم الشفع بأن هذا الذي أعلن بعد الميعاد كان من ضمن الباتعين، محصلاً قيام هذا العلم من كون الشركة التي يملها الشفع كانت قد إشترت الأرض التي تشفع بها من هؤلاء الباتعين أنفسهم ومنهم ذلك البائع ومن أن الشفع عندما أعلن الباتعين عدا البائع المذكور ذكر أنهم ورثة فلان وهذا البائع من هؤلاء الورثة وقائلاً إن تغير شخص مدير الشركة طالبة الشفعة فيما بين البيع لها والبيع للمشفوع منه لا ينفي سابق علمها لأن الشركة لها شخصية واحدة مستمرة، وإن عطاها أو تقصيرها في الإنجاء إلى السجل لتعرف منه على وجه الدقة أسماء جميع الباتعين يحملها تبعة السهو الذي إدعت حصوله في مسودة عقدها ونتج عنه سقوط إسم ذلك البائع الأخير، فهذا الحكم يكون قد خالف القانون لإنصرافه عن تحري العلم الواقعي الذي يحتمه القانون إلى العلم الإفتراضي الذي لا يكفي في هذا المقام.

الطعن رقم ١١١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٤٦/١٠/١٧

علم الشفع بالبيع المعتبر قانوناً هو العلم الشامل لأركان البيع الجهرية، كالثمن وأسماء المشترين وذلك لكي يقدر مصلحته في طلب الشفعة ويمكن من توجيه طلبه إلى من يجب.



**الظعن رقم ١٢٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٥**

إن القول بحرمان الشفع من الشفعة لمجرد كونه مساوياً للمشتري في سبب الأخذ بالشفعة غير صحيح في القانون. ذلك بأن المادة الثامنة من قانون الشفعة تقضى بأن " حق الشفعة يبقى ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعاً، وفي هذه الحالة تتبع قواعد التفضيل عند تراحم الشفعاء المقررة في المادة السابقة " والمادة السابعة تنص على أنه " إذا تعدد الجيران قدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره "، وإعمالاً لهذه النصين يكون على محكمة الموضوع أن توازن بين المنفعة التي تعود على ملك الجار الشفع وتلك التي تعود على ملك الجار المشتري، وأن تفصل في طلب الشفعة وفقاً لنتيجة الموازنة فتقضى بالشفعة للشفع متى ثبت أن منفعة ملكه من الشفعة أكبر، وترفض دعواه إذا كانت المنفعة التي تعود على ملك المشتري أكبر أو إذا تساوت المنفعتان، فإذا هي لم تفعل ورفضت دعوى الشفعة بناءً على المساواة في سببها فإنها تكون قد خالفت القانون.

**الظعن رقم ٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٦**

العلم الذي جعله القانون بداية للميعاد المسقط لحق الشفعة هو العلم الشامل لشروط البيع الأساسية التي لا بد من علم الشفع بها ليقدر على الموازنة بين أن يقدم طلب الشفعة أو لا يقدمه. هذا إذا كان البيع قد إقترن فعلاً بشروط من هذا القبيل وإلا فإن علم الشفع بأركان البيع وحدها يوجب عليه المبادرة إلى طلب الشفعة في الميعاد الذي حدده القانون، ولا يقبل منه في هذه الحالة - إذا هو آخر الطلب عن ميعاده - الإعتذار بأنه ما كان يعلم هل إقترن البيع بشروط أم لم يقترن، لأن الأصل في التصرفات أن تكون خالية عن هذه الشروط.

**الظعن رقم ٦٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٣**

إن القانون إذ جعل البيع سبباً للشفعة وجعل حق الشفع في طلبها متولداً من مجرد تمام إنعقاد البيع على العين المشفوعة جاء نصه عاماً مطلقاً، لا فرق فيه بين بيع بات خال من الشروط وبيع مقيد بها ولا بين شرط وشرط. ومن ثم فالبيع المشروط فيه خيار البائع يتولد منه في الحال، كغيره، حق الشفع في طلب الشفعة وتسرى عليه مواعيد السقوط وإن لم تجب له الشفعة ولا أخذ العين المشفوعة إلا بإقتضاء خيار البائع بعد أن يكون الشفع طلب الشفعة وفقاً للقانون.

وكذلك جاء نص المادة ٢٢ من قانون الشفعة على سقوط الحق فيها بمضى ستة أشهر من تسجيل عقد البيع نصاً عاماً عموماً مطلقاً شاملاً لكل أحوال الشفعة جامعاً لكل أنواع البيع والشفعاء مانعاً من أي استثناء.

و على ذلك فإذا قضت المحكمة بسقوط حق الشفعة بمضى ستة أشهر من تسجيل عقد البيع كان حكمها غير مخالف للقانون ولو كان البيع مقترناً بشرط الخيار وأدعى الشفع أن أظهر رغبته في الشفعة لم رفع الدعوى بها في مواعيد القانون محسوبة من تاريخ سقوط ذلك الخيار.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٠

الشريك في معنى الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون الشفعة هو المالك على الشيوع، وإذا كان المشتري لا يكون مالكا إلا بتسجيل عقده، ومن وقت التسجيل لا قبله، فإن الحكم إذا نفى حق الشفع في الشفعة على أساس أن تسجيل عقده لحصة شائعة في القطعة التي بها الأطنان المشفوعة لاحق لعقد البيع الصادر إلى المشفوع منه لا يكون قد أخطأ.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٠

إذا كان الحكم قد اعتبر الأرض غير معدة للبناء فلا يكفي للشفعة فيها الجوار من جهة واحدة قد أقام ذلك على أن المنطقة التي تقع فيها واسعة المساحة وغالبها منزرع وأن ما فيها من أبنية قليل، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون " في فهم معنى الإعداد للبناء قانوناً " .

\* الموضوع الفرعي : الدفع بعدم الجوار :

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٤٢/١/٢٩

إذا كان المدعى عليه في دعوى الشفعة قد دفع بعدم الجوار لأن المدعى قد إختص بموجب قسمة أجريت بجزء معين من العقار المجاور ولم يعد ملكه مجاوراً للعقار المشفوع فيه، واستند في ذلك إلى أوراق قدمها وطلب التحقيق على الطبيعة للتبني من ذلك، ورات المحكمة أن الأوراق المقدمة ليس فيها ما يقنع بأن المدعى قد خرج من الشيوع، فإنه يكون لزماً عليها أن تعرض لما طلبه المدعى عليه من التحقيق وتقول كلمتها فيه ما دام هو قد إتخذته وسيلة لإثبات دعواه في حالة عدم إقتناع المحكمة بكفاية ما قدمه من أمانيد. فإذا هي لم تفعل، ولم يكن فيما عرضت له في حكمها من البحث ما يفيد الرد صراحة أو ضمناً على هذا الطلب الذي هو مستقل عن الأمانيد الأخرى وله دلالة خاصة مادية لها أثرها في مصير الدعوى فإن حكمها يكون باطلاً. ولا يصلح رداً على هذا الطلب قول الحكم إن المدعى عليه لم يقدم عقد القسمة أو صورة منه ما دام الثابت أن العقد لم يكن لديه لأنه لم يكن طرفاً فيه، وما دام العقد لم يكن قد سجل حتى كان يمكن الحصول على صورة منه.

**\* الموضوع الفرعي : الشريعة الإسلامية هي مصدر تشريع الشفعة :**

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٤٦/١/٣١

إن الشريعة الإسلامية لا تعبر من القانون الواجب على المحاكم النظامية تطبيقه إلا في خاصة العلاقات المدنية التي نشأت قبل إنشاء المحاكم الأهلية ولما أحاله القانون عليها كالميراث والحكر وفي مسائل الأحوال الشخصية التي تعرض لها ولا تجد فيها ما يستدعي التقرير بوقف الدعوى حتى تفصل في هذه المسائل المحاكم الشرعية المختصة بصفة أصلية. أما ما أخذه الشارع من أحكام الشريعة وطبعه بطابعه وأدمجه في القوانين، كأحكام المريض مرض الموت وأحكام الشفعة وحقوق الزوجات في القانون التجاري، فإنه يكون قانوناً بذاته تطبيقه المحاكم النظامية وتفسره غير متقدمة فيه بآراء أئمة الفقه الإسلامي وعلى ذلك فكون الشريعة الإسلامية هي مصدر تشريع الشفعة لا يوجب التمسك بآراء أئمتها عند البحث في هل ينتقل حق الشفعة بالإرث أم لا ينتقل.

**\* الموضوع الفرعي : الشفعة لحق الرقبة وحق الإنتفاع :**

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٤

النص في المادة ٩٣٦ من القانون المدني على أن " يثبت الحق في الشفعة [ أ ] لمالك الرقبة إذا بيع كل حق الإنتفاع الملبس لها أو بعضها . [ ج ] لصاحب حق الإنتفاع إذا بيعت كل الرقبة الملبسة لهذا الحق أو بعضها . " مفاده أن كلاً من حق الرقبة وحق الإنتفاع يمكن أخذه بالشفعة إذا ما توافرت شروط الأخذ بها.

**\* الموضوع الفرعي : العرض الحاصل من الشفيع :**

الطعن رقم ٧١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٤٥/١/١١

إن القانون لا يشترط لصحة العرض الحاصل من الشفيع أن يكون بالثمن المسمى في العقد، لإحتمال أن يكون هذا غير حقيقي فلا يكون عدلاً أن يرتبط به الشفيع. وكل ما يطلب من الشفيع هو أن يعرض الثمن الذي يعرف أنه الثمن الحقيقي حسبما وصل إلى علمه، فإذا نازعه المشتري في مقداره لغض المحكمة بالشفعة بالثمن الذي يبين لها أنه الثمن الحقيقي. وإذا كان القانون لم يشترط أن يكون عرض الثمن على المشتري عرضاً حقيقياً يتبعه إيداعه، ولم يجعل للشفيع حق تسلم المبيع إذا أودع الثمن على ذمة المشتري، فالشفيع والحالة هذه لا يضار بإبداء إستعداده لأخذ المبيع بشفهه الحقيقي الذي تقضى به

المحكمة، لأن هذا لا يكلفه شيئاً أكثر مما يطلب، والمشتري من جهة أخرى لا يستفيد من إبداء هذا الاستعداد، لأن المرجح في نهاية الأمر إلى كلمة القضاء الملزمة للطرفين.

وإذن فإذا قضى الحكم برفض الدفع بعدم قبول دعوى الشفعة لخلو إعلانها من إبداء الاستعداد للدفع الثمن المسمى في العقد إذا ثبت صحته، فإنه يكون قد أصاب.

#### **\* الموضوع الفرعي : التغير في الشفعة :**

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٦٣ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٥

إن الشفع بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض من طلبة الغير بالنسبة إلى الطرفين المتعاقدين البائع والمشتري - فله أن يتمسك بالعقد في الظاهر دون العقد المستتر ومن لم لا يجوز أن يحتاج بالعقد المستتر إلا إذا كان هذا العقد مسجلاً أو كان هو عالماً بصورية العقد الظاهر أو بوجود ورقة ضد وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه قد خالف مقتضى هذه القاعدة وقضى بعدم جواز أخذ العقارات المبيعة بالشفعة تأسيساً على أن عقد البيع ليس في حقيقته إلا عقداً ساتراً لهبة فلا تجوز فيه الشفعة، وكان هذا الخطأ قد صرف المحكمة عن بحث ما دافع به المطعون عليهما دعوى الطاعنين من أن حقهما في الشفعة قد سقط لمضى المدة القانونية من تاريخ العلم بالبيع، لما كان ذلك كان الحكم متعين النقض.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٥

استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشفع بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة، فلا يحتج عليه بغير العقد الظاهر. وإذن لمضى كانت الأبطال المشفوع فيها مملوكة لمصلحة الأملاك الأميرية وأن لمالكيها الأصليين حق استردادها بحكم القانون في خلال فترة معينة ثم تنازلاً عن هذا الحق إلى المشتري الذي تعاقده مع مصلحة الأملاك ولم يشر في هذا العقد إلا لإقرارى تنازل صاحبه حق الاسترداد ولم يرد فيه ذكر للعقد الذي سبق إبرامه بين المتنازلين وبين المشتري والذي يتضمن أن مصلحة الأملاك تحرر عقداً لأحد المتنازلين وهذا يحرر بدوره عقداً للمشتري وكان هذا المشتري لم يتمسك في دفاعه في أية مرحلة من مراحل التقاضي بأن الشفع كان يعلم بالعقد المستتر حتى كان يصح الاحتجاج عليه بما ورد فيه، فإن النعي على الحكم بأنه مسخ نصوص العقد المستتر، أو أنه لم يلتزم نصوصه، أو أخطأ في تكييفه، أو أنه لم يبت في صوريته كل هذا النعي يكون غير منتج لا يمكن أن يحتاج به مادام البيع الذي صدر من مصلحة الأملاك بوصفها بائعة إلى المشتري هو الذي تقام على أساسه دعوى الشفعة.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٥١٥ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٥

الشفيع - بحكم كونه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة - يعتبر من الغير بالنسبة لطرفي البيع مسبب الشفعة، ولا يحتج عليه إلا بالعقد الظاهر متى كان حسن النية.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٢/١٣/١٩٧٩

الشفيع بحكم كونه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع مسبب الشفعة وبالتالي يحق له أن يتمسك بالعقد الظاهر فلا يحتج عليه بالعقد المستتر، إلا أن شرط ذلك أن يكون حسن النية، أي ألا يكون عالماً بصورية العقد الظاهر وقت إظهار رغبته في الأخذ بالشفعة.

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٢٣٥ بتاريخ ٥/٩/١٩٨٤

الشفيع - بحكم كونه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة - يعتبر من الغير بالنسبة لطرفي البيع مسبب الشفعة ولا يحتج عليه إلا بالعقد الظاهر متى كان حسن النية، فالتمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه إذا كان صورياً وأقل من الثمن الحقيقي فإن للشفيع باعتباره من الغير في هذا العقد أن يأخذ بالعقد الظاهر طالما كان حسن النية ولا يلزمه إلا بدفع الثمن المذكور فيه، وبحث توافر حسن النية لدى الشفيع وعدم علمه بصورية الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه هو من مسائل الواقع التي لمحكمة الموضوع الحق في تقديرها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان إستخلاصها سائفاً.

\* الموضوع الفرعي : انفرق بين العقار المبيع مشاعاً والعقار المبيع مفرز :

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٤٩

إن المادة ١١ من قانون الشفعة بنصها على أنه " إذا بيع العقار لعدة أشخاص مشاعاً بينهم فلا تجوز الشفعة إلا فيه بتمامه، أما إذا عينت في العقد حصة كل منهم مفروزة كان للشفيع الحق في طلب أخذه بتمامه أو أخذ حصة واحدة أو أكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الأخذ بالشفعة " - بنصها على هذا قد تناولت حالتين : الأولى - بيع العقار لعدة أشخاص مشاعاً بينهم، ففي هذه الحالة لا تصح الشفعة إلا في العقار بتمامه. الثانية - بيع العقار لعدة أشخاص مع تعيين حصة كل منهم مفروزة فيكون للشفيع الحق في طلب أخذ العقار بتمامه أو أخذ حصة واحدة أو أكثر إذا توافرت شروط الشفعة بالنسبة إليها. ويستفاد من نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة الذي يؤكد نص الفقرة الثانية، أن مناط تطبيقها في الحالين أن يكون المبيع عقاراً بتمامه لعدة مشترين. فإذا كان المبيع جزءاً شائعاً في عقار إمتنع تطبيق الفقرة الأولى المشار إليها ووجب الرجوع إلى القواعد العامة وهي تجيز الشفعة في بيع كل حصة مشاعة متى توافرت أسباب الشفعة فيها. فإذا كان الحكم قد أسقط حق الشفيع قبل أحد المشترين

إستناداً إلى الفقرة الأولى من المادة سائلة الذكر مع أن المبيع إنما كان جزءاً شائعاً فإنه يكون قد خالف القانون.

**\* الموضوع الفرعي : إنتقال حق الشفعة بالميراث :**

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٤  
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق الشفعة من الحقوق التي يجرى فيها التوارث، وهو حق غير قابل للتجزئة، يثبت لكل وارث إذا انفرد به، ولهم جميعاً إذا اجتمعوا عليه.

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨  
حق الشفعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من الحقوق التي يجرى فيها التوارث.

**\* الموضوع الفرعي : إيداع الثمن :**

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٢  
إن كلا من رفع الدعوى وقبدها إجراء يختلف عن الآخر ومن ثم لا يكون هناك مع وضوح نص المادة ٢/٩٤٢ مدني مجال للخلط بين هذين الإجراءين، ويكون القول بأن القانون إذ شرط في المادة المشار إليها لقبول دعوى الشفعة وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع خزانة المحكمة في خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة وقبل رفع الدعوى إنما قصد إلى أن يتم الإيداع في الميعاد المذكور قبل قبدها وأنه لا عبرة بحصول الإيداع قبل رفعها هو قول غير صحيح في القانون.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٠  
لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني الجديد توجب على الشفيع أن يودع في خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة خزانة المحكمة الكائن بدائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع، ورتبت على عدم إتمام الإيداع في الميعاد المذكور وعلى الوجه المتقدم سقوط الحق في الشفعة كان مفاد ذلك أن الإيداع الكامل وفي الميعاد المذكور أصبح شرطاً أساسياً لقبول طلب الشفعة وإجراء جوهرياً من إجراءاتها، ولا تعتبر الدعوى قائمة في نظر القانون إلا بتحقيق حصوله. وإذن فمتى كان الواقع هو أن الشفيع قد بادر برفع دعواه اعتماداً على علم تلقائى دون انتظار لإعلان إظهار الرغبة من جانب البائع أو المشتري وأودع ما ظنه الثمن الحقيقي ثم ظهر أنه على خلافه فإنه يكون بذلك مجازفاً وعليه خطره ويكون بهذا الإيداع الناقص قد عرض حقه في الأخذ بالشفعة للسقوط.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦١

تضمن نص المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدنى شرطين أولهما : أن يودع الشفع الثمن الحقيقى خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة. والثانى : أن يكون هذا الإيداع سابقا على رفع الدعوى. وقد هدف المشرع من حصول هذا الإيداع قبل رفع الدعوى إلى ضمان الجدية فى طلب الشفعة ولم يحدد فاصلا زمنيا معنا بين الإيداع ورفع الدعوى فاشتراط حصول الإيداع فى اليوم السابق هو قيد آخر لا يحتمله النص ولا يتفق مع فكرة التيسير فى المعاد التى أخذ بها الشارع. أما التحدى بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات فمردود بأن القانون قد شرط معادين أحدهما محدد بالأيام له بداية ونهاية والثانى غير محدد بالأيام وإنما بفاصل زمنى غير محدد وهو مجرد الأسبقية أو القبلية على رفع الدعوى مما لا محل معه لإعمال حكم تلك المادة.

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٥٩٤ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٨

مضى أعلن الشفع رغبته رسميا إلى كل من البائع والمشتري - ولو كان قبل إنذاره من أيهما - فإن هذا الإعلان ينتج جميع آثاره القانونية يسرى من تاريخه معاد الثلاثين يوما التى أوجب القانون أن يتم فى خلاله إيداع كل الثمن الحقيقى الذى حصل البيع به ورفع دعوى الشفعة ولقيدها بالجدول وإلا سقط حق الأخذ بالشفعة ذلك لأن المشرع قد نص فى الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ وفى المادة ٩٤٣ على سريان معاد الثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة الوارد ذكره فى الفقرة الأولى من المادة ٩٤٢ ولم يعلق سريانه على إنقضاء معاد الخمسة عشر يوما الوارد فى المادة ٩٤٠ وكل ما أشعره القانون فى هذا الإعلان هو أن يكون رسميا وأن يوجه من الشفع إلى كل من البائع والمشتري ولزم يستلزم فيه أن يكون حاصلًا بعد الإنذار الذى يوجهه البائع أو المشتري.

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ٣/١٩/١٩٧٠

الشفعة رخصة تجيز تملك العقار المبيع كله أو بعضه ولو جبراً على المشتري والبائع بما قام عليه من الثمن والمؤن، والحكم الذى يصدر نهائياً بثبوتها يعتبر سنداً لملكية الشفع يقوم مقام عقد البيع الذى يترتب عليه أن يحل الشفع قبل البائع محل المشتري فى جميع حقوقه والتزاماته. لما كان ذلك فإنه يجب على الحكم بهذه المثابة أن يعنى بتحديد الثمن الذى يلتزم الشفع بدفعه مقابل تملكه العقار سواء للبائع إذا لم يكن قد قبضه أو للمشتري إذا كان قد أداه. وإذا كان الحكم قد أغفل النص فى أسبابه ومنطوقه على الثمن الواجب على الشفع دفعه لقاء امتلاك العين المشفوع فيها، فإنه يكون قد خالف

القانون ولا يغير من ذلك تقريره في الأسباب أن الثمن مودع وغير متنازع فيه، إذ يتعين عليه أن يبين صاحب الحق في هذا الثمن المودع.

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٤

إذ كانت المادة ٩٤٢ من القانون المدني توجب على الشفيع إيداع كامل الثمن ضماناً لجدية طلب الشفعة، وجعلت الجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق في الأخذ بالشفعة مما يدل على أن الشارع قد تيمم في القانون الجديد - خلافاً لقانون الشفعة القديم - إغفال ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه إكفاء منه بتنفيذ حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقي فحسب مما يتعين معه أعمال هذا القيد في أضيق الحدود، دون أن ينسحب إلى ملحقات الثمن التي لم يرد بها تكليف في القانون، فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد على ما يجره الطاعنان بسبب النعي - من سقوط حق المطعون عليه الأول في الأخذ بالشفعة لعدم إحتمال صحيفة الدعوى على إسماعده لدفع الملحقات - لا يبيح القصور.

الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٩

إذ أوجب الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني على الشفيع أن يودع في خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الشفعة خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع، مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة، وإذا رتب على عدم إتمام الإيداع في الميعاد المذكور على الوجه المتقدم سقوط حق الأخذ بالشفعة، فقد دل على أن إيداع كامل الثمن الحقيقي في ذلك الميعاد هو شرط لقبول دعوى الشفعة فلا يملك البائع إعفاء الشفيع من شرط أوجه القانون، لأنه فضلاً عن أن هذا الإعفاء مخالف لصريح النص، فإن الشرط المذكور لم يقرر لمصلحة البائع وحده، وإنما وضع لمصلحة من يكون له الحق في الثمن المودع كله أو بعضه عندما يثبت حق الشفعة بحكم نهائي، سواء كان صاحب هذا الحق هو المشتري الذي عجل كل الثمن أو بعضه للبائع، أم هو البائع الذي لم يستوف الثمن كله ولا تعارض بين إشتراط القانون هذا الإيداع لقبول دعوى الشفعة وبين ما نص عليه في المادة ٩/٩٤٥ من القانون المدني من أنه لا يحق للشفيع الإنتطاع بالأجل الممنوح للمشتري في دفع الثمن إلا برضاء البائع، ذلك أن هذا النص الأخير إنما ورد بصدد بيان آثار الشفعة، أي بعد أن يثبت حق الشفيع في الشفعة رضاء أو قضاء ويصبح الثمن من حق البائع وحده فيكون له في هذه الحالة أن يمنح الشفيع في الوفاء به الأجل الممنوح للمشتري ومن ثم لا يجوز استناداً إلى هذا النص تخويل البائع حق الإعفاء من شرط أوجه القانون لقبول دعوى



الشفعة. وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإن النمي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٩٥ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨

أوجب الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني على الشفيع أن يودع - فى خلال الميعاد الذى حدده - خزانة المحكمة الكائن فى دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع ورتب على عدم إتمام الإيداع على هذا النحو سقوط حق الأخذ بالشفعة، وقد دل بذلك على أن يدفع كامل الثمن الحقيقي فى الميعاد بالكيفية التى حددها - هو شرط أساسى لقبول دعوى الشفعة مما يعول المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط حق الشفيع فى الأخذ بالشفعة إن هو أخل بما أوجبه عليه الشارع فى خصوص إيداع الثمن، ويجزى لمحكمة النقض أن تثير ذلك فى الطعن - باعتباره مسألة تتعلق بالنظام العام متى كانت واردة على ما رفع عنه الطعن وكانت جميع العناصر التى تتيح الإلزام بها قد توافرت لدى محكمة الموضوع. ومن المقرر أن إيداع الثمن باعتباره إجراء من إجراءات دعوى الشفعة يعين إتخاذها أمام المحكمة المختصة قانوناً بنظرها وإلا سقط الحق فى الأخذ بالشفعة وإذ كان المطعون ضده قد أودع الثمن خزانة المحكمة الجزئية دون المحكمة الابتدائية الواقع بدائرتها العقار المشفوع فيه والتى أحيلت إليها الدعوى لنظرها باتفاق الخصوم باعتبارها المحكمة المختصة بنظرها وقد دفع الطاعنان أمامها بسقوط حق المطعون ضده فى الأخذ بالشفعة بعدم إيداع الثمن خزنتها، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية فى أخذ العقار بالشفعة مقابل الثمن المودع خزانة المحكمة الجزئية يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتفسيره.

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٨١/١/٨

لا على الحكم المطعون فيه إن إكتفى - عند الرد على الدفع بعدم إيداع الشفيع للملحقات الثمن بالقول بأن الشفيع قد أودع كامل الثمن ولم يتعرض للملحقات إذ جرى قضاء هذه المحكمة بعد العمل بالقانون المدني الحالى على تقرير أن الشارع قد تعمد إغفال ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه إكتفاء منه بتقييد حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقي فحسب مما يجب معه إعمال هذا القيد فى أضيق الحدود فلا ينسحب إلى الملحقات التى لم يرد بها تكليف فى القانون.

الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٩

إنه ولئن كان المشرع لم يلزم الشفيع سوى بإيداع الثمن الحقيقي فحسب وإغفل ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه بما يبنى عليه عدم سقوط الحق فى الأخذ بالشفعة فى حالة عدم إيداع الملحقات إلا أن

دعوى الشفعة تنسج مع هذا لبحث النزاع الذى يقوم بين طرفى الخصومة حول إلزام الشفيع بأداء ملحقات الثمن من مصروفات رسمية وغير رسمية بحيث يتعين على المحكمة أن تفصل فى هذه المنازعة سواء أثيرت من جانب الشفيع أو المشتري ما دامت مطروحة عليها - لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الشفعاء المطعون ضدهم طلبوا الحكم بأحقيتهم فى أخذ المقار بالشفعة مقابل الثمن والمصاريف والملحقات، وأن الخصوم تجادلوا أمام محكمة الدرجة الأولى دفعاءً ورداً فى شأن قيمة هذه الملحقات ووجه الشفعاء للطاعنين البين الحاسمة فى شأن قيمة السمرة ومصاريف المهندس الذى عاين المقار - كما إستمرت المجادلة بين الخصوم فى ذلك الشأن أمام محكمة الإستئناف بما مؤداه أن النزاع بشأن قيمة الملحقات التى يلزم الشفعاء بدفعها للطاعنين كان مطروحاً مع طلب الشفعة أما محكمة الموضوع ومن ثم فهى تلزم بالفصل فيه باعتبار أن الخصومة حق مشترك بين طرفيها وقد طرح كل منهما أمر هذه الملحقات فى دفاعه وطلباته الموضوعية فى الدعوى بما ينتفى معه وجه القول بوجود المطالبة بها إستقلالاً بطلب عارض رغم كونها مطروحة فعلاً من جانب الطرفين وتضاضلهم فيها طلباً ودفاعاً - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الشفيع لا يلزم بإيداع ملحقات الثمن بغزينة المحكمة وأن الطاعنين وشأنهم فى المطالبة بها بدعوى مستقلة بعد أن تقاعسوا عن إتخاذ الإجراء المناسب للمطالبة بها فى دعوى الشفعة فإنه يكون معيأً بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٤/٢/١٩٩١

إيداع كامل الثمن الحقيقى فى الميعاد وعلى الوجه المبين فى المادة ٩٤٢ من القانون المدنى هو شرط لقبول دعوى الشفعة. فإن تخلف هذا الشرط فى الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية لا يمنع الشفعاء من تداركه وإعلان رغبتهم فى أخذ أرض النزاع بالشفعة فى صحيفة الدعوى رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية التى رفعت رأساً على الباتمين والمشتري ما دامت إجراءات هذه الدعوى قد إتخذت فى وقت كان ميعاد إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة لم يزل مفتوحاً بسبب عدم توجيه الإنذار إلى الشفعاء بحصول البيع أصلاً طبقاً لما أوضحته المادة ٩٤١ سالفه الذكر وعدم تمام إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة فى صحيفة الدعوى الأولى لجميع أطراف البيع لسبب لا يسأل عنه الطاعنون متى كان لم يوجه إليهم إنذار بالبيع يتضمن بياناً بموطن المطعون ضدها العشرة التى لم يعم إعلانها من قبل بطلب الرغبة.

**الطنع رقم ٦٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٥/٢/١٩٤٥**

إن القانون لم يشترط لصحة طلب الشفعة أن يقوم الشفيع بدفع أو إيداع الثمن المسمى في العقد والملحقات التي يدعيها المشتري، كما أنه لم يجعل من مسقطات الشفعة إمتناع الشفيع عن الدفع أو الإيداع بعد تكليفه بذلك من المشتري. وليس من المعقول أن يحتم القانون شيئاً من ذلك لأن فيه إرهافاً للشفيع بلا مقتض وإعانة للمشتري على التحكم في الشفيع. فتمتى قام الشفيع بما يفرضه عليه القانون في المواعيد التي عينها من إعلان الرغبة ورفع الدعوى، ولم يكن قد صدر منه ما يصح اعتباره قانوناً تنازلاً عن حقه، فلا يجوز اعتباره غير جاد في طلبه بناء على مجرد إمتناعه عن إجابة المشتري لما يفرضه عليه تحكماً من تكاليف لم ينص عليها القانون ولا يلزم بها الشفيع إلا بحكم القضاء. ولا يحصر الشفيع متنازلاً عن حقه في الشفعة إلا إذا صدر منه ما يفيد أنه اعتبر المشتري مالكاً نهائياً للمبيع. ولا يكفى في ذلك أن يكون الشفيع وهو مستأجر للأرض المشفوع فيها قد إتفق مع البائع على فسخ إيجارها وتعهد له بتسليمها إلى المشتري ولم يبادر إلى طلبها بالشفعة قبل أن يتكبد المشتري مصاريف التسجيل وغيرها فإن القانون قد جعل للشفيع مدة خمسة عشر يوماً لإبداء رغبته، فتمتى أبدأها في هذا الميعاد فلا يصح أن يؤخذ بعدم إبدائها بعد العلم بالبيع مباشرة أو بعده بأيام قلائل.

**\* الموضوع الفرعي : بائع الأطنان المشفوع فيها :**

**الطنع رقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ٨/٣/١٩٥٦**

متى تعدد أوصياء التركة البائعين للأطنان المشفوع فيها ولم يرخص بإنفرادهم في العمل فإن إختصاصهم في دعوى الشفعة هو مما يلزم معه تبادل الراى فيما بينهم، وكان عليهم أن يعملوا مجتمعين وذلك وفقاً للمادتين ٢/٨٨٥ و ٧٠٧ من القانون المدنى.

**الطنع رقم ١٢١٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٧**

للبايع أن يطلب الشفعة في البيع الصادر من المشتري - أو من أحد ممن تلقوا الحق عنه - متى توافرت شروط هذا الطلب.

**الطنع رقم ٦١٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٣/٣/١٩٩١**

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان البيع مقصوداً على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما ألحت عليهم الحاجة إلى شراء العقار المبيع ومهما زابدوا على ثمنه ويعتبر البيع في هذه الأحوال مطروحاً بين البيع والهبة والصلح لأن تقدير الثمن تراعى فيه إعتبارات تتعلق بشخصية المشتري وكل ذلك لا يمكن تقديره بالقضاء بالشفعة في مثل هذه الأحوال يتنافى مع طبيعة

العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه لأن الثمن المسمى بالعقد لا يمثل حقيقة قيمة العين المباعة وقت البيع.

#### الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٤٥/٣/١

إذا كان عقد البيع قد حرر باعتباره صادراً من كل الورقة عن جميع المنزل موضوع العقد، وكان بعض الورقة لم يوقعه فإن من أمضى منهم العقد يصبح مرتبطاً قبل المشتري عن حصته التي يملكها وللمشتري أن يطالبه دائماً بنفاذ البيع في حصته ولا يجوز له أن يتحلل من هذا الارتباط بناء على إمتناع باقي الشركاء عن التوقيع. والقرار الباتين في العقد بتضامهم في نفاذ البيع وصحته ليس معناه أن الواحد منهم يبيع أكثر من حصته، ولا أن إنقضاء البيع فيها لا يتم إلا إذا باع باقي الشركاء حصصهم بل معناه أن الواحد منهم ضامن صحة البيع ونفاذه في حصته ثم في حصص الآخرين أيضاً. وإذن فتكييف المحكمة مثل العقد بأنه مشروع بيع لم يتم مع دلالة ظروف الدعوى وأوراقها على أن طرفه قد اعتبره عقد بيع بات ملزم لهما وترتيبها على هذا أنه لا تصح فيه الشفعة. ذلك منها يكون خطأ.

#### \* الموضوع الفرعي : بيع الأراضي التي آلت إلى الحكومة :

#### الطعن رقم ٥٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٢٢

إنه وإن كان صحيحاً أن ملكية الحكومة لما يؤول إليها نتيجة تدخلها لصيانة الثروة المقارية ليست ملكية عادية بل هي ملكية من نوع خاص تختلف في تكييفها وجهات النظر، هل هي ملكية معلقة على شرط فاسخ، أم هي ملكية وكيل لحساب موكله، أم ملكية لفضولي لحساب غيره، إلا أنه مهما يكن الرأي القانوني الذي يستعان به في تكييفها فإن أقصى نتائجه - إذا صح قبول هذه النتائج - أن المدين نفسه هو الذي يمكن أن يعتبر مالكاً لم يتجرد عن ملكيته منذ نزع منه إلى يوم أن إستردها من الحكومة. أما غير المدين ممن يكون قد إستعمل حق الأولوية وإشتري العين من الحكومة فإنه يملك ما إشتراه ملكية جديدة عليه. وهذه الملكية لا تثبت له بحكم قانون التسجيل إلا من يوم تسجيل عقده الذي إشتري به من الحكومة، فمثله لا يجوز له أن يشفع فيما يبيع بعقد سجل قبل تسجيل عقده هو.

#### الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٤٦/٥/١٦

إن مجلس الوزراء إذ أصدر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ قراره بالموافقة على مذكرة وزارة المالية التي تضمنت شروط بيع الأراضي التي آلت إلى الحكومة نتيجة تدخلها بالشراء لصيانة الثروة المقارية الزراعية إنما كان يباشر سلطته الإدارية التي تجعل منه قيمياً على الملك الخاص للدولة، له أن يضع من الشروط لبيع هذا الملك ما يراه محققاً للصالح العام. فما يصدر منه في هذا الشأن من قرارات هو من

قبل القرارات الإدارية. وإذا كان المرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٦ الذي نص على فتح اعتماد بمبلغ مليون جنيه لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية المهددة بخطر نزاع الملكية قد أذن مجلس الوزراء في أن يحدد كيفية هذه المساعدة وشروطها فإن هذا الإذن لا يسوغ اعتبار ما صدر من المجلس من القرارات الخاصة بتدخل الحكومة لشراء الأراضي الزراعية أو بيع ما اشترته منها بشروط معينة في حكم القوانين فهي لا يمكن أن تكون ناسخة لأحكام الشفعة. وإذا كان قرار مجلس الوزراء سالف الذكر قد تضمن إيجاباً من الحكومة أوجبت به على نفسها أن ترد لكل مالك ملكه الذي نزاع منه بمجرد طلبه في مدى خمس سنوات مقابل ثمنه الذي رسا به المزاد عليها، وإذا كان المدين المنزوعة ملكيته هو قانوناً في حكم البائع، فإن قبول المدين المذكور هذا الإيجاب لا يكون إنشاءً لبيع مستحدث وإنما هو اتفاق على التنازل في البيع القديم والتراد في المبيع والتمن. وأما إذا ما تنازل المدين المنزوعة ملكيته إلى آخر عن حقه في استرداد أرضه على أساس التنازل في البيع الذي آلت به الأرض إلى الحكومة، وقبلت الحكومة هذا التنازل وتصرفت على موجه في الأرض إلى المتنازل إليه، فإن هذا التصرف الذي من شأنه أن يحدث للمتنازل إليه ملكية لم تكن له من قبل يكون بيعاً، ومن ثم تجوز فيه الشفعة.

#### الطعن رقم ١٢٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٤٦/٥/١٦

إن القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ بالموافقة على مذكرة وزارة المالية التي تضمنت شروط بيع الأراضي التي آلت إلى الحكومة نتيجة تدخلها بالشراء لصيانة الثروة العقارية الزراعية قد تضمن إيجاباً من الحكومة أوجبت به على نفسها أن ترد لكل مالك ملكه الذي نزاع منه بمجرد طلبه في مدى خمس سنوات مقابل ثمنه الذي رسا به المزاد عليها، ولما كان المدين المنزوعة ملكيته هو قانوناً في حكم البائع، فإن هذا الإيجاب متى قبله المدين المذكور لا يكون إنشاءً لبيع مستحدث وإنما هو اتفاق على التنازل في البيع القديم والتراد في المبيع والتمن، ومتى كان هذا هو التكيف الصحيح للعقد المكون من عرض الحكومة وقبول المالك الأصلي لهذا العرض، فإن الفراغ التراد في صورة عقد بيع ليس من شأنه أن يؤثر في صحة هذا التكيف، ولهذا لا يجوز أن يكون هذا التصرف موضوع شفعة

#### الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٤٦/٥/١٦

إذا قبل المدين المنزوعة ملكيته الإيجاب الذي أوجبه الحكومة على نفسها بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ المتضمن شروط بيع الأراضي التي آلت إلى الحكومة

نتيجة تدخلها بالشراء لصيانة الفروة العقارية، فإن ذلك لا ينشئ بيعاً مستحدثاً وإنما هو إتفاق على التقابل.

و التقابل في عقد من العقود هو إتفاق بين طرفيه على إلغائه ورفع آثاره. وهذا الإتفاق هو عقد جديد فاسخ للعقد الأول. فإذا كان العقد الأول قد ترتب عليه إنتقال حق الملكية في عقار، فإن التقابل فيه من شأنه أن ينقل هذا الحق ممن آل إليه إلى صاحبه الأصلي، ومن ثم يكون تسجيله لازماً لإنتقال الملكية إليه عملاً بنص المادة الأولى من قانون التسجيل، وهو ليس من العقود المقررة للملكية المفقاة من التسجيل. فإذا هو لم يسجل فإنه لا يملك المشتري ولا يصلح لأن يشفع بالعين التي هي محله.

#### \* الموضوع الفرعي : بيع جزء شائع في العقار :

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١  
للسفيع إذا بيع جزء شائع في العقار لمشتريين متعددين على الشيوع أن يأخذ بالشفعة في نصيب أحد المشتريين متى توافرت أسباب الشفعة دون أنصبة الباقيين، ولا يكون في هذا تجزئة للصفقة لأنها مجزأة من الأصل، وإذ كان الثابت أن عقد البيع موضوع الدعوى تضمن بيع قطعتين " الأولى " شائعة في. ... .. " والثانية " شائعة في. ... .. فإنه إذا امتنع الأخذ بالشفعة بالنسبة لنصيب أحد المشتريين فإن ذلك لا يمنع الأخذ بها بالنسبة لأنصبة المشتريين الآخرين متى توافرت أسباب الشفعة فيها، وإذ تضمن دفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف أنه مع التسليم جدلاً بقيام القرابة والمصاهرة المانعة من الأخذ بالشفعة من المطعون عليها الأولى، فإن ذلك لا يؤدي إلى رفض الشفعة بالنسبة لباقي المشتريين وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن الطاعنين يطلبان أخذ الصفقة المبيعة بتمامها بالشفعة في حين أنه لا يجوز لهما ذلك بالنسبة لحصة المطعون عليها الأولى بسبب القرابة والمصاهرة ثم رتب الحكم على ذلك بطلان الشفعة بالنسبة لباقي المشتريين، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب.

#### \* الموضوع الفرعي : بيع من مصلحة الأملاك بطريق المظاريف :

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٧  
إن المادة الثالثة من قانون الشفعة تنص على منع الشفعة فيما يبيع بالمزايدة ( si la vente est fait aux enchères publiques ) ومقصود الشارع من النص - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو البيع بالمزاد طبقاً لقواعد وإجراءات معينة قانوناً تتضمن علانية العطاءات من جهة وإيقاع البيع حتماً على صاحب العطاء الأكبر من جهة أخرى بحيث يمكن للسفيع إذا كانت له رغبة في المبيع أن يشترك في المزايدة ويتابع الزيادة حتى يرسو عليه المزاد. ولما كان بيع أراضي

الحكومة الحرة بطريق المظاريف ليس فيه من علانية العطاءات ما يسمح لراغب الشراء بمتابعة الزيادة، ثم لما كان وقوع البيع لصاحب العطاء الأكبر غير مكفول لما هو محفظ به للحكومة من الحق المطلق في قبول أو رفض أى عطاء ولوجوب اعتماد وزير المالية للبيع فى كل حال، فالبيع الواقع من مصلحة الأملاك بطريق المظاريف ليس هو البيع بالمزايدة المنصوص عليه فى المادة الثالثة من قانون الشفعة، فتجوز فيه الشفعة.

#### • الموضوع الفرعى : تجزئة الشفعة :

الطعن رقم ٧١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٤  
مضى كان الحكم قد قرر أنه إذا شمل البيع عقارات متعددة فى ذات العقد، وكانت مفصلة بعضها عن بعض، فيجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة ما توافرت له فيه أسبابها دون العقارات الأخرى التى لا يستطيع أن يشفع فيها لو أنها بيعت مستقلة، أما إذا كانت العقارات المبيعة متصلة فيجب على الشفيع أن يأخذها بتمامها، فإن ما قرره هذا الحكم هو تطبيق صحيح للمادة ١١ من قانون الشفعة القديم.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٤/١١/١٩٥٧  
مضى تبين أن الشفيع يملك قبل الحكم بالشفعة أكثر من مائتى فدان فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون فيما انتهى إليه من أن الحكم بالشفعة فى هذه الحالة من شأنه مخالفة ما نصت عليه المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى التى تقضى بعلان كل عقد ترتب عليه مخالفة ما نصت عليه تلك المادة من عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتى فدان لتعلق حكم هذه المادة بقاعدة من قواعد النظام العام ولا محل للاستناد إلى القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦ الذى أجاز للأفراد أن يملكوا أكثر من مائتى فدان عن طريق الميراث أو الوصية أو غير ذلك من أسباب كسب الملكية غير العقود وأباح لهؤلاء أن يتصرفوا فيما زاد عن المائتى فدان خلال سنة من كسب الملكية غير مقيدى بالقيد التى نص عليها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى خصوص من يملكون أكثر من مائتى فدان وقت صدوره ذلك لأن حكم الشفعة وإن كان سببا مستقلا لكسب الملكية إلا أنه يأخذ حكم العقد إذ يحكم الشفعة تنصرف آثار عقد البيع إلى الشفيع لأن الملكية فى حالة الحكم بالشفعة تكون قد اكتسبت بعمل إرادى من جانب الشفيع وهو ما هدف المشرع إلى تحريره إذا كان الشفيع يملك قبل الحكم بالشفعة أكثر من مائتى فدان وإن فى إباحة تملك ما يزيد على مائتى فدان بالشفعة تحايلا على أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، أما الوصية والميراث وما جرى مجراهما من أسباب كسب الملكية فإن الأمر فيهما يتم بغير سعى من جانب من آلت إليه الملكية.

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١١

قاعدة أن الشفعة لا تتجزأ تعنى أنه لا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة فى صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر. حتى لا يضار المشتري ببعض الصفقة. وإذا كان الواقع الثابت بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم من الثالث للأخيرة باعوا للطاعة قطعة أرض مساحتها..... وأن المطعون ضدهما الأول والثاني أعلنوا رغبتهما فى أخذ كل المساحة المبيعة بالشفعة، وأقاما الدعوى بطلب أحقيتهما فى أخذ هذه المساحة كلها بالشفعة، فإنه لا يكون ثمة تبعض للصفقة على المشتري أو تجزئة للشفعة ولا بغير من ذلك أن يرد فى إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة أو فى صحيفة الدعوى ما يشير إلى إقسام طالبي الشفعة للعقار المبيع على نحو معين لأن ذلك من شأنهما، ولا أثر له على حقوق المشتري.

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٨

حسن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قاعدة الشفعة لا تتجزأ تعنى أنه لا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة فى صفقته واحد بعض المبيع دون البعض الآخر حتى لا يضار المشتري بتبعض الصفقة والثابت بالحكم المطعون فيه أن شراء الأرض المشفوع بها كان بعقد مستقل فى عقد شراء المساقاة فتمت صفقتان ويحق للشفيعين أن يأخذوا الشفعة دون المساقاة.

الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨١/١١/٤

قاعدة أن الشفعة لا تتجزأ تعنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة فى صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر حتى لا يضار المشتري بتبعض الصفقة ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الثالث باع للطاعة قطعة أرض مساحتها.. وأن المطعون عليهما الأول والثاني أعلنوا رغبتهما فى أخذ كل المساحة المبيعة بالشفعة وأقاما الدعوى بطلب أحقيتهما فى أخذ العقار المبيع جميعه بالشفعة بعد أن أودعا سوياً الثمن، فإنه لا يكون ثمة تبعض للصفقة على المشتري بالطاعة أو تجزئة للشفعة.

الطعون ٢٤٢٠، ٢٣٧٠، ٢٣٨٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة ١٥١٤ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣٠

المقرر أنه إذا كانت الصفقة واحدة فإنه لا يجوز للشفيع أن يفرقها على المشتري بأن يأخذ ببعض الصفقة ويدع بالباقي إذ أن من شأن ذلك تجزئة الصفقة وتبعضها.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٤

المقرر أن قاعدة عدم التجزئة فى الشفعة لا تجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة فى صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر حتى لا يضار المشتري بتبعض الصفقة عليه، ولما كان الثابت من مدونات الحكم



المطعون فيه أن المطعون ضدهما الأولين طلبا معاً أخذ كامل العقار المبيع بالشفعة فإنه لا يكون ثمة تبعض للصفقة على المشتري أو تجزئة للشفعة.

الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٩  
القاعدة المقررة لعدم تجزئة الشفعة تعني أنه لا يجوز للشفع أن يأخذ بالشفعة في صفقة واحدة بعض المبيع دون بعضه الآخر حتى لا يضار المشتري بتبعض الصفقة عليه.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١١  
إستخلاص المحكمة من ظروف الدعوى ووقائعها أن المشتري قد أراد بتجزئة الصفقة التي إشتراها المنع من الحق في الأخذ بالشفعة هو من أمور الموضوع التي يفصل فيها قاضي الدعوى دون معقب عليه.

الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاعدة أن الشفعة لا تتجزأ تعني أنه لا يجوز للشفع أن يأخذ بالشفعة في صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر حتى لا يضار المشتري بتبعض الصفقة، وإنما يجوز له إذا تعددت الصفقات بيع العقار أجزاء مفزعة - أن يأخذ بالشفعة في بعض هذه الصفقات دون بعض إذا توافرت شروط الشفعة فيما يؤخذ بالشفعة فيه دون أن يكون في ذلك تجزئته لها.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٧  
إن إستخلاص المحكمة من ظروف الدعوى ووقائعها أن المشتري قد أراد بتجزئة الصفقة التي إشتراها التحايل لمنع من له أن يشفع فيها من أخذ بالشفعة هو من أمور الموضوع التي يفصل فيها قاضي الدعوى دون معقب عليه.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٣  
إن الأخذ بقاعدة عدم جواز تجزئة العقار المطلوب أخذه بالشفعة محله أن يكون المبيع عقاراً واحداً أو عقارات متعددة متصلة، أى متلاصقة، أو منفصلة بشرط أن تكون مخصصة لمثل واحد أو لطريقة إستغلال واحدة بحيث إن إستعمال حق الشفعة بالنسبة إلى جزء منها يجعل الباقي غير صالح لما أعد له من الإنشغال.

**\* موضوع الفرعي : تقدير قيمة دعوى الشفعة :**

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٧

إذ كان الحكم المطعون فيه قد قرر - صحيحاً - وبما لا خلاف عليه بين طرفى الخصومة - قيمة الدعوى بمبلغ أربعة وتسعين جنيها وسبعمئة وثلاثين مليماً - وذلك طبقاً للبند الأول من المادة ٣٧ من قانون المرافعات - إعتباراً بأن دعوى الشفعة تعتبر متعلقة بملكية العقار المشفوع فيه فيرجع فى تقدير قيمتها إلى قيمة العقار وهو من الأراضى التى يكون تقديرها بإعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليها - بما يجعل الدعوى تدخل فى الإختصاص القيمى للمحكمة الجزئية فلا تختص بها المحكمة الابتدائية لأن الحكم الصادر فيها من هذه المحكمة يكون جائزاً إستئنافه، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الإستئناف على سند من أن الدعوى تدخل فى النصاب الإنتهاى للمحكمة الابتدائية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

**\* موضوع الفرعي : توارث حق الشفعة :**

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٧

حق الشفعة من الحقوق التى يجرى فيها التوارث على ما جرى به قضاء هذه المحكمة.

**\* موضوع الفرعي : حق المشتري لحصة مفرزة من مالك على الشيوخ :**

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١١٨٧ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

جرى قضاء محكمة النقض على أن من تلقى حصة مفرزة من شرك من شئ لا يستطيع إذا ما طلب الشفعة أن يجابه المشفوع منه إلا بسنده وفى حدوده أى باعتباره مالكا ملكية مفرزة. ومن ثم لا يكون له أن يشفع إلا بصفته جاراً ملاصقاً وأن كل ادعاء منه على خلاف مقتضى سنده خليك بأن يهدره القاضى ذلك أن من تلقى حصة مفرزة لا يملك إرادته المنفردة أن يغير موضوع حقه فيجعله شائعاً. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قرر عدم توافر سبب الشفعة لدى الطاعن ورتب على ذلك عدم أحقيته فى مزاحمة المطعون عليها الأولى فى الأخذ بالشفعة قد استند إلى أن العقار الذى يريد أن يشفع به قد تلقاه بعقد شرائه مفرزاً فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون أو شابه تناقض فيما استند إليه من أسباب.

**\* موضوع الفرعي : حقوق الشفيع :**

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٥

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن للشفيع بإعتباره من الغير الأخذ بالعقد الظاهر

حتى ولو كان في حقيقته عقداً صورياً بين عاقله دون إعتداد قبله بالعقد الحقيقي المستتر إلا أن يكون  
مسي النية أى يعلم بصورية العقد الظاهر وحقيقة العقد المستتر، وعلى من يدعى سوء نية الشفع إثبات  
ذلك، فإن عبء الإثبات يقع في هذه الحالة على عاتق المشفع ضده بحيث إذا ألحح في ذلك إعتد قبل  
الشفيع بالعقد المستتر أما إذا أخفق ظلت الحجية للعقد الظاهر.

#### \* موضوع القرعى : خيار الشفع :

الطنع رقم ٩٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٣٩/٦/٨

إن القانون المصرى قد خلا من النص على حكم خيار العيب وخيار الشرط وخيار التعيين وخيار  
الإسترداد الوراثى وخيار المدين دفع ثمن الدين المبيع لمشتريه. وكذلك قد خلا قانون الشفعة من النص  
على حكم خيار الشفع هل ينتقل للورثة أو لا ينتقل. والصحيح في هذه الخيارات أنها جميعاً تنتقل قانوناً  
إلى ورثة من له الخيار، لأنها حقوق مالية يجرى فيها العوارث مجراه في المال. ولا يعض من ذلك أن  
الشرعية الإسلامية - في مذهب أبى حنيفة - لا تجيز إنتقال خيار الشفعة إلى وارث الشفع

#### \* موضوع القرعى : دعوى الشفعة :

الطنع رقم ١١٩ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٥

إن دعوى الشفعة التى أوجب القانون رفعها على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن بدانرتها العقار  
نص على وجوب الحكم فيها على وجه السرعة وعلى عدم قبول المعارضة فى الأحكام العبية التى  
تصدر فيها وعلى أن يكون ميعاد الإستئناف فيها خمسة عشر يوماً من يوم إعلان الحكم، تلك يدخل فيها  
أى دعوى يطلب فيها إقتضاء حق الشفعة سواء تمدد فيها الشفعاء أو لم يمتددوا. ولا يغير من وصفها أن  
يتسع فيها النزاع فيقع على جميع أركان الدعوى وشروطها أو ينحصر فى أضيق نطاق وسيان أن يكون  
مثير هذا النزاع الشفع أو المشتري أو البائع، فلا يجرى الدعوى من وصفها أن يكون النزاع قد أصبح  
مردداً فيها بين شفعين متزاحمين لم يستطع المشتري المفاضلة بينهما فترك البت فى أمرهما للقضاء إذ  
كلاهما ينكر على خصمه دعواه ويطلب ثبوت حقه كشفيع لقضاء. والحكم الذى يصدر فى الدعوى  
لأحدهما هو سند ملكيته لا مجرد تخل من المشتري لمن يتحقق القاضى من توافر شروط الأولوية له، إذ  
لا جدال فى أن حكم القاضى هو الذى أرسى الشفعة على مستحقها بعد أن حسم إجتهاده النزاع الذى  
أثاره المتخاصمان أمامه، ليجب فى مثل هذه الدعوى إجراء نص المادة ١٧ من قانون الشفعة على  
الحكم الصادر فيها فيختصم كل من البائع والمشتري فى الميعاد المحدد لرفع الإستئناف وإلا كان

الإستئناف غير مقبول شكلاً بل إنه يجب إختصاص الأطراف الثلاثة في جميع مراحل التقاضى بما في ذلك الطعن بالنقض.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٠ مكتب فتى ٤ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٦

— إذا كان الشفع قد علق المضى في دعوى الشفعة على نتيجة الفصل في دعوى صحة تعاقد بيعه المقار الذى يشفع به إلى المشتري المشفوع منه وكان هذا الأخير هو الذى اضطره إلى هذا المسلك بالحيل التى إستعملها لإسقاط حقه في الشفعة، فإنه يكون في غير محله النعى على الحكم المطعون فيه بأنه أجاز للشفيع أن يجمع بين حقين متناقضين.

— جرى قضاء محكمة التقضى على أن قيد دعوى الشفعة غير خاضع للميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٥ من قانون الشفعة فإذا أعلنت صحيفة الدعوى في الميعاد القانونى ثم قيدت بعد ذلك فإن الشفع يكون قد قام بالواجب عليه قانوناً.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢١ مكتب فتى ٤ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١١

مضى كان يبين من الحكم أن المحكمة رجحت الرأى الذى يقول بعدم جواز الشفعة في الحالة التى يكون فيها الشفع من مرتبة المشتري أعذا بما انتهى إليه الشارع في المادة ٩٣٧ من القانون المدنى الجديد وكان هذا الذى ذهبت إليه المحكمة وأقامت عليه قضاها، من حرمان الشفع من الشفعة لمجرد كونه مساوياً للمشتري في سبب الأخذ بها، غير صحيح في القانون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ذلك أن المادة الثامنة من قانون الشفعة ( القديم ) وهى الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى تقضى بأن حق الشفعة يبقى ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً وفي هذه الحالة تتبع قواعد التفضيل المقررة في المادة السابعة لتزامم الشفعاء، وتنص هذه المادة الأخيرة على حالة تعدد الجيران ليقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره، وأنه إعمالاً لهذه النصين كان على محكمة الموضوع أن توازن بين المنفعة التى تعود على ملك الشفع وتلك التى تعود على ملك المشتري، وأن تفصل في طلب الشفعة وفقاً لنتيجة الموازنة، فتقضى بالشفعة للشفيع متى ثبت أن منفعة ملكه من الشفعة أكبر وترفض دعواه إذا كانت المنفعة التى تعود على ملك المشتري أكبر، أو إذا تساوت المنفعتان، أما وهى لم تفعل ورفضت دعوى الشفعة بناء على المساواة في سببها فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢١ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٢

توجب المادة ٩٥ من قانون المرافعات على المحكمة قبل أن تصدر حكمها في غيبة المدعى عليه أن تتحقق من صحة إعلانه، وأن تحكم من تلقاء نفسها ببطالان صحيفة افتتاح الدعوى إذا تبين لها بطلانها

كما أن للخصوم الحاضرين أن يتمسكوا بهذا البطلان متى كانت الدعوى لا تقوم لها قائمة إلا بإعلان الخصم الغائب كما هو الحال في دعوى الشفعة ولا يسقط حقهم فيه عدم سبق تمسكهم به لدى محكمة أول درجة ولا عدم إيداعه في صحيفة الاستئناف، لأن الدفع في هذه الصورة لا يعتبر من الدفع المنصوص عليها في المادة ١٣٢ من قانون المرافعات التي تسقط إذ لم تبد قبل التكلم في الموضوع بل هو دفع متعلق بصحة انعقاد الخصومة بين أطرافها الواجب اختصاصهم قانونا.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤

سواء قام النزاع بين أطراف دعوى الشفعة على جميع أركانها وشرائطها أم كان مقصورا على بعض منها متفقا على البعض الآخر فإنها تظل محتفظة بوصفها باعتبارها دعوى شفعة إذ ليس يغير من وصف الدعوى مدى الخلف بين أطرافها على تحقيق أركانها وشرائطها ويجب أن تطبق عليها مواد القانون الخاصة بإجراءات دعوى الشفعة. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ كيف الدعوى على أنها ليست دعوى شفعة تخضع للإجراءات التي أوجها القانون بل على أنها دعوى أساسها حق تقرر بتراضى الشفيع والمشتري وانحصر النزاع بين الطرفين على الثمن ولذلك لم يطبق عليها المادتين ٩٤٢ و ٩٤٣ من القانون المدني اللتين تنص أولاها على وجوب إعلان الرغبة بالشفعة رسميا وتوجب الثانية رفع الدعوى وقبدها في مهلة ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان المنصوص عليه في المادة السابقة، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦

مجرد رفع طالب الحيازة دعوى بالشفعة ضد من سلب حيازته أثناء نظر دعواه بالحيازة أو قبلها أو بعدها لا يعتبر جمعا بين دعوى اليد ودعوى الملك بما يسقط حقه في الادعاء بالحيازة، ذلك أن الشفعة وإن كانت من أسباب التملك غير أن السند القانوني المنشئ للملكية فيها هو الحكم الذى يصدر لمصلحة الشفيع الذى لا يمكن أن يكون مالكا أو يدعى ثبوت الملك قبل صدور الحكم له بأحقية تملك العقار المبيع.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٣

لا تعتبر دعوى الشفعة قائمة إلا من تاريخ إعلان البائع والمشتري بها. وإذن فمتى كان المشتري قد أعلن الدعوى فى تاريخ لاحق لإعلان البائع فإن الدعوى لا تكون قد رفعت إلا من وقت إعلان المشتري.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢١

لدعوى الشفعة شرائط خاصة بخلاف الشروط العامة التى تتعقد بها الخصومة فى الدعاوى، فإذا كان أحد الخصوم فى دعوى الشفعة قد تمسك بعدم توافر شروط توجيهها إليه باعتبار أنه المشتري الثانى وأنه سجل عقده قبل تسجيل إجراءات دعوى الشفعة الموجهة إلى المشتري الأول ولم يتناول الحكم هذا الدفاع بأى رد ولم يتم قضاءه بجواز نظر دعوى الشفعة على أسباب مؤدية إليه، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور المبطل له.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٧

إذا كان الحكم قد قضى للشفيع بأحقية فى أخذ جزء من الأطنان المبيعة بالشفعة فى الحالة التى تجوز فيها التجزئة كما قضى بأحقية أيضاً فى أخذ باقى الصفقة وذلك قبولا لما رده المشتري فى دفاعه أمام محكمة الموضوع من ضرر لترك باقى الصفقة تحت يده رغم ضعفها وصعوبة إستغلالها وإستجابة لما أظهره الشفيع من إستعداد لأخذ هذا الباقي رفعا للضرر عن المشتري فإن التكيف الصحيح لذلك هو أن الطرفين قد تراضيا على أخذ الشفيع لباقى الصفقة إذا ثبت من جهة حقه فى أخذ الجزء المشفوع فيه بالشفعة وثبت من جهة أخرى إصابة المشتري بأضرار من تخلف الجزء الباقي فى يده. فمتى كان الحكم قد أثبت قيام الأسس التى بنى عليها هذا التراضى فإنه لا يكون قد أخطأ إذا عمل أثره وقضى للشفيع بأخذ باقى الصفقة رفعا للضرر الذى شكاه المشتري. ولا يغير من ذلك أن يكون المشتري قد أعترض أمام محكمة الموضوع على ما أبداه الشفيع من أخذ باقى الأطنان بأنه طلب جديد للشفعة لم تتوافر شروطه ومواعيده.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦

لما كان قانون الشفعة القديم إذ نص فى المادة ١٤ منه على أنه يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر، وإذ نص فى المادة ١٥ منه على أن ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري فى ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان المنصوص عنه فى المادة ١٤ فقد دل بذلك على أن ميعاد الثلاثين يوماً الواجب رفع دعوى الشفعة خلاله إنما يبدأ من تاريخ إعلان هذه الرغبة كتابة وعلى يد محضر، ولما كان المطعون عليه الأول لم يكتف بإبداء رغبته فى الشفعة بخطابه الموصى عليه بل عمل بما أوجبه القانون بإبداء رغبته على يد محضر فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه بالبيع وأردف هذا الإنذار برفع دعوى الشفعة قبل إنقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة وفقاً للقانون لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذ قضى برفض دفع الطاعن بسقوط

حق المطعون عليه الأول في الشفعة لعدم رفعه الدعوى في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبداء الرغبة بخطابه الموصى عليه.

**الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٩**

إذا كان إعلان دعوى الشفعة لم يتم بسبب توافر المشتري والبائع لإخفاء موطن هذا الأخير فإن مثل هذا التوافق لا يضىء اعتباراً على ورقة ردت دون إعلان البائع ولم يكن من شأنه أن يحول دون اتخاذ الشفيع الإجراء القانوني الذي يؤدي إلى إتمام إعلانه خلال المدة الباقية لرفع دعوى الشفعة بتسليم صورة الورقة إلى النيابة.

**الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٣**

شرط إمكان القول باستقامة دعوى الشفعة بتدخل المشتري الثاني الذي كان يجب إدخاله فيها، أن يكون هذا التدخل قد حصل قبل الميعاد المقرر في المادة ٩٤٣ من القانون المدني لرفع دعوى الشفعة.

**الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١١٨٤ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٥**

مفاد نص المادتين ٩٤٢، ٩٤٣ من القانون المدني أنه يتعين رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن في دائرتها العقار وقيدتها بالجدول وذلك في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وميعاد الثلاثين يوماً المقرر لرفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري يبدأ سريانه من تمام إعلانهما كليهما بالرغبة في الأخذ بالشفعة فإن أعلن أحدهما قبل الآخر فالعبرة بالإعلان الأخير لما كان ما تقدم وكانت المطعون عليها الأولى الشفيع قد أعلنت المطعون عليه الثاني البائع بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٣ برغبتها في أخذ العقار المبيع بالشفعة بعد إعلانها الطاعن - المشتري - بذلك في ١٩٧٠/٦/٦ فإن ميعاد الثلاثين يوماً المقرر لرفع دعوى الشفعة يبدأ بالإعلان الذي تم بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٣ وتكون الدعوى إذا رفعت بصحيفة أودعت قلم الكتاب وقيدت بتاريخ ١٩٧٠/٧/١٢ قد رفعت في الميعاد وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

**الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣١**

الخصومة في دعوى الشفعة لا تنعقد إلا باعتمام البائع والمشتري والشفيع أو ورقة من يتوفى منهم في جميع مراحل التقاضي بما فيها الطعن بالنقض ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين.

للطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣

من المقرر أنه لا بد لقبول دعوى الشفعة أن تكون الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الشفيع والمشتري والبايع سواء في أول درجة أو في الاستئناف أو في النقض فإن رفعها أيهم في أية مرحلة من مراحلها ولم يخاصم البايع قضت المحكمة ولو من تلقاء نفسها بعدم قبولها، لما كان ذلك، وكان النزاع المطروح مردداً في دعوى الشفعة يوجب القانون أن يختصم البائع والمشترون جميعاً في كالة مراحل التقاضي وكان الثابت أن المطعون عليه الأول - الشفيع - لم يختصم البائعة المطعون عليها الرابعة أمام محكمة أول درجة رغم بلوغها سن الرشد قبل رفع الدعوى، وإنما إختصم من كانت تمثلها وهي قاصرة، وقد تمسك الطاعنون - المشترون - بطلان هذه الإجراءات للوصول إلى القضاء بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة على اعتبار أن الميعاد المحدد لطلبها قضاء قد إنقضى دون أن ترفع وفقاً لما يتطلبه القانون غير أن الحكم المطعون فيه إنقضت عن هذا اللطاع الجوهري ولم يحصه مجزئاً في ذلك بالقول بأن التمسك بالبطلان في هذه الحالة قاصر على المطعون عليها الرابعة التي لم تتمسك به، وأن إختصاصها في الاستئناف يصحح البطلان، ومن ثم فإن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور في السبب

للطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٧

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن على الشفيع أن يراقب ما يطرأ على أطراف عقد البيع من تغيير في الصفة أو الحالة ليوجه إليهم إجراءات الشفعة بالوضع الصحيح الذي أصبحوا عليه وقت إتخاذها، وإن تصحيح الدعوى بإدخال صاحب الصفة فيها يجب ألا يخل بالميعاد المحدد لرفع دعوى الشفعة، فالتصحيح لا ينتج أثره إلا إذا تم خلال هذا الميعاد، وإذا كانت دعوى الشفعة لا تكون مقبولة في جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والبايع والمشتري، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط حق الطاعنين في الأخذ بالشفعة على أنهما لم يختصما المطعون عليه الثاني - الذي بلغ سن الرشد قبل إتخاذ إجراءات الشفعة - ولم يوجها إليه أي إجراء إلا بعد فوات الميعاد المقرر في المادة ٩٤٣ من القانون المدني، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون - لأن المطعون عليه الثاني إختصم في الميعاد في شخص وليه الطبيعي لمثل في الدعوى، وأن المطعون عليه الثاني، إذ حضر بعد ذلك، لم يتمسك بطلان إختصاصه - يكون على غير أساس.



- متى أعلن الشفيع رغبته رسمياً إلى كل من البائع والمشتري - ولو كان ذلك قبل إنذاره من أيهما فإن هذا الإعلان ينتج جميع آثاره القانونية فيسرى من تاريخه ميعاد الثلاثين يوماً الذي أوجب القانون أن يتم في خلاله رفع دعوى الشفعة وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة، ذلك لأن المشرع قد نص في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ وفي المادة ٩٤٣ من القانون المدني على سريان ميعاد الثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة الواردة ذكره في الفقرة الأولى من المادة ٩٤٢ ولم يعلق سريانه على إنقضاء ميعاد الخمسة عشر يوماً الوارد في المادة ٩٤٠، وكل ما يشترطه القانون في هذا الإعلان هو أن يكون رسمياً وأن يوجه من الشفيع إلى كل من البائع والمشتري ولم يستلزم فيه أن يكون حاصلاً بعد الإنذار الذي يوجهه البائع أو المشتري إلى الشفيع.

#### الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٣٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩

مفاد نص المادتين ٩٤٢، ٩٤٣، من القانون المدني أنه يتعين رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن في دائرتها العقار وقيدها بالجدول وذلك في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وميعاد الثلاثين يوماً المقرر لرفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري إنما يبدأ سريانه من تمام إعلان كليهما بالرغبة في الأخذ بالشفعة ومن ثم فإن أعلن أحدهما قبل الآخر فالعبرة بالإعلان الأخير.

#### الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣٠

إذا بيع العقار من نفس البائع أكثر من مرة كان للشفيع أن يشفع في أي من هذه البيوع طالما كانت ملكية هذا العقار ما زالت للبائع، فإذا إنتقلت الملكية إلى مشتر آخر غير المشفوع منه بتسجيله عقده قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة فإن طلب الشفعة يكون غير مقبول لأن الشفعة سبب لكسب الملكية وفي هذه الحالة لا تؤدي إلى إنتقال الملكية إلى الشفيع، فإن هو ادعى صورية هذا العقد المسجل لا يلتفت إلى إدعائه ما لم يختصم جميع المشتريين فيه وإلا بقيت دعواه غير مقبولة. لما كان ذلك، وكان مفاد دفاع المطعون ضده الأول - الشفيع - أنه يشفع في البيع الصادر من المطعون ضده الثاني إلى الطاعنين وحدهما وينفع بصورية البيع المسجل الصادر من نفس البائع عن ذات العقار إلى الطاعنين ..... وكان المطعون ضده الأول لم يسجل إعلان الرغبة في الشفعة ولم يختصم في دعواه هذه المشتري مع الطاعنين بالعقد المدعى صوريته فإن الدعوى تكون غير مقبولة.

**الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٨**

دعوى الشفعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكون مقبولة فى جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الشفيع والمشتري والبالغ سواء أمام محكمة أول درجة أو فى الاستئناف أو فى النقض، فإن رفعت فى أى مرحلة دون إختصاص بأطرافها قضت المحكمة ولو من تلقاء نفسه بعدم قبولها، وعلى الشفيع أن يراقب ما يطرأ على أطراف عقد البيع من تغيير فى الصفة أو الحالة ليوجه إليهم إجراءات الشفعة بالوضع الصحيح الذى أصبحوا عليه وقت إتخاذها.

**الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢**

لئن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى - أنه إذا صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيع لمشتري ثانى قبل أن تعلن أية رغبة فى الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يسرى فى حق الشفيع، ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثانى، وبالشروط التى إشتري بها، إلا أن ذلك مشروط ألا يكون البيع الثانى صورياً، فإذا ادعى الشفيع صوريته وألغى فى إثبات ذلك إعتبر البيع الثانى غير موجود، وكان لم يكن ويقتضى البيع الأول قائماً وهو الذى يعتد به فى الشفعة، وهو ما يفتى الشفيع أصلاً عن توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثانى، وإن كان يعين مع ذلك إدخاله فى الدعوى لوجوب إثبات الصورية فى مواجهته باعتبار أنه صاحب الشأن الأول فى نفي الصورية وإثبات جدية عقده حتى يكون للحكم الصادر فيها حجية قبله.

**الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٠**

- يعين لقبول دعوى الشفعة أن تثبت ملكية الشفيع للمعين المشفوع بها وقت البيع سبب الشفعة. - الإنذار الموجه من الطاعن إلى المطعون ضدها الأولى بإبداء الرغبة فى الشفعة لا يعد إقراراً منه بملكيتها لأنه لا يهدو أن يكون دعوة لإبداء الرغبة فى الأخذ بالشفعة إذ تحققت شروطها.

**الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٥**

- النص فى المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدنى. على أن المشرع أوجب على الشفيع أن يقوم قبل رفع دعوى الشفعة بإيداع الثمن والملحقات وعلى أن يتم ذلك خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة، مما مفاده أن القانون لم يشترط سوى إجراء إيداع الثمن بخزينة المحكمة دون أن يستلزم إتمام هذا الإجراء بطريق العرض والإيداع المنصوص عليه بالمادة ١/٤٨٨ من قانون المرافعات.

- الشفعيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرفي البيع المشفوع فيه بحيث لا يحتاج بما ورد فيه، ويجوز له إثبات ما يخالفه بكافة طرق الإثبات القانونية، إلا أنه يجوز للشفيع مع هذا أن يتمسك إذا شاء قبل طرفي البيع بما ورد فيه، ولا يكون لهما في هذه الحالة أن يحتجا قبله بصوريته أو أن يتمسكا قبله بعقد آخر بخلاف ذلك إلا إذا أثبت أنه كان سىء النية بأنه كان يعلم بحقيقة العقد المستتر وبصورة العقد الظاهر المشفوع فيه.

- النص في المادة ٥/٩٣٦ من القانون المدني - يدل على أن حق الارتفاق يكفى بذاته لثبوت حق الشفعة وإذا كان الثابت في الأوراق أن الشفعيع إستند في طلبه الأخير بالشفعة إلى قيام حق ارتفاق بالرى لأرضه على الأرض المشفوع فيها، وكان الثابت من تقرير الخبر قيام هذا الحق فعلاً فإن الحكم المطعون فيه إذ قى بأحقية الشفعيع فى الأخذ بالشفعة يكون قد صادف صحيح القانون.

#### الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٥١ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٦

المقرر أن من أحكام البيع المنصوص عليها فى المادة ٤٣٩ من القانون المدني إلزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري فى الإنتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وهو إلزام مؤبد يعولد عن عقد البيع بمجرد إنقاده ولو لم يشهر فيمتنع على البائع أن يتعرض للمشتري سواء أكان التعرض مادياً أم كان تعرضاً قانونياً لأن من وجب عليه الضمان تمتع عليه التعرض، ولما كان من آثار الأخذ بالشفعة أن الحكم الذى يصدر نهائياً بثبوتها يعتبر سنداً لملكية الشفعيع تنتقل ملكية العقار المشفوع فيه إلى الشفعيع الذى يحل محل المشتري فى جميع حقوقه والتزاماته قبل البائع على ما تقضى به المادتان ٩٤٤، ١/٩٤٥ من القانون المدني ومن ثم فإن طلب الأخذ بالشفعة بمتنع على البائع فى مواجهة من إشتري منه العقار حتى ولو إنتقل إليه حق الشفعة بطريق الإرث لأن فى ذلك تعرضاً منه للمشتري فى العقار المبيع إخلالاً بالتزامه الأبدى ولید عقد البيع ونقضاً لهذا العقد.

#### الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢١

لا تقبل دعوى الشفعة، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة، وفى جميع مراحل التقاضى بما فيها مرحلة الطعن بالنقض إلا باختصاص البائع والمشتري والشفيع أو ورقة من يعولف منهم.

#### الطعن رقم ٢٨٤٠ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٠

المقرر أنه إذا كانت الصفقة واحدة فلا يجوز للشفيع أن يفرقها على المشتري بأن يأخذ بعضها ويدع باقيها والمناطق فى وحدة الصفقة أو تبيعها يرجع إلى شروط العقد وإرادة العاقلين، وإذا كان الين من الأوراق أن الطاعنين قد إشتروا بطريق التضامن فيما بينهم مساحة ٤ ط من ٢٤ ط على الشيوع نظير

الذمن المبين بالعقد وسدد الذمن جميعاً بما يفيد وحدة الصفقة رغم تعدد روايتها بما يوجب رفع دعوى الشفعة على المشتريين جميعاً فإن كانت الدعوى غير مقبولة بالنسبة لأحدهم فإنها تكون غير مقبولة بالنسبة للباقيين.

#### الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٣/٣/١٩٩١

إذ أوجب المشرع في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني - على الشفيع أن يودع في خلال الميعاد الذي حدده عزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الذمن الحقيقي الذي حصل به البيع رتب على عدم إتمام الإيداع على هذا النحو سقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة فقد دل بذلك على أن إيداع كامل الذمن الحقيقي - في الميعاد بالكيفية التي حددها - هو شرط أساسي لقبول دعوى الشفعة مما يخول المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة إن هو أحل بما أوجبه المشرع في خصوص إيداع الذمن ويجوز لمحكمة النقض أن تشير ذلك في الطعن باعتباره مسألة تتعلق بالنظام العام - متى كانت واردة على ما رفع عنه الطعن وكانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع - وللطاعن التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة.

#### الطعن رقم ٧٥٥٤ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٩١

يجب على الشفيع الذي يريد الأخذ بالشفعة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يستعمل حقه وفقاً للمادة ٩٣٨ من القانون المدني ضد المشتري الثاني والشروط التي اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة، ولا يشترط أن يكون هذا البيع ثابتاً أو أن يكون الشفيع قد أُنذر به رسمياً أو علم به علماً واقعياً وإن كان لا يتصور طلبه الأخذ بالشفعة من المشتري الثاني على أساسه إلا بعد علمه به، فذلك مما يتعلق بالإمكان الواقعي لا بتواتر الشروط التي تتطلبها القانون في طلبه الأخذ العين بالشفعة والوقت المعمول عليه لعدم الإحتجاج على الشفيع بالبيع الثاني هو وقت تسجيل إعلان الرغبة لا وقت حصول الإعلان، ومما يؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٩٤٧ من القانون المدني من أنه لا يسرى في حق الشفيع أى تصرف يصدر من المشتري إذا كان قد تم بعد التاريخ الذي سجل فيه إعلان الرغبة في الشفعة مما مؤداه بمفهوم المخالفة أن الشفيع يحاج بالتصرف الذي يصدر من المشتري طالما ثبت أن هذا التصرف قد تم قبل تسجيل إعلان رغبة الشفيع أن المادة ٩٤٢ من ذات القانون قد أكدت هذا النظر إذ قضت بإعلان الرغبة في الشفعة لا يكون حجه على الغير إلا إذا سجل.

**الطعن رقم ١٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٦٤ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٦**

إن المادة الخامسة عشرة من قانون الشفعة تقضى بوجود رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري. كما تقضى المادة التاسعة منه بأن العين الجائز أخذها بالشفعة إذا باعها مشتريها قبل تقديم طلب ما بالشفعة وتسجيله لا تقام دعوى أخذها بالشفعة إلا على المشتري الثاني بالشروط التي اشترى بها. تدل هذه المادة بمفهوم المخالفة على أنه إذا باع العين مشتريها بعد تقديم طلب الشفعة وتسجيله، فإن دعوى أخذها تقام على المشتري الأول بالشروط التي اشترى بها.

لذا باع المشفوع منه العقار إلى أجنبي بعد رفع دعوى الشفعة أمام المحكمة الأهلية، فإن هذا البيع لا يقتضى ترك الدعوى الأهلية ورفع دعوى أمام المحكمة المختلطة ولا إدخال المشتري الأجنبي أمام المحاكم الأهلية. ولكن إذا أدخل المشتري الأجنبي للحكم فى مواجهته بطلبات المدعى فدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية فإنه يجب على المحكمة الأهلية أن تأخذ بهذا الدفع فى حق الأجنبي وأن تقصر حكمها على ما يتعلق بطلبات الخصوم الوطنيين ودفاعهم فقط.

**الطعن رقم ١٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٣٨/٥/١٩**

مضى تم إعلان صحيفة دعوى الشفعة فى ميعاد الثلاثين يوماً المحدد لرفعها فإن الدعوى تكون مقبولة ولو كان قيدها بالجدول لم يحصل إلا بعد هذا الميعاد.

**الطعن رقم ١٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٤٣/١٠/٢١**

إن المادة الخامسة عشرة من قانون الشفعة قد نصت على أن دعوى الشفعة ترفع على البائع وعلى المشتري وإلا سقط الحق فيها. ومع وجود هذا النص الصريح لا محل للإجتihad والقول بأن البائع ليس خصماً حقيقياً فى دعوى الشفعة وأنه لا يترتب على عدم إعلانه سقوط الحق فيها.

**الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٤٥/٢/١**

إذا كان الثابت بصحيفة الدعوى أن الشفيع طلب الأخذ بالشفعة مقابل الثمن الحقيقي - على تقديره وهو مبلغ كذا أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي بالفاً ما بلغ، فعرض الثمن على هذا النحو يعتبر عرضاً جدياً وليس فيه ما يدل على الرغبة فى المساومة، بل هو استعمال الحق المخول قانوناً للشفيع فى إثبات حقيقة الثمن.

الطنن رقم ١٢٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٤٨/١/٨ .

- إن رفع الدعوى فى عرف القانون - سواء فى ذلك دعوى الشفعة وغيرها - إنما يكون بإعلان الخصم بورقتها. وبإطل القول بأن رفع دعوى الشفعة الذى يحفظها من السقوط بقوات ميعادها إنما يحصل بتقديم ورقتها إلى قلم المحضرين لإعلانها دون اشتراط حصول الإعلان بالفعل.

- إن ميعاد الثلاثين يوماً المقرر فى المادة ١٥ من قانون الشفعة لرفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري إنما يبدأ سريانه من تمام إعلانهما كليهما بالرغبة فى الأخذ بالشفعة فى ميعاده المقرر بالمادة ١٩ فإن أعلن أحدهما قبل الآخر فالعبرة بالإعلان الأخير.

الطنن رقم ١٩٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢

قد إستقر قضاء هذه المحكمة على أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة : الشفع والمشتري والبائع، سواء فى أول درجة أو فى الإستئناف أو فى النقض وسواء أكان رفعها الشفع أم المشتري أم البائع، فإن رفعها أيهم فى أية مرحلة من مراحلها ولم يخاصم أحد صاحبيه قضت المحكمة ولو من تلقاء نفسها بعدم قبولها.

\* الموضوع الفرعى : رفض الطنن بعدم دستورية نظام الشفعة :

الطنن رقم ٦١ لسنة ٤١ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥

إذا كانت المحكمة العليا قد إنتهت فى حكمها للصادر بتاريخ ١٩٧١/٣/٦ فى الدعوى رقم ٣ سنة ١ ق إلى رفض الطنن بعدم دستورية نظام الشفعة تأسيساً على أن حق الشفعة ليس فيه خروج على مبدأ المساواة أمام القانون ولا يخالف مبدأ تكافؤ الفرص الذى أقره الدستور فإن النعى بعدم الدستورية يكون غير سديد.

\* الموضوع الفرعى : سقوط الحق فى الأخذ بالشفعة :

الطنن رقم ٥٢ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥

مضى كانت المحكمة بعد وأن حصلت دفاع الطاعنين - الشفعاء - ومؤاده أنهم كانوا يجهلون مساحة العقار المبيع وعنوان الباتمة فندت هذا الوجه من الدفاع بالأدلة السانعة التى أوردها فإن هذا منها لا يعتبر تكييفاً للدعوى مخالفاً للتكييف الذى ارتضاه طرفاها بل هو قيام منها بواجب الرد على كل ما يطرح أمامها من وجوه الدفاع الجوهرية وهى إذ حصلت من عناصر الدعوى أن علم الطاعنين بالبائع كان شاملاً لكافة البيانات التى أوجها القانون وعلى أساسها كانوا يستطيعون استعمال حق الشفعة فى الميعاد

القانوني وأنهم رغم هذا العلم لم يدعوا رغبتهم فيها إلا بعد فوات الأجل المحدد قانوناً ورتبت على ذلك سقوط حقهم في الشفعة فإنها بذلك لا تكون قد خالفت القانون أو جاوزت نطاق الخصومة المطروحة عليها.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٤

مضى كان الحكم الصادر في دعوى الشفعة قد قضى للشفيع بالشفعة مقابل دفعه الثمن للمشتري في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق به فإنه يكون قد دل بذلك على أنه جعل من هذا الدفع في الميعاد المقرر فيه شرطاً لاستحقاق العين المشفوع فيها بحيث إذا فوت الشفيع هذا الأجل دون أن يقوم بالدفع بطلت شفيعته وذلك دون حاجة إلى حصول تنبيه عليه من المشتري بالدفع وسواء كان الحكم القاضي بتحديد الأجل ابتدائياً لم يستأنف في الميعاد أم صادراً من محكمة إستئنافية ولا يشترط النص صراحة في منطوق الحكم على سقوط الحق في الشفعة جزاء على عدم دفع الثمن في الميعاد ولا يترتب على إغفال ذلك عدم أعمال مقتضى الحكم.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٧

إذا كان الحكم المطعون فيه القاضي برفض دعوى الشفعة قد أقيم على أساسين : الأول علم الطاعنين بالبيع في تاريخ كذا مستخلصاً هذا العلم من أقوال الشهود، والثاني علمهم بالبيع في التاريخ الذي أقروا به في عريضة دعوى الشفعة، وعدم إعلانهم الرغبة بعد هذا العلم إلى جميع خصوم الدعوى في الميعاد القانوني، مما يترتب عليه سقوط حقهم في الشفعة، وكان هذا الأساس الثاني كافياً لأن يقوم عليه وحده الحكم، وكان الطعن الموجه إليه غير صحيح، كان النعي على الحكم في خصوص الأساس الأول غير منتج.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٨

مضى كانت المحكمة إذ قضت بسقوط حق الطاعة في الشفعة قد قررت أنها تباشر أعمالها بواسطة زوجها وأولادها وأن مفاوضة حدثت بين المظعون عليهما وبين ابن الطاعة وزوجها لأخذ المصفة لرفضها بعد أخذ الرأي، وأن أول ما يؤخذ رأيها هي المدعية " الطاعة " باعتبارها زوجة ووالدة وباعتبارها مالكة للمنزل المشفوع به، ثم عقبته المحكمة على ذلك بقولها إن المدعية " الطاعة " كانت عالمة بصفة قاطعة بالبيع وشروطه إعتباراً من تاريخ معين وأن إعلان الرغبة قد جاوز الميعاد المحدد في القانون. إذ قررت المحكمة ذلك. فإنها تكون قد أقامت قضائها على قرائن إستخلصت منها

إستخلاصا سائفا على الطاعة علما حقيقيا بالبيع وشروطه ويكون فى غير محله النعى عليها بأنها  
إعتمدت على علم الطاعة الإفتراضى فى القضاء بسقوط حقها.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٨

لما كانت المادة ١٥ من ذكرير الشفعة المقابلة للمادة ٩٤٣ من القانون المدنى الجديد توجب رفع  
الدعوى على البائع والمشتري ولو تعددا وإلا سقط الحق فيها وكان قضاء محكمة النقض قد إسطر على  
أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمه بين أطرافها الثلاثة الشفع  
والمشتري والبائع سواء فى أول درجه أو فى الإستئناف أو فى النقض وسواء أكان رافعها هو الشفع أم  
المشتري أم البائع وكان موضوع الدعوى طلب الشفعة مما يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها  
كما سبق القول فإن بطلان الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الرابع وهو أحد الباعثين يترتب عليه حتما  
عدم قبوله شكلا بالنسبة إلى باقى المطعون عليهم.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦

إذا كانت المحكمة قد رأت أنه من غير المستساغ أن يدفع الشفع الثمن إلى المشتري فى الوقت الذى  
يتمسك فيه ببيع عقاره المشفوع به إلى هذا المشتري فلا عليها إن هى أطرحت ما دفع به المشتري من  
سقوط حق الشفع فى الشفعة لتأخره فى الوفاء بالثمن.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٤

متى كان الواقع فى الدعوى هو أن المطعون عليه الثالث دفع بسقوط حق الطاعة فى الشفعة لعدم إظهار  
رغبتها فيها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علمها بالبيع بالخطاب الموصى عليه المرسل إليها من  
وكيل المطعون عليهما الأولين وأحالت المحكمة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه الثالث  
واقعة العلم بالبيع وشروطه قبل إبداء الرغبة فى الشفعة بخمسة عشر يوما ولتف الطاعة ذلك وتثبت أن  
البيع لم يتم إلا فى تاريخ لاحق لإرسال الخطاب، وكانت المحكمة إذ قضت بقبول الدفع وسقوط حق  
الطاعة فى الشفعة قد استخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية وبالأدلة السائفة التى أوردتها أن البيع  
الذى تولد عنه حق الشفعة قد تم فى التاريخ المبين بالكتاب المشار إليه والذى اعترفت الطاعة بتسلمه  
قبل أن ترفع دعوى الشفعة بمدة تزيد على شهرين وكان هذا الخطاب قد تضمن أركان البيع وشروطه  
الأساسية التى لا بد من علم الشفع بها ليقدر على الموازنة بين أن يقدم على الطلب أولا يقدم، وكان  
الأخذ بأقوال الشهود منوطا بتصديق المحكمة إياهم واطمئنانها إليهم ولا سلطان لأحد عليها فى تكوين  
عقيدتها مما يدلى به الشهود أمامها ما دامت لم تخرج عما تتحمله أقوالهم، وهى بعد غير ملزمة بإبداء



الأسباب لتبرير عدم أخذها بشهادة من لا ترى الأخذ بشهادتهم وكان الحكم قد نفى ما أدعاه الطاعة من أن توجيه الخطاب سالف ذكره إليها كان وليد العش والتواطؤ بين الباتين والمشتري لمعجزها عن تقديم الدليل على صحة ادعائها وبذلك لم يعول على دفاعها في هذا الخصوص. لما كان ذلك كذلك. يكون ما تعيه الطاعة على هذا الحكم من القصور والخطأ في القانون على غير أساس.

#### الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨

إن الأصل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن أثر التسجيل في نقل الملكية لا يترتب إلا على تسجيل العقد أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر أو نقله أو تغييره أو زواله أو تقرير هذه الحقوق وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضى ولا يحتج على ذلك بالمواد ٧ و ١٠ و ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ أو المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ لأن المواد المذكورة إذ أجازت تسجيل صحائف دعاوى بطلان العقود واجبة التسجيل أو نسخها أو إلغائها أو الرجوع فيها ودعاوى إستحقاق الحقوق العينية العقارية ورتبت على الناشر بمنطوق الحكم الذى يصدر في هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها إنسحاب أثر الناشر بالحكم إلى تاريخ تسجيل الصحيفة، فإنما أجازته على سبيل الإستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق عينية على ذات العقار أو ديون عقارية عليه منذ تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وهو إستثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه بحيث يترتب على تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد نفس الآثار التى ترتب على تسجيل الحكم فيها ومنها سريان المدة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من قانون الشفعة (قديم). وإذن لمضى كان المشتري قد دفع بسقوط حق الشفع في الشفعة وفقاً للمادة ٢٢ من قانون الشفعة وتأسيساً على أنه رفع الدعوى بصحة ونفاذ البيع الصادر إليه وسجل صحيفتها في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ثم سجل الحكم الصادر بالتصديق على الصلح الحاصل بينه وبين البائع على صحة ونفاذ ذلك العقد في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ وأن بتسجيل هذا الحكم ينسحب أثره إلى تاريخ تسجيل الصحيفة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وبذلك يكون قد مضى بين تسجيل الصحيفة وإظهار الرغبة في الشفعة في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ أكثر من ستة شهور، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع أقام قضاءه على أن معاد سقوط حق الشفع في الأخذ بالشفعة المنو عنه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة ( القديم ) يبدأ من يوم تسجيل الحكم بصحة عقد البيع لا من يوم تسجيل صحيفة الدعوى وأن الشفع قد أظهر رغبته في الأخذ بالشفعة قبل أن يسجل المشتري الحكم الصادر له في دعوى صحة ونفاذ البيع، فإن ما قرره هذا الحكم لا مخالفه فيه للقانون.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٦

متى كان بين من الحكم أنه لم يقض بسقوط حق الشفع في الشفعة لإبداء الرغبة بعد أكثر من خمسة عشر يوما من العلم باسم المشتري فقط بل بناء على ما حصله من علمه بشروط البيع كافة اعتمادا على شهادة شاهد الإثبات الذي قرر أن الشفع اعترف أمامه في تاريخ سابق على إبداء الرغبة بأكثر من خمسة عشر يوما بأنه أطلع على عقد البيع، فإنه يكون في غير محله ما ناه الشفع على الحكم في هذا الخصوص. ولا يعاب على الحكم أنه اعتبر الإطلاع على عقد البيع دليلا على العلم الشامل بكافة شروطه.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٦

إذا كانت الدعوى قد رفعت من المشتري بطلب القضاء بسقوط حق الشفع في الشفعة لتأخره في الوفاء بأداء الثمن في الميعاد الذي حدده الحكم القاضي بالشفعة وقضت المحكمة بإجابة هذا الطلب فيكون النعي على الحكم بأنه خالف الطريق المقرر لتفسير الأحكام في غير محله، ذلك أن الدعوى بحالتها الآنف يانها ليست دعوى تفسير لحكم الشفعة لغموض أو إبهام فيه، وإنما هي دعوى بطلب الحكم بسقوط الحق في الشفعة بناء على سبب لاحق للحكم القاضي بها وهو تأخر الشفع في الوفاء بالثمن مما لا يكون معه محل لسلوك طريق تفسير الأحكام.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٣١

للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بسقوط حق الشفع في الأخذ بالشفعة إذا لم يتم بإيداع الثمن في الميعاد المحدد في المادة ٩٤٢ من القانون المدني.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٤ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٦

(١) إذا رفع الشفع دعواه بطلب الشفعة في الأطنان المبعة ثم تبين أنه أخطأ في البيانات التي أوردتها في صحيفة الدعوى عن حدود هذه الأطنان ورقم القطعة من الحوض الواقعة فيه فعدّل طلباته بما يتفق والبيانات الصحيحة وكان دفاع المشتري يفيد أنه قد اعتبر الدعوى مرفوعة من بادئ الأمر بطلب الشفعة في هذه الأطنان فلم يلتبس عليه الأمر بالرغم مما لايس البيانات التي أوردتها الشفع في صحيفة الدعوى من أخطاء لم تؤثر على ما تلاقي عنده قصد الشفع من دعواه ولهم المشتري لها فإن الحكم يكون معيّا إذا قضى بسقوط حق الشفع في الشفعة تأسيساً على أن تعديل الطلبات في هذه الحالة يعتبر رفعاً للدعوى بطلبات جديدة تخالف الطلبات الواردة في صحيفة افتتاح الدعوى وأن هذا التعديل قد جاء بعد مضي أكثر من أربعة أشهر من تاريخ تسجيل عقد البيع.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٠

ما يعبر عنه بالنزول عن الشفعة قبل البيع إن هو إلا تعهد من الشفيع بالإمتناع عن إستعمال حق الشفعة عند حصول البيع، مما يفيد أن هذا النزول يجب أن يكون صريحاً، أما النزول الضمني عن الشفعة فيفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة عن إستعمال حق الشفعة. هذا هو مفهوم النزول الضمني عن الشفعة وهو ما كانت تقرره المادة ١٩ من قانون الشفعة الملقى إذ نصت على إنه " يستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفيع عرف المشتري بصفته مالك العقار نهائياً "، أما ما تضمنته المادة ٩٤٨ من القانون المدني الجديد من سقوط الشفعة بالنزول عنها قبل البيع، فالمقصود منه جواز محاجة الشفيع بما يكون قد صدر منه قبل البيع من إلزام بعدم إستعمال حق الشفعة، وبهذا النص حسم القانون المدني الجديد الخلاف الذي كان قائماً قبل صدوره بشأن جواز محاجة الشفيع بمثل هذا الإلزام.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٣٨٤ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٥

القضاء بسقوط الحق في الشفعة للسبب من الأسباب الواردة في القانون المدني في باب الشفعة هو قضاء في الموضوع وارد على أصل الحق المطالب به وتستفد محكمة الدرجة الأولى بهذا القضاء ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى ويطرح الإمتناع المرفوع على هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات ودفع وأوجه دفاع على محكمة الإمتناع فلا يجوز لها في حالة إلغاء هذا القضاء أن تعيد اندعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها من جديد. ولا يغير من الأمر أن يكون سند الحكم بسقوط الحق في الشفعة هو بطلان إعلان أحد الخصوم ذلك لأن هذا البطلان ليس هو الغاية من الدفع به وإنما هو مجرد وسيلة للوصول إلى القضاء بسقوط حق المدعى في الشفعة على إعتبار أن الميعاد المحدد لطلبها قضاء قد إنتضى دون أن ترفع على البائع والمشتري وفقاً لما يتطلبه القانون ومن ثم فلا يصح النظر إلى هذا البطلان مستقلاً عن الغاية من التمسك به والأثر المترتب عليه.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٤٢٠ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٦٧

إذ كان ميعاد الثلاثين يوماً المنصوص عليه في المادة ٩٤٣ من القانون المدني هو ميعاد سقوط لأن القانون رتب صراحة على تقويته سقوط الحق في رفع الدعوى الشفعة فإن تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين يقطع مدة هذا السقوط - وفقاً للمادة ٧٥ من المرافعات - وتبدأ مدة سقوط جديدة أي ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين.

الطنن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٩٤ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٦٨

إذا كان الثابت أن طالب الشفعة لم يقيد دعوى الشفعة بالجدول في ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٩٤٣ من القانون المدني، وكان ذلك قبل تعديل المادة ٧٥ من قانون المرافعات بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - فإن حقه في الأخذ بالشفعة يكون قد سقط عملا بصريح نص المادة ٩٤٣ من القانون المدني.

الطنن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١/٥/١٩٦٩

إذا كان طالب الشفعة لم يودع كل الثمن طبقا لما توجبه المادة ٩٤٢ من القانون المدني بعد أن علم به علما يقينا من عقد البيع الذى قدمته المشتري، فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بسقوط حقه في الأخذ بالشفعة لعدم إيداعه كل الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع وذلك بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا، لأنه إذا صح لطالب الشفعة أن يحتج بعدم علمه بحقيقة الثمن الذى حصل به البيع عند الإيداع ورفع دعوى الشفعة فإنه لا يكون لهذا الإحتجاج وجه بعد تقديم عقد البيع من المشتري الثابت به الثمن الذى حصل به البيع، كما لا يعفى طالب الشفعة من إيداع هذا الثمن كونه طعن عليه بالصورية لأنه في هذه الحالة يكون مجازفا فيتحمل خطر هذه المجازفة إذا أخفق في إثبات هذه الصورية.

الطنن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٥٠ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٦٩

إذ أوجب المشرع في المادة ٩٤٠ من القانون المدني على من يريد الأخذ بالشفعة إعلان رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمي الموجه من أيهما إليه وإلا سقط حقه على اعتبار أن هذا الإنذار هو الذى يتحقق به علم الشفيع بوقوع البيع، فقد افترض ألا يقوم البائع أو المشتري بإنذار الشفيع بحصول البيع أو أن يقع الإنذار باطلا فيظل الحق في الشفعة قائما مع أنه حق إستثنائي يدخل بحق المالك في الصرف في ملكه لمن يريد، وتلافيا لذلك جعل المشرع سبيلا ميسرا للمشتري يطمئن معه إلى سقوط الحق في الشفعة فنص في الفقرة "ب" من المادة ٩٤٨ مدني على أن حق الشفعة يسقط إذا إنقضت أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع، ذلك أنه افترض افتراضا غير قابل لإثبات العكس أن الشفيع علم بالبيع إذا سجله المشتري، ولكن لما كان علم الشفيع بوقوع البيع في هذه الحالة ليس إلا علما افتراضيا فقد أطال المدة التى يعين خلالها طلب الشفعة فجعلها أربعة أشهر من وقت التسجيل، فإذا أعلن الشفيع رغبته فى الأخذ بالشفعة إلى كل من البائع والمشتري قبل إنقضائها فقد حفظ حقه من السقوط وتعين عليه إتباع باقي الإجراءات المنصوص عليها

في المادتين ٩٤٢، ٩٤٣ من القانون المدني ومنها رفع الدعوى في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة شأنه في ذلك شأن الشفع الذي أنذره البائع أو المشتري بوقوع البيع.

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٧٠/١/٨

مؤدى نص المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً يقطع مدة السقوط، وإذ كانت مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في المادة ٩٤٣ من القانون المدني هي مدة سقوط، فإن تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً خلالها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض يكون قاطعاً لمدة السقوط.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٥

المصلحة المحتملة التي تكفي لقبول الدعوى لا تتوالى كصريح نص المادة الثالثة من قانون المرافعات إلا إذا كان الغرض من الطلب أحد أمرين "الأول" الإحتياط لدفع ضرر محقق و"الثاني" الإستيثاق لحق يخش زوال دليله عند النزاع فيه وإذ كان الطعن بالنقض المرفوع من الطاعنين في الحكم الصادر بسقوط حقها في أخذ العقار بالشفعة لعدم إختصاص المشتري المدعى بصورية عقده لا يتوافر به أى من هذين الأمرين في الدعوى المبتدأة المرفوعة منهما بطلب صورية هذا العقد فإن المصلحة المحتملة بمعناها المقصود في المدة المذكورة لا تكون متوافرة رغم الطعن بالنقض في الحكم بسقوط الشفعة.

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٢

تقدير قيام التحايل لإسقاط حق الشفعة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى كان إستخلاصه سائفاً.

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٦٦٣ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣

المحكمة لا تملك إعمال أحكام حق الحبس ما لم يطلبه صراحة صاحب الحق فيه، ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعنين - المشتريين - قد قصروا دفاعهم أمام محكمة الموضوع على الدفع بسقوط حق الأخذ بالشفعة لتنازل الشفعاء عنه ولعدم إيداعهم قيمة البناء الذي أقامه الطاعنون في الأرض المشفوعة وكان هذا الدفاع، وطلب الطاعنين رفض الدعوى إستناداً إليه لا يفيد تمسكهم بحق الحبس، فإن النعمى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٧٧٣ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة [١] أن المشرع إذ أوجب في المادة ٩٤٠ من القانون المدني على من يريد الأخذ بالشفعة إعلان رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمي الموجه من أيهما إليه وإلا سقط حقه على اعتبار أن هذا الإنذار هو الذي يتحقق به علم الشفيع بوقوع البيع، فقد افترض ألا يقوم البائع أو المشتري بانتظار الشفيع بحصول البيع أو أن يقع الإنذار باطلاً ليعطل الحق في الشفعة قائماً مع أنه حق إستثنائي يدخل بحق المالك في التصرف في ملكه لمن يريد، وتالياً لذلك جعل المشرع سبيلاً ميسراً للمشتري يطعن معه إلى سقوط الحق في الشفعة فنص في الفقرة [ب] من المادة ٩٤٨ مدني على أن يسقط الحق في الأخذ بالشفعة إذ انقضت أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع، ذلك أنه افترض إفتراضاً غير قابل للإثبات العكس أن الشفيع علم بالبيع إذا سجله المشتري ولكن لما كان علم الشفيع بوقوع البيع في هذه الحالة ليس إلا علماً إفتراضياً فقد أطال المدة التي يعين خلالها طلب الشفعة فجعلها أربعة أشهر وقت التسجيل، فإذا أعلن رغبته في الأخذ بالشفعة إلى كل من البائع والمشتري قبل إنقضائها فقد حفظ حقه من السقوط وتعين عليه إتباع باقي الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٩٤٢، ٩٤٣ من القانون المدني ومنها رفع الدعوى في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة شأنه في ذلك شأن الشفيع الذي أنذره البائع أو المشتري بوقوع البيع.

الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٨١٦ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٣

لا محل للتعدي بأحكام البطلان في هذه الحالة التي أوجب فيها المشرع توقيع الجزاء بسقوط الحق في الأخذ بالشفعة إذا لم يتخذ الإجراء المذكور على النحو الذي أوجبه القانون.

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٢٠٠٠ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٣

القانون المدني وضع نظاماً لإجراءات الشفعة نص عليه في المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ وجعل إجراءاته وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مرتبطاً بعضها ببعض إرتباطاً وثيقاً وماسة بذات الحق وتبدأ هذه الإجراءات من جانب الشفيع من تاريخ إعلان الرغبة الذي أوجب القانون حصوله إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه أحد هذين الأخيرين أو خلال أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع إذا لم يكن البائع أو المشتري قد بادرا بإصدار الشفيع وجعل جزاء ذلك سقوط الحق في الشفعة طبقاً للمادتين ٩٤٠ و ٩٤٨ من القانون المدني.

الطعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩

يجب على الشفيع أن يودع كل الثمن المسمى بالإنداز باعتباره - وعلى ما جرى به قضاء النقض الثمن الحقيقي إلى أن تثبت صورته أو الثمن الذى يدعى تحت مسئولية أنه الثمن الحقيقي وأن يرفع دعوى الشفعة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة، بحيث إذا سكت عن ذلك فلم يعلن عن رغبته أو لم يودع الثمن أو لم يرفع الدعوى في الميعاد المحدد سقط حقه في الأخذ بالشفعة.

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٩

لئن كان تراعى الشفيع في إتخاذ إجراءات الشفعة لا يفيد بذاته نزولاً عن حقه فيها، إلا أنه إذا لابتست هذا التراضى ظروف يستفاد منها بجلاء رغبة الشفيع عن إستعمال حق الشفعة - بإتيانه عملاً أو تصرفاً أو إتخاذه موقفاً لا يدع مع تراخيه هذا - مجالاً للشك في دلالاته على تلك الرغبة فإنه يكون قد نزل بذلك ضمناً عن حقه في الشفعة وسقط بهذا النزول الضمنى حقه فيها عملاً بنص المادة ٩٤٨ من القانون المدنى.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١١

سقوط الحق في الأخذ بالشفعة إذا إنقضت أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع محله ألا يكون هناك تحايل بقصد الهرب من أحكام القانون.

الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨

مؤدى نص المادة ٩٤٠ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علم الشفيع بالبيع لا يعتبر ثابتاً قانوناً إلا من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشتري ولا يسرى ميعاد الخمسة عشر يوماً الذى يسقط حق الشفيع إذا لم يعلن رغبته في الأخذ بالشفيع قبل إنقضائه إلا من تاريخ هذا الإنذار الذى لا تغنى عنه في سريان ذلك الميعاد أية ورقة أخرى.

الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢

إذ أوجب المشرع في المادة ٩٤٢ من القانون المدنى على الشفيع أن يودع في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع ورتب على عدم إتمام الإيداع على هذا النحو سقوط حق الشفيع بالأخذ بالشفعة فقد دل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إيداع كامل الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع في الميعاد وبالكيفية التى حددها المشرع هو شرط لقبول دعوى الشفعة مما يخول محكمة الموضوع أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى إن أحل الشفيع، ويجوز لمحكمة النقض أن تشير ذلك من

تلقاء نفسها باعتباره مسألة تتعلق بالنظام العام متى كانت واردة على ما رفع عنه الطعن وكانت جميع العناصر التي تتيح الإلمام بها قد توافرت لدى محكمة الموضوع، وإيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع باعتباره إجراء من إجراءات دعوى الشفعة يعين إتخاذها أمام المحكمة المختصة قانوناً بنظرها وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة.

#### الطعن رقم ١٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٣

إنه إن صح القول بعدم وجوب إعلان الرغبة في الشفعة إلى البائع لعدم النص صراحة على السقوط في المادة الرابعة عشرة من قانون الشفعة وعدم ذكر البائع صراحة في الفقرة "ثانياً" من المادة التاسعة عشرة فإن ذلك لا يؤثر في سقوط الحق في دعوى الشفعة إذا لم ترفع على البائع مع المشتري في معاد ثلاثين يوماً من وقت إعلان الرغبة ما دام الشارع - كما سلف - قد نص على السقوط عند عدم مراعاة ذلك.

#### الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٧/٥/١٩٤٥

إنه وإن كانت المادة ٢٢ من قانون الشفعة تنص على سقوط حق الشفعة "في سائر الأحوال بعد مضي ستة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع وذلك بالنسبة لكافة الشفعاء ولو كان الشفيع غير أهل للتصرف أو هائلاً"، فإن محل ذلك ألا يكون هناك تحايل بقصد الهروب من أحكام القانون.

#### \* الموضوع الفرعي : صورية عقد الشفعة :

#### الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٦٧١ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨٣

إذ كان إختصاص المطعون ضده الثالث أمام محكمة الموضوع لم يكن يطلب الأخذ بالشفعة في العقد الثاني وإنما للحكم بصورية هذا العقد، والمقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني أنه إذا صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيع لمشتري آخر قبل أن تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يسرى في حق الشفيع ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي يشترى بها إلا أن ذلك مشروط بالألا يكون البيع الثاني صورياً فإذا ادعى الشفيع صوريته وأفلح في إثبات ذلك اعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائماً وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني الذي لا وجود له مما يعني الشفيع عن توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثاني على أنه يجب أن يتم إثبات الصورية في مواجهة المشتري الثاني لأنه هو صاحب الشأن الأول في نفي الصورية وإثبات جدية عقده ليكون الحكم الذي يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد إنتهى في قضائه إلى صورية عقد البيع الثاني، إذ



كان ذلك فإن هذا العقد يكون والعدم سواء بالنسبة للشفيح فلا عليه إذ لم يوجه إجراءات دعوى الشفعة أصلاً في خصوصه وبالتالي لا يكون ثمة محل للإحتجاج عليه بمواعيد رفعها.

#### **\* الموضوع الفرعي : عرض الثمن :**

##### **الطنع رقم ٤٨ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٠**

إن ما يجب على الشفيح دفعه مقابل أخذه العين المبيعة بالشفعة " فيما عدا الملحقات القانونية " هو الثمن الحقيقي الذي حصل الإتفاق عليه بين البائع والمشتري، قل هذا الثمن عن قيمة العين الحقيقية وقت البيع أو زاد عليها. ويعتبر الثمن المسمى في العقد هو الثمن الحقيقي إلى أن يثبت الشفيح صوريته. فإذا كان الحكم مفيداً أن المحكمة إنما إعتبرت في تحديد الثمن الذي تمت به الصفقة بتقدير الخبير قيمة الأطنان المشفوع فيها وقت البيع وأقامت قضاءها على هذا الأساس وحده، ولم يكن تحدنها عن شهادة الشهود الذين سمعهم لتستخلص منها مقدار الثمن الحقيقي الذي حصل عليه الإتفاق فعلاً بل لتتخذ منها قرينة تؤيد بها تقدير الخبير الذي بنى على إعتبرات إقتصادية تتصل بالقيمة التي كانت تساويها الأطنان المشفوع فيها وقت البيع ولا علاقة لها بالثمن الحقيقي الذي إتفق عليه، فإنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون.

##### **الطنع رقم ١٩٦ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٠**

إذا كان الحكم قد قضى بملحقات الثمن دون أن يبين مقدارها وكان هذا المقدار كما هو ثابت من المستندات المقدمة في الطعن محل نزاع بين الطرفين، فإن إغفاله يكون قصوراً مستوجباً نقضه في هذا الخصوص.

##### **الطنع رقم ١١ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ٩/١١/١٩٥٠**

١) القول بأن الشفيحتين لم تبدأ رغبتهما في أخذ المبيع بالشفعة إلا بعد أكثر من خمسة عشر يوماً من وقت العلم بالمبيع وأن دعواها بالشفعة لم ترفع في خلال الثلاثين يوماً التالية لإبداء الرغبة لا يصح إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض. وإذن فإذا كان مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المرفوع من الشفيحتين هو إنشاء المصلحة فيه إستناداً إلى أنهما لم تبدأ رغبتهما وترفعها دعواهما في الميعاد وكان هذا الدافع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع للفصل فيه فإن الدفع ممتنع الرفض.

٢) عرض ملحقات الثمن لا يكون واجباً على الشفيح إلا إذا كان عالماً بوجودها، فإن حقه في الشفعة لا يسقط إلا بإثبات هذا العلم وإغفاله إبداء الرغبة في الإلتزام بها. وإذن فإذا كان الواقع في الدعوى أن الشفيحتين تمسكا بأنهما وقت إبداء الرغبة في الشفعة لم تكونا على علم بوجود ملحقات الثمن ولما أن

قدم عقد البيع الرسمى إلى المحكمة وإطلعا عليه بادرتا إلى التقرير برغبيهما فى أخذ المبيع بالثمن والملحقات فى غضون الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ إيداع هذا العقد مفردات الدعوى وكان الحكم إذا قضى بسقوط حقهما فى الشفعة قد إستند إلى أنهما لم تعرضا ملحقات الثمن سواء فى إنذار الشفعة أو بعد إيداع عقد البيع الرسمى دون أن يبين علمهما بها وقت إبداء الرغبة وكان الثابت فى محضر الجلسة أنهما عرضتا الملحقات فى خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ إيداع عقد البيع الرسمى إن الحكم إذ أقام قضاءه إستناداً إلى هذا وذاك كان باطلاً لقصوره ولقيامه على ما يخالف الواقع فى الدعوى.

#### الطعن رقم ١٠ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٥/٦/١٩٥٠

الشفيع لا يكلف قانوناً بعرض الثمن الوارد فى العقد بل الذى عليه أن يعرض ما يعرف أنه الثمن الحقيقى حسبما وصل إلى علمه أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقى بالغا ما بلغ مع حفظ حقه فى إثبات ذلك بكل طرق الإثبات، كما أن غلو إنذار الشفعة من عرض الملحقات لا يعيبه ما دام الشفيع كان معتقداً عند إبداء الرغبة فى الأخذ بالشفعة أن ليس للثمن ملحقات وما دام أنه قد ثبت صحة ذلك بعجز المشفوع منه عن إثبات أنه دفع شيئاً منها. وإذن فإذا كان الحكم قد أقام قضاءه بصحة عرض الشفيع على أن العرض كان مصحوباً بإحفاظ الشفيع بإثبات حقيقة الثمن وإنه إعترض على السمسرة وأتعاب تحرير العقد وعجز المشفوع منه عن إثباتهما رغم إحالة الدعوى على التحقيق ثم نكل عن اليمين التى وجهها إليه خصمه فى صدد حقيقة الثمن، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٢

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للشفيع بالشفعة قد قرر " أن عرض الثمن عرضاً حقيقياً وإيداعه خزانة المحكمة ليس لازماً لصحة الشفعة بل يكفى العرض البسيط للثمن الذى يراه الشفيع حقيقياً ولا محل للمسك بالمادة ٩٤٢ من القانون المدنى الجديد إذ أن دعوى الشفعة قد رفعت قبل العمل بهذا القانون ولا اثر له على الماضى فإن هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه.

#### الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ٤/٢/١٩٥٣

متى كانت المحكمة إذ قضت بملحقات الثمن فى دعوى الشفعة لم تبين مقدارها، وكان الثابت من المستندات المقدمة فى الطعن أنها موضع نزاع بين الخصوم مما كان يتعين معه تحديد مقدارها فى الحكم فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه فى هذا الخصوص.

الظعن رقم ١٥ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٣

عرض ملحقات الثمن لا يكون واجبا على الشفيع إلا إذا كان عالما بوجودها وحقه في الشفعة لا يسقط إلا بإثبات هذا العلم وإخفائه إيداع الرغبة في الإلتزام بها. وإذن فمضى كان المشتري لم يقدم إلى محكمة الموضوع ما يفيد أن الشفيع كان عالما بأن للثمن ملحقات قبل أن تثيرها محكمة أول درجة من تلقاء نفسها وكان الشفيع بمجرد أن علم بأن للثمن ملحقات أبدى في إستئنافه إستعداده لدفعها مع الثمن وكانت المحكمة فضلا عن ذلك قد استخلصت بأدلة مسوعة من العبارات التي أوردها الشفيع في إنذار الرغبة وفي صحيفة الدعوى أنها تفيد استعداده لدفع ما تكلفه المشتري من ثمن وملحقات فإن الحكم المعلنون فيه إذ قضى برفض الدفع بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم عرضه ملحقات الثمن لم يخالف القانون أما ما يعيه المشتري على الحكم فيما قرره من أن المادة ٢١ من قانون الشفعة (القديم) لم تستوجب النص على الملحقات في التكليف الرسمي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشر لاعتبارها جزءا من الثمن فإنه تزيد لا يؤثر الخطأ فيه على سلامة الحكم.

الظعن رقم ١٤٠ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٣

إن الشارع إذ أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني على الشفيع أن يودع، في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الشفعة، خزنة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع، مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة وإذ رتب على عدم إتمام الإيداع في الميعاد المذكور على الوجه المتقدم سقوط حق الأخذ بالشفعة فقد دل بذلك على أن إيداع كامل الثمن الحقيقي في الميعاد المذكور وعلى الوجه السابق بيانه هو شرط لقبول دعوى الشفعة، فلا يملك البائع إعفاء الشفيع من شرط أوجه القانون، لأنه فضلا عن أن هذا الإعفاء مخالف لصريح النص، فإن الشرط المذكور لم يضر لمصلحة البائع وحده، وإنما وضع لمصلحة من يكون له الحق في الثمن المودع كله أو بعضه عندما يثبت حق الشفعة بحكم نهائي سواء أكان صاحب هذا الحق هو المشتري الذي عجل كل الثمن أو بعضه للبائع أم هو البائع الذي لم يستوف الثمن كله أو بعضه. ولا تعارض بين اشتراط القانون هذا الإيداع لقبول دعوى الشفعة وبين ما نص عليه في المادة ٩٤٥ من أنه لا يحق للشفيع الانتفاع بالأجل الممنوح للمشتري في دفع الثمن إلا برضاء البائع ذلك أن هذا النص الأخير إنما ورد بصدد بيان آثار الشفعة أي بعد أن يثبت حق الشفيع في الشفعة رضاء أو قضاء ويصبح الثمن من حق البائع وحده فيكون له في هذه الحالة أن يمنح الشفيع في الوفاء به

الأجل الممنوح للمشتري، ومن ثم لا يجوز استنادا إلى هذا النص تخويل البائع حق الإغضاء من شرط أوجه القانون لقبول دعوى الشفعة.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢١ مكتب فتي ٥ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥٣

إذا كان ثمن العين المشفوع فيها محل نزاع بين الخصوم في دعوى الشفعة مما حدا بمحكمة أول درجة إلى إحالة الدعوى على التحقيق للوصول إلى معرفة حقيقة الثمن وسمعت شهود الطرفين إثباتا ونفيا في هذه الخصوص فإن الحكم المطعون فيه إذ خلا من بيان الدليل الذي استند إليه في قضائه بالشفعة بالثمن الذي تمسك به الشفيع دون الثمن المسمى في العقد يكون قد شابه قصور يطله.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢١ مكتب فتي ٤ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٥٣

إنه وإن كان يجوز للشفيع أن يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن الثمن الوارد في عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقي للعين المشفوع فيها بل هو ثمن صوري توطأ عليه البائع والمشتري بقصد تعجيزه عن الأخذ بالشفعة إلا أن ذلك لا يسلب القاضي سلطته في إجابة هذا الطلب أو رفضه تبعاً لما يترأى له من عناصر الدعوى. فإذا توافر لديه الدليل على صحة الثمن المسمى في العقد كان له رفض طلب الإحالة على التحقيق. وإذن فمتى كانت الطاعة إذ طلبت الإحالة على التحقيق لم تسند طلبها بقرينة تؤيد بها صورية الثمن المسمى في العقد بل بالعكس قامت لدى المحكمة قرينة تؤيد صحته وهي شراء نفس الطاعة أليانا شائعة في نفس الحوض في تواريخ قريبة من تاريخ العقد سبب الشفعة بأثمان تزيد على الثمن المسمى في العقد الأخير، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ رفضت بما لها من سلطة التقدير إحالة الدعوى على التحقيق بعد أن تبين لها صحة الثمن المسمى في العقد من القرينة المشار إليها.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢١ مكتب فتي ٥ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١/٢٨/١٩٥٤

اشترط إيداع الثمن عملاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني قبل رفع دعوى الشفعة على خلاف أحكام قانون الشفعة القديم ليس إلا مظهراً من مظاهر تقييد الشفعة للتوفيق بين رأى القائلين بإلغاء هذا النظام ورأى القائلين بإبقائه، ولهذا يكون الإيداع في حكم القانون المدني الجديد شرطاً لقبول الدعوى. وإذن فمتى كانت الدعوى قد رفعت صحيحة وفقاً لقانون الشفعة القديم فلا يسرى عليها نص المادة ٩٤٢ من القانون المدني الجديد سواء اعتبر هذا الشرط متعلقاً بالإجراءات أو متصلاً بموضوع الحق.

الطنع رقم ٣٣٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٦

مضى كان الحكم قد قرر لأسبابه الساتفة والتي تنفق مع شروط البيع أن الشفيع إذ لم يتم بإيداع الملحقات مع ثمن المقار المشفوع فيه لم يكن قد وصل إلى علمه شيء عن هذه الملحقات ولا عن مقدارها، فإن هذا الذى قرره الحكم يكون صحيحا فى القانون ويكون للشفيع عنده فى عدم إيداع الملحقات مع الثمن.

الطنع رقم ١٩٧ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٥٦

التزام الشفيع بملحقات الثمن إنما يترتب على قيام المشتري بإتفاقها ويبدأ واجب عرض الملحقات من وقت إتصال هذا الإتفاق بعلم الشفيع - طبقا لنص المادة ١٤ من قانون الشفعة. فإذا كان الثابت أن المشتري ما كان على علم بهذه الملحقات وقت إنذار الشفعة فإنه يكفى أن يكون الشفيع قد أبدى إستعداده بعريضة الدعوى الابتدائية لدفع الملحقات مع الثمن ولا يكون الحكم قد أخطأ فى القانون إذا قضى برفض الدفع بطلان إنذار إبداء الرغبة لعدم إشماله عرض الملحقات فى هذه الحالة.

الطنع رقم ١٢٠ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٢

إذا كان المبلغ الذى عرضه الشفيع أقل من الثمن الذى إتفق به البيع فإنه يكفى لصحة العرض أن يكون الشفيع قد أظهر إستعداده لدفع ما يظهر أنه الثمن الحقيقى مع كافة المصروفات الرسمية.

الطنع رقم ١٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ٣١/١/١٩٤٦

- إن الشارع المصرى قد جرى فى قانون المرافعات وفى القانون المدنى على وصف العرض بأنه حقيقى كلما كان مراده العرض المبررى للذمة المقرون بالشئ المعروض. وهذا يفيد بطريق مفهوم المخالفة أن الشارع نفسه إذ تحدث عن العرض بغير وصف كان مراده عرضاً غير العرض المبررى للذمة المقرون بالشئ المعروض. فإذا لوحظ أن قانون الشفعة إذ تحدث عن العرض فى المادة الرابعة عشرة منه قد تحدث عنه غير موصوف، بل هو لم يتحدث عنه إلا كبيان من البيانات التى يجب أن يشملها إعلان إظهار الرغبة وأنه لا تلازم بين إيراد هذا البيان وبين أن يكون الإعلان المتضمن له مصحوباً بالمبلغ موضوع العرض ولوحظ أن الشفيع لا يصير مدينأً بالثمن وملحقاته إلا بعد أن يثبت حقه فى الشفعة بالرضاء أو القضاء - إذا لوحظ كل ذلك علم أن إيجاب القانون على الشفيع أن يضمن الإعلان المظهر لرغبته فى الأخذ بالشفعة عرض الثمن وملحقاته لا يمكن أن يكون مراداً به حمله على أن يعرض العرض الحقيقى الذى لا يتطلبه القانون إلا فى سبيل براءة ذمة العارض.

- إذا كان المبلغ الذى عرضه الشفيع أقل من الثمن الوارد فى العقد فهذا لا يقدر فى صحة العرض ما دام الشفيع قد قرن عرضه هذا بإستعداده لدفع الثمن الذى يبت أمام القضاء أنه دفع فعلاً.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٨/٤/١٩٤٦

إذا أعلن الشفيع رغبته فى الأخذ بالشفعة وعين الثمن الذى أسس عليه هذه الرغبة قائلاً إن هذا المبلغ هو الذى دلت تحرياتى على أنه الثمن الحقيقى وهو قيمة ما تساويه العين المبيعة فى نظره، فإن العرض فى هذه الحالة يكون مقيداً بالثمن المذكور. فإذا تبين أن هذا الثمن دون الثمن الحقيقى الذى ثبت لدى محكمة الإستئناف فإن هذا العرض يكون ناقصاً نقصاً لا يجزئ عنه أن يكون الشفيع قد وصف الثمن الذى عينه بأنه الثمن الحقيقى، لأن طلب الشفعة على أساس ثمن معين لا يفيد بذاته إستعداد الطالب للأخذ بثمن أعلى.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٤٦

إذا لم يكن لثمن البيع ملحقات وقت التعاقد فلا يكلف الشفيع عرضها فى إعلان رغبته فى الشفعة. وإذا كان المؤجل من الثمن قد خصص لوفاء الديون المسجلة على الأبطال محل الشفعة فلا محل كذلك لعرضه.

#### \* الموضوع الفرعى : علم الشفيع بالبيع :

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٠

إذا كان كل ما أورده الحكم فى صدد بيان علم الشفيع بثمن المبيع وشروط البيع ليس من القرائن القانونية التى لها مدلول خاص لا يقبل خلافه، ولم يكن مؤدياً على الأخص إلى العلم بثمن المبيع الأمر اللازم ليتحقق به العلم الكافى الذى يبدأ منه الميعاد الواجب فيه إظهار الرغبة فى الأخذ بالشفعة، فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٥/٦/١٩٥٠

إن المادة ٢٠ من قانون الشفعة لا توجب إثبات علم الشفيع بالبيع بالينة، وإنما هى تجيزه. كما أنها لا تقصر الإثبات على البينة حتى يفرض على المحكمة إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذا العلم. وإذا كانت المحكمة قد أعملت سلطتها الموضوعية فى تقدير القرينة المستمدة من غلو إنذار المشفوع منه إلى الشفيع من إسناد علم هذا الأخير إلى تاريخ سابق على تاريخ هذا الإنذار، وخلصت من ذلك إلى أن هذا الإنذار يعتبر بدء تعريف الشفيع بحصول البيع فهذا صحيح ولا تريب عليها فيه.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٨

مضى كان لم يثبت علم الشفع بالتمن الحقيقي قبل رفع دعوى الشفعة وأنه لما أعلن بإنذار المشتري المتضمن للتمن الذى اشترى به العين المشفوع فيها رفع دعواه مظهرا استعداده فى صحفيتها لدفع التمن الذى يظهر أنه حقيقى كما أظهر استعداده لدفع الملحقات، فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح ما دفع به المشتري من سقوط حق الشفع فى الشفعة استنادا إلى أنه لم يعرض استعداده لدفع التمن الحقيقي لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٥

علم الشفع بأسماء بعض المشتريين دون البعض الآخر لا يعتبر ناقصا لمجرد ذلك، بل هو علم تام فيما يتعلق بمن علم بهم وتسرى من تاريخه المواعيد التى نص عليها القانون لطلب الشفعة ولرفع الدعوى بالنسبة إليهم ويبقى حق الشفع قائما بالنسبة لمن عداهم متوطا بعلمه بأسمائهم ومن تاريخ هذا العلم تسرى فى حقه المواعيد المذكورة.

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٨

مفاد نص المادة ٩٤١ من القانون المدني أن الإنذار الرسمى الذى يوجهه البائع أو المشتري إلى الشفع يجب أن يشتمل على بيان العقار المحتاز أخذه بالشفعة بياناً كافياً وكذا بيان التمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع وإسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصعته وموطنة وإلا كان باطلاً والهدف من هذا الإنذار إعلام الشفع بالبائع وأطرافه وشروطه لإتاحة الفرصة له لإبداء رغبته فى الأخذ بالشفعة إن شاء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار المشار إليه وإلا سقط حقه على ما نصت عليه المادة ٩٤٠ من ذات القانون، ولما كان البين فى صورة الإنذار الرسمى الموجه من الطاعنين والمعلن إليه فى الأخذ بالشفعة فإنه لا يعد إنذاراً بالمعنى المقصود بالمادة ٩٤١ المشار إليها فتفتح به المواعيد التى يتحتم خلالها على الشفع إبداء رغبته فى الأخذ بالشفعة.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٣٣٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩

إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة لا يبدو أن يكون ورقة من أوراق المحضرين يسرى عليه ما يسرى على تلك الأوراق من أحكام وهى بالنظر إلى أنها شكلية ورسمية فالكتابة شرط للاعتراف بوجودها، ولا يثبت إعلان الخصم بالرغبة فى الأخذ بالشفعة وتاريخ هذا الإجراء إلا من واقع الورقة المثبتة له أو صورتها إذ هى لا تستكمل دليل صحتها إلا من مجموع بياناتها، ولا يجوز تكملة النقص فى البيانات الموجودة بها بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد لزم

هذا النظر ولم يعد بالقرار المطعون ضده الثاني [البائع] بإعلانه في منتصف شهر يونيو سنة ١٩٧٦ بإنذار المطعون ضدها الأولى [الشفعة] برغبتها في أخذ العقار المبيع بالشفعة لأنه دليل غير مستمد من ورقة من أوراق المحضرين المثبتة لهذا الإعلان أو صورته، ولم يثبت بالأوراق إعلانه بذلك قبل تاريخ ١٩٧٦/٧/٣١ فإنه لا يكون قد أخطأ فهم الواقع أو أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٢

لا يعتبر علم الشفيع بالبيع ثابتاً في نظر الشارع في القانون المدني القائم من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري بحصول البيع ولا يبدأ سريان ميعاد إبداء الرغبة إلا من تاريخ هذا الإنذار ولو علم بالبيع قبل ذلك، ما لم يسجل عقد البيع، ولا عليه إن هو أبدى الرغبة في الأخذ بالشفعة قبل توجيه الإنذار إليه.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٤

جاء نص المادة ٩٤٠ من القانون المدني بأنه على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أراد أن يقضي على كافة ضروب المنازعات التي كانت تنور في شأن علم الشفيع بالبيع وأن علمه بالبيع لا يعتبر ثابتاً إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري، ولا يسري ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي يسقط حق الشفيع إذ لم يعلن رغبته في الأخذ بالشفعة قبل إنتقائه إلا من تاريخ هذا الإنذار ولا إلزام على الشفيع بإعلان رغبته إلا بعد إنذاره من البائع أو المشتري.

الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بيع العقار من نفس البائع أكثر من مرة كان للشفيع أن يشفع في أي من هذه البيوع طالما كانت ملكية هذا العقار مازالت للبائع فإذا إنتقلت الملكية إلى مشتر آخر غير المشفوع منه بتسجيل عقده قبل تسجيل إنذار الرغبة في الشفعة يكون غير مقبول لأن الشفعة سبب لكسب الملكية وفي هذه الحالة لا تؤدي إلى إنتقال الملكية إلى الشفيع فإن هو ادعى صورية هذا العقد المسجل لا يلغى إلى إدعائه ما لم يختصم هذا المشتري وإلا كانت دعواه غير مقبولة.



الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٩

إذا كان ما استدلت به الطاعة على سقوط حق المطعون ضدها الأولى في طلب الأخذ بالشفعة - على ما سلف الإشارة إليه - وإن كان يفيد علمها بالبيع فإنه لا يفيد حتماً رغبتها عن استعمال هذه الرخصة أو يكشف بوضوح في دلالته عن هذا النزول.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٧١ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٣٦

العبرة في علم الشفيع بالبيع العلم الذى يحتاج به هي بوقت حصول البيع. فإذا قرر المجلس الحسى الموافقة على بيع جانب من أطياف القاصر وعلم الشفيع بهذا القرار ثم شفع في الأرض المبيعة بعد يومين من تاريخ البيع الحاصل من الوصى بناء على قرار المجلس الحسى فإن الشفيع لا يحتاج بعلمه بذلك القرار.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ٢١/٥/١٩٣٦

إذا رفضت المحكمة طلب الشفعة إعتماً على أن الشفيع نفسه - لا وكيله فقط - قد علم بحصول بيع الأطلان التي أراد أن يشفع فيها وسكت عن طلب الشفعة حتى إنقضت المواعيد القانونية وذكرت في حكمها المصادر والقرائن والدلائل التي إطمأت إليها في تكوين عقيدتها بقيام هذا العلم الشخصى فلا شأن لمحكمة النقض معها.

الطعن رقم ١٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٤٣

إن واقعة علم الشفيع ببيع الأرض التي يشفع فيها وبأسماء البائعين مسألة موضوعية تستخلصها المحكمة مما في الدعوى من أدلة وقرائن يصح أن تؤدي إليها عقلاً. فإذا دفع في دعوى الشفعة بسقوط الحق في رفعها لعدم توجيهها إلى جميع البائعين، فطلب المدعى التأجيل لإدخال من لم توجه إليه منهم فإجابته المحكمة إلى طلبه، فطلب صورة عقد البيع لمعرفة أسماء جميع البائعين ودفع رسم الصورة وسلمت الصورة في التاريخ الذى ذكرته المحكمة في حكمها إلى وكيله في دعوى الشفعة بالذات، ولكنه تأخر في إعلان باقى البائعين أكثر من شهرين من تاريخ تسليم وكيله الصورة لإستخلصت المحكمة من ذلك وغيره مما ذكرته في حكمها أنه كان يعلم بأسماء البائعين الباقيين من تاريخ تسليم وكيله الصورة أو بعد ذلك بزم من وجيز، فإن إستخلاصها ذلك سائح وفي حدود سلطتها. ثم إذا هي رتبت على ذلك سقوط حق المدعى في الشفعة فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، إذ أن دعوى الشفعة يجب رفعها في الميعاد المحدد وإلا سقط الحق فيها طبقاً للمادة الخامسة عشرة من قانون الشفعة. وهذا الميعاد هو

ثلاثون يوماً من وقت إعلان الرغبة في الشفعة " أو من وقت العلم بأسماء باقي البائعين والدعوى قائمة مع سبق إيداء الرغبة كما هي الحال هنا ."

الطعن رقم ١١٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٤٤/٦/٨  
إذا دفع بسقوط حق الشفع في طلب الشفعة لعلمه بالبيع وسكوته عن رفع الدعوى بطلبها في المدة المقررة قانوناً فرفضت المحكمة هذا الدفع بناء على ما تبينه من شهادة الشهود الذين إستشهد بهم المشفوع منه من أن تاريخ علم الشفع غير معين بالضبط، والعلم الذي يعتبر حجة على الشفع هو الذي يكون محيطاً بجميع شروط البيع الأساسية وأسماء المتعاقدين، وهذا لم يشهد به أحد من الشهود فإن ما ذكرته في حكمها من ذلك فيه الكفاية لتسبب قضائها.

\* الموضوع الفرعي : لا تضامن بين الشفعاء فيها :

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢  
التضامن لا يكون إلا بناء على إ اتفاق أو نص في القانون والحق في الشفعة مصدره القانون ولم تنص مواد الشفعة على تضامن الشفعاء وإذا كانت للطاعة الأولى ليس لها الحق في الشفعة لأنها - على ما أورده الحكم المطعون فيه - لا تملك الأطلاق المشفوع بها بل لها عليها حق الإنضاع فإنه لا يكون لها أن تطلب ذلك الحق بالتضامن مع آخرين ولو كان لهم الحق في الشفعة وكانت الطاعة الأولى طلبت مع الطاعتين الثانية والثالثة أحقيتهم في أخذ الأطلاق للمشفوع فيها مثالثة بينهم مما مفاده أنهم قاموا بتجزئته وهو ما لا يجوز.

\* الموضوع الفرعي : ما لا تجوز منه الشفعة :

الطعن رقم ٩٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٢  
إن البيع الحاصل أمام المجلس الحسي لا يدخل في البيع التي لا تجوز فيها الشفعة، إذ أنه ليس من البيوع الحاصلة بطريق المزايدة العلنية التي تجريها الجهات القضائية أو الإدارية المختصة بمقتضى قوانين وإجراءات معينة يتوالف فيها الضمان الكافي للدوى الحقوق ويترتب عليها وقوع البيع حتماً لمن يرمو عليه المزداد.

**\* الموضوع الفرعي : مصاريف إستغلال الأطيان المشفوع فيها :**

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٣٢  
الشفيع غير ملزم بأن يؤدي للمشفوع منه ما دفعه من الأموال عن الأطيان المشفوع فيها، ولا ما أنفق عليها من مصاريف إستغلالها، مدة حيازته هو لها وإنفاذه بها.

**\* الموضوع الفرعي : ملكية الشفيع :**

الطعن رقم ٧٣ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٠  
مضى كان الحكم الاستئنائي إذ قضى برفض دعوى الشفيع - الطاعن - قد أقام لقضائه على ما قرره من أن عقد شراء الشفيع للعقار المشفوع به لم يسجل إلا بعد حصول البيع الذي تولد عنه حق الشفعة فإن مقتضى هذا التقرير أن الشفيع لا يعتبر شريكا على الشيوع في الملك المشفوع فيه وهذا يعني عن العرض لساتر أوجه الدفع التي تناولها الحكم الابتدائي وقضى برفض الدعوى على أساس واحد منها وبذلك لا يكون في عدم بحث الحكم الاستئنائي لها قصور بعينه.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ١٩ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ٨/١١/١٩٥١  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند في إثبات ملكية الشفيع للأطيان المشفوع بها والتي لم يسجل عقد مشتراها إلى ما جاء بعريضة دعوى صحة التعاقد المرفوعة من المشفوع منه من أن الشفيع يجاور الأطيان المشفوع فيها من حدين وإلى تأشيرة مصلحة الشهر العقاري على عريضتي دعوى صحة التعاقد ودعوى الشفعة فإنه يكون فضلا عن مخالفته للقانون قد شابه قصور يطله، ذلك أن هاتين العريضتين ليستا في حد ذاتهما دليلا على الملكية كما أنهما لا يبين ليهما سبب هذه الملكية وسندها وعقد الشفيع غير مسجل فلا تنتقل الملكية بموجبه، وليس يعني عن التسجيل مجرد إتفاقات الخصوم أو قراراتهم.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٣  
مجرد منازعة المشتري للشفيع في ملكه لا يترتب عليها إسقاط حقه متى ثبت أن هذه المنازعة على غير أساس.

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ٢/٢/١٩٥٦  
مضى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى شفعة -لقد حصل من تحقيق النزاع القائم بشأن ملكية الشفيع للأرض التي يشفع بها أن الشفيع عجز عن إقامة الدليل على ملكيته لهذه الأرض بأى سبب من أسباب الملك بالتقادم أو بالعقد المسجل حتى تاريخ رفع الدعوى وأنه غير محق في طلب الشفعة لعدم قيام

سببه لديه فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون، ذلك أن من شرائط الأخذ بالشفعة أن يكون الشفيع مالكا لما يشفع به ولا يكفى أن يكون حائزا أو واضح اليد بنية التملك دون أن يتم له التملك إذ مجرد حيازة الشفيع لا يفي عن إثبات ملكيته.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٧٠ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٧

- من المقرر قانوناً أن الشفعة لا تجوز إلا إذا كان الشفيع مالكا للعقار الذى يشفع به وقت قيام سبب الشفعة - أى وقت بيع العقار الذى يشفع فيه.

- الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع - كما أن الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن التسجيل لا ترتب عليه أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر على عقار ونقله وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضى، ولا يحتاج على ذلك بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى أجاز بالمادتين ١٥، ١٧ منه تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل صحافتها إنسحاب أثر هذا التأشير إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى لأن تقرير هذا الأثر ورد على سبيل الإستثناء لحماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتب لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى، وهذا إستثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه.

- السلف المشترك هو من يتصرف فى عين تكون هى بذاتها محل تصرف منة آخر، وإذا كان العقار الذى آلى إلى الشفيع - الطاعن - من المطعون عليهما الثانية والثالثة بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٧/٧/٦٩ يفاير العقار الذى تلقاه المشفوع منه - المطعون عليه الأول - من ذات الباعين، فإن الحكم إذ اعتبر هاتين الأخيرتين سلفاً مشتركاً ورتب على ذلك عدم جواز إحتجاج الشفيع قبل المشفوع منه بضم مدة حيازة سلفة لمدة حيازته يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٢

إذ كانت ملكية الشفيع للعين المشفوع فيها -و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة- إذ لا تنشأ إلا برضاء المشتري بالشفعة أو بالحكم الصادر بها ولا يترد أثر هذه الملكية إلى تاريخ البيع الحاصل للمشتري ولا إلى تاريخ المطالبة بالشفعة وفقاً لنص المادة ٩٤٤ من القانون المدنى التى تنص على أن الحكم الذى يصدر نهائياً بالشفعة يعتبر سنداً للشفيع وذلك دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل فإن الحكم المطعون فيه إذ إعتد ملكية الشفعة وقت الحكم مضافاً إليها الأعيان المشفوع فيها باعتبارها معاً لا تتجاوز ملكيتهم أو ملكية أحدهم الحد الأقصى للملكية وفقاً للقانون دون الإعتداد بملكيتهم وقت

حصول البيع المشفوع فيه باعتبار البيع سبباً للمطالبة بالشفعة وليس سبباً منشأً للملكية الشفيع للعقار المشفوع فيه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٤٤

إذا كانت الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع فيها هما في الأصل أرضاً واحدة مملوكة لشريكين على المشاع ثم قسمت قسمين بينهما سكة زراعية عملت على حساب القسمين ومملوكة لهما مناصفة وكان الحد الشرقي للأرض المشفوع فيها هو نصف هذه السكة والحد الغربي للأرض المشفوع بها هو نصف السكة المذكورة، فإن الجوار بين الأرضين يكون قائماً.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ٦/٨/١٩٤٤

إذا دلع بأن الشفيع لا يملك العين التي يشفع بها لأن العقد الذي يستند إليه في تملكها لم يصدر منه مالكة بل من وكيل عنه كان قد عزله بكتاب مسجل سابق على تاريخ البيع المدعى، وقضت المحكمة للشفيع بالشفعة بناء على أنه مالك فلا تبرير عليها في ذلك، إذ حتى لو صح أن العقد كان صادراً من وكيل معزول فإن بطلانه لا يكون إلا نسبياً، ولهذا فالعيب الذي يشوبه لا يمنع إنتقال الملك حتى يقدم من شرع البطلان لمصلحته ويطلب إبطاله، والشفوع منه لا شأن له بهذا البطلان.

الطعن رقم ٣١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٢/٧/١٩٤٤

— إنه لما كان من المقرر قانوناً أن الشفعة لا تجوز إلا إذا كان الشفيع مالكا للعين التي يشفع بها وقت بيع العقار المراد أخذه بالشفعة فإنه إذا كان المشفوع ضده قد قرر أنه وإن كان العقد الذي تملك به الشفيع الأرض التي يشفع بها مسجلاً قبل تسجيل عقد تملكه هو للأرض المشفوع فيها إلا أن الإتفاق على شراء هذه الأرض قد تم بينه وبين البائع لها قبل تسجيل عقد الشفيع، واستخلصت المحكمة من ظروف الدعوى، التي بينتها في حكمها والمؤدية إلى ما استخلصته، أن الشراء لم يحصل في التاريخ المدعى وأن كل ما في الأمر أنه كان هناك مفاوضات للبيع والشراء انتهت بحصول البيع بعد تسجيل عقد الشفيع فذلك منها لا مطمئن عليه. ولا يصح أن يعاب عليها أنها لم تجب المشفوع ضده إلى ما طلبة من إحالة الدعوى إلى التحقيق لئلا يثبت ما ادعاه ما دامت هي قد إستظهرت من وقائع الدعوى أنه غير صحيح، مما مفاده أنه لا موجب لإجابة طلب التحقيق في شأنه.

— إنه لما كان من المقرر قانوناً أن الشفعة لا تجوز إلا إذا كان الشفيع مالكا للعين التي يشفع بها وقت بيع العقار المراد أخذه بالشفعة فإنه إذا كان المشفوع ضده قد قرر أنه وإن كان العقد الذي تملك به الشفيع الأرض التي يشفع بها مسجلاً قبل تسجيل عقد تملكه هو للأرض المشفوع فيها إلا أن الإتفاق

على شراء هذه الأرض قد تم منه وبين البائع لها قبل تسجيل عقد الشفع، واستخلصت المحكمة من ظروف الدعوى، التي يبتها في حكمها والمؤدية إلى ما استخلصته، أن الشراء لم يحصل في التاريخ المدعى وأن كل ما في الأمر أنه كان هناك مفاوضات للبيع والشراء إنتهت بحصول البيع بعد تسجيل عقد الشفع فذلك منها لا عطف عليه. ولا يصح أن يعاب عليها أنها لم تجب المشفوع ضده إلى ما طلبه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت ما إدعاه ما دامت هي قد إستظهرت من وقائع الدعوى أنه غير صحيح، مما مفاده أنه لا موجب لإجابة طلب التحقيق في شأنه.

- إن الملة الأولى من قانون الشفعة بنصها على جواز الشفعة " إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوى من الثمن نصف الأرض المشفوعة على الأقل " قد دلت على أن الشافع إنما أراد أن يجعل العبرة في تقرير حق الأخذ بالشفعة بمجاورة أرض الجار " الشفع " من جهتين من جهاتها للأرض المشفوع فيها، إذ هي قد أسندت الملاصقة إلى أرض الجار " الشفع " واشترطت أن يكون ثمن هذه الأرض مساوياً نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل. وهذا وذاك يقطعان في أن الشارع قد ركز اهتمامه في تحديد أوصاف أرض الشفع دون الأرض المشفوع فيها، مما يقتضى القول بأن كون الملاصقة من جهتين هو أيضاً وصف وارد على الأرض المشفوع بها لا على الأرض المشفوع فيها يؤيد هذا النظر أن الشفعة إنما شرعت لدفع الضرر عن الجار، ومقتضى هذا أن هذا الجار المقصود درء الضرر عنه هو الذي تكون جبرته محل الإعتبار.

- إذا كلك بين الأرض المشفوع بها والأرض المشفوعة طريق مشترك من جهة ومصرف مشترك من جهة ثانية، فإن هذا لا يمنع من الشفعة متى كان الطريق والمصرف خصوميين. إذ الشفع يكون مالكاً لنصف الطريق ولنصف المصرف ويكون هذا النصف داخلاً في أطيانه، كما يكون المشفوع ضده مالكاً لنصف الطريق ولنصف المصرف ويكون هذا النصف داخلاً في أطيانه، وبذلك يكون الجوار متحققاً من الجهتين، وعلى هذا الأساس تكون الشفعة جائزة.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٥/٢/١٩٤٥

من المقرر أن ملكية الشفع للعقار الذى يشفع به يجب أن تكون ثابتة وقت بيع العقار الذى يشفع فيه وأن الشفعة جائزة فى العقار المبيع ولو كان عقد البيع لم يسجل. فإن حق الشفعة الذى ينشأ من يوم البيع لا يمكن تعليقه على حصول تسجيل العقد أو القول بتولده من يوم التسجيل فقط.

**\* الموضوع الفرعي : واجبات الشفيع :**

**الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٥٧ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣**

المادة ٩٤٢ من القانون المدنى توجب على الشفيع إيداع كامل الثمن ضماناً لجدية طلب الشفعة وجعلت الجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق فى الأخذ بالشفعة بما يدل على أن الشارع قد تمسك فى القانون القائم - خلافاً لقانون الشفعة القديم - بإغفال ملحقات الثمن مما يجب إيداعه، إكتفاء منه بتقييد حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقى فحسب مما يعين معه إعمال هذا القيد فى أضيق الحدود دون أن ينسحب إلى ملحقات الثمن التى لم يرد بها تكليف فى القانون.

**الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٦٣ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣**

بينت المادة ٩٤٦ من القانون المدنى ما يحق للمشتري إقتضاء من الشفيع مقابل البناء أو الفرس الذى يجريه المشتري فى العقار المشفوع به والمادة ٩٤٢ من هذا القانون حددت ما يجب على الشفيع إيداعه بأنه " كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع ورتبت على مخالفة ذلك سقوط حق الأخذ بالشفعة وعبرة " كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع " لا تسع لأن يكون المستحق للمشتري مقابل البناء أو الفراس هو مما يجب على الشفيع إيداعه، ومن ثم فإن عدم إيداع الشفيع لهذا المقابل لا يبنى عليه سقوط حق الأخذ بالشفعة، إذ القول بغير ذلك فيه إضافة لإجراء من إجراءات الشفعة لا يتطلبه القانون وإعمال للجزاء فى غير النطاق الذى حدده.

**الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨١/١١/٤**

المادة ٩٤٢ من القانون المدنى توجب على الشفيع إيداع كامل الثمن الذى حصل به مبيع ضماناً لجدية طلب الشفعة، وجعلت الجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق فى الأخذ بالشفعة، وأخفقت ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه إكتفاء بإيداع الثمن الحقيقى فحسب، ولم يرد تكليف فى القانون ببيان المصروفات الرسمية بإعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة.

## شهر عقارى

### • الموضوع الفرعى : إجراءات شهر المحرر :

الطنن رقم ٩٣ لسنة ٢٦ مكتب فتى ١٢ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦١

مفاد نص المادة ٣٥ من القانون ١١٤ سنة ١٩٥٧ الخاص بتنظيم الشهر العقارى أن المشرع لم يوجب لصاحب الشأن حقاً فى الطعن المباشر فى القرارات التى تصدرها مأموريات الشهر العقارى باستيفاء بيان أو استحضار مستند يتعلق بطلب الشهر بل جعل من القضاء مرجعاً للتظلم منها عن طريق غير مباشر وذلك بطلب شهر المحرر شهراً مؤقلاً إلى أن يقول قاضى الأمور الوقفية كلمته فيه بإبقاء الرقم الوقتى أو بإلغائه.

الطنن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ١٧٠٧ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٠

تنص المادة ٣٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى على أنه إذا كان شهر المحرر بطريق القيد وجب أن يقر عند تقديمه لمكتب الشهر المختص بقائمة تشتمل على بيانات معينة ليس من بينها ما يفيد إعلان المدين بأمر الإختصاص فى نفس يوم صدوره وفقاً لما تنص به المادة ١٠/١٠٩١ من القانون المدنى، مما مفاده أن إجراء القيد يتم كقاعدة عامة فى أى وقت بعد صدور الأمر بالإختصاص ما دامت ملكية العقار المتخذ عليه حق الإختصاص للمدين دون إنتظار الإعلان بأمر الإختصاص وفقاً للمادة ١٠٩١ من القانون المدنى، إذ أن مصلحة صاحب حق لإختصاص تنصى إجراء القيد فى أقرب وقت حتى لا يتقدم عليه فى المرتبة من يتوصل إلى قيد حقه قبله.

### • الموضوع الفرعى : إستحالة الشهر :

الطنن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٤ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٧٨

متى كان موضوع الطعن صالح للفصل فيه، وكان قرار وزير إصلاح الزراعى الصادر بإلغاء عقد تملك الشركة الباتنة للمطعون ضده قد تم شهره بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢ فإن شهر محرر المطعون ضده يكون قد إستحال من هذا التاريخ ومنه يبدأ تقادم حق المطعون ضده فى إسترداد الرسم. وإذا كان المطعون ضده لم يطالب بمصلحة الشهر العقارى بإسترداد الرسم إلا بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٦ إنه يكون قد سقط بالتقادم طبقاً لنص المادة ٣/٣٧٧ من القانون المدنى.



**\* الموضوع الفرعي : الأثر المترتب على تسجيل الصحيفة :**

**الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٣٤١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠**  
الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التسجيل لا يترتب عليه أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذي من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر على عقار أو نقله، وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضي. ولا يحتج على ذلك بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري أجاز بالمادتين ١٥ و ١٧ منه تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل صحافتها إنسحاب أثر هذا التأشير إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى، لأن تقرير هذا الأثر ورد على سبيل الإستثناء لحماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى وهو إستثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه.

**\* الموضوع الفرعي : التأشير فى هامش المحررات :**

**الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩**  
لا يقتصر حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على ذاتى التركة من غير الورثة ذلك بأن هذا النص ورد بصيغة عامة وينطبق على جميع الدائنين وارثين كانوا أو غير وارثين ومن ثم فإن لدائن المورث أيا كان هذا الدائن إذا أشر بدينه فى هامش تسجيل إشهادات الورثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الإرث فى خلال سنة من تاريخ شهر حق الإرث أن يحتج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا وقام بشهره قبل هذا التأشير.

**الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٣٩٦ بتاريخ ١٩٨١/٥/٦**  
مفاد نص المادة ١٤ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب التأشير بالمحررات المثبتة لدين من الديون العادية على المورث فى هامش تسجيل إشهادات الورثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الإرث وقوائم الجرد المتعلقة بها، ويحتج بالتأشير من تاريخ حصوله إلا إذا تم التأشير فى خلال سنة من تاريخ شهر حق الإرث فللدائن أن يحتج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عقاريا وقام بشهره قبل هذا التأشير، فإذا باع المورث عقارا ولم يسجل المشتري البيع قبل موت المورث ثم باع الوارث العقار ذاته فإن المشتري من المورث يفضل على المشتري من الوارث إذا سجل عقده فى خلال السنة التى تلى شهر حق الإرث أو أشهر دينه خلال هذه المدة حتى لو سجل المشتري من الوارث عقده قبل ذلك.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣١

إذ كان مفاد نصوص المواد ١٣، ١٥، ١٨ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أن الشارع بعد أن أوجب التأشير في هامش سجل المحررات واجبة الشهر ومنها حق الإرث بما يقدم ضدها من الدعاوى - ومنها دعوى صحة التعاقد - التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمنه المحرر وجوداً أو صحة أو نفاذاً أجاز لذي الشأن أن يطلب إلى القاضي المستعجل محو ذلك التأشير فيأمر به القاضي إذا تبين أن الدعوى التي تأثر بها لم ترفع إلا بغرض كيدى محض - فقد دل على أن طلب محو التأشير الهامشي وإن كان القاضي المستعجل يختص بنظره فيأمر بإجراء وقضى لا يعرض فيه للموضوع إلا أن ذلك لا يمنع ذا الشأن من أن يطرح منازعته الموضوعية في صدد محو التأشير على محكمة الموضوع لفصل حينئذ في أصل الحق المتنازع عليه. ولما كان الطاعنون قد أقاموا دعواهم الماثلة أمام محكمة الموضوع بطلب محو التأشير بدعوى صحة ونفاذ عقود البيع المرفوعة من فريق من المطعون ضدهم على فريق آخر منهم والوارد على تسجيل حق الطاعنين في الإرث على سند من أن هذا البيع قد تعلق بملك الغير لثبوت تملك مورثهم الأرض موضوع تلك الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى على ما أجترأه في أسبابه من عبارة أورد بها "..... وكانت المحكمة لم تبين من الأوراق أن دعوى صحة التعاقد رقم..... والمسجلة صحتها برقم ٥١٠٤٥ لسنة ١٩٧٧ حيزاً لم ترفع إلا لغرض كيدى محض - وإذا كان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه يكشف عن أنه أخطأ فهم واقع النزاع المطروح في الدعوى وتكييفها الصحيح في القانون باعتبارها دعوى موضوعية إستهدف بها الطاعنون محو التأشير بدعوى صحة التعاقد على ثبوت ملكيتهم للأرض محل النزاع دون الباتين في تلك الدعوى وقد أدى به هذا الخطأ إلى حجب نفسه عن بحث المنازعة في الملكية التي هي قوام الفصل في الدعوى.

**\* الموضوع الفرعي : الدعاوى الواجب شهرها :**

الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٧٠٧ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٠

نص المادتين ١٥، ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ يدل على أن المشرع إستقضى الدعاوى الواجب شهرها وهي جميع الدعاوى التي يكن الغرض منها الطعن في التصرف القانوني الذي يتضمنه المحرر واجب الشهر وجوداً أو صحة أو نفاذاً وكذلك دعاوى الإستحقاق ودعوى صحة التعاقد وجعل التأشير بهذه الدعاوى أو تسجيلها يكون بعد إعلان صحيفة الدعوى وليدها بجدول المحكمة ورتب على تسجيل الدعاوى المذكورة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم

يؤشر به طبق القانون ليكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينية من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها. ولما كان الثابت أن التحكيم ليس من قبيل الدعاوى التى هى سلطة مخولة لصاحب الحق لى الإلتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق له أو لحمايته، كما أن مشاركة التحكيم لا تعد من قبيل التصرفات المنشئة أو الكاشفة لحق عيى عقارى أصلى أو من قبيل صحف الدعاوى وإنما هى مجرد إتفاق بالحق على عرض نزاع معين على محكمين والنزول على حكمهم ولا يتضمن مطالبة بالحق أو تكاليفاً للخصوم أمام هيئة التحكيم مما مفاده أن مشاركة التحكيم لا تكون من قبيل التصرفات أو الدعاوى الواجب شهرها وفقاً لأحكام المادتين ١٥، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى وأن سجلت أو أشر بها لا يترتب على ذلك أن الحق المدعى به إذا تقرر بحكم المحكم وتأثر به أن يكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ مشاركة الحكم، لأن هذا الأثر يتعلق بالدعاوى فقط، لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم الابتدائى الذى تأيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول مباشر إجراءات التنفيذ قد أشهر حق إختصاصه بأن قيده فى ١٩٦٤/٦/١٠ برقم ٣١١٥ على المقاررات المنفذ عليها وكانت الطاعة "المعرضة" قد سجلت عقد شرائها من المدين والحكم الصادر من المحكمين بصحة ونفاذ عقد البيع ١٩٦٤/٧/١٥ برقم ٣٧٤١ أى أن المطعون عليه الأول قيد حق إختصاصه بتاريخ سابق على تسجيل الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه ولا عبرة فى ذلك بتاريخ تسجيل مشاركة التحكيم على ما سلف البان. ولا يغير من ذلك قول الحكم المطعون فيه أن حكم المحكمين لم يسجل إلا ضمنى أوراق تسجيل عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٥٥/١٢/٢٥ وذلك فى ١٩٦٤/٧/١٥ برقم ٣٧٤١ فى حين أن حكم المحكمين قد سجل، لأن النعى فى هذا الخصوص بعد أن تبين أن قيد الإختصاص سابق على تسجيل حكم المحكمين يضحى غير منتج.

#### \* الموضوع الفرعى : تعلق شهر التصرفات العقارية بالنظام العلم :

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٩  
 هدف المشروع بالأحكام الواردة فى المادتين ١٢ و ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والمادتين ١١١٤ و ١٠٥٤ من التقنين المدنى الجديد تنظيم شهر التصرفات العقارية حماية للإتيمان العقارى -  
 فنعتبر هذه الأحكام لذلك متعلقة بالنظام العام، ومن ثم تكون القواعد التى قررتها قواعد أمرة واجبة التطبيق حتماً ولا تسوغ مخالفتها بمقولة "أن من شرعت لمصلحته قد تنازل عن التمسك بها".

## • الموضوع الفرعي : شهر الحقوق العينية :

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٤٦/١/٣١

إن القانون جعل شهر الحقوق العينية عن طريق تسجيلها إعلاماً لكل أحد بوجود الحق العيني الذي شهر بحيث يكون حجة على جميع أرباب الحقوق الذين تلقوا حقوقهم وهو مقيد بالسجل، إذ أنهم حينئذ يعتبرون قانوناً عالمين بوجوده، ولا حجة له على الذين تلقوا حقوقهم وهو غير مقيد بالسجل، لأنهم حينئذ لم يكونوا عالمين به. ومن ثم فإنه إن محي قيد الحق العيني من السجل ثم أُلغى المحو عادت إلى القيد مرتبة الأصلية التي كانت له قبل محوه ولكن بدون أن يكون حجة على التسجيلات التي حصلت في الفترة بين المحو وإلغائه.

## • الموضوع الفرعي : قبول طلب الشهر :

الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٣

قبول طلب شهر المحرر يقتضي إثبات أصل ملكية البائع أو المتصرف ولا يقبل في إثبات ذلك إلا أوراق معينة منصوص عليها في قانون الشهر العقاري والتوثيق رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦، فقد نصت الفقرة لأولى من المادة ٢٣ على أنه لا يقبل من المحررات فيما يتعلق بإثبات أصل الملكية أو الحق العيني وفقاً للمادة السابقة إلا المحررات التي سبق شهرها ثم أوردت طائفة أخرى من الأوراق ليس من بينها المحررات المؤشر بصلاحياتها، وعقود القسمة العرفية اللاحقة لصدور القانون. وطبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإلغاء نظام الموقف على غير الضمير يعين على من آلت إليه ملكية عقار أو حصة فيه أو حق انتفاع أن يقوم بشهر حقه طبقاً للإجراءات والقواعد المقررة في شأن حق الإرث في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦، وإذا كان ذلك لم يحدث ولا يكفي مجرد التأشير على مشروع المحرر من مأمورية الشهر العقاري بصلاحيته للشهر، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنضم هذا النظر وذهب إلى أن حق الطاعن وباقي الباتعين في المطالبة بسألي الثمن لا يتأتى إلا بعد قيامهم بتنفيذ التزامهم بشهر إنهاء الوقف وعقد القسمة فلا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور.

الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٧

النص في المادة ٣٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٦ على أن "لمن أشر على طلبه باستيفاء بيان لا يرى وجهاً له، ولمن تقرر أسبقية طلبه بسبب ذلك، أن يقدم بالمحرر نفسه أو بالمحرر نفسه مصحوباً بالقائمة على حسب الأحوال وذلك في عشرة أيام من وقت إبلاغ قرار الاستيفاء أو السقوط إليه ويطلب من أمين المكتب.. إعطاء هذا المحرر رقماً وقيماً.. وفي هذه الحالة يجب على أمين المكتب.. أن يرفع

الأمر إلى قاضى الأمور الوقية بالمحكمة الابتدائية التى يقع المكتب فى دائرتها، ويصدر القاضى... قراراً مسبباً خلال أسبوع من رفع الأمر إليه بإبقاء الرقم الوقى بصفة دائمة أو بإلغائه تبعاً لتحقيق أو تخلف الشرط التى يتطلب القانون توافرها لشهر المحرر أو القائمة ويكون القرار الصادر فى هذا الشأن نهائياً" يدل على أن الشارع لم يلزم صاحب الشأن باللجوء إلى قاضى الأمور الوقية، دون سلوك الطريق العادى للقاضى إلا فى حالة الاعتراض على قرار مكتب الشهر باستيفاء بيان لا يرى صاحب الشأن وجهاً له أو بسقوط طلبه بسبب ذلك.

#### \* الموضوع الفرعى : ماهية الشهادة العقارية :

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٢

المقصود بالشهادة العقارية المنصوص عليها فى المادة ٦٣١ من قانون المرافعات السابق، هى الشهادة التى يحررها مكتب الشهر العقارى طبقاً للبيانات الواردة فى الفهرس المعد لذلك، والمنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون الشهر العقارى والتوثيق رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ وهى إما أن تكون إيجابية تشمل ما ثبت به من تسجيلات أو قيود مرتبه على العقار، أو سلبية إذا خلا من هذه التسجيلات أو القيود.

## صورية

• الموضوع الفرعي : إبطال العقد لصوريته صورية مطلقة :

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٥  
دعوى بطلان العقد لصوريته صورية مطلقة لا يصلح لقبولها وجود مصلحة نظرية بهته، فلا يقبل إلا ممن له مصلحة قائمة وحالة فيها، بحيث تعود عليه فائدة عملية من الحكم له بطلبه.

• الموضوع الفرعي : إثبات للصورية :

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ١٧ مكتب فني ١ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١  
إذا كان الحكم لم يعتمد في إثبات صورية عقد البيع محل الدعوى على شهادة من وقع دفتر التصديق على التوقيعات بل إطلعت المحكمة على كتابة مدونة في الدفتر المذكور بها إمضاء للمقرر، وقع به أمام الكاتب المختص فإنه يكون قد اعتمد على سند كتابي صالح للإحتجاج به على الموقع وعلى خلفائه لا على صورة لمحرر عرفي مجردة من أية قيمة في الإثبات.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٧ مكتب فني ١ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩  
- للغير أن يثبت الصورية بجميع طرق الإثبات ومنها القرائن، وتقدير القرائن من الأمور الموضوعية التي لا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان هذا التقدير سائغاً.  
- إن تصريح المحكمة باقتناعها بصورية عقد بناء على الأدلة التي أوردتها - ذلك يكفي لبيان أنها رجعت في التقدير أدلة الصورية على الأدلة الأخرى، وفي هذا معنى إطراح الأدلة الأخرى وعدم الثقة بها بلا حاجة إلى بيان خاص وإذ قد يسوغ النعي على الحكم بالقصور قولاً بأنه لم يرد على القرائن التي تمسك بها الصادر له العقد لإثبات جديده.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١  
إذا طعن بالتزوير في عقد فرفضت المحكمة دعوى تزويره وأوردت في حكمها تقارير دالة على أن العقد جدي، ثم طعن في هذا العقد بالصورية فرفضت المحكمة بأن العقد وصية إمتداداً إلى ما قدم إليها من قرائن اعتبرتها منتجة في إثبات حقيقته، ولكنها أوردت في صدر حكمها نقلاً عن الحكم الصادر في دعوى التزوير تلك التقارير التي جاءت به، فهذا لا يعد تناقضاً. إذ المحكمة حين كانت تنظر الطعن بالتزوير لم يكن معروفاً عليها الطعن بالصورية.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١

إن تقدير كفاية أدلة الصورية مما يستلزم به قاضى الموضوع، فإذا هو رفض الدفع بالصورية بناء على أن كلا من طرفى الدعوى قد طعن على عقد الآخر بأنه صورى وأن ما قلعه كل منهما فى سبيل تأكيد دفعه من قرائن منها صلة القرابة بين البائع والمشتري وبخس الثمن وعدم وضع اليد تنفيذاً للبيع لا تكفى وحدها دليلاً على الصورية فلا يقبل الطعن فى حكمه بالقصور.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٩

مضى كان الحكم إذ قضى بالزام الطاعن بصفته حارساً قضائياً على الشركة القائمة بينه وبين المطعون عليه الثانى وآخر بأن يدفع إلى المطعون عليه الأول قيمة سند وقع عليه المطعون عليه الثانى بصفته مديراً للشركة، قد أقام قضاءه فى أساسه على ما استبانته المحكمة من أن العمليات الخاصة بالدين موضوع السند مثبتة فى دفاتر الشركة بخط ذات الطاعن، فإن فى هذا وحده ما يكفى لدحض ادعائه صورية السند وفيه وحده ما يكفى لإقامة الحكم، ولا يحى كون المحكمة شغعت ذلك بقرينة استخلصتها من دعوى أخرى عينتها بالذات منظورة أمامها فى نفس الجلسة وبين الطاعن والمطعون عليه الثانى. ومن ثم فإن الطعن على الحكم بالقصور وبالخطأ فى تطبيق القانون استناداً إلى أن المحكمة لم تقرر ضم الدعوى سالفة الذكر كما أن المطعون عليه الأول لم يكن طرفاً فيها ومن ثم لا يصح فى سبب الحكم المطعون فيه الإحالة إلى أسباب الحكم الصادر فيها - هذا الطعن يكون على غير أساس إذ عيب الجهيل لا يتصل بأسباب الحكم، كذلك لا صفة للطاعن فى التحدى بما عساه يكون مقبولاً من خصمه وقد كان هو خصماً فى تلك الدعوى.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩

مضى كان الحكم بعد أن قرر ما يعيه عليه الطاعن من أنه لا يجوز لمن كان يده ورقة عرفية غير مسجلة أن يطعن بالصورية فى عقد بيع مسجل قد تصدى لصورية العقد المسجل وقرر بانتفاها موضوعاً وبذلك استقام ما أثبت من أن مورث باقى المطعون عليها الثانية وهى مالكة بموجب عقد مسجل يعتبر من الغير فلا تسرى عليه ورقة الضد فإن الطعن على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير منتج.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٠

إذا دفع بصورية عقد بيع مسجل صادر من والد إلى ولده الصورية المطلقة فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ثم إستخلصت إستخلاصاً سائفاً من أقوال الشهود إثباتاً ونفىاً بعد أن أوردت مجمل هذه الأقوال فى حكمها أن الطاعن فى العقد قد عجز عن إثبات دفعه بالصورية، ثم خلصت إلى القول بأن

العقد عقد تمليك قطعي منجز إنتقلت الملكية بموجبه فوراً حال حياة البائع وإنه عقد صحيح سواء باعتباره بيعاً حقيقياً أو بيعاً يسره وإنه حتى مع التسليم أن ثمناً لم يدفع فإنه لا مانع قانوناً من إفراغ الهبة المنجزة في صورة عقد بيع صحيح، فتحكمها بذلك صحيح ولا وجه للطعن فيه بأنه فيما فعل قد خلط بين الصورية النسبية والصورية المطلقة.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٤

متى كانت المحكمة إذ قررت أنه لا يجوز لأحد المتعاقدين إثبات صورية العقد الثابت كتابة إلا بالكتابة قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية بالأدلة الساتفة التي أوردتها انتفاء المانع الأدبي، فإن الذي قرره هو صحيح في القانون.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٦٣٥ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٩

يجوز للوارث إثبات صورية عقد البيع الصادر من مورثه صورية مطلقة الضار بحقوقه بكافة طرق الإثبات.

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٣

للدائن أن يثبت بكل طرق الإثبات صورية تصرفات مدنيه التي تمت إضراراً بحقوقه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المدني.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٤ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من الوقائع والأدلة والقرائن التي ساقها أن العقد موضوع الدعوى صوري حرر بين عاقلين بطريق التواطؤ، وكانت تلك القرائن والأدلة تؤدي عقلاً إلى ما انتهى إليه، فإن النى على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٤ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢

إن الشفيع بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة فيجوز له أن يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن الثمن الوارد في عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقي للعين المشفوع فيها بل هو ثمن صوري تواطأ عليه البائع والمشتري بقصد تعجيزه عن الأخذ بالشفعة.



الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٤ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٢

تقدير القرائن وكفايتها ففى الإثبات هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما كان استخلاصها سائعا مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التى تكون قد انتهت إليها ولما كان الحكم المطعون فيه لم ير فى ثبوت علاقة الزوجية بين المطعون عليهما قرينة تكفى وحدها لإثبات الصورية فإن النعى عليه فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٦٤/١/١٦

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقيم أساساً على عدم جواز إثبات ما يخالف ما ورد بعقد البيع إلا بالكتابة وعلى أن الصورية بين المتعاقدين لا تثبت إلا بالكتابة كذلك وكان هذا الذى قرره الحكم صحيحاً فى القانون وكافياً بذاته لحمل قضائه، فإن الحكم لم يكن بحاجة إلى بحث ما ساقه الطاعنون من قرائن لإثبات تلك الصورية ويكون بحته لها تزيداً يستقيم الحكم بدونه ولا يعيبه ما يكون قد شابه من خطأ فيه.

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٨

إذا كانت محكمة الموضوع قد استغلصت فى نطاق سلطتها الموضوعية توافق إرادة طرفي للعقد على الصورية ودلت على ذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه ولم تخرج بأقوال الشهود عما يؤدى إليه مدلولها، وكان تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضى الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى، فإنه لا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٩

الدائن الشخصى للمتصرف يعتبر من الغير فى الصورية ويجوز له إثباتها بطرق الإثبات كافة ولا يشترط لقبول الطعن بالصورية من الدائن أن يكون حقه سابقاً على التصرف الصورى الصادر من المدين يضى صورياً حتى بالنسبة إلى الدائنين الذين إستجدوا بعد هذا التصرف وبطل الشيء محل التصرف داخلاً فى الضمان العام للدائنين جميعاً سواء من كان حقه سابقاً على التصرف الصورى أو لاحقاً له وسواء كان هذا الحق مستحق الأداء أو غير مستحق الأداء ما دام خالياً من النزاع ذلك إنه متى كان التصرف صورياً فإنه لا يكون له وجود قانوناً ولا يشترط لقبول الطعن بالصورية من الدائن أن يكون هو المقصود إضراره بالتصرف الصورى إذ من مصلحة أى دائن للمتصرف أن يثبت صورية هذا التصرف حتى يبطل الشيء محل التصرف فى الضمان العام للدائنين ليستطيع أن يتفد عليه بدنيه. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بالصورية الذى أبداه الطاعن على أن دينه لاحق للتصرف المدعى بصوريته

وعلى إنتطاع صلته بالدائن الذى قصد بهذا التصرف النهرب من دينه يكون قد أخطأ فى تطبيق القاتون وتأويله.

الطنع رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٢٣٥ بتاريخ ١٢/٩/١٩٦٥  
إذا كان الحكم باعتبار عقد البيع ساتراً لوصية قد أقيم على جملة قرائن مجمعة و متساندة بحيث لا يظهر أثر كل واحدة منها على حدة فى تكوين عقيدة المحكمة ثم تبين أن إستاده إلى ثلاث قرائن منها كان معياً فإن ذلك يقتضى نقضه إذ لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع إسقاط هذه القرائن من التقدير.

الطنع رقم ٣٤ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٢٧١ بتاريخ ١٥/٥/١٩٦٦  
يعتبر المشتري من الغير فى أحكام الصورية بالنسبة للتصرف الصادر من نفس البائع إلى مشتر آخر وله وفقاً لتصریح نص المادة ٢٤٤ من القانون المدنى أن يثبت صورية العقد الذى أضر به بطرق الإثبات كافة.

الطنع رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨، ٣٣ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١/٢٤/١٩٦٧  
الأصل هو براءة الذمة، وإنشغالها عارض. ويقع الإثبات على عاتق من يدعى ما يخالف الثابت أصلاً مدعياً كان أو مدعى عليه.

الطنع رقم ٣٥١ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٨٣٣ بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٧  
متى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بجواز إثبات صورية الثمن المسمى فى العقد بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة والقرائن فإن هذا تعتبر قبولاً منه للإثبات بهذا الطريق ولا يجوز له بعد ذلك النعى على الحكم الذى سايره فى إثبات تلك الصورية بغير الكتابة ذلك أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة والقرائن فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز الإتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها.

الطنع رقم ٣٢٦ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١١٤١ بتاريخ ٦/١١/١٩٦٨  
لما كان المطعون عليه " وكيل الدائنين فى تفليسة المدين " يعتبر من الغير فى أحكام الصورية بالنسبة لعقد الإيجار الصادر عن الجراج باسم زوجة المدين المفلس ولا يتقيد فى إثبات حقيقة العقد بعباراته ونصوصه فإن الحكم المطعون فيه إذ إستند إلى الأدلة و القرائن التى ساقها فى إثبات أن المدين هو المستأجر الحقيقى فى هذا العقد إنما يكون قد إستظهر الحقيقة من الظروف التى أحاطت بتنفيذ العقد ولا يكون قد مسخه أو خرج عن قواعد التفسير.

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٦

يعتبر المشتري في أحكام الصورية من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر، ومن ثم يكون له أن يثبت صورية هذا التصرف بكافة طرق الإثبات، وهذه القاعدة فتتها المادة ٢٤٤ من القانون المدني القائم حيث نصت على أن لدائني المتعاقدين وللخلف الخاص أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضر بهم.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٠

مضى طعن الوارث على العقد بأنه يستر وصية كان له إثبات طعنه بكافة طرق الإثبات لأن الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر إضراراً بحقه في الإرث فيكون تحايلاً على القانون.

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٧

بحث صورية الورقة التي تقدم في الدعوى هو مما تختص به محكمة الموضوع، فلها بموجب هذه السلطة أن تعرض لها وتستنتج جديتها أو صورتها من قرائن الدعوى دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان إستخلاص محكمة الموضوع سائفاً.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٤

الشفعاء يعتبرون من طبقه الغير بالنسبة لعقد البيع المبرم بين الضاعين - المشتريين - وبين المظعون عليهم التاسع والعاشر - البائعين - فيجوز لهم إثبات صورية ذلك العقد بجميع الطرق ومن بينها البينة والقرائن، أخذاً بأن الصورية بالنسبة للغير تعتبر واقعة مادية، لا تصرفاً قانونياً وذلك سواء وصف ذلك العقد بأنه بيع أو هبة مستترة في صورة عقد بيع.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٨

تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٣٢٨ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١

تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع. كما أن له سلطة تامة في إستخلاص عناصر الفش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذه الفش، وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض في ذلك ما دامت الوقائع تسمح به. فإذا كانت محكمة الموضوع قد رأت في أوراق الدعوى وظروفها وملابساتها

ما يكفى لنفى الصورة والغش والتدليس المدعى بها، فإنها ليست فى حاجة بعد ذلك لسماع الشهود لإثبات ونفى هذه الصورة.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧١/١/٥

إذ كان البين مما حصله الحكم المطعون فيه أن النصوص الواردة فى العقد المختلف على تكييفه فى أنه عقد منجز، فإن ما طعن به المطعون ضدها " الباتعة " على هذا العقد وهى إحدى طرفيه من عدم صحة ما أثبت فيه من أنه عقد بيع، وأن الثمن المسمى فيه قد دفع وأن الصحيح هو أنه يستر وصيه ولم يدفع فيه أى ثمن، إنما هو طعن بالصورة النسيبة بطرق التستر، وعليها يقع عبء إثبات هذه الصورة، فإن عجزت وجب الأخذ بظاهر نصوص العقد، لأنها تعتبر حجة عليها.

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٢

تقدير تاريخ العقد لإخفاء صدوره أثناء عته البائع هو تحايل على القانون، يجوز إثباته فيما بين المتعاقدين بالبينه وبالقرائن، وحكم الورقة فى هذا الخصوص هو حكم مورثهم، وإذا كان يبين من الإطلاع على المذكرة التى قدمها الطاعنان أمام محكمة الاستئناف أنهما تمسكا بدفاع أصلى يقوم على أن عقد البيع موضوع النزاع لم يصدر من مورثهما فى ١٩٤٧/١٠/١٠ كما أثبت به، وإنما صدر فى تاريخ لاحق بعد إصابته بالعتة وإدخاله المستشفى، وأن المقصود بتقديم تاريخ العقد هو تفادى أثر الحجر على المورث واستدلال على ذلك بعدة قرائن، ثم إنتها إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعهما إذا لم تكف المحكمة بالقرائن المقدمة منهما، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على دفاع الطاعنين سالف البيان، ولم يشر إليه مع أنه دفاع جوهري قد يغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد شابه قصور فى السبب.

الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٢

للمغير حسن النية أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان هذا العقد فى مصلحته ولا يجوز أن يحاج المشتري بورقة غير مسجلة تنفيذ عقد البائع له متى كان لا يعلم بصورية ذلك العقد.

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٦

إثبات صورية التصرف فيما بين المتعاقدين وورثهم لا يكون إلا طبقاً للقواعد العامة، فلا يجوز لهم إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة بغير الكتابة.

الطنن رقم ٤١٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٧٣/١/٩

إذا كان بين من الحكم المطعون فيه ومن المذكرة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الاستئناف أنه تمسك أمام تلك المحكمة بصورية عقد البيع - الصادرة من والدته إلى باقى أولادها - صورية مطلقة ودللى على هذه الصورية بعدة قرائن منها أن العقد تضمن أن نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى - وهو ما يطابق أحكام الشريعة الإسلامية فى الميراث - وأن المتصرف إليهم لا يستطيعون أداء الفسخ وأن العقد لم يظهر إلى حيز الوجود إلا بعد وفاة المتصرف، كما طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت هذه الصورية بالبينه على أساس أن رابطة الأمومة التى تربط المتصرفة بأولادها المتصرف إليهم والظروف التى تم فيها هذا التصرف تعتبر مانعاً أدبياً من الحصول على دليل كتابى، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطنن رقم ٨ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٧

الوارث الذى يطعن فى تصرف صادر من مورثه فى صورة بيع منجز بأن حقيقته وصية، وأنه قصد به الإحتيال على قواعد الإرث المقررة شرعاً إضراراً بحقه بجوز له إثبات طعنه بكافة طرق الإثبات لأن الوارث لا يستمد حقه فى الطعن فى هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة، ويعتبر من الغير فيما يختص بهذا التصرف.

الطنن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٦

يجوز لمن كسب من البائع حقاً على المبيع - كمشتري ثان - أن يثبت بكافة طرق الإثبات صورية البيع الصادر من سلفه صورية مطلقة ليزيل جميع العوائق القائمة فى سبيل تحقيق أثر عقده، ولو كان العقد المطعون فيه مسجلاً، فالتسجيل ليس من شأنه أن يجعل العقد الصورى عقداً جدياً، كما أن التسجيل لا يكتفى وحده لنقل الملكية بل لابد أن يرد على عقد جدى، ويعتبر الخلف الخاص من الغير بالنسبة إلى التصرف الصورى الصادر من البائع له إلى مشتري آخر.

الطنن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٢

إنه وإن كان صحيحاً أن الصورية لا تثبت بين المتعاقدين إلا بالكتابة، إلا أن المشرع قد أجاز الإثبات بالبينه فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة ومتى تعزز هذا المبدأ بالبينه أو بالقرائن فإنه يقوم مقام الدليل الكتابى الكامل فى الإثبات.

الطنن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٧٤/١/٣١

- لقاضى الموضوع مطلق السلطة فى تقدير الأدلة التى يأخذ بها فى ثبوت الصورية أو نفيها ولا رقابة عليه فى ذلك ما دام الدليل الذى أخذه به مقبولا قانونا.

- إذا كان الحكم قد استخلص من أقوال الشهود التى ألحح إليها ومن القرائن التى عددها صورية الأجرة الثابتة بفقود الإيجار وبإيصالات السداد، وأن الأجرة الحقيقية هى المؤداة فعلا وكانت هذه الدعامة وحدها تكفى لحمله، فإن تمييه - فيما أورده من بعد من تقدير لم يبين مصدره - يكون يفرض صحته غير منتج.

الطنن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير كفاية أدلة الصورية هو مما تستغل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى.

الطنن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٩

لما كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير الدليل من كافة الأوراق المقدمة فى الدعوى بحيث يكون لها أن تقضى فى موضوعها بما تراه حقا وعدلا، فإنه لا تشرب عليها إن هى إستعانت فى شأن التدليل على صورية عقد البيع موضوع الدعوى بأقوال الشهود فى التحقيق الذى أجرته فى شأن تقديم تاريخ هذا العقد للإضرار بالمطعون ضدها الأولى الدائنة للبائع وذلك على تقدير أن ما حصله الحكم من أقوال هؤلاء الشهود يعتبر قرينة تساند الأدلة الأخرى التى ساقتها.

الطنن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣

تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضى الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى ولما كان ما أورده الحكم فى شأن أقوال الشهود لا يخرج عما هو ثابت فى التحقيق كما أن ما إستخلصه منها لا يتجافى مع عبارتها ومن شأنه وبالإضافة إلى القرائن التى ساقها أن يؤدى إلى ما إنتهى إليه من صورية عقد البيع الصادر إلى مورث الطاعنين صورية مطلقة ويكفى لحمله، ولا يغير من ذلك أن هذا العقد أسبق فى التاريخ على عقد البيع الصادر إلى المطعون عليه الأول، إذ ليس من شأن هذه الأسبقية أن تنفى الصورية عن العقد الأول وأنه غير موجود قانونا، لما كان ذلك لإن النعى يكون على غير أساس.

الطنن رقم ٦٩٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٣٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٣

إن إجازة إثبات العقد المستتر فيما بين عاقيه بالبينة فى حالة الإحتيال على القانون مقصورة على من كان الإحتيال ضد مصلحته. وإذن فمضى كان عقد البيع الظاهر من المورث لأحد ورثته ثابتا بالكتابة فلا

يجوز لهذا المورث أن يثبت بغير الكتابة إن هذا العقد يخفى وصيه وأنه قصد به الاحتيال على قواعد الإرث وإنما يجوز ذلك للمورث الذي وقع الاحتيال إضراراً بحقه في الميراث وهو في ذلك لا يستمد حقه في الطعن على العقد من مورثه وإنما يستمد من القانون مباشرة وإذا كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى أقامت دعواها بطلب إبطال عقد البيع الصادر منها لولديها الطاعن والمطعون ضده الثاني إستناداً إلى أنه يخفى وصية وأنه قصد به تمييز في الميراث إحتيالاً على قواعد الإرث وكان الحكم المطعون فيه قد إستند في إثبات الصورة به - النسبة إلى أقوال شاهدي المطعون ضدها الأولى " البائعة " التي لم تقدم أى دليل كتابي فإنه يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه بما يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١/٣١/١٩٧٧

متى كان المطعون عليها الأولى - المالكة الأصلية والبائعة المطعون عليها الثانية بالعقد الصوري تعتبر من الغير بالنسبة لعقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية إلى الطاعن - عن ذات القدر - وكان لها بالتالي أن تثبت صورته بكافة طرق الإثبات، وقد قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى صورة هذا العقد صورية مطلقة، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى في أسباب سائفة إلى أن عقد الطاعن صوري ورتب على ذلك قضاءه برفض دعواه بصحة ونفاذ عقده فإن النعي على الحكم بعدم جواز إثبات صورية عقده. بغير الكتابة يكون غير سديد.

#### الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٨٠

الغير في الصورية هو كل ذي مصلحة ولو لم تكن بينه وبين العاقدين رابطة عقدية، ولهذا الغير أن يثبت الصورية بجميع طرق الإثبات ومنها القرائن كما وأن تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع.

#### الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٣ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٢٥٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير كفاية أدلة الصورية هو مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى.

#### الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ٣/٢١/١٩٨١

العقد الصوري الصادر من المؤجر يبقى صورياً حتى بالنسبة إلى المستأجرين الذين إستجدوا بعد هذا العقد ذلك أنه متى كان عقد الإيجار صورياً فإنه لا يكون له وجود قانوناً، ولا يشترط لقبول الطعن

بالصوربة من الطاعن أن يكون هو المقصود أضراره بهذا العقد الصوري إذ من مصلحته أن يثبت صوربة هذا العقد حتى يستطيع أن يطالب المؤجر تمكنه من العين المؤجرة.

**الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٧٠ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨١**

- من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٤٥ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا استر المتعاقدان عقداً حقيقياً بعقد ظاهر للعقد النافذ بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقى والمبرر بينهما بهذا العقد وحده، وأى من الطرفين يريد أن يتمسك بالعقد المستتر فى مواجهة العقد الظاهر يجب عليه أن يثبت وجود العقد الحقيقى وفقاً للقواعد العامة فى الإثبات التى توجب الإثبات بالكتابة إذا تجاوزت قيمة التصرف عشرين جنيهاً وفيما يجاوز أو يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابى ولو لم ترد القيمة على عشرين جنيهاً ما لم يكن هناك غش أو إحتيال على القانون فيجوز هذه الحالة الإثبات بجميع الطرق بشرط أن يكون الغش أو التحايل لمصلحة أحد المتعاقدين ضد مصلحة المتعاقدين الآخر، أما إذا تم التحايل على القانون دون أن يكون هذا التحايل ضد مصلحة أحد المتعاقدين فلا يجوز لأى منهما أن يثبت العقد الحقيقى إلا وفقاً للقواعد العامة فى الإثبات السالف الإشارة إليها.

- إذا كان المتعاقد فيه مساس بمصلحة أولاد المظنون ضده من الزوجة الثانية فإن هؤلاء وحدهم لهم الحق فى الطعن على التصرف بالصوربة بعد وفاة مورثهم وافتتاح حقهم فى الإرث واعتبارهم من الورثة الذين يحق لهم إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات القانونية.

**الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢١٦٣ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨١**

لما كان يبين من الحكم المظنون فيه أنه قد دلل على الصوربة بأدلة سائفة ومستمدة من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها. لما كان ذلك فإن ما تثيره الطاعنة بالسبب الثالث من أسباب طعنها لا يعدو أن يكون مجادلة فى تقدير الدليل مما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه.

**الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ٢٦/١/١٩٨١**

إذ كانت القرائن التى ساقها الحكم المظنون فيه على ثبوت صوربة التصرف محل النزاع هى قرائن إستبطنها المحكمة من الأوراق المقدمة فى الدعوى وهى سائفة ومن شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهى إليه الحكم المظنون فيه ولا تجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها فإن مجادلة الطاعين فى باقى القرائن التى أقام الحكم عليها قضاءه والقول بعدم كفاية كل قرينة منها فى ثبوت الصوربة يكون



غير جائز وبالتالي فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير الدليل التي تستقل به محكمة الموضوع وتحسر عنه رقابة هذه المحكمة.

#### الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٧

مفاد نص المادة ١/٢٤٤ من القانون المدني - أن لدائي المتعاقدين والخلف الخاص متى كانوا حسنى النية أن يتمسكوا بالعقد الصوري كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستر وببعض جميع الطرق صورية العقد الذي أضر بهم، أما المتعاقدين فلا يجوز لهم إثبات ما يخالف ما إشتمل عليه العقد المكتوب إلا بالكتابة - ولما - كان الطعن على عقد البيع أنه يستر وصية هو طعن بالصورية للنسبية بطريق التستر ومتى كان العقد الظاهر المطعون عليه بهذه الصورية مكتوباً فإنه لا يجوز لأى من عاقديه أن يثبت هذه الصورية إلا بالكتابة وذلك عملاً بنص المادة ١/٦٦١ من قانون الإثبات، ولا يصح قياس هذه الحالة على حالة الوارث الذي يجوز له إثبات طعنه على العقد بأنه يخفى وصية بجميع الطرق كما يجوز له الإستفادة من القرينة المقررة لصالحه بالمادة ٩١٧ من القانون المدني عند توافر شروطها، ذلك أن الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر إضراراً بحقه في الإرث فيكون تحايلاً على القانون.

#### الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٣٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٦

ضماً نص المادة ٢٤٥ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا متر المتعاقدان عقداً حقيقياً بعقد ظاهر، فالعقد النافذ بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي والعبرة بينهما بهذا العقد وحده، وإذا أراد أى من الطرفين أن يتمسك بالعقد المستر في مواجهة العقد الظاهر أو ينفي الثابت بهذا العقد، يجب عليه أن يثبت وجود العقد المستر أو ينفي الثابت بالعقد الظاهر وفقاً للقواعد العامة في الإثبات في المواد المدنية التي لا تجوز الإثبات بشهادة الشهود إذا تجاوزت قيمة التصرف عشرين جنياً وفيما يخالف أو يعاوزه ما إشتمل عليه دليل كتابي ولو لم ترد القيمة على عشرين جنياً ما لم يكن هناك إحتيال على القانون فيجوز في هذه الحالة، لمن كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحة أن يثبت العقد المستر أو ينفي الثابت بالعقد الظاهر بكافة طرق الإثبات.

#### الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٢٠٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٨

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى وحسبه أن يبين الحقيقة التي إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب مائفة تكفي لحمله ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد إستقلالاً على كل قول

أو حجة أو طلب آثاره ما دام أن قيام الحقيقة التي إلتصق بها أو أورد دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات.

– الصورية إنما تعنى عدم قيام المقد أصلاً في نية عاقله، أما التواطؤ فإنه غير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة في إحداث آثاره القانونية.

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٥  
تقدير أدلة الصورية – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – هو ما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى كما أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها من إطلاقاته ما دام استخلاصه سائلاً مما يحتمله مدلول هذه الأقوال.

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٦  
لئن كانت محكمة الموضوع تستقل بتقدير أدلة الصورية إلا أنها لا يجوز لها أن تحول في إثبات الصورية أو نفيها على التصرف ذاته المدعي بصوريته أو على نصوص المحرر المثبت له.

الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٧  
المقرر في قضاء هذه المحكمة – أن لمحكمة الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي تأخذ بها في ثبوت الصورية أو نفيها وفي تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ولا معقب عليها في تكوين عقيدتها مما يدلي به شهود الطرفين ما دامت لم تخرج بذلك عما تحتمله أقوالهم.

الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ٧/١/١٩٨٨  
عبء إثبات الصورية إنما يقع على كاهل من يدعيها وتقدير كفاية أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى.

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٨٩  
النص في المادتين ١/٢٤٤ من القانون المدني، ١/٦١ من قانون الإثبات يدل على أن لدائني المتعاقدين وللخلف الخاص أن يثبتوا بكافة الطرق صورية العقد الذي أضر بهم، أما المتعاقدان فلا يجوز لهما إثبات ما يخالف ما إشتمل عليه العقد المكتوب إلا بالكتابة. لما كان ذلك وكان الطعن على التنازل بأنه صوري قصد به التحايل على القانون لإخراج الشقة موضوع النزاع من أموال الفليسة وكان هذا التنازل مكتوباً فإنه لا يجوز لأي من طرفيه أن يثبت هذه الصورية إلا بالكتابة أما إجازة إثبات صورية العقد فيما بين عاقله بالينة في حالة الإحتيال على القانون فهي مقصورة على من كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحته

لما كان ذلك، وكان التنازل ثابتاً بالكتابة فلا يجوز لأحد المتصادقين أن يثبت بغير الكتابة ما يخالف الثابت به ولا يغير من ذلك القول بأن هذا التنازل قصد به التحايل على القانون فإن ذلك مقرر لمن وقع الإحتيال إضراراً بحقه وهم الدائنون.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠

إذ كان تقدير أدلة الصورية من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة عليها من محكمة النقض متى أقيمت قضاؤها على ما يكفى لحمله. وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى عدم صورية عقد الإيجار من الباطن الذى حرر بمناسبة سفر المطعون ضده وإقامته خارج البلاد فترة موقوفة وذلك على سند من القرائن المتساندة التى أوردتها بأسبابه فلا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها، ولا على الحكم المطعون فيه إذ لم يتبع الخصوم فى كافة أقوالهم وحججهم ومستنداتهم وتفصيلات دفاعهم والرد على كل منها إستقلالاً لأن فى قيام الحقيقة بها إقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها.

الطعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إستخلاص الصورية مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى ما دام هذا الإستخلاص سائغاً.

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٦

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقدير أدلة الصورية مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى متى أقيمت قضاؤها على أسباب سائغة تكفى لحمله وهى فى ذلك غير مكلفة بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالاً على كل قول أو حجة أثاروها مادام قيام الحقيقة التى إقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج.

الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٢

تقدير أدلة الصورية - من سلطة محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى.

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تقدير كفاية أدلة الصورية هو مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى والمنازعة فى ذلك لا تصدق أن تكون جديلاً موضوعياً فى سلطتها مما تنحصر عنه رقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٥

لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن تقدير أدلة الصورية والقرائن التى تقوم عليها هو مما يستقل به قاضى الموضوع متى كان هذا التقدير سائغاً وله أصل ثابت بالأوراق، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه إنلفت عن أقوال شهود الطرفين لعدم الإطمئنان إليها وأقام قضاءه بصورية البيع الثانى على أنه صدر من شقيقه إلى شقيقها و أنها إتخذت إجراءات تسجيل صحيفة دعوى صحة البيع الأول المشفوع بعد أن أبرمت البيع الثانى، وكان هذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه سائغاً ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها فإن النعى عليه بهذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١

إذ كان لمحكمة الموضوع أن تقيم قضاءها فى الطعن بالصورية على ما يكفى لتكوين عقيدتها من الأدلة المطروحة فى الدعوى دون أن تكون ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق إلا أنه لا يجوز لها أن تعول فى ذلك على نصوص المحرر المطعون عليه لما فى ذلك من مصادرة على المطلوب وحكم على الدليل قبل تحقيقه أو أن يكون رفضها لهذا الطلب بغير مسوغ قانونى.

الطعن رقم ٣٦٥٨ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٥

- إذ كان للشفع باعتباره من طبقة الغير بالنسبة إلى طرفى عقد البيع إثبات صوريته بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة والقرائن، فإن عدوله عن إثبات هذه الصورية بالبينة لا يحول بينه وبين اللجوء فى إثباتها إلى القرائن أو أية وسيلة أخرى يقرها القانون، وكان الشابت - أن المطعون ضدها الأولى قد تمسكت بصورية عقد الطاعنين صورية مطلقة فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفع ثم طلبت من المحكمة العدول عن الحكم التمهيدى بإجراء التحقيق مع إصرارها على دفعها بالصورية وإكثافتها فى إثباته بالقرائن التى سالتها والمستندات التى قدمت لإستجابت المحكمة لطلبها فإن دفاع الطاعنين بخصوص تنازل تلك الشركة عن تمسكها بالصورية إذ إنبنى على إستبدالها وسيلة إثبات هذه الصورية بوسيلة قانونية أخرى يكون غير صحيح وظاهر البطلان ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليه.

- إذ كانت القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه على ثبوت صورية عقد البيع الثاني هي قرائن متساندة واستبطنها المحكمة من الأوراق المقدمة في الدعوى وهي سافعة.

ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم وكان لا يجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها فإن ما أثاره الطاعنون بشأن هذه القرائن والقول بعدم كفايتها في ثبوت الصورية لا يبدو أن يكون مجادلة في تقدير الدليل الذي تستقل به محكمة الموضوع وتحسر عنه رقابة هذه المحكمة.

#### الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٣

عقد القرض يجوز إثبات صورية سببه بالأوراق الصادرة من المتمسك به. فإذا كانت سندات الدين المذكوراً فيها أن قيمتها دفعت نقداً ثم إلتصق من الرسائل الصادرة من مدعية الدين إلى مديتها في مناسبات وظروف مختلفة قبل تواريخ السندات وبمدها أنها كانت تستجدي المدين وتشكر له إحسانه عليها وتبرعه لها فهذه الرسائل يجوز اعتبارها دليلاً كتابياً كافياً في نفي وجود قرض حقيقي.

#### الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٣٥/٣/٢٨

رفعت الدعوى بموجب سند أقر فيه المدعي عليه بقبضه مبلغاً على سبيل الأمانة، ثم رفع المدعي عليه الدعوى بصورية هذا السند قائلاً إن قيمته هي مجموع مبالغ دفعتها له المدعية عن إستحقاقه في وقف هي ناظرة عليه، وإن زوج المدعية ووكيلها طلب إليه أن يحزر السند المرفوعة به الدعوى ويقدم تاريخه ويذكر فيه أنه أمانة، وذلك لمصلحة لزوجته المدعية في دعوى مرفوعة عليها من بعض أخواها وأنه في نظير هذا يرد له إيصالات المبالغ المذكورة. وقد إستند المدعي عليه في دفعه هذا إلى تلك الإيصالات المعترف بها من المدعية والمؤشر عليها من زوجها ووكيلها بما يفيد سبق وجودها لديها وإستردادها منها ومحكمة النقض رأت أن لا مخالفة للقانون إذا اعتبرت محكمة الموضوع هذه الإيصالات مبدءاً لثبوت الكتابة تجيز تكملة الدليل على الصورية بالينة والقرائن فيما بين العاقلين، لأن الإيصالات وإن كانت صادرة من المدعي عليه إلا أنها معترف بها من المدعية ومؤشر عليها من وكيلها بما جعل ثبوت المدعي به قريب الإحتمال في نظر المحكمة.

#### الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٣٥/٤/١٨

صورية البيع التديسية تثبت بالقرائن في حق كل من مسه هذا التدليس ولو كان طرفاً في العقد. فإذا توفرت القرائن المثبتة للتدليس والإحتمال على إستصدار هذا العقد صورة وإلتصقت محكمة الموضوع مع ذلك ممن صدر منه العقد وجود مبدءاً لثبوت الكتابة كما تحقق الصورية التي يقول بها كان حكمها

خاطناً وجاز لمحكمة النقض عند نقضها الحكم أن تستخلص ثبوت هذه الصورية التدلّسية من الأوراق والتحقيقات التي كانت معروضة على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٣٩/٥/١١  
إذا كان الحكم قد استعرض أدلة الدعوى واستنتج منها إستنتاجاً سليماً أن العقد الذي يتمسك به المدعى صوري فلا شأن لمحكمة النقض به لتعلق ذلك بفهم الواقع في الدعوى.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٤١/١/٢  
لا تعارض بين أن يكون المشتري في حالة تمكنه من دفع الثمن وأن يكون الشراء الحاصل منه صورياً إذ لا تلازم بين حالة الإعسار وصورية العقد. فإذا إقتنعت المحكمة بأن تصرفاً ما كان صورياً فليس هناك ما يحتم عليها أن تعرض بالبحث للمستندات المقدمة من المشتري إثباتاً لشره ومقدرته على دفع الثمن فإن هذا لا يقدم ولا يؤخر.

الطعن رقم ١٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٤١/٦/٥  
إذا كان دفع الخصم الدعوى بصورية العقد إستناداً إلى عبارة صدرت من خصمه أمام المحكمة قد صيغ في قوله " إنها " أى العبارة " إن لم تكن كافية بذاتها لإثبات الصورية فإنها على الأقل تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يخول ثبات الصورية بالينة " فإن تحديده لأدله على هذه الصورة تتحلل به المحكمة من تحرى ثبوت الدعوى من طريق آخر. فإذا هي عرضت للعبارة التي تمسك بها، ولم تر فيها دليلاً على الصورية ولا مبدأ ثبوت لها، ثم رأت من جانبها أنه ليس هناك محل لإحالة الدعوى إلى التحقيق، فلا يصح له أن ينعى عليها أنها خالفت القانون بزعم أنها لم تمكنه من إثبات دعواه بالينة.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٤٢/٣/٢٦  
إذا كانت محكمة الموضوع قد أثبتت في حكمها أن البيع كان مغفلاً على حصوله بين البائع والمشتري ثم قضت بعد ذلك بصورية عقد البيع على أساس أنه كان لمناسبة معينة ولغرض خاص، فإن قضاءها يكون خاطئاً، إذ أن ما أثبتته يفيد جدية البيع من حيث هو ولا يتفق مع القول بصوريته، لأن الصورية تقتضى أن يكون العقد لا وجود له في حقيقة الواقع.

الطعن رقم ١١٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٢٥  
لمحكمة الموضوع الحق دائماً في بحث جدية الورقة التي تقدم في الدعوى ما دام ذلك لازماً للفصل فيها. فإذا أريد التمسك بورقة ضد الغير كان للمحكمة، ولو لم يطن أحد فيها بالصورية، أن تعرض لها

فستنتج عدم جديتها وصوريتها من قرائن الدعوى. ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى كان استخلاصها سليماً.

**الطعن رقم ١٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٢٥**

ولا يقدح فى هذا الحكم أنه إذ فعل ذلك قد أجاز إثبات الصورية بين المتعاقدين بغير الكتابة، ما دام أن إخفاء الرهن وراء بيع وفاء هو غش وتحايل على القانون للتوصل إلى الإستيلاء على تملك الأعيان بغير إتخاذ الإجراءات التنفيذية وبشمن بغش. و الصورية التى يكون هذا هو الفرض منها جائز إثباتها بين المتعاقدين بطرق الإثبات كافة بما فيها البيئة والقرائن.

**الطعن رقم ٦١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٧**

إنه إذا جاز لغير المتعاقدين إثبات صورية العقد بأى طريق من طرق الإثبات بما فيها البيئة والقرائن حتى لو كانت قيمة محل التعاقد تزيد على ألف قرش، فإنه فيما بين المتعاقدين لا يجوز إثبات الصورية إلا بالكتابة متى زادت قيمة الإلتزام على ذلك المبلغ. والخلف الخاص لا يعتبر من الغير بالنسبة إلى العقود التى تكون صدرت من سلفة قبل إنتقال الشئ محل التعاقد إليه، بل يعتبر أنه كان ممثلاً فى تلك العقود بسلفه. ومن ثم يسرى فى حقه بشأنها ما يسرى فى حق سلفه، فلا يجوز له إثبات صوريته إلا بالكتابة. وعلى ذلك فإذا كان بائع العقار قد صدر منه عقد بيع ثان لمشتري آخر، فإنه لا يصح والمشتري الثانى خلف للبائع أن تستدل المحكمة له بشهادة الشهود والقرائن على صورية عقد البيع الصادر من سلفه إلى المشتري الأول قبل البيع الصادر منه إليه هو، فإن فعلت كان حكمها مخالفاً للقانون.

**الطعن رقم ١١٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٥**

الموصى له بحصة فى التركة لا يعتبر غيراً فى معنى المادة ٢٢٨ من القانون المدنى إذا هو ادعى بأن العقد الصادر من الموصى إنما صدر بعد طلب الحجر عليه وبأن تاريخه مغاير للحقيقة، إذ هو خلف عام يدعى ما كان يملك سلفه ممثلاً فى شخص القيم عليه أن يدعيه. ولكن لما كان هذا الإدعاء إدعاءً بشئ وإحتيال على القانون كان إثباته بأى طريق من طرق الإثبات جائزاً له جوازه لسلفه، وكان عليه عبء الإثبات لأنه مدع والبيئة على من ادعى. فإن هو أثبت سقطت حجية التاريخ العرفى للعقد وإن لم يثبت بقيت هذه الحجية.

**\* الموضوع الفرعي : إثبات الصورية لا يجوز إلا بالكتابة :**

الطعن رقم ٧ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٤  
جرى قضاء هذه المحكمة على أن الوارث حكمه حكم المورث فلا يجوز له إثبات صورية سند صادر من مورثه إلى الغير إلا بالكتابة إلا إذا طعن في هذا السند بأنه ينطوي على الإيضاء أو أنه صدر في مرض موت مورثه.

**\* الموضوع الفرعي : إثبات صورية عقد البيع بالقرائن :**

الطعن رقم ٢١١ لسنة ١٨ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢٦  
المشتري يعتبر من الغير في أحكام الصورية بالنسبة لمشتري آخر من نفس البائع له يزاحمه في الملكية فإذا أقام الحكم قضاء بصورية عقد المشتري الآخر على القرائن وحدها فإنه لا يكون قد خالف قواعد الإثبات.

**\* الموضوع الفرعي : أثر التسجيل على العقد الصوري :**

الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧  
للمشتري الذي لم يسجل عقده أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذي سجل عقده صورية مطلقة يتوصل بذلك إلى محو هذا العقد من الوجود لكي يحكم له هو بصحة عقده ويسجل هذا الحكم فتنتقل إليه ملكية العين المبيعة، إذ أنه بصفته دائماً للبائع في الالتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له يكون له أن يتمسك بملك الصورية أياً كان الباعث عليها لإزالة جميع العوائق التي تصادفه في سبيل تحقيق أثر عقده.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٥  
متى كان العقد صورياً فإنه لا يكون له وجود قانوناً، فتسجيله وعدمه ميان، ولكل دائن أن يتجاهله رغم تسجيله ولو كان دينه لاحقاً له.

**\* الموضوع الفرعي : أثر الصورية المطلقة :**

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٩  
متى كان عقد البيع موضوع النزاع صورياً صورية مطلقة فوائها الغش والتدليس لا يكون له وجود قانوناً فتسجيله وعدمه سواء وبالتالي لا يكون هناك محل للمفاضلة بين تسجيله وتسجيل محضر صلح استدل به على علم المشتري بصورية عقد تملك البائع إليه.



الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٧

إذا ثبتت صورية عقد البيع صورية مطلقة فإنه يكون باطلاً ولا يرتب عليه نقل ملكية القدر المبيع ولو كان مسجلاً إذ ليس من شأن التسجيل أن يصحح عقداً باطلاً.

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٠٦٧ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العقد المسجل ولو ثبت التواطؤ بين طرفيه على حرمان مشعر آخر من ذات الصفقة - يفضل العقد غير المسجل.

و الصورية تختلف عن التواطؤ مدلولاً وحكماً لأن الصورية إنما تعنى عدم قيام المحرر أصلاً في نية المتعاقدين، أما التواطؤ فإنه غير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة في إحداث آثار قانونية له وثبوت صورية عقد البيع صورية مطلقة وعلى ما هو في قضاء هذه المحكمة، يوجب بطلانه، فلا تنقل به ملكية القدر المبيع ولو كان مسجلاً، إذ ليس من شأن التسجيل أن يصحح عقداً باطلاً.

الطعن رقم ٢٤٨٠، ٢٤٨١ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٦

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يقبل من الدائن الإدعاء بصورية تصرف مدبنة صورية مطلقة بعد أن يكون قد طعن عليه بعدم نفاذه في حقه لحصوله بطريق الغش والتواطؤ، لأن مثل هذا الطعن فيه معنى الإقرار بجديّة التصرف ومن قيام الرغبة في إحداث آثار قانونية له بما لا ينفق مع الإدعاء بصوريته صورية مطلقة التي إنما تعنى عدم قيامه أصلاً في نية المتعاقدين فيه.

الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٧

مشتري العقار بعقد غير مسجل يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الغير بالنسبة لعقد البيع الآخر الصادر من البائع له عن ذات المبيع وله بإعتباره خلفاً خاصاً أن يتمسك بصورية هذا العقد صورية مطلقة وأن يثبت هذه الصورية بطرق الإثبات كافة وفقاً لصريح المادة ٢٤٤ من القانون المدني.

\* للموضوع الفرعي : أثر الصورية النسبية :

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤

صورية تاريخ العقد صورية نسبية تنصب على التاريخ وحده فلا تصداه إلى العقد ذاته فإذا كان الحكم قد أقام قضاؤه بصحة ونفاذ العقد على أسبقية تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى على تاريخ تسجيل عقد الطاعن ولم يعول على تاريخ عقد المدعى فإن صورية تاريخ هذا العقد لا أثر لها في الدعوى.

الطنن رقم ١٩ لسنة ٥٢ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٩

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعوى بطلان عقد على أساس أنه يستر عقداً آخر هي في حقيقتها وبحسب المقصود منها دعوى بصورية هذا العقد صورية نسبة بطريق التستر، هي لا تسقط بالتقادم المنصوص عليه في المادة ١٤٠ من القانون المدني لأن ما يظليه رافعها إنما هو تحديد طبيعة التصرف الذي قصده العاقدان وترتيب الآثار القانونية التي يجب أن تترتب على النية الحقيقية لهما. واعتبار العقد الظاهر لا وجود له، وهذه حالة والقعة قائمة ومستمرة لا تزول بالتقادم ولا يمكن لذلك أن ينقلب العقد الصوري صحيحاً مهما طال الزمن. وإذا كان البين من الأوراق أن المظنون ضدّه أقام الدعوى أمام محكمة أول درجة طالباً الحكم بصورية العقد المؤرخ ١٩٧٦/٩/١ - وإبانت العلاقة الإجارية بينه وبين الطاعن عن عين خيالية وليست مفروشة فإن هذه الدعوى تكون دعوى بصورية ذلك العقد على نحو ما سلف بيانه وهي وإن كانت من بين ما تهدف إليه إخضاع العين لأحكام التحديد القانوني للأجرة أو أنها تختلف عن الدعوى التي تنظم أحكامها المادة الرابعة من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي تهدف إلى إعادة تقدير قيمة المفروشات الموجودة بالعين المؤجرة مفروشة وكذلك فإنها تختلف عن تلك الدعوى التي تنظم أحكامها المادة ١٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وموضوعها الطعن في قرارات لجان تقدير الأجرة المشككة وفقاً لهذا القانون.

\* الموضوع الفرعي : أثر الصورية على الغير :

الطنن رقم ٢٠٥ لسنة ١٧ مكتب فني ١ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١

البائع الصوري لمورث البائع، يعتبر من الغير بالنسبة إلى العقد الصادر من هذا البائع لأنه لم يكن طرفاً فيه ولا ممثلاً.

الطنن رقم ١٨٩ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٣١

متى كانت المحكمة قد انتهت إلى أن المشتري يعتبر من الغير بالنسبة للعقد الصوري الصادر من البائع إليه إلى مشتر آخر فإنها لا تكون ملزمة بالرد على تمسك هذا الأخير بحجية حكم صدر لمصلحته بإبانت تعاقده.

الطنن رقم ١٥٢ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٠

جرى قضاء محكمة النقض على أن للغير حسن النية أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان هذا في مصلحته ولا يجوز أن يحاج بورقة غير مسجلة لتفيد التقايل من الصفقة متى كان لا يعلم بصورية عقد تملك البائع له ولو كان مؤشراً بمضمونها على هامش تسجيل العقد الظاهر المسجل لأن ذلك التأشير لا يؤدي إلا

إلى إثبات تاريخها وإثبات التاريخ ليس فيه إشهار للورقة حتى يعترض به على الغير بل تعتبر كما كانت قبل التأشير بالية في طي الكتمان والخفاء. وإذن لم تكن كانت الطاعة قد باعت الأطنان موضوع النزاع إلى المطعون عليها الأولى بمقتضى عقد بيع مسجل وكان المطعون عليه الثاني قد اشترى تلك الأطنان منها بعد أن اطمأن إلى ملكيتها لها فإنه يعتبر في حكم الغير بالنسبة لصورية عقد البيع. والحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن المطعون عليها الأولى قد عجزت عن إثبات علم المشتري بورقة الضد التي لم تسجل قبل صدور البيع إليه بحيث لا تسرى عليه ولا يكون لها ثمت تأثير على حقوقه المستمدة من العقد الظاهر المسجل، لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور.

الطنين رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٨٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠

مؤدى عموم نص المادة ٢٤٤ من القانون المدني أن المناط في جواز تمسك الغير بالعقد الظاهر الصورى هو حسن نيته ولا يعتد في ذلك بالباعث على الصورية - سواء كان مشروعاً أم غير مشروع وعلة ذلك أن إجازة التمسك بالعقد الظاهر إستثناء وارد على خلاف الأصل الذى يقضى بسرمان العقد الحقيقى الذى أراده المتعاقدان. وقد شرع هذا الإستثناء لحماية الغير الذى كان يجهل وجود هذا العقد وإنخدع بالعقد الظاهر لإطمأن إليه وبني عليه تعامله على إعتقاد منه بأنه عقد حقيقى.

الطنين رقم ٧٧٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٧

الغير بالمعنى الذى تقصده المادة ٢٤٤ من القانون المدني هو من يكسب حقه بسبب يماير التصرف الصورى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى كما سلف القول إلى أن الطاعة كانت أحد طرفى الإجراءات التى تمت بالتواطؤ بينهما وبين المطعون عليه الثانى والتى إنتهت إلى إيقاع البيع عليها إضراراً بالمطعون عليها الأولى، فإن الطاعة بذلك لا تعتبر من طبقة الغير فى معنى المادة ٢٤٤ مدنى.

الطنين رقم ٩١٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٣٠

للدائن العادى بإعتباره من الغير أن يطن على تصرف مدينة بالصورية طبقاً لنص المادة ١/٢٤٤ من القانون المدني، إلا أن ذلك منوط بأن يكون حق الدائن خالياً من النزاع.

الطنين رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧

المشتري يعتبر من الغير فى أحكام الصورية بالنسبة للتصرف الصادر من نفس البائع إلى - مشتر آخر وله وفقاً لصريح نص المادة ٢٤٤ من القانون المدني أن يثبت صورية العقد الذى أضر به بطرق الإثبات كافة ولو كان العقد المطعون فيه مسجلاً، فالتسجيل ليس من شأنه أن يجعل العقد الصورى عقداً جدياً كما أن التسجيل لا يكفى وحده لنقل الملكية بل لا بد أن يرد على عقد جدى.

### \* الموضوع الفرعي : أثر القضاء بالصورية :

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٤ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى صورية العقد المحرر بين الطاعنين، عقب على ذلك بأن هذا العقد الصوري وقد زال أثره فإن الطريق يفسح أمام العقد الصادر للمطعون عليها الأولى والمحكوم بصحة التوقيع عليه للقيام بالإجراءات المؤدية إلى نقل الملكية، فإن هذا الذي قرره الحكم لا يشوبه خطأ في القانون.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٠

مضى إنتهى الحكم إلى اعتبار عقد البيع عقدا صوريا ساترا لعقد حقيقي فإنه إذ رتب على ذلك أن العقد الذي ينفذ فيما بين المتصالحين والخلف العام هو العقد الحقيقي - أي ورقة الضد - يكون قد طبق المادة ٢٤٥ من القانون المدني تطبيقاً صحيحاً ولا يمنع من نفاذ هذا العقد الحقيقي في حق المشتري أن يكون قد وضع يده على المبيع إذ أن وضع يده في هذه الحالة لا يصدو أن يكون مظهرًا من مظاهر ستر الصورية.

### \* الموضوع الفرعي : أثر صورية الثمن بعقد البيع :

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢١

استقر قضاء المحكمة في ظل القانون المدني القديم على أنه إذا كان الثمن لم يذكر في عقد البيع إلا بصورة صورية فإن العقد يصح بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع وأنه لا يتعارض مع تجيز التصرف أن يظل البائع واضعاً اليد على ما باعه أو أن يحفظ لنفسه مدى الحياة بحق الإنتفاع.

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٣٠

الطعن بصورية عقد لا يقبل إلا ممن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة، وإذ طعن المطعونون ضدّهم بالصورية على العقد الصادر من الطاعن الأول إلى الطاعة الثانية وإليه بصفته بهدف إهدار هذا العقد في خصوص القدر الذي إشتراه من نفس البائع الطاعن الأول البالغ مساحته ٩ فدان و ١٢ قيراط بموجب العقدين المؤرخين ١٩٦٣/٥/٣١، ١٩٦٩/٨/٩ وذلك بإلغاء إزالة العائق الذي يحول دون تحقق أثر هذين العقدين فإنه لا يصح إهدار حق الطاعنين إلا بالنسبة لهذا القدر فقط ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى رفض دعوى الطاعنين فيما زاد عن هذا القدر الذي إشتراه المطعونون ضدّهم قد خالف القانون مما يوجب نقضه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٨

إذا كان لا تثريب على الحكم إن هو لم يتبع الخصوم في مختلف أوقالهم وحججهم ويرد إستقلالاً على كل حجة أو قول أثاروه ما دام أن قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لنلك الحجج والأقوال.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٣٨

إن الصورية المتعلقة بالثمن المذكور فى ورقة العقد يختلف حكمها عن الصورية المتعلقة بمذات العقد فى دعوى بطلان التصرف إذا كانت الصورية التى دار حولها النزاع بين نازع الملكية والمتصرف لها هى الصورية فيما رواه العقد المطلوب إبطاله من أن المدين باع لإبنته العين المتنازع على إستحقاقها مقابل ما كان لها بلمته من معجل صدقاتها الذى قبضه، وكان نازع الملكية لم يدع الصورية فيما يتعلق بمعجل الصداق المذكور ولم يتنازع فى أن والد الزوجة هو الذى قبضه وكبلاً عنها فى مجلس عقد الزواج وقال وهو يدلل على أن التصرف كان بغير مقابل وأنه قد أعسر مدينه عن وفاء ديونه، أن المتصرف لها قد زفت قبل حصول التصرف لها، وأن والدها يكون بالطبع قد جهزها من مقدم الصداق وكانت المتصرف لها قد ردت على ذلك القول بما ينفيه، ثم قضى الحكم المطعون فيه بطلان التصرف دون أن يكلف مدعى الصورية بإثباتها رغم قيام المتصرف لها بتقديم ما من شأنه أن يدل على أن التصرف لها حتى ولو كان قد حصل بغير ثمن، لم يكن لمعجز المدين عن سداد دينه مما بقى لديه من الأموال، فهذا الحكم يكون معنياً نقضه مع إعادة القضية للفصل فيها على أساس بحث التصرف الصادر للمتصرف لها هل هو - مع التسليم بصورية الثمن - قد أعسر المدين عن الوفاء بمدين نازع الملكية أو أنه قد بقى بعده للمدين ما يفي بسداد الدين.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٤٧

الصورية فى العقود يصح التمسك بها لكل ذى مصلحة ولو لم تكن بينه وبين العالدين رابطة عقدية. وعلى ذلك يجوز الطعن من مشتري العقار بصورية العقد الصادر ببيع العقار ذاته من بائع آخر إلى مشتري آخر.

\* الموضوع الفرعى : الباعث على الصورية :

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١/١٢/١٩٤٩

الباعث على الصورية ليس ركناً من أركان الدعوى بها لعدم صحة الباعث الذى أوردته مدعى الصورية ليس من شأنه وحده رفض دعواه.

**\* الموضوع الفرعي : الدفع بالصورية :**

**الطنن رقم ١٨٦ لسنة ١٩ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٧**

إذا كان الطاعنون قد وجهوا دفعهم بصورية عقد البيع الصادر من المطعون عليه السادس إلى المطعون عليهم الخمسة الأولين ومورث المطعون عليها السابعة وصدر الحكم المطعون فيه مقررًا رفض هذا الدفع في مواجهة هؤلاء الخصوم جميعًا وكان موضوع الصورية بهذا الوضع الذى إنتهت به الدعوى غير قابل للتجزئة وكان مناط النعى على الحكم المطعون فيه هو موضوع الصورية الأنف ذكره فإنه لكى يكون الطعن مقبولاً في هذه الحالة يجب أن يختصم فيه كل من البائع والمشتريين فى العقد المطعون فيه بالصورية.

**الطنن رقم ٢٩ لسنة ٢٤ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٢**

إذا كان بين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قررت أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الدرجة الأولى بصورية العقد ولكنها عجزت عن الإثبات بعد أن كلفت به ثم تمسكت أمام محكمة الدرجة الثانية بالدعوى البوليصية فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وكلفت الطاعنة بالإثبات فعجزت عن تقديمه فإنه يكون غير منتج ما نسبته الطاعنة إلى الحكم من الخلط بين أحكام الدعويين.

**الطنن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٣**

إذا كان بين من الوقائع التى أثبتتها الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أقروا بصور البيع فعلاً من البائع وإنحصر النزاع فى شخص المشتري دافع الثمن إذ تمسكوا به هو مورثهم بينما تمسكت المطعون عليها بظاهر العقد وأنها التى هى قامت بأداء الثمن. فإن هذا النزاع القائم حول شخصية المشتري لا يستقيم معه القول بأن العقد متعدم لصوريته صورية مطلقة.

**الطنن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٨**

الطنن بصورية عقد لا يقبل إلا ممن له مصلحة فيه وفى حدود هذه المصلحة. فإذا كان المشتري الثانى قد طعن على العقد الصادر من نفس البائع إلى المشتري الأول [ عن أطيان من بين الأطيان المباعه للمشتري الثانى ] قاصداً إهدار هذا العقد فى خصوص القدر الذى إشتراه، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى رفض دعوى صحة ونفاذ عقد المشتري الأول فيما زاد عن القدر الذى إشتراه المشتري الثانى إستناداً إلى صورية العقد يكون قد خالف القانون فى هذا الخصوص.

الطنع رقم ١٦١ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٦

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة الساتفة التي تؤدي إلى صورية عقد الطاعن صورية مطلقة و انتهى إلى القول بأن لا محل للمفاضلة بين هذا العقد الباطل وبين عقد المطعون عليها، إذ لا تنافي المفاضلة إلا بين عقدين صحيحين، فإنه يكون قد رد ضمناً على ما أثاره الطاعن بشأن صورية عقد المطعون عليها مطرحاً هذا الوجه من دفاعه.

- لما كان الطاعن وهو المكلف بالإثبات هو الذي قدم صورة عقد البيع الذي يستند إليه في دفاعه في الدعوى على أساس أنها مطابقة للأصل وكان المطعون عليهم لم ينكروا عليه ذلك، فإن مطابقة الصورة للأصل تكون بذلك غير متنازع فيها ومن ثم في غير حاجة إلى إثبات، ولهذا لا يجوز للطاعن التحدى بعدم إطلاع المحكمة على أصل العقد الذي قضت بصوريته والمودع بالشهر العقاري.

- لا يوجب القانون في دعوى الصورية - المرفوعة من المشتري الثاني ضد المشتري الأول وهو أحد ورثة البائع - إختصاص أشخاص معينين، ومن ثم فإن عدم إختصاص ورقة البائع لا يترتب عليه سوى أنه لا يكون للحكم الصادر في الدعوى حجية عليهم دون أن يؤدي ذلك إلى بطلان الحكم، لما كان ذلك فإنه لا يقبل من الطاعن - المشتري الأول - التحدى بعدم إختصاص ورقة البائع له.

الطنع رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢

الطنع بصورية عقد لا يقبل إلا ممن له مصلحة فيه، وفي حدود هذه المصلحة وإذا كان المطعون ضدهم إذ طعنوا على العقد الصادر من البائع إلى الطاعن المتدخل في الدعوى المرفوعة منهم بطلب صحة العقد الصادر من نفس البائع لمورثهم - بالصورية إنما قصدوا إلى إهداره في خصوص القدر البالغ مساحته... الداخل في القدر الذي إشتريته مورثهم، والمرفوعة به الدعوى، وذلك إبتغاء إزالة العائق الذي يحول دون تحقق أثر هذا العقد، فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل الدفع بالصورية وقضى في أسبابه بقبول هذا الدفع، ورتب على ذلك قضاءه للمطعون ضدهم بصحة العقد الصادر إلى مورثهم فإن مؤدى ذلك هو عدم إهدار العقد الصادر إلى الطاعن إلا بالنسبة للقدر البالغ مساحته. ... دون ما جاوزه من القطع الأخرى الميعة إليه.

الطنع رقم ٢٢٠ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٦

النص في الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المدني على أنه " إذا أبرم عقد صوري فلدائني المتعاقدين والخلف الخاص متى كانوا حسني النية أن يتمسكوا بالعقد الصوري " يدل على أن العبرة في تحديد وقت ثبوت حسن النية هي بوقت التعامل ونشوء الإلتزام وهو الوقت الذي إنخدع فيه المتعاقد

بالعقد الظاهر للمتعاقد معه وأتبنى عليه تعامله، فأعطاه القانون حق التمسك بهذا العقد الظاهر حماية لحسن النية الذي لازم التصرف الأمر الذي يقتضيه استقرار المعاملات، وإذا كانت الطاعتان قد تمسكتا بالعقد الظاهر للاتباع لهما وبأنهما لا تعلمان بصورته، فإن المرجع في تحديد عدم العلم بالصورية وحسن النية إنما يكون بوقت التعامل ونشوء الإلتزام بنقل الملكية لا بوقت إنتقال الملكية بالتسجيل.

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٣٥٨ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٦

متى كان الحكم الصادر - في دعوى قسمة سابقة بين نفس الخصوم قد حسم النزاع بشأن ملكية القدر المتنازع عليه. مقررأ أن عقد البيع الصادر من المدين إلى المشتري منه هو عقد جدي وتم شهره قبل أن يتخذ المطعون عليه الرابع إجراءات نزع الملكية، فلا يكون مالكا لهذا القدر لأن حكم مرسى المزايد لا ينقل إلى الراسى عليه المزايد من الحقوق أكثر مما للمدين المزوجة ملكيته. وكان لهذا القضاء حجية ملزمة ومانعة من إعادة البحث في مسألة جدية عقد البيع سالف الذكر وإثارتها من جديد في الدعوى الحالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه حجية الحكم السابق في هذا الخصوص، فإن النعى عليه بالقصور لعلم الرد على دفاع الطاعة بشأن صورية عقد البيع الصادر من المدين يكون غير سديد. ولما كان الثابت أن الطاعة لا تملك الثمانية قراريط موضوع النزاع، فلا يكون لها مصلحة في الطعن بالصورية على عقدي البيع موضوع الدعوى بالنسبة لهذا القدر.

الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١/٦/١٩٧٨

إن ما قالت به الطاعة من أن المطعون عليها لم تكن تملك الثمن الوارد بالعقد وأن ذلك الثمن يقل كثيرا عن قيمة المبيع وأن المورث كان يضع اليد على المبيع حتى وفاته، لا يفصح عن أنها تدفع بصورية العقد إذ أنها أوردت ذلك في سياق تدليلها على أن المطعون عليها إستغلت المورث وإستولعته على عقد البيع وإذا كان الطلب أو الدفاع الذي تلتمز المحكمة بإجانبه أو الرد عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك الذي يقدم إلى المحكمة في صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ إلتفت عن بحث الصورية لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو أخل بحق الدفاع أو شابه القصور أو الفساد في الإستدلال.

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٤

إذ كان الحكم المطعون فيه لم يرفض الدفع بالصورية لمجرد أنه أبدى فقط بالمذكرة الختامية في فترة حجز الإمتناف للحكم. وإنما على ما إستخلصه من أوراق الدعوى وما أحاط بها من ظروف وملابسات



من أن الطاعن الأول رغبة منه في التخلص من العقد موضوع الدعوى إسكان بزوجة الطاعنة الثانية مواطنًا معها بأن حرر لها عقد بيع منه عن ذات الحصة ووقع لها عقد صلح في دعواها بصحة هذا العقد وكان تدخلها في الدعوى المائلة إنضمامياً له وبواسطة وكيله وهو الذي ناب عنهما معاً في الدفاع وفي إقامة الاستئناف وظل لا يوجه ثمة مطعن على عقد شراء المطعون ضده طوال مراحل نظر الدعوى أمام محكمتي أول وثاني درجة إلى أن حجز الاستئناف للحكم فقدم مذكرة دفع فيها لأول مرة بصورة هذا العقد واستدل من هذه القرائن مجتمعة على عدم صحة هذا الدفاع، وهو إستخلاص سائغ يكفي لحمل قضائه برفض الإدعاء بالصورية، فإن النعي عليه - بالقصور - يكون غير صحيح.

الطنن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧  
الطنن بالصورية لا يقبل إلا لمن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة.

الطنن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩  
ليس ثمة ما يمنع من الدفع بالصورية النسبية بعد التمسك بالصورية المطلقة.

الطنن رقم ٩٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٢  
المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بالصورية الذي يجب على المحكمة بحته والبت فيه يلزم أن يكون صريحاً في هذا المعنى ولا يفيد مجرد الطعن بالتواطؤ أو الإحتمال لإختلاف الأمرين مدلولاً وحكماً لأن الصورية إنما تعني عدم قيام المحرر أصلاً في نية عاقله، أما التواطؤ فإنه غير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة في إحداث آثار قانونية له، ولما كان الواقع في الدعوى أن الطاعنين لم يدفعا بصورة عقد الإيجار الصادر للمطعون ضده الأول وأقاما دفاعهما على التواطؤ والغش بين الأخير والمطعون ضده الثاني وكان هذا لا يعني التمسك على نحو جازم قاطع بصورة هذا العقد فلا على الحكم المطعون فيه أن هو إلتفت عن هذا الدفاع غير الصحيح.

الطنن رقم ٣٦٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣  
الطنن بالصورية يعنى عدم قيام العقد أصلاً في نية المتعاقدين أما القول بالتواطؤ أو الغش أو قصد الإضرار بالدائن وأن ورد في نطاق الدعوى البوليصية إلا أنه لا يفيد الصورية وغير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة في إحداث آثار القانونية مما يقتضى البدء بالطنن بالصورية إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من إبداء الطعنين معاً إذا كان الدائن يهدف بهما إلى عدم نفاذ تصرف المدين في حقه ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للدائن أن يتمسك بصورة التصرف بعد أن كان قد تمسك في شأنه بالغش أو التواطؤ.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٣٦/١١/١٩

إذا تمسك الدائن أصلياً بصورية عقد البيع الحاصل من مدينه وإحتياطياً بأن هذا البيع حصل إضراراً به وبحث المحكمة في صورية المقد فبين لها أنه جدى، فلا يجوز لها بعد ذلك أن تبطله على أساس أنه صوري تدليس.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٤٠/١/١١

ليس هناك ما يمنع من حرر عقد البيع بخطه ووقع عليه بصفته شاهداً من أن يطعن فيه بالصورية متى كان يستند في طعنه إلى دليل كتابي، ومتى كان هذا الطعن موجهاً ضد طرفي العقد اللذين إشتراكاً معه في الصورية لا ضد غيرهما ممن يمكن أن تضار مصلحتهم بصورية مجهولتها.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٤٢/٣/٢٦

لا يقبل الطعن بصورية عقد ما لم تكن للطاعن مصلحة من وراء إسقاط العقد. وإذن فإذا كان المدعى عليه في دعوى الصورية قد وجه هو الآخر مطاعن إلى العقد الذي يتمسك به المدعى فإنه يكون لزاماً على المحكمة أن تنظر هذه المطاعن وتبحثها لكي تثبت من وجود مصلحة للمدعى، ولا يصح منها أن تقبل الطعن بالصورية قضية مسلمة مع غض النظر عن قيمة عقده.

الطعن رقم ٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٤٢/٦/١٨

إذا كان المستاجر يطعن في عقد الإيجار بالصورية والمؤجر يدفع بعدم جواز الإثبات فلا يجوز للمحكمة - ما دام الإيجار ثابتاً بالكتابة ولا يوجد لدى المستاجر دليل كتابي على دعواه - أن تقضى بصورية المقد بناء على مجرد القرائن وإلا كان قضاؤها باطلاً لإستاده إلى دليل غير جائز الأخذ به في الدعوى.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٣

إذا تمسك المدين بأن الإيصال المحرر عليه بقبض ثمن المنقولات التي تعهد بصنعها هو والفاورة الموقع عليها منه أيضاً ببيان مفردات تلك المنقولات إنما حررا خدمة للمدعية ليقدمها للمجلس الحسبي ليرخص لها في صرف المبلغ الوارد بالإيصال، فاعتبرت المحكمة هذا دفعاً منه بالصورية ولم تأخذ به على أساس أن الصورية لا تثبت بين المتعاقدين إلا بالكتابة وهو لم يقدم كتابة ما، فإنها لا تكون قد أعطت في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٦

إذا كان البائع للبائع قد قرر أنه بعد أن باع القدر المذكور عاد فرد إليه الثمن، وحصل منه على إقرار بالغاء البيع، فإن هذا التماسخ وإن كان يمكن أن يعتبر عائقاً دون تنفيذ العقد الصادر منه إلا أنه إذا كان المشتري الأخير قد تمسك لدى المحكمة بصورية هذا التماسخ لإصطناعه بعد رفع دعواه للإضرار به فإنه يكون واجباً على المحكمة أن تتحدث عن هذه الصورية بما يكشف عن حقيقة الأمر وإلا كان حكمها قاصر الأسباب، ولا يعد رداً على الدفع بصورية تعاقب ما قول المحكمة إن أحد طرفيه قد أقر بصحته.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٤٦/٤/١١

إذا أقامت محكمة الاستئناف حكمها بجواز إثبات الصورية بالينة على اعتبارين : أحدهما ما قالت به محكمة الدرجة الأولى وهو إعتبار الأثوة مانعة من الحصول على كتابة مثبتة للصورية، والآخر هو إعتبار ظروف تحرير السند وحدها - بقطع النظر عن علاقة الأثوة - مانعة من الحصول على هذه الكتابة، فلا تعارض بين هذين الإعتبارين، ومن ثم لا تهاتر في أسباب الحكم.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٦

إذا تنازع مشتري العقار الذي لم يسجل عقده مع مشتر ثان سجل عقده، وطعن المشتري الأول بصورية العقد الثاني، وقضت المحكمة بصوريته بانية حكمها على وضع يد المشتري الأول على العين المبيعة وعلى تأشير المساحة على عقد المشتري الثاني بأنه قد رفعت عن هذه العين دعوى صحة تعاقب من المشتري الأول وعلى علاقة المصاهرة بين البائع والمشتري الثاني، وعلى أنه ليس من المعقول أن يجازف هذا المشتري بدفع قيمة الثمن كله - كما ورد في عقده - في حين أنه لا يجهل أن على الأرض ديناً ممتازاً وعلى ما قرره الشهود في التحقيق من أنهم يعلمون أن عقد المشتري الثاني صوري وأنه فقير لا ملك له، وما قرره شهود المشتري الثاني من أنهم - على خلاف ما إدعى - لم يحضروا مجلس العقد ولم يشاهدوا دفعه الثمن إلى البائع - فهذه الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى الصورية التي قالت بها المحكمة، ولا يكون ثمة مجال للطعن على الحكم من هذه الناحية.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٧

إذا صدرت من المشتري ورقة ضد اعترف فيها بصورية البيع، ثم أجرى دائنه التنفيذ على العقار المبيع وقام النزاع بين البائع والدائن على ملكية المشتري وصحة إجراءات التنفيذ، فإعتبر الحكم ورقة الضد سارية في حق الدائن بمقولة إنه متى النية، مقيماً قوله بسوء نيته على ما ثبت من وجود أرض أخرى

لمدينه غير تلك التي نفذ عليها، ولفصره التنفيذ على هذه الأرض رغم علمه بالتزاع في ملكية مدينه لها خدمة لورثته، وذلك دون أن يبين الحكم كيف ثبت وجود أرض أخرى للمدين ليست محلاً لتزاع ولا كيف ثبت له علم الدائن بالتزاع في ملكية مدينه للأرض التي نفذ عليها، فإنه يكون حكماً قاصر السبب معيّناً نقضه.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٥/٥/١٩٤٧

إذا كان الثابت بصحيفة الإستئناف أن المستأنف مع وصفه العقد الذي هو محل النزاع بأنه عقد صوري قد قرن هذا الوصف بقوله إن المادة التي يتمسك بها في طلب إبطاله هي المادة ١٤٣ من القانون المدني بناءً على أنه إنما صدر من مدينة إلى إبتها بقصد الإضرار به، وكان هذا هو دفاعه الذي أدلى به إلى محكمة الدرجة الأولى فردت عليه بأن نية الإضرار به غير مقصودة لأن مدينه إذ باعت منزلها لإبتها شرطت عليها أن تدفع له دينه، فإنه لا لوم على محكمة الإستئناف إذا ما أبدت حكم محكمة الدرجة الأولى آخذة بأسبابه و مكتفية بها دون بحث في صورية العقد، بل اللوم على المستأنف نفسه الذي لم يخرج قوله بالصورية مخرج الدفع الصريح الواضح الذي يتحتم على المحكمة أن ترد عليه.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٤٧

إذا كان الدفاع بالصورية مما لو صح يتغير به وجه الحكم في الدعوى، وكان الثابت أن صاحب هذا الدفاع قد طلب إلى محكمة الإستئناف في مذكرة قدمها إليها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية التي يدعيها، وكان الحكم قد جاء علواً من إيراد هذا الطلب ومن الرد عليه، فإنه يكون قد عاره بطلان جوهري.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٨

منى كان الأساس الذي أقيم عليه الإدعاء ببطلان سند الدين لصدوره من المورث بقصد الإحتيال على أحكام الميراث هو أن الدين صوري لا حقيقة له، فلا وجه للإعتراض على الحكم إذا هو إنصرف إلى تحري وجه الحقيقة في شأن الصورية المدعى بها. وإذا كان الحكم قد إنتهى بعد هذا التحري إلى أن الدين حقيقي وليس صورياً فإنه بذلك يكون قد نفى أن السند إنما حرر بقصد الإحتيال على أحكام الميراث.

**\* الموضوع الفرعي : الصورية المطلقة :**

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ١٧ مكتب فني ١ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤٩

إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بصورية عقد على أن المشتري قد اشتري العين مع علمه بسبق تصرف بائعه في هذه العين لغيره وبوضع يد هذا الغير عليها من تاريخ شرائه وتواريه هو في رفع دعواه بصحة التعاقد الحاصل معه إلى ما بعد مضي سنة من تاريخ عقده، فهذا الحكم يكون قابراً إذ هذه القرائن لا تؤدي إلى الصورية التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٦٥

مضى كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على العقد الذي طعن فيه الطاعن بالصورية المطلقة فإن إغفال هذا الحكم بحسب دفاع الطاعن المتضمن صورية هذا العقد صورية مطلقة - يجعله مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٦٦

مضى إنتهت محكمة الموضوع بأسباب سائفة إلى أن عقد البيع صوري صورية مطلقة ثم اتخذت من صورية إجراءات التقاضي التي إنتهت بصور الحكم القاضي بصحة ونفاذ هذا العقد قرينة أخرى أضافها إلى القرائن التي دللت بها على صورية العقد فإنها لا تكون قد أهدرت حجية الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد التي لم يكن مدعى الصورية طرفاً فيها إذ أن حجية الأحكام مقصورة على أطرافها.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٢٧١ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٦٦

للمشتري الذي لم يسجل عقده أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذي سجل عقده، صورية مطلقة ليتوصل بذلك إلى محو هذا العقد من الوجود لكي يحكم له هو بصحة عقده ويسجل هذا الحكم فتنتقل إليه ملكية العين المبيعة إذ أنه لكونه دائماً للبائع في الإلتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له يكون له أن يتمسك بتلك الصورية أيأ كان الباعث عليها لإزالة جميع العوائق التي تصادفه في سبيل تحقيق أثر عقده.

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٠

إذ كانت الصورية المطلقة في الدعوى غير قابلة للتجزئة فإنه يكون لمحكمة الموضوع أن تعول في قضائها بها على قرآن تتعلق بشخص الطاعنة الثانية "خصم آخر" ولا عليها أن هي اعتمدت على الأوراق المقدمة منها إلى الشهر العقاري أو على العلاقة بينها وبين البائع للتدليل على هذه الصورية.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٠

إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار عقد الطاعين - المشتريين الآخرين - سورياً سورية مطلقاً فإن مودى ذلك ألا يكون لهذا العقد وجود في الحقيقة، وبالتالي فلم يكن هناك ما يدعو الشفعاء إلى توجيه طلب الشفعة إلى الطاعين عملاً بنص المادة ٩٣٨ من القانون المدني، ولا على الحكم أن هو لم يتعرض للدفاع الطاعين في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ٢١/٥/١٩٧٠

لا مجال لإعمال الأسبقية في تسجيل صحيفتي دعويين صحة التعاقد إذا كان أحد العقدين سورياً سورية مطلقاً، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عقد الطاعن صوري سورية مطلقاً، فإنه لا يكون ثمة محل للمفاضلة بينه وبين عقد المتدخلين إستناداً إلى أسبقية تسجيل صحيفة دعوى صحة عقد الطاعن.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٤

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصورية عقد البيع - موضوع الدعوى - سورية مطلقاً بقصد الإضرار بالدائنة للبائع - المطعون ضدها الأولى - على ما استخلصه من شهادة شاهدي المطعون ضدها الأولى من أن مورث المطعون ضدهم - البائع - عرض على المطعون ضدها الأولى أن تشتري منه العقارات موضوع العقد الصادر منه للطاعة وفاء لدينها قبله وكان ذلك بحضور الطاعة التي لم تبد أي اعتراض على هذا العرض من جانب البائع وأن الثمن الوارد في عقدها بخس إذ يقل عن الثمن الذي عرض البيع به وأنه لا يعقل أن يسلمها الربع مع أنه لم يقبض منها سوى نصف الثمن وأنها تراخت في إجراءات شهر هذا البيع عدة سنوات وأن التصرف أنصب على كل ما يملك إلى شقيقة زوجته وهي قرآن متساندة إستبطنها المحكمة من الأوراق المقدمة في الدعوى وهي مائة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه ولا تجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها وبالتالي فإن النصي على الحكم في هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير الدليل الذي تستقل به محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٦٠٠ بتاريخ ٩/١٢/١٩٧٥

إذا كانت الصورية المطلقة تتناول وجود العقد ذاته فلا يكون له وجود في الحقيقة، وهي مغايرة للبطلان المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ من قانون التجارة لأن البطلان في هذه الحالة لا يستند إلى عيب في التصرف إذ يبقى صحيحاً بين عاقديه ومنتجاً لكل آثاره غير أنه لا يحتج به على جماعة الدائنين، فيصبح

غير نافذ في حقهم. ولما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه إنتهى إلى أنه لم يجد فيما ساقه المظعون عليه الأول من قرائن ما يكفي لإثبات صورية عقد البيع الصادر من المظعون عليها الثانية إلى الطاعن صورية مطلقة ، ثم إستخلص الحكم من أقوال شاهد المظعون عليه الأول ومن القرائن التي أشار إليها أن الطاعن كاب يعلم باختلال أشغال المظعون عليها الثانية وقت صدور التصرف ورب على ذلك قضاءه بعدم نفاذ التصرف في حق الدائنين عملاً بحكم المادة ٢٢٨ من قانون التجارة وهو ما لا يعارض مع ما قرره من عدم توافر الدليل على صورية العقد، إذ التناقض الذي يطل الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب وتهاثر فتتاحي ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحملة لما كان ذلك، فإن النى - على الحكم بتناقض أسبابه - يكون في غير محله.

#### الظعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣

إذ بين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة إنتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن عقد مورث الطاعين صورى صورية مطلقة وأن الأيطان التي وضع اليد عليها إستناد إلى هذا العقد لازالت باقية على ملك المظعون عليها الثانية البائعة صورياً ورب على ذلك إنتفاء نية المالك لدى الطاعين ومورثهم من قبل فإنه يكون قد إلزم صحيح القانون إذ أن وضع اليد في هذه الحالة لا يعدو أن يكون مظهرأ من مظاهر ستر الصورية ولا يؤدي إلى كسب الملكية مهما طالت مدته.

#### الظعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٢

الوارث لا يعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وإن كان في ظاهره بيعاً منجزاً إلا أنه في حقيقته يخفى وصية إضراراً بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث فيعتبر إذ ذاك في حكم الوصية لأنه في هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه التي قصد بها الإحتيال على قواعد الإرث التي تعتبر من النظام العام، أما إذا كان منى الطعن في العقد أنه صورى صورية مطلقة وأن علة تلك الصورية ليست هي الإحتيال على قواعد الإرث، فإن حق الوارث في الطعن في التصرف في هذه الحالة إنما يستمد من مورثه لا من القانون، ومن ثم لا يجوز له إثبات طعنه إلا بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات ولما كانت الطاعة قد طعنت بالصورية المطلقة على عقد البيع الرسمى المسجل - الصادر من المورث إلى المظعون عليها - ودلت على تلك الصورية بقيام علاقة الزوجية بين البائع والمشتري ومن أنها كانت عالمة بحصول التصرف الصادر إلى مورث الطاعة منذ صدوره ولم تشر الطاعة إلى أن هذا التصرف فيه مساس بحقها في الميراث ودفعت

المطعون عليها بعدم جواز إثبات الصورية المطلقة إلا بالكتابة، وإذا إنرم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير مديد.

الطنع رقم ٧٧٢٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٢١٠٢ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٣

الطاعن يعتبر من الغير بالنسبة للعقد المؤرخ ١٩٦٩/١/٥ فى حدود القدر الذى إشتراه بموجب العقد الذى صدر حكم بصحته ونفاذه وسجل فى ١٩٧٠/٤/٦ وله إعتبره خلفاً خاصاً للبائع أن يطعن بصورية العقد الأول صورية مطلقة بالنسبة للقدر المبيع له.

الطنع رقم ٤٨٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢١٦٣ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٩

الغير بالمعنى الذى تقصده المادة ٢٤٤ من القانون المدنى هو من يكسب حقاً بسبب إغايير التصرف الصورى - فيجوز لمن كسب من البائع حقاً على المبيع كمشتري ثان - أن يتمسك بصورية البيع الصادر من سلفه صورية مطلقة ليزيل جميع العوائق القائمة فى سبيل تحقيق أثر عقده ولو كان العقد المطعون فيه مسجلاً. فالتسجيل ليس من شأنه أن يجعل العقد الصورى عقداً جدياً - كما أن التسجيل لا يكفى وحده لنقل الملكية بل يجب أن يرد على عقد جدى : فالمشتري بصفته دائناً للبائع فى الإلتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له يكون له أن يتمسك بالصورية أياً كان الباعث عليها وهذا المشتري يعتبر من الغير فى أحكام الصورية بالنسبة إلى التصرف الصورى الصادر من البائع إلى مشتري آخر وله وفقاً لصريح نص المادة ٢٤٤ من القانون المدنى أن يثبت صورية العقد الذى أخذ به بطرق الإثبات كافة وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة.

الطنع رقم ٧٢٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٤٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٠

للمشتري الذى لم يسجل عقده بوصفه دائناً للبائع يالترام نقل الملكية أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذى سجل عقده صورية مطلقة وفقاً لصريح نص المادة ٢٤٤ من القانون المدنى ليتوصل بذلك إلى محو هذا العقد وإثبات بقاء ملكية العقار لمدينة البائع فيحكم له هو بصحة عقده ويسجل هذا الحكم فتنتقل إليه ملكية العين المبيعة، وهذا أمر يتحقق له عن طريق الدعوى البوليصية التى يقتصر الحكم فيها على عدم نفاذ تصرف المدين المعسر اضراً بحق دائنيه ولا يترتب على هذا الحكم أن تعود ملكية العين إلى البائع المدين بعد خروجها بالعقد المسجل بل ترجع إلى الضمان العام للدائنين وطالما كانت الملكية لا تترد إلى ملك المدين البائع فلن يتسنى له تنفيذ إلتزامه بنقل الملكية إلى المشتري منه بعقد لم يسجل.



الطنع رقم ٤٠٦ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٩

إذ كانت الصورية المطلقة إن صحت ينعدم بها وجود عقد البيع قانوناً فلا تترتب آثاره ولا تنتقل بمقتضاه ملكية العقار إن سجل إذ ليس من شأن التسجيل أن يصحح عقداً. فإنه ينبغي على ذلك أن الشفع إذا طعن بالصورية المطلقة على عقد المشتري الثاني فالدفع هذا الأخير بعدم قبول الدعوى لأنه تصرف في العقار المشفوع فيه إلى مشتر ثالث لم يختصمه الشفع في دعواه كان لازماً على المحكمة قبل أن تفصل في هذا الدفع أن تتصدى بداءة لبحث الطعن بالصورية وتدلّى بكلمتها فيه حسماً له ذلك بأنه لو ثبت صورية عقد المشتري الثاني كان متعلماً غير منتج لأي أثر قانوني ولو كان مسجلاً فلا يكون لهذا المشتري في مواجهة الشفع ثمة حقوق تملكت بالعقار المشفوع فيه ويغدو بالتالي غير مقبول منه أن يحتج قبله بتصرف صدر منه في هذا العقار إلى مشتر ثالث.

\* الموضوع الفرعي : الصورية التسمية :

الطنع رقم ٧٥ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٣

الطنع على عقد البيع بأنه يستر وصية ولم يدفع فيه أي ثمن هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر وإذن لم يمتحى كان العقد الظاهر المظنون عليه بهذه الصورية مكتوباً فإنه لا يجوز لأي من عاقله أن يثبت هذه الصورية إلا بالكتابة وذلك عملاً بالمادة ١٠٩/٤ من القانون المدني ولا يصح قياس هذه الحالة على حالة الوارث الذي يجوز له إثبات طمعه على العقد بأنه يخفي وصية بجميع الطرق لأن الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر إضراراً بحقه في الإرث فيكون تحايلاً على القانون.

الطنع رقم ٤٨٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٣٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٤

الطنع بأن عقد بيع يستر وصية ولم يدفع فيه ثمناً طعن بالصورية النسبية بطريق التستر ويقع على الطاعة عبء إثبات هذه الصورية فإن عجزت وجب الأخذ بظاهر نصوص العقد الذي يعد حجة عليها.

الطنع رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٦٩/١/٧

الطنع من الوارث في عقد البيع الصادر من المورث بأنه في حقيقته وصية وأنه لم يدفع فيه ثمن خلافاً لما ذكر فيه إنما يعد طمعا منه بصورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التستر ومن حقه كوارث أن يثبت هذا الدفاع بجميع طرق الإثبات بما فيها البينة لأن التصرف يكون في هذه الحالة قد صدر إضراراً بحقه في الإرث الذي تتعلق أحكامه بالنظام العام فيكون تحايلاً على القانون.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٠

الدعوة بطلب بطلان عقد البيع على أساس أنه يستر وصية وإن وصفت بأنها دعوى بطلان إلا أنها في حقيقتها وبحسب المقصود منها إنما هي دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التستر وهذه الدعوى لا تسقط بالتقادم لأن ما يطلبه رافعها إنما هو تحديد طبيعة التصرف الذي قصده الماقدان وترتيب الآثار القانونية التي يجب أن تترتب على النية الحقيقية لهما وإعتبار العقد الظاهر لا وجود له وهذه حالة واقعية قائمة ومستمرة لا تزول بالتقادم فلا يمكن لذلك أن ينقلب العقد الصوري صحيحاً مهما طال الزمن.

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٧

الصورية النسبية التدلّسية التي تقوم على إخفاء رهن وراء البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعد تحايلاً على القانون، بما يترتب عليه بطلان البيع، وللمتعاقد أن يثبت بكافة الطرق ومنها البينة والقرائن أن العقد لم يكن بيعاً وإنما هو على خلاف نصوصه يخفى رهنًا.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٠

الدفع بطلان عقد البيع على أساس أنه يستر وصية وإن وصف بأنه دفع بالبطلان، إلا أنه في حقيقته وبحسب المقصود منه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو دفع بصورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التستر، لا يسقط بالتقادم، لأن ما يطلبه المتمسك بهذا الدفع إنما هو تحديد طبيعة التصرف الذي قصده الماقدان وترتيب الآثار القانونية التي يجب أن تترتب على النية الحقيقية لهما وإعتبار العقد الظاهر لا وجود له، وهذه حالة واقعية قائمة ومستمرة لا تزول بالتقادم، فلا يمكن لذلك أن ينقلب العقد الصوري صحيحاً مهما طال الزمن.

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٨٠١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢١

- مفاد نص المادة ١/٢٤٤ من القانون المدني أن لدائتي المتعاقدين وللخلف الخاص أن يشيوا بكافة الطرق صورية العقد الذي أضر بهم أما المتعاقدان فلا يجوز لهما إثبات ما يخالف ما إشتعل عليه العقد المكتوب إلا بالكتابة، والطعن على عقد البيع بأنه يستر وصية ولن يدفع أي ثمن هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر، ومتى كان العقد الظاهر المعلن عليه بهذه الصورية مكتوباً، فإنه لا يجوز لأي من عاقديه أن يثبت هذه الصورية إلا بالكتابة وذلك عملاً بنص المادة ١/٦٦ من قانون الإثبات. ولا يصح قياس هذه الحالة على حالة الوارث الذي له إثبات طعنه على العقد بأنه يخفى وصية بجميع الطرق لأن

الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر إضراراً بحقه في الإرث فيكون تحايلاً على القانون.

- متى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن دافع أولاً أمام محكمة أول درجة بأن يبيع الصادر منه إلى المطعون عليها يخفي وصية، وإذا يحمل هذا العقد معنى الإقرار بصدوره عن إرادة صحيحة وبصحة العقد كوصية فإنه لا يقبل من الطاعن بعد ذلك الدفع في مذكرة لاحقة بإبطال العقد بأكمله تأسيساً على أنه أبرم تحت تأثير الإستغلال مما يجب الإدارة ومن ثم فلا محل لتسبب الحكم إن هو لم يرد على هذا الدفاع.

#### \* للموضوع الفرعي : الصورية بطريق التسخير :

الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١

التسخير غير قاصر على التصرفات القانونية وحدها، بل يجوز في الخصومة والإجراءات القضائية أيضاً إلا إذا قصد به التحايل على القانون فيكون غير مشروع.

#### \* للموضوع الفرعي : الصورية في الأحكام :

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٧

الصورية كما ترد على العقود ترد على الأحكام وبخاصة أحكام رسو المزاد التي لا تعدى مهمة القاضي فيها مجرد مراقبة إستيفاء الإجراءات الشكلية ثم إيقاع البيع لمن يظهر أن المزاد رسا عليه وكان لمحكمة الموضوع أن تستقل وحدها بتصوير وقائع النزاع دون معقب ما دام تصويرها يستند إلى ما هو ثابت من أوراق الدعوى وملابساتها، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام لقضائه على ما خلص إليه من صورية دين التفقة وإجراءات التنفيذ به التي إنتهت إلى إيقاع البيع على الطاعنة صورية قوامها تواطؤ الطاعنة مع المطعون عليه الثاني بقصد الإضرار بالمطعون عليها الأولى، فإنه يكون قد كشف عن بيان الصورية التي اقتنعت بها محكمة الموضوع. ولا يكون قد خالف القانون إذا أعمل الأثر القانوني المرتب على هذه الصورية وهو إهدار حكم مرسى المزاد والقضاء للمطعون عليها الأولى بصحة ونفاذ العقد.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٨٩٩ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٦

الصورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كما ترد على العقود ترد على الأحكام وبخاصة

أحكام رسم المزاود التي لا تعدى مهمة القاضى فيها مجرد مراقبة الإجراءات الشكلية ثم إيقاع البيع لمن يظهر أن المزاود رسا عليه.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤١

الصورية كما تكون فى العقود يصح أن تصور فى الأحكام وبخاصة أحكام مرمى المزاود التى لا تعدى مهمة القاضى فيها مجرد مراقبة إستيفاء الإجراءات الشكلية ثم إيقاع البيع لمن يظهر أن المزاود رسا عليه.

الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١/٢٣/١٩٨٤

الثابت بصحيفة إلتحاح الدعوى وبمذكرة المطعون ضدّهما الأولين المقدمة أمام محكمة أول درجة لجلسة ١٩٨١/١/١٩ وبمدونات الحكم الإبتدائى أن المطعون ضدّهما المذكورين أسسا دعواهما على أن. .. عن نفسه وبصفته وكلاً عن باقى المستحقين فى وقف. .. حول لهما عقد الإيجار بصفتها مشترين للأرض بموجب عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٧٢/٨/٣١ والمشهد برقم ٥٦٥٧ لسنة ١٩٧٨ القاهرة مما مفاده أن عقد البيع المذكور هو سبب حوالة حق الإيجار لهما وإذا كان الثابت من مذكرة الطاعنين المقدمة أمام محكمة أول درجة لجلسة ١٩٨١/٢/٢٣ أنهم تمسكوا بصورية عقد البيع المذكور الصادر للمطعون ضدّهما الأولين صورية مطلقة تأسيساً على أن الأرض المقام عليها المبنى قد آلت للمعّون ضدّهم الأربعة الآخرين بشراء مورثهم المرحوم. ... لها وأنهم قدّموا طلباً لشهر عقد الشراء غير أنهم لم يستمروا فيه وتواطؤوا مع البائعين فحرروا عقد بيع صورى صورية مطلقة للمطعون ضدّهما الأولين للوصول إلى إخلالهم من المبنى، والثابت أيضاً من صحيفة الإستئناف تمسك الطاعنين بهذا الدّفاع طالبن الحكم بصورية عقد البيع الصادر للمطعون ضدّهما المذكورين والذى تم بموجبه تحويل عقد الإيجار لهما، بما يتضمن تمسك الطاعنين بصورية وبطلان حوالة عقد الإيجار الصادر للمطعون ضدّهما الأولين وهى سندهما فى إقامة الدعوى ضدّهم لصورية سببها لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدّفع بالصورية على ما أورده فى مدوناته. .. بما يعنى أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن الدّفع بالصورية قد إنصب على عقد البيع دون حوالة عقد الإيجار التى أقيمت الدعوى إستناداً لها فى حين أن ذلك الدّفع قد إنصرف على ما سلف بيانه إلى حوالة عقد الإيجار وعقد البيع باعتباره سبباً لها بما يعيه بمخالفة القانون وقد جره هذا الخطأ إلى عدم بحث بمصلحة الطاعنين فى الصورية وشروطها بما يشوبه بالقصور فى التسيب.

## \* الموضوع الفرعي : الفرق بين الصورية النسبية والصورية المطلقة :

الطنن رقم ٨٧ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٥٠

الوارث لا يعتبر فى حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وإن كان فى ظاهره يعماً منجزاً إلا أنه فى حقيقته يخفى وصية إضراراً بحقه فى الميراث، أو أنه صدر فى مرض موت المورث ليعتبر إذ ذاك فى حكم الوصية لأنه فى هاتين الصورتين يستند الوارث حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه التى قصد بها الإحتيال على قواعد الإرث التى تعتبر من النظام العام. أما إذا كان مبنى الطعن فى العقد أنه عبوى صورية مطلقة وأن علة تلك الصورية ليست هى الإحتيال على قواعد الإرث فإن حق الوارث فى الطعن فى التصرف فى هذه الحالة إنما يستعده من مورثه لا من القانون. ومن ثم لا يجوز له إثبات طعنه إلا بما كان يجوز لمورثه من طرق الإثبات.

و إذن فتمتى كان الواقع هو أن المطعون عليهم رفعوا الدعوى يطلبون الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى حصتهم الشرعية فى تركة مورثهم فتسلك الطاعن بأنه اشترى من والده المورث جزءاً من الأطنان فطعن بعض الورثة فى عقد البيع بالصورية استناداً إلى أن الطاعن كان قد استصدره من والده لمناسبة مصاهرته أسرة طلبت إليه أن يقدم الدليل على كفايته المالية، وطلبوا إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ذلك بأى طريق من طرق الإثبات بما فيها البينة، فتنازع الطاعن فى جواز الإثبات بهذا الطريق. وكان الحكم إذ قضى بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات مانعها المطعون عليهم على العقد بأى طريق من طرق الإثبات قد أقام قضاءه على أنهم يعتبرون من الأغيار أيا كان الطعن الذى يأخذونه على التصرف الصادر من مورثهم للطاعن - فإن الحكم إذ أطلق للمطعون عليهم حق إثبات مطاعنهم على هذا التصرف فى حين أن علة الصورية إنما كانت إعطاء الطاعن مظاهر الشراء ليجسر زواجه بأحدى العقيات يكون قد خالف قواعد الإثبات.

الطنن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٣٧ بتاريخ ٥/٢٥/١٩٧٨

الصورية المطلقة هى تلك التى تتناول وجود العقد ذاته فيكون العقد الظاهر لا وجود له فى الحقيقة أما الصورة النسبية فهى التى لا تتناول وجود العقد وإنما تتناول نوع العقد أو كنهاً فيه أو شرطاً من شروطه أو شخص المتعاقدين.

## \* الموضوع الفرعي : حسن نية المشتري :

الطنن رقم ١٧٢ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ٥/٢٣/١٩٥٧

إذا إنتهى حسن نية المشتري من البائع فلا يكون له أن يتمسك بالعقد الظاهر قبل دائن هذا البائع.

**\* الموضوع الفرعي : صورة السبب للظاهر :**

**الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٣٧٤ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٢**

- ليس للمدين في حوالة مدنية أعلن بها أن يقيم الدليل في وجه المحال له على صورة السبب الظاهر في ورقة الدين متى كان المحال له يجهل المعاملة السابقة - التي أخفى سببها عليه - ويعتقد بصحة السبب المذكور في تلك الورقة.

- عبء إثبات علم المحال له بصورية السبب الظاهر في الورقة يقع عاتق المدين.

**\* الموضوع الفرعي : صورة تدليسية :**

**الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٠**

متى كان الحكم إذا تحدث عن صورية عقد الإيجار الصادر إلى الطاعن من المظنون عليه الثالث بوصفه وكيلًا عن المظنون عليه الأول إنما قصد الصورية التدليسية المبنية على الغش والتواطؤ بين طرفي العقد إضرارًا بالموكل فإنه لا يكون له مخالف القانون إذ استند في إثباتها إلى القرائن التي فصلها.

**الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٧٤/١/٣١**

إذا كان المظنون عليهم قد تمسكوا بصورية الأجرة المبنية بعقد الإيجار المبرمة بينهم وبين الطاعين صورية تدليسية مبناها الغش والتحايل على القانون للوصول إلى إقتضاء أجرة أكثر من الأجرة القانونية فإنه يجوز إثبات هذه الصورية بين المتعاقدين بطرق الإثبات كافة بما فيها البينة والقرائن.

**الطعن رقم ٤٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٣٧/١١/١٨**

ليس من الضروري في كل الأحوال إقتضاء مبدأ ثبوت بالكتابة لإثبات صورية العقد. فإذا توافرت القرائن على وجود تدليس وإحتيال عند صدور العقد فهذه صورية تدليسية لا يقتضي إثباتها ضرورة وجود مبدأ ثبوت بالكتابة وإنما يجوز إثباتها بالقرائن في حق كل من مسه التدليس، سواء أكان طرفاً في العقد أم لم يكن، وعلى ذلك إذا دلف بصورية عقد وأحالت محكمة الدرجة الأولى والدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية ثم جاءت محكمة الاستئناف فألغت هذا الحكم بمقولة إن القانون يمنع إثبات صورية العقد بالقرائن إذا كان الدين مكتوباً دون أن تبين الصورية المدعاة ونوعها أتدليسية هي أم غير تدليسية والدلائل المقدمة من المدعى على صحة دعواه، وجواب خصمه عليه، وخطوات محكمة الدرجة الأولى في نظر دعوى الصورية، والوقائع التي أذنت في تحقيقها، إلى غير ذلك من العناصر الواقعية التي تمكن

بها محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على وقائع الدعوى، فهذا الحكم يكون مشوباً بالقصور ومعيناً نقضه.

**\* الموضوع الفرعي : صورية عقد في مرض الموت :**

الطنين رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٥٢

مضى كانت المحكمة بناء على الأسباب السالفة التي أوردتها قد رأت فيما قاله الطاعن من أن الباتمة كانت مريضة مرض الموت عند تحرير عقد البيع ادعاءً غير جدي، فإنه يكون غير منتج الطعن بصورية تاريخ عقد البيع وطلب تحقيق هذه الصورية، وكذلك النعي بالخطأ في الإسناد على قول المحكمة بأن التاريخ المذكور غير متنازع فيه. ذلك أن المقصود بصورية التاريخ في هذا المقام أن يوضح على العقد تاريخ غير صحيح يكون سابقاً على تاريخه الحقيقي لإخفاء أنه حرر في مرض الموت، وهو ما رأت المحكمة عدم جدية الادعاء به.

الطنين رقم ٤١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١١/٣/١٩٣٨

إذا طعن أحد الورثة بالصورية في عقد صدر من المورث، وقضت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية المدعاة أو نفيها، ثم ألغت محكمة الاستئناف هذا الحكم وقضت بإلغاء الصورية وتركت الوقائع معما فلم تذكر شيئاً يكشف عن نوع الصورية المدعاة أمي مطلقة تنصب على كيان العقد، أم ليست كذلك، وهل المدعى يرمى بطلعه بها في العقد إلى أنه أريد به الإضرار بسائر الورثة لمنفعة واحد منهم، أو أن المورث قصد تهريب ماله من دائنيه، وكذلك لم تذكر الوقائع التي طلب مدعى الصورية تحقيقها، فإن هذا الحكم يعين نقضه لما قد شابه من القصور.

**\* الموضوع الفرعي : عدم قابلية الصورية للتجزئة :**

الطنين رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٨٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الطعن بصورية عقد المطعون ضده الأخير وكانت الصورية في الدعوى لا تتجزأ ومن ثم فإن حجية الحكم المطعون فيه برفض الطعن بالصورية تمتد إلى المطعون عليه الأخير ولا يكون الحكم الابتدائي نهائياً بالنسبة له.

**\* الموضوع الفرعي : منط الإختلاف بين الصورية والتواطؤ :**

الطن رقم ٩١ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٩ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٣

الطن على المقود بالصورية الذى يجب على محكمة الموضوع بحثه والبت فيه يجب أن يكون صريحا فى هذا المعنى ولا يفيد مجرد الطعن بالتواطؤ لاختلاف الأمرين مدلولاً وحكماً لأن الصورية تعنى عدم قيام العقد أصلاً فى نية عقديه أما التواطؤ بين المتعاقدين فإنه غير مانع بذاته من جدية العقد ومن رغبتهما إحداث آثار قانونية له.

**\* الموضوع الفرعي : نطاق للصورية :**

الطن رقم ٩٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٣٤/٣/٢٢

لا تناقض بين أن يكون الدين صورياً بالنسبة للمحكوم لهم بصوريته وحقيقياً قابلاً للتنفيذ بالنسبة للمدين الذى لم يعطى بالصورية.

**\* الموضوع الفرعي : ورقة الضد :**

الطن رقم ١٠٠ لسنة ٢١ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٤

لغير حسن النية أن يمسك بالعقد الظاهر متى كان هذا فى مصلحته، ولا يجوز أن يحاج بما يضره من عقد مستتر، كما لا يجوز أن يحاج بورقة غير مسجلة تفيد التقايل من الصفقة. وإذا فتمى كانت المحكمة إذ قضت بتثبيت ملكية المطعون عليها الأولى للأطيان المبيعة إليها من المطعون عليها الثانية دون أن تحفل بالادعاء بصورية العقد الصادر من مورث الطاعنين للمطعون عليها الثانية أو تعنى بالتحقق من هذه الصورية أو تمكن الطاعنين من إثباتها بكافة الطرق، ودون أن تقيم وزناً للادعاء بتقايل المطعون عليها الثانية بورقة غير مسجلة قد حصلت فى حدود سلطتها الموضوعية - تحصيلاً لم ينفع الطاعنان - أنهما لم يشتا سوء نية المطعون عليها الأولى، أى لم يشتا أنها اشترت من المطعون عليها الثانية وهى تعلم أن عقد شراء هذه الأخيرة صورى، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور.

الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٤ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٣٠

لا تناقض بين قضاء الحكم بصحة الورقة المتضمنة عقد البيع وبين قضائه بإعتبار الإقرار المحرر فى ذات تاريخ العقد المذكور ورقة ضد له إذ أن قضاؤه الأول وإن كان يتضمن أن طرفى العقد قصد أن يحجرا فى صيغة بيع إلا أن ذلك لا ينفى أنه عقد ظاهر صورى يستر عقداً آخر حقيقياً محرراً بين الطرفين هو ورقة الضد.



## ضرائب

\* الموضوع الفرعي : أثر إعلان نموذج ١٨ :

الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٧

توجيه النموذج رقم ١٨ " ضرائب " في الحالات التي يجب أن يوجه فيها هو إجراء جوهري يعين على مصلحة الضرائب إلزامه تحقيقاً للحكمة التي توخاها الشارع من إيجابه ويترتب على إغفاله البطلان.

الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٣١ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٧

وفقاً للمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ والمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون بعد تعديلها بالقرار الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٥١، يتم إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب، أما الإخطار بربط الضريبة عليه بطريق التقدير فيكون على النموذج رقم ١٩ ضرائب وللممول خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة أن يطمئن في هذا الربط، ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن مرحلة الإخطار بالنموذج رقم ١٨ هي مرحلة قدر الشارع إمكان أن تتلاقى أثناءها وجهات نظر مصلحة الضرائب والممول لما رآه في ذلك من تحقيق المصلحة لكليهما بالمعمل على إزالة الخلاف بينهما ولم يفتح الشارع باب الطعن في هذه المرحلة وإنما فتحه في مرحلة الإخطار بالربط على النموذج رقم ١٩ ضرائب.

\* الموضوع الفرعي : أثر إعلان نموذج ١٨ ، ١٩ :

الطن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤

متى كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من عقد الإلتفاق المحرر بين الشركة المطعون عليها وشركة أخرى إستقلال كل منهما عن الأخرى وإنفصال شخصيتهما وإنشاء قيام وكالة وإثابة قانونية بينهما كما استظهر من أوراق الدعوى عدم وجود نشاط تراوله الشركة المطعون عليها بمقر الشركة الأخرى حتى يمكن اعتباره موثقاً لها ويصح توجيه المطالبة بالضريبة فيه وكان هذا الإستخلاص الموضوعي سائغاً، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان إعلان النموذجين رقمي ١٨ و ١٩ لتوجيههما إلى الشركة المطعون عليها على عنوان الشركة الأخرى لا يكون قد خالف القانون.

### • الموضوع الفرعي : أثر الحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن :

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١١

الحكم الصادر بإلغاء قرار لجنة الطعن على أساس بطلانه، ينهى المنازعة فى القرار الذى أصدرته ويحسم الخصومة فى الطعن الذى رفع بشأنه إلى المحكمة الابتدائية ولا تملك المحكمة تقدير أرباح الممول ابتداء بعد إلغاء قرار اللجنة، ذلك أن هذا الحكم يكون قد أنهى الخصومة الأصلية فى الخلاف موضوع هذا القرار ويجوز الطعن فيه استقلاً، وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم إجراءات هذا الطعن. فلا وجه للقول بأن الحكم صادر ببطلان قرار اللجنة، قبل الفصل فى موضوع المنازعة، لأن حظر الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع مناطه ألا تكون الخصومة قد انتهت كلها أو بعضها. ولا يغير من هذا النظر ما قرره الحكم فى منطوقه، من إعادة الخلاف إلى لجنة الطعن للفصل فيه من جديد، ذلك أن الرجوع إلى السلطة المختصة أصلاً بالفصل فى التقدير، لا يعتبر استمراراً للمنازعة التى انحسمت بإلغاء قرار اللجنة الصادر فيها، ولا يكون الطعن فى القرار الذى تصدره اللجنة من جديد استمراراً للخصومة الأصلية التى كانت مرددة بين الطرفين فى شأن المنازعة السابقة فى التقدير، وإنما هى خصومة جديدة لا تطرح على محكمة أول درجة إلا بطعن يرفع إليها عن هذا القرار الجديد، وتقتصر ولايتها على النظر فيه.

### • الموضوع الفرعي : إجراءات الإعلان يربط الضريبة :

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦

مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع إجراءات خاصة لإعلان الممول يربط الضريبة وهى إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات، فجعل الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول يربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول فى قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التى فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم، ووضع الإجراءات التى فرض على عامل البريد إتباعها فى خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم فى الآثار المترتبة عليها، بأن نص فى المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة فى سنة ١٩٦٣ على أن " المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسل إليهم أو من يتوب عنهم بناء على توكيل بذلك، فيما عدا الوسائل الواردة من الضرائب ينطبق عليها

التعليمات الواردة بشأنها باليנד ٢٥٨ " ونص في اليند ٢٥٨ على أن: " المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم، وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصحابه بعد التحقق من صفتهم والوقوف منهم " وذلك تمشياً مع قانون المرافعات، ومفاد ذلك أن تعليمات البريد قد أوجبت على موزع البريد بالنسبة للمراسلات الواردة من الضرائب أن يبت على علم الوصول تحققه من الشخص الذي وقع أمامه في حالة عدم وجود المرسل إليه.

الطنن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٠  
- إخطار المأمورية للطاعة على النموذج رقم ٨ الذى شمل الربط عن سنة ١٩٥٧ التى قدمت الطاعة إقراراً عنها تزيد غير ذى أثر فى خصوص الربط ذلك أن المأمورية سبق أن إسوتف الإجراءات الصحيحة للتقدير والربط عن هذه السنة.  
- تمسك الطاعة بعدم تسلمها الإخطارات وعدم تقديم مصلحة الضرائب إعلامات الوصول الدالة على هذا التسليم لا يجدى، إذ أن ذلك ليس من شأنه أن يؤدى إلى بطلان الربط وإنما يقتصر أثره على مجرد فتح باب الطعن للممول أمام اللجنة.

هـ) لمحكمة الموضوع حق المدول عن إستجواب الخصوم لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع أن تعدل عن إجراء الإنابات الذى أمرت به من تلقاء نفسها إذا وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة لتنفيذ هذا الإجراء.

#### \* الموضوع الفرعى : إجراءات الربط الضريبى من النظم العلم :

الطنن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٩  
التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام، فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها، وهى إجراءات ومواعيد حتمية ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالالتزامها وقدر وجهها من المصلحة فى إتباعها ورتب البطلان على مخالفتها.

الطنن رقم ٢١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٣  
التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها وعلى المحكمة أن

تقضى بها من تلقاء نفسها، وهى إجراءات ومواعيد حماية أوجب المشرع على مصلحة الضرائب إلتزامها وقرر وجها من المصلحة العامة فى إتباعها ورتب البطلان على مخالفتها.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٢٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤

التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هى من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها، وقد ألزم المشرع مصلحة الضرائب إلتزامها وقرر وجهاً من المصلحة فى إتباعها ورتب البطلان على مخالفتها، وإذ كان إلتزام المصلحة بإعلان النموذج ٨ تركت إلى كل من ذوى الشأن بكتاب موسى عليه يعلم الوصول هو من الإجراءات الأساسية التى أوجب المشرع على المصلحة اتخاذها لكى تتفتح به مواعيد السير فى باقى إجراءات حصر التركة وجرد عناصرها وتقدير أموالها فى مواجهة " كل من ذوى الشأن "، فإن توجيه الإعلان المشار إليه إلى الحارس القضائى على التركة هو - على ما سلف بيانه - لا صفة له فى تمثيل الورثة فى هذه الإجراءات يكون عديم الأثر فى هذا الشأن، ولا يملك الحارس القضائى التنازل عن التمسك بهذا الإنعدام لتعلقه بالنظام العام على نحو ما سلف، ومن ثم فإن القول بصور هذا التنازل ضمناً وأياً كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج.

\* الموضوع الفرعى : أحوال الربط الإضافى :

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ٨/١/١٩٦٩

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، أن الربط الإضافى غير جائز إلا فى حالات حددها المشرع وحصرها، وهى أحوال الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد كان خالياً على المصلحة وفى غير هذه الأحوال لا يجوز إجراء ربط إضافى لأن الممول إذ قبل تقدير المصلحة لأرباحه فإنه يكون قد تم الاتفاق بينهما على وعاء الضريبة، وهو اتفاق ملزم للطرفين ومانع لهما من العودة إلى مناقشة موضوعة متى كان هذا الاتفاق قد خلا من شوائب الرضاء ولم يفت العدول عنه بدليل جائز القبول قانوناً.

\* الموضوع الفرعى : أحوال خضوع المنشأة خارج مصر للضريبة :

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٥٤

جرى قضاء هذه المحكمة بأن المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تستلزم لكى تخضع المنشأة للضريبة قيامها فى مصر ومزاولة أعمالها تجارية أو صناعية بها، وفى حالة قيام المنشأة فى

الخارج أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها، فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر بنشاط تجارى أى عمليات تجارية تسم بسمه الاعتياد. وإذن لمعى كان كل ذلك غير متوافر في العملية المفردة التي قامت بها الشركة المطعون عليها، فإنها لا تخضع للضريبة ولا يفرض من ذلك أن تكون الشركة قد باعَت الصفقة التي اشترتها على دفعتين متى كانت محكمة الموضوع لم ترف في هذه العملية ما يدل على وجود نشاط ثابت مستمر للشركة في مصر مما يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، وكان تقرير المحكمة في هذا الخصوص هو تقرير موضوعي.

#### **\* للموضوع الفرعي : أرباح المهن غير التجارية :**

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢١١ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٧٢

- إذا إستخلص الحكم من قانون الهيئة المطعون عليها (هيئة اللوبدز) وفي أسباب سائفة، أن هذه الهيئة لا ترمى إلى الكسب بل تعمل بغرض رئيسى هو حماية الأرواح في عرض البحار وأن هذا الغرض مما يدخل في حدود نشاطها الإجتماعى وربت على ذلك إعفاءها من ضريبة الأرباح غير التجارية. ولما كان هذا الذى خلص إليه الحكم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، فإن النعى يكون في غير محله.

- يشترط حتى يخضع الممول للضريبة على أرباح المهن غير التجارية أن يهدف إلى تحقيق الربح وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى أن الهيئة المطعون عليها "هيئة اللوبدز" لم تكن ترمى إلى الربح فى سنوات النزاع ومن بينها سنة ١٩٥١ وأنها لذلك لا تخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية فى هذه السنة فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون لتطبيق الإعفاء الصادر به القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ فى ٢٠/١٠/١٩٥١ بائر رجمى يكون على غير أساسى.

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٣٢ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٤

- إذ نصت المادة ٢/٧٢ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى شأن ضريبة المهن غير التجارية على أنه " تسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى، ومع ذلك يعفى من أدائها (١) " الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب وذلك فى حدود نشاطها الإجتماعى أو العلمى أو الرياضى... " فإن مفاد ذلك أن المشرع أخضع النشاط الذى تمارسه الجماعات ويكون مؤدياً إلى الربح للضريبة على الأرباح غير التجارية ولم يستثن من ذلك إلا الجماعات التي ترمى إلى نشاط إجتماعى أو علمى أو رياضى فى حدود ذلك النشاط، فإذا تعدى نشاطها هذه الحدود إلى نشاط آخر يخضع بطبيعته لضريبة المهن غير التجارية إنتفى عنها هذا الإعفاء بالنسبة لهذا النشاط.

- إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الضريبة ربطت على أرباح القبانة وهو نشاط خرجت به الجمعية الطاعنة من نطاق أغراضها الاجتماعية، وكانت المادة ٧٣ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على: " تحدد الضريبة سوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة ويكون تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرها الممول بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة... " فإن ما يخصم من الأرباح هو التكاليف التي تصرف بمسوغ وتكون لازمة لمباشرة النشاط الذي أدى إلى الربح الخاضع للضريبة، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر ولم يستقطع من الأرباح والتكاليف المتعلقة بالنشاط الإجتماعي للجمعية فإنه لا يكون قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١١٠٧ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٧

مؤدى ما نصت عليه المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - المعمول به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ أن ضريبة الأرباح غير التجارية هي ضريبة القانون العام ومن ثم فهي تسرى على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى من الضرائب النوعية ولا تسرى على كل مهنة أو نشاط يكون معفى من أداء ضريبة أخرى من الضرائب النوعية لأن الإعفاء من أداء هذه الضريبة لا يكون إلا بعد التحقق من شروط الخضوع لها. لما كان ذلك وكان مفاد إعفاء المعاهد التعليمية - بصفة مطلقة - من أداء ضريبة الأرباح التجارية بموجب نص الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - أن شروط خضوع هذه المعاهد لضريبة الأرباح التجارية كانت محققة فيها - وقت تقرير هذا الإعفاء - ولكن المشرع رأى إعفائها من أدائها تشجيعاً منه لها لتساهم في نشر العلوم والإرتقاء بالفنون ومن ثم فإن المعاهد التعليمية في الفترة من أول يناير سنة ١٩٥١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إلى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ - لا تخضع لضريبة الأرباح غير التجارية لخضوعها في هذه الفترة لضريبة الأرباح التجارية يؤيد ذلك أن المشرع حينما أصدر القانون الأخير حذف الفقرة ٣ من المادة ٤٠ المشار إليها وضمها المادة ٧٢ سائلة الذكر والقول بغير ذلك يؤدي إلى خضوع المعاهد التعليمية في تلك الفترة لضريبتين نوعيتين في وقت واحد وهو أمر غير مقبول - وإلى إهدار الحكمة التي من أجلها أعفى القانون الأول تلك المعاهد من ضريبة الأرباح التجارية.

#### \* الموضوع الفرعي : ازدواج الضريبة :

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٣ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٦

إذا كان صاحب مهنة خاصة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية قد إستثمر بعض رأس المال المخصص لمزاولة مهنته في أعمال السليف دون أن تضطره إلى ذلك ضرورة مزاولة المهنة فإن الضريبة المنصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تكون مستحقة على الفوائد التي يحصل عليها من تلك السلفيات ويعين غملاً بحكم بالمادة ٣٦ من ذلك القانون ومنعاً من ازدواج الضريبة خصم تلك الفوائد بعد تنزيل ١٠٪ منها مقابل المصاريف من مجموع الربح الصافي الذي تستحق عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية.

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٣

إن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم يرد فيه نص يقضي بصفة حتمية بعدم جواز ازدواج الضريبة على الإيراد واحد بل إن المذكرة الإيضاحية التي قدم بها مشروع هذا القانون إلى البرلمان تسلم بأنه قد يحدث أن يكون مورد معين من موارد الإيراد خاضعاً لضرائب متعددة.

#### \* الموضوع الفرعي : إستحقاق الضريبة :

الطعن رقم ٨ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٢٤٩ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٣٠

إن المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أنه [ تستحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر ] فإنها تستلزم قيام المنشأة في مصر ومزاولتها أعمالاً تجارية أو صناعية وفي حالة وجود المنشأة في الخارج يجب أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر بنشاط تجاري أي عمليات تجارية تتسم بصفة الاعتياد. وإذن لمتمى كان كل ذلك غير متوافر في العملية المنفردة التي قامت بها المطعون عليها الأولى في مصر فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم سريان الضريبة على الأرباح التي حققتها من هذه العملية لا يكون قد خالف القانون.

#### \* الموضوع الفرعي : إسترداد ما دفع زائد عن الضريبة :

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٧

إذا كانت الضريبة قد حصلت وفقاً لنص المادة ٨/٣٢ قبل صدور قرار وزير المالية بإدخال المهنة ضمن نطاق المادة ٧٢ فإن هذا لا يحول دون إسترداد ما حصل زيادة على قدر الضريبة المقررة بها، إذ تعتبر هذه الزيادة بعد صدور القرار في حكم الضريبة المحملة بهي حق.

## \* الموضوع الفرعي : إعفاء ممولى محافظات اللقاة من الضرائب :

الطنع رقم ٦ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٩١/٢/٤

النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بقرار بعض التيسرات لمواطنى محافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء على إعفاء ممولى الضرائب بتلك المحافظات من جميع الضرائب والرسوم التى إستحققت أو تستحق على إيراداتهم الناتجة عن أنشطتهم التجارية والصناعية والمهن غير التجارية التى كانوا يزاولونها فى تلك المحافظات من أول يناير سنة ١٩٦٨ وحتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ ومضاعفة حدود الإعفاءات المقررة بالمادتين ٧٦،٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وعلى الإيرادات الناتجة عن أنشطتهم التجارية والصناعية والمهن غير التجارية التى كانوا يزاولونها خارج تلك المحافظات وذلك بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هاتين المادتين مع صريان الإعفاء مهما تضاعف الدخل، وفى المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٠ على صريان تلك التيسرات بالنسبة إلى مواطنى كل من محافظتى سيناء حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٠ بدل على صريان التيسرات سائلة البيان على ممولى الضرائب بجميع المحافظات آفة الذكر حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ وعلى ممولى محافظتى سيناء وحدهم حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٠ وذلك لإستمرار إحتلال القوات الإسرائيلية لمقر مأمورية ضرائب العريش التى يتطلب الإعفاء إثبات التبعية لها - حتى ٢٦ مايو ١٩٧٩ تاريخ إنسحابها من مدينة العريش وعلى ما أفصح عنه تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن القانون الأخير .

## \* الموضوع الفرعي : إقليمية الضريبة :

الطنع رقم ٦٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٠

منى كان الثابت هو أن الشركة المطعون عليها هى شركة ملاحية بحرية مركزها وإدارتها فى بريطانيا وليس لها نشاط فى مصر سوى تحصيل أثمان تذاكر سفر الركاب وأجور شحن البضائع وتفريلها وإنها عهدت بهذه الأعمال إلى شركة أخرى تقوم بأعمال الوكالة والسمررة البحرية ولها شخصية تجارية مستقلة عنها وتعامل مع شركات أخرى مقابل عمولة تتقاضاها وكان صالى أرباح هذه الشركة الناتجة من نشاطها المشار إليه والتى تتمثل فى جملة ما تتقاضاه من عمولة مخصصا منها مصروفاتها خاضعا لضريبة الأرباح فى مصر وهو بذاته يعادل صافى الربح الذى كان يعود على الشركة المطعون عليها لو أنها قامت بتلك الأعمال بواسطة مكتب فرعى لها ثابت ومستقر فى مصر أو وكيل خاص مفوض منها



وتابع لها دون أن تعهد بها إلى مساسرة النقل والوكلاء البحرين، وكان الربح الذى تحققه المطعون عليها من مباشرة عمليات النقل فى عرض البحار على سفنها التى تحمل علم الدولة التى تنتمى إليها لا يخضع لضريبة الأرباح المصرية لأنه ناتج عن استثمار يتم بأكمله فى الخارج فلا يجوز أن تقع نتائجه تحت حكم قانون الضرائب المصرى عملاً بمبدأ الإقليمية الضريبة، لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم خضوع الشركة المطعون عليها لضريبة الأرباح المصرية يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٠

لما كان الثابت هو أن الشركة الطاعة - وهى شركة ملاحية بحرية مركزها وإدارتها فى بلاد اليونان ليس لها من نشاط فى مصر سوى تحصيل أثمان تذاكر سفر الركاب وأجور شحن البضائع وتطريفها وأنها عهدت بهذه الأعمال إلى مسمار بحرى له شخصية تجارية مستقلة عنها ويتعامل مع شركات أخرى مقابل عمولة يتقاضاها منها، وكان صالى أرباح هذا المسمار الناتجة من نشاطه التجارى المشار إليه والذى يمثل فى جملة ما يتقاضاه من عمولة مضمومة منها مصروفاته خاضعاً لضريبة الأرباح التجارية فى مصر وهو بذاته يعادل صافى الربح الذى يعود على الشركة الطاعة لو أنها كانت تقوم بتلك الأعمال بواسطة مكتب فرعى لها دون أن تعهد بها إلى أحد مساسرة النقل أو الوكلاء البحرين، وكان الربح الذى تحققه الشركة من مباشرة عمليات النقل فى عرض البحار على سفنها التى تحمل علم الدولة التى تنتمى إليها لا يخضع لضريبة الأرباح التجارية لأنه ناتج عن استثمار يتم بأكمله فى الخارج فلا يجوز أن تقع نتائجه تحت حكم قانون الضرائب المصرى عملاً بمبدأ الإقليمية الضريبة، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بخضوع هذه الشركة لضريبة الأرباح التجارية يكون قد خالف القانون.

\* الموضوع الفرعى : الإخطار بالربط الضريبي :

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٣

النص فى الفقرتين ٤، ٥، من المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه " إذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو لم تقتنع بمصلحة الضرائب بما أرسلته الشركة من ملاحظات فى الميعاد ربطت المصلحة الضريبة وفقاً لما إستقر عليه رأيها وأخطرت الشركة بهذا الربط بكتاب موصى عليه ومصحوب بعلم وصول وحددت له شهراً لقبوله أو الطعن فيه وفقاً للمادة ٥٢ " وانه " إذا ما انقضى هذا الميعاد دون طعن من الشركة أصبح الربط نهائياً والضريبة واجبة الأداء فوراً أما إذا طعنت الشركة فى الميعاد فلا يكون الربط واجب الأداء إلا بمقدار ما

قبلته الشركة من ملاحظات المصلحة مع عدم الإخلال بحكم المادتين ٤٤، ٤٨ " وفي الفقرة السادسة منها على أنه " إذا امتعت الشركة عن تقديم الإقرارات أو المستندات أو البيانات المنصوص عليها في المادتين ٤٣ ن ٤٤ وكذلك إذا لم ترد الشركة على ما طلبته المصلحة من ملاحظات على التعديل أو التصحيح قدرت المصلحة الأرباح وربعت الضريبة وفقاً لهذا التقدير وتكون الضريبة واجبة الأداء فوراً وإنما يكون للشركة أن تطعن في التقدير وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٢ " وفي الفقرة الأولى من المادة ٥٢ من هذا القانون على أن " للممول خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٤٥ أن يطعن في الربط وإلا أصبح غير قابل للطعن فيه " يدل على أن المشرع رأى وجوب أن يتضمن إخطار الممول بربط الضريبة النموذج ١٩ ضرائب تنبيه إلى الميعاد المحدد للطعن فيه وتبصرته بما يترتب على انقضاء هذا الميعاد من أثر دون أن يستعمل حقه في الطعن وهو صيرورة الربط نهائياً، ومن ثم فهو بيان لازم وجوهري حتم الشارع إشمال الإخطار عليه ويعترب على إغفاله بطلان الإخطار، يسوى في ذلك الممول الذي قدم إقراراً بأرباحه والممول الذي لم يقدم هذا الإقرار لتحقيق العلة والحكمة الموجبة له في الحالتين.

#### \* الموضوع الفرعي : الأرباح الاستثنائية الخاضعة للضريبة :

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٩ مكتب فتي ٢ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥١

مضى كان الحكم المطعون فيه وهو في مقام تحديد وعاء الضريبة الاستثنائية المستحقة على منشأة الطاعن لم يحصر العمارة التي تشغل هذه المنشأة جزءاً منها داخلة ضمن رأس المال المستمر في المنشأة تأسيساً على أن العمارة تستغل بطريق التأجير للغير وأن طبيعة هذا الاستغلال تختلف عن طبيعة استغلال المنشأة فضلاً عن خلو الميزانيات السابقة للمنشأة المقدمة إلى مصلحة الضرائب من ذكر العمارة باعتبارها جزءاً من رأس مال المنشأة، فإن في ذلك ما يكفي لحمل الحكم ويكون ما ورد فيه عدا ذلك هو تريد لا يضيره الخطأ فيه كذلك لا تأثير لخطأ مصلحة الضرائب في هذا الخصوص عند تقديرها الضريبة على الأرباح التجارية للمنشأة. .. لا تأثير لهذا الخطأ بفرض حصوله على سلامة ما قرره الحكم بالنسبة إلى تحديد وعاء الضريبة الاستثنائية، ومن ثم فإن النعي عليه الخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه قرر أن المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد استنتت أحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من التطبيق عند فرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية ولأن مصلحة الضرائب عند تقديرها الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الناتجة عن المنشأة قد أضافت إلى هذه الأرباح ١٠٪

من صافي إيراد العمارة على اعتبار أنها تعبر جزءا من رأس مال المنشأة. .. هذا النعى يكون فى غير محله.

**الطنن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٣٠**

إذا كان الثابت من الحكم أن الطاعة أعلنت بالنموذج رقم ٤ الخاص بتقدير مصلحة الضرائب لأرباحها الاستثنائية ولم ترفع دعاوها بالطنن فى هذا التقدير إلا بعد مضى الميعاد القانونى وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ تقضى بمران جميع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عدا ما إستثنته منها مما لا يتعلق بمواعيد الطنن، وكانت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لقانون الأرباح الاستثنائية الصادرة فى ٨ من فبراير سنة ١٩٤٢ تشير أيضا إلى مواعيد الطنن المنصوص عنها فى المواد ٤٥ وما بعدها من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، فإن الطاعة تكون قد فوتت الميعاد الواجب رفع دعاوها فيه بالطنن فى تقدير المأمورية لأرباحها الاستثنائية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعاوها بجميع مشتملاتها سواء ما كان منها خاصا بأوجه منازعتها فى تقدير أرباحها العادية أم ما كان خاصا بتقدير أرباحها الاستثنائية لم يخطئ فى القانون، ولا يضر الحكم أنه لم يبين فى أسبابه علة عدم قبول الطنن فى تقدير الأرباح الاستثنائية بالذات متى كان قد أشار فى أسبابه إلى أن الدعوى رفعت بعد الميعاد وكان سليما فى منطوقه إذ قصوره فى هذا البيان يكون فى هذه الحالة غير منتج.

**الطنن رقم ١٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٨**

لكى يتسنى للممول الذى لا يملك حسابات منتظمة استعمال حق الاختيار المخول له فى المادة ٣ فقرة ثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ بين رقم أرباحه المعتمدة أو المقدرة فى سنة ١٩٣٩ وبين ١٢ ٪ من رأس المال المستمر فى المنشأة يجب أن يكون على بينة من مقدار كلا الرقمين على وجه التحديد وتحقيقا لهذا العلم أوجبت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ " أن يصدر بتحديد رقم رأس المال المستمر فى المنشأة الذى يتخذ أساسا للنسبة المئوية المنصوص عليها فى الفقرة ثانيا من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قرار من المأمور يعلن للممول بخطاب موسى عليه يعلم الوصول ويجوز للممول الطنن فى هذا التحديد بالطرق وفى المواعيد المنصوص عنها فى المواد ٤٥ وما بعدها. .. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن مصلحة الضرائب لم تقم بما فرجته عليها هذه المادة من تحديد رأس مال المطعون عليه حتى استعمل حقه فى اختيار رقم المقارنة فى عريضة دعاواه، وكان هذا الإجراء لم يوجه القانون عشا، فإن عدم مراعاته من جانب مصلحة الضرائب من شأنه تجهيل أحد الرقمين اللذين

يجرى عليهما الاختيار مما يترتب عليه بقاء باب الاختيار مفتوحا حتى يتحدد هذا الرقم وفقا للقانون لما كان ذلك، فإن الحكم يكون على حق إذ اعتمد اختيار المطعون عليه لرقم أرباحه في سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنة ولم يقض بسقوط حقه في هذا الاختيار. أما تحدى مصلحة الضرائب بخلو القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ الذي حدد ميعاد الاختيار من الإشارة إلى وجوب تحديد رأس المال المستمر في المنشأة قبل بدء سريان المدة المنصوص عليها فيه لاستعمال حق الاختيار فمردود بأن هذا القرار لم ينص على إلغاء المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية السابق لإيراد نصها. على أن هذا القرار إذ أشار في نصوصه إلى رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة ثانيا من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ فقد قصد بهذه الإشارة رأس المال المستمر والمعتمد من مصلحة الضرائب وفقا للمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٢ ولما كان الأساس السالف ذكره يكفى وحده لإقامة الحكم المطعون فيه فإنه يكون غير منتج بحث ما تنهه الطاعة على ما أورده الحكم عدا ذلك من أسباب لتبرير قضائه.

#### الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٥٣

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد بينت كيفية تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة، وذلك بإتباع إحدى الطريقتين المنصوص عليهما في المادة المذكورة، وكانت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون قد نصت على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين كأساس للمقارنة متروكا للممول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة، وبشرط أن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب بالأوضاع وفي المواعيد التي تحدد بقرار وزاري، وكانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد رتب على عدم تبليغ الممول اختياره في المواعيد المحددة تحديد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة ثانيا من المادة الثانية، وكان وزير المالية إعمالا لنص المادة الثالثة من القانون المشار إليه قد أصدر القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لأجل استعمال الحق المخول للممولين بمقتضى هذا القانون ينبغي أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع بدائرة اختصاصها مركز إدارة أعماله طلبا في ميعاد لا يجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موضحا به الطريقة التي اختارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون المشار إليه، ثم مد هذا الأجل إلى آخر ديسمبر لسنة ١٩٤١ بالقرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤١ ثم إلى آخر يناير سنة ١٩٤٢ بالقرار رقم ٢٨٠ سنة ١٩٤١ ثم إلى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ بالقرار رقم ٢٢ سنة ١٩٤٢، وكان هذا الأجل هو آخر موعد يجوز فيه للممول استعمال حقه في تقديم إقراره باختيار رقم المقارنة، وكان القانون إذا حدد ميعادا

لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء في الميعاد سقوط الحق في مباشرة بعد فوات الوقت المحدد له، وكان الطاعن لم يقدم إقراره باختيار رقم المقارنة إلا بعد فوات الميعاد فإن حقه في اتخاذ هذا الإجراء يكون قد سقط ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حقه في الاختيار لم يخطيء في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٣

- إنه يبين من نصوص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا لهما أن المشرع إنما يهدف إلى التيسر على الممولين، فلم يفرض عليهم قاعدة ثابتة لتعيين الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة الخاصة، وإنما ترك لهما الخيار بين طريقتين إما ربح سنة يختارها الممول من السنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ أو من السنوات المالية للمنشأة التي انتهت في خلال الثلاث سنوات المذكورة وإما ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر، إلا أنه لم يحز في نص من نصوصه للممول أن يجمع بين الطريقتين السالف يبينهما فيختار إحدهما لتطبق على سنوات معينة ويختار الأخرى لتطبق على سنوات غيرها وهو إذ ألزم كل ممول بالتبليغ عن اختياره في تاريخ معين وإلا سقط الحق في الاختيار وحسب على أرباحه الاستثنائية على أساس أن رقم المقارنة هو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر فإن هذا الاختيار يقع مرة واحدة في المواعيد المحددة ولا يتجدد سنويا كما هو الشأن في التبليغ عن الأرباح التجارية والصناعية. وإذن فتمتى كان الممول قد اختار في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٤ أرباحه عن سنة ١٩٣٩ ورقما للمقارنة فإن هذا الاختيار يشمل السنوات السابقة عليه ومنها سنتا ١٩٤٠ و ١٩٤١ محل النزاع ولا يغير من هذا النظر أن يكون قد أورد في طلبه أنه اختار رقم المقارنة المذكور ليكون أساسا لاحتساب ضريبة الأرباح الاستثنائية الخاصة عن أرباحه في سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ أو أن يكون قد دفع قيمة الضريبة عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ على أساس ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر، إذ أن اختياره لرقم المقارنة عملا بنص القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ يجب أن يسرى على جميع السنوات.

- يشترط لتطبيق حكم المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تقضي بسقوط حق الممول في المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق بمضى سنتين فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المواد ٤٥ و ٤٧ و ٧٥ من هذا القانون أن يكون المبلغ الذي حصلته مصلحة الضرائب دفع من الممول باعتباره ضريبة، وإن يكون تحصيله قد تم بغير حق. وإذن فتمتى كانت مصلحة الضرائب إذ حصلت من الممول الضريبة المقررة على أرباحه الاستثنائية في سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ إعمالا لنص القانون رقم ٦٠

لسنة ١٩٤١ السارى وقت ذلك إنما حصلها بحق امتدادا إلى نص القانون المذكور وكان من شأن تطبيق القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ أن يكون له حق استرداد ما دفع، فلا يصح أن يواجه بحكم المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، بل يصح حقه دينا عاديا ولا يسقط الحق في التضاته إلا بمعنى مدة السقوط المقررة في القانون المدني.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٥٤

سواء أكانت حسابات الممول منتظمة أم غير منتظمة فإن معاد اختيار رقم المقارنة للأرباح استثنائية لا يفتح على كلا الاعتبارين إلا بعد إخطاره بقرار مصلحة الضرائب عن حالة حساباته لأنه قبل هذا الإخطار لا يتسنى له الاختيار لجهله بما قد يستقر عليه رأى المصلحة في حقيقة أرباحه عن السنة التى يراد اتخاذها أساسا للمقارنة. وإذن فمتى كان بين مما أورده الحكم أن الممول لم يكن يعلم على وجه اليقين بتقدير أرباحه تقديرا نهائيا عن سنة ١٩٣٩ إلا من الكتاب المرسل إليه من مصلحة الضرائب فى ١٤/١/١٩٤٦ وأنه يادر فى اليوم التالى لوصوله إلى إبلاغ اختياره رقم المقارنة إلى مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه وكان دفعه قبل ذلك ضريبة الأرباح العادية عن سنة ١٩٣٩ بعد تعديل المصلحة لرقمها إنما كان إذعانا منه لطلب المصلحة وكذلك ما دفعه من ضريبة الأرباح الاستثنائية مما لا يفد أنه كان يعلم إذ ذاك أن تقدير المصلحة لأرباحه عن تلك السنة نهائيا والا لما كانت فى حاجة إلى إرسال خطاب ١٤/١/١٩٤٦ المشار إليه والذي أخطرته فيه باعتمادها أرباحه عن تلك السنة. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتماد الرقم الذى اختاره الممول للمقارنة لا يكون قد خالف القانون

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٥

لكى يتسنى للممول استعمال حقه فى اختيار رقم المقارنة الذى يبنى على أساسه تقدير أرباحه الاستثنائية يجب أن يكون على بينة من أن مصلحة الضرائب قد اعتبرت حساباته منتظمة وبأنها اعتمدت أرباحه عن السنة التى حوله القانون حق اختيار أرباحها رقما للمقارنة، وليس يكفى أن تعتمد المصلحة حسابات الممول دون أن تخطره بذلك لكى تعتبر حساباته منتظمة. وبالتالي يسقط حقه فى اختيار رقم المقارنة المخول له بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤١ لعدم استعماله حتى ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ وفقا للقرار الوزارى رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢. وإذن فمتى كانت الشركة المطالبة بالضريبة قد استعملت حقها وطلبت فى ٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ اختيار أرباح سنة ١٩٣٨ رقما للمقارنة وذلك قبل أن تخطرها مصلحة الضرائب فى ١١ من مارس سنة ١٩٤٨ بقرارها الذى بمقتضاه حددت أرباحها عن سنوات الخلل، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ قضى بأحقية الشركة فى تسوية الضرائب

الاستثنائية في سنة ١٩٤٣ على أساس اتخاذ أرباح سنة ١٩٣٨ رقماً للمقارنة. ولا يغير من ذلك أن تكون الشركة لم تقدم إلى مصلحة الضرائب صورة ميزانية سنة ١٩٣٨ التي اختارتها رقماً للمقارنة إذ القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ لم يستلزم ضرورة تقديم ميزانية السنة التي وقع عليها الاختيار قبل الإبلاغ عن رقم المقارنة.

#### الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٧

لكي يتسنى للممول استعمال حقه في اختيار رقم المقارنة الذي يبنى على أساسه تقدير أرباحه الاستثنائية يجب أن يكون على علم بأن مصلحة الضرائب قد اعتبرت حساباته منتظمة وأنها اعتمدت أرباحه عن السنة التي عوله القانون حق اختيار أرباحها رقماً للمقارنة ولا يكفي أن تعتمد المصلحة حسابات الممول دون أن تخطره بذلك لكي تعتبر حساباته منتظمة وبالتالي يسقط حقه في اختيار رقم المقارنة المخول له بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ لعدم استعماله حتى ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢. وإذا فمتى كان الثابت أن الممول قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن مصلحة الضرائب لم تخطره باعتماد أرباحه عن سنة ١٩٣٩ حتى تاريخ استعمال حقه في اختيار رقم المقارنة بل ولم تعلنه باستمارة ربط أرباحه عن السنة المذكورة وأن قيامه بدفع الضريبة عن السنة المشار إليها كان بناء على ربط مؤقت لا الربط النهائي الذي لم يخطره به، وكان هذا الدلاع مؤثراً في الدعوى إذ لو صح تغير معه وجه الرأي فيها وكان ما قرره الحكم المطعون فيه من عدم وجوب إخطار الممول باعتماد حساباته وربط أرباحه ربطاً نهائياً مخالفاً للقانون ومنافياً للفرض الذي حداً بالمشروع لتحويل الممولين حق اختيار رقم المقارنة، لما كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ خطأ يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢١

حق الممول الذي لا يملك حسابات منتظمة في الإختيار المخول له في المادة ٣ فقرة ثانية من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ بين رقم أرباحه المعتمدة أو المقدرة في سنة ١٩٣٩ وبين ١٢٪ من رأس المال المستمر في المنشأة هذا الحق يظل قائماً ما دام لم تتخذ مصلحة الضرائب قراراً بتحديد رأس المال وإخطار الممول به بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وفقاً للمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ولا يشفع لمصلحة الضرائب القول بأنها اتخذت في تحديد رأس المال إقرار الممول نفسه.

الطنن رقم ٣٧٣ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٥٧

إذا كان الثابت أن الممول من ذوى الحسابات المنتظمة ولم يتقدم برغبته فى إختيار رقم المقارنة فى خصوص تحديد أرباحه الإستثنائية إلا بعد فوات الميعاد المحدد فى القرار الوزارى رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ فإن حقه فى الإختيار يكون قد سقط ويتعين تحديد أرباحه الإستثنائية على أساس الطريقة الثانية المبينة بالمادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أى على أساس ١٢٪ من رأس المال الحقيقى المستمر فى أول كل سنة من السنين التى فرضت عليها ضريبة الأرباح الإستثنائية ذلك لأن القانون متى كان قد حدد ميعاداً لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء فيه سقوط الحق فى إجرائه.

الطنن رقم ٣٩١ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ٤/٤/١٩٥٧

متى كان القانون قد حدد ميعاداً لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء فيه سقوط الحق فى مباشرته كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فإذا كان الممول ممن يمسكون حسابات منتظمة وكان قد قدم طلب إختياره أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة لتحديد أرباحه الإستثنائية بعد آخر موعد مد إليه أجل التبليغ عن الإختيار بمقتضى القرار الوزارى رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ فإن هذا الطلب يكون قد قدم بعد الميعاد ويتعين لذلك سقوط حقه فى الإختيار وذلك وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١.

الطنن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٤ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ٤/١٦/١٩٥٩

مؤدى نص المادة الخامسة من القرار الوزارى رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ يفرض ضريبة خاصة على الأرباح الإستثنائية أن يعامل تقدير رأس المال الحقيقى المستمر من ناحية إجراءات التحديد نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح "العادية" وفق أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولائحته التنفيذية، وينبنى على ذلك أنه إذا أصدرت المأمورية قراراً بتحديد رقم رأس المال الحقيقى المستمر وأعلنت به الممول "من غير الشركات المساهمة" ولم تلتق منه قبولا لهذا التحديد وجب على المأمورية إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لتصدر قراراً بتحديد رقم رأس المال المذكور وتقوم مصلحة الضرائب بإعلان الممول - أسوة بتقدير الأرباح - بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ولكل من المصلحة والممول الطعن فيه وفق نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، كما ينبنى عليه أيضاً أنه لا يجوز لمصلحة الضرائب فى غير حالة قبول الممول تحديد المأمورية لرقم رأس المال الحقيقى المستمر - أو صدور قرار من لجنة التحديد - أن تربط الضريبة الخاصة على الأرباح



الإستثنائية إرتكانا على أنها إعتمدت الرقم الوارد " بالإقرار "عن رأس المال الحقيقي المستمر، وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيا بما يستوجب نقضه.

**الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٦**

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد بينت كيفية تحديد الربح الإستثنائي الخاص للضرية وذلك باتباع إحدى الطريقتين المنصوص عليهما فى المادة المذكورة، وكانت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون قد نصت على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين كأساس للمقارنة متروكا للممول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب طبقا للأوضاع وفى المواعيد التى تحدد بقرار وزارى، وكانت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة قد رتب على عدم تبليغ الممول اختياره فى المواعيد المحددة تحديد الربح الإستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون، وكان وزير المالية إعمالا لنص المادة الثالثة من القانون قد أصدر القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لأجل استعمال الحق المخول للممولين بمقتضى هذا القانون ينبغى أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع فى دائرة إختصاصها مركز إدارة أعماله طلبا فى معاد لا يجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موحضا به الطريقة التى اختارها من الطريقتين المنصوص عليهما فى المادة الثانية من القانون المشار إليه، ثم توالى بعد ذلك مد الأجل حتى يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ كما نص على ذلك القرار الوزارى رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ وكان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد نص فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة على أن هذا الطلب يقدم طبقا للأوضاع وفى المواعيد التى تحدد بقرار وزارى ورتب على عدم تبليغ الممول اختياره فى المواعيد المحددة أن تحدد أرباحه الإستثنائية على أساس المقارنة المنصوص عليها فى الفقرة ثانيا وحدها، وكان القانون إذا حدد معاد لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء فيه سقوط الحق فى مباشرة حق الاختيار - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ولما كانت الطاعة على ما يبين من الحكم المطعون فيه - تمسك حسابات منتظمة ولم تتقدم باختيار رقم المقارنة إلا بعد فوات المعاد، فإن حقها فى اتخاذ هذا الإجراء يكون قد سقط ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

**الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٦**

الفرض من الأمر المسكرى رقم ٣٦١ لسنة ١٩٤٢ هو إيجاب الممولين على تقديم إقرارات أرباحهم والبيانات والأوراق التى يقضى بتقديمها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١

والزامهم بدفع المستحق عليهم من ضرائب عادية أو استثنائية وليس من شأن هذا الأمر مد ميعاد اختيار رقم المقارنة المحدد بالقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٤

نصت المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ التى نظمت تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة على تحديده بإحدى طريقتين، إما ربح سنة يختارها الممول من سنوات ٣٧، ٣٨، ٣٩ أو من السنوات المالية للمنشأة المنتهية خلالها، وإما ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقي المستمر - وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون على أن يكون إختيار إحدى الطريقتين المذكورتين كأساس للمقارنة متروكا للممول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره لمصلحة الضرائب طبقا للأوضاع والمواعيد التى تحدد بقرار وزارى، ونصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أن الممول إذا لم يبلغ إختياره فى المواعيد يحدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من القانون المشار إليه، وإعمالا لنص المادة الثالثة من القانون أصدر وزير المالية القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على إنه -لأجل إستعمال الحق المخول للمولين بمقتضى هذا القانون ينبغى أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع فى دائرة إختصاصها مركز عمله طلبا فى ميعاد لا يجاوز آخر نوفمبر ١٩٤١ موضحا به الطريقة التى يختارها من الطريقتين المنصوص عليهما فى المادة الثانية من القانون المذكور، ثم مد هذا الأجل بقرارات متتالية كان آخرها القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ الذى حدد يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وكان هذا الأجل آخر ميعاد يجوز فيه للممول تقديم طلبه باختيار رقم المقارنة. فإذا كان يبين من الوقائع التى وردت بالحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة من الممولين ذوى الحسابات المنتظمة وأنها قدمت فى الميعاد المحدد بالقرارات الوزارية باختيارها ١٢ ٪ من رأس المال المستمر رقما للمقارنة، فإنها تكون قد استعملت حقها فى الإختيار طبقا للأوضاع التى حددتها القرارات الوزارية فلا يجوز لها بعد ذلك العدول عنه بدعوى إدخال بعض تعديلات ضريبية على حساباتها، لأن هذه التعديلات لا تغير من جوهر الحسابات وليس من شأنها أن تنقلها إلى فئة الممولين ذوى الحسابات غير المنتظمة والذين لا تسرى عليهم المواعيد إلا اعتبارا من تاريخ إخطارهم بتقدير مصلحة الضرائب ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون إذ أيد قضاء محكمة أول درجة بإلغاء قرار لجنة الطعن فيما قرره من أحقية الشركة الطاعنة فى إختيار الأرباح سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة وبطلان هذا الاختيار واعتبار رقم المقارنة هو ١٢ ٪ من رأس مال المستمر.

الطنن رقم ١ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢

ضريبة الأرباح التجارية المقررة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ هي ضريبة متميزة عن ضريبة الأرباح الإستثنائية المقررة بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ فوعاء الضريبة الأولى هو كل ما يحققه الممول من أرباح فعلية أما وعاء الضريبة الثانية فهو كل ربح يتجاوز ربح إحدى السنوات ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩ أو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستمر حسب الأحوال - مما يتأدى منه إستقلال كل منها عن الأخرى وإن كانا متماثلين في طريق التحصيل ومتشابهين في إجراءات الربط، ومن ثم فلا تنفي الإجراءات التي تتخذ في شأن أحدهما عن الإجراءات الخاصة بالثانية - فإذا كانت مصلحة الضرائب الطاعنة قد إتخذت في صدد مطالبتها بالضريعتين إجراءات خاصة لكل منهما فإن الطعن في تقدير ضريبة الأرباح التجارية لا يتضمن الطعن في تقديرات رأس المال موضوع الضريبة الإستثنائية - ولا يغير من هذا النظر التعرض لرأس المال بصدد تقدير الأرباح التجارية لأن المراد منه هو تحديد ما يتحمل به الممول في حساب الأرباح والخسائر من قيمة الإستهلاك السنوي.

الطنن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢١

الإستهلاك الاستثنائي - وفقاً للمادة ٧ من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ - يربطه رابطان هما قيمة الأصول نفسها التي يجوز استهلاكها وما يوازي ٥٠٪ من الربح الاستثنائي ومن ثم فإن إجراء الإستهلاك الاستثنائي يقتضي أن يكون هناك ربح استثنائي وبيان للإنشاءات الجديدة بيانا توضح فيه الأصول المستحدثة أصلاً مع ذكر نوعها ووصفها وميزاتها وتاريخ وقيمة شراء كل منها.

الطنن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢١

إن قاعدة التقدير الحكمي للضريبة - المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ لا تنصرف إلى تقدير رأس المال لتحديد رقم المقارنة في ضريبة الأرباح الإستثنائية المفروضة بالقانون ٦٠ سنة ١٩٤١ هذا الرقم الذي يدور على رأس المال زيادة ونقصاً م ٤٤ سنة ٦٠ (١٩٤١) إذ أنه لم يرد المرسوم بقانون سالف الذكر ما يخل بهذه القاعدة ولا ما يفيد سريانه على تقدير رأس المال ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه، إذ قضى بسريان رأس المال الحقيقي المستمر ورقم المقارنة الحقيقي لكل من الشريكين في سنة ١٩٤٧ على سنة ١٩٤٩ قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطنن رقم ٤٥ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢١

إن قاعدة التقدير الحكمي للضريبة - المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ لا تنصرف إلى تقدير رأس المال لتحديد رقم المقارنة في ضريبة الأرباح الإستثنائية المفروضة بالقانون رقم

٦٠ سنة ١٩٤١، هذا الرقم الذى يدور مع رأس المال زيادة ونقصاً [ م ٤ ق ٦٠ سنة ١٩٤١ ] ذلك أنه لم يرد بالمرسوم بقانون سالف الذكر ما يخل بهذه القاعدة ولا ما يفيد سريانه على تقدير رأس المال ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه، إذا قضى بسريان رأس المال الحقيقي المستمر ورقم المقارنة لكل من الشريكين فى سنة ١٩٤٧ على سنة ١٩٤٩ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٦٢/٧/٧

— إذا كان الثابت بالأوراق أن الشركة الباتمة قد كونت إحتياطياً لهبوط الأسعار تطبيقاً للمادة ٧ من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ وتمهدت الشركة المشتريّة [ المطعون عليها ] فى عقد البيع بأن تتحمل ديون وإلتزامات الشركة الباتمة وقد إنتقلت البضائع والإحتياطى بحالته مع باقى الأصول والخصوم من الشركة الباتمة إلى الشركة المشتريّة وظل هذا الإحتياطى يرحل بميزانيات الشركة المطعون عليها سنوياً حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٠ سنة ١٩٥٠ دون أن يستعمل فى الغرض الذى أعد من أجله ورغم إنتضاء الإثنى عشر شهراً التالية لإلغاء الضريبة الخاصة [ التى تنتهى فى أول أكتوبر سنة ١٩٥١ ] فإن من حق مصلحة الضرائب مطالبة الشركة المطعون عليها بالضريبة الخاصة الإستثنائية على هذا الإحتياطى — إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة الإستثنائية على مبلغ الإحتياطى ( بالنموذج رقم ١٨ ) وإجراء ربط الضريبة وإخطار الممول به [ بالنموذج رقم ١٩ ] يتقطع به تقادم هذه الضريبة.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٦٢/٧/٧

مؤدى المادة ٧ من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ أن الشارع أجاز للممول تكوين إحتياطى خاص لمواجهة هبوط الأسعار يخصم من وعاء الضريبة الخاصة على الربح الإستثنائى وأنه رخص فى إستعماله متى تحقق هذا الهبوط لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الإقتصادية إلى مجراها العادى ولم يجعل إستعماله قاصراً على فترة الإثنى عشر شهراً التالية لإلغاء الضريبة الخاصة المستحقة على الربح الإستثنائى فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى على جواز إستعمال الإحتياطى قبل بدء فترة الإنسى عشر شهراً المشار إليها فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٣

بينت المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ كيفية تحديد الربح الاستثنائى الخاضع للضريبة بإتباع إحدى الطريقتين : "١" إما ربح سنة يختارها الممول فى السنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ أو السنوات المالية للمنشأة التى انتهت خلال السنوات المذكورة. "٢" وإما ١٢٪ من رأس المال الحقيقى المستمر فإذا لم يكن للممول رأس مال أو كان رأس ماله يقل عن ثلاثة آلاف جنيه اعتبر هذا الرقم

رأس مال على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المذكورتين كأساس للمقارنة متروك بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب طبقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحدّد بقرار وزاري. فإذا لم يبلغ الممول اختياره في المواعيد المحددة فيحدّد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون "م ١/٣ و ٣ ق ٦٠ لسنة ١٩٤١ " وإعمالاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أصدر وزير المالية القرار الوزاري رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لإمكان استعمال الحق المخوّل بمقتضى هذا القانون ينبغي أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها مركز أعماله طلباً في مهلة لا يجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موضحاً به الطريقة التي يختارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون وقد امتد هذا الأجل بقرارات مواءمة كان آخرها القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ الذي حدد يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ آخر مهلة يجوز فيه للممول تقديم طلب اختيار رقم المقارنة. ولما كان بين من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون من الممولين ذوي الحسابات المنتظمة وأنها لم تقدم بطلب اختيار رقم المقارنة إلا بعد فوات آخر موعد حدده القانون لمباشرة هذا الحق فإن الحكم إذ قضى بعدم سقوط حق الشركة في اختيار رقم رغم فوات الميعاد المقرر قانوناً يكون قد خالف القانون ويصين نقضه، ذلك أنه متى كان القانون قد حدد مهلة لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء خلال هذا الميعاد سقوط الحق في مباشرته.

#### الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٣

مؤدى المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية، أن يعامل رأس المال الحقيقي المستثمر من ناحية إجراءات تحديده نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح العادية. وينبى على ذلك أنه متى أصدرت مأمورية الضرائب قراراً بتحديد رقم رأس المال الحقيقي المستثمر وأعلنت به الممول من غير الشركات المساهمة ولم تلتق منه قبولا لهذا التحديد وجب عليها إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لتصدر قراراً بتحديدته وتقوم مصلحة الضرائب بإعلانه للممول أسوة بتقدير الأرباح بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ولكل من المصلحة والممول الطعن فيه وفق نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ "م ٤٥ منه" كما ينبى عليه أنه لا يجوز للمصلحة في غير حالة قبول الممول تحديد المأمورية لرقم رأس المال الحقيقي المستثمر أو صدور قرار من لجنة التقدير بهذا التحديد أن تربط الضريبة الخاصة على الأرباح

الاستثنائية. وإذا كان الثابت أن مصلحة الضرائب لم تصح هذه الإجراءات وأعلنت الطاعن يربط الضريبة الاستثنائية ويجوز للطاعن أن يرفع دعوى مبتدأة يطلب بطلانها.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٦٣

مفاد المواد ٣ و١٢ و١٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ فى شأن الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية أن الشارع جعل الأرباح الاستثنائية التى تحقق فى السنة المالية التى تختتم بعد ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ هى أول سنة تخضع للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية كما جعل هذه الضريبة تسرى على الممولين الذين بدأ نشاطهم قبل سنة ١٩٤٠ أو خلالها سريانها على الممولين الذين بدأوا نشاطهم بعدها وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن بدأ نشاطه التجارى فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وحقق أرباحا استثنائية من نشاطه هذا فإنه من هذا التاريخ يصبح خاضعا للضريبة الخاصة ويتعين التزامه بها عن سنة كاملة طبقا للمادة الحادية عشرة من القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ التى أحالت على أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى شأن تحديد الربح الخاضع للضريبة ومنها مبدأ سنوية الضريبة المنصوص عليه فى المادة ٣٨ من هذا القانون. يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ من إبطال الالتزام بالضريبة الخاصة من التاريخ المقابل لبدء الخضوع لها فى سنة ١٩٤٠ دون أن يحدد تاريخا لإبطال العمل بها بل ترك تحديد هذا التاريخ للتطبيق العملى بالنسبة لكل منشأة على حدة تحقيقا للمساواة بين سائر الممولين.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٦٣

يشترط لخضوع الممول للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أن يكون من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية. وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن لم يبدأ خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا بعد إلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يتأتى خضوعه للضريبة الخاصة عن نشاط تجارى لم يبدأ إلا بعد إلغائها.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٤/١/١٩٦٤

إجراءات ربط الضريبة على الأرباح الإستثنائية لا تبدأ إلا من تاريخ إنتهاء ميعاد إختيار رقم المقارنة وتحديد رأس المال الحقيقي المستمر.

الظعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٦٦ بتاريخ ١١/٣/١٩٦٥

إجراء الاستهلاك الإستانى عند حساب الضريبة على الأرباح الإستانى يقضى - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون هناك ربح إستانى وبيان للإنشاءات الجديدة توضح فيه الأصول المستحقة أصلاً مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمه شراء كل منها.

الظعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١/٥/١٩٦٦

- مؤدى المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وما ورد فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ بإلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الإستانى وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن الشارع أجاز للممولين تكوين احتياطى خاص لمواجهة هبوط الأسعار يخصم من وعاء الضريبة الخاصة على الربح الإستانى ورخص فى إستعماله متى تحقق هذا الهبوط لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية إلى مجراها العادى، ولم يجعل إستعماله قاصراً على فترة الإثنى عشر شهراً التالية لإلغاء الضريبة الخاصة المستحقة على الربح الإستانى، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على قسر حق الطاعن فى إستعمال احتياطى هبوط الأسعار على فترة الإثنى عشر شهراً التالية لصدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ أى الفترة من أول يناير سنة ١٩٥٠ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

- النص فى الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة على الأرباح الإستانى على أنه يجوز الترخيص للممول بأن يخصم من الربح الإستانى "المبالغ المخصصة لتكوين مال احتياطى خاص لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الاقتصادية إلى مجراها العادى من هبوط قيمة ما إشتري منذ أول يناير سنة ١٩٥٠ وذلك إذا كانت طبيعة العمل الذى تقوم عليه المنشأة أو التجارة مما يستدعى تخصيص تلك المبالغ لتكوين الاحتياطى المذكور" إنما أراد به الشارع مقابلة ما يحتمل حدوثه من هبوط فى قيمة البضاعة المشتراة أو المنتجة من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ إنتهاء العمل بالضريبة الإستانى، لا الآلات وقطع الغيار الغير معدة للتداول وتعتبر من الأصول الثابتة ويرد عليها حكم الاستهلاك المنصوص عليه فى الفقرة الثانية منها.

الظعن رقم ٤٥٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٠١ بتاريخ ١/٦/١٩٦٦

بالرجوع إلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بين أنه نص فى المادة الثانية منه على أنه "يعد ربحاً إستانياً تتناوله الضريبة الخاصة كل ربح يتجاوز" أولاً "إما ربح سنة يختارها الممول من السنوات

١٩٣٧/١٩٣٨/١٩٣٩ أو من السنوات المالية للمنشأة التي انتهت في خلال السنوات المذكورة " ثانياً "وما ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقي المستمر ويشمل ما قد يكون لدى المنشأة من أموال إحتياطية موجودة في بدء السنة التي جنت الأرباح الإستثنائية أثناءها فإذا لم يكن للممول رأس مال أو كان رأس ماله يقل عن ثلاثة آلاف جنيه اعتبر أن له رأس مال يبلغ هذا المبلغ " كما نص في الفقرة الأولى من المادة الثالثة على أن "يكون إختيار إحدى الطريقتين المنصوص عليهما في المادة السابقة كأساس للمقارنة متروكاً للممول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وبشرط أن يبلغ إختياره إلى مصلحة الضرائب طبقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحدد بقرار وزاري" وإعمالاً لهذا النص الأخير صدر القرار الوزاري رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ وقد نص على أنه "لأجل استعمال الحق المخول للمولين بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ينبغي أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع بدائرة إختصاصها مركز إدارة أعماله طلباً في مياد لا يتجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موضحاً به الطريقة التي إختارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون المشار إليه ثم صدرت قرارات أخرى بمد هذا الميعاد آخرها القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤١ بمد ميعاد الإختيار من آخر يناير سنة ١٩٤٢ إلى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢، وإذا كان الثابت في الدعوى أن المنشأة المطعون عليها من الممولين ذوى الحسابات المنتظمة وأنها قدمت في الميعاد المحدد بالقرارات الوزارية إقراراً بإختيارها أرباح سنة ١٩٣٩ رقماً للمقارنة وبذلك تكون قد إستعملت حقها في الإختيار طبقاً للأوضاع وفي الميعاد المحدد بالقانون فإنه لا يجوز لها بعد إنقضاء هذا الميعاد أن تمرد فتعدل عن هذا الإختيار وتنشئ لنفسها حقاً جديداً فيه.

#### الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٣٦ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٨

بالرجوع إلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ لفرض ضريبة على الأرباح الإستثنائية، يبين أنه نص في المادة السابعة منه على أنه يجوز الترخيص للممول بأن يخصم من الربح الإستثنائي المبالغ اللازمة لإستهلاك رءوس الأموال المستمرة بادية الأمر في المنشآت الجديدة التي أستحدثت بعد أول يناير سنة ١٩٤٠ أو لإستهلاك إنشاءات أستحدثت أو اشترت بعد التاريخ المذكور بواسطة منشآت موجودة من قبل وبالرجوع إلى المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون يبين أنها أوجبت على كل ممول يرغب في الترخيص له بتكوين الإحتياطي المشار إليه " بالفقرة " ثانياً " من المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ " أن يقدم مع الإقرار السنوى الخاص بالأرباح التجارية والصناعية ولأول مرة في بحر شهر من تاريخ نشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية إقرار مفصلاً ببيان الإنشاءات الجديدة التي



استحدثت بعد أول يناير سنة ١٩٤٠ توضح فيه الأصول المستحدثة أصلاً مع نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء كل منها، ومؤدى ذلك أنه يتعين على الممول أن يقدم بطلب الترخيص بإجراء خصم احتياطي الاستهلاك الإستانثائي مع الإقرار السنوي الخاص بالأرباح التجارية والصناعية وإلا سقط حقه فيه، ولا وجه للقول بأن هذا المعاد يتراخى إلى بعد تحديد الأرباح الإستانثائية، إذ من شأنه أن يفتح باب المنازعة فيها وإجراء الخصم منها بعد أن تكون قد تحددت وربطت الضريبة عليها وأصبح الربط نهائياً.

#### الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٢ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧١

- مفاد نصوص المواد ٣ فقرة أخيرة، ١٢ فقرة أولى، ١٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بشأن فرض ضريبة خاصة على الأرباح الإستانثائية والمادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ - بإلغاء تلك الضريبة أن الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جعل الأرباح الإستانثائية التي تحقق في السنة المالية التي تختتم بعد ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ هي أول سنة تخضع للضريبة الخاصة وأن الضريبة على الأرباح الإستانثائية كما تسرى على الممولين الذين بدأوا نشاطهم قبل سنة ١٩٤٠ أو خلالها فإنها تسرى أيضاً على الممولين الذين بدأوا نشاطهم بعدها.

- أشارت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلى مبدأ سنوية الضريبة وجعلت الأصل هو محاسبة المنشأة على أساس ربح سنة كاملة سواء كانت هذه السنة تقريبية أو متداخلة، إلا أن هذه القاعدة العامة التي يجب إتباعها في الأحوال العادية يرد عليها إستثناءات، نص على بعضها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، كما دعت إلى بعضها الآخر ضرورات التطبيق العملي، من ذلك حالة ما إذا بدأت المنشأة نشاطها خلال السنة فيجوز لها أن تتخذ سنة حسابية تزيد أو تقل عن إثني عشر شهراً حتى تصل إلى مبدأ السنة الحسابية التي تريد إتباعها. وإذا كان الشائب من الحكم المطعون فيه أن السنة المالية للشركة الطاعنة تبدأ في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام ما عدا السنة المالية الأولى فإنها بدأت من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وانتهت ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأن الشركة الطاعنة قدمت إقراراتها الضريبية على هذا الأساس وأقرتها مصلحة الضرائب على ذلك، فإنه يتعين احتساب مدة التقادم من هذا التاريخ دون نظر إلى فترة الخضوع للضريبة الإستانثائية التي أبطلها وحدد نهايتها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠.

**الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢١**

مضى كان القانون قد حدد ميعداً لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء فيه سقوط الحق في إجرائه، وإذ كان مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ - بفرض ضريبة على الأرباح الإستثنائية - والمادة السابعة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين على الممول أن يقدم بطلب الترخيص بإجراء خصم احتياطي للإستهلاك الإستثنائي مع الإقرار السنوي الخاص بالأرباح التجارية والصناعية والإسقاط الحق فيه وكان لا وجه للقول بأن هذا الميعاد يتراعى إلى سنوات لاحقة إذ من شأن ذلك أن يفتح باب المنازعة بإجراء الخصم من ضريبة تحددت وربطت وأصبح الربط عنها نهائياً، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وأقام قضاءه في الدعوى على ما قرره من أن " المشرع لم يشترط إجراء هذا الخصم سنة بسنة مما مؤداه جواز إجرائه في سنة من سنة أو سنوات سابقة " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

**الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٩**

- متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب سبق أن ربطت الضريبة على أرباح الطاعن الإستثنائية عن السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٨/٩/١٥ على أساس أن رقم المقارنة هو أرباحه في سنة ١٩٣٩ باعتبار أن دلائره غير منتظمة، وصار هذا الربط نهائياً، فإنه لا يجوز لها بعد ذلك أن تعود فتربط الضريبة عن نفس السنوات على أساس أن رقم المقارنة هو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستمر باعتبار أن دلائره منتظمة، وأن حقه في إختيار رقم المقارنة قد سقط، إذ أن حق مصلحة الضرائب في إجراء ربط إضافي وفقاً لنص المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠، لا يكون إلا إذا تحققت من أن الممول لم يقدم بإقرار صحيح شامل بأن أغلّى نشاطاً أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقاً إحتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها، وذلك بإخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة.

- توجب الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠، في حالة الربط الإضافي أن يخطر به الممول، وأن يكون الإخطار منظوماً على الأسباب والأسس التي إستندت إليها المصلحة في إجراء هذا الربط، وهذه المادة وكذلك إجراءات الربط التي إستلزمها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تسرى في شأن الضريبة على الأرباح الإستثنائية تطبيقاً لما تقتضيه المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض هذه الضريبة والمادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣

مؤدى نص الفقرتين الأولى، وقبل الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة على الأرباح الإستثنائية، والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ بإلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الإستثنائية، أن المشرع إذ أجاز تكوين إحتياطي خاص يخصم من وعاء الضريبة الخاصة على الربح الإستثنائي لمواجهة ما يحتمل حدوثه من هبوط فى أسعار البضاعة المشتراة أو المنتجة من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ إنتهاء العمل بالضريبة الإستثنائية، فقد راعى فى تحديد هذا الهبوط الذى يحجز إستعمال الإحتياطي أن يكون بالنظر إلى التطويم الشامل لكافة تلك السلع وليس بتقويم كل سلعة على حدة، بحيث لا يرخص فى إستعمال الإحتياطي إلا فى حدود النتيجة النهائية لتقويم كل السلع، ما هبط سعره منها وما إرتفع، فقد يغطى الإرتفاع فى قيمة بعض السلع ما عساه يطرأ من هبوط فى قيمة السلع الأخرى، ولا يكون هناك من ثم هبوط فى الأسعار يحجز إستعمال الإحتياطي يؤيد ذلك أن الأرباح الإستثنائية وهى مصدر " إحتياطي هبوط الأسعار " لا تنج من التجار فى نوع معين من السلع، بل هى زيادة أرباح المنشأة من مختلف أنواع نشاطها عن الربح العادى الأمر الذى لا يجوز معه النظر إلى نوع معين على حدة عند إستعمال الإحتياطي بل إلى البضاعة كإصل واحد وهذه الطريقة فى تحديد الهبوط فى الأسعار هى التى تتفق مع الغرض الذى إستهدفه المشرع من تكوين الإحتياطي المذكور وأشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بقولها أنه " يرصد لتغطية الخصائر الناشئة عن هبوط قيمة المشتريات التى عقدت ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٠ أى خلال المدة التى إعتبرت أنها فترة غير عادية " وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وجرى فى قضائه على أن تحديد قيمة هبوط الأسعار يكون بتقويم كل سلعة على حدة، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٤

- تقضى المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الإستثنائية بأن تسرى على الضريبة الخاصة جميع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عدا ما إستثنته منها كما تقضى المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بأنه فيما عدا الأحكام الواردة فى المواد السابقة عليها، تسرى على الضريبة الخاصة جميع أحكام اللوائح والقرارات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة أو المكملة له، مما مؤداه أنه ليس لمة ما يمنع من أن تتخذ مصلحة الضرائب إجراءات موحدة خاصة بربط كل من الضريبتين - ضريبة الأرباح التجارية وضريبة الأرباح الإستثنائية - فتكون هذه الإجراءات قاطعة للنظام بالنسبة لكليهما.

- الضريبة على الأرباح الإستثنائية طبقاً للمادتين ٩٧، ٩٧ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ وإعمالاً لحكم القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ تضام ويسقط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بها في معاد غايته ١٩٥١/٦/٢٧ بالنسبة لأرباح سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧٣/١/١٠  
الاحتياطي الذي أجاز المشرع للممول تكويته لمواجهة هبوط الأسعار تطبيقاً للمادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الإستثنائية، هو من الأصول الدفترية ولا يعتبر في حالة عدم استعماله من أصول التركة، بحيث يضاف إلى قيمة البضاعة، بل يصير عدم التحويل عليه في التقدير كمنصر من عناصر التركة، طالما أن جميع أصولها وعصومها يشملها التقدير.

#### \* الموضوع الفرعى : الإعفاءات الضريبية :

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٠  
لا يكفى لإعفاء المنشأة من ضريبة الأرباح التجارية المقررة بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ أن لا يكون لها بمصر مكتب فرعى أو وكيل مفوض منها وتابع لها متى كانت الأرباح المفروضة عليها الضريبة ناتجة من مزاولتها على وجه الاستمرار والاعتiad نشاطا كملت دورته في مصر ولو لم يكن لها كيان محلى قائم بها إذ لم ير الشارع في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن يقصر فرض الضريبة على المنشآت التجارية والصناعية التى لها أماكن ثابتة تشغلها بمصر بل قصد أن يفرضها على نوع معين من أنواع الإيرادات المنقولة سواء جاءت تلك الأرباح نتيجة منشآت بالمعنى الضيق أم نتيجة مزاولة نشاط تجارى أو صناعى بمصر على وجه الاعتiad والامتثال.

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٣  
- إن المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أنه " إذا أخذت شركة مصرية مساهمة في مقابل ما قلته عينا أو نقدا إلى شركة أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية أسهما إسمية أو حصصا فإن الأرباح التى توزعها الشركة الأولى تفى فى كل سنة مالية للشركة من الضريبة على إيراد رءوس الأموال المنقولة... " فإن الإعفاء المنصوص عليه في المادة المذكورة مقصورا على الشركات المساهمة المصرية ولا ينصرف إثره إلى الشركات الأجنبية المؤسسة بحجة من ازدواج الضريبة لتشجيعهما هى الأخرى أسوة بالشركات المصرية ذلك أن الإعفاء من الضريبة هو استثناء من الأصل فلا يكون إلا بنص صريح.



وطني لا تزال وإذا كان ذلك، وكان النزاع في الدعوى يدور حول فوائد مستندات قرض وطني حصلها البنك في السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ وخضوعها للضريبة على القيم المنقولة عند إعادة توزيعها حكماً على مساهميه وفي صورة ناتج لأسهمه هو لا في صورة إيرادات لمستندات القرض الوطني، وجرى الحكم المطعون فيه على عدم خضوعها للضريبة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٥/١/١٩٧٥

النص في الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولية على التركات - على أن يعفى من الرسم ولا يدخل في تقدير قيمة التركة الأثاث والمفروشات ما دام محتفظاً بها لفرض مكنت أسرة المتوفى ومجموعات الكتب ومجموعات النقود القديمة والأنواط ومجموعات طوابع البريد وكذلك المجموعات الفنية التي لا تكون معدة للإتجار بها والصور والتماثيل الخاصة بأفراد أسرة المتوفى يدل على أن المشرع قد حدد على سبيل الحصر الأموال التي تعفى من الرسم فلا يمتد هذا الإعفاء إلى غيرها، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإعفاء ملابس المتوفى ومقولاته الخاصة وقلم الحبر من الرسم في حين أنها ليست من الأموال المحددة على سبيل الحصر بالنص السالف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣، ٩٥ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٩

النص في المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن : " ويكون كل من المتنازل والمتنازل له مسئولاً بالتضامن عما إستحق من ضرائب على المنشآت المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل . . " والنص في المادة ٢٩٩ من القانون المدني على أن " إذا كان أحد المدينين المتضامنين هو وحده صاحب المصلحة في الدين فهو الذي يتحمل به كله نحو الباقيين " مما يقتضاه أنه إذا كان الدائن يعلم أن مديناً متضامناً هو وحده صاحب المصلحة في الدين ثم أبراه منه فليس له أن يرجع بعد ذلك بشئ على المدينين الآخرين ذلك أنه إذا رجع على أحد منهم كان لهذا أن يرجع على صاحب المصلحة بالرغم من إبرائه فتتعدم الفائدة من هذا الإبراء. وإذا كان ذلك، وكانت الطاعنة لم تعلم حين أبرأت المتنازل المطعون ضده الأول أنه وحده صاحب المصلحة في الدين فإنه لا يكون لها الحق في مطالبة المتنازل له بهذا الدين.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ٧/٢/١٩٧٩

و إن كان القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ صدر بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية عموماً وخفض الأجرة بمقدار هذه الإعفاءات لصالح المستأجرين إعتباراً من أول يناير سنة

١٩٦٢ على التصغير الوارد به، إلا أن المشرع ما لبث أن تبين إنقضاء حكمة هذا التيسير لمستأجرى الأماكن لغير السكن، أخذ بأن هؤلاء يزاوون نشاط يدور عليهم ربحاً يتفق بوجه عام مستوى تكاليف المعيشة فأصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ باستثناء الأماكن التي توجر لغير السكنى من أحكامه بحيث لا يتمتع ملاك تلك الأماكن بالإعفاءات من الضرائب المستحقة عليه ابتداء من أول يوليو ١٩٦٨ فأصبح واجباً عليهم تأديتها لخزانة الدولة، وبالتالي فلا إلزام عليهم بتخفيض الأجرة لصالح المستأجرين لهذه الأماكن بالذات.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢  
بدل الاغتراب إما أن يعطى للعامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله فلا يعتبر جزء من الأجرة ولا يتبعه في حكمه في عضوه للضريبة وإما أن يعطى له كحافز للعمل بعداً عن موطنه فيعتبر جزء من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق بوجودهما وتصبية الضريبة.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٧  
أساس سريان التيسيرات والإعفاءات من الضرائب والرسوم المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية والفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض الإعفاءات والتيسيرات لمواطني محافظات القناة وسيناء بمقتضى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ هو - وعلى ما أفصحت عنه مذكرته الإيضاحية - طول مدة وقف تحصيل الضرائب والرسوم التي نص عليها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن وقف مواعيد سقوط الحق والإجراءات في قوانين الضرائب والحجز الإداري والتي سرت على ممولى محافظة البحر الأحمر بموجب القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ بإنهاء مدة الوقف في ١/٧/١٩٧٧، وما يسبب مطالبة هؤلاء الممولين بالضرائب والرسوم المستحقة إعتباراً من سنة ١٩٦٨ من إرهاب يتعكس أثره على النشاط التجارى والمهنى للمحافظة. مما مفاده أن أثر الإعفاء ينحصر في منع مصلحة الضرائب من إقتضاء الضريبة المستحقة عن أرباح السنوات المعفاة نتيجة للإعفاءات المشار إليها دون أن يعنى ذلك نفى مبدأ الخضوع للضريبة وهو ما يوجب إعمال قاعدة الربط الحكمى التي يعين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تطبيقها في جميع الحالات إذا ما توافرت شروطها.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٥  
إذا كان الحكم لم يعتبر المصنع المعد لتعطين الكنان من المنشآت الزراعية المعفاة من الضريبة عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مقيماً ذلك على سعة مساحته " خمسة عشر

لقد اتنا " و على ضخامة ما يندفع رواتب لموظفيه وأجوراً لعماله " أكثر من ألفي جنيه " وعلى ما يخله من صافي الأرباح " نحو ثمانية وثلاثين ألفاً من الجنيهات " وعلى مقدار إنتاجه " ليس محصول كل الأرض المملوكة لأصحابه فحسب بل أيضاً محصول أرض أخرى تستأجر لسد حاجته " ، فإنه يكون طبق القانون تطبيقاً صحيحاً. ذلك أن مثل هذا المصنع ليس في عرف القانون المذكور منشأة زراعية إذ هو قد بلغ من الأهمية حداً لا يمكن معه اعتباره مجرد منشأة تابعة للإستغلال الزراعي للأرض المملوكة لأصحابه.

#### \* الموضوع الفرعي : الإعلان بربط الضريبة :

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٤

- إذا دفع الممول أمام محكمة الموضوع بأنه لم يعلم بالخطاب الموصى عليه المرسل إليه من مصلحة الضرائب تخبره فيه بتقدير لجنة الضرائب ولم يقابل عامل البريد ولم يرفض تسلم الخطاب منه تبعاً كما هو مؤشر على غلاف هذا الخطاب، إذ هو كان في ذلك الوقت مهاجراً بسبب الفترات الجوية وكان محله مغلقاً وأن هناك كثيرين باسمه ومنهم ولده، وطلب إلى المحكمة أن تضم سجل الخطابات الموصى عليها وإحالة الدعوى على التحقيق، وأبدى على سبيل الاحتياط إستعداده للطعن بالتزوير فيما أثبتته عامل البريد على غلاف الخطاب، فردت المحكمة على ذلك بقولها إن من المفروض أنه لا يؤثر في دفتر الخطابات الموصى عليها إلا بما يشته عامل البريد، وإن الثابت أن الخطاب أعلن إليه في مقر المنشأة كما أثبت ذلك عامل البريد، وإن المستأنف عليه لم يقدم ما ينفي ذلك، وأن كون الخطاب لم يرسل بكامل إسمه لا يغير من الوضع شيئاً، لهذا قصور في الحكم، إذ هو أقيم على عجز المستأنف عليه عن نفي ما أثبتته عامل البريد دون تمكنه من هذا النفي ودون رد على ما طلبه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لهذا الغرض.

- إن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ لم يوجب أن يكون القرار الصادر بقرار الضريبة متضمناً الأسباب التي بنى عليها، فلا يمكن أن يكون قد عني في المادة ٥٤ منه وجوب إعلان الممول بمنطوق القرار وأسبابه معاً، ومن ثم كان الإعلان بمنطوق القرار وحده كافياً لسريان ميعاد الطعن فيه أمام المحاكم.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١١

في طريقة إعلان الممول بربط الضريبة العامة على الإيراد اكتفى المشرع بأن يكون هذا الإعلان بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وجعل للإعلان بهذه الطريقة ذات الأثر المترتب على الإعلان بالطرق التي نص عليها في قانون المرافعات واعتبر أن رفض الممول استلام هذا الخطاب يقوم الإعلان كما اعتبر



الإعلان صحيحاً، ومن ثم فلا حاجة إلى إتباع أحكام المواد من ١٥ إلى ١٩ من قانون المرافعات الخاصة بالإعلان الذي يقوم به المحضر عن طريق البريد في حالة رفض الممول استلام الخطاب.

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١/٢٩/١٩٧٥

- مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن المشرع وضع إجراءات خاصة بالإعلان وهي تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات لجعل الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول بإخطاره بربط الضريبة بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ووضع الإجراءات التي فرض على عامل البريد إتباعها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها، بأن نص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن " المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسل إليهم أو إلى من يتوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ " ونص في البند ٢٥٨ على أن " المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدقاءه بعد التحقيق من صفتهم والتوقيع منهم " وذلك تمثيلاً مع قانون المرافعات. ومفاد ذلك أن الإعلان الحاصل للممول في المنشأة والذي إستلمه أحد مستخدميه يعتبر كافياً لترتيب جميع الآثار القانونية إذ يفترض قانوناً أنه أوصل الإعلان للممول شخصياً.

- تقدير علم المرسل إليه - الممول - بالرسالة يخضع لمطلق تقدير المحكمة ولما كانت المحكمة قد حصلت بأدلة سائغة لها سندها في الأوراق أن الطاعن قد أخطر إخطاراً صحيحاً بالنموذج من إرسال الخطاب الموصى عليه بإسمه وعنوانه ومن تسليم النموذج في مقر المنشأة ومن التوقيع على علم الوصول بتوقيع واضح لشخص له صفته في الإستلام كان تابِعاً للطاعن في تاريخ إستلامه للخطاب طبقاً لما هو ثابت بمحضر مناقشته المقدم ضمن أوراق الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض.

**\* الموضوع الفرعي : الإلتزام بالضريبة يقع على أشخاص الشركاء :**

**الطعن رقم ١٩٤ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٨**

الإلتزام بالضريبة إنما يقع على أشخاص الشركاء لا على ذات الشركة، ويثبت في ذمتهم هم لا في ذمتها، ولا يهم في نظر القانون من حيث فرض الضريبة على الشريك في شركة تضامن أو الشريك المتضامن في شركة توصية أن تكون الشركة قد استوفت أو لم تستوف إجراءات الشهر القانونية، إذ الشركة رغم عدم إسفاء هذه الإجراءات توجد فعلاً وقد يكون لها نشاط تجارى يثمر ربحاً يهبط إلى الشركاء فتحسب عليهم الضريبة بسببه. فإذا كان الحكم قد أقام قضاءه على اعتبار أن أحد الشريكين هو وحده المسئول عن الضريبة دون شريكه الآخر تأسيساً على أن الشركة بينهما لم تتخذ المظهر الخارجى الذى يتطلبه القانون، فإنه يكون قد أخطأ.

**الطعن رقم ٦ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥**

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل إضافة فقرة أخيرة إليها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ١٧٤ سنة ١٩٥١ - أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصياً عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته في الشركة. ومن ثم فإن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصياً عن الضريبة على مقدار نصيبه في الربح يعادل حصته في الشركة. ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة كم يجب أن توجه الإجراءات من مصلحة الضرائب إلى الشريك شخصياً. كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أناب مدير الشركة أو أحد الشركاء فيها أو الغير في تقديم الإقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب فإن الإجراءات في هذه الحالة يجب أن توجه إلى هذا النائب بصفته هذه وذلك سواء كانت الشركة قائمة أو كانت في حالة تصفية - فإذا كان الحكم قد اعتبر أن الشركة هي المسئولة عن الضريبة ورتب على ذلك صحة الإجراءات التى وجهتها مصلحة الضرائب إلى مدير الشركة عن الضريبة المستحقة على الشركاء المتضامين ورفض القضاء ببطالان تلك الإجراءات فإنه يكون قد خالف القانون.

## \* الموضوع الفرعي : التركات الخاضعة لرسم الأيلولة :

الطعن رقم ٤ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١٠٨٣ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٨

تحرير السند وتسليمه لمن صدر له يجعل ذمة الملتزم فيه مشغولة بقيمته ولو كان سببه التسرع ولم يطالب صاحبه بقيمته إلا بعد وفاة من صدر منه. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إقرارات المديونية الصادرة للطاعنات ليست حجة على المورث ورتب على ذلك خضوع المبالغ التابعة فيها لرسم الأيلولة على التركات أقام قضاءه على أن المبالغ التي أقر بها المورث عبارة عن متجمد مرتب كان قد التزم بدفعه لكل من بناته متوياً بغير مقابل وأن هذه الإقرارات ما دامت تبرعاً فيجب أن يطبق عليها أحكام الهبة التي تقضي بأن يكون الإيجاب والقبول فيها بمقتضى عقد رسمي إلا إذا قبضت فعلاً فإنه يستثنى عن رسمية العقد وإن كلا الأمرين غير متوافرين فليس هناك عقد رسمي كما أنه لم يحصل قبض فعلي بدليل وجود المال في تركة المورث، إذ قرر الحكم ذلك فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٧

نص القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٤ في الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أن رسم الأيلولة على التركات يسرى على الأموال المنقولة الموجودة في مصر والمخلفة عن مورث أجنبي له محل توطن شرعي في مصر أو له عمل أو مال يستثمر في المملكة المصرية. ومفاد ذلك أن هذا الرسم لا يفرض إلا في الأحوال التي وردت في المادة المذكورة على سبيل الحصر، ومنها أن يكون للأجنبي مال مستثمر في مصر، فإذا كان له مال منقول غير مستثمر فيها فإنه لا يخضع لرسم الأيلولة على التركات باللغة ما بلغت قيمته ولما كانت العلة في إقتضاء الرسم في هذه الحالة هي أن يكون المال مستمراً في مصر وكان المعلول يدور مع علته وجوداً أو علماً، فإن رسم الأيلولة في هذه الحالة إنما يتحدد بمقدار المال المستثمر في مصر ولا يمتداه إلى الأموال المنقولة الأخرى التي لا تستثمر فيها إذ ليس من المستساغ القول بأنه لمجرد وجود مال منقول لأجنبي مستثمر في مصر مهما قلت قيمته يفرض رسم الأيلولة على جميع أمواله المنقولة الأخرى الموجودة في مصر والتي لا تكون مستثمرة فيها ويؤكد هذا النظر ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون السالف الذكر من أنه "إذا لم يكن للأجنبي المتوفى محل توطن شرعي في مصر فإن تركته تكون مع ذلك خاضعة لرسم الأيلولة إذا كان له مال يستثمر في مصر وبقدر هذا المال". وإذن فمتى كان الحكم إذ قضى بأن المبالغ المودعة ببنك باركليز والمخلفة عن مورثة المظعون عليهما لا تخضع لرسم الأيلولة على التركات أسس قضاءه في هذا الخصوص على أنه لا

خلاف بين الطاعة والمطعون عليهما في أن المبالغ المودعة في البنك المذكور لا تستثمر في ذاتها وعلى أنه يشترط لإخضاع الأموال المنقولة الموجودة في مصر والمخلفة عن مورث أجنبي لهذا الرسم أن تكون مستثمرة في مصر، فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٥٤

إذا اتفق في عقد شركة على أنه إذا مات أحد الشركاء الموصين يكون النصيب الذي يؤول إلى ورثته هو حصة مورثهم في رأس المال دون حصته في موجودات الشركة التي تظل ملكا للشخص الاعتباري الذي يبقى قائما إلى أن تحصل التصفية، ولما كان هذا الشرط ملزما للمورث فإنه يسرى على مصلحة الضرائب وفقا لمفهوم نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذي يقضى بأن يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ٥/٢٠/١٩٥٤

إن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ إذ نص في الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه على أن رسم الأيلولة على التركات يسرى على الأموال المنقولة الموجودة في مصر المخلفة عن مورث أجنبي له محل توطن شرعي في مصر أو له عمل أو مال مستمر في مصر فقد أفاد أنه إذا كان للأجنبي مال منقول مستمر في مصر فإنه يخضع لرسم الأيلولة على التركات مهما كانت قيمة الربح أو الفائدة التي يفلها هذا المال سواء أكان لهذا الأجنبي مجهود إيجابي في استثماره أم كان يكتفي بالفائدة التي ينتجها هذا المال المودع بأحد المصارف. وإذا فمعى كان الثابت هو أن الأسهم والسندات وتحفظات شركة قناة السويس المخلفة عن مورث أجنبي والمودعة بأحد المصارف الكائنة بمصر تغل دخلا في صورة ربح أو فائدة فإنها تعتبر أموالا منقولة أو مستثمرة في مصر ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بخضوعها لرسم الأيلولة على التركات لم يخالف القانون.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٢٠ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٥٦

القاعدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات - من أن تكون قيمة العقارات المخلفة عن المورث مساوية لأثنى عشر ضعفاً للقيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط العوائد - هذه القاعدة تسرى على العقارات الموجودة في مصر. وكذلك على العقارات الموجودة في البلاد الأجنبية كلما كانت القيمة الإيجارية السنوية لتلك العقارات في هذه البلاد هي المتخذة أساساً لربط عوائد الأملاك عليها - أما إذا لم يكن ثمة قيمة

إيجارية متخذة في البلد الأجنبي أساساً لربط العوائد على العقار الموجود في ذلك البلد خضع العقار الموروث في تقدير قيمته إلى طرق التقدير الأخرى المنصوص عليها في المادة ٣٧ من ذلك القانون.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٤ مكتب فني ٩ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٦

إن ما نصت عليه المادة ١٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات من وجوب استبعاد كل دين أو التزام سقط بالتقادم من قيمة التركة ولو لم يمسك الورثة بذلك - إنما هو خاص بالديون التي على التركة ولا ينصرف إلا إليها دون الديون التي تكون مستحقة للتركة.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٤ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥

لا تنطبق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ إلا على الأملاك الخاضعة لعوائد المباني أو الأرض المعتبرة من الأقطان الزراعية - أما ماعدا هذين النوعين من أعيان التركة كالأراضي المعدة للبناء فإنها تندرج فيما يختص بتقدير قيمته تحت نص المادة ٣٧ من ذلك القانون. فإذا كان الحكم قد انتهى في استدلال سائح إلى أن الأرض موضوع النزاع ليست من الأملاك المبينة الخاضعة لعوائد المباني وأنها ليست تابعة " للفيلا " المقامة على جزء منها وإنما " الفيلا " التابعة لها وأنها رغم كونها تزرع تعتبر من الأراضي المعدة للبناء فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذا أحضر تلك الأرض من حيث تقدير قيمتها تمهيدا لتحديد رسم الأيلولة عليها إلى حكم المادة ٣٧ دون المادة ٣٦ من القانون المذكور.

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٤ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٤

الأصل في تقدير التركات - في غير الأحوال التي وضع المشرع في شأنها قواعد خاصة لتقدير الأموال - هو اعتبار الوقت الذي إنتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث ذلك أن هذا النوع من الضريبة إنما يفرض بمناسبة ما وقع للوارث من إغناء أي من زيادة وتقويم هذه الزيادة إنما يكون لحظة تمامها بما تساويه من ثمن يحتمل أن تباع به وقت حصول الواقعة المنشئة للضريبة.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٤ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٥٩/٦/١١

مفاد نص المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أن المشرع قد جعل لجان تقدير التركات التي نظمها في القرار الوزاري ١٢٦ لسنة ١٩٤٤ هي جهة التقدير الأصلية إذ هي أداة المصلحة ووسيلتها الوحيدة في التقدير ولم يرسم القانون أي طريق للتصديق على هذا التقدير، ومن ثم فإن قراراتها تعتبر صادرة من هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي تستفد به سلطة التقدير فلا يجوز لها الرجوع فيه ولا لمصلحة الضرائب أن تعقب عليه أو تعيده لمعادودة النظر فيه من جديد.

- لما كانت المادة ١٤ من قانون رسم الأيلولة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تقضى بأنه يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصح دليلا على المتوفى أمام القضاء وكان القانون لا يوجب لكي تكون هذه الالتزامات حجة على المورث أن يكون تاريخها ثابتا بوجه رسمي، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من وجوب ثبوت تواريخ إقرارات المديونية الصادرة للطاعنات من مورثهن بوجه رسمي لا يكون له من سند في القانون.

- لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تنص على أنه [ يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال السنة السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له لسبب من أسباب الإرث كان متوفرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال ثابتة أو منقولة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة... على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد رسم الأيلولة المحصل منه ]، وكانت المادة ١٥ من القانون المذكور تنص على أنه [ يجوز لموظفي مصلحة الضرائب أن يطلبوا تقديم المستندات المثبتة لما على التركة من الديون والالتزامات كما يحق لهم أن يطلبوا لهذا الغرض تقديم السجلات والدفاتر التجارية ولهم أن يستعدوا مؤثقا أو نهائيا كل دين على التركة يبدو لهم أنه صوري أو غير ثابت ثبوتا كائنا وعلى الأخص... كل سند أو اعتراف يدين صادر من المتوفى في خلال السنة السابقة لوفاة لمصلحة شخص أصبح وارثا له لسبب من أسباب الإرث كان متوفرا وقت إبرام الدين سواء أكان صدر له بالذات أو بالواسطة... وذلك كله مع الاحتفاظ لأصحاب الشأن بمطالبة المصلحة قضائيا برد الرسم الذي حصل ولم يكن مستحقا ] وكان من مقتضى هذين النصين أن الهبة التي تصدر من المورث لأحد ورثته في خلال السنة السابقة على وفاته لا تستبعد قيمتها من أصول التركة عند تقدير ضريبة الأيلولة وأن لمصلحة الضرائب أن تطلع على السجلات والدفاتر التجارية وتستعد مؤثقا أو نهائيا كل دين يبدو لها أنه صوري أو غير ثابت ثبوتا كافيا وأن تقاضى ضريبة الأيلولة على التركة مع استبعاد ما يبدو لها أنه محل للريبة من هذه التصرفات على أن يكون لأصحاب الشأن المطالبة برد ما دفعوه من رسوم الأيلولة متى أثبتوا أمام القضاء أن الذي حصل منهم لم يكن مستحقا، وكانت المحكمة وهي بسبيل الرد على الطاعنات فيما طلبنه من إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صحة الإقرارات الصادرة لهن من مورثهن وصحة التواريخ الواردة بها والتي ثبتت أنه مضمي عليها أكثر من سنة قبل الوفاة قالت إن مصلحة الضرائب تعتبر من الغير فلا تسرى عليها التواريخ العرفية بالإقرار المشار إليها، وكان هذا القول غير صحيح في القانون فإن الحكم المطعون فيه

يكون قد أخطأ في تطبيق المواد ٤ و ١٤ و ١٥ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وترتب على هذا الخطأ إغفاله دون مرور طلب الطاعنات إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صدور هذه الإقرارات من مورثهن قبل وفاته بأكثر من سنة مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٠

- لما كانت المادة ١٢ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تعتبر الحقوق والدعاوى من الأصول التى تتكون منها التركة فتخضع بقيمتها لرسم الأولولة، وأجازت المادة ١٣ من هذا القانون استبعاد هذه الحقوق مؤلفا حتى يستقر الحق فيها وذلك بالشروط التى أوجبتها هذه المادة، وكان الثابت هو أن شهادات التحفظات كانت مثار نزاع بين شركة قناة السويس وبين حاملى الأسهم التى حررت عنها شهادات التحفظات على تقدير قيمتها ذهابا أو ورقا وقد عرض هذا النزاع على القضاء قبل وفاة مورثة الطاعنين ولم يفصل فيها نهائيا إلا بعد وفاتها، وكان الحكم الصادر فى هذا النزاع مقررا لقيمة هذه الشهادات على أساس الذهب لينسحب أثره عند تقدير قيمة التركة إلى تاريخ وفاة المورثة، لما كان ذلك يكون صحيحا تقدير مصلحة الضرائب لقيمة هذه الشهادات على هذا الأساس فى تاريخ وفاة المورثة.

- تقدير قيمة السندات والأوراق المصرية أو الأجنبية من واقع متوسط الأسعار الرسمية فى آخر أسبوع حصل فيه التعامل قبل الوفاة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ إنما يكون بالنسبة للأوراق المقبولة فى التسعيرة الرسمية بإحدى البورصات المصرية والتى تكون خالية من قيام نزاع قضائى فى شأن قيمتها الحقيقية، ولما كان هذا الوصف لا ينطبق على شهادات التحفظات التى كان تقدير قيمتها مثار نزاع أمام القضاء فإن التحدى بنص الفقرة المشار إليها يكون على غير أساس.

- لا محل للنعى على الحكم المطعون فيه أنه اعتمد تقدير مصلحة الضرائب لقيمة شهادات التحفظات على أساس سعر الذهب مستعينة فى هذا التقدير بخبرة أحد البنوك فى هذا الخصوص، ذلك أن المادة ٥٤ من القرار الوزارى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٤ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تجيز للجنة التقدير الاستعانة فى هذا الخصوص برأى أحد المصارف، والمحكمة غير ملزمة بعد بإجابة الورثة إلى طلب تعيين خبير لتقدير قيمة هذه الأوراق وقت وفاة المورث متى كانت قد اطمأنت إلى تقدير لجنة التركات لها.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٨

مضى كانت الأرض موضوع النزاع فى حياة مورت المورث من الأبطال الزراعى وتغيرت صفاتها هذه بعد وفاته وأصبحت أرضاً معدة للبناء فإن ما انتهى إليه الحكم من خروج حالة تلك الأرض عن نطاق المادة ١٧ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وعدم جواز تخفيض رسم الأيلولة المستحق عليها إلى النصف يكون فى محله ولا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٦١

خلت مواد القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - بفرض رسم أيلولة على التركات - سواء قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أو بعد هذا التعديل من النص على وجوب الفصل فى الدعاوى المتعلقة بفرض رسم أيلولة على التركات على وجه السرعة - ولم تحل المادة ٣٨ منه إلى المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - التى تنص على أن الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه يكون الحكم فيها دائماً على وجه السرعة - وإنما أحالت إلى المادة ٥٤ من هذا القانون - وهذه الإحالة لا تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم المطعون فيه من إعتبار الطعن فى التقديرات بالنسبة لرسم الأيلولة على التركات من الطعون التى تنظر على وجه السرعة والتى يجب رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ٧/٧/١٩٦٢

ينصرف لفظ " الفروع " الوارد بالمادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات إلى " أبناء المتوفى " لصلبه وأبنائهم دون الأولاد بالتبني وقد أفصح المشرع عن قصده بما ورد فى المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور من أن ورثة الشخص الطبيعى هم بنوه وبنوه أبناءه أما من عداهم فإن الميراث ينتقل إليهم مصادفة وعلى وجه لا يتوقعونه بسبب عدم وجود وارثين من الطبقة الأولى. والأولاد بالتبني أدخل فى باب المصادفة من الورثة ذوى القربى. ولا يغير من هذا النظر أن يكون القانون اليونانى قد جعل الولد بالتبني فى مركز الولد الشرعى طالما أن المشرع المصرى لم ينص على إعتبار الابن بالتبني فى مركز الابن الشرعى بالنسبة لرسم الأيلولة كما لم يعتبره من فروع المتوفى فضلاً عن أن قوانين الأحوال الشخصية إنما تهدف إلى تحديد علاقة الفرد بأسرته " حقوقه وإلتزاماته " أما تحديد علاقة الفرد بالدولة فيرجع فى شأنها إلى القوانين المنظمة لهذه العلاقة.



الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٠٧ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٦

- مؤدى المادة الثالثة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم على أبولولة التركات أن المشرع فرق في سعر الرسم المستحق على أبولولة المال بطريق الوصية بين الموصى له الوارث والموصى له غير الوارث فأخضع نصيب الأول للرسم المفروض عليه كوارث بالنسب المبينة في المادة الأولى من القانون المذكور وأخضع نصيب الثاني لرسم مساو لما هو مقرر على الطبقة الأخيرة من الورثة المبينة في المادة الأولى وذلك فيما عدا الاستثناء الذى ورد بها.

- الوارث في حكم المادتين ١ و ٣ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ هو من آل إليه نصيب في التركة بسبب من أسباب الإرث تحقق عند الوفاة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المختارة منها وهى التى تعين الورثة وتحدد أنصبتهم في الإرث وانتقال الأموال إليهم بالنسبة للوطنين كافة مسلمين وغير مسلمين. ومن ثم فلا يكفي في إكتساب صفة الورثة مجرد القرابة للمعوفى سواء نال هذا القريب نصيباً في الميراث أو منع منه أو حجب عنه، والقول بغير ذلك مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية في الإرث فضلاً عن أن المشرع الضرائى لو قصد إلى ذلك لما كان بحاجة لأن يستثنى في الفقرة الثانية من المادة الثالثة سالفة الذكر حالة الفرع غير الوارث مادام أنه الوارث مادام أنه من ذوى القربى.

- إختلاف الدين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية مانع من موانع الإرث، ومن ثم فإن الابن المسلم لا يعتبر وارثاً شرعاً لوالده المتوفاه مسيحياً وبالتالي تكون الوصية الصادرة منها له وصية لغير وارث وتخضع في فرض رسم أبولولة لحكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ويستحق عنها رسم مساو لما يفرض على الطبقة الأخيرة من الورثة المبينة بالمادة الأولى من القانون.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٩

الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات ترفع بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع وتقديم صحيفتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة.

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٧

جرى قضاء محكمة النقض على أن الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات ترفع بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع وتقديم صحيفتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة، ولا وجه للنحذى في هذا الخصوص بأن المادة ٥٤ مكرراً جاءت مكتملة للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بحيث يمتد إليها هى الأخرى - تلقائياً وبغير نص - أثر الإحالة الواردة في المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ ذلك أن المادة ٥٤ مكرراً

وعلى ما يبدو من سياقها إستثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات وقد وردت ضمن مواد الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيقتصر أثرها على طرق وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا يمتدّها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص في القانون.

#### الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٥

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على إنه " يفرض رسم على أيلولة التركات يعتبر مستحقاً من وقت الوفاة محسوباً على صافي نصيب الوارث " ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢ على إنه " تسقط الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات من تاريخ إستحقاق الرسم " كما نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ على إنه تفرض على التركات ضريبة تعتبر مستحقة من تاريخ الوفاة وتحسب على صافي قيمة تركة كل من يتولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه وتسرى بالنسبة إليهم أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ " فإنها بذلك تكون قد دلت على أن الوفاة هي الواقعة المنشأة لرسم الأيلولة والضريبة على التركات باعتبارها سبب الأيلولة والحادث المؤثر في إنتقال الملك من الميت إلى الحي وينشأ حق الخزانة العامة بتحقيقه كما دلت على أنه من تاريخ نشوء الحق في رسم الأيلولة والضريبة على التركة - وهو تاريخ الوفاة - يبدأ تقادماً. والقول بأن رسم الأيلولة والضريبة على التركات لا يتكامل عناصرها ويتكامل الإلتزام بها فور تحقق الواقعة المنشئة لها ومن ثم لا يبدأ تقادماً إلا من التاريخ الذي تصبح فيه واجبة الأداء، مردود بأن الأصل في الضرائب والرسوم أن يبدأ سريان تقادماً من تاريخ تحقق الواقعة المنشئة لها أو من: " نهاية السنة الذي تستحق عنها " ولفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧٧ من القانون المدني. ما لم ينص القانون على غير ذلك، ومن أنواع الضرائب المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على المهن الحرة والضريبة العامة على الإيراد - ما لا يتكامل عناصرها ويتكامل الإلتزام بها فور تحقق الواقعة المنشئة لها ومع ذلك لم ينص القانون على أن يبدأ تقادماً من التاريخ الذي تصبح فيه واجبة الأداء وإنما إلتم في شأنها القواعد العامة في تقادم الضرائب والرسوم - وهذا وبالرجوع إلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يبين إنه حول مصلحة الضرائب سلطة اتخاذ الإجراءات التحفظية على التركة من تاريخ الوفاة بل أجاز لها " أن تأمر عند الاقتضاء باتخاذ ما تراه من التدابير التحفظية لصيانة حقوق الخزانة العامة بما في ذلك وضع الاختام " وأن تتولى بنفسها

جرد موجودات التركة سواء بالإتفاق مع أصحاب الشأن أو من غير معاونتهم " وفي حالة قيام نزاع على صفة الوارث " أن تطلب وضع أعيان التركة تحت الحراسة القضائية " وجعل ميعاد التقادم لا يبدأ إلا من التاريخ الذى تصبح فيه رسوم الأيلولة والضريبة على التركة واجبة الأداء - مع قيام هذه السلطة - من شأنه ترك زمام السقوط بيد مصلحة الضرائب بحيث يسعها أن تتراخى ما شاءت في حصر أعيان التركة وتقديرها وإعلان الورثة ومن في حكمهم بهذا التقدير وبمقدار الرسم المستحق على كل منهم وهى مطمئنة إلى عدم سقوط حقها مهما طال الزمن، وفي ذلك تعطيل للمحكمة التى توخاها الشارع من التقادم ولحقوق ذوى الشأن فى التركة قبل الإفراج عنها من غير مبرر ولا ضرورة تقتضيه.

#### الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٥

النص فى المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح بعد تعديله بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ على أنه يجوز للمالك خلال خمسة سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستولى عليه من أطبائه الزائدة على مائتى فدان إلى أولاده بما لا يجاوز خمسين فداناً للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان فإذا توفى قبل الإستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر نية عدم التصرف إليهم أفترض إنه قد تصرف إليهم وإلى فروع أولاده المتوفين قبله فى الحدود السابقة - يدل على أن تصرف المالك إلى أولاده فى هذا النطاق هو رخصة واستحباب ندب إليه الشارع وإفترضه رعاية منه للمالك ذوى الأولاد وتميزاً لهم عن غيرهم يستوى فى ذلك أن يكون بعوض أو بغير عوض. ومثل هذا التصرف لا ترد عليه مظنة الغش والتحويل على أحكام القانون التى قام عليها نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وإفترضها فى شأن الهيئات وحدها دون سائر التصرفات، طالما أن القانون هو الذى رخص فيه وندب إليه وإفترضه وهو مما لا يتجه إليه خطاب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون المذكور التى نصت على إنه " إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكى يقيم الدليل على دفع المقابل وفى هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه " بحيث يقال إنه يتعين على صاحب الشأن من الأولاد رفع الأمر إلى القضاء لإقامة الدليل على دفعه المقابل لكى يرد إليه الرسم إذا كان التصرف بعوض.

#### الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٢

- النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن " تقدر قيمة الأطيان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية

المتخذة أساساً لربط الضريبة " يدل- وعلى ما يبين من الأعمال التحضيرية للقانون - على أن المشرع أراد أن يجعل من " القيمة الإيجابية المتخذة أساساً لربط الضريبة " معياراً حكماً لتقدير " قيمة الأراضي الزراعية " الداخلة ضمن عناصر التركة بصرف النظر عن طريقه إستغلالها الزراعي، يستوى في ذلك ما يستغل منها في زراعة المحاصيل العادية وما يستغل منها في زراعة الفواكه - والقول بغير ذلك وبيان المعيار الحكمي يقتصر على الأراضي التي تستغل إستغلالاً زراعياً خالصاً أو عادياً ويخرج من نطاق الحقائق، هو إستثناء لا يكون إلا بنص، يؤيد هذا النظر أن قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إتخذ ذات المعيار أساساً لتقدير التعويض عن جميع الأراضي الزراعية التي يقع الإستيلاء عليها وعندما أراد أن يخرج من بعض تطبيقاته - في أحوال تصرف المالك فيما لم يستولى عليه من أطيانه وتوزيع ما إستولى عليه منها وتقدير التعويض اللازم عنها وتحديد إيجارها - الأراضي المفروسة حقائق وأراضي المشاتل والزهور نص صراحة على ذلك وهو ما لم ينص عليه قانون رسم الأيلولة على التركات.

- مبادئ العزب وآلات الري التي تقام على الأراضي الزراعية وتخصص لخدمتها تعتبر من ملحقاتها وتوابعها لا عنصراً مستقلاً في التركة - وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن " قيمة الحقائق وقيمة مبادئ العزبة وضمن ما كينة الري يجب إستبعادها من عناصر التركة " فإنه لا يكون قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٣

- قانون الإصلاح الزراعي من قوانين النظام العام إذ هو يتصل بتنظيم الملكية العقارية ويهدف لتحقيق مصلحة عامة وهو لا تعارض بينه وبين القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات فيما قرره الفقرة الثانية من المادة الثالثة منه بشأن عدم الإعتداد " بتصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه ولا بتصرفات هؤلاء إلى فروعهم وأزواجهم وأزواج فروعهم وبن نزلوا معي كانت تلك التصرفات غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ " قاصدة بذلك تطبيق أحكامه بأثر رجعي على سائر هذه التصرفات الغير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وردها إلى ملكية المورث فتجرى في شأنها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة عند الوفاة.

- النص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي بعد تعديله بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣، على أنه يجوز للمالك أن يتصرف خلال خمس سنوات من العمل بهذا القانون بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتي فدان إلى أولاده بما لا يجاوز

الخمسين فداناً للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان وإذا توفي قبل الإستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر نية عدم التصرف إليهم ففترض أنه قد تصرف إليهم وإلى فروع أولاده المتوفين قبله في الحدود السالفة، يدل على أن تصرف المالك إلى أولاده في هذه الحدود أمر ندب إليه الشارع بحيث إذا توفي المالك قبل حصوله ففترض الشارع حصوله بقوة القانون وهو إستحباب أنزله منزلة التصرف الفعلي لإعتبارات قدرها رعاية منه للملاك ذوى الأولاد وتميزاً لهم عن غيرهم في الحالتين وهو ما أفصحت عنه المذكرة التفسيرية للقانون، ومن ثم فهو لا يدخل في نطاق التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وبالتالي فإن القدر الذي يفرض الشارع التصرف فيه لا يخضع للضريبة.

- النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أبولولة على التركات على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل، وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأبولولة المحصل منه، وما جاء في الأعمال التحضيرية للقانون، يدل على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة، المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه.

- بالرجوع إلى المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ يفرض ضريبة على التركات يبين أن هذه الضريبة تستحق مع رسم الأبولولة وبالإضافة إليه وتسرى بالنسبة لها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤.

#### الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٣١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٥

بالرجوع إلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ يبين أنه نص في الفقرة الأولى من المادة ٢٤ مكرراً ٤ على أنه " لا تسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق برسم الضريبة التصرفات التي تكون قد تمت بين الأصول والفروع أو بين الزوجين خلال السنة العاضع إيرادها للضريبة والسنوات الخمس السابقة عليها سواء أكانت تلك التصرفات بعوض أم بغير عوض وسواء أنصبت على أموال ثابتة أو منقولة " وهو نص مستحدث أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ عن حكمته ووجه المصلحة فيه، وكذلك بالرجوع إلى القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ يبين أنه نص في المادة ٤ منه على " ألا تسرى الأحكام الخاصة بتحديد الإيراد والسعر إلا ابتداء من يناير سنة ١٩٥٢ على إيرادات سنة ١٩٥١ " - ومؤدى هذين النصين أنه ابتداء من سنة ١٩٥١ في وعاء الضريبة العامة إيرادات الهيئات بين الأصول والفروع التي تمت في السنوات الخمس

السابقة على السنة المخاضع لإيادها للضريبة، وإذا كان النزاع في الدعوى يدور حول كويونات الأسهم التي آلت إلى المطعون عليه بطريق الهبة من والده خلال السنوات الخمس السابقة على سنة ١٩٥١ المخاضع لإيادها للضريبة، وجرى الحكم المطعون فيه على أنه تدخل في وعاء الضريبة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطنن رقم ٢٩٣ لسنة ٣١ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢١

- النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات على أنه " إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه " وما جاء في الأعمال التحضيرية للقانون، يدل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه.

- النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن " يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح ورثاً له بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت حصول التصرف أو الهبة " يدل على أن الشارع إتخذ من هذه الخمس سنوات " فترة رية " بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صدورها وبحيث لا تخضع لرسم الأيلولة متى كانت قد وقعت في تاريخ سابق عليها مسجلة كانت هذه الهبات والتصرفات أو غير مسجلة وانتقلت الملكية على مقتضى هذا التسجيل أو لم تتصل.

الطنن رقم ٣٥٣ لسنة ٣١ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٨

النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات على أنه " إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل، وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه " - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة، المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه.

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٦٨/١/٣١

النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات على أن  
,, تفرض على التركة ضريبة تعتبر مستحقة من وقت الوفاة وتحسب على صافي قيمة تركة كل من  
يتوفى من تاريخ العمل بهذا القانون ,, مؤداه أن الشارع نظم تصفية ضريبة جبرية للتركة تؤكد الأحكام  
المدنية لتصفية التركة وتعمل عملها، فتقدر أصولها وخصومها وما يبقى بعد خصم الخصوم من الأصول  
يعتبر صافيا للتركة، تفرض عليه الضريبة جملة وبعد سداد هذه الضريبة يؤول ما بقي من أموالها إلى  
الورثة كل بحسب نصيبه الشرعي على ما أفصحت به المادة ٨٩٩ من القانون المدني.

- إلتزام الورثة بضريبة التركات غير قابل للتجزئة.

- النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أن ,, يفرض على أيلولة التركات  
رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافي نصيب الوارث ,, مؤداه أن هذا الرسم ينقسم  
بين الورثة ويستحق على صافي نصيب كل وارث على حدة.

- إلتزام الورثة برسم الأيلولة منقسم.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣١ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٤

نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديله بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢  
و ١٨ لسنة ١٩٥٣ يدل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن تصرف المالك إلى أولاده  
عل هذا الوجه وفي هذا النطاق هو رخصة وإستحباب ندب إليه الشارع رعاية منه للمالك ذوى الأولاد  
وتمييزاً لهم عن غيرهم يستوى بذلك أن يكون بعوض أو بغير عوض، ومثل هذا التصرف لا ترد عليه  
مظنة الغش والتحيل على أحكام القانون الذي قام عليها نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة  
١٩٤٤ وإقرضها في شأن الهبات وحدها دون سائر التصرفات طالما أن القانون هو الذي رخص فيه  
وندب إليه وإقرضه وهو ما لا يتجه إليه خطاب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون التي ونصت  
على أنه ,, وإذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكى يقيم الدليل على  
دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه ,, بحيث يقال إنه يتعين على صاحب  
الشأن من الأولاد رفع الأمر للقضاء لإقامة الدليل على دفع المقابل لكى يرد الرسم إذا كان التصرف  
بعوض ومن ثم فهو لا يدخل في نطاق التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم  
١٤٢ لسنة ١٩٤٤.

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٦

مؤدى ما نصت عليه المادتان ٢٤ مكررا ٤/ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ و٤ من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه ابتداء من سنة ١٩٥١ لا يدخل فى وعاء الضريبة العامة للمتصرف إليه إيرادات الهيئات بين الأصول والفروع التى تمت فى السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع لإيرادها للضريبة وتبقى فى وعاء الضريبة العامة للمتصرف.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣٩٤ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٠

النص فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن ،، يستحق رسم الأيلولة على الهيئات واثرات التصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا بسبب من أسباب الإرث كان متوفرا وقت حصول التصرف أو الهبة..... على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفى هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه وفى المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ على أن ،، تفرض على التركات ضريبة تعتبر مستحقة من وقت الوفاة وتحسب على صافي قيمة تركة كل من يتولى من تاريخ العمل بهذا القانون... وتستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه وتسرى بالنسبة إليها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه ،، يدل على أن ضريبة التركات تستحق مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه كما تسرى أيضا بالنسبة إليها الأحكام المقررة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٧

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات، أن قيمة الأملاك التى يتركها المورث تقدر تقديرا حكيما بما يعادل إثني عشر مثلا من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط عوائد المبانى فى التاريخ الذى حدثت فيه الوفاة بغض النظر عما يطرأ عليها من تعديل بعد هذا التاريخ، يؤكد هذا النظر أن المشرع عند ما رأى أن يغير القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط العوائد أصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بتخفيضها بنسبة ٢٠٪ للمقارنات التى إنطبق عليها قانون التخفيض رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى حين أنه لم ينص على ذلك عندما أصدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨.



الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٢ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٤

أنه وإن كان الأصل فى رسم الأيلولة أنه ينقسم بين الورثة ويستحق على صافى نصيب كل وارث وينتصب كل منهم خصصاً عما يخصه منه بعد تحديده، إلا أنه إذا كان النزاع منصباً على عناصر التركة ومقوماتها، قبل أيلولتها إلى الورثة وما يخضع منها لرسم الأيلولة وما يعفى منه، وهى أمور لا تحتمل المناقشة ولا يتأتى أن تختلف باختلاف الورثة، فإنه يكون نزاعاً غير قابل للتجزئة.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٢ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٤

مؤدى نص المادة ١/١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ - بشأن ضريبة التركات - والمواد ١/١ و ١٢ و ١٤ و ٤٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - بشأن رسم الأيلولة - أن ضريبة التركات ورسم الأيلولة إنما يفرضان على صافى قيمة تركة المتوفى، وهذا الصافى لا يكون إلا بعد تقدير قيمة أصول التركة وما عليها من ديون وإلتزامات واستبعاد قيمة هذه الديون والإلتزامات من أصول التركة فيكون لدانى المتوفى الثابتة ديونهم بمستندات تصلح دليلاً عليه أمام القضاء، أن يستوفوا هذه الديون من أموال التركة، ولا يكون للامتياز المقرر لمصلحة الضرائب بمقتضى المادة ٤٣ أى أثر على حقوق هؤلاء الدائنين.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٣ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٧١/١/١٣

النص فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات على أنه " إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكى يقيم الدليل على دفع المقابل، وفى هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه" يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة [١] - على أن المشرع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن فى تقدير قيمة التركة، المنازعة فى دفع المقابل أو عدم دفعه.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٣ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٧١/٢/١٧

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات أن كل مال خلفه المتوفى وإعتبر عنصراً من عناصر تركته، وكان خاضعاً بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ للضريبة على العقارات المبنية، تقدر قيمته - فى خصوص تقدير قيمة التركة - بما يعادل إثنى عشر مثلاً من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط العوائد ولو لم يكن عقاراً فى حكم القانون المدنى. وإذ خالف الحكم فيه هذا النظر وأقام قضاءه على أن العوامة بإعتبارها

منقولاً تقدر قيمتها طبقاً للطريقة المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٤

إذ كانت المادة ١/١٧ من القانون المدني تنص على أنه "يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضاعفة إلى ما بعد الموت قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته" وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المورث يوناني الجنسية، وكانت المادة ١٤٢٦ من القانون المدني اليوناني تنص على أنه "في حال انحلال الزواج ترد الدوطة إلى الزوجة أو إلى ورثتها وتنتهي كل إدارة لها وإنشاع من الزوج على أموال الدوطة " فإن مفاد ذلك أن الدوطة طبقاً للقانون المدني اليوناني تظل على ملك الزوجة ولا يكون للزوج عليها سوى حق الإنشاع ما دامت الحياة الزوجية قائمة فإذا انحلت عقدة الزواج بالوفاة تعين رد الدوطة للزوجة، مما مؤداه أن الدوطة عند وفاة الزوج لا تعتبر من تركته بل ترد إلى الزوجة التي عاد إليها حق الإنشاع.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٧١/١١/٣

مؤدى نص الفقرة الثالثة من المادة ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم الأيلولة على التركات أن المشرع قصر الإعفاء من الرسم على دار واحدة مخصصة لسكنى أسرة المتوفى، يؤيد ذلك أن المشرع إستعمل كلمة "الدار" بصيغة المفرد ولم يستعمل كلمة "الدور" بصيغة الجمع، وأن مجلس النواب رفض إقراراً كان قد تقدم به أحد أعضائه بتعديل النص سالف الذكر بحيث تعفى من الرسم الدور المخصصة لسكنى أسرة المتوفى سواء كانت منزلاً أو أكثر. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن الإعفاء من الرسم يشمل الدور الثلاث المتروكة عن مورث المطعون عليهم والمخصصة لسكنى أسرته، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢

مؤدى نص المادة العشرة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات، أن الأموال التي تؤول بطريق الوصية أو ما فى حكمها إلى الهيئات المشار إليها فى تلك المادة - المعاهد أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الإجتماعية - يستحق عليها رسم أيلولة بالنسب المقررة للتطبيق الأولى من الورثة إذا صدرت الوصية فى خلال السنة السابقة على الوفاة، إذ رأى المشرع مراعاة للأغراض الخيرية التي تقوم تلك الهيئات على خدمتها أن يخضع هذه التصرفات لرسم مخفض إذا صدرت خلال الفترة التي يشعر فيها الموصى بدنو أجله، وهي فترة السنة السابقة على الوفاة، أما إذا

وقعت التصرّفات المذكورة قبل السنة السابقة على الوفاة، فإن مفهوم النص يؤدي إلى إعفائها من رسم الأيلولة لإستبعاد مظنة التهرب من الخضوع للرسم في هذه الحالة، وهو ما يؤدي إلى التسوية في الحكم بين الوصايا وبين الهبات والأوقاف الخيرية ابتداءً، التي تصدر للهيئات سائلة الذكر، إذ لا تخضع هذه التصرّفات الأخيرة للرسم في حالة وقوعها قبل السنة السابقة على الوفاة. يؤكد هذا النظر ما اشارت إليه مذكرة اللجنة المالية لمجلس الشيوخ في تقريرها، من أنه "رؤى في المادة العاشرة من القانون أن يحصل الرسم على ما يؤول للمعاهد أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الإجتماعية في خلال السنة السابقة على الوفاة بدلا من ستين كما ورد في المشروع، وذلك مساعدة لهذه المؤسسات التي يهيم البلاد أن تكثر وأن تكون في حالة مالية طيبة". يضاف إلى ما تقدم أن الفقرة من المادة العاشرة تعجز لوزير المالية أن يعفى الأموال التي تؤول إلى هذه الهيئات من الرسم كله أو بعضه إذا كان التصرف فيها قد حدث خلال السنة السابقة على الوفاة، وفي ذلك ما يوضح إتجاه المشرع إلى أن يتجنب قدر الإمكان تحصيل الرسم على الأموال التي تؤول إلى هذه الجهات الخيرية. هذا إلى أن القول بتطبيق المادة الثالثة من القانون على الوصايا التي تصدرت لتلك الهيئات قبل السنة السابقة على الوفاة، يؤدي إلى إخضاعهما للرسم المقرر للطبقة الأخيرة من الورثة، وهو يزيد بكثير على الرسم المفروض على الوصايا التي تصدر للهيئات المذكورة خلال السنة السابقة على الوفاة، مع أنه ليس ثمة سبب يبرر هذه التفرقة في سعر الرسم بين التصرّفات التي تتم للجهات الخيرية بحسب زمان وقوعها، فضلا عن أنه يتعارض مع الغاية التي قصدتها المشرع بتخفيف عبء الرسم على الأموال المرصودة لأغراض الخير.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٢

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١، أن المشرع إتخذ من خمس السنوات السابقة على وفاة المورث "فترة رية" بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرّفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورها، أو إلى أحد من الشخصيات المستعارة للوارث التي أوردتها المادة المذكورة، غير أنه أجاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف وأنه تم بعض حتى يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه ويختصم صاحب الشأن مصلحة الضرائب في الدعوى التي يرفعها لإثبات دفع المقابل.

**الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢١**

الهيئات والتصرفات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تخضع لرسم الأيلولة على التركات متى كانت قد وقعت فى تاريخ سابق على فترة الرتبة مسجلة كانت هذه الهيئات والتصرفات أو غير مسجلة وانتقلت الملكية على مقتضى هذا التسجيل أو لم تنتقل.

**الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٩**

مفاد نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أن التصرفات التى تصدر من المورث لأحد ورثته فى خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته لا تستعد قيمتها من أصول الشركة إذا ما ترتب عليها إخراج مال من ذمة المورث سواء كانت هذه التصرفات قد تمت بإرادته وحده أو باتفاقه مع غيره. وإذا كان الثابت فى الدعوى أن المورث أنفق مع شريكه الآخر فى شركة التضامن على إدخال حفيد الأول شريكاً متضامناً فى الشركة القائمة بينهما برأسمال قدره ألف جنيه ذكر بال عقد أن الحفيد دفعها نقداً وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن مناط تطبيق نص المادة الرابعة سالفة الذكر أن يكون التصرف صادراً من المورث وحده دون تدخل من إرادة أخرى وقضى بعدم إنطباق هذا النص على التصرف موضوع النزاع لأنه تم باتفاق المورث مع الشريك الآخر ولما كان الحكم فيما قرره على النحو المتقدم قد خالف القانون وحجب نفسه فيما إنساق إليه من هذا الخطأ عن بحث ما إذا كان إدخال حفيد المورث شريكاً برأسمال قدره ألف جنيه ورد بعقد التعديل أن الحفيد قام بدفعه يعتبر من عقود التبرع وأنه ترتب عليه إخراج هذه الحصة من أصول الشركة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه قصور فى النسيب بما يستوجب نقضه.

**الطعنان رقم ٥٢٥، ٥٢٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٩٥ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٩**

- الضريبة لا ترتكن على رباط عقدي يبين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التى تفرضها وليس فى القوانين الضريبية ولا فى القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذى يقع فيها سواء من الممول أو من المصلحة ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم. وإذا كان الثابت أن المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر، هى التى إنفردت بالموافقة على إحساب قيمة مبانى العزب ضمن أصول الشركة دون سائر الورثة، فإن هذا القبول الصادر عنها لا تؤخذ به لتعلقه بقاعدة قانونية لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، ويكون من حقها تدارك الخطأ الذى وقعت فيه والمدول عن موافقتها.

- مبادئ العزب التي تقام على الأرض الزراعية وتخصص لخدمتها تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من ملحقاتها وتوابعها، لا عنصراً مستقلاً في التركة.

- تصرف المورث في الأطنان الزائدة إلى أولاده إستجابة لقانون الإصلاح الزراعي، لا يعد بيعاً صورياً ومن ثم فإن القول بعدم تحميل التركة ريع تلك الأطنان باعتباره ديناً عليها، يكون على غير أساس.

- مؤدى نص الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أن الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اتخذ من الخمس السنوات السابقة على الوفاة " فترة ريبية " بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صدورهما وإطلاق لفظ الهبات يشير إلى إستحقاق الرسم سواء كانت الهبة منقولة أو ثابتة صريحة أو مستترة مباشرة أو غير مباشرة، وتحقق الهبة غير المباشرة عن طريق شراء شيء باسم الغير فيقوم الواهب بالشراء ويدفع الثمن ويذكر في العقد كمشتري اسم الشخص الذي يريد التبرع له.

- إستقر قضاء هذه المحكمة على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة المنازعة في دفع المقابل - للتصرف الصادر من المورث إلى الوارث خلال فترة الريبة أو عدم دفعه. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في لقضائه على أن جزءاً من مقابل ثمن العمارة - محل التصرف - قد سدد بمال الورثة، مع أن ذلك ليس مجاله الطعن في تقدير قيمة التركة وإنما رفع دعوى مبتدأة، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص ويتعين تبعاً لذلك أن تخضع قيمة العمارة بالكامل لرسم الأيلولة حتى يثبت دفع المقابل بدعوى مبتدأة ولا يجوز أن يخصم شيء من ريعها للورثة بإعتباره ديناً لهم على التركة.

- مؤدى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أنه يتعين أن يخصم من رسم الأيلولة الرسوم النسبية التي تكون قد دفعت إلى الخزنة العامة على التصرفات والهبات الصادرة من المورث إلى ورثته خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة وذلك حتى لا يتحمل أصحاب الشأن برسوم التسجيل ورسم الأيلولة معاً. ولا يجوز خصم الرسوم النسبية من ضريبة التركات، لأن رسم الأيلولة يتحمل به المتصرف إليه مما مقتضاه ألا ينشع بالخصم غيره.

- المناطق في صدد تحديد ملحقات الأطنان الزراعية وتوابعها، وما إذا كانت تدخل في قيمة هذه الأطنان أو تعتبر عنصراً مستقلاً يضاف إلى قيمة التركة، هو بتخصيص هذه الملحقات والتوابع لخدمة الأرض ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه إكفي تسويغاً لإضافة قيمة الآلات والمachinery إلى وعاء التركة

بقوله إن لها قيمة مستقلة قائمة بذاتها خارجة عن تحديد لمن الأتيان دون أن يبين أنها معدة لإستغلال مستقل خارج عن الزراعة، وأنها ليست مخصصة لخدمة الأرض الزراعية المتروكة عن المورث، خلافاً لدفاع الطاعنين الورثة - في هذا الخصوص، فإنه يكون لناصر التسيب.

- مؤدى نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي بعد تعديله بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ وقبل صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى لملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تصرف المالك إلى أولاده في حدود ما نصت عليه، أمر نذب إليه الشارع، بحيث إذا تولى المالك قبل حصوله إلتراض الشارع حصوله بقوة القانون، وهو إستحباب أنزله منزلة التصرف الفعلي لإعتبارات قدرها رعاية منه للملاك ذوى الأولاد وتميزاً لهم عن غيرهم في الحالتين، وهو ما فصحت عنه المذكرة التفسيرية للقانون، ومن ثم فهو لا يدخل في نطاق التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤، وبالتالي فإن القدر الذى تصرف فيه المورث أو إلتراض الشارع التصرف فيه لا يخضع للضريبة.

#### الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٧٠ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٨

مؤدى نص المادة ٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أن المشرع أجاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف الصادر من المورث خلال خمس السنوات السابقة على وفاته إلى شخص أصبح وارثاً بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صدور التصرف بحيث إذا أثبت ذلك رد إليه رسم الأيلولة المحصل منه ولم تحدد المادة سائلة الذكر معاداً معيناً لرفع الدعوى بإثبات المقابل ولما كانت المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة، مما مقتضاه أن المصلحة لا تملك إعفاء التصرف من الرسم إلا إذا صدر حكم من القضاء بأن المقابل قد دفع وإذا كان رسم الأيلولة يعتبر مستحقاً من وقت وفاة المورث طبقاً لما تنص عليه المادة الأولى والفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وكان الغرض من رفع الدعوى المشار إليها هو التوصل إلى عدم إستحقاق الرسم، لما كان ذلك فلا يكون هناك موجب لتعليق رفع الدعوى بإثبات المقابل على تقدير قيمة التركة وسداد الرسم المستحق عليها بل يكون لصاحب الشأن من وقت وفاة المورث مصلحة في رفع دعواه لإثبات أن التصرف تم بمحض، حتى إذا ما حكم لصالحه يصبح الرسم غير مستحق فتوقف مصلحة الضرائب التحصيل إن لم يكن الرسم قد سدد أو ترده

إليه إن كان قد حصل، ولا يغير من ذلك النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سאלفة الذكر على أنه في حالة إقامة الدليل على دفع المقابل يرد إلى صاحب الشأن رسم الأيلولة المحصل منه إذ لم يقصد بهذا النص سوى بيان الأثر المترتب على إثبات جدية التصرف وهو عدم إستحقاق الرسم ورده إن كان قد حصل ، ولا يستفاد منه جعل معاد رفع الدعوى موقوتاً بالإنتهاء من تقدير قيمة التركة وتحصيل الرسم ولا وجه للإستناد إلى المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ التي تقضى بأن لصاحب الشأن الذي ترى مصلحة الضرائب أن دينه صوري أو غير ثابت ثبوتاً كائناً الحق في مطالبتها قضائياً برد الرسم الذي حصل ولم يكن مستحقاً إذ لا علاقة لهذا النص بدعوى إثبات المقابل ولكل منهما مجال مستقل في التطبيق وإذا كانت مناقشات مجلس الشيوخ بشأن المادة الرابعة خالية مما يفيد أن دعوى إثبات المقابل لا تكون مقبولة إلا بعد سداد الرسم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وجري في قضائه على عدم قبول دعوى الطاعين "الورثة" بإثبات المقابل لأنها رفعت قبل تقدير تركة المورث وتحصيل الرسم المستحق عليها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢١

مؤدى نص المقرة الثالثة من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات أن الدار التي تعفى من رسم الأيلولة هي التي كانت مخصصة لسكنى أسرة المورث عند وفاته بحيث إذا كانت مخصصة لهذا الغرض وزال التخصيص قبل الوفاة أو إذا بدأ تخصيصها بعد الوفاة فلا يشملها الإعفاء وأنه إذا كان جزء من الدار هو الذى خصص لسكنى الأسرة أقتصرت الإعفاء على هذا الجزء دون باقي الأجزاء.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧٣/١/١٠

الأصل في تقدير التركات - وفي غير الأحوال التي وضع المشرع في شأنها قواعد خاصة لتقدير الأموال - أن تقوم الأموال التي يتركها المتوفى فعلاً بقيمتها الحقيقية وقت الوفاة، ذلك أن هذا النوع من الضريبة إنما يفرض بمناسبة ما وقع للوارث من إغتناء أى من زيادة في رأس ماله، تقوم لحظة تمامها بما تساويه من ثمن يحتمل أن تباع به وقت حصول الواقعة المنشئة للضريبة.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢١

مفاد نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات، أن الديون التي شغلت بها ذمة المتوفى تستبعد من وعاء الضريبة على التركات متى كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلاً عليه أمام القضاء. وإذا كان للدائن أن يرجع على المدين المتضامن بالدين جميعه باعتبار أن ذمة

المدين قد إنشغلت بكل الدين ولا يستطيع أن يجزئ الوفاء وتبقى تركته من بعد وفاته مشغولة بهذا الدين، شأنها في ذلك شأن المدين لو بقي حياً، فإنه يتعين إستبعاد هذا الدين بأكمله من وعاء ضريبة التركات. ولا يحول دون ذلك أن يكون للوراث الذي أولي بالدين حق الرجوع على المدينين المتضامين كل بقدر حصته لأن الممول عليه في تحديد وعاء هذه الضريبة هو إنشغال ذمة المتوفى بالدين قبل الدائن وليس حصته فيه قبل باقي المدينين، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن دين بنك الأراضي غير قابل للإلتقسام في علاقة الدائن بالمدينين المتضامين، ورتب على ذلك وجوب خصم هذا الدين كله من أصول التركة فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١١/٤/١٩٧٣

- إذ نص المشرع في المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولولة على التركات على أن تعفى من الرسم الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى والمفروشات المخصصة لإستعمالهم إلا أنه لم يحدد المقصود بالأسرة في تطبيق الحكم المذكور، فيعين الرجوع في ذلك إلى القواعد العامة المقررة في القانون المدني، وقد جرى الفقه في ظل التقنين المدني القديم على أن أسرة الشخص تشمل ذوى قرباه بصفة عامة الذين يجمعهم معه أصل مشترك سواء كانت قراباتهم مباشرة وهى الصلة ما بين الأصول والفروع، أو قرابة حواشى وهى الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر. وهو ما نص عليه المشرع في المادتين ٣٤ و ٣٥ من التقنين المدني الحالي. والقول بغير ذلك وقصر أفراد أسرة المتوفى على ذوى قرباه المباشرين وهم أصوله وفروعه ممن كان يعولهم، هو تخصيص لنص المادة ١٢ سالف الذكر بغير مخصص. وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن المطعون عليهم وهو أبناء أخ المتوفى وأبناء أخته المتوفاة، يعتبرون من أسرته وأعفى من الرسم الدار موضوع النزاع المخصصة لسكنائهم والمفروشات الموجودة بها المخصصة لإستعمالهم، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

- متى كان الحكم بعد أن أورد الدليل على أن المنزل مخصص لسكنى الورثة، أضاف أن مصلحة الضرائب لم تدلل على خلاف ذلك، فلا يكون الحكم قد ألقى على المصلحة عبء إثبات شرط الإعضاء من الضريبة.

- مؤدى نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤، أنه يشترط حتى تعفى الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من رسم الأبولولة، أن تحتفظ الأسرة بهذه الدار الفرض السكنى والإقامة فيها والإنتفاع خلال عشر السنوات التالية للوفاة، فإذا بيعت خلال هذه المدة إستحق الرسم، أما إذا نزع



ملكيتها للمنفعة العامة، فإن الرسم لا يستحق لأن إنهاء التخصيص لسكنى الأسرة لم يكن راجعاً إلى تصرف إرادى من جانب الورثة. وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقرر أن الألف متر الملحقة بالدار المخصصة لسكنى الأسرة، لا يسرى عليها الرسم بسبب نزاع ملكيتها للمنفعة العامة خلال عشر السنوات التالية للوفاة، فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

**الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٨**

مفاد نص الفقرتين الأولى والرابعة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - بشأن رسم الأيلولة على التركات - معدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أن المشرع إتخذ من هذه الخمس السنوات - السابقة على الوفاة - فترة رية بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متواتراً وقت صدورها سواء تمت الهبات والتصرفات المذكورة إلى الوراث بالذات أو بالواسطة عن طريق أحد الأشخاص المذكورين بالفقرة الرابعة من المادة - فروع الوارث وزوجه وأزواج فروعهم - وقد افترض المشرع فى الحالة الأخيرة قرينة مفادها أن التصرف تم للوارث نفسه، وإن كان ذلك بطريق غير مباشر فاختصه للرسم خشية أن يقوم من تم التصرف لهم وهم ممن تربطهم بالورثة صلات وثيقة من القربى بنقل تلك الأموال مرة أخرى إليهم، دون أن تلزم مصلحة الضرائب بإقامة الدليل على ذلك ولما كانت المادة سائلة الذكر لم تنص صراحة أو بطريق غير مباشر على جعل هذه القرينة قاطعة فإنه يجوز لهؤلاء الأشخاص إقامة الدليل على عكسها لإثبات أن التصرف صدر لصالحهم وأنهم لم يكونوا مجرد شخصية مستعارة للوارث.

**الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٩٧٣/٧/١١**

- نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات، يدل على أنه لتحديد وعاء الضريبة على التركات، يعين خصم الديون التى تلتزم بها التركة متى كانت ثابتة بمسند يصلح دليلاً على المتوفى أمام القضاء.

- مفاد ما تنص عليه المادة ١٠٤٠ من القانون المدنى من أن كل جزء من العقار أو العقارات المرهونة ضامن لكل الدين، وكل جزء من الدين مضمون بالعقار أو العقارات المرهونة كلها ما لم ينص القانون أو يقضى الإقتاق بغير ذلك، أن الرهن الرسمى على العقار حق غير قابل للتجزئة، سواء بالنسبة إلى العقار المرهون أو بالنسبة إلى الدين المضمون، فإذا إنقضى جزء من هذا الدين بقى العقار المرهون ضامناً لما بقى من الدين، فلا يخلص منه ما يقابل ما إنقضى من الدين. لما كان ذلك، فإنه يكون للبئس الدائن

المرتبه أن ينفذ على العقار المرهون بكل الدين أو بما بقى منه، على أن يكون التنفيذ في مواجهة المورث وشريكه في الدين المضمون للدين إشتريا العقار المرهون باعتبارهما مسئولين مسئولة شخصية عن الدين لا باعتبارهما حائزين للعقار، لأنهما حلا محل البائع في سداد الدين ويشترط في الحائز طبقاً لنص المادة ٢/١٠٦٠ من القانون المدني، أن يكون غير مسئول شخصياً عن الدين، ولا يحول دون ذلك أن يكون للتركة عند التنفيذ على العقار بكل الدين حق الرجوع على المدين الآخر بمقدار حصته فيه، لأن الممول عليه في تحديد وعاء الضريبة على التركات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إشغال ذمة المولى بالدين قبل الدائن، وليس بحصته فيه، قبل باقي المدينين. وإذ إنتهى الحكم إلى أن دين بنك الأراضى غير قابل للإقسام في علاقة الدائن بالمورث وشريكه في الدين المضمون، ورتب على ذلك وجوب خصم الدين كله من أصول التركة، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٥٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٣

- مؤدى نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أهولة على التركات، أن المشرع أعطى لمصلحة الضرائب - وهي بسبل النظر في الديون والإلتزامات على التركة - طلب المستندات المتعلقة لهذه الديون والإلتزامات، وأن تطلع على السجلات والدفاتر التجارية، وتستبعد مؤقتاً أو نهائياً، كل دين يبدو لها أنه صوري أى غير ثابت ثبوتاً كافياً، ثم خصصت بالإشارة ديناً معينة يجوز للمصلحة إستبعادها، على أن يكون لأصحاب الشأن المطالبة برد ما دفعوه من رسوم الأهولة متى أنشأوا أمام القضاء أن الذى حصل منهم لم يكن مستحقاً.

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تحرير سند الدين وتسليمه لمن صدر له، يجعل ذمة الملتزم فيه مشغولة بقيمته، ولو كان سببه التبرع ولم يطالب صاحبه بقيمته إلا بعد وفاة من صدر منه.

- متى كان الحكم المطعون فيه - إذ إستبعد الدين المستحق على المتوفاة لإبنتها من وعاء الضريبة على التركة - قد إنتهى إلى أن الدين موضوع النزاع مستحق على المتوفاة حال حياتها، وثابت بمستند يصلح دليلاً عليها أمام القضاء مما يدل على جدية الدين، وإستند الحكم في ذلك إلى أسباب سائفة فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٥٢ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٣

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن "تقدر قيمة الأطنان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة" يدل - وعلى ما بين من الأعمال

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٤

إذ كانت الطاعة تؤسس دعواها بطلب إسترداد رسم الأيلولة وضريبة التركات على أنها مالكة للرقبة فى المقار بعد إظهار إلغاء وقفه وأن حق الإنفـاع قد آل إليها بوفـاة الوافقة فلا يندرج هذا الحق فى أصول تركتها ولا يخضع لضريبة التركات أو رسم الأيلولة، ومن حقها إسترداد المبالغ التى سددتها لمصلحة الضرائب لأنها غير مستحقة لها قانوناً. ولما كانت الدعوى على هذه الصورة هى دعوى رد ما دفع بغير وجه حق ولا تعتبر طعنًا فى قرار صادر من لجنة الطعن بحيث تخضع فى رفعها لمبدأ الطعن المنصوص عليه فى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤، بل يكون للطاعة أن ترفعها إلى القضاء مباشرة ذلك لأن الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تترك فى أساسها على رباط عقدى بين مصلحة الضرائب والممول، وإنما تحددها القوانين التى تفرضها وليس فى هذه القوانين ولا فى القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذى يقع فيها فللممول أن يسترد ما دفعه بغير حق وللمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتضادم. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وإنهى إلى أن الطاعة أخطرت بالربط ولم تطعن فيه أمام اللجنة فى الميعاد فصار نهائياً، ورتب على ذلك أن المبالغ موضوع النزاع أصبحت مستحقة لمصلحة الضرائب ولا يحق للطاعة إستردادها ثم قضى برفض دعواها، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٥٧ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٤

- النص فى المادتين ١ و ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات يدل على أنه يشترط لسريان رسم الأيلولة على مبالغ التأمين على الحياة وكل ما عداها من التأمينات أن تكون هذه المبالغ قد دفعت بمناسبة وفاة المؤمن عليه، وهو المورث أصلاً، وأن يكون الشخص الذى آل إليه مبلغ التأمين قد إستفاد منه فعلاً، سواء كان المستفيد من ورثة المتوفى أو من غيرهم بمعنى أن كل مبلغ يتول للورث أو المستفيد تنفيذاً لعقد التأمين بسبب وفاة المؤمن له أو بسبب نص فيها أوردته لصالح ورثته أو غيرهم يعتبر فى حكم التركة ويخضع بهذا الوصف لرسم الأيلولة على التركات.

- الأصل فى تقدير التركات فى غير الأحوال التى وضع المشرع فى شأنها قواعد خاصة لتقدير الأموال هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إعتبار الوقت الذى إنتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث والمستفيد، ذلك أن هذا النوع من الضريبة إنما يفرض بمناسبة ما وقع لأيهما من إغتناء أى من زيادة وتقويم هذه الزيادة إنما يكون لحظة تمامها. والمقصود بانتقال الأموال فى هذا المجال هو الأيلولة المنجزة التى وإن كان الأصل فيها أن تتحقق قانوناً فى التركات بمجرد الوفاة إلا أنها فى عقود التأمينات

قد تكون ناجزة أو غير ناجزة طبقاً لشروط وثيقة التأمين، فتحدث الوفاة دون أن يستحق الرسم على مبالغ التأمين إذا كان دفع التأمين للمستفيد معلقاً على شرط واقف لم يكن قد تحقق بعد. لما كان ذلك وكان المسلم به في عقود التأمين موضوع الدعوى أن قيمتها لا تستحق إلا إذا ظل المستفيد على قيد الحياة حتى تاريخ حلول الآجال المحددة في تلك العقود، وكان من الجائز ألا تتول هذه الأموال إلى المستفيد لإحتمال وفاته قبل أن تحل تلك الآجال، فإن الرسم لا يستحق إلا بالأيلولة الفعلية عند تحقق الشرط ويكون من ثم ولا محل لفرض رسم الأيلولة عند وفاة المورث لا على المبالغ المستحقة في عقود التأمين سائلة الذكر ولا على الأقساط التي عجلها المورث المؤمن عليه له قبل وفاته، وإنما ينبعث الحق في إقتضاء الرسم في التاريخ الذي تصبح فيه رؤوس الأموال المؤمن بها مستحقة الأداء للمستفيد حال حياته حتى تعتبر أنها قد آلت إليه وهو ما يبين على مصلحة الضرائب أن تسترخص له، ولئن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإدراج الأقساط المسددة حتى تاريخ الوفاة ضمن وعاء التركة، إلا أنه لما كانت مصلحة الضرائب هي التي إنفردت بالطعن بالنقض على الحكم، وكانت القاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه، فلا تملك المحكمة إلا رفض الطعن.

#### الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٢

النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - بشأن فرض رسم أيلولة على التركات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١، يدل على أن الشارع إتخذ من خمس السنوات السابقة على الوفاة، فترة رية بحيث تخضع لرسم الأيلولة، الهبات ومائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صدورهما، مما يقتضاه أن الأموال موضوع الهبات المشار إليها تعتبر حكماً ضمن عناصر التركة التي عدتها الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون المذكور، فيسرى عليها تبعاً لذلك الإعفاء الخاص بمنزل أسرة المتوفى المنصوص عليه بالمادة ٣/١٢ سائلة الذكر إذا ما توافرت شروطه، ولا يكون لمصلحة الضرائب من بعد أن تمسك بأن هذه الدار لم تكن ضمن ما يملكه المورث قبل الوفاة وتحتج بعدم سريان هذا الإعفاء على هذه الدار إذا وهبها المورث إلى ورثته في خلال خمس السنوات السابقة على وفاته.

#### الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٩

تقضي المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بأن يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والإلتزامات إذا كانت ثابتة بمسندات تصلح دليلاً على المتوفى أمام القضاء. وإذ كان الثابت في الدعوى أن مقابل التحسين المفروض على الشئونة المخلفة عن المورث وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٢٢

لسنة ١٩٥٥ قد إستحق على المورث حال حياته، وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على ذلك أخذاً بقرار الخبير المنتدب في الدعوى - خصم قيمة هذا الدين من التركة، وكان لا تعارض بين ما إنتهى إليه الحكم في هذا الخصوص وبين تقدير قيمة الشئونة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤، فإن النعي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٥

- آلات الحرث التي توضع في الأطنان الزراعية وترصد لإستغلالها مفترض قانوناً أن تكون مع هذه الأطنان وحدة إقتصادية لا تتجزأ وتعتبر من ملحقاتها بعد أن إرتبطت بالأرض الزراعية المخصصة لخدمتها إرتباطاً لا إنفكاك منه ومن ثم تدخل تلك الملحقات والتوابع في قيمة هذه الأطنان ولا تعتبر عنصراً مستقلاً يضاف إلى قيمة التركة.

- إذ لا بين من الأوراق أن الطاعة - مصلحة الضرائب - قد إعتزنت أمام محكمة الموضوع على إعتبار آلات الحرث مخصصة لخدمة أطنان مورث المطعون عليهم، فلا يقبل منها إثارة هذا الدفاع الذي يتضمن واقعاً لأول مرة أمام محكمة النقض.

- تقرير ما إذا كانت الأرض زراعية أم أرض قضاء معدة للبناء هو تقرير موضوعي، ولما كان الحكم المطعون فيه مقاماً في هذا الخصوص على أسباب سائفة فإن النعي عليه بالخطأ في القانون والفساد في الإستدلال يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٥

النص في الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قصر الإعفاء من الرسم على دار واحدة مخصصة لسكنى أسرة المتوفى يؤيد ذلك أن المشرع إستعمل كلمة الدار بصيغة المفرد ولم يستعمل كلمة الدور بصيغة الجمع، وأن مجلس النواب رفض إقتراحاً كان قد تقدم به أحد أعضائه بتعديل النص السالف الذكر بحيث تعفى من الرسم الدور المخصصة لسكنى أسرة المتوفى سواء كانت منزلاً أو أكثر.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٢٧ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٩

الأصل في تقدير التركات - في غير الأحوال التي وضع المشرع في شأنها قواعد خاصة لتقدير الأموال - أن تقوم الأموال التي يتركها المتوفى فعلاً بقيمتها وقت الوفاة إذ أن هذا النوع من الضريبة على التركات ورسم الأيلولة - إنما يفرض بمناسبة ما وقع للوارث من إغتناء. ولما كان الشائب في الدعوى

أن النزاع ثار بين الطاعة - مصلحة الضرائب - والمطعون عليهم - ورثة المتوفى - بصدد قيمة أرباح المورث في سنة الوفاة باعتبارها عنصراً من عناصر التركة، وكانت العبرة في هذا الخصوص بما آل إلى الورثة من تلك الأرباح لا بما كان ذلك المورث قد حققه حال حياته، فإن الحكم المطعون فيه إذ قدر رأس المال التجارى وقت الوفاة طبقاً للقواعد التى نص عليها قانون التركات بمبلغ. .... من ذلك. .... ثمن " فوارغ وأكياس وموازن " والباقي وقدره. .... أرباح فترة الوفاة وأخذ وهو بصدد تحديد ما آل إلى الورثة من أرباح تجارية بما ألفوا به طارحاً تقدير مصلحة الضرائب لهذا العنصر وكان تحديد قيمة عناصر التركة مما يستقل به قاضى الموضوع، فإن النعى على الحكم المطعون فيه - بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه - يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٦

إذ كانت المذكورة - المقدمة من الورثة - لم تتضمن أى اعتراض على تقديرات لجنة الطعن بتقدير عناصر التركة، وكان موضوع تقدير عناصر التركة مما لا يقبل التجزئة فإن مقتضى ذلك سريان التقدير الذى أصبح نهائياً فى الشق الآخر من الحكم الاستثنائى على السيدة. .... إحدى الورثة وإذا كانت مصلحة الضرائب قد قبلت هذا الشق سالف الذكر والذى قضى بتأييد قرار لجنة الطعن بتقدير عناصر التركة ولم تطعن عليه بالنقض فإنها لا تفيد من إعادة نظر الموضوع بعد نقض الحكم فى شقه الخاص بالسيدة. .... ولما سلف يعين الحكم بسريان تقدير عناصر التركة على السيدة. ....

#### الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٦

إن المناقشات البرلمانية وتقارير اللجان المختصة والمراحل التاريخية التى مرت بها المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والنسب على أنه " يستحق الرسم على ما تؤول إلى المعاهد أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الإجتماعية بطريق الهيئة أو الوقف الخيرية إبتداء بالنسب المقررة للطبقة الأولى من الورثة إذا كانت صادرة فى خلال السنة السابقة على الوفاة كذلك يستحق الرسم بالنسب ذاتها وبالشروط المقررة فى الفقرة السابقة على ما يؤول إلى تلك الهيئات بطريق الوصية أو ما فى حكمها، ويجوز لوزير المالية والإقتصاد، إعفاؤها من الرسم أو بعضه" يدل على أن المشرع إنما قصد تخفيف عبء الرسم على الأموال التى ترصد لأغراض الخير فى داخل البلاد والنسب تؤول للمعاهد أو الجمعيات والمؤسسات الخيرية التى تساهم فى نفع الوطن وتعترف بها الدولة التى تنشأ وفق الأحكام القانونية المنظمة لها ومستكملة مقوماتها بشكل لا يترك مجالاً للهرب من الضريبة فهى وحدها التى أريد إحاطتها برعاية المشرع المصرى، دون الجهات الخيرية الأجنبية.

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٩

تقضى المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولولة على التركات بأن يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والإلتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلاً على المتوفى أمام القضاء، ولم يوجب القانون أن تكون هذه الإلتزامات ثابتة بوجه رسمى أو حالية من كل نزاع لإمكان اعتبارها ضمن خصوم التركة، بل يكفي أن تكون مما إلتزم بها المتوفى حال حياته سواء بإرادته أو بفعله أو بحكم القانون، وأن تظل صحيحة قانوناً وقائمة فى ذمته عند الوفاة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أن "دين الضريبة ثابت من توجبه النموذج رقم ١٩ ضرائب إلى الممول بإجراء الربط عليه بدين الضريبة وهو أمر لا تجده مصلحة الضرائب، ومن التنبيه عليه بسداد هذا الدين كما أن دين هيئة التأمينات الإجتماعية ثابت من صورة الإستمارة رقم ٣ المأخوذ من واقع الإخطارات عن الإشتراكات المستحقة للهيئة والمبين صورتها برقم ٦ من الملف القسردى وهذا الإلتزام يفرضه قانون التأمينات الإجتماعية على صاحب المنشأة، فإن قيام اللجنة بإدراج هذين المبلغين ضمن خصوم التركة يكون على سند من القانون لأنهما ثابتان بمستندات تصلح دليلاً على المتوفى أمام القضاء..." وكانت هذه التقارير من الحكم ليست محل إعتراض من الجهة الطاعنة فإن ما أقام عليه الحكم قضاءه يطق وصحيح القانون ويكون النعى عليه على غير أساس.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١١٩٢ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١١

النص فى المواد ٩، ٤٣، ٤٥ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولولة على التركات يدل - طبقاً لما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون والمناقشات التى دارت حوله - على أن الشارع قرّر حق مصلحة الضرائب فى تتبع أموال التركة وحصر هذا الحق على نصيب كل وارث بإعتباره وحدة واحدة بقدر المطلوب منه وإعتبر المشتري من الوارث مستولاً بالتضامن معه عن كل المتأخر من رسم الأبولولة المستحق على المتصرف، ومؤدى ذلك أن هذه المسئولية التضامنية تتحدد بكل قيمة العقار أو الحق المعنى المبيع الآيل من التركة ما دام أن الرسم المستحق فى ذمة الوارث لا ينقسم على أعيان نصيبه من التركة. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وأطرح دفاع الطاعن القائم على أم مسئولية المشتري محددة بما يخص العين المبيعة من الضرائب والرسوم وقضى بإلغاء احكم المستأنف فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون غير سديد.

**الطنن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٢**

- النص فى المادة ٣٧ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون ٢١٧ سنة ١٩٥١ على أن "يحدد بتقدير قيمة التركات الخاصة لرسم الأيلولة إلى المأمورين المختصين .... ويجب اعتماد التقدير قبل إعلانه إلى ذوى الشأن من مصلحة الضرائب بالكيفية التى تنص عليها اللائحة التنفيذية ويكون الإعلان بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول تبين فيه الأسس التى قام عليها تقدير التركة " يدل على أن وسيلة علم الممول بتقدير التركة تتم بإعلانه بهذا التقدير بكتاب موسى عليه بعلم وصول بحيث إذا لم يعلن الممول بهذا الطريق يفترض عدم علمه بالتقدير، وإلحاق الضرر به ويترب عليه البطالان وإذا كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم الاستئنافى قد رتب على عدم إعلان المطعون ضدها بالربط التكميلى بطلان هذا الربط فإنه لا يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

- الربط الضريبى الذى تجربه مصلحة الضرائب إنما يتعدى بما قد يظهر من أموال تستحق للتركة مع إستقلال كل ربط منها فى إجراءاته، فلا يعيب الربط التكميلى ما يشوب إجراءات الربط التكميلى الثانى لبطلان إجراءات الربط الأصلية فإنه يكون قد خالف القانون.

**الطنن رقم ١٨٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤١٢ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٤**

مفاد نص المادة الرابعة من القانون ١٤٢ سنة ١٩٤٤ - يفرض رسم الأيلولة على التركات - بعد تعديلها بالقانون ٢١٧ سنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع إتخذ من الخمس سنوات " فترة رية " بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صدورها، غير أنه لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرفات وأنه تم بموضع حتى يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المورث قبل وفاته كان يملك ١٧٣ فدان و ٦ قرايط و ٩ أسهم تصرف فيها بعض ورثته فى ٨٦ فدان و ١٩ قرايط و ٣ أسهم بمقتضى العقد المؤرخ..... ومن ثم فلم يكن هذا التصرف فى نطاق الرخصة المخولة للمالك وفق المادة ١/٤ من المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ والتى لم يكن يعمل بها إلا فيما يجاوز المائتى فدان وفقاً لأحكام ذلك القانون، ولما كان هذا التصرف قد تم فى خلال الخمس سنوات السابقة على وفاة المورث فإنه يخضع لحكم المادة الرابعة من القانون ١٤٢ سنة ١٩٤٤ ولا تحتاج به مصلحة الضرائب حتى يثبت الورثة دفع المقابل بدعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة ولا يغير من ذلك صدور قرار من اللجنة العليا للإصلاح الزراعى بالإعداداد بهذا التصرف لأن هذا القرار لا يحول دون تطبيق حكم المادة الرابعة



من قانون رسم الأيلولة سالف الذكر كما لا يؤثر في ذلك صدور القانون ١٢٧ سنة ١٩٦١ بالإصلاح الزراعي لخلوه من نص مماثل لنص المادة ١/٤ من المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ سالف الذكر.

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٨

مؤدى نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأموال التي تؤول بطريق الوصية أو ما فى حكمها إلى الهيئات المشار إليها فى تلك المادة - المعاهد أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الإجتماعية يستحق عليها رسم أيلولة بالنسب المقررة للطبقة الأولى من الورثة إذا حددت الوصية فى خلال السنة السابقة على الوفاة إذ رأى المشرع مراعاة للأغراض الخيرية التى تقوم تلك الهيئات على خدمتها أن يخضع هذه التصرفات لرسم مخفض إذا صدرت خلال الفترة التى يشعر فيها الموصى بدنو أجله، وهى فترة السنة السابقة على الوفاة أما إذا وقعت التصرفات المذكورة قبل السنة فإن مفهوم النص يؤدى إلى إعفائها من رسم الأيلولة لإستبعاد مظنة التهرب من الخضوع للرسم فى هذه الحالة، وهذا ما يؤدى إلى التسوية فى الحكم بين الوصايا والأوقاف الخيرية إبتداء التى تصدر للهيئات سالف الذكر، ولا تخضع هذه التصرفات الأخيرة للرسم فى حالة وقوعها قبل السنة السابقة على الوفاة ويؤكد هذا النظر ما أشارت إليه مذكرة اللجنة المالية لمجلس الشيوخ فى تقريرها من أنه " روى فى المادة العاشرة من القانون أن يحصل الرسم على ما يؤول للمعاهد أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الإجتماعية فى خلال السنة السابقة على الوفاة بدلاً من سنتين كما ورد فى المشرع وذلك مساعدة لهذه المؤسسات التى يهيم البلاد أن تكثر وأن تكون فى حالة مالية. يضاف إلى ما تقدم أن الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة تجيز لوزير المالية أن يعفى الأموال التى تؤول إلى هذه الهيئات من الرسم كله أو بعضه إذا كان التصرف فيها قد حدث خلال السنة السابقة على الوفاة وفى ذلك ما يوضح إتجاه المشرع إلى أن يتجنب قدر الإمكان تحصيل الرسم على الأموال التى تؤول إلى هذه الجهات الخيرية. هذا إلى أن القول بتطبيق المادة الثالثة من القانون على الوصايا التى تصدر لتلك الهيئات قبل السنة السابقة على الوفاة، يؤدى إلى إخضاعها للرسم المقرر لتطبيق الأخيرة من الورثة وهو يزيد بكثير على الرسم المفروض على الوصايا التى تصدر للهيئات المذكورة خلال السنة السابقة على الوفاة مع أنه ليس سبب يبرر هذه التفرقة فى سعر الرسم بين التصرفات التى تتم للجهات الخيرية بحسب زمان وقوعها، فضلاً عن أنه يعارض مع الغاية التى قصدتها المشرع بتخفيف عبء الرسم على الأموال المرصودة لأغراض الخير.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٥

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٣ على أن " يتجاوز عما لم يحصل من كافة أنواع الضرائب والرسوم التي إستحققت حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ على ممولى محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس وميناء والبحر الأحمر " وما ورد فى دياجة هذا القانون " بالتجاوز عما لم يحصل من الضرائب والرسوم بكافة أنواعها مما إستحق على ممولى محافظات بورسعيد... " يدل على أن المشرع قصد التجاوز عن جميع الضرائب والرسوم بما لا يجوز معه قصرها على نوع من الرسم دون غيره ويؤكد هذا النظر ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون من أنه " لم يعد ثمة خلاف حول ما يجب أن يستحقه ممولى المنطقة المذكورة من رعاية خاصة ودائمة تمكنهم من مباشرة أسباب الحياة وعدم إرهابهم فى ظل الظروف التى يمرون بها..... يعرض مشروع القانون المرافق ويتضمن فى المادة الأولى منه النص على التجاوز عما لم يحصل من الضرائب والرسوم بكافة أنواعهما مما إستحق على ممولى محافظات... " لما كان ذلك وكان رسم الأيلولة الذى إستحق على المظعون ضدهم يندرج تحت مدلول الرسوم المنصوص على التجاوز عما إستحق منها، وإذ كان الحكم المطعون قد إستزم هذا النظر فإن النص عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٩

النص فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن " يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث فى خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثاً بسبب من أسباب الإرث كان متوفراً وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلق تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو الواسطة... على أنه إذا كان التصرف بعرض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكى يقيم الدليل على دفع المبلغ وفى هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه ويعد شخصية مستعارة لمن يصدر التصرف لصالحه فروعه وزوجته وأزواج فروعه " يدل على أن المشرع أتخذ من هذه السنوات الخمس فترة رية بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوفراً وقت صدورهما أو إلى أحد الشخصيات المستعارة التى أوردتها المادة المذكورة غير أنه أجاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف وأنه تم بعرض حتى يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه ولما كان ما حمل المشرع على وضع هذا النص إنما هو خشية من صورة التصرفات بقصد التهرب من الضريبة

فقد رأى رد رسم الأيلولة عن هذه التصرفات متى أثبت صاحب الشأن أن هذه التصرفات كانت تصرفات حقيقية بعوض.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٩٦ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٥

- المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أنه يتعين لإعفاء الدار والأثاث والمفروشات الموجودة بها أن تكون تلك الدار والمفروشات مخصصة لسكنى أسرة المتوفى فى تاريخ الوفاة وأن تحتفظ الأسرة بها لغرض السكنى والإقامة فيها والإنتفاع بها خلال العشر سنوات التالية للوفاة. وإذ إنلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم توافر شروط الإعفاء من الضريبة بالنسبة للمتقولات المخلفة عن المورث مشار النزاع إستاداً إلى أن الورثة إلتسموا هذه المتقولات مما ينتفى معه تخصيصها لإنتفاع الورثة بها فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

- عهدت المادة ٣٧ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الأيلولة إلى المأمورين المختصين على أن يجرى التقدير على الأسس المقررة فى المادة السابعة فيما يتعلق بالأموال والحقوق المبينة فيها أما ما عدا ذلك فيكون تقديره بعد الإطلاع على ما يقدمه أصحاب الشأن من أوراق ومستندات، كما أجازت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة لذوى الشأن أن يعترضوا على تقديرات مأمورية الضرائب، كما أن الورثة فى طعنهم على تقدير المأمورية يكونون مكلفين بإثبات ما يدعون من دفوع أو أوجه دفاع.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٣٠

النص فى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد قدر قيمة الأملاك التى يتركها المورث تقديرأً حكماً بما يعادل إثنى عشر مثلاً من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط عوائد المباني فى التاريخ الذى حدثت فيه الوفاة بغض النظر عما يطرأ من تعديل بعد هذا التاريخ ويؤكد هذا النظر أن المشرع عندما رأى أن يغير القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط العوائد أصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بتخفيضها بنسبة ٢٠ ٪ للمقارنات التى إنطبق عليها قانون التخفيض رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى حين أنه لم ينص على التخفيض عندما أصدر القانونين ٥٥ لسنة ١٩٥٨، ١٦٩ لسنة ١٩٦١ [١] لما كان ذلك وكان الثابت من المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضرائب والمرافق بالملف الفردى أن القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة على المقارنات مشار النزاع هى مبلغ ٢٥٩

جنبها ٢٠٠ مليماً فإن قيمة العقار وفقاً لحكم المادة ٣٦/٢ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تقدر بإثنى عشر مثلاً من هذه القيمة أى مبلغ ٣١١٠ جنبها ٤٤٠ مليماً، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأجرى حساب قيمة العقار مناز النزاع على أساس القيمة الإيجارية المخفضة طبقاً للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

#### الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٤٢٣ بتاريخ ١١/٦/١٩٧٧

مؤدى نص المادتين ١٢، ١٧ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ والمحال إلى أحكامه من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ يدل على أن المشرع قد أخضع جميع الأموال المخلفة عن المتوفى أيما كان نوعها لرسم الأيلولة وضريبة التركات عدا ما نص على إستبعاده وإعفائه صراحة من الرسم والضريبة وإنه لا يستبعد من التركة إلا الديون والإلتزامات المستحقة عليها والتي لم تسدد حتى تاريخ الوفاة غير أن المشروع رأى تخفيض الضريبة والرسم على الأموال التي تكون قد آلت إلى المتوفى بطريق الإرث أو ما فى حكمه خلال الخمس السنوات السابقة على وفاته إذا ما كان قد أوفى عنها رسم الأيلولة حتى لا تسعرقها كلها أو بعضها الضريبة أو الرسم إذا حدثت الوفاة فى أوقات مقاربة - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وقضى بعدم أحقية الطاعنين فى طلب خصم رسم الأيلولة وضريبة التركات التى سدها مورثهم حال حياته عن تركة شقيقه المرحوم.... فإنه يكون قد حصل فهم الواقع فى الدعوى تحصيلاً صحيحاً وأنزل حكم القانون صحيحاً على ما حصله بأسباب سائفة تكفى لحمله.

#### الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٧٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٧

- مفاد نص الفقرة " ب " الرابعة والخامسة من المادة ٣٧ والفقرة الثانية من المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤، أن الضريبة والرسوم تكون واجبة الأداء فى حدود تقديرات ذوى الشأن وما يقبلونه من تقديرات المصلحة وأن ما عدا ذلك مما تحال أوجه الخلاف بشأنه إلى لجان الطعن هو الذى يترأخى وجوب أداء الرسم عنه إلى أن تصدر هذه اللجان قرارها فيه وتنقضى خمسة عشر يوماً على إعلان هذا القرار إلى ذوى الشأن.

- إذ كان الورثة لا يستطيعون أن يجزئوا التصرف - الذى ثبت أنه يخفى وصية - باعتباره بيعاً وإنما لهم أن يجزئوه على الاعتبار الصحيح بوصفه وصية، وفى هذه الحالة تجرى عليه أحكام الوصية التى يجزئها الورثة، كما أن إنتقال المال فى حدود ثلث التركة إلى المتصرف إليه إنما يكون بهذا الوصف وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن " الأموال التى تنتقل بطريق

الوصية يكون حكمها حكم الأموال التي تنتقل بطريق الإرث ويحصل عنها الرسم ذاته " فإن الحكم إذ قضى بإقتضاء رسم الأيلولة وضرية التركات عن الأطيان المتصرف فيها إلى الطاعين من مورثهم بعد تكيف العقد بأنه وصية يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٣٠٦ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٨

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في تقدير التركات - وفي غير الأحوال التي وضع المشرع في شأنها قواعد خاصة لتقدير الأموال - أن تقوم الأموال التي يتركها المتوفى بقيمتها الحقيقية وقت الوفاة ذلك أن هذا النوع من الضريبة إنما يفرض بمناسبة ما وقع للوراث من إقتضاء أى زيادة في رأس ماله تقوم لحظة تمامها بما يساويه من ثمن يحتمل أن تباع به وقت حصول الواقعة المنشئة للضريبة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر وإنتهى إلى تقدير البضاعة المخلفة عن المورث طبقاً لسعر الشراء الثابت بدفاتر المنشأة فإنه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٣٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٨

مؤدى نص المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قيمة الأطيان التي تركها المورث تقدر حكماً بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعة ربطت الضريبة ابتداء على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على السنة السابقة على وفاة المورث ثم قامت بتصحيح الربط وفقاً لحكم المادة ٣٦ سالف البيان فإنها تكون قد عادت إلى ما يوجبه القانون في هذا السبيل وليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعة أجرت ربطاً إضافياً لم يرد في الحالات التي نصت عليها المادتان ٤٧ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٥٢ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤. ذلك أن ما قامت به المصلحة لا يبدو أن يكون صحيحاً لخطأ قانوني وقعت فيه، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٧٢١ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٩

مفاد المادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١، أن الأصل في تقدير موضوع الهبات والتصرفات الصادرة من المورث والتي لا تحتاج بها مصلحة الضرائب وفقاً لحكم هذه المادة أن تقوم بقيمتها الحقيقية وقت الوفاة وهي الواقعة المنشئة لرسم الأيلولة إلا أنه إذا كانت الزيادة التي طرأت على قيمة المال مردّها إلى نشاط المتصرف إليه فإنه يستبعد من وعاء الرسم ما يعادل

هذه الزيادة لأنها بذاتها لم تكن محل تصرف من المورث إذ لم تدخل في ذمته المالية، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أرجع الزيادة في قيمة التصرف الصادر من المورث إلى ابنه المطعون ضده وقت الوفاة إلى جهد ونشاط هذا الأخير ولم يعد بهذه الزيادة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

#### الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٣٢ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٦

— إذ كان المطعون ضدهم حين طعنوا أمام اللجنة في تقدير المأمورية طلبوا تخفيض قيمة التركة عامة ونازعوا في خلوص ملكية العقار لمورثهم خاصة، فإن وجه الطعن يتسع لخصوص قيمة العقار إلى جانب عموم التركة، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قدر قيمة العقار تقديراً حكيمياً طبقاً للقانون فإنه لا يكون قد خالفه، أو قضى بما لم يطلبه الخصوم لعل الأمر بمسألة قانونية لا يجوز الخروج على ما يقضى به القانون في شأنها وتدخل في نطاق طلبات المطعون ضدهم الأصلية.

— مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أهولة على التركات أن قيمة الأملاك الخاضعة لعوائد المبانى التى يتركها المورث تقدر تقديراً حكيمياً بما يعادل إثني عشر مثلاً من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط عوائد المبانى فى التاريخ الذى حدثت فيه الوفاة بفض النظر عما كانت عليه قبل هذا التاريخ أو ما يطرأ عليها من تعديل بعده.

#### الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٩٤ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨

النص فى المواد الأولى والرابعة والخامسة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى الذى بدأ العمل به ١٩٦١/٧/٢٥ على أنه لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائة فدان، ويكون لمن إستولت الحكومة على أرضه تفليداً لأحكام هذا القانون الحق فى تعويض يؤدى بسندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً محسوبة من تاريخ الإستيلاء وأن تكون السندات قابلة للتداول فى البورصة، وأنه يجوز للحكومة بعد عشرة سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الإسمية، والنص فى المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذى عمل به من ١٩٦٣/٣/٢٣ على أن الأراضى الزراعية التى تم الإستيلاء عليها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١، تزول ملكيتها إلى الدولة دون مقابل وأن يلغى كل نص يخالف ذلك، يدل على أن سندات التعويض على القدر الزائد المسولى عليه كانت لها قيمتها فى التداول. وإذ كانت وفاة المورث فى ١٩٦١/١٠/٢٢ وبعد العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فى ١٩٦١/٧/٢٥ هى الواقعة المنشئة

لرسم الأيلولة والضريبة على التركات باعتبارهما سبب الأيلولة والحادثة المؤثر في إنتقال المالك من الميت إلى الحي وينشأ حق الخزنة العامة بتحقيقه، وكانت التركة المخلفة عن المورث في ذلك الوقت تشمل. .. فيما تشتمل عليه قيمة سندات التعويض عن القدر الزائد المسعول عليه فإن قيمة هذه السندات تدخل في وعاء الضريبة ولا يؤثر في ذلك صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ذلك أن هذا القانون ليس له أثر رجعي فلا يسرى إلا من تاريخ نشره في ١٩٦٥/٣/٢٣ وبعد أن إنتقلت ملكية السندات إلى الورثة، فيكون هلاكها عليهم لا على المورث.

#### الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠

نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أنه "و يفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقاً من وقت الوفاة محسوباً على صافي التركة" ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢ - قبل تعديلها بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٦٧ - على أنه "تسقط الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات من تاريخ إستحقاق الرسم" كما نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ على أنه "تفرض على التركات ضريبة تعتبر مستحقة من تاريخ الوفاة وتحسب على صافي قيمة تركة كل من يتوفى من تاريخ العمل بهذا القانون. . وتستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه وتسرى بالنسبة إليها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وهي تدل -و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الوفاة هي الواقعة المنشئة لرسم الأيلولة والضريبة على التركات باعتبارها سبب الأيلولة والحادثة المؤثر في إنتقال الملك من الميت إلى الحي وينشأ حق الخزنة بتحقيقه كما دلت على أنه من تاريخ نشوء الحق في رسوم الأيلولة والضريبة على التركة، وهو تاريخ الوفاة يبدأ تقادمها لما كان ذلك وكان الناهب من الأوراق أن مورث الطاعنين قد تولى في ١٩٥٧/٣/٨ فسكت مصلحة الضرائب عن اتخاذ أى إجراء في مواجهة الورثة إلى أن أخطرتهم بالنموذج رقم " ٨ " تركات في ١٩٦٢/١٠/٢ أى بعد مضي أكثر من خمس سنوات من تاريخ الوفاة وسقوط حق المصلحة في المطالبة بضريبة التركات ورسم الأيلولة بالتقادم، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه بأن هذا التقادم قد إنقطع بالإحالة إلى لجنة الطعن - وهي إجراء لاحق لإخطار الورثة بالنموذج سالف الذكر - وأنه لم يكتمل حتى رفع الدعوى، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٩ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٠

النص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع أتخذ من الخمس السنوات السابقة على الوفاة فترة رية بحيث تخصم لرسم الأيلولة الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صدورهما مما مقتضاه أن الأموال موضوع الهبات وسائر التصرفات المشار إليها تعتبر حكماً ضمن عناصر التركة التي عددها الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون المذكور، وأن الأصل في تقدير موضوع هذه الهبات والتصرفات الصادرة من المورث والتي لا تحتاج بها مصلحة الضرائب وفقاً لحكم تلك المادة أن تقوم بقيمتها الحقيقية وقت الوفاة، وهي الواقعة المنشئة لرسم الأيلولة إلا أنه إذ كانت الزيارة التي طرأت على قيمة المال حددها نشاط المتصرف إليه فإنه يستبعد من وعاء الرسم ما يعادل هذه الزيادة لأنها بذاتها لم تكن محل تصرف من المورث إذ لم تدخل في ذمته المالية، وإذا كان الحكم الذي أورده الشارع في المادة الرابعة المذكورة عاماً ومطلقاً فإن ما يسرى على المال محل التصرف من أحكام يسرى على ما يفله هذا المال من ثمار أو ريع أو إيجار وقت الوفاة طالما لم يكن من فعل ونشاط المتصرف إليه، يؤكد هذا النظر أن الشارع فيما يتعلق بربط الضريبة العامة على الإرث قد أبقى على إيرادات الأموال المتصرف فيها خلال فترة الرية في وعاء الضريبة للمتصرف دون المتصرف إليه، إذ نص في المادة ٢٤ مكرر ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والمضافة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على أن "لا تسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة التصرفات التي تكون قد تمت بين الأصول والفروع أو بين الزوجين خلال السنة الخاضع لإيرادها للضريبة والسنوات الخمس السابقة عليها سواء أكانت تلك التصرفات بعوض أو بغير عوض وسواء انصبت على أموال ثابتة أو منقولة" مما مؤاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يدخل في وعاء الضريبة للمتصرف إليه إيرادات الأموال التي يكون قد تم التصرف فيها بين الأصول والفروع أو بين الزوجين في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع لإيرادها للضريبة وتبقى في وعاء الضريبة العامة للمتصرف.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٠

- من المقرر أن مياد إستئناف الأحكام الصادرة في مادة رسم الأيلولة على التركات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تحكمه القواعد العامة في قانون المرافعات، بعد أن إقتصر القانون ١٤٢ لسنة



١٩٤٤ بفرض رسم أبولولة على التركات فى إحالته للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على المادة ٥٤ منه وحدها.

- تجزئ المادة ٤١٣ من قانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ رفع الإستئناف الفرعى بعد إنقضاء مهاد الإستئناف الأسمى وإلى ما قبل إقفال باب المرافعة فيه. وذلك بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب الإستئناف، والأصل أنه لا يجوز رفع الإستئناف الفرعى إلا من المستأنف ضده أو ممن يمثله، إلا أنه يجوز رفعه من غير المستأنف ضده فى حالات عدم التجزئة، وإذ كان الثابت فى الدعوى أن النزاع بين الطاعنة والمطعون ضدهم وهم جميعاً وريثة المرحوم.... قد انصب على عناصر التركة ومقوماتها قبل أبولولتها إليهم - فإنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يكون نزاعاً غير قابل للتجزئة ويكون صحيحاً ما قضى به الحكم المطعون فيه من قبول إستئناف المطعون ضدهم والمقدم بمذكرة بعد الميعاد وقبل إقفال باب المرافعة فى الإستئناف الأسمى شكلاً.

الطنن رقم ٦٤ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٩

النص فى المادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع إتخذ من الخمس سنوات السابقة على الوفاة فترة رية بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات و سائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صدورها وإطلاق لفظ الهبات يشير إلى إستحقاق الرسم سواء كانت الهبة منقولة أو ثابتة صريحة أو مستترة مباشرة أو غير مباشرة وتحقق الهبة غير المباشرة عن طريق شراء شيء من الغير فيقوم الوهاب بالشراء ويدفع الثمن ويذكر فى العقد كمشتري إسم الشخص الذى يريد التبرع له. كما يدل على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطنن فى تقدير قيمة التركة المنازعة فى دفع المقابل للتصرف الصادر من المورث إلى الوارث خلال فترة الرية أو عدم دفعه. لما كان ذلك وكان الثابت أن شراء مورث المطعون ضدهم نصيب أولاده القصر قد تم خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته وكان هذا التصرف يعتبر هبة غير مباشرة تمت بطريق شراء العقار مثار النزاع من الغير إذ قام المورث بدفع الثمن وذكر أسماء الموهوب لهم فى العقد كمشتريين فإن إثبات دفع العوض لا بد أن يكون بدعوى مستقلة تخرج عن نطاق الطنن فى تقدير قيمة التركة.

**الطنن رقم ١٠٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٨٧٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٠**

مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ والفقرة الأولى من المادة ٥٤ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يجوز لمصلحة الضرائب الطعن فى قرار اللجنة فى خلال شهر من تاريخ إعلانها بكتاب موسى عليه بعلم الوصول وإعلان المصلحة بهذا الطريق إجراء لازم ولا يفتى عنه إجراء آخر وبغيره لا يفتح معاد الطعن والفرض من اشتراط أن يكون الإعلان بكتاب موسى عليه بعلم الوصول إنما هو ضمان وصول الإعلان للمصلحة بحيث إذا لم تعلن المصلحة بهذا الطريق الذى رسمه القانون يفترض عدم علمها بالقرار. لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه عول فى بدء سريان معاد الطعن فى قرار اللجنة على ما دون على صورته هذا القرار المرفق بملف الطعن من أن القرار أرسل إلى المأمورية بتاريخ.... ودون أن يبحث ما إذا كان هذا القرار قد أعلن للمأمورية بكتاب موسى عليه بعلم الوصول طبقاً للقانون، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه قصور فى التسبب.

**الطنن رقم ٢٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٧١٧ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٠**

إذ كان الشارع قد نص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أن "تقدر قيمة الأطنان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة". مما مفاده أنه أراد أن يجعل من تلك القيمة الإيجارية معياراً حكيماً لتقدير قيمة الأطنان الزراعية الداخلة فى عناصر التركة، وكان البين من الأوراق أنه أعيد تقدير القيمة الإيجارية للأطنان الزراعية المحلفة عن المورث ابتداء من سنة ١٩٥٩ عملاً بأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانونين رقمى ٩٣ لسنة ١٩٤٣ و٦٥ لسنة ١٩٤٩ وأرجى نفاذها بموجب قوانين متعاقبة إلى أن سرت ابتداء من سنة ١٩٦٦ وهى السنة التى توفى المورث فيها، وكان الأصل فى تقدير التركات هو اعتبار الوقت الذى إنتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث، فإن تقدير قيمة الأطنان الزراعية إنما يكون على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة فى سنة ١٩٦٦، ولا يمنع من ذلك أن يكون الإ اتفاق قد تم بين الطاعة والمطعون ضدهم طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ - فى شأن إعادة النظر فى المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين - على تقدير قيمة الأطنان على غير ذلك الأساس وصدر الحكم بناء على ذلك بإنهاء الدعوى، ذلك أن القواعد التى وضعها الشارع لتقدير قيمة

التركة في القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤، ومنها ما نص عليه في المادة ٣٦ منه، هي قواعد أمره ومن النظام العام مما يجوز معه مخالفتها أو الصلح في المسائل بها وفقاً لما تقتضيه المادة ٥٥١ من القانون المدني وإذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائي - الذي أيده وأحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه - قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الصلح المحرر في ١٦ مارس سنة ١٩٧٠ بين الطاعنة والمطعون ضدهم والمحمّد من لجنة إعادة النظر والمصدق من المحكمة يمنع مصلحة الضرائب - الطاعنة - من إعادة تقدير الأرباح الزراعية وفقاً لأحكام القانون، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

#### الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٧٢٢ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٠

يدل نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع يتخذ من هذه الخمس سنوات " فترة رية " بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهيات وماتر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صدورها ولا تعتبر تلك الهيات والتصرفات باطلة بل تبقى صحيحة منتجة لكل آثارها فيما عدا خضوعها لرسم الأيلولة الذي ينتقل بطريق الهية وماتر التصرفات إلى أحد الورثة خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة لا تدخل في مجموع أصول التركة ولا تتحمل بالتالي بأى دين يتقفلها ولكنها تضاف إلى النصب الذي يتقناه ذلك الوارث بالمراث ويخضع المجموع لرسم الأيلولة.

#### الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٥٧٩ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٨١

مؤدى نص المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قيمة الأرباح التي يتركها المورث تقدر حكماً بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة ربطت الضريبة ابتداء على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة في سنة ١٩٦٥ وهى سابقة على وفاة المورث في ١٠-٢٥-١٩٦٧ ثم قامت بتصحيح الربط وفقاً لحكم المادة ٣٦ سالفه البيان فإنها تكون قد عادت إلى ما يوجب القانون في هذا السبيل وليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن ما أجرته المصلحة يمس حجية قرار لجنة الطعن الصادر في ١٣/٢/١٩٧١ ذلك أن ما قامت به المصلحة لا يعدو أن يكون تصحيحاً لخطأ قانوني وقعت فيه.

**الطنن رقم ٦٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨١**

- النص في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أنه " يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثاً بسبب من أسباب الإرث كان متوفراً في وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المستول بالذات أو بالواسطة..... على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه ". يدل على أن الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اتخذ من هذه الخمس سنوات " فترة رية " بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوفراً وقت صدورهما، ولما كان إطلاق لفظ الهبات يشير إلى إستحقاق الرسم سواء كانت الهبة منقولة أو ثابتة، صريحة أو مستترة مباشرة أو غير مباشرة، وتحقق الهبة غير المباشرة عن طريق شراء شيء ما باسم الغير فيقوم الواهب بالشراء ويدفع الثمن ويذكر في العقد كمشتري إسم الشخص الذي يريد التبرع له.

- إستقر قضاء - هذه المحكمة - على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر شراء المورث الأرض المقام عليها المنزل من مجلس المدينة بإسم أولاده القصر بصفته ولياً طبعياً عليهم وقيامه بالبناء عليها بهذه الصفة تصرفاً بعوض وليس هبة غير مباشرة أو مستترة مع أن ذلك ليس مجاله الطعن في تقدير قيمة التركة وإنما رفع دعوى مبتدأة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله.

**الطنن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٢**

الوارث الذي طعن على عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلولتها إلى الورثة هو نائب عن التركة وعن سائر الورثة بوكالة قانونية أساسها وحدة التركة وإستقلالها عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة.

**الطنن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١/١١/١٩٨٢**

لما كان المطعون ضده قد أسس دعواه على أن الفرق في تقدير قيمة العقار المخلف عن المورث نتيجة إعمال القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ ومقداره ٩٢٣٠ جنبها لا تندرج في أصول التركة ولا تخضع لضريبة التركات أو رسم الأيلولة ومن حقهم إسترداد المبالغ التي مددتها مصلحة الضرائب لأنها

غير مستحقة لها قانوناً، ولما كانت الدعوى على هذه الصورة هي دعوى رد ما دفع بغير وجه حق ولا تعتبر اعتراضاً على تقديرات المصلحة لعناصر التركة بحيث تخضع لحكم المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤، بل يكون للمطعون ضده أن يرفعها إلى القضاء مباشرة ذلك لأن الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تترك في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها. فللممول أن يسترد ما دفعه بغير حق وللمصلحة أن تطالب بما هو يستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٧٩٢ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٣

- تقضى المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات بأن يستعد من التركة كل ما عليها من الديون والإلتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلاً على المتوفى أمام القضاء.

- يدل نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٧ سنة ١٩٥١ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع يتخذ من السنوات الخمس السابقة على الوفاة فترة رية بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صدورهما، وإطلاق لفظ الهبات يشير إلى إستحقاق الرسم سواء كانت الهبة منقولة أو ثابتة، صريحة أو مستترة، مباشرة أو غير مباشرة وتحقق الهبة غير المباشرة عن طريق شراء شيء من الغير فيقوم الواهب بالشراء ويدفع الثمن ويذكر في العقد كمشتري إسم الشخص الذي يريد التبرع له.

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ٣١/١/١٩٨٣

النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ [ على أن تقدر قيمة الأملاك الغاضقة لعوائد المباني بما يعادل إثني عشر مثلاً من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط العوائد ] يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن الشارع قد حدد قيمة الأملاك التي يتركها المورث تقديراً حكماً بما يعادل إثني عشر مثلاً من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط عوائد المباني في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة بغض النظر عما يطرأ عليها من تعديل بعد هذا التاريخ ويؤكد هذا النظر أن الشارع

عندما رأى أن غير القيمة الإيجابية المتخذة أساساً لربط الموائد أصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بتخفيضها بنسبة ٢٠ ٪ للعقارات التي إنطبق عليها قانون التخفيض رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وذلك إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٦ فى حين أنه لم ينص على هذا التخفيض عندما أصدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ لما كان ذلك وكان الثابت أن موزة المطعون ضدهم قد توفيت بتاريخ ١٢/١٠/١٩٦٥ أى قبل سريان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ فلا محل لتطبيقه بالنسبة للعقارات المخلفة عنها ومن ثم تظل نفس القيمة الإيجابية لهذه العقارات المتخذة أساساً لربط الضريبة قبل سريان هذا القانون هو المعمول عليها فى تقدير قيمة العقارات موضوع النزاع.

#### الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٠٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٨

النص فى المادة الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على أن "يؤدى من التركة بحسب الآتى أولاً ما يكفى لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من المورث إلى الدفن ثانياً ديون الميت ثالثاً ما أوصى به فى الحد الذى تنفذ فيه الوصية ويوزع ما بقى بعد ذلك على الورثة". يدل على أن التركة تنفصل عن المورث بوفاته ولا تؤول بصفة نهائية إلى الورثة إلا بعد أداء مصاريف تجهيزه وتجهيز من تلزمه نفقته وما عليه من ديون للعباد وما ينفذ من وصاياه.

#### الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٩٧ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٢

مضى كانت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بفرض أبولولة على التركات قد أحلت فى شأن الطعون الخاصة بضريبة التركات إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ التى لم تنص على قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون فى قرارات اللجان، فإنه يرجع فى شأنها إلى القواعد العامة والإجراءات المقررة لرفع سائر الدعاوى فى قانون المرافعات ومقتضاها أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة، وهذا الطريق وإن كان يغاير الطريق المنصوص عليه فى المادة ٥٤ مكرراً من القانون سالف الذكر التى تعتبر إستثناءً من القواعد العامة لرفع الدعاوى بما تضمنته من إجراءات تحضير الطعن ووسيلة إعلان الخصوم فى مواعيد خاصة، إلا أن الطرفين يتحدان فى الإجراءات الأساسية لرفع الدعوى والتى تقضى برفعها بطريق إيداع الصحيفة قلم كتاب المحكمة وقيدتها فى ذات اليوم ووجوب تضمين الصحيفة بيانات خاصة. لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الطعن فى قرار اللجنة - المودع صورتها المعلنه ضمن مستندات الطاعة - أنها رفعت بطريق الإيداع وتم قيدتها فى ذات اليوم بعد سداد الرسم، فإنها تكون قد إستوفت الإجراءات المقررة فى الدعوى وفقاً للقواعد العامة فى قانون المرافعات ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى قد مرت بإجراءات التحضير وأن يكون

إعلان الخصوم قد تم وفقاً للمواعيد وبالوسائل الخاصة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ على خلاف ما تقتضي به القواعد العامة، إذ إن مراحل تحضير الطعن الضريبي وفقاً للمادة ٥٤ مكرراً سائلة الذكر هي إجراءات زائدة عما هو مقرر بالنسبة لسائر الدعاوى وإن أثر مخالفة مواعيد التكليف بالحضور ووسيلته ينحصر فيما أعطاه المشرع للخصم الذي لم تراعى هذه الإجراءات وتلك المواعيد في مواجهته من دفوع خاصة، دون أن يؤثر ذلك في قيام الدعوى ذلك أن المشرع في قانون المرافعات الحالي - وعلى ما جرى بمذكرته الإيضاحية - رأى توحيد الطريق الذي يسلكه المتقاضى في رفع الدعاوى والطعون وإختار في هذا الشأن إعتبار الدعوى أو الطعن مرفوعاً بمجرد إيداع الصحيفة قلم الكاتب.

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٢ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٨٤٢ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٩  
إن تحصيل ضريبة التركات لا يكون إلا بعد إعتداد تقرير تقدير عناصر التركة وإعلانه بأسبابه إلى كل من ذوى الشأن على النموذج ٨ تركات بخطابات موسى عليها يعلم الوصول.

الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١١٦٤ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠  
لما كان المستفاد من نصوص القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات أن الديون التي تكون مستحقة للتركة وقت الوفاء تدخل ضمن عناصر تقديرها باعتبار أن الوفاة هي الواقعة المنشئة للضريبة، فإن أجرة الأراضي الزراعية المملوكة للمورث عن المدة السابقة على الوفاة تدخل ضمن عناصر التركة ولو كان معاد سدادها لم يحل إلا بعد الوفاة.

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٧  
المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات المعدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه " يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثاً له بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة " وفي فقرتها الثالثة على أنه " إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه فقد دلت على أن مناط الإحتجاج في مواجهة مصلحة الضرائب بالتصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة المذكورة أن يقيم صاحب الشأن الدليل أمام القضاء على

دفع المقابل مواء إنتقلت الملكية بمقتضى هذه التصرفات أو لم تنقل، وسواء إنتقلت الحيازة إلى المتصرف إليه أم ظلت في يد المتصرف.

#### الطنن رقم ٦١٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٤١ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣٠

إذ كان تقادم رسم الأولولة والضريبة على التركة في ظل المادة ٥٢ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون 56 لسنة ١٩٦٧ - يبدأ من اليوم التالي لانقضاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار أو قائمة الجرد المنصوص عليها في المادة ١٩، ٢٠ من هذا القانون، وكانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة قد إعبرت إحالة النزاع إلى لجنة الطعن قاطعاً للتقادم علاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني فإن هذه الإحالة تبقى حافظة لأثرها في قطع التقادم حتى إنتهاء ميعاد الطعن في قرار اللجنة لبدأ تقادم جديد مدته خمس سنوات لا ينقطع إلا بمطالبة الممول إدارياً أو قضائياً.

#### الطنن رقم ٧٥ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١١٠٦ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٩

النص في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أولولة على التركات - بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٩ على أن ( تقدر قيمة الأطنان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة )، وفي المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان - على أن ( تفرض الأطنان على جميع الأراضي الزراعية المنزرعة فعلاً أو القابلة للزراعة على أساس الإيجار السنوي المقدر لهذه الأراضي، وفي المادة العاشرة من هذا القانون على أن (توقع ضريبة الأطنان في الأحوال الآتية : ٧- الأراضي البور التي لم يسبق زراعتها وتكون محرومة من وسائل الري والصرف أو محتاجة إلى إصلاحات جسيمة ومصروفات كبيرة )، وفي المادة الحادية عشر منه على أنه ( لا ترفع الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابعة إلا بناء على طلب صاحب الشأن من تاريخ قيام سبب الرفع ) يدل على أن الشارع أراد بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أن يجعل من القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة معياراً حكماً لتقدير قيمة الأراضي الزراعية الداخلية ضمن عناصر التركة بصرف النظر عما إذا كانت منزرعة فعلاً أو كانت بوراً قابلة للزراعة طالما قدرت لها قيمة إيجارية وتخذت هذه القيمة أساساً لربط الضريبة عليها.

#### الطنن رقم ١٧٨٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١

لما كانت شهرة المحل تشكل جزءاً من أصوله باعتبارها مجموعة العناصر التي تعمل على خفض التكاليف أو تحقيق أرباح تفوق الأرباح العادية. وكان الثابت من قرار لجنة الطعن أنها تناولت تقدير شهرة المحل المخلف عن المورث باعتبارها شهرة تجارية ذات قيمة ورجعت في تحديدها إلى إحدى



الطرق الفنية التي لجأت إليها مصلحة الضرائب وهي طريقة متوسط الأرباح الصافية للمحل في خلال السنوات من ١٩٦٦/١٩٧٠ وأضافت إليها عاملاً آخر هو كبر حجم التعامل في المنشأة بالنسبة لمساحة المحل، كما أسست خفضها لقيمة الشهرة من ٧٢٥٤ جنيه إلى ٣٠٠٠ جنيه على أن المطعون ضدهم "الورثة" وإن استمروا في ممارسة النشاط إلا أنهم ليست لهم الدراية والخبرة التي كانت لمورثهم والتي تمكنهم من الاستفادة بهذه الشهرة، وهو ما يدل على أن تقدير اللجنة لشهرة المحل لم تكن على أساس أنها خلو رجل " بمعناه العرفي السائد، ومن ثم فإن ما ورد بقرار اللجنة من أن المبلغ الذي قدرته للشهرة يمثل قيمة خلو الرجل هو إستطراد زائد عن حاجته يستقيم القرار بدونه. لما كان ذلك وكان الخبير المنتدب في الدعوى قد إستبعد ما قدرته لجنة الطعن كشهرة المحل التجاري باعتباره خلو رجل فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي في أخذه بتقرير الخبير في هذا الصدد يكون قد أخطأ فهم الواقع في الدعوى مما جره إلى مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٥

المرّة في تحديد ووصف الأراضي الداخلة في عناصر التركة وتقدير قيمتها بنوعية الضريبة المفروضة عليها في الوقت الذي إنتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٣٠

- تقضى المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات - بأن يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والإلتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلاً على المتوفى أمام القضاء، ولم يوجب القانون أن يكون هذه الإلتزامات ثابتة بوجه رسمي أو خالية من كل نزاع لإمكان اعتبارها ضمن خصوم التركة، بل يكفي أن تكون مما إلزم بها المتوفى حال حياته سواء إرادته أو بغلبة أو بحكم القانون وأن تظل صحيحة قانوناً وقائمة في ذمته عند الوفاة.

- إذ كان مقابل التحسين هو عبء مالي فرضه القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ على أصحاب العقارات الذين يستفيدون من المشروعات العامة ويعتبر مستحقاً عليهم بمجرد إعتقاد قرار الجهة الإدارية بفرضه وكان الثابت من صورة الخطاب الصادر من إدارة التحسين بالإدارة العامة للشئون الهندسية بالوحدة المحلية لمدينة الحيزة - المرفق بملف الطعن - والذي كان تحت نظر محكمة الموضوع أنه بتاريخ ١٩٧٢/٤/٨ صدر قرار من الجهة الإدارية المختصة بفرض مبلغ ... كمقابل تحسين على العقار رقم... ولما كان هذا القرار قد صدر حال حياة المورث وفي وقت كان العقار المذكور مملوكاً له فإن مقابل التحسين الثابت به يكون مستحقاً في ذمته وإن تأجل ميعاد أدائه على النحو المبين بالمادتين ١١، ١٢

من ذلك القانون وإذ صار القرار بعد ذلك نهائياً بتنازل الورثة عن الطعن فيه فإن مقابل التحسين يصير ديناً واجب الأداء من التركة.

#### الطعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٨٨/١/٤

مؤدى نص المادتين ١٢، ١٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولولة على التركات والمحال إلى أحكامه من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع قد أخضع جميع الأموال المخلفة عن المتوفى أباً كان نوعها لموسم الأبولولة وضريبة التركات ما عدا ما نص على إستبعاده وإعفائه صراحة من الرسم والضريبة وأنه لا يستبعد من التركة إلا الديون والإلتزامات المستحقة عليها والتي لم تسدد حتى تاريخ الم وفاة غير أن المشرع رأى تخفيض الضريبة والرسم على الأموال التى تكون قد آلت إلى المتوفى بطريق الإرث أو ما فى حكمه خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته إذا كان قد أولى عنها رسم الأبولولة حتى لا تستغرقها كلها أو بعضها الضريبة أو الرسم إذا حدثت الوفاة فى أوقات متقاربة ومفاد هذا أن تركة المورث تكون مستقلة عن تركة مورث لمورث فتخضع جميع الأموال المخلفة عن الأخير أباً كان نوعها لرسم الأبولولة وضريبة التركات حتى ولو كانت كلها أو بعضها قد إنتقل بطريق الإرث أو ما فى حكمه إلى تركة المورث التى ربط الرسم والضريبة عليها.

#### الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٩

السقور - فى قضاء هذه المحكمة - أن الوارث بالنسبة للتركة ومقوماتها قبل أبولوتها إلى الورثة يعتبر نائباً عن التركة وعن سائر الورثة بوكالة قانونية أساسها وحدة التركة وإستقلالها عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة.

#### الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٨

مفاد النص فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على سريان رسم الأبولولة على التركات على الأموال المنقولة الموجودة فى مصر والمخالفة عن مورث أجنبى له محل توطن شرعى فى مصر أو له عمل أو مال مستمر فى جمهورية مصر العربية، أن هذا الرسم لا يفرض إلا فى الأحوال التى وردت فى المادة المذكورة على سبيل الحصر أو منها أن يكون للأجنبى مال مستمر فى مصر، فإذا كان له مال منقول غير مستمر فيها فإنه لا يخضع لرسم الأبولولة على التركات بالغة ما بلغت من قيمته ولما كانت العلة فى هذه الحالة أن يكون المال مستمراً فى مصر وكان المعلول يدور مع علته وجوداً أو عدماً فإن رسم الأبولولة فى هذه الحالة إنما يتحدد بمقدار المال المستمر ولا يتعداه إلى الأموال المنقولة الأخرى التى لا تستمر فيها إذ ليس من المستساغ القول بأنه لمجرد وجود مال منقول

لأجنبي مستمر في مصر مهما قلت قيمته بفرض رسم الأيلولة على جميع أمواله المنقولة الأخرى الموجودة في مصر والتي لا تكون مستمرة فيها، ويؤكد هذا النظر ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر مع أنه " إذا لم يكن للأجنبي المتوفي محل توطن شرعي في مصر فإن تركته تكون مع ذلك خاضعة لرسم الأيلولة إذا كان له مال يستمر في مصر وبقدر هذا المال " .

الطنين رقم ٩٩٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٣٠

النص في المادة ٤٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات على إنه " على مصلحة الضرائب أن تعطى كل ذى شأن بناء على طلبه شهادة برسم الأيلولة المستحق وما دفع منه. .... " وفي المادة ٤٧ على إنه " محظور على موقى العقود الرسمية وكتاب المحاكم والموظفين والمأمورين العموميين الذين تخولهم صفتهم تحرير أو تلقي العقود أو المحررات سواء أكانت رسمية أم عرفية أو القيام بإجراء التسجيل والقيود والتأشير والشطب وغيرها أن يقوموا بأى عمل مما يدخل فى اختصاصهم متعلق بأى بيع أو تصرف. ... قبل أن تقدم إليهم الشهادات المنصوص عليها فى المادة السابقة وعليهم أن يتبوا فى التصرف ما هو مدون فيها خاصاً برسم الأيلولة. " يدل على أن خطاب الشارع فى النهى عن إجراء التسجيل أو التوثيق أو القيد أو الشطب فى التصرفات المشار إليها قبل تقديم شهادة مصلحة الضرائب برسم الأيلولة المستحق وما دفع منه إنما ينصرف إلى أولئك الموظفين الذين عددهم النص حفاظاً على حق المصلحة فى إستحقاق هذا الرسم والحرس على تحصيله ومن ثم فلا يتسع هذا النهى ليشمل إصدار الأحكام من المحاكم فى دعاوى صحة تلك التصرفات ولا يعد هذا النص قيداً يتصل بقبول هذه الدعوى أو شرطاً يتعلق بصحة وسلامة التصرف بما لازمة أن عدم تقديم شهادة مصلحة الضرائب برسم الأيلولة فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع صادر من وارث لعقار موزوث لا يحول دون القضاء بصحة العقد إذا مات توافرت أركانه وينفاذه إذا ما تحققت شروط هذا النفاذ.

الطنين رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١

مفاد المادتين ٤٣، ٤٥ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات أن مناط مسئولية المشتري التضامنية مع الوارث علمه بأن المنقولات التى باعها له الأخير آلت إليه بطريق الميراث وأنه لم يؤد عنها رسم الأيلولة المستحق عليه.

الطنين رقم ٧٨٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠

مؤدى ما نصت عليه المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تحديد الحد الأقصى لملكية الفرد والأسرة من الأراضى الزراعية، وما فى حكمها أن تصرف

المالك إلى أفراد أسرته في الأقطان الزراعية الزائدة عن الخمسين فدان التي يسمح له بتملكها هو أمر ندب إليه الشارع لإعتبارات قدرها رعاية منه للملاك ذوى الأسر وتميزاً لهم عن غيرهم سواء كان التصرف بعرض أو بغير عرض ومن ثم لا ترد عليه مظنة الفش أو التحايل على أحكام القانون تلك المظنة التي إقرضها المشرع وأقام عليها حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ في شأن رسم الأيلولة بإعتبار الخمس سنوات السابقة على وفاة المورث فترة رية لا تحتاج مصلحة الضرائب، بالهبات ومساكن التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوفراً وقت صدورهما مع جواز رفع صاحب الشأن الأمر للقضاء لإثبات جدية التصرف وتماحه بعرض حتى يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه مما مفاده أن التصرف في القدر الزائد عن الخمسين فدان هو وحده الذي لا ترد عليه مظنة الفش أو التحايل على القانون ولا يدخل بلتعالى في نطاق التصرفات التي لا تحتاج بها مصلحة الضرائب وفق ما تقدم ولا تخضع لرسم الأيلولة أو ما جاوزه من تصرف المورث فيما يدخل ضمن الخمسين فداناً المسموح له بتملكها إلى وارث له حسب ما تقدم خلال فترة الريه فإنه يخضع لرسم الأيلولة وفقاً لحكم المادة الرابعة آنفة الذكر.

#### الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٩١/٤/١

لما كان الثابت بالأوراق أن مورث المظنون ضدهم إنحصر نشاطه في المقاولات وكان يتخذ من الشقة مقراً له ومن المخزن مستودعاً للمهمات المستعمدة فى مقاولاته وأن ذلك النشاط قد توقف بوفاته لكون أولاده قسراً ولم يتنازل ورثته عنهما حتى مباشرة الخبير المتتدب مأموريته ولم تقدم الطاعنة ما يثبت أن للمحل شهرة بالمعنى الفنى المصطلح عليه أو أن الورثة تنازلوا عن ذلك المحل إلى الغير بمقابل وإذا كان ذلك وكان الحكم الإبدائى الذى أيده الحكم المظنون فيه قد انتهى إلى أن الشقة والمخزن مالتى البيان ليست لهما شهرة وأن مسaire الخبير للجنة الطعن بإضافة ٢٥٠٠ جنيه عن الشقة والمخزن بعد بمثابة خلو رجل وهو مخالف للقانون ولا يدخل فى عنصر التركة [١] فإن النعى عليه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق يكون فى غير محله.

#### الطعن رقم ٢٤١٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٩

مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون تعديل أحكام قانونى ضريبة التركات ورسم الأيلولة والمادة ١٨ من القانون الأخير التجاوز فى جميع الأحوال عما لم يسدد من ضريبة التركات وإعفاء مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيهاً من نصيب كل وارث أو مستحق فى التركة من القروع

والأزواج والأب والأم فيما عدا الحالات التي تم فيها ربط رسم الأيلولة نهائياً، وإذا كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن المصلحة الطاعنة قلرت صافي قيمة التركة بمبلغ ٤٣٩٣٢,٧٠٩ جنيهاً ونصيب كل وارث دون حد الإعفاء بالنسبة لأى من الوارثين المطعون ضدهم فإن النعي - أيأ كان وجه الرأى فيه يضحى غير منتج.

#### الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١١٥٢ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٠

لما كان الثابت بالأوراق أن مورث المطعون ضدهم خضع بصفة أصلية للحراسة ورفعت عنه بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ مع أيلولة أمواله وممتلكاته إلى الدولة على أن يعرض عنها بسندات على الدولة فى حدود ٣٠٠٠٠ ج وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٠ صدر القرار التنفيذي رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٤ ببناء على قرار اللجنة القضائية المختصة المشكلة طبقاً القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل صافى عناصر ذمته الخاص " مورث المطعون ضدهم " بمبلغ ٣٢٥٠٩٦,٩٣٤ ج ثم عدل إلى ٣٤٦٨٣,٢٨٠ يضاف إليه مبلغ ١٧٣٤١٥,٦٤٠ قيمة الـ ٥٠٪ المضافة إلى مبلغ التعويض المقدر إعمالاً لحكم الفقرة د من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ لأن تلك الإضافة تلحق بمبلغ التعويض وتستحق باستحقاقه الذى يرتد إلى الواقعة قد تحققت حال حياة المورث فإن إضافة تلك الزيادة بعد وفاته فى ١٩٧٢/١٢/١٩ إلى التعويض المستحق لا تعتبر حقاً للورثة نشأ لهم بعد وفاة مورثهم بل تعتبر إضافة إلى التعويض المستحق للمورث المقدر وفقاً للقواعد والأسس التى حددها المشرع وعصراً من عناصر تركته تخص للضريبة.

#### \* الموضوع الفرعى : التقادم الضريبى :

#### الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٧

- التقادم وأن كان ينقطع - طبقاً لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدنى - بإقرار المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمناً، إلا أنه من المقرر أن الإقرار حجة قاصرة على المقر وحده ولا يؤخذ بها غيره وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطلب المؤرخ فى ٢٠ إبريل سنة ١٩٧١ بمقاصة دين الضريبة فى دين مقابل - وهو ما اعتبره الحكم إقراراً ضمناً بالدين ينقطع به تقادم - والطلب المؤرخ فى ٦ أكتوبر ١٩٦٦ بتسوية الحساب والذي استخلص منه الحكم التنازل عن التمسك بالتقادم موقع عليهما من أحد الشركاء وحده، وكان مؤدى نص الفقرة الثانية من المواد ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يعتد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية، فلم يخضعها بهذا الوصف للضريبة كما أخضع الشركات المساهمة فى المادة ٣١ منه بل

سوى في حكم المادة ٣٤ بين الشريك المتضامن في هذه الشركات وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يعيه من ربح، مما مقتضاه أن هذا الشريك يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصياً عن الضريبة، ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة كما يجب أن توجه الإجراءات إليه شخصياً من مصلحة الضرائب كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أناب أحد الشركاء أو الغير في تقديم الإقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب فإن الإجراءات في هذه الحالة يجوز أن توجه إلى هذا النائب بصفته، ولا ينال من ذلك النص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أضيفت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ على أنه " ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطة على الشريك ودنيا على الشركة في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة لو فرضت عليه الضريبة مستقبلاً " ذلك أن المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هدف بإضافة هذه الفقرة إلى ضمان تحصيل الضريبة المستحقة على الشريك، مما لا يسوغ معه القول بأنه يجوز للشركة أو أحد الشركاء أن ينوب عن غيره من الشركاء المتضامنين في الإقرار بدين الضريبة أو التنازل عن المتمسك بتقادم الإلتزام به، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وعول على الطليين المتقدمين من أحد الشركاء في قضائه بعدم سقوط حق الطاعة في إقتضاء دين الضريبة من باقي الشركاء الطاعنين - وهم شركاء متضامنون في شركة توصية - دون التحقق من نيابته عنهم في تقديمها فإنه يكون قاصر اليان.

- مؤدى الفقرة الثانية من المادة ٣٨٥ من القانون المدني والفقرة الثانية من المادة ٢٩٢ من ذات القانون أنه إذا إنتهى السبب الذي قطع التقادم السابق بحكم حائز قوة الأمر المقضى فإن مدة التقادم الجديد تكون أياً كانت مدة التقادم السابق - خمس عشرة سنة من تاريخ صدور ذلك الحكم، وإذا قطع الدائن التقادم بالنسبة إلى أحد المدنيين فإن التقادم لا ينقطع بالنسبة إلى باقي المدنيين، وإذا كان ذلك وكان الحكم لا يحوز حجية الأمر المقضى فيه على غير الخصوم في الدعوى التي صدر فيها وكان الإستئناف رقم.... مقاماً من المطعون ضدهما على الطاعن الأخير دون باقي الطاعنين فإن الحكم في هذا الإستئناف لا يكون له حجية قبلهم ولا ينقطع التقادم بالنسبة إليهم، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٩

– النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني، يدل على أن الضابط في هذا النوع من التقادم الخمسي هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء في مواعيد دورية، وأن يكون بطبيعته مستمراً لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات.

– لما كانت الضرائب التي لم يشملها الإغفاء تضاف إلى القيمة الإيجابية التي تدفع في مواعيد دورية فإنها تأخذ حكمها باعتبارها أجرة لا ضريبة، وكانت تبغ للأجرة في حضورها للتقادم الخمسي كافة الإلتزامات الملحقة بها والمعتبرة من عناصرها متى كانت هذه الاعترافات دورية وقابلة للتزايد ومتعاقبة مادام عقد الإيجار قائماً – وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى أن المبالغ المطالب بها لا يسرى عليها التقادم الخمسي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٦

نص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٦٩ والفقرة الأولى من المادة ٩٧ من ذات القانون، والفقرة الأولى من المادة ٩٧ مكرر المضافة بالقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ المعمول به في ١/٢٢/١٩٥٣ والفرقتين الأولى والثانية من المادة ٩٧ مكرر من ذات القانون المضافتين الأولى بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعمول به في ٥/٧/١٩٥٥ والثانية بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المعمول به من ٢٨/٨/٦٩ يدل على أن الشارع الضريبي وإن حدد في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند إصداره أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب إلا أنه لم يحدد بداية سريانه ثم حددها بالقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٣، ٧٧ لسنة ١٩٦٩ بإضافة المادة ٩٧ مكرر والفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر "١" وجعل بداية سريان التقادم من اليوم التالي لإنهاء موعد تقديم الإقرار أو من تاريخ إخطار الممول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الإقرار فإذا كان الربط عن نشاط مخفي أو عناصر مخفية فإن التقادم لا يسرى إلا من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك النشاط أو بترك العناصر وهو ما يقضي به صراحة نص المادة ٩٧ مكرر "١" سائلة البيان، يؤكد هذا النظر أن الشارع لم يذكر المادة ٤٧ مكرر بين المواد التي عدتها المادة ٩٧ مكرر.

#### \* الموضوع الفرعي : التنازل عن المنشأة :

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١١٥٥ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٨

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه سجل على الطاعن بالأدلة الساتعة التي أوردها عجزه عن إثبات ما ادعاه من أنه أعطى مصلحة الضرائب بالتنازل الصادر له من الشركاء في الشركة [ القديمة ] وفقاً لما

تطلبه المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كما نفى حصول إخطار بهذا التنازل من البائعين فليس فيما قرره الحكم في هذا الخصوص من تحميل الطاعن عبء إثبات حصول هذا الإخطار وتسجيل عجزه عن الإثبات خطأ في القانون أو إخلال بحقه في الدفاع.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٥/٤/١٩٥٤

متى كان التنازل عن المنشأة قد تم وأخطرت به مصلحة الضرائب قبل تاريخ العمل بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ فإن أحكام هذا القانون لا تسرى عليه بل تنطبق أحكام المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها.

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٢٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٥٤

إن مفاد نص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ هو أنه ما لم تخطر مصلحة الضرائب بالتنازل عن المنشأة في مدى ستين يوما من تاريخ التنازل يكون المتنازل له مسئولاً قبل مصلحة الضرائب بالتضامن مع المتنازل عما عساه يكون مستحقاً من الضرائب على أرباح المنشأة قبل التنازل، ولا يمكن أن يتصرف النص إلى أن المتنازل له يكون مسئولاً عما يستحق من الضرائب بعد تاريخ التنازل دون مسئوليته عن الضرائب المستحقة قبل ذلك، إذ مسئوليته عن الضرائب التي تستحق بعد تاريخ التنازل واضحة لا تحتاج إلى نص.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٥/٤/١٩٥٤

لا محل للتحدى في هذا الخصوص بأحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ الذي كان معمولاً به وقت التنازل والقول بأن مصلحة الضرائب تعتبر وفقاً له من الغير فلا يسرى عليها التنازل إلا إذا كان ثابتاً بعقد رسمي أو بعقد عرفي مقرون بالتصديق على التوقيعات فيه، ذلك لأن هذا القانون لا يضيف على الدائنين حماية أكثر مما تقرره القواعد العامة ولا يمنع من سريان عقد بيع المحل التجاري في حق دائني البائع حتى ولو تم البيع دون إتياع ما يقضى به القانون المذكور من إجراءات، ذلك أن هذا القانون إنما قصد به ضمان حق البائع في حالة عدم استيفاء المتبقي له من الثمن.

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ٢١/١/١٩٦٠

مؤدى ما ورد في صدر المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ - من أن التنازل عن المنشأة يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقف العمل عن المنشأة وتطبيق عليه أحكام المادة ٥٨ - أن الممول [ المتنازل ] ملزم بالإخطار وفقاً لنص المادة ٥٨ وعلى ذلك يكون ما ورد في باقي نص المادة ٥٩ هو فرض هذا الإلزام على عاتق المتنازل إليه



أيضا وإلا حق عليه الجزاء المقرر فيها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن قيام المتنازل بالإخطار يكون كافيا لدراء المسؤولية المقررة على المتنازل إليه إذا لم يتم هذا الأخير بواجب الإخطار فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢١

تغير شكل المنشأة الفردية إلى شركة تضامن وتقديم الممول الفرد منشأته كحصة فى رأس مال الشركة شبه بالتنازل وبأخذ حكمه مما يقتضى وجوب إخطار مصلحة الضرائب عنه والالتزام بالضريبة عن سنة كاملة طبقاً للمادتين ٥٨، ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩. ولا وجه للتحدى بإزدواج الضريبة إذ محل ذلك إنما يكون عند ربط الضريبة عليه كشريك فى شركة التضامن.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٠

مضى كان الممول قد باع منشأته وسلمها للمشتري وأحله محله فيما للمنشأة من ديون وفيما عليها من التزامات فإن هذا البيع يتحقق به معنى التنازل عنها وانتقال ملكيتها من البائع للمشتري كما يتحقق به لازمه ومقتضاه وهو توقف الممول عن مباشرة نشاطه من تاريخ تسليم المنشأة للمشتري بما ينبنى عليه أنه لا يصح اتخاذ أرباحه عن سنة البيع أساساً لربط الضريبة عن السنوات التالية، ولا يغير من هذا النظر أن يكون الممول قد عاد فى تاريخ لاحق والفتح منشأة أخرى لأنه بذلك يكون قد استأنف نشاطه بعد توقفه خلال هذه السنة.

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢٠

مؤدى نص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ أن الطلب الذى يوجهه المتنازل له إلى مصلحة الضرائب لتوافيه ببيان الضرائب المستحقة لها على المنشأة المتنازل عنها هو إجراء قائم بذاته لا يفنى عنه الإجراء الخاص بالإخطار عن التنازل نفسه وأن مدة الستين يوماً التى يترتب على إنقضائها إعفاء المتنازل له من المسؤولية عن هذه الضرائب إنما يبدأ سريانها من تاريخ طلب البيان عنها من مصلحة الضرائب لا من تاريخ الإخطار بالتنازل نفسه.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٩

مؤدى المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ أن التضامن المنصوص عليه فيها مقصور على طرفى التنازل وحدهما ولا يمتداهما إلى المتنازليين والمتنازلى إليهم المتعاقبين وإذا كان التضامن لا يفترض ولا يؤخذ بالظن، وقد إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

### الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٣

مسئولية المتنازل له عن كل أو بعض المنشأة وفقاً للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ يقتصر نطاقها على ما يستحق من ضرائب متأخرة على المنشآت المتنازل عنها قبل التنازل ولا يمتد إلى أرباح التنازل. وإذا كان النزاع في الدعوى يدور حول مسؤولية المتنازل له عن الضريبة المستحقة على أرباح التنازل وجرى الحكم المطعون فيه على عدم مسؤوليته عنها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

### الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٣٣٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٨

مسئولية المتنازل إليه عن دين الضريبة بالتضامن مع المتنازل وإن جعلته ملتزماً بالضريبة وفقاً للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ إلا أنها لم تجعل منه "ممولاً" يتعين اتخاذ إجراءات ربط الضريبة وتقديرها في مواجهته، فمسئوليته هذه إنما تبدأ حيث توافيه مصلحة الضرائب المستحقة لها على المنشآت المتنازل عنها وفي حدود هذا البيان وبإلزامه أو حيث تنتهي إجراءات الربط والتقدير وتصبح نهائية في مواجهة الممول مع بقائه - في الحالتين خارجاً عن الخصومة القائمة بين المصلحة والممول بشأن عناصر الربط والتقدير وإجراءاته حتى إذا ما استوفيت هذه الإجراءات واستقرت أوضاع الضريبة وإستاتات معالمها وتحددت بالنسبة للممول المتنازل بدأت مسؤولية المتنازل إليه عنها وأعملت أحكام التضامن في حقه على الوجه المقرر في القانون - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أنه كان يتعين على مصلحة الضرائب أن توجه إجراءات ربط الضريبة وتقديرها إلى المتنازل إليه وربط على ذلك بظلال التنبهات التي وجهت إليه بعد الربط فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٣ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٠

- المناط في تكيف العقد المبرم بين الطاعن - المتنازل له عن المنشأة - والممول الأصلي وإعتباره تنازلاً في حكم المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، هو بحقيقة ما ورد فيه وما قصده العاقدون منه وليس بما يجريه المتنازل له - من بعد - من تغيير في نوع النشاط.

- مؤدى نص المادة ٥٩ لفقرة أولى وثانية من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإلتزام بالإخطار عن التنازل مفروض على عاتق كل من المتنازل والمتنازل له، وأن الإخطار الذي يوجهه المتنازل له إلى مصلحة الضرائب هو إجراء قائم بذاته لا يعني عنه الإخطار من المتنازل نفسه.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٣ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/١/٥

مؤدى نص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ أن مسؤولية المتنازل إليه التضامنية يتحدد نطاقها بما هو مستحق من ضرائب متأخرة على المنشأة المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل طبقاً للبيان الذى ترسله مصلحة الضرائب إلى المتنازل إليه بناء على طلبه وقد رعى المشرع من تقرير هذه المسؤولية التضامنية إلى وضع حد للتهرب من الضرائب عن طريق بيع المنشأة.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٢

مضى كانت الضريبة موضوع النزاع مستحقة عن الأرباح الناشئة عن بيع المنشأة وكانت مسؤولية المتنازل له عن كل أو بعض المنشأة وفقاً للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتصر نطاقها على ما يستحق من ضرائب متأخرة على المنشآت المتنازل عنها قبل التنازل، ولا يمتد إلى أرباح التنازل وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بمسؤولية الشركة الطاعة - المتنازل إليها - عن الضريبة موضوع النزاع على أنها مستحقة عن نشاط باشرته الشركة بعد التوقيع على عقد البيع، مع أن هذه الضريبة مستحقة على أرباح التنازل التى لا تسأل عنها الطاعة، لما كان ما تقدم فإن الحكم وقد اعتمد فى قضائه على واقعة تناقض الثابت بأوراق الدعوى، يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٧

النص فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨، يدل على أن مسؤولية المتنازل إليه عن دين الضريبة بالتضامن مع المتنازل إنما تتولد عن التنازل فإذا ما أبطل هذا التنازل زال إلزام المتنازل إليه بأداء الضريبة.

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٥

أن النص فى المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ يدل على أن مسؤولية المتنازل له التضامنية عن الضرائب المستحقة على المنشأة المتنازل عنها تتحقق بمجرد حصول التنازل وثبوته. يستوى فى ذلك استمرار المتنازل له فى ممارسة ذات النشاط الذى كانت تمارسه المنشأة المتنازل عنها أو تغييره لأن النص ورد عاماً بغير تخصيص ولأن ذلك يتفق مع ما تغياه المشرع فى تقريره لهذه المسؤولية التضامنية مع وضع حد للتهرب من الضرائب عن طريق بيع المنشأة.

**\* الموضوع الفرعي : التوقف عن العمل :**

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٦

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لتحصيل الضريبة حتى تاريخ التوقف عن العمل وفق المادة ٥٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وجوب التبليغ عن التوقف وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في مهلة ستين يوماً من تاريخ بدئه وأنه يترتب على تفويت هذا الميعاد وعلى تقديم الوثائق والبيانات السالفة نوعاً من الجزاء المالي معياره إلتزام الممول دفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن علم مصلحة الضرائب بالتوقف أو ثبوته بوجه جازم لإنقطاع الصلة بين أسباب التوقف ودواعيه وبين واقعة التبليغ.

**\* الموضوع الفرعي : الربط الإضافي :**

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

إن المادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أنه يخصم من تكاليف المنشأة - الضرائب التي تدفعها ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقاً لهذا القانون، فإن الشارع يكون قد أطلق مبدأ إدخال جميع الضرائب في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح ما عدا ما ورد عليه الاستثناء على سبيل الحصر خاصة بضريبة الأرباح التي تؤدي تطبيقاً للقانون المذكور. أما القول بأن الضرائب الإضافية لا تعتبر من الضرائب التي تسهم في إنتاج الربح فلا تخصم من تكاليف المنشأة فلا سند له من القانون.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١٨

إن الشارع إذ نص بالمادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه "تخصم من تكاليف المنشأة الضرائب التي تدفعها ماعدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقاً لهذا القانون" - فإنه يكون قد أطلق مبدأ إدخال جميع الضرائب في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح ماعدا ما ورد عليه الاستثناء على سبيل الحصر خاصة بضريبة الأرباح التي تؤدي وفقاً للقانون المذكور. أما القول بأن الضرائب الإضافية لا تعتبر من الضرائب التي تشارك في إنتاج الربح فلا تخصم ضمن تكاليف المنشأة فإنه قول لا سند له من القانون.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٢ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٥

إن المادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أن تخصم من تكاليف المنشأة الضرائب التي تدفعها ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقاً لهذا القانون، فإن الشارع يكون قد أطلق

مبدأ إدخال جميع الضرائب في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح ما عدا ما ورد عليه الاستثناء على سبيل المحصر خاصا بضرية الأرباح التي تؤدي تطبيقاً للقانون المذكور، أما القول بأن الضريبة الإضافية لا تعتبر من الضرائب التي تسهم في إنتاج الربح فلا تخصم من الأرباح ضمن تكاليف المنشأة فلا سند له من القانون.

#### الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٥

- مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة، قبل إلغائه بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ أن المشرع حدد وعاء الضريبة الإضافية بالمبالغ المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

- الضريبة الإضافية - المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة- هي ضريبة مضافة للضرائب النوعية المحددة، ويتعين عند حساب الضريبة الإضافية خصم ٧,٥٪ مما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب مقابل عمله الإداري في حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج في السنة.

#### الطعن رقم ٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢١

انص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة على أنه "و تستحق هذه الضريبة في أول يناير من كل سنة عن الإيرادات التي تقاضاها العضو أو التي وضعت تحت تصرفه خلال السنة التقويمية السابقة وتستحق الضريبة لأول مرة في أول يناير سنة ١٩٥٨ عن الإيرادات المتعلقة بسنة ١٩٥٧ بأكملها " يدل على أن المشرع قرر في الفقرة الثانية من المادة الثالثة سالف الذكر حكماً عاماً عن إستحقاق الضريبة الإضافية فنص على أن هذه الضريبة تستحق في أول يناير من كل سنة، ثم حدد المشرع في هذه الفقرة الواجبة المنشئة للضريبة، فنص على أنها تستحق عن الإيرادات التي تقاضاها عضو مجلس الإدارة أو التي وضعت تحت تصرفه خلال السنة السابقة، وهي ذات الواقعة المنشئة للضريبة النوعية على إيرادات القيم المنقولة والضريبة على المرتبات وما في حكمها، وهي الإيرادات التي يتكون منها وعاء الضريبة الإضافية، مما يقتضاه أنه بالنسبة لسنة ١٩٥٧ تستحق عنها الضريبة الإضافية وتسرى على الإيرادات التي تقاضاها الممول أو وضعت تحت تصرفه خلال هذه السنة تطبيقاً للقاعدة العامة التي قررتها الفقرة الثانية سالف الذكر، أما الفقرة الأخيرة من المادة فقد أوردتها المشرع لبيان أن

الضريبة تستحق لأول مرة عن إيرادات سنة ١٩٥٧ بأكملها وليس عن جزء منها، يؤكد هذا النظر ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون من أن الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة نصت على إستحقاق الضريبة في أول يناير سنة ١٩٥٨. بالنسبة إلى الإيرادات المتحصلة في سنة ١٩٥٧ بأكملها، علاوة على أن المادة الرابعة من القانون ألزمت الممول بتقديم إقرار عن إيراداته الخاضعة للضريبة والتي تقاضاها أو التي وضعت تحت تصرفه خلال السنة السابقة، كما أن المادة الخامسة منه ألزمت الشركات المساهمة بأن تقدم إقرارات بالمبالغ التي صرفت أو وضعت تحت تصرف أى عضو من أعضاء مجالس إدارتها خلال السنة السابقة، مما مفاده أن المشرع جعل إستحقاق هذه الضريبة متوطناً بقبض الإيراد أو وضعه تحت تصرف عضو مجلس الإدارة، ومن ثم فلا وجه للتحدى بأن المشرع أورد في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة حكماً خاصاً بسنة ١٩٥٧، مؤداه ألا يدخل في وعاء الضريبة عنها إلا الإيرادات الخاصة بنشاط الممول في الفترة من أول يناير إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٧، على أن يكون قد تقاضاها أو وضعت تحت تصرفه في تلك الفترة، ذلك أنه لا محل للفرقة في الحكم بين هذه السنة والسنوات الأخرى التالية لها، بل يعين أن تسرى على جميع السنوات القاعدة التي أوردتها الفقرة الثانية، فضلاً عن أن الأعد بذلك الرأى يؤدي إلى عدم خضوع ما يصرف لعضو مجلس الإدارة من مكافأة عضوية وبدل حضور عن سنة ١٩٥٧ للضريبة الإضافية في هذه السنة، لأنه لا يتقرر توزيعه عادة إلا في سنة ١٩٥٨ بعد معرفة أرباح الشركة وتقرير توزيعها بمعرفة الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة.

#### الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٨

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض الضريبة الإضافية على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب في الشركات المساهمة - أن الواقعة المنشئة لهذه الضريبة تكون بقبض الإيراد أو وضعه تحت تصرف صاحب الشأن بحيث يكون معداً للقبض ولا يوجد ما يحول دون تسلمه، ولئن كان قيد المبلغ في الحساب الجارى لصاحب الشأن بالشركة يجعله موضوعاً تحت تصرفه فيستحق عنه الضريبة، إلا أنه يعين أن يكون القيد حقيقياً بحيث لا يوجد ما يحول دون صرفه. لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة إستخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن قيد المبلغ موضوع النزاع في الحساب الجارى للمطعون عليه "الممول" بالشركة لم يكن قيداً حقيقياً بحيث كان في مكنه صرفه، بل كان مجرد قيد شكلي لا تتوافر فيه المقومات المطلوبة لإعتبار المبلغ موضوعاً تحت تصرفه، وإستندت المحكمة في ذلك إلى أسباب سائفة، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون.

**الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٧٤/١/٣٠**

النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على كافة المبالغ التى يتقاضاها عضو مجلس الإدارة فى الشركة المساهمة التى يعمل فيها بهذه الصفة، سواء كانت ثمار عضوية أى مقابل حضور الجلسات والمكافآت والأتعاب الأخرى، أو كانت من غير ثمارها كالمرتبات والأجور التى يحصل عليها من نفس الشركة إذا كانت تربطه بها فى ذات الوقت علاقة وظيفية، أو كان يؤدى لها أية خدمة أخرى، يؤكد ذلك ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون من أن المادة الأولى ينص الإيرادات التى تتناولها هذه الضريبة فأخضعت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من شركة أو أكثر من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور وأحالت فى بيان هذه الإيرادات إلى البند الرابع من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هذا إلى أن المادة الخامسة من القانون ألزمت كل شركة مساهمة بأن تقدم قبل يوم ١٥ يناير من كل سنة إقرار تبين فيه جميع المبالغ التى صرفت أو وضعت تحت تصرف أى عضو من أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة التقويمية السابقة. ولا يغير من هذا النظر إستدلال الحكم المطعون فيه، بأن المطعون عليه كان مديرا عاما للشركة، قبل أن يعين عضوا منتدبا بمجلس إدارتها، وأنه ظل يتقاضى نفس المرتب الذى كان يحصل عليه منذ كان مديرا عاما دون زيادة، لأن ذلك لا يعول عليه إزاء ما نص عليه القانون على النحو السابق ذكره.

**الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٧**

النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة فى الشركات المساهمة يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على كافة المبالغ التى يتقاضاها عضو مجلس الإدارة فى الشركة المساهمة التى يعمل فيها بهذه الصفة سواء كانت ثمار عضوية أى مقابل حضور الجلسات والمكافآت والأتعاب الأخرى، أو كانت من غير ثمارها كالمرتبات والأجور التى يحصل عليها من نفس الشركة إذا كانت تربطه بها فى ذات الوقت علاقة وظيفية أو كان يؤدى لها أية علاقة أخرى يؤكد ذلك ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون من أن المادة الأولى ينص الإيرادات التى تتناولها هذه الضريبة فأخضعت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من - شركة أو أكثر من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور وأحالت فى بيان هذه الإيرادات إلى البند الرابع من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

هذا إلى أن المادة الخامسة من القانون ألزمت كل شركة مساهمة بأن تقدم قبل يوم ١٥ يناير من كل سنة إقراراً تبين فيه جميع المبالغ التي صرفت أو وضعت تحت تصرف أى عضو من أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة القويمة السابقة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أحل بهذا النظر وجرى فى قضائه على أن تخضع للضريبة الإضافية فى ستى النزاع المرتبات التى حصل عليها الطاعن بصفته مديراً عاماً للشركة والتى كان يعمل بها فى نفس الوقت عضواً بمجلس إدارتها فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١١٩٥ بتاريخ ١١/٦/١٩٧٤

النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة يدل على أنه يشترط فى تحديد وعاء الضريبة الإضافية أن يكون المستولى على الإيراد عضواً بمجلس الإدارة لشركة مساهمة وأن تكون المكافآت والأجور والأتعاب ثمار هذه العضوية، إما توزيعات تخضع للضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة وفقاً لحكم البند الرابع من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، وإما إيرادات مستمدة من كسب العمل وتخضع للضريبة على المرتبات والأجور وما فى حكمها طبقاً لحكم المادة ٦١ من القانون المذكور وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون. ولا ينفى ذلك أن الضريبة الإضافية من ناحية فرضها هى ضريبة مضافة للضرائب النوعية المحددة. لما كان ذلك وكان البين من مطالعة مستندات الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن إخضاع قيمة مصاريف إقامته بالخارج للضريبة على القيم المنقولة محل طعن من الشركة التى يعمل عضواً بمجلس إدارتها فى الدعوى رقم. .. وأنه طلب وقف السير فى دعواه الماثلة حتى يفصل نهائياً فى تلك الدعوى وإذ جاء الحكم المطعون فيه خلواً من الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد عاره قصور فى التسيب علاوة على خطئه فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ٥/٢٢/١٩٧٤

مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة أن المشروع لم يدخل التبرعات فى نطاق التكاليف الجائر خصمها من وعاء الضريبة الإضافية، ولما كان المطعون عليه - الممول - قد والى على التبرع بالمبالغ موضوع النزاع لمكتوبى بورسعيد فى سنة المحاسبة، فلا يجوز إستبعادها من وعاء الضريبة الإضافية لا يغير من ذلك الإعبارات التى دعت إلى التبرع أو أن الشركة هى التى خصمت قيمة



البرعات من المبالغ المستحقة للمطعون عليه، لأن الثابت في الدعوى أن هذا كان تنفيذاً لما إتفق عليه أعضاء مجلس الإدارة ومن بينهم المطعون عليه.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٢

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على كافة المبالغ التي يتقاضاها عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة سواء كانت ثمار عضوية أى مقابل حضور الجلسات والمكافآت والأتعاب الأخرى، أو كانت من غير ثمارها كالمرتبات والأجور التي يحصل عليها من نفس الشركة إذا كانت تربطه بها في ذات الوقت علاقة وظيفية أو كان يؤدي لها أية خدمة أخرى يؤيد ذلك ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون من أن المادة الأولى بينت الإيرادات التي تتناولها هذه الضريبة فأخضعت لها جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة من شركة أو أكثر من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور واحالت في بيان الإيرادات إلى البند الرابع من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، هذا إلى أن المادة الخامسة من القانون ألزمت كل شركة مساهمة بأن تقدم قبل يوم ١٥ يناير من كل سنة إقراراً تبين فيه جميع المبالغ التي صرفت أو وضعت تحت تصرف أى عضو من أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة التطويمية السابقة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وجرى في قضائه على أنه لا تخضع للضريبة الإضافية في سنة النزاع المرتبات التي حصل عليها المطعون عليه بصفته مديراً عاماً للشركة والتي كان يعمل في نفس الوقت عضواً بمجلس إدارتها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٦

- مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على كافة المبالغ التي يتقاضاها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة سواء كانت ثمار عضوية أى مقابل حضور الجلسات والمكافآت والأتعاب الأخرى أو كانت من غير ثمارها كالمرتبات والأجور التي يحصل عليها من نفس الشركة إذا كانت تربطه بها في ذات الوقت علاقة وظيفية أو كان يؤدي لها أى خدمة أخرى. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستبعد من وعاء الضريبة الإضافية ما إقتضاه المطعون عليه من مرتبات أصلية وتكميلية مقابل عمله الإداري في الشركة - المساهمة - التي هو عضو بمجلس إدارتها المتتدب فإنه يكون قد خالف القانون.

- مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة قبل إلغائه بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ أن المشرع حدد وعاء الضريبة الإضافية بالمبالغ المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩. وإذا كان ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتدب في مقابل عمله الإداري بالشركة فوق ما يأخذه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون لا يخضع لضريبة القيمة المنقولة بل لضريبة المربعات والأجور وتسرى عليه أحكام المادتين ٦١ و٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وتعلق من الضريبة نسبة ٧,٥٪ من هذا الأجر مقابل احتياطي المعاش وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٦٢ المشار إليها متى كان المنتفع يقوم فعلاً بعمل إداري خاص علاوة على الأعمال التي تدخل في اختصاص أعضاء مجلس الإدارة. وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بخصم ٧,٥٪ مقابل احتياطي المعاش من وعاء الضريبة بعد أن استبعد منه المربح الأصلي والتكميلي الذي يتقاضاه المطعون عليه دون أن يبين سبب خصم تلك النسبة من العناصر الأخرى التي بقيت في وعاء الضريبة والتي حصل عليها المطعون عليه بصفته عضو مجلس الإدارة المنتدب، فإنه يكون معيلاً بالقصور في التسيب.

#### الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٦٧٤ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٦

- مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ أن تسرى على الضريبة الإضافية من حيث الربط والطعن المادة ٥٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٧ سنة ١٩٦٩ والتي نصت على أن للممول خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة والسادسة من المادة ٤٣ أن يطعن بعريضة يودعها الممول المأمورية المختصة وبغير رسم... يدل على أن المشرع الضريبي أباح للممول خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة الإضافية أن يطعن عليها بصحيفة يودعها المأمورية دون أن يلزمه بيان أسباب ذلك الاعتراض في صحيفة الطعن. وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن ما طلبه المطعون ضده لأول مرة أمام اللجنة من أمر إستبعاد مرته الذي يتقاضاه من شركة أخرى من وعاء الضريبة الإضافية ليس طلباً جديداً فإنه لا يكون قد خالف القانون.

- مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الضريبة الإضافية إنما تفرض على ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة التي يعمل فيها بهذه الصفة دون المبالغ التي يحصل عليها من شركة لا يكون عضواً بمجلس إدارتها مما يقتضاه أن تتلازم صفة العضوية بمجلس الإدارة مع الإيرادات حتى يمكن إدخالها في وعاء الضريبة.

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/٣٠

تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع على أن " تحصل الضريبة الإضافية المنصوص عليها في المادة السابقة مع الضرائب الأصلية وفي مواعيدها وتأخذ حكمها وتسرى عليها جميع أحكام القوانين الخاصة بتلك الضرائب سواء تعلقت بتحديد الإيرادات أو الأرباح الغاشطة للضريبة أو الإعفاءات أو بالإجراءات أو بطريق التحصيل أو بغير ذلك " وهذا النص وقد ورد عاماً، يشمل حكم عدم اعتبارها من التكاليف الواجبة الخصم المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن الضريبة الأصلية، ولا محل لتخصيص عمومه بقصد تطبيق حكمه على الأحكام الإجرائية دون الأحكام الموضوعية الخاصة بالضريبة الأصلية على الضريبة الإضافية في قوله " وتأخذ حكمها " أورد طائفة من تلك الأحكام موضوعية وإجرائية وعلى سبيل المثال لا الحصر، في عبارة جاءت في ذات الفقرة معطوفة على العبارة السابقة عليها مؤكدة لها في الحكم مرتبطة بها في المعنى بحيث لا يصح أن تستقل كل عبارة منهما بحكمها دون أن يجمع بينهما معيار مشترك بحكم جامع العموم والإطلاق في كليهما، وإذ كان ذلك وكان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة لأغراض الأمن القومي قد صدر من بعد وقضى في مادته الثالثة بأن تسرى في شأن هذه الضريبة أحكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ فيما لم يرد بشأنه نص خاص فإن حكم عدم الخصم من الأرباح الذي يسرى في شأن ضريبة الدفاع، يسرى على ضريبة الأمن القومي إذ لم يرد بشأنه نص خاص في القانون الذي فرضها، ولا يغير مما تقدم صدور القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٣ - من بعد - بفرض ضريبة جهاد على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل، ناصاً في مادته الثالثة على أن " لا تعتبر هذه الضريبة وضرائب الدفاع والأمن القومي من التكاليف الواجبة الخصم طبقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه " وتريد هذا الحكم بعد ذلك في المادة ٣٩ ذاتها بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ذلك أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٣ لم يضاف جديداً إلى قانوني ضريبي المطاع والأمن القومي اللذين حلت دياجته من الإشارة إليهما، ولم يصدر الشارع إلا لفرض ضريبة الجهاد المنصوص عليها فيه، وإذ كان قد عرض في أحد نصوصه للمضريعين سألتي الذكر فلنما كان ذلك بمقتضى ما له من الحق الدستوري في إصدار تشريع تفسيري للتشريع الأصلي - هذا الحق الذي لا تؤثر فيه إستطالة الزمن بين التشريعين - ليكشف فحسب عن حقيقة المراد بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ سالفة البيان منذ تقيتها معنا لكل تأويل أو لبس، فقرر أن ضريبي الدفاع والأمن القومي لا تعتبر أن من التكاليف الواجبة الخصم وفقاً

للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٣ - أسوة بالضرائب الأصلية التي فرضها ذلك القانون.

#### **\* الموضوع الفرعي : الربط الحكمي :**

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٦

نص المادتين ٥٥، ٥٥ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ يدل على أن مصلحة الضرائب لا تلزم بإعطاء الممول بأسباب العدول عن الربط الحكمي إلى الربط الفعلي إلا إذا تحققت شروط تطبيق الربط الحكمي قبل الضريبة على السنتين المقيستين، أما إذا تحققت هذه الشروط بعد خروج الأمر من يد المأمورة وأثناء نظر النزاع في مرحلة من مراحله فلا مجال لهذا الإعطاف، وحسب المصلحة في هذه الحالة أن تتمسك بربط الضريبة على الأرباح الفعلية في السنتين المقيستين لزيادتها زيادة جوهرية عن أرباح سنة الأساس وعندئذ يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع ولما كان الثابت أن مأمورية الضرائب قدرت أرباح المطعون عليه في السنوات من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ بما لا يتوافر معها شروط تطبيق قاعدة الربط الحكمي لتجاوز أرباحها مبلغ ٥٠٠ جنيهها وقد أيدتها لجنة الطعن، إلا أن المحكمة الابتدائية خفضت أرباح سنة ١٩٦١ إلى أقل من ٥٠٠ جنيه واعتبرتها أساساً للقياس عليها عن سنتي ١٩٦٢، ١٩٦٣ فاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم وتمسكت بزيادة الأرباح الفعلية لسنة ١٩٦٢ زيادة جوهرية عما كانت عليه في سنة ١٩٦١ مما مفاده أن شرط الربط الحكمي لم يتوافر إلا بعد أن ربطت المأمورية الضريبة على المطعون ضده ثم طرح النزاع على المحكمة الابتدائية فلا محل لأن تخطر مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بالأسباب التي بنت عليها طلبها بزيادة أرباحه في السنة المقيسة زيادة جوهرية، وإذ خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١/٢٤/١٩٧٨

- يشترط لإعمال قاعدة الربط الحكمي مع وحدة سنة الأساس، توافر وحدة النشاط واستمراره ووحدة الممول في سنة الأساس والسنوات المقيسة، ويرتب على ذلك أنه إذا إنتهى النشاط التجاري للممول فإن قاعدة الربط الحكمي ينتهي تطبيقها بإنهاء هذا النشاط، فإذا استأنف الممول نشاطه لسنه ربحه الحقيقي من جديد. وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدهم إنتهى نشاطه خلال سنة ١٩٥٦ ثم استأنف سنة ١٩٥٧ فقدر له الحكم ربحاً حقيقياً عن هذه السنة الأخيرة فإن النسي يكون على غير أساس.

- مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٥٥ والفقرة الثانية من المادة ٥٥ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه إذا لم يكن للممول نشاط في سنة ١٩٥٥ فتعتبر أول سنة ميلادية أو مالية لاحقة للسنة التي بدأ نشاطه خلالها هي سنة الأساس وتتخذ أرباح هذه السنة أساساً لربط الضريبة عن السنتين التاليتين بالنسبة إلى الممولين الذين تتجاوز أرباحهم في سنة الأساس مائة وخمسين جنيهاً ولا تتعدى خمسمائة جنية، وإذا إنتهت هذه المحكمة في الرد على النعي السابق إلى أن مورث المطعون ضدهم أوقف نشاطه التجارى في سنة ١٩٥٦ - وإستأنفه في سنة ١٩٥٧ وكانت محكمة الموضوع قد حددت الربح عن تلك السنة بـ ٢٨٧ جنيهاً، ٣٣١ مليماً فإن هذا الربح يتخذ أساساً للربط عن السنتين التاليتين إذ يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تطبيق قاعدة الربط الحكمي في جميع الحالات إذا توافرت شروطها وإن لم يكن أصحاب الشأن قد تمسكوا بها أمام محكمة الموضوع، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحدد الربح الحقيقي عن كل من سنتي ١٩٥٨ ١٩٥٩ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨

مفاد نص المادة الرابعة من القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ أنه في حالة تغير الكيان القانوني للمنشأة في إحدى السنوات المقيسة، فإن أرباح سنة الأساس لا تتخذ معياراً حكماً لربط الضريبة في السنة التي تم فيها التغير بأكملها ولا في السنوات المقيسة التالية، مما يقتضاه أن تحدد أرباح المنشأة في تلك السنوات سواء قل التغير أو بعده تحديداً فعلياً. يؤكد هذا النظر أن المشرع لو أراد أن يستمر العمل بالربط الحكمي حتى تاريخ هذا التغير لنص على ذلك كما فعل في حالة "التوقف عن مزاولة نشاط مستقل" التي نص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المنشأة التي حددت أرباحها كانت شركة تضامن بين المطعون ضدها في سنة ١٩٦٥ ثم تحولت إلى منشأة فردية في خلال السنة التالية إذ إستقل بها المطعون ضده الأول اعتباراً من ١٩٦٦/١٢/١ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باتخاذ أرباح المطعون ضدهما في سنة ١٩٦٥ أساساً لربط الضريبة عليهما في الفترة من ١٩٦٦/١/١ حتى ١٩٦٠/١١/٣٠ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣

مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ أن أحكامه لا تسرى على الحالات التي حددت فيها مصلحة الضرائب أرباح سنة الأساس وأخطرت بها الممول قبل العمل بهذا القانون وإنما

تستمر خاضعة لأحكام الربط الحكمي المنصوص عليها في القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨، وإذا كان الغائب من مدونات الحكم المطعون فيه أن لجنة الطعن أصدرت قرارها في ١٩٦٧/٢/٢٥ بتحديد أرباح سنة ١٩٦٢ بمبلغ ١٧٠ ج واتخاذها أساساً للربط عن سنتي ١٩٦٣، ١٩٦٤ وأصبح هذا القرار نهائياً قبل العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/١٢/٧ فإن أحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ تكون هي وحدها الواجبة التطبيق، لما كان ذلك وكانت أرباح سنة الأساس تزيد على ١٥٠ ج وتقل عن ٥٠٠ ج، فإنها تسرى لمدة سنتين فقط أي سنتي ١٩٦٣، ١٩٦٤ تطبيقاً لحكم المادة ٥٥ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ثم تقدر أرباح سنة ١٩٦٥ تقديرًا حقيقياً وتسرى على سنتي ١٩٦٦، ١٩٦٧ أحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ إذا توافرت شروطه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجري في قضائه على سريان أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ على سنتي ١٩٦٥، ١٩٦٦ باعتبارهما مكملتين للسنوات الأربع طبقاً لحكم الفقرة الأولى من هذا القانون إستناداً إلى أنه لا يوجد ما يمنع في قواعد التفسير من إعمال القانون المشار إليه والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ معاً وأن المادة الثانية من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ مدت العمل بنظام الربط الحكمي ولو تجاوزت المدة السنوات الأربع لتنتهي بنهاية سنة ١٩٦٧، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

#### الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٤

- مفاد المادتين ٥٥، ٥٥ مكرراً من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافتين بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ المعمول به من ١٩٥٨/٧/٣١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل في حساب الضريبة على الممول الذي يخضع لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه إذا كان نشاطه سابقاً على سنة ١٩٥٥ وتجاوزت أرباحه في هذه السنة الأخيرة مائة وخمسين جنيهاً ولم تتعد خمسمائة جنية اتخذت أرباحه التي ربطت عليها الضريبة في هذه السنة أساساً لربط الضريبة عليه في السنتين التاليتين، وفي الحالات التي تكون فيها الضريبة قد ربطت على الممول ربطاً نهائياً عن أية سنة لاحقة لسنة ٥٥ فتتخذ السنة التالية التي تم فيها الربط النهائي سنة أساس بالنسبة إلى الممول والمقصود بالربط النهائي ذلك الذي لم يعد قابلاً للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها، سواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائياً، إذ كان ذلك، وكان الشائب في الدعوى أن اللجنة الداخلية لمأمورية ضرائب بنها حددت بتاريخ ١٩٦٤/٦/١٩ أرباح مورث المطعون ضدهم في سنة ١٩٦١ بمبلغ ٢٥٠

ج إتخذتها أساساً لربط الضريبة عليه في سنة ١٩٦٢ تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ووافق الممول على هذا الربط فأصبح بذلك نهائياً، مما كان يتمتع معه اتخاذ أرباحه في سنة ١٩٦٢ أساساً لربط الضريبة عليه، في السنوات الأربع التالية ولا اعتداد في هذا الخصوص بما نص عليه المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ المعمول به من ١٢/٧/١٩٦٧، لأن الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه يقضى بأن يستمر العمل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى الحالات التي حددت فيها مصلحة الضرائب أرباح سنة الأساس وأخطرت بها الممول قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ سالف البيان.

- مؤدى المادتين ٥٥ مكرراً "١"، ٥٥ مكرراً "٢" من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافين بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨، أن المشرع قرر العدول عن قاعدة الربط الحكمي بالنسبة للممول الذي يخضع لأحكام هذا القانون ممن تجاوز أرباحه في سنة الأساس مائة وخمسين جنيهاً ولم تعد خمسمائة جنية، وأن تربط الضريبة على أرباحه الفعلية إذ زادت في إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرية عما كانت عليه في سنة الأساس، يستوى في ذلك أن تكون هذه الزيادة ناشئة عن ذات النشاط أو من نشاط مستحدث وقد استهدف المشرع من هذا القانون، وعلى ما ورد في مذكرته الإيضاحية تلافى العيوب التي بدت في تشريعات الربط الحكمي السابقة عليه وأهمها اتخاذ أرباح سنة الأساس وعاءاً ثابتاً لربط الضريبة على سنوات الربط الحكمي بصرف النظر عن أي تغير قد يطرأ على أرباح الممول في هذه السنوات المقيسة عنها في سنة الأساس لما كان ذلك، وكان مؤدى أعمال قاعدة الربط الحكمي في البند "٢" من المادة ٥٥ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أن تتخذ أرباح سنة ١٩٦١ أساساً لربط الضريبة على مورث المطعون ضدهم عن السنتين التاليتين إلا أنه لما كان يبين من صحيفة الاستئناف أن الطاعنة تمسكت - من بين ما تمسكت به - بأن أرباح مورث المطعون ضدهم قد زادت في سنة ١٩٦٣ زيادة جوهرية مما لا يجوز معه - لو صح هذا الدفاع - اتخاذ أرباح سنة ١٩٦١ أساساً للربط في تلك السنة وإنما تربط الضريبة فيها على أرباحه الفعلية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨، وتتخذ هذه الأرباح أساساً للربط في السنوات من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦ تطبيقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧، إذا لم يخطر الممول بربط الضريبة عن سنة ١٩٦٣ إلا بتاريخ ١٤/١/١٩٦٨ بعد صدور هذا القانون، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بالإشارة إلى دفاع الطاعنة في هذا الخصوص أو الرد عليه وأيد الحكم الابتدائي في اتخاذه أرباح سنة ١٩٦٢ أساساً لربط الضريبة في السنوات الأربع التالية من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ فإنه يكون - فوق خطئه في تطبيق القانون - معيباً بالقصور.

الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٠٦ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٤

- النص في الفقرة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ على أنه إستثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تتخذ الأرباح التى ربطت عليها الضريبة سنة ١٩٦١ أو السنة المالية للممول المنتهية خلالها، أو أية سنة لاحقة لها أساساً لربط الضريبة على الأربع سنوات التالية. .. ويعاد ربط الضريبة على أساس الأرباح الحقيقية فى السنة التالية للسنوات الأربع المشار إليها، وتعتبر أرباح السنة المذكورة أساساً لربط الضريبة على السنوات الأربع التالية وهكذا.... يدل على أن ربط الضريبة قياساً على سنة الأساس يستوجب أن تكون أرباح هذه السنة أرباحاً حقيقية فإذا كان تقديرها قد تم حكماً فإنها لا تصلح أساساً لربط الضريبة فى السنوات التالية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ويتعين لذلك اتخاذ الأرباح الحقيقية لأول سنة تالية لسنوات الربط الحكمى أساساً لربط الضريبة طبقاً لأحكام هذا القانون.

- إذ كان الثابت من مدونات قرار اللجنة الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه أن أرباح المطعون ضده فى سنة ١٩٦١ كان قد تم تقديرها حكماً، وكان الحكم المطعون فيه قد إتخذها حكماً عن السنوات من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه، ولا يغير من ذلك إستناذه إلى المادة الثالثة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ التى تنص على أن يلغى العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ على أن تسرى أحكامه حتى السنة الضريبة سنة ١٩٦٧. .. وتتخذ آخر سنة أساس تم ربط الضريبة عليها طبقاً لأحكام القانون المشار إليه أساساً للربط فى السنوات التالية لها حتى نهاية سنة ١٩٦٧ الضريبية إذ الواضح من هذه المادة إنما تتضمن حكماً وقتياً ينظم مجال تطبيق كل من القوانين المشار إليها ولا يغير من مفهوم الشارع لما جرى عليه من إشتراطات أن تكون سنة الأساس قد تم تقدير الأرباح فيها تقريراً حقيقياً.

الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ٢٩/١/١٩٩٠

مؤدى نص المادة ٥٥ والبند "٢" من المادة ٥٥ مكرراً، والمادة ٥٥ مكرراً "١" من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨، أن المشرع قرر العدول عن قاعدة الربط الحكمى بالنسبة للممول الذى يخضع لأحكام هذا القانون ممن تجاوز أرباحه فى سنة الأساس مائة وخمسين جنيها ولم تعد خمسمائة جنية وأن تربط الضريبة على أرباحه الفعلية إذا زادت فى إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرية عما كانت عليه فى سنة الأساس ولا تلتزم مصلحة الضرائب بإخطار



الممول بأسباب العدول عن الربط الحكمي إلى الربط الفعلي إلا إذا تحققت شروط تطبيق الربط الحكمي قبل ربط الضريبة على السنتين المقيستين أما إذا تحققت هذه الشروط بعد خروج الأمر من يد المأمورية وأثناء نظر النزاع في مرحلة من مراحله فلا مجال لهذا الإخطار.

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٨

ثبتت تمسك الطاعنة بمذكرتها المقدمة إلى محكمة الإستئناف بعدم صريان قواعد الربط الحكمي على المطعون ضده لمباشرة نشاطه في أعمال المقاولات من سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨، وبعدم جواز اتخاذ أرباح سنة ١٩٧٤ أساساً للربط عن سنة ١٩٧٥ لجرد تغيير المطعون ضده السنة المالية لمنشأته من سنة متداخلة إلى سنة ميلادية اعتباراً من ١٩٧٤، وإذا كان تغييراً السنة المالية للمنشأة عن سنة متداخلة إلى سنة ميلادية كاملة لا يعتبر تغييراً للشكل القانوني للمنشأة أو أنها لنشاطها وبدأت لنشاط جديد وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من أرباح سنة ١٩٧٤ أساساً لربط الضريبة عن سنة ١٩٧٥ لتحقيق المطعون ضده فيها ربحاً يقل عن ألف جنيه، دون أن يمحس دفاع الطاعنة ببدء الممول نشاطه منذ سنة ١٩٦٧ ويحدد أول سنة ضريبية كاملة له حقق فيه ربحاً، وفقاً لما تقدم ومقداره ليحدد تبعاً له مدى خضوع المطعون ضده لقواعد الربط الحكمي وسنة القياس والسنوات المقيسة، فإنه يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١

مؤدى ما نصت عليه المادة الخامسة والخمسون الواردة بالفصل السابع من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى نشر بالجريدة الرسمية تاريخ ١٩٧٨/٧/٢٠ من إلغاء العمل بالمواد من ٥٥ إلى ٥٥ مكرراً ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتضمنة قواعد الربط الحكمي اعتباراً من السنة الضريبية التى تبدأ بعد تاريخ العمل بهذا القانون، وإعادة السادة والخمسون من ذات القانون على تحديد بدء صريان أحكامه غير المتعلقة بالضريبة على التصرفات العقارية والأحكام الجزائية. وتلك الواردة بالفصل الرابع اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٨ من أنه يتمتع تطبيق المواد الملغاة المشار إليها بالنسبة للممول الذى تتفق سنته الضريبية مع السنة القومية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٩، لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن السنوات الضريبية للمطعون ضدهم تبدأ فى أول يناير من كل عام، ومن ثم ترى أحكام الربط الحكمي على أرباحهم حتى نهاية سنة ١٩٧٨.

#### \* الموضوع الفرعي : الربط النهائي :

الطنن رقم ٧٧ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٧٣

تتضمن الفقرة الخامسة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ معدلة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣، بأنه إذا لم يقدم الطعن خلال شهر من تاريخ الإخطار بالربط، أو قدم بدون مراعاة الأوضاع المقررة في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، يصبح الربط نهائياً ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة وتصبح الضريبة واجبة الأداء بغير حاجة إلى تنبيه آخر. وإذا كان الثابت في الدعوى أن الشركة الطاعنة أخطرت في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ بربط الضريبة على الإيراد العام موضوع النزاع باعتبارها مسئولة عنها، فكان التزاماً عليها أن تقدم طعنها في خلال الميعاد الذي حدده القانون أما وقد فوتت هذا الميعاد فقد أغلقت أمامها باب الطعن وأصبح الربط نهائياً وتكون الضريبة واجبة الأداء وإذا أقامت دعواها الحالية تطلب الحكم بعدم التزامها بسداد ضريبة الإيراد العام مألقة الذكر وإلزام مصلحة الضرائب برد مبلغ الضريبة الذي دفعته استناداً إلى إنها غير مسئولة عن هذه الضريبة، مع أنها ملزمة بأدائها بعد أن صار الربط نهائياً، وهو ما يجعل الدعوى لا تستند إلى أساس قانوني، وجرى الحكم المطعون فيه في قضائه على أنه لا يسوغ للشركة الطاعنة بعد أن فوتت على نفسها ميعاد الطعن أن تلجأ إلى رفع دعوى مبتدأة تطالب فيها برد مبلغ الضريبة العامة الذي دفعته، لما كان ما تقدم فلا يعيب الحكم إنه انتهى إلى القضاء بعدم جواز الطعن ولم يقض بعدم الاختصاص بنظر الدعوى، ويكون النعي عليه بمخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون في غير محله.

#### \* الموضوع الفرعي : الضرائب العقارية :

الطنن رقم ١٥٨ لسنة ٣٢ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٤

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية أن هناك عناصره عدة يجب مراعاتها في تقدير القيمة الإيجارية التي تتخذ أساساً لربط العوائد. ومن هذه العناصر وعلى وجه الخصوص الأجرة وهي تشمل أجرة المبنى وأجرة الأرض.

الطنن رقم ١٤٤ لسنة ٣٣ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧١

مؤدى نص الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية أن المناطق في اعتبار المال خاضعاً للضريبة على العقارات المبنية هو مجرد دخوله في عداد الأموال المبنية في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ولو لم يكن بذاته عقاراً في حكم القانون المدني وهو ما تكشف عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بقولها إن المشرع "قد أورد نصاً هاماً

يشمل العقارات المبنية أيًا كان الغرض الذي تستخدمه فيه وأياً كانت مادة بنائها ليندرج تحت هذا النص البيوت والدعبيات والمصانع والمعامل والوابورات والحوانيت والمحاليج والمطاحن والمنامج وما إلى ذلك" وأنه "يعبر في حكم العقارات المبنية التركيبات التي تقام على أسطح أو واجهات العمارات إذا كانت مؤجرة أو كان تركيبها مقابل نفع أو أجر".

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٧٧٥ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٥

مؤدى نص الفقرة ج من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع وهو يصدد تقدير الضريبة العقارية عرف التعديلات الجوهرية بأنها تلك التي يكون من شأنها التعبير من معالم العقارات أو من كيفية إستعمالها بحيث تغير قيمتها الإيجارية تغييراً محسوساً وهي مسألة موضوعية تترك لظروف كل حالة على حدها. ولئن كان لكل قانون مجاله الذي يحكم الوقائع المنطقية عليه، إلا أنه ليس ثمت ما يمنع من الإستئناس بالمعايير التي وضعها ذلك النص لبيان المقصود بالتعديلات الجوهرية في المكان المؤجر إعتباراً بأن إستكناه طبيعة التعديلات في العقار سترتب عليه تعديل الأجرة وتعديل الضريبة في وقت معاً، وإذ كان البين أن الحكم عني بإبراز أن ذلك التغيير لم يكن مؤثراً في النزاع بنقص أجرة أعيان النزاع عما كانت عليه أجرة الدور الكائنة به في قبل إستحداثها فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الإستدلال يكون ولا محل له.

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٤٩٩ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٦

كسب الملكية له أسباب حددها القانون، ليس من بينها قيد إسم شخص بذاته في السجلات التي تعدها الدولة لجباية الضرائب على العقارات.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ٤/٦/١٩٧٧

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قيمة ما يخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية أو إضافية هي أحد عناصر الأجرة القانونية تصاف إلى القيمة الإيجارية، إذ كان ذلك وكانت الضرائب العقارية تمثل "قيمة مضافاً" إلى القيمة الإيجارية فإن الأجرة القانونية تشمل القيمة الإيجارية مضافاً إليها مقدار الضرائب التي لا يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١، وكان مفاد ما تقدم أنه كان الأصل في الضريبة العقارية على العقارات المبنية وملحقاتها المفروضة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يلتزم بها من يستفيد من إيراد العقار وهو المالك الذي يظل مسئولاً قبل الإدارة الضريبة عن أدائها في حدود علاقته بها إلا أن المستأجر وحده هو الذي يتحمل مبالغها بحكم القانون في نطاق العلاقة التجارية التي تربطه بالمالك

باعتبارها قيمة مضافة على القيمة الإيجارية عملاً بالقوانين أرقام ١٦٩ لسنة ١٩٦١، ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و٧ لسنة ١٩٦٥.

#### الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٧٢٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢١

تنص المادة الأولى من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب والرسوم على أن " تقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص إعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول " وتنص المادة ٣٧٧ من القانون المدني على أن " . يبدأ سريان التقادم في الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التي يستحق عنها. .. ولا تخل الأحكام السابقة بأحكام النصوص الواردة في القوانين الخاصة " وإذ خلا القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان من تحديد تاريخ بدء التقادم في الضريبة العقارية فإنه يتحتم الرجوع في ذلك إلى القواعد العامة، إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتقادم الضريبة العقارية على الأطنان الزراعية المملوكة للمطعون ضدهم في المدة من ١/١/١٩٦٥ إلى ٣١/١٢/١٩٦٥ برغم إعلانهم بربطها في غضون عام ١٩٧٠ وقبل إكمال مدة التقادم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

#### الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٠

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية أن المشرع أعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المساكن التي لا يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية منها على ثلاث جنيهات، كما أعفى من أداء الضريبة الأصلية وحدها المساكن التي يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية منها على ثلاثة جنيهات ولا تجاوز خمسة جنيهات بحيث يقع عبء التخفيض على عاتق الخزنة في صورة إعفاء الملاك من الضرائب مقابل تخفيض الأجرة بما يعادلها بقصد التخفيف عن كاهل المستأجرين، ومؤدى المادتين ٢ و ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية أن هذه الضريبة تسرى على أنحاء معينة بالجدول المرفق بالقانون، ولا يعفى من أدائها سوى الأحوال المبينة فيها بيان حصر، وليس من بينها العقارات المملوكة للأفراد والمؤجرة معاهد تابعة لوزارة التربية والتعليم وإذ كان البين من محضر أعمال الخير أن المطعون عليهم قدموا ما يفيد خضوع العقار موضوع النزاع للضريبة العقارية ولم يكن لذلك صدى في النتيجة

التي خلص إليها التقرير وكان ما خلص إليه الخبير يخالف الثابت بمحضر أعماله وإذ أخذ الحكم بالتقرير دون أن يفتن إلى هذا التناقض فإنه فضلاً عن خطئه في القانون يكون قاصر التسبب

#### الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٦

مفاد نص المادة الأولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قيمة ما يخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية أو إضافية هي أحد عناصر الأجرة القانونية تضاف إلى القيمة الإيجارية، وكانت الضرائب العقارية تمثل قيمة مضاعفة إلى القيمة الإيجارية فإن الأجرة القانونية تشمل القيمة الإيجارية مضافاً إليها مقدار الضرائب التي لا يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١، وكان مفاد ما تقدم أنه وأن كان الأصل في الضريبة العقارية المبينة وملحقاتها المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يلتزم بها من يستفيد من إيراد العقار وهو المالك الذي يظل مسئولاً قبل الإدارة الضريبية عن أدائها في حدود علاقته بها. إلا أن المستأجر وحده هو الذي يتحمل مبالغها بحكم القانون في نطاق العلاقة التأجيرية التي تربطه بالمالك باعتبارها قيمة مضافة على القيمة الإيجارية عملاً بالقوانين أرقام ١٦٩ لسنة ١٩٦١، ٤٦ لسنة ١٩٦٢، ٧ لسنة ١٩٦٥.

#### الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٨

نص المشرع في المادة الأولى من القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ على أنه "تفنى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المتعلقة بها المساكن التي لا يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها. على ثلاثة جنيهاً" ثم أصدر من بعد ذلك القانون ١٨ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٤ وأورد بالمادة الأولى النص على أن "يرفع إلى الضعف سعر الضريبة الإضافية للدفاع المقررة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ - المشار إليه وتسحق هذه الزيادة في الضريبة على العقارات المعفاة من الضريبة بمقتضى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ويلزم بها المالك دون أن يحملها للمستأجر وجاء بالفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القانون النص على أن "تسرى الضريبة وفقاً للسعر الجديد بالنسبة للإيجار السنوي للأراضي الزراعية والعقارات المبنية إعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٢". وأعقب ذلك إصدار القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة الأمن القومي المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وجاء في بيان تقدير هذه الضريبة بالبند ثانياً من المادة الأولى النص على أن تقدر "هذه الضريبة بنسبة ٢ ٪ من الإيجار السنوي للعقارات المبنية التي لا يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها عن ثلاثة جنيهاً شهرياً" ونصت المادة الثانية

من ذات القانون على أن " تسرى الضريبة المقررة إعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٧ ". ومؤدى هذه النصوص مجمعة هو خضوع العقارات المبنية المعفاة من الضرائب الأصلية والإضافية بمقتضى أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١، للزيادة فى ضريبة الدفاع وضريبة الأمن القومى، وهما ضريبتان استحدثتا بقانونين لاحقين أولهما القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٢ ولثانيهما القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ ويلتزم ملاك العقارات بها دون المستأجرين إعتباراً من بدء التاريخ المحدد لسيانتهما بهذين القانونين.

#### **\* الموضوع الفرعى : الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية :**

**الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥**  
النص فى المادة ١/١٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى، وفى المواد من ٩٤ إلى ٩٩ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون، الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ يدل على أن المشرع إذ أخضع الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية للقواعد المقررة بشأن الضرائب والرسوم العامة فيما يتعلق بتحصيلها والإعفاء منها وسقوطها بالتقدم فإنه فى أنساق مع هذا النظر، جعل الجهة المنوط بها تقدير الرسوم، المينة فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ولاتحse التنفيذية، غير الجهة التى يتظلم إليها من هذا التقدير، وجعل إختصاص لجنة التظلمات بتسع للإعفاء أو الرفع أو التصديل من تقدير هذه الرسوم بقرار تصدره فى المواعيد المقررة، بما مؤداه أن قرار لجنة التظلمات يفدو كقرار لجان الطعون الضريبية، فيما يترتب على وجوده أو إنقضائه من آثار.

#### **\* الموضوع الفرعى : للضريبة العامة على الدخل :**

**الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٩**  
لما كانت المادة ٩٥ من قانون الضرائب على الدخل - الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - قد بينت المقصود بالإيراد فى نطاق الضريبة العامة على الدخل، بأنه الدخل الخاضع لإحدى الضرائب النوعية بالإضافة إلى دخول أخرى أوردتها على سبيل الحصر، وكانت المادة ١٠٠ من ذات القانون قد جاءت صريحة فى عدم سريان الضريبة العامة على الدخل على الإيرادات المعفاة من ضريبة نوعية وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ٩٥، وكان المشرع قد قدر بصريح المادة ٦٠ من ذلك القانون مبالغ محددة مقابل الأعباء العائلية يختلف مقدارها باختلاف الحالة الاجتماعية للممول الخاضع للضريبة على المرتبات، ورأى إعفاءها من الخضوع لتلك الضريبة باعتبارها حداً أدنى لنفقات المعيشة - ومن ثم فإن حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية الواردة بنص المادة ٦٠ - المشار إليها - لا يخضع بدوره للضريبة العامة على الدخل.

**\* الموضوع الفرعي : الضريبة المقررة على فوائد الديون :**

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٢٤ مكتب فتى ٦ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٨

فرق القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الواقعة المنشئة للضريبة بين الضريبة التي تستحق على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمينات عقارية أو من الديون العادية وبين الضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية. فجعل المبدأ في الضريبة الأولى بهذه الفوائد مهما تكن الصورة التي يتم بها هذا الوفاء وقد فرع القانون على هذا الأصل الأحكام التي أورد ما في الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الأول فإذا استحققت الفوائد ولم يوف بها المدين فلا تستحق الضريبة. أما ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي أفرد لها القانون الكتاب الثاني فقد جعل المشرع استحقاقها منوطا بنتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تباشرها الشركة أو المنشأة أى يكفى أن تكون نتيجة النشاط التجارى أو الصناعى فى نهاية السنة الضريبية ربعا حتى تفرض الضريبة على هذا الربح الصافى وليس من الضروري أن يكون هذا الربح قد قبض فعلا. فإذا كانت المنشأة التجارية تحترف الإقراض وطولبت بالضريبة المستحقة على أرباحها التجارية وجب أن يدخل فى حساب هذه الضريبة الفوائد المستحقة لها خلال السنة الضريبية ولو لم تقبضها فعلا متى كانت لا تعد من الديون المعدومة. فإذا تحقق انعدامها فى سنة ضريبة تالية عد انعدامها خسارة وحسب للمنشأة على هذا الوصف.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٣ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٦

القروض التي تعقدها شركات التأمين كسبيل من سبل استثمار بعض أموالها المتحصلة من التأمين لا يعد منها متصلا بمباشرة مهنة التأمين إلا ما كان ممثولا فى دائرة الإحتياطى الحسائى - أما القروض التي تعقدها تلك الشركات بعيدا عن هذه الدائرة فلا تعد من طبيعة مهنة التأمين ولا من تواجها الضرورية ولا تتمتع بالإعفاء من الضريبة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٥ مكتب فتى ١٠ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣١

إذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه واستخلصه إستخلاصا سافعا من أوراق الدعوى أن المبالغ التي ساهم بها البنك " الطاعن " فى صندوق تعاون موظفيه والفوائد المستحقة عن مجموع المبالغ المودعة به تخرج عن ملكية البنك وتصبح ملكا للموظفين كل بقدر ونسبة مساهمته فى هذه الأموال. وأن لكل من هؤلاء الموظفين حسابا خاصا فى صافى رصيد هذا الصندوق وأن البنك يستثمر هذه الأموال لحسابه وبذلك يتوافر فى النزاع وجود طرفين، الدائن وهم مجموع هؤلاء الموظفين المشتركين فى الصندوق والمدين وهو البنك، وكانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى بإخضاع

فوائد الديون للضريبة، وكانت المادة ١٨ من ذات القانون قد نصت على إستحقاق هذه الضريبة على المجموع الكلي للفوائد مهما تكن الصورة التي يتم بها الوفاء، وكانت الواقعة المنشئة لإستحقاق الضريبة على فوائد الديون في صورة هذا النزاع هي قيد الفوائد المدفوعة من البنك والتي اعتبرت في ميزانياته السنوية وبموافقة من التكاليف بتسليمها على الرصيد الدائن للصندوق وكان لا يغير من هذا النظر أن الموظف لا يحصل على نصيبه من أموال الصندوق بما فيها الفوائد إلا عند تركه الخدمة إذ لا دخل لهذا الشرط الذي تفرضه لائحة الصندوق على إستحقاق هذه الضريبة على النحو الذي يبينه المادة ١٨ سالف الذكر، لما كان ذلك وكان من بين الدعامات التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه بإخضاع الفوائد التي يدفعها البنك إلى الصندوق للضريبة وتكفي لحمله وتؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها قوله " إن المعمول عليه في خصوص مواد الضريبة المستحقة على فوائد الديون هو ثبوت إستقلال وتميز الدفعة المالية وتوافر الدليل على وجود طرفين، دائن ومدين وهو الأمر المتوافر في النزاع " فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٦١/٣/٩  
النص في الفقرة الأولى من المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على " التأمينات " وإغفالها في الفقرة الثانية يدل على أن قصد الشارع هو سريان الضريبة على الفوائد الناتجة منها حتى ولو كانت متصلة بمباشرة المهنة.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٦٣/٢/١٣  
معي كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المبالغ التي ساهم بها البنك في صندوق تعاون وإدخار موظفيه والفوائد المستحقة عن مجموع المبالغ المودعة به تخرج عن ملكية البنك وتصبح ملكاً للموظفين، وأن البنك يستثمر هذه الأموال لحسابه وبذلك يتوافر في النزاع وجود طرفين دائن ومدين، وكانت المادتان ١٥ و ١٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضيان بإخضاع فوائد الديون للضريبة وإستحقاق هذه الضريبة على المجموع الكلي للفوائد فإن ما إنتهى إليه الحكم من إخضاع الفوائد التي يدفعها البنك والموظفون إلى صندوق التعاون والإدخار - للضريبة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٤  
إذ جاء نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ بشأن



الضريبة على الديون والودائع والتأمينات على أن "تسرى الضريبة بذات السعر المقرر في المادة السابقة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادية وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية. ... " جاء نصاً عاماً مطلقاً لا تخصص فيه تناول كافة أنواع الفوائد على الديون ولم يستثن الشارع من هذه المادة أى نوع من الفوائد إذ أن ضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات النقدية، ضريبة مكملة للضريبة على القيم المنقولة التى أوردتها فى الباب الأول من هذا القانون، وبذلك تسرى الضريبة على الفوائد جميعها سواء كانت تموينية أو فوائد تأخيرية.

#### الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٨٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٣

النص فى المادة ١٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن " تحصل الضريبة على المجموع الكلى للفوائد ويستحق أداؤها بمجرد الوفاء بها مهما تكن الصورة التى يتم بها الوفاء " يدل على أن المناط فى إستحقاق الضريبة على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمينات عقارية أو من الديون العادية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الوفاء بهذه الفوائد مهما تكن الصورة التى يتم بها هذا الوفاء فإذا إستحققت الفوائد ولم يوف بها المدين فلا تستحق الضريبة، ولا محل للتحدى بما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من ذات القانون من أنه " فى حالة تسديد كل أو بعض الدين دون فوائد فإن الضريبة تحسب على أساس أن الفوائد هى التى سددت أولاً " إذ أن هذا النص إنما يعالج حالة الوفاء الجزئى بما هو مستحق من دين وفوائد ولا صلة له بالواقعة المنشئة للضريبة التى قررتها المادة ١٨ من القانون وهى وفاء المدين بالفوائد مهما تكن صورتها.

#### \* الموضوع الفرعى : الضريبة على العقارات المبنية :

#### الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٢

لكسب الملكية أسباب حددها القانون ليس من بينها قيد أسم شخص بذاته فى السجلات التى تعدها الدولة لجباية الضرائب على العقارات المبنية مما يتنfy معه إستدلال الطاعنين بتكليف المقار مطار النزاع باسم مورثهما وحده فيما هو ناشب بين الطرفين من جدل حول الملكية ومن ثم فإنه لا على الحكم المظنون فيه إن هو التفت عن هذا الدفاع.

## • الموضوع الفرعي : الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :

الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٨

مؤدى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة الأولى من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ أن الشارع أراد أن يتخذ من الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ - بحالتها وكما هى معياراً حكماً لربط الضريبة فى السنوات التالية من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٤ يستوى فى ذلك أن تكون هذه الأرباح نتيجة عمليات تمت فى سنة ١٩٤٧ أو فى سنوات سابقة وأضيفت إلى أرباح هذه السنة وإذا كان الثابت أن مبلغ الإعتماد موضوع النزاع إنما كان نصيب المطعون عليه فى أرباح صفقة تمت سنة ١٩٤٢ ولظروف الحرب وعدم إمكان إسترداده اعتبر ديناً معدوماً وإستبعد من حساب الأرباح والخسائر فى السنة المذكورة ولما زالت ظروف الحرب وإسترده المطعون عليه فى سنة ١٩٤٦ أضافه إلى ميزانية المنشأة فى سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ وجرى الحكم المطعون فيه على إنه لا يجوز إحتسابه فى مقام الربط الحكمى عن السنوات المقبلة لأنه ربح تحقق فى سنة أخرى سابقة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

## • الموضوع الفرعي : الضريبة على الأرض الزراعية :

الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٠

النص فى المادة ١٦ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ وفى المادة ١١٣٩ من القانون المدنى يدل على أنه تعتبر من الديون الممتازة أموال الأطنان الزراعية، وأن هذا الإمتياز يخول الحكومة حق تتبع العقار وثماره فى أية يد كانت وتوقيع الحجر عليها، وإذا كان ذلك، وكان من المقرر أن ضريبتى الأمن القومى والضريبة الإضافية للدفاع تأخذان حكم ضريبة الأطنان وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة ذمة المطعون عنده من تلك الضرائب الثلاث إستناداً إلى أنه لم يفتنم فائدة من تلك الأطنان خلال الإستيلاء عليها تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٩٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٦

إن المادة الخامسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ - المعدل للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - نصت على أن يعمل به اعتباراً من إيرادات سنة ١٩٦٩ ومن ثم فإن الحكم الجديد الذى أتى به ذلك القانون من اعتبار ربط الضريبة على الأراضى الزراعية فى حكم دفعها بما يؤدى إلى خصمها من الإيراد الخاضع لضريبة الإيراد العام، لا يطبق على إيرادات السنوات السابقة على سنة ١٩٦٩، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وطبق أحكام القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٩ على إيرادات السنوات من ١٩٦٣ إلى

١٩٦٥ واستبعد من الإيراد الخاضع لضريبة الإيراد العام الضرائب على الأراضي الزراعية لمجرد ربطها بأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٥

إذ كان الثابت من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى أمام محكمة أول درجة أن الأراضي موضوع النزاع كان مربوطاً عليها ضريبة الأطنان الزراعية وقت وفاة مورثة الطاعتين طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان الزراعية ولم يثبت إدخالها ضمن حدود مدينة بهتم وإخضاعها لضريبة العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء المعدة للبناء ومن ثم فإنها تعتبر أرضاً زراعية تقدر قيمتها وفقاً لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بغرض رسم أبولولة على التركات والمعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة طبقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ آنف الذكر.

\* الموضوع الفرعي : الضريبة على العقارات المبنية :

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٦

متى كانت قطعة الأرض التي فرضت عليها الضريبة التي تقررها المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ هي كما وصفها حكم محكمة أول درجة نقلاً عن مذكرة الطاعن أرض فضاء لا بناء فيها ومسورة بسور من خشب وحديد ولم ينازع الطاعن في هذا الوصف أمام محكمة الاستئناف فلا تجوز المنازعة فيه أمام محكمة النقض، فإن الأرض المشار إليها لا يصح على هذا الاعتبار أن تكون محلاً لهذه الضريبة الخاصة بالأماكن المبنية ولا يسبغ عليها صفة الأماكن المبنية مجرد الانتفاع بها أو كونها تغل ريعاً بتأجيرها للغير أو باستعمالها لتخزين البضائع.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٤

إذا كانت الأرض التي فرضت عليها الضريبة المقررة بالمادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ هي أرض فضاء ومسورة بالخشب فإنه لا يصح والحالة هذه أن تكون محلاً لهذه الضريبة الخاصة بالأماكن المبنية ولا يسبغ عليها صفة الأماكن المبنية مجرد الانتفاع بها أو كونها تغل ريعاً بتأجيرها للغير أو باستعمالها لتخزين البضائع.

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٢ مكتب فتى ٢٨ صفحة رقم ١١٨٣ بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٧

النص في الفقرة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ يدل على أن الأصل في تحديد إيرادات العقارات المبنية أن يكون حكماً بحسب القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط العوائد والثابتة بدفتر الحصر والتقدير، دون إعتداد بما قضى به القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ من تقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على هذه العقارات وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات يؤكد ذلك أن المشرع عندما رأى أن يغير القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط العوائد أصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بتخفيضها بنسبة ٢٠ ٪ للعقارات التي إنطبق عليها قانون التخفيض رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في حين أنه لم ينص على التخفيض عندما أصدر القوانين المماثلة السابقة عليه ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعول في تحديد إيرادات العقارات المبنية المملوكة للمطعون ضده في سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ على قيمتها الإيجارية المتخذة أساساً لربط العوائد الثابتة بدفتر الحصر والتقدير وإنما حدد إيراداتها حسب قسائم العوائد في هاتين السنتين بالرغم من أن بعض شقق هذه العقارات قد سرت عليها أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦١. فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٦

النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ وفي الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨، يدل على أن المباني التي أعفيت من الضريبة على العقارات المبنية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ لوافر شروط انطباق هذا القانون عليها تظل معفية منها وفي ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ سالفة الإشارة، ولا يستثنى من هذا الإعفاء إلا المباني التي تكون مستعملة في وجه من أوجه النشاط الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة أرباح المهن غير التجارية.

\* الموضوع الفرعي : الضريبة على فوائد الديون :

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢١ مكتب فتى ٤ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٣

إن المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٨٢ مدني مختلط المنطقة على واقعة الدعوى إذ نصت على أنه " إذا كان المصعد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك " جاء نصها عاما شاملا لطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين أسباب المديونية ولا بين ما إذا كان المدين أحد الأفراد أو فرعاً من فروع الحكومة أو شخصاً معنوياً آخر، فما

لم يوجد نص صريح يعفى مصلحة الضرائب من الفوائد القانونية المطلوبة منها عن المبالغ المحكوم عليها بردها لتحصيلها من الممولين بغير حق لا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بحجة أن المصلحة المذكورة في تحصيلها الضرائب من الممولين إنما تباشر سلطة عامة مقررة لها بمقتضى القانون وتطبق نصوصا من مقتضاها أن يكون تحصيل الضرائب بموجب أواد واجبة التنفيذ وأنه لا يعترب على رفع الدعوى بها من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاقها إلا إذا صدر لها حكم من المحكمة ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام القانون المدني بل تنطبق عليها أحكام القانون العام وهي لا تجيز مطالبة مصلحة الضرائب بالفوائد القانونية ذلك بأن هذه الحجة مردودة بأن النصوص المشار إليها لا تعفى مصلحة الضرائب من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة عن كل مبلغ يقضى عليها برده للممول تعويضا له عن حرمانه من الانتفاع بما أخذ منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى له حقه كاملا ولا عبرة في هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للمحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من استحقاقها وبذلك أصبح مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير وجه حق فيلزم بفوائد التأخر القانونية عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملا بالمادة ١٤٦ مدنى قديم المقابلة للمادة ١٨٥ من القانون المدنى الجديد ما دام لا يوجد نص فى قانون الضرائب يقضى للمصلحة بخلاف ذلك أما التحدى فى هذا الخصوص بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ التى تنص بعد تعديلها على عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم عليها بردها للممولين فمردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطلوبة عن مدة تالية لنفاذه.

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٤

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كان الثابت أن مصلحة الضرائب قد حصلت من الممول المبالغ المحكوم بردها بغير حق، فإنها تكون ملزمة بالفوائد القانونية التى يطلبها من تاريخ المطالبة الرسمية عملا بالمادة ١٢٤ من القانون المدنى القديم، أما الاستناد إلى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الجديد فإنه فضلا عن أن ما تضمنته هذه المادة هو تشريع مستحدث فلا يسرى إلا من تاريخ العمل به، فإنه لا يصح القول بأن المبالغ المقضى بها كانت غير معلومة المقدار عند الطلب، وأما التحدى بالمادة ٣٤ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدلة للمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتى

تقضى بعدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للممولين، لمردود بأنه تشريع مستحدث لا يسرى إلا من تاريخ العمل به.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

إن المادة ١٢٤ من القانون المدني (( القديم )) المقابلة للمادة ١٨٢ مدنى مختلط المنطقة على واقعة الدعوى إذ نصت على أنه ((إذا كان المصعد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية إذ لم يقض المقد أو الاصطلاح التجارى أو القانون فى أحوال مخصوصة بغير ذلك)) جاء نصها عاما شاملا لطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين ما إذا كان المدين به أحدا من الأفراد أو فرعا من فروع الحكومة أو شخصا معنويا آخر، فما لم يوجد نص صريح يعفى مصلحة الضرائب من الفوائد القانونية المطلوبة منها عن المبالغ المحكوم عليها بردها لتحصيلها من الممولين بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بحجة أن المصلحة المذكورة فى تحصيلها الضرائب من الممولين إنما تباشر سلطة عامة مقرر لها بمقتضى القانون وتطبق نصوصا من مقتضاها أن يكون تحصيل الضرائب بموجب أوارد واجبة التنفيذ وأنه لا يترتب على رفع الدعوى بها من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاقها إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام القانون المدني بل تطبق عليها أحكام القانون العام وهى لا تجيز مطالبة مصلحة الضرائب بالفوائد القانونية. ذلك أن هذه الحجة مردودة بأن النصوص المشار إليها لا تعفى مصلحة الضرائب من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية عن كل مبلغ يقضى عليها برده للممول تعويضا له عن حرمانه من الانتفاع بما حصل منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يولى إليه حقه كاملا ولا عبرة فى هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للمحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من استحقاقها وأصبح بذلك مركزها فى هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخر القانونية عنه من تاريخ المطالبة الرسمية تطبيقا للمادة ٢٠٧ مدنى مختلط المقابلة للمادة ١٤٩ من القانون المدني ( القديم ) التى تقابلها المادة ١٨٥ من القانون المدني الجديد مادام لا يوجد نص فى قانون الضرائب يقضى للمصلحة بخلاف ذلك. أما التعدي فى هذا الخصوص بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ التى تنص بعد تعديلها على عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم عليها بردها للممولين لمردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى على الفوائد المطلوبة عن مدة تالية لنفاذه.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

- الاحتجاج بأن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لا تعتبر معلومة المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائي بردها فيكون حكمها حكم التعويض المقضي به عن عمل غير مشروع والذي لا يجوز الحكم بفوائد عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ٢٢٦ مدني، هذا الاحتجاج مردود بأنه اعتراض غير سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد التقاضي مما يفي المدعي عن طلب فوائد التأخر عن دفع مبلغ التعويض فإذا كان التعويض عن عمل غير مشروع يعتبر طبقاً للمادة ٢٢٦ المشار إليها غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث لا تصح المطالبة بالفوائد القانونية عنه فالعلة في ذلك واضحة مما سبق بيانه ولكن هذا الاعتبار لا ينطبق على طلب الممول رد ما أخذ منه بغير حق ذلك أن الممولون عليه قد حدد في عريضة دعواه منذ البداية المبلغ الذي طالب مصلحة الضرائب برده على أساس أنها أخذته منه بغير حق وليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب.

- إنه وإن كان الحكم المطعون فيه لم يخطئ في القضاء بفوائد التأخر القانونية عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها إلا أنه قد أخطأ إذ قضى في منطوقه باستحقاق هذه الفوائد حتى تمام الوفاء بالمبالغ المحكوم بردها ذلك أنه كان يجب الحكم بوقف سريان هذه الفوائد من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي نص على عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للممولين والذي عمل به بعد صدور الحكم الابتدائي وقبل صدور الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢١ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

الاحتجاج بأن المبالغ التي يقضي على مصلحة الضرائب بردها لا تعتبر معلومة المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائي بردها فحكمها هو حكم التعويض المقضي به عن عمل غير مشروع والذي لا يجوز الحكم بفوائد عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ٢٢٦ مدني، هذا الاحتجاج مردود بأنه اعتراض غير سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة الموضوع قد تقدير التعويض تخولها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد التقاضي مما يفي المدعي عن طلب فوائد التأخر عن مبلغ التعويض. فإذا كان التعويض عن عمل غير مشروع يحصر تطبيقاً للمادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث لا تصح المطالبة بالفوائد القانونية عنه فالعلة في ذلك واضحة مما سبق بيانه ولكن هذا الاعتبار لا ينطبق على طلب الممول رد ما أخذ منه بغير حق ذلك

أن المظنون عليها حددت في عريضة دعوها المبلغ الذي طالبت مصلحة الضرائب برده على أساس أنها حصلته منها بغير حق وليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب.

#### **\* الموضوع الفرعي : الطعن للضريبي :**

##### **الطعن رقم ١٠٣ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٩**

إن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد جعلت عبء الإثبات على الطرف الذي تخالف طلباته تقدير لجنة التقدير. فإذا كان الممول لم يقدم إلى محكمة الاستئناف ما لديه من أدلة على بطلان أسباب اللجنة ويمرر لها وجه دلالتها على صحة دعواه، فإنه لا يكون له أن ينفي عليها أنها لم تنظر في ذلك.

##### **الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ١٨ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٩**

إذا قدرت مصلحة الضرائب أرباح الممول وأعلنته بقرار لجنة التقدير، فطعن في التقدير، فلما دفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد لم ينازع في ذلك بل بادر إلى ترك المرافعة في دعواه وأثبت المحكمة هذا الترك ثم تظلم من قرار لجنة التقدير لدى الإدارة العامة لمصلحة الضرائب لأسباب من بينها أن الأرباح المقدرة عليه تناولت أرباح سيارة لم يكن مستغلاً لها، ولما تبينت الإدارة وجه الحق في تظلمه طرحت الموضوع على لجنة التقدير من جديد فأصدرت اللجنة قراراً لاحقاً إلتصير على مجرد إستبعاد أرباح السيارة، فإنه لا يجوز للممول أن يطعن في هذا القرار الذي لم تتوفر فيه مقومات القرارات القابلة للطعن، إذ هو لم يتضمن تقريراً مبتدأ بل هو في حقيقته ليس إلا تصحيحاً للقرار السابق أجرى بناء على تظلم الممول ولمصلحته، كذلك لا يجوز للممول أن يشير - إستناداً إلى هذا الطعن - نزاعاً في مدى ولاية لجنة التقدير ولا مدى سلطتها في تقدير أرباحه لأن البحث في ذلك إنما كان محل الطعن الأول الذي رفعه عن القرار السابق ثم ترك المرافعة فيه. ولا محل له في دعواه الحالية المقصورة على الطعن في قرار اللجنة الثاني وهو قرار صدر لمصلحته. وإذا كان الحكم إذ قضى بعدم جواز الطعن في قرار لجنة التقدير اللاحق قد أقام قضاءً على أن ما دفع به الممول من أن هذا القرار قائم بذاته لأنه بني على إجماع جديد وتحقيق مستحدث يدحضه أن هذا القرار لم يتناول إلا إستبعاد جزء من الأرباح إحتسب خطأ في القرار السابق وأن الإجماع لم يسبقه إعلان وأن سبب هذا الإجماع هو تظلم الممول وأن نطاق الطعن في هذا القرار لا يتسع لفحص أوجه الخلاف الموضوعية بين الممول ومصلحة الضرائب لأنه إلتصير على مجرد إستبعاد أرباح السيارة ولم يتعرض لشيء آخر



سوى ذلك، وأن ما قال به الممول من أن ثمة إتفاقاً بينه وبين مصلحة الضرائب قد تم قبل صدور قرار لجنة التقدير السابق وأن من شأن هذا الإتفاق أن يعدم اختصاص لجنة التقدير وأن هذه اللجنة إذا ما قدرت أرباحه بعد ذلك كان تقديرها باطلاً غير خاضع لمواعيد الطعن وأن إعلانه بمنطوق القرار السابق دون أسبابه لا يفتح به معاد الطعن. إن هذا الذى دفع به الممول محله إنما كان فى الطعن الأول الخاص بالتقدير السابق الذى تناول فحص الموضوع بهذا فيه والذى آثر الممول ترك المرافعة فيه. إذا كان الحكم قد إستند إلى هذا وذاك وكان لم يؤسس قضاءه بعدم جواز الطعن فى قرار لجنة التقدير اللاحق على أنه حصل بعد الميعاد حتى كان يصح التمسك بما قال به الممول من أنه قرار باطل لا معاد للطعن فيه - فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ١٧٤ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٧

مضى ثبت أن الضريبة المستحقة على الطاعة هى ضريبة المهن غير التجارية وليست ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها فى المادة ٣٠ فإن الطعن فى تقدير الضريبة فى هذه الحالة لا مصاد له إذ الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٥٤ مقصور على الطعن فى تقدير الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية. وإذن فمضى كان الواقع فى الدعوى هو أن لجنة تقدير الضرائب أصدرت قراراً بتقدير أرباح الطاعة - وهى مطربة - على أساس ضريبة الأرباح التجارية ثم أعلنتها بهذا القرار وحصلت منها الضريبة على أساسه فأقامت الطاعة دعواها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانها بالقرار تطلب الحكم برد ما حصل عنها زيادة على الضريبة المستحقة عليها إستناداً إلى أنه كان يجب احتساب الضريبة على أساس ضريبة المهن غير التجارية، وكان الحكم إذ قضى بعدم قبول الدعوى شكلاً تأسس على أن الضريبة التى تسرى على الطاعة هى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وأن الطاعة لم ترفعها فى معاد الخمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانها بقرار لجنة التقدير قد أقام قضاءه على أن المادة ٨/٣٢ هى الأصل وأن المادة ٧٢ هى الإستثناء فلا يتوسع فيه وأن تعداد المهن غير التجارية فى المادة الأخيرة جاء على سبيل الحصر وأن قرار وزير المالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ بإضافة مهن غير تجارية منها الممثل والمعنى ليس قرار تفسير بل هو قرار إنشائي أضاف به الوزير إلى القانون ما ليس فيه فلا يسرى على الطاعة إلا من تاريخ العمل به أما قبل ذلك فتكون خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وأنه ليس فى إعتبار هذا القرار إنشائياً أية مخالفة للمادة ١٣٤ من الدستور لأنه لم ينشئ ضريبة أو يلغىها بل كل ما أجراه هو نقل فئة من الأشخاص من عداد الممولين الخاضعين لضريبة الأرباح

التجارية إلى عداد الممولين الخاضعين لضريبة المهن غير التجارية دون أن يمس أصل الضريبة أو يعدل فيه. إذا كان الحكم قد أسس قضاءه على ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

**الطعن رقم ١٨٨ لسنة ١٩ مكثب فني ٣ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٨**

- إن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي كانت سارية وقت صدور الحكم المطعون فيه إذ غولت لمصلحة الضرائب وللممول الطعن في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية نصت على أن عبء الإثبات يقع على الطرف الذي تخالف طلباته قرار اللجنة وهذه القاعدة تسرى على الطعن في مرحلته الابتدائية والاستئنافية لأن رفع الاستئناف ينقل إلى محكمة ثاني درجة الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فهو لا يغير من القواعد القانونية المتعلقة بالأحكام الموضوعية للإثبات وإذن لم يمتحى كان الطاعن هو الذي نازع في تقدير اللجنة لأرباحه فإن الحكم المطعون فيه إذ ألقى عليه عبء إثبات ما يخالف هذا القرار يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

- إن المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي كانت سارية وقت رفع إستئناف المطعون عليها نصت على أن الاستئناف يرفع من الممول أو من مصلحة الضرائب. ثم أبانت المادة ١٠٢ من القانون المذكور قصد الشارع من عبارة مصلحة الضرائب في المادة السابقة فنصت على أن المقصود بها وزارة المالية والمصالح أو الموظفون الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح تنفيذ هذا القانون. ولما كان مأمور الضرائب والمدير المحلي هما من هؤلاء الموظفين المنوط بهم تنفيذه كما يبين من نصوص اللائحة التنفيذية الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ فإنه يكون لهما حق تمثيل مصلحة الضرائب في التقاضي لا فرق في ذلك بينهما وبين المدير العام للمصلحة المذكورة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف المرفوع منهما لم يخالف القانون.

**الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٠ مكثب فني ٣ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٩**

إذا كانت مصلحة الضرائب قد طلبت في عريضة إستئنافها إلغاء الحكم المستأنف ورفض طعن المستأنف عليه [ الممول ] في قرار لجنة التقدير وتأييد قرار اللجنة المذكورة فإن محكمة الاستئناف إذا أخذت في تحديد نسب أرباح الممول في سنى النزاع بأقل من تقديرات اللجنة لا تكون قد خرجت عن نطاق الدعوى المطروحة في الاستئناف.

**الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٢٢٤ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥**

لما كان بين مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن رفع معارضته عن قرار لجنة التقدير فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٥ ولغى بجلسته ٢٨ مايو سنة ١٩٤٥ بإبطال المرافعة فيها مما يترتب عليه لزوما زوال الآثار الناشئة عنها واعتبارها كأن لم تكن، وكان الطاعن قد جدد دعواه بعرضه المعلنة فى ١٩ مارس سنة ١٩٤٦ وطلب فيها نفس الطلبات الموضحة بعريضة الدعوى الأولى أى أنها ليست دعوى مختلفة فى أساسها عن الدعوى الأولى بل هى لا تعدو كونها طعنا فى قرار لجنة التقدير وفقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر فى القانون ويكون غير مقبول بحث ما ينصاه الطاعن على الحكم من أسباب متعلقة بموضوع دعواه.

**الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٤**

مضى كان الطاعن قد رفع دعواه بوصفها معارضة فى قرار لجنة التقدير وضمن هذه الدعوى طعونه فى هذا القرار شكلية وموضوعية، وكان رفض الحكم طلب بطلان القرار شكلا لعدم إعلانه إعلانا صحيحا يعتبر فى خصوص الدعوى حكما صادرا قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى به الخصومة - وهى النزاع فى التقدير - فإنه لا يجوز الطعن فيه استقلالا وفقا لنص المادة ٣٧٨ من المرافعات.

**الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٤**

الحكم الوقتى الذى نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ بشأن بيان طرق الطعن فى القرارات التى سبق صدورها من لجان التقدير القديمة إنما قصد به القرارات الصادرة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والى لم تصبح نهائية عند صدور القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ سواء أكانت لم تعلن أصلاً أو كانت أعلنت ولم ينقض ميعاد الطعن فيها قبل هذا التاريخ. فإذا كان الممول قد أعلن بقرار من تلك القرارات ولم تكن مدة الطعن فى القرار قد انتهت قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ حسب القانون الأصلي فإن ميعاد الطعن يمتد فى هذه الحالة لمدة خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١.

**الطعن رقم ١١٣ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢١**

لم يقيد الشارع حق إستئناف الأحكام الصادرة فى شأن قرارات لجان التقدير - أما ما كانت تنص عليه المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ من عدم جواز إستئناف حكم المحكمة الابتدائية إلا إذا كانت تقديرات

مصلحة الضرائب السنوية المطعون فيها تتجاوز الألف جنيه إنما هو خاص بالنزاع الذي يقوم على قرار لجنة طعن لا لجنة تقدير.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٢٢٤ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

مضى كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تر في إنسحاب وكيل الطاعن عن الحضور نيابة عن موكله بالجلسة المحددة لنظر الدعوى حتى مع وجود سند الوكالة بملف الدعوى ما يبرر انسحابه وأن هذا الانسحاب الاختيارى لا يعتبر فى حكم القوة القاهرة التى تبرر مد ميعاد الطعن فى قرار لجنة التقدير وكان تقدير المحكمة فى ذلك لا خطأ فيه فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٠

و إن كانت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تنص على أنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية وكان التعديل الذى أجرى عليها صدر به القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ورقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ يحمل مظة اعتبار الطعن فى قرار لجنة الطعن استثناء، إلا أنه فى حقيقته طعن من نوع خاص يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة " وهو ما أوضحت عنه المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ " ومن ثم فإن الطعن على قرار اللجنة من جانب الممول لا يرد عليه " الاستئناف المقابل " ولا يتسع للطعن الفرعى فى صورة طلبات عارضة من قبل مصلحة الضرائب بل يعن عليها أن تسلك الطريق الذى رسمه القانون للطعن على قرار اللجنة وإلا كان طعنها غير مقبول.

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٤

بالرجوع إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ يبين إنها تنص على أن " لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار " ومضى هذا الوضع أن الشارع وإن نص على الطعون فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ترفع إلى المحكمة الابتدائية المنعقدة بهيئة تجارية دائماً وفى جميع الأحوال إلا إنه لم ينص مع ذلك على قواعد وإجراءات خاصة لرفعها ومن ثم فإنه يرجع فى شأنها إلى القواعد العامة والإجراءات المقررة لرفع سائر الدعاوى فى قانون المرافعات ومقتضاها أن يرفع الطعن بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين لا " بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة " وإذا كانت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢

لسنة ١٩٤٤ - بفرض رسم أبولولة على التركات - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ قد أحوالت في شأن الطعون الخاصة بضريبة التركات إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها " يجوز للمصلحة ولكل من ذوى الشأن من الورثة ومن فى حكمهم الطعن فى قرارات اللجان خلال شهر من تاريخ إعلانها أمام المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها محل إقامة المتوفى فإن لم يكن له محل إقامة بالمملكة المصرية فىكون الطعن أمام المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها أعيان التركة أو الجزء الأكبر منها بقاً لتقدير اللجنة وذلك وفقاً للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " تعين القول بأنه يلتزم فيها هى الأخرى ذات القواعد والإجراءات ولا وجه للتحدى فى هذا الخصوص بما نصت عليه المادة ٥٤ مكرراً من قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون وإعلانها إذ هى - وعلى ما يبدو من صدرها - إستثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى فى قانون المرافعات وهى - وعلى ما يبدو من سياقها ضمن مواد الكتاب الثانى من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ استثناء يقتصر أثره على طرق وإجراءات الطعن فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا يمتد إلى ما سواها من أنواع الضرائب الأخرى إلى ابص خاص فى القانون، يؤيد هذا النظر إنه عندما أراد الشارع إتزام هذه الطرق والإجراءات فى شأن الطعون الخاصة بالضريبة على أرباح المهن غير الحرة وغيرها من المهن غير التجارية والضريبة العامة على الإيراد لم يسهه إلا تعديل النصوص القائمة بما يحقق هذا الغرض بأن أحواله فى المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ وفى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ إلى المادتين ٥٤ و ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد أن كانت كل منهما تحيل إلى المادة ٥٤ وحدها.

#### الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٦٥/١/٦

الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إنما يسرى فى شأن الدعاوى التى ترفع بالظعن فى تقديرات اللجان دون غيرها من الدعاوى. ومن ثم فإن الدعوى ببراءة ذمه الممول من دين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المطالب بها لسبق الإتفاق على تقديرها وسدادها وبطلان قرار اللجنة الصادر بإعادة تقدير تلك الأرباح، لا تخضع فى رفعها لهذا الميعاد.

### الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٥

الحكم الوفى الذى نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ بشأن بيان طرق الطعن فى القرارات التى سبق صدورها من لجان التقدير - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض إنما قصد به قرارات لجان التقدير الصادرة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والى لم تصبح نهائية عند صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بأن كانت لم تعلن أصلاً أو كانت قد أعلنت ولم ينقص معاد الطعن فيها قبل هذا التاريخ. وإذا كان الغائب فى الدعوى أن قرار اللجنة صدر وأخطر به الطاعن فى ١٩٥٠/٦/٢٩ ومعاد الطعن فيه ينتهى قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الطعن لرفعه فى ١٩٤٠/١٢/١٣ وبعد المعاد، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو خطأ فى تطبيقه.

### الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٨

معاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى الدعاوى المرفوعة بالطعن فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة العامة على الإيرادات طبقاً للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو ثلاثون يوماً من تاريخ إعلانها.

### الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٤

النص فى المادة ٥٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه ،، لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ،، مفاده أن ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التى تقدم إليها من المصلحة أو الممول فى قرار لجنة الطعن مقصورة وفقاً للمادة المشار إليها على النظر فى هذه الطعون، لأنها ليست هيئة مختصة بتقدير الأرباح ابتداء ولا هى بداية لتحكيم القضاء فى هذا التقدير وإنما هى هيئة تنظر فى طعن فى قرار أصدرته اللجنة وأن ولايتها بالنظر فى أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة لا يتعدى النظر فيما إذا كان هذا القرار صدر موافقاً لأحكام القانون أو بالمخالفة له مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحثه وأصدرت قراراً فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة.

### الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٢٨١ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٣

الطعون فى قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ترفع بطريق التكميل بالحضور لا بطريق الإيداع وتقديم صحتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة. ولا وجه للتحدى فى هذا الخصوص بأن المادة ٥٤ مكرراً جاءت مكتملة للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بحيث يمتد إليها هى الأخرى - تلقائياً وبغير نص - أثر الإحالة الواردة فى المادة ٣٨ من

القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤، بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢، ذلك أن المادة ٥٤ مكرراً وعلى ما يبدو من مياها - إستثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات وقد وردت ضمن الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، فيقتصر أثرها على طرق وإجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، ولا يمتدّها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص في القانون. وإذا كان ذلك، وكان يبين من الأوراق أن الطعن محل النزاع الحالي " طعن في قرار اللجنة بضريبة التركات " قد رفع بعريضة أودعت قلم كتاب المحكمة المختصة، وقضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك برفض الدفع بطلان هذا الطعن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

#### الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٧

نص الفقرة الأولى من المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يدل على أن الطعن إنما يرد على قرار اللجنة الذي تتضمنه صحيفته، وأن على الطاعن أن يضمن صحيفة طعنه بياناً يكفي للتعريف بالقرار المطعون فيه وتحديده، ويمنح صحيفة طعنه بياناً يكفي للتعريف بالقرار المطعون فيه وتحديده ويمنع من التجهيل به، وكفاية هذا البيان واقع بترك تقديره لقاضي الموضوع.

#### الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٤ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٨

مؤدى نصوص المواد ٤٧ و ٤٥/٦ و ٥٢/١ و ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع في حالة ربط الضريبة بطريق التقدير حدد ميعاداً للطعن في تقديرات مصلحة الضرائب سواء كان الطعن متعلقاً بالأرقام التي حددتها للأرباح أو بمبدأ فرض الضريبة في ذاته، بحيث إذا اعترض الممول بالتقدير فإنه عليه أن يقدم طعنه في غضون الشهر الذي حددته المادة ٥٢ من القانون أيما كان سبب الطعن وعندئذ يكون له أن يدلي بأوجه دفاعه ودفعه، فإذا فوت هذا الميعاد فقد أغلق أمامه باب الطعن وأصبح الربط نهائياً. وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه النظر، وقرر أنه كان يتعين على الطاعن أن يطعن أمام اللجنة على تقديرات المصلحة في الميعاد حتى يتمكن من إثبات دفاعه بعدم مزاولته نشاطاً تجارياً ورتب الحكم على ذلك القضاء برفض الطعن على قرار اللجنة الذي أصدرته بعدم قبول الطعن شكلاً لتقديمه بعد الميعاد فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

#### الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٤ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٨

تقضى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ بأن لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية في خلال شهر من

تاريخ إعلانه بهذا القرار، وإذا كانت السنة المالية من ناحية الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تعتبر وحدة قائمة بذاتها، ولا يمتد الطعن في الربط على سنة معينة إلى غيرها من السنوات المتقدمة عليها أو التالية لها. لعل كان ذلك، وكان الثابت من الإطلاع على صحيفة الطعن أمام محكمة أول درجة أن المطعون عليه " الممول " قصر طعنه في قرار اللجنة على ما قرره من تطبيق قاعدة الربط الحكمي على سنتي ١٩٥٤/٥٣ و ١٩٥٥/٥٤، ولم يتضمن الصحيفة الطعن علة هذا القرار في شأن الفترة من ١٩٥٢/١٠/٢١ إلى ١٩٥٣/١/٣١ ولكنه طعن عليه بهذا الخصوص في مذكرته التي قدمها إلى محكمة أول درجة بعد إنقضاء الميعاد الذي حددته المادة ٥٤ سالفة الذكر، فإن قرار اللجنة بشأن هذه الفترة يكون نهائياً.

#### الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٤ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٢

لا يقبل الطعن إلا ممن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم بحيث لا يجوز لغير من كان طرفاً فيها أن يطعن في هذا الحكم ولو كان قد أضر به. وإذا كان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون عليها شركة تضامن - هي التي طعنت أمام اللجنة في ربط الضريبة على الشركاء المتضامين، وأن اللجنة أصدرت قرارها ضد الشركة، مما مؤداه أنها هي التي كانت طرفاً في الخصومة أمام اللجنة دون الشركاء وإذا جرى الحكم المطعون فيه في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الطعن من الشركة في قرار اللجنة على أن هذا القرار صدر ضد الشركة فيكون لها حق الطعن فيه، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

#### الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٤ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٢٩٥ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٩

مؤدى نص المادة ٣/٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١. والمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢، أن ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو من ذوى الشأن في قرار لجنة الطعن مقصورة وفقاً للمادتين المشار إليهما - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على النظر في هذه الطعون، ولا تتعدى النظر فيما إذا كان قرار اللجنة صدر موافقاً لأحكام القانون أو بالمخالفة له، مما يقتضاه أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحثه وأصدرت قراراً فيه ولا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة. لما كان ذلك، وكان الثابت من قرار اللجنة أنه لم يعرض عليها طلب خصم الضريبة الإضافية المستحقة على الأطيان المستولى عليها بإعتبارها تمثل ديناً على الشركة ولم تصدر قراراً فيه، وكانت محكمة أول درجة لم تبد رأياً في شأنه فضلاً عن أنه كان



يعين على محكمة الاستئناف طبقاً للمادة ١١/٤ من قانون المرافعات السابق أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله باعتباره من قبيل الطلبات الجديدة التي لا يجوز إيدؤها لأول مرة في الاستئناف، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وعرض في قضائه للطلب سالف الذكر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. أما بالنسبة لطلب إستبعاد ربع المائة فدان التي تصرف فيها المورث إلى ولديه من وعاء الضريبة فإن البين من الإطلاع على الأوراق، أنهما كانا يظلمان منذ البداية إخراج هذه الأطنان من وعاء الضريبة. وإذا كان الربع بعد فرعاً من هذا الأصل ومتربطاً عليه، فإنه يعتبر معروضاً بالتبعة، خاصة وإن الأمر في شأنه يختلف تماماً لإخراج هذه الأطنان ضمن عناصر الضريبة أو إخراجها منها.

الطنن رقم ٣٨ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٣

إذا كان الثابت أن الطاعنين - ورقة الممول - أقاموا ضد المطعون عليها - مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ تجارى الإسكندرية الابتدائية بطريق التكليف بالحضور بالطنن في قرار اللجنة طالبن بإلغاء والحكم بعدم إستحقاق ضريبة إضافية عن المبلغ موضوع النزاع، كما أقاموا الدعوى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٣ تجارى بصحيفة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة المذكورة بالطنن في ذات القرار وينفس الطلبات، ودفعت مصلحة الضرائب في الدعوى الأولى بطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني وقضت محكمة أول درجة في الدعوى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن لوجوب رفعه بتكليف بالحضور، وفي الدعوى رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ برفض الدلع وقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء قرار اللجنة، وبعدم إستحقاق ضريبة إضافية عن المبلغ موضوع النزاع واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بشقيه، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قضت بعدم جواز الإستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب عن الحكم في الدعوى ١٣٧ لسنة ١٩٦٣ وصار هذا الشق من الحكم نهائياً فيما تضمنه من أن الطعن في قرار اللجنة يجب رفعه بتكليف بالحضور، فكان يعين على المحكمة عند الفصل في الإستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ عن ذات النزاع، أن تلتزم حجة القضاء النهائي السابق بالنسبة لشكل الطعن وتقضى في موضوعه، ولا تعيد النظر في الشكل، حتى ولو كان الحكم فيه قد خالف القانون أو النظام العام، لأن قوة الأمر المقضى تسمو في هذا المقام على قواعد النظام العام.

الطنن رقم ٢١٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٧٣/١/١٠

لمصلحة الضرائب مصلحة قانونية فى إبداء الدفع بعدم قبول الطعن - فى قرار اللجنة بالنسبة لمن عدا حصة التوصية - إستاداً إلى أنه رفع من مدير الشركة الذى لا يمثل الشركاء المتضامين، وذلك حتى تحصر مصلحة الضرائب نطاق الطعن فى حصة التوصية دون حصص هؤلاء الشركاء.

الطنن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٤

حول القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لجنة الطعن ولاية القضاء للفصل فى خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب، ويرتب على الطعن فى قرار اللجنة نقل موضوع النزاع برمته إلى المحكمة الابتدائية التى تنظر الطعن وإعادة طرحه عليها مع أسانيد القانونة وأدلته الواقعية، فتكون هذه المحكمة بما لها من ولاية فى فحص النزاع مختصة بتدارك ما يكون قد ورد فى القرار المطعون فيه من إعطاء مادية وأن تقضى على موجب الوجه الصحيح.

الطنن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٢٢ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٦

مفاد نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بمد تعديلها بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤، والمادة ٢٤ من القانون سالف الذكر المعدلة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ والمادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعاوى المرفوعة بالطعن فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة العامة على الإيراد يكون ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانها ولا يغير من ذلك أن المشرع بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جعل ميعاد الطعن فى الحكم سارياً من وقت النطق به بدلاً من وقت إعلانه، ذلك أن المشرع نفسه نص فى المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه " يبدأ الطعن فى الحكم من وقت صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك " فضلاً عن أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والإجراءات فى حين أن النص فى المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن ميعاد إستئناف الأحكام الميئة فيها ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان الحكم إنما هو نص خاص، ومن المقرر قانوناً أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما فى ذلك من منافاة صريحة للفرض الذى من أجله وضع القانون الخاص.

الطنن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٧٤/١/٣٠

إذ كان الثابت فى الدعوى - المتعلقة بضريبة المراتب والأجور وما فى حكمها - أنها رفعت بصحيفة قدمت إلى قلم الكتاب، ودفعت الطاعة - مصلحة الضرائب - بإعلان صحيفة الدعوى لرفعها بغير

الطريق القانوني، وكان الحكم الابتدائي قد قضى في أسبابه المرتبطة بالمنطوق برفض هذا الدفع وكانت الطاعة قد قبلت هذا القضاء وقصرت إستئنافها لهذا الحكم على ما قضى به لدى الموضوع من سقوط حقها في المطالبة بأية ضريبة عن المبالغ المدفوعة قبل سنة ١٩٥٠ وإذا كان الإستئناف لا ينقل الدعوى لمحكمة ثاني درجة إلا في حدود طلبات المستأنف فإن الدفع ببطان صحيفة الدعوى لا يكون مطروحا أمام محكمة الإستئناف ولو كان متعلقا بالنظام العام، لأن قضاء محكمة أول درجة برفض هذا الدفع قد حاز قوة الأمر المقضى، وهي تسمو على قواعد النظام العام. لما كان ذلك فإن محكمة الإستئناف لا تكون قد أعطت في تطبيق القانون إذ هي لم تعرض لهذا الدفع.

#### الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣١

مؤدى نصوص المواد ٤٧، ٤٥/٦، ٥٢/١، ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع في حالة ربط الضريبة بطريق التقدير حدد ميعاد للطعن لدى تقديرات مصلحة الضرائب سواء كان الطعن متعلقا بالأرقام التى حددتها للأرباح أو بمبدأ فرض الضريبة في ذاته بحيث إذا أخطأ الممول بالتقدير فإنه يعين عليه أن يقدم طعنه في غضون الشهر الذى حددته المادة ٥٢ من القانون أما كان سبب الطعن وعندئذ يكون له أن يدلى بأوجه دفاعه ودفعه فإذا فوت هذا الميعاد فقد أُلْغِيَ أمامه باب الطعن وأصبح الربط نهائيا.

#### الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٠

— مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتجها شركات التضامن من أرباح ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصياً عن مقدار نصيب في الربح يبادل حصته في الشركة، مما يقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المستول شخصياً عن الضريبة، ومن ثم يكون على هذا الشريك أسوة بالممول الفرد أن يطعن في الربط بنفسه أو بمن ينه في ذلك من الشركاء أو الغير وإلا أصبح الربط نهائيا والضريبة واجبة الأداء.

— إذ كان الثابت في الدعوى أن الشركة — التى كانت مكونة من المرحوم "..." ومن المطعون عليه الأول — هي شركة تضامن وأن المطعون عليه الأول إذ رفع الدعوى بالطعن في قرار اللجنة لم يرفعها إلا عن نفسه وبصفته مديراً للشركة، فإنه بهاتين الصفتين، وعملاً بحكم المادة ٣٤/٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يمثل إلا نفسه ولا يتصرف أثر الطعن إلى سواء من ورثة الشريك المعوفى ولا محل لإستناد الحكم إلى أن المطعون عليه الأول وصى على شقيقته القاصرتين ووكيل عن باقي الورثة من

المطعون عليهم، ذلك لأنه لم يرفع الدعوى بهذه الصفة بل رفعها عن نفسه وبصفته مديراً للشركة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد خالف القانون.

**الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٧**

إذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه إعرض على تقدير المأمورية لإبراده عن سنوات النزاع ومن بينها سنة ١٩٥٠ وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن لم طعن في قرارها أمام المحكمة الابتدائية فمن حقه أن ينازع أمام المحكمة في خضوع إيراد العمارة في سنة ١٩٥٠ للضريبة العامة إستناداً إلى أنه لم يربط عليها عوائد مباني في تلك السنة، لا يغير من هذا النظر أنه لم يثر هذه المنازعة أمام لجنة الطعن وإنما قصر إعتراضه على خصم بعض التكاليف وأنه قبل الربط في حدود مبلغ معين، ذلك لأن هذه المنازعة إنما تتعلق بمبدأ الخضوع للضريبة وهي مسألة قانونية، لا يجوز الإتفاق على خلاف ما يقضى به القانون في شأنها.

**الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٧**

إذا كان الثابت أن الطاعن أقام الدعوى بالطعن في قرار اللجنة بصفته مديراً للشركة، وهي شركة تضامن ولم يرفعهما عن نفسه وبصفته نائباً عن باقى الشركاء المتضامنين، وهم الذين ربطت عليهم الضريبة ويصعب عليهم أن يطعنوا بأشخاصهم في قرار اللجنة فإن أثر الطعن لا ينصرف إلى شخصه ولا إلى باقى الشركاء المتضامنين، ولا محل للتحدى بأن هؤلاء الشركاء قد أنابوا الطاعن عنهم في عقد الشركة لمخيلهم أمام القضاء، ذلك أنه لم يرفع الدعوى بصفته نائباً عنهم، بل رفعها بصفته مديراً للشركة. وإذا إنترم الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة فإنه لا يكون قد خالف القانون.

**الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٠٠ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٣**

— من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل الطعن في الأحكام بدعوى بطلان مبدأة مادام أن القانون قد نظم طرقاً للطعن عليها، ولما كانت المادتان ٥٤ و ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اللتان أحال عليهما القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد، قد رسمتا لدوى الشأن طريق الطعن في قرارات لججان الضرائب إذا أرادوا التظلم منها بقصد إعادة النظر فيما قضت به أو بقصد إلغائها بسبب بطلانها أو بطلان الإجراءات التي بنيت عليها وحددتا لذلك مواعيد وإجراءات خاصة، فإنه لا يجوز رفع دعوى مبدأة بطلان تلك القرارات، ويكون السبيل إلى بحث أسباب العوار التي قد تلحقها هو الطعن عليها بذلك الطريق الذى نص عليه القانون.

- إذ أحال القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ في إجراءات رفع الطعن في قرارات لجان الضرائب على المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، فإنه يحين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يرفع الطعن بصحفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية إستثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات المدنية والتجارية، وإذ قضى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه بطلان الطعن لرفعه بطريق التكاليف بالمعذور على خلاف مقتضى تلك المادة، فإنه لا يكون مخفطاً في تطبيق القانون.

- إذ قضت محكمة الموضوع بطلان الطعن في قرار لجنة الضرائب لرفعه بطريق القانوني، وكان هذا الحكم منهياً للخسومة أمام المحكمة، ولا يجوز لها بعد ذلك أن تعرض لأسباب الطعن أو أن تحقق ما تمسك به الطاعن من أنه لم يعطر بنموذج الضرائب، فإن الحكم المطعون فيه بوقوفه عند حد القضاء بطلان الطعن لا يكون قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٤

مضى كان ما قرره الحكم الابتدائي من أن المطعون عليه أقام الطعن في قرار اللجنة عن نفسه كأحد الشركاء المتضامنين في الشركة هو استخلاص سائق، تؤدي إليه عبارات صحيفة الطعن في مجموعها ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه عن نفسه لا يكون قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٢

مفاد نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ أن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، يجوز إستئنافها أيّاً كانت قيمة النزاع، وقد راعى المشرع بهذا التعديل حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور أنها أنزعة تتمثل فيها وجهات نظر بعيدة الأثر من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية يجدر معها تمحيصها أمام القضاء العالي بصرف النظر عن قيمتها المادية فضلاً عما في ذلك من دواعي طمأنينة الممولين ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٥١ من قانون المرافعات السابق من تحديد النصاب الإنتهائي لأحكام المحاكم الابتدائية بمبلغ ٢٥٠ جنيتها، ذلك أن نص المادة ٥٤ سائلة الذكر جاء بحكم خاص إستثناء من التشريع العام السابق عليه فيحظر ناسخاً له في خصوص هذا الحكم.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٧٥ صفحة رقم ١٣٥١ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٤

النص في المادة ٥٤ مكرراً الواردة ضمن مواد الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، يرفع بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية إستثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات ولا يغير من ذلك أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وضعت قاعدة عامة مقتضاها أنه بالنسبة للدعاوى التى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة تتبع بصدها القواعد العامة في رفع الدعاوى وهى طريقة التكاليف بالحضور وأن الطعون الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية يفصل فيها على وجه السرعة طبقاً لنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، ذلك أن المشرع نفسه نص في المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق على أن " ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك " هذا إلى أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والإجراءات فى حين أن نص المادة ٥٤ مكرراً سالفه الذكر هو نص خاص جاء إستثناء من أحكام قانون المرافعات ومن المقرر قانوناً أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما فى ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٧٥ صفحة رقم ١٤٥٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٨

- النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولولة على التركات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١، والنص في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التى تقدم إليها من المصلحة أو من ذوى الشأن في قرار لجنة الطعن مقصورة وفقاً للمادتين المشار إليها على النظر في هذه الطعون ولا تتعدى النظر فيما إذا كان قرار اللجنة صدر موافقاً لأحكام القانون أو بالمخالفة له مما مقتضاه أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بخته وأصبحت قراراً فيه، لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة، لما كان ذلك وكان الثابت من قرار لجنة الطعن أنه لم يعرض عليها طلب خصم قيمة الشقة المخصصة لسكن أسرة المتوفى من وعاء الضريبة، وكان هذا الطلب قد أبدى لأول مرة أمام المحكمة الابتدائية فعرضت له وفصلت فيه وسأيرتها في ذلك المحكمة الإستئنافية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

- متى كان البين من مطالعة الأوراق أن التصرف - بالبيع الصادر من المورث المطلوب استبعاد قيمة الحصة المبيعة من وعاء الشركة - كان مطروحاً أمام لجنة الطعن وأصدرت قراراً برفض اعتياده لعدم تقديم دليل عليه، فإنه إذ عرضت المحكمة للتصرف بعد تقديم السند المثبت له - أيما كانت التسمية التي خلعتها عليه الوثقة، فلا يصح القول بأنها تصدت لما لم يكن معروفاً على اللجنة، ويكون النفي على غير أساس.

#### الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٤٤٣ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٤

مؤدى نص المادة ٥٤ مكرراً [ أ ] الواردة ضمن مواد الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الطعن فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يرفع بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية إستثناء من القواعد العامة فى رفع الدعاوى فى قانون المرافعات، ولا يميز من ذلك أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وضعت قاعدة عامة تقتضها أنه بالنسبة للدعاوى التى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة يتبع فى صدها القواعد العامة فى رفع الدعاوى وهى طريق التكليف بالحضور وأن الطعون الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية يفصل فيها على وجه السرعة طبقاً لنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، ذلك أن المشرع نص فى المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق على أن ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك هذا إلى أن قانون المرافعات هو قانون عام فيما يخص بالمواعيد والإجراءات فى حين أن نص المادة ٥٤ مكرراً سالف الذكر هو نص خاص جاء إستثناء من أحكام قانون المرافعات، ومن المقرر قانوناً أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما فى ذلك من منافاة صريحة للعرض الذى وضع من أجله القانون الخاص. ولا يميز من ذلك أيضاً أن يكون الطاعن قد نازع فى عضوه لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك أن مؤدى نص المواد ٤٧، ٦/٤٥، ٤٧، ١/٥٢، ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع فى حالة ربط الضريبة بطريق التقدير حدد ميعاد للطعن فى تقديرات مصلحة الضرائب سواء كان الطعن متعلقاً بالأرقام التى حددتها للأرباح أو بمبدأ فرض الضريبة فى ذاته بحيث إذا أخطأ الممول بالتقدير فإنه يتعين عليه أن يقدم طعنه عليه فى غضون الشهر الذى حددته المادة ٥٢ من القانون أيما كان سبب الطعن عندئذ يكون له أن يدلى بأوجه دفاعه ودفعه.

### الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٥

تنص المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ على أنه " إستثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبع في الطعون التي ترفع أمام المحكمة الابتدائية الإجراءات الآتية، أولاً : يرفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ويجب أن تشمل عدا البيانات العامة، المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان القرار المطعون فيه وتاريخه، واللجنة التي أصدرته، ومأمورية الضرائب المختصة والأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن.

ثانياً : على الطاعن أن يقيّد طعنه عند تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه. ثالثاً : على الطاعن في الخمسة عشر يوماً التالية لتقديم صحيفة الطعن أن يعلن صورة منها إلى جميع الخصوم... " وإذ كانت هذه المادة لم تحدد الإجراء الذي يعتبر به الطعن مقدماً إلى قلم الكتاب حتى يلتزمه الطاعن في مهلة قيد الطعن، فيتعين الرجوع في هذا الخصوص إلى القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات ومفاد نص المادة ٧١ والفقرتان الأولى والثانية من المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن واقعة أداء الرسم منيته الصلة بتقديم صحيفة الطعن إلى قلم الكتاب وسابقة عليه، إذ لم يربط المشرع بينهما وإنما عول في ذلك على تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب لقيدها، ويتم هذا الإجراء بأن يقدم الطاعن إلى قلم الكتاب بعد أداء الرسم صورة من صحيفة دعواه بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب كي يفرد ملفاً للدعوى بمجرد تقديمها، ويقيدها في نفس اليوم في السجل الخاص بذلك، ثم يعيدها إلى الطاعن ليتولى اتخاذ باقي الإجراءات القانونية التي ألزمته بها المادة ٥٤ مكرر سالف الذكر، وهو ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بقولها " ومن أهم ما إستحدثه المشرع النص على وجوب أداء الرسم كاملاً قبل تقديم صحيفة الدعوى لقلم الكتاب... كما ألزم المشرع المدعى أن يقدم لقلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة دعواه صورة منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب حتى يفرد قلم الكتاب ملفاً للدعوى بمجرد تقديمها " ... لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وربط بين واقعة أداء الرسم وبين تقديم الصحيفة إلى قلم كتاب المحكمة لقيدها، بأن اعتبر أن الصحيفة قدمت إلى قلم الكتاب، بدفع الرسم عنها في ١٧/١٠/١٩٦٦ ورتب على قيدها في اليوم التالي بطلان الطعن، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.



الطنن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٥

إذ كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه وبالي أوراق الطعن أن المنشأة موضوع الدعوى كانت فردية حتى سنة ١٩٤٩ ثم تحولت إلى شركة توصية إعتباراً من سنة ١٩٥٠ ولما قدرت مأمورية الضرائب أرباحها إعترض مديرها على هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت قبول الطعن شكلاً وتعديل تقديرات المأمورية لأرباح الشركاء، فطعن الشركاء جميعاً على هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية طالبين تخفيض ما قضت به اللجنة وكذلك طعن عليه مصلحة الضرائب طالبة رفع التقدير إلى ما كان عليه ولم يشمل طعنهما إعتراضاً على صفة من أقام الطعن أمام اللجنة كما قضت المحكمة الابتدائية في الطعن دون أن تعرض هي الأخرى لهذه الصفة وإستأنفت مصلحة الضرائب وحدها هذا الحكم ودفعت لأول مرة بعدم قبول الطعن أمام اللجنة على أساس أن الذى طعن أمامها هو مدير الشركة الذى لا يعتبر نائباً عن الشركاء المتضامنين ولا يفيد من طعنه إلا الشريك الموصى وحده لما كان ذلك وكانت لجنة الطعن لا تختص إلا بنظر الإعتراضات التى يقدمها أصحاب الشأن على تقديرات المأمورية وكان قرارها بقبول الإعتراض والفصل فى موضوعه لصالح الشركاء يتضمن أن الإعتراض أقيم من صاحب الصفة فيه، وكانت ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعن على القرار الذى تصدره اللجنة قاصرة على ما يطرحه الخصوم عليها مما كان معروضاً على تلك اللجنة وفصلت فيه فصلاً صريحاً أو ضمنياً فإن ما لم يعرض على المحكمة الابتدائية مما فصلت فيه لجنة الطعن لا يعتبر مطروحاً على تلك المحكمة، وإذا كان بحث صفات الخصوم أمر لا يتعلق بالنظام العام فإن المحكمة الابتدائية لا تملك أن تعرض له من تلقاء نفسها، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه عندما تعرض لبحث صفة الطاعنين لم يلتفت إلى الإستئناف لا ينقل إلى محكمة الإستئناف مما يطرحه المستأنف إلا ما كان معروضاً على المحكمة الابتدائية وأن النزاع حول الصفة كان قد إستقر أمام لجنة الطعن ولم يطرح على المحكمة الابتدائية ولا يغير من هذا النظر ما هو مقرر فى القانون من أن الدفع بعدم القبول يجوز إبداؤه فى أية حالة تكون عليها الدعوى، ولو كان ذلك فى الإستئناف لأن منط إعمال هذه القاعدة أن يكون موضوع هذا الدفع مطروحاً على المحكمة الابتدائية صراحة أو ضمناً والبحث فى الصفة وعلى ما سلف البيان لم يكن مطروحاً على المحكمة الابتدائية من أى من طرفى الخصومة وأذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع بعدم قبول الطعن من الشركاء المتضامنين أمام لجنة الطعن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطنن رقم ٣٦١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٥

يجوز لمصلحة الضرائب وفقاً لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الطنن فى قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات فى خلال شهر من تاريخ إعلانها إليها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وإعلان المصلحة بهذا الطريق إجراء لازم ولا يفتى عنه إجراء آخر، وبغيره لا يفتح معاد الطنن. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول طعن مصلحة الضرائب شكلاً لرفعه بعد المعاد بالرغم من عدم إعلانها بقرار لجنة الطنن بكتاب موصى عليه بعلم وصول - إذ أخطرت بالقرار عن طريق تسليمه إليها على " سركى " - فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطنن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١/٨/١٩٧٥

مضى كان الثالث من صحيفة الطنن - المقدمة إلى لجنة الطنن - أنها وإن كانت مقدمة من المظنون ضده الأول بصفته مديراً للشركة، إلا أن عباراتها كانت بصيغة الجمع وشملت الطنن فى إخطارات الربط الموجهة إلى كل من الشركاء المظنون عليهم، مع التمسك بالقرار المظنون عليه الأول عن نفسه وعن باقى الشركاء، وإذا استخلص الحكم الابتدائى الذى أبده الحكم المظنون فيه وأحال إلى أسبابه نهاية المظنون عليه الأول عن باقى شركائه - فى شركة التضامن - فى رفع الطنن من صلب المراجعة ومن عباراتها وأنها كانت إستمراً لنهايه عنهم أثناء نظر الاعتراضات أمام اللجنة الداخلية حيث إتفق مع المصلحة الطاعنة على تحديد أرباح السنوات من ١٩٥٤/١٩٥٥ إلى ١٩٥٦/١٩٥٧ عن نفسه وعن باقى الشركاء وهو الإتفاق الذى سلمت به المصلحة وطالبهم بتنفيذه مما يتعارض مع إنكارها لتعمله لهم ولما كان هذا الإستخلاص سافراً ولا مخالفة فيه للقانون أو الثابت فى الأوراق وكانت هذه الدعامة الصحيحة التى إستند إليها الحكم المظنون فيه تكفى لحمله، فإنه يكون غير منتج التنى عليه بخطئه فى تفسير الفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

الطنن رقم ٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٥

و لن كان الحكم المظنون فيه قد أقام قضاءه على أن ثبوت إنقطاع الممول فعلاً عن مزاوله النشاط يفتى عن الإخطار بالتوقف فى الميقات المحدد بالمادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الأمر الذى ينطوى على مخالفة للقانون إلا أنه لما كان البين من مدونات الحكم المظنون فيه أن مأمورية الضرائب حاسبت المظنون عليه عن أرباح المنشأة حتى ٣١ من يوليو ١٩٦٢ فقط - تاريخ التوقف عن العمل - وأيدت لجنة الطنن قصر محاسبته على تلك الفترة، وكانت مصلحة الضرائب لم تطنن على قرار اللجنة السالف وإنفرد المظنون عليه بإقامة دعواه أمام المحكمة الابتدائية، فقد صار ما إنتهت إليه

اللجنة في هذا الصدد نهائياً حائزاً قوة الأمر المقضى، ولا يحق لمصلحة الضرائب أن تعي على هذا القضاء ولأول مرة أمام محكمة الإستئناف، لأن حجية الأمر المقضى تسمو في هذا المقام على مخالفة القانون أو قواعد النظام العام وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى إستبعاد إعمال حكم المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - أيما كان وجه الرأى في التعليل الذى إستند إليه - فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

#### الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٦

معى كان الثابت من أوراق الطعن أن مصلحة الضرائب دفعت أمام لجنة الطعن بعدم قبول الإعتراض المقدم من " إحدى الورثة " لقوات معاد الطعن ورفضت اللجنة هذا الدفع وقلت الإعتراض من الورثة جميعاً شكلاً وفصلت في موضوع الإعتراضين ثم طعت عليه مصلحة الضرائب وأصررت على دفعها سالف الذكر كما طعن عليه الورثة جميعاً ورفضت المحكمة الابتدائية في الدعوى الأولى برفض الدفع وسقوط حق مصلحة الضرائب في إقتضاء الضريبة كما قضت في الدعوى الأخرى بهذا السقوط ولما إستأنفت مصلحة الضرائب هذين الحكمين طلبت في كل منهما إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم سقوط حق مصلحة الضرائب في إقتضاء ضريبة التركات ورسم الأيلولة وأحقية المصلحة في إقتضاها ورفض دعوى الورثة وإلغاء قرار اللجنة بتأييد تقديرات المأمورية وذلك دون أن تضمن صحيفة الإستئناف في كل من الإستئنافين شيئاً عن الدفع بعدم قبول الطعن الذى فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى بالرفض، إذ كان ذلك وكان الإستئناف وعلى ما تقتضى به المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق - الواجب التطبيق - ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط، فإن الدفع بعدم القبول سالف الذكر لا يكون مطروحاً على محكمة الإستئناف، وإذ قضت فيه فإنها تكون قد خالفت القانون.

#### للطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٩

مفاد نص المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ أن ولاية المحكمة الابتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجبة إلى قرار لجنة الطعن هو التحقق مما إذا كان هذا القرار صدر موافقاً لإحكام القانون أو بالمخالفة له. ولما كان قرار لجنة الطعن فيما يحال عليها من إعتراضات على تقرير المأمورية للضريبة المستحقة على الممول ينطوى ضمناً على تقرير خضوع ذلك الربح لضريبة مقررة قانوناً باعتبارها مسألة أولية تطرح نفسها على اللجنة قبل أن تقول كلمتها في قدر الضريبة التى ربطتها بمأمورية الضرائب. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على

عدم خضوع الأرباح المتنازع عليها للضريبة لأنه يكون قد قضى في مسألة عرضت على اللجنة وفصلت فيها ضمناً ويكون ما نعت الطاعة عليه على غير أساس ويصين رفعة.

**الطنن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٣٧ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٠**

مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع إجراءات خاصة لإعلان الممول بربط الضريبة وهى إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات، كما تختلف عن نظام الإعلان بطريق البريد على يد محضر الذى كان ينص عليه قانون المرافعات السابق فى المواد من ١٥ إلى ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، وقد جعل المشرع الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول لإخطاره بربط الضريبة بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول فى قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التى فرضها قانون المرافعات، كما أن تعليمات البريد لم توجب على موزع البريد أن يثبت على الخطابات تحققه من الشخص الذى وقع أمامه إلا فى حالة واحدة هى عدم وجود المرسل إليه والمشار إليها فى البند ٢٥٨ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة فى سنة ١٩٦٣، لما كان ذلك وكان إيصال علم الوصول هو ورقة رسمية لا يكفى لدحض حجبتها إنكار التوقيع عليها بل يصح سلوك طريق الطعن بالتزوير.

**الطنن رقم ٣٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢١**

جرى قضاء هذه المحكمة على أن ما لم يسبق عرضه على لجنة الطعن وبصفته أو أصدرت قرارها فيه فلا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة إلا أنه لما كان الثابت من الأوراق أن اعتراض المطعون ضده الثانى على ربط الضريبة كان عاماً بما قرر فيه من أن التقدير مبالغ فيه ولهذا فهو يطن على ما جاء فيه جملة وتفصيلاً، وإنه "أى الممول" لم يحضر أمام لجنة الطعن ولم يد "دفاعاً ما فإن ما أثاره أمام محكمة أول درجة من أن السيارة الأجرة مملوكة لآخرين وإنه لا يخصه من أرباحها إلا الثلث مقابل إدارتها واستغلالها يندرج ضمن طعنه العام الشامل فى التقدير بحيث يجوز له إيدأؤه ولو لأول مرة أمام المحكمة وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

**الطنن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٦٤ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٩**

لا يجوز الطعن فى الأحكام إلا من المحكوم عليه وبشروط فى الطاعن أن يكون طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه سواء أكان خصماً أصلياً أم متدخلأً أم مدخلاً فى الخصومة، أما من لم يكن طرفاً فى الدعوى التى صدر فيها الحكم فلا يجوز له الطعن بطريق من طرق الطعن فى الأحكام التى

نص عليها القانون ولو كان الحكم قد أضر به، وإنما حسبه أن ينكر حجية الحكم كلما أريد الاحتجاج به أو أريد تنفيذه عليه إذ أن المناط في تحديد الخصم في الدعوى هو بتوجيه الطلبات منه أو إليه. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه، أن الطاعن الثاني لم يكن طرفاً في الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه فإن الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون غير مقبول بالنسبة له.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٨

- بين من نصوص المواد ٤٥، ٤٧، ٥٠، ٥٢، ٥٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمحضر ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل إن المقصود من إخطار الممول بتقديرات المأمورية هو مجرد الوقوف على عناصر التقدير الوارد بها ليقرر قبوله أو الطعن فيه أمام لجنة الطعن، وفي حالة الطعن وقبل البت فيه لا تكون الضريبة مستحقة الأداء وبعد البت فيه فإنه يعين لاتخاذ إجراءات تحصيلها أن تصدر بها أوامر واجبة التنفيذ عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٩٢ من القانون المذكور وهو ما لم يثبت صدوره بالنسبة للضريبة المشار إليها فتختلف بذلك السند التنفيذي لإقتضائها.

- قرار لجنة الطعن - الضريبة - يعتبر وفقاً للمادتين ٥٣، ١٠١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من القرارات الجائز تنفيذها مؤقلاً ولو طعن فيه أمام المحكمة الابتدائية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إشتعل على تقدير قانوني خاطئ إذ اعتبر أن الطعن في قرار اللجنة بالنسبة لضريبة الإيراد العام مما يفقدها شروط إقتضائها بالتنفيذ الجبري.

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١/٢٤/١٩٧٨

تنص المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أن ".... وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول وتعلن الممول والمصلحة بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول...." والفرض من إشراف أن يكون الإعلان بكتاب موصى عليه بعلم الوصول إنما هو ضمان وصول الإعلان للممول وإن يكون علم الوصول هو سبيل إثباته عند الإنكار بحيث إذا لم يعلن الممول بهذا الطريق الذي رسمه القانون يفترض عدم علمه بالقرار، لما كان ذلك، وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه اعتد بصحة الإعلان بقرار لجنة الطعن المرسل بكتاب موصى عليه دون أن يكون مصحوباً بعلم الوصول ورتب على تلك بتأييد لحكم محكمة أول درجة فيما إنتهى إليه من عدم قبول الطعن من الطاعنين في قرار اللجنة لرفعه بعد الميعاد، فإنه يكون مخالفاً للقانون ومخطئاً في تطبيقه.

**الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٨**

- الدعاوى المتعلقة بالضريبة على الميراث وما فى حكمها المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ ترفع طبقاً للقواعد العامة فى قانون المرافعات وليس طبقاً للإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكرراً من هذا القانون، لأن هذه المادة - وعلى ما يبدو من سياقها - إستثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى فى قانون المرافعات، وقد وردت ضمن مواد الكتاب الثانى من القانون سالف الذكر فيقتصر أثرها على طرق وإجراءات الطعن فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا يمتدأها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص فى القانون، ولم يرد ضمن مواد الضريبة على كسب العمل المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث نص مماثل أو نص يحل على هذه المادة أو يجعل للجان الطعن ولاية الفصل فى أوجه الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب فى خصوص هذه الضريبة.

- الضريبة تحددها القوانين التى تفرضها، وقد أجاز المشرع الضريبة طرق الطعن فى قرارات اللجان بعضها من بعض وفق نوع الضريبة، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الطعن المرفوع من الطاعنة مستنداً فى ذلك إلى أن طريق الطعن يتحدد بنوع الضريبة الذى استقر عليه قرار لجنة الطعن صواباً أو خطأ، فإنه يكون قد حجب نفسه عن تحديد نوع الضريبة التى يخضع لها الممول وفقاً لأحكام القانون مما قد يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى وفى طريق رفعها، وهو ما يجعله - لفرق مخالفته القانون - قاصر البهان بما يوجب نقضه.

**الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ٢/٢/١٩٧٨**

جرى قضاء هذه المحكمة على أن لجان فحص الطعون الضريبية بحساباتها للجان إدارية ذات إختصاص قضائى وترتبط بالأصول والمبادئ العامة للقاضى فإن ما تصدره من قرارات بمقتضى صفتها المذكورة يحوز قوة الأمر المقضى فيه، وإذا كان الورقة لم يطنوا على قرار لجنة الطعن كما إقتصر الطعن المقام من مصلحة الضرائب أمام محكمة أول درجة - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - على تعيب القرار المذكور فيما قضى به من إحساب الأطنان الزراعية وما كسب الرى والحرث المختلفتين عن المورث مناصفة بينه وبين شقيقه، فإن لازم ذلك أن يحوز هذا القرار أياً كان وجه الرأى فيه حجية مانعة من العودة إلى مناقشة ما سبق أن قضى به فى هذا الصدد لأن قوة الأمر المقضى تعلو إعتبرات النظام العام.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢١

الدعوى المتعلقة بالضريبة على المرتبات وما فى حكمها المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم 14 لسنة ١٩٣٩ ترفع طبقاً للقواعد العامة فى قانون المرافعات وليس طبقاً للإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكرراً من ذلك القانون لأن هذه المادة - وعلى ما يبدو من سياقها إستثناء من القواعد العامة لرفع الدعوى فى قانون المرافعات، وقد وردت ضمن مواد الكتاب الثانى من القانون سالف الذكر ليقصر أثرها على طرق إجراءات الطعن فى قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا يمتدّها إلى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى إلا بنص خاص فى القانون، ولم يرد ضمن مواد الضريبة على كسب العمل المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثانى نص مماثل أو نص يحل على هذه المادة.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٩

و كان ضم محكمة الدرجة الأولى الدعوى المتعلّين خصوصاً وموضوعاً وسبباً وإن كان من شأنه أن يفقد كليهما إستقلالها عن الأخرى، وهو ما يتأدى منه أن الدعوى الثانية المرفوعة من الطاعنة بطريق الإبداع المنصوص عليه فى المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وهو يخلف عن طريق الإبداع المنصوص عليه فى المادة ٦٣ من قانون المرافعات - تكون مطروحة على محكمة الإستئناف وهو ما يتسع له وجه النعى، إلا أنه لما كانت تلك الدعوى لا تكون مقبولة - وفق الطريقة التى أقيمت بها إلا إذا كانت الضريبة الواجبة قانوناً هى الضريبة على الأرباح غير التجارية، وهو ما لا يحقق للطاعنة سوى مصلحة نظرية بحتة، لما يترتب عليه من تأييد قرار لجنة الطعن، فإن النعى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٠٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤

إن الشارع الضريبى قد حدد ميعاداً وإجراءات معينة للطعن على قرار لجنة الطعن، نص فى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ - على ميعاد الطعن فى قرار لجنة الطعن، ونص على أن يكون هذا الطعن خلال شهر من تاريخ إعلان القرار إلى المحول بمقتضى كتاب موسى عليه مع علم الوصول وإلا أصبح القرار نهائياً غير قابل للطعن عليه. كما حدد الشارع فى المادة ٥٤ مكرر من القانون المذكور المضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ الإجراءات الواجب إتباعها فى الطعون التى ترفع أمام المحكمة الابتدائية فى قرارات اللجان وقضى بالبتلان على أن تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها - عند عدم إتباع تلك الإجراءات.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٠٧ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٣

النص فى المادة ٥٤ مكرراً الواردة ضمن مواد الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٧٠ سنة ١٩٥٣ يدل - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون على أن النص ورد إستثناء من أحكام قانون المرافعات فيما يختص بتقديم الطعون وإعلانها وإيداع المستندات وتقديم الدفوع وأعمال الخبرة وتأجيل الجلسات حتى تنتهى المحكمة المعروض أمامها النزاع من الفصل فيه فى وقت قصير بقواعد يحكمها قانون الضرائب. وإذا كانت المادة ٥٤ مكرراً المشار إليها قد نصت على رفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة مشتملة على بيانات محددة وأوجبت على الطاعن أن يقدّم طعنه عند تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب وأن يعلن صورة منها إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن فى الخمسة عشر يوماً التالية وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه وكانت المصلحة الطاعنة لم تلزم بهذه الإجراءات فى التقاضى وإنما أُلْزِمَ طاعنها بطلب أودعه مكتب التحكيم بوزارة العدل فإن طعنها يكون باطلاً وغير مقبول ولا يغير من ذلك أن يكون مكتب التحكيم قد أحال الطعن إلى المحكمة المختصة وأن تكون الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد نصت على إلزام المحكمة المحال عليها الدعوى للإختصاص بنظرها. إذ من المقرر أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما فى ذلك من منافاة صريحة للفرض الذى من أجله وضع القانون الخاص.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٧٦ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٨٣

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التى تقدم إليها من مصلحة الضرائب أو الممول فى قرار لجنة الطعن مقصورة وفقاً للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدل بالمرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ - على النظر فى هذه الطعون، لأنها ليست هيئة مختصة بتقدير الأرباح ابتدأً ولا هى بداية لتحكيم القضاء فى هذا التقدير وإنما هى هيئة تنظر فى طعن فى قرار أصدرته اللجنة وأن ولايتها بالنظر فى أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة لا يصدى النظر فيما إذا كان هذا القرار صدر موافقاً لأحكام القانون أو بالمخالفة له مما مفاده أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحضه وأصدرت فيه قراراً لا يجوز طرحه ابتدأً أمام المحكمة، كما أن ما تصدره هذه اللجان من قرارات باعتبارها لجان إدارية ذات اختصاص قضائى يجوز قوة الأمر المقضى به لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المصلحة الطاعنة قد إقتصرت فى طعنها أمام محكمة أول درجة فى الدعوى رقم ٩٧٦ لسنة ١٩٧٤ ضرائب كلى جنوب القاهرة على تصيب قرار لجنة الطعن



فيما قضى به من تقدير الملحقات الزراعية بمبلغ ١٠٤٩,١٧٠ لأن قرار اللجنة وأياً كان وجه الرأي فيه - يحوز حجية بشأن العناصر التي لم تتر أمام محكمة أول درجة وهذه الحجة تمنع من العودة إلى مناقشة ما سبق أن قضى به في هذا الصدد إذ قوة الأمر المقضى تملو إحصارات النظام الصام وإذ إلزام الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعرض إلا للسبب الأول للإستئناف الذي يدور حول المسألة السابقة إثارته أمام لجنة الطعن دون باقي الأسباب التي تتعلق بأمور لم يسبق عرضها على اللجنة لأنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٣٠٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣٠  
من المقرر قانوناً إعمالاً لنص المادة ٥٤ مكررة فقرة ٣ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٧٠ سنة ١٩٥٣ أن الطاعن هو المكلف بإعلان صحيفة الطعن في قرارات الربط الضريبي - وليس قلم الكتاب - في خلال خمسة عشر يوماً وإلا كان الطعن باطلاً ولا يبر من ذلك ما قرره الطاعن أن قلم الكتاب إعداد إعلان صحف الطعن في قرارات الربط الضريبي إذ أن جريان العمل على ذلك لا يبر ما أوجه القانون في هذا الصدد، فإذا ما إلتزام قلم الكتاب ما أوجه القانون فيأن ذلك لا يعد خطأ في جانبه يترتب مسئولية.

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٢٤١ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣٠  
لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ وإن كانت هيئة إدارية أعطاهها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب والموال تحوز قراراتها في هذا الشأن قوة الأمر المقضى متى أصبحت غير قابلة للطعن إلا أنها مع ذلك لا تعتبر مرحلة تقاضي وإنما هي مرحلة إعادة نظر في الخلاف قبل الإلتجاء إلى القضاء وكل ما يترتب على فوات ميعاد الطعن في قرار اللجنة أن يصير التقدير نهائياً وتصبح الضريبة واجبة الأداء طبقاً للمادة ٣٨/٤ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ إذ يقتصر القرار فقط على مجرد البت في التقدير دون أن يتجاوز ذلك إلى إلزام الموالم بأداء معين ومن ثم فلا يعتبر قرار اللجنة وإن حاز قوة الأمر المقضى في مقام الحكم بالدين في مفهوم الفقرة الثانية من المادة ٣٨٥ من القانون المدني.

الطعن رقم ٢٣٦٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣٠  
لما كان الثابت من الملف الضريبي للطاعنين أن اعتراضهما على ربط الضريبة كان عاماً إذ أوردوا فيه أن تقدير المأمورية مبالغ فيه وأنهما يطعنان عليه " جملة وتفصيلاً بكافة الأوجه وأوسع المعاني " وأنهما

لم يحضرا أمام لجنة الطعن ولم يبديا دفاعاً ما، فإنه ما أثاره أمام محكمة أول درجة من مسألة المأمورية في تقدير الأرباح وخفض المصروفات وأن مرض الطاعن الأول يصوق مباشرته لنشاطه وأن محللها لا يتعامل في أوراق الزينة أو الحلويات الجافة لوقوعه في حى شعبي، إنما يندرج ضمن طعنهما العام الشامل في التقدير بحيث يجوز لهما إبداءه تفصيلاً لأول مرة أمام المحكمة، وإذ لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على ما ذهب إليه من أن اعتراضات الطاعنين بصحيفة دعواهما لم يسبق عرضهما على لجنة الطعن فلا يجوز طرحها ابتداءً على المحكمة فإنه يكون قد أخطأ فهم الواقع في الدعوى مما جرى إلى الخطأ في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٦

مفاد نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ أن ولاية المحكمة الابتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار لجنة الطعن، هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التحقق مما إذا كان هذا القرار قد صدر موافقاً لأحكام القانون أو مخالفاً لها. وإذا كان قرار لجنة الطعن فيما يحال عليها من اعتراضات على تقدير المأمورية للضريبة المستحقة على الممول ينطوى على تقرير خضوع ذلك الربح لضريبة مقررة قانوناً، باعتبارها مسألة أولية تطرح نفسها على اللجنة قبل أن تقول كلمتها في قدر الضريبة التي ربطتها بالمأمورية، وكان الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه، قد خالف هذا النظر، وأقام قضاءه على ما ذهب إليه من أن ما تمسك الطاعن من توقف منشأته عن مباشرة نشاطها وتفسير الشكل القانوني لها إلى شركة ووجوب تقسيم أرباحها مناصفة بينه وبين شريكه لم يعرض على لجنة الطعن ولم تبجته ومن ثم لا يجوز طرحه عليها ابتداء، رغم تعلق ذلك بمدى خضوع الطاعن للضريبة المطالب بها وهي مسألة قانونية وأولية تعتبر مطروحة ضمناً على لجنة الطعن، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

#### الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٦

مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الضريبة على شركات التوصية تفرض بإسم كل من الشركات المتضامنين بمقدار نصيب كل منهم في الربح وما زاد على ذلك تفرض بإسم الشركة، ولا توجه للشريك الموصى فيها أية إجراءات متعلقة بتلك الضريبة، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن مأمورية الضرائب المختصة وجهت إلى المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته مديراً لحصة التوصية الإخطارات الخاصة بالضريبة على المنشأة لإعترض عليها بذات الصفة وإذ صدر قرار لجنة الطعن. طعن عليه المطعون ضدها بالدعوى رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٨٠ المحلة الكبرى ولم يرد

بصحفة الطعن ما يفيد صفة المظنون ضده الأول كمدير لشركة التوصية ومن ثم فإن طعنه يكون قاصراً على حصته كشريك متضامن ويكون الطعن المقام من المظنون ضده الثاني الشريك الموصى مقاماً من غير ذى صفة وإذا انتفىض مهاد الطعن على ذلك القرار فإن الربط بالنسبة لعصمة التوصية يضحى نهائياً.

#### \* الموضوع الفرعي : الطعن على نموذج ١٩ :

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٢  
يتم إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب أما الإخطار بربط الضريبة عليه بطريق التقدير فيكون على النموذج رقم ١٩ ضرائب وللممول خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة أن يطعن في هذا الربط [ ٥٢م ق ١٤ سنة ١٩٣٩ المعدل بصر. ق. ٩٧ سنة ١٩٥٢ وم ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور ] ومفاد ذلك أن مرحلة الإخطار بالنموذج ١٨ هي مرحلة قدر المشرع إمكانية أن تتأخر أثناءها وجهات نظر مصلحة الضرائب والممول لم يفتح باب الطعن في هذه المرحلة وإنما فتحه في مرحلة الإخطار بالربط على النموذج رقم ١٩ فإذا كان الطاعنان لم يطعنا في الميعاد القانوني على النموذج رقم ١٩ الموجه لكل منهما وكان الحكم المظنون فيه لم يعد بطعنهما على النموذج رقم ١٨ فإنه لا يكون قد خالف القانون.

#### \* الموضوع الفرعي : العوائد المضاعفة :

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٣٨  
العوائد المضاعفة التي يلزم الممول بدفعها وفقاً لنص المادة التاسعة من الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس ١٩٨٤ بشأن عوائد الأملاك المبنية هي عوائد السنة الأولى للعقار مضافاً إليها غرامة مساوية لها فرضتها المادة المذكورة جزاء عدم القيام بالتبليغ الذي نصت عليه. والدعوى باسترداد هذه الغرامة لعدم الموجب لتوقيعها هي من اختصاص المحاكم الأهلية، ولا شأن فيها لمجلس المراجعة المشار إليه في الأمر العالي المذكور، إذ أن هذا المجلس لا يختص إلا بنظر الشكاوى المتعلقة بالعوائد دون الغرامات.

#### \* الموضوع الفرعي : المسؤولية بين التكاليف اللازمة للمهنة والمصروفات :

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧١  
التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة بمعناها العام هي كل ما يتفق الممول بمسوغ في سبيل مباشرته لمهنته ويتقطع بإنقطاعه عن مزاولتها، والسائد بين المشتغلين بالمحاسبة أنها على نوعين أحدهما " تكلفة السلعة أو الخدمة " وتسمى أحياناً مصاريف التشغيل وأحياناً المصاريف المباشرة، والأخرى " تكلفة

الإدارة " وتسمى أحياناً المصاريف الإدارية وأحياناً المصاريف الغير مباشرة. ومؤدى نص المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع أراد المعايرة بين التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة وبين المصروفات، إذ لا يتأتى أن يمر في نفس النص عن مدلول واحد بتعيينين مختلفين ودلالة الحال تبين أنه أراد بالتكاليف كل ما يلزم لمباشرة المهنة بما في ذلك تكلفة السلعة أو الخدمة " وتكلفة الإدارة " وأراد بالمصاريف مجرد " تكلفة الإدارة " وهو ما تتحقق به العدالة لدى الالتزام بالضريبة بين الممول الذى يمسك حسابات منتظمة فتخصص له جميع التكاليف بما في ذلك " تكلفة السلع أو الخدمات "، و"تكلفة الإدارة" وبين الممول الذى لا يمسك حسابات منتظمة فتعتبر "تكلفة السلع أو الخدمات" عنصراً من عناصر العمليات على اختلاف أنواعها وتقدر " تكلفة الإدارة " وهى المصاريف - تطبيقاً للخلف عليها بين الممول ومصلحة الضرائب - جزأاً بخمس الإيرادات وإذا إلترزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على ما قرره من أن المحكمة ترى أن طبيعة عمل المستأنف عليه باعتباره ملحقاً تستلزم اشتراك آخرين معه فى أداء هذا العمل من مؤلفين وموسيقين ومصاحين وهؤلاء بطبيعة الحال يشاركونه فى الإيرادات الذى يستولى عليه ولا يعتبر ما يتقاضونه منه مصروفات بالمعنى الوارد فى المادة ٧٣/٢ المشار إليها " فإنه لا يكون قد عالف القانون أو أعطى فى تطبيقه.

#### \* الموضوع الفرعى : الواقعة المنشئة لدين للضريبة :

الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٦  
 إذ كان دين الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينشأ بمجرد توافر الواقعة المنشئة له طبقاً للقانون - وكان تحديد مقدار المكافأة المشار إليها تبعاً لذلك هو الواقعة المنشئة لدين الضريبة وكان النص فى المادة ٧٧ مكرر "١" من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المستحددة بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على أن تفرض ضريبة بسعر ٢٥ ٪ وبغير أى تخفيض على كل مبلغ يدفع مكافأة عن الإرشاد أو التبليغ عن أمة جريمة من جرائم التهريب المعاقب عليها قانوناً، يدل فى ضوء ما تقدم على أن الضريبة الجديدة المفروضة بهذا النص يقتصر تطبيقها على المكافأة التى تدفع عن وقائع التبليغ والإرشاد عن جرائم التهريب الضريبى التى تقع فى ظله وينشأ الحق فيها وتكامل عناصره بعد العمل بهذا النص دون تلك التى تدفع عن وقائع سابقة نشأ الحق فيها وتكاملت عناصره قبل العمل به لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلترزم هذا النظر فى قضائه فإنه يكون قد إلترزم صحيح القانون.

**\* الموضوع الفرعي : الوفاء بدين الضريبة :**

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١/٢٩/١٩٩٠

الأصل في الوفاء بدين الضريبة أن يكون نقداً بما يقوم مقامه ولا تقع مقاصة في شأنه إلا بينه وبين دين مستحق الأداء لممول على مصلحة الضرائب.

**\* الموضوع الفرعي : إمتياز دين الضريبة :**

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٤ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١/٢٢/١٩٥٩

إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعة - مصلحة الضرائب - أولقت حجزاً عقارياً تفليدياً على أطيان زراعية على اعتبار أنها مملوكة للمطعون عليه الثاني وأنه مدين لها بضريبة أرباح تجارية فأقامت المطعون عليها الأولى الدعوى الابتدائية بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها لهذه الأطيان وشطب جميع الإجراءات والتسجيلات المتولدة عنها واستندت في دعواها إلى عقد بيع مسجل صادر لها من المطعون عليه الثاني فتمسكت الطاعة - من بين ما تمسكت به - بأن دين الضريبة مضمون بحق إمتياز يرد على كافة أموال المدين من منقول وعقار وبأن حق الإمتياز يغولها حق تتبع أموال المدين في أي يد كانت وبأنه تأسيساً على ذلك تكون المطعون عليها الأولى غير محقة في طلب إلغاء الحجز العقاري وشطب التسجيلات وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه فإنه يكون معيباً بالتقصير عما يستوجب نقضه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٦

- النص في الفقرة الأولى من المادة ١٣٩ من القانون المدني على أن " المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أي نوع كان يكون لها إمتياز بالشروط المقررة في القوانين والأوامر الصادرة في هذا الشأن " يدل على أن المبالغ المستحقة للخزانة العامة بجميع أنواعها ومنها وعلى سبيل المثال الضرائب والرسوم لا تكون ممتازة ولا يثبت لها هذا الإمتياز إلا إذا قضت بإمتيازها القوانين والأوامر الخاصة بكل منها والشروط والقيود التي تقررها هذه القوانين والأوامر بحيث إذا استحق للخزانة العامة مبلغ ما ولم يوجد قانون أو أمر يقضى بإمتيازها فإنه لا يتمتع بهذا الإمتياز ونطاقه ووعائه وعساه أن يرد عليه من أموال.

- بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقرضى ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والتعديلات التي أدخلت عليه بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ وهو القانون الذي

أحال إليه القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد بين أنه نص في المادة ٩٠ منه على أن " تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على أموال المدينين بها أو الملزومين بتوريدها إلى الخزنة بحكم القانون " وهو بذلك إنما يقرر للخزنة العامة مصلحة الضرائب حق إمتياز عام على أموال المدينين بها أو الملزومين بتوريدها فتجرى في شأنها ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٤ من القانون المدني من أن حقوق الإمتياز العامة " لا يجب لها الشهر ولا يثبت فيها حق السحب ولو كان محلها عقاراً " غير محمل بذاته بدين الضريبة واكتفى بما قرره من ضمانات ووسائل خاصة للحفاظ على حقوق الخزنة فضلاً عن الضمانات العامة في القانون. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن دين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة العامة على الإيراد يخول مصلحة الضرائب حق تتبع عقارات مدينها المقتلة بإمتياز الخزنة العامة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٤

إذ يعبر الضرر متوافراً - في حالة المادة ٧٨٤ من القانون المدني - بمجرد إضاعة تأمين خاص دون أن يستبدل به تأمين آخر لا يقل عنه في قيمته فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يستعرض هذا الضرر أو الدليل عليه بعد أن أوضح أن البلدية " الدائن " هو الذى أضع الإمتياز الخاص المقرر بالمادة ٢٧ من قانون الضريبة المقاربة وذلك بإعمال عمالها في تحصيل الضريبة عن هذه المباني وفي المحافظة على حق الإمتياز الخاص المقرر عليها لدين الضريبة.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٧

النص في المادة ١/١٣٩ من القانون المدني على أن " المبالغ المستحقة للخزنة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان، يكون لها إمتياز بالشروط المقررة في القوانين والأوامر الصادرة في هذا الشأن " يدل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن المبالغ المستحقة للخزنة العامة بجميع أنواعها ومنها - وعلى سبيل المثال - الضرائب والرسوم لا تكون ممتازة ولا يثبت لها هذا الإمتياز إلا إذا نصت بإمتيازها القوانين والأوامر الخاصة بكل منها، والشروط والقيود التى تقررها هذه القوانين والأوامر بحيث إذا إستحق للخزنة العامة مبلغ ما ولم يوجد قانون أو أمر يقضى بإمتيازها فإنه لا يتمتع بهذا الإمتياز، وإذا وجد تعين الرجوع إليه للتعرف على شروط الإمتياز ونطاقه ووعائه وما عساه أن يرد عليه من أموال.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٩

بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والتعديلات التي أدخلت عليه بالقوانين ١٤٦ لسنة ٥٠ و ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ و ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ - وهو القانون الذي أحال إليه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الإستثنائية والمعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٣ - بين أنه نص في المادة ٩٠ منه على أن " تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على أموال المدينين بها أو الملمزين بجوربدها إلى الخزنة بحكم القانون " وهو بذلك إنما يقرر للخزنة العامة - مصلحة الضرائب - حق إمتياز عام على أموال المدينين بها أو الملمزين بجوربدها فيجوز في شأنها ما نصت عليه المادة ٢/١١٣٤ من القانون المدني من أن حقوق الإمتياز العامة لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التبعية ولو كان محلها عقاراً غير محمل بذاته بدين الضريبة وإكتفى بما قرره من ضمانات ووسائل خاصة للحفاظ على حقوق الخزنة، فضلاً عن الضمانات العامة في القانون. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجري في فضائه على أن دين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والأرباح الإستثنائية يخول مصلحة الضرائب حق تبعية عقارات مدينها المطلقة بإمتياز الخزنة العامة فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٢

- مؤدى نص المادة ١١٣٩ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المبالغ المستحقة للخزنة العامة بجميع أنواعها ومنها الضرائب، تكون ممتازة، ويثبت لها هذا الإمتياز إذا قضت بإمتيازها القوانين والأوامر الخاصة بكل منها، وبالشروط والقيود التي تقرها هذه القوانين والأوامر بحيث إذا إستحق للخزنة العامة مبلغ ما، ووجد قانون أو أمر يقضى بإمتيازها تعين الرجوع إليه للعرف على شروط الإمتياز ونطاقه ووعائه وما عساه أن يرد عليه من أموال.

- نص المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل، يقرر للخزنة العامة - مصلحة الضرائب - حق إمتياز عام على أموال المدينين بها أو الملمزين بجوربدها، فيجوز في شأنها ما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٤ من القانون المدني، من أن حقوق الإمتياز العامة ولو كان محلها عقاراً لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التبعية، وأنها تكون أسبق في المرتبة على أى حق إمتياز عقارى آخر أو أى حق رهن رسمى مهما كان تاريخ قيده.

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٢

الضرائب المستحقة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية، وعلى كسب العمل، تعجر وفقاً للمادتين ١١٣٩ من القانون المدنى و ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مالف البيان ديناً ممتازاً على جميع أموال المدينين أو الملمزمين بتوريدها إلى الخزنة بحكم القانون أى أن هناك حقاً عينياً تبعياً على المنشأة يثبت قبل من يشترئها وإذا كان ذلك يرجع إلى فعل البائع لها، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا تعرضاً للمشترى يضمه البائع، والضامن المتضامن معه فى عقد البيع فإنه لا يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١/٣/١٩٧٣.

حق الإمتياز المنصوص عليه فى المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يرد إلا على أموال المدين وهو ما صرح به المادة المذكورة، فلا يصح توقيع الحجز إلا على ما هو مملوك للمدين وتطبيق ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٥ منوط بأن يكون المال الذى وقع عليه الحجز من أموال المدين.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٧٣

- النص فى الفقرة الأولى من المادة ١١٣٩ من القانون المدنى على أن المبالغ المستحقة للخزنة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان، يكون لها إمتياز بالشروط المقررة فى القوانين والأوامر الصادرة فى هذا الشأن يذل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المبالغ المستحقة للخزنة العامة بجميع أنواعها ومنها - وعلى سبيل المثال - الضرائب والرسوم، لا تكون ممتازة، ولا يثبت لها هذا الإمتياز إلا إذا قضت بإمتيازها القوانين والأوامر الخاصة لكل منها وبالشروط والقيود التى تقرها هذه القوانين والأوامر، بحيث إذا إستحق للخزنة العامة مبلغ ما ولم يوجد قانون أو أمر يقضى بإمتيازه فإنه لا يتمتع بهذا الإمتياز، وإذا وجد تعين الرجوع إليه للتعرف على شروط الإمتياز ونطاقه ووعائه وما عساه أن يرد عليه من أموال.

- بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والتعديلات التى أدخلت عليه بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ يبين أنه نص فى المادة ٩٠ منه على أن " تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على أموال المدينين بها أو الملمزمين بتوريدها إلى الخزنة بحكم القانون " وهو بذلك إنما يقرر للخزنة



العامة - مصلحة الضرائب - حق إمتياز عام على أموال المدينين بها أو المملوكة بعرضها فتجوز في شأنها ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٤ من القانون المدني من أن حقوق الإمتياز العامة لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التصح ولو كان محلها عقاراً غير محمل بذاته بدین الضريبة، وإكتفى بما قرره من ضمانات ووسائل خاصة للحفاظ على حقوق الخزنة فضلاً عن الضمانات العامة في القانون ومن جهة أخرى فإن إطلاق يد مصلحة الضرائب على أموال المدينين بالضريبة المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يخلو من أثر سي على المعاملات وتعطيلها وإرتباكها إضراراً بمن يعاملون فيها من يريدون البيع ومن يريدون الشراء على السواء، خصوصاً وأنه فيما عدا حالة التنازل عن المنشأة لم ينظم الشارع - ومع مراعاة سر المهنة - وسيلة للملم بحقوق المصلحة تسهل على ذوي الشأن سبيل التعرف على حقيقة المركز المالي للممولين وتكون بمثابة شهادة التصرفات العقارية في أحوال التعامل العادى يؤيد ذلك أن إمتياز الخزنة العامة لا يخلوها حق تتبع أموال مدينها إلا بنص في القوانين والأوامر الخاصة بكل منها. وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قبضته على أن دين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يخول مصلحة الضرائب حق تتبع عقارات مدينها المثقلة بإمتياز الخزنة العامة ورتب على ذلك قضاءه برفض طلبات الطاعين - بوقف إجراءات البيع الإدارى بالنسبة إلى أطانها وبعدم الإعتداد بالحجز الإدارى الموقع عليها- فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

- بالرجوع إلى القوانين والأوامر الخاصة بمختلف أنواع الضرائب والرسوم بين أنه كلما أراد الشارع أن يغول الخزنة العامة حق تتبع أموال مدينها إستيفاء لحق من حقوقها الممتازة، وبصرف النظر عن عدم شهره، نص على هذا الإمتياز الخاص ورسم معالمه ونطاقه ولم يسط يد الخزنة العامة في تتبعها تحت أى يد كانت، بل تخفف وبالقدر اللازم لكفالة حقوقها، وهو ما نصت عليه القوانين الخاصة بضرائب الأرباح والمباني والرسوم الجمركية والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبلولة على التركات وخلا منه القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، ولا يغير من هذا الوضع ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٩ من القانون المدني في قولها "وتستوفي هذه المبالغ من ثمن الأموال المثقلة بهذا الإمتياز في أية يد كانت" إذ هي مقبلة بما تقرره القوانين والأوامر الخاصة بمختلف أنواع الضرائب والرسوم ومحكومة بها بحيث إذا قوت هذه القوانين والأوامر إمتيازاً خاصاً على بعض أموال مدينها ولبعض أنواع الضرائب والرسوم فسوفى مبالغها "من ثمن الأموال المثقلة بهذا الإمتياز في أية يد كانت" وإن لم تكن مشهورة وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٤ من القانون المدني.

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨١

النص فى المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على إمتياز دين الضريبة وتجزئ للمدين العام لمصلحة الضرائب أن يصدر أمراً بحجز الأموال التى يرى إستيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت ذلك أن حق الإمتياز لا يرد إلا على أموال المدين وهو ما صرح به المادة المذكورة، كما أن تطبيق ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٥ منوط بأن يكون الذى وقع عليه الحجز من أموال المدين.

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٥

- يدل النص فى المادة ١١٣٩ من القانون المبنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المبالغ المستحقة للخزينة العامة بجميع أنواعها، ومنها الضرائب تعتبر ديناً ممتازة، وتبث لها هذه المرتبة وفقاً للشروط والأوضاع والأحكام المقررة بموجب القوانين واللوائح المنظمة لكل منها والصادرة فى شأنها.

- النص فى المادة ١/٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - الصادر بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والتعديلات التى أدخلت عليه - على أنه " تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على جميع أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها إلى الخزينة بحكم القانون " مما مؤداه تقرير حق إمتياز عام لصالح مصلحة الضرائب وفاء للضرائب والمبالغ المستحقة لها قبل مدينها وذلك على أموال المدينين بها أو الملتزمين والنص فى المادة ٢/١١٣٤ من القانون المبنى على أن حقوق الإمتياز العامة ولو كان محلها عقاراً لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التمتع، وأنها تكون أسبق فى المرتبة على أى حق إمتياز عقارى آخر أو أى حق رهن رسمى مهما كان تاريخ قيده.

- مؤدى النص فى المواد ٤١٧ من قانون المرافعات و ٣/٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٣٦٩٩ مرافعات - أن المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب قبل مدينها لها حق إمتياز على أموالهم يكفل لهم مرتبة تسبق أى إمتياز آخر أو رهن رسمى مهما كان تاريخ قيده، وأن المشرع اعتبر مصلحة الضرائب طرفاً فى خصومة التنفيذ بحكم القانون أسوة بالدائنين أصحاب الحقوق المقيدة على العقار والذين أعطوا بإيداع قائمة شروط البيع، ويكون لها تبعاً لذلك الحق فى إستيفاء حقوقها المذكورة من حصيلة التنفيذ الذى يتم على أموال المدين، ولو كان متخذاً من دائنين آخرين.

## • الموضوع الفرعي : أنواع الضرائب :

الظعن رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٧

لما كان لكل نوع من أنواع الضرائب ذاتية مستقلة تتميز بها عن غيرها فقد قسم المشرع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أقساماً فخص الكتاب الأول بالضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة، وخص الكتاب الثاني بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، وخص الكتاب الثالث بالضريبة على كسب العمل وجعل الباب الأول منه خاصاً بالمرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات والباب الثاني خاصاً بأرباح المهن غير التجارية وحدد الضريبة عليها على أساس مجموع القيمة الإجمارية.

الظعن رقم ٥٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٨

- إن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على إيراد رأس المال وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل قسم الإيراد من حيث خضوعه للضريبة إلى ثلاثة أنواع فرق بينها في المعاملة من ناحية سعر الضريبة ومن ناحية مدى الإعفاء منها تبعاً لمقدار المجهود الشخصي في إنتاج كل نوع من الإيراد، فكان الكتاب الأول من القانون خاصاً بالضريبة على إيراد رأس المال، والكتاب الثاني خاصاً بالضريبة على كسب العمل. والمرتب الثابت المقرر لمدير شركة التضامن أو شركة التوصية، إذا كان شريكاً متضامناً فيها، لا يمكن أن يعد إيراداً لرأس مال، فهو بالتالي لا يكون خاضعاً لأحكام الكتاب الأول الخاص بالضريبة على إيراد رأس المال التي الأصل فيها أنها لا تفرض على الإيراد الذي يكون أساسه المجهود الشخصي.

- إن المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية مركزه بالنسبة إلى المنشأة هو سواء بسواء، مركز التاجر الفرد صاحب المنشأة الذي لا يفرض له القانون، عند احتساب الضريبة على أرباحها، أجراً مقابل إدارته لها. ولا فرق بين الإثنين، لا في الواقع من حيث إن كلاهما يذل للمنشأة من ماله ومن مجهوده الشخصي، ولا في القانون من حيث إن كلاهما مستول في كل ماله عن كل ديون المنشأة ومن حيث إنه لا يصح اعتباره أجراً فيها. وحقيقة الأمر في عمل مدير الشركة الذي يكون في الوقت نفسه شريكاً متضامناً أنه يعتبر من ضمن حصته في رأس مال الشركة فما يأخذه في مقابل عمله هذا يكون، بحسب الأصل، حصة في الربح مستحقة لشريك، لا أجراً مستحقاً لأجير. ومن ثم يكون مرتب المدير خاضعاً بقدر ما تنسج له أرباح الشركة للضريبة على الأرباح طبقاً للمادة ٣٠ والمادة ٣٤ فقرة أخيرة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر.

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٣

إن ما نص عليه في المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيراد رأس المال وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل من أنه " عندما تنتظر المحكمة ما يقدم لها من الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون تكون النيابة العمومية ممثلة في الدعوى يعاونها في ذلك مندوب من مصلحة الضرائب " - ذلك لا يفيد أن حكم مندوب المصلحة حكم النيابة العمومية في ضرورة مفولها في الدعوى، وإنما هو ترخيص لممثل النيابة في أن يسعين أثناء النظر في الدعوى بخبرة المندوب وإذن فإن عدم ذكر اسم هذا المندوب في الحكم لا يعرّب عليه بطلان.

\* الموضوع الفرعي : تسبیب قرارات لجنة الطعن الضريبي :

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٣٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن القانون لم يفرض في أي نص من نصوصه على لجان التقدير أن تسبب قراراتها وأن اللجان إذا سببه فإنما يكون ذلك مجرد تزيد منها لا يفرضه عليها القانون ورتب على ذلك صحة إعلان الطاعة بقرار لجنة التقدير الذي لم يشتمل على أسباب، فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه.

\* الموضوع الفرعي : تصفية المنشأة :

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٢

في أحوال التصفية لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولكن من تاريخ إنتهائها، ومن ثم فإن فترة التصفية تكون فترة عمل يباشر فيها الممول نشاطه الخاضع للضريبة، وعمليات التصفية تعتبر استمرارا لهذا النشاط ومن عمليات المزولة العادية.

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٤

في أحوال التصفية - ولما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولكن من تاريخ إنتهائها، ومن ثم فإن فترة التصفية تكون فترة عمل يباشر فيها الممول نشاطه الخاضع للضريبة وعمليات التصفية تعد استمرارا لهذا النشاط ومن عمليات المزولة العادية.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٦

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه فى أحوال الصفة، لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء الصفة ولكن من تاريخ إنتهائها، ولهذا فإن فترة الصفة تكون فترة عمل يباشر فيها الممول نشاطه الخاص للضريبة وتعد عمليات الصفة إستمراراً لهذا النشاط ومن عمليات المزاولة العادية.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه فى أحوال الصفة لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء الصفة ولكن من تاريخ إنتهائها، ولهذا فإن فترة الصفة تكون فترة عمل يباشر فيها الممول نشاطه الخاص للضريبة وتعد عمليات الصفة إستمراراً لهذا النشاط ومن عمليات المزاولة العادية.

\* الموضوع الفرعى : تعدد المنشآت التجارية للممول :

الطعن رقم ٧١٩ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٦

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفى الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور، وفى المادة ٢٠ من اللائحة المذكورة يدل على أنه إذا تعددت المنشآت الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التى يسيطرها الممول فى مصر فلا تربط الضريبة على ربحه عن كل منشأة على حدة بل على مجموع أرباحه من هذه المنشآت وتكون المأمورية المختصة هى تلك الكائن بدائرتها مركز إدارة هذه المنشآت فإذا لم يمكن هذا المركز يكون مكان الربط هو الجهة التى يوجد بها المحل الرئيسى لها.

\* الموضوع الفرعى : تغيير شكل المنشأة :

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٩

مساهمة الماطون عليها بأصول منشأتها الفردية فى تكوين شركة تضامن من شأنه إعصار نشاط المنشأة الفردية منتهياً منذ بدء تكوين الشركة والتزام الماطون عليها بإعطار مصلحة الضرائب بذلك فى مدى ستين يوما وأن تقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة للصفة الضريبة، وإذ أغفلت هذا الإجراء فإنها تكون ملزمة بأداء الضريبة عن سنة كاملة طبقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

### • الموضوع الفرعي : تغيير وعاء الضريبة :

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ١٩ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٠

التحدي بأنه ليس في نقل الممول من وعاء ضريبة إلى وعاء ضريبة أخرى خروج من نص المادة ١٣٤ من الدستور غير صحيح، إذ أن قرار وزير المالية لو اعتبر سارياً من تاريخ نشره لا من التاريخ المنصوص عليه في المادة ٧٢ سائلة الذكر لكان من مقتضى ذلك تعديل سعر الضريبة المستحقة على طائفة الممولين المعينين فيه ابتداء من تاريخ العمل به وهذا مالا يملكه الوزير بحكم الدستور.

### • الموضوع الفرعي : تقادم دين للضريبة

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١/٥/١٩٥٢

يسقط دين الضريبة العقارية بمضي ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من آخر السنة التي استحق فيها هذا الدين سواء بيع العقار المستحق هذا الدين بسببه أو بقي ملكاً للمدين. ذلك أن الضريبة هو دين شخصي ثابت في ذمة المدين. وإمتاز الحكومة على العقار المستحق هذا الدين بسببه ليس إلا ضماناً للوفاء به وبيع الضمان أو هلاكه ليس من شأنه أن يؤثر في خصائص الدين المضمون. ذلك أنه إذا بيع الضمان فإن ذلك لا يحول دون إسقاط الدين من أموال المدين الأخرى قبل سقوطه بالتقادم، والأصل أن النص التشريعي يدور مع علته وجوداً وهدماً، تحققت الحكمة من أو تخلفت. وتبعا فإنه يكون في غير محله ما تحدث به الطاعة من أن المادة ٨ من الأمر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٠ قد وردت بشأن الحجز الإداري، وأن الغاية منها هي غل يد الحكومة عن مباشرة هذا الحجز بعد إنقضاء المدة المنصوص عنها فيها فلا تحول دون إنقضاء دينها بالوسائل الأخرى وتبعا فإنه إذا بيع العقار المستحق الضريبة بسببه تصبح المادة ٨ المذكورة غير ذات موضوع، ويصبح دين الحكومة متعلقاً بضمن العقار، وخاضعاً من حيث سقوطه لمدة التقادم الطويلة. هذا التحدي في غير محله لأن السقوط المنصوص عنه في المادة ٨ المذكورة وارد على الحق في المطالبة بالأموال الأميرية وليس مقصوراً على إجراءات هذه المطالبة وطرق إنقضاء الدين. وقد وكده هذا المعنى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتحديد مدة سقوط حق المطالبة بالضرائب والرسوم، وقد أُلغى بالمادة الثانية من المادة ٨ من الأمر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٠ بشأن الحجز الإداري.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ٣/٢/١٩٦٣

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ أن يقف التقادم المسقط لحق الحكومة في المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١

بصفتها ضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الإستثنائية وذلك في المدة من ٤ سبتمبر إلى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠، ولموم نص هذه المادة يلحق حكمها في وقف التقادم كافة المبالغ التي كانت مستحقة لمصلحة الضرائب بوصفها ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الإستثنائية وبذا تقادمها ولم يكتمل. ولا يغير من هذا النظر أن يكون الغرض من القانون هو مواجهة الحالات التي كان يخشى سقوط الحق في المطالبة بالضريبة عنها قبل نهاية سنة ١٩٥٠.

#### الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٦٣

تنص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ على أنه " يجب على أصحاب المحال أن يوردوا في اليوم التالي لكل حفلة إلى أقرب عزانة تابعة لوزارة المالية جميع المبالغ المتحصلة من الضريبة على الدخول أو أجور الأمانة " كما تنص المادة ١٢ على أنه " يجب على المستغلين تكملة كل فرق بالنقص بين المستحق من الضريبة وبين المودع بغزاة وزارة المالية وذلك في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ الإخطار الذي يرسل إليهم بذلك ". ومفاد ذلك أن ضريبة الملاهي ليست من الضرائب السنوية التي يبدأ مريان التقادم فيها من نهاية السنة التي تستحق فيها وبالتالي فإنه طبقاً للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٠ والمادتين ٣٧٧ فقرة أولى و ٣٨١ من القانون المدني القائم يسقط الحق في المطالبة بالمستحق من ضريبة الملاهي بمضي ثلاث سنين ميلادية من تاريخ استحقاقها.

#### الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ٢/١٧/١٩٦٥

وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرره من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ تنقطع مدة التقادم بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن وذلك علاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني، ووفقاً للمادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ يعتبر قاطعاً للتقادم إخطار الممول في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول عناصر ربط الضريبة أو إخطاره في المدة المذكورة بربط الضريبة وفقاً لما يستقر عليه رأى مصلحة الضرائب تطبيقاً للمواد ٤٥ و ٤٧ و ٤٧ مكرره و ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩. وإذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه لم يخطر بعناصر ربط الضريبة ولا بربطها وفقاً لما استقر عليه رأى المصلحة وكان النص في المادة ٩٧ مكرره من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تنقطع مدة التقادم بالإحالة إلى لجان الطعن هو نص مستحدث لا يسرى على الحالة السابقة على تاريخ العمل به في ٢٥ ديسمبر سنة

١٩٥٢، فإن إحالة الخلاف القائم بين مصلحة الضرائب والمطمعون عليه إلى لجنة الطعن في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ لا يكون من شأنها قطع مدة تقادم الضريبة المستحقة.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٥

تقطع مدة التقادم بالتسبب على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجنة الطعن وذلك علاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني، ووفقاً للمادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ يحصر قاطعاً للتقادم إخطار الممول في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول عناصر ربط الضريبة أو إخطاره في المدة المذكورة بربط الضريبة وفقاً لما يستقر عليه رأى مصلحة الضرائب تطبيقاً للمواد ٤٥ و ٤٧ و ٤٧ مكررة و ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٣ وفقاً للقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ يوقف التقادم في المدة من ١٩٥٠/٩/٤ إلى ١٩٥٠/١٢/٣١. وإذا كانت الضريبة على الأرباح الإستثنائية تحصل بذات الطرق الموضوعة لتحصيل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ويسرى عليها جميع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيما عدا أحكام المواد ٣٥ و ٣٦ و ٤١ و ٥٥ فإن مؤدى ذلك أنه يقطع تقادم الحق في الضريبة الإستثنائية إخطار الممول في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موسى عليه بعلم وصول عناصر الضريبة أو الإحالة إلى لجنة الطعن.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٩

لا تبدأ مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة إلا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين بحيث إذا كان موجلاً أو معلقاً على شرط فإن مهاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط، وإذا نصت المادة ١٦ من قانون الضريبة العامة على الإيراد رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أن "تقدم الإقرارات في خلال الثلاثة شهور الأولى من كل سنة" وجرى قضاء محكمة النقض على أن دين الضريبة لا يبدأ تقادمه إلا بعد إنقضاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار، وخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن مدة التقادم في خصوصية النزاع الراهن تبدأ من نهاية السنة التي تستحق عنها الضريبة وفقاً للمادة ٣٧٧ مدني وذلك لأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في المادة ٩٧ قرر سقوط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى ذلك القانون بمعنى خمس سنوات دون أن يوضح بدء سريان التقادم، فإنه قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه.



تقضى القواعد العامة في القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء محكمة التقضى - بأن مدة تقادم دهن الضريبة تبدأ من اليوم التالي لإنهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار، أما ما نصت عليه المادة ٩٧ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعمول به في ٧ مايو سنة ١٩٥٥ من أنه " تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكررة - من القانون المذكور - من تاريخ العلم بالعناصر المخفاه " فهو نص مستحدث لا يؤثر في بداية التقادم الذي بدأ قبل تاريخ العمل به وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المدني.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٠

المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن التقادم الضريبي في ظل سريان المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقبل إضافة المادة ٩٧ مكررة بموجب القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ لا يبدأ إلا من اليوم التالي لإنقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار .

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٣

مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ - بشأن تقادم الضرائب والرسوم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إجراءات قطع التقادم التي عددها الشارع في تلك المادة تعبر مكحلة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم، وإذ جاءت عبارة " والإعطارات إذا سلم أحدها " في مقام التصديق للإجراءات القاطعة للتقادم عامة ومطلقة، فإنها تسرى على الإعطارات بعناصر الضريبة والإعطارات بالربط على سواء، ولا يصح تخصيصها بنوع معين من الإعطارات بغير مخصص

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٠

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ بصياغتها وعمومها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حكم وقف التقادم في الفترة من ٤ سبتمبر حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ يلحق كافة المبالغ التي كانت مستحقة لمصلحة الضرائب، بوصفها ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الإستثنائية، وبدا تقادمها ولم يكتمل ولا يغير من هذا النظر أن يكون الغرض من القانون هو مواجهة الحالات التي كان يخشى سقوط الحق في المطالبة بالضريبة عنها قبل نهاية سنة ١٩٥٠.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١

تنص الفقرة الأولى من المادة ٩٧ الواردة في الكتاب الرابع من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن أحكام عامة لكل الضرائب على أن " يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمسة سنوات ". وقد وضعت هذه المادة قاعدة عامة، مفادها أن ما يستحق للخرانة طبقاً لأحكام القانون المذكور، يتقدم بمضى خمسة سنوات. لما كان ذلك، وكان الالتزام المفروض على رب العمل والمتلزم بالإيراد أو المعاش باستقطاع مقدار ضريبة كسب العمل المستحقة على الممول وتوريدها للخرانة، هو التزام مقرر بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، فإن حق الحكومة قبل رب العمل في المطالبة بما هو مستحق لها من هذه الضريبة يسقط بمضى خمسة سنوات إعمالاً لحكم المادة ٩٧ سالفه الذكر.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٨

النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدني على أنه " يتقدم بثلاث سنوات أيضاً الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق، ويبدأ سريان التقدم من يوم دفعها ". يدل على أنه يشترط لتطبيق حكم هذه الفقرة أن يكون المبلغ الذي حصلته الدولة قد دفع باعتباره ضريبة أو رسماً وأن يكون تحصيله قد تم بغير وجه حق. ولما كانت مصلحة الجمارك إذ حصلت من الشركة المطعون عليها - شركة الطيران - المبالغ المطالب بردها باعتبارها رسوماً جمركية إعمالاً لأحكام اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر العالي المؤرخ في ١٨٨٤/٤/٢ السارية وقتذاك، فتكون قد حصلت بها بحق استناداً إلى أحكام اللائحة المذكورة، وذلك إلى أن أعفيت منها الشركة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٨/٢/١.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١١

- إذ كانت الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٥/٥٤ على أساس التحديد الذي إرتضاه الممول - تحديد السنة المالية للمنشأة من أول أغسطس حتى آخر يوليو من كل سنة - قد اكتمل تقادمها في آخر أكتوبر ١٩٦٠ أي قبل توجيه النموذج رقم ١٩ ضرائب إليه بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٦٠ فإن ما انتهى إليه الحكم من سقوط الحق في إقتضاء الضريبة بالتقدم عن هذه السنة يكون صائباً في نتيجته.

- وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمرسوم بقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ تنقطع مدة التقدم بالنتيجه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة على لجان الطعن وذلك علاوة على أسباب قطع التقدم المنصوص عليها في القانون المدني. وفقاً للمادة الثالثة من القانون

٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ يحصر تنسيها قاطعاً للتقادم أرواد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإعطارات إذا سلم إحداها إلى الممول أو من يتوب عنه قانوناً أو أرسل إليه بكتاب موسى عليه مع علم الوصول ومؤدى ذلك أن يقطع تقادم الحق في الضريبة إعطار الممول بربط الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن لما كان ذلك وكانت مصلحة الضرائب قد أعطرت المطعون عليه بالنموذج رقم ١٩ ضرائب عن أرباح سنة ١٩٥٦/٥٥ في ٥ من نوفمبر ١٩٦٠ أى قبل إكمال مدة التقادم عنها في ٣١ من أكتوبر ١٩٦١ نهاية السنة المالية للمنشأة - وكان صدور قرار من لجنة الطعن في ١٤/١/١٩٦٢ - بإعادة الملف إلى المأمورية لإجراء التقدير على هدى أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٨ لا يلقى الإجراءات السابقة القاطعة لمدة التقادم وإذ عايف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعمل على الإعطار الأول الموجه للمطعون عليه في ٥ من نوفمبر ١٩٦٠ ورتب على ذلك سقوط الحق في القضاء الضريبة المستحقة من سنة ١٩٥٦/٥٥ بالتقادم فإنه يكون قد عايف القانون.

#### الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٥

- مؤدى نص المادة ٣٨٣ من القانون المدني والفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ والمادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ والفقرة الأولى من المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، أنه كلما ينتج الإجراء القاطع للتقادم أثره يتعين أن يصل إلى علم الممول سواء بتسليمه إليه هو أو من تصح أنابه عنه أو بإعلانه إليه ويكفي لترب أثر الإعلان تمامه بكتاب موسى عليه مع علم الوصول. لما كان ذلك وكان الملف الفردي مخلوفاً مما يحدد وصول النموذج رقم ٣ و٤ ضرائب تجارية إلى علم المطعون عليه - الممول - بأخذ الطرفين المشار إليهما الأمر الذي لا يجعل له من أثر في قطع التقادم ولا يبنى عن ذلك مجرد تحرير النموذج وإرفاق صورة منه بملف الممول والتأشير عليها بمثل تاريخ ورقم الإرسال.

- متى كان تقادم الضريبة - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - المستحقة عنه سنة ١٩٥٥ قد اكتمل في محاد غايته أول أبريل سنة ١٩٦١ وفق الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإن توقيع الحجز بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ يضحى غير ذي موضوع، وليس له تأثير على تقادم إكمال فعلاً في تاريخ سابق، ولا على الحكم إذا هو لم يعرض للدفاع المصلحة في هذا الشأن.

**الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤١ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ١٥٧٦ بتاريخ ١٢/٨/١٩٧٥**

مفاد ما ورد بالمادة الثالثة من القانون ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب والرسوم يعد سبباً جديداً من أسباب قطع التقادم يضاف إلى الأسباب العامة الواردة في المادتين ٣٨٣، ٣٨٤ من التقنين المدني وأنه وإن كان قد ورد في عجز المادة الثالثة سالفة الذكر أن طلب الممول رد ما دفع منه بغير حق ينبغي لكي يكون إجراءً قاطعاً للتقادم - أن يرسل إلى الجهة المختصة بكتاب موسى عليه بعلم الوصول فإن مقصود الشارع من إشراك الموصى عليه هو ضمان وصول الطلب إلى الجهة المعنية وإما علم الوصول فهو دليل إثبات الراسل عند الإنكار وينبغي على ذلك أن كل ورقة تصدر من الجهة المعنية وتدل على إرسال وصول كتاب المطالبة إليها تحقق به الغاية من علم الوصول ويكون فيه الغناء عنه مما تعتبر معه المطالبة في هذه الصرورة تسيهاً في حكم القانون ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ وقاطعة للتقادم.

**الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١/٢٢/١٩٧٦**

- اعتبرت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن الضرائب والرسوم، تسيهاً قاطعاً للتقادم أوردت الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات - وقد إستقر قضاء هذه المحكمة - على أن أخطار الممول بتناصر ربط الضريبة بالنموذج ١٨ ضرائب هو مما ينقطع به تقادم الضريبة.

- تقضى المادة ٩٧ مكررة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بأن تقادم الضريبة يبدأ من اليوم التالي لإنهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة ٤٨ من ذلك القانون.

**الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٢ مكتب فتى ٢٨ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ٢/٥/١٩٧٧**

- النص في الفقرة الثانية من المادة ٦/٢٤ مكرر المضافة بالقانون ٢٥٤ سنة ١٩٥٣ إلى القانون ٩٩ سنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد على أنه " وعلاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني تنقطع هذه المدة بالتبني على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة على لجان الطعن. وإذا إشتمل وعاء الضريبة العامة على عنصر مطعون فيه طعناً نوعياً، فإن الإجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية يقطع كذلك الضريبة العامة " يدل على أنه يشترط في الإجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية لكي يقطع تقادم الضريبة العامة أن يكون متعلقاً بنشاط نوعي يدخل في الإيراد العام. لما كان ذلك وكان الربط التكميلي محل النزاع محلياً بإيراد موثوث المطعون ضدهم من الأحيان المشترك ولا يدخل فيه الربح التجاري الناتج من إستغلال مطحونه، فإن الإجراء القاطع لهذه الضريبة النوعية لا يقطع تقادم الضريبة العامة المضافة بالربط التكميلي.

- إذ كان الغائب أن مصلحة الضرائب قد علمت بواقعة شراء الأطباء المتنازع على إيرادها بتاريخ ١٩٥٨/١١/٣٠ وأخطرت المطعون ضدهم بالربط التكميلي عن إيراد هذه الأطباء في ١٩٦٥/٧/١٤، فإن الضريبة تكون قد سقطت بالتقادم الخمسي.

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٧

النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٤ مكرر "٦" من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ على أنه " ... وإذا إشتمل وعاء الضريبة العامة على عنصر مطعون فيه طعناً نوعياً فإن الإجراء الذي يقطع تقادم الضريبة النوعية يقطع كذلك تقادم الضريبة العامة. ... " يدل على أنه إذا كان أحد عناصر الإيراد الخاص للضريبة العامة محل طعن نوعي فإن الإجراء الذي يقطع تقادم الضريبة النوعية يقطع في الوقت ذاته تقادم الضريبة العامة بالنسبة لهذا العنصر فقط دون أن يصدى أثره إلى باقي العناصر، وهو ما يسير السبل الذي أدخله الشارع على نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣، إذ إسّطر هذا السبل بالضرورة أن تكون الضريبة العامة المستحقة على العنصر النوعي المطعون فيه بمنأى عن السقوط بالتقادم، فأورد الشارع في المادة ٢٤ مكرر "٦" النص سالف الذكر تحقيقاً لهذا الغرض، والقول بغير ذلك يؤدي إلى التواهي في تصفية مراكز الممولين الخاصين للضريبة العامة لمجرد الطعن في أحد عناصرها النوعية أو قطع تقادمه بأي إجراء مما يقطع التقادم.

الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٩

إذ كان بين من الحكم الصادر في الدعوى الابتدائية - المودعة صورته الرسمية ملف الطعن - أنه عرض في أسبابه للخلاف الذي قام بين الطرفين حول تقادم ضريبة التركات ورسم الأيلولة المطالب بها من المطعون ضدها وبت في هذا الخلاف بقضائه بتقادم الضريبة ورسم الأيلولة مطار النزاع، وكان قضاء ذلك الحكم في هذه المسألة الأساسية وقد صدر نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه يمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فيها في أية دعوى تالية تكون فيها تلك المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها فإن الحكم المطعون فيه إذ أقيم لقضائه برفض دعوى الإسرءاد المائلة والتي أقيمت من الطاعنين بعد صدور الحكم بتقادم الضريبة - على أن الوفاء من الطاعنين بدين الضريبة كان اختيارياً رغم الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن هذا الوفاء كان سابقاً على الحكم بتقادم الضريبة المذكورة، يكون قد أعاد النظر في ذات المسألة التي فصل فيها

الحكم المشار إليه ونافى ذلك الحكم الذى سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه بما يتعين منه نفيه.

الطنع رقم ١٣٥٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٩

إذ كان البين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أهدى وأحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه، أن لجنة الطعن قد أصدرت قرارها برفض الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب فى المطالبة بالضرائب المستحقة على مورثة المطعون ضدهم عن السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ بتأييد تقديرات المأمورية عن سنى ١٩٥٠ و ١٩٥١ وإعادة الأوراق إلى المأمورية بخصوص السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ لتحديد صافى الربح عن سنة الأساس، ولما طعن المطعون ضدهم فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية فصرخوا دفعهم بالتقدم على سنى ١٩٥٠، ١٩٥١ إلا أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه وسقوط حق مصلحة الضرائب فى المطالبة بالضريبة عن السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ قاضياً المطعون ضدهم بما لم يتمسكوا به أمام المحكمة، ومن ثم يكون قد خالف القانون بما يوجب نفيه، ولا يغير من ذلك أن يكون المطعون ضدهم قد دفعوا بتقادم الضريبة عن السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ أمام لجنة الطعن طالما أنهم لم يتمسكوا بتقادمها عن السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ أمام المحكمة إذ الصرة بدفاع الخصوم أمامها.

الطنع رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤

النص فى المادة ٣٨٣ من القانون المدنى على أن " ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت إلى محكمة غير مختصة وبالتبنيـه وبالحجز وبالطلب الذى يقدم به الدائن لقبول حقه فى تـفليس أو فى توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعاوى "، وفى المادة ٣٨٤ من ذات القانون على أن ينقطع التقادم إذا أقر المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمنياً "، وفى المادة ١/٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه "... وعلاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها فى القانون المدنى تقطع هذه السنة بالتبنيـه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن... ". وفى المادة ١/٣ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ على أنه " يعتبر تبنيهاً قاطعاً للتقادم أورد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدهم إلى الممول أو من ينوب عنه قانوناً أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول يدل على أن المقصود من الإخطار القاطع للتقادم هو الذى يتمسك فيه مصلحة الضرائب بحقها فى دين الضريبة وأن الإقرار القاطع له هو الذى يقر فيه الممول صراحة أو ضمناً بأن دين الضريبة لا يزال فى ذمته، وإذا كان ذلك، وكان مجرد استدعاء

الممول أو الوكيل للمناقشة لا يتطوى على تمسك مصلحة الضرائب بحقها في دين الضريبة فإنه لا يكون قاطعاً للتقادم في مفهوم المادة ١/٣ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على اعتبار هذا الإجراء بذاته قاطعاً للتقادم كما أعسر تقديم وكيل الطاعنين لطلبات إستخراج كشوف رسمية بممتلكات المورث إقراراً من الطاعنين بوجود الدين في ذمتها دون أن يمن طبيعة هذه الطلبات وما تحويه والجهة المقدمة إليها، فإنه يكون فضلاً عن غطته في تطبيق القانون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٨٢٢ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨١

- مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ - بشأن تقادم الضرائب والرسوم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إجراءات قطع التقادم التي عددها الشارع في تلك المادة تعبر مكتملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم، وإذا جاءت عبارة "و الإخطارات إذا سلم أحدها" في مقام التعداد للإجراءات القاطعة للتقادم عامة. ومطلقة لأنها تسرى على الإخطارات بعناصر الضريبة والإخطارات بالربط على سواء ولا يصح تخصيصها بنوع معين من الإخطارات بغیر مخصص.

- الأصل أن يقتصر أثر الإجراء القاطع للتقادم على العلاقة بين من قام به ومن وجه إليه وكان بين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعنين الثاني والثالث قد تمسكا في صحيفة الاستئناف بأنهما لم يخطرا بشئ وأن الإخطار انمرجه إلى الطاعن الأول لا ينصرف أثره إليهما ومن ثم فإن حقهما في الدفع يسقط الحق في إقتضاء الضريبة حتى سنة ١٩٦٧ يظل قائماً، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع الجوهري والرد عليه فإنه يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٩٠

النص في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إجراءات قطع التقادم التي عددها الشارع مكتملة للإجراءات - القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم، وإذا جاءت عبارة إعلانات المطالبة والإخطارات - إذا سلم أحدها في مقام التعداد للإجراءات القاطعة للتقادم عامة ومطلقة، ومن ثم فإنها تسرى على الإخطارات بعناصر الضريبة أو الرسم والإخطارات بالربط على سواء، ولا يصح تخصيصها بنوع معين من الإخطارات بغیر مخصص لما كان ذلك وكان الطاعنان قد تمسكا بانقطاع تقادم رسوم الشهر محل التظلم بتوجيه إعلان المطالبة بها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول سلم إلى المطعون ضده في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ وقد ما تأييداً لدفاعهما علم الوصول الذي يشير إلى توجيه ذلك الكتاب فإن هذا الدفاع يكون دافعاً جوهرياً من شأنه

لو صح أن يظهر به وجه الرأي في الدعوى وإذا لم يمن الحكم المطعون فيه بتمحيصه وأعرض عن الرد عليه بما يفنده، وإنتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي بسقوط الرسوم محل الأمر المتظلم منه بمضى المدة فإنه يكون معاً بالتصور في التسبب.

#### \* الموضوع الفرعي : تقدير دين الضريبة :

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ١٨ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٥٠

إن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تجيز تحديد الإيرادات بطريق التقدير إذا رفضت المصلحة اعتماد ما قدمه إليها الممول من الحسابات والمستندات. وإذا كان الحكم إذا طرح دفاتر الطاعن - الممول - وحدد أرباحه بطريق التقدير وفقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة سالفة الذكر قد أقام قضاءه على ما استخلصه من أن الممول لا يمسك حسابات نظامية وأن دفاتره غير مسجلة وأنه يتلاعب في قيد حساباته - إذا كان الحكم قد أقام قضاءه على ذلك كان ما نعاه عليه الطاعن من خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبب بمقولة إنه لا محل لتحديد أرباحه بطريق التقدير إلا إذا امتنع عن تقديم حساباته ومستداته أو إستحال تعرف الحساب من واقع هذه المستندات وتلك الحسابات فضلاً عن أن الحكم وقف عند حد القول بأن دفاتره غير منتظمة وفقاً للأسس الفنية ولم يبين ماهية هذه الأسس، كان النعي بشقيه على غير أساس، إذ الحكم لم يخالف القانون، كذلك الأسباب التي أوردتها لا يشوبها قصور في تبرير قضاءه بإطراح أوراق الطاعن ومستداته لتصرف أرباحه الحقيقية.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١/٦/١٩٥٠

للمحكمة ألا تتخذ دفتر الممول أساساً لتقدير الضريبة إذا هي لم تطمنن إلى صحة البيانات الواردة فيه بناء على أسباب مسوغة، كان يكون الممول قد اعترف بأن رصيد صندوقه لا يطابق الشايت بالدفتري لأن من زبائنه من يدفعون نقوداً تحت الحساب فلا يعرف حسابيه إلا آخر السنة مما معناه أنه لا يقيد بدفترته كل ما يحصله من النقود المدفوعة تحت الحساب وقت دفعها بل يرجي قيدها لآخر السنة.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ٤/٥/١٩٥١

محل التمسك بالمادتين ٥٦/٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو أن يكون لدى الممول دفاتر قديمة تطمنن إليها المحكمة وإذا لم تكن كان الحكم إذ قدر أرباح الممول "الطاعن" وفقاً للمادة ٤٧ من القانون سالف الذكر قد أقام قضاءه على ما استخلصته المحكمة استخلاصاً سابقاً من أنه لا يمسك



دفاتر قديمة وأن حساباته ليست منظمة تنظيمًا لا يشوبه الشك والمظنة فإن الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

**الطعن رقم ١١٧ لسنة ١٩ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١**

ما دام الحكم قد اعتبر الشركة قائمة بين المظنون عليه وحقيقه من تاريخ كذا فإنه يكون عليه أن يراعى مقتضى هذا الاعتبار يستتال مرتب الشقيق دون نصبه في الأرباح في المدة السابقة على هذا التاريخ وعدم احتساب مرتب له في المدة اللاحقة له التي اعتبر شريكاً فيها له حصة في الأرباح.

**الطعن رقم ١٨٨ لسنة ١٩ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٨**

- إنه وإن كان الأصل في تقدير أرباح الممول أن يكون على أساس أوراقه وحساباته وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلا أنه يشترط لتطبيق هذه الفقرة أن يكون الغابت بأوراق الممول وحساباته مطابقاً لحقيقة الواقع وإلا فقد أجازت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة لمصلحة الضرائب أن تحدد إيرادات الممول بطريقة التقدير وعند الخلاف يرفع الأمر إلى لجنة التقدير لفصل في المسائل المختلف عليها وذلك على ضوء الإقرارات والبيانات التي يقدمها الممول وملاحظات مصلحة الضرائب وفقاً لنص المادتين ٥٢ و ٥٣ من القانون المشار إليه فإذا طعن الممول أو مصلحة الضرائب في تقدير اللجنة أمام المحاكم كان لها السلطة في اعتماد أوراق الممول ودفاتره أو إقرارها إذا لم تظمن إليها وإذن فمتى كانت المحكمة إذ لم تعول على بيانات دفاتر الطاعن في إثبات أرباحه لعدم إلممتانها إلى صحة البيانات الواردة بها ولعدم تقديمه المستندات المؤيدة لها وإذا هي لم تعتمد تقدير الخبير المعين من محكمة أول درجة لأرباح الطاعن قد استندت إلى أسباب مسوغة لقضائها وكانت غير ملزمة بنقد غير آخر في الدعوى متى كانت قد إفتنت بصحة قرار لجنة التقدير في هذا الخصوص فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً.

- إذا كانت المحكمة للأدلة السالفة التي أوردتها قد إستخلصت من الوقائع المطروحة عليها في حدود سلطتها الموضوعية أن صلة الممول بالشركة التي يتعامل معها ليست صلة مستخدم أو أجير بل كان وكيلاً بالعمولة في تصريف منتجاتها ورتبت على هذا النظر أن ما كان يقاضاه منها بحصر ربحها تجارياً تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وفقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً.

**الطعن رقم ٥٦ لسنة ١٩ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣**

- متى كانت المحكمة قد اعتمدت طريقة التقدير الجزائي على أساس أن هذا التقدير قد روعيت فيه كل الاعبارات فإن ما يدعى الممول - وهو يدور محلا لتجارة الأثاث ويقوم بتشغيل ورشة خراطة على الحكم من غطاء في تطبيق القانون استنادا إلى أنه لم يخصم إيجار المحل والورشة على حدة وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يكون على غير أساس.

- متى كانت المحكمة لم تعطن إلى صحة البيانات الواردة في دفاتر الممول لأسباب سائغة، فإنها تكون على صواب في عدم اتخاذها أساسا لتقدير الضريبة.

**الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣١**

- إذا اتضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تعطن للأسباب التي أوردتها إلى صحة البيانات الواردة في دفاتر الطاعن وكذلك في القوائم المقدمة منه وتما لم تتخذها أساسا لتقدير أرباحه بل اعتمدت نسبة الربح التي قدرتها لجنة التقدير وهذا من حقها فإن النعي على هذا الحكم أنه أحل بحق الطاعن في الدفاع يكون في غير محله.

- متى تبين مما أوردته الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية بالأدلة السائغة التي أوردتها أنه لم يتم اتفاق بين الطاعن ومصلحة الضرائب على مبلغ وفاء الضريبة من شأنه أن يمنع إعادة الفحص أو إحالة الخلاف على لجنة التقدير فإن التحدي بإنعدام ولاية لجنة التقدير في هذه الحالة يكون على غير أساس.

**الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٣ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢١**

لا تملك المحكمة تقدير أرباح الممول ابتداء وإنما تقتصر ولايتها على النظر فيما يقدم إليها من طعون في قرارات لجنة تقدير الضرائب وإذن فمتى كانت أرباح الممول في سنة ١٩٤٢ قد حذرت وفقا لأرباح السنة السابقة عليها عملا بالمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكانت هذه المادة قد ألغيت وألغى كل تقدير رتب عليها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٤ وذلك أثناء مباشرة الخبير مأموريه بفحص أرباح الممول في سنة ١٩٤٢ فإنه كان لزاما على المحكمة أن تقضي بسقوط تقدير أرباح سنة ١٩٤٢ الذي حصل إعمالا لنسخ المادة ٥٥ الملغاة وهي إذ لم تقضي بذلك وإذ تولت بنفسها تقدير أرباح سنة ١٩٤٢ فإنها تكون قد خالفت القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ والمواد ٤٧ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

**الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٣**

أوضح الشارع في المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ عن المقصود بالحسابات المنتظمة فلم يشترط لاعتبارها كذلك أن تكون الدفاتر المتضمنة هذه الحسابات قد استوفت الشروط المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون التجارة وليس علة لهذا الاشتراط في صدد اختيار الممول رقم المقارنة لأرباحه الاستثنائية إذ الظاهر من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أن الحكمة في تحويل الممول اختيار ربع أية سنة من سنة ١٩٣٧ و١٩٣٨ و١٩٣٩ رقما للمقارنة تربط على أساسه ضريبة الأرباح الاستثنائية هي أن حساباته مطابقة للحقيقة فحق له هذا الاختيار ولا عبرة في هذا الخصوص بأن تكون الدفاتر مؤشرا عليها من المأمور المختص وفقا للمادة ١٤ من قانون التجارة أو غير مؤشر عليها متى كانت برينة من الشواهد التي تثير الريب في صحتها فقد تكون الدفاتر مؤشرا عليها بينما الحسابات التي تحتويها غير صادقة أما القول بأن وزير المالية في تعريفه للحسابات المنتظمة قد جاوز نطاق التفويض الممول له بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ فهو قول لا سند له وبغية نص المادة المذكورة الصريح في تحويل وزير المالية أن يتخذ من القرارات ما يقتضيه تنفيذ القانون المشار إليه. وإذا لم يمتنع كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على اعتبار حسابات الطاعنين منتظمة ورتبت على هذا الاعتبار أنه كان يجب عليهما اختيار رقم المقارنة في المحاد المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ لم يخطئ في تطبيق القانون.

**الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٧/٢/١٩٥٢**

إن القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ إذ نص على أنه " لأجل استعمال الحق الممول بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ للممولين الذين ليست لهم حسابات منتظمة ينبغي أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع بدائرة إختصاصها مركز أعماله طلبا موضحا به الطريقة التي إختارها. "... وذلك في ميعاد لا يتجاوز آخر مارس سنة ١٩٤٤ بالنسبة للممولين الذين أخطرتهم مصلحة الضرائب قبل تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية بتقدير أو اعتماد أرباحهم عن سنة ١٩٣٩ أو عن السنة المالية المنتهية في خلالها. إذ نص على ذلك فقد دل على أن المقصود بالإعطار المشار إليه هو أن يكون الممول على بينة من تقدير أرباحه عن سنة ١٩٣٩ تقديرا نهائيا لا طعن فيه بحيث يحصر حكمها حكم الأرباح المعتمدة وذلك لكي يتسنى له استعمال حقه في إختيار إحدى الطريقتين اللتين غول حق إختيار

إحداهما لتكون أساسا لتقدير أرباحه الإستثنائية وفقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ وإذن فمضى كان الواقع في الدعوى هو أن الإعطار الذي أرسل إلى الطاعن في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ إنما حصل عن قرار لجنة تقدير الضرائب لأرباحه العادية عن سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ وهو تقدير لم يقبله الطاعن وطعن فيه وكان من العاجز أن لا يفصل نهائيا في طعنه إلا بعد نشر القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ فلا يصح أن يعتبر إعطاره به هو الإعطار المقصود في القرار السالف الذكر بحيث ينشأ عليه وجوب إستعمال حقه في إختيار رقم المقارنة قبل آخر مارس سنة ١٩٤٤ وإلا حددت أرباحه الإستثنائية تحديدا حكما على أساس ما يزيد على ١٢٪ من رأس المال المستثمر في المنشأة. ولما كانت مصلحة الضرائب المطعون عليها لم تقدم ما يثبت أنها أعطرت الطاعن برقم أرباحه عن سنة ١٩٣٩ بعد أن أصبح تقديرها نهائيا غير قابل للطعن فيه فإن حقه في الإختيار يبقى قائما وفقا للمادة الثالثة فقرة ثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك قد عالف القانون مما يسوجب نقضه.

#### الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢١ مكتب قضى ٤ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٦

مضى كان يمين من وصف الحكم لدفاتر الممول أن القيد بها غير منتظم وغير مؤيد بالمستندات فيكون ما ذكره كاف لإطراحها وتبرير الأخذ بالتقدير الجزائي وإن كان ذلك غير مانع من الإسترشاد بها كتعصر من العناصر التي تؤدي إلى الوصول إلى هذا التقدير.

#### الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢١ مكتب قضى ٥ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٥

إنه وإن كان الأصل في تقدير أرباح الممول أن يكون على أساس أرباحه وحساباته وفقا للفقرة الأولى من المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الثابت بها مطابقا لحقيقة الواقع، وإلا فإن لمصلحة الضرائب الحق في أن تحدد إيرادات الممول بطريقة التقدير وذلك وفقا للفقرة الأخيرة من المادة المشار إليها، وعند الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب ترفع المسائل المختلف عليها إلى لجنة التقدير لفصل فيها على ضوء الإقرارات والبيانات التي يقدمها الممول وملاحظات مصلحة الضرائب، وذلك وفقا لنص المادتين ٥٢، ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإذا طعن الممول ومصلحة الضرائب في تقدير اللجنة أمام المحاكم فإن لها السلطة في اعتماد أوراق الممول ودفاتره أو أطراحها إذا هي لم تطمئن إليها. وإذن فمضى كان الحكم المطعون فيه إذ لم يعد بدفاتر الطاعن في تقدير نسبة أرباحه وأخذ بما حددته لجنة التقدير قد أثبتت بالأسباب السائفة التي

أوردها عدم انتظام هذه الدفاتر وعدم إمساكه دفتر الصنف فإن النسي عليه بمخالفة القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٣

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشترط أن تكون دفاتر الممول مستوفاة الشروط المنصوص عليها في المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من قانون التجارة حتى يصح الاعتماد عليها، وإنما وهو بسبيل الرد على اعتراضات الممول واستمساكه بدفاتره - قال بأنها ليست هي الدفاتر المؤيدة بالمستندات في الإيراد والمنصرف بحيث لا يتطرق إليها الشك، فإن النسي على هذا الحكم بمخالفة القانون يكون على غير أساس

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٩

إذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه أقر الخبير على أطراح دفاتر الطاعن وعدم التعويل عليها لإعتبارات سائلة أوردها، وكان مناط الأخذ بما ورد بدفاتر الممول وأوراده في تقدير أرباحه هو أن يكون الثابت بهذه الدفاتر والأوراق مطابقاً لحقيقة الواقع - وإلا حددت هذه الأرباح بطريق التقدير وكان أطراح دفاتر الممول لا يمنع من الإسترشاد بها كمصدر من العناصر التي تؤدي إلى الوصول إلى هذا التقدير كما أن وجود فارق بسيط بين النسب التي انتهى إليها الخبير في تقديره وبين ما هو ثابت بدفاتر الممول لا يبرر الأخذ بالنسب الواردة بهذه الدفاتر ما دام أن الأرباح أصبحت عاصمة لطريق التقدير، وكان أطراح دفاتر الممول والأخذ بتقدير الخبير هو من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع المطعون فيه بالقصور أو التناقض في هذا الخصوص يكون نعماً غير سديد.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٣

لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير دفاتر الممول، سواء باعتمادها أو أطراحها كلياً أو جزئياً حسبما يستبين لها، ومن ثم فإنه لا على الحكم إذ هو أمتعد عمولة مدير المنشأة للأسباب السائلة التي خلص إليها، مع إعتماده باقي قيود الدفاتر.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١٦/٦/١٩٧٤

متى كانت محكمة الاستئناف بعد أن إستبانت فحوى عطاءات المطالبة برسم الدفعة الصادر من مصلحة الضرائب للشركة الطاعة إستخلصت بما لها من سلطة في التقدير أن تلك العطاءات لا تتضمن أى تهديد للشركة الطاعة، وأن هذه الأخيرة لم تكن مكرهة على أداء رسم الدفعة، فلا يحق لها بالتالي إسترداده وإذ كان هذا الإستخلاص سائفاً، فإن النسي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٢١٨٤ بتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠

- لمحكمة الموضوع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كامل السلطة في تقدير دفاتر الممول  
أخذاً بها أو إطراراً لها، كلها أو بعضها، متى أقيمت حكمها على أسباب سائفة.  
- إذ كان البين من مدونات الحكم - المطعون فيه - أنه لم يطمئن إلى صحة البيانات الواردة في دفاتر  
الطاعن - بالنسبة لنشاطه بفرع القاهرة - لأسباب سائفة، فإنه يكون سديداً في عدم اتخاذها أساساً  
لتقدير أرباح هذا الفرع، ويكون النسي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله.  
- تقدير الأرباح معرّوك لقاضي الموضوع يباشره بجميع الطرق التي تمكنه من الكشف عن حقيقة أرباح  
الممول دون أن يتقيد في هذا الشأن بطريق دون آخر، ولا يعرض على تقديره ما دام مقاماً على أسباب  
سائفة كالملة لحمله.

الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٥

أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح  
التجارية والصناعية قد نظم في المادتين ٨١ و٨٢ منه حتى الإطلاع على دفاتر الممولين التي تلزمهم  
القوانين بامساكها وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقة وأوراق الإيرادات  
والمصروفات، وأعطى هذا الحق لموظفي مصلحة الضرائب ومدبريها وفرض في المادة ٨٣ منه عقوبة  
جناية على الإمتناع عن تقديم هذه الدفاتر والأوراق فضلاً عن التهديدات المالية التي قررها لإلزام  
الممولين بتقديمها، ولكنه لم يعرض للتعيش ومن ثم يعين الرجوع بشأنه إلى القواعد الخاصة به والتي  
وردت في قانون الإجراءات الجنائية بإعباره عملاً من أعمال التحقير لا يجوز الإلتجاء إليه إلا بمقتضى  
أمر من السلطة المختصة وحيث توافر الدلائل الكافية على وقوع جريمة من جرائم التهريب الضريبي  
وإذ كان الطاعن بالأوراق أن تعيش مسكن المطعون ضده ومكتبه للمحاماة... الذي أسفر عن ضبط  
أوراق ومستندات إحصاءت عليها المصلحة الطاعنة في الربط الإضافي عن السنوات... والربط الأصلي  
عن سنتي... قد تم بدون إذن من السلطة المختصة وعلى خلاف القانون فإنه يكون قد وقع باطلاً ويطل  
بالتالي كل ما اعتمد منه وما ترتب عليه مباشرة من آثار.

الطعن رقم ٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٣

إذا كان الحكم لم يعد بتقدير مأمور الضرائب لأرباح الممول وقبول الممول لهذا التقدير اعتماداً على  
ما حصله تحصيلاً سابقاً من وقائع الدعوى من أن هذا القبول لم يصدر إلا بعد أن أحال المأمور المسألة  
على لجنة التقدير وبعد أن طلب إليها تأجيل الفصل فيها حتى ترد إليه أبحاث عن نشاط آخر للممول

مما جعل هذا القبول من جانب الممول محاولة منه لتعطيل سلطة اللجنة في التقدير بعد خروجه من سلطة المأمور وتعلقه باختصاص اللجنة، فلا يصح النفي على هذا الحكم بأنه قد عكّاف مقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى يجعل تقدير المأمور نهائياً بعد قبول الممول إياه.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٤٨  
إن دفاتر التاجر المستوفية للشروط المقررة قانوناً إنما يحتج بها على خصمه التاجر وإذا أن مصلحة الضرائب ليست كذلك، كان للمحكمة ألا تتخذ دفاتر الممول أساساً لتقدير الضريبة عليه إذا لم تطمئن إلى صحة البيانات الواردة فيها بناءً على أسباب سالفة ذكرتها.

#### **\* الموضوع الفرعى : توقف المنشأة :**

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٦٣  
مناط تطبيق حكم المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى تقضى بأنه " إذا وقت المنشأة من العمل الذى تؤدى الضريبة على أرباحه وقروفا كلها أو جزئيا تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذى وقف فيه العمل " هو وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتسوية الضريبة في ميعاد السنتين يوما من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزائنة العامة وحسب تمكن مصلحة الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها فى الوقت المناسب وقد رتب الفقرة الثانية من المادة المذكورة على التخلف عن التبليغ بذلك فى الميعاد القانونى نوحا من الجزاء المالى هو التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه وهى منقطعة الصلة بواقعة التبليغ.

#### **\* الموضوع الفرعى : جواز إتفاق المصلحة مع الممول على مبلغ وعاء الضريبة :**

الطعن رقم ٢ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ٨/١٢/١٩٤٩  
- إن ما جاء بالمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن مصلحة الضرائب تحيل على لجان التقدير المسائل التى لم يتم إتفاق عليها بين المصلحة والممول - ذلك يقطع فى أن المصلحة لا تحيل على لجان التقدير جميع المسائل التى يقتضى إجراء تقدير فيها، وإنما تحيل منها ما لم يتم إتفاق عليه بينها وبين الممول. ومن لم يصح إتفاق مأمور الضرائب والممول على الضريبة التى تربط عليه وإن كان لا يمسك حساباته البتة. يؤكد ذلك ما جاء بالمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون من أنه إذا لم يقدم الممول إقراراً عن أرباحه أو قدم إقراراً لم يقتنع به المأمور، فإن المأمور يخطر الممول بالأرباح

التقديرية التي يرى اتخاذها أساساً لربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب ويحدد له عشرين يوماً لإرسال قبوله أو ملاحظاته. فإذا لم يقبل الممول التقدير... فإن المأمور يخاطره بعزمه على إحالة الموضوع إلى لجنة التقدير وإذا فتى كان الحكم قد أورد أن مأمور الضرائب قدر أرباح الممول الذي لم يمسك حسابات "على النموذج رقم ١٩ ضرائب" وقبل الممول هذا التقدير، فقد تم بذلك بينهما الاتفاق على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانوناً.

- الاتفاق بين مأمور الضرائب والممول على وعاء الضريبة ما لم تشبه شاتبة ملزم لطرفيه ومانع لهما كليهما من العودة إلى مناقشة موضوعه. يؤكد هذا نص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٢٥ من لائحته التنفيذية. والقول بأن ربط الضريبة بالاتفاق بين مأمور الضرائب والممول يبقى عرضة للنقض والربط التكميلي متى كانت مدة سقوط الحق في الضريبة لم تنقض هو قول غير صحيح.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٠

المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ صريحة في ألا يحال على لجان التقدير إلا المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين مصلحة الضرائب والممول فإذا كان الممول قبل كتابة تقدير المصلحة لأرباحه وكانت المحكمة قد استخلصت استخلاصاً سائفاً في حدود سلطتها أنه لم يحصل من جانب المصلحة عدول عن التمسك بهذا الاتفاق بل ظلت متمسكة به حتى ربطت الضريبة المستحقة على الممول على أساسه فإنه لا يحق للممول أن ينقض ما تم من جهته إبطاء تقدير أرباحه بمعرفة لجنة التقدير بعد أن تم الاتفاق بينه وبين المصلحة على تقديرها وإذا كان الحكم إذ قضى برفض دعوى الممول قد أقام قضاءه على أنه وافق كتابة على تقدير المأمورية لأرباحه وأنه أبدى استعداده لنسخ الضريبة على أساسه وأن إحالة المأمورية بعد ذلك الموضوع على لجنة التقدير لم يكن عدولاً منها عن هذا الاتفاق وإنما كان تنفيذاً للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ الذي سلب سلطة التقدير من المأموريات وناطها بلجان التقدير وحدها فلما ألقى هذا القرار بالقرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ الذي قضى بأن لا يحال على اللجان إلا ما حصل عليه الخلاف بين المأمورية والممول سحبت المأمورية موضوع التقدير من اللجنة قبل أن تنظره متمسكة باتفاقها السابق مع الطاعن وأن عدم اعتراض الممول على إحالة الموضوع على لجنة التقدير لا يعتبر عدولاً منه عن الاتفاق لأنه ما كان يجوز له هذا الإعتراض بعد صدور القرار الذي سلب المأمورية سلطة التقدير. إذا كان الحكم قد أقام قضاءه على هذا الأساس فإنه لم يخطئ في تطبيق القانون.



الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٧

إذا كانت مصلحة الضرائب قد إعمدت في سنوات سابقة دفاتر الممول وحساباته وورطت على أساسها الضريبة المستحقة عليه فإن هذا لا يمنعها إذ هي لم تظلمن إليها في سنة تالية من أن تطرحها وتحدد أرباحه بطريقة التقدير إذ هذا من حقها بصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، فإن لم يقبل الممول هذا التقدير عرض الأمر على لجنة التقدير ومن بعدها على المحكمة التي يدخل في اختصاصها محل إقامة الممول إذا طعن أمامها في قرار اللجنة وبذلك تتاح له فرصة إثبات مطابقة دفاتره وحساباته للواقع وعلى أساسها يحدد وعاء الضريبة فإن هو لم يسلك هذه الطريق وقبل التقدير الذي أجرته المصلحة فإنه يكون بقبوله قد عقد معها اتفاقاً لا يحل له أن يتحلل منه ما لم يثبت وجود شائبة شابت رضاه وقت إنقاده أو أنه وقع مخالفاً للنظام العام. ولا يعتبر من الشوائب التي تعيب هذا الاتفاق أن يثبت بعد إنقاده مطابقة دفاتر الممول وحساباته للواقع إذ لو صح اعتبار هذا الأمر كذلك لفات الغرض الذي قصد إليه الشارع من إجازة الاتفاق فيما بين الممول والمصلحة وهو أن يستقر بينهما الوضع نهائياً فيما يتعلق بوعاء الضريبة ومقدارها إذ هذا الإسطرار من المصلحة العامة. وإذا لم يمتنع كان الحكم المطعون فيه إذ أهدر الاتفاق الذي لإرضاء المطعون عليه بموافقة على تقدير مأمور الضرائب لأرباح الشركة التي يمثلها قد أقام قضاءه على ما ثبت له من تقرير مدير الدعوى أن التقيد في دفاتر الشركة لا غبار عليه فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون فيعين نقضه.

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٥

إذا كان الممول قد قبل تقدير مصلحة الضرائب لأرباحه فإنه يكون بذلك قد تم الاتفاق بينهما على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانوناً، وهو اتفاق ملزم للطرفين ومانع لهما من العودة إلى مناقشة موضوعه متى كان قد خلا من شوائب الرضاء ولم يثبت المدول عنه بدليل جائز القبول قانوناً. وإذا لم يمتنع كان الحكم المطعون فيه إذ لم يحدد بموافقة المطعون عليه كتابة على تقدير مأمورية الضرائب لأرباحه في السنوات المتنازع عليها قد أقام قضاءه على قريتين إسمعت إحداهما من إحالة الأمر بعد هذا الاتفاق على لجنة التقدير، والأخرى من عدم ربط المصلحة للضريبة على أساسه، وكانت هاتان القريتان لا تصلحان قانوناً للإستدلال بهما على أن الطاعنة قد عدلت عن التمسك بموافقة المطعون عليه على تقدير المأمورية، ذلك أن إحالة مصلحة الضرائب الأمر على لجنة التقدير بعد موافقة المطعون عليه على تقدير المأمورية لأرباحه هو إجراء مخالف لنص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تقضي بأنه لا يحال على اللجان إلا المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والممول، وأن إعمال مصلحة

الضرائب في ربط الضريبة على أساس هذا الإتفاق لا يؤدي إلى القول بتزولها عن التمسك به ومن ثم يكون الحكم قد عالج القانون وصين نقضه.

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٥

مادام الممول قد قبل تقدير مصلحة الضرائب لأرباحه عن السنوات موضوع النزاع فإنه يكون بذلك قد تم الإتفاق بينهما على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانوناً وهو اتفاق ملزم للطرفين ومنع من العودة إلى مناقشة موضوعه لإحالة مصلحة الضرائب الأمر على لجنة التقدير بعد ذلك يكون إجراء مخالفاً للقانون إذ لا يحال إلى اللجان إلا المسائل التي لم يتم الإتفاق عليها بين المصلحة والمومول.

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٦

إذا كانت مصلحة الضرائب قد قدرت أرباح أحد التاجين على أساس عام عاملت به غيره من التاجين يتحصل في تقدير ربح معين للزمة واستصدرت بذلك قراراً من لجنة التقدير يقول الممول إنه لم يظن فيه لأنه كان قد إتفق مع المصلحة على إعادة محاسبته على الأرباح إذا ما غيرت القاعدة العامة التي وضعتها في محاسبة التاجين على مقدار الربح للزمة ثم صدر كتاب دوري من المصلحة تناول بالتغيير نسب الأرباح وإدعى الممول أن المصلحة حاسبته من جديد على أساس هذا الكتاب فإن مثل هذا الإتفاق الذي حصل بينه وبين مصلحة الضرائب على إعادة محاسبته لا يعتبر مخالفاً للنظام العام ولا للقانون ذلك أن من القواعد الدستورية المساواة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والواجبات والتكاليف [ المادة ٣ من دستور سنة ١٩٢٣ والمادة ٣١ من الدستور الحالي ] ولما كانت الضرائب من التكاليف العامة فوجب أن يتساوى الجميع في تحمل أعبائها فإذا وضع نظام لتقدير نسب الأرباح التي تربط عليها الضريبة فإن الإتفاق على تمتع أي ممول به لا يكون مخالفاً للنظام العام.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٥ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦

مفاد المادتين ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، ٢٥ من اللائحة التنفيذية له المعدلة بالقرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ أن مأمورية الضرائب يجب أن تعرض تقديراتها على الممول أولاً، فإذا رفضها كان لها أن تحل ما لم يتم الإتفاق عليه بينها وبين الممول على لجنة التقدير، وهذه المرحلة التي تحاول فيها المأمورية الإتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير هي مرحلة واجبة قدر المشروع تحقق المصلحة في إتزامها، سواء بالنسبة للممول أو لمصلحة الضرائب، ويترب على إغفال إجراء هذه المحاولة عدم جواز طرح النزاع على لجنة التقدير. ولما كان الأصل في الإحالة على لجنة التقدير أن تتم وفقاً لللائحة التنفيذية وأن تراعى الإجراءات التي نصت عليها بإعلان الممول بالنموذجين

١٩، ٢٠ ضرائب في المواعيد المنصوص عليها قبل إحالته على لجنة التقدير، وكان الغائب أن مصلحة الضرائب قد خرجت على هذا النظر وأحالت مورت الطاعنين إلى لجنة التقدير في ذات اليوم الذي أعلن فيه بالمودجين ١٩، ٢٠ ضرائب ودون إتاحة الفرصة له من الإفادة بالمواعيد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية والمهيئة بهذين المودجين، فإن إحالته إلى لجنة التقدير بالتأسيس على هذه الإجراءات الباطلة يكون باطلاً ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم القاضي برفض الدفع بطلان الإجراءات قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/٩  
إتفاق مصلحة الضرائب مع الممول على إعادة محاسبته عن أحد العناصر المعاضدة للضريبة لا يعتبر معالفاً للنظام العام للقانون.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٧  
إنه لما كان إتفاق مصلحة الضرائب والممول على مبلغ وعاء الضريبة جائزاً في القانون من جهة وأمرأً مندوباً إليه من جهة أخرى، وكان لا محل للتقدير بطريق اللجان إذا ما تم هذا الإتفاق، كان ما جاء بالمادة ٥٢ من قصر الإحالة على لجنة التقدير على المسائل التي لم يتم إتفاق عليها تقيسراً من القانون لجواز الإتفاق على مبلغ وعاء الضريبة بين المصلحة والممول وإجازة منه للمصلحة في الإتفاق عليه قبل سلوك طريق التقدير باللجان. وإذن فإن المصلحة إذا ما عملت على الإتفاق مع الممول وتم بينهما إتفاق بالفعل فيحينئذ يحوال لتقديرها كيان قانوني من حيث إنه موضوع الإتفاق الذي تم بينها وبين الممول. أما إذا لم يحصل إتفاق فإن التقدير الذي تكون المصلحة قد إقرضته على الممول في سبيل الإتفاق معه يسقط من حيث إنه مجرد عرض لم يلحظه قبول فلا يكون له كيان قانوني، ومن ثم لا تكون المصلحة ملتزمة به ولا يمكن أن يعتبر عرض المسألة على اللجنة أنه طعن فيه، ولا تكون اللجنة - وهي المختصة قانوناً بالتقدير منوعة من الزيادة عليه.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٦  
إن المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن "تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التي لم يتم إتفاق عليها بين المصلحة والممول"، ومؤدى ذلك أن الإتفاق على تقدير الأرباح جائز بين المصلحة والممول، بل إن محاولة المصلحة له أمر واجب ولا ينبعث إختصاص اللجنة إلا بعد حيلولة تلك المحاولة. وإذا كان القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ قد ألقى المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المذكور وعدل المادة ٢٥ منها تمديداً مقتضاه أن

يحيل مأمور الضرائب على لجنة التقدير الموضوع إذا لم يقدم الممول في الموعد القانوني حساباته ومستداته لمصلحة الضرائب أو قدمها ورفضت المصلحة إعمالها، فهو بذلك قد نزع من المصلحة سلطة السعي في الاتفاق مع الممول على قيمة أرباحه والتي إحتمال هذا الاتفاق، مخالفاً في ذلك حكم القانون في المادة ٥٢ وبهذا يكون التعديل الذي جاء به منضم الأثر قانوناً.

#### \* الموضوع الفرعي : حضور النيابة العامة في الطعون الضريبية :

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٩  
لما كان حضور النيابة عند النطق بالحكم غير لازم عملاً بنص المادة ٢/٩١ من قانون المرافعات وكان الثابت من محاضر الجلسات محكمة الاستئناف بأن النيابة قد ملئت أثناء نظر الاستئناف فإن نسي النيابة على الحكم المطعون غلو ديباجته ومحضر جلسة النطق به مما تمثيل النيابة يكون في غير محله.

#### \* موضوع الفرعي : سرية الجلسات :

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥  
إنه وإن كانت المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه تنظر في جلسة سرية، إلا أنه يصح طبقاً للمادة ٣٤٥ من قانون المرافعات السابق النطق بالحكم في علانية ولو نظرت الدعوى في جلسة سرية.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٥  
النص في المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن " الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه تنظر في جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائماً بوجه السرعة " يدل على أن المشرع أوجب نظر الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون في جلسات سرية. ولما كان هذا الإجراء يتعلق بنظم التقاضي الأساسية ويصل بالنظام العام، فإنه يترتب على مخالفته بطلان الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى.

#### \* الموضوع الفرعي : سعر الضريبة :

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٩  
لما كان من المقرر طبقاً لأحكام القانونين رقمي ٥٦ لسنة ١٩٥٤، ١٢٩ لسنة ١٩٦١ سألني الذكر أن سعر الضريبة الأصلية يحسب بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية الثابتة بدفاتر الحصر والتقدير بعد خصم ٢٠٪ مقابل جميع المصروفات التي يكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة، فإنه يستوي أن

تحسب هذه الضريبة على أساس القيمة الإيجارية سالفة الذكر مخصوماً منها ٢٠٪ أو أن تحسب على أساس هذه القيمة بغير خصم من تخفيض سعر الضريبة نفسها بنسبة ٢٠٪ إثبات قيمة الضريبة عند رقم واحد في كلتا الحالتين.

#### \* الموضوع الفرعي : سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة :

الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٥٦ مكتب قضى ٤٢ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٥

لما كانت مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة لا تبدأ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين بحيث إذا كان مؤجلاً أو مطلقاً على شرط فإن معاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشروط وكان المشرع قد فرض في المادة ١/٢ على المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الفروا المنقولة على كل محمول فزاول تجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية تقديم إخطار بذلك لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاوله هذا النشاط، وبعد أن حددت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - أجل التقادم المطلق لحق مصلحة الضرائب بخمسة سنوات جرى نص المادة ٩٧ مكرراً ٣ في فقرتها الأولى والثالثة على التوالي من ذات القانون على أن تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكرر منه - وهي حالات تقديم إقرارات ناقصة أو تقديم بيانات غير صحيحة أو إحصاء طرق إحتيالية للتخلص من أداء الضريبة من تاريخ العلم بالناصر المخفاه وتبدأ هذه المدة بالنسبة إلى الممول الذي لم يقدم الإخطار المنصوص عليه في المادة الأولى من المرسوم بقانون السالف الإشارة إليه من تاريخ إخطاره المصلحة بمزاولة النشاط لما كان ذلك وكان الغائب من ملف الممول لدى مديرية ضرائب دماط أول أنه تقدم إلى المأمورية بطلب إستخراج بطاقة ضريبة فحرر المأمورية المخصى مذكرة عن نشاطه ومحضراً ضمنه الإطلاع على ترخيص تشغيل المنشأة والسجل التجارى وعقد إيجار المحل، وكان المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣، قد أوجب على مصلحة الضرائب أن تصدر لكل محمول بطاقة ضريبة تتضمن إسمه وعنوان محل إقامته وعنوان المنشأة وإسمها التجارى وكيانها القانوني وأنواع الأنشطة التي يمارسها والضرائب التي يخضع لها وأية بيانات ضرورية في المحاسبة الضريبة وصدر تلك البطاقة بناء على طلب الممول وكان المشرع لم يحدد شكلاً خاصاً للإخطار بمزاولة النشاط في طلب إصدار البطاقة الضريبة ويتضمن بالضرورة الإخطار عن مزاوله النشاط نوعه ومحل مباشرته ويكون المطعون ضده قد أخطر المأمورية بما أوجبه عليه المرسوم بقانون ٧ لسنة ١٩٥٣ آنف الذكر إخطار بمزاولة النشاط الخاضع للضريبة، ومن لم تبدأ به

مدة التقادم وإذا لم توجه الطاعة أى إجراء قاطع للتقادم إلى المظنون حده إلا فى ١٩٨٤/٤/٧ بأخطاره بالموذج رقم ١٨ المتضمن عناصر ربط الضريبة عن سنتى ١٩٧٦، ١٩٧٧ أى بعد مضى أكثر من خمس سنوات على إعطائهم المظنون حده الطاعة بمزاولة النشاط على النحو السالف بيانه، فإن حق الحكومة فى المطالبة بدین الضريبة المستحقة عن السنتين المذكورتين يكون قد سقط بالتقادم.

#### **\* الموضوع الفرعى : سلطة مديري الضرائب :**

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٧٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٧  
يقصد بمادة "مصلحة الضرائب" فى حكم القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩، وزارة المالية والمصالح والموظفون الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح فى تنفيذه. وقد حوت اللائحة التنفيذية لهذا القانون مديري الضرائب المحليين سلطة إصدار الأوراد التى تحصل بمقتضاها الضريبة طبقاً للمادة ٩٢ من القانون كما حوت مأمورى الضرائب سلطة تحصيلها، ومن ثم فلا وجه للقول بأن العلم المجرى لعماد رفع الدعوى بعدم نفاذ التصرف هو علم وزير المالية وحده - دون مصلحة الضرائب بوصفه ممثلاً للخزينة العامة.

#### **\* الموضوع الفرعى : سنة الأصل :**

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٧٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٢  
الأصل هو أن الضريبة تفرض على الأرباح الحقيقية التى يجنيها الممول ولكن رأى الشارع عندما وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اتخاذ التقدير الذى تحريه مصلحة الضرائب عن سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤١ أساساً لربط الضريبة عن السنة التالية لكل منهما بصرف النظر عن الأرباح الحقيقية التى يكون قد جناها الممول فى السنتين المذكورتين خروجاً على الأصل، ثم أصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ الذى نص على إلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإبطال كل تقدير رتب عليها لأكثر من سنة إذ نص على ذلك فقد أعلن عن رغبته الصريحة فى العدول عن الاستثناء والرجوع إلى الأصل وأن يكون هذا القانون ذا أثر رجعى يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلاً.

## \* الموضوع الفرعي : ضريبة المهن الحرة :

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٤

- قصرت المادة الأولى من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تطبيق أحكامه على أصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وحدهم دون غيرهم من أصحاب المهن التى لا يجرى عليها هذا الوصف.

- مؤدى نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية - قبل تعديله بالقانون برقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ - أنه لا يشترط لمزاولة مهنة الهندسة الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى بل يجوز أن يزاولها حملة الدبلومات الأخرى التى أوردها المادة الثالثة، وهى دبلومات غير جامعية، وهو ما لم يخرج منه المشرع حين عدل بنود المادة الثالثة سالفة الذكر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تسرى على المهن الهندسية، ورتب على ذلك أن - المطعون عليه - وهو مهندس حاصل على مؤهل جامعي - يتمتع بمعاملة الربط الحكيم المنصوص عليه فى المادة الثالثة من القانون المذكور فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٤

(١) قصرت المادة الأولى من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تطبيق أحكامه على أصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وحدهم دون غيرهم من أصحاب المهن التى لا يجرى عليها هذا الوصف.

(٢) مؤدى نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية - قبل تعديله بالقانون برقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ - أنه لا يشترط لمزاولة مهنة الهندسة الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى بل يجوز أن يزاولها حملة الدبلومات الأخرى التى أوردها المادة الثالثة، وهى دبلومات غير جامعية، وهو ما لم يخرج منه المشرع حين عدل بنود المادة الثالثة سالفة الذكر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تسرى على المهن الهندسية، ورتب على ذلك أن - المطعون عليه - وهو مهندس حاصل على

مزيل جامعي - يتمتع بقاعدة الربط الحكمي المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون المذكور فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

#### \* الموضوع الفرعي : ضرورة إخطار المصلحة بقوائم شروط البيع :

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٢٠٦ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٥  
مؤدى نص الفقرة الأولى من البند ثالثاً من المادة ٩٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ ونص الفقرتين الثانية والثالثة أن البوع التي يلزم إخطار مصلحة الضرائب عنها هي التي تقع جبراً على المنقول أو العقار وتلك التي تقع إختياراً على العقار في مجال التنفيذ وهذه البوع الإختيارية هي التي أشارت إليها المادتان ٧٢٢ و ٧٢٣ من قانون المرافعات السابق يلزم ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ في صدد تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها " أن المشرع وإن كان قد إستهدف بالنصوص القائمة حماية حقوق الخزنة العامة عند التنفيذ إلا أن جميعها لا تغني شيئاً إذا عُد الدائن العادي إلى التنفيذ على عقار مدبته ولم تكن مصلحة الضرائب قد قيدت حقوقها على العقار موضوع التنفيذ.... لذلك جميعه رؤى ككافة لحماية حقوق مصلحة الضرائب أن يعدل نص البند ثالثاً من المادة ٩٠ بحيث يوجب على لقم كتاب محكمة التنفيذ إخبار مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بإيداع قائمة شروط البيع في خلال الخمسة عشر يوماً التالية للإيداع وكذلك رؤى تعديل ميعاد إخطار مصلحة الضرائب بتاريخ بيع المنقولات أو العقارات المنصوص عليه في هذا البند يجعله قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوماً على الأقل بدلاً من عشرة أيام لما تبين من ضيق الفترة مما جعلها عديمة الجدوى في المحافظة على حقوق الخزنة العامة وهو ما يستفاد منه أن المشرع ضمن هذه المادة قواعد إستهداف بها حماية حقوق الخزنة العامة عند التنفيذ على أموال المدينين بالضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة أو على الملزمين بتوريدها للخزنة بحكم القانون فلا تصح هذه المادة لتشمل بيع الأموال التي تتم بالمزاد العلني إختيار بناء على طلب الأفراد في غير مجال التنفيذ ولا يلزم بالتالي إخطار مصلحة الضرائب عنها.

#### \* الموضوع الفرعي : ضريبة أرباح المهن غير التجارية :

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٧٩٣ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٧  
من حق المؤلف أن يستغل مؤلفه بطريق مباشر أو غير مباشر ومن وسائل هذا الإستغلال أن يتولى طبع مؤلفه ونشره بنفسه أو بواسطة الغير بقصد تحقيق ربح مادي، ونشاط المؤلف - لا الغير - في نقل



مؤلفه إلى الجمهور وإستغلاله على هذه الصورة يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية في معنى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠، وقولها تسرى هذه الضريبة على كل " مهنة " أو " نشاط " لا يخضع لضريبة أخرى، وهما وصفان مطايران ردد الشارع بينهما بلفظ " أو " لكي يخضع للضريبة على المهن غير التجارية أحوال إستغلال كل نشاط لا يخضع لضريبة نوعية بقصد تحقيق ربح مالى وإن لم يتخذ صاحبه مهنة معادة له. وإذ كان المطمعون عليه قد تولى طبع مؤلفه وبيعه بعد أن كان مجرد محاضرات يلقيها على طلبة معهد الضرائب وإخراجها بذلك من نطاق الحق المعنوى إلى نطاق الحق المالى وإستغلاله، وجرى الحكم المطمعون فيه على أن نشاط من هذا الإستغلال لا يخضع للضريبة على المهن الحرة فإنه يكون قد عاااف القانون وأعطى فى تطبيقه.

#### الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٥

- المسطر فى قضاء هذه المحكمة أن التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة بمعناها العام هى كل ما يتفق الممول بمسوغ فى سبيل مباشرته لمهنته وينقطع بإنتطاعه عن مزاولتها والسائد بين المشتغلين بالمحاسبة أنها على نوعين أحدهما تكلفة " السلعة أو الخدمة " وتسمى أحياناً مصاريف التشغيل وأحياناً المصاريف المباشرة والأخرى تكلفة " الإدارة " وتسمى أحياناً المصاريف الإدارية وأحياناً المصاريف غير المباشرة ومؤدى نص المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع أراد المغايرة بين التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة وبين المصروفات، إذ لا يتأتى أن يعبر فى نفس النص عن مدلول واحد بصيرين مختلفين، ودلالة الحال تبين أنه أراد بالتكاليف كل ما يلزم لمباشرة المهنة بما فى ذلك " تكلفة السلعة أو الخدمة وتكلفة الإدارة " وأراد بالمصاريف مجرد " تكلفة الإدارة " وهو ما يتحقق به العدالة فى الإلتزام بالضريبة بين الممول الذى يمسك حسابات منتظمة فتخصم له جميع التكاليف بما فى ذلك " تكلفة السلع أو الخدمات " و" تكلفة الإدارة " وبين الممول الذى لا يمسك حسابات منتظمة فتعتبر "تكلفة السلع أو الخدمات " عنصراً من عناصر العمليات على إختلاف أنواعها، وتقدر " تكلفة الإدارة " وهى المصاريف - تطبيقاً للخلف عليها بين الممول ومصلحة الضرائب - جزأاً بخمس الإيرادات، وإذ عاااف الحكم المطمعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أن لا فرق بين عبارة " التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة " الواردة بالفقرة الأولى من المادة ٧٣ المشار إليها، وبين كلمة " المصروفات " الواردة بالفقرة الثانية منها، ورتب على ذلك عدم جواز خصم تكاليف طبع الكتب التى أنفقها الطاعن - مؤلف

- في سنتي ١٩٦١، ١٩٦٢ من إيراداته لهما بالإضافة إلى خصم المصروفات بواقع خمس الإيرادات فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

- يجب طبقاً لنص المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحليد وعاء الضريبة على أرباح المهن غير التجارية في كل سنة ضريبة على حدة، مما يقتضاه أن كل سنة تحمّل أرباحها بالتكاليف الفعلية التي تحملها الممول في تلك السنة، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى رفض إحصاء تكاليف طبع الكتب التي أنفقها الطاعن قبل سنوات النزاع في هذه السنوات وتوزيعها عليها فإن النقص عليه بالقصور لأنه لم يبحث هذا الطلب في أسبابه يكون غير منتج.

#### الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٠

إذ بين من صحيفة الاستئناف أن الطاعة أشارت إلى أن الحكم الصادرة في الاستئناف رقم ... .. سبق أن قضى بخضوع معهد المطعون ضده للضريبة على أرباح المهن غير التجارية في السنوات ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣، فإن هذا الحكم الحائز قوة الأمر المقضي يكون حجة في هذا الخصوص ومانعاً للخصوم في الدعوى التي صدر فيها - الطاعة والمطعون ضده من العودة إلى مناقشة هذه المسألة في أية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع، وتقضي المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها طبقاً لنص المادتين ١٠١ من قانون الإلزام ١٩٦٠ من قانون المرافعات الحاليين، ولا يمنع من ذلك أن يكون الحكم صادراً عن سنوات سابقة على سنة النزاع في الدعوى المطروحة، لأن نطاق مبدأ إستقلال السنوات الضريبية لا يمتد إلى جانب الأرباح والتكاليف التي تتحقق على مدار السنة بحيث لا تمتد إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة عليها إلا فيما نص عليه القانون إستثناء، كما لا يمنع منه عدم دفع الطاعة صراحة بحجة ذلك الحكم طالما أن هذه الحجة باتت تتعلق بالنظام العام على ما سلف بيانه، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم خضوع معهد المطعون ضده للضريبة ودون أن يبحث حجة الحكم السابق مع ما لثبوتها من تأثير على النتيجة التي انتهى إليها، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يطله ويوجب نقضه.

#### \* الموضوع الفرعي : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

#### الطعن رقم ١٩٥ لسنة ١٩ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٥

إن المادة ٤٧ لفقرة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضي بأن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية تحدد على أساس التقدير. وهذا التقدير متروك لقاضي الموضوع بإشراف جميع الطرق التي تمكنه من الكشف عن حقيقة أرباح الممول دون أن يتقيد في هذا الشأن بطريق دون آخر، ولا يعترض على تقديره

ما دام مقاما على أسباب سائلة كالية لحمله. فإذا كان مما إحمد عليه من العاصر في هذا التقدير المظهر الخارجى لمحال الممول وعقمها فلا يصح الاعتراض عليه في ذلك.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٣

إن المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أن " تستحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر " فإنها تستلزم قيام المنشأة في مصر ومزاوتها أصملا تجاريا أو صناعيا وفى حالة قيام المنشأة في الخارج أن يكون لها مطعون في مصر خاضعون لأوامرها فإذا لم يكن لها مطعون أن تقوم في مصر بنشاط تجارى أى عمليات تجارية تصمم بصفة الإعتياد. وإذن فمضى كان ذلك كله غير متوافر في العملية المفردة التى قامت بها المطعون عليها الأولى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم خضوعها لضريبة الأرباح التجارية لم يخالف القانون، أما قول الطاعة بأن نشاط المطعون عليها الأولى يحصر مستمرا لاعتيادها شراء القطن من مصر وتصديره إلى الخارج لمردود بأن المقصود بالنشاط المستمر هو النشاط الذى يكون في ذاته خاضعا للضريبة وهو غير متوافر في هذه الدعوى إذ انحصر نشاط المطعون عليها الأولى الذى حقق لها أرباحا في مصر على عملية واحدة.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ٥/٧/١٩٥٣

عندما تحدث القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ عن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في الكتاب الثانى منه ذكر في الفصل الأول من الكتاب المذكور ما تناوله هذه الضريبة نص في المادة ٣٠ على أنه " اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير أى استثناء إلا ما ينص عليه القانون ". ثم عدد في المادة ٣٢ من شركات وجمعيات ومنها تسرى عليها هذه الضريبة وقرر في الفقرة الثامنة من المادة المذكورة أن هذه الضريبة تسرى على " كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها ". وبعد ذلك تحدث في الباب الثانى منه عن أرباح المهن غير التجارية فنص في المادة ٧٢ على أنه " اعتبارا من أول الشهر التالى لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامى والطبيب والمهندس والمعمارى والمحاسب والخبر وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية " ويضح من ذلك أن القانون عندما تحدث عن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أطلق النص وفرض هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها في حين أنه عندما تحدث عن أرباح المهن غير التجارية قصرها على مهن معينة حددتها بالذات ووكل إلى وزير المالية إضافة مهن غير تجارية أخرى إليها بقرار وزارى يصدر منه لكل ما خرج من

المهن عما نص عليه في المادة ٧٢ ولم يرد بقرار وزاري صادر من وزير المالية كل ما عرج عن ذلك تسرى عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بغض النظر عما إذا كانت هذه المهن في ذاتها تعتبر عملا مدنيا أو عملا تجاريا وفقا لقانون التجارة. وبذلك أعرب الشارع عن قصده في أن تكون الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص ولو شمل ذلك مهنا لا تعتبر بحسب قانون التجارة عملا تجاريا ولو لم يكن ربحها ناتجا من مال مستمر لأن قانون الضرائب مستقل عن القانون الخاص لا يلتزم بقواعده وقد نص صراحة في المادة ٣٠ على شركات وجمعيات ليس لها نشاط تجاري ونص كذلك على أعمال لا تعتبر تجارية حسب قانون التجارة وأغضها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية. وإذن لمعنى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مهنة المطعون عليه ككتاب عمومي خاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية فإنه يكون قد خالف القانون ويعين نقضه في هذا الخصوص وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من اعتبار هذه المهنة خاضعة لضريبة الأرباح التجارية.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

لما كان بين من الحكم المطعون فيه أن السيارة المحجوز عليها كانت تستغل استغلالا تجاريا في نقل الأشخاص أو البضائع فإن إيرادها يخضع لضريبة الأرباح التجارية ويحتمل اعتباره في حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ منشأة يسرى عليها حكم المادتين ٥٨، ٥٩ منه ويكون مشرى هذه السيارة مستولا بالتضامن مع البائع عما يكون مستحقا لمصلحة الضرائب حتى تاريخ البيع وفقا لنص المادة ٥٩ بعد تعديلها بمقتضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ والتي كانت قبل هذا التعديل تعفى المشتري من هذا الالتزام التضامني متى قام هو والبائع بتبليغ مصلحة الضرائب بأمر البيع في الميعاد المحدد لهما. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن حكم المادتين ٥٨، ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يسرى على حالة بيع سيارة تستغل في النقل بمقولة إنها لا تعتبر منشأة وأن إيرادها يخضع لضريبة كسب العمل فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢١

لم يعد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية فلم يخضعها - بهذا الوصف - للضريبة كما أخضع الشركات المساهمة في المادة ٢١ منه، بل سوى في حكم المادة ٣٤ بين الشريك المتضامن في هذه الشركات وبين الممول المتفرّد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح. والقانون على ما

جرى به قضاء هذه المحكمة لم يفرق في هذا الخصوص بين شركات التوصية البسيطة وشركات التوصية بالأسهم التي وإن شملت موصن مساهمين فهي ليست إلا شركات توصية تفرض الضريبة على مديرها الشريك العامل بمقدار نصيبه في الربح وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون المشار إليه أسوة بالشركاء في شركات التضامن.

**الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٤**

إنه وإن كان عقد الشركة يقتضى بمجرد حلها، وتنتهى بذلك سلطة المديرين له، إلا أن شخصية الشركة المعنوية تظل قائمة حتى تمام التصفية في حدود أغراض التصفية، فإذا تحققت للشركة أثناء ذلك أرباح نتجت عن بيع بعض أملاكها أو عن أعمال أخرى مارسها المصفون لمصلحة الشركة فإن هذه الأرباح تخضع للضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية، سواء ألزم المصفون أغراض التصفية أو مارسوا نشاطا استغلاليا حقق ربحا للشركة وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الشركة الطاعنة استمرت تمارس نشاطا تجاريا من تاريخ وضعها تحت التصفية حتى دفع رأس مالها كاملا إلى المساهمين وأنها حققت أرباحا من بيع بعض ممتلكاتها ومن سائر نواحي نشاطها، فإن هذه الأرباح تكون خاضعة للضريبة وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

**الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١١**

متى كان الثابت هو أن ملكية المعلنون عليه لجميع أسهم الشركة قد آلت إليه بموجب عقود بيع مفردة من المساهمين دون تدخل من الشركة في بيع تلك الأسهم، وبالتالي لم ينها أى ربح من هذه العملية حتى تفرض عليها الضريبة، فإنه يمتنع القول بأن الشركة قد حققت ربحا من التصرف في أصولها مما يخضع لضريبة الأرباح التجارية المقررة بالمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

**الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤**

إن حرية الأرباح التجارية والصناعية إنما تربط على أساس صافي الأرباح الحقيقية التي جناها الممول في سنته الضريبية والتي لا تتحقق إلا إذا ربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر فلا يجوز عدم استئزال ما تكبده من خسائر بسبب ما ثبت وقوعه على منشأته من سرقة أو اختلاس متى كان الظاهر أن هذه الخسائر لم ترد إليه فعلا، ولا يبنى عن الرد الفعلي أن يكون الممول قد أهمل أو تراخى في تنفيذ الحكم الذى استصدره بالتعويض على السارق أو المختلس ذلك لأن الممول لا يحاسب على ما فرط في تحصيله من ربح أو أهمل توقيه من خسائر.

**الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٨**

جعل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها وتناول في المادة ٧٢ أحكام ضريبة المهن غير التجارية ونص على سريانها على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمعماري والمحاسب وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية، فدل بهذا النص على أن رخصة القياس على المهن الواردة في المادة المذكورة مقصورة على وزير المالية الذي حوله وحده أن يضيف إلى المهن الواردة المذكورة مهنا أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تكشف عنه دواعي العمل إذ كان من غير المسور للشارع أن يحصر جميع هذه المهن وقت إصدار القانون. وإذا فُتحت كانت مهنة التدليك ليست من المهن التي نصت عليها المادة ٧٢ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠، ولم يصدر قرار من وزير المالية يضافها إلى تلك المهن، وكان التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وتشرع مستحدث لا يسرى على واقعة الدهوى، فإن الضريبة التي تسرى على هذه المهنة هي الضريبة على أرباح المهن التجارية.

**الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٨**

مضى ثبت أن الممول يستغل أرضاً في زراعة الورد والزهور ولكن هذا الاستغلال كان لاحقاً لتاريخ فتحه محلاً لباع الزهور، وأن هذه الزهور تباع بعد تهيتها فنياً في سلال أو وضعها في باقات ولها في ورق خاص مستعينا في ذلك بغبرة خاصة لا تنصل بالاستغلال الزراعي وكان الثابت أن عمله في ذلك المحل يقوم في أكثره على ما يشتره من الغير لا على ما تنجعه زراعته، فإن الحكم لا يكون مخطئاً في اعتبار المنشأة مما تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية.

**الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٧**

إذا كان الممول من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ولم تكن الضريبة عليه في سنة ١٩٤٨ قد ربطت ربطاً نهائياً فإنه يصح إعمالاً لحكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة المستحقة عليه عن سنة ١٩٤٨ المذكورة - ولا محل لما تثيره مصلحة الضرائب من أن الأصل في القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أن تربط الضريبة على الأرباح الفعلية التي حققها الممول وأن الممول معترف في إقراره بأنه حقق أرباحاً في سنة ١٩٤٨ تزيد عن الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ ذلك أنه يكفي لإعمال حكم المرسوم بقانون المشار إليه أن يكون

الممول خاضعاً في ربط الضريبة لطريقة التقدير وأن تكون الضريبة لم تربط عليه ربطاً نهائياً في أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ - ١٩٥١ وكلا الشرطين معا في خصوص أرباح السنة محل النزاع.

**الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٥**

مضى كان الثابت من وقائع الدعوى أن الممول لم يجر استهلاكاً على العمارة المتنازع على تحديد الربح الناتج من بيعها من تاريخ شرائها سواء في ذلك خلال السنين السابقة على صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو السنين اللاحقة عليه استناداً إلى أن قيمتها لم تنقص عن قيمتها الدفترية فإن الربح من بيعها الذي تستحق عليه ضريبة الأرباح التجارية يكون هو الفرق بين ثمن الشراء حسبما أثبت في دفاتر الممول وبين الثمن الذي تم به البيع. ومن ثم فإذا كان الحكم قد أوجب خصم مبالغ مقابل الاستهلاك من القيمة الدفترية للعمارة فإنه يكون مخالفاً للقانون ذلك أن مؤدى نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيما يتعلق بالاستهلاكات التي تخصم من مجموع الأرباح أن الاستهلاك فرض لمصلحة الممول فهو حق له ليس واجبا عليه إجراؤه لأن الاستهلاك تكليف على مجموع الأرباح يخصم منها إذا رغب الممول فيقل تبعاً لذلك الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة، فإذا رأى الممول عدم إجراء الاستهلاك بسبب ارتفاع قيمة الأصل المقابل له أو لسبب آخر فإن القانون لا يلزمه بإجرائه. وإن من شأن إجراء الاستهلاك في حالة ارتفاع قيمة الأصل عن القيمة الدفترية تكوين احتياطي وهمي لا يقابل نقداً حقيقياً في قيمة ذلك الأصل. وإذا كان الاستهلاك قد أجاز للممول إجراؤه لمصلحته فقد عني المشرع بوضع قيود تحد من المبالاة فيه أو الادعاء بحصوله على غير الحقيقة فنص على أن تكون الاستهلاكات حقيقية وأن تكون قد حصلت في دائرة ما يجري عليه العمل عادة طبقاً للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل.

**الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٥٧/١/١٠**

مضى كان نشاط الزارع لم يقتصر على بيع الزهور المنقولة من مزرعته أو على تسهيل عملية البيع بحسن عرضها في محله إستجلاً للعملاء بل امتد نشاطه إلى إدخال عناصر أخرى من الفن بتسيق الأزهار في باقات ووسائل استخدمت فيها مواد أخرى بواسطة أيدٍ مدربة تحتاج إلى ذوق وخبرة خاصة مما يزيد في قيمة الأزهار زيادة كبيرة عن قيمتها في حالتها الطبيعية الناتجة من الأرض، فلم يلق الأمر عند نقل المحصول أو حسن عرضه بل تعداه إلى نشاط جديد استخدم فيه رأس المال والخبرة الفنية وانتوى به المضاربة في سبيل الربح فإن هذا النشاط لا يتصل بطبيعة الإستغلال الزراعي ولا هو بلازم أو تابع له

بل هو مما يدخل في نطاق الأعمال التجارية والصناعية وتخضع الأرباح الناتجة عنه للضريبة المفروضة عليها قانوناً.

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٨/٤/١٩٥٧

إذا كان الربح الذى تدره منشأة الممول يرجع إلى ما يضيفه إلى الأزهار والورود من عناصر خارجة عنها كالأسبلة والأسلاك وغير ذلك كما يرجع إلى ترتيب الأزهار وتسيقها بطرق معينة أساسها الفن والخبرة وكل ذلك لا يستلزم النشاط أو الإستغلال الزراعى ولا يتصل به اتصال لزوم وضرورة. فلا يكون إستغلال الممول للمنشأة إستغلالاً زراعياً يفيه من دفع ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أرباحه منها على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ٢٣/١/١٩٥٨

تعتبر مهنة التدليك الطبى من المهن التى تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وذلك قبل العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وتدخل هذه المهنة فى عموم ما نصت عليه الفقرة الثامنة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذا لم ينص عليها فى المادة ٧٢ من هذا القانون ولم يصدر قرار من وزير المالية باعتبارها من المهن غير التجارية.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٨

جرى قضاء محكمة النقض بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هى ضريبة الأصل العام الذى يسرى على كل مهنة لم تستثن ينص خاص. ومن ثم فإن هذه الضريبة هى التى تسرى بالنسبة لأرباح المخرج السينمائى طبقاً لذلك القانون لأن مهنة المخرج لم ترد ضمن المهن التى جددتها المادة ٧٢ ولم يصدر من وزير المالية قرار باعتبارها من المهن غير التجارية التى تخضع لحكم هذه المادة ولا محل للقول بأن مهنة المخرج المنصوص عليها فى المادة المذكورة تستحب على عمل المخرج لأن المشرع إذ أورد بهذه المادة على سبيل الحصر مهناً معينة باعتبارها غير تجارية ومنها مهنة المخرج قد قصد من هذا اللفظ مدلولاً خاصاً هو التعمق والتخصص فى فن معين واتخاذ الخبرة فيه مهنة. ولو جاز القول بغير هذا لوجب اعتبار كل محترف لمهنة من المهن غير الأمر الذى يتألف غرض الشارع عن التخصص.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ٥/٦/١٩٥٨

يستفاد من نص المادة ٣٠ ومن نص الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن العبارة فى خضوع الربح الناتج من شراء وبيع الأوراق



المالية لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ليست بمجرد تكرار هذه العمليات في السنة الضريبية الواحدة بل العبرة بالاحتراف أى بعبء أن الممول اتخذ هذه الأعمال مهنة معادة له. فإذا كان الممول لم يقصد من تكرار عمليات البيع والشراء إلا مجرد توظيف ماله لحسب أى يقصد استثماره فإنه بذلك يخرج عن نطاق الامتياز. أما إذا كان قد ثبت أن الممول قد اتخذ من عمليات شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة مهنة معادة له بنية المضاربة للإفادة من فروق الأسعار مما يخرجها عن كونها مجرد عمليات متكررة قصد بها توظيف المال واستثماره أو مجرد مضاربة عرضية من غير محترف فإن الأرباح الناتجة عن هذه العمليات تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية. ولا محل للقول بأن الشخص الذي يشتغل في البورصة وهو لا يتعاقد إلا مع سمسار البورصة دون أن تكون له صلة بأى عميل لا يعتبر محترفا مهما تكررت عملياته في البيع والشراء لأن سمسار البورصة الذي يوسطه المعامل في عقد صفقاتها يبعأ وفراء ليس إلا وكلا عن هذا العميل يعمل لحسابه بحكم التنظيم القانوني الذي فرضه الشارع للمعامل في البورصة يبعأ وفراء للعميل المتقولة.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١

مضى كان الحكم قد اتخذ أرباح الممول في سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ نزولا على حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ واستند في تقدير الأرباح في سنة ١٩٤٧ إلى الحكم الابتدائي الصادر به مع أن هذا الحكم قد ألقى استئنافا وتمسكت مصلحة الضرائب بذلك لأغفل الحكم هذا الدفاع ولم يتناول في أسبابه بالرد عليه فإن الحكم يكون معيا بالقصور لأن هذا دفاع جوهري قد يظهر به وجه الرأى في الدعوى لو عرضت له المحكمة.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١

مضى كان الممول من الممولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير وطن في تقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ ثم تنازل عن طعنه بعد صدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فإن ربط الضريبة عن أرباح تلك السنة لا يكون قد أصبح نهائيا وقت صدور هذا المرسوم بقانون ويحين تطبيقه على الممول المذكور واتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الضريبة عليه عن سنة ١٩٤٨. لا يخفى من ذلك تنازل الممول عن طعنه لأن هذا التنازل قد حصل بعد صدور المرسوم بقانون سالف الذكر فلم يصادف محلا له بعد أن أسقط هذا القانون الطعن بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ بمجرد صدوره ولا ينسحب أثره إلى ذلك الطعن.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٨

أخضعت الفقرة السابعة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - " الأفراد الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات بقصد بيعها " لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لما ينطوى عليه القيام بهذه الأعمال من قصد تحقيق الربح عن طريق المضاربة وجعل مناط فرض الضريبة عليهم توافر ركن الاعتقاد، أما القول بأنه يتعين ثبوت تكرار عمليات الشراء والبيع خلال السنة الضريبية التى تحقق فيها الربح لمحدود أولا - بأن المشرع لم يحدد لتوافر ركن الاعتقاد أجلا معينا بل أطلق النص مما يستفاد منه إمكان استخلاص هذا التوافر من مجموع الظروف القائمة فى كل حالة على حدة ومردود ثانيا - بأن مبدأ سنوية الضريبة المنصوص عليه فى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم يقصد به سوى تعيين فترة المحاسبة على الضريبة واستقلال كل سنة بحساباتها وإذن فمضى كان بين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بإخضاع الأرباح التى حققها الطاعن خلال سنوات النزاع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما ثبت لديه من الأدلة الساتفة التى أوردها من أنه اعتاد شراء العقارات بنية بيعها وبقصد الربح مما يخرجها عن كونها مجرد عمليات عرضية قصد بها مجرد توظيف المال واستثماره وكان إثبات توافر ركن الاعتقاد من المسائل المتصلة بالوقائع والنسب تستقل بتقديرها محكمة الموضوع - لما كان ذلك فإنها إذ أخضعت الأرباح التى حققها الطاعن نتيجة لنشاطه من اعتياده شراء العقارات بقصد بيعها لم تخطئ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٥٨

توخى المشرع من إصدار المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ - على ما جاء بمذكرته التفسيرية - وضع قاعدة تقضى بربط الضريبة على الإيراد الحكيمى بدلا من الإيراد الفعلى استثناء من القواعد العامة التى تقضى بربط الضريبة على الأرباح الحقيقية وذلك تفاديا للتأخير فى ربط الضرائب على الممولين بسبب ازدياد عددهم ازديادا مستمرا وازدياد الأعباء الملقاة على عاتق مصلحة الضرائب بسبب فرض ضرائب جديدة وقد روى أن غير الحلول هو اتخاذ تقديرات سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة فى كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ بالتفسير الصحيح للمرسوم بقانون الذى يحقق الفرض من إصداره هو اعتبار " نتيجة الأعمال " فى سنة ١٩٤٧ ربحا كانت أو خسارة أساسا لمعاملة الممولين الخاصين لربط الضريبة بطريق التقدير بالنسبة للسنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ وإذن فمضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك مفسرا المرسوم بقانون على أنه يتحدث عن قياس سنة رابحة على الأرباح سنة سابقة عليها وأن نية المشرع من إصداره قاصرة على النهى عن فحص وتقدير

أرقام الأرباح الفعلية في السنة المقيمة مجتزأ عن ذلك بأرباح حكومية تحققت فعلاً وقدرت في السنة المقيمة، ورتب على ذلك أنه متى كانت إحدى السنوات المقيمة قد انتهت بمحاسبة فإنه لا يجرى عليها القياس فإنه يكون مخالفاً للقانون متعباً نقضه.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٨

نصوص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ - الذي كان سارياً وقت صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - يستفاد منها تحويل السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح التنفيذية في شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة أو في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك فإذا كان المشرع قد راعى عند صدور القانون المشار إليه أنه من غير المسور حصر جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد بنص المادة ٧٢ من القانون إلى وزير المالية أن يخيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة منها أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تكشف عنه دواحي العمل فهو دعوة للجهة الإدارية كي تمارس اختصاصها المخول لها بمقتضى النص العام الوارد في المادة ٣٧ سالفة الذكر أو تهتة مجال لهذه الممارسة وليس في هذا الغيات على السلطة التشريعية.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٢٤ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٩

مؤدى نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية الأرباح الصافية التي تحققها المنشأة من جميع العمليات التي تباشرها - سواء اتصلت بنشاطها أو كانت نتيجة للتنازل عن أى عنصر من عناصر أصولها أثناء قيام المنشأة أو عند إنتهاء عملها - ولا عبء في هذا العنصر بأن تكون المنشأة قد إسماحت عن هذا العنصر بأعز ذى كفاية إنتاجية أكبر فإن ذلك إنما يكون إسعمال للربح بعد تحققه فعلاً وخضوعه للضريبة.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٩

إذا كان الثابت أن المنشأة التي قدرت أرباحها كانت منشأة فردية باسم المظعون عليها الأولى لم أصبحت شركة تضامن باسم المظعون عليهما معاً وذلك ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ - فإن هذا التعبير من شأنه إعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهياً وأن شركة التضامن بدأت نشاطها بسد تكوينها في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ - ولا يغير من هذا النظر أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة - لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه " إذ لم يكن للممول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة، اتخذ أساساً

لربط الضريبة الأرباح المقررة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول أرباح سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ على أرباح سنة سابقة استنادا إلى أنه لم يحصل تغير في جوهر نشاط المنشأة يكون قد أخطأ تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٩  
إذا كانت محكمة الموضوع قد نفت عن اللين حصة الانعدام بأسباب سائلة وكان قضاؤها في هذا الشأن مقاما على واقع لم يجادل الطاعن في صحته، وكان اعتبار الدين معدوما أو غير قابل للتحويل هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سليمة تكفي لحمل قضاؤه في هذا الصدد - فإنه لا يصح النعي على الحكم بمخالفته القانون.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٥٩  
إذا كان الحكم المطعون فيه لم يستند في رفض ما ادعاه الطاعن من توقف نشاطه منذ سنة ١٩٤٧ إلى عدم تسجيل كرامته التي أثبت فيها توقفه عن النشاط - وإنما استند إلى عدم التزامه بحكم القانون من وجوب إعطاء مصلحة الضرائب عن هذا التوقف، وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع ما يفيد قيامه بهذا الإجراء الذي فرضه القانون، وكانت المحكمة قد اعتبرته مزاولا لنشاطه خلال سنوات النزاع استنادا إلى القرائن التي أثبتتها الحكم، فإنه لا يصح النعي على حكمها بمخالفته القانون.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٥٩  
لما كان المشرع قد رسم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة لتقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الإلتزام من تاريخ سريان ( المرسوم بقانون ) الذي نظمها وتبين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أعمال أحكامه من وقت العمل به على كاله الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا - والمقصود بالربط النهائي ذلك الذي لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها - سواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا - ولا إعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده - دون مصلحة الضرائب - هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح - ذلك أنه يكفي لإعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن - من أي من الطرفين - ولا محل في هذا الصدد لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بظنه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٤

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن الضريبة تفرض سنويا على أرباح المهن والمنشآت التجارية، وكانت المادة ٣٨ منه تنص على أن الضريبة تحدد سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي انحصرت نفعها أساسا لوضع آخر ميزانية، وكان مؤدى ذلك أن الأرباح التي تحققها الشركة وهى فى دور الصفية تكون خاضعة لمبدأ سنوية الضريبة التي فرضها القانون، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أعطى إذ قرر أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يسوغ إرجاء تحصيل هذه الضريبة حتى تمام تصفية الشركة.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٧

تعتبر سنة ١٩٤٧ هى السنة الضريبة المشار إليها فى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ بالنسبة لتجارة الأقطان إذا إتخذها الممول مهنة له وذلك وفقا لحكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إذ أن موسم تجارة الأقطان يبدأ فى أحرابات السنة التقويمية وينتهى فى أوائل السنة التالية لها وتوضع الميزانية فى نهاية ذلك الموسم وتكون الأرباح الناتجة فيها والتي تربط عليها الضريبة هى التى تتحقق فى نهاية الموسم.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٥

حرم المشرع فى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى غرض تحديد الوعاء الذى تربط عليه الضريبة خصم ما يحتجزه الممول من مجموع الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة أو لإعداد مقابل لوفاء الديون سواء كانت تلك الديون محقة فى ذمة الممول أو متنازعا فى تحقيقها واحصر المشرع أن تلك المبالغ المحتجزة من مجموع الربح لا تعد من التكاليف التى يجوز خصمها. فإذا ما لبعت هذه الديون فى ذمة الممول بحكم نهائى كان للممول خصمها من مجموع الأرباح فى السنة التى لبعت فيها بمقتضى هذا الحكم ولا هيرة بما يثار من أن الأحكام مقرر وأنه نتيجة لذلك يجب أن تحمل أرباح السنة التى نشأ فيها الدين بقيمته ذلك أن هذه القاعدة لا محل لإعمال حكمها فى مجال تحديد وعاء الضريبة فى كل سنة حرية على حدة لأن كل سنة منها تتحمل أرباحها بالتكاليف الفعلية التى تحملها الممول فى تلك السنة.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٥

— إن امتهان أحد الأشخاص مهنة ما واتخاذها حرفة معادة له هو من المسائل المتصلة بالوقائع والتى تستغل بتقديرها محكمة الموضوع. فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع النزاع بأدلة سائلة أن

الممول قد امتنع شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة بنية المضاربة للإفادة من فروق الأسعار فإن المحكمة لا تكون قد تجاوزت سلطتها الموضوعية في فهم الواقع في الدعوى.

- جرى قضاء محكمة النقض بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ جعل حرية الأرباح التجارية والصناعية هي الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص بعض النظر عما إذا كانت هذه المهن تقوم في ذاتها على مزاوله عمل يعتبر مدنيا أو تجاريا.

#### الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٨

المبرة في خضوع أرباح عمليات شراء العقارات بنية إعادة بيعها وبقصد المضاربة - لضريبة الأرباح التجارية والصناعية متى توافر ركن الاعتماد هي بطبيعة الاستغلال لا بصفة المستغل الأمر الذى حدا بالمشرع إلى تقرير حكم خاص بها بعض النظر عما إذا كانت هذه العمليات تجارية أو مدنية وبعض النظر عما إذا كان من قام بها تاجرا أو غير تاجر.

#### الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٤/١/١٩٦٠

إسئ المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة هي قاعدة الأرباح الحكيمة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ على أساس الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وذلك بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير، وقد إستهدف الشارع باستصدار هذا القانون تصفية قضايا الممولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزينة، ولذا فإن القرينة القانونية التى فرضها لا تثقل المناقشة سواء من ناحية الممول أو مصلحة الضرائب ويتربط على ذلك أن يحتم تطبيق أحكام المرسوم في جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك، ومن ثم فلا وجه لما تثيره مصلحة الضرائب - المطعون عليها من أن الممول لم يحمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع.

#### الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٦٠

لم يكن أى من النموذجين ١٩، ٢٠، ضرائب - في الفترة السابقة لنفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يتضمن إخطارا من المأمورية للممول بتحديد عناصر ربط الضريبة وربطها إذ أن اختصاص المأمورية كان منحصرا في تقدير أرباح الممول بصورة تقديرية على النموذجين المذكورين بغية الوصول إلى إتفاق يكون أساسا لربط الضريبة فإن تعذر كانت لجنة التقدير هي الجهة المختصة ابتداء بربط الضريبة بموجب قرار تصدره يعتبر السند الذى تستمد منه المصلحة حقا في مطالبة الممول بأداء الضريبة، ومن ثم فإن ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ من أن التقادم ينقطع بإخطار

الممول بعناصر ربط الضريبة وبربطها في الفترة من أول يناير سنة ١٩٤٨ وأخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الفترة اللاحقة لنفاذ للقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ في ١٩٥٠/٩/٢٤ وأما الفترة الأولى السابقة لنفاذه فإن الإجراء القاطع للنظام الذي عناه الشارع يتمثل في إعطائهم الممول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول الإلتحاق أو بعد صدور قرار لجنة التقدير.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٥ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٨

لما كانت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الأولى منها قد نصت على أنه " إذا وفقت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه وقروها كلها أو جزئيا تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل "، وكانت الفقرة الثانية قد نصت على أنه " لأجل الإلتحاق بهذا الحكم يجب على الممول في بحر ستين يوما من التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وإلا إلتمزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة " فإنها بذلك تكون قد جعلت من الفقرة الثانية شرطا أو قيدا للإلتحاق بالحكم الوارد في الفقرة الأولى هو وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في مهلة ستين يوما من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزنة العامة وحتى تتمكن مصلحة الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها في الوقت المناسب، ورتبت على تخلفه نوعا من الجزاء المالي مناهة عدم التبليغ وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في المهلة القانونية ومعياره إلتمزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه وهي منقطعة الصلة بواقعة التبليغ. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على عدم لزوم الإخطار في أحوال التوقف الجبري متى كان تاريخ التوقف ثابتا على وجه لا يورق إليه الشك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٧

إذا كان الواقع أنه أثناء نظر الاستئناف المرفوع من الممول الخاضع لربط الضريبة بطريق التقدير صدر المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢، وكانت المادة الأولى منه تقضي باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنوات التالية، فإنه يصح إعمالا لهذا النص إعصار الأرباح المقدرة سنة ١٩٤٧ أساسا تقاس عليه أرباح الممول في كل من سنتي ١٩٤٨، ١٩٤٩ - وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيّن النقض.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٦١

لجان التقدير هي الهيئة المختصة أصلاً بتقدير أرباح الشركات غير المساهمة والأفراد تسطيقها من واقع إقرارات الممول ودفاتره ومستنداته وملاحظات مصلحة الضرائب عليها أو من واقع تقديرات المصلحة المتبناة في حالة عدم تقديم الإقرارات غير مقبلة بشيء منها وتتولى تحقيقها بمختلف الوسائل المتعارف عليها ومنها مناقشة الخصوم واستجوابهم وسماع أقوالهم وأوجه دفاعهم ودفعهم فيما هو معروض عليها من نزاع ومن ثم فإنه لا يعيب حكمها أو يطله أن تعيد ملف الموضوع إلى مأمورية الضرائب لتصحيح ما عساه أن تكون قد وقعت فيه من أخطاء أو لاستدراك ما فاتها وجلاء ما ترى اللجنة إستجلاءه من عناصر الأرباح في ضوء ما تسفر عنه هذه المناقشات.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦١

لما كانت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد غلّت من تحديد تاريخ بدء التقادم فيما يستحق للحكومة فإنه يتعين وفقاً للأحكام العامة للقانون ألا تتعدى مدة سقوط الحق في المطالبة بدین الضريبة إلا من تاريخ تحقيق وجوبه في ذمة المدين من دين الضريبة فإذا كان وجوبه مؤجلاً أو معلقاً على شرط فيعيد سقوطه إنما يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقيق الشرط. ولما كانت مصلحة الضرائب وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ " قبل تعديلها بالقانون ٢٥٣ سنة ١٩٣٥ " لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضي شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية أو قبل أول مارس من كل سنة فإن التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا يبدأ سريانه إلا من هذا التاريخ. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر بدء التقادم من اليوم التالي لانقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار وأضاف لمدة التقادم المحتسبة على هذا الأساس مدة وقف التقادم المقررة بالقانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في السبب.

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ٣/٩/١٩٦١

— استن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة هي قاعدة الأرباح الحكيمة باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ — بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير — أساس لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ — حتى ولو كانت حساباتهم في تلك السنوات منتظمة.

— إذا كانت مصلحة الضرائب قد قدرت ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على الممول عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ تقديراً حكماً عملاً بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢



- ولم يكن هذا التقدير يستلزم إثارة منازعات موضوعية أو قانونية من قبل الممول مما يقتضى توجيه النموذج رقم ١٨ إليه، ولم يترتب على إغفاله إخلال بحقه، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلاق إجراءات ربط الضريبة تأسيسا على عدم توجيه النموذج رقم ١٨ لا يكون مطابقا للقانون.

**الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٦١/٦/١**

جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالربط النهائى فى حكم المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ هو الربط الذى لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء فى ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها. ولا اعتداد فى هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الطاعن فى قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفى لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن أى من الطرفين.

**الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢١**

متى كان المشرع قد رسم - بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ - قاعدة لتقدير وعاء الضريبة باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية فإن هذه القاعدة تكون هى الواجبة للإتباع ويتعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أعمالها من وقت سريانها على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا. والمقصود بالربط النهائى هو الذى لم يعد قابلا للطعن أمام أية جهة من جهات الاختصاص ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة " أن الطاعن لا يضار بطلعه ". ولا اعتداد فى هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الذى طعن فى قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفى لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين.

**الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٦١/١١/١٥**

متى كان المشرع بمقتضى القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قد وضع قاعدة تقدير وعاء الضريبة باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية فإنه يعين أعمال هذه القاعدة من وقت سريانها على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا. والمقصود بالربط النهائى هو الربط الذى لم يعد قابلا للطعن أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء فى ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها وسواء أكان هذا الربط بناء على تقدير العائمية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن بطلعه. ولا اعتداد فى هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الذى طعن فى قرار تحديد الأرباح إذ يكفى لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦١

تحدد الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم في السنوات التالية ولو كانت حساباتهم في تلك السنوات منتظمة. ولا يمنع من ذلك أن يكون تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ محل نزاع لم ينحسم أمام القضاء ولم يقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير وطالما أنه صدر قرار من لجنة التقدير يربط الضريبة بطريق التقدير في تلك السنة فإنه يضمن التزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن يصدر حكم على خلافه "م ٥٣ و ١٠٩ في ١٤ سنة ١٩٣٩".

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٧ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام لقضاء على أن تقدير أرباح الممول عن سنة ١٩٤٧ غير نهائي لم يخطر به الممول ولم يقبله، كما أنه لم يتم بشأنه أي اتفاق بينه وبين مصلحة الضرائب لمصلحة الضرائب إعادة تقدير أرباح الممول الحقيقية متى إتضح لها أن اتسع نشاطه في سنى النزاع، فإن هذا الذي حصله الحكم هو فهم للوائح يستقل به قاضي الموضوع ولا سبيل للمناقشة فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٢٧ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١١/١١/١٩٦١

استئن الشارع بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة في وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية وذلك بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير. وقد استهدف بذلك تصفية قضايا الممولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يحشى معه ضياع حقوق الخزينة وفقاً لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ومن ثم فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو من ناحية مصلحة الضرائب وهذه القاعدة التي وضعها المشرع تسرى بإطراد كلما كانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية سنة ١٩٥١ وكان الممول خاضعاً لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ حتى ولو كانت حساباته في تلك السنوات منتظمة. ولا يستثنى من قاعدة التقدير الحكمي إلا الممولين الذين يمسكون حسابات منتظمة في السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ وذلك طبقاً للقانون ٢٠٦ سنة ١٩٥٥.

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢١

سوى الشارع فى حكم المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بين الشريك المتضامن فى شركات التضامن وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فى حدود ما يصبه من ربح. وإذا كان المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قد قضى باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية لغاية سنة ١٩٥١ بالنسب للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير، وكان الطاعنان - وهما شريكان متضامنان - خاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير فى سنة ١٩٤٧ فإن إعمال حكم المرسوم سالف الذكر فى حقهما يقتضى اتخاذ الأرباح لكل منهما المقدرة فى تلك السنة أساساً لربط الضريبة عليه عن السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١. ولا يغير فيه هذا النظر لتعديل نصيب كل منهما فى أرباح الشركة فى السنوات المقبلة متى كان نوع النشاط لم يتغير.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٧

لا يجوز تحميل حساب الأرباح والخسائر ما تستقطمه المؤسسة من أرباحها لطذى به حساب مكالمات وتعويضات المستخدمين والعمال إلا إذا كان هذا الحساب مستقلاً عن المؤسسة تتنقل إليه المبالغ المستقطعة بحيث لا يكون للمنشأة أى حق عليها ولا تملك أرباحها ثانية لأموالها، ولا يكفى لتحقيق هذا الإستقلال ظهور حساب خاص لمكالمات وتعويضات المستخدمين والعمال فى جانب الخصوم بالميزانية. وقد أكد الشارع هذا النظر فى القانون رقم ٣٨٦ سنة ١٩٥٦ المعدل للمادة ٣٩ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ والذي قضى بأن يعتبر فى حكم التكاليف التى تخصم من الأرباح وبأثر رجعى " المبالغ التى تستقطمها المنشآت من أموالها وأرباحها لحساب صناديق التوفير أو الإيداع أو المعاش أو غيرها من الأنظمة بشرط أن يكون للنظام الذى ترتبط بتنفيذه المنشآت لاتحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه المنشآت لهذا النظام يقابل التزامها بمكالمات نهاية الخدمة وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال المنشأة ومستمرة لحسابه الخاص".

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٧

- إسفن الشارع بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة هى وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية وذلك بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير. وقد إستهدف بذلك تعفية قضايا الممولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزنة وفقاً لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون

وهذه القاعدة تسرى بإطراد كلما كانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ وكان الممول ملحقاً لمربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ حتى ولو كانت حساباته في تلك السنوات منتظمة.

- تنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٣٩ على أن "تحدد للضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الإثني عشر شهراً التي إعبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية" ومؤدى ذلك أن المشرع اعتبر أن الأصل في السنة المالية للمنشأة أن تكون متماشية مع السنة القومية ولكنه - رعاية منه لصالح الممولين ممن تختلف مستهم المالية عن السنة القومية أباح نظام السنوات المتداخلة وجعل لتحديد للضريبة في كلا العالمين على أساس الربح الذي تكشف عنه الميزانية الختامية في كل سنة حولاً في ذلك على أن النشاط الذي تزاوله المنشأة يتردد بين الكسب والخسارة طوال السنة ثم يحدد في نهائيتها وإذا كان ذلك وكان الربح الناتج من المفاجرة خلال سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ إنما يحقق في سنة ١٩٤٧ فإنها تكون سنة القياس التي عنها المشرع في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر سنة ١٩٤٧ ١٩٤٨ هي سنة القياس فإنه يكون قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢١

مناط تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وإعتبار أرباح الممول في سنة ١٩٤٧ أساساً لمربط الضريبة عليه عن السنوات التالية هو أن يكون نشاطه وإسداً في سنة القياس والسنوات المقيسة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز إعتبار أرباح الطاعن المقدرة عن نشاطه في القبالة وطحن البن في سنة ١٩٤٧ أساساً لمربط الضريبة عليه عن نشاطه في إستيراد الشاي وتعبئته وتوزيعه في سنة ١٩٤٩ فإنه لا يكون قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٤

تغير الكيان القانوني للمنشأة من نشأة فردية إلى شركة تضامن من شأنه إعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهياً منذ تكوين الشركة ولا يغير من هذا النظر أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يجد بتغير شكل المنشأة وعول في تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على وحدة النشاط خلال السنوات من سنة ١٩٤٩ - سنة ١٩٥٢ فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢

مفاد ما استحدثه المشرع بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ أنه بعد تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ طبقاً للأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تتخذ تلك الأرباح أساساً لربط الضريبة عن السنوات التالية حتى سنة ١٩٥١ بحيث تعتبر "نتيجة الأعمال" فى سنة ١٩٤٧ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ربحاً كانت أو خسارة أساساً لمعاملة الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير بالنسبة لهذه السنوات يسوى فى ذلك أن تكون الخسارة فعلية فى سنة ١٩٤٧ أو نتيجة خسارة سابقة دخلت ضمن مصاريف تلك السنة وعصمت من أرباحها طبقاً للمادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢١

- أحضع الشارع الأرباح الناتجة عن تأجير المحال التجارية والصناعية مع ألتها والأدوات اللازمة لتشغيلها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية سواء كان الإيجار يشمل أو لا يشمل كل أو بعض العناصر المعنوية المتعلقة بالمعجر أو المصنع [م ٣٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩] وذلك باعتبارها منشآت أصلها أصعابها أو مؤجروها لخدمة أغراض تجارية أو صناعية وخرجت بهذا الإعداد من نطاق الإستهلال المادى إلى نطاق المضاربة والربح.

- يجرى فى شأن الأرباح الناتجة عن تأجير المحال التجارية والصناعية مع ألتها والأدوات اللازمة لتشغيلها ما يجرى على سائر المنشآت من وجوب احتساب " إيجار العقار " الذى تشغله أو ليمته الإيجارية على حسب الأحوال ضمن التكاليف الواجب خصمها من إجمالى تلك الأرباح. يسوى فى ذلك أن يكون الممول مالِكاً للعقار أو مستأجراً له ثم عاد وأجره من الباطن للغير وبفارق واحد هو أنه بالنسبة للممول غير المالك يكون المبلغ الواجب خصمه هو الإيجار الفعلى والحقيقى والنسبة للممول المالك يكون المبلغ الواجب خصمه هو ما يقابل القيمة الإيجارية [م ٣٩ ق ١٤ سنة ١٩٣٩] يؤيد هذا النظر أن عبء الإلتزام بالضريبة هنا إنما يقع على عاتق مؤجرى هذه المحال وهو وصف ينطبق فى حق مالك المنشأة وفى حق مؤجرها من الباطن ولا وجه للفرقة بين منشأتين تستأجر إحداهما العقار الذى تشغله فيخصم إيجاره وتستغل الأخرى العقار الذى تملكه فلا تخصم ليمته الإيجارية، يضاف إلى ذلك أن " إيجار " العقار يعتبر بالنسبة لمالكه إيراداً يخضع لضريبة نوعية خاصة به هى ضريبة المباني لا ربحاً تتناوله الضريبة على الأرباح التجارية ومن المبادئ التى جرى عليها القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أنه يخرج من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية الإيرادات التى تخضع لضريبة نوعية أخرى.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٣/١٣/١٩٦٢

- تحدد الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وفقاً للمادة ٣٨، ١/٣٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ - على أساس مقدار الأرباح في بحر السنة السابقة أو في فترة الإثني عشر شهراً التي إعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة - عملاً بالمادة ١/٣٩ من هذا القانون - على أساس نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي ياشترتها الشركة أو المنشأة ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أي شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند إنتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف. وإذا كانت المادة ٤٢ من القانون المذكور تقضي بأن تحسب الضريبة للشركات المساهمة على مقدار الأرباح الحقيقية الثابتة في ميزانيتها، فإن مؤدى ذلك أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تستحق سنوياً وأن إستحقاقها منوط بنتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي ياشترتها المنشأة في بحر السنة، لا فرق في ذلك بين المنشآت الفردية والشركات المساهمة لأن الحكم الوارد في المادة ٤٢ لا يتعارض مع القواعد العامة المقررة في المادتين ٣٩، ٣٨ ومن ثم فإذا كانت الشركة المطعون عليها تقوم ببيع الأراضي بالتسيط على أجال طويلة وكان كل قسط من الأقساط التي يلتزم المشتري بدفعها لها سنوياً يعبر وحدة مستقلة يمثل بعض جزءاً من التكلفة والبعض الآخر يمثل ربحاً وفوائد فإن مقتضى ذلك وجوب إحصاء أرباح المطعون عليها الخاضعة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على أساس صافي الربح عن كل قسط من هذه الأقساط.

- لفرق القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بين الضريبة المستحقة على فوائد الديون وبين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من ناحية الواجبة المنشئة لكل منهما لجعل المناط في الضريبة الأولى الوفاء بهذه الفوائد مهما كانت الصورة التي يتم بها هذا الوفاء فإذا إستحققت ولم يَف بها المدين فلا تستحق الضريبة عنها، أما ضريبة الأرباح التجارية فقد جعل المشرع إستحقاقها منوطاً بنتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي ياشترها الشركة أو المنشأة، أي يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحاً حتى تفرض الضريبة على الربح الصافي وليس من الضروري أن يكون هذا الربح قد قبض فعلاً.

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ٤/١١/١٩٦٢

- تعبر الكيان القانوني للمنشأة من منشأة فردية إلى شركة تضامن من شأنه إعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهاً، ولو كان من نوع نشاط الشركة الجديدة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بقياس أرباح

شركة التضامن على أرباح المنشأة الفردية إستناداً إلى وحدة النشاط في المنشأتين فإنه يكون قد أعطى تطبيق القانون.

- تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التدبير أساساً لربط الضريبة عليهم عن السنوات من ١٩٥٢-١٩٥٤ وذلك وفقاً للمادة الأولى من القانون ٥٨٧ سنة ١٩٥٤ فإذا لم يكن للممول نشاط ما في سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ عمله وإستأنفه خلال هذه السنة إتخذ أساساً لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو إستأنفه.

#### الظعن رقم ٢٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٧

استحدث القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أوضاعاً جديدة لتحديد أرباح شركات المساهمة وربط الضريبة عليها وأدائها وإجراءات الظعن في هذا الربط والجهة المختصة بنظره، وهى واجبة التطبيق وتسرى باثر فوري على جميع الحالات التى لم يكن قد تم ربط الضريبة فيها قبل تاريخ العمل به فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠. وإذا كان الثابت فى الدعوى أنه حتى تاريخ العمل بالقانون المذكور لم تكن مصلحة الضرائب قد أعلنت الشركة " بقيمة الضريبة المربوطة عليها " بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بالتالى لم تكن إجراءات ربط الضريبة على الشركة قد تمت وفقاً للمادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها وهو إجراء لازم لا يغنى عنه إجراء آخر وبغيره لا يفتح محاد الظعن إذ كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الظعن استناداً إلى إن إجراءات الربط لم تكن قد تمت قبل العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وكان واجبا على مصلحة الضرائب أن تحيل النزاع القائم بينها وبين الشركة على لجنة الظعن المختصة إعمالاً لأحكام هذا القانون.

#### الظعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤

الخسارة الرأسمالية التى تصيب المنشأة من بيع أحد أصولها أو تصفيتها تدخل فى وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهى تسرى على الخسائر كما تسرى على الأرباح.

#### الظعن رقم ٣١١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٧

سوى المشرع فى حكم المادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بين الشريك المتضامن فى شركات التضامن والممول الفرد من ناحية إخضاع كل منهما للضريبة فى حدود ما يعيه من ربح وإذا كان

المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نص في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على أنه إذا لم يكن للممول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه أو استئنافه، وكانت المطعون عليها لم تبشر نشاطها كشركة مضمانة في المنشأة إلا اعتبارا من ١٩٤٧/٥/١١ فإنه يعين اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٨ وهي السنة التالية لبدء نشاطها أساسا لربط الضريبة عليها في السنوات التالية.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٢  
مضى كان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة وهي شركة توصية بسيطة قد تعاقدت مع شركات التأمين الأجنبية على أن تقوم بعمليات التأمين بالوكالة عنها، فبين أرباح فرع التأمين بالشركة تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية باعتبارها أرباحا حقيقته الشركة لا الشركاء وقد اتخذت في سبيل تحقيقها شكل المشروع التجاري معيزة في إدارته واستغلاله عن شركات التأمين التي تعمل لحسابها وإذا إنتم الحكم المطعون عليه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٣٠  
إذا لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب على التقدير الذي تكون المصلحة قد اقترحه عليه في سبيل الاتفاق معه فإن هذا التقدير يسقط باعتباره مجرد عرض لم يلحقه القبول ومن ثم فإنه لا يكون له كيان قانوني ولا تكون المصلحة ملتزمة به وتعود إلى لجنة التقدير سلطتها النامة في تقدير الأرباح باعتبارها جهة التقدير الأصلية.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٧  
إذا نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه " استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين المعاضين لربط الضريبة بطريقة التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١. فإذا لم يكن للممول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عليه عن أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه أو استأنفه " فإنها بذلك تكون قد دلت على أن سنة القياس البتة وأن تكون سنة ضريبة كاملة يخضع الممول خلالها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بحيث إذا بدأ الممول نشاطه الخاص للضريبة خلال هذه السنة تعين اتخاذ أرباح السنة التالية أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات التالية.



**الطنين رقم ١٧٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٥/١١/١٩٥٦**

مادام الممول قد قبل تقدير مصلحة الضرائب لأرباحه عن السنوات موضوع النزاع فإنه يكون بذلك قد تم الاتفاق بينهما على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانوناً وهو اتفاق ملزم للطرفين ومنع من العودة إلى مناقشة موضوعه لإحالة مصلحة الضرائب الأمر على لجنة التقدير بعد ذلك يكون إجراء مخالفاً للقانون إذ لا يحال إلى اللجان إلا المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والموول.

**الطنين رقم ٣١٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٦/٥/١٩٥٧**

إذا كانت مصلحة الضرائب قد قدرت أرباح أحد النساجين على أساس عام عاملت به غيره من النساجين يحصل في تقدير ربح معين للرمزة واستصدرت بذلك قراراً من لجنة التقدير يقول الممول إنه لم يطعن فيه لأنه كان قد إتفق مع المصلحة على إعادة محاسبته على الأرباح إذا ما غيرت القاعدة العامة التي وضعها في محاسبة النساجين على مقدار الربح للرمزة ثم صدر كتاب دورى من المصلحة تناول بالتفسير نسب الأرباح وإدعى الممول أن المصلحة حاسبته من جديد على أساس هذا الكتاب فإن مثل هذا الاتفاق الذى حصل بينه وبين مصلحة الضرائب على إعادة محاسبته لا يعتبر مخالفاً للنظام العام ولا للقانون ذلك أن من القواعد الدستورية المساواة فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسة والواجبات والتكاليف [ المادة ٣ من دستور سنة ١٩٢٣ والمادة ٣١ من الدستور الحالي ] ولما كانت الضرائب من التكاليف العامة فوجب أن يتساوى الجميع فى تحمل أعبائها فإذا وضع نظام لتقدير نسب الأرباح التي تربط عليها الضريبة فإن الاتفاق على تمتع أى ممول به لا يكون مخالفاً للنظام العام.

**الطنين رقم ٢٢٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٥٩**

مفاد المادتين ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، ٢٥ من اللائحة التنفيذية له المعدلة بالقرار الوزارى رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ أن مأمورية الضرائب يجب أن تعرض تقديراتها على الممول أولاً، فإذا رفضها كان لها أن تحيل ما لم يتم الاتفاق عليه بينها وبين الممول على لجنة التقدير، وهذه المرحلة التي تحاول فيها المأمورية الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير هي مرحلة واجبة قدر المشرع تحقق المصلحة فى إلتزامها، سواء بالنسبة للممول أو لمصلحة الضرائب، ويعترب على إضفال إجراء هذه المحاولة عدم جواز طرح النزاع على لجنة التقدير. ولما كان الأصل فى الإحالة على لجنة التقدير أن تتم وفقاً لللائحة التنفيذية وأن تراعى الإجراءات التي نصت عليها بإعلان الممول بالنموذجين ١٩، ٢٠ ضرائب فى المواعيد المنصوص عليها قبل إحالته على لجنة التقدير، وكان الشائب أن مصلحة الضرائب قد خرجت على هذا النظر وأحالت مورت الطاعتين إلى لجنة التقدير فى ذات اليوم الذى أعلن

فيه بالنموذجين ١٩، ٢٠ هـ مراتب ودون إتاحة الفرصة له من الإفادة بالمواعيد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية والمبينة بهذين النموذجين، فإن إحالته إلى لجنة التقدير بالتأسيس على هذه الإجراءات الباطلة يكون باطلاً ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم القاضي برفض الدفع بطلان الإجراءات قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

#### الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/١/٩

إتفاق مصلحة الضرائب مع الممول على إعادة محاسبته عن أحد العناصر الخاضعة للضريبة لا يعتبر مخالفاً للنظام العام للقانون.

#### الطعن رقم ٨٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٧

إنه لما كان إتفاق مصلحة الضرائب والممول على مبلغ وعاء الضريبة جائزاً في القانون من جهة وأمرأً مندوباً إليه من جهة أخرى، وكان لا محل للتقدير بطريق اللجان إذا ما تم هذا الإتفاق، كان ما جاء بالمادة ٥٢ من قصر الإحالة على لجنة التقدير على المسائل التي لم يتم إتفاق عليها تقريراً من القانون لجواز الإتفاق على مبلغ وعاء الضريبة بين المصلحة والممول وإجازة منه للمصلحة في الإتفاق عليه قبل سلوك طريق التقدير باللجان. وإذن فإن المصلحة إذا ما عملت على الإتفاق مع الممول وتم بينهما إتفاق بالفعل فحينئذ يترأى لتقديرها كيان قانوني من حيث إنه موضوع الإتفاق الذي تم بينهما وبين الممول. أما إذا لم يحصل إتفاق فإن التقدير الذي تكون المصلحة قد إقرضته على الممول في سبيل الإتفاق معه يسقط من حيث إنه مجرد عرض لم يلحقه قبول فلا يكون له كيان قانوني، ومن ثم لا تكون المصلحة ملتزمة به ولا يمكن أن يعتبر عرض المسألة على اللجنة أنه طعن فيه، ولا تكون اللجنة - وهي المختصة قانوناً بالتقدير متنوعة من الزيادة عليه.

#### الطعن رقم ٢٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٦

إن المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن " تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التي لم يتم إتفاق عليها بين المصلحة والممول "، ومؤدى ذلك أن الإتفاق على تقدير الأرباح جائز بين المصلحة والممول، بل إن محاولة المصلحة له أمر واجب ولا ينبعث إختصاص اللجنة إلا بعد حبوط تلك المحاولة. وإذا كان القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ قد ألغى المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المذكور وعدل المادة ٢٥ منها تعديلاً مقتضاه أن يحيل مأمور الضرائب على لجنة التقدير الموضوع إذا لم يقدم الممول في الميعاد القانوني حساباته ومستنداته لمصلحة الضرائب أو قدمها ورفضت المصلحة إعتقادها، فهو بذلك قد نزح من المصلحة

سلطة السعى في الإثبات مع الممول على قيمة أرباحه والتي إحتمال هذا الإثبات، مخالفاً في ذلك حكم القانون في المادة ٥٧ وبهذا يكون التصديق الذي جاء به منعدم الأثر قانوناً.

#### • الموضوع الفرعي : حضور النيابة العامة في المطعون للضريبة :

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٩  
لما كان حضور النيابة عند النطق بالحكم غير لازم عملاً بنص المادة ٢/٩١ من قانون المرافعات وكما ان الثابت من محاضر الجلسات محكمة الإمتثال بأن النيابة قد مثلت أثناء نظر الإمتثال فإن نعى النيابة على الحكم المطعون غلو ديباجته ومخضّر جلسة النطق به مما تميل النيابة يكون في غير محله.

#### • موضوع الفرعي : سرية الجلسات :

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥  
إنه وإن كانت المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه تنظر في جلسة سرية، إلا أنه يتعين طبقاً للمادة ٣٤٥ من قانون المرافعات السابق النطق بالحكم في علانية ولو نظرت الدعوى في جلسة سرية.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٥  
النص في المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن " الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه تنظر في جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائماً بوجه السرعة " يدل على أن المشرع أوجب نظر الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون في جلسات سرية. ولما كان هذا الإجراء يتعلق بتنظيم النفاذ الأساسية ويتصل بالنظام العام، فإنه يتربط على مخالفته بطلان الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى.

#### • الموضوع الفرعي : سعر الضريبة :

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٩  
لما كان من المقرر طبقاً لأحكام القانونين رقمي ٥٦ لسنة ١٩٥٤، ١٢٩ لسنة ١٩٦١ سأل في الذكر أن سعر الضريبة الأصلية يحسب بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية القائمة بتاريخ الحصر والتقدير بعد خصم ٢٠٪ مقابل جميع المعروفات التي يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة، فإنه يسعى أن تحسب هذه الضريبة على أساس القيمة الإيجارية سالفة الذكر مخصوماً منها ٢٠٪ أو أن تحسب على

أساس هذه القيمة بغير خصم من تخفيض سعر الضريبة نفسها بنسبة ٢٠٪ إثبات قيمة الضريبة عند رقم واحد في كلتا الحالتين.

### • الموضوع الفرعي : سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة :

الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٥

لما كانت مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة لا تبدأ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين بحيث إذا كان مؤجلاً أو معلقاً على شرط فإن معاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشروط وكان المشرع قد فرغ في المادة ١/٢ على المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة على كل ممول يزاول تجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية تقديم إخطار بذلك لمصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ مزاولته هذا النشاط، وبعد أن حددت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب بخمسة سنوات جرى نص المادة ٩٧ مكرراً "أ" في فقرتها الأولى والثالثة على التوالي من ذات القانون على أن تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكرر منه - وهي حالات تقديم إقرارات ناقصة أو تقديم بيانات غير صحيحة أو استصمال طرق إحتيالية للتخلص من أداء الضريبة من تاريخ العلم بالعناصر المخفاه وتبدأ هذه المدة بالنسبة إلى الممول الذي لم يقدم الإخطار المنصوص عليه في المادة الأولى من المرسوم بقانون السلف الإشارة إليه من تاريخ إخطاره المصلحة بمزاولة النشاط لما كان ذلك وكان الثابت من ملف الممول لدى مأمورية ضرائب دمياط أول أنه تقدم إلى المأمورية بطلب إستخراج بطاقة ضريبة لحرر المأمورية المختص مذكرة عن نشاطه ومحضراً ضمنه الإطلاع على ترخيص تشغيل المنشأة والسجل التجاري وعقد إيجار المحل، وكان المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣، قد أوجب على مصلحة الضرائب أن تصدر لكل ممول بطاقة ضريبة تتضمن اسمه وعنوان محل إقامته وعنوان المنشأة واسمها التجاري وكيانها القانوني وأنواع الأنشطة التي يمارسها والضرائب التي يخضع لها وأية بيانات ضرورية في المحاسبة الضريبة وصدرت تلك البطاقة بناء على طلب الممول وكان المشرع لم يحدد شكلاً خاصاً للإخطار بمزاولة النشاط في طلب إصدار البطاقة الضريبة ويتضمن بالضرورة الإخطار عن مزاولته النشاط نوعه ومحل مباشرته ويكون المطعون ضده قد أخطر المأمورية بما أوجبه عليه المرسوم بقانون ٧ لسنة ١٩٥٣ آنف الذكر إخطار بمزاولة النشاط الخاضع للضريبة، ومن ثم تبدأ به مدة التقادم إذ لم توجه الطاعة أي إجراء قاطع للتقادم إلى المطعون ضده إلا في ١٩٨٤/٤/٧ بأخطاره

بالنموذج رقم ١٨ المتضمن عناصر ربط الضريبة عن سنتي ١٩٧٦، ١٩٧٧ أى بعد مضي أكثر من خمس سنوات على إخطار المطعون ضده الطاعة بمزاولة النشاط على النحو السالف بيانه، فإن حق الحكومة في المطالبة بدین الضريبة المستحقة عن السنتين المذكورتين يكون قد سقط بالتقادم.

**\* الموضوع الفرعي : منطقة مديري الضرائب :**

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٧

يقصد بعبارة "مصلحة الضرائب" في حكم القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩، وزارة المالية والمصالح والموظفون الذين يهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح في تنفيذه. وقد خولت اللائحة التنفيذية لهذا القانون مديري الضرائب المحليين سلطة إصدار الأوراد التي تحصل بمقتضاها الضريبة طبقاً للمادة ٩٢ من القانون كما خولت مأموري الضرائب سلطة تحصيلها، ومن ثم فلا وجه للقول بأن العلم المجري لميعاد رفع الدعوى بعدم نفاذ الصرف هو علم وزير المالية وحده - دون مصلحة الضرائب بوصفه ممثلاً للخزينة العامة.

**\* الموضوع الفرعي : سنة الأساس :**

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٢

الأصل هو أن الضريبة تفرض على الأرباح الحقيقية التي يجنيها الممول ولكن رأى الشارع عندما وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اتخاذ التقدير الذي تجر به مصلحة الضرائب عن سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤١ أساساً لربط الضريبة عن السنة التالية لكل منهما بصرف النظر عن الأرباح الحقيقية التي يكون قد جناها الممول في السنتين المذكورتين خروجاً على الأصل، ثم أصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ الذي نص على إلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإبطال كل تقدير رتب عليها لأكثر من سنة إذ نص على ذلك فقد أعلن عن رغبته الصريحة في المدول عن الاستثناء والرجوع إلى الأصل وأن يكون هذا القانون ذا أثر رجعي يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلاً.

**\* الموضوع الفرعي : ضريبة المهن الحرة :**

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٥

- نصرت المادة الأولى من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تطبيق أحكامه على أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وحلهم دون غيرهم من أصحاب المهن التي لا يجرى عليها هذا الوصف.

- مؤدى نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية - قبل تعديله بالقانون برقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ - أنه لا يشترط لمزاولة مهنة الهندسة الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى بل يجوز أن يزاولها حملة الدبلومات الأخرى التي أوردتها المادة الثالثة، وهي دبلومات غير جامعية، وهو ما لم يخرج عنه المشرع حين عدل بنود المادة الثالثة سالفه الذكر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تسرى على المهن الهندسية، ورتب على ذلك أن - المطعون عليه - وهو مهندس حاصل على مؤهل جامعي - يتمتع بقاعدة الربط الحكمي المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون المذكور فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٤

(١) قصرت المادة الأولى من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تطبيق أحكامه على أصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاولة الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وحدهم دون غيرهم من أصحاب المهن التى لا يجرى عليها هذا الوصف.

(٢) مؤدى نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية - قبل تعديله بالقانون برقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ - أنه لا يشترط لمزاولة مهنة الهندسة الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى بل يجوز أن يزاولها حملة الدبلومات الأخرى التي أوردتها المادة الثالثة، وهي دبلومات غير جامعية، وهو ما لم يخرج عنه المشرع حين عدل بنود المادة الثالثة سالفه الذكر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تسرى على المهن الهندسية، ورتب على ذلك أن - المطعون عليه - وهو مهندس حاصل على مؤهل جامعي - يتمتع بقاعدة الربط الحكمي المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون المذكور فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

\* الموضوع الفرعي : ضرورة إخطار المصلحة بقوائم شروط البيع :

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٠٦ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٧٢

مؤدى نص الفقرة الأولى من البند ثالثاً من المادة ٩٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلهما بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ ونص الفقرتين الثانية والثالثة أن البيع الذى يلزم إخطار مصلحة

الضرائب عنها هي التي تقع جبراً على المتقول أو العقار وتلك التي تقع إختياراً على العقار في مجال التنفيذ وهذه البوع الإختيارية هي التي أشارت إليها المادتان ٧٢٢ و ٧٢٣ من قانون المرافعات السابق يؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ في صدد تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها " أن المشروع وإن كان قد إستهدف بالنصوص القائمة حماية حقوق الخزنة العامة عند التنفيذ إلا أن جميعها لا تغني شيئاً إذا عمد الدائن العادي إلى التنفيذ على عقار مدينه ولم تكن مصلحة الضرائب قد قيدت حقوقها على العقار موضوع التنفيذ.... لذلك جميعه رؤى كفالة لحماية حقوق مصلحة الضرائب أن يعدل نص البند ثالثاً من المادة ٩٠ بحيث يوجب على قلم كتاب محكمة التنفيذ إخبار مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بإيداع قائمة شروط البيع في خلال الخمسة عشر يوماً التالية للإيداع وكذلك رؤى تعديل ميعاد إخطار مصلحة الضرائب بتاريخ بيع المتقولات أو العقارات المنصوص عليه في هذا البند يجعله قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوماً على الأقل بدلاً من عشرة أيام لما تبين من ضيق الفترة مما جعلها عبئاً الجدوى في المحافظة على حقوق الخزنة العامة وهو ما يسفاد منه أن المشروع ضمن هذه المادة قواعد إستهداف بها حماية حقوق الخزنة العامة عند التنفيذ على أموال المدينين بالضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة أو على الملتزمين بتوريدها للخزنة بحكم القانون فلا تصح هذه المادة لتشمل بيع الأموال التي تتم بالمزاد العلني إختيار بناء على طلب الأفراد في غير مجال التنفيذ ولا يلزم بالتالي إخطار مصلحة الضرائب عنها.

#### **\* الموضوع الفرعي : ضريبة أرباح المهن غير للتجارية :**

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٩٣ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٧  
من حق المؤلف أن يستغل مؤلفه بطريق مباشر أو غير مباشر ومن وسائل هذا الإستغلال أن يعولى طبع مؤلفه ونشره بنفسه أو بواسطة الغير بقصد تحقيق ربح مادي، ونشاط المؤلف - لا الغير - في نقل مؤلفه إلى الجمهور وإستغلاله على هذه الصورة يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية في معنى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠، وقولها تسرى هذه الضريبة على كل " مهنة " أو " نشاط " لا يخضع لضريبة أخرى، وهما وصفان متبايران ردد الشارع بينهما بلفظ " أو " لكي يخضع للضريبة على المهن غير التجارية أحوال إستغلال كل نشاط لا يخضع لضريبة نوعية بقصد تحقيق ربح مالى وإن لم يتخله صاحبه مهنة معادة له. وإذ كان المطعون عليه قد تولى طبع مؤلفه وبيعه بعد أن كان مجرد محاضرات يلقها على طلبة معهد الضرائب وإخراجها

بذلك من نطاق الحق المعنوي إلى نطاق الحق المالي وإستغلاله، وجرى الحكم المطعون فيه على أن نشاط من هذا الإستغلال لا يخضع للضريبة على المهن الحرة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٥/١/١٩٧٥

- المستقر في قضاء هذه المحكمة أن التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة بمعناها العام هي كل ما يتفقه الممول بمسوغ في سبيل مباشرته لمهنته ويتقطع بانقطاعه عن مزاولتها والسائد بين المشتغلين بالمحاسبة أنها على نوعين أحدهما تكلفة " السلعة أو الخدمة " وتسمى أحياناً مصاريف التشغيل وأحياناً المصاريف المباشرة والأخرى تكلفة " الإدارة " وتسمى أحياناً المصاريف الإدارية وأحياناً المصاريف غير المباشرة ومؤدى نص المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع أراد المغايرة بين التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة وبين المصروفات، إذ لا يتأتى أن يعبر في نفس النص عن مدلول واحد بتعبيرين مختلفين، ودلالة الحال تبين أنه أراد بالتكاليف كل ما يلزم لمباشرة المهنة بما في ذلك " تكلفة السلعة أو الخدمة وتكلفة الإدارة " وأراد بالمصاريف مجرد " تكلفة الإدارة " وهو ما يتحقق به العدالة في الإلتزام بالضريبة بين الممول الذي يمسك حسابات منتظمة فتخصص له جميع التكاليف بما في ذلك " تكلفة السلع أو الخدمات " و " تكلفة الإدارة " وبين الممول الذي لا يمسك حسابات منتظمة فتعبر " تكلفة السلع أو الخدمات " عنصراً من عناصر العمليات على اختلاف أنواعها، وتقدر " تكلفة الإدارة " وهي المصاريف - تعبيراً للخلف عليها بين الممول ومصلحة الضرائب - جزأياً بخمس الإيرادات، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن لا فرق بين عبارة " التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة " الواردة بالفقرة الأولى من المادة ٧٣ المشار إليها، وبين كلمة " المصروفات " الواردة بالفقرة الثانية منها، ورتب على ذلك عدم جواز خصم تكاليف طبع الكتب التي أنفقها الطاعن - مؤلف - في سنتي ١٩٦١، ١٩٦٢ من إيراداته ليهما بالإضافة إلى خصم المصروفات برافع خمس الإيرادات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

- يجب طبقاً لنص المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحديد وعاء الضريبة على أرباح المهن غير التجارية في كل سنة حرة على حدة، مما يقتضاه أن كل سنة تتحمل أرباحها بالتكاليف الفعلية التي تحملها الممول في تلك السنة، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى في قضائه إلى رفض إحتساب تكاليف طبع الكتب التي أنفقها الطاعن قبل سنوات النزاع في هذه السنوات وتوزيعها عليها فإن النمي عليه بالقصور لأنه لم يبحث هذا الطلب في أسبابه يكون غير منتج.



الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٠

إذ بين من صحيفة الإستئناف أن الطاعة أشارت إلى أن الحكم الصادر فى الإستئناف رقم. ... سبق أن قضى بمضوع معهد المطعون ضده للضريبة على أرباح المهن غير التجارية فى السنوات ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣، لأن هذا الحكم الحائز قوة الأمر المقضى يكون حجة فى هذا الغرض ومانعاً للغرض فى الدعوى التى صدر فيها - الطاعة والمضوع ضده من العودة إلى مناقشة هذه المسألة فى أية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع، وتقضى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها طبقاً لنص المادتين ١٠١ من قانون الإثبات و ١١٦ من قانون المرافعات العالين، ولا يمنع من ذلك أن يكون الحكم صادراً عن سنوات سابقة على سنة النزاع فى الدعوى المطروحة، لأن نطاق مبدأ إستقلال السنوات الضريبة لا يصدى جانب الأرباح والتكاليف التى تتحقق على مدار السنة بحيث لا تمتد إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة عليها إلا فيما نص عليه القانون إستثناء، كما لا يمنع منه عدم دفع الطاعة صراحة بحجة ذلك الحكم طالما أن هذه الحجة باتت تتعلق بالنظام العام على ما سلف بيانه، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عاين هذا النظر وقضى بعدم مضوع معهد المطعون ضده للضريبة ودون أن يبحث حجة الحكم السابق مع ما لثبوتها من تأثير على النتيجة التى إنتهى إليها، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يطله ويوجب نقضه.

**\* الموضوع الفرعى : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :**

للطعن رقم ١٩٥ لسنة ١٩ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٥١/١١/١٥

إن المادة ٤٧ فقرة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى بأن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية تحدد على أساس التقدير. وهذا التقدير متروك للقاضى الموضوع بإشارته بجميع الطرق التى تمكنه من الكشف عن حقيقة أرباح الممول دون أن يتقيد فى هذا الشأن بطريق دون آخر، ولا يعرض على تقديره ما دام مقاما على أسباب سائفة كافية لحمله. فإذا كان مما إحتد عليه من العناصر فى هذا التقدير المظهر الخارجى لمحال الممول وصحتها فلا يصح الإعتراض عليه فى ذلك.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٩

إن المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أن " تسحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة فى مصر " فإنها تستلزم قيام المنشأة فى مصر ومزاوتها أعمالا تجارية أو صناعية وفى حالة قيام المنشأة فى الخارج أن يكون لها ممثلون فى مصر عاشون لأوامرها فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم فى مصر بنشاط تجارى أى عمليات تجارية تتسم بصفة الإعتياد. وإذن فمعنى كان ذلك كله غير

متوافر في العملية المفردة التي قامت بها المطعون عليها الأولى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم خضوعها لضريبة الأرباح التجارية لم يخالف القانون، أما قول الطاعنة بأن نشاط المطعون عليها الأولى يعتبر مستمرا لاعتبارها شراء القطن من مصر وتصديره إلى الخارج لمردود بأن المقصود بالنشاط المستمر هو النشاط الذي يكون في ذاته عاضدا للضريبة وهو غير متوافر في هذه الدعوى إذ انقصر نشاط المطعون عليها الأولى الذي حقق لها أرباحا في مصر على عملية واحدة.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٧

عندما تحدث القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ عن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في الكتاب الثاني منه ذكر في الفصل الأول من الكتاب المذكور ما تناولته هذه الضريبة فنص في المادة ٣٠ على أنه " اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير أي استثناء إلا ما ينص عليه القانون ". ثم عدد في المادة ٣٢ من شركات وجمعيات ومنها تسرى عليها هذه الضريبة وقرر في الفقرة الثامنة من المادة المذكورة أن هذه الضريبة تسرى على " كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها ". وبعد ذلك تحدث في الباب الثاني منه عن أرباح المهن غير التجارية فنص في المادة ٧٢ على أنه " اعتبارا من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمعماري والمحاسب والخبير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية " ويتضح من ذلك أن القانون عندما تحدث عن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أطلق النص وفرض هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها في حين أنه عندما تحدث عن أرباح المهن غير التجارية قصرها على مهنة محددة بالذات ووكل إلى وزير المالية إضافة مهنة غير تجارية أخرى إليها بقرار وزاري يصدر منه فكل ما خرج من المهن عما نص عليه في المادة ٧٢ ولم يرد بقرار وزاري صادر من وزير المالية كل ما خرج عن ذلك تسرى عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بغض النظر عما إذا كانت هذه المهن في ذاتها تعتبر عملا مدنيا أو عملا تجاريا وفقا لقانون التجارة. وبذلك أعرب الشارع عن قصده في أن تكون الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص ولو شمل ذلك مهنة لا تعتبر بحسب قانون التجارة عملا تجاريا ولو لم يكن ربحها ناتجا من مال مستمر لأن قانون الضرائب مستقل عن القانون الخاص لا يلتزم قواعده وقد نص صراحة في المادة ٣٠ على شركات وجمعيات ليس لها نشاط تجاري ونص كذلك على أعمال لا تعتبر تجارية حسب قانون

التجارة وأخضعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية. وإذن فمعنى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مهنة المطعون عليه ككاتب عمومي خاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية فإنه يكون له مخالف القانون ويعين نقضه في هذا الخصوص وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من اعتبار هذه المهنة خاضعة لضريبة الأرباح التجارية.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن السيارة المحجوز عليها كانت تستغل استغلالا تجاريا في نقل الأشخاص أو البضائع فإن إيرادها يخضع لضريبة الأرباح التجارية ويتعمم اعتبارها في حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ منشأة يسرى عليها حكم المادتين ٥٨، ٥٩ منه ويكون مشعري هذه السيارة مستوعلا بالتضامن مع البائع عما يكون مستحقا لمصلحة الضرائب حتى تاريخ البيع وفقا لنص المادة ٥٩ بعد تعديلها بمقتضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ والتي كانت قبل هذا التعديل تغطي المشعري من هذا الالتزام التضامني متى قام هو والبائع بتبليغ مصلحة الضرائب بأمر البيع في الميعاد المحدد فيها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن حكم المادتين ٥٨، ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يسرى على حالة بيع سيارة تستغل في النقل بمقولة إنها لا تعتبر منشأة وأن إيرادها يخضع لضريبة كسب العمل فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢١

لم يعد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية فلم يخضعها - بهذا الوصف - للضريبة كما أخضع الشركات المساهمة في المادة ٢١ منه، بل موى في حكم المادة ٣٤ بين الشريك المتضامن في هذه الشركات وبين الممول المنفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصبه من ربح. والقانون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة لم يفرق في هذا الخصوص بين شركات التوصية البسيطة وشركات التوصية بالأسهم التي وإن شملت موصين مساهمين فهي ليست إلا شركات توصية تفرض الضريبة على مديرها الشريك العامل بمقدار نصيبه في الربح وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون المشار إليه أسوة بالشركاء في شركات التضامن.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٤

إنه وإن كان عقد الشركة ينقضي بمجرد حلها، وتنتهي بذلك سلطة المديرين له، إلا أن شخصية الشركة المعنوية تظل قائمة حتى تمام التصفية في حدود أغراض التصفية، فإذا تحققت للشركة أثناء ذلك أرباح

نتجت عن بيع بعض أملاكها أو عن أعمال أخرى مارسها المصفون لمصلحة الشركة فإن هذه الأرباح تخضع للضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية، سواء التزم المصفون أغراض التصفية أو مارسوا نشاطا استقلاليا حقق ربحا للشركة وإذن فعلى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الشركة الطاعنة استمرت تمارس نشاطا تجاريا من تاريخ وضعها تحت التصفية حتى دفع رأس مالها كاملا إلى المساهمين وأنها حققت أرباحا من بيع بعض ممتلكاتها ومن سائر ترواحي نشاطها، فإن هذه الأرباح تكون خاضعة للضريبة وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٢١ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١١

مضى كان الثابت هو أن ملكية المطعون عليه لجميع أسهم الشركة قد آلت إليه بموجب عقود بيع مفرقة من المساهمين دون تدخل من الشركة في بيع تلك الأسهم، وبالتالي لم ينلها أى ربح من هذه العملية حتى تفرض عليها الضريبة، فإنه يتمتع القول بأن الشركة قد حققت ربحا من التصرف في أصولها مما يخضع لضريبة الأرباح التجارية المقررة بالمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢١ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٤

إن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إنما تربط على أساس صافي الأرباح الحقيقية التى جناها الممول فى سنته الضريبية والتي لا تتحقق إلا إذا ربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر فلا يجوز عدم استئزال ما تكبده من خسائر بسبب ما ثبت وقوعه على منشأته من سرقة أو اختلاس متى كان الظاهر أن هذه الخسائر لم ترد إليه فعلا، ولا يخفى عن الرد الفعلى أن يكون الممول قد أهمل أو تراخى فى تنفيذ الحكم الذى استصدره بالتعويض على السارق أو المخلص ذلك لأن الممول لا يحاسب على ما فرط فى تحصيله من ربح أو أهمل توقيه من خسائر.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٨

جعل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام إذ نص فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها وتناول فى المادة ٧٢ أحكام ضريبة المهن غير التجارية ونص على سريانها على أرباح مهنة المحامى والطبيب والمهندس والمعمارى والمحاسب وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية، فدل بهذا النص على أن رخصة القياس على المهن الواردة فى المادة المذكورة مقصورة على وزير المالية الذى حوله وحده أن يضيف إلى المهن الواردة المذكورة مهنا أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأى فى حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعى

المعمل إذ كان من غير المسور للشارع أن يحصر جميع هذه المهن وقت إصدار القانون. وإذن فتمت  
كانت مهنة التدليك ليست من المهن التي نعت عليها المادة ٧٢ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٤٦ سنة  
١٩٥٠، ولم يصدر قرار من وزير المالية يضافها إلى تلك المهن، وكان التصديل الذي أدخله المشرع  
بموجب القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وتشريع مستحدث لا يسرى على واقعة الدعوى، فإن الضريبة التي  
تسرى على هذه المهنة هي الضريبة على أرباح المهن التجارية.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٣ مكتب قضى ٧ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٨

متى ثبت أن الممول يستغل أرضاً في زراعة الورد والزهور ولكن هذا الإستغلال كان لاحقاً لتاريخ فتحه  
محللاً لبيع الزهور، وأن هذه الزهور تباع بعد تهيتها فنياً في سلال أو حزمها في باقات ولها في ورق  
خاص مستعينا في ذلك بعبارة خاصة لا تتصل بالإستغلال الزراعي وكان الثابت أن عمله في ذلك المحل  
يقوم في أكثره على ما يشتره من الغير لا على ما تنتجه زراعته، فإن الحكم لا يكون مغطياً في إحصار  
المنشأة مما تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٣ مكتب قضى ٧ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٧

إذا كان الممول من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ولم تكن الضريبة عليه في سنة  
١٩٤٨ قد ربطت ربطاً نهائياً فإنه ينعين إعمالاً لحكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٥ سنة ١٩٥٢ اتخاذ  
الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة المستحقة عليه عن سنة ١٩٤٨ المذكورة - ولا  
محل لما تثيره مصلحة الضرائب من أن الأصل في القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أن تربط الضريبة على  
الأرباح الفعلية التي حققها الممول وأن الممول معترف في إقراره بأنه حقق أرباحاً في سنة ١٩٤٨ تزيد  
عن الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ ذلك أنه يكفي لإعمال حكم المرسوم بقانون المشار إليه أن يكون  
الممول خاضعاً في ربط الضريبة لطريقة التقدير وأن تكون الضريبة لم تربط عليه ربطاً نهائياً في أية سنة  
من السنين من سنة ١٩٤٨ - ١٩٥١ وكلا الشرطين متوافرن في خصوص أرباح السنة محل النزاع.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٣ مكتب قضى ٨ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٥

متى كان الثابت من وقائع الدعوى أن الممول لم يجر استهلاكاً على العمارة المتنازع على تحديد الربح  
الناتج من بيعها من تاريخ شرائها سواء في ذلك خلال السنين السابقة على صدور القانون رقم ١٤ لسنة  
١٩٣٩ أو السنين اللاحقة عليه استناداً إلى أن قيمتها لم تنقص عن قيمتها الدفترية فإن الربح من بيعها  
الذي تستحق عليه ضريبة الأرباح التجارية يكون هو الفرق بين ثمن الشراء حسبما أثبت في دفاتر  
الممول وبين الثمن الذي تم به البيع. ومن ثم فإذا كان الحكم قد أوجب خصم مقابل الاستهلاك من

القيمة الدفترية للمعاملة فإنه يكون مخالفا للقانون ذلك أن موذى نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيما يتعلق بالاستهلاكات التى تخصم من مجموع الأرباح أن الاستهلاك فرض لمصلحة الممول فهو حق له ليس واجبا عليه إجراؤه لأن الاستهلاك تكليف على مجموع الأرباح يخصم منها إذا رغب الممول فيقل تبعاً لذلك الوعاء الذى تفرض عليه الضريبة، فإذا رأى الممول عدم إجراء الاستهلاك بسبب ارتفاع قيمة الأصل المقابل له أو لسبب آخر فإن القانون لا يلزمه بإجرائه. وإن من شأن إجراء الاستهلاك فى حالة ارتفاع قيمة الأصل عن القيمة الدفترية تكوين احتياطي وهمي لا يقابل نقصاً حقيقياً فى قيمة ذلك الأصل. وإذا كان الاستهلاك قد أجاز للممول إجراؤه لمصلحته فقد عسى المشرع بوضع قيود تحد من المغالاة فيه أو الادعاء بحصوله على غير الحقيقة فنص على أن تكون الاستهلاكات حقيقية وأن تكون قد حصلت فى دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقاً للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل.

#### الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٧

حتى كان نشاط الزارع لم يقتصر على بيع الزهور المنقولة من مزرعته أو على تسهيل عملية البيع بحسن عرضها فى محله إستجلاً للملاء بل يمتد نشاطه إلى إدخال عناصر أخرى من الفن بتنسيق الأزهار فى باقات وصالل بوسائل استخدمت فيها مواد أخرى بواسطة أيد مدربة تحتاج إلى ذوق وخبرة خاصة مما يزيد فى قيمة الأزهار زيادة كبيرة عن قيمتها فى حالتها الطبيعية الناتجة من الأرض، فلم يقف الأمر عند نقل المحصول أو حسن عرضه بل تعداه إلى نشاط جديد استخدم فيه رأس المال والخبرة الفنية واتسوى به المضاربة فى سبيل الربح فإن هذا النشاط لا يتصل بطبيعة الإستغلال الزراعى ولا هو بلازم أو تابع له بل هو مما يدخل فى نطاق الأعمال التجارية والصناعية وتضع الأرباح الناتجة عنه للضريبة المفروضة عليها قانوناً.

#### الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٨/٤/١٩٥٧

إذا كان الربح الذى تدره منشأة الممول يرجع إلى ما يضيفه إلى الأزهار والورود من عناصر خارجة عنها كالألصقة والأسلاك وغير ذلك كما يرجع إلى ترتيب الأزهار وتنسيقها بطرق معينة أساسها الفن والخبرة وكل ذلك لا يستلزمه النشاط أو الإستغلال الزراعى ولا يتصل به اتصال لزوم وضرورة. فلا يكون إستغلال الممول للمنشأة إستغلالاً زراعياً يفرض عليه من دفع ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أرباحه منها على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٣

تعتبر مهنة التدليك الطبى من المهن التى تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وذلك قبل العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وتدخل هذه المهنة فى عموم ما نصت عليه الفقرة الثامنة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذا لم ينص عليها فى المادة ٧٢ من هذا القانون ولم يصدر قرار من وزير المالية باعتبارها من المهن غير التجارية.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٢

جرى قضاء محكمة النقض بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هى ضريبة الأصل العام الذى يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص. ومن ثم فإن هذه الضريبة هى التى تسرى بالنسبة لأرباح المخرج السينمائي طبقاً لذلك القانون لأن مهنة المخرج لم ترد ضمن المهن التى عدتها المادة ٧٢ ولم يصدر من وزير المالية قرار باعتبارها من المهن غير التجارية التى تخضع لحكم هذه المادة ولا محل للقول بأن مهنة التعبير المنصوص عليها فى المادة المذكورة تسحب على عمل المخرج لأن المشرع إذ أورد بهذه المادة على سبيل الحصر مهناً معينة باعتبارها غير تجارية ومنها مهنة الخبير قد قصد من هذا اللفظ مدلولاً خاصاً هو التعمق والتخصص فى فن معين واتخاذ العبرة فيه مهنة. ولو جاز القول بغير هذا لوجب اعتبار كل محترف لمهنة من المهن خبيراً الأمر الذى ينافى غرض الشارع من التخصيص.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٥

يستفاد من نص المادة ٣٠ ومن نص الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن العبرة فى عضوع الربح الناتج من شراء وبيع الأوراق المالية لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ليست بمجرد تكرار هذه العمليات فى السنة الضريبية الواحدة بل العبرة بالاحتراف أى بيقوت أن الممول أتخذ هذه الأعمال مهنة معتمدة له. فإذا كان الممول لم يقصد من تكرار عمليات البيع والشراء إلا مجرد توظيف ماله لحسب أى يقصد استثماره فإنه بذلك يخرج عن نطاق الامتثال. أما إذا كان قد ثبت أن الممول قد اتخذ من عمليات شراء وبيع الأوراق المالية فى البورصة مهنة معتمدة له بنية المضاربة للإفادة من فروق الأسعار مما يخرجها عن كونها مجرد عمليات متكررة قصد بها توظيف المال واستثماره أو مجرد مضاربة عرضية من غير محترف فإن الأرباح الناتجة عن هذه العمليات تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية. ولا محل للقول بأن الشخص الذى يشتغل فى البورصة وهو لا يتعاهد إلا مع مسمار البورصة دون أن تكون له صلة بأى عميل لا يعتبر

محترفا مهما تكررت عملياته في البيع والشراء لأن مسار البورصة الذى يوسطه المتعامل فى عقد صفقاتها يما وشراء ليس إلا وكلا عن هذا العمل يعمل لحسابه بحكم التنظيم القانونى الذى فرضه الشارع للمتعامل فى البورصة يما وشراء للقيم المنقولة.

#### الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١

مضى كان الحكم قد اتخذ أرباح الممول فى سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه فى سنة ١٩٤٨ نزولا على حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ واستند فى تقدير الأرباح فى سنة ١٩٤٧ إلى الحكم الابتدائى الصادر به مع أن هذا الحكم قد ألقى استئنافا وتمسكت مصلحة الضرائب بذلك فأغفل الحكم هذا الدفاع ولم يتناوله فى أسبابه بالرد عليه فإن الحكم يكون معيبا بالقصور لأن هذا دفاع جوهرى قد يظهر به وجه الرأى فى الدعوى لو عرضت له المحكمة.

#### الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١

مضى كان الممول من الممولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير وطعن فى تقدير أرباحه فى سنة ١٩٤٨ ثم تنازل عن طعنه بعد صدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فإن ربط الضريبة عن أرباح تلك السنة لا يكون قد أصبح نهائيا ولست صدور هذا المرسوم بقانون ويعين تطبيقه على الممول المذكور واتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الضريبة عليه عن سنة ١٩٤٨. لا يفسخ من ذلك تنازل الممول عن طعنه لأن هذا التنازل قد حصل بعد صدور المرسوم بقانون سالف الذكر فلم يصادف محلا له بعد أن أسقط هذا القانون الطعن بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ بمجرد صدوره ولا يسحب أثره إلى ذلك الطعن.

#### الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١١

أخضعت الفقرة السابعة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - "الأفراد الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات بقصد بيعها" لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لما ينطوى عليه القيام بهذه الأعمال من قصد تحقيق الربح عن طريق المضاربة وجعل مناط فرض الضريبة عليهم توافر ركن الاعتقاد، أما القول بأنه يتعين ثبوت تكرار عمليات الشراء والبيع خلال السنة الضريبية التى تحقق فيها الربح لمردود أولا - بأن المشرع لم يحدد لتوافر ركن الاعتقاد أجلا معينا بل أطلق النص مما يستفاد منه إمكان استخلاص هذا الوافر من مجموع الظروف القائمة فى كل حالة على حدة ومردود ثانيا - بأن مبدأ سنوية الضريبة المنصوص عليه فى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم يقصد به سوى تعيين فترة المحاسبة على الضريبة واستقلال كل سنة بحساباتها



وإذن فمضى كان يمين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بإخصاص الأرباح التي حققها الطاعن خلال سنوات النزاع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما ثبت لديه من الأدلة السالفة التي أوردتها من أنه اعتاد شراء الطائرات بنية بيعها وبقصد الربح مما يخرجها عن كونها مجرد عمليات عرضية قصد بها مجرد توظيف المال واستثماره وكان إثبات توافر ركن الاعتقاد من المسائل المتصلة بالوقائع والتي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع - لما كان ذلك فإنها إذ أخضعت الأرباح التي حققها الطاعن نتيجة لنشاطه من اعتياده شراء الطائرات بقصد بيعها لم تغطي في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥

توخى المشرع من إصدار المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ - على ما جاء بمذكرته التفسيرية - وضع قاعدة تقضي بربط الضريبة على الإيراد الحكمي بدلا من الإيراد الفعلي استثناء من القواعد العامة التي تقضي بربط الضريبة على الأرباح الحقيقية وذلك تفاديا للتأخير في ربط الضرائب على الممولين بسبب ازدياد عددهم ازديادا مستمرا وازدياد الأعباء الملقة على عاتق مصلحة الضرائب بسبب فرض ضرائب جديدة وقد روى أن غير الحلول هو اتخاذ تقديرات سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ بالتفسير الصحيح للمرسوم بقانون الذي يحقق الغرض من إصداره هو اعتبار " نتيجة الأعمال " في سنة ١٩٤٧ ربحا كانت أو خسارة أساسا لمعاملة الممولين الخاصين لربط الضريبة بطريقة التقدير بالنسبة للسنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ وإذن فمضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك مفسرا المرسوم بقانون على أنه يتحدث عن قياس سنة رابحة على الأرباح سنة سابقة عليها وأن نية المشرع من إصداره قاصرة على النهي عن فحص وتقدير أرقام الأرباح الفعلية في السنة المقيسة مجتزئا عن ذلك بأرباح حكيمه تحققت فعلا وقدرت في السنة المقيسة، ورتب على ذلك أنه متى كانت إحدى السنوات المقيسة قد انتهت بخسارة فإنه لا يجري عليها القياس فإنه يكون مخالفا للقانون مصينا نقضه.

#### الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١١

نصوص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ - الذي كان ساريا وقت صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - يستفاد منها تخويل السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح التنفيذية في شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة أو في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك فإذا كان المشرع قد راعى عند صدور القانون المشار إليه أنه من غير الميسور حصر جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد بنص المادة ٧٢ من القانون إلى وزير المالية أن يضيف إلى المهن الواردة

بالمادة المذكورة منها أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تكشف عنه دواعي العمل فهو دعوة للجهة الإدارية كي تمارس اختصاصها المخول لها بمقتضى النص العام الوارد في المادة ٣٧ ساقفة الذكر أو تهية مجال لهذه الممارسة وليس في هذا التيات على السلطة التشريعية.

**الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٢**

مودى نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية الأرباح الصافية التي تحققها المنشأة من جميع العمليات التي تباشرها - سواء اتصلت بنشاطها أو كانت نتيجة للتنازل عن أى عنصر من عناصر أصولها أثناء قيام المنشأة أو عند إنتهاء عملها -ولا عبء فى هذا الخصوص بأن تكون المنشأة قد إستعاضت عن هذا العنصر بآخر ذى كفاية إنتاجية أكبر فإن ذلك إنما يكون إستعمال للربح بعد تحققه فعلا وخضوعه للضريبة.

**الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥**

إذا كان الثابت أن المنشأة التي قدرت أرباحها كانت منشأة فردية باسم المظعون عليها الأولى ثم أصبحت شركة تضامن باسم المظعون عليهما معاً وذلك ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ - فإن هذا التغير من شأنه إعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهياً وأن شركة التضامن بدأت نشاطها ببء تكوينها فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ - ولا يغير من هذا النظر أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة - لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه " إذ لم يكن للممول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة، اتخذ أساساً لربط الضريبة الأرباح المقررة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه " - فإن الحكم المظعون فيه إذ قضى بقياس أرباح سنة ١٩٤٩/١٩٤٨ على أرباح سنة سابقة استناداً إلى أنه لم يحصل تغير فى جوهر نشاط المنشأة يكون قد أخطأ تطبيق القانون.

**الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٥٩/٦/١١**

إذا كانت محكمة الموضوع قد نفت عن الدين صفة الانعدام بأسباب ساقفة وكان قضاؤها فى هذا الشأن مقاما على واقع لم يجادل الطاعن فى صحته، وكان إعتبار الدين معدوماً أو غير قابل للتحويل هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سليمة تكفى لحمل قضائه فى هذا الصدد - فإنه لا يصح النعى على الحكم بمخالفته القانون.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥٩

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يستند فى رفض ما ادعاه الطاعن من توقف نشاطه منذ سنة ١٩٤٧ إلى عدم تسجيل كرامته التى أثبت فيها توقفه عن النشاط - وإنما استند إلى عدم التزامه بحكم القانون من وجوب إخطار مصلحة الضرائب عن هذا التوقف، وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع ما يفيد قيامه بهذا الإجراء الذى فرضه القانون، وكانت المحكمة قد اعتبرته مزاولا لنشاطه خلال سنوات النزاع استنادا إلى القرائن التى أثبتتها المحكمة، فإنه لا يصح البنى على حكمها بمخالفته القانون.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٥٩

لما كان المشرع قد رسم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة لتقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الإتياع من تاريخ سريان ( المرسوم بقانون ) الذى نظمها وبمىن على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إعمال أحكامه من وقت العمل به على كانه الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا - والمقصود بالربط النهائى ذلك الذى لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء فى ذلك لجان الطعن أو المحاكم على إختلاف درجاتها - سواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا - ولا اعتداد فى هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده - دون مصلحة الضرائب - هو الطاعن فى قرار تحديد الأرباح - ذلك أنه يكفى لإعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن - من أى من الطرفين - ولا محل فى هذا الصدد لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٢/٤/١٩٥٤

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن الضريبة تفرض سنويا على أرباح المهن والمنشآت التجارية، وكانت المادة ٣٨ منه تنص على أن الضريبة تحدد سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية فى بحر السنة السابقة أو فى فترة الاثنى عشر شهرا التى اعتمدت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية، وكان مودى ذلك أن الأرباح التى تحققها الشركة وهى فى دور التصفية تكون خاضعة لمبدأ سنوية الضريبة التى فرضها القانون، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ إذ قرر أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يسوغ إرجاء تحصيل هذه الضريبة حتى تمام تصفية الشركة.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٥٦

تعتبر سنة ١٩٤٧ هي السنة الضريبة المشار إليها في المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ بالنسبة لتجارة الأقطان إذا إتخذها الممول مهنة له وذلك وفقا لحكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ أن موسم تجارة الأقطان يبدأ في أخريات السنة التقويمية وينتهي في أوائل السنة التالية لها وتوضح الميزانية في نهاية ذلك الموسم وتكون الأرباح الناتجة فيها والتي تربط عليها الضريبة هي التي تتحقق في نهاية الموسم.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٣ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٧

حرم المشرع في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص تحديد الوعاء الذي تربط عليه الضريبة خصم ما يحتجزه الممول من مجموع الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة أو لإعداد مقابل لوفاء الديون سواء كانت تلك الديون محققة في ذمة الممول أو متازعا في تحققها واعتبر المشرع أن تلك المبالغ المحبوزة من مجموع الربح لا تعد من التكاليف التي يجوز خصمها. فإذا ما ثبتت هذه الديون في ذمة الممول بحكم نهائي كان للممول خصمها من مجموع الأرباح في السنة التي ثبتت فيها بمقتضى هذا الحكم ولا عرة بما يثار من أن الأحكام مقرر وأنه نتيجة لذلك يجب أن تحمل أرباح السنة التي نشأ فيها الدين بقيمة ذلك أن هذه القاعدة لا محل لأعمال حكمها في مجال تحديد وعاء الضريبة في كل سنة ضريبة على حدة لأن كل سنة منها تتحمل أرباحها بالتكاليف الفعلية التي تحملها الممول في تلك السنة.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ٦/٥/١٩٥٨

- إن امتهان أحد الأشخاص مهنة ما واتخاذها حرفة معادة له هو من المسائل المتصلة بالوقائع والتي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع. فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع النزاع بأدلة سائفة أن الممول قد امتن شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة بنية المضاربة للإفادة من فروق الأسعار فإن المحكمة لا تكون قد تجاوزت سلطتها الموضوعية في فهم الواقع في الدعوى.

- جرى قضاء محكمة النقض بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ جعل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص بعض النظر عما إذا كانت هذه المهن تقوم في ذاتها على مزاوله عمل يعتبر مدنيا أو تجاريا.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٨

المبرة فى خضوع أرباح عمليات شراء العقارات بنية إعادة بيعها ويقصد المضاربة - لضريبة الأرباح التجارية والصناعية متى توافر ركن الاعتماد هى بطبيعة الاستغلال لا بصفة المستغل الأمر الذى حدا بالمشروع إلى تقرير حكم خاص بها بغض النظر عما إذا كانت هذه العمليات تجارية أو مدنية وبعض النظر عما إذا كان من قام بها تاجرا أو غير تاجر.

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٤/١/١٩٦٠

إسن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة هى قاعدة الأرباح الحكيمة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ على أساس الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وذلك بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير، وقد إستهدف الشارع باستصدار هذا القانون تصفية قضايا الممولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه ضياع حقوق الغزينة، ولذا فإن القرينة القانونية التى فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو مصلحة الضرائب ويعرب على ذلك أن يتحتم تطبيق أحكام المرسوم فى جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك، ومن ثم فلا وجه لما تثيره مصلحة الضرائب - المطعون عليها من أن الممول لم يتمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٦٠

لم يكن أى من النموذجين ١٩، ٢٠، ضرائب - فى الفترة السابقة لنفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يتضمن إخطارا من المأمورية للممول بتحديد عناصر ربط الضريبة وربطها إذ أن إختصاص المأمورية كان منحصر فى تقدير أرباح الممول بصورة تقديرية على النموذجين المذكورين بغية الوصول إلى إتفاق يكون أساسا لربط الضريبة فإن تعذر كانت لجنة التقدير هى الجهة المختصة بإعداد بربط الضريبة بموجب قرار تصدره يعتبر السند الذى تستمد منه المصلحة حقها فى مطالبة الممول بأداء الضريبة، ومن ثم فإن ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ من أن التقادم ينقطع بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة وربطها فى الفترة من أول يناير سنة ١٩٤٨ وآخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الفترة اللاحقة لنفاذ القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فى ٢٤/٩/١٩٥٠ وأما الفترة الأولى السابقة لنفاذه فإن الإجراء القاطع للتقادم الذى عناه الشارع يتمثل فى إخطار الممول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول الإتفاق أو بعد صدور قرار لجنة التقدير.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٥ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٠

لما كانت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الأولى منها قد نصت على أنه " إذا وُقت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه وقروفا كلياً أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل "، وكانت الفقرة الثانية قد نصت على أنه " لأجل الإنضاع بهذا الحكم يجب على الممول في بحر ستين يوماً من التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وإلا إلترحم بدفع الضريبة عن سنة كاملة " فإنها بذلك تكون قد جعلت من الفقرة الثانية شرطاً أو قيداً للإنضاع بالحكم الوارد في الفقرة الأولى هو وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في معاد ستين يوماً من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزنة العامة وحتى تتمكن مصلحة الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها في الوقت المناسب، ورتبت على تخلفه نوعاً من الجزاء المالي مناهة عدم التبليغ وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في المعاد القانوني ومعاره إلزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه وهي منقطعة الصلة بواقعة التبليغ. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على عدم لزوم الإعطار في أحوال التوقف الجبري متى كان تاريخ التوقف ثابتاً على وجه لا يرقى إليه الشك فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٦ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١١/١٧/١٩٦٠

إذا كان الواقع أنه أثناء نظر الاستئناف المرفوع من الممول الخاضع لربط الضريبة بطريق التقدير صدر المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢، وكانت المادة الأولى منه تقضى باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن السنوات التالية، فإنه يصح إعمالاً لهذا النص إعتبار الأرباح المقدرة سنة ١٩٤٧ أساساً تقاس عليه أرباح الممول في كل من سنتي ١٩٤٨، ١٩٤٩ - وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون متعين النقض.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٦١

لجان التقدير هي الهيئة المختصة أصلاً بتقدير أرباح الشركات غير المساهمة والأفراد تستقيها من واقع إقرارات الممول ودفاتره ومستداته وملاحظات مصلحة الضرائب عليها أو من واقع تقديرات المصلحة المبتدأة في حالة عدم تقديم الإقرارات غير مقيدة بشيء منها وتولي تحقيقها بمختلف الوسائل

المتعارف عليها ومنها مناقشة الخصوم وإستجوابهم وسماع أقوالهم وأوجه دفاعهم ودفعهم فيما هو معروض عليها من نزاع ومن ثم فإنه لا يجب حكمها أو يطله أن تعهد ملف الموضوع إلى مأمورية الضرائب لتصحيح ما عساه أن تكون قد وقعت فيه من إعطاء أو لإستدراك ما فاتها وجلاء ما ترى اللجنة إستجلاءه من عناصر الأرباح في ضوء ما تسفر عنه هذه المناقشات.

**الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٠**

لما كانت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد خلت من تحديد تاريخ بدء التقادم فيما يستحق للحكومة فإنه يعمى وفقا للأحكام العامة للقانون ألا تبتدى مدة سقوط الحق فى المطالبة بدين الضريبة إلا من تاريخ تحقيق وجوبه فى ذمة المدين من دين الضريبة فإذا كان وجوبه مؤجلا أو معلقا على شرط فميعاد سقوطه إنما يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقيق الشرط. ولما كانت مصلحة الضرائب وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ " قبل تعديلها بالقانون ٢٥٣ سنة ١٩٣٥ " لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضي شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية أو قبل أول مارس من كل سنة فإن التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا يبدأ سريانه إلا من هذا التاريخ. وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر بدء التقادم من اليوم العالى لانقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار وأضاف لمدة التقادم المحتسبة على هذا الأساس مدة وقف التقادم المقررة بالقانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو شابه قصور فى التسبب.

**الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٦ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٦١/٣/٩**

- استن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة هى قاعدة الأرباح الحكيمة باتخاذ الأرباح المقررة عن سنة ١٩٤٧ - بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير - أساس لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ - حتى ولو كانت حساباتهم فى تلك السنوات منتظمة.

- إذا كانت مصلحة الضرائب قد قدرت ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على الممول عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ تقديرا حكيما عملا بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ - ولم يكن هذا التقدير يستلزم إثارة منازعات موضوعية أو قانونية من قبل الممول مما يقتضى توجيه النموذج رقم ١٨ إليه، ولم يترتب على إغفاله إخلال بحقه، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان إجراءات ربط الضريبة تأسيسا على عدم توجيه النموذج رقم ١٨ لا يكون مطابقا للقانون.

الطنن رقم ٥١٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٦١/٦/١

جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالربط النهائي في حكم المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ هو الربط الذي لم يعد قابلاً للطنن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطنن أو المحاكم على اختلاف درجاتها. ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن أي من الطرفين.

الطنن رقم ٥١٨ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢١

مضى كان المشرع قد رسم - بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ - قاعدة تقدير وعاء الضريبة بالتعاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية فإن هذه القاعدة تكون هي الواجبة الإتباع وبمعنى على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إعمالها من وقت سريانها على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائياً. والمقصود بالربط النهائي هو الذي لم يعد قابلاً للطنن أمام أية جهة من جهات الاختصاص ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة "أن الطاعن لا يضار بطعنه". ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الذي طعن في قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن من أي من الطرفين.

الطنن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٦١/١١/١٥

مضى كان المشرع بمقتضى القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قد وضع قاعدة تقدير وعاء الضريبة بالتعاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية فإنه يصح إعمال هذه القاعدة من وقت سريانها على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائياً: والمقصود بالربط النهائي هو الربط الذي لم يعد قابلاً للطنن أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطنن أو المحاكم على اختلاف درجاتها وسواء أكان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه. ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الذي طعن في قرار تحديد الأرباح إذ يكفي لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن من أي من الطرفين.

الطنن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢١

تنفذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً وربط الضريبة عليهم في السنوات التالية ولو كانت حساباتهم في تلك السنوات منتظمة. ولا يمنع من



ذلك أن يكون تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ محل نزاع لم ينحسم أمام القضاء ولم يقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير وطالما أنه صدر قرار من لجنة التقدير يربط الضريبة بطريق التقدير في تلك السنة فإنه يتعين التزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن يصدر حكم على خلافه "م ٥٣ و ١٠١ ق ١٤ سنة ١٩٣٩".

#### الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٦١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على أن تقدير أرباح الممول عن سنة ١٩٤٧ غير نهائى لم يخطر به الممول ولم يقبله، كما أنه لم يتم بشأنه أى اتفاق بينه وبين مصلحة الضرائب لمصلحة الضرائب إعادة تقدير أرباح الممول الحقيقية متى إتضح لها أن اتسع نشاطه في سنى النزاع، فإن هذا الذى حصله الحكم هو فهم للواقع يستقل به قاضى الموضوع ولا سبيل للمناقشة فيه أمام محكمة النقض.

#### الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٦١

استئن الشارع بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة هي وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية وذلك بالنسبة للممولين الخاصين لربط الضريبة بطريق التقدير. وقد استهدف بذلك تصفية قضايا الممولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه خياع حقوق الغزاة وفقا لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ومن لم فإن القرينة القانونية التى فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو من ناحية مصلحة الضرائب وهذه القاعدة التى وضعها المشرع تسرى ياطراد كلما كانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية سنة ١٩٥١ وكان الممول عاجزا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ حتى ولو كانت حساباته في تلك السنوات منتظمة. ولا يستثنى من قاعدة التقدير الحكمى إلا الممولين الذين يمسكون حسابات منتظمة في السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ وذلك طبقا للقانون ٣٠٦ سنة ١٩٥٥.

#### الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ٣/٢١/١٩٦٢

سوى الشارع في حكم المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بين الشريك المتعاضن في شركات التضامن وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في حدود ما يصيبه من ربح. وإذا كان المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قد قضى باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية لغاية سنة ١٩٥١ بالنسب للممولين الخاصين لربط

الضريبة بطريق التقدير، وكان الطاعنان - وهما شريكان متضامنان - حاضرين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ فإن إعمال حكم المرسوم سالف الذكر في حقهما يقتضى اتخاذ الأرباح لكل منهما المقدرة في تلك السنة أساساً لربط الضريبة عليه عن السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١. ولا يبرر فيه هذا النظر تعديل نصيب كل منهما في أرباح الشركة في السنوات المقيمة متى كان نوع النشاط لم يغير.

#### الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٧

لا يجوز تحميل حساب الأرباح والخسائر ما تستقطعه المؤسسة من أرباحها لتغذى به حساب مكافآت وتمويضات المستخدمين والعمال إلا إذا كان هذا الحساب مستقلاً عن المؤسسة تتقبل إليه المبالغ المستقطعة بحيث لا يكون للمنشأة أى حق عليها ولا تملك أعادتها ثانية لأموالها، ولا يكفى لتحقيق هذا الإستقلال ظهور حساب خاص لمكافآت وتمويضات المستخدمين والعمال فى جانب الخصوم بالميزانية. وقد أكد الشارع هذا النظر فى القانون رقم ٣٨٦ سنة ١٩٥٦ المعدل للمادة ٣٩ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ والذى قضى بأن يعتبر فى حكم التكاليف التى تخصم من الأرباح وبأن رجعى " المبالغ التى تستقطعها المنشآت من أموالها وأرباحها لحساب صناديق التوفير أو الإيداع أو المماش أو غيرها من الأنظمة بشرط أن يكون للنظام الذى تربط بتفليده المنشآت لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تزديه المنشآت لهذا النظام يقابل إلتزامها بمكافآت نهاية الخدمة وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال المنشأة ومستمرة لحسابه الخاص".

#### الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٧

- إمتن الشارع بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة هى وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية وذلك بالنسبة للممولين الحاضرين لربط الضريبة بطريق التقدير. وقد إستهدف بذلك تصفية قضايا الممولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزنة وفقاً لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون وهذه القاعدة تسرى بإطراد كلما كانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ وكان الممول حاضراً لربط الضريبة بطريق التقدير فى سنة ١٩٤٧ حتى ولو كانت حساباته فى تلك السنوات منتظمة.

- تنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٣٩ على أن " تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية فى بحر السنة السابقة أو فى فترة الإثنى عشر شهراً التى إعتبرت تيجتها أساساً لوضع

آخر ميزانية " ومؤدى ذلك أن المشرع اعتبر أن الأصل في السنة المالية للمنشأة أن تكون متمشية مع السنة التقويمية ولكنه - رعاية منه لصالح الممولين ممن تختلف ستهم المالية عن السنة التقويمية أباح نظام السنوات المتداخلة وجعل تحديد الضريبة في كلا الحالتين على أساس الربح الذى تكشف عنه الميزانية الختامية في كل سنة موعلاً في ذلك على أن النشاط الذى تزاوله المنشأة يتردد بين الكسب والخسارة طوال السنة ثم يتحدد في نهايتها وإذا كان ذلك وكان الربح الناتج من المتاجرة خلال سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ إنما يتحقق في سنة ١٩٤٧ فإنها تكون سنة القياس التى عنها المشرع في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر سنة ١٩٤٧ ١٩٤٨ هي سنة القياس فإنه يكون قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢١

مناط تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ واعتبار أرباح الممول في سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عليه عن السنوات التالية هو أن يكون نشاطه واحداً في سنة القياس والسنوات المقيسة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى عدم جواز اعتبار أرباح الطاعن المقدرة عن نشاطه في البقالة وطحن البن في سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عليه عن نشاطه في إستيراد الشاي وتعبته وتوزيعه في سنة ١٩٤٩ فإنه لا يكون قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٤

تغير الكيان القانوني للمنشأة من نشأة فردية إلى شركة تضامن من شأنه اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهياً منذ تكوين الشركة ولا يغير من هذا النظر أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتد بتغير شكل المنشأة وهول في تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على وحدة النشاط خلال السنوات من سنة ١٩٤٩ - سنة ١٩٥٢ فإنه يكون قد خالف القانون.

#### الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢

مفاد ما إستحدثه المشرع بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ أنه بعد تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ طبقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تتخذ تلك الأرباح أساساً لربط الضريبة عن السنوات التالية حتى سنة ١٩٥١ بحيث تعتبر "نتيجة الأعمال" في سنة ١٩٤٧ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ربحاً كانت أو خسارة أساساً لمعاملة الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير بالنسبة لهذه السنوات يستوى في ذلك أن تكون الخسارة فعلية في سنة ١٩٤٧ أو نتيجة

خسارة سابقة دخلت ضمن مصاريف تلك السنة وعصمت من أرباحها طبقاً للمادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢١

- أخص الشارع الأرباح الناتجة عن تأجير المحال التجارية والصناعية مع أثاثها والأدوات اللازمة لتشغيلها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية سواء كان الإيجار يشمل أو لا يشمل كل أو بعض العناصر المعنوية المتعلقة بالمستجر أو المصنع [م ٣٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩] وذلك باعتبارها منشآت أعدتها أصحابها أو مؤجروها لخدمة أغراض تجارية أو صناعية وخرجت بهذا الإعداد من نطاق الاستغلال العادى إلى نطاق المضاربة والربح.

- يجرى فى شأن الأرباح الناتجة عن تأجير المحال التجارية والصناعية مع أثاثها والأدوات اللازمة لتشغيلها ما يجرى على سائر المنشآت من وجوب إحساب " إيجار العقار " الذى تشغله أو قيمته الإيجارية على حسب الأحوال ضمن التكاليف الواجب خصمها من إجمالى تلك الأرباح. يسعى فى ذلك أن يكون الممول مالكاً للعقار أو مستأجراً له ثم عاد وأجره من الباطن للغير وبغافق واحد هو أنه بالنسبة للممول غير المالك يكون المبلغ الواجب خصمه هو الإيجار الفعلى والحقيقى وبالنسبة للممول المالك يكون المبلغ الواجب خصمه هو ما يقابل القيمة الإيجارية [م ٣٩ ق ١٤ سنة ١٩٣٩] يؤيد هذا النظر أن عبء الإلتزام بالضريبة هنا إنما يقع على عاتق مؤجرى هذه المحال وهو وصف ينضبط فى حق مالك المنشأة وفى حق مؤجرها من الباطن ولا وجه للفرقة بين منشأتين تستأجر إحداهما العقار الذى تشغله فيخصم إيجاره وتستغل الأخرى العقار الذى تملكه فلا تخصم قيمته الإيجارية، يضاف إلى ذلك أن " إيجار " العقار يعتبر بالنسبة لمالكة إيراداً يخضع لضريبة نوعية خاصة به هى ضريبة المباني لا ربحاً تتناوله الضريبة على الأرباح التجارية ومن المبادئ التى جرى عليها القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أنه يخرج من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية الإيرادات التى تخضع لضريبة نوعية أخرى.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٣

- تحدد الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وفقاً للمادة ٣٨، ١/٣٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ - على أساس مقدار الأرباح فى بحر السنة السابقة أو فى فترة الإثنى عشر شهراً التى اعتبرت نتيحتها أساساً لوضع آخر ميزانية ويكون تحديد صافى الأرباح الخاضعة للضريبة - عملاً بالمادة ١/٣٩ من هذا القانون - على أساس نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التى باشرتها الشركة أو المنشأة ويدخل فى ذلك ما ينتج من بيع أى شىء من الممتلكات سواء فى أثناء قيام المنشأة أو عند إنتهاء عملها

وذلك بعد خصم جميع التكاليف. وإذ كانت المادة ٤٢ من القانون المذكور تقضي بأن تحسب الضريبة للشركات المساهمة على مقدار الأرباح الحقيقية الثابتة في ميزانيتها، فإن مؤدى ذلك أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تستحق سنوياً وأن إستحقاقها منوط بنتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي يباشرتها المنشأة في بحر السنة، لا فرق في ذلك بين المنشآت الفردية والشركات المساهمة لأن الحكم الوارد في المادة ٤٢ لا يتعارض مع القواعد العامة المقررة في المادتين ٣٩، ٣٨ ومن ثم فإذا كانت الشركة المطعون عليها تقوم ببيع الأراضي بالتقسيط على أجال طويلة وكان كل قسط من الأقساط التي يلتزم المشتري بدفعها لها سنوياً يعبر وحدة مستقلة يمثل بعضه جزءاً من التكلفة والبعض الآخر يمثل ربحاً وفوائد فإن مقتضى ذلك وجوب إحتساب أرباح المطعون عليها الخاضعة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على أساس صافي الربح عن كل قسط من هذه الأقساط.

- فرق القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بين الضريبة المستحقة على فوائد الديون وبين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من ناحية الواجبة المنشئة لكل منهما فجعلت المنط في الضريبة الأولى الوفاء بهذه الفوائد مهما كانت الصورة التي يتم بها هذا الوفاء فإذا إستحققت ولم يف بها المدين فلا تستحق الضريبة عنها، أما ضريبة الأرباح التجارية فقد جعلت المشرع إستحقاقها منوطاً بنتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي تباشرها الشركة أو المنشأة، أي يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحاً حتى تفرض الضريبة على الربح الصافي وليس من الضروري أن يكون هذا الربح قد قبض فعلاً.

#### الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٨ مكتب قضى ١٣ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٧

- تغيير الكيان القانوني للمنشأة من منشأة فردية إلى شركة تضامن من شأنه إحصار نشاط المنشأة الفردية منتهياً، ولو كان من نوع نشاط الشركة الجديدة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بقياس أرباح شركة التضامن على أرباح المنشأة الفردية إستناداً إلى وحدة النشاط في المنشأتين فإنه يكون قد أعطى تطبيق القانون.

- تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريقة الظهير أساساً لربط الضريبة عليهم عن السنوات من ١٩٥٢- ١٩٥٤ وذلك وفقاً للمادة الأولى من القانون ٥٨٧ سنة ١٩٥٤ فإذا لم يكن للممول نشاط ما في سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ عمله وإستأنفه خلال هذه السنة إتخذ أساساً لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو إستأنفه.

الطنن رقم ٢٢ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٧

استحدث القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أوضاعا جديدة لتحديد أرباح شركات المساهمة وربط الضريبة عليها وأدائها وإجراءات الطنن في هذا الربط والجهة المختصة بنظره، وهي واجبة التطبيق وتسرى بأثر فوري على جميع الحالات التي لم يكن قد تم ربط الضريبة فيها قبل تاريخ العمل به في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠. وإذا كان الثابت في الدعوى أنه حتى تاريخ العمل بالقانون المذكور لم تكن مصلحة الضرائب قد أعلنت الشركة " بقيمة الضريبة المربوطة عليها " بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وبالتالي لم تكن إجراءات ربط الضريبة على الشركة قد تمت وفقا للمادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها وهو إجراء لازم لا يبنى عنه إجراء آخر وبغيره لا يفتح ميعاد الطنن إذ كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الطنن استنادا إلى إن إجراءات الربط لم تكن قد تمت قبل العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وكان واجبا على مصلحة الضرائب أن تحل النزاع القائم بينها وبين الشركة على لجنة الطنن المختصة إعمالا لأحكام هذا القانون.

الطنن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤

الخسارة الرأسمالية التي تصيب المنشأة من بيع أحد أصولها أو تصفيتها تدخل في وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي تسرى على الخسائر كما تسرى على الأرباح.

الطنن رقم ٣١١ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٧

سوى المشرع في حكم المادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بين الشريك المتضامن في شركات التضامن والممول الفرد من ناحية إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح وإذا كان المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نص في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على أنه إذا لم يكن للممول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه أو استئنافه، وكانت المطعون عليها لم تباهر نشاطها كشركة متضامنة في المنشأة إلا اعتبارا من ١٩٤٧/٥/١١ فإنه يحسن اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٨ وهي السنة التالية لبدء نشاطها أساسا لربط الضريبة عليها في السنوات التالية.

**الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٢**

مضى كان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة وهي شركة توصية بسيطة قد تعافلت مع شركات التأمين الأجنبية على أن تقوم بعمليات التأمين بالوكالة عنها، فإن أرباح فرع التأمين بالشركة تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية باعتبارها أرباحاً حققتها الشركة لا الشركاء وقد اتبعت في سبيل تحقيقها شكل المشروع التجاري متميزة في إدارته واستغلاله عن شركات التأمين التي تعمل لحسابها وإذا إنترم الحكم المطعون عليه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

**الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٣٠**

إذا لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب على التقدير الذي تكون المصلحة قد اقترحه عليه في سبيل الاتفاق معه فإن هذا التقدير يسقط باعتباره مجرد عرض لم يلحظه القبول ومن ثم فإنه لا يكون له كيان قانوني ولا تكون المصلحة ملتزمة به وتعود إلى لجنة التقدير سلطتها الخاصة في تقدير الأرباح باعتبارها جهة التقدير الأصلية.

**الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٧**

إذ نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه " استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقررة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١. فإذا لم يكن للممول نشاط عام خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة أتخذ أساساً لربط الضريبة الأرباح المقررة عليه عن أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه أو استأنفه " فإنها بذلك تكون قد دلت على أن سنة التأسيس البتة وأن تكون سنة ضريبة كاملة يخضع الممول خلالها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بحيث إذا بدأ الممول نشاطه الخاضع للضريبة خلال هذه السنة تعين اتخاذ أرباح السنة التالية أساساً لربط الضريبة عليه في السنوات التالية.

**الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٦٤/١/٣٣**

لم ينص الشارع في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على قواعد وإجراءات خاصة لرفع الطعون في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن ثم فإنه يرجع في شأنها إلى القواعد العامة والإجراءات المقررة لرفع سائر الدعاوى في قانون المرافعات ومقتضاها أن يرفع الطعن " بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ،، لا، بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة ". وإذا أحالت المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٢

لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أبولو على التركات بعد تعديلها بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الطعون الخاصة بضرية التركات إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، تعين القول بأنه يلتزم فيها هى الأخرى ذات القواعد والإجراءات.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١١/٣/١٩٦٤

- إلى ما قبل صدور القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ لم يكن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض على الممول إمساك دفاتر لقيد أرباحه، ومن ثم فإنه لا يشترط فى هذه الدفاتر توافر ما نص عليه قانون التجارة بل يكفى أن تكون مما جرى العرف بإمساكه فى كل تجارة أو صناعة.

- إذ نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه "إستثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاصين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ " فإنها بذلك تكون قد دلت على أنه يكفى لإجراء الربط الحكى فى السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ أن تكون سنة ١٩٤٧ قد جرى الربط فيها بطريق التقدير.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٦٤

- تعتبر المنشأة الأجنبية مشغلة فى مصر فى معنى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض متى كان لها ممثلون خاضعون لأوامرها أو كان لها فرع مستقر فيها وإذا كانت الشركة الطاعنة - وهى شركة دولية - تهاجر نشاطها فى مصر عن طريق فرع ثابت فيها حيث منحت الحكومة المصرية الشركة إمتياز إستغلال عربات الأكل والنوم الملحقة بقطارات السكك الحديدية المصرية فإنها تكون خاضعة فى هذا النشاط للضريبة على الأرباح التجارية.

- مؤدى ما نصت عليه المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن " يكون تحديد صالى الأرباح بعد خصم الاستهلاكات الحقيقية التى حصلت فى دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل " أنه يرجع فى تقدير قيمة هذه الاستهلاكات إلى القيمة الحقيقية للأصول المستهلكة وذلك حتى لا يترتب على تقديرها بأكثر من قيمتها الحقيقية إستبعاد جزء من الأرباح من وعاء الضريبة.



**الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١**

في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية لا تستطيع مصلحة الضرائب مطالبة الممول بالضريبة على أرباحه إلا بعد مضي شهرين من انتهاء سنته المالية، وفي حالة تولف المنشأة عن العمل وعدم إخطار المصلحة به فإن موقف المصلحة إزاء المنشأة لا يتغير إذ يتمتع عليها مطالبة المنشأة بدین الضريبة إلا بعد شهرين من انتهاء سنتها المالية، وبإذني فإن التّقدم المسقط لدين هذه الضريبة لا يبدأ سريانه إلا من هذا التاريخ دون إعتبار لتولف المنشأة عن العمل حتى ولو كان التولف راجعاً لوفاء الممول ما دامت المصلحة لم تخطر به، وعلم مصلحة الضرائب بالوفاء لا يفي عن الإخطار الذي أوجبه القانون مؤبداً بالوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة.

**الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٦٤/١/١٥**

رسم المشرع بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة تقدير وعاء الضريبة، وهذه القاعدة واجبة الإتباع من تاريخ سريان هذا المرسوم بقانون وتعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أعمال أحكامه على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائياً - والمقصود بالربط النهائي وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو ذلك الربط الذي لم يعد قابلاً للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها. ولا إعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن من أي من الطرفين.

**الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٢**

جرى قضاء محكمة النقض على أن اشتمال أرباح السنة المقيسة على أرباح رأسمالية وأرباح تصفية لا يتنافى مع وحدة النشاط في حكم المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢.

**الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٢**

- توجب قواعد الربط الحكمي المقررة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وذلك دون حاجة لفحص حسابات المنشأة وبحيث تعتبر " نتيجة الأعمال " في سنة ١٩٤٧ ربحاً كانت أو خسارة أساساً لمعاملة الممولين الخاصين لربط الضريبة بطريق التقدير في السنوات المذكورة.

- جرى قضاء محكمة النقض على أن اشتمال أرباح سنة ١٩٤٧ على أرباح رأسمالية لا يمنع من اتخاذ هذه الأرباح أساساً لربط الضريبة في السنوات التالية إلى سنة ١٩٥١.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٤

وفقا للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وإستثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١، وجرى قضاء محكمة النقض على أن هذه القاعدة تسرى بإطراد متى كان الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير فى سنة ١٩٤٧ وكانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ حتى وإن كانت حساباته فى تلك السنوات منتظمة.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٤

الأصل فى السنة المالية للمنشأة أن تكون متماشية مع السنة القويمية، ولكن رعاية لصالح الممولين ممن تختلف سنتهم المالية عن السنة القويمية إعتبر الشارع نظام السنوات المتداخلة وجعل تحديد الضريبة على أساس الربح الذى تكشف عنه الميزانية الختامية فى كل سنة مقدرا فى ذلك أن النشاط الذى تزاوله المنشأة طوال السنة يظل يتردد بين الكسب والخسارة إلى أن يتحدد فى نهايتها. وإذا كان الربح الناتج خلال سنة ١٩٤٦ المتداخلة فى سنة ١٩٤٧ لا يتحقق إلا فى سنة ١٩٤٧ فإنها تكون هى سنة الأساس التى عنها الشارع فى المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٤

عند وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإستثناء من قاعدة فرض الضريبة على الأرباح الفعلية رأى الشارع اتخاذ التقدير الذى تجر به المصلحة عن سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ أساسا لربط الضريبة عن السنة التالية لكل منهما بصرف النظر عن الأرباح الحقيقية التى يكون قد جناها الممول، فنص فى المادة ٥٥ منه على أن يعمل بالتقدير لمدة سنتين ثم عاد وبمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ لأبطل كل تقدير رتب على تلك المادة لأكثر من سنة واحدة. وهو بذلك يكون قد أعلن عن رغبته الصريحة فى العدول عن الاستثناء والرجوع إلى الأصل وفى أن يكون هذا القانون ذا أثر رجعى يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلا. ولا يحول دون إعادة التقدير وفقا للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ أن يكون الممول قد قبل التقدير السابق الحاصل بطريق المماثلة تطبيقا للمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٨

ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فى حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هى ضريبة القانون العام حيث نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ منه على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها.

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٥

النشاط المستحدث الذى إستثناء الشارع من الربط الحكيم طبقا لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ والفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ هو كل نشاط يختلف نوعيا عن النشاط الأصيل ويصلح بذاته أن يكون أساسا لربط مستقل. وإذ كان المستطاد من إستقراء القرارات الوزارية الخاصة بتنظيم " عملية هلال العموين " أن الشارع لم يمهّد بها إلا إلى أصحاب المطاحن وحدهم فإنه بذلك يكون قد دل على أن إستغلال المطاحن هو الأساس فى إسناد عهدة تموين الدقيق إليهم ولم يشأ أن يجعل منها نشاطا مغايرا، ومن ثم فإن مثل هذا النشاط يكون تابعا للنشاط الأصيل فى إستغلال المطاحن وبالتالي لا يصلح بذاته أن يكون أساسا لربط مستقل.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٦٧ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٥

- يفترض المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وحدة الممول فى سنة القياس وفى السنوات المقبلة. وإذ كان تحويل الشركة من شركة تضامن إلى شركة توصية يبنى عليه - من الناحية الضريبية - تغيير المركز القانوني للشركاء الموصين دون الشركاء المتضامنين، فإن الحكم المطعون فيه إذ أحمل أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر على الشركاء الموصين - أو الذين اعتبروا كذلك يكون قد خالف القانون.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه على أن دلائل المنشأة لم تكن شاملة لجميع أوجه نشاطها وأن القيود الواردة فيها إجمالية وبعضها غير مزيد بالمستندات ولا تخرج عن كونها مسودات لتسوية الحساب بين الشريكين، وقد أجرت فيها المأمورية تعديلات جوهرية تمس أمانتها، وهى تقريرات موضوعية سائغة يجوز معها اعتبار دلائل المنشأة وحساباتها غير منتظمة، فإن النقيض عليه بمخالفة أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢ بأن اعتبر المطعون عليهما من الممولين الخاصين لربط الضريبة بطريق التقدير يكون على غير أساس.

الظعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٦

- مفاد الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ أنه يمين لتحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الذى يدخل فى وعاء الضريبة على الإيراد العام، الرجوع إلى الأحكام المقررة فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى شأن تحديد وعاء تلك الضريبة.

- تحدد الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية طبقا لما نص عليه فى المادتين ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ عل تقديرات الأرباح فى السنة السابقة أو فى فترة الإثنى عشر شهرا التى إعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية، ويكون تحديد صالى الأرباح الخاضعة للضريبة عل أساس نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التى باهرتها المنشأة ومن ثم فإنه يكفى أن تكون نتيجة النشاط التجارى أو الصناعى فى نهاية السنة الضريبة ربعا لكى تفرض الضريبة على الربح الصالى.

الظعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٠

و إن كان الأصل فى السنة المالية للمنشأة هو أن تكون متمشية مع السنة التقويمية إلا أنه رعاية لصالح الممولين ممن تختلف سنتهم المالية عن السنة التقويمية إعتبر الشارع نظام السنوات المعدلة وجعل تحديد الضريبة فى الحالتين على أساس الربح الذى تكشف عنه الميزانية الختامية فى نهاية كل سنة مراعى فى ذلك أن النشاط الذى تزاوله المنشأة يظل يتردد طوال السنة بين الكسب والخسارة ثم يتحدد فى نهايتها وإذ كان الربح الناتج خلال سنة ١٩٤٦ المعدلة فى سنة ١٩٤٧ يتحدد فى سنة ١٩٤٧ فإنها تكون - لا سنة ١٩٧٤ / ١٩٤٨ - هى سنة الأساس التى عاها الشارع فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢.

الظعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢

مرحلة الإخطار بالنموذج رقم ١٨ ضراب - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هى مرحلة قدر المشرع إمكان أن تتلاقى فيها وجهتا نظر مصلحة الضرائب والممول لما رأى فى ذلك من تحقق المصلحة لكليهما للعمل على إزالة الخلاف بينهما ولم يفتح المشرع باب الظعن فى هذه المرحلة بل فحه فى مرحلة الإخطار بالربط على النموذج ١٩.

الظعن رقم ٤٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٦٥/١/٦

متى تم الإتفاق بين مصلحة الضرائب والممول على تقدير أرباحه أو كانت مصلحة الضرائب قد إتخذت الإجراءات المنصوص عليها فى القانون لتقديرها وتمت وأصبحت نهائية فإن مركز الممول - وهو

مركز قانوني - يكون قد تحدد واستقر عند هذا الوضع مما لا يجوز معه اتخاذ إجراءات جديدة لإعادة التقدير.

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٥

النص في المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه " إذا خصم حساب إحدى السنين بخسارة فإن هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة التالية وتخصم من أرباحها، فإن بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل هذا الجزء إلى السنة الثالثة ولكن لا يجوز نقل شيء من الخسارة إلى حساب سنة تالية " يفترض وحدة الممول واستمرار نشاطه الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلى ما بعد سنة الخسارة . وإذا كان الثابت في الدعوى إنه بعد تكوين الشركة وفي الفترة السابقة على صدور الرسوم بتأسيسها إتفق الأعضاء المؤسسون على تكوين شركة محاصة عهدوا إلى أحدهم إدارتها وكانت نتيجة نشاطها أن أصيبت بخسارة، فإن ما قامت به هذه الشركة من أعمال خلال تلك الفترة لا يعتبر إعداداً لنشاط شركة المساهمة وبالتالي فإنه يجوز ترحيل خسارتها لحساب شركة المساهمة وخصمها من أرباحها.

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ١٢٦١ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٥

إذ نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تسحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر لأنها بذلك وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تستلزم قيام المنشأة في مصر أو أن يكون لها مطعون فيها محاسبون لأوامرها ومزاويلتها - في مصر - أعمالاً تجارية تسم بصمة الإعياد وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن عملية بيع القطن محل النزاع هي عملية منفردة لا يخضع الربح الناتج منه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على الأرباح الإستثمارية في مصر وخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن " الشركة المسافلة تزاوّل التجارة وإن العملية التي قامت بها في مصر هي جزء من نشاطها التجاري وأن الربح الذي حققته من هذه الصفقة إنما هو نتيجة هذا النشاط ومن ثم فهو يخضع لضريبة الأرباح التجارية " فإنه يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه.

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٥

إذا كان الحكم المطعون فيه وهو في صدد محاسبة الممول على أرباحه التجارية والصناعية من سنته المالية المتداخلة التي تبدأ من أول فبراير سنة ١٩٤٩ وتنتهي في ٣١ يناير سنة ١٩٥٠ قد قدر أرباح شهر يناير سنة ١٩٥٠ باعتبار متوسط أرباح الأحد عشر شهراً السابقة من سنة ١٩٤٩ بطريق القياس

على أرباح هذه الفترة لا من واقع الأرباح الفعلية التي حققها المنشأة خلال شهر يناير سنة ١٩٥٠ فإنه يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه.

**الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢١**

طبقاً للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تنفذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم من كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١، وجرى قضاء محكمة النقض على أنه في حكم هذا المرسوم بقانون تعتبر سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بالنسبة للممولين ذوى السنوات المتداخلة هي سنة القياس. وإذا كان الثابت أن الشركة المطعون عليها لم تكن من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ ولم ربط الضريبة عليها من واقع دفاترها وحساباتها المنتظمة وهو ما لا يجوز معه إعمال حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وتطبيق قاعدة الربط الحكيم على أرباح السنوات التالية من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥١/١٩٥٠ وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن المركز الذي كانت عليه الشركة في سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ أو محاسبها على مقتضى دفاتر منتظمة فيها قد تغير بالعدم تلك الدفاتر فيما بعد وإن لكل سنة ضريبة كيانها ورتب على ذلك أنه وقد حددت المأمورية أرباح سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ بطريق التقدير ولبت الشركة هذا التقدير فإنه يجب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ قياساً لأرباح باقي سنوات النزاع عملاً بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فإنه يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه.

**الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٥**

بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - ولانتهى التنفيذية بين أن المرحلة التي تحاول فيها مأمورية الضرائب الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير هي مرحلة قدر المشرع تحقيق المصلحة في إلزامها سواء بالنسبة للممول أو لمصلحة الضرائب بحيث يترتب على إغفال إجراء هذه المحاولة عدم جواز طرح النزاع على لجنة التقدير والأصل في الإحالة أن تتم وفقاً للإجراءات وفي المواعيد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية ومنها أن تخضع مأمورية الضرائب الممول بالأرباح التقديرية التي يرى اتخاذها أساساً لربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب وتحدد له عشرين يوماً لإرسال قبوله أو ملاحظاته، فإذا لم يقبل الممول التقدير وأرسل ملاحظات لم يقتنع بها المأمور أو لم يعث بملاحظات ولم يتم الاتفاق بين المأمور والممول أعطره المأمور على النموذج رقم ٢٠ ضرائب بعزمه على إحالة الموضوع إلى لجنة التقدير

إذا لم يقبل وجهة نظره في ظروف العشرة أيام التالية لإستلام النموذج، وإذا إنتقضت العشرة أيام دون وصول إعطاف يقبل التقدير أحال المأمور الموضوع إلى لجنة التقدير، وهذه الإجراءات والمواعيد حتمية ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها قبل الإحالة ولقد وجهاً من المصلحة في هذا الإلتزام وربط الإعلان على مخالفتها - وإذا كان الثابت أن مأمورية الضرائب أخطرت الطاعن على النموذج رقم ١٩ ضرائب بالأرباح التقديرية التي رأت اتخاذها لربط الضريبة وقبل مضي العشرين يوماً المحددة لإرسال قبوله أو ملاحظاته عادت فأخطرته بالنموذج رقم ٢٠ ضرائب بعزمها على إحالة الموضوع إلى اللجنة وبذلك تكون قد فوتت على الطاعن فرصة الإتفاق على تحديد أرباحه قبل إحالة النزاع إلى اللجنة على الوجه المقرر في القانون وفي ذلك ما يعطل النموذج ٢٠ ضرائب.

#### الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٥

بالنص في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه " تحال جميع المسائل التي صدر فيها قبل أول يناير سنة ١٩٥١ - تقدير المأمورية ولم يقبله الممول على لجنة الطعن سواء في ذلك المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التي لم تقدم بعد إليها " إنما أراد به الشارع تلك المسائل أو التقديرات التي إكتملت عطواتها وإتخذت بشأنها كافة الإجراءات التي نص عليها القانون ولائحته التنفيذية بهية الوصول إلى إتفاق مع الممول يصلح أساساً لربط الضريبة على أرباحه أو حصر أوجه الخلاف بينه وبين مصلحة الضرائب وإحالته إلى لجنة التقدير بأن يكون مأمور الضرائب قد أخطر الممول بالأرباح التقديرية التي يرى اتخاذها أساس لربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب وحدد له عشرين يوماً لإرسال قبوله أو ملاحظاته ثم عاد وفي حالة عدم الإتفاق فأخطره على النموذج رقم ٢٠ ضرائب بعزمه على إحالة الموضوع إلى لجنة التقدير إذا لم يقبل وجهه نظره في ظرف العشرة أيام التالية لإستلامه النموذج، يستوى في ذلك - بعد إنتضاء العشرة أيام أن تكون قد أحيلت على لجان التقدير أو أصبحت مهية للإحالة عليها، لا المسائل أو التقديرات التي لم تكن قد إكتملت خطواتها إلى ما قبل أول يناير سنة ١٩٥١ إذ يبعد أن يكون الشارع قد قصد إحالتها إلى لجان الطعن هي الأخرى بينما لم تكن قد إتخذت بشأنها هذه الإجراءات التي أوجب القانون إتخاذها قبل التعديل وبعده.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٢٦٩ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٥

متى كانت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في سنة ١٩٤٧ قد ربطت بطريق التقدير تعين وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - اتخاذ هذه الأرباح أساساً لربط الضريبة في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وإن كانت حسابات الممول فيها منتظمة.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٥

مركز المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية بالأسهم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - سواء بسواء، مركز التاجر الفرد صاحب المنشأة الذي لا يفرض له القانون عند احتساب الضريبة على أرباحه أجر مقابل إدارته إياها ولا فرق بين الاثنين. وحقيقة الأمر في عمل مدير الشركة إنه يعتبر ضمن حصته في رأس المال، فما يأخذه في مقابل عمله هذا يكون بحسب الأصل حصة في الربح مستحقة لشريك، لا أجراً مستحقاً لأجير، وبالتالي ويقدر ما تنسح له أرباح الشركة يكون مرتبه خاصاً بالضريبة على الأرباح طبقاً للمادة ٣٠ والفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وإذا كانت الواقعة المنشأة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي تحقق الربح وكان الغائب في الدعوى أن الشركة لم تحقق أرباحاً إلا في سنة ١٩٤٩ حيث أدرجت في ميزانية هذه السنة ولأول مرة - حصة المظنون عليه في الربح منذ أول يولي سنة ١٩٤٥ إلى آخر سنة ١٩٤٩ فإن مفاد ذلك أن الربح لم يحقق إلا في هذه السنة الأخيرة وإذا كان ذلك، وكان الحكم المظنون فيه قد جرى على أن الضريبة تفرض سنوياً وعلى أرباح صافية تكون المنشأة قد حققتها في السنة المفروضة عليها تلك الضريبة وأن الشركة بعد أن تبين مركزها من حيث نشاطها الربح في ختام سنة ١٩٤٩ قامت بصرف حصة المظنون عليه وهي في الواقع حصة مقطوعة من الأرباح المحققة في تلك الميزانية وأن تحقق تلك الحصة في الربح إنما يكون في سنة ١٩٤٩ وحدها، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أعطى في تطبيقه.

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٦٥

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي توزيع للربح لا تكليف عليه وما تقتطعه شركات المساهمة من هذه الضريبة وتخصمه في ميزانيتها - من بعد مراجعة حساب الأرباح والخسائر للوفاء بالتزام الضريبة يعتبر من تاريخ هذا التخصيص ديناً في ذمتها للخرافة العامة، ومن ثم فإن مخصصات الضريبة في الميزانية لا تدخل في نطاق رأس المال الحقيقي المستمر ولا تعتبر من العناصر الجائز ضمها إليه وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ لفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية وبنى على ذلك متى كان النزاع في الدعوى يدور حول ما خصصته الشركة في ميزانيتها للوفاء بدين



الضريبة على أرباحها التجارية والصناعية في سنة ١٩٤٩/٤٨ بعد رده إلى سنة كاملة وطلبت إضافته إلى رأس مالها الحقيقي المستمر في أول سنة ١٩٥٠/٤٩ على أساس أنه كان مستمر من أول مارس سنة ١٩٤٩ "و هو اليوم التالي لتاريخ نقل الميزانية" إلى ١٩٤٩/٩/٢٤ "و هو تاريخ دفعة" و جرى الحكم المطعون فيه على إعتباره جزءاً من رأس مال الشركة المستمر من أول مارس سنة ١٩٤٩ إلى تاريخ دفع الضريبة إنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٣

مكتب الشراء التي تشتهل الشركات الأجنبية في مصر تخضع للضريبة على الأرباح التجارية، حكمها في ذلك حكم بيوت التصدير بالمولة، وتقدر الأرباح التي قد تنشأ عن نشاطها تقديراً حكماً. وإذا كان الثابت في الدعوى أن شركة أرامكو فيما وراء البحار أنشأت فرعاً لها في مصر يتولى شراء البضائع وتوريد العمال وغير ذلك من الخدمات اللازمة لشركتي الزيت العربية وخطوط البترول السعودية وأخضعت مصلحة الضرائب هذه العمليات للضريبة على الأرباح التجارية وقدرت أرباحها تقديراً حكماً كما لو كان القائم بها بيتاً من بيوت التصدير التي تعمل لحسابها وأقر الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣٠

النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين المعاضين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١، يفترض - فضلاً عن وحدة النشاط - وحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة وهي لا تتحقق بمباشرة الوارث نشاط مورثه بعد وفاته - وإذا كان الثابت في الدعوى إنه بعد وفاة مورث المطعون عليه في سنة ١٩٥١ إستغل هو بمنشأة مورثه وبدأ يباشر نشاطه بها بعد أن تخارج عنها مع باقي الورثة وجرى الحكم المطعون فيه على أن نشاطه هذا يعتبر إستمراراً لنشاط مورثه واتخذ من أرباح المورث في سنة ١٩٤٧ أساس لربط الضريبة على المطعون عليه في سنوات النزاع عملاً بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٩

النص في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن يكون تحديد صافي الأرباح المعاضمة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي باشرتتها الشركة أو المنشأة بعد خصم

جميع التكاليف التي أوردتها، وعلى إنه لا تخصم من مجموع الأرباح التي تحتسب عليها الضريبة "المبالغ التي تأخذها الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغطية الإحتياطي على إختلاف أنواعه أو لتكوين مال إحتياطي خاص لتغطية خسارة محتملة". يدل- وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن المشرع حرم في خصوص تحديد الوعاء الذي تربط عليه الضريبة خصم ما يحتجزه الممول من مجموع الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة أو لإعداد مقابل لوفاء الديون سواء كانت تلك الديون محققة في ذمة الممول أو متنازع في تحققها وإعتبر المشرع أن تلك المبالغ المحتجزة من مجموع الربح لا تعد من التكاليف التي يجوز خصمها فإذا ما تحققت هذه الديون في ذمة الممول بحكم نهائي كان له خصمها من مجموع الأرباح في السنة التي ثبت فيها بمقتضى هذا الحكم، وإذا كان الثابت في الدعوى أن الدين محل النزاع لم يثبت في ذمة المطعون عليه إلا بالحكم النهائي الصادر في سنة ١٩٤٧ فإنه يتعين خصمه من أرباح هذه السنة.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٣٥٣ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٥  
يشترط لربان قاعدة الربط الحكمي - وعلى ما جاء في المذكرة التفسيرية للمرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ - توافر وحدة النشاط في سنة القياس والسنوات المقيسة. والمقصود بوحدة النشاط وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - نوع النشاط لا كميته بحيث إذا كان الممول يزاول نوعاً معيناً من النشاط في سنة القياس واستمر في مزاولته في السنوات المقيسة فإن قاعدة الربط الحكمي تجري عليه ولا يعتد بما عساه أن يطرأ على كمية هذا النشاط أو مقداره من تغير.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٩٦٦ بتاريخ ١١/٣/١٩٦٥  
- متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الطعن بطلان قرار اللجنة لخلوه من بيان أرقام الأرباح ورأس المال الحقيقي المستثمر على إنه " وإن كان منطوق القرار لم يشمل على ذكر المبالغ المقيدة في السنوات التي فصل فيها إلا أن هذه المبالغ سواء عن الأرباح أو رأس المال قد ذكرت تفصيلاً في صدر القرار في معرض بيان الوقائع وفي ذلك ما يعني عن تكرارها في المنطوق " فإن هذا الذي أقيم عليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون.

- المرتب الذي يستحقه المدير الشريك في شركة التضامن أو التوصية مقابل عمله هو بحسب الأصل وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - حصة في الربح مستحقة للشريك وليس أجراً مستحقاً لأجير ويخصم للضريبة على الأرباح التجارية طبقاً للمادة ٣٠ والفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم

١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم فلا وجه للقول بأن تخصيص الشركاء جزءاً من الأرباح لا يختلف عن تقرير مرتب لهم.

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٠

- الأصل في التكاليف أنها تخصم من إجمالي الإيرادات لا من صافيها ما لم ينص القانون على غير ذلك وقد ألزمت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هذا الأصل ولم تخرج عنه في محصم مصاريف الإستثمار من إجمالي إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والمقاربات الداخلة في ممتلكات المنشأة بقولها إن "إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون أو التي تكون معفاة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى تخصم من مجموع الربح الصافي الذى تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها في مصاريف وتكاليف الإستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات ويجرى الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو المباني الداخلة في ممتلكات المنشأة فإن الإيرادات المذكورة تخصم بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من مجموع الربح الصافي الذى تؤدي عنه الضريبة ويشترط أن تكون هذه الإيرادات داخلة في جملة إيرادات المنشأة " وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن ما يخصم من وعاء الأرباح التجارية والصناعية هو ٩٠٪ من إجمالي الإيرادات فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

- وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ما تتحمل به المنشأة من ضرائب أجنبية وتدفعه بسبب نشاطها التجارى والصناعى أو بمناسبه يعتبر تكليفاً على أرباحها ويجب خصمه من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا ما إستثنى بنص خاص فى القانون ولا يفسر من ذلك كون هذه الضريبة ليس لها ما يقابلها فى مصر ولا تتحمل بمثلها المنشآت المصرية.

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٣

طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تتخذ الأرباح المقدرة في سنة القياس أساساً لربط الضريبة في السنوات المقيسة وإن اشتملت على أرباح أو خسائر رأسمالية، وجرى قضاء محكمة النقض على أنه يتعين تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون في جميع الحالات وإن لم يكن أصحاب الشأن قد تمسكوا به أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٧

وفقاً للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاصين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم فى السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ولا يمنع من ذلك وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض كون أرباح سنة ١٩٤٧ محلاً لتزاع لم ينحسم أمام القضاء ولم يقرر بصفة نهائية عضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير طالما أنه صدر قرار من لجنة الطعن بربط الضريبة عليهم بطريق التقدير فى تلك السنة وهذا القرار يعين التزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن يصدر حكم على خلافه طبقاً للمادتين ٥٣ و ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٣٨٩ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٥

تضلع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الأرباح التى تحققها المنشأة من جميع الأعمال التى تبأرها سواء اتصلت بنشاطها أو كانت نتيجة التنازل عن عنصر من عناصر أصولها أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها ويدخل فى ذلك كل زيادة فى رأس المال نشأت عن إعادة تقييمه بمناسبة تغيير شخصية المنشأة وانفصال شريك عنها.

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٦٤٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن تتخذ الأرباح المقدرة. عن سنة ١٩٤٧ - أو أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه - بالنسبة للممولين الخاصين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم فى السنوات التالية وإن كانت حساباتهم فى تلك السنوات منظمه، ولا يمنع من ذلك أن يكون تقدير أرباح سنة التقييم محلاً لتزاع لم ينحسم أمام القضاء ولم يقرر بصفة نهائية عضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير طالما أن دفاتر الممول لم تعتمد وصدر قرار من اللجنة بربط الضريبة بطريق التقدير فى تلك السنة وهذا القرار يعين التزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن يصدر حكم على خلافه.

الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١١٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٨

مضى كان بين من عقد تأسيس الشركة أنها شركة تضامن الغرض منها السمسرة فى التأمين ومباشرة جميع عمليات التأمين والعقوبات والسمسرة كما بين من دفاع المطعون عليهم أمام محكمة الموضوع أنها تعالفت مع شركات التأمين الأجنبية على أن تقوم بعمليات التأمين بالوكالة عنها، فإن أرباح الشركة تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إذ هى - فى الصورة المعروضة وعلى ما

جرى به قضاء محكمة النقض - أرباح حققتها الشركة لا الشركاء وقد اتخذت في سبيل تحقيقها شكل المشروع التجاري متميزة في إدارته واستغلاله عن شركات التأمين التي تعمل لحسابها.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٣٠٦ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١

مضى كان نشاط الطاعن في تصنيع الكولونيا قد بدأ خلال سنة ١٩٤٨ وهو يختلف في جوهره وفي طبيعته عن مجرد الإتجار فيها قبل تصنيعها، فإنه لا يجوز اتخاذ أرباح هذه السنة أساساً لربط الضريبة في السنوات التالية.

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٨

يتحدد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من واقع الأرباح الفعلية التي حققها الممول خلال سنة النزاع لا بطريق القياس على أرباح سنة سابقة. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قدر أرباح سنة النزاع على غرار ما إنقذ عليه الصلح بين المصلحة والممول في السنة السابقة فإنه يكون قد عاين القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٩٧٠ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢١

- وفقاً للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة الأولى من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ - ربحاً كانت أم عسارة بالنسبة إلى الممولين المعاضين لربط الضريبة بطريق التقدير أساس لربط الضريبة عليهم في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤.

- حق مصلحة الضرائب في إجراء ربط إضافي وفقاً للمادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥١ لا يكون إلا إذا تحققت من أن الممول لم يقدم بإقرار صحيح شامل بأن أخطى نشاطاً أو مستندات أو غيرها، أو قدم بيانات غير صحيحة أو يستعمل طرقاً إحصائية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها، وذلك بإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٢

النص في المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقرار الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٥١ على أنه إذا لم يقدم الممول إقراراً عن أرباحه أو قدم إقراراً لم يقتنع به المأمور رغمًا عن الإيضاحات التي طلبها يخطر المأمور الممول بالأرباح التقديرية التي يرى اتخاذها أساساً لربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب ويحدد له عشرين يوماً لإرسال قبوله أو ملاحظاته "إذا لم يقبل الممول التقدير وأرسل ملاحظات لم يقتنع بها المأمور أو لم يبعث بملاحظات ولم يتم الاتفاق بين

المأمور والممول لأن المأمور يخطر على النموذج رقم ٢٠ ضرائب يعزمه على إحالة الموضوع إلى لجنة التقدير إذا لم يقبل وجهة نظر المأمور في ظرف العشرة أيام التالية لإستلام النموذج سالف الذكر" يدل على أن مهاد العشرين يوماً المحددة لإبداء الممول ملاحظاته على النموذج رقم ١٩ ضرائب هو مهاد "واقف" لإجراءات الربط إلى أن يبدى الممول ملاحظاته خلاله أو إلى حين إنتقائه بالكامل دون أن يبدى ملاحظاته بحيث يكون للمأمور الفاحص ومن بعد وصول هذه الملاحظات إليه ربط الضريبة وإعطار الممول بالربط على النموذج رقم ٢٠ ضرائب - فمضى كان الممول قد أرسل ملاحظاته إلى المأمورية في اليوم الأخير وفي ذات اليوم أخطرت المأمورية بالربط وجرى الحكم المطعون فيه على أنه ما كان لها أن تتخذ إجراءات الربط خلال العشرين يوماً المحددة لإبداء الملاحظات وأنه كان يتعين عليها أن ترمض بها إلى حين إنتضاء هذا المهاد وتب على ذلك بطلان إجراءات الإحالة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

#### الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣١ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٢

وفقاً للمادتين ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " تحدد الضريبة سنوياً " على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الإثني عشرة شهراً " التي إعبرت نتيجهتها أساساً "لوضع آخر ميزانية " . ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي بإشرتها الشركة أو المنشأة " بعد خصم جميع التكاليف " ، وتعد من التكاليف المرتبات والأجور التي تدفعها المنشأة لمستخدميها وعمالها الذين يدهون للخدمة المسكوبة متى كانت عقود إستخدامهم قائمة ورات من مصلحتها الإحتفاظ بهم جنبا وبما لا ينشأ عن شس أو تهرب .

#### الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣١ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١

الغرض من التأمين على الأصول الثابتة ضد الحريق أو الحوادث هو تمكين المنشأة من إعادة الأصول الهالكة بسببها إلى ما كانت عليه، فإذا كان لمة فائض من مبالغ التأمين - الذي حصلت عليه بعد تغطية تكاليف إعادة الأصل الهالك إلى ما كان عليه تماماً قبل وقوع الحادث - فإنه يخصص للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بإعتباره من الأرباح الخاضعة وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

#### الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣١ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٢

وفقاً للمادتين ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الإثني عشر شهراً التي إعبرت نتيجهتها أساساً لوضع

آخر ميزانية ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة "على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة" ومؤدى هاتين المادتين أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تفرض على الأرباح الناتجة من مجموع العمليات التي تكون المنشأة قد باشرتها خلال سنة كاملة وفي نهاية السنة لا على ربح كل عملية منها فور مباشرتها وبمجرد تولده. وإذا كانت السنة المالية للشركة تبدأ من أول مايو سنة ١٩٥١ وتنتهى في آخر أبريل ١٩٥٢ والأرباح تتحقق - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - في نهايتها وتخضع بذلك كاملة ومن غير تجزئة للضريبة بالسعر المقرر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ إعمالاً لأثره الفوري على كل مركز قانوني لم يكن قد اكتمل قبل تاريخ العمل به أول يناير سنة ١٩٥٢ وجرى الحكم المطعون فيه على أن هذا المرسوم بقانون لا يطبق على ما قامت به المنشأة من نشاط قبل تاريخ العمل به ورتب على ذلك أنه لما كانت السنة المالية للمنشأة متداخلة يقع ثلثها في سنة ١٩٥١ وثلثها الباقي في سنة ١٩٥٢ ويعين لذلك فصل نتيجة عمليات الفترة الواقعة في السنة الضريبية ١٩٥١ عن تلك الفترة الواقعة في السنة الضريبية ١٩٥٢ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

#### الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٨

وفقاً للمادتين ٣٨ و٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ "تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الإثني عشر شهراً التي اعتبرت نتيجتاً أساساً لوضع آخر ميزانية". ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة إذ النشاط الذي تزواله طوال السنة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يظل يتردد بين المكسب والخسارة إلى أن يتحدد في نهايتها وعند وضع آخر ميزانية وهو ما يعين إلزامه في حساب الضريبة الخاصة على الأرباح الإستثنائية ويعين معه القول بأن أرباح فترة بعينها من السنة تحدد على أساس ونسبة ما يخصها من أرباح جميع العمليات التي باشرتها خلال هذه السنة لا على أساس نتيجة العمليات التي باشرتها خلال تلك الفترة وحدها.

#### الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢٦٢ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٤

متى كان نشاط الممول - الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - هو الذي هيأ الفرصة لانهامه ومساعد عليه، فإن ما يفتقه في سبيل دفع هذا الإتهام يعد تكليفاً على الربح ويخصم من وعاء الضريبة. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن "المصروفات التي تخصم من وعاء

الضريبة هي المصروفات التي تعد تكليفاً على الربح وتساهم في إنتاجه وليست أتعاب المحاماة التي يتفقا في مخالفة السعيرة تكليفاً على الربح " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٦٧/١/٤

معي كانت مصلحة الضرائب قد فحصت إقرارات الشركة وحساباتها عن سنة ١٩٤٧ واعتمدت الإيرادات الواردة فيها وأجرت تعديلات في بنود المصروفات الخاصة بالمرتبات ومصاريف الإقامة والإنصالات والأدوات المستعملة والإستهلاك الإستهائي وحصة فرع مصر في مصروفات المركز الرئيسي، ولما أن عرضت أوجه الغلاف بشأنها على اللجنة فلمت المستندات المؤيدة لمصروفاتها ووافقت عليها المصلحة وأنحصر النزاع في طريقة تحديد حصة الفرع في مصروفات المركز الرئيسي وحسبت اللجنة هذا الغلاف باعتماد الشهادة الرسمية الصادرة من مراجعي حسابات الشركة بالخارج ووافقت المصلحة على تقسيمها بنسبة الإيرادات، فإن تحديد نتيجة أعمالها في سنة ١٩٤٧ يكون قد تم من واقع حساباتها التي أيدتها المستندات، وتعديل نصيب فرع مصر في مصروفات المركز الرئيسي لا يمدو أن يكون تصحيحاً للإقرار تملكه مصلحة الضرائب بمقتضى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو ما ينفي عليه أن الشركة لا تعتبر من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ وبالتالي - ووفقاً للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ - لا تتخذ نتيجة أعمال هذه السنة أساساً لربط الضريبة في السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٤

إتفاق مصلحة الضرائب مع الممول على إعادة محاسبته لعب شاب رضاها عند محاسبته لا يعتبر مخالفاً للنظام العام ولا للقانون.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢٠٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تسحق متوياً واستحقاقها منوط بنتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي تباشرها الشركة أو المنشأة في بحر السنة بمعنى أنه يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري والصناعي في نهاية السنة الضريبية ربعا حتى تفرض الضريبة على هذا الربح. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن قرار لجنة التقدير هو " المنشئ لدين الضريبة " ورتب على ذلك " أن الممول لا يعتبر مدينا به إلا من إعلانه بهذا التقدير " كما رتب على ذلك أن تكون الأطنان المبيعة " قد عرجت من ملك المدين قبل ترتب حق الإمتياز عليها وتحملها به " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.



خاص يعين إعماله حتى ولو تعارض مع أى نص آخر ورد فى القانون المدنى أو قانون التجارة وكان الثابت فى الدعوى أنه بعد أن صفت الشركة رجعت مصلحة الضرائب على المظنون ضد الشريك المتضمن - شخصياً بخيرية الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على حصة الترسية وكان الحكم المظنون فيه قد جرى فى قضائه على عدم مسئولية عن دين هذه الترسية، فإنه لا يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٨ مكتب قسى ٢٦ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٥

- الأصل أن تربط خيرية الأرباح التجارية والصناعية على الأرباح الحقيقية التى يحصل عليها الممول إلا أن المشرع رأى وجع قاعدة ثابتة تحكم قطاعاً كبيراً من صغار الممولين الذين لا يمسكون دفاتر حسابة منتظمة مما يجعلهم ضاحكين لنظام التقدير، ولذلك أصدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ بإضافة أحكام جديدة إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، بفرض خيرية على الأرباح انضمت لقواعد الربط الحكيمى وهى تقوم على إتخاذ سنة الأساس التى حددها القانون سنة ١٩٥٥ على أن تقاس أرباحها على أرباح سنة أو أكثر تالية لها بشرط أن تكون أرباح سنة القياس لا تتجاوز خمسمائة جنيه فإذا وجد الممول أن أرباحه فى السنة المقبسة قد هبطت كثيراً فله أن يستبدل بسنة الأساس السنة التالية لها أما لو كان الأمر فى هذه الأرباح المقبسة بالزيادة فلمصلحة الضرائب إذا كانت الزيادة جوهرية أن تخطر الممول بخطاب موصى عليه بعدم إعمالها الربط الحكيمى، وهو ما يبين منه أن واجب الإخطار الذى فرضه القانون على مصلحة الضرائب عند وجود زيادة جوهرية فى السنة المقبسة لا يقوم إلا لو كان الممول من صغار الممولين الذين لا تتجاوز أرباح سنة القياس لهم خمسمائة جنيه أما لو كان تقدير مصلحة الضرائب لإرباح سنة ١٩٥٥ بما يزيد عن خمسمائة جنيه، فإنها تكون قد خرجت بهذا التقدير عن نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ بالربط الحكيمى.

- متى كانت مصلحة الضرائب قدرت إعفاء أرباح سنة ١٩٥٥ بما يزيد عن خمسمائة جنيه، فإنها لم تكن بحاجة إلى إعمال أحكام الربط الحكيمى بما فى ذلك الإخطار - عن الزيادة الجوهرية للأرباح ولا يغير من ذلك نزول لجنة الطعن بهذا التقدير لسنة ١٩٥٥ إلى ما لا يتجاوز خمسمائة جنيه وقبول مصلحة الضرائب له، لأنه بالظن على هذا التقدير يخرج أمر البت فيه من بينها ولا تملك إتخاذ أى إجراء يمس هذا التقدير ويصبح البت فى المنازعة لجهة الطعن وحدها، وإذ خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطنين رقم ٣٩٩ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٢  
 المعدل للمادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمعدلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٠  
 وقيل بمعدلها بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ علماً بأن تسري الضريبة كذلك على أرباح حق " الأشخاص  
 والشركات الذين يجوزون تأسيس أراضي البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من  
 أعمال التمهيد " يدل على أن المشرع لم يوجب لسريان الضريبة سوى أن تكون الأرض المبيعة للبناء  
 مملوكة لنفس الشخص أو الشركة التي تولى تقسيمها أي كان سبب الملكية، وأن يقوم صاحب الأرض  
 بأعمال التمهيد لها ثم يبيعها بالفعل سواء تم البيع في أوقات مختلفة أو دفعة واحدة دون أن يشترط  
 الاعتراف في القانون بهذا العمل، يؤكد ذلك أن التشريع الفرنسي الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة  
 ١٩٣٤ الذي استقيمت منه هذه المادة أخضع هؤلاء الممولين لضريبة الأرباح التجارية ولو لم يكونوا  
 محترفين لعمليات تقسيم أراضي البناء استناداً إلى طبيعة هذه العمليات وطول الوقت الذي تستغرقه  
 وكثرة ما ينفق فيها من أموال في سبيل إعداد الأراضي وتنظيمها، ولهذه الاعتبارات تعمد المشرع  
 المصري إقتطاع شرط الاعتياد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة في حين  
 أنه استلزم تولده حال شراء المأقر بقصد بيعه المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة.

الطنين رقم ٣٥٩ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٣

إذ تنص المادة ٢/٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ علماً بأنه " يستمر العمل بالقانون رقم ١٠٢  
 لسنة ١٩٥٨ بمعدل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالنسبة إلى الحالات التي  
 حددت فيها مصلحة الضرائب لأرباح سنة الأرباح وأعطرت بها الممول قبل العمل بهذا القانون " وكان  
 الثابت من الأوراق أن مأمورية الضرائب حددت أرباح الممولين عليها في سنوات النزاع وبمعدل سنة  
 ١٩٦٣ التي اعتبرها الحكم الابتدائي ومن بعده الحكم الاستئنافي سنة أرباح بالنسبة لنشاط المقاولات  
 وأعطرت الممولين عليه بها قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ الذي صدر في ٦ ديسمبر  
 من هذا العام، فإن أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ تكون هي الواجبة التطبيق في  
 متى كان الحكم المطعون فيه يحد أن أي تقدير للحكم الابتدائي لأرباح الممولين عليه من المقاولات  
 في سنة ١٩٦٣، فليس لسريان هذا التقدير على باقي سنوات الخلاف " سنة ١٩٦٤، ١٩٦٥،  
 واستند في ذلك إلى المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ دون أن يلفت إلى ما  
 تقرره المادة ٥٥ مكرراً المضافة إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨  
 من أن ربط الضريبة يكون على الأرباح الحقيقية للممول الذي تجاوز أرباحه في سنة الأساس مائة

وعشرين جنبهاً ولا تعدى خمسمائة جنبه إذا زادت أرباحه في إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرية عما كانت عليه في سنة الأساس، أو يمين سب عدوله عما إنتهى إليه الحكم الابتدائي في خصوص تقدير أرباح سنة ١٩٦٥ تقديراً حقيقياً وتطبيقه قاعدة الربط الحكمي على هذه السنة فإنه يكون معياً بالضرورة. - تستلزم قوانين الربط الحكمي ومنها القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ الواجب التطبيق على الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون سنة القياس سنة ضريبة كاملة بحيث إذا كان الممول قد بدأ نشاطه الخاص للضريبة أو إستأنفه خلال السنة تعين إتخاذ أرباح السنة اللاحقة أساساً لربط الضريبة عليه في السنوات التالية.

#### الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٧

- النص في المادة ٥ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ على أن " لا يسرى هذا القانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً عن أية سنة قبل العمل به، ويستمر العمل بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالنسبة إلى الحالات التي حددت فيها مصلحة الضرائب أرباح سنة الأساس وأخطرت بها الممول قبل العمل بهذا القانون " يدل على وجوب إستمرار العمل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ إذا كانت مصلحة الضرائب قد حددت أرباح سنة الأساس وأخطرت بها الممول قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ولم يصبح الربط في السنوات المقيسة نهائياً. وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب قدرت أرباح المظنون عليه في سنة ١٩٦٢ بمبلغ ٢٥٠ جنبهاً واتخذت سنة أساس لمحاسبتها عن سنة ١٩٦٣ وقدرت أرباحه عن سنة ١٩٦٤ بمبلغ ٧٠٠ ج وأخطرت به بهذا التقدير في ١٩٦٥/١١/٢٨ أي قبل العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ الذي نشر في ١٩٦٧/١٢/٧ وكان الربط عن سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ لم يصبح نهائياً فإن القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ يكون هو الواجب التطبيق على واقعة النزاع.

- تنص قواعد الربط الحكمي للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ الربط على الأرباح الحقيقية إذا تجاوزت أرباح الممول في سنة الأساس ١٥٠ جنبهاً ولم تتجاوز ٥٠٠ جنبه وطراً عليها تغير جوهرى في السنة المقيسة في حين أن القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ إشتط للربط على الأرباح الحقيقية في السنة المقيسة إذا توفرت شروطه - إن تجاوز أرباح الأساس ٢٥٠ جنبهاً.

- لئن كان القانون الواجب التطبيق - على النزاع الراهن - هو القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨، إلا أنه لما كانت قواعد الربط الحكمي في كل من القانون سالف الذكر والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ لا يختلف تطبيقها بالنسبة لأرباح سنة ١٩٦٣ لوقوعها في نطاق قواعد الربط الحكمي في كل من القانونين بحيث

تسرى عليها أرباح سنة الأساس وهي سنة ١٩٦٢ وقدرها ٢٥٠ جنهما، فإنه لا يجدى مصلحة الضرائب التي على الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه صحيحاً - من أعمال الربط الحكيم - بشأن أرباح سنة ١٩٦٣.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٧

النص في المادة ٥/٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يدل على أن الشارع - طبقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أخضع الأرباح الناتجة عن تأجير المحال التجارية والصناعية مع أثاثها والأدوات اللازمة لتشغيلها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية باعتبارها منشآت أعضا أصحابها ومؤجروها لخدمة أغراض تجارية أو صناعية وخرجت بهذا الإعداد من نطاق الإستغلال العادي إلى نطاق المضاربة والربح ولما كان تأجير الوحدات السكنية المفروشة دون أن يصاحب عملية التأجير أعمالاً تضمن عليها صيغة خدمة غرض تجاري لا يتناوله نص الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ مالملة البيان، يُلزم ذلك أن إعطاء إستغلال الوحدات السكنية المفروشة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، إستلزم تعديلاً تشريعياً للفقرة المشار إليها بموجب القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٧٣ والذي قضى بسميان الضريبة على الأشخاص والشركات الذين يؤجرون أكثر من وحدة سكنية مفروشة، وأوردت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه " جعلت الفقرة الخامسة من النص القديم فقرة رابعة بعد أن أضيف إليها الربح الناتج من تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة وذلك إلتحاقاً مع الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تعبر تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة عملاً تجارياً وذلك حرصاً على عدم إفلات ربح من الخضوع للضريبة " مما مفاده أن إستغلال الوحدات السكنية المفروشة في الفترة السابقة على صدور هذا التعديل - ومن بينها العين محل النزاع - لم يكن لتسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة لشركات المحاصة تربط على الشريك الظاهر فقط دون الشفاهات إلى ما قد يكون هناك من شركاء مستترين مهما كانت صفتهم لأن واقع الحال فيها أن هناك شخصاً واحداً ظاهراً أمام الغير يتعامل باسمه ويلتزم عن نفسه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر القانوني السليم وأخضع الطاعن للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية رغم أنه شريك مستتر في إحدى شركات المحاصة فإنه يكون معيأ.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٨٥ بتاريخ ١١/٦/١٩٧٥

مؤدى نص المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أن الربط الحكيمى فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ قاصر تطبيقه على الممولين الأفراد دون الشركات سواء أكانت شركات أشخاص أو شركات أموال إذ لم يشأ المشرع بالقانون المذكور أن يطلق تطبيق هذا النظام بحيث يشمل كافة الممولين بل خصصهم بأن نص صراحة على أنهم ،، أفراد الممولين ،، ممن لا يجاوز أرباحهم فى سنة الأساس خمسمائة جنيه، وهو ما أوضحت عنه المذكورة الإيضاحية للقانون بقولها ،، يقتصر تطبيق هذا النظام على أفراد الممولين الذين لا تتجاوز أرباحهم ٥٠٠ جنيه فلا يسرى على الشركات بأنواعها ولا على الشركاء المتضامنين فى شركات التضامن والتوصية ،،. ولما كانت شركات الواقع تعتبر من شركات التضامن فى تطبيق القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ فإن أرباح الشركاء فيها لا تخضع له. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على سريان تلك الأحكام على المطعون ضدهم وهم شركاء فى شركة واقع، كما أنه أعمل أحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ على أرباح المطعون ضدهم فى سنة ١٩٦٢ دون إلتفات إلى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ومدى إنطباقه على أرباح تلك السنة فإنه يكون بذلك قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ٥/١٣/١٩٧٦

- مركز المدير الشريك المتضامن فى شركة التضامن أو شركة التوصية بالأسهم هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سواء بسواء مركز التاجر الفرد صاحب المنشأة الذى لا يفرض له القانون عند احتساب الضريبة على أرباحه أجراً مقابل إدارته لها ولا فرق بين الإثنين وحقيقة الأمر فى عمل مدير الشركة أنه يعتبر من ضمن حصته فى رأس المال ما يأخذه فى مقابل عمله هذا ويكون بحسب الأصل حصة فى الربح يستحقه الشريك لا أجراً مستحقاً لأجير وبالتالي وقدر ما تنسج له أرباح الشركة يكون مرتبه خاضعاً للضريبة على الأرباح التجارية طبقاً للمادتين ٣٠، ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولم يتغير هذا المركز الضريبى له بعد صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الشركات ذلك أن القانون الضريبى هو تشريع خاص ولا سبيل إلى تعديل أحكامه إلا بتشريع خاص ينص على هذا التعديل وإذا كان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم يعد بالشخصية الاعتبارية بشركات التضامن أو التوصية فلم يخضعها بهذا الوصف لما أحضج له الشركات المساهمة فى المادة ٣١ منه، كما لم يفرق فى هذا الخصوص بين شركات التوصية البسيطة وشركات التوصية بالأسهم التى وإن شملت موضعين مساهمين

لهي ليست إلا شركات توصية تفرض على مديرها الشريك العامل بمقدار نصيبه في الربح وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون المشار إليه أسوة بالشركاء في شركات التضامن.

— معي إعتبر الحكم المطعون فيه أن ما يتقاضاه الشريك المدير في الشركة التوصية بالأسهم مقابل عمله حصة في الربح مستحقة لشريك لا أجراً مستحقاً لأجير يخضع لضريبة الأرباح التجارية طبقاً لأحكام القانون الضريبي الواجب التطبيق، يكون قد أطرحت ضمناً ما يمسك به الطاعنون من دلالة التسمية مكافأة التي أطلقها المشرع في قانون آخر - القانون ٢٦ سنة ١٩٥٤ في شأن الشركات على هذا المقابل ومن لم يكون النعي عليه بالقصور في السبب والإخلال بحق الدفاع في غير محله.

#### الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٠

ضريبة الأرباح التجارية والصناعة بالنسبة لشركات المحاصة تربط على الشريك الظاهر دون إلتفات إلى ما قد يكون هناك من شركاء مستترين، أما عن مدى إلتزام بقية الشركاء بالضريبة المستحقة على نشاط الشركة قبل الشريك الظاهر وكيفية الوفاء بها فيرجع فيه إلى إ اتفاق الشركاء في هذا الخصوص.

#### الطعن رقم ١٧ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٨

يشترط كل من القانونين ١٠٢ لسنة ١٩٥٨، ٥٥ لسنة ١٩٦٦ لتطبيق قاعدة الربط الحكمي وحدة النشاط في سنة الأساس كاملة وفي السنوات المقبلة، وإذا كان نشاط المطعون ضده في إستغلال سيارة نقل مستخدماً منذ ١٩٦١/٤/١ حتى ١٩٦١/١٢/٣١ وهو يختلف في جوهره وطبيعته عن إستغلال سيارة أجرة، فإنه لا يجوز إتخاذ أرباح السيارة النقل عن هذه الفقرة من السنة أساساً لربط الضريبة عن سنة تالية، وإذا عايف الحكم هذا النظر وإعتبر إستغلال المطعون ضده سيارة نقل إلى جانب إستغلال سيارة أجرة تعددًا للنشاط لا تنوعاً فيه، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد جره هذا الخطاب الإلتفات عن بحث مدى توافر شرائط الربط الحكمي على سنة ١٩٦٤.

#### الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٣

إذا رسم المشرع بمقتضى القانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ قاعدة تقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الإلتزام من تاريخ سريان هذا القانون الذي نظمها ويعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أعمال أحكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائياً - والمقصود بالربط النهائي - ذلك الذي لم يعد قابلاً للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الإختصاص سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على إختلاف درجاتها سواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائياً ولا إعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون

مصلحة الضرائب - هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح، ذلك أنه يكفى لإعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين، ولا محل في هذا الصدد لأعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطلعه، ولما كان القانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ قد عمل به إعتباراً من ٣١-٧-١٩٥٨ أثناء نظر النصوص المرفوعة من المطعون ضده أمام محكمة أول درجة فيتمن تطبيق أحكامه وذلك باتخاذ أرباح سنة ١٩٥٥ أساساً لربط الضريبة في سنتي ٥٦، ٥٧، ١٩٥٨.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١

مؤدى نص المادتين ٥٥، ٣/٥٥ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٥ المضافين بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٨/٧/٣١ أن الأصل في حساب الضريبة على الممول الذي يخضع لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه إذا كان نشاطه سابقاً على سنة ١٩٥٥ وتجاوزت أرباحه في هذه السنة الأخيرة مائة وخمسين جنيهاً ولم تعد خمسمائة جنية اتخذت أرباحه التي ربطت عليها الضريبة في هذه السنة أساساً لربط الضريبة عليه في السنتين التاليتين وهما سنة ١٩٥٦ سنة ١٩٥٧، فإذا كانت الضريبة قد ربطت عليه ربطاً نهائياً عن أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥ سواء كان هذا الربط النهائي على أساس الأرباح الفعلية أم مجرد ربط حكمي فإنه وإستثناء من هذا الأصل ثبت الصلة بين أرباحه في سنة ١٩٥٥ وبين أرباح السنتين التاليتين لها وتصبح أرباحه في السنة التي تم فيها هذا الربط النهائي هي وحدها أساس الربط عليه في السنتين اللاحقتين، وبذلك لا يسرى القانون الجديد على مراكز ضريبة تحددت واستقرت نهائياً في ظل قانون سابق وإذا كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده مما يخضعون لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ وأن نشاطه لم يكن مستحدثاً وأنه سبق أن حوسب عن سنة ١٩٥٥ وقدرت أرباحه منها بمبلغ ١٥٧ جنيهاً ولم يكن الربط عن سنة ١٩٥٦ قد صار نهائياً قبل العمل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عندما اتخذ من أرباح سنة ١٩٥٥ أساساً للربط في سنتي ٥٦، ٥٧.

للطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٩

مفاد نص المادتين الأولى والرابعة من القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ بنظام الربط العكسي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية أنه يشترط لإعمال قاعدة الربط الحكمي المتصور عليها في هذا القانون وحدة النشاط في سنة القياس والسنوات المقيسة إلى جانب وحدة الممول وأن يسمر شكل المنشأة في السنوات المقيسة بلا تغير عما كان عليه في سنة الأساس، مما يقتضاه أنه إذا توعت أنشطة الممول

بحيث يستقل كل منها عن الآخر فإن قاعدة الربط الحكمي تنطبق على كل نشاط على حدة، ومن ثم فإن الحكم الذي نصت عليه المادة الرابعة سالفة الذكر في حالة تغيير الكيان القانوني لنوع من هذه المنشآت عما كان عليه في سنة الأساس، يعمل به في حدود هذا النشاط وحده، دون غيره من الأنشطة الأخرى المتنوعة التي لم يتناولها التغيير، ولا تأثير لهذا على وحدة الربط ذلك أنه وفقاً للمادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تفرض الضريبة على كل ممول على مجموع المنشآت التي يستثمرها في مصر، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أعطى إذ أقام قضاءه بعدم إنطباق قواعد الربط الحكمي على أرباح الطاعن من منشآته المتنوعة في سني النزاع، على ما استخلصه مما ورد في تقرير الضمير المقدم في الدعويين من قيام شركة تضامن بين الطاعن وآخر للإيجار في الأقطان بدأت في ١٩٦٠/٨/١ واستمرت حتى انتهاء موسم سنة ١٩٦٣ - مما مؤداه أن الشكل القانوني لمنشأة الطاعن قد تغير بعد ذلك من شركة تضامن إلى ممول فرد، ذلك أن المحكمة بهذا تكون قد إسدت إلى تغيير الكيان القانوني لمنشأة الممول الخاصة بتجارة القطن وحدها في إطار تطبيق قواعد الربط الحكمي في سني النزاع بالنسبة لباقي أنشطة الطاعن الخاصة بتجارة الكبروسين والزيوت والسماد وإستغلال ورشة ميكانيكية وآلة حرث وسيارة نقل، على الرغم من إحتلالها نوعاً وإستغلالها عن تجارة القطن، و في هذا ما يوجب الحكم بمخالفة القانون والفساد في الإستدلال.

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٦٨٧ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٧

- الشريك المتضامن في شركة التضامن يأخذ حكم الممول الفرد من ناحية إعضاع كل منهما للضريبة على الأرباح التجارية في حدود ما يصبه من ربح.

- إذا كان النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ على إتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين المعاضمين لربط الضريبة عن كل السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ثم أصدت هذه السنوات إلى سنة ١٩٥٤ طبقاً للقانون رقم ٥٨٧ سنة ١٩٥٤ يفترض فضلاً عن وحدة النشاط وحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة فإذا توافر هذان الشرطان تميز تطبيق الربط الحكمي باتخاذ سنة ١٩٤٧ أساساً للربط عن السنوات التالية حتى ١٩٥٤.

- إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن نشاط المرحوم. ... في سنة ١٩٤٧ بإعصاره شريكاً متضامناً مع شريكه .. الآخر، هو تجارة الغرداوات وأن هذا النشاط بالنسبة له استمر طوال السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ مما يوافر معه وحدة النشاط ووحدة الممول وهما الشرطان الواجب توافرها لإنطباق قاعدة الربط الحكمي لا يبر من ذلك وفاة الشريك الآخر في ١٩٥٣/٨/٢٥ فإنه



يعين بالنسبة إلى ذلك الشريك إتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً للربط على كل من سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤.

**الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٣/٢/١٩٧٧**

تنص المادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن " يكون تحديد باقي الأرباح العائدة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي باشرتھا الشركة أو المنشأة. وذلك بعد خصم جميع التكاليف. " وأوجب البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة بعد تعديله بالقانون ١١١ لسنة ١٩٦١ أن " يجب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪.. ويوزع الباقي على الوجه الآتي : "أ" .. "ب" ٢٥ ٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي :- "١" ١٠ ٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين وهم التوزيع طبقاً لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية " وقضت المادة الأولى من القرار الجمهوري ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ بأن " يكون توزيع نسبة ال ١٠ ٪ من الأرباح المشار إليها في الفقرة ب "١" من البند ٥ من المادة ١٤ من القانون ٢٩ لسنة ١٩٥٤ على الوجه الآتي :- "أ" توزع حصيلة النسبة المشار إليها على العاملين في الشركة بنسبة المربح الإجمالي لكل منهم بشرط ألا يجاوز ما يخص الفرد خمسين جنيهاً. "ب" ما يتبقى من التوزيع على أساس الفقرة السابقة يتم توزيعه بذات الطريقة على من لم يتجاوز ما خصه خمسين جنيهاً بشرط ألا يجاوز ما يحصل عليه من التوزيع خمسين جنيهاً. " ومفاد هذه النصوص مجتمعة أن المشرع أخذ بنظام مشاركة العمال في الربح حيث يحصلون على أجورهم مقدرة كالمعادن بالزمن أو القطعة مع حصة في الأرباح تقدر ب ١٠ ٪ منها توزع في نهاية العام، وهو أحد أنظمة الأجر الجماعي الذي يعتبر العمال جماعة تسهم في الإنتاج ويعين أن تفيد من ثمراته، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الذي يحق للعامل لقاء طائلة يذللها يعتبر جزءاً من الأجر وأن الأجور التي تدفعها المنشأة لمستخدميها وعمالها يجوز تقديرها على أساس نسبة معينة من الأرباح وأنها تعتبر من التكاليف في معنى المادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩، ومن ثم يعين خصمها عند تحديد الربح العاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، وذلك يستتبع أن الفاتح من هذه الحصة بعد إتباع القواعد التي نص عليها القرار الجمهوري ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ يظل له هذا الوصف ولا يعود إلى وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، ويؤكد ذلك أن المشرع حرص على أن يظل هذا المخصص مرسوداً للمرضى الذي خصص من أجله عندما نص في الفقرة "ب" من المادة الأولى من القرار الجمهوري ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ سائلة البيان على أن ما يتبقى من التوزيع على أساس الفقرة "أ" يتم

توزيعه بذات الطريقة على من لم يجاوز ما خصه خمسين جنبهاً بشرط ألا يجاوز ما يحصل عليه من التوزيعين خمسين جنبهاً. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانتهى في قضائه إلى أن لائز التوزيع يأخذ حكم الربح ويخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية فإنه يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه.

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٧  
النص في المادة ٥/٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن "تسرى الضريبة كذلك على أرباح الشركات والأشخاص الذين يوزعون محلاً تجارياً أو صناعياً مع آلاته والأدوات التي تلزم لتشغيله". يدل على أن المشرع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أخضع الأرباح الناتجة عن تأجير المحال التجارية والصناعية مع ألاتها والأدوات اللازمة لتشغيلها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بإعبارها منشآت أعملها أصحابها وموزعوها لخدمه أغراض تجارية أو صناعية وخرجت بهذا الإعداد من نطاق الإستغلال العادى إلى نطاق المضاربة ولما كان تأجير الوحدات السكنية دون أن يصاحب عملية التأجير أعمال تضى عليها صيغة خدمة غرض تجارى - وعلى ما جرى به قضاء تلك المحكمة - لا يتناول نص الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ سالفه البيان، ويؤيد ذلك أن المشرع إذ أراد إخضاع الوحدات السكنية المفروشة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لقد إقتضاه ذلك إجراء تعديل تشريعى للفقرة المشار إليها فأصدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ والذي عمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٧٣ والذي قضى بـسريان الضريبة على الأشخاص والشركات الذين يوزعون أكثر من وحدة سكنية مفروشة وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه جعل الفقرة الخامسة من النص القديم فقرة رابعة بعد أن أضاف إليها الربح الناتج من تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة وذلك إلتحاقاً مع الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن التي تعتبر تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة عملاً تجارياً وذلك حرصاً على عدم إلتلات ربح من الخضوع للضريبة مما مفاده أن إستغلال الوحدات السكنية المفروشة فى الفترة السابقة على صدور هذا التعديل - ومن بينها العين محل النزاع - لم تكن لتسرى عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ٥/٧/١٩٧٧  
مؤدى نص المادة ٢/٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إن المشرع لم يعد بالشخصية الإعتبارية لشركات التضامن أو الرعية، فلم يخضعها بهذا الوصف كما

أخضع الشركات المساهمة في المادة ٣١ منه، بل سوى في حكم المادة ٣٤ منه بين الشريك المتضامن في هذه الشركة وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصبه من ربح، مما يقتضاه أن هذا الشريك يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المستول شخصياً عن الضريبة ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة كما يجب أن توجه الإجراءات إليه من مصلحة الضرائب، كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أناب أحد الشركاء أو الغير في تقديم الإقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب، فإن الإجراءات في هذه الحالة يجوز أن توجه إلى هذا النائب بصفته ممثلاً للشريك.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٥٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٧

النص في الفقرة الأولى والبد رقم " ١ " من المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ بنظام الربط الحكمي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أنه " إثناء من حكم المادة السابقة تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية للممولين الذين تجاوز أرباحهم في سنة الأساس ٢٥٠ جنيهاً عن أية سنة من السنوات المقيمة في الحالين الآتيتين : " ١ " إذا أثبت الممول أن أرباح السنة المقيمة تقل بنسبة ٢٥ ٪ أو أكثر عن أرباح سنة الأساس بشرط أن يطلب محاسبته عن أرباحه الحقيقية بكتاب موسى عليه يعلم الوصول في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه " يدل على أن المشرع قد أجاز إثناء لممولي ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ممن يخضعون لقواعد الربط الحكمي طبقاً لأحكام هذا القانون اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية شريطة أن يقدم الممول طلباً يعلن فيه هذه الرغبة في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ولا يفنى عن هذا الالتزام أن يتمسك الممول بهذا الطلب أثناء نظر النزاع في مرحلة من مراحل طاعماً أن المشرع قد شرطه لكي يفيد الممول من هذه الرخصة المقررة إثناء.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٩٦ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٧

المسألة الواحدة إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي يربط عليه القضاء بجوت الحق المطلوب في الدعوى أو بإنقائه، فإن هذا القضاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يحوز قوة الشئ المحكوم به في تلك المسألة بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو إنقائه على ثبوت تلك المسألة السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على إنقائها. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أبد ما انتهى إليه الحكم الابتدائي من إلغاء قرار اللجنة المطعون فيه فيما يتعلق بتقدير أرباح المطعون ضده من تربية الخنازير

والغاء تقديرات المأمورية لأرباحه عن هذا النشاط في متى النزاع إستناداً إلى أن الخنازير تدخل في عداد المواشي وتتمتع لذلك بالإعفاء الوارد في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩، وكان يبين من الحكم السابق صدوره بين الطرفين نفسيهما في الدعوى ١٤٥٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى القاهرة الابتدائية - والمقدمة صورته الرسمية بملف الطعن أنه قضى بأحقية الطاعة في إقتضاء الضريبة عن نشاط المطعون ضده في تربية الخنازير سنتي ١٩٦٠، ١٩٦١، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

#### الطعن رقم ٢ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٠٢ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في أحوال التصفية، لا يبدأ توقف المنشأة من تاريخ بدء التصفية ولكن من تاريخ إنتهائها. ولهذا فإن فترة التصفية تكون فترة عمل يباشر فيها الممول نشاطه الخاص للضريبة، وتعد عمليات التصفية إستمراراً لهذا النشاط. وبوت الشخصية المعنوية للشركة في فترة التصفية جاء على سبيل الإستثناء لذلك وجب أن تقدر ضرورة هذا الإستثناء بقدرها، ولما كان مفاد الشخصية المعنوية مقصوداً به تسهيل عملية التصفية وحفظ حقوق الغير فإن شخصية الشركة لا تبقى إلا لأغراض التصفية مما يتمتع معه القول بإمكان تغير الشكل القانوني للشركة أو حلول شريك محل آخر في تلك الفترة. وإذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أيده وأحال إلى أسبابه أنه وإن كان الممول " مورت المطعون ضدهم " قد توفي في ١٩٥٤/١٢/١٢ إلا أن فترة التصفية إستمرت حتى نهاية السنة المالية، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى ربط الضريبة على أرباح المنشأة في سنة مالية كاملة ابتداء من ١٩٥٤/٥/١ حتى ١٩٥٥/١/٣٠ رغم وفاة الشريك المتضامن في ١٩٥٤/١٢/١٢ يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا يغير من هذا النظر ما تثيره الطاعة من أن الشريك المتضامن يعتبر في حكم الممول الفرد في مقام ربط الضريبة، لأن الثابت في مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن إجراءات التصفية بدأت في يوم وفاة الشريك المتضامن وبسبب الوفاة، كما لا يغير منه وجود شرط في عقد الشركة يقضى بأنه في حالة وفاة الشريك المستول تستمر أعمال الشركة على أساس صيرورة الشريكة الموصية شريكة متضامنة، إذ لا مجال لأعمال هذا الشرط بعد أن إتجه الشركاء إلى إنهاء أعمال الشركة وشرعوا في تصفيتها.

#### الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢١

إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن السيارة الأجرة كانت تستغل مع سيارة أخرى إستغلالاً تجارياً وبالتالي يخضع لإرداها لضريبة الأرباح التجارية، فإنها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر في

حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ منشأة يسرى عليها حكم المادتين ٥٨، ٥٩ منه، ويعين على صاحبها أن يبلغ مصلحة الضرائب عن بيعها في مدى ستين يوماً من تاريخ حصوله باعتباره تنازلاً جزئياً وإلا إلزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن المطعون حده الأول لا يلتزم بالإعطار عن بيع سيارته الأجرة وحاسب عن إيراداتها حتى تاريخ البيع لا عن سنة كاملة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٩٦٤ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٨

تنص الفقرة الأولى من المادة السابقة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه "إذا اشتملت الدعوة الواحدة على طلبات متعدد معلومة القيمة، ناشئة على سند واحد، فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة". .. ومقصود الشارع بالسند في معنى هذه المادة هو السبب أو الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى، ومؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لم تفرض على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح، إذ لم يحدد هذا القانون بالشخصية الإعتبارية لشركات التضامن فلم يعرضها بهذا الوصف للضريبة، كما أخصت الشركات المساهمة في المادة ٣١ منه - وإنما فرضت الضريبة على كل شريك شخصياً عن مقدار نصيبه في الربح يعادل حصته في الشركة مما مقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المستول شخصياً عن الضريبة ومن ثم فإن ما يصبه الشريك من ربح يكون هو السبب القانوني في إلزامه بالضريبة شأنه في ذلك شأن الممول الفرد، ومن أجل ذلك حملته القانون عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصياً وألزم له سبيل طعنه بحيث تستغل دعواه بسببها عن دعوى الشريك الآخر، مما مقتضاه وجوب تقدير الرسم باعتبار كل شريك على حده، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على تقدير رسم واحد تأسيساً على أن أرباح شركة التضامن هي الواقعة المنتشة للضريبة، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٢ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٧٩

- الضريبة لا تفرض إلا على الربح الصافي الذي يحققه الممول بالفعل ولا يدخل فيه ما قام بتوفيره من مصروفات أو أنفقتها لوجب إعتبارها من التكاليف، وإذا كان الحكم قد أخصت للضريبة مبلغ.... باعتباره عمولة تصدير لم يؤدها الطاعنون لأن التصدير تم لفرع شركتهم بالسودان، فإنه يكون قد خالف القانون.

- النص في المادتين ٣٨، ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في الفترة الإثني عشر شهراً التي اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية، ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتتها الشركة أو المنشأة " بعد خصم جميع التكاليف " إذ كان ذلك وكان " الدروباك " هو منحة من الحكومة للمصدرين تتمثل في رد الرسوم الجمركية إليهم تشجيعاً لهم على تصدير المنتجات المحلية إلى الأسواق الأجنبية ويؤدي إلى التقليل من تكاليف الإنتاج وبالتالي إلى زيادة الأرباح فيعتبر بهذه المثابة ربحاً وتصبه الضريبة أيّاً ما كان الغرض منه ما دام لم ينص القانون على إعفائه منها، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الممول قد احتسب الرسوم الجمركية التي أداها ضمن المصروفات فإذا لم يكن قد احتسبها فلا يكون ثمة محل لإضافة مبلغ " الدروباك " إلى الأرباح وإذا كان ذلك، وكان الحكم قد أضاف مبلغ " الدروباك " الذي استرده الطاعنون للأرباح الخاضعة للضريبة ودون أن يبين ما إذا كان قد سبق لهم أن سددوا رسوماً جمركية مساوية له أضافوها إلى التكاليف، فإنه يكون - فضلاً عن خطئه في القانون - قاصر السبب بما يعجز هذه المحكمة محكمة النقض - عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلتاتها فيه مما يعيبه.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٠

يشترط حتى تخضع الأرباح التي يحصل عليها الوارث من بيع منشأة مورثة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أن يكون قد استمر في استغلال المنشأة المورثة، أما إذا كف عن استغلالها بعد وفاة مورثه فإن هذه المنشأة تعتبر بالنسبة له تركة، ويكون الربح الناتج من بيعها ربحاً عارضاً لا تتناوله الضريبة، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه والمحال إليه في أسبابه أنه استخلص في حدود سلطته الموضوعية أن القضي التاجر اللتين قام بها الطاعنون قد وردتا على منشأة جريدة البلاغ في فترة تصفيتها، وأنه وإن كانت هذه المنشأة قد آلت ملكيتها لهم بالمراث عن مورثهم الذي كان يحترف إصدار جريدة البلاغ إلا أنهم استمروا في استغلال تلك المنشأة بإصدار جريدة البلاغ في ١٩٤٩/٤/٤ حين قاموا بتأجيرها بأدائها اللازمة لتشغيلها في ١٩٥٣/١٢/١٩ تاريخ بدء التصفية ومن ثم فإن تصفيتهم لهذا النشاط بعد هذا التاريخ يجعله خاضعاً للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لأن عمليات التصفية تعد استمراراً للنشاط السابق ومن عمليات المزاول العادية، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٤

نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلى الفقرة الأولى منها على أنه "إذا وقع المنشأة عن العمل الملقى على الضريبة على أرباحه وقروا كلاً أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ النظم وقد قدم المصلح" وفي فقرتها الثانية على أنه "لأجل الانقضاء بهذا الحكم يجب على الممول فى بحر صحت عودته التاريخ الذى وقع فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والمعلومات اللازمة لتصفية الضريبة ولا تقوم بدفع الضريبة من سنة كاملة" فإنها بذلك تكون قد سمحت من الفقرة الثانية شرطاً لا قبل الانقضاء بالحكم الصادر فى الفقرة الأولى من وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والمعلومات اللازمة لتصفية الضريبة فى مهلة معينة يوماً من تاريخ التوقف صلتها بحقوق المزاولة وحسن تمكين مصلحة الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها فى الوقت المناسب وتزود على دفعته بعد أن من الحيلة المولى حاطه عدم العمل وعدم تقديم الوثائق والمعلومات اللازمة لتصفية الضريبة فى المهلة القانونية، وبمعارضة التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف وهو ما يورث منقطة الصلة بواقعة التبليغ وإن كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وهو على حق فيه على أن حكم إبطال الاتفاقية بحسب حجة على الكافة ومثلية محقق على أموال المقتضى وإن توقف منشأته عن العمل بحسب نص وكيل الدائن لها لا يدخل تحت مبدوء التوقف المضمون عليه فى المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة

١٩٣٩، فإنه يكون قد خالف القانون. ٧ من سنة ١٩٣٩ ٢٦ من سنة ١٩٧٩

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١

مادة نص المادة الأولى والفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ المعمول به فى ١٢/٧/١٩٦٧ والمادة الثالثة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المعمول به من ٢٨/٨/١٩٦٩ أن العمل فى حساب الضريبة على الممول الذى يخصص لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ وكان نشاطه سابقاً على سنة ١٩٦٧ ولا يجوز دفعه ٥٠٠ جنيه من سنة الأساس وكان نشاطه لم يكن أن يتصل بالأرباح التى دخلت عليها الضريبة ١٩٦١ ميلادية أو السنة المالية المنتهية خلالها أو أى سنة لاحقة لها أساساً لوسط الضريبة على الأرباح بموجب التالى بشرط أن يكون الممول قد حقق فى سنة الأساس ربحاً وانقضاء تلك السنوات الأربع تتخذ السنة التالية لها سنة أساسية جديدة لوسط الضريبة من السنوات الأربع التالية كلف ذلك ما لم يثبت أن أرباح الممول الحقيقية فى السنة الجارية قبله ذات نسبة ٢٥٪ أو أكثر عن أرباح سنة الأساس فى تلك السنة تتصل بمصلحة الضريبة الممول بالأسباب التى تبيحت

عليها حكمها وذلك بخطاب موسى عليه يعلم الوصول وتربط الضريبة على أرباحه الحقيقية ويقتصر أعمال حكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ لغاية سنة ١٩٦٧ ويلغى كل ربط حكومي لاحق على هذه السنة فيقدر ربح سنة ١٩٦٨ تقديرًا فعلياً ويحصر أساساً لربط الضريبة عن عدد من السنوات التالية لها وذلك وفق أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يتخذ أرباح الطاعن عن سنة ١٩٦٦ - التي قدرتها المأمورية بمبلغ ٣٦٠ ج - أساساً لربط الضريبة عليه في سنة ١٩٦٧ استناداً إلى أن أرباحه الحقيقية قد زادت بنسبة ٢٥ ٪ أو أكثر عن أرباح سنة الأساس مع أن المطعون ضدها لم يعط الطاعن بالمدول عن تطبيق قاعدة الربط الحكومي بخطاب موسى عليه يعلم الوصول والأسباب التي بنت عليها هذا المدول فإنه يكون قد خالف القانون.

- من المقرر أن الالتزام بالضريبة الشركاء المتضامنين في شركات التضامن والوصية البسيطة لا على ذات الشركة وبحث في منهم هم لا في ذمتها ولا يهتم في نظر المحققين من حيث فرض الضريبة على الشريك في شركة التضامن أو الشريك المتضامن في شركة الوصية أن تكون الشركة قد إسعفت إجراءات الشهر القانونية أو لم تسعف إذ الشركة رغم عدم إسفاء هذه الإجراءات توجد فعلاً وقد يكون لها نشاط تجاري يجرى ربحاً يعبر إلى الشركة فيحسب عليهم الضريبة بسببه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على مسائلة الطاعن وحده عن الضريبة ولم يحدد بقيام الشركة إذا لم تسعف إجراءات الشهر، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨

مؤدى نص المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض حرية على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل، أن المشرع إنما عاظم بها موظفي مصلحة الضرائب وغيرها ممن لهم شأن في ربط الضرائب أو تحصيلها أو الفصل في المنازعات المعاصرة بها دون سواهم، وجعل سر المهنة مقصوراً على الأغراض المتصلة بربط الضريبة وتحصيلها دون غيرها من الميقات التي توارى للكافة أو يسعرج القانون فيها العلانية، ولما كان إشهار البيع بالمزاد الذي قدمه المطعون عليه الأول تدليلاً على إنقضاء الضرورة الملجئة للبيع لدى المطعون عليه الثاني يتسم بسمة العلانية تبعاً لإشعار الجمهور فيه فإن الدليل بعد قبوله منه، لا يقدح في ذلك أن مصلحة الضرائب تحوزاً منها وافقت إعطاء أى بيانات عنه تبعاً لأنها ليست طرفاً في الدعوى وأخذاً بالسرية التي يفرجها القانون عليها، لأن عدم جواز الإبداء بقوله في هذا الشأن لمقتضى أن يكون للمستند صلة بربط الضريبة لا يحول دون تقديم الدليل من آخر طالما يمكن الحصول عليه على ما سلف بيانه.



الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/٣٠

النص فى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية يدل على أن الشارع أطلق مبدأ إدخال جميع الضرائب فى نطاق المكائيف التى تخصم من الأرباح ما عدا ما ورد عليه الإستثناء على سبيل الحصر خاصة بضريبة الأرباح التى تؤدى وفقاً للقانون المذكور.

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٠

النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ على أنه " فى تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر فى حكم الممول الفرد الشركات القائمة أو التى تقوم بين الأصول والفروع وبين الأزواج أو بين بعضهم البعض، وتربط الضريبة فى هذه الحالة باسم الأصل أو الزوج حسب الأحوال، دون أن يحل ذلك بحق الغير الشريك فى التمتع بالإعفاء بالنسبة لحصته فى الأرباح، وتعتبر أموال الشركة وأموال المكونين لها ضامنة لسداد الضرائب المستحقة، ويجوز فى جميع الأحوال لصاحب الشأن إثبات جدية الشركة مما يدل على أن المقصود بعبارة "الشركات التى تقوم بين الأصول والفروع أو بين الأزواج أو بين بعضهم البعض" هو الشركات القائمة فعلاً فى تاريخ العمل بهذا القانون الأخير فى ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٧٣ وما ينشأ منها فى تاريخ لاحق، ولما كان ذلك وكان إستناد الحكم فى توافر جدية الشركة إلى سابقة ربط الضريبة عليها بهذه الصفة إنما كان عن سنوات سابقة على صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ الذى أضاف الفقرة الأخيرة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو ما لا يصلح بذاته دليلاً على جدية الشركة، وإذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على عدم أحقيه مصلحة الضرائب فى تطبيق حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ إلا على الشركات المينة بملك المادة والنشأ بعد صدور ذلك القانون وأن الشركات التى كانت قائمة وقت صدوره لا تحتاج فى إثبات جديتها إلى أكثر من ثبوت تاريخ عقودها، إتخذ من ربط الضريبة على المطعون ضدهم كشركاء فى سنوات سابقة على صدور القانون المذكور قرينة على عدمه الشركة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه فساد فى الإستدلال.

**الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٩**

إن النص في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ فقرة ثانية فإن إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي تتأهلها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون أو التي تكون معفاة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى تخضع من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد تنزيل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات، ويجرى ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو المباني الداخلة في ممتلكات المنشأة فإن الإيرادات المذكورة تخضع بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من مجموع الربح الصافي الذي تؤدي عنه الضريبة ويشترط أن تكون هذه الإيرادات داخلة في جملة إيرادات المنشأة " وفي المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه " يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة يدل على أن المقصود بعبارة الربح الصافي الواردة في المادة ٣٦ هو نتيجة العمليات التي تقوم بها المنشأة ربحاً كانت أم خسارة وأن الشارع أراد بمقتضى هذه المادة إستبعاد إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأراضي الزراعية والمباني التي تمتلكها المنشأة بعد تنزيل ١٠ ٪ من قيمتها من جملة إيرادات المنشأة الداخلة فيه هذه الإيرادات باعتبار أنها تخضع للضريبة الخاصة بها وذلك بغض النظر عما إذا كانت نتيجة النشاط التجاري ربحاً أم خسارة وقد هدف الشارع من ذلك إلى منح إزدواج الضريبة على هذه الإيرادات إذ أنها محققة من نشاط آخر أضافه الشارع عن النشاط التجاري فلا شأن لها بالخسارة المحققة منه والتي ترحل لثلاث سنوات تالية مما يربح في تلك السنوات وفق أحكام المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، يؤكد هذا النظر أن عدم إستبعاد هذه الإيرادات غير التجارية من مجمل الإيراد في حالة الخسارة وعدم ترحل تلك الخسارة إلى السنوات التالية لتخضع من أرباحها يعرب عليه إستحقاق ضريبة الأرباح التجارية على الأرباح كاملة بما فيها الإيرادات المذكورة وبالتالي الضريبة على تلك الإيرادات على خلاف أحكام القانون.

**الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ١٣٤٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٣**

تغير الكيان القانوني للمنشأة من منشأة فردية إلى شركة توصية بسيطة من شأنه اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتهياً ولا يغير من ذلك أن يكون نشاط المنشأة الجديد من نوع نشاط المنشأة السابقة ويلتزم المطعون ضده..... بإخطار مصلحة الضرائب بذلك في مدى ستين يوماً وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات

اللازمة لتصفية الضريبة. وإذا أغفل هذا الإجراء فإنه يكون ملزماً بأداء الضريبة عن سنة كاملة طبقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

**الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧٣٠٤ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤**

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مژدى نص المادة ٥٥ والفقرة الثالثة من المادة ٥٥ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافين بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أنه إذا كان نشاط الممول سابقاً على سنة ١٩٥٥ وتجاوزت أرباحه فى هذه السنة الأخيرة مائة وعشرين جنيهاً ولم تعد خمسمائة جنية إتخذت أرباحه التى ربطت عليها الضريبة فى هذه السنة أساساً لربط الضريبة عليه فى السنتين التاليتين وهما ١٩٥٦، ١٩٥٧ ما دامت الضريبة لم ترتبط نهائياً عن أى سنة لاحقة لسنة ١٩٥٥.

**الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٣٥٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/٤**

- النص فى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن " تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية فى بحر السنة السابقة أو فى فترة الإثنى عشر شهراً التى إعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية " والنص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من ذات القانون على أن " يكون تحديد صافى الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التى يباشرها الشركة أو المنشأة ويدخل فى ذلك ما ينتج من بيع أى شىء من المستلكات. " يدل على أن الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية هى - وفق حكم المادتين السالفتين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التى يباشرها المنشأة ومن ثم يكفى أن تكون نتيجة النشاط التجارى والصناعى فى نهاية السنة الضريبة ربحاً حتى تفرض الضريبة على الربح الصافى وليس من الضرورى أن يكون هذا الربح قد قبض فعلاً. إذ كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن أن مضرب الأرز المذكور كان مؤجراً للممول. . بمبالغ إستحققت للمطعون ضدهم فى سنوات النزاع وبذلك يكونوا هم قد حققوا ربحاً من نشاط تأجير مضرب الأرز المذكور تفرض عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولو لم يكن قد قبض فعلاً وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأن قيمة الإيجار لا تخضع للضريبة لعدم الوفاء بهما أو تحصيلهما فى سنوات النزاع فإنه يكون قد خالف القانون.

- تقضى أصول علم المحاسبة بأن الديون المعدومة وهى التى فقد الأمل فى تحصيلها تعتبر بمثابة خسارة على المنشأة يجب خصمها من حساب الأرباح والخسائر فى ميزانية السنة التى يتحقق فيها

إنعدامها لأن الميزانية يجب أن تمثل المركز الحقيقي للمنشأة مما يقتضى ألا تظهر الديون التى لها فى الأصول إلا بقيمتها الفعلية، لما كان الحكم المطعون فيه وقد إنتهى إلى اعتبار دين المطعون ضدهم معدوماً وتم خصمه من حساب الأرباح فى سنوات النزاع أى فى تاريخ إستحقاق دين الإيجار على المدين المفلس فى حين أنه لم يتم بيع أموال المفلس كما لم يبين الحكم الأسباب التى إستند إليها فى خصم هذا الدين باعتباره ديناً معدوماً فى تاريخ إستحقاقه فإنه يكون قد عالف القانون وجاء مشوباً بالقصور.

#### الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لم تفرض على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح، إذ لم يعتد هذا القانون بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن فلم يخصها بهذا الوصف للضريبة كما أعتنع الشركات المساهمة فى المادة ٣١ منه - وإنما فرضت الضريبة على كل شريك شخصياً عن مقدار نصيبه فى الربح بما يعادل حصته فى الشركة مما مقتضاه أن الشريك فى شركة التضامن يعتبر فى مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول والمستول شخصياً عن الضريبة فإن ما نصيبه الشريك من ربح يكون هو السبب القانونى فى إلتزامه بالضريبة شأنه فى ذلك شأن الممول الفرد، ومن أجل ذلك حملته القانون عبء تقديم الإقرار عن أرباحه فى الشركة وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصياً وأفرد له سبيل بحيث تستقل دعواه بسببها عن دعوى الشريك الآخر مما مقتضاه وجوب تقدير الرسم باعتبار كل شريك على حدة.

#### الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٣

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا تربط إلا على أساس صافى الأرباح الحقيقية التى جناها الممول فى سنة الضريبة، والتى لا تتحقق إلا إذا ربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر، غير أنه ليس بلامزم لإستحقاق هذه الضريبة - وفق نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون الربح قد قبض فعلاً بل يكفى أن يكون قد إستحق، إلا إذا عد من الديون المعدومة التى فقد الأمل فى تحصيلها، وتعتبر بمثابة خسارة على المنشأة فيجب إستزالتها من الأرباح مع تكبد الممول من خسائر بسبب ما ثبت وقوعه على منشأته من سرقة أو إختلاس متى كان الظاهر أن هذه الخسائر لم ترد إليه فعلاً، ولا يبنى عن الرد الفعلى أن يكون الممول قد أهمل أو تراخى فى تنفيذ الحكم الصادر له بالتعويض، لأن الممول لا يحاسب على ما فرط فى تحصيله من ربح أو أهمل توقيه من خسارة.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٧

النص فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ الخاص بإعفاء الجماعات التعاونية من بعض الضرائب على أنه " ويشترط لصنع الجماعات بهذا الإعفاء بعد السنة الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون أن تبلغ معاملات أعضائها ٥١ ٪ من مجموع معاملاتها " يبدل على أن عبارة "معاملات أعضائها " تنصرف إلى الخدمات التى تؤديها الجمعية لأعضائها وفقاً للفرض الذى أنشئت من أجله والذى أُلصحت عنه المادة الرابعة من النظام الداخلى للجمعية من توريد المعدات والأدوات للإعفاء وتصريف منتجاتهم وتقديم الإرشادات الفنية وتطوير الإنتاج وهو ما يطق وما تفاه المشرع من إنشاء الجماعات التعاونية والفرض منها، وكانت الأجور التى تقاضاها الأعضاء تخرج عن مدلول المعاملات إذ لا يحقق منها معنى الخدمات التى تؤديها الجمعية، وإذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٣/١/٣

تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه " إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد، فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة " وإذا كان مقصود الشارع بالسند فى معنى هذه المادة هو السبب أو الأساس القانونى الذى تبنى عليه الدعوى، وكان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لم تفرض على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح، إذ لم يعدد هذا القانون بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن فلم يخصها بهذا الوصف للضريبة كما أخصت الشركات المساهمة فى المادة ٣١ منه. وإنما فرضت الضريبة على كل شريك شخصياً عن مقدار نصيبه فى الربح، مما يقتضيه أن الشريك فى شركة التضامن يعتبر فى مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصياً عن الضريبة، فإن ما يصيب الشريك من ربح يكون هو السبب القانونى فى إلزامه بالضريبة شأنه فى ذلك شأن الممول الفرد ومن أجل ذلك حملته القانون عبء تقديم الإقرار عن أرباحه فى الشركة وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصياً والفرد له سبيل طعنه بحيث تستقل دعواه بسببها عن دعوى الشريك الأخر، مما يقتضيه وجوب تقدير الرسم باعتبار كل شريك على حدة، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على تقدير رسم واحد عن ضمن الشركاء فى تقديرات المصلحة لأرباحهم تأسيساً على أن طلباتهم تعتبر ناشئة عن عقد الشركة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطنن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٣

- مودى قواعد الربط الحكمي المنصوص عليها بالمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ أن مناط أعمال هذه القواعد على الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة ألا تتجاوز أرباح الشركة في سنة الأساس ألف جنية، وألا يتجاوز نصيب كل شريك فيها من الربح في هذه السنة ٥٠٠ جنية، وأنه يشترط للعدول عن تطبيق أحكام الربط الحكمي عند نقص أو زيادة أرباح السنة المنتهية عن أرباح سنة الأساس بنسبة ٢٥ ٪ أو أكثر - أن تكون أرباح الممول في سنة الأساس قد تجاوزت ٢٥٠ جنية.

- لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يحسن تطبيق أحكام الربط الحكمي في جميع الحالات متى توافرت شروطها وإن لم يكن أصحاب الشأن قد تمسكوا بها أمام اللجنة أو المحكمة وأنه إذا كان للممول منشأة فردية يزاوِل فيها نشاطه التجاري وكان في ذات الوقت شريكاً في منشأة أخرى تتخذ شكل شركة التضامن أو التوصية البسيطة وجب عند تطبيق أحكام الربط الحكمي المنصوص عليها في ذلك القانون بالنسبة لأرباح هذا الممول أن تطبق هذه الأحكام على كل نشاط له على حدة، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن أرباح منشأة مورث الطاعنين والطاعن الأول من نشاطهما في تجارة الغلال في عام ١٩٦١ قد حددت بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٦٦ كلى أسيوط بمبلغ ٤٨٩,٧٥٠ جنية يخص كلاً منهما النصف بواقع ٢٤٤,٨٧٥ وأن أرباح المورث عن نشاطه في تجارة القالة عن ذات العام حددت بمبلغ ١٦٥,٥٠٠ جنية، وأن الحكم الصادر بجلسة ١٩٧٩/١/٣ في الاستئناف رقمي ١٢ و ١٩ لسنة ٩٠ ق أسيوط المرفوعين من الطاعنين ومصلحة الضرائب عن ذات الحكم - والمقدم ضمن مستندات الطعن - قد انتهى إلى إتخاذ هذه الأرباح ذاتها أساساً لربط الضريبة في سنة ١٩٦٢ تطبيقاً لقواعد الربط الحكمي مما مقتضاه وجوب إتخاذ ذات الأرباح أساساً لربط الضريبة في سنتي النزاع التاليين، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن أحكام الربط الحكمي لا تنطبق على السنتين المذكورتين تأسيساً على أن الأرباح في كل منهما تجاوزت ألف جنية بالنسبة للشركة وعمسامة جنية لكل شريك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطنن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٦١٠ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٣

المقصود بالنشاط الذي يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في مفهوم المواد ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - بعد تعديله بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ - هو النشاط المستمر الذي يتسم بصفة الإعتياد - ولا يستثنى من ذلك إلا أعمال

السمرة والعمولة حيث أضعفها المشرع للضريبة بمقتضى المادة ٣٢ مكرر - التي أضيفت بالقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٤١ - ولو كان الممول لا يمتن أعمال السمرة أو العمولة.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١١

إن المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه " إستثناء من أحكام الفصلين الثالث والخامس من الكتاب الثاني من هذا القانون تتخذ الأرباح التي ربطت عليها الضريبة عن أوجه النشاط المختلفة في سنة ١٩٦٨ الضريبة - وتسمى سنة الأساس أساساً لربط الضريبة عن عدد من السنوات التالية لها - وتسمى السنوات المقيسة - طبقاً للشروط المبينة بالمواد الآتية ولا يؤثر هذا الحكم تقادم الضريبة عن سنة الأساس فإذا كان الممول قد بدأ نشاطه أو إستأنفه أو غير نشاطه خلال سنة ١٩٦٨ الضريبة أو لم يكن له نشاط في تلك السنة تتخذ أرباح أول سنة لاحقة للسنة التي بدأ نشاطه خلالها، أساساً لربط الضريبة. .. " كما تنص المادة ٥٥ مكرر من ذات القانون والمضافة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على أن " تتخذ أرباح سنة الأساس أساساً لربط الضريبة في السنوات المقيسة بغير إعتبار لأي تغير في الأرباح زيادة أو نقصاً وذلك على الوجه الآتي :

- ١- بالنسبة إلى الممولين الذين لا تتجاوز أرباحهم سنة الأساس ١٠٠٠ [ ألف ] جنيه ولا تقل عن ٥٠٠ [ خمسمائة ] جنيهاً تتخذ أرباح تلك السنة أساساً لربط الضريبة عن السنوات الثلاث التالية.
- ٢- بالنسبة إلى الممولين الذين تقل أرباحهم في سنة الأساس عن ٥٠٠ [ خمسمائة ] جنيهاً ولا تقل عن ٢٥٠ [ مائتين وخمسين ] جنيهاً تتخذ أرباح تلك السنة أساساً لربط الضريبة عن السنوات الأربع التالية.
- ٣- بالنسبة للممولين الذين تقل أرباحهم عن ٢٥٠ [ مائتين وخمسين ] جنيهاً تتخذ أرباح تلك السنة أساساً لربط الضريبة عن السنوات الست التالية وتربط الضريبة على الأرباح الحقيقية في السنة التالية للسنوات المقيسة المشار إليها في البنود الثلاثة السابقة بحسب الأحوال وتتخذ أرباح السنة المذكورة أساساً لربط الضريبة في السنوات التالية لها وفقاً لحكم البنود السابقة. ويقف القياس بالنسبة إلى الممولين المنصوص عليهم في الفقرة الثالثة من المادة ٥٥ عن السنوات التي حددها القانون للفئة التي يتنمون إليها وتبدأ سنة أساس جديدة إعتباراً من السنة التالية لإنهاء السنوات المقيسة وهكذا وفقاً لحكم الفقرة السابقة ومؤدى هذين النصين أن الشارع رغبة منه في إستقرار مراكز الممولين إتخذ سنة ١٩٦٨ كسنة أساس لجميع الممولين حتى يتساوى الجميع في إتخاذ سنة واحدة لهم يقاس على أرباحها وتترااف فيها ظروف اقتصادية ومالية واحدة إلا أنه إشتراط في هذه السنة أن تكون سنة ضريبة كاملة فإذا كان الممول قد بدأ في نشاطه في خلالها إتخذت أرباح أول سنة لاحقة لها أساساً لربط الحكمي كما

إشترط أن يكون الممول قد حقق فيها ربع إذا كانت قد إنتهت بخسارة إتخذت أول سنة لاحقة حقق فيها الممول ربحاً أساساً للربط الحكمي وقد رأى الشارع أن يفاير في عدد السنوات التي يسرى عليها الربط الحكمي باختلاف الأرباح المقدرة في سنة الأساس بحيث يقل عدد السنوات المقيمة كلما زادت الأرباح فقسم الممولين إلى فئات ثلاث : الأولى ويدخل فيها من تتراوح أرباحهم في سنة الأساس بين خمسمائة جنيه وألف جنيه فحدد عدد السنوات المقيمة بالنسبة لهم بثلاث سنوات والفئة الثانية ويدخل فيها من تبدأ أرباحهم في سنة الأساس بمائتين وخمسين جنيهاً ولا تبلغ خمسمائة جنيه وسنواتهم المقيمة أربعة أما الفئة الثالثة فهم الممولون الذين تقل أرباحهم في سنة عن مائتين وخمسين جنيهاً وحددت سنواتهم المقيمة بست سنوات كما هدف الشارع إلى توحيد سنة الأساس بالنسبة لكل فئة من فئات الممولين الثلاث المشار إليهم وكذا توحيد نهاية الأجل الزمني لسريان الربط الحكومي على كل فئة بحيث تعاد محاسبته من جديد في أول سنة لاحقة لتطبيق الربط الحكمي عليهم إذا أسفر الفحص عن خضوع أرباحهم لأحكامه ولذلك نص على وقف القياس بالنسبة إلى الممولين المنصوص عليهم في الفقرة الثالثة من المادة ٥٥ المشار إليها عن السنوات التي حددها القانون للفئة التي يتمتعون إليها وتبدأ سنة أساس جديدة إعتباراً من السنة التالية لإنهاء السنوات المقيمة أي كانت سنة الأساس. لما كان ذلك وكان البن من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إنتهى - وفقاً لقرار لجنة الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٤ - المرفق بأوراق الطعن إلى إعتبار سنة ١٩٦٩ سنة أساس بالنسبة للمطعون ضده وحدد أرباحه فيها بمبلغ ٣٠٣ جنيهاً وبذلك تكون أرباحه في سنة الأساس قد جاوزت ٢٥٠ جنيهاً ولم تبلغ ٥٠٠ جنيه بما يدخل في نطاق الفئة الثانية من الممولين الذين حددت سنواتهم المقيمة بأربع سنوات تنتهى في سنة ١٩٧٢ - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأضاف سنة ١٩٧٣ إلى السنوات المقيمة فإنه يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه .

الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٧١ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٣

إن دين الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينشأ بمجرد الواقعة المنشئة له طبقاً للقانون. وهذه الواقعة تولد مع ميلاد الإيراد الخاضع للضريبة. وإذا كانت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تستحق سنوياً وكان إستحقاقها منوطاً بنتيجة العمليات - على إختلاف أنواعها التي يشارتها المنشأة خلال السنة، فإن ضريبة الأرباح التجارية المستحقة على النشاط التجارى الذي يشره المطعون ضده الثاني خلال السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٤ تكون مستحقة سنوياً - ويكون الدين الناشء عنها سابقاً في وجوده على تاريخ التصرف الصادر من المطعون ضده الثاني إلى الطاعنة والمسجل في



١٩٦٥/٥/٢٧ - وإذ إنرم الحكم المطعون فيه ذلك وجرى فى قضائه على أن دين مصلحة الضرائب سابق فى وجوده على تاريخ الصرف محل النزاع، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والتقصور فى السبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٤٢ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٩  
الأصل فى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الإيراد العام أنه لا يصير تحصيلها إلا بموجب أوراق واجبة التنفيذ تصدر باسم من هم ملزمون قانوناً بتسديدها للوزارة.

الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٣٩ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٣  
النص فى المادتين الأولى والخامسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية على أن تعتبر منشأة فندقية فى حكم هذا القانون الفنادق والبنسونات وكذلك الإسمراحات والبيوت والشقق المفروشة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة وإعفاء هذه المنشآت الفندقية والسياحية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات من تاريخ مزاوله نشاطها، يدل على أن المشرع قد اعتبر هذه المنشآت تزاول أعمالاً تجارية بصفة مستمرة ومعناه بهدف الكسب والربح وتخضع بموجبها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية دون غيرها سواء كانت هذه المنشآت تقوم بإعداد وجبات غذائية لتزلائها أم تقتصر على المبيت فقط ذلك أن المشرع بمقتضى أحكام القانون سالف الذكر قد اعتبر الشقق المفروشة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة منشأة فندقية كما اعتبر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ تأجير أكثر من شقة مفروشة عملاً تجارياً يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ومن ثم تعتبر الفنادق والبنسونات بدورها لذات الحكمة منشآت تجارية دون حاجة لإعمال قواعد القانون التجارى لتحديد ماهية النشاط وأما ما يثيره الطاعن بشأن إعتداد الحكم المطعون فيه بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥١ سنة ١٩٧٥ مدنى الجيزة الابتدائية الصادر بصحة نفاذ عقد البيع بالجدك، فإنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يشترط لصحة البيع بالجدك موافقة المالك فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بدلالة الحكم الصادر ونفاذ عقد بيع الجدك المشار إليه إلا باعتباره دليلاً من أدلة الدعوى المطروحة، فضلاً عن أنه لا يعتبر حجة على الطاعن لأنه لم يكن طرفاً فيه، فهو معترف به من الطرفين ولا يشترط للنظر فى أمر حجة أو عدم صحة البيع بالجدك صدور حكم بصحته ونفاذه بل يكفى فى صحيح القانون تقديم وثبوت عدم الطعن عليه بأى طعن، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنترم هذا النظر واعتبر البنسئون المنشأ بعين النزاع منشأة تجارية فى شأن بيعه بالجدك لحكم المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدنى وإعتد بعقد بيع الجدك المقدم من المطعون ضدهما فى

الدعوى والذي لم يعلن عليه بئمة طعن جدى ولم يشترط لذلك صدور الحكم بصحته ونفاذه، وأنزل على الواقعة تبعاً لذلك أحكام بيع الجدك بعد أن خلص بأسباب سائفة ولها أصلها الثابت بالأوراق إلى توافر شروطها فإنه يكون قد أعمل القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠  
الضريبة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا ترتكن على رباط عقدى بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التى تفرضها وليس فى هذه القوانين ولا فى القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذى يقع فيها، فللممول أن يسترد ما دفعه بغير حق وللمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم.

الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٣  
لما كان النشاط الصحفى يقوم على تحقيق الربح من المضاربة على رأس المال المستثمر فيه من دور الصحف والآلات والأجهزة المعدة لطبعها أو توزيعها ومؤسسات الطباعة والإعلان والتوزيع وعلى أعمال الصحفيين والمصورين وكتاب المقالات فإن هذا النشاط يعد تجارياً ويدخل فى مفهوم المهن والمنشآت التجارية المشار إليها بالفقرة الأولى من المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ والمنطبق على واقعة الدعوى وبالتالي فإن الأرباح الناتجة عنه تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ما لم ينص القانون على غير ذلك. وإذ كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ سنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ثم قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥١ سنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية - لم يوردا نصاً باستثناء المؤسسات الصحفية - ومنها المؤسسة الطاعنة من الخضوع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - وكانت أبولولة تلك المؤسسات إلى الاتحاد القومى ثم من بعده إلى الاتحاد الاشتراكى العربى بموجب القانونين المذكورين - لا يعنى تغيير طبيعة نشاطها أو إستبعاد الربح من وراء هذا النشاط وعلى ذلك فلا أثر لهذه الأيلولة على سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الأرباح التى تحققها المؤسسات الصحفية المشار إليها. يؤكد ذلك أن المشرع حينما أصدر القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٦٩ بإغناء المؤسسات الصحفية الميينة بالقانونين رقمى ١٥٦ سنة ١٩٦٠، ١٥٩ سنة ١٩٦٤ - من أداء ما لم يسدد من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة عليها حتى ١٩٦٨/١٢/٣١ - لم ينص على إستثناء هذه المؤسسات من الخضوع لتلك الضريبة - وإنما إتصر على النص على إعفائها من أداء ما لم يسدد منها وكان مستحقاً عليها حتى التاريخ المذكور - مما مفاده أن شروط الخضوع لتلك الضريبة كانت وما زالت معروفة فى حق المؤسسات الصحفية المشار إليها

ولكن المشرع رأى لإعتبارات إقتصادية خاصة بتلك المؤسسات إعفاءها من أداء ما لم يسدد من تلك الضريبة المستحقة في نهاية سنة ١٩٦٨ - ولا ينال من ذلك كون الربح الذي تحققه المؤسسات الصحفية المشار إليها - ومنها المؤسسة الطاعة - مخصصاً طبقاً للمادة الثامنة من قرار رئيس الاتحاد القومي الصادر ١٩٦٠/٦/٢٢ لموظفيها وعمالها ومشروعات التوسع والتجديدات الخاصة - لأنه من الطبيعي أن يكون الربح المقصود في هذه المادة هو صافي الأرباح بعد أداء الضرائب المستحقة للدولة. ذلك أن الأغراض التي يوجه إليها الربح ليس من شأنها أن تحدد مدى عضوه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنزله هذا النظر وإنتهى إلى عضوه الأرباح التي حققتها الطاعة من نشاطها في الإعلانات والمطابع والتوزيع وأخبار اليوم للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في سنة ١٩٧٤ - فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٩  
المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - والتي تحكم واقعة الدعوى - أخضعت في فقرتها الثانية الأفراد الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لما ينطوي عليه القيام بهذه الأعمال من قصد تحقيق الربح عن طريق المضاربة، وجعل مناط فرض الضريبة عليهم توافر ركن الإعتداد بغرض النظر عما إذا كانت هذه العمليات تجارية أو مدنية، وبغض النظر عما إذا كان من قام بها تاجراً أو غير تاجر.

الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٧٤٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٢  
النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ والمنطبق على واقعة الدعوى - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - على أنه "في تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر في حكم الممول الفرد الشركات التي تقوم بين الأصول والفروع أو بين الأزواج أو بين بعضهم البعض، وترتبط الضريبة في هذه الحالة باسم الأصل أو الزوج حسب الأحوال دون أن يخل ذلك بحق الغير الشريك في التمتع بالإعفاء بالنسبة لحصته في الأرباح، وتعتبر أموال الشركة وأموال الأشخاص المكونين لها ضامنة لسداد الضرائب، ويجوز في جميع الأحوال لصاحب الشأن إثبات جدية الشركة - يدل على أن المشرع أقام قرينة قانونية على صورية الشركة القائمة بين الأصل وفرعه أو بين الزوج وزوجه وجعلها قابلة لإثبات العكس، وإذا استدل الحكم المطعون فيه على جدية الشركة بين المطعون ضدهما على سبيل اعتماد مأمورية الضرائب قيامها في الفترة السابقة على سنة ١٩٧٣ قبل العمل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه، وذلك استناداً إلى

تقديم عقد الشركة وطلب قبدها في السجل التجاري، وكان ذلك لا يصلح بذاته دليلاً على هذه الجدية، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه الفساد في الاستدلال.

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ المعمول به في ١٢/٧/١٩٦٧ على أنه "إستثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على إيرادات ورسوم الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تتخذ الأرباح التي ربطت عليها الضريبة سنة ١٩٦١ ميلادية أو السنة المالية المنتهية خلالها أو أية سنة لاحقة لها أساساً لربط الضريبة على الأربع سنوات التالية وذلك بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين الذين لا تتجاوز أرباحهم في سنة الأساس خمسمائة جنيه، ويشترط في سنة الأساس أن يكون الممول قد حقق فيها ربحاً فإذا كانت السنة منتهية بخسارة اتخذت سنة الأساس أول سنة لاحقة حقق الممول خلالها ربحاً ويعاد ربط الضريبة على أساس الأرباح الحقيقية في السنة التالية للسنوات الأربع المشار إليها، وتعتبر أرباح السنة المذكورة أساساً لربط الضريبة على السنوات الأربع التالية المشار إليها وهكذا. ...." وفي الفقرة الأولى من المادة الثانية من ذات القانون على أنه "إستثناء من حكم المادة السابقة تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية للممولين الذين تتجاوز أرباحهم في سنة الأساس ٢٥٠ جنيهاً عن أية سنة من السنوات المقيسة في الحالتين الآتيتين : ١ - إذا أثبت الممول أن أرباح السنة المقيسة تقل بنسبة ٢٥٪ أو أكثر عن أرباح سنة الأساس بشرط أن يطلب محاسبته عن أرباحه الحقيقية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه " يدل على أن الأصل أن تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية التي يحصل عليها الممول وأن قواعد الربط الحكمي جاءت إستثناء من هذا الأصل لذلك رأى المشرع منذ صدور القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ العدول عنها وربط الضريبة على الأرباح الحقيقية للممول إذا ما تغيرت أرباحه تغيراً جوهرياً - عما كانت عليه في سنة الأساس لم حدد هذا التعبير الجوهري في القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ بنسبة ٢٥٪ على الأقل نقصاً أو زيادة عن أرباح سنة الأساس بشرط أن يطلب الممول في حالة النقص محاسبته عن أرباحه الحقيقية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول في الميعاد المقرر. لما كان ذلك وكانت أرباح المطعون ضدهما عن نشاطهما في إستغلال مركب شراعى قد قوت في سنة ١٩٦٣ - وفقاً لقرار لجنة الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ بمبلغ ٤٠٠ ج مناصفة بينهما واتخذت هذه السنة سنة أساس للربط على السنوات الأربع التالية طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ وكان الثابت من الأوراق أن المركب محل النشاط التجاري

للمطعون ضدهما غرقت في ١٩٦٦/١٠/٣١ مما ترتب عليه إنتهاء نشاطها وأنهما قاما بإبلاغ مصلحة الضرائب بذلك في ١٩٦٠/١٢/٢٠ وتمسك المطعون ضده الأول في مذكرته المودعة ملف الطعن بالمحاسبة على الأرباح الحقيقية وإذ لم تنزع المصلحة الطاعنة في أن الإخضرار المرسل إليها في التاريخ المذكور ينطوي على هذا الطلب فإنه يجب إستبعاد تطبيق قاعدة الربط الحكمي بالنسبة لسنة ١٩٦٦ لإنتهاء النشاط بفرق المركب وما ترتب عليه من خسارة رأسمالية تتجاوز أى ربح، ولا محل للتحدى في هذا المجال بما كان يجرى عليه قضاء هذه المحكمة في ظل أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٤٥ من وجوب تطبيق قاعدة الربط الحكمي في جميع الحالات ولو إشمعت السنوات المقيسة على خسائر رأسمالية نتيجة حوادث عامة ذلك أن قاعدة الربط الحكمي كان يجرى أعمالها في ظل هذين القانونين أي كانت نتيجة العمليات التي يباشرها الممول في سنة الأساس ربحاً أو خسارة - وذلك على خلاف الأمر في القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ الذي إختلط في سنة الأساس أن يكون الممول قد حقق فيها ربحاً فإذا كانت السنة منتهية بخسارة كانت سنة الأساس هي أول سنة لاحقة حقق الممول خلالها ربحاً كما أنه لا محل لتطبيق حكم المادتين ٥٨، ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأنهما تعالجان حالة توقف المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحها أو التنازل عنها وتقرضان إجراء الربط على الأرباح الحقيقية ومن ثم فلا يسوغ سحب حكمها على حالة الربط الحكمي إلا بنص خاص وهو ما خلا منه القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، وجرى في قضائه على إستبعاد تطبيق أحكام المادتين ٥٨، ٥٩ المشار إليهما وتقدير خسارة رأسمالية نتيجة غرق المركب مما مؤداه إستبعاد تطبيق قاعدة الربط الحكمي في سنة ١٩٦٦ محل النزاع فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٧

يدل نص المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ والمادة الأولى من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٩ على أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي سرت ضد الحكومة وممولي الإسماعيلية والسويس وبور سعيد إعتباراً من ١٩٦٧/٦/٥ حتى إزالة آثار العدوان التي فوض وزير المالية في تحديد تاريخ تحققها بقرار يصدره بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح في حقهم طالما بقيت آثار العدوان على أنه تعود فتستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقاً للأحكام المقررة في القانون - متى كان ذلك - وكان وزير المالية إعمالاً للتفويض التشريعي قد أصدر قراره رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧٧ بتحقيق إزالة آثار العدوان والذي عمل به من تاريخ نشره في

١٩٧٧/١٠/٣ فإن مواعيد السقوط والإجراءات المنصوص عليها في قوانين الضرائب التي أوقفت - ومنها أجل الإبلاغ عن توقف العمل بالمنشأة المنصوص عليه في المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - تعود وتفتح في حق الحكومة وممولي محافظات القناة المشار إليها إعتباراً من هذا التاريخ الأخير.

#### الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣٠

مبدأ إستئناف الأحكام الصادرة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الطعون الضريبية المتعلقة بضرائب الأرباح التجارية والصناعية قبل ١٩٨١/١٠/١١ - تاريخ العمل بقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - لا يرجع فيه إلى القواعد السابقة على العمل بهذا القانون إلا إذا كان مبدأ إستئناف قد بدأ قبل العمل به وذلك بإعلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة عملاً بنص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإن لم يكن المبدأ قد بدأ على هذا النحو سرت أحكام القانون الجديد ووجب سريان مبدأ إستئناف المنصوص عليه في المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات من تاريخ العمل بالقانون الجديد أي من ١٩٨١/١٠/١١ ، مما مؤداه أن مبدأ إستئناف الأحكام الصادرة في الطعون الضريبية المتعلقة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - ولم تعلن قبل ١٩٨١/١٠/١١ - هو أربعون يوماً تبدأ من هذا التاريخ.

#### الطعن رقم ٢١٤١ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣٠

النص في المادة ١/٣٢ من قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المنطبقة على النزاع على أن " تسرى الضريبة " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " على التصرف في العقارات المبنية أو الأراضي داخل كردون المدينة سواء إنصبب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها. .. وإستثناء من أحكام المادة ٣٧ يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسي المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر على أن يسرى الإعفاء والتخفيض المقرر بالقانون المذكور على هذه الضريبة " والنص في المادة ٦/٩١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الإستهلاكي على أن " تعفى الجمعيات التعاونية من رسوم الشهر التي يقع عبء أدائها عليها بالنسبة للعقود التي تكون طرفاً فيها والمتعلقة بالحقوق العينية المقارية ورسوم التوثيق والتصديق على التوقيعات فيما يختص بهذه العقود " يدل على أن نطاق الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق على التصرفات المقارية يقتصر على الجمعيات التعاونية وحدها وذلك بالنسبة

للتصرفات التي تصدر منها ويقع عبء الضريبة فيها عليها إذا كانت الجمعيات مطاعة بالنسبة لهذه التصرفات من رسوم الشهر ولا يمتد هذا الإعفاء إلى غيرها من المعاملين معها.

الطعن رقم ٢٨٩٦ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٦٤ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٨

النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - ... وفي الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور.... وفي المادة ٢٠ من ذات اللائحة..... يدل على أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في شركات التضامن مستحقة على كل شريك شخصياً عن مقدار نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة مما مؤداه أن الشريك في شركات التضامن يعتبر في حكم الممول الفرد من حيث إخضاعه للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح، ومن ثم فهو يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب المسئول شخصياً عنها ولذلك يقع عليه عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة وفقاً لذات الإجراءات والضوابط التي يخضع لها الممول الفرد وإذا تعددت المنشآت الخاضعة لتلك الضريبة والتي يستثمرها الممول بالمعنى السالف - فلا تربط الضريبة على ربحه عن كل منشأة على حدة بل على مجموع أرباحه من هذه المنشآت وتكون المأمورية المختصة هي تلك الكائن بدالتها مركز إدارة هذه المنشآت فإذا لم يمكن تعيين هذا المركز يكون مكان الربط هو الجهة التي يوجد بها المحل الرئيسي لها، أما إذا كان الممول يستثمر منشأة واحدة فإن مأمورية الضرائب المختصة بإجراء الربط تكون هي الكائن في دائرة إختصاصها مركز إدارة المنشأة أو محلها الرئيسي، وإذا كان إقرار الممول عن إرباحه في الحالتين مبنياً على تقريره هو دون أن يكون مستنداً إلى حسابات فإن المأمورية المختصة تكون هي الواقع في دائرة إختصاصها المحل الرئيسي للمنشأة.

الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ٢٩/١/١٩٩٠

مؤدى اعتماد تقرير الخبير الأول واستبعاد الربط الإضافي عن سنة ١٩٦٥/١٩٦٤ عدم تحقق الواقعة المنشئة للضريبة عن نشاط الطاعنة في تجارة الخزف والصيني للتخفيف على الصلقة بمخزن الشركة البائنة على ذمة قضية لم يفصل فيها بعد، عدم مزاوله هذا النشاط في سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ لذات السبب وهو ما يتعارض مع ما خلص إليه خبير الدعوى المضمومة الذي قدر أرباحاً في مزاوله النشاط المذكور في هاتين السنتين. وإذ اعتمد الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه تقرير الخبير الأول واستبعد الربط الإضافي في سنة ١٩٦٥/١٩٦٤ وحدها رغم توافر ذات علة الاستبعاد في سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ أخذ في شأنها بتقرير خبير الدعوى الأخرى الذي إعرض دون سند مقبول مزاوله الطاعنة لنشاط الإمتجار

في الخزف والصيني في السنة الأخيرة لمجرد عدم إخطار الطاعة عن مزاوله هذا النشاط وما جاز بكتاب إدارة مكافحة التهريب الضريبي في شأنه في حين أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا تفرض إلا على الربح الصافي الذي يحققه الممول بالفعل وهو ما يقتضي مزاوله الطاعة لنشاط خاضع لتلك الضريبة، وهو ما لم يتم عليه دليل جدي من الأوراق، فإن الحكم يكون فضلاً عن تناقضه مشوباً بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٨

مناط إعمال قواعد الربط الحكمي طبقاً لأحكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ توأمر شروطها بأن تكون سنة ١٩٦٨ سنة ضريبية كاملة حق الممول خلالها ربحاً لا يجاوز الألف جنيه فإن لم تكن كذلك أو كان الممول لم يبدأ فيها نشاطه، إتخذت أرباح أول سنة ضريبية كاملة لاحقة لتلك التي باشر نشاطه فيها أو إستأنف أو غيره أو لما فيها تعديل للشكل القانوني لها، أساساً لربط الضريبة على النحو المبين بالمادتين ٥٥، ٥٥ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون أنف الذكر.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٧

مؤدى نص المادتين ٥٥، ٥٥ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع ورغبة منه في إستقرار مراكز الممولين إتخذ سنة ١٩٦٨ كسنة أساس لجميع الممولين حتى يتساوى الجميع في إتخاذ سنة واحدة لهم يقاس على أرباحها وتوأمروا فيها ظروف إقتصادية ومالية واحدة إلا أنه إشتراط في هذه السنة أن تكون سنة ضريبية كاملة فإذا كان الممول قد بدأ نشاطه في خلالها إتخذت أرباح أول سنة لاحقة لها أساساً للربط الحكمي كما إشتراط أن يكون الممول قد حقق فيها ربحاً، فإذا كانت قد إنتهت بخسارة إتخذت أول سنة لاحقة حق فيها الممول ربحاً أساساً للربط الحكمي، وقد رأى الشارع أن يغير في عدد السنوات التي يسرى عليها الربط الحكمي بإختلاف الأرباح المقدرة في سنة الأساس بحيث يقل عدد السنوات المقيسة كلما زادت الأرباح فقسم الممولين إلى فئات ثلاث : الأولى ويدخل فيها من تتراوح أرباحهم في سنة الأساس بين خمسمائة جنيه وألف جنيه فحدد عدد السنوات المقيسة بالنسبة لهم بثلاث سنوات والفئة الثانية ويدخل فيها من تبدأ أرباحهم في سنة الأساس بمائتين وخمسين جنيهاً ولا تبلغ خمسمائة جنيه وسنواتهم المقيسة أربعة، أما الفئة الثالثة فهم الممولون الذين تقل أرباحهم في سنة الأساس عن مائتين وخمسين جنيهاً وحددت سنواتهم المقيسة بست سنوات، كما هدف الشارع إلى توحيد سنة الأساس بالنسبة لكل فئة من فئات الممولين الثلاث المشار إليهم وكذا توحيد نهاية الأجل الزمني



لسريان الربط الحكمي على كل فئة بحيث تعاد محاسبتهم من جديد في أول سنة لاحقة لتطبيق الربط الحكمي عليهم إذا أسفر الفحص عن خضوع أرباحهم لأحكامه ولذلك نص على وقف القياس بالنسبة إلى الممولين المنصوص عليهم في الفقرة الثالثة من المادة ٥٥ المشار إليها عن السنوات التي حددتها القانون للفئة التي يتمتعون إليها وبدأ سنة أساس جديدة إعتباراً من السنة التالية لإنهاء السنوات المقيسة أيّا كانت سنة الأساس.

#### الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى ما نصت عليه المادتان ٥٥، ٥٥ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع إتخذ سنة ١٩٦٨ كسنة أساس بالنسبة لجميع الممولين يقاس على أرباحها بشرط أن تكون سنة ضريبة كاملة حقق فيها الممول ربهاً وإلا إتخذت أرباح أول سنة لاحقة تحقق فيها الربح أساساً للربط الحكمي، ورأى أن تقل عدد السنوات المقيسة كلما زادت الأرباح فقسم الممولين إلى فئات ثلاث وحددت عدد السنوات المقيسة بالنسبة للفئة التي تبدأ أرباحها في سنة الأساس بمائتين وخمسين جنيهاً ولا تبلغ خمسمائة جنية بأربع سنوات كما وحد سنة الأساس ونهاية الأجل الزمني لسريان الربط الحكمي على كل فئة بحيث تعاد محاسبتهم من جديد في أول سنة لاحقة لتطبيق الربط الحكمي إذا ما أسفر الفحص عن خضوع أرباحهم لأحكامه.

#### الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٢

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه يدخل في نطاق التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والفضائية الفوائد التي تدفعها المنشأة عن المبالغ التي تعترضها بشرط أن يكون القرض حقيقياً ويهدف إدارة المشروع والمحافظة على قوته الإنتاجية.

#### \* الموضوع الفرعي : ضريبة الأرض القضاء :

#### الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٠

إن ما أورده القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية من إعتبار الأراضي الفضاء المستغلة أو المستعملة في حكم العقارات المبنية إنما هو قاصر طبقاً لصريح نص المادة الأولى منه على نطاق تطبيق أحكامه، فلا يسرى هذا الحكم الإعتباري في مجال العمل بالقوانين الأخرى ومنها قانون إيجار الأمان.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٩

مفاد ما نصت عليه المادة ٣ مكرر من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ أن مناطق فرض الضريبة على الأراضي الفضاء عدم خضوعها للضريبة على العقارات المبنية أو على الأراضي الزراعية واتصالها بجميع المرافق العامة الأساسية من مياه ومجاري وكهرباء لا بما زودت به المدينة منها فتسبب وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واكتفى باتصال الأرض الفضاء بالمرافق الموجودة فعلاً لفرض الضريبة عليها فإن يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

## رسمو المزاد

١

• الموضوع الفرعى : آثار رسمو المزاد

١

• الموضوع الفرعى : إستئناف حكم مرسى المزاد

٣

• الموضوع الفرعى : إعفاء الراسى عليه المزاد من إيداع الثمن

٧

• الموضوع الفرعى : إعلان تنبيه نزوع الملكية

٨

• الموضوع الفرعى : الإعتراض على قائمة شروط البيع

٨

• الموضوع الفرعى : التطوير بزيادة العشر

٩

• الموضوع الفرعى : التنازل الضمنى عن حكم مرسى المزاد

١٢

• الموضوع الفرعى : الثمن الأساسى

١٢

• الموضوع الفرعى : الراسى عليه المزاد

١٣

• الموضوع الفرعى : أملاك موقوفة

١٦

• الموضوع الفرعى : إنقاص الثمن لعدم تقديم مشتري

١٧

• الموضوع الفرعى : إيداع الراسى عليه المزاد الثمن

١٧

• الموضوع الفرعى : إيقاع البيع الثانى

١٨

• الموضوع الفرعى : بطلان إجراءات المزايمة

١٨

• الموضوع الفرعى : بطلان إجراءات المزايمة

١٩

• الموضوع الفرعى : بطلان حكم مرسى المزاد

٢٠

- ٢٢ \* الموضوع الفرعي : تسجيل تنبيه نزع الملكية
- ٣٧ \* الموضوع الفرعي : تسجيل حكم إيقاع البيع
- ٣٨ \* الموضوع الفرعي : تقديم المظلمات
- ٣٨ \* الموضوع الفرعي : حجة اعتماد الإدارة لرسو المزاد
- ٣٩ \* الموضوع الفرعي : شروط المزايدة
- ٣٩ \* الموضوع الفرعي : قاعدة المسلس بحرية المزايدة
- ٤٠ \* الموضوع الفرعي : ماهية محضر التسليم

## ٤١ رسم

- ٤١ \* الموضوع الفرعي : أساس تحديد الرسوم
- ٤١ \* الموضوع الفرعي : استحقاق الرسم
- ٤٢ \* الموضوع الفرعي : الإعفاء من الرسوم
- ٤٣ \* الموضوع الفرعي : التنظيم عن أمر تقدير الرسوم
- ٤٤ \* الموضوع الفرعي : الرسم النسي
- ٤٥ \* الموضوع الفرعي : الرسوم التكميلية
- ٤٦ \* الموضوع الفرعي : الرسوم القضائية
- ٤٧ \* الموضوع الفرعي : الرسوم القضائية
- ٦٨ \* الموضوع الفرعي : الرسوم المحلية

٦٩	* الموضوع الفرعى : المعارضة فى أمر تقدير الرسوم
٧٠	* الموضوع الفرعى : رسم إستيراد
٧٠	* الموضوع الفرعى : رسم الإستهلاك
٧١	* الموضوع الفرعى : رسم الإنتاج
٧١	* الموضوع الفرعى : رسم الأملولة على التركات
٧٢	* الموضوع الفرعى : رسم التسجيل
٧٤	* الموضوع الفرعى : رسم الدمغة
٨٢	* الموضوع الفرعى : رسم القيمة المضافة
٨٢	* الموضوع الفرعى : رسم إنذار التكليف بالوفاء
٨٢	* الموضوع الفرعى : رسم دعم صناعة الفزل
٨٣	* الموضوع الفرعى : رسوم الإرشاد
٨٣	* الموضوع الفرعى : رسوم الإرشاد والموانى
٨٥	* الموضوع الفرعى : رسوم الأرضية
٨٥	* الموضوع الفرعى : رسوم الإنتاج
٨٦	* الموضوع الفرعى : رسوم التسجيل
٩٣	* الموضوع الفرعى : رسوم الدمغة
١٠٢	* الموضوع الفرعى : رسوم الترى والصرف
١٠٢	* الموضوع الفرعى : رسوم المجالس البلدية

- ١١١ \* الموضوع الفرعي : رسوم المحال التجارية والصناعية
- ١١٢ \* الموضوع الفرعي : رسوم تكميلية
- ١١٣ \* الموضوع الفرعي : رسوم على الأسواق
- ١١٤ \* الموضوع الفرعي : عدم جواز فرضها بأثر رجعي
- ١١٥ \* الموضوع الفرعي : ماهية الرسم

## ١١٧ رى

- ١١٧ \* الموضوع الفرعي : إختصاص لجنة شئون الرى
- ١١٧ \* الموضوع الفرعي : إرتفاق بالرئى
- ١١٨ \* الموضوع الفرعي : إقامة السواقى
- ١١٨ \* الموضوع الفرعي : التصدى على منافع الرئى
- ١١٩ \* الموضوع الفرعي : الفرق بين البدالة والمسقاة العادية
- ١٢٠ \* الموضوع الفرعي : المسقاة طبقا للائحة الترع والجسور
- ١٢٠ \* الموضوع الفرعي : تطهير المساقى
- ١٢١ \* الموضوع الفرعي : عمومية المسقاة
- ١٢٢ \* الموضوع الفرعي : قرار إنشاء مسقاة
- ١٢٢ \* الموضوع الفرعي : قرارات لجنة الرئى

## ١٢٤ ريـع

- ١٢٤ \* الموضوع الفرعى : إثبات الوقائع العادية
- ١٢٤ \* الموضوع الفرعى : الحائز سى النية
- ١٢٥ \* الموضوع الفرعى : الربيع أثر من آثار الملكية
- ١٢٥ \* الموضوع الفرعى : تقدير قيمة الربيع
- ١٢٦ \* الموضوع الفرعى : ثمار الربيع
- ١٢٩ \* الموضوع الفرعى : ربيع الحصة الشائعة
- ١٣٠ \* الموضوع الفرعى : سلطة محكمة الموضوع فى إستخلاصه
- ١٣٠ \* الموضوع الفرعى : لا تسقط دعوى الربيع بمضى المدة

## ١٣١ زراعة

- ١٣١ \* الموضوع الفرعى : أجرة الأرض الزراعية
- ١٣٣ \* الموضوع الفرعى : إختصاص رئيس الجمعية الزراعية
- ١٣٤ \* الموضوع الفرعى : إستغلال الأرض الزراعية خفية
- ١٣٤ \* الموضوع الفرعى : إصلاح زراعى
- ١٣٦ \* الموضوع الفرعى : إقراوات الملكية الزراعية
- ١٣٨ \* الموضوع الفرعى : الإستيلاء على الأطنان الزائدة عن القدر المسموح به
- ١٤١ \* الموضوع الفرعى : البيع الصادر من هيئة الإصلاح الزراعى
- ١٤١ \* الموضوع الفرعى : التصرفات الصادرة من الخاضع للإصلاح الزراعى

- ١٤٤ \* الموضوع الفرعى : الحد الأقصى للملكية
- ١٤٩ \* الموضوع الفرعى : الحقوق المبنية على الأرض المسعولة عليها
- ١٥١ \* الموضوع الفرعى : الحيازة الزراعية
- ١٥٢ \* الموضوع الفرعى : الديون المستحقة على مستأجر الأرض الزراعية
- ١٥٣ \* الموضوع الفرعى : العلاقة بين المؤجر ومستأجر الأرض الزراعية
- ١٥٣ \* الموضوع الفرعى : القيود الواردة بقانون الإصلاح الزراعى على حق الملك
- ١٥٣ \* الموضوع الفرعى : إمتداد إيجار الأرض الزراعية
- ١٧٣ \* الموضوع الفرعى : تحديد أثمان الأراضى الزراعية
- ١٧٣ \* الموضوع الفرعى : تحديد المساحة التى تزرع قطناً
- ١٧٣ \* الموضوع الفرعى : تنفيذ قرار الإستهلاء
- ١٧٤ \* الموضوع الفرعى : توزيع الأراضى المسعولة عليها
- ١٧٤ \* الموضوع الفرعى : حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية
- ١٧٧ \* الموضوع الفرعى : حظر توقيع الحجز على الملكيات الصغيرة
- ١٧٧ \* الموضوع الفرعى : عقد إيجار الأرض الزراعية
- ١٨٠ \* الموضوع الفرعى : علاج تفتت الملكية الزراعية
- ١٨١ \* الموضوع الفرعى : علف الحيوان
- ١٨٢ \* الموضوع الفرعى : قاعدة تقسيم المغارم بين البائع والمشتري
- ١٨٢ \* الموضوع الفرعى : لجان الفصل فى المنازعات الزراعية



- ١٩٨ \* الموضوع الفرعى : ما بعد أرضاً زراعية
- ١٩٨ \* الموضوع الفرعى : ماهية الزراع
- ١٩٩ \* الموضوع الفرعى : مستأجر الأراضى الزراعية
- ٢٠١ \* الموضوع الفرعى : هلاك المحصول

## ٢٠٢ شركات

- ٢٠٢ \* الموضوع الفرعى : آثار حل الشركة وتصفيتها
- ٢٠٢ \* الموضوع الفرعى : أثر اندماج الشركات
- ٢٠٧ \* الموضوع الفرعى : أثر صيرورة المنشأة فردية
- ٢٠٧ \* الموضوع الفرعى : إجراءات الشهر والنشر
- ٢٠٩ \* الموضوع الفرعى : إدارة شركات الأشخاص
- ٢١٠ \* الموضوع الفرعى : إدارة شركات الأموال
- ٢١١ \* الموضوع الفرعى : أركان الشركة
- ٢١٢ \* الموضوع الفرعى : أسباب إنقضاء الشركة
- ٢٢١ \* الموضوع الفرعى : استقلال فرع الشركة مالياً وإدارياً
- ٢٢١ \* الموضوع الفرعى : التصرف فى أصول المنشأة
- ٢٢١ \* الموضوع الفرعى : التفاسخ الضمنى بين الشركاء
- ٢٢٢ \* الموضوع الفرعى : الشخصية الاعتبارية للشركة

٢٢٦	* الموضوع الفرعي : الشريك بالعمل
٢٢٦	* الموضوع الفرعي : الفرق بين شركة التوصية والمحاصة
٢٢٧	* الموضوع الفرعي : إمتداد عقد الشركة محدد المدة
٢٢٧	* الموضوع الفرعي : انسحاب الشريك من الشركة
٢٢٧	* الموضوع الفرعي : بطلان الشركة
٢٢٨	* الموضوع الفرعي : تكوين الشركة
٢٢٨	* الموضوع الفرعي : تمثيل الشركة أمام القضاء
٢٢٩	* الموضوع الفرعي : تمثيل الشركة أمام القضاء
٢٢٩	* الموضوع الفرعي : حصة الشريك
٢٢٩	* الموضوع الفرعي : حق المساهم في الأرباح
٢٢٩	* الموضوع الفرعي : حقوق الشريكين
٢٣٠	* الموضوع الفرعي : شركات الأشخاص
٢٥٢	* الموضوع الفرعي : شركات الأموال
٢٦٢	* الموضوع الفرعي : شركات السياحة
٢٦٣	* الموضوع الفرعي : شركات الواقع
٢٦٥	* الموضوع الفرعي : شكل الشركة - أثره
٢٦٦	* الموضوع الفرعي : شهر إنقضاء الشركة
٢٦٦	* الموضوع الفرعي : شهر ملحق عقد الشركة

٢٦٦	* الموضوع الفرعى : عقد الشركة
٢٦٧	* الموضوع الفرعى : عقد تأسيس الشركة
٢٦٨	* الموضوع الفرعى : قاعدة حساب الخسارة
٢٦٨	* الموضوع الفرعى : قيد ملحق عقد الشركة
٢٦٨	* الموضوع الفرعى : مناط تحديد طبيعة الشركة
٢٦٩	<b>شفعة</b>
٢٦٩	* الموضوع الفرعى : آثار المحكم بالشفعة
٢٧٥	* الموضوع الفرعى : إثبات نزول الشفع عن الشفعة
٢٧٥	* الموضوع الفرعى : أثر الأخذ بالشفعة
٢٧٦	* الموضوع الفرعى : أثر القראה على الشفعة
٢٧٧	* الموضوع الفرعى : أثر إيداع الثمن
٢٧٧	* الموضوع الفرعى : أثر بيع مشتري العقار المشفوع فيه لآخر
٢٧٨	* الموضوع الفرعى : أثر علم الشفع بأسماء بعض المشتريين
٢٧٩	* الموضوع الفرعى : إجراءات الشفعة
٢٨١	* الموضوع الفرعى : إجراءات دعوى الشفعة
٢٨٩	* الموضوع الفرعى : إختصاص الشفع والمشتري والبائع
٣٠١	* الموضوع الفرعى : أسباب الأخذ بالشفعة

- ٣٠٧ \* الموضوع الفرعى : إستئناف دعوى الشفعة
- ٣٠٨ \* الموضوع الفرعى : إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة
- ٣١٥ \* الموضوع الفرعى : الإزئاقى المرتب للشفعة
- ٣١٥ \* الموضوع الفرعى : الإستشفاع حق من الحقوق المالية
- ٣١٦ \* الموضوع الفرعى : الأولوية فى الشفعة
- ٣١٩ \* الموضوع الفرعى : البيع الذى تجوز فيه الشفعة
- ٣٢٤ \* الموضوع الفرعى : التحايل لإسقاط الشفعة
- ٣٢٤ \* الموضوع الفرعى : التزامات الشفع
- ٣٢٩ \* الموضوع الفرعى : التسجيل فى الشفعة
- ٣٣٢ \* الموضوع الفرعى : التنازل عن الحق فى الشفعة
- ٣٣٧ \* الموضوع الفرعى : الثمن الصورى فى العقد المشفوع
- ٣٣٩ \* الموضوع الفرعى : الحق فى الشفعة
- ٣٥٨ \* الموضوع الفرعى : الدفع بعدم الجوار
- ٣٥٩ \* الموضوع الفرعى : الشريعة الإسلامية هى مصدر تشريع الشفعة
- ٣٥٩ \* الموضوع الفرعى : الشفعة لحق الرقبة وحق الإنتفاع
- ٣٥٩ \* الموضوع الفرعى : العرض الحاصل من الشفع
- ٣٦٠ \* الموضوع الفرعى : الغير فى الشفعة
- ٣٦١ \* الموضوع الفرعى : الفرق بين العقار المبيع مشاعاً والعقار المبيع مفروز

- ٣٦٢ \* الموضوع الفرعي : إنتقال حق الشفعة بالميراث
- ٣٦٢ \* الموضوع الفرعي : إبداء الثمن
- ٣٦٧ \* الموضوع الفرعي : بائع الأتيان المشفوع فيها
- ٣٦٨ \* الموضوع الفرعي : بيع الأراضي التي آلت إلى الحكومة
- ٣٧٠ \* الموضوع الفرعي : بيع جزء شائع في العقار
- ٣٧٠ \* الموضوع الفرعي : بيع من مصلحة الأملاك بطريق المظاريف
- ٣٧١ \* الموضوع الفرعي : تجزئة الشفعة
- ٣٧٤ \* موضوع الفرعي : تقدير قيمة دعوى الشفعة
- ٣٧٤ \* موضوع الفرعي : توارث حق الشفعة
- ٣٧٤ \* موضوع الفرعي : حق المشتري لحصة مفرزة من مالك على الشيوع
- ٣٧٤ \* موضوع الفرعي : حقوق الشفيع
- ٣٧٥ \* موضوع الفرعي : خيار الشفيع
- ٣٧٥ \* موضوع الفرعي : دعوى الشفعة
- ٣٨٦ \* الموضوع الفرعي : رفض الطعن بعدم دستورية نظام الشفعة
- ٣٨٦ \* الموضوع الفرعي : سقوط الحق في الأخذ بالشفعة
- ٣٩٦ \* الموضوع الفرعي : صورية عقد الشفعة
- ٣٩٧ \* الموضوع الفرعي : عرض الثمن
- ٤٠٢ \* الموضوع الفرعي : علم الشفيع بالبيع

٤٠٦ \* الموضوع الفرعي : لا تضامن بين الشفعاء فيها

٤٠٦ \* الموضوع الفرعي : ما لا تجوز منه الشفعة

٤٠٧ \* الموضوع الفرعي : مصاريف إستغلال الأطنان المشفوع فيها

٤٠٧ \* الموضوع الفرعي : ملكية الشفع

٤١١ \* الموضوع الفرعي : واجبات الشفع

## ٤١٢ شهر عقارى

٤١٢ \* الموضوع الفرعي : إجراءات شهر المحرر

٤١٢ \* الموضوع الفرعي : إستعالة الشهر :

٤١٣ \* الموضوع الفرعي : الأثر المترتب على تسجيل الصحيفة

٤١٣ \* الموضوع الفرعي : التأشير فى هامش المحررات

٤١٤ \* الموضوع الفرعي : الدعاوى الواجب شهرها

٤١٥ \* الموضوع الفرعي : تعلق شهر التصرفات العقارية بالنظام العام

٤١٦ \* الموضوع الفرعي : شهر الحقوق العينية

٤١٦ \* الموضوع الفرعي : قبول طلب الشهر

٤١٧ \* الموضوع الفرعي : ماهية الشهادة العقارية

## ٤١٨ صورية

٤١٨ \* الموضوع الفرعي : إبطال العقد لصوريته صورية مطلقة :

- ٤١٨ \* الموضوع الفرعى : إثبات الصورية
- ٤٣٦ \* الموضوع الفرعى : إثبات الصورية لا يجوز إلا بالكتابة
- ٤٣٦ \* الموضوع الفرعى : إثبات صورية عقد البيع بالقرائن
- ٤٣٦ \* الموضوع الفرعى : أثر التسجيل على العقد الصورى
- ٤٣٦ \* الموضوع الفرعى : أثر الصورية المطلقة
- ٤٣٧ \* الموضوع الفرعى : أثر الصورية النسبية
- ٤٣٨ \* الموضوع الفرعى : أثر الصورية على الغير
- ٤٤٠ \* الموضوع الفرعى : أثر القضاء بالصورية
- ٤٤٠ \* الموضوع الفرعى : أثر صورية الثمن بعقد البيع
- ٤٤١ \* الموضوع الفرعى : الباعث على الصورية
- ٤٤٢ \* الموضوع الفرعى : الدفع بالصورية
- ٤٤٩ \* الموضوع الفرعى : الصورية المطلقة
- ٤٥٣ \* الموضوع الفرعى : الصورية النسبية
- ٤٥٥ \* الموضوع الفرعى : الصورية بطريق التسخير
- ٤٥٥ \* الموضوع الفرعى : الصورية فى الأحكام
- ٤٥٧ \* الموضوع الفرعى : الفرق بين الصورية النسبية والصورية المطلقة
- ٤٥٧ \* الموضوع الفرعى : حسن نية المشتري
- ٤٥٨ \* الموضوع الفرعى : صورية السبب المظاهر

- ٤٥٨ \* الموضوع الفرعى : صورية تدليسية
- ٤٥٩ \* الموضوع الفرعى : صورية عقد لى مرض الموت
- ٤٥٩ \* الموضوع الفرعى : عدم قابلية الصورية للتجزئة
- ٤٦٠ \* الموضوع الفرعى : مناط الاختلاف بين الصورية والمتواطؤ
- ٤٦٠ \* الموضوع الفرعى : نطاق الصورية
- ٤٦٠ \* الموضوع الفرعى : ورقة الضد

## ٤٦١ ضرائب

- ٤٦١ \* الموضوع الفرعى : أثر إعلان نموذج ١٨
- ٤٦١ \* الموضوع الفرعى : أثر إعلان نموذج ١٨ ، ١٩
- ٤٦٢ \* الموضوع الفرعى : أثر الحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن
- ٤٦٢ \* الموضوع الفرعى : إجراءات الإعلان يربط الضريبة
- ٤٦٣ \* الموضوع الفرعى : إجراءات الربط الضريبى من النظام العام
- ٤٦٤ \* الموضوع الفرعى : أحوال الربط الإضافى
- ٤٦٤ \* الموضوع الفرعى : أحوال غشوع المنشأة خارج مصر للضريبة
- ٤٦٥ \* الموضوع الفرعى : أرباح المهن غير التجارية
- ٤٦٧ \* الموضوع الفرعى : إزدواج الضريبة
- ٤٦٧ \* الموضوع الفرعى : إمتحفاق الضريبة



- ٤٦٧ \* الموضوع الفرعى : إسرءاء ما ءفع زائء عن الضريبة
- ٤٦٨ \* الموضوع الفرعى : إعفاء ممولى مءالفاظاء القناء من الضرائب
- ٤٦٨ \* الموضوع الفرعى : إقليمية الضريبة
- ٤٦٩ \* الموضوع الفرعى : الإءطار بالربط الضريبى
- ٤٧٠ \* الموضوع الفرعى : الأرباء الإساءائىة الخاضعة للضريبة
- ٤٨٨ \* الموضوع الفرعى : الإعفاءاء الضريبىة
- ٤٩٢ \* الموضوع الفرعى : الإعلان بربط الضريبة
- ٤٩٤ \* الموضوع الفرعى : الإلزام بالضريبة بقع على أشخاص الشركاء
- ٤٩٥ \* الموضوع الفرعى : التركاء الخاضعة لرسم الأيلولة
- ٥٤٩ \* الموضوع الفرعى : القاءم الضريبى
- ٥٥١ \* الموضوع الفرعى : المنازل عن المنشأة
- ٥٥٦ \* الموضوع الفرعى : التوقف عن العمل
- ٥٥٦ \* الموضوع الفرعى : الربط الإضافى
- ٥٦٤ \* الموضوع الفرعى : الربط الحكمى
- ٥٧٠ \* الموضوع الفرعى : الربط النهاى
- ٥٧٠ \* الموضوع الفرعى : الضرائب المقارىة
- ٥٧٤ \* الموضوع الفرعى : الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية
- ٥٧٤ \* الموضوع الفرعى : الضريبة العامة على الءخل

- ٥٧٥ \* الموضوع الفرعي : الضريبة المقررة على فوائد الديون
- ٥٧٧ \* الموضوع الفرعي : الضريبة على العقارات المبنية
- ٥٧٨ \* الموضوع الفرعي : الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
- ٥٧٨ \* الموضوع الفرعي : الضريبة على الأرض الزراعية
- ٥٧٩ \* الموضوع الفرعي : الضريبة على العقارات المبنية
- ٥٨٠ \* الموضوع الفرعي : الضريبة على فوائد الديون
- ٥٨٤ \* الموضوع الفرعي : الطعن الضريبي
- ٦١١ \* الموضوع الفرعي : الطعن على نموذج ١٩
- ٦١١ \* الموضوع الفرعي : العوائد المضاعفة
- ٦١١ \* الموضوع الفرعي : المعافاة بين التكاليف اللازمة للمهنة والمصروفات
- ٦١٢ \* الموضوع الفرعي : الواقعة المنشئة لدين الضريبة
- ٦١٣ \* الموضوع الفرعي : الوفاء بدين الضريبة
- ٦١٣ \* الموضوع الفرعي : إمتياز دين الضريبة
- ٦١٩ \* الموضوع الفرعي : أنواع الضرائب
- ٦٢٠ \* الموضوع الفرعي : تسبيب قرارات لجنة الطعن الضريبي
- ٦٢٠ \* الموضوع الفرعي : تصفية المنشأة
- ٦٢١ \* الموضوع الفرعي : تعدد المنشآت التجارية للممول
- ٦٢١ \* الموضوع الفرعي : تغيير شكل المنشأة

- ٦٢٢ \* الموضوع الفرعى : تغيير وعاء الضريبة
- ٦٢٢ \* الموضوع الفرعى : تقادم دين الضريبة
- ٦٣٢ \* الموضوع الفرعى : تقدير دين الضريبة
- ٦٣٩ \* الموضوع الفرعى : توقف المنشأة
- ٦٣٩ \* الموضوع الفرعى : جواز إتفاق المصلحة مع الممول على مبلغ وعاء الضريبة
- ٦٤٤ \* الموضوع الفرعى : حضور النيابة العامة فى الطعون الضريبية
- ٦٤٤ \* موضوع الفرعى : سرية الجلسات
- ٦٤٤ \* الموضوع الفرعى : سعر الضريبة
- ٦٤٥ \* الموضوع الفرعى : سقوط الحق فى المطالبة بدين الضريبة
- ٦٤٦ \* الموضوع الفرعى : سلطة مديرى الضرائب
- ٦٤٦ \* الموضوع الفرعى : سنة الأساس
- ٦٤٧ \* الموضوع الفرعى : ضريبة المهن الحرة
- ٦٤٨ \* الموضوع الفرعى : ضرورة إخطار المصلحة بقوائم شروط البيع
- ٦٤٨ \* الموضوع الفرعى : ضريبة أرباح المهن غير التجارية
- ٦٥٠ \* الموضوع الفرعى : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية
- ٧٥٣ \* الموضوع الفرعى : ضريبة الأرض الفضاء









